المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

رؤية جديدة لمصر

1919 - 1952

تحرير:
آرثر جولد شميدت
إيمى ج. جونسن
باراك أ. سالمونى

ترجمة: عايدة الباجورى

1977



يعرض كتاب "رؤية جديدة لمصر 1919-1952" جوانب جديدة من العصر الملكي الدستورى، عادة ما يتم تجاهلها أثناء دراسة تاريخ مصر، وهو يشير إلى أن كثيرا من التغيرات المحلية والإقليمية السياسية والاجتماعية والثقافية التى يعزى الفضل فيها إلى ثورة 1952 تعود فى حقيقة الأمر إلى عقود ما قبل ثورة يوليو، ويناقش الكتاب وجهة النظر السائدة بأن مفاهيم تلك الحقبة تمثل جزءًا أصيلاً فى تشكيل الدولة الحديثة والتحول الاجتماعى، كما يؤكد أن ثورات مصر الحقيقية كانت امتدادًا لعمليات طويلة بزغت خلال عقود عديدة قبل 1952، وأن قادة ثورة 1952 استفادوا من تلك التطورات؛ حيث إن التغيرات الأولى فى المجتمع المصرى سهلت بصورة أساسية تحركاتهم وسياستهم.

يتضمن هذا الكتاب أيضًا مناقشة لقضايا سياسية محلية وخارجية، كما يتناول الإصلاح العسكرى والتعليمى والاجتماعى والطبقى، وذلك من منظور جديد.



تصميم الغلاف: حسين جبيل

رؤية جديدة لمصر

(١٩١٩-١٩٥٢)

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1977
- رؤية جديدة لمصر (١٩١٩- ١٩٥٢)
- آرثر جولدشميدت، وإيمى ج. جونسن، وباراك أ. سالمونى
- عايدة الباجورى
- الطبعة الأولى 2013

هذه ترجمة كتاب:

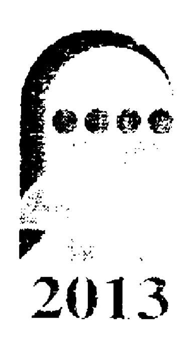
Re-Envisioning Egypt 1919-1952
Edited by: Arthur Goldschmidt, Amy Johnson & Barak Salmoni

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 Fax: 27354554

رؤية جديدة لمصر

(١٩١٩-١٩٥٢)

تحرير: آرثر جولد شميدت
إيمى ج. جونسن
باراك أ. سالمونى
ترجمة: عايدة الباجورى



2013

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

رؤية جديدة لمصر (١٩١٩-١٩٥٢)، تحرير: آرثر جولد شميدت؛
إيمي ج. جونسن؛ باراك أ. سالموني، ترجمة: عايدة الباجوري
ط١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣
٧٤٨ص: ٢٤سم
١- مصدر تاريخ - العصر الحديث
(أ) جولد شميدت، آرثر (محرر)
(ب) جونس، إيمي ج (محرر مشارك)
(جـ) سالموني، باراك أ (محرر مشارك)
(د) الباجوري، عايدة (مترجم)
(هـ) العنوان ٩٦٢

رقم الإيداع ٢٠١٢/١٦٣٦٥
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978-977-704-757-9
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

قائمة المحتويات

(الجزء الثالث: السلوك الاجتماعى والخطاب الاجتماعى)

(الجزء الرابع: نشأة أمة حديثة)

(الجزء الخامس: الفن والسينما والأدب والذاكرة التاريخية)

الرسوم التوضيحية

مقدمة المترجم

هذا الكتاب يتضمن سبع عشرة مقالة تتناول عدة موضوعات قام بتحريرها عدد من كبار الكتّاب والمثقفين من التخصصات والخلفيات المختلفة. وتستند المقالات - على حد تعبير المحررين- إيمى ج. جونسون وباراك سالمونى إلى الإشارة لأن فترة ١٩١٩-١٩٥٢، كانت حقبة مهمّة من "الحيوية الثقافية" و"الديناميكية المجتمعية"، "وربما أكثر أهمية للقرن الحادى والعشرين وأيضًا لمصر ما قبل - ١٩٥٢ من أى حقبة أخرى، رغمًا عن كون دراسة تلك الفترة لا تزال غير مستوفاة ويساء تفسيرها، كما توصف بأنها وقت من "التسوس الزاحف".

ويجادل جيمى ويدان قائلاً: وقد اختار حزب الوفد فى بادئ الأمر - بسبب التناحرات الحزبية والأفكار الأيديولوجية وليس بسبب الديمقراطية والتمصير - نخبة للمشاركة فى الحياة السياسية. وتؤكد جونسون أن عزيزة حسين قد جسدت نشاط المرأة، بينما تقول كارولين ويليامز إن فنانى فترة تحرير الفن المصرى من المواضيع والتقنيات الغربية، كانوا روادًا فى البحث عن الجذور العربية والفن الإسلامى والتخطيط للعهد القادم.

ويتضمن الكتاب أيضًا مناقشة منقحة للقضايا السياسية الداخلية والخارجية، وكذا العسكرية، والتعليم، والإصلاح الاجتماعى، كما يستشهد الكتاب بمائة مرجع فى نفس المجال، ويدعو القراء لإعادة النظر فى الحكم الذى كان مستقرًا فى مصر خلال الفترة من ١٩١٩-٥٢. فبدلاً من أن تكون فترة زحف نحو الاضمحلال، تظهر هذه

السنوات وكأنها جزء لا يتجـزأ من تشكيل الدولة الحـديثة والتحـول الاجتماعى. ومن المرجح أن نظام الحكم والتحـول الاجتمـاعى كان مثقلاً بالأعباء بسبب غياب الضغوط الناتجة عن الحرب العالمية الثانية والقضية الفلسطينية.

وعلى الرغم من أن أيام مجد مصر ربما تكون قد ولت، فإنها وما يقرب من ثمانين مليون نسمة وهو تعدادها، مضاف إليها العدد الأكبر من السكان العرب لا تزال تعتبر لاعبًا مهمًا فى السياسة الإقليمية، وحتى إذا كان الإسلاميون يشككون فى شرعية العديد من الدول العربيـة التى تشكلت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، فإن تراث مصر معترف به منذ آلاف السنين. ورغمًا عن كون مصر هى واحدة من ضمن ثلاث دول عربية أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، فإنها مع ذلك تحتفظ لنفسها بمكانة عالية باعتبارها وسيطًا دبلوماسيًا مهمًا على الساحة العربية. ومع ذلك فعلى الرغم من أهميتها فإن ما يكتب عنها يعد نادراً.

رؤية جديدة لمصر ١٩١٩-١٩٥٢ هو كتاب يعرض جوانب جديدة يتم تجاهلها فى معظم الأحيان عن عصر الملكية الدستورية فى تاريخ مصر. كما يدل على أن الكثير من التغييرات الاجتماعية والسياسية والثقافية المحلية والإقليمية التى تحسب لثورة ١٩٥٢ كانت قد بدأت فعلا فى العقود التى سبقت ثورة يوليو. مما يعارض الرأى السائد بأن عصر ما قبل الثورة كان يزحف عليه الاضمحلال، ويعمل الكتاب على استعادة إدراك أن السنوات ١٩١٩ -١٩٥٢ هى جزء لا يتجزأ من تكوين الدولة القومية الحديثة والتحول الاجتماعى. أما المساهمون فى الكتاب فهم يعملون على إظهار أن ثورة مصر الحقيقية كانت عملية طويلة الأجل نشأت على مدى عدة عقود قبل ثورة ١٩٥٢، وأن التغيرات التى حدثت فى وقت سابق فى المجتمع المصرى هى التى سهلت وبشكل أساسى إجراءات الثـورة وسياساتها؟ فواقع الأمر هو أن قادة ثورة ١٩٥٢ قد استفادوا من هذه التطورات.

كما يتضمن الكتاب طريقة إدخال نهج جديد من التحليل والاستكشاف لبعض الفئات المهمشة فى المجتمع ويعيد النظر فى القضايا السياسية الداخلية والخارجية والجيش والتعليم والإصلاح الاجتماعى والطبقى والفن الشعبى وكذلك وسائل الإعلام والأدب.

فى مجمله فإن كتاب رؤية جديدة لمصر ١٩١٩-١٩٥٢ يقترح منهجيات مبتكرة لفهم هذه الفترة الحاسمة فى التاريخ المصرى، ناظراً إلى هذه السنوات باعتبارها عنصراً أساسياً لمسار البلاد فى القرن العشرين.

تصـــدير

بقلم: باراك أ. سالمونى وآرثر جولد شميدت

يود محررو "رؤية جديدة لمصر" التعبير عن شكرهم للدعم الذى قدم لهم من عدة أفراد هم روبرت فيتاليس، مدير مركز الشرق الأوسط بجامعة بنسلفانيا، الذى كان من مشجعى مشروع الكتاب منذ بدايته، كذلك كان أيضًا جيمس يانكوفسكى، من جامعة ولاية كولورادو وقد تقاعد مؤخراً. بالإضافة إلى منى راسل من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة ولاية فرامنجهام ستيت يونيفرستى، وليزا بولارد من جامعة كارولينا الشمالية فى ويلمينجتون، اللتين كان لهما الفضل فى لفت أنظارنا إلى توافر باحثين فى المجالات المختلفة، وتشجيع على المساهمة فى العمل معنا، كما أنهما قامتا بقراءة مسودات الفصول، إضافة إلى المساهمة في كتابة الخاتمة، وقد كان روجر أوين يؤكد باستمرار للمحررين على وجود حاجة إلى مثل هذا الكتاب، كما أنه اقترح مساهمين محتملين للمشاركة فى العمل، بالإضافة إلى قيامه بقراءة مسودات فصول المشروع.

كما يقدم المحرران الشكر إلى لوسى ريزوفا لسماحها لنا بمشاطرة مجموعنها الهائلة من الصور المصرية ١٩٣٩-٥٢، ويعد غلاف الكتاب واحداً من تلك الصور. كما نود أيضًا أن نقدم الشكر إلى مساعدى إيمى جونسون. ومن الباحثين فى كلية بيرى جنيفر كارمان وزخارى غرين، اللذين ساهما فى إنهاء هذا الكتاب. كما نوجه عظيم امتناننا إلى زوجة باراك سالمونى "أليسيا سالمونى"، التى عملت على تشجيع زوجها باستمرار، أثناء ما كان يحرر فى فترة زمنية قصيرة جدا الفصل الخاص به، والعديد من الفصول الأخرى.

كتاب "رؤية جديدة لمصر" نشأ فى بدايته من سلسلة من المحادثات عبر الهاتف بين المحررين فى مؤتمرات علمية وفى قاعات مركز جامعة هارفارد للدراسات الشرق أوسطية. ومع ذلك، فإن هذا الكتاب هو فى نواح كثيرة من بنات أفكار إيمى جونسون، التى كانت أول من اقترح التعاون بين العلماء وكذا موضوع الكتاب. وبالتالى، فبشعور عميق من الحزن ننعى وفاتها المبكرة فى ليلة ٢ ديسمبر ٢٠٠٤، متأثرة بجروح أصيبت بها فى حادث سيارة بينما كانت عائدة لبيرى،/جورجيا من مؤتمر رابطة دراسات الشرق الأوسط. كانت إيمى زميلة بارعة، منتبهة، ومثابرة، تهتم بالجميع وتقدم المساعدة لغيرها من العلماء طوال الوقت. كانت أيضًا الباحثة الفذة التى لا تبخل بالجهد والاهتمام فى تثقيف طلابها داخل الفصول الدراسية وخارجها. ويظهر ذلك فى مساهمتها فى هذا الكتاب مع سكوت ماكنتوش، وقد أخذت إيمى مهمتها فى التوجيه الأكاديمى والتعليمى مأخذ الجد. وبالمثل، فإن اختيارها موضوع البحث الأكاديمى الإصلاح الاجتماعى، والجهود المجتمعية للتخفيف من معاناة الجماهير المصرية وحرمانهم لهو دليل واضح على التزامها باستخدام براعتها العلمية لمواصلة مهمتها الفكرية الحساسة.

مع ذلك، فإن صداقتها الثمينة كان لها أكبر قدر من التأثير علينا وما سوف نفتقده. وقد تمكنت إيمى من أن توازن بين الطموح الفكرى والشخصية البسيطة المتواضعة، دون أن يحدها السعى وراء المكانة أو الرؤية، أو الترويج الذاتى. كانت إيمى دائمًا صديقة حقيقية، غير أنانية، وبالتالى داعمة للكل على حد سواء محبوبة من الآخرين. وسوف يكون إرثها بذل جهود جديدة من جانبنا لنكون صادقين وأكثر إنسانية، نعمل لمصلحة أصدقائنا حتى الذين لم نقابلهم بعد.

رؤية جديدة لمصر مكرس لذكرى إيمى جونسون، ١٩٦٩-٢٠٠٤.

مقــدمة

بقلم: باراك أ. سالمونى وإيمى ج. جونسون

من بين ما يتعلمه كل من يزور مصر، سواء من لوحات الإعلانات أو من سائقى سيارات الأجرة، أن "مصر أم الدنيا"[١]. وبطبيعة الحال، فإن هذا الزعم المصرى عليه أن يتنافس مع تلك البلدان الشرق أوسطية الأخرى: حيث يدعى بعض الإيرانيين أن بلدهم هى "محور الكون"، فى حين أن الأتراك قد يؤكدون أن أسلافهم نشروا الحضارة من آسيا حتى جميع النقاط الموجودة على البوصلة[٢] ومع ذلك، فإن مصر قد أثبتت مركزية وضعها مما يفيد أنها كانت القوى المحركة الرئيسية لمنطقة الشرق الأوسط فى المائتين وخمسين سنة الماضية. فقد كانت أول منطقة شرق أوسطية تتعرض للتعدى الأوروبى على أراضيها الإقليمية وذلك أثناء غزو نابليون لمصر عام ١٧٩٨-١٨٠١، ثم جاء حكم محمد على (حكم ١٨٠٨-٤٨) فوضعت مصر نمطًا لنظام ناجح نسبيًا للإصلاح البيروقراطى تحت قيادة عسكرية استبدادية. وهذا الإصلاح كافح أيضًا من أجل إقامة دولة يحركها اقتصاد اكتفاء ذاتى ذو سلطة سياسية جلبت إيرادات مربحة.

نتيجة لذلك، فقد جذب وادى النيل اهتمام الأوروبيين مرة أخرى وأخذوا يستعرضون عضلاتهم العسكرية فى التلاعب بالزعماء الوطنيين مما أدى إلى تحديد مسار السياسة الإقليمية، مع التأثير على توازن القوة الأوروبية. ومرة أخرى لم تكتف هذه التجارب فى مصر بالتأثير على الاتجاهات المستقبلية، ولكن أيضًا بالتأثير فى ديناميكيات التحديث المدنية فى ١٨٥٠-٥٨، وما صاحب ذلك من المديونية لبعض الغربيين والإفلاس فى نهاية المطاف، وقد تجلى ذلك أيضًا فى أماكن أخرى مثل شمال

إفريقيا، والمركز العثمانى وإيران، وإلى حدٍّ أقل - بسبب الوسائل المحدودة - المسلمين المغول فى آسيا الوسطى المسلمة[٣].

جاءت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالاحتلال الأوروبى. وشهدت مصر خلالها حركة ديناميكية ظهرت فيما بعد فى أجزاء أخرى من شمال إفريقيا والمشرق العربى. وشملت العلاقات بين القوى المحلية والمثقفين الوطنيين المناهضين للاستعمار والأسياد الأجانب، والنخبة المحلية التى توافقت معهم، وساعدت كذلك على انبثاق درجة عالية من التنوع الاجتماعى السياسى، والصحافة التعليمية، وازدهار الحركة من أجل الإصلاح، وزيادة الطلب المجتمعى على تطبيق تحديث الإسلام[٤]. وبالنسبة للحالتين الأخيرتين، فقد قامت مصر بتأدية دورها كمركز تجمع للأفراد من ذوى التفكير المماثل الذين جاءوا من أراضٍ أخرى فى الشرق الأوسط، لتصبح بذلك مركز إشعاع لمثل تلك الأفكار[٥].

وبقفزة إلى الأمام- فقد أصبح من الشائع عند القيام بمناقشة الفترة التاريخية والسياسية والتغيير الاجتماعى والاقتصادى فى الشرق الأوسط، أن تبدأ تلك المناقشات بمصر. حيث إن انقلاب الضباط الأحرار الذى تحول إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢- جاء إلى العالم العربى بعصر التحرر الوطنى، ليحل محل السياسة غير الفعالة، وحكم النخبة التى أهملت الجوانب الاجتماعية ليضع بدلاً منها أنظمة واعية وتقدمية من نتاج الطبقات الاجتماعية الشعبية التى جاءت عبر الأكاديميات العسكرية[٦] آخذة من دور جمال عبد الناصر والعسكريين الشباب فى العراق وسوريا وليبيا وأماكن أخرى نماذج لها فى سعيها لإعادة تشكيل المجتمعات والسياسات والاقتصاد.

وبالمثل، كان فشل مصر فى حرب يونيو ١٩٦٧ رمزًا لمدى احتياج بقية العالم العربى إلى إعادة تقييم أسس المفاهيم والأخلاق فى السياسة. وفى حين أن تجربة مصر ما بعد ١٩٧٣ وإن كانت تختلف فى بعض الجوانب عنها فى سوريا والعراق وبقية دول شمال إفريقيا، فإنها لا تزال تجسد أنماطًا شرق أوسطية أكبر. وفى نهاية المطاف فقد تحاشى أنور السادات الدخول فى صــراع عسكرى مباشر مع إسرائيل

وقد احتذت به الدول العربية الأخرى، تمامًا مثل ما فعلت فيما يتعلق بخطوات الانفتاح الاقتصادى والخصخصة، التى طبقت فى اقتصاديات[٧] دول شرق أوسطية أخرى. وفى الآونة الأخيرة، وربما الأكثر أهمية، فقد أدى تحجر النظم السياسية إلى ظهور طائفة إسلامية نشطة تعمل على تحدى الدول غير الكفء فى جميع أنحاء العالم العربى، وإن ظهرت أكثر تلك الطوائف ضراوة فى مصر[٨].

وإذا كان صحيحًا أن مصر تجسد الاتجاهات فى الشرق الأوسط، فإنه من الصحيح أيضًا أن هذه الرؤية تتجاهل فترة بالغة الأهمية من تاريخ مصر، وربما تفوق فى أهميتها مراحل أخرى مرت بها مصر، ونعنى بذلك فترة أعوام ١٩١٩-١٩٥٢، عندما تشكلت نخبة من المصريين (الوفد) وقامت بزيارة المندوب السامى البريطانى وكانت حافزًا لإشعال ثورة، ثم انقلاب ١٩٥٢بعد ذلك. وغالبًا ما يفسر الانقلاب على أنه مؤشر على فشل النظام الملكى الاجتماعى والسياسى والفكرى والاقتصادى فى مصر. ومع أن فترة ١٩١٩ حتى ١٩٥٢، التى يشار إليها بأشكال مختلفة على أنها "التجربة الليبرالية" و"الحقبة البرلمانية" والفترة الملكية أو "سنوات الملكية الدستورية"، ما زالت لا تتلقى ما يكفى من اهتمام العلماء فإن هذه الفترة تعرض ثقافة تنبض بالحياة والديناميكية المجتمعية، بجانب إرث فكرى سياسى يتطلب كثافة متجددة من التركيز[٩]. ويقدم هذا الكتاب عرضًا لهذه الكثافة المتجددة، مع التركيز على الوسائل التى جعلت من تلك الفترة مرحلة مهمّة بالنسبة لأحداث لاحقة فى القرن العشرين.

وإذا نظرنا إليه من زاوية أخرى، فإن ما كان يحظى بشعبية كبيرة بين الكتاب الغربيين فى وقت ما، والذى قام نظام ما قبل ١٩١٩ - ١٩٥٢ بتنميته، نجد أنه كان فى واقع الأمر وليد الفشل منذ البداية. ومسايرة لوجهة النظر هذه فإن السياسة المصرية كانت غارقة فى الفساد وعدم الكفاءة من جهة، والجدل الداخلى من جهة أخرى. وكانت مكائد الأحزاب السياسية والسياسيين، والملك، والإنجليز تؤكد عدم تمكين أى حكومة من استكمال فترة ولايتها بالكامل. ونتيجة لهذا الانطلاق السريع من أجل الثراء الشخصى لم يتبق سوى القليل من الوقت، والرغبة، أو الجهد لتخصيصه لمصر فى

مواجهة التحديات الكبيرة فى مجال التنمية الاقتصادية، والتعليم، والرعاية الاجتماعية. أما من الناحية الديموغرافية فقد وقفت النخبة الثقافية الأوروبية عديمة التناغم مع عقلية الناس فى مواجهة نمو القطاعات الحضرية من السكان. كما كان الاستبعاد الاجتماعى السياسى قد أدى إلى تعبئة قانونية إضافية. وفى الوقت نفسه، فإن تقلص السلطة البريطانية لم يحدث إلا زيادة خلال خمسة وعشرين عامًا، حتى إن الفشل فى فلسطين عام ١٩٤٨ وتصاعد العنف فى الشوارع خلال السنوات الأربع التالية رمز إلى إفلاس النظام الاجتماعى السياسى القائم، وإلى الحاجة إلى يد قوية لتجنب السياسة لفترة من الوقت[١٠].

وإذا نظرنا من منظور آخر، فإن فترة الملكية الدستورية تعد أكثر أهمية، وتظهر إنجازات رئيسية، إضافة إلى تحديات مستمرة. وإذا قارنا بين الدول التى انضمت إلى جامعة الدول العربية فى عام ١٩٤٥، ومقرها القاهرة، فإن مصر الملكية كانت أكثر الدول سيادة، وعلى وجه الخصوص بعد إنهاء المعاهدة الإنجليزية المصرية "معاهدة ١٩٣٦" الأمر الذى زاد من تقليص الدور البريطانى فى السياسة المصرية. فمنذ عام ١٩٢٣ كانت بريطانيا قد منحت مصر استقلالاً محدوداً - بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - بما يعنى أن جميع مجالات الشئون الداخلية والتى لا علاقة لها بالأمن والاتصالات الاستراتيجية أصبحت حكرًا على المصريين أنفسهم. وهكذا أصبحت مصر تختلف تمامًا عن غيرها من الدول العربية باستثناء المملكة العربية السعودية، وبالمثل، وعلى الرغم من أن الثالوث الحاكم المتمثل فى الملك وبريطانيا والأحزاب السياسية، جعل من الحكم النيابى حكمًا مختلاً، فإنه كان يوجد بالفعل نظام برلمانى. ومن بين الخصائص الأخرى ظهرت مناقشات حية، صاخبة وتحديات للوزراء، ورفض للتشريعات[١١]. وهناك عدة فصول من (رؤية جديدة لمصر) تشهد على هذه الحيوية البرلمانية، ولا سيما مقالات ملاك بدراوى، وحنان خلوصى، وميساكو إيكيدا[١٢] وفى حين ما كان بعض النواب والوزراء يلجئون كثيرًا إلى المحسوبية ومحاباة الأقارب وتحقيق المصالح الضيقة لبعض القطاعات - وهى ممارسات عادية فى السياسة - فإن التزام معظم النخبة السياسية بالحفاظ على حكومة برلمانية كان واضحًا بالإضافة إلى محاولة الحد من

القرارات الملكية ودعم الدستور[١٣] باعتبار ذلك وسيلة اختبار لنضج الحياة السياسية. إضافة إلى ذلك فإن تزايد الفعالية القضائية والتمسك باستقلال المحاكم كان من الأهمية بمكان[١٤]. وفى بداية القرن الحادى والعشرين، وبينما المصريون يفكرون فى حياة سياسية أكثر انفتاحًا فى العقود القادمة، كان البعض يرجع إلى النظام الدستورى بشىء من الحنين، سواء كان ذلك صوابًا أو خطأ، وقد أوضحت آن كلير كيربوف ذلك فى الفصل الذى قامت بكتابته.

وفى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى واصلت مصر تقدمها بتواضع، وإن كان حقيقيًا، وقاد القطاع الخاص عملية التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على مبدأ الكفاية المالية[١٥]. وعلى نقيض من وضعها الحالى فقد استمرت مصر خالية من الديون نظرًا للظروف العالمية ونشاط السكان الأصليين، إضافة إلى ذلك فقد نبتت مجموعة صغيرة من رجال الأعمال المصريين، بجانب بعض الصناعات الوليدة التى لبَّت الاحتياجات المحلية والإقليمية. وقد نتج عن التوجهات الاقتصادية الجديدة وما صاحبها من التنقل عبر الحدود الجغرافية لبعض المصريين، مزيدًا من تشكيلات اجتماعية جديدة برزت على الساحة شملت الطبقة العاملة الحضرية، والقطاع العمالى فى المناطق الريفية، وحديثًا المثقفين ذوى الياقات البيضاء الذين سعوا لتشكيل مفاهيمهم الخاصة بالنسبة للتقاليد والحداثة[١٦]. وقد عملت كل من لوسى ريزوفا وسامية خلوصى على تحليل كلٍّ من هذه الطبقات الاجتماعية الجديدة، وأهم المواقف تجاهها، فى حين أن الفصل الذى كتبه أندرو فليبر يستكشف جانبًا واحدًا من مشاريع توسع الأعمال فى تلك الآفاق الجديدة.

وربما توجد بعض الإنجازات التى لم تأخذ حقها فى الدراسة في الفترة من ١٩١٩- وحتى ١٩٥٢ وكانت معنية بالتعليم بسبب قصورها الظاهر خلال الثلاثين سنة الماضية؛ فبعد عقود من الإهمال البريطانى مرت الجهود المعنية بالتعليم الحكومى بثورة تدريجية فى ظل الملكية الدستورية. وتضمن ذلك التوسع فى إعداد المدارس وتوزيعها الجغرافى وتوفير تعليم للإناث[١٧] وبالمثل استمرت المهنية التربوية فى الزيادة

حتى إنه بحلول ١٩٤٠ كان خبراء التعليم قد أُدمجوا بقوة فى اتجاه النشاط العالمى، وازداد إدراكهم للأيديولوجية المحتملة للتعليم المدرسى كما يظهر ذلك فى الفصل الذى كتبه باراك أ. سالمونى. فممّا هو مؤكد أن المشكلات والخلافات استمرت وخاصة من حيث المساواة فى الفرص التعليمية بين الجنسين وبين الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية المختلفة. بالإضافة إلى أن الغرض من تعليم هذه المجموعات، وكذا مضمون المناهج الدراسية الملائمة فى المدارس، لم يكن قد تحدد تمامًا. ومع ذلك، فإن نفس هذه القضايا التى أعلنها نظام ما بعد ١٩٥٢ على أنها من أولويات واهتمامات النظام الجديد، كانت قد تصدرت على حد سواء جدول أعمال كلٍّ من المربين المتخصصين والمشرعين قبل عام ١٩٥٢ ونتج عنها بعض الإنجازات الواضحة كما تظهره بوضوح دراسة ميساكو إيكيدا.

وتعد المبادرة التى وقعت فى مجال السياسة الخارجية والإصلاح الاجتماعى ذات دلالة على أهمية تلك الحقبة من التاريخ المصرى والتى أهملها معظم الكتاب، ورغم أن القادة المصريين لم يمتعوا باستقلال غير مقيد فى هذا المجال فإن فريد لوسن يشير إلى أنهم بدءًا من الثلاثينيات كانوا يبدون على وجه الخصوص اهتمامًا متزايدًا بالأحداث فى شمال إفريقيا والمشرق والخليج العربى. وبالتالى فمع تأسيس الجامعة العربية بالقاهرة فى منتصف الأربعينيات كانت الحقبة الملكية قد أرست معالم نظام ما بعد ١٩٥٢ الذى كان يبحث عن التدخل والهيمنة الإقليمية.

وكان الانتقاد الذى لا يتغير لمصر البرلمانية قد تركز على عدم اهتمامها الواضح بالشئون الاجتماعية والاندماج الاجتماعى الكامل للقطاعات المختلفة من السكان[١٨]. ورغم أن النخبة المصرية كانت فى معظم الأحيان تعتبر مقصرة فى هذا الصدد، فإن التعرض لهذا التاريخ يحتاج إلى رؤية معتدلة. وكما ذكرنا سابقًا، فمنذ العشرينيات، تحدث المُرَبّون المصريون عن الحاجة لأن يستهدف التعليم احتياجات المصريين فى المناطق الريفية والفقيرة على وجه الخصوص، وذلك لمصلحة الأمة ككل. كما أن الاشتراكية واتجاهات الفكر الماركسى، كما درسته سامية خلوصى، تدل على أن مثل

هذه المخاوف كانت واضحة خارج الوسط التربوى. ونتج عن ذلك تأسيس وزارة الشئون الاجتماعية فى عام ١٩٣٩، بالإضافة إلى تشريعات أساسية فى الأربعينيات وبداية الخمسينيات، اهتمام متجدد بهذه القضايا. وكما يبين كلٌ من إيمى جونسون وسكوت دافيد ماكينتوش فى الفصل الخاص بهما، فإن النخبة الاجتماعية نفسها بدأت بطرح مبادرات نشطة بالتعاون مع الدولة للنهوض بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى بين جميع شرائح المجتمع المصرى. وهنا أيضًا يجد المرء أن الأنماط التى تبناها نظام عام ١٩٥٢ استعان فيها ببعض هؤلاء الأشخاص.

وكما أبرز ماكنتوش وجونسون، وبمساهمة نانسى جالاجر، كان ازدياد الفرص أمام المرأة، وتنامى قوتها المستقلة متممًا للإصلاح الاجتماعى. وعلى الرغم من انعكاس التقدم النشط فى الدراسات الخاصة بالنوع (ذكر/أنثى) فقد كان أكثر التركيز على الفترة ١٩١٩ - ٥٢ نفسها، فالحركة النسائية فى مصر خلال هذه الفترة نالت اهتمامًا كبيرًا(٢٠). وفى هذا السياق كانت مصر تعتبر كذلك رائدة فى هذا المجال خلال النصف الأول من القرن العشرين. وكان الجدل دائرًا بين الرجال والنساء حول دور كل منهما وهويته فى بلد حديث يقع تحت السيطرة الاستعمارية الأوروبية. وفى وقت لاحق بذلت النخبة الحضرية فى العهد البرلمانى جهودًا متواصلة من أجل التوصل إلى صيغة حديثة للمرأة الوطنية العصرية التى فى إمكانها المساهمة فى رفع مستوى مصر، بينما هى تتأرجح بين الحرية فى المجال العام والتمسك بالتقاليد، ودورها فى خدمة الرجل. وعلى هذا النحو، ومن خلال توافق الآراء الدستورية، لم يتحقق أبدًا الوصول إلى معنى المرأة الحديثة، الوطنية والوقورة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، خاصة أن المدافعين عن المرأة كانوا غالبًا ما يتقدمون بمفاهيم مختلطة، كما يكشف الفصل الخاص بكل من ميرفت حاتم ونانسى جالاجر. وطوال هذه الفترة استمرت محاولات كثيرة من أجل صياغة آليات جديدة للأنوثة المصرية، تشمل من بين أمور أخرى، التعليم، والثقافة الجماهيرية كما ذكر شون لوبيز. وبجانب جهود الأدب والإصلاح الاجتماعى والقانونى التى قام بتغطيتها كل من ماكينتوش وجونسون وحاتم، كما سلطت حنان خلوصى الأضواء عليها.

وهناك سمة دائمة فى مصر منذ القرن التاسع عشر وهى تنوع التعبير الثقافى والفكرى، إما من خلال مصادرها أو من المجالات المحلية، وفى الواقع فإن كل فصل فى هذا الكتاب يكشف أن الحقبة الدستورية فى مصر هى بالتأكيد الأكثر حيوية فى هذا الصدد. وقد أظهرت التأكيدات والمصادر التى استخدمتها ريزوفا، وخلوصى، ولوبيز وآخرون أن حرية الصحافة واستمرار ظهور وسائل إعلام جديدة هيأت الساحة لتنوع المجالات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والسلوك الثقافى الدينى. كما خدمت هذه السبل الجديدة عدداً كبيراً من القطاعات المجتمعية، حيث أظهرت مجموعة من الكتاب من ذوى الخلفيات الأكثر اتساعًا. وكذلك الدوريات والمجلات، التى على الرغم من أنها كانت مثيرة للجدل إلى حد بعيد فإنها عبرت عن تزايد حدة الفكر، خاصة فيما يتعلق بمسائل التعليم والرعاية الاجتماعية والعلوم. وكما بين آرثر جولد شميدت فإن المؤرخين المصريين كانوا أيضًا نشيطين خلال هذه الفترة وورثوا الطلبة اللاحقين لهم مجموعة غنية من المعرفة، وأيضًا نظرة ثاقبة فى الاتجاهات للمفكرين الوطنيين.

صاحبت وسائل الإعلام المطبوعة ازدهار حياة الإنسان المجتمعية، ما عدا ما منعته الدولة بشكل متقطع فى فترة ما قبل أواخر الأربعينيات. وعلى الرغم من بعض التظاهرات – من جماعة مصر الفتاة، وجماعة الإخوان المسلمين – التى أصبحت فى وقت ما عقبة للنظام العام، فرفاهية الإنسان المصرى كانت عالية، وقد أشار إليها العلماء فى التسعينيات "بالمجتمع المدنى"، وهو ما يفتقر إليه الشرق الأوسط المعاصر. ويبدو هنا الفكر والثقافة والتعددية التنظيمية على أنه قناعة إيجابية. وبالتالى ففى ضوء الصورة التى رسمناها باختصار يدعو هذا الكتاب القراء لإعادة النظر فى الحكم الذى كان مقبولاً فى مصر خلال الفترة من ١٩١٩-٥٢. فبدلاً من أن تكون فترة زحف للاضمحلال، تظهر هذه السنوات وكأنها جزء لا يتجزأ من تشكيل الدولة الحديثة والتحول الاجتماعى. ومع ذلك فربما يكون نظام الحكم والتحول الاجتماعى قبل الخمسينيات مثقلاً بالأعباء، فإنه من المرجح أنه نتيجة غياب الضغوط الناتجة عن الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين وهى قضايا خارجية لها أصداء داخلية – كان يمكن لمصر أن تنتقل أكثر من ذلك بكثير تدريجيًا نحو المشاركة السياسية والتنمية

الاقتصادية والتقدم الاجتماعى الذى طمح إليه قادة انقلاب ١٩٥٢، دون أن يستطيعوا تفعيله. ومن وجهة النظر هذه فإن مصر كانت تنتمى لفئة أكثر الدول سيادة فى الشرق الأوسط[٢١] بين ١٩٢٠ وأوائل الخمسينيات، مثل جمهورية تركيا وإيران رضا خان. فى حين كانت أقرب إلى تركيا من منظور ثبات السيادة والحيوية الاقتصادية وتطوير البنية التحتية. ومع ذلك، ومثل إيران، كانت مصر ما زالت مطوقة من القوات البريطانية ولديها العاهل الذى حاول السيطرة على سياسة البرلمان بينما اختار التعاون مع النخبة الاقتصادية - والتى حقق رضا خان نجاحًا أكبر فيها. ومع ذلك فقد تباينت مصر عن كل من تركيا وإيران بانفتاح أكبر فى الساحة الاجتماعية والسياسية والاقتصاد الرأسمالى[٢٢].

إذًا فرؤية جديدة لمصر ١٩١٩-١٩٥٢ تنضم لمجموعة متزايدة من المؤلفات التى تعيد تقييم التحولات السياسية والاجتماعية فى الشرق الأوسط[٢٣] لأولى الدول ذات السيادة فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وكما فعلت الأعمال الأخرى يقوم هذا الكتاب ضمنًا وصراحة بإظهار أن الكثير مما هو مرتبط بمصر ما بعد ١٩٥٢ مثل الانطلاق من الماضى ترجع جذور عملياته إلى الثلاثينيات. وبالمثل فإن أعوام ١٩١٩-٥٢ تملك كثيراً من الموروثات التى يجب أن يُعاد تصورها فى مصر اليوم؛ فالفكر الديناميكى لثورة ١٩١٩ نفسها، كما حلله جيمس ويدان، واصل تردد صداه خلال الخمس وثمانين سنة الماضية، كما جاء فى تغطية لوسون للعلاقات الخارجية المصرية التى تكشف عن نواة لنهج أكثر تطوراً فى الفترات الأخيرة[٢٤]. وكان معظم جدول أعمال وأيديولوجية المربين فى مصر منذ الثلاثينيات قد استقاها معلمو الضباط الأحرار - الذين كانوا هم أنفسهم معلمى عهد الخمسينيات والستينيات[٢٥]. هذه الاستمرارية من العهد الدستورى إلى الناصرية واضحة فى أولوية القضايا الريفية كما هو واضح أيضًا فى أعمال جونسون، سواء هنا أو فى مكان آخر[٢٦]. وبالطبع كما حقق فيها جيداً توفيق إكليمندوس، فإن تحول فيلق الضباط المصريين ليصبحوا أداة حركة انقلاب جاهزة كانت عملية طويلة الأجل، وذات خلفية اجتماعية تعود إلى الثلاثينيات. وأخيراً كما ذكرنا سابقا فإن كربوف تشير إلى أن الأحداث التى أدت إلى انقلاب ١٩٥٢ نفسه،

مثل حريق القاهرة الكبير، ما زالت تلقى صــدى عند الطبقــات الاجتماعية الرئيسية فى مصر اليوم.

يتناول هذا الكتاب موضوعات أهملها من قبل كل من تناول تاريخ مصر، وذلك باستخدام مصادر وطرق جديدة لتقييم الاتجاهات المألوفة فى التأريخ لمصر، كما يضاعف من المؤلفات حول الموضوعات التى جذبت اهتمام كبار العلماء فى العقد الماضى. وبذلك فهو يجمع معًا اهتمام مجموعة دولية من العلماء الكبار والصغار من مختلف التخصصات، فالجزء الأول: إعادة تقييم السياسة والدبلوماسية يبدأ بفصل عن الأيديولوجيات السياسية وتشكيلها فى العشرينيات والثلاثينيات. ويركز جيمس ويدان على الإعلان الذاتى المجسد فى ١٩١٩ والروح الوطنية المصرية، أى حزب الوفد. فهو ضد وجهة النظر أن الوفد كان من النخبة، وإنما كان تجمعًا ليبراليًا سطحيًا فقط. وببحثه فى مستندات الحزب السياسى المصرى، ومذكرات وأرشيف الحكومة البريطانية، وبعض المذكرات فإنه يلقى الضوء على الطبيعة الأيديولوجية الديناميكية للعشرينيات، عندما كانت أفكار الأمة، والمواطنة، والتوجه الثقافى، والعمل والمساواة بين الجنسين لا تزال تشهد تنافسًا شديداً. وفى النهاية، بدلاً من الاعتماد على آراء النخبة السياسية خلال العقد الأول لاستقلال مصر يجد ويدن أن الوفد تبنى نهج الوطنية المصرية لما قبل الحرب العالمية الأولى، وبالتالى كان أكثر راديكالية مما افترضه العلماء.

وفى الفصل الثانى يقدم فريد لوسون للقراء الأرض البكر العريضة المجهولة للعلاقات الخارجية المصرية خلال العشرينيات والثلاثينيات، مناقشًا مصداقية افتراض العلماء التقليديين قلة اهتمام القاهرة بالدول المحيطة بها خلال هذه الأعوام. وعلى النقيض يحدد لوسون عدة مناسبات قامت فيها الحكومة المصرية بعرض مبادرات إقليمية مهمة، بما فى ذلك التعامل مع القضية الفلسطينية وفى تحقيقه لاعتراض القاهرة على محاولات إيطاليا إعادة رسم الحدود مع ليبيا فى أوائل ١٩٢٥ وكذلك جهودها فى الوساطة بين اليمن والسعودية خلال أزمة ١٩٣٤-٣٥، يوضح النشاط

الدبلوماسى المصرى فى ذروة النظام الملكى، كما يلقى الضوء على الحسابات الاستراتيجية التى اتسمت بها الدبلوماسية المصرية على الرغم من محدودية استقلالها عن بريطانيا.

الفصل الثالث، لتوفيق إكليمندوس "نشطاء فى الجيش المصرى، ١٩٣٦-٥٢"، يعد مساهمة كبيرة فى إعادة تشكيل وجهة نظرنا حول موضوع بالغ الأهمية بالنسبة للحقبة الملكية ومرحلة أعوام ما بعد ١٩٥٢. فقد سهلت الاصلاحات العسكرية عام ١٩٣٦ لجمال عبد الناصر وأنور السادات الالتحاق بالأكاديمية العسكرية. وبدراسة تمهيدية عن الأثر طويل المدى لهذه الإصلاحات على الضباط المصريين يتحدى إكليمندوس القول المسلم به من أن الجيش قبل ١٩٣٦ كان مؤسسة شركسية - تركية، تولتها فيما بعد البرجوازية المصرية الصغيرة. ويكشف أنه حتى قبل ١٩٣٦، وفر المواطنون المصريون من العائلات الغنية، وكذلك الجنود من الأصول المتواضعة العنصر الأكبر من الضباط. وعلى هذا النحو أفرزت إصلاحات ١٩٣٦ نسبة من الديمقراطية فى القبول فى الأكاديمية العسكرية، ولكن ليس بالقدر الكافى لتعزيز صفوفها، وما يقابله من ارتفاع قابلية الضباط للانغماس فى السياسة. كذلك درس إكليمندوس ديناميكية التنظيم السرى لمجموعة الضباط التى أدت فى نهاية المطاف إلى سقوط النظام الملكى فى ١٩٥٢. وبينما أشار العلماء إلى وجود مجموعة كبيرة واحدة، يكشف إكليمندوس عن مجموعات أخرى تكتلت مع الضباط الأحرار الذين قادوا انقلاب ١٩٥٢ ليشكلوا فى نهاية الأمر مجموعة تضم القوميين والضباط الموالين للإخوان المسلمين. وهكذا، بالإضافة إلى توفير معلومات تصحيحية تشتد الحاجة إليها، يحلل الكاتب آثار الديناميكية العسكرية لما قبل ١٩٥٢ التى ميزت النضال فى السنوات الأولى لنظام عبد الناصر بعد ١٩٥٢.

يختتم الجزء الأول بفصل ملاك بدراوى عن الوضع المالى العام فى مصر خلال الحقبة الدستورية. وبدراسة موضوع عادة ما يُغفل فإن الفصل الذى كتبه بدراوى يطرح فكرة أن الإدارة والسياسيين المصريين وعوا جيداً الدروس المستفادة من

الإفلاس الوطني في فترة ١٨٧٦-٨٢. وقد أكد القادة الأساسيون طوال تلك الفترة أن الإدارة المالية الناجحة كانت مطلبًا لإثبات أن مصر لم تعد في حاجة إلى وصاية أجنبية. ومن خلال المناقشات البرلمانية ووجهة نظر الرأي العام المصري فإنه يمكن للمصريين إدارة أموالهم والحفاظ على الانضباط في الميزانية، حيث كانوا مدفوعين بأهداف اقتصادية وطنية - حتى إن صانعي انقلاب ١٩٥٢ دهشوا للحالة الجيدة للوضع المالي المصري، مع وجود فائض في العملات الأجنبية في الخزانة. ومع ذلك فإن المناورات السياسية بين القصر والكتل البرلمانية غالبًا ما كانت تحدد دوافع المناورات على الاقتصاد والميزانية. وقد انضمت الاهتمامات السياسية الأكثر دنيوية أو ذاتية إلى الرغبة الوطنية في الإبقاء على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. كما أن التضييق المالي- الذي اعتبر السبب الحقيقي وراء التوسع غير الكافي للخدمات التعليمية والاجتماعية - أخذ يظهر في ضوء جديد.

الجزء الثاني: يبدأ "إعادة بناء المجتمع، وإعادة صياغة التاريخ" بتحريات لوسي ريزوفا عن ظاهرة الأفندية الجدد في الثلاثينيات والأربعينيات، التي غالبًا ما تصور على أنها نظام حضري جديد وطبقة متوسطة مثقفة، بجانب مزيد من النهج التقليدي للدين والهوية الثقافية. ولأول مرة تسلط الأضواء على هذه المجموعة، وتوضح ريزوفا أنهم لم يكونوا طبقة متوسطة مثقفة، بل كانوا يشكلون جمهورًا جديدًا من الشباب المتعلم من خلفيات متواضعة، وكانوا ينظرون إلى الحداثة من خلال أعين المسلمين والعرب. ومع ذلك، وبنفس القدر من الأهمية كانوا يرون أنفسهم متميزين عن كل من التقليديين والطبقة العليا المتفرنجة. وفي تعريف أنفسهم بهذه الطريقة روجوا لمفهوم جديد لمصر كمجتمع قومي. وسلطت دراسة ريزوفا للروايات والمذكرات والسينما والصحافة الشعبية وغيرها الضوء على الثورة المزدوجة للأفندية الجدد، ضد العالم التقليدي حيث نشأوا والطبقة العليا المصرية التي أدانوها على أسس قومية واجتماعية واقتصادية. وبتسليط الضوء على الحداثة المصرية "من أسفل" تحديداً، يوضح هذا الفصل بشكل بارز الأسس الاجتماعية في مصر لمرحلة ما بعد الثورة. وبالتالي فإنه يدخل في حوار مثمر ينتقد الأدب الذي ظهر في العقد الماضي.

يشير باراك سالمونى فى الفصل السادس إلى المكونات الأيديولوجية فى مشروع تحديث الدولة المصرية قبل ١٩٥٢ وكيفية قيام المربين القوميين باستخدام التعليم لتنمية الوعى بالواجب المدنى وعظمة المصرى المبنية على تفسيرات خاصة لتاريخ مصر القديم والمعاصر. وعلى العموم، فما زال على العلماء عمل دراسة منهجية لفحص الرسالة التعليمية الأيديولوجية للأجيال الصاعدة خلال فترة النظام الملكى الدستورى. ويفيد المؤرخون الرئيسيون بأن الادعاءات حول قيام دولة تركز على النخبة ولا تبالى بالأيديولوجية وبتطور التوجهات القومية خلال الثلاثينيات والأربعينيات نحو الشرق والإسلام، لا تزال غير مختبرة فى المساحة الأساسية للجماهير. ومع ذلك، يوضح التحقيق التربوى أن الدولة كانت بالفعل مهتمة بالوصول إلى الجماهير العريضة، باستخدام وسيلة اتصال أيديولوجية واعية لتوفير الدروس المناسبة من تاريخ ركز معظم وقته خلال فترة ١٩٢٠-٥٢ على العصر الفرعونى وحكم محمد على، بوصفه مكملاً للمجد التاريخى المصرى الذى أثر فى الشباب المصرى ليحذو حذوه.

فى الفصل السابع تنتقل آن كلير كاربوف من توظيف مؤسسات الدولة لخلق ذاكرة جماعية إلى الدور السياسى والأيديولوجى لحدث حاسم، وهو حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢. هذا الحريق الذى أفقد النظام مصداقيته ومهد الطريق للانقلاب الذى حدث بعد ستة أشهر وأصبح مادة لمناقشات حامية للصحفيين والمؤرخين المصريين. إلا أن الحدث ما زال يفتقر إلى البحث الأكاديمى المفصل. ومن خلال أدلة جديدة وتفسير جديد تشير بأنه كان أكثر من تآمر سياسى أو دسيسة من النخبة، فحريق القاهرة يجسد احتجاجًا قوميًا شاملاً، وكان أول ضربة للنظام لأسباب مازالت محل جدل. ومع ذلك فهذه فقط إحدى مكونات القصة. ومن خلال نظرة ثاقبة لرؤية مصر فى سنوات ما قبل عبد الناصر، تشير كيربوف إلى أن حنين النخبة الليبرالية للزمن الماضى الجميل يحفزهما إلى إحياء ذكرى الحريق كنهاية درامية للملكية، وليس بوصفه يومًا ثوريًا شاملاً نَزَعَ شرعية النخبة المصرية نفسها.

الفصول فى الجزء الثالث: "العمل الاجتماعى، والخطاب الاجتماعى" تعيد توجيه نظرتنا إلي مصر قبل ١٩٥٢ وذلك بتسليط الضوء على اهتمام المصريين بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادى وحق الاقتراع. وتعود ميساكو إيكيدا فى الفصل الثامن إلى مجال التعليم، بحجة أنه على الرغم من سياسات عهد عبد الناصر بشأن مجانية التعليم وتوحيد برامج التعليم الابتدائى التى نالت الكثير من الاهتمام، فإن جذور هذه الاتجاهات قد ظهرت فى الثلاثينيات والأربعينيات. وكانت مناقشات البرلمان والصحافة والتربويين المهنيين تجادل لتحقيق المساواة فى فرص التعليم واستخدام التعليم فى التقليل من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، كذلك تبين إيكيدا التنوع اللافت للنظر فى الآراء، بينما تذكر القارئ بدينامكية تعبير التربويين المهنيين فضلاً عن دور الوفد فى هذه المناقشات. وكما أن نظام الحكم بعد ١٩٥٢ استفاد فى كثير من الأحيان من المجهودات السابقة، فهذا الفصل يجبرنا على إعادة تقييم الحقبة الملكية الدستورية.

وفى نفس السياق يتحدى فصل "تمكين المرأة، يولد التغيير: عزيزة حسين والإصلاح الاجتماعى فى مصر" لكل من إيمى جونسون وسكوت دافيد ماكنتوش ما قيل من أن فترة ما قبل ١٩٥٢ هى فترة مجردة من برامج إصلاح حكومية ذات مغزى، بينما يكشف أن نشاط المرأة فى الإصلاح الاجتماعى فى مصر خلال هذه الأعوام تجاوز قضايا الطبقة العليا الحضرية. وفى إعادة النظر فى النهج المبنى على البحث الدءوب ومقابلات جونسون المكثفة مع عزيزة حسين وزملائها، يقوم الكتاب بدراسة نادى سيدات القاهرة تحت رئاسة عزيزة حسين التى أسست أول مركز يومى للرعاية الصحية الريفية كما قادت حملات محو الأمية، وتنظيم الأسرة والصناعة الريفية. وفى فترة اضمحلت فيها الهيئات الاجتماعية بينما الحكومة غير مبالية، جسد هذا المشروع التعاون بين القطاعين الخاص والعام، حيث وضع معياراً جديداً لنشاط المرأة من خلال تمكين المرأة الريفية كعامل من عوامل التنمية. ولا يقتصر هذا الفصل على تقديم عزيزة حسين للقراء كرائدة فى مجال الإصلاح الاجتماعى المصرى، ولكنه يظهر أيضاً كيف أن هذه الأنشطة تشكل نموذجاً للإصلاح الاجتماعى الذى تم اتباعه بعد ١٩٥٢.

وللانتقال إلى شريحة أخرى من المجتمع يركز الفصل العاشر بقلم سامية خلوصي على "حملة الطين فى عصر الليبرالية المصرية". وهو تعبير يشير إلى سكان المناطق الريفية فى البلاد، والمعروفين باسم "الفلاحين". وفى خلال فترة العشرينيات وحتى الأربعينيات جسدوا لكثير من الناس أشياء كثيرة فى الخيال الأدبى والأكاديمى والسينمائى. فبالنسبة للبعض كان الفلاح المصرى يجسد التواصل الحقيقى للشخصية المصرية، منذ أيام الفراعنة وحتى القرن العشرين. وفى نظر آخرين كانت الصعوبات التى يواجهها الفلاحون تمثل كل ما هو خطأ اجتماعى واقتصادى فى مصر، كاشفًا الافتقار بالاهتمام من جانب مجتمع النخبة. بينما تظل الساحة الريفية عند آخرين مكانًا للتصور وإعادة تصور ديناميكية الدين والنوع والتنمية. وتدرس خلوصى كل هذه الأوجه وكيف تخيل وقدم الكتاب والفنانون الفلاحين خلال العصر الملكى الدستورى، كما تسلط الضوء على ما انتهوا إليه وما استبعدوه. وقد شجعنا عملها على تخيل فئة الفلاحين وتصورات النخبة عنهم بطريقة أكثر من مقارنة إقليمية[٢٧].

الجزء الرابع: "نشأة أمة حديثة" يمتد تجريبيًا وفكريًا ليكون واحدًا من الرؤى الأكثر ديناميكية فى التأريخ المصرى المرتبط بدور الجنس. وعلى الرغم من أن الدراسات القومية المصرية تثبت معارضة مزدوجة بين "العام" وهو السيطرة القومية للرجل على السياسة و"الخاص" وهو المنزلة الاجتماعية الثقافية للزواج والأسرة، فإن حنان خلوصى فى الفصل الحادى عشر توجه انتباهنا إلى التدخل غير المسبوق من قبل الدولة بعد ١٩١٩ فى العلاقات الزوجية. واستفادة من المناقشات واسعة النطاق فى الصحافة والمجلس التشريعى وبين المثقفين تفحص خلوصى كيف أن الإصلاحيين القوميين المصريين سعوا إلى إعادة تعريف الزواج، من أجل خلق أسرة نووية باعتبارها أساسًا لدولة خالية من الأمراض الاجتماعية المعروفة من تعدد الزوجات وانفراد الرجل بالحق فى الطلاق. وأيضًا، فهى تكشف كيف أن الكتاب المصريين استخدموا الزواج لنقد مجتمعهم من خلال وصفات لتحديثه. هذا الفصل يساهم فى فهمنا التاريخى للزواج فى العصر الملكى، كذلك يوضح كيف أن هذه المؤسسة

الاجتماعية المهمة يمكن استخدامها لإعادة فهم القومية المصرية، مع نتائج نظرية لسياقات وطنية أخرى.

ساهمت نانسى جالاجر فى الفصل الثانى عشر "مساهمة مهمّة فى تاريخ مصر الاجتماعى قبل وأثناء الحقبة البرلمانية" فى كشف الدور المهم للمرأة العاملة فى المجال الطبى (الحكيمات) فى مصر الحديثة ويرتبط ذلك بالموضوعات التى عالجها جونسون وماكينتوش. فقد دخلت المرأة فى مصر مجال المهن الطبية والصحية فى وقت مبكر عن نظيراتها فى البلدان الأخرى بالشرق الأوسط باعتبارها نتاجًا ثانويًا لبرنامج محمد على للتحديث، وفى وقت لاحق، وفى النصف الأول من القرن العشرين، وبنفس الالتزام الاجتماعى عملت عزيزة حسين فى العيادات والمستشفيات وبرامج الصحة العامة. وفى سياق المراجعة العريضة للأدب ذى الصلة، قيَّمت جالاجر المساهمات الطبية للمرأة المصرية، مدافعة عن هذه الإنجازات التى تحتل مكانًا أكثر بروزًا فى القالب الجديد المعاصر للديناميكية الاجتماعية المصرية فى الفترة ١٩١٩-٥٢.

ومثل عمل كيربوف، قام شون لوبيز "القوادات والجريمة ووسائل الإعلام" (الفصل الثالث عشر) بتقييم الآثار العميقة لحادث معين، من خلال إلقاء الضوء على دور الصحافة فى كل من تعزيز الاهتمام المصرى الواسع بالأحداث اليومية، والمساعدة فى صياغة ثقافة جماهيرية نوعية. فقد جذبت سلسلة جرائم ريا وسكينة فى ١٩٢٠ الاهتمام القومى، والعدد الكبير من المصريين الذين تابعوا التغطية الصحفية للجرائم وخضعوا لإعادة النظر فى النوع والطبقة الاجتماعية والهوية الوطنية. ورغم أن الثقافة الإعلامية الجماهيرية عادة ما تناقش فى سياق ما بعد ١٩٥٢، فإنها منذ بداية ١٩٢٠ بدأت تنتشر فى مصر على أساس المفاهيم المقبولة من السلوك العام.

وفى مضمون التحول إلى نوع مختلف من الصور الأدبية تفحص ميرفت حاتم فى الفصل الرابع عشر السيرة الذاتية التى كتبتها مى زيادة عن ملك حفنى ناصف وعائشة تيمور التى استهدفت فيها تعبئة الجمهور لتذكره بمساهمات المرأة للأمة. ومع ذلك فهى تعزز زيادة المواقف المتناقضة تجاه المرأة، حيث إن سيرتها الذاتية قسمت

أدوار المرأة فى التاريخ الوطنى المصرى. وعن طريق إعادة النظر من الناحية النقدية لنتائج وأنشطة مواضيعها المختارة، تنبه حاتم القراء إلى صعوبة اندماج المرأة فى الأمة المصرية، من خلال تقليلها فى تقييم الفوارق بين الجنسين والتأكيد على التجانس الوطنى. وتعد مساهمتها فى حد ذاتها مهمة، ولكنها تضع ثقلاً كبيراً على أهمية تسليط الضوء على ضرورة النظر إلى سياقات جغرافية أخرى فى الشرق الأوسط وما وراءه من خلال مختارات تحليلية ومنهجية مماثلة.

الجزء الخامس عشر: "الفن، السينما والذاكرة التاريخية" يدمج موضوعات مهمّة فى الاتجاه السائد للتاريخ المصرى فى أوائل القرن العشرين. وتلقى كارولين ويليامز نظرة مهمّة على التعبير الفنى المرئى فى ١٩١٩-٥٢ وكيف أن أسلوب التعبير فى الرسم والنحت كان حاسماً فى وصف الصورة الوطنية. كما أنها توفر معلومات قيمة فى قائمة الشرف للفنانين المصريين، الذين يبرزون كشخصيات دولية خلال هذه الأعوام. وكانت نظرة رواد الفن لمصر فى العشرينيات والثلاثينيات متميزة عن المستشرقين الذين سبقوهم، وجعلوا من مصر دولة فريدة بين الدول العربية. كذلك بفحص التوجهات التى عكست نفسية جموع الجماهير فى الأربعينيات، توضح، ويليامز أن الفنانين المصريين كثفوا اهتماماتهم الاجتماعية فى نهاية النظام الملكى، مما جعل الفنون المرئية مقياساً رئيسياً للديناميكية الاجتماعية.

تركز معظم الدراسات عن السينما المصرية على السنوات التى تلت عام ١٩٥٢، وبالتالى فإن الدارسين لا يعرفون سوى القليل عن صناعة السينما المصرية[٢٨]. ومع ذلك فإن العصر الذهبى للسينما المصرية سبق إلى حدٍ ما الخمسينيات، التى لا تزال أفلامها تحظى بشعبية حتى يومنا هذا باستخدام واحدة من أكبر المجموعات الشخصية كمصدر ذى علاقة بالأفلام خارج مصر، وفى الفصل السادس عشر يلقى أندرو فليبر الضوء على إشكاليات صناعة السينما على وجه الخصوص خارج نطاق أوروبا وأمريكا، فهو يركز على العلاقة بين أجهزة الدولة وصناعة الفيلم، بالإضافة إلى دور الأجانب المقيمين فى السينما المصرية، حتى يمكن الإشارة إلى مصادر النجاح المبكر لهذه الصناعة. ومن خلال السياسة الاقتصادية للسينما يتساءل فليبر عن القول التقليدى

بأن النظام الملكى المصرى كان غير مهتم بالفيلم، ويراجع التاريخ المعاصر الذى قلل من أهمية الأجانب. وأخيراً يكشف فليبير عن أصل أزمة صناعة السينما فى مصر فى الأربعينيات، وقد أظهر الصلة بين الثقافة الجماهيرية، والاقتصاد والسياسة فى مصر فى العشرينيات وحتى الأربعينيات من خلال مجال لم يعط قدره حتى الآن.

فى الفصل الأخير من الجزء النهائى، يضع آرثر جولد شميدث المقالات السابقة فى منظور تاريخى واسع وذلك من خلال مناقشة أكثر المؤرخين البارزين فى تلك الفترة ويلقى الضوء على الأفكار المهيمنة على التغطية الثقافية للتاريخ المصرى فى ١٩١٩-٥٢، من خلال الأعمال التى جاءت باللغة الإنجليزية والفرنسية والعربية. ويفحص المواضيع الرئيسية طبقًا لتطورها على مر الزمن، كذلك يوفر جولد شميدث دليلاً مهمًا للدارسين المبتدئين والمتقدمين على حد سواء مقترحًا مسارات البحث فى المستقبل. ويذكرنا بأن كلاً من الأعمال السابقة واللاحقة للدارسين، والمذكرات، والتاريخ الشعبى هى على نفس القدر من الأهمية لإجراء البحوث اليوم. وعلى هذا النحو فإن فصل جولد شميدث يجسد الغرض من الكتاب ككل. ومع أن كتاباً واحداً لا يمكنه أن يدرس كل الجوانب لجيل كامل فى تاريخ مصر، فإن هذا الكتاب بتقديمه لنهج تحليلى جديد (لكل من الفئات المهمشة والشعبية) يشمل السياسة الداخلية، والسياسة الخارجية، والجيش، والتعليم، والإصلاح الاجتماعى، والنوع، والطبقة، ووسائل الأعلام الشعبية، والفن والأدب، وأن رؤية جديدة لمصر تطرح فترة ١٩١٩-١٩٥٢ كأساس لمنحى البلاد فى القرن العشرين، مشجعاً على مزيد من الدراسة لهذه الفترة.

هوامش المقدمة

(١) انظر: نيللى حنا، "مصر أم الدنيا: قصة القاهرة فى ١٣٠٠عام" (القاهرة: دار الفتى العربى، ١٩٩٢).

(٢) انظر: عباس أمانات

Pivot of the Universe: Nasir al-Din Shah and the Qajar Monarchy, 1831-1896.

(بركيلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٧)؛ جراهم ى. فوللير

Center of the Universe: The Geopolitics of Iran.

(بولدر، مطبعة ويست فيو، ١٩٩١)، بوسرا إرسانلى بنهار

Iktidar ve Tarih: Turkiyelde ResmiTarih Tezinin Olusumu, 1929-1937.

(إسطنبول: أ ف أ، ١٩٩٢) هوف بولتون

Top Hat, Grey Wolf and Crescent: Turkish Nationalism and The Turkish Republic.

(نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، ١٩٩٧).

(٣) حول جوانب توضيح هذه العمليات المركزية المصرية بالنسبة لباقى دول الشرق الأوسط، انظر: عفاف لطفى السيد مارسو:

Egypt in the Reign of Muhammad Ali.

(كمبريدج: مطبعة جامعة كمبريدج، ١٩٨٤)؛ وايهوارد ر. توليدانو

State and Society in Mid-Nineteenth-Century Egypt.

(كمبريدج: مطبعة جامعة كمبريدج: ١٩٩٠)؛ وخالد فهمى

All the Pasha's Men: Mohamed Ali, His Army, and the Making of Modern Egypt.

(كمبريدج: مطبعة جامعة كمبريدج، ١٩٩٧) وكينيث م. كونو

The Pasha's Peasants: Land, Society, and Economy in Lower Egypt,1740-1858.

(كمبريدج: مطبعة جامعة كمبريدج، ١٩٩٢)؛ وطبعة نيللى حنا

The State and Its Servants: Administration in Egypt from Ottoman Times to the Present.

(القاهرة، مطبعة الجامعة الأمريكية، ١٩٩٥). بالنسبة للجوانب الدبلوماسية فى العلاقات الدولية و"القضية الشرقية"، انظر: ل. كارل براون.

International Politics in the Middle East: Old Rules, Dangerous Game.

(برينستون، مطبعة جامعة برين ستون، ١٩٨٤)، وفريد لوسون،

The Social Origins of Egyptian Expansionism during the Muhammad Ali Period.

(نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٢)؛ وديفيد س. لاندس،

Bankers and Pashas: International Finance and Economic Imperialism in Egypt.

(كمبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٧٩)؛ وجوان ر. كولى،

Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's Urabi Movement.

(برينكتون: مطبعة جامعة برينكتون، ١٩٩٣).

(٤) فيما يخص الصحافة، انظر: آمى أيالون

The Press in the Arab Middle East: A History.

(نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٥) وبيث بارون،

The Women's Awakening in Egypt: Culture, Society, and the Press.

(نيو هافين: مطبعة جامعة ييل، ١٩٩٤)؛ من أجل التغيير الفكرى، انظر: ألبرت حورانى classic Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939 (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٢) وكذلك لويس عوض، The Literature of Ideas in Egypt (أطلنطا: مطبعة سكولارس، ١٩٨٦).

(٥) على الرغم من كونه مكتوبًا فى زويا، روسيا، فإن البيان الرسمى للوطنى التركى، يوسف أكورا

Yusuf Acura's Üç Tarz-i Siyaset ("Three Styles of Politics").

كان قد نشر فى الدورية التركية فى القاهرة عام ١٩٠٤.

(٦) انظر: جويل جور دون

Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution.

(لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٢)، وكيرك بياتى

Egypt during the Nasser Years: Ideology, Politics, and Civil Society.

(بولدر: مطبعة ويستفيو، ١٩٩٤)؛ جيمس جانكوفسكى،

Nasser's Egypt, Arab Nationalism and the United Arab Republic.

(بولدر: الناشرون لاينى رينير، ٢٠٠٢)؛ وب.ج. فاتيكيوتيس

Nasser and His Generation.

(نيويورك: س ت. مارتينس، ١٩٧٨).

(٧) كيرك ج. بياتى Egypt During the Sadat Years (نيويورك: بالجراف، ٢٠٠٠).

(٨) أيبرهارد كاينلى

A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt.

(نيويورك: أ. ب. توريس، ٢٠٠١)؛ وكارى روسفسكى وكهام

Mobilizing Islam: Religion, Activism, and Political Change in Egypt.

(نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠٠٢).

(٩) عفاف لطفى السيد مارسو Egypt's Liberal Experiment 1922-1936 (بيركيلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٧).

(١٠) جويل جوردان قد أعرب عن هذا الشعور بطريقة جيدة فى

Nasser's Blessed Movement.

بالنسبة لمصر فى حرب فلسطين ١٩٤٨، انظر: فواز أ. جرجس

Egypt and the 1948 War: Internal Conflict and Regional Ambition.

فى طبعة روجين ل. روجان

Rewriting the History of 1948.

لندن. مطبعة جامعة كمبريدج، (٢٠٠١)، ١٥١-٧٧.

(١١) ماريوس ديب

Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals, 1919-1939.

(لندن: مطبعة ايثاكا، ١٩٧٩).

(١٢) ميساكو إيكيدا،

Sociopolitical Debates in Late Parliamentary Egypt.

(مناقشة رسالة دكتوراه، جامعة هارفارد، ١٩٩٨).

(١٣) بالنسبة للنقطة الفاصلة فى فترة حكم إسماعيل صدقى الحكم بالقانون، انظر: ملاك بدراوى

Ismail Sidqi, 1875-1950: Pragmatism and Vision in Twentieth-Century Egypt.

(ريشموند: كورزون، ١٩٩٦).

(١٤) انظر: ناثان ج. براون

The Rule of Law in the Arab World- Courts in Egypt and the Gulf

(لندن: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٩٧).

(١٥) انظر: روجر أوين وسافكين باموك

A History of Middle East Economies in the Twentieth Century.

(كمبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٩٨)، ٣٠-٥٠، ١٢٧-٣٠.

(١٦) إريك دافيس

Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1941.

(برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٣)، روبرت فيتاليس

When Capitalists Collide: Business, Conflict and the End of Empire in Egypt.

(بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٥)؛ روجر أوين وسافكيت باموك

A History of Middle East Economies in the Twentieth Century.

(كمبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٩٨)، وروبرت ل. تيجنور

Capitalism and Nationalism at the End of Empire: State and Business in Decolonizing Egypt, Nigeria, and Kenya, 1945-1963.

(برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٨)؛ وكذلك

State, Private Enterprise, and Economic Change in Egypt, 1918-1952.

(برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٤)؛ وزاخاري لوكمان وجويل بينين

Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class, 1882-1954.

(برينكتون: مطبعة جامعة برينكتون، ١٩٨٧).

(١٧) انظر: باراك أ. سالموني

Pedagogies of Patriotism: Teaching Socio-Political Community in Twentieth-Century Turkish and Egyptian Education.

(مناقشة رسالة دكتوراه، جامعة هارفارد، ٢٠٠٢).

(١٨) جويل بينين Egypt: Society and Economy, 1923-1952 في طبعة م. و. دالي The Cambridge History of Egypt الجزء الثاني.

Modern Egypt, from 1517 to the End of the Twentieth Century.

(كمبريدج: مطبعة جامعة كمبريدج، ١٩٩٨)، ٣٠٩-٣٣.

(١٩) إيمي ج. جونسون

Reconstructing Rural Egypt: Ahmed Hussein and the History of Egyptian Development.

(سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ٢٠٠٤).

(٢٠) مارجو بدران

Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt.

(برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٥)؛ وبارون

The Women's Awakening in Egypt.

(بيركلي، مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠١)؛ ومارلسين بوث

May Her Likes be Multiplied' Biography and Gender Politics in Egypt.

(بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠١) وطبعة لين هانى وليزا بولارد

Families of a New World: Gender, Politics, and State Development in a Global Context

(نيويورك: روتلدج، ٢٠٠٢)، وكلاريسا لى بولارد

Nurturing the Nation: The Family Politics of the 1919 Egyptian Revolution.

(مناقشة رسالة دكتوراه، جامعة كاليفورنيا فى بيركلى، ١٩٩٧)؛ ومنى ل. راسل

Creating the New Woman: Consumerism, Education, and National Identity in Egypt, 1863-1922.

(مناقشة رسالة دكتوراه، جامعة جورج تاون، ١٩٩٧).

(٢١) طبعة أوجست ريتشارد نورتن Civil Society in the Middle East (نيويورك: ى. ج. بريل، ١٩٩٦)، وريتشارد ب. ميشيل The Society of Muslim Brothers (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٩)؛ وجيميس جانكوفسكى.

Egypt's Young Rebels: "Young Egypt," 1933-1952.

(ستانفورد، س أ: مطبعة مؤسسة هوفر، ١٩٧٥).

(٢٢) للحصول على الدراسة التى طال انتظارها عن حملة التحديث لكمال أتاتورك للتقرب من رزا شاه، انظر: توراج أتاباكى وإيريك ج. زور شار.

Men of Order: Authoritarian Modernization under Ataturk and Reza Shah.

(لندن: أ. ب. توريس، ٢٠٠٤).

(٢٣) طبعة سيبل بوزدوجان وريسات كاسبا

Rethinking Modernity and National Identity in Turkey.

(سياتل: مطبعة جامعة واشنطن، ١٩٩٧)؛ وطبعة ستيفان كرونين

The Making of Modern Iran: State and Society under Riza Shah, 1921-1941.

(نيويورك: راوتليدج كورزون، ٢٠٠٣).

(٢٤) انظر: يوهوشوا بورات In Search of Arab Unity, 1930-1945 (لندن: كاس، ١٩٨٦)، وبارى م. روبن The Arab States and the Palestine Conflict (سيراكيوز، مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٨١).

(٢٥) من أجل عبور الموظفين التربويين من هذا النوع، انظر: م. خيرى حربى.

Education in Egypt (U.A.R.) in the Twentieth Century.

(القاهرة: هيئة المطابع الأميرية، ١٩٦٠)، وأبو الفتوح أحمد رضوان.

Old and New Forces in Egyptian Education.

(نيويورك: مكتب نشر، كلية المعلمين، جامعة كولومبيا، ١٩٥١)، إسماعيل م. القبانى "دراسات فى مسائل التعليم" (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١)، كذلك "دراسات فى تنظيم التعليم بمصر" (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨)؛ أمير بقطر

School and Society in the valley of the Nile.

(القاهرة، مطبعة الياس الحديثة، ١٩٣٦).

(٢٦) جونسون .Reconstructing Rural Egypt

(٢٧) لإجراء المقارنات داخل الاقليم خلال هذه الفترة، انظر: م. عاصم كاراميرليوجلو

The People's Houses and the Cult of the Peasant in Turkey.

دراسات الشرق الأوسط ٣٤ :٤ (أكتوبر، ١٩٩٨)، ٦٧-٩١.

(٢٨) لسنوات ما بعد ١٩٥٢ انظر: جويل جور دون.

Revolutionary Melodrama: Popular Film and Civic Identity in Nasser's Egypt.

(شيكاجو: مطبعة جامعة شيكا جو، ٢٠٠١).

الجـــزء الأول

إعـادة تقييم الـسيـاسـة والـدبـلـومـاسـيـة

١- جيــل ١٩١٩

جيمس ويدن

كان عام ١٩١٩عامًا حاسمًا في التـاريخ المصري. وفي بدايــة العـام أصـدر وفد وطني (الوفد) إعلانًا ثوريًا يطالب بالاستقلال التام عن الحماية البريطانية. ولم يقتصر هذا الإعلان على تحدي الوفد للاحتلال البريطاني، بل شكك أيضًا في سلطة وشرعية السلالة الحاكمة، والممثلة في السلطان أحمد فؤاد. وقامت مظاهرات حاشدة في مارس وإبريل ١٩١٩ تضيف الشرعية على مطلب الوفد وتمثيله للإرادة الوطنية، فبدأت معركة سياسية بين القوميين الليبراليين والديمقراطيين والملكيين المحافظين. وفي ١٩٢٤ قدم الملكيون الأيديولوجية الإسلامية في السياسة، محولين بذلك المشهد السياسي والثقافي المصري.

وبالمثل، فقد غيرت الأحداث التي وقعت في١٩١٩ من العلاقات بين البريطانيين والمصريين؛ فقد فوضت بريطانيا لورد ميلنر، وزير المستعمرات، لرئاسة لجنة تحقيق في أسباب ما كان يشار إليه شعبيًا بـ"ثورة ١٩١٩". وفي خطوة جريئة لافتة للنظر، بدأ ميلنر في مفاوضات بشأن معاهدة تعترف باستقلال مصر، مع الحفاظ على مصالح بريطانيا الاستراتيجية[١]. ومع ذلك عندما قسمت المفاوضات المجتمع السياسي المصري إلى معتدلين ومتطرفين، كان رد فعل بريطانيا هو إعلان استقلال مصر من جانب واحد في عام ١٩٢٢ . وتلا ذلك بفترة قصيرة عقد لجنة دستورية من قبل السياسيين المعتدلين المقبولين لدى بريطانيا. وأعلن "الدستور الليبرالي" عام ١٩٢٣ سيادة مصر الوطنية، وكذا سيادة الإرادة الوطنية من خلال برلمانات منتخبة،

بالإضافة إلى تقرير مبادئ حقوق الفرد المدنية والسياسية. ونتيجة لذلك لاحظت الدراسات لهذه الفترة التحول الجذرى للوجود السياسى المصرى من النظام القديم ممثلاً فى سلالة محمد على إلى فكرة مصر كدولة. ووفقاً لهذه التفسيرات عن "الثورة" شهدت العشرينيات ذروة التوافق السياسى على الليبرالية الوطنية قبل ظهور الإسلاميين والقومية العربية فى الثلاثينيات والأربعينيات(٢)، وكان ظهور هذه الأشكال القومية فى وقت لاحق يعزى إلى السياق الدولى، لاسيما مع استمرار وجود الاستعمار الفرنسى والبريطانى فى المنطقة(٣).

مع بداية تشكيل مجتمع سياسى حديث على مدى ثلاثة أجيال يتتبع هذا الفصل تطور التنافس الأيديولوجى للأحزاب بعد ١٩١٩ . وكان تشكيل الشخصية المعتدلة لحزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢ قد عزز من استمرارية فترة ما قبل الحرب. وتؤكد هذه الاستمرارية فى هذا الجزء من الفصل على راديكالية حزب الوفد الذى فجر خلال الجلسات الأولى للبرلمان فى ١٩٢٤ قضايا مثل الطبقية والنوع (ذكر/أنثى)، كذلك المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة، مما جعل الخلاف السياسى أكثر حدة. أما القسم الأخير فقد خصص لدراسة حزب الاتحاد الذى عمق الانقسام الأيديولوجى عن طريق جعل من الملكية والإسلام رموزاً للأمة المصرية الجديدة.

قل التركيز على الأيديولوجية أكثر من العوامل الأخرى فى تحليل السياسات المصرية خلال هذه الفترة(٤). فقد جادل القوميون بأن هذا النوع من استراتيجية "فَرِّقْ تَسُدْ" البريطانية قد عزز موقف الأسرة الحاكمة المصرية لإضعاف الوفد وبالتالى مساهمة بريطانيا فى تشكيل حزب الدستوريين الليبرالى وحزب الاتحاد لنفس الغرض(٥). وقد ظهر صدى هذه الحجة فى كتابات المثقفين التى أشارت إلى سحق "آمال ١٩١٩" بتحالف القوى الاستعمارية مع الأحزاب التى تمثل مصالح أصحاب الحيازات للكبيرة من الأراضى والأسرة الحاكمة(٦). ومع ذلك لم تكن السلطة البريطانية ساحقة، فلم يستغل البريطانيون إلا الاختلافات الأيديولوجية الموجودة بالفعل داخل

المجتمع السياسى المصرى. فالبريطانيون لم يخترعوا ولم يسيطروا حتى على هذه القوى. ثانياً: قيل إن الأحزاب السياسية كانت مجرد وسيلة لتحقيق المصالح السياسية للنخبة من السياسيين، بدون أى أساس للسياسات الأيديولوجية. وبالتالى فالوفد لم يمثل برنامجًا سياسيًا ثوريًا، بل إن شخصيته كمنظمة للنخبة كانت عقبة فى حركته نحو تغيير راديكالى. وكان التركيز على سياسة النخبة يقلل من أهمية اعتبار ١٩١٩ لحظة تغيير سياسى[٧]. وفى الواقع، فإن مناقشة كيف اختير تنظيم قومى هو نصير جماعات الطبقة الدنيا، والمرأة والشباب فى ١٩١٩ ليكون ضمن النخبة السياسية، وإلى أى مدى كانت هذه النتيجة محددة بهيكل النخبة فى مجتمع السياسة المصرية جديرة بالاعتبار، وسوف يناقش هذا الفصل أن ذلك التوافق كان نتيجة التناحر والصراع الأيديولوجى للأحزاب السياسية وليس بسبب تدخل الاستعمار أو تنظيمات النخبة السياسية. كما أن هذه الاستنتاجات تطرح تساؤلاً عن افتراض أن ثورة ١٩١٩ أنشأت توافق آراء أيديولوجى فى المجتمع السياسى المصرى. إلا أنه بدلاً من ذلك، فقد كشفت جدلاً واسعًا حول هوية مصر السياسية التى حددت رؤية جيل ١٩١٩ بعدم قدرته على إيجاد إجماع بشأن ما ينبغى أن تكون عليه الهوية السياسية لمصر الحديثة. وهكذا كانت ١٩١٩ نقطة تحول مهمّة بعدها أخذت صياغة هوية مصر تدور حول قضايا عن الإسلام والعلمانية والديمقراطية والفاشية.

أجيال سياسية

تدل البحوث التاريخية فى القرن التاسع عشر على أن المجتمع السياسى الحديث فى مصر قد تطور على مدى ثلاثة أجيال، وتوسع وأدمج فئات اجتماعية جديدة طوال القرن. وقد تشكل الجيل الأول من المجتمع السياسى فى مصر الحديثة فى عهد محمد على بشكل آمن تحت رعاية الحاكم وبالتالى اتسم بدرجة عالية من الولاء له. أما الجيل الثانى فقد تشكل مع تطور الطبقة المالكة للأراضى التى اكتسبت مزيداً من الاستقلالية

عن الحاكم[٨]. فى حين أن الجيل الثالث نشأ مع ظهور نوع من بيروقراطية الدولة الحديثة التى شملت القطاعات المهنية والإدارية. وكما تبين لوسى ريزوفا فى الفقرات الافتتاحية للفصل الخامس، فإن هذا الجيل الثالث من المجتمع السياسى عرف باسم مجتمع الأفندية، وهو مرتبط جزئيًا بالطبقات المتوسطة، ولكنه وعلى وجه الخصوص يرتبط بالمهن الليبرالية[٩]. وكان هذا الجيل الثالث من "المتطربشين"، أو لابسى الطرابيش، منفتحين على التغيير الفكرى والثقافى ومسئولين بشكل كبير عن المناداة بثورة ١٩١٩ .

كان كارل منهايم قد تذكر أن الجماعات فى أعمار مختلفة تجزأت إلى "وحدات جيلية" متنافسة وأن هذه الوحدات كانت تتنافس على الهيمنة الثقافية[١٠]. وقد خلقت التغييرات فى تكوين المجتمع السياسى المصرى على مدى ثلاثة أجيال مجموعات سياسية وأيديولوجيات مختلفة منذ أوائل القرن العشرين. كما حصل العديد من أعضاء المجتمع السياسى الأكثر نفوذًا فى عام ١٩١٩ على نفوذ ومراكز فى السلطة نتيجة ارتباطهم الوثيق بالنظام الملكى. وفى واقع الأمر فإن أحد الممثلين الرئيسيين للمجتمع السياسى فى عام ١٩١٩، عدلى يكن، كان ينحدر من الجيل الأول لعائلة سياسية. أما الإصلاحيون والليبراليون القوميون فقد كان أغلبهم من سلالة الجيل الثانى والثالث لأسر استفادت من الإصلاح الزراعى فى منتصف القرن التاسع عشر، وكذلك من بيع الأراضى المملوكة للمنتمين إلى الأسرة الحاكمة بعد الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ . ومع ظهور الجيل الثالث المصرى دخلت عائلات الطبقة المتوسطة فى المجتمع السياسى، فاستفادت هذه الأسر من التوسع فى البيروقراطية، والمهن، والنظام التعليمى. وأنتج الجيل الثالث فى أوائل القرن العشرين أنواعًا من التكتيكات السياسية والأيديولوجيات الأكثر تطرفًا ومعاداة للاستعمار. وكانت عملية التغيير هذه تعنى أن انشقاق الأيديولوجية الأساسية قسم المجتمع السياسى. وتشير المظاهرات الشعبية عام ١٩١٩، والتى تلتها بعد ذلك الإصلاحات الدستورية، إلى حدة هذه الانشقاقات.

الجيل الأول	الجيل الثانى	الجيل الثالث
سلالة محمد على	أحمد فؤاد: (مواليد ١٨٦٨)	
أسرة يكن	عدلى يكن (مواليد ١٨٦٤)	
		سعد زغلول (مواليد ١٨٦٠)
		لطفى السيد (مواليد ١٨٧٢)
		مصطفى كامل (مواليد ١٨٧٤)

١٨٠٠	١٨٢٥	١٨٥٠	١٨٧٥	١٩٠٠

الأجيال السياسية خلال عصر أسرة محمد على

وقد شمل الجيل السياسى المصرى الثالث الرجال الذين ولدوا فى ١٨٦٠ مثل سعد زغلول، وعدلى يكن، وحسين رشدى، ومحمد سعيد، الذين تعلموا فى المدارس ذات الطابع الغربى الجديد وتقلدوا وظائف مهنية أو داخل جهاز الدولة. هؤلاء الرجال شاهدوا خلع الحاكم المصرى، الخديوى إسماعيل، فى عام ١٨٧٩ وفرض الحاكم الجديد، الخديوى توفيق، تحت ضغط من الفرنسيين والبريطانيين. وأثناء فترة الاستعمار (١٨٨٢-١٩٢٢) دعا بعض من هؤلاء الرجال إلى استعادة وضع فترة ما قبل الاستعمار، كما كانت موجودة خلال المراحل الأخيرة من حكم إسماعيل عندما كانت مصر جزءاً مستقلاً بذاته عن الإمبراطورية العثمانية. وكان آخرون يتطلعون إلى إنشاء "مصر جديدة،" وهذا يعنى دولة قومية إقليمية تحكم وفقًا للمبادئ الليبرالية القومية. وقد ظهرت هذه الحقيقة واضحة خاصة بين الشبان المولودين فى ١٨٧٠، مثل مصطفى كامل وأحمد لطفى السيد"[11]. ولكن حتى كامل ولطفى السيد تباينت أساليبهم بشأن الطرق الممكنة لتحقيق هذا الهدف. فيقول المؤرخ القومى عبد الرحمن الرافعى إن الاختلاف كان وارداً ضمنًا فى البرامج السياسية التى تراوحت على التوالى بين مفاهيم التطور (النهضة) والثورة[12]. وعادة ما تترجم بالنهضة أو اليقظة، وقد ذكر الرفاعى النهضة هنا لتأكيد التوافق بين التغير الثقافى فى مصر والنهضة الثقافية فى

أوروبا، ولا سيما الداروينية الاجتماعية. وربما كان الأكثر أهمية بالنسبة للرفاعى هو الاختلاف التكتيكى. وفى فترة ما قبل عام ١٩١٩ كان حزب الشعب (الأمة) يمثل الاتجاه المتطور، داعيًا إلى التقدم الاجتماعى المنظم بدلاً من التغيير الثورى. وهذا يعنى تكتيكيًا قبول الاحتلال البريطانى كمرحلة ضرورية لتطور مصر. أما مصطفى كامل والحزب الوطنى فقد طالبا بالاستقلال الفورى، وبالتالى كان مصطفى كامل يمثل البديل الثورى، على الرغم من أنه اختار تكتيكيًا الإقناع الأيديولوجى بدلاً من القوة.

وفى عام ١٩١٩ لم تكن المسارات السياسية المتباينة بين التطور والثورة تندرج تحت عملية واحدة وهى "الحركة" الوطنية، بل ظلت تمثل التوجهات الأيديولوجية البديلة. وكان سعد زغلول بوصفه ممثلاً بارزًا فى مصر من جيل الساسة الثالث، من أنصار حزب الأمة ومؤيدًا لليبرالية القومية. وفى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ زار كل من سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى، المفوض السامى البريطانى السير ريجينالد وينجيت، مطالبين بعرض قضية استقلال مصر فى مؤتمر السلام الذى عقد بعد الحرب فى باريس. وكان رد وينجيت أن ارتفاع معدل الأمية فى مصر يجعلها غير مهيأة للحكم الذاتى، فرد فهمى أنه حتى فى بريطانيا لا يوجد سوى حفنة من الوزراء تثق فيهم الأمة. وبالمثل، ففى مصر يمكن أن تشكل حكومة من وسط النخبة، التى وصفها بأن بها ألف رجل مؤهل[١٣]. وبالتالى جرت المناقشات بين السياسيين المصريين وممثلى الحكومة البريطانية فى مصر فى ضوء هذه الرؤية. وهناك مؤشر آخر على اختيار التطور، وليس الثورة، أن حزب الوفد فى البداية حصل على دعم ممثلين عن عائلات الجيل الأول، مثل رئيس الوزراء حسين رشدى ووزرائه، وعدلى يكن وعبد الخالق ثروت. وقد اضطلعت عائلات هؤلاء الرجال بدور نشط فى تشكيل الدولة المصرية المستقلة منذ أوائل القرن التاسع عشر. أما الساسة من الأصول التى تعود إلى أسر الجيل الأول فقد كانوا من المحافظين المهتمين بأن سلطات الحاكم لا يجب أن تكون رمزية بحتة، حيث إن نفوذهم القوى كان مرتبطًا بالسلالة الحاكمة[١٤].

بعد المظاهرات الحاشدة فى عام ١٩١٩ استبدلت الحكومة البريطانية وينجيت بالجنرال إدموند اللنبى. وفى بداية عام ١٩٢٠ قدم اللنبى تقريراً لوزير الخارجية، اللورد كيرزون، بأن سعد زغلول وطنى ملتزم بالاستقلال وبوجود حكومة برلمانية. وقارن اللنبى بين سعد زغلول ومحمد سعيد، الذى شغل منصب رئيس الوزراء من مايو إلى نوفمبر ١٩١٩. "الأول محمد سعيد تركى متعاطف مع الوحدة الإسلامية، أما الآخر سعد زغلول فقد أسس حركة مصرية صميمة وتظاهر بعدم اهتمامه بمستقبل تركيا"[١٥]. وأشار تقرير اللنبى إلى أن سعد زغلول يمثل تحولاً من الدولة العثمانية والإسلام إلى الهوية الليبرالية والسياسية القومية. ولكن هذا التحول لم يكن مكتملاً؛ فمواقف سعد تشير إلى أن بعض الأعضاء البارزين فى المجتمع السياسى كانوا موالين للأسرة الحاكمة ولديهم شكوك فى القوميين الأكثر تطرفًا. وفى إبريل ١٩١٩ برز كل من حسين رشدى وعدلى يكن كقادة محافظين معارضين لسعد زغلول. وعندما بدأت المفاوضات مع البريطانيين فى ١٩٢٠ رفض كل من حسين رشدى وعدلى يكن، أثناء المفاوضات، موقف سعد زغلول القومى الذى لا لين فيه ولا هوادة. وعندما شكل عدلى يكن الوزارة فى ١٩٢١ وبدأ مفاوضات إبرام معاهدة مع البريطانيين، اتهم سعد زغلول عدلى يكن بأنه من أسرة أصولها تركية، وأن مثل هذه الأسر سوف تخسر فى النهاية[١٦].

كانت أحد المصادر المهمة من مصادر الصراع السياسى داخل المجتمع المصرى قضية مفاوضات المعاهدة مع البريطانيين. وتجاوزت الخلافات السياسية القضية القومية. فكان جيل العائلات الأول والثالث يمثلان مختلف المبادئ السياسية والتكتيكية. ومن الانتقادات العامة التى وجهت لسعد زغلول هى محاولته للوصول للسلطة عن طريق مغازلة مجموعات الطبقات الدنيا، الذى اعتبره السياسيون الأكثر تحفظًا سلوكًا منحرفًا. وقد اتهم محمد سعيد سعد زغلول بخيانة كل من شكل معهم تحالفًا فى الأوقات الماضية، وهو رأى شارك فيه العديد من القوميين اللبراليين[١٧]. فقد سجل الليبرالى والمفكر البارز طه حسين فى مذكراته أن سعد زغلول لم يكن مدفوعًا بأى مبدأ سياسى، بل كانت تحركه رغبة شخصية فى السلطة. ومن الناحية التكتيكية رفض

سعد زغلول التسوية والمفاوضات الثنائية مع بريطانيا فى الوقت الذى كان يغازل فيه الجماهير(١٨). ونتيجة لهذه التكتيكات تحالف عدلى يكن وحسين رشدى مع شباب الليبراليين لتشكيل معارضة قوية لحزب الوفد. ولم تكن المعارضة تسعى إلى إعادة توجيه مصر تجاه الإمبراطورية العثمانية، حيث إن الإمبراطورية كانت تحتضر بانتصار زعيم القومية التركية مصطفى كمال أتاتورك. وبدلاً من ذلك كان هدفها هو إقامة دولة مصرية جديدة تقوم على مبادئ مقبولة لدى المحافظين وأسرة محمد على، مع وضع أساس للمفاوضات الثنائية مع بريطانيا للحصول على الاستقلال.

انتهى تحالف المحافظين والليبراليين بإعلان بريطانيا من جانبها استقلال مصر فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وإنشاء دولة مصرية ذات سيادة تحت قيادة حفيد الخديوى إسماعيل، أحمد فؤاد، الذى اتخذ اللقب الجديد "ملك". وفى الوقت نفسه سمح الإعلان لليبراليين والمحافظين بالعمل على وضع تفاصيل النظام السياسى من خلال لجنة دستورية. كما حافظ الإعلان على حماية المصالح البريطانية، المعروفة "بنقاط التحفظ الأربع" (سياسة الدفاع الخارجية المصرية، وقناة السويس، والسودان، وحقوق الأجانب والأقليات فى مصر)، التى وضعت جانبًا فى ذلك الوقت على أن تناقش فى المفاوضات المقبلة.

حزب الأحرار الدستوريين

كانت ليبرالية العشرينيات استمرارًا لأيديولوجية بدأها حزب الأمة فى فترة ما قبل الحرب. وكان قائد أيديولوجية حزب الأمة، أحمد لطفى السيد قد تبنى ليبرالية جون ستيوارت ميل كنموذج للتقدم من "التقليدية" إلى "المجتمع الحديث ونظامه السياسى"(١٩). وكما أظهر تشارلز د. سميث فإن الليبراليين المصريين كانوا مهتمين بالتقدم الاجتماعى المنظم من أجل تأسيس دولة قومية حديثة(٢٠). ومن ثم اتحدوا مع ممثلى الحكومة البريطانية حول قضية مشتركة مؤسسة على مبدأ تقدم "متطور". وكانت السلطات الاستعمارية تتطلع بشكل إيجابى للوطنية الليبرالية من منطلق

مساندتها للتحديث، والثقافة الغربية وإبعاد الخصائص الدينية والعرقية للبلاد، التى كانت السلطات البريطانية تعتبرها تهديداً للاحتلال البريطانى. ومن خلال افتراضاتهم السعى وراء التطور أكدت السلطات الاستعمارية فى مصر الحاجة إلى بناء "مجتمع حديث مستقل". وقد أشار المستشرق إدوارد سعيد إلى أن هذه الوصفات المتنوعة للمستشرقين مكنت الأوروبيين من تمثيل الحداثة الغربية بطريقة مختلفة جوهرياً ومتفوقة على الحضارات غير الغربية(٢٢). كما ادعى اللورد كرومر، القنصل البريطانى العام فى مصر بين عامى ١٨٨٣ و ١٩٠٧ أن العقليات المصرية كانت غير منطقية بالمقارنة "بالعقل الغربى"، وقارنها أيضًا بالنظم السياسية. أما لورد دوفرين الذى كتب "القانون الوضعى" فى عام ١٨٨٣، فقد أظهر التناقض بين "الحكومات الدستورية" الأوروبية و"الحكم المطلق" فى الشرق الأوسط(٢٣). ومع ذلك، ينبغى التأكيد بأن بعض المصريين نادوا بأنه على المجتمع تطوير المؤسسات الاجتماعية والسياسية قبل تطبيق الحكم الذاتى عمليًا. ومثل كثير من الملكيين المحافظين تخلى كثير من الأحرار عن الوفد بعد تبنيه وسائل عنيفة شكلت خطرًا على النظام السياسى والاجتماعى.

بعد عام ١٩١٩ واصلت قيادات "التقدم والتطور" إعلام المحللين البريطانيين بالمجتمع والسياسة المصرية. وفى تقرير اللورد ميلنر عن الأسباب التى أدت إلى المظاهرات فى عام ١٩١٩ ادعى بأن التطور الاجتماعى فى مصر كان "هزيلاً" حيث إن اثنين وتسعين فى المائة من السكان كانوا من الأميين ويفتقرون إلى "التدريب الاجتماعى والأخلاقى". لذلك، فإن وجود "حكومة برلمانية فى ظل الظروف الاجتماعية الحالية يعنى حكومة أقلية"، فإذا كانت الفئة المسيطرة من الأقلية فسوف تبدى القليل من الاعتبار لمصالح الأغلبية من الشعب المصرى(٢٤). ومع ذلك نصح تقرير ميلنر إعادة إحياء الحكم الذاتى للحكومة المصرية، مدعيًا أن القوميين المتطرفين من الوفد قد كسبوا تأييد أغلبية السكان. وقد أيد اللنبى وممثلو الحكومة البريطانية الآخرين فى القاهرة تحليلات ميلنر للوضع السياسى. وقال ريجينلد باترسون، مستشار وزارة المعارف، إن سياسة تعليم الفلاحين فى فترة ما قبل الحرب (المصريين من أصول ريفية) قد قوضت من سلطة "الباشاوات" (الورثة من السياسيين من ذوى الأصول العثمانية).

وعن إشارته للفلاحين كان يقصد الجيل الثانى والثالث، من أمثال سعد زغلول، الذى كان قد اندمج فى مجموعة من العائلات الحاكمة من الجيل الأول. وبالمثل وصف مستشار وزارة العدل، موريس أموس، سعد زغلول بأنه ممثل لطبقة متوسطة جديدة[٢٥]. وقد رأى بترسون وأموس أن سياسات اللورد كرومر فى فترة ما قبل الحرب قد أحدثت فى نهاية المطاف تغييراً اجتماعياً وسياسياً، الأمر الذى قوض السياسة الاستبدادية لأسر الجيل السياسى الأول، ولا سيما، فى رأى أموس، أنه بالنسبة للأسرة الحاكمة نفسها، فإن المجتمع السياسى المصرى لم يعد منقسماً بين أمتين "التركية" و"المصرية"، والأرستقراطيين والفلاحين، ولكن أمة منقسمة إلى حزبين سياسيين. ووفقاً لأموس فإن حزب عدلى يكن يضم "الأكثر تعليماً وكبار السن من الأعضاء المهنيين" فى حين أن حزب سعد زغلول يتألف من العلماء الأزهريين والطلاب والأعضاء الأصغر سناً والأقل تأثيراً فى نقابة المحامين والمهن الأخرى[٢٦]. وبالنظر إلى هذه التقارير من مستشاريه، حذر اللنبى وزارة الخارجية من وجود خطر حقيقى لقيام ثورة إذا لم يتم تقديم تنازلات للقوميين. وعندما قدم اللنبى استقالته لانت وزارة الخارجية فى لندن وسمحت له بإصدار إعلان الاستقلال من جانب واحد فى فبراير ١٩٢٢[٢٧].

ومن المهم أن نعترف أن اللنبى ومستشاريه قد أعادوا تعريف السياسة المصرية من حيث الأحزاب والأيديولوجية السياسية. وبأخذ ذلك جنباً إلى جنب مع مفاوضات المعاهدة، كان هذا إيذاناً ببدء مرحلة جديدة فى العلاقات البريطانية المصرية. ومع ذلك فإن تكتيكات اللنبى بعد ١٩٢٢ أظهرت كذلك بعض الاستمرارية المؤثرة لما قبل الفترة السابقة لعام ١٩٢٢ . ووفقاً لبترسون وأموس، فإن الاحتلال البريطانى لمصر اعتمد دائماً على التعاون مع السياسيين المصريين. إلا أن المشكلة كانت كيفية استعادة العلاقات المصرية البريطانية على ما كانت عليه قبل ١٩٢٢ فى ضوء النظام الدستورى للحكم النيابى والسياسة الانتخابية بعد ١٩٢٢ . وقد اقترحت تقارير اللنبى إلى وزارة الخارجية فى عام ١٩٢٢ تشكيل حزب نظامى مكون من المعتدلين من "الطبقات المهنية" وملاك الأراضى، الكبيرة والصغيرة، من الطبقة التى ليس لها ميول سياسية. إن الجمع بين المهنيين وملاك الأراضى فى المناطق الريفيـــة من شـــأنه، وفقاً لِلّنبى، أن يؤدى

فى الانتخابات القادمة إلى "انتخاب مرشح قوى فى معظم الدوائر الانتخابية فى المناطق الريفية"[٢٨]. وتشير هذه التقارير إلى أن اللنبى دعم نشاط تشكيل حزب من ملاك الأراضى والمهنيين، اتخذ اسم حزب الأحرار الدستوريين عندما تم تأسيسه فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢. وقد ضم الحزب أعضاء بارزين من جيل السياسيين الجدد، مثل عبد العزيز فهمى، وأحمد لطفى السيد، ومحمد محمود وعلى ماهر، بالإضافة إلى ممثلى النخبة التركية القديمة ولا سيما عدلى يكن.

ويمكن اعتبار الدعم البريطانى لتشكيل حزب جديد للتصدى لحزب الوفد فى الانتخابات على أنه يدخل فى إطار الاستراتيجية الاستعمارية "فرق تسد". ومع ذلك يمكن القول أيضًا إن السياسة الحزبية كانت نتاج الخلافات الأيديولوجية الأساسية بين المصريين، فقد كان على الليبراليين المصريين مواجهة نفس النوع من المشاكل التى كانت تقلق ممثلى الاستعمار، وهى مشكلة الحفاظ على النظام السياسى فى سياق التغير الاجتماعى والسياسى. وقد وصف اللنبى قانون الانتخابات الجديد لعام ١٩٢٣ (الذى صاغه المصريون مع مستشارين قانونيين أوروبيين)، بأنه يهدف إلى ترك الاختيار "النهائى لأعضاء "البرلمان" فى أيدى عدد قليل من الذين سيكونون عرضة لضغوط الرجعيين الأغنياء[٢٩]. ولم يكن قانون الانتخابات مصممًا لإعطاء حرية التعبير للإرادة الشعبية، ولكن للسيطرة على المشاركة فى الحياة السياسية ونتائج الانتخابات. ووفقا للنبى فإن النظام الانتخابى الجديد انحاز إلى طبقة الملاك فى الريف التى كانت، طبقًا لوصف اللنبى، "جاهلة ورجعية"، فى حين أن المثقفين والراديكاليين تمركزوا فى المدن[٣٠]. وتشير تعليقات اللنبى إلى أن الأيديولوجيات المتطرفة كانت نتاج الطبقة الوسطى الحضرية، التى أراد كل من الممثلين البريطانيين والليبراليين المصريين توازنها مع التصويت فى المناطق الريفية حيث يؤثر الملاك تأثيرًا كبيرًا على المستأجرين وصغار ملاك الأراضى. ولأن الممثلين البريطانيين والسياسيين المصريين سعوا إلى التوفيق بين تحقيق انتخابات ديمقراطية مع المحسوبية السياسية فقد كان ذلك مؤشرًا إلى وجود جدل فى الخطاب السياسى فى بريطانيا ومصر ساد فى العشرينيات. ففى كل من البلدين نشأت أحزاب سياسية جديدة تتحدى أنواع الهياكل التاريخية للسلطة.

وفى مصر كان الوفد ممثلاً هذا التحدى، وفى إنجلترا حزب العمال. ولمواجهة هذا التحدى فى مصر أخذ حزب الأحرار الدستوريين فكرة الرعاية كأساس للحزب، كما سبق وحددها اللنبى فى تقريره.

ومن الواضح أن بعض المصريين أرادوا تقييد المشاركة السياسية فى يد الأقلية، كما حدث فى رد فعل حزب الأحرار الدستوريين لفوز حزب الوفد فى الانتخابات عام ١٩٢٤ . فقد تحالف ضده عام ١٩٢٥ بعد اغتيال الحاكم العام البريطانى فى السودان سير لى ستاك عام ١٩٢٤، ونتج عن ذلك انهيار حكومة الوفد. بعد ذلك أخذ الأحرار المواقع الحكومية فى حكومة أحمد زيوار، المناصرة للملكية، وقد اعتمد عليهم فى إعادة صياغة قانون الانتخابات. وتم تشكيل لجنة انتخابية تضمنت عبد العزيز فهمى، رئيس حزب الأحرار الدستوريين، ومحمد علوبة، وتوفيق دوس. وكان مشروع القانون الذى وضعته اللجنة يشبه القوانين الانتخابية فى إيطاليا وإسبانيا وهولندا والدانمارك وبالتالى كان مصمماً ليتماشى مع أكثر الدول المحافظة فى أوروبا. واقترح القانون زيادة الحد الأدنى لأعمار من لهم حق التصويت من واحد وعشرين إلى خمسة وعشرين عاماً، وتطبيق مؤهلات ملكية مقيدة، كان من شأنها حرمان من عشرة إلى خمسة عشرة فى المائة من الذكور الذين لهم حق التصويت[٣١].

وقعت مهمة مناقشة قضية الإصلاح الانتخابى على عبد العزيز فهمى فى كلمة ألقاها فى نقابة المحامين لمحكمة الاستئناف فى ١٧ مارس ١٩٢٥. وفى تعليق أعاد صياغة وأيد مناقشة عبد العزيز فهمى، ادعى محمد حسين هيكل رئيس تحرير جريدة "السياسة" الناطقة بلسان حزب الأحرار الدستوريين أن "الديموقراطية الغربية قد ثبت أنها "ثقيلة جداً" على بطون المصريين"[٣٢]. وطالب أن يتم تعديل القانون الانتخابى ليتوافق مع "طبيعة الأمة المصرية". وتشير هذه الفكرة إلى تأثير الاجتماعية الداروينية لهبرت سبنسر وكذلك نظرية هيبولايت تين عن "المذهب الطبيعى" حيث ناقش تين كون المجتمعات والثقافات تتحدد بواسطة القوى الطبيعية. وتشير دراسة مهمّة لمحمد حسين هيكل روجعت من جانب إسرائيل جيرشونى وجيمس جانكوفسكى إلى أن هيكل طور

فهمه عن المذهب الطبيعي لتأسيس الصلة بين الأراضى المصرية والعقلية المصرية على وجه التحديد. ووفقًا لتفسيرهما جادل هيكل بأن البيئة "الطبيعية" لوادى النيل ثرية ومتجانسة "السلالة"، تتميز بالهدوء والخير والطاعة، التي ولّدت ثقافة اجتماعية وسياسية لا تتغير[٣٣]. ولكن الطبيعة خدمت غرضًا مختلفًا تمامًا فى عام ١٩٢٥، فقد بلغت حد الدفاع عن السياسة الاستبدادية. وادعى هيكل وعبد العزيز فهمى أن قانون الانتخابات الذى يقتصر التصويت فيه على عدد قليل هو الأنسب لمرحلة النمو الاجتماعى والسياسى فى مصر[٣٤]. وبتطبيق التطور والطبيعية فى قضية تطوير الانتخابات ناقش هيكل فكرة أن قانونًا انتخابيًا جديدًا يمكنه "ضمان تمثيل العناصر الأساسية للأمة المصرية" و"تمكين الشعب من التمتع بحقوقه الدستورية وفقًا لنظامها المادى والطبيعى"[٣٥]. وقد أظهر المذهب الطبيعى، مثل الداروينية الاجتماعية، أن السياسة يجب أن تكون مناسبة للطبيعة "الحقيقية" والتطور التاريخى لمصر. ولفهم هذه "الطبيعة" أعاد هيكل صياغة السؤال الاستعمارى القديم: ما مرحلة التطور للمجتمع المصرى، وما أفضل النظم السياسية لمقابلتها؟ وقد أدلى عبد العزيز فهمى بملاحظة مماثلة فى خطابه أمام نقابة المحامين الوطنية "لقد عملت مع لجنة دستورية... ولكن الممارسة العملية أثبتت أن الحكومة كبيرة جدًا على الدولة"[٣٦].

وقد سلطت صحيفة حزب الوفد اليومية، البلاغ، الضوء على التوافق بين الليبرالية المصرية والاستعمار البريطانى زاعمة بأن مناقشة عبد العزيز فهمى لوضع قانون انتخابى جديد ما هى إلا صدى لرد فعل ريجينلد وينجيت فى استجابة للطلب الذى تقدم به حزب الوفد من أجل الحكم الذاتى فى عام ١٩١٨ . وقد قال وينجيت: "إذا أعطيت رضيعًا غذاءً أكثر من اللازم فسوف يعانى من عسر الهضم"[٣٧]. وقد طرحت هذه المقالة فى صحيفة البلاغ سؤالاً عما إذا كانت "القوى الأساسية" فى الأمة تتألف من الطبقة المتعلمة وحدها، مشيرة إلى أن قانون الانتخابات الجديد سوف يحرم طبقة المزارعين والعمال من التصويت، وهذا يعنى ٩٠ فى المائة من السكان[٣٨]. وقد صاغت جريدة البلاغ مناقشتها بلغة اشتراكية، محاولة أن تبرهن بأن السياسة ليست وسيلة النخبة لتثبيت هيمنتها، ولكنها صراع بين الطبقات. فالمجتمع، فى ضوء هذا الجدل،

لم يكن نتاج الطبيعة، ولكن نتيجة صراع سياسى، ووفقًا لانتقادات صحيفة البلاغ فإن لجنة الانتخابات خططت لتقييد حق التصويت فى حدود أضيق "دائرة اجتماعية" ممكنة، والتخلص من ممثلى الطبقات الدنيا تمامًا فى المرحلة الأخيرة من التصويت(٣٩). كما أن هذا القانون الانتخابى من شأنه أن يقوض "النظام الاجتماعى" وحسب رأى الكاتب فى جريدة البلاغ، فهو إحياء لنظام "التمييز بين الطبقات" فى هذه "الأوقات التى تنتشر فيها الشيوعية". وبالتالى، فإن "الأرستقراطيين" من حزب الأحرار الدستوريين كانوا متورطين فى نوع من "الحرب الطبقية"، عن طريق التمييز فى "نص الدستور" بين الأغنياء والفقراء(٤٠). وأيضًا كانت الحجة فى جريدة البلاغ هى توضيح أن أرستقراطية الأحرار ليست وراثية، ولكنها نتاج جيل اكتسب أهمية اجتماعية فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر مع تشكيل نظام تعليمى جديد وبيروقراطية موسعة. كما ذكرت جريدة الوفد لقرائها أن عبد العزيز فهمى لم يكن ينتمى إلى الطبقة الأرستقراطية. فقد كان ابنًا لقاضٍ مصرح له بكتابة عقود الزواج. وبالمثل، كان محمد علوبة ابن سكرتير قانونى وتوفيق دوس ابن بائع كتب فى أسيوط(٤١).

وعلى الرغم من أن الأحرار الدستوريين كانوا يمثلون جيلاً جديداً من السياسيين، فإنهم دافعوا عن امتيازات النخبة. ويشير مضمون أيديولوجيتهم إلى أنهم اندمجوا فى مجتمع النخبة السياسية، وبالتالى كانوا مدافعين عن امتيازاتها ومصالحها. أما نظريات محمد حسين هيكل عن النظام الاجتماعى، سواء كان التعبير عن ذلك بلغة الطبيعيين أو من خلال مذهب التطور، فقد كان لغرض سياسى يهدف إلى عرقلة انتخاب حكومة وفدية ونوع الديمقراطية السياسية التى تمثلها. وبالمثل، عندما وظفت أيديولوجية الوفد مفهوم "الأرستقراطية"، لم تكن تعنى وصف طبقة اجتماعية لأن معظم أعضاء حزب الأحرار الدستوريين وحزب الوفد كانوا من نفس "الطبقة". وبدلاً من ذلك فإن مصطلح "أرستقراطية" كان يرمز إلى أسلوب سياسى. وبالتالى فإن المزج بين الأرستقراطية والديمقراطية كان يمثل المنافسة السياسية بين "أفراد الأجيال".

حزب الوفد

بغض النظر عن الطبقة العليا أو الوضع الاجتماعى للنخبة من قيادات الوفد السياسية، فالوفد كان يمثل برنامجًا أساسه طبقي وبرنامجه ديمقراطى سياسى فى مواجهة النخبة من حزب الأحرار الدستوريين. وعلى الرغم من أن الوفد طالب بوضع خاص باعتباره وفداً وطنياً فإن اختلافه الفكرى والتكتيكى مع الليبراليين كان يعنى أن الوفد أخذ شكل حزب سياسى متميز منذ عام ١٩٢٣ . أما بشأن القضايا الدستورية فقد كان الوفد إلى اليسار من حزب الأحرار الدستوريين، على الرغم من أن الأحرار نفوا ذلك وادعوا أن الوفد لم يكن لديه موقف أيديولوجى، بل إنه استغل الرموز الدينية للسيطرة على الرأى العام. وبترديد انتقادات الأحرار حاولت الأبحاث التاريخية عن حزب الوفد أن تثبت أن تكتيكاته كانت مصممة لتناسب الهيكل الطائفى، أو السلالات، أو التكوين الاجتماعى القائم. وقد قيل إن هذه التكتيكات أفرغت الأيديولوجية القومية من محتواها الليبرالى[٤٢]. ووفقا لهذه الانتقادات أصبح حزب الوفد وسيلة لمصالح مختلفة لطبقة أو مجموعة توصف بالنخبة، والبرجوازية، وملاك الأراضى. ومع ذلك لم يكن الوفد بين عامى ١٩١٩ و١٩٢٦ يمثل مصالح النخبة صراحة، فكما أظهر هذا الفصل كانت هذه سمة مميزة للأحرار الدستوريين. ولم يكن حزب الوفد يمثل صراحة الاتجاه الدينى، بل مثل هذا الاتجاه حزب الاتحاد، كما سنبين فيما بعد.

وعلى الرغم من أن الوفد انتصر فى الانتخابات الوطنية لعامى ١٩٢٣ و١٩٢٤، فإن قضية المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة، وكذلك الاختلافات الثقافية والأيديولوجية، واصلت تقسيم المجتمع السياسى. وكان البريطانيون غير مهتمين باحتمال نشوب خلاف سياسى، فبعد وقت قصير من فوز حزب الوفد فى الانتخابات، تنبأت الصحف الصادرة باللغة الإنجليزية أن حزب الوفد سوف ينقسم بين "المستائين من الأمور الراهنة، والمرتابين غريزيًا فى التغيير". وذكرت جريدة الإجيبشن جازيت التى كانت صوت الجالية البريطانية فى مصر، أن انتخاب "الفلاحين" و"المصريين من أصول حضرية" يهدد وضع "الطبقة الحاكمة" التركية[٤٣]. وكان رئيس الوزراء الجديد وزعيم حزب الوفد،

سعد زغلول، على علم أيضًا بمشكلة الانقسام السياسى. وبالتالى فقد سعى إلى تشكيل حكومة ائتلافية للحفاظ على مصالح المناصرين للملكية. وعين محمد سعيد فى مجلس الوزراء كما سمح للملك بعرقلة تعيين القوميين الأكثر تطرفًا، مثل على الشمسى، الذى كان عضواً سابقا فى الحزب الوطنى. ومع ذلك فمن اللافت للنظر تفكك حكومة الوفد بعد اجتماع البرلمان فى مارس ١٩٢٤.

استاء الشمسى من تنازلات سعد زغلول لنظام الحكم الملكى، مما أحبط تحقيق طموحاته السياسية الشخصية. ونتيجة لذلك قاد عصبة فى البرلمان لتنظيم انتخاب أحمد محمد خشبة نائبًا لرئيس مجلس النواب. وقد بلغت نتيجة التصويت حد الهزيمة الشخصية لسعد زغلول، الذى كان قد أيد ترشيح ويصا واصف. أما شمسى وخشبة فقد حشدا تأييد نواب الوفد من المناطق الريفية بصعيد مصر، وشكل هؤلاء الملاك فى المناطق الريفية (الفلاحين) مجموعة متماسكة ذات نفوذ كبير داخل البرلمان(٤٤). علاوة على ذلك كانوا يشعرون بالاستياء إزاء سلطة الأفندية فى قلب حزب الوفد، وكثير منهم، مثل واصف، كانوا من المسيحيين الأقباط. وبالتالى كانت القضايا الثقافية من الاعتبارات المهمة. وفى الوقت نفسه كان النواب من صعيد مصر يتمتعون بإحساس قومى عالٍ. وبذلك مكنت المطالب الخاصة بالمصالح القومية لمصر التى استسلم فيها سعد زغلول فى المفاوضات مع البريطانيين، الشمسى من السيطرة على البرلمان بعيداً عن سعد زغلول. كما أن أعضاء الحزب الوطنى كان لهم نفوذ سابق وانتهزوا الفرصة لإحياء نصيبهم السياسى. فعلى سبيل المثال انضم أمين الرفاعى إلى معارضة سعد زغلول بطلب بيان عن المبادئ فى قضية المفاوضات مع البريطانيين(٤٥). وهاجم شمسى والرفاعى سعد زغلول خاصة فى قضية النقاط المتحفظ عليها، التى وصفت بأنها فرض غير قانونى على الأمة فى حقها الطبيعى فى تقرير المصير. كذلك فجر الملك هذه القضية عندما دخل هذه المنافسة وأشار إلى استقلال مصر والسودان فى خطاب العرش. وقد انتزع خطاب الملك هتافًا مدويًا من البرلمانيين المجتمعين: "يحيا ملك مصر والسودان". وأظهرت وثيقة فى تقرير لوزارة الخارجية البريطانية أن الملك قد عرض قضية السودان "لتقويض حكومة الوفد على صخرة الإمبريالية البريطانية"(٤٦).

أسفرت جلسات البرلمان التى أعقبت خطاب العرش عن مناقشات صاخبة، قادها الرفاعي، بشأن لغة الخطاب وآثارها على المفاوضات. كان رد فعل سعد زغلول الأول هو إلقاء محاضرة على النواب عن الإجراءات البرلمانية، ثم هدد بالاستقالة من منصبه فى ١٩ مارس. وفى رسم كاريكاتيراً بعنوان "النواب الأميون يؤدون الامتحان فى البرلمان" فى المجلة الساخرة "كشكول" صورت المجلة البرلمان باعتباره أحد الفصول الدراسية، فى حين ارتدى سعد زغلول زى الأفندى (البذلة والطربوش) وهو يحاضر فصلاً عنيداً من وجهاء الريف يرتدون الجلابية والعمامة (شكل ١/١)[٤٧]. وقد لعب الكاريكاتير على الاختلاف بين ثقافة الأفنديات بزيهم الغربى والريفيين الوجهاء وهم يرتدون زيهم المصرى، ويبدو عليهم الشك فى الأفندية. وأوحت الأحداث بأن السياسيين يمكنهم التلاعب بالاختلافات الثقافية بين الأفندية ووجهاء المناطق الريفية بهدف بناء فصائل سياسية، حتى بعد الانتصار المدوى لحزب الوفد فى الانتخابات الشعبية.

طريقة أخرى لتقييم تأثير القيم الثقافية على السياسة الوطنية وهى الأخذ فى الاعتبار رد فعل حزب الوفد لمطالب المرأة، فقد كان فى إمكان هدى شعراوى، العضو المؤسس للجنة المرأة فى الوفد واتحاد المرأة المصرى فى عام ١٩٢٣، أن تتقدم بمطالب المرأة فى حق الاقتراع فى إطار الحقوق المدنية والسياسية العالمية المنصوص عليها فى دستور ١٩٢٣ . ومع ذلك فمطالبها كان لها تشعب ثقافى وسياسى معقد؛ فقد أشارت فى مذكراتها إلى أن واصف غالى حاول إقناعها بالعدول عن خلع النقاب أمام الجمهور فى ميناء الإسكندرية فى يوليو ١٩٢٣ لأن الشعب، كما جاء فى تحذيره، "لن يتقبل كشف وجه (وليس شعر) هدى شعراوى" الذى حدث على متن السفينة التى عاد بها سعد زغلول إلى مصر من منفاه. ولكن بينما أيد سعد زغلول مظاهرة هدى شعراوى وكان شخصياً مع تحرير المرأة، فإن زوجته، صفية، نزلت من السفينة وهى ترتدى الحجاب[٤٨]. وأشارت مذكرات هدى شعراوى إلى أن سعد زغلول وواصف غالى كانوا يدركون أن القيم الثقافية السائدة لا تتوافق مع قيمهم الثقافية، فقد يكون خلع الحجاب مقبولاً من حيث المبدأ، ولكنه ليس مقبولاً فى المجتمع. لذا، وعلى الرغم من قيادة هدى شعراوى لمظاهرة المرأة أثناء الجلسة الافتتاحية للبرلمان فى مارس ١٩٢٤ للمطالبة

بحق المرأة فى التصويت، ماطل حزب الوفد فى عملية إصلاح الامتيازات الانتخابية وفى نهاية المطاف انتهى قانون الانتخابات فى أغسطس ١٩٢٤ إلى استبعاد المرأة. وكان من الواضح أن حزب الوفد لديه حساسية للقيم الثقافية السائدة بشأن هذه المسألة، حتى لو كان هذا يعنى أنه انسحاب تكتيكى من القومية الليبرالية.

أبعدت سياسة سعد زغلول هدى شعراوى عنه، ونتيجة لذلك، وبعد مناقشة فى البرلمان فى ٢٥ مايو بشأن المفاوضات الخاصة بالمعاهدة، وبَّخت هدى شعراوى سعد زغلول لفشله فى إلقاء بيان لا لبس فيه فيما يتعلق بالوضع فى السودان. وعلى الرغم من أنها أعربت عن معارضتها لمفاوضات المعاهدة، فإنها كانت متأثرة بالتأكيد بموقف سعد زغلول بشأن حقوق المرأة السياسية. ولكنها لم تتخل عن التزامها بالقضية الوطنية نتيجة لموقف حزب الوفد من قضية المرأة. وبدلاً من ذلك أصبحت من أشد منتقدى سعد زغلول حول القضايا القومية، فوضعت الحركة النسائية فى جانب وطنيتها التى لا تتزعزع بينما كانت تتحدى مصداقية سعد زغلول الوطنية. وقد صورت مجلة الكشكول هذا الصراع بين سعد زغلول وهدى شعراوى برسم كاريكاتيرى يظهر سعد زغلول كشخص عجوز متعب ومقهور يطوف فى الشارع، فى حين تتكئ هدى شعراوى على نافذة منزلها لإفراغ دلو يندلق على رأسه. وقد أغضبت هذه الصورة سعد زغلول، الذى أمر بالقبض على رئيس تحرير المجلة وسجنه. وكان الكاريكاتير جديراً بالتقدير لأن الصورة نفسها عززت المفاهيم الأبوية الخاصة بمكانة المرأة داخل المنزل، فى مقابل الأبوة الشائخة، التى كانت تذرع الشوارع العامة(٤٩). ومع ذلك يشير الكاريكاتير إلى أن هدى شعراوى جعلت سعد زغلول يدفع ثمنًا سياسيًا لتراجعه عن مبدأ الليبرالية فى قضايا المساواة بين الجنسين. وبالتالى، فإن الرسوم دلت على أن السياسة جعلت النظام الأبوى أكثر من مجرد نظام للقيم الثقافية، فقد حولته إلى قضية سياسية تدخل فى نطاق المناقشات الوطنية.

وقد أظهرت خيانة سعد زغلول للمرأة التنازلات التى قدمها الوفد من أجل حشد الإجماع داخل الحزب السياسى. وفى حين ما بدا ظاهريًا وكأنه يتجه نحو قضية الاستقلال الوطنى، فإن التنافس السياسى كشف عن معنى ضمنى للقيم الثقافية.

ومثل الشمسى والرافعى، كان لهدى شعراوى دوافعها الخاصة، إلا أنها هاجمت سعد زغلول فى شأن مفاوضات المعاهدة. هذا النهج دفع بسعد زغلول إلى اتخاذ موقف من جانب واحد في مفاوضاته مع البريطانيين. وعودة إلى التكتيكات المميزة للمتشددين خلال السنوات بين ١٩١٩ و١٩٢١، فقد نظم الوفد هجوماً فى مارس وإبريل من عام ١٩٢٤ على ممتلكات المسئولين الحكوميين السابقين في محافظات الغربية والمنوفية. وكان الثوار يحملون لافتات كتب عليها شعارات لإعادة توزيع الأرض على الفئات الأقل حظاً. وفى الإسكندرية كذلك، كانت هناك اضطرابات صناعية معلنة فى بيان رسمى ذى لهجة جمهورية وشيوعية(٥٠).

ومن الصعب تحديد مدى سيطرة سعد زغلول على هذه الأحداث. وقد ادعت تقارير المخابرات البريطانية أن سعد زغلول وصف المعارضة البرلمانية بأنها (حمراء جداً) وأن الثوريين "كبلوا يديه" بالنسبة لأى تفاوض على المعاهدة مستقبلا(٥١). وقد أبلغ اللنبى وزارة الخارجية بأنه من الممكن أن يتغلب سعد زغلول على المتطرفين الخبثاء فى البرلمان إذا ما سحبت الحكومة البريطانية القوات البريطانية من مصر ومنحتها السيادة على السودان. ومع ذلك، فإن الخارجية نفت أن المناقشات الخاصة بين اللنبى وسعد زغلول الخاصة بمفاوضات المعاهدة قد يكون لها أى تأثير على سياسة الحكومة. وفى الوقت نفسه نصحت لجنة من وزارة الدفاع بإقامة قواعد جوية فى كل من هليوبوليس وحلوان، وهما من ضواحى القاهرة(٥٢). وبدون أى تنازلات ذات مغزى من جانب البريطانيين يبدو أن سعد زغلول دافع عن موقفه السياسى كزعيم وطنى، وذلك بتطرفه فى موقفه.

كانت الأحداث التى وقعت فى صيف ١٩٢٤ مؤشراً لهذا الاتجاه، فقبل مغادرة سعد زغلول إلى لندن لإجراء مفاوضات المعاهدة فى يوليو من عام ١٩٢٤، ألقى خطاباً لتكريم قادة نقابة العاملين بالنقل، وعلى الأخص عبد الرحمن فهمى، الذى منح مسئولية تنظيم المنظمات العمالية. كما حضر أيضاً حسن نافع، وهو محام مشارك فى السياسة العمالية. وقد وصف جويل بنين وزخارى لقمان عبد الرحمن فهمى وحسن نافع بأنهما مؤشران على "تطور العلاقة بين القومية البرجوازية فى الوفد والطبقة العاملة الناشئة"(٥٣).

وبينما قد يكون هذا تقييمًا دقيقًا للفئات الاجتماعية المشتركة، فإنه لا يكاد ينصف اللعبة السياسية. وبظهور سعد زغلول فى هذا الاحتفال ووضع حزبه مع الطبقات العاملة، عرف نفسه مع "الحمر". ولأن هذا اللقاء كان سياسيًا، فلم يحضره عمال. بل كان تجمعًا للمسئولين الحكوميين والوجهاء والتجار والطلاب للثناء على الطبقة العاملة، (أو (طبقة الرعاع)، كما ورد فى الترجمة الفرنسية) للتأكيد على الراديكالية النسبية، والمبادئ الديمقراطية لحزب الوفد. وكان الهدف هو إعادة توطيد مكانة سعد زغلول قائدًا لحزب ثورى الغرض منه القضاء على الاستعمار فى مصر، وبالتالى تحييد معارضيه اليساريين. وفى خطابه أعاد سعد زغلول شرح تعريف مصطلح (الرعاع)، الذى كان له معنى ازدرائى فى الخطاب السياسى العرفى فى مصر. وفى خطابه جاء المصطلح ليشرح حزب الوفد على أنه حزب تأسس على طبقة معينة. وادعى سعد زغلول أن هذه الطبقة كانت لها صلة "طبيعية" بمبدأ الوطنية. وفى تصريحاته المنمقة التى قال فيها: "أنا واحد منكم،" حدد هوية حزبه بأنه مع التغيير الثورى، والالتزام الثابت بالاستقلال الوطنى[٥٤].

وفى نهاية المطاف توصل سعد زغلول إلى تسوية مع السياسيين من النخبة ابتداء من يناير ١٩٢٤ بهدف تحسين فرصه إجراء مفاوضات ثنائية مع البريطانيين. ولكن كان من الصعب عليه التمسك بهذا الموقف المعتدل بعد انعقاد البرلمان. وبدأ الخلاف داخل حزب الوفد عندما قام القوميون الثوريون، مثل شمسى، باستغلال قضية المفاوضات حول المعاهدة لتقويض سلطة سعد زغلول. وقد حصلت هذه الاستراتيجية كذلك على تأييد الإصلاحيين الراديكاليين، مثل هدى شعراوى، وذلك كما كشفت الأحداث اللاحقة، التى حققت فائدة خصوصًا لليبراليين والمحافظين، الذين قادوا دعم الذين يغارون من سلطة حزب الوفد ويخافون من تطرف العمال والجماعات النسائية المرتبطين بحزب الوفد. ولم يقلل الليبراليون والمحافظون من الآثار المترتبة على الخطاب الذى ألقاه سعد زغلول أمام قادة نقابة العاملين بالنقل. حتى توحده مع الطبقة العاملة اعتبره المحافظون الملكيون والليبراليون شاذًا، نظرًا للمظاهرات التى اندلعت فى الإسكندرية وفى محافظات الغربية والمنوفية خلال ربيع عام ١٩٢٤ . كما لاحظ اللنبى

كذلك الآثار الثورية لخطاب سعد زغلول، مشيراً إلى ما أشار إليه سعد زغلول عن الأدوار المتباينة "لطبقة الباشاوات" و"العمال" في النضال القومي(٥٥). وفي صحف المعارضة كان يطلق على سعد زغلول اسم "ملك حثالة القوم"(٥٦) وصورت جريدة السياسة خطاب سعد زغلول على أنه "تحريض مباشر على البلشفية وبأنه يهدف إلى تحفيز الحقد الطبقي"(٥٧). وبعد ذلك بوقت قصير حاول شخص مجهول الهوية اغتيال سعد زغلول.

حزب الاتحاد

قبل عام ١٩٢٢ كانت السلطة الاستعمارية هي التي تحدد إلى حدٍ كبير السياسة المصرية، طبقًا لردود الفعل التطورية أو الثورية تجاهها. وبينما تراجعت بريطانيا من الساحة السياسية، ظهرت قضايا أساسية، مثل قانون الانتخابات والدستور عملت هي الأخرى على تقسيم المجتمع السياسي المصري. وبينما كان هناك دستور تمت كتابته في عام ١٩٢٣، فإن ذلك لم يكن سوى بداية العملية. وقد ألقى تعريف النظام السياسي وفقًا لمبادئ الليبرالية الضوء على الانقسامات العميقة حول قضايا مثل الانتخابات الديمقراطية، ونوع الجنس، والطبقة الاجتماعية. وبمحاولة حزب الأحرار الدستوريين إعادة تعريف النظام الانتخابي في عام ١٩٢٥ كان ذلك إشارة إلى أن القضايا الدستورية لم تحل بعد. وبالمثل فإن الموقف المتناقض لحزب الوفد تجاه قضايا المساواة بين الجنسين كان ينم عن نوع المشاكل التي يواجهها من قبل العقول السياسية المتحررة. فقد خلقت التوترات داخل صفوف حزب الوفد فرصة أمام المحافظين الملكيين، الذين استغلوها جيداً بعد اغتيال سير لي ستاك في نوفمبر ١٩٢٤ . وادعت تقارير صحفية أن القتلة كانوا رجالاً يرتدون زي الأفندية. وفي الثقافة المصرية يرمز الأفندي لقادة حزب الوفد. وبإلقاء اللوم على حزب الوفد، أجبر اللنبي سعد زغلول على الاستقالة وفرض عليه عقوبات مالية وإقليمية قاسية (السودان أصبح منفصلاً حقيقة عن مصر)(٥٨)، مما يشير إلى قوة السلطة الاستعمارية(٥٩). ومع ذلك، فإنه من المرجح

أن الجناح اليمينى القومى المتطرف بدأ الأزمة من خلال تخطيط وتنفيذ عملية الاغتيال. وقد أشارت الأدلة التى جمعت فى محاكمة لاحقة للقتلة إلى وجود مؤامرة دبرها مستشار الملك السياسى حسن نشأت، والتى ناقشها ملاك بدراوى فى الفصل الرابع على أنها دسيسة اقتصادية[٦٠]. وقد تسبب هذا الهياج الأيديولوجى الشديد فى انهيار حكومة حزب الوفد فى ١٩٢٤، وليس دبلوماسية التهديد التى كانت بمثابة رد فعل على ذلك.

وفى الواقع فإن حادثة الاغتيال كانت تالية للمنافسة المثيرة بين حزب الوفد والنظام الملكى. ولتعزيز الدور السياسى للنظام الملكى، بنى الملك أحمد فؤاد قاعدة دعم من "علماء الدين"، خاصة من جامعة الأزهر الدينية. وقد استغل مستشارو الملك المظالم المقدمة من طلبة العلوم الدينية من الأزهر ضد طلاب المدارس الحكومية، الذين كانوا يمثلون مجموعة أساسية فى حزب الوفد. وقد أسفرت تكتيكات الملكيين عن اشتباكات مستمرة بين الحكومة والطلاب الدينيين. فى هذا الوقت بدأ حسن نشأت فى تشكيل حزب سياسى ملكى، وهو حزب الاتحاد، من خلال تشجيع بعض النواب الوفديين فى البرلمان للتنديد بسعد زغلول والتخلى عن الحزب بحلول نوفمبر ١٩٢٤[٦١]. وكان العديد من هؤلاء الذين نقضوا الولاء من كبار ملاك الأراضى مما يدعم الفكرة القائلة بأن حزب الاتحاد كان يمثل فقط مجموعة النخبة. وبالمثل، فإن دور العلماء ربما يشير إلى أن الحزب كان له أساس من "الثقافة التقليدية". وقد لعب صغار السن من الأفندية دوراً بارزاً فى هذا الحزب، فقد كان نشأت، وعلى ماهر، ومحمود أبو النصر نماذج من الجيل الثالث فى مصر. وقد تلقى هؤلاء الرجال تعليمهم فى المدارس الحكومية وبدءوا حياتهم السياسية فى أحزاب الوطنى أو الوفد. كما أن نشأت ومحمود أبو النصر كانا قد شاركا فى الجماعات المتشددة التى عبأها الوفد فى عام ١٩١٩، فى حين أن على ماهر كان قد سافر إلى باريس مع سعد زغلول فى عام ١٩١٩ .

ومن المهم أن نلاحظ التنوع فى عضوية حزب الاتحاد، ولو كان ذلك تحسباً فقط لوصفه حزباً من ملاك الأراضى مرتبطاً بملكية سَهُل التلاعب بها من العملاء البريطانيين. وفى الواقع، بينما كان اللنبى والمسئولون بوزارة الخارجية البريطانية

يؤيدون تشكيل "منظمة منافسة" بقاعدة صلبة مؤيدة من وجهاء المناطق الريفية، إلا أن ذلك لم يوفر فرصة للتلاعب بحزب الاتحاد. فقد سعى لاستقلال السلطة السياسية من خلال تعبئة الناخبين فى مظاهرات فى الشوارع[٦٢] والمنافسة الانتخابية. كما تزايد المحتوى الدينى فى أيديولوجية الحزب، فضلاً عن أن الحملة الملكية لحشد العلماء وطلبة العلوم الدينية كانت سبباً فى عدم استقرار الأنشطة التى يضطلع بها المتطرفون اليساريون. وهكذا، فبينما أفسد المتطرفون محاولة سعد زغلول لبناء توافق فى الآراء وتحالف فى عام ١٩٢٤، فإن التوجه الدينى لحزب الاتحاد أفسد محاولة بناء إجماع وطنى على مبادئ المحافظين فى عام ١٩٢٥ .

وقد دعا برنامج حزب الاتحاد إلى إجراء إصلاح شامل لجامعة وجامع الأزهر لإعداد خريجيها لاحتلال مراكز مهمّة فى وزارتى العدل والتعليم[٦٣]. كذلك وسع الملك نطاق سيطرته على وزارة الأوقاف. واحتكرت الدولة توزيع أوقاف القطاعين العام والخاص (الوقف الأهلى والوقف الخيرى) ووفرت موارد هائلة لرعاية النظام الملكى، حيث إن الأوقاف تتكون تقريباً من واحد إلى عشرة من الأراضى الصالحة للزراعة فى مصر. وكان للسيطرة على الأوقاف تأثير على القيم الاجتماعية، لأنها كانت تشمل المساجد والجمعيات الخيرية. وفى عام ١٩٢٥ شارك الملك فى إقامة ملجأ، ومكان للمشردين واللقطاء، ومستوصف للعمال فى بولاق، التى كانت حى الطبقة العاملة فى القاهرة. وفى وقت لاحق جذبت الجمعيات الخيرية الإسلاميين، مثل حسن البنا من جماعة الإخوان المسلمين، وكان يتم تعيينهم من خلال جمعيات الشبان المسلمين. وقد تأسست جمعية الشبان المسلمين تحت الرعاية الملكية السامية، من خلال العلاقات الملكية (الواسطة) فى وزارتى الأوقاف والتعليم[٦٤].

مد الملك نفوذه ومارسها فى تعيين شيخ الأزهر من أجل التوصل إلى إعادة تنظيم المجلس الأعلى للأزهر. وقد أعاد المجلس للأزهر الإشراف على مدرسة القضاة الإسلاميين وتنافس مع وزارة المعارف للحصول على عقد للإشراف على المدارس الحكومية فى عام ١٩٢٥، وانتصر "العلماء" مرة أخرى على البيروقراطيين. ثم تم تأسيس مدارس جديدة تحت الرعاية الملكية، وعادة ما كانت تقام فى المناطق

التى يكون مرشحها من حزب الاتحاد، الذين استفادوا بالطبع من مثل هذه الرعاية الملكية السامية. وتم إعادة صياغة قواعد الحصول على معاشات الدولة على أن يكون لعلماء الدين الذين خدموا فى المؤسسات الدينية الحق فى الحصول على معاشات التقاعد الحكومية. بهذه التدابير عزز الملك دور العلماء فى بيروقراطية الدولة ضد الامتيازات الراسخة للأفندية. وفى وقت قصير ظهرت الآثار الثقافية جلية عندما حاول العلماء تقييد امتداد ثقافة الأفندية فى النظام المدرسى؛ فعلى سبيل المثال تم تحذير الطلاب فى كلية المعلمين بأنهم سيطردون وسوف يحتل مواقعهم طلاب من الأزهر إذا لم يختاروا الزى المصرى. وقد استفزت هذه الجملة الطلاب فى المدارس الحكومية ودارت مناقشة عما إذا كان ينبغى ارتداء القبعة، بدلاً من الطربوش، كرمز للأفندى الحقيقى. وقد أيد الملك الحملة ضد كل من الطربوش والقبعة، مما أسفر عن فتوى "إنذار من يتخذ موقف تشبه بالأجانب"، وقالت الفتوى إن القبعة رداء رأس غير لائق. كما أن المرأة المسلمة لا يجب أن تتزوج من غير المسلمين، وأنها لا يجب أن تعطى حقوقًا متساوية للرجل فى مسائل الميراث[٦٥]. وهكذا، فإن السياسات الملكية اتجهت ضد اتجاهات التغريب التى تبناها أفنديات حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين من الإصلاحيين، مما يشير إلى وجود اختلاف أساسى فى التوجهات الثقافية والأيديولوجية. وكانت الاختلافات الأساسية أكثر وضوحًا بشأن قضايا المساواة بين الجنسين؛ فقد أعلن الوفد أن تحسين وضع المرأة (وخاصة فى مجال الأمومة والطفولة) هو حجر الأساس فى برنامجه السياسى[٦٦]. وفى الفصل الحادى عشر من هذا الكتاب وصفت حنان خلوصى بمزيد من التفصيلات تقنين أو تسييس الأسرة فى هذه الفترة، وكما أشرنا سابقًا فى هذا الفصل، اتخذ حزب الوفد موقفًا معتدلاً بشأن نوع الجنس وغيرها من القضايا الثقافية، رافضًا تحدى الفتاوى الصادرة بعد تولى حزب الاتحاد السلطة. وفى الواقع قاد حسن ياسين، زعيم الطلبة فى حزب الوفد الحملة الرامية إلى حظر ارتداء القبعات لصالح الطربوش فى دار العلوم[٦٧].

كانت الحملة الملكية أيديولوجية بصورة واضحة فقد تطرقت إلى القضايا الأساسية للدستور المصرى والهوية الوطنية. كما شجعت الحملة الدينية للقصر

النشطاء المسلمين على تحدى الحكومة فى القضايا السياسية، فضلاً عن القضايا الثقافية. فعلى سبيل المثال، فى يناير ١٩٢٦[٦٨] قام طلبة من الأزهر بالتوقيع على عريضة من أجل التطبيق الشامل للشريعة الإسلامية (القانون الإسلامى) بدلاً من القانون المدنى. وجاءت هذه المطالب بناء على الجدل الذى تلا نشر كتاب على عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم) الذى كان واضح المعالم فى دحض الأفكار الإسلامية للتوفيق بين المجتمع السياسى والشريعة. وقد اعترض على عبد الرازق صراحة على فكرة إقامة دولة إسلامية، وضمنيًا على البرنامج الملكى الثقافى من خلال تطبيق منطق طه حسين فى رسالته للدكتوراه عام ١٩٢٥، التى أثار فيها أيضًا قضية الخلافة. ومثل طه حسين رفض على عبد الرازق فكرة أن الدين هو مبدأ الشرعية للسلطة السياسية، واستخدم التحليل التاريخى لإظهار أن الخلافة لم تكن دينية أو عادلة. واتخذ على عبد الرازق أبو بكر، الخليفة الأول، كمثال حيث قال إنه أسس الدولة على أساس "العصبيات العربية" (التضامن العرقى). كما ذكر أيضًا أن النبى محمدًا لم يكن يقصد تأسيس دولة إسلامية وإن الإسلام يشكل وحدة الإيمان وليس السياسة. وقال "إذا جمعنا كل ما قدمه (النبى) من تعاليم مباشرة عن مسألة الحكومة، فسوف نحصل على ما يزيد قليلاً عن جزء ضئيل من مبادئ القانون والمؤسسات اللازمة للحفاظ على الدولة"[٦٩]. وبهذه الطريقة طالب على عبد الرازق بوجود مجتمع ليبرالى وسياسى مستقل وإبعاد الدين فعليًا عن السياسة[٧٠]. وقد ذكرت الإدارة الأوروبية فى وزارة الداخلية فى تقريرها أن ثقافة على عبد الرازق "أدت به إلى تجاهل الأفكار المقبولة بشأن المسائل الدينية والسعى للحقائق من خلال العودة إلى المصادر الرئيسية وهى القرآن والتقاليد. وفى الخلط بين السلطة المدنية والسياسية حيث تكون الغلبة دائمًا مع الأخيرة فى الدول الإسلامية، وعلى مر العصور يرى الشيخ على أن ذلك هو السبب الرئيسى لفشل الدول المحمدية فى التقدم كما فعلت الدول المسيحية"[٧١].

أعطى نشر كتاب على عبد الرازق الملك فرصة ممتازة لتأسيس حزب الاتحاد بحيث يكون هو والنظام الملكى المدافعين عن التقاليد، فبالنسبة للملك، ربما كان هذا ذريعة لأنه تمكن من تعزيز سلطته من خلال إضعاف دستور ١٩٢٣، بالإضافة إلى بناء

قاعدة عريضة من الدعم الشعبى ضد حزب الوفد. ومع ذلك فإن استراتيجية الملك سلطت الضوء على الحرب الثقافية بين العلمانيين والإسلاميين. واعتماداً على دعم "الكتلة الكبيرة من السكان الأميين" فى أى مسألة دينية، شجع الملك ونشأت إدانة على عبد الرازق من قبل "العلماء". وكان هذا رأى المفوض السامى بالوكالة، نيفل هندرسون، والذى قال إن التأييد المتزايد لحزب الاتحاد فى الدوائر الانتخابية فى المناطق الريفية شجع الملكيين[٧٢]. وكانت إدانة على عبد الرازق من لجنة الخلافة فى الأزهر، التى كانت تشكل جماعة ضغط لترشيح الملك كخليفة للمسلمين بعد أن ألغى القوميون الأتراك الخلافة العثمانية فى عام ١٩٢٤ . وقد طالبت لجنة الخلافة بالأزهر مجلس الأزهر بإدانة على عبد الرازق. ونتيجة لذلك، فإن المجلس أصدر فتوى فى ١٤ أغسطس ١٩٢٥ بمقارنة على عبد الرازق بالخوارج، الذين انفصلوا عن "الغالبية السنية" بعد مقتل الخليفة عثمان[٧٣].

وتبدو الفتوى، ككتاب على عبد الرازق محملة بالرسائل السياسية، حيث قارنت بين الفتنة، أو الحرب الأهلية بين السنة والشيعة فى التاريخ الإسلامى، والصراعات الحزبية الحالية فى مصر. واتهم المجلس على عبد الرازق بتبنيه آراء معارضة للتقاليد وتم طرده من "العلماء"، فضلاً عن حرمانه من منصبه كقاضٍ فى المحكمة الشرعية فى الإسكندرية. إلا أن على عبد الرازق استأنف الدعوى على أساس مبدأ "إن حرية الاعتقاد مطلقة" ومكفولة فى دستور عام ١٩٢٢[٧٤]. لكن المجلس استند فى قراره على الحق القانونى للأزهر بتأديب أى عضو من أعضائه "العلماء"، وبالتالى يمكنه أن يعلن أن الحق الدستورى فى حرية الرأى لا يمكن أن يحل محل الأحكام الدينية للأزهر. وبهذه الطريقة تحولت مسألة الخلافة إلى صراع على المبادئ السياسية بين القوميين الليبراليين والإسلاميين، والذى انقلب فى وقت قصير إلى صراع بين الأحرار القوميين ووزراء حزب الاتحاد فى حكومة زيوار. وإلى حدٍ كبير وضع الخلاف الدينى فى قلب المناقشات السياسية.

وصل هذا الخلاف إلى ذروته حين كان رئيس الوزراء زيوار يقضى عطلته فى أوروبا. وهنا قام رئيس الوزراء بالإنابة، يحيى إبراهيم، بإرسال قرار مجلس الأزهر

إلى عبد العزيز فهمي، وزير العدل. وكان تفسير عبد العزيز فهمي لقانون الأزهر هو أن الأنظمة الحاكمة "للعلماء" في هذه المسألة تتعارض مع سلطة وزير العدل. وادعى فهمي أن العاملين في المحاكم الدينية والوطنية من المسئولين الحكوميين، وبالتالي يقعون تحت سلطة وزارة العدل. وفي اجتماع لمجلس الوزراء رفض فهمي إقالة عبد الرازق، وبدلاً من ذلك أحال القضية إلى الإدارة القانونية في وزارة العدل لتحديد ما إذا كان الدستور يحمي المواطنين من تهمة "الرأى الكاذب". واحتج يحيى إبراهيم حيث إن الإدارة القانونية بها أوروبيون، وهم غير مؤهلين في المسائل الدينية، وهدد بالاستقالة[٧٥].

بعد التشاور مع هندرسون في محل الإقامة البريطاني، الذي حذره حفاظاً على الائتلاف الحكومي، زار يحيى إبراهيم الملك. وعلى الرغم من أن عبد العزيز فهمي في ذلك الوقت كان قد وافق على عدم تقديم القضية إلى الإدارة القانونية، فإن يحيى إبراهيم وبدون سابق إنذار أقال عبد العزيز فهمي، وعين على ماهر وزيراً للعدل مكانه. وكان المبدأ السياسي الذي دافع عنه يحيى إبراهيم، الذي كان مدعوماً من الملك وحزب الاتحاد، هو أن الإعلان الليبرالي للدستور لم يحل محل الدور التاريخي للدين في المجتمع السياسي المصري. وذكر الشيخ محمد شاكر، وكان نائب مستشار سابق في الأزهر، استقال من حزب الوفد وانضم لحزب الاتحاد، في مجلة الاتحاد: "من غير المقبول أن قراراً من كبار العلماء يحال إلى محامين مسيحيين. وفي اعتراض وزير العدل على حكم الزعماء الدينيين المسلمين، وهو دين الدولة، هاجم الإسلام والدستور، إننا نشعر بالدهشة لأنه لم يطلب من الإدارة القانونية رأيهم في الإسلام كدين للدولة"[٧٦].

وانضماماً للمناقشة ردت السياسة في مقال افتتاحي أن شاكر ينبغي أن يصب جام غضبه على المشرع "المصري الذي وضع جانباً العقوبات التي تنص عليها الشريعة الإسلامية واستبدلها بالقوانين الجنائية والمدنية التي أخذت من القانون الفرنسي"[٧٧]. وفي يوم ٨ سبتمبر اجتمع حزب الأحرار الدستوريين وأعلن أن إقالة فهمي "غير دستورية ولا تتفق مع التقاليد السياسية"[٧٨]. وهذا الرأى يشير إلى أن المبادئ السياسية التي قسمت بين الليبراليين وأنصار الملكية لجأت إلى الأسس التي يقوم

عليها النظام الدستورى. ونتيجة لذلك استقال الوزراء الليبراليون من الحكومة فى أوائل سبتمبر.

وقد مكن الجدل الذى أثاره عبد الرازق حزب الاتحاد من التمسك بالحقوق التاريخية للعلماء وأمن مكانة الإسلام كرمز للدولة المصرية الجديدة. كما أعلن الشيخ محمد بخيت فى الصحافة فى أكتوبر أن الدستور يتعارض مع الشريعة[٧٩]. وقاد محمد أبو النصر الأمين العام لحزب الاتحاد، حملة واضحة بشأن هذه القضية الدينية. وفى خطاب ألقاه يوم ١١ نوفمبر ١٩٢٥ أدان محمد أبو النصر عبد الرازق ووصفه بالضال والمتشكك فى تفسير التقاليد القانونية الإسلامية (الأحاديث)، من جهة أخرى، ادعى أن فتوى العلماء ضد عبد الرازق، محققة ومثبتة فى (الحديث). وزعم محمد أبو النصر أن الشريعة الإسلامية لا يمكن، طبقًا لتعريفها، أن تكون غير دستورية. وعلى العكس، فعندما ادعى عبد الرازق وعبد العزيز فهمى أن القرآن ملىء بالمتناقضات ويتطلب تفسيراً فقد خلقوا اضطرابات داخل المجتمع الإسلامى. وختم أبو النصر قوله "ينبغى علينا أن نتمسك بالدين أولاً". وفى خطابه تلا خطاباً آخر ألقاه محام من المحاكم الشرعية فى الإسكندرية وأشاد فيه بكلمات نصر كمثال "للقومية الحقيقية"[٨٠].

أشارت الحملة الانتخابية لحزب الاتحاد إلى أن النظام الملكى تولى مركز الصدارة فى المنافسة الثقافية والسياسية. وتماماً كما تمسك كل من عبد العزيز فهمى وعبد الرازق بالعلمانية، والتفسير الليبرالى للدستور، فقد أعطى الملكيون دفعة قوية للإسلاميين. ومن خلال حملة ثقافية شارك فيها مناصرون من المؤسسات الدينية والتعليمية، والأعمال الأدبية، أعاد النظام الملكى تعريف المجتمع السياسى المصرى الحديث على أسس دينية. وقد نشر زكى فهمى، أحد الملكيين بحثه عن أمير الإسلام، (صفوة العصر) يعارض الأفكار العلمانية لليبراليين[٨١]. وفى الفصل الذى كتبه باراك سالمونى الخاص بالمدارس يكشف عن أن النظام الملكى مارس سلطته أيضًا على محتوى المناهج المدرسية، فضلاً عن المنحة المصرية لأول المؤرخين المحترفين، بما فى ذلك محمد شفيق غربال. وإجماليًا، فإن النظام الملكى تولى دوراً رئيسيًا[٨٢] فى تشكيل السياسة والهوية الوطنية.

الخاتمة

كانت هزيمة حكومة الوفد فى عام ١٩٢٤ وحالة الضعف التى انتابتها بعد ذلك تبدو للناظر إليها على أنها نتيجة للتدخل الاستعمارى أو المناورات التكتيكية داخل مجتمع النخبة السياسية. وبالتأكيد، لا يمكن استبعاد هذه العوامل استبعاداً كلياً. نعم، لقد تحطمت حكومة سعد زغلول الوطنية على صخرة الإمبريالية البريطانية، ومع ذلك كانت مسيرتها موجهة من جانب القوميين المتطرفين. وهذا يشير إلى أنه ينبغى علينا أن ننظر بعناية للعوامل الثقافية والعقائدية فى تحليلنا للسياسة المصرية فى فترة ما بعد عام ١٩١٩ . وهناك أمثلة أخرى تؤكد هذا الاستنتاج. فعلى سبيل المثال، تم تقويض التحالف بين الملكيين والليبراليين فى عام ١٩٢٥ بسبب الالتزامات الدينية لحزب الاتحاد. وكان التوجه الليبرالى نحو تطور التقدم الاجتماعى يعنى أن الليبراليين واجهوا صعوبة فى استيعاب السياسيين الدينيين فى حزب الاتحاد، مثل ما وجدوا نفس الصعوبة مع السياسة الطبقية لحزب الوفد. وكانت كل من هذه الأحزاب؛ حزب الوفد، والأحرار، والاتحاد، قد أسسها السياسيون من الجيل الثالث. ولأن هذا الجيل بشكل خاص كان متفتحًا للتغيير وعلى دراية بالنماذج الثقافية والسياسية الغربية، كانت الصراعات الأيديولوجية أكثر حدة. هذه الصراعات التى أثبتت أن المصريين فشلوا فى تحقيق توافق فى الآراء حتى بشأن أبسط المبادئ الأساسية للهوية الوطنية فى مصر، مثل وضع تعريف واضح لحدود مصر الإقليمية، والحقوق المدنية والسياسية، وسيادة القانون المدنى على القانون الدينى. فالجيل السياسيى لعام ١٩١٩ كان بعيداً عن التماسك، وكان منقسمًا ثقافيًا وفكريًا، ومن ثم، فالليبرالية القومية والنخبة السياسة كان من الصعب تحديدها أو توحيدها فى العشرينيات. وبدلاً من ذلك كان هناك تنافر أيديولوجى شديد يمثله جيل عام ١٩١٩.

الهوامش

(١) مايلز لامبسون كيليارن، Politics and Diplomacy in Egypt, The Diaries of Sir Miles Lampson 1935-1937 طبعة مالكولم ياب (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٧)، ٨١.

(٢) ألبرت حوراني، Arabic Thought in the Liberal Age الطبعة الثانية. (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٨٣)، فى مواضع مختلفة من النص المذكور. لحوراني:

Liberal nationalism in Egypt reflected the cultural dominance of Europe in the liberal age (1798-1939).

(٣) إسرائيل جيرشوني وجيميس ب. جانكوفسكي،

Egypt, Islam and the Arabs: The Search for Nationhood 1900-1930

(نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد ١٩٨٦)، ٢٧١. جيرشوني وجانكوفسكي يؤكدان على التحول الجذرى فى التوجهات الثقافية والسياسية من الإمبراطورية العثمانية والإسلام إلى الأمة المصرية بعد عام ١٩١٩.

(٤) على الرغم من أن الأعمال النظرية خلال تلك الفترة غالبًا ما تعبر عن تقديرها لواحد من المذاهب العقائدية التى أناقشها هنا، فهناك بعض الأعمال التى تعطى النظر المتوازن فى كل اتجاه عقائدى. ولإعطاء مثالين فقط: ماريوس ديب،

Party Politics in Egypt: the Wafd and its Rivals

(لندن: مطبعة إثاكا، ١٩٧٩)، التى تبين أن حزب الوفد كان دوره لا يتعدى مجرد وسيلة للاتصال بين النخب السياسية المصرية. وكان إلى حد ما يعتبر أعلى تنظيم حزبى متطور مع الدوائر الانتخابية داخل المجتمع. وعلى الرغم من ذلك، لم يراع ديب الحزب الليبرالى الدستورى أو حزب الاتحاد بأى شكل من أشكال المقارنة. ثانيًا، عفاف لطفى السيد - مار سوت، Egypt's Liberal Experiment 1922-1936 (بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٧)، منح تقدير زائد لليبراليين، ومع ذلك يجادل أنه فى ١٩١٩ لم تكن البنية الاجتماعية لمصر توصل إلى سياسة حزبية، كما انصرف عن رئيس حزب الوفد سعد زغلول قائلاً إنه غوغائى.

(٥) وهذا بالطبع يشير إلى موضوع التعاون، الذى يعد السمة المميزة للخطاب السياسى والأدبى. التى بدأت فى وقت مبكر جداً فى السياق المصرى. ففى عام ١٩٢١ فى البيان الصادر عن حزب الوفد أشير إلى السياسيين المعتدلين المشاركين فى المفاوضات مع البريطانيين على أنهم كفار (المرتدون). وعلى الرغم من أن استخدام المصطلحات الدينية فى هذا النص كانت ضخمة فإنه يجب فهم هذا المصطلح بالمعنى القومى له وهو خيانة القضية. انظر Parliamentary Papers المجلد رقم ٤٢، ورقم ٢٤، مصر رقم ٣ (١٩٢١)، المحكمة العسكرية للتحقيق فى أعمال الشغب بالإسكندرية.

(٦) قد نجد العديد من الأمثلة التى يمكن أن تورد فى المنح الدراسية الأكـاديمية المتأثرة بالسـرد القومى. وقد وردت الإشارة هنا إلى جاك برك،

.Egypt: Imperialism and Revolution

(لندن: فيبر، ١٩٧٠)، ٢١٢ - ٢٤، ٣٦٣ - ٤٠٢.

(٧) لويس جوزيف كانتورى،

The Organizational Basis of an Elite Political Party: The Egyptian Wafd

(رسالة كتوراة، جامعة شيكاجو، ١٩٦٦)، ٢١٥ و٤٢٣ - ٢٥. انظر أيضًا: إلى مالكولم ياب،

The Near East since the First World War

(لندن: لو نجمان، ١٩١٩)، ٥٥. لقد كان النموذج النخبوى للسياسيين هو الأكثر نفوذًا فى الدراسة التاريخية لمصر الحديثة. انظر أيضًا: على سبيل المثال، ليونارد بيندر،

In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum.

(شيكاجو: مطبعة جامعة شيكاجو، ١٩٧٨) وروبرت سبرنجبورج،

Sayyid Marei' : Family, Power and Politics in Egypt.

(فلاديليفيا، مطبعة جامعة بنسلفانيا، ١٩٨٢).

(٨) روبرت ف. هانتر، Egypt Under the Khedives: From Household Govemment to Modem Bureaucracy.

(بيتسبرج: مطبعة جامعة بيتسبرج، ١٩٨٤)، ٨٢-٨٣.

(٩) إيحود توليدانو Social and economic change in the 'long nineteenth century فى .The Cambridge History of Egypt

الجزء الثانى طبعة أم. دبليو. دالى (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٨)، ٢: ٢٦٤-٦٥.

(١٠) كارل مانهيم، Ideology and Utopia: An Introduction to the Sociology of Knowledge

(نيويورك: هاركوت؛ بريس وش، ١٩٣٦) ٢٣٧-٨٠.

(١١) حورانى، Arabic Thought 193 - 221. انظر أيضًا: جيرشونى جانكوفسكى، Egypt, Islam and the Arabs94.

(١٢) عبد الرحمن الرافعى، "ثورة سنة ١٩١٩: تاريخ مصر القومى من ١٩١٤ إلى ١٩٢١" (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧)، ٢٦٣.

(١٣) كانتورى، Organizational Basis 174. وقد كان فهمى على علم تام؛ فعلى سبيل المثال قال بارينجتون موور ج ر. إن الطبقة الحاكمة فى بريطانيا فى أوائل القرن التاسع عشر تكونت من أكثر من ١٢٠٠ شخص، معظمهم من النبلاء والأرستقراطيين. بارينجتون موور،

The Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant 0in the Making of the Modern World.

(بوسطن، مطبعة بيكون، ١٩٦٦)، ٣٣.

(١٤) عندما أعلنت الحماية البريطانية عام ١٩١٤ جعلوا لهم ممثلين من سلالة سلاطين محمد على باشا، بدلاً من الخديوى، لإضفاء الشرعية على الإمبراطورية العثمانية. فى وقت الحرب قبلت حكومات كل من رشدى، ويكن، وثروت هذا الاتفاق الجديد على الرغم من الانتقادات السياسية التى قد وجهت إليه فى حين قام محمد سعيد بتقديم استقالته من رئاسة الوزراء عام ١٩١٤، سلسلة من المذكرات فى عام ١٩١٧، عندما انضم أحمد فؤاد إلى العرش باعتباره سلطانًا، والتى تشير إلى أن حكومة رشدى كان المقصود منها هيمنة الحكم، والتى ينبغى أن تقتصر على وزرائه دون المساس بسلطة الحكام. انظر: Accession of Ahmad Fuad وزارة الخارجية ١٤١ / ٦٢٠ / ٥٦٠٣ / ٦ ووزارة الخارجية ١٤١ / ٦٢٠ / ٥٦٠٣ / ٢١ ووزارة الخارجية ١٤١ / ٦٢٠ / ٥٦٠٣ / ٢٩. انظر أيضًا: الجريدة الرسمية، ٨٦ (١٠ أكتوبر ١٩٢٧).

(١٥) من اللنبى إلى كيرزون، فبراير ١٩٢٠، وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ٤٣١٤٩٧٨ / ٩٣ / ١٦.

(١٦) وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ٦٢٩٤٦٠٣٧ / ٢٦٠ / ٦١.

(١٧) وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ٧٧٤١١١٠٣٩ / ٦١ / ١٦.

(١٨) طه حسين، The Days (القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية، ١٩٩٧)، ٤٠٠-٤٠٢. والتى نشرت أصلاً فى الفترة ما بين ١٩٢٩-١٩٣٩.

(١٩) حورانى، Arabic Thought 171-73.

(٢٠) تشارلز د. سميث،

Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt.

(ألبانى: مطبعة جامعة ولاية نيويورك، ١٩٨٣)، ٢٣-٢٤.

(٢١) إدوارد و. سيد، Orientalism (لندن: راتلدج، ١٩٧٨)، ١.

(٢٢) المرجع نفسه، ٤٠.

(٢٣) وزارة الخارجية البريطانية، ٢٦ إبريل ١٨٨٣، ملف وزارة الخارجية ٧٨ / ٣٥٦٨، اللورد دوفيرنس تيم.

(٢٤) تقرير البعثة الخاصة لمصر، فبراير ١٩٢٠، وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ٤٩٧٨٥١٦٨ / ١٦.

(٢٥) موريس أموس، The Constitutional History of Egypt. نشرة جمعية جروتيوس ١٤ (١٩٢٩): ١٢١:٣٥.

(٢٦) اللنبى إلى كيرزون، إبريل ١٩٢٠، وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ٦٢٩٥٤٩١٩ / ٢٦٠ / ١٦.

(٢٧) فى نوفمبر ١٩٢١ قام اللنبى بتحذير وزارة الخارجية من أن هناك خطرًا جديًا يهدد بانهيار الثورة وإدارتها الشاملة، إذا لم تقم بتقديم تنازلات للقوميين، وزارة الخارجية ٣٧١ / ٦٣٠٧١٢٦٥٦ / ٢٦٠ / ١٦ ووزارة الخارجية ٣٧١ / ٦٣٠٧١٢٦٦٦ / ٢٦٠ / ١٦. وقد قدم اللنبى استقالته فى يناير ووافق عليها كوزان، وزارة الخارجية ٣٧١ / ٧٧٣٠٤٦٦ / ١ / ١٦ ووزارة الخارجية ٣٧١ / ٧٧٣٠٤٦٧ / ١ /١٦ ووزارة الخارجية ٣٧١ / ٧٧٣٠٤٦٧ / ١ /١٦ ووزارة الخارجية ٣٧١ / ٧٧٣١١٤٨٢ / ١ /١٦.

(٢٨) وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ٧٧٣٠١١٤٧٧ / ١ / ١٦.

(٢٩) وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ٨٩٦٣١٠٣٨٣ / ١٠ / ١٦.

(٣٠) وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ٨٩٧٣٤٥٩١ / ٣٥١ / ١٦.

(٣١) وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ١٠٨٨٩٣٦٢٨ / ٢٩ / ١٦.

(٣٢) الوقائع المصرية (١ إبريل ١٩٥٢).

(٣٣) جيرشونى جانكوفسكى، Egypt, Islam and the Arabs، ٢٥-٢٩. فى دراسة تحليلية لأفكار هيكل. انظر: سميث، الإسلام والبحث، مواضع مختلفة من النص المذكور.

(٣٤) تشارلز دى. سميث:

The Crisis of Orientation: The Shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930".

الجريدة الدولية لدراسات الشرق الأوسط.

(٣٥) الجريدة (الوقائع) المصرية (١ إبريل ١٩٢٥).

(٣٦) المرجع نفسه.

(٣٧) المرجع نفسه.

(٣٨) المرجع نفسه.

(٣٩) الوقائع المصرية (٢ إبريل ١٩٢٥).

(٤٠) استعراض للصحافة، اللنبى، ٢٠ إبريل ١٩٢٥، وزارة الخارجية البريطانية (٣٧١ / ١٠٠٨٧١١٨٢ / ٢٩ / ١٦).

(٤١) الوقائع المصرية (١ إبريل ١٩٢٥).

(٤٢) كانتورى، Organizational Basis 2 و ٧٩.

(٤٣) الوقائع المصرية (١٤ يناير ١٩٢٤).

(٤٤) غلاف، In a Moment of Enthusiasm 248 و ٢٠٠.

(٤٥) وزارة الخارجية ٣٧١ / ١٠٠٢٠ / ٣١٠٢ / ٢٢ / ١٦/ اللنبى، ٢٩ مارس ١٩٢٤، يشير إلى توتر فى البرلمان حول قضية السودان. وخارج البرلمان قام أنصار زغلول بمهاجمة مكاتب الأخبار وجريدة الحزب الوطنى، منادين "الخائن" أمين الرافعى.

(٤٦) من مارى إلى وانجرام، ٥ يناير ١٩٢٤، وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ١٠٠٢٠٣٥٢٢ / ٢٢ / ١٦.

(٤٧) من اللنبى إلى مارى، ١٢ إبريل ١٩٢٤، وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ١٠٠٢٠٣٥٢٢ / ٢٢ / ١٦. كشكول والتى وصفت باعتبارها أشهر جريدة شعبية مصرية، مع ضعف التداول اليومى فى أى منهم.

(٤٨) مارجو بدران، Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt (برينكتون: مطبعة جامعة بر ينكتون، ١٩٩٥)، ٨٠-٨١.

(٤٩) اللنبى إلى وزارة الخارجية البريطانية ١٢ إبريل ١٩٢٤، وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ١٠٠٢٠٣٥٣٢ / ٢٢ / ١٦.

(٥٠) اللنبى، ١٢ إبريل ١٩٢٤، وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ١٠٠٢٠٣٥٣٤ / ٢٢ / ١٦.

(٥١) اللنبى، ٢٢ إبريل ١٩٢٤، وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ١٠٠٤٠٣٦٥١ / ٣٦٨ / ١٦.

(٥٢) من الواضح أن مسئولى وزارة الخارجية كانوا يؤمنون بأن اللنبى داعٍ من دعاة سياسة الانسحاب، وعلى الرغم من ذلك تشير الأدلة إلى أن اللنبى عجز عن الدعوة علنا بشأن هذه السياسة. وبالتأكيد كان اللنبى يعتبر بعض السياسيين البريطانيين يتخذون خطأ أكثر اتفاقًا مع القوميين. انظر: مارى، أوليفان وانجرام، ٢٢ إبريل ١٩٢٤، وزارة الخارجية ٣٧١ / ١٠٠٤٠٣٥٦٣ / ٣٦٨ / ١٦. بشأن أهداف مكتب الحرب لزيادة الوجود العسكرى فى وادى النيل انظر: مجلس الوزراء، ١٦ إبريل ١٩٢٤، وزارة الخارجية ٣٧١ / ١٠٠٤٠٣٧٨٥ / ٣٦٨ / ١٦.

(٥٣) جويل بينين وزاكارى لوكمان، Workers on the Nile (برينسيتون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٧)، ١٢٧، ١٥٧–٥٨.

(٥٤) الأهرام (٥ يوليو ١٩٢٤).

(٥٥) اللنبى، ١٤ يوليو ١٩٢٤، وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ١٠٠٢١٦٠٨١ / ٢٢ / ١٦.

(٥٦) التقارير الصحفية، وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ١٠٠٢٢١١٥٢٤ / ٢٢ / ١٦.

(٥٧) اللنبى، ٢١ يوليو ١٩٢٤، وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ١٠٠٢١٦٢٤٩ / ٢٢ / ١٦.

(٥٨) التطورات السياسية فى مصر قبل اغتيال السير لى ستاك، وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ١٠٤٤١٠٢٠٨ / ٣٦٨ / ١٦.

(٥٩) سيلما بوتمان، The Liberal Age, 1923-1952 فى طبعة دالى. Cambridge History 2:291.

(٦٠) ليوييد، ١٢ مارس ١٩٢٦، وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ١١٥٨٢٦٣٧ /٢٥ / ١٦ ووزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ١٠٨٨٧٢٣٣٧ / ٢٩ / ١٦. التقرير الأخير يدعى أن شفيق منصور، الذى أدين فى الجريمة، كان "يصرخ فى زنزانته" بأن نشأت هو العقل المدبر للاغتيال.

(٦١) الخطاب المؤرخ يناير ١٩٢٥، الأرشيفات الوطنية المصرية، "ملفات عابدين، استعراض الأطراف، حزب الاتحاد، صندوق رقم ٢١٨ ووزارة الخارجية ٣٧١ / ١٠٨٨٧١٢٥٧ / ٢٩ / ١٦.

(٦٢) هندرسون، ٦ ديسمبر ١٩٢٤، وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١ / ١٠٠٢٢١١٦١٤ / ٢٢ / ١٦.

(٦٣) الأرشيفات الوطنية المصرية، ملفات عابدين، صندوق ٢١٩، "ملاحظة".

(٦٤) الأرشيفات الوطنية المصرية، ملفات عابدين، صندوق ٢٠٧ ووزارة الخارجية (٣٧١ / ١٠٨٨٨٢٦٧٤ / ٢٩ / ١٦.

(٦٥) ليوييد، ١٩ إبريل ١٩٢٦، وزارة الخارجية ٣٧١ / ١١٥٨٢٩٠٨ / ٢٥ / ١٦, الفتوة الصادرة ٢٨ مارس ١٩٢٦.

(٦٦) الأرشيفات الوطنية المصرية، ملفات عابدين، صندوق ٢١٩، "ملاحظة" غير موقعة.

(٦٧) ليوييد، ١٢ مارس ١٩٢٦، وزارة الخارجية ٣٧١ / ١١٥٨٢٦٩٣ / ٢٥ / ١٦.

(٦٨) ليوييد، ٢٣ فبراير ١٩٢٦، وزارة الخارجية ٣٧١ / ١١٥٨٢٦٣٧ / ٢٥ / ١٦.

(٦٩) جمال محمد أحمد، The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٠)، ١١٨.

(٧٠) ليونارد ببندر، Islamic Liberalism: A Critique of Development Ideologies.
(لندن: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٨٨)، ١٣١ -٣٦.

(٧١) تقرير من الإدارة الأوروبية، وزارة الداخلية، ٢٨ سبتمبر ١٩٢٥، وزارة الخارجية ٣٧١ / ١٠٨٨٨٢٨٢٥ / ٢٩ / ١٦.

(٧٢) نيفل هندرسون، ١١ سبتمبر ١٩٢٥، وزارة الخارجية ٣٧١ / ١٠٨٨٧٢٦٦٤ / ٢٩ / ١٦.

(٧٣) س. س. ادم،

Islam and Modernism: A Study of the Reform Movement Inaugurated by Muhammad 'Abdo.

لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٣٣)، ٢٦٦.

(٧٤) وزارة الخارجية ٣٧١ / ١٠٨٨٨٢٨٢٥ / ٢٩ / ١٦.

(٧٥) وزارة الخارجية ٣٧١ / ١٠٨٨٨٢٩٩٠ / ٢٩ / ١٦.

(٧٦) هندرسون، ٢١ سبتمبر ١٩٢٥، وزارة الخارجية ٣٧١ / ١٠٨٨٨٢٧٤٨ / ٢٩ / ١٦.

(٧٧) وزارة الخارجية ٣٧١ / ١٠٨٨٨٢٨٢٥ / ٢٩ / ١٦.

(٧٨) هندرسون، ١٢ سبتمبر ١٩٢٥، وزارة الخارجية ٣٧١ / ١٠٨٨٨٢٧٤٦ / ٢٩ / ١٦.

(٧٩) وزارة الخارجية ٣٧١ / ١٠٨٨٨٢٩١٩ / ٢٩ / ١٦.

(٨٠) الاتحاد، ١١ نوفمبر ١٩٢٥.

(٨١) زكي فهمي، "صفوة العصر" (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٢٦). إن زكي فهمي أعاد تفكير ابن خلدون ويقول إن حجته مصممة للرد على رسالة الدكتوراه لطـه حسين ونقد عبد الرازق للخليفة. وبينما انتقد طه حسين وعبد الرازق مطالب ابن خلدون بأن التضامن العرقي والديني مقولة مفيدة للتحليل السياسي، وقد جعل زكي فهمي هذه المفاهيم أساسًا لنظريته عن الملكية الإسلامية.

(٨٢) انظر أيضًا: يواف دى كانو،

Jabarti of the 20th Century': The National Epic of'Abd al-Rahman al-Rafi'i and other Egyptian Histories

المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ٦٣ (٢٠٠٤): ٤٢٩-٥٠.

٢- إعادة تقييم سياسة مصر الخارجية
خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضى

فرد إتش. لوسون

ظلت سياسة مصر الخارجية فى الفترة ما بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ غير معروفة إلى حد كبير. كما تؤكد المنح الدراسية الحالية أن الزعماء السياسيين فى القاهرة فى فترة ما قبل توقيع معاهدة التحالف البريطانى المصرى فى أغسطس ١٩٣٦[١] لم يولوا أى اهتمام للعلاقات الدبلوماسية والاستراتيجية مع الدول المحيطة بها. وكانت الحالة الاستثنائية الوحيدة لهذه القاعدة العامة هى المتعلقة بالنزاع المتصاعد بين الحركة الصهيونية والسكان العرب فى فلسطين.

وعندما أشرف عام ١٩٢٠ على نهايته، أظهر المسئولون المصريون اهتمامًا متزايداً بالتطورات فى فلسطين[٢]، إضافة إلى ذلك، أخذوا على عاتقهم مهمة لعب دور أكثر حيوية أثناء الجدال الذى أثير خلال المؤتمر الإسلامى العام المنعقد فى القدس[٣]. إلا أن هذا الاهتمام والنشاط الموجه للشئون الخارجية بدا مثيراً للارتباك.

وبشكل أكثر نمطية ومن وجهة نظر تقليدية ظهرت سلبية السلطات المصرية حين قامت فصائل من الجيش العثمانى بإحكام قبضتها على الميناء الاستراتيجى بطابا فى أوائل عام ١٩٠٦[٤]. وفى هذا السياق أيضاً رفض المسئولون المصريون تماماً التدخل فى الحرب التى اندلعت بين السلطان عبد العزيز آل سعود وجيرانه من الشمال والغرب والتى استمرت طيلة فترة العشرينيات[٥]. كما ظلت الحكومة المصرية متكتمة وممتنعة

عن التصريح بأى نقد ضد الإجراءات الوحشية التى اتخذها الفرنسيون فى سبيل إخماد ثورة ١٩٢٥ فى سوريا[٦]. وقد تم تبرير تفشى سلبية الحكومة المصرية فى المواقف السابقة بأنه مؤشر لامتناع الحكم الملكى عن الانخراط فى العلاقات الخارجية بدرجة تتناسب مع قوة ومكانة مصر فى العالم العربى، هذا الضعف الذى تم التغلب عليه بشكل سريع من خلال دور القيادة الجديدة بعد عام ١٩٥٢.

وقد تجاهل هذا الرأى السائد بالنسبة للدبلوماسية المصرية عدداً من الفرص التى أتيحت أثناء العقدين التاليين لعام ١٩١٩ واللذين قامت الحكومة خلالهما بنشاط ضخم فيما يتعلق بالشئون الإقليمية، فعلى سبيل المثال، فى شتاء عامى ١٩٣١، ١٩٣٢ وجهت القاهرة احتجاجاً شديداً ضد الاقتراح التركى باعتبار الخديوى السابق عباس مرشحاً لمنصب ملك سوريا. فقد أشار انمار رابينوفيتش إلى أن الملك فؤاد صرح باستنكاره الواضح لهذا الاقتراح مما ولد احتقاناً فى العلاقات بين مصر وتركيا وتحول بعد ذلك إلى تبادل رسائل غاضبة بين الطرفين فى أوائل عام ١٩٣٢[٧]. وبعد ستة أعوام قام المسئولون المصريون بتسديد ضربة قوية لسوريا حين انحازوا إلى الأمير عبد المنعم المرشح لهذا المنصب. وقد عبر رابينوفيتش عن رأيه فى هذا الموقف بقوله "إن هذا الاقتراح لم يكن حادثة منفردة ولكنه جزء من سياسة عربية جديدة ذات حيوية أكبر أطلقها الملك الشاب فاروق تحت إشراف على ماهر وعبد الرحمن عزام". ونتيجة لهذه السياسة أصبحت مصر شريكاً شقيقاً ونشطاً فى النظام الجديد للعلاقات بين الدول العربية. إضافة إلى إعطائها مزيداً من الاهتمام لما يتعلق بالسياسة السورية[٨].

ومما كان أكثر إثارة للفضول – حسب ما يشير إيلى بوديه – هو أن الملك فاروق فى أوائل عام ١٩٢٩ أطلق حملة لتحسين العلاقات مع الإمام يحيى، إمام اليمن، الذى رحب بهذه المبادرة وطرح على الفور فكرة إبرام معاهدة صداقة رسمية مع مصر على غرار اتفاقية الصداقة الإيطالية اليمنية عام ١٩٢٦[٩]. وفى منتصف شهر يوليو حضر إلى مصر وفد مكون من خمسة أفراد من وجهاء اليمن لوضع اللمسات الأخيرة للاتفاقية[١٠].

توحى مثل هذه الأحداث بأن السياسة الخارجية المصرية خلال العشرينيات والثلاثينيات كان بإمكانها فى بعض الأوقات أن تكون إيجابية بشكل أكبر مما يبدو عادة. ولكن السؤال هو لماذا اتخذت مصر موقفًا إيجابيًا فى بعض الأحيان بينما فى أحيان أخرى كان موقفها أكثر سلبية؟ يلقى الضوء على هذا اللغز مثالان مختلفان لشئون مصر الخارجية فى الأعوام السابقة لعام ١٩٣٦: ففى عام ١٩٢٤ و١٩٢٥ كانت مقاومة القاهرة راسخة أمام المحاولات الإيطالية لإعادة رسم حدود مصر مع ليبيا التى تمر حول واحة الجغبوب، ثم إحجامها عن التورط فى الوساطة بين السعودية واليمن أثناء أزمة عسير ١٩٣٣-١٩٣٤ وسعيها إلى الإصلاح بينهما حيث توضح كلتا الحالتين - إذا ما أخذنا بالحكمة التقليدية - تباينًا حادًا فى موقف الحكومة المصرية السابق تجاه القضية المطروحة. علاوة على ذلك فإن كلاً منهما يوضح الديناميكية المعقدة والحسابات الاستراتيجية التى ميزت سياسة مصر الخارجية فى ذروة النظام الملكى.

وسوف يبرز هذا الفصل أهم جوانب هذه السلسلة من الأحداث المختلفة، ثم يعرض شرحًا وافيًا للسياسة المصرية فى الحالتين من زاوية الصراع بين لاعبين أقوياء للسيطرة على الساحة الداخلية. وفى النهاية سوف يقترح تفسيرين لهذا التحليل حتى يتسنى لنا تكوين رؤية شاملة لعلاقات مصر الخارجية خلال عهد الحكم الملكى وهى فترة من الإهمال امتدت من بداية سلسلة المفاوضات التى صاحبت نهاية الحرب العالمية الأولى إلى أن هبت بوادرها خلال الحرب العالمية الثانية لتنتهى بتأسيس جامعة الدول العربية[١١].

الدفاع عن واحة الجغبوب عامى ١٩٢٤/١٩٢٥

تقع واحة الجغبوب على بعد ١٠٠ ميل جنوبًا غرب السلوم على ساحل البحر المتوسط. وقد اشتهرت هذه الواحة فى بداية القرن العشرين بوجود ضريح سيد محمد بن على السنوسى وهو مؤسس أخوية السنوسية ذات النفوذ الكبير. وفى غضون غزو ليبيا كان لقادة الجيش الإيطالى نفوذ كبير على منطقة برقة بأكملها حتى خط طول

سبع وعشرين درجة شرقًا. وقد اعترض على ذلك المسئولون البريطانيون فى القاهرة قائلين إن ميناء السلوم الاستراتيجى يقع ضمن نطاق الأراضى المصرية، وعلى الفور تم إرسال سرية عسكرية من الجنود لتحصين البلدة. وقد أعلن البريطانيون للسلطات الإيطالية أن الجغبوب هى الأخرى تقع داخل حدود مصر. ومع ذلك وبعد مرور أربع أعوام، ووفقًا لمعاهدة إبريل عام ١٩١٥ تحالفت إيطاليا مع كل من مملكة بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا فى حرب ضد ألمانيا والنمسا والمجر والإمبراطورية العثمانية واشترطت لندن أنه إذا انتقلت ملكية الأراضى الألمانية المهمة نتيجة للحرب فإن بإمكان روما أن تطالب بتعويض عادل، ولا سيما فيما يتعلق بالمستعمرات المرتبطة بمصالح مع حدود المستعمرات الإيطالية مثل إريتريا والصومال وليبيا بالإضافة إلى المستعمرات المجاورة التابعة لفرنسا وبريطانيا العظمى[١٢]. وقد تم التأكيد على هذا الاتفاق فى يوليو عام ١٩١٦ حين أشار ممثلو بريطانيا مرة أخرى إلى تأجيل الفصل النهائى فى النزاع الدائر بين مصر وبرقة حول الحدود الإقليمية بينهما إلى ما بعد الحرب.

أثناء مؤتمر باريس عام ١٩١٩ اقترح اللورد ميلنر أن تنتقل ملكية واحة الجغبوب إلى إيطاليا فى مقابل أن تتعهد روما من جانبها بالاعتراف بالسيادة المصرية على السلوم، فردت الحكومة الإيطالية على ذلك بالموافقة على الاعتراف بحق مصر فى حكم السلوم إذا أدخلت الجغبوب ضمن الأراضى الإيطالية[١٣]. وأشارت وزارة الخارجية البريطانية إلى استعدادها للمضى قدمًا وأدرجت هذه الصفقة فى مشروع المعاهدة الذى قدم إلى وزير الخارجية الإيطالى الكونت فيتوريو فى إبريل عام ١٩٢١. ولم يتم اطلاع المسئولين المصريين على شروط المعاهدة إلا بعد شهرين، ومن ثم امتنعوا عن الإدلاء بأى تعليق علنى بصدد اقتراح تبادل الأراضى. ومن ناحية أخرى لم تقدم روما أى رد بخصوص مشروع الاتفاقية حتى شهر إبريل عام ١٩٢٢، فى الوقت الذى كانت لندن قد منحت فيه مصر الاستقلال الرسمى بالفعل. وبالتالى رفض المسئولون البريطانيون قبول معارضة الجانب الإيطالى على الاتفاقية وذلك على أساس أن مسألة إعادة رسم الحدود ما هى إلا قضية تقع مسئولية حلها على عاتق السلطات فى القاهرة وروما.

أثناء ربيع عام ١٩٢٤ ركزت الاضطرابات الشعبية العنيفة التى وقعت فى برقة الاهتمام على الجغبوب. واتهم قادة الجيش الإيطالى القبائل البدوية المتمركزة فى واحة الجغبوب بأنها منظمة للمقاومة الشعبية ضد الحكم الإيطالى. فضلاً عن قيامها بتهريب كميات كبيرة من الأسلحة عبر الحدود لدعم قضية المتمردين. ووقعت سلسلة من المناوشات المسلحة فى شرق برقة أثناء شهرى يونيو ويوليو مما جذب الزحف الإيطالى والدفاع الجوى إلى مناطق متاخمة للواحة. ومن ثم قام الضباط المسئولون عن وحدات حراسة الحدود بتسوية مؤقتة مع الإيطاليين، تسمح لهم بالتوغل المحدود داخل الأراضى المصرية فى مقابل مشاركة القوات الإيطالية فى المطاردة العنيفة للبدو المسلحين(١٤). وفى غضون ذلك أقنع السفير الإيطالى بباريس رئيس الوزراء المصرى سعد زغلول خلال زيارته العلاجية الأخيرة فى أوروبا فى الصيف بإعادة النظر فى مسألة رسم حدود دائمة، لكن حكومة سعد زغلول انهارت قبل اتخاذ أى خطوة حاسمة فى مسألة الحدود. وقبل نهاية الشهر أعرب وزير المستعمرات الإيطالية عن قلقه من أن يتم التعامل مع المسألة بدون ترو. ومع ذلك لم يتم استئناف المحادثات بين الحكومتين حتى فبراير ١٩٢٥، وذلك فى سياق التصاعد الحاد للعمليات العسكرية الإيطالية فى الصحراء الجنوبية بالسلوم(١٥). وخلال هذه العمليات تواترت أنباء أن القوات الإيطالية اتخذت مواقع داخل الأراضى المصرية، وعلى وجه الخصوص فى "منطقة الشقا".

فى ٢٠ فبراير تقدم السفير الإيطالى بطلب رسمى لكى تتنازل مصر عن الجغبوب، مما أدى إلى انعقاد سلسلة من الاجتماعات الطارئة المنغلقة لمجلس الوزراء فى حضور رئيس الوزراء أحمد زيوار باشا(١٦). وقد خرج رئيس الوزراء عقب هذه الاجتماعات ليعلن أنه لم يتم الوصول هذه المرة إلى تسويات نهائية فيما يتعلق بمسألة الحدود، وذلك بسبب الانتخابات البرلمانية المقبلة ولظروف البلاد غير المستقرة بشكل عام على المستويين الداخلى والخارجى. كما أوصى قائلاً إنه على الجانبين - بدلاً من ذلك - القيام برسم حدود مؤقتة تفصل بين مصر وطرابلس فى انتظار الوصول إلى تسوية نهائية للمسألة وفقا لما جاء فى فاتحة ما يطلق عليه اتفاقية ميلنر - سيلوجا (إبريل ١٩٢١)(١٧). وقد ثارت الصحف المصرية متسائلة حول ما حصلوا عليه بالمقابل من الجانب الإيطالى، ونشرت المقالات والمانشيتات العريضة التى تعلن الرفض الشديد

لأى محاولة لإعادة رسم الحدود، كما انتشرت الشائعات فى القاهرة بأن الاحتلال الفعلى للواحة تم من قبل القوات الإيطالية[١٨]، ونتج عن ذلك احتجاج عنيف من الرأى العام مما دفع وزارة الخارجية فى روما إلى إصدار بيان ينفى أنها اقترحت أى شىء آخر بخلاف استئناف المفاوضات المتعلقة بعمل تخطيط نهائى للحدود[١٩].

مع بداية شهر مارس بدأت الصحافة المصرية تطالب الحكومة بإرسال قوات التدخل السريع لحماية الجغبوب. كما أفادت التقارير - على نحو موسع - بأن سكان الواحة يطالبون السلطات المصرية بشكل ملح بسرعة إنشاء مواقع عسكرية داخل الواحة، ولكن لم تستمع السلطات لأى من هذه الاستغاثات[٢٠]. وأثناء ذلك نشرت جريدة الأهرام أن البدو المحليين هاجموا المواقع العسكرية المصرية فى السلوم، وطالبت بسرعة نشر فرق عسكرية جديدة فى المنطقة[٢١]. وقد صاحبت هذه التحركات تصاعد الضغط الإيطالى للوصول إلى قرار ينهى هذا النزاع. ورداً على ذلك عين مجلس الوزراء المصرى لجنة خاصة للتحقيق فى هذه المشكلة. وقد أفادت التقارير أن أعضاء اللجنة يستعدون للتوجه نحو الجغبوب "من أجل زيارة جميع قادة المنطقة لاستطلاع رأيهم فيما يتعلق بمستقبل الواحة." وقد انتقدت صحيفة حزب الوفد "البلاغ"[٢٢] هذه الخطة بشدة وهاجمت حكومة زيوار واتهمتها بأنها تسير فى طريق تحفه المخاطر. وتساءلت الجريدة ما هى جدوى استشارة أهل الواحة بشأن مصير المنطقة؟ فهذا التشاور لا محل له إلا إذا اعترفنا بأن الحكومة الحالية ليس لديها إجابة قاطعة بشأن هذا السؤال[٢٣]. وقد أضافت صحيفة كوكب الشرق - صحيفة حزب الوفد اليومية ما بين ١٩٢٠-١٩٣٠ - للمحرر أحمد حافظ عواد أنه إذا قبلت الحكومة مبدأ التنازل عن الواحة لإيطاليا فسوف يكون ذلك انحيازاً ضد المجاهدين الذين طالما كافحوا ضد السلطة الاستبدادية فى برقة. وبهذه الطريقة ستكون مصر قد ساعدت فى إخضاع هؤلاء المقاتلين الشجعان لتخرج بذلك عن دورها الحيادى الذى ظلت تلعبه منذ بدأ القتال بين الجانبين الطرابلسى والإيطالى[٢٤]. وقد أدت هذه التقارير إلى قيام وكيل وزارة الداخلية، السيد جمال الدين باشا، باستدعاء مجموعة من الصحفيين البارزين وتوجيه اللوم لهم قائلا: "لا تفعلوا شيئًا يزيد من صعوبة الموقف"[٢٥].

وعلى العكس من ذلك كان الشعور العام فى لندن متحيزاً للموقف الإيطالى، فقد أعربت الصحف المؤثرة عن أملها فى أن تمضى المفاوضات بين مصر وإيطاليا قدمًا بانتظام وبشكل ودى، وأن تسود وجهة نظر روما فى نهاية المطاف. وقد تمادت جريدة ديلى ميل حين أكدت أن مصر لم تمتلك أبدًا واحة الجغبوب، فالواحة لم تكن سوى أرض بلا مالك احتلها بوضع اليد بعض السنوسية[٢٦]. كما أشارت صحف أكثر اعتدالاً إلى أن مصر كانت تحاول التنصل من النقاط التى تم التوصل لها أثناء المداولات بشأن واحة الجغبوب وفى نفس الوقت تطالب بدعم بريطانيا فى هذا الصراع. وبالتالى "تكون مصر هى الفائزة فى كلتا الحالتين، إلا أن إنجلترا ليست على استعداد لأن تكون مخلب القط فى هذا الصراع[٢٧]. وقد شرح المسئولون الإنجليز بالتفصيل للمراسل الإنجليزى لجريدة الأهرام أن مصر لم تبد أى اهتمام حقيقى بواحة الجغبوب، وأن بإمكانها الاستفادة فقط إذا ما تبادلت السيطرة على الواحة للحصول على "حق واضح فى أن يكون لها منفذ على ساحل البحر فى منطقة السلوم". واستطردوا فى القول إنه "رغم عدم وجود أية اعتراضات من جانب الحكومة البريطانية على حصول الحكومة المصرية على حق تنفيذ بعض التغيرات فى الحدود لصالحها من خلال المفاوضات، فإنها ترى أن الحدود المقترحة من قبل اتفاقية ميلنر - سيالوجا هى العنصر الوحيد القائم الذى سيتم الاتفاق عليه فى نهاية المطاف، فضلاً عن أنها رأت أن الحكومة المصرية لا يجب أن تواجه مشكلة فى عرض مثل هذا الأمر أمام الشعب المصرى لكى تمكنه من إدراك الفوائد الملموسة الناجمة عن هذه التسوية[٢٨].

رفض القوميون المصريون منطق وجهة النظر البريطانية رفضًا تامًا، وحين نشر فى نهاية شهر إبريل ١٩٢٥ أن الوحدات العسكرية المصرية التى أُمرت بالانسحاب من السودان سوف تتمركز فى العريش، انطلقت الصيحات تطالب بنشر هذه الفرق على الحدود الغربية المهددة[٢٩]. وانتهت كل من صحيفتى البلاغ وكوكب الشرق إلى أن لندن كانت تتعامل مع القضية وهى واضعة نصب أعينها مصالحها الاستراتيجية الشخصية التى تختلف عن مصالح مصر الاستراتيجية[٣٠]. وقد تأكد هذا الرأى حين أعلن عن النتائج التى توصلت إليها اللجنة الخاصة بشأن مسألة الحدود فى أوائل مايو ١٩٢٥.

حيث توصلت اللجنة إلى أن واحة الجغبوب لا غنى عنها بالنسبة لمصر من الناحية الاستراتيجية؛ فالأراضى الواقعة فى هذه المنطقة الساحلية والمقرر إعطاؤها لمصر لا تمثل قيمة كبيرة تذكر لتلك البلد لأجل أغراضها العسكرية[٣١]. وقد أدت هذه النتائج إلى تفاقم الأزمات التى تواجه حكومة زيوار التى وجدت نفسها بين كفى الرحى: فمن ناحية الإصرار الشعبى المتزايد على الإبقاء على الواحة ومن ناحية أخرى الضغط البريطانى القوى فى سبيل إرضاء روما. وبالمماطلة ومن أجل كسب المزيد من الوقت، طلب مجلس الوزراء من اللجنة أن تقوم بالمزيد من التوضيحات بشأن عدد من النقاط التى تناولها التقرير[٣٢].

وفى مواجهة تردد القاهرة الظاهر، والإشارات التشجيعية التى تدعم بها لندن حكومته، صرح بنيتو موسيلينى فى ٢١ مايو أن الجغبوب تنتمى إلى الأراضى الإيطالية عن استحقاق[٣٣]. وفى المقابل لهذا القول أعلنت وزارة الخارجية المصرية أن مصر على استعداد للدخول معها فى مفاوضات حول هذه القضية، بشرط أن تكون تلك المفاوضات دون أى قيود وتعرض نتائجها على البرلمان المصرى[٣٤]. وحين أدت هذه المبادرة إلى إصدار تصريح قاطع بأحقية إيطاليا فى ملكية الأرض المتنازع عليها، ورد وزير المستعمرات على دعوة مصر لإجراء مفاوضات بأن "أحقية إيطاليا فى ملكية الجغبوب لا تقبل الجدال" وجهت الصحف المصرية نقداً لاذعًا لانحياز بريطانيا لرغبة إيطاليا، وكان رد المسئولين البريطانيين ترديد الأهمية الاستراتيجية للسلوم والتحقير من أهمية واحة الجغبوب الضئيلة المختبئة فى صحرائها البعيدة. وفى الحالتين لم يكن هناك شك فى أى من المنطقتين تتركز الأهمية - فعلى حد قول واحد من المخططين العسكريين "ففى هذه الأيام التى تسود فيها المواصلات الميكانيكية فإن الذى سيضع يده على منطقة السلوم سوف يسيطر على سيوة التى تعيق الدخول إلى مصر عن طريق سلسلة من الواحات الجنوبية"[٣٥].

أعربت بريطانيا عن تفضيلها الوصول إلى تسوية تقتضى بأن تتخلى مصر عن سيطرتها على الجغبوب، وبذلك أضعفت موقف مصر فى مواجهة روما. وفى الوقت نفسه كان اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية قد جعل من المستحيل أن تركز حكومة

زيوار – التى لا تحظى بشعبية كافية – على المفاوضات مع إيطاليا. ونتيجة لذلك قدم مسئولون فى وزارة الخارجية المصرية اقتراحاً عبقرياً، وهو أن تقام منطقة حرة على طول الحدود المصرية الليبية ويتعهد الطرفان بعدم الدخول فيها[٣٦]. إلا أن هذا الاقتراح لم يلق استحساناً من الإيطاليين، وهكذا استمر النزاع خلال فصل الصيف.

بحلول منتصف شهر أغسطس سافر إسماعيل صدقى – وزير الداخلية المصرى اللامع – فى زيارة إلى روما، فى محاولة لاستئناف المحادثات بين البلدين. والتقى صدقى بموسيلينى شخصياً وشرح كل منهما موقف حكومته فيما يتعلق بهذه المسألة[٣٧]. وفى ختام الجلسة أصدر صدقى بياناً صحفياً أعلن فيه أنه سيتم تشكيل لجنة ترسم الحدود المصرية الإيطالية المشتركة فى شهر أكتوبر بهدف التعامل مع مشكلة الحدود. وعند اجتماع اللجنة طرح الوفد المصرى ثلاثة مقترحات: أن ترسم الحدود على بعد سبعة أميال غرب الجغبوب، وأن تحدد مواقع معينة داخل الواحة كمناطق مفتوحة يسمح للمسلمين فى مصر وليبيا بدخولها ولكن يحرم على الإيطاليين دخولها، وأن تتحمل إيطاليا المسئولية الكاملة فى الحفاظ على الأمن على طول الحدود. وافق ممثلو إيطاليا فى هذه اللجنة على البند الثانى والثالث ولكن على مضض بينما رفضوا البند الأول رفضاً تاماً.

فى أواخر شهر نوفمبر زادت الاضطرابات الشعبية نتيجة الانتخابات البرلمانية المصرية، مما دفع المفوض السامى البريطانى فى القاهرة، السير جورج لويد، إلى القيام بزيارة رسمية للملك فؤاد وتحذيره بأنه سيتحمل شخصياً مسئولية فشل المفاوضات[٣٨]. وعلى الفور أمر الملك رئيس الوزراء زيوار بأن يعيد صدقى إلى وزارة الداخلية، وأن يعجل من سير المفاوضات مع إيطاليا ليصل بها إلى قرار نهائى، ولم يضيع زيوار أى وقت فى تنفيذ أوامر الملك. وهكذا، ووفقا لشروط البروتوكول الموقع فى السادس من أكتوبر عام ١٩٢٥ اعترفت مصر بسيادة إيطاليا على واحة الجغبوب، وفى المقابل حصلت مصر على حق السيطرة الكاملة على قطاع ذى موقع استراتيجى – وهى الأراضى شمال غرب السلوم وأعفت قوافل البدو من دفع الرسوم الجمركية

التي تفرضها أى من الدولتين. كما أصبحت حرية زيارة ضريح سيد محمد مكفولة لجميع المسلمين. أما بالنسبة للمسألة المعقدة المتعلقة بمنح الجنسية للبدو الرحل الذين يترددون على الواحة، فقد تركت لمزيد من المداولات من جانب لجنة ترسيم الحدود المشتركة[٣٩].

كرد فعل لهذا الاتفاق أدلى القوميون المصريون بخطب شديدة اللهجة فى البرلمان، وكذلك فى مقالات نشرت فى الصحف، وأكدت جريدة البلاغ على أن واحة الجغبوب ما هى إلا جزء لا يتجزأ من مصر مثل محافظتى الإسكندرية والقاهرة. وأدانت جريدة كوكب الشرق هذا الاتفاق لأنه عار على مصر أمام العالم الإسلامى[٤٠]. وفى الأيام التى تلت الاتفاق مباشرة قام الطلاب فى عدد من المدارس الثانوية المرموقة فى العاصمة كذلك طلاب الجامعة من كلية الآداب بإظهار احتجاجهم فى شوارع العاصمة. وقد أقنع حجم المقاومة الشعبية مجلس الوزراء بعدم التصديق على البروتوكول قبل البرلمان. وفى الوقت نفسه اعتمدت حكومة زيوار قانونًا انتخابيًا منقحًا يهدف إلى إضعاف حزب الوفد وتقوية الأحزاب المنافسة، مثل الأحرار الدستوريين، والاتحاديين الذين تتفق برامجهم الانتخابية مع مصالح القصر[٤١]. وسرعان ما غطت صرخات الجماهير ضد لوائح التصويت على استياء القوميين لفقدان واحة الجغبوب.

فى نهاية الأمر غادر ألفا جندى إيطالى الواحة فى أوائل شهر فبراير. وفى حين تحرك طابور من السيارات نحو الجنوب، ألقت الطائرات العسكرية الإيطالية فوق منطقة الجغبوب منشورات تعهدت فيها باحترام جميع الأماكن المقدسة[٤٢]. ولم تواجه هذه الحملة الضخمة أى مقاومة على طول الطريق، فقد وصلت إلى واحة المصلًى المجاورة بعد خمسة أيام فقط. وهنا قام شيوخ العشائر بتقديم أنفسهم لقائد الحملة وتعهدوا هم وأتباعهم بالولاء له. وفى صبيحة اليوم التالى الموافق ٧ فبراير، سار الجنود الإيطاليون داخل الجغبوب نفسها حيث استقبلهم وفد من الأعيان المحليين الذين أعلنوا بشكل رسمى ولاءهم للسلطات فى روما، وانتهت الاحتفالات برفع العلم الوطنى لإيطاليا فى الواحة.

انتهز عبد الرحمن عزام أهمية هذا التوقيت وكتب تعليقًا بجريدة الأهرام قال فيه: "مع اختفاء الجغبوب من خريطة مصر انتهى السلام والأمن من مصر. الآن أصبح علينا الاعتماد على المساعدة[٤٣] البريطانية أكثر من أى وقت مضى." وانتهى الأمر بأن أصبحت وزارة أحمد زيوار باشا وحلفاؤها السياسيون فى الأحزاب فى موقف مشين، وأضعف من أى وقت مضى فيما يتعلق بالإدارة البريطانية والقصر.

عدم وضع جزيرة العرب فى الاعتبار ١٩٣٣-٣٤

خلال صيف عام ١٩٣١ ومرة أخرى فى نوفمبر عام ١٩٣٢ كان التسابق بين أتباع الملك عبد العزيز آل سعود فى نجد والحجاز، والقوات الموالية للإمام الزيدى يحيى حميد الدين فى اليمن من أجل السيطرة على المناطق الجنوبية المتاخمة لعسير قد تحولت إلى مناوشات مسلحة. وفى كلتا الحالتين أسفرت المفاوضات المباشرة بين الطرفين عن بعض الاتفاقيات المؤقتة التى لم توقف فقط القتال الدائر بل أثارت أيضًا احتمال سلام مستقبلى بين دولهم[٤٤]، إلا أنه فى مايو ١٩٣٣ اجتاحت قوات الزيدى مناطق استراتيجية مهمة فى شمال غرب نجران على مقربة من مرتفعات عسير التى كانت قد ثارت ضد السيطرة السعودية. وحين رفض الإمام يحيى إصدار أمر بسحب هذه القوات عبأ الملك عبد العزيز القوات والإمدادات ونقلها شمال عسير[٤٥]. وفى نوفمبر اتخذ عدد كبير من القوات السعودية مواقع لها فى شرقى نجران وعلى طول ساحل تهامة.

فى فبراير ١٩٣٤ انهارت محاولة أخيرة لحل الأزمة من خلال محادثات ثنائية، وفى ٢٠-٢١ مارس بدأت القوات السعودية هجومًا من شقين تستهدف به جنوب عسير وشمال نجران وعزل هذه المناطق عن معقل الإمام فى الجبال المحيطة بصعدة وصنعاء[٤٦]. وفى نهاية الخطبة التى ألقاها الملك عبد العزيز فى مكة المكرمة والتى حددت بوضوح أسباب الهجوم، قال الملك:

"أكثر من عشرة أشهر انقضت خلال فترة تفاوضنا مع يحيى حول نقاط الخلاف. وقد انتشر فى العالم بأكمله خبر عدم وصولنا إلى اتفاق. إلا أنه لم يصدر عن المسلمين أى تحرك فيما يتعلق بهذا الأمر. سواء من جانب ملوكهم أو أمرائهم أو الأحزاب السياسية. ولم يتدخل أحد فى سبيل الصلح بين الطرفين أو بغرض دراسة نقط الخلاف بيننا وبين الإمام يحيى لمعرفة من كان كاذبا ومن كان صادقا. لم نتلق سوى برقيات التمنيات الطيبة التى لا تجلب أى نتائج مادية. فى حين أنه عندما وقعت الحادثة النمساوية تدخلت بعض القوى العظمى على الفور، وقامت بكل ما فى وسعها لتجنب كارثة الحرب، أما المسلمون والعرب فقد وقفوا موقف المتفرج واقتصرت أفعالهم على مجرد رغبات"(٤٧).

وفى نفس الوقت تقريباً الذى كان الحاكم السعودى يشجب ما بدا من عدم القلق أو الاهتمام إزاء القتال بين المسلمين، قرر الاتحاد العربى فى القاهرة عقد جلسة علنية لمناقشة التدابير التى يمكن اتخاذها لنزع فتيل هذا الصراع(٤٨). وكان الاجتماع المقرر عقده قد تحدد فى منتصف مارس، ولكنه ألغى نتيجة للأخبار التى جاءت بأن ممثلى السعودية واليمن كانا مجتمعين للتشاور فى أبها. إلا أن انهيار المحادثات الثانوية أذكت القلق بين أعضاء الاتحاد، الذى أوصى بتشكيل لجنتين منفصلتين للتحقيق فى أسباب الحرب والسبل الممكنة للرد. ومن بين الأسماء التى اقترحت أن تكون ضمن أعضاء اللجان الثنائية كان اسم محمد على علوبة باشا الذى كان قد استقال للتو من حزب الأحرار الدستوريين، والشيخ محمد مصطفى المراغى الذى كان قد حاول التوسط بين القاهرة والرياض خلال العشرينيات بخصوص المنازعات الخاصة بالقوافل المصرية التى تذهب للحج فى مكة، وأيضا عبد الرحمن عزام باشا وكان واحداً من أكثر المناصرين لفكرة التعاون بين البلدان العربية.

بعد قيام المحامى البارز مرتضى عثمان باشا بإخطار المجتمعين أنهم "ليس لديهم الحق القانونى لمناقشة هذا الموضوع من الناحية القانونية، حيث إنه لم يعرف بعد أى من الملوك كان مسئولاً عن الخلاف القائم، "قرر الاتحاد كتابة برقيات إلى الحاكمين،

مقترحًا إحالة نقاط الخلاف إلى لجنة تحكيم، على غرار محكمة لاهاى، على أن يتم اختيار أعضاء لجنة التحكيم من بين ملوك المسلمين". وبعد نقاش مستفيض تمت الموافقة على بيان أقل دقة مفاده: "إن الاجتماع يعرب عن سخطه فى أن تقع حرب بين اثنتين من مجموعتين مسلمتين، خاصة في الأشهر الحرم، وهو ما يتعارض مع وصايا الله ورسوله، وهى حرب سوف يقتل فيها المسلمون بعضهم بعضًا بينما هم إخوة يعتقدون فى كتاب الله. ويطالب الاجتماع الملكين بتقوى الله فى أنفسهم وفى المسلمين لتجنب إراقة الدماء، وأن يقبلوا حكم الله فيما يتعلق بالتحكيم"[٤٩]. ثم تكون وفد من ثمانية أشخاص لتسليم الوثيقة إلى الحكومتين السعودية واليمنية. وأجاب السكرتير الخاص بالملك على الفور: "لقد تحلى جلالة الملك بالصبر لمدة عشرة أشهر بذل خلالها المساعى للحفاظ على السلام، ولكن الإمام يحيى استمر فى عدوانه. ولم تقع أية وساطة من المسلمين لتحقيق المصالحة بين الجانبين. وبما أن جلالته قد لجأ إلى كل الوسائل السلمية ولكن دون جدوى، فليس أمامه إلا الدفاع عن البلاد ومنع أى عدوان عليه"[٥٠]. إلا أن إجابة الإمام كانت توحى أكثر بالأمل، فقد أوصى بأن يعين الاتحاد ممثلاً لمرافقة الوفد اليمنى إلى مكة لمناقشة الموقف. وفى الحال تم تعيين الدكتور عبد الحميد سعيد لتلك المهمة[٥١]، إلا أن مهمته أحبطت عندما نفت السلطات السعودية وجود ذلك الوفد[٥٢].

فى الثالث من إبريل بعث مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد، ببرقيات إلى الحاكمين وحثهما باسم "الشعب المصرى بشكل خاص والمسلمين بشكل عام" لبذل كل ما فى وسعهما "لتجنب إراقة دماء المسلمين وتجنب الحرب بين بلدين مسلمتين متجاورتين"[٥٣]. وقام الملك عبد العزيز آل سعود بشكر النحاس على رسالته، ولكنه كرر التأكيد على أن اليمنيين قد استخدموا القوة وأن من واجبه الدفاع عن "موقف بلاده"[٥٤]، ورد الإمام بدفاع مهذب ولكن بلا تنازلات دفاعية عن أفعاله.

وفى غضون ذلك بدأ المؤتمر الإسلامى العام فى القدس اتخاذ الخطوات اللازمة للتدخل فى النزاع؛ فقام السيد محمد أمين الحسينى بإرسال برقية إلى الأمير عمر طوسون، وطلب منه الاتصال بحكام السعودية واليمن[٥٥]. وفى بداية إبريل عينت اللجنة

التنفيذية للمؤتمر وفداً للسلام للتوسط بين المتنازعين[٥٦]، وكان الفريق يتألف من أربعة أشخاص هم الحسيني، ومحمد علوبة، والأمير شكيب أرسلان وهاشم الأتاسي. ووصل الفريق إلى مكة فى الرابع عشر من إبريل. وقد رحب الملك عبد العزيز به ولم يكتف بالترجيب بنواياهم الطيبة بل سمح لهم أيضًا باستخدام خطوط التلغراف الحكومية من أجل الاتصال بالإمام. وقد سهل تبادل البرقيات تحت رعاية الوفد حدوث تنازلات من كلا الجانبين، مما أدى إلى عمل مسودة مشروع معاهدة سلام. وتم الإعلان عن الوثيقة فى الثاني عشر من مايو، الأمر الذى مهد الطريق لقيام الحاكم السعودى بعمل مآدب احتفالية ضخمة فى الطائف فى الثانى عشر والثالث عشر من الشهر حيث استمرت المفاوضات المغلقة بشأن الشروط المحددة للاتفاق التى بدأت فى الخامس عشر من مايو.

إلا أن المشاحنات بين ممثلى السعودية واليمن حول قضية التعويضات مدت فى أجل المحادثات لأكثر من أسبوع[٥٧]. ومع مرور الأيام أخذت هواجس الملك عبد العزيز تزداد، وفى ٢٢ مايو أمر قادته باتخاذ خطوات لاستئناف العمليات العسكرية إذا لم يعد الإمام بتنفيذ بنود مشروع المعاهدة وذلك بحلول الرابع والعشرين[٥٨]. وفى ذلك اليوم كانت هناك تقارير تفيد بأن الحاكم اليمنى قد أعطى أوامر لضباطه للاستعداد لاستئناف الأعمال العدائية مما أثار سخط العاهل السعودى، وقال لمراسل خاص لجريدة "الجهاد": "هذه المرة لن أوقف المسيرة نحو صنعاء، ولن أغمد السيف: إما النصر مع إرادة الله أو الهزيمة لا قدر الله. ويعرض الأمر بعد ذلك على العالم الإسلامى لإعطاء الحكم النهائى، ولا أحد يستطيع أن يتهمنى بعدم استخدام الحكمة والصبر والتسامح والتساهل والصراحة فى تسوية الخلافات بينى وبين الإمام يحيى"[٥٩]. ومع ذلك لم يقدم الإمام أى رد مباشر. وبدلاً من ذلك اقترح أن يتم تعيين لجنة خاصة مؤلفة من ممثلين من الدول الإسلامية لتنسيق فك الاشتباك، وأن يشرف ضباط مصريون وعراقيون على انسحاب القوات السعودية من تهامة والقوات اليمنية من عسير. وقالت جريدة المقطم إن الإمام يحيى كان قد كتب رسالة إلى أحد الجنرالات المصريين المتقاعدين الذى كان قد خدم سابقًا فى الجيش العثمانى فى اليمن، يدعوه فيه إلى تولى مسئولية القوات المسلحة اليمنية[٦٠].

واندلعت الاشتباكات شمال الحديدة فى ٢٦ مايو. وذكرت جريدة الجهاد أن وحدات متقدمة من الجيش السعودى بدأت القتال بشن هجمات على المواقع اليمنية المحصنة فى الممرات الجبلية على طول الطريق المؤدى إلى صنعاء. وتلقت الصحيفة برقية من مكة المكرمة فى الثامن والعشرين تشير إلى أن حملة واسعة النطاق من العاصمة اليمنية ستبدأ فى اليوم التالى[٦١]. ولكن فى تحول حاد أصدرت وكالة الأنباء السعودية فى القاهرة بيانًا لها يوم ٣٠ مايو جاء فيه أن الإمام يحيى قد وافق على الشروط المحددة فى مشروع المعاهدة واتخذ الخطوات التنفيذية اللازمة. وعزا الإمام تأخير وصول أوامره إلى جبهة القتال بسبب ظروف خاصة فرضت هذا التأخير، وأضاف البيان أنه فى ضوء هذه الظروف طلب الملك عبد العزيز تمديد الهدنة لبضعة أيام إضافية. وعلاوة على ذلك، كان الملك قد تلقى برقية من الحاكم اليمنى "حيث أعرب عن استيائه من الهجوم العنيف الذى قام به جيش الأمير سعود عل المنطقة البعيدة. وفى رد جلالة الملك أكد للإمام أنه أيضًا غير راضٍ عن أى انتهاك الهدنة وأكد له أن التدابير قد اتخذت لتفادى تكرار ذلك"[٦٢].

فى الحادى عشر من شهر يونيو ١٩٣٤ تلقى الملك عبد العزيز برقية أخرى من الإمام يحيى يبلغه بأن المعاهدة ستصل صنعاء للتصديق عليها فى اليوم التالى. وفى ضوء توقع الانتهاء من الاتفاق فى المستقبل القريب، غادر المفاوض اليمنى الرئيسى الطائف متوجهًا إلى الحديدة، حيث كان يعتزم الاجتماع مع كل من وفد السلام فى المؤتمر الإسلامى العام وقائد القوات السعودية فى تهامة. ومن ناحية أخرى وصل الأمير محمد بن عبد العزيز آل سعود إلى أبها فى شمال عسير مع وحدة جديدة من القوات السعودية[٦٣]. وفى الرابع عشر من يونيو قال مراسل الأهرام فى جدة إنه من المتوقع أن يقوم الإمام بالتوقيع على المعاهدة "فى غضون أسبوع"[٦٤]. ثم أعلنت وثيقة المعاهدة للجمهور بعد التصديق عليها فى ٢٣ يونيو[٦٥].

سافر المستشار الأعلى للإمام يحيى إلى القاهرة فى مطلع يوليو، حاملاً معه رسالة إلى الملك فؤاد معربًا عن اهتمام الحاكم اليمنى بإقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين صنعاء والقاهرة[٦٦]، إلا أن تلك المبادرة لم تسفر عن أى رد. وفى الواقع

فإن صمت حكومة القاهرة طوال أشهر الأزمة أصم الآذان، ففى مناسبتين منفصلتين ناشد الإمام الملك فؤاد مباشرة التدخل كوسيط، وتم تجاهل كلا الطلبين، إلا أن بعض القوميين البارزين، بما فيهم عبد الرحمن عزام، قاموا بنشر تعليقات مملوءة بالعواطف فى الصحافة المحلية وحثوا مجلس الوزراء على القيام بدور نشط فى حل النزاع، ولكن دون جدوى. غير أن المجتمعات المدنية والثقافية، وعلى الأخص رابطة الشبان المسلمين قاموا بحملة من أجل فرض نوع من التدخل المصرى الرسمى، ولكن لم يكن لها تأثير فى دوائر صناع السياسات[٦٧].

وفى ضوء كل ذلك النشاط يكون من الخطأ الاستنتاج بأن مصر كانت لا مبالية بالأزمة السعودية اليمنية خلال الأعوام من ١٩٣٣-١٩٣٤. فما منع القاهرة من القيام بدور نشط فى الوساطة فى ذلك النزاع لم يكن بسبب عدم وجود مصلحة استراتيجية أو شعبية، بل بسبب مجموعة المصالح المتضاربة التى ترعاها العناصر السياسية الفاعلة فى البلاد. ولكن عندما تقاربت هذه المصالح بحيث لم يلغ بعضها بعضا وجدت الحكومة المصرية نفسها قادرة على الاضطلاع بمبادرات مهمّة فى السياسة الخارجية.

شرح للسياسة الخارجية فى ظل النظام الملكى

كانت سياسة مصر الخارجية فى عهد النظام الملكى تحدد من التقاء عدة نقاط متداخلة، بالإضافة إلى عدة مصالح تتعارض فى كثير من الأحيان، وكانت الخطوط العريضة لما كان يمكن للحكومة فى القاهرة القيام به قد وضعتها السلطات الاستعمارية البريطانية. ومن ١٨٨٢ حتى الحرب العالمية الثانية، كانت القوة السياسية والعسكرية البريطانية تمارس رقابة مشددة على المكونات الرئيسية للإدارة المصرية، مع إعطاء اهتمام خاص إلى المسائل الأمنية الخارجية والداخلية. وليس معنى ذلك افتراض أن اختيارات لندن أملت على مصر كيفية التعامل مع الشئون الدبلوماسية والاستراتيجية فى إطار ما ترسمه من حدود خصوصًا بعد منح البلاد الاستقلال الشرعى فى ١٩٢٢.

ويمكن تفسير رد فعل مصر على التحديات الخارجية خلال العشرينيات والثلاثينيات من خلال تضارب المصالح بين الجهات الفاعلة الرئيسية الأربعة: القصر والوفد، والمنافسين الرئيسيين لحزب الوفد، والبريطانيين. أما القصر، فكانت الأولوية القصوى له هى تعزيز نفوذ وهيبة المؤسسة الملكية، ثم بعد ذلك استرضاء محتلى البلاد من البريطانيين، حيث كان بقاء الملك فى منصبه يخضع لرغباتهم[٦٨]. أما الوفد، فبصفته يمثل المنظمة الوطنية التى تتمتع بأكبر قدر من التأييد الشعبى، كان اهتمامه الأكبر بتعزيز استقلال مصر عن بريطانيا، واهتمام ثانوى بفرض سيطرته على مجلس الوزراء. أما الأطراف السياسية الأخرى مثل الدستوريين الليبراليين والاتحاديين فكانت تُعْنَى فى المقام الأول بالوقوف فى وجه حزب الوفد لمنعه من تدعيم سلطته، أما اهتمامهم الثانى فكان يتركز فى تنفيذ إصلاحات جوهرية فى النظام السياسى الداخلى، وتعديل دستور ١٩٢٣ الذى يقوم النظام على أساسه. وأخيراً، فإن الاهتمام الرئيسى للمسئولين البريطانيين، سواء فى لندن أو فى القاهرة، كان الحفاظ على النظام داخل البلد، ومصلحة ثانوية لدعم مصالح الإمبراطورية الاستراتيجية فى شئون الشرق الأوسط.

لماذا وقفت مصر فى وجه إيطاليا فى موضوع الجغبوب

بينما تصاعدت المواجهة بين القاهرة وروما من أجل السيطرة على واحة الجغبوب خلال أواخر ربيع ١٩٢٤، ساندت الظروف فى مصر حكومة سعد زغلول للاستجابة بطريقة تكيفت مع مطالب إيطاليا. وكان الوفد قد انتصر بسهولة فى الانتخابات البرلمانية التى جرت خلال شهر يناير، بينما تلقى رئيس الوزراء دفعة أخرى عززت من مكانته وشعبيته نتيجة لمحاولة فاشلة لاغتياله فى شهر يوليو[٦٩]. وقد شرعت قيادة المنظمة فوراً فى استخدام لهجة معتدلة لتبسيط مطالبها على أمل إقناع بريطانيا أنها يمكن أن تكون بمثابة شريك مسئول فى العملية المعقدة والمحفوفة بالمخاطر من التخلص من الحكم الإمبراطورى. وعلى النقيض من ذلك غيرت أحزاب المعارضة من

لهجتها فى تصريحاتهم، فنددوا بالوفد بسبب ليونة موقفه من الاستقلال التام، وشكا مسئولون بريطانيون أن الجهود التى تبذلها أحزاب صغيرة لتقويض الوفد تهدد استقرار البلاد، إلا أنها بصفة عامة تقبلت بتسامح الاحتكاك المتزايد الذى ساد السياسة المصرية خلال الصيف والخريف. وفى مواجهة قوة سعد زغلول غير المسبوقة ظل القصر صامتًا.

وفى ضوء تفضيل بريطانيا الواضح للتسوية التى ضحت بالجغبوب فى مقابل الأراضى حول السلوم، أعرب الوفد عن استعداده لإرضاء روما. ولم تساعد هذه السياسة فقط تجنب معاداة الإيطاليين الذين كانوا قد أرسلوا قوة عسكرية كبيرة على طول حدود مصر الغربية، ولكن أيضًا والأهم من ذلك أنها كانت إشارة إلى لندن أن مصر المستقلة تمامًا لا تشكل خطرًا يتعارض مع مصالح بريطانيا الاستراتيجية. أما الأحزاب الصغيرة، التى كان من الممكن أن تعترض على الصفقة، فقد كانت حركتها مقيدة من الإدارة البريطانية، فى حين أن القصر لا يرى أى ميزة يمكن أن يجنيها من الخروج ضد تعديلات طفيفة فى حدود البلاد القانونية.

ومع ذلك، وقبل أن يتم التوصل إلى تسوية، تغيرت الظروف فى مصر بشكل كبير حيث وصل سعد زغلول إلى نقطة الانهيار من قبل خصومه واكتوى بنيران الاتهامات البريطانية التى أشارت إلى تواطئه فى اغتيال قائد القوات المسلحة المصرية (السردار)، فاستقال فجأة فى نوفمبر من رئاسة الوزارة مما أعطى فرصة للقصر لتأكيد نفوذ الملك، فرشح القصر رئيس حزب صغير ليكون رئيسًا للوزراء. ولم يكن هناك فى مجلس الوزراء الجديد أحد من أعضاء الوفد، ولكنه تألف بالكامل من الدستوريين الليبراليين والقوميين والمستقلين، وسرعان ما أعلن صدقى وزير الداخلية أن أولوية الحكومة ستكون استعادة النظام الداخلى[٧٠]، وفى الوقت نفسه وافقت حكومة زيوار على المطالب البريطانية بسحب القوات المصرية من السودان ودفع تعويض ثقيل جزاء وفاة السردار[٧١]. واستعاد الوفد دوره القديم كمعارض للقصر والبريطانيين على حد سواء، وارتفع عداء الوفد تجاه الحكومة فى أعقاب انتخابات مارس ١٩٢٥، عندما أعاد

القصر فى بادئ الأمر تعيين زيوار رئيساً للوزراء (على الرغم من انتصار ساحق آخر للوفد فى الانتخابات) ثم حل البرلمان.

فى ظل تلك الظروف اتخذت قيادة الوفد خطاً متشدداً استثنائيًا تجاه النظام القائم ودعمه لبريطانيا. وأصرت الصحف المرتبطة بالوفد أن يتم الدفاع عن حقوق الأمة وسلامتها الإقليمية فى جميع الأحوال، فعمدت المكاتب المحلية للحزب إلى تعبئة مظاهرات شعبية ضد الحكومة ودعماً للاستقلال. ولم تعد المصالح الاستراتيجية بين لندن وروما سبباً لقبول مطالب إيطاليا بل أسباباً لمقاومته بالقوة. ومع هذا التحول المفاجئ اندفعت الأحزاب الصغيرة الممثلة فى مجلس الوزراء لتوازر الرأى العام بشأن التصرف فى واحة الجغبوب. وقد تأخر الوزراء فى اتخاذ قرار لأطول فترة ممكنة، مما سمح للوفد بأن يضع شروطه فى المناقشات. وبالمثل امتنع الملك عن أخذ موقف معلن حول هذه القضية، حتى إن المندوب السامى البريطانى (يطلق عليه السفير الآن)، شعر بالقلق من انتشار اضطرابات شعبية وأحس بالقلق من أن قيادة الوفد تستعد للسيطرة على الحكومة بدعم من الأحرار الدستوريين(٧٢)، فأصدر فى نوفمبر عام ١٩٢٥ الإنذار البريطانى لإجبار الملك على التصرف.

عند هذه النقطة انهارت مقاومة القاهرة بالنسبة للحملة الإيطالية للاستيلاء على الجغبوب. أما مجلس وزراء زيوار الذى كان معتمداً اعتماداً كليًا على القصر للاستمرار فى وظيفته فسرعان ما استسلم ووافق على رغبات بريطانيا التى أعربت عنها. وفى بادئ الأمر كان الأحرار الدستوريون قد اعترضوا على التسوية المقترحة، ولكنهم افتقروا للتأييد الشعبى اللازم الذى يمكنهم من أن يكون لهم تأثير على صنع السياسات. فى حين أن الوفد، الذى كان المنتسبون إليه من أعلى الأصوات صخباً ونشاطاً فى معارضة نقل السيادة على الواحة، كان قد حول انتباهه بعيداً عن الاهتمام بالشئون الخارجية إلى التركيز على التغييرات المقترحة فى قانون الانتخابات. وبالتالى انتهت الأزمة افتراضياً لصالح إيطاليا، حتى إن الحكومة وجدت نفسها أضعف من أن تقدم مشروع المعاهدة إلى البرلمان للتصديق رسمياً عليها.

صاحب تصاعد حدة التوتر بين السعوديين واليمنيين تعديل كبير فى السياسة المصرية، حيث سقطت حكومة إسماعيل صدقى الصارمة فى سبتمبر ١٩٣٣ واستبدلت بوزارة يرأسها وزير الخارجية السابق، عبد الفتاح يحيى، الذى كان فى وقت ما واحدا من أبرز الشخصيات فى حزب الشعب[٧٣]، وكان مجلس الوزراء يفتقر القدرة على الوقوف فى وجه القصر الذى أعاد بسرعة السيطرة على الحكومة[٧٤]. وفى لفتة غير عادية من القدر، بدأ السفير البريطانى السير مايلز لامبسون الذى كان قد وصل حديثا، فرض قيود صارمة على الامتيازات التى يتمتع بها الملك. وفى الوقت نفسه وجد حزب الوفد نفسه منقسمًا بشكل متزايد تجاه مجموعة واسعة من القضايا الأساسية، بما فى ذلك المشاركة من عدمه فى ائتلاف مع الأحزاب الصغيرة، وعن تسامحه فى استخدام العنف من أجل تعزيز الاستقلال الكامل[٧٥]. وقد منعت التصدعات الداخلية الحزب من الاستفادة من الانهيار المفاجئ لحكومة صدقى من أجل زيادة نفوذها فى عملية صنع السياسات.

اضطرت السياسة المصرية طوال خريف وشتاء ١٩٣٣-١٩٣٤، وتحت ضغط مجلس الوزراء الذى كان يبذل جهوداً لمقاومة الضغوط البريطانية، والمطالب المتكررة من جانب الوفد إلى إجراء انتخابات برلمان جديد. وكان تنامى الخلاف بين رئيس الوزراء والمندوب السامى قد دفع مجلس الوزراء إلى اعتماد مواقف متشددة تجاه مجموعة متنوعة من القضايا[٧٦]، ومع ذلك وجدوا أنفسهم غير قادرين على خلق علاقات مع أى من الأحزاب السياسية القائمة، الذين اعتبروا اختيار وتعيين رئيس الوزراء وزملائه خطوة غير شرعية. وحين وجدت حكومة عبد الفتاح يحيى نفسها مهمشة على نحو متزايد لم تجد بداخلها الرغبة فى بناء الجسور مع حليف بريطانيا الجديد فى شبه الجزيرة العربية الملك عبد العزيز، أو مع حليف الملك فؤاد الإمام يحيى. وفى أحسن الأحوال كانت الحكومة تميل تجاه محاولات إيطاليا الفاترة للتدخل فى القتال: فوجود حضور أكبر وأكثر نشاطاً لإيطاليا فى البحر الأحمر يمكنه إضعاف هيمنة بريطانيا فى

المنطقة وفى الوقت نفسه احتواء الدولة السعودية البازغة. وقد ساهمت هذه المشاعر فى زيادة عداء الحكومة البريطانية لوزارة يحيى بحيث اضطر رئيس الوزراء إلى تقديم استقالته فى وقت مبكر من مايو ١٩٣٤[٧٧].

كان القصر يشارك فى التعاطف مع إيطاليا حيث كان يئن تحت مراقبة وتدخل بريطانيا[٧٨]، وبما أن روما قد قدمت مساعدات عسكرية إلى اليمن، فليس من المستغرب أن الإمام لجأ إلى الملك فؤاد عندما تحولت الأزمة إلى حرب. ولكن رغم ازدياد حدة الاستياء من تصرفات المندوب السامى فإن هذه المشاعر لم تتمكن من إغراء الملك ومستشاريه للاستجابة للمبادرات اليمنية، حيث كان ذلك من شأنه أن يضع القصر على خلاف مع مصالح بريطانيا فى المنطقة. وكانت لندن بالفعل مرتابة من الملك فؤاد لإقالته صدقى دون إذن من الحكومة البريطانية. وعلاوة على ذلك، كما لفت نقاد الوفد النظر، فإن أى جهد من جانب مصر للتوسط بين الأطراف المتحاربة كان عديم الفائدة مع عدم وجود علاقات عمل مع الملك عبد العزيز، حيث إن علاقة القاهرة مع الرياض، التى كان يبدو أنها ودية فى بداية العقد، قد تعرضت لعدد من النكسات بمرور عام ١٩٢٠، وذلك بسبب الصراعات المتكررة حول شروط كيفية مشاركة القافلة المصرية الرسمية فى الحج السنوى إلى مكة[٧٩]. ونتيجة لذلك علقت جريدة الجهاد أن القاهرة وجدت نفسها فى موقف لا تحسد عليه فقالت:

"لقد أعرب جميع المسلمين فى العالم بالإجماع عن رغبتهم فى تسوية الخلافات القائمة بين الملك ابن سعود وإمام اليمن وديًا من أجل تجنب إراقة دماء المسلمين. وفى الوقت نفسه شعروا بالخطر من تدخل غير المسلمين فى هذه الخلافات وحذروا الدول المسيحية من التدخل فى هذه المسألة التى تتعلق بالمسلمين وحدهم. فالعالم العربى يريد أن يرى مصر تأخذ زمام المبادرة فى الوساطة لتسوية الخلافات بين اثنين من ملوك العرب، والعالم الإسلامى يرغب فى رؤيتها تحتل الموقف الذى يتفق مع صفتها واحدة من قادة الدول الإسلامية، ومن ناحية أخرى فإن مصر تقر بأن الإسلام هو الدين الرسمى لها وأن اللغة العربية هى لغة رسمية لها. كما يوجد فى مصر الجامع الأزهر الذى يؤكد أنه أعظم حارس للإسلام. ومن ثم كان من المتوقع والمعقول أن مصر

تكون أول من يستجيب لنداء المسلمين فى جميع أنحاء العالم للتوسط لدى اثنين من الملوك العرب فى محاولة لتسوية خلافاتهم وديًا، وكسب بذلك الارتياح والتقدير والإعجاب من العالم الإسلامى. ولكن لأن الحكومة فى مصر لا تعترف بالحكومة فى مكة المكرمة، فقد استمرت مصر فى صمتها وامتنعت عن الاهتمام بالمسألة التى تشغل اهتمام المسلمين والعرب فى جميع أنحاء العالم، وتحتل حتى انتباه المصريين أنفسهم"(٨٠).

وفى ضوء هذه الظروف ركز الملك فؤاد انتباهه على الشئون الداخلية. وظهر - فى مفاجأة للجمهور - كمدافع قوى لاستعادة دستور ١٩٢٣(٨١). بالإضافة إلى ذلك، اتخذ الملك خطوات لم يسبق لها مثيل للحد من المكائد السياسية والفساد(٨٢). إلا أن الصراع فى وقت واحد مع مستشاريه والبريطانيين والوفد استنزف حالته الصحية بشكل مطرد، وفى أغسطس ١٩٣٤ وقع الملك ضحية لمرض شديد، وتم استدعاء الأطباء المتخصصين الذين قدموا تقريراً قاتمًا بأنه من المتوقع وفاته فى غضون أسابيع(٨٣). وبالتالى فقد كان أى أمل متبقٍ فى أن يلعب القصر دوراً نشطًا فى التوسط فى الحرب فى المملكة العربية قد تبخر.

الخـاتمة

تخطئ الدراسات الحالية للدبلوماسية المصرية فى العشرينيات والثلاثينيات القول فى أن القاهرة كانت تقف بمعزل عن العالم الخارجى قبل معاهدة عام ١٩٣٦ مع بريطانيا. فقد اهتم المسئولون الحكوميون والزعماء الوطنيون وغيرهم من الشخصيات العامة المؤثرة بالشئون الدولية، وكثيراً ما أشعلت المناقشات فى البرلمان والصحافة حول دور الدولة فى العالمين العربى والإسلامى جدلاً ساخنًا. وعلاوة على ذلك، وضمن الأطر العريضة التى وضعتها السلطات البريطانية الاستعمارية، فقد واصلت الحكومات المصرية المتعاقبة القيام بعدد من المبادرات الدبلوماسية والاستراتيجية رغم أن بعضها كان يتعارض مباشرة مع الآراء المفضلة لمحتلى البلاد.

وعلاوة على ذلك، فتفسير السياسة الخارجية المصرية خلال تلك الفترة من منظور ما يطلق عليه الباحثون فى العلاقات الدولية "نموذج الفاعل العقلانى" قد تكون مضللة؛ فلم يقرر مسئول واحد طريقة استجابة البلاد أو تطبيقها لمواجهة التحديات الخارجية خلال سنوات الحكم الملكى. وبدلاً من ذلك كانت السياسة الخارجية نتيجة التفاعل المعقد بين ما لا يقل عن أربعة من الجهات الفاعلة المؤثرة: القصر والوفد والأحزاب الصغيرة التى تنافس الوفد والإدارة البريطانية. وكانت تعاملات القاهرة مع العالم الخارجى نادرا ما تعكس تفضيل أى واحد أو مجموعة منهم بل كانت تمثل النتائج غير المعتمدة للاشتباكات بين هؤلاء الأربعة مما يجعل من المستحيل افتراض أساس منطقى وراء الدبلوماسية المصرية فى العشرينيات والثلاثينيات، ولا حتى السعى من أجل الاستقلال الكامل.

تمخض عن تلك النتائج مؤشران لكيفية دراسة السياسة الخارجية المصرية فى المستقبل؛ فأولاً: تبدو مهمة إيجاد منطق وراء تعاملات الدولة المختلفة مع العالم الخارجى التى بدت صعبة أو خاضعة للمغالاة فى تبسيطها أكثر إلحاحًا فى أحسن أحوالها. ولو فرضنا أنه يمكن النظر إلى السياسة الخارجية كأنها نتيجة غير مقصودة للصراعات الداخلية فإن ذلك سوف يظل افتراضًا غير تقليدى أو بديهى رغم تزايد الدراسات التى تشير إلى نجاح هذا الاتجاه. إلى جانب أن ربط السياسة الخارجية بمصالح وأهداف، أو تصورات من طرف واحد يبدو أن تتفق مع مبدأ المنهجية المقبولة على نطاق واسع التى تعرف باسم "شفرة أوكام"، إلا أن أبسط الإجابات ليس أعمقها دائمًا، بل إن وضوحها ربما يؤدى إلى استنتاجات تثير المشاكل.

ثانيا: سوف تستفيد دراسات العلاقات الخارجية لمصر خلال العشرينيات والثلاثينيات كثيراً من خلال الاهتمام بعناية بمجموعة واسعة من التطورات الداخلية التى لا ترتبط عادة بالتاريخ الدبلوماسى، فالاتجاه فى العلاقة بين الجنسين التى ناقشتها حنان خلوصى وشون لوبيز فى هذا الكتاب، أو المسائل لتربوية التى أشارت إليها ميساكو إيكيدا فى الفصل الثامن وكل ما يبدو غير ذى صلة بالدبلوماسية

فى سياقات أخرى، من المتوقع أن يوفر معلومات مهمّة عن الصراع المجتمعى الذى كان له تأثير كبير على السياسة الخارجية المصرية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم الملكى. وكبلد – بقيت تحت السيطرة الفعلية للإمبراطورية رغم أنها افتخرت بحشد المواطنين المقاتلين باستمرار من أجل الاستقلال – فإن مصر الملكية كدولة احتوت تغييرات فى كتب التاريخ كما جاء فى وصف باراك سالمونى فى الفصل السادس، أو الصور المنحوتة كما جاءت فى الفصل الخامس عشر لكارولين وليمز – كانت لها اتجاهات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعلاقات الخارجية. كما سيحتاج الدارسون المستقبليون أيضًا إلى التوصل إلى الصلة بين المبادرات الدبلوماسية من جهة والسياسات الداخلية للمجموعات الاجتماعية فى مصر من ناحية أخرى وأيضًا ضباط الجيش الذين ناقش توفيق إكليمندوس وضعهم فى الفصل التالى، وكذلك الأفندية الجدد الذين سلطت لوسى ريزوفا الأضواء عليهم فى الفصل الخامس. وفى نهاية الأمر فإن التفسيرات التى تركز على وجه الخصوص على السفارات وقاعات الاجتماعات حيث تتخذ السياسات العليا، من المرجح أن تغفل ديناميكيات خفية تعتبر حاسمة فى فهمنا لكيفية تفاعل مصر مع جيرانها خلال هذه الحقبة الطويلة المهملة.

الهوامـــش

(١) جـيـمس جـانكوفـسكى The Egyptian Wafd and Arab Nationalism, 1918-1944 فى طبـعـة إدوارد إنجرام.

National and International Politics in the Middle East.

(لندن: فرانك كاس، ١٩٨٦)؛ إسرائيل جيرشونى جيمس ب. جانكوفسكى،

Redefining the Egyptian Nation 1930-1945.

(كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٥)، ١٤٧؛ رالف م. كورى،

The Making of an Egyptian Arab Nationalist: The Early Years of Azzam Pasha, 1893-1936.

(اقرأ: مطبعة ايثاكا، ١٩٩٨)، ٢٩٢ - ٩٣ و٤٤١ - ٤٢؛ نبيه بيومى عبدالله، "قضايا عربية فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٥٨" (القاهرة: الحياة المصرية الأمة للكتاب، ١٩٩٦). القضية العرضية التى جذبت انتباه الحكام المصريين المتعاقبين، هى: ما يمكن القيام به فيما يتعلق بالخلافة الإسلامية، خاصة بعد إلغاء هذه المؤسسات على يد القوميين الأتراك فى مارس ١٩٢٤: انظر: إيلى كادورى، Egypt and the Caliphate, 1915-1952 فى إصـدارة تشـاتم هاوس ودراسـات شـرق أوسطيـة أخـرى (هانوفر، نيو هامبشير: مطبعة جامعة نيو إنجلاند، ١٩٨٤).

(٢) جـيـمس جـانكوفـسكى، Egyptian Responses to the Palestine Problem in the Interwar Period.

الجريدة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ١٢: ٣ (أغسطس ١٩٨٠)؛ عبد الفتاح محمد العويسى،

The Muslim Brothers and the Palestine Question 1928-1947.

(لندن: أكاديمية توريس، ١٩٩٨)، الفصل ٢؛ بشير م. نافى،

Arabism, Islamism and the Palestine Question 1908-1941.

(اقرأ: مطبعة إيثـاكا، ١٩٩٨) الفصـل ٤؛ رفعـت السـيـد، "اليسـار المصـرى والقضـية الفلسطينية" (بيروت: مطبعة الفرابى، ١٩٧٤).

(٣) تومـاس مـايـر، Egypt and the General Islamic Conference of Jerusalem in 1931 الدراسات الشرق أوسطية ١٨: ٣ (يوليو ١٩٨٢)؛ أورى م. كوبفرشميديت،

The General Muslim Congress of 1931 in Jerusalem.

دراسات آسيوية وإفريقية ١٢ (مارس ١٩٧٨)؛ هـ. أ. ر. جيب،

The Islamic Congress at Jerusalem in December 1931.

فى أرنولد ى. توينبى، Survey of International Affairs 1934 (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٣٥)؛ رالـــــف م. كــــــورى، Egyptians in Jerusalem: Their Role in the General Islamic Conference of 1931.

العالم الإسلامى ٨٢ (يناير - إبريل ١٩٩٢).

(٤) انظر: جبريل ر. وار برج The Sinai Peninsula Borders, 1906-47 مجلة التاريخ المعاصر ١٤ (أكتوبر ١٩٧٩).

(٥) جـانكوفـسكى، Egyptian Wafd and Arab Nationalism 167؛ مـارتين كـرامـر، Sheikh Maraghi's Mission to the Hijaz, 1925 دراسـات آسيوية وأفريقية ١٦ (مارس ١٩٨٢)؛ إسرائيل جيرشونى وجيميس ب. جانكوفسكى، Egypt, Islam and the Arabs (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٦)، ٢٣٩ - ٤٥.

(٦) جـانكوفسكى Egyptian Wafd and Arab Nationalism 167-168؛ جيرشونى جانكوفسكى، Egypt, Islam and the Arabs 245-47.

(٧) إيتامار رابينوفيتش،

Inter-Arab Relations Foreshadowed The Question of the Syrian Throne in the 1920S and 1930S

فى كتاب تذكارى تكريمًا للدكتور جورج س. وايس (تل أبيب: جامعة تل أبيب، ١٩٨١)، ٢٤٦. انظر أيضًا: إيلى بوديه،

The Emergence of the Arab State System Reconsidered.

الدبلوماسية وفن الحكم ٩ (نوفمبر ١٩٩٨)، ٦١-٦٢.

(٨) رابينوفيتش، Inter-Arab Relations Foreshadowed 246.

(٩) بوديه Emergence of the Arab State System 54.

(١٠) أرشيفات الولايات الأمريكية، سجل المجموعة رقم ٥٩، ٧٨٣. ٩٠ج/ ٣، ١٧ يوليو ١٩٢٩. سبقت معاهدة الصداقة مع مصر الاتفاقات مع اليمن . وبون فويسيناج مع العراق منذ ما يقارب عامين. جيرشونى جانكوفسكى.

Redefining the Egyptian Nation 147.

(١١) وهوشوا بورات، In Search of Arab Unity 1930-1945 (لندن: فرانك كاس، ١٩٨٦).

(١٢) أرنولد ى. توينبى،

Survey of International Affairs 1925: The Islamic World since the Peace Settlement.

(لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٢٧)، ١٨٥.

(١٣) يونان لبيب رزق، A Deal That Was Never Ratified الأهرام ويكلي، ٣٠ نوفمبر – ٦ ديسمبر ٢٠٠٠.

١٤– الوقائع المصرية، ٢٠ فبراير ١٩٢٥ .

(١٥) الوقائع المصرية، ١٣ و١٦ و١٧ فبراير ١٩٢٥ .

(١٦) الوقائع المصرية، ٢٠ و٢١ فبراير ١٩٢٥ .

(١٧) نيويورك تايمز، ٢١ فبراير ١٩٢٥ .

(١٨) الوقائع المصرية، ٢ مارس ١٩٢٥ .

(١٩) الوقائع المصرية، ٢٣ فبراير ١٩٢٥ .

(٢٠) الوقائع المصرية، ٣ مارس ١٩٢٥ .

(٢١) الوقائع المصرية، ٣ مارس ١٩٢٥ .

(٢٢) الوقائع المصرية، ٧ إبريل ١٩٢٥ .

(٢٣) الوقائع المصرية، ٩ إبريل ١٩٢٥ .

(٢٤) الوقائع المصرية، ١٢ إبريل ١٩٢٥ .

(٢٥) الوقائع المصرية، ١٦ إبريل ١٩٢٥ .

(٢٦) الوقائع المصرية، ١٧ إبريل ١٩٢٥ .

(٢٧) الوقائع المصرية، ١٨ إبريل ١٩٢٥ .

(٢٨) الوقائع المصرية، ٢٨ إبريل ١٩٢٥ .

(٢٩) الوقائع المصرية، ٢٩ إبريل ١٩٢٥ .

(٣٠) الوقائع المصرية، ١ و٧ مايو ١٩٢٥ .

(٣١) الوقائع المصرية، ٩ مايو ١٩٢٥ .

(٣٢) الوقائع المصرية، ٩ و٢٠ مايو ١٩٢٥ .

(٣٣) الوقائع المصرية، ٢٢ مايو ١٩٢٥ .

(٣٤) الوقائع المصرية، ٢٥ مايو ١٩٢٥ .

(٣٥) الوقائع المصرية، ٢٦ مايو ١٩٢٥ .

(٣٦) الوقائع المصرية، ٢٩ يوليو ١٩٢٥ .

(٣٧) ملاك بدراوي،

Ismail Sidqi (1875-1950): Pragmatism and Vision in Twentieth Century Egypt.

(ريشموند: كورزون، ١٩٩٦)، ٤١–٤٢ .

(٣٨) عفاف لطفي السيد مارسو، *Egypt's Liberal Experiment: 1922-1936* (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٧)، ٨٨ .

(٣٩) توينبي، *Survey of International Affairs 1925*، ١٨٧ .

(٤٠) جيرشونى جانكوفسكى، Egypt, Islam and the Arabs 239.

(٤١) السيد – مارسو، Egypt's Liberal Experiment 89.

(٤٢) نيويورك تيمز، ٩ فبراير ١٩٢٦ .

(٤٣) رزق، A Deal That Was Never Ratified .

(٤٤) توينبى، Survey of International Affairs 1934 316 - 17.

(٤٥) أرشيفيات الولايات المتحدة الأمريكية، سجل المجموعة ٨٤، المراسلات السرية، أدين، ١٩٣٣ – ٣٩، المجلد ١٦٣، من فوكس إلى وزيرة الخارجية، ٣١ يوليو ١٩٣٣ .

(٤٦) توينبى، مسح للشئون الدولية، ١٩٣٤، ٣١٦ – ١٧ .

(٤٧) أرشيف الأمة الأمريكية، سجل المجموعة ٨٤، المراسلات السرية، أدين، ١٩٣٣ – ٣٩، المجلد ١٦٣، من كنابينشوى إلى وزيرة الخارجية، ٣ مايو ١٩٣٤ .

(٤٨) الوقائع المصرية، ٣٠ مارس ١٩٣٤ .

(٤٩) المرجع نفسه.

(٥٠) الوقائع المصرية، ١ إبريل ١٩٣٤ .

(٥١) الوقائع المصرية، ٣ إبريل ١٩٣٤ .

(٥٢) الوقائع المصرية، ٤ إبريل ١٩٣٤ .

(٥٣) الوقائع المصرية، ٩ إبريل ١٩٣٤ .

(٥٤) المرجع نفسه.

(٥٥) الوقائع المصرية، ١ إبريل ١٩٣٤ .

(٥٦) جيب Islamic Congress at Jerusalem 109.

(٥٧) الوقائع المصرية، ٢٤ مايو ١٩٣٤ .

(٥٨) الوقائع المصرية، ٢٥ مايو ١٩٣٤ .

(٥٩) الوقائع المصرية، ٢٦ مايو ١٩٣٤ .

(٦٠) الوقائع المصرية، ٢٨ مايو ١٩٣٤ .

(٦١) الوقائع المصرية، ٢٩ مايو ١٩٣٤ .

(٦٢) الوقائع المصرية، ٣١ مايو ١٩٣٤ .

(٦٣) الوقائع المصرية، ١٣ يونيو ١٩٣٤ .

(٦٤) الوقائع المصرية، ١٦ يونيو ١٩٣٤ .

(٦٥) الوقائع المصرية، ٢٥ يونيو ١٩٣٤ .

(٦٦) الوقائع المصرية، ٦ يوليو ١٩٣٤ .

(٦٧) كورى، Making of an Egyptian Arab Nationalist330.

(٦٨) انظر: تشارلز د. سميث، February 1942: Its Causes and Its Influences on Egyptian 4 Politics.

الجريدة الرسمية للدراسات فى الشرق الأوسط ١٠: ٤ (نوفمبر ١٩٧٩).

(٦٩) الوقائع المصرية، ١٥ يوليو ١٩٢٤ .

(٧٠) الوقائع المصرية، ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ .

(٧١) السيد - مارسو، تجربة الليبرالية المصرية، ٨٢ .

(٧٢) المرجع نفسه، ٨٨ .

(٧٣) بدراوى، إسماعيل صدقى، ١٠٩ .

(٧٤) السيد مارسو، Egypt's Liberal Experiment 171-72.

(٧٥) المرجع نفسه، ١٦١؛ ماريوس ديب، Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals 1919-1939.

(لندن: مطبعة ايثاكا، ١٩٧٩)، ٢٤٦-٤٨ .

(٧٦) دبيب، Party Politics in Egypt، ٢٥٢ .

(٧٧) جاكيس بار كوى، Egypt: Imperialism and Revolution (نيويورك: برايجر، ١٩٧٢)، ٤٥٣ .

(٧٨) السيد مارسو، Egypt's Liberal Experiment 172-73 .

(٧٩) توينبى، Survey of International Affairs 1925 319؛ بيركوى، Egypt: Imperialism and Revolution.. 447

(٨٠) الوقائع المصرية، ٣ مايو ١٩٣٤ .

(٨١) بيركوى، Egypt: Imperialism and Revolution 454.

(٨٢) دبيب، Party Politics in Egypt 252-53.

(٨٣) السيد مارسو، Egypt's Liberal Experiment 172.

٣- إعادة النظر فى تاريخ الجيش المصرى

توفيق إكلميندوس

يعيد هذا الفصل صياغة النشاط السياسى فى الجيش المصرى بين الأعوام ١٩٤٠ و ١٩٥٢، كما يوضح أيضاً تطور التكوين الاجتماعى للسلك العسكرى. حيث إنه حتى الآن لم يقم المؤرخون بمعاملة هذين الموضوعين بشكل مقنع. ولم يتم تدوين التاريخ الاجتماعى للجيش المصرى بنجاح، كما أن المحاولات الأولى للقيام بذلك قد ضلت طريقها عن الأخرى، وتم اعتبار قواعد سلوك المعتقدات التقليدية المرعية عام ١٩٣٦ نقطة تحول حاسمة. ويعتقد معظم العلماء أن الغالبية العظمى من الضباط قبل ذلك العام، كانت تتكون من أصول تركية - شركسية، أو أنهم جاءوا من نسل أسر ميسورة الحال[1]. ووفقا لهذا الإجماع العام فإنه فى أعقاب معاهدة ١٩٣٦ المصرية - الإنجليزية، خضعت الأكاديمية العسكرية للإصلاح، وأصبحت معايير القبول بها أكثر ديمقراطية، واعتمدت كذلك استراتيجية جديدة للتجنيد. وتمشيًا مع ذلك فقد تغير التكوين الاجتماعى للسلك العسكرى، وللمرة الأولى تم قبول أشخاص من ذوى الأصول المصرية جاءوا من الطبقات الدنيا والبرجوازية المتوسطة، أو من أسر متوسطة أو صغيرة من ملاك الأراضى. وتمشياً مع وجهات النظر تلك فقد أدى هذا التطور إلى ظهور النزعة الوطنية فى الجيش، التى أدت فى نهاية المطاف إلى سقوط الملكية.

وقد خضعت وجهات النظر تلك فى الآونة الأخيرة للتدقيق. وللدلالة على ذلك، فقد اعترف المؤرخ المصرى رءوف عباس فى مؤتمر عقد فى عام ٢٠٠٢ بأن وجهات النظر

تلك كانت غير مقبولة، ذلك لعدم توافر أدلة لدعم الانقسام الحاد القائم على العرق، وفى محاولة منه لإنقاذ فكرة نقطة التحول الحاسمة والجذرية القائمة فى عام ١٩٣٦ فقد اقترح تفسيراً أكثر تهذيباً، ربما عن طريق قياس نتائج البحوث التى أجراها حول تاريخ تلك الجامعة المصرية. ويمكن تلخيص فكرته على النحو التالى: قبل عام ١٩٣٦ كان المواطن المصرى من ذوى الخلفية الاجتماعية المتواضعة الذى يرغب فى العثور على وظيفة، أو يقبل فى العمل لدى أية مؤسسة حكومية، عليه أن يستجدى للوصول إلى ذلك وأن يتوسل للعثور على وسيط[٢] من الطبقة العليا. أما بعد عام ١٩٣٦ فلم يعد هذا ضرورياً حيث إن المصريين من ذوى الخلفية المتواضعة كانوا قد اكتسبوا حق الانضمام إلى الكليات العسكرية، لذا، فلم يعد فى إمكان النظام الملكى أن يغلق باب القبول فى الوظائف الحكومية فى وجه الشباب الوطنى (حتى لو لم يكونوا جزءاً من هذا النظام).

ويبدو هذا النهج أكثر معقولية، إلا أنه لا يزال يشكل معضلة. فمثلاً، بما أنه كان من الواضح أن الفارق بين "صاحب الحق" والمتسول، - ورغماً عن كون ذلك يعتبر مثيراً للاهتمام من الناحية النظرية - فإنه ينهار أثناء الممارسة؛ فحتى بعد عام ١٩٣٦ ظل المتقدم فى حاجة إلى تدخل وسيط قوى، فقد كان على عبد الناصر والسادات أن يسعيا للحصول على وساطة، ولم يكن ذلك حالهما وحدهما - فحتى الطامحون من الطبقات الأعلى كان عليهم اللجوء إلى تدخل وسيط قوى. بما أن الإجراءات المنظمة للقبول قد أعطت للسلطات قوى تقديرية كبيرة تمكنها من استبعاد المرشح غير المرغوب فيه، بينما الاختبار المسمى "كشف الهيئة" فقد كان بالطبع، بمثابة اختبار لمدى الاستعداد النفسى والثقافة العامة[٣] للمتقدم. إلا أن الغرض الرئيسى منه كان التحقق من الخلفية الاجتماعية للطالب، من أجل التخلص ممن لا يستحق ذلك الشرف. ومع ذلك، فإن ملاحظات رءوف عباس[٤] تشير إلى وجود تغيير فى القدرة على التفهم بعد ١٩٣٦، وبدا قبول الشباب من الطبقة الوسطى وذوى الخلفيات البرجوازية ممكناً فى الأكاديمية العسكرية، وإن كان لا يزال صعباً، فإنه كان لذلك الإدراك عواقبه حيث لا يزال هناك عوامل أخرى ربما تكون على نفس المستوى من الأهمية، منها

أن أى فحص دقيق يمكنه أن يؤكد أن الطلب المتزايد من الجيش على العاملين قد دفع السلطات للتخلى عن الشروط السياسية الضمنية للقبول، أو إلى تخفيف الضوابط المفروضة على الخلفية السياسية للطلاب (وهذا ينطبق بشكل كبير خاصة بعد انتفاضة ١٩٣٥، التى عبأت الأغلبية من الشباب المتعلم). ومن الضرورى علينا أيضًا أن نتذكر أنه بعد عام ١٩٣٦ كان النظام الملكى يسعى للتحالف مع الوطنيين من الشباب المتعلم ضد المعارضة السياسية المحلية.

اعتبار المعتقدات التقليدية لعام ١٩٣٦ الحد الفاصل للتغيير كان أمرًا يتعارض مع ذكريات المشاركين. فقبل عشر سنوات، سألت أكثر من عشرة ضباط من كبار السن، وبعضهم من أبناء الضباط، هل كان السلك العسكرى قبل عام ١٩٣٦ فى مجمله أو فى أغلبه "تركيًا"، وسألت أيضًا هل كان كبار الضباط ينحدرون من أصل تركى فى بداية حياتهم المهنية، ووجد كل من شملهم الاستطلاع أن الأسئلة مضحكة. فقد قال وفيق دراز وهو من الضباط الأحرار (المولود فى ١٩٣١) وابن أحد كبار الضباط - (الأميرلاى أبو الفتوح دراز) قال لكاتب هذه السطور إن جميع زملاء والده وأصدقائه - بقدر ما يتذكر - كانوا من أصل مصرى، وتساءل كيف يمكن لمؤرخ أن يكون غير قادر على التفرقة بين جيش محمد على وجيش فؤاد. أما عبد الرءوف نافع (ضابط حر، من مواليد عام ١٩١٦)، فقد أجاب بطريقة ألطف: "مثلنا، نحن المصريين، فربما كان بعضهم لأم تركية، وهذا صحيح أيضًا لجيلنا".

وليتسنى لنا تناول هذا السؤال يجب علينا أولاً معالجة بعض القضايا المنهجية؛ فبادئ ذى بدء، فإنه من المستحيل علميًا تحديد الأصول العرقية للشخص، وخاصة إذا كانت العينة الخاضعة للدراسة كبيرة. لنأخذ ضابطًا نمطيًا كمثال على ذلك، فمن الضرورى تحديد أصول والديه وهذا ليس أمرًا سهلاً وغير كاف إذ يستتبع ذلك بالضرورة تحديد أصول جدوده أيضا. وفى مواجهة هذه المشكلة حاول الخبراء من النازيين (الذين تعمقوا فى القضايا العنصرية) اعتماد عدة معايير(٥)، فنظروا إلى ديانات الأشخاص ثم قرروا أن مجموعة من الأسماء فى الأسرة يمكن أن تثبت

أصولهم العرقية. وهذا المعيار الأول لا يساعد؛ فالأتراك - الشراكسة كانوا من المسلمين، تمامًا كالمصريين، فالاسم المتناقض ظاهريًا يشير فقط إلى وجود أقباط فى الجيش. أما معيار الاسم فهو ذو أهمية بسيطة، فغالبية المصريين ليس لديهم اسم عائلة. وكان يمكن الاستناد إلى وجود ضباط أسماؤهم الأولى مميزة، مثل "خميس"، كونهم مصريين محضًا، أو نقتصر على تلك القلة التى لديها أسماء عائلات. ولكن من الواضح أن عينة مختارة حسب ذلك المعيار لا تمثل سلك الضباط بأكمله، لأنها ستكون مكونة من أشخاص ذوى مراكز عليا. وبدلاً من ذلك يمكن للمرء فحص عينة من حاملى الأسماء العائلية، من خلال استجواب المصادر، والرجوع إلى الصحافة، وجمع الأمثلة. على الرغم من أن النتيجة ستظل جزئية وقابلة لمزيد من التدقيق، فإنه فى هذا الفصل سوف تعتبر مبدأً أساسيًا للاختيار.

وهناك مشكلة أخرى هى أن انقسام فترة ما قبل عام ١٩٣٦ مقابل فترة ما بعد ١٩٣٦ تحجب حقيقة مفادها أن الفترتين ليستا متجانستين، فسواء بعد أو قبل ذلك العام الحاسم لم يعد التاريخ مستقرًا، كما لا يمكن لنا استبعاد بعض التطورات المهمة أو التناقض الواضح بين هذين العصرين. إلا أنه للأسف فإن بياناتنا لا تكفى لرسم صورة شاملة. ومع ذلك فهذا مثال توضيحى: شخصان على الأقل من خلفيات متواضعة نسبيًا، وكلاهما قبل فى الأكاديمية العسكرية فى عام ١٩٢٨، وكلاهما من الضباط الأحرار، وفى وقت لاحق أعضاء بمجلس قيادة الثورة، وقد قررا فى تصريحات علنية أنهما التحقا بالأكاديمية على الرغم من الفقر وعدم وجود واسطة. قد يبدو ذلك مستحيلاً، لأنه حتى الشبان الأثرياء كان عليهم البحث عن من يدعمهم، ولكن أحد هذه المصادر (حسن إبراهيم) كان له تفسير مقنع: فقبل بضعة أيام من بدأ العام الدراسى الجديد، انتشرت شائعات عن اندلاع حرب عالمية وشيكة(٦). وكنتيجة لذلك فإن كثيرًا من الطلاب الجدد من أبناء الذوات خافوا وسحبوا ترشيحاتهم. ولم يكن لدى السلطات الوقت الكافى للإعداد لامتحان قبول آخر، فلم يكن أمامهم سوى قبول أول المتقدمين أو الذين اجتازوا كل الاختبارات ما عدا كشف الهيئة. وسيكون من المثير معرفة

هل الكتيبة (التى تخرجت فى نوفمبر ١٩٣٩) كانت استثناءً أو شكلت فئة من الرواد فى عملية تحقيق مزيد من الديمقراطية التى تحققت خلال سنوات الحرب، فالبيانات غير كافية، وإن كانت الأدلة المتوافرة تشير إلى التفسير الأول.

كما يمكن تحديد المشكلة المنهجية الثالثة باختصار: فى مصر الثلاثينيات من القرن، وخاصة خلال سنوات الأزمة، لم تكن هناك علاقة بين الوضع الاجتماعى والثروة، أو بين الثروة ويسر الحال. وعلى سبيل المثال فإن دخل والد عبد الناصر كان من الممكن أن يكون كافياً لضمان تحقيق مستوى حياة لائق لأسرة صغيرة(٧)، ولكن لسوء الحظ، كان لديه العديد من الأطفال.

ومن خلال عينة عشوائية من الضباط، يمكن للمرء استخلاص ثلاث نتائج(٨) أولاً، لا يجب المبالغة فى إضفاء الطابع الديمقراطى على إجراءات القبول بعد إصلاحات ١٩٣٦، فالمشرعون الوفديون ربما كانوا يريدون قطيعة جذرية مع الماضى ولكن الحقائق كانت أكثر مرونة ودهاء. فمثلاً، كان جيش ما قبل عام ١٩٣٦ بالكاد أرستقراطياً، وكان سلك الضباط من مكون مصرى مهمٍ حيث جاء بعض الضباط من خلفيات متواضعة، وبدءوا كمجندين أو ضباط صف ثم تم ترقيتهم. وفى الواقع يجب على المرء ألا ينسى أنه قبل عام ١٩٣٦، لم تكن الأكاديمية العسكرية هى المكان الوحيد لتخريج الضباط، فبعد عام ١٩٣٦ فى الغالب كان الضباط من خلفيات ميسورة الحال، أى من عائلات الطبقتين المتوسطة وفوق المتوسطة، بدلاً من صغار البرجوازيين، الذين أصبحوا الغلبة السائدة فى أوائل الستينيات. وكان عبد الناصر والسادات استثناء، وليسوا ممثلين لنمط معين، فبعد عشرين عامًا من العمل الميدانى، فإن كاتب هذه السطور لم يعثر على ابن أى أحد من الفلاحين الذين لا يملكون أرضًا أو عامل فى كتائب فترة ما بعد عام ١٩٣٦ .

وإذا كانت العينة المتوفرة فى هذا الفصل من الضباط الأحرار تمثل الأصول الاجتماعية للسلك العسكرى ككل، فهم فى الغالب ينتمون إلى الطبقتين المتوسطة وفوق المتوسطة. ووفقًا للمعتقدات التقليدية للضباط، جاء عموم أقرانهم فى هذا الجيل من

"أسر ميسورة الحال"[٩]. كانت رسوم الأكاديمية عالية (٦٠ جنيهًا، وفقًا لحمروش)[١٠]. وهناك قصص عديدة تشير إلى أن الطلاب من خلفية فقيرة نسبيًا (مثل عبد الناصر، على الرغم من أنه لم يكن فقيرًا فعليًا) كانوا عرضة للسخرية. وقد فاق عدد المرشحين للقبول عدد الأماكن المتاحة[١١]، ولعب اثنا عشرة معيارًا مثـــل الليـــاقة البدنية والصحة الجيدة دورًا مهمًا[١٢]، كما كانت القرابة (الواسطة) غالبًا ما تحسم الموقف. وعادة ما يفاضل مثل هذا الوضع، أبناء الأسر الغنية واسعة المدارك.

وبعد عام ١٩٣٦ أصبح القبول فى الأكاديمية أسهل وواقعيًا، وإن كان محدودًا، كما إن درجة الديمقراطية أصبحت محسوسة. ومثال على ذلك، فإن المتطلبات المعنية بالوضع المالى للأب المدنى للمرشح أصبحت أقل صرامة. ولكن من الصعب قياس الأثر الحقيقى لهذا التغيير لأنه كان يقابله تغيير آخر حدَ من الحراك الاجتماعى: فقد أصبحت الأكاديمية هى المنتج الرئيسى للضباط، حيث ترقى عدد أقل من الضباط من بين المجندين. إلا أن البيانات لا تكفى لتحديد وزن الاتجاهين رغم كون ثلاثة من الضباط قالوا لكاتب هذه السطور إن إصلاحات عام ١٩٣٦ تسببت فى تحسين حدة متطلب الأصول الاجتماعية للسلك العسكرى، والتى لم تكن الهدف المفترض من التشريع. وأقل ما يقال، فإن الاتجاهات لم تكن واضحـــة كما كان يعتقـــد سابقًا. وكما سنبين فيما بعد، فإن وجود ضباط من أبناء الضباط يتحدى فكرة زلزال عرقى اجتماعى فى جيش فترة ما بعد عام ١٩٣٦ .

والاستنتاج الثانى هو أنه من المشكوك فيه أن "التمصير" المزعوم للسلك العسكرى أدى إلى تزايد النشاط السياسى، بالإضافة إلى كون فكرة "المصراوية" غامضة ويصعب التحقق من صحتها، وكما ذكر سابقًا، فإن الجيش كان لديه بالفعل مكون مصرى قوى جدًا قبل عام ١٩٣٦ . وكانت هناك طريقتان مختلفتان لتفسير هذا التقسيم العرقى[١٣]: المصرى مقابل التركى والشركسى. كما يمكننا أن نفهمه على أنه تعارض بين الطبقة الأرستقراطية وبقية الشعب. وإذا كان الأمر كذلك، فلدينا مقترحات من الممكن اختبارها، ولكنها تعتبر بكل بســاطة خطأ؛ فقبل عام ١٩٣٦، وحتى فى عام ١٩٠٠،

لم يكن السلك العسكرى يتكون من الأرستقراطيين. ولكن الطريقة الأخرى لبناء الانقسام العرقى هى أكثر فساداً، ولا يمكن اختبارها علمياً. فهى تدل ضمنياً على أن العراقة المصرية الخالصة هم فقط الوطنيون، أو أنهم أكثر وطنية من الآخرين. ولأول وهلة تبدو هذه الأطروحة العنصرية خطأ، فقد سبق لهذا الفصل أن سلط الضوء على وجود عنصر مصرى مهم فى الجيش، فعلى سبيل المثال كان كل من الآتى أسماؤهم من المصريين: محمد نجيب، رشاد مهنا، محمد حيدر، المواوى، سيف اليزل خليفة، الرمالى، متولى الصاوى وأبناؤه، وعبد المنعم عبد الرءوف، والرحمانى. ولم يكن هناك ترابط بين المكون المصرى والنشاط السياسى. كما أن هناك دلالة كبيرة على أن مصر لديها قائمة شرف من الوطنيين المرموقين الذين لم يكونوا من من عرق مصرى خالص مثل عبد الرحمن فهمى[١٤]، وهو أحد أبطال انتفاضة عام ١٩١٩، وعزيز على المصرى، الأب الروحى للنشطاء[١٥]، وأحمد عبد العزيز، البطل الأسطورى لحرب ١٩٤٨ . أما فى الجيل الأصغر سناً، فكان هناك وجيه أباظة وهو من عرقية مصرية غير خالصة[١٦].

علاوة على ذلك، فإنه من المستحيل إثبات أصل الفرد، حيث إن عدد المشاكل العملية والمنطقية التى يتعين حلها صاعقة. فلا يمكننا افتراض أن أى شخص من خلفية ريفية هو مصرى خالص: فمثل هذا الشخص يمكن أن يكون من العرب، أو من أصول تركية أو سورية، أو قوقازية. فهناك عبد الناصر وصلاح نصر كمثال لذلك، فهم من دم عربى. وأخيراً وليس آخراً، هذا التصنيف العرقى يهمل جغرافية مصر الاجتماعية والزيادة المهمة للزيجات بين الأعراق خلال الخمسين سنة السابقة لعام ١٩٣٦ . كما أن تصنيف ابن أحد الفلاحين البارزين من أم تركية، هى حالة شائعة نوعاً ما وتثير جدلاً فى نفس الوقت. مثال آخر وثيق الصلة بالموضوع، فهناك فرع من عائلة الشاهد وهى أسرة تركية دأبت على منح العديد من أبنائها للجيش كانت جذورها سودانية[١٨].

فى بقية هذا الفصل سوف نجد أن أى شخص مولود فى مصر ولا ينتمى إلى أسرة تعرف على أنها تركية أو تنتمى إلى الأرستقراطية التركية، ويكون أحد والديه

على الأقل – سواء خطأ أو صوابًا –، طبقًا للمعتقدات التقليدية "مصريًا صرفًا"، وتكون لغته الأم هى اللغة العربية سوف يتم اعتباره مصريًا خالصًا، علاوة على ذلك فإنه من الخطأ الادعاء ببساطة بأن الريف المصرى لم يكن ممثلاً فى الجيش قبل عام ١٩٣٦ .

والنتيجة الثالثة هى أن ارتفاع النشطاء السياسيين فى الجيش لا يمكن أن ينسب إلى "التمصير". فالبنية الطبقية نادرًا ما تفسر الاختيارات الأيديولوجية والسياسية. ولكن يمكننا اختبار فكرة التغيير فى الأصول الطبقية للسلك العسكرى، مع توضيح أن الزيادة فى النشاط الوطنى نتجت عن بطء استعاضة الضباط ذوى الخلفيات المتواضعة بضباط صغار من أصول طبقية متوسطة. ففى الواقع، سوف يكون بزوغ التسييس ناتجا عن عكس الديمقراطية. إلا أن البيانات، فى الوقت الحاضر، غير متوفرة: فلا نعرف حقيقة أهمية ظاهرة ارتفاع ضباط فى الرتب، سواء قبل أو بعد عام ١٩٣٦، وبالتالى فلا يمكننا قياس مدى تأثير انهياره كما يبدو الادعاء القائل إن إحدى الفئات ليست وطنية يعتبر غير عادل؛ وهكذا تصبح التفسيرات الأخرى هى الأكثر تصديقًا.

التكاثر الاجتماعى

دعونا الآن نركز بإيجاز على عملية التكاثر الاجتماعى فى المؤسسة العسكرية، وذلك عن طريق تقييم دقيق لما جرت عليه المعتقدات التقليدية وقد غال حمروش فى قلة تقييمه للظاهرة، وكتب على سبيل المثال فى هذا الصدد قائلاً إنه لم يوجد ضابط من الأحرار والده ضابط باستثناء نجيب. وهو جزم خاطئ؛ فرغم اعترافه بوجود عائلات عسكرية، فإنها لم تُدمج فى نطاق تحليله. وهو يقر بأن أبناء الضباط لم يسلكوا مهنة آبائهم، لكنه أعطى هنا مثالاً واحدًا فقط، وهو أبناء محمد ماهر وهو رجل عسكرى، وكان عليهم اختيار مهنتهم فى مطلع القرن العشرين، فى فترة من تاريخ مصر كان فيها السلك العسكرى غير جاذب للشباب الطامحبن(١٩).

وكان هناك عدد يثير الدهشة من الطلبة المقبولين فى الأكاديمية العسكرية بعد إصلاحات ١٩٣٦، وكانوا ينحدرون من أب أو لهم أخ أكبر، أو ابن عم ينتمى إلى السلك العسكرى.

وكان ينبغى أن تسترعى هذه الحقيقة انتباه المؤرخين ومنعهم من قبول أطروحة "التمصير". وهناك أمثلة قليلة منها: زكريا محى الدين (أول المقبولين بعد الإصلاحات) وكان عدد غير قليل من دفعته من أبناء الضباط[٢٠]، وإذا أخذنا الضباط الأحرار كعينة سنجد عدداً محدداً من أبناء الضباط، ولكن كثير منهم كان لديهم أعمام أو إخوة كبار أو أبناء عمومة فى السلك العسكرى. كان من ضمن أبناء الضباط نجيب ويوسف منصور صديق (كلاهما تم قبوله فى الأكاديمية قبل عام ١٩٣٦)، وثروت عكاشة، وأحمد كامل، وأمين شاكر، ومعروف الخضرى، ورشدان، ومصطفى كمال لطفى، ووفيق دراز، وكثير من الضباط الأحرار كان لهم أقارب كبار السن فى السلك العسكرى: صديق كان له خال، وكان صلاح نصر ابن شقيق ضابط آخر وابن عمه اللواء عثمان المهدى[٢١]، وكانت والدة عبد الحكيم عامر ابنة عم حيدر باشا[٢٢]، وعبد الرءوف نافع كان ابن عم عمر طنطاوى[٢٣]، وأبو الفضل الجزاوى كان له عم من الضابط، كما كان لعلى فهمى شريف شقيق أكبر يتولى قيادة فرع المدفعية[٢٤]، كما كان للشاب حسن محمود صالح شقيق أكبر من الضباط[٢٥].

وإذا أردنا توسيعًا لنطاق دراستنا لتغطية بقية أعضاء هذا الجيل، فستكون النتائج أكثر إثارة للإعجاب. فكل من الآتى أسماؤهم من أبناء الضباط: رئيس المخابرات فى فترة لاحقة، حافظ إسماعيل (التحق بالأكاديمية قبل عام ١٩٣٦)؛ عبد المنعم عبد الرءوف (التحق كذلك قبل عام ١٩٣٦)، عبد المنعم رياض، رئيس الأركان الشهير الذى لقى حتفه فى عام ١٩٦٩ على خط المواجهة[٢٦]، جمال عسكر، مؤسس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء)[٢٧] محمد أحمد الصادق، وزير الدفاع الثانى فى عهد السادات[٢٨]، اللواء عبد الرحمن فهمى، ومصطفى مختار، الذى أصبح دبلوماسيًا بعد الثورة، ويحيى خضير[٢٩]، وسعد متولى وجميعهم من أبناء الضباط[٣٠].

وعلاوة على ذلك، يكشف النعى، الذى ينشر فى جريدة الأهرام، عن وجود سلالات عسكرية مصرية قديمة من أصل تركى. ويتضمن الجانب المصرى سلالة البطوطى، والصاوى، وفهمى، وخضير، وحميدة، والموجى، وحجاج، وقوصى، وشكرى، والرمالى. وقد كتب عبد المنعم عبد الرءوف فى سيرته الذاتية، أنه ولد فى عائلة من علماء الدين والضباط وكان والده، وعدد كبير من الأعمام، وأخ أكبر ينتمون إلى السلك العسكرى. وفى تقريره الذى أهمل دراسة الأصول الاجتماعية للضباط الذين سقطوا فى حرب ١٩٤٨، أظهر اليازر برى أن القتلى كانوا فى كثير من الأحيان أبناء، وأبناء أخ، أو أبناء عمومة ضباط من ذوى الرتب العالية[٣١].

يلى ذلك دليل آخر لا يجب الاستهانة به، يدل على الوجود المصرى فى الجيش. وهو أولاً، أن الغالبية من قادة الجيش خلال حرب ١٩٤٨ لم يكونوا من الأتراك، وأنهم اختاروا مهنتهم قبل عام ١٩٢٠ (وتشمل الأمثلة حيدر، والمناوى، وصديق، وعثمان المهدى، وسعد الدين صبور، وسيف اليزل خليفة، ونجيب، والسيد طه، وحافظ بكرى). ثانيًا، كان يوجد على الأقل اثنان من نجوم هيئة التدريس بالأكاديمية العسكرية هما "عمر طنطاوى، ومحمد فتوح، لم يكونا من الأتراك، ولهما جذور عائلية فى الأرياف[٣٢]. ثالثًا، إن واحدًا من أكثر الشعراء المصريين شهرة منذ بداية القرن، حافظ إبراهيم، كان ضابطًا من أصل مصرى بحت كما كان أقرانه (الشعراء والضباط) محمد توفيق على، وعبد الحليم حلمى المصرى، ومحمد فاضل، من المصريين أيضًا. وكان محمد بيومى، وهو أول منتج أفلام مصرى، ضابطًا من أصل مصرى ذا جذور ريفية[٣٣]. رابعًا، وعلى الرغم من أن على وأحمد ماهر، كانا من أبناء ضابط "تركى - شركسى"، فإن جده لأمه كان ضابطًا مصريًا (تزوج من امرأة تركية)[٣٤]. كما أن صالح حرب ومحمود لبيب، وكلاهما أكبر سنًا من نجيب، ضابطان من أصل مصرى. خامسًا، نشر الأمير عمر طوسون قائمة بأسماء الضباط الذين كانوا يخدمون فى السودان واحتج على الحكومة البريطانية للتدابير التى اتخذتها عقب اغتيال السردار فى نوفمبر عام ١٩٢٤ . وبطبيعة الحال، فإنه من المستحيل تحديد "الأصول العرقية" للأغلبية، إلا بالنسبة لأولئك الذين يمكن أن تكون أصولهم موثقة (كما هو الحال بالنسبة لعدد كبير من الأقلية)

من الضباط المصريين[٣٥]. وأخيراً، كان محمد نجيب[٣٦]، وأحمد شوقى، ويوسف الصديق، وعبد المنعم أمين، الذى لعب دوراً حاسماً خلال انقلاب ١٩٥٢؛ ورشاد مهنا، الوصى على العرش فيما بعد؛ وعبد المنعم عبد الرءوف وشقيقه عبد القادر، وصدقى محمود (قائد سلاح الجو فى أثناء حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧)، وعبد الخالق كامل (الأسماء الأربعة المذكورة كانوا كذلك مثل صديق أبناء ضباط)[٣٧]، وعبد الوهاب البشرى (وزير دفاع عبد الناصر)، وأحمد فهيم بيومى كانوا جميعًا من أصل مصرى، والتحقوا بالأكاديمية قبل عام ١٩٣٦ .

دعونا نختتم هذه المناقشة بنقطتين عامتين؛ أولاهما، أنه فى عام ١٨٨٢، عندما بدأ اللورد دوفرين إعادة تنظيم الجيش بعد "هزيمة عرابى"، قرر منع العناصر الأجنبية، بما فى ذلك الألبان، والأناضول، والشراكسة، من الانخراط فى هذه المهنة، إلا أنه سمح للمتمصرين (أى المتشبهين) من الأتراك والمصريين من أصل تركى بذلك. وكان لذوى الأصول العرقية المصرية وجود قوى ولم يعرقل البريطانيون أبداً ترقيتهم، خشية من عودة انتفاضة عرابى[٣٨]. وقد استمرت هذه السياسة طوال فترة الاحتلال البريطانى. وبالتالى فمن المستحيل التحدث عن النخبة التركية الشركسية قبل عام ١٩٢٣. وثانيًا، على حد تعبير الراحل حافظ إسماعيل وهو من الحكماء المراقبين فى المسائل العسكرية: "لقد انضم أبى إلى السلك العسكرى عندما تم إعادة بنائه من جديد فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر... وعندما حان الوقت أرسل عدد كبير من الضباط أبناءهم إلى الأكاديمية العسكرية، وهكذا أرسوا تقليداً جديداً فى صفوف الجيش المصرى"[٣٩].

كانت إصلاحات عام ١٩٣٦ مهمة جداً، لكن لا بد من وصفها بشكل صحيح. فمن خلال الأدلة المتاحة يمكن تلخيص التغييرات الحقيقية فى ثلاث نقاط رئيسية؛ الأولى، تم زيادة متطلبات الحصول على مؤهل، وهو اتجاه سبق إصلاحات عام ١٩٣٦، ففى ١٩٢٨ نص مرسوم على أن الطالب العسكرى يجب أن يكون قد أتم بعض الدراسات الثانوية، حيث كان يكفى الحصول قبل ذلك على مؤهل المدرسة الابتدائية. وفى عام ١٩١٧،

كانت اختبارات القبول بدائية للغاية: بعض التمارين الرياضية، واختبارات فى الحساب، والإملاء. ولكن بحلول نهاية الأربعينيات كانت معايير القبول أكثر سهولة إذا ما قورنت بالمعايير الغربية، إلا أنها كانت متشددة طبقا للمعايير المحلية[٤٠].

النقطة الثانية، إن السلك العسكرى كان أكثر مهنية، فبعد عام ١٩٣٦ تحسنت نوعية التعليم والتدريب ببطء ولكن بشكل ملحوظ. وقد تأسست مدرسة أركان الحرب فى عام ١٩٣٨ . وحتى عام ١٩٤٠، كان المدربون نو الكفاءات العالية من الضباط البريطانيين، وكان عميد الأكاديمية هو العميد جى. استن[٤١] ، ومن الناحية النظرية كانت الدراسة تستغرق ثلاث سنوات، ولكن لم يكن هذا هو الحال بالنسبة للسنوات الأولى حيث تم اختصار الدراسة لتلبية الاحتياجات الملحة للجيش[٤٢]. ومن المثير للاهتمام أيضًا أن الضباط من الطلبة الذين ينتمون إلى جيل عام ١٩٣٦، عندما كانوا ينتقدون الخريجين الذين سبقوهم قبل عام ١٩٣٦، كـانوا يلومونهم لعدم كفاءتهم[٤٣]، وتهاونهم تجاه البريطانيين[٤٤]، وأحيانا لإدمانهم الكحول[٤٥]، ولكن لم ينتقدوهم أبداً لأسباب عرقية.

وأخيراً، كان هناك زيادة ملحوظة فى سوق تجنيد الطلاب، الذين قدموا أساسًا من عائلات الطبقة المتوسطة، والذين كانوا ممثلين تمثيلاً جيداً فى الجيش، ولكن مع وجود أقلية ربما متزايدة من أبناء الطبقة الأقل من المتوسطة، فقد ظل تمثيل هذه الفئة فى السلك العسكرى ضعيفًا حتى عام ١٩٥٢، وربما حتى عام ١٩٦١[٤٦]. ووفقًا للواء إبراهيم شكيب، كان عدد الضباط فى الجيش ٦٠٧ فى عام ١٩٣٦؛ و٦٦٤ فى عام ١٩٣٨؛ ١,٤٢١ فى عام ١٩٣٩؛ ١,٦٣٣ فى يناير ١٩٤٢؛ و١,٩٦٢ فى أكتوبر ١٩٤٢؛ و٢,٠٢٩ فى يناير ١٩٤٤؛ و٢,٢٠٦ فى يناير عام ١٩٤٦، بنسبة زيادة تصل إلى ٣٠٠ فى المائة فى عشر سنوات. وقد أصبحت المهنة العسكرية خياراً جاداً بالنسبة للشبان من الطبقة المتوسطة. كما أن بعض الأسر المصرية التى لم يكن لديها ضابط واحد فى العائلة قبل ١٩٣٦ شاهدوا أبناءهم يُقبلون فى الأكاديمية العسكرية، شقيق يوجه الآخر

للمهنة، وشاب آخر يقنع زملاءه للانضمام للسلك العسكرى[٤٧]. ونورد فى هذا الفصل عينة عن ذلك، فقد تكرر ذلك فى كثير من الأحيان، كما فى المثالين التاليين: كمال الدين حسين، الذى أصبح فيما بعد عضو مجلس قيادة الثورة، كان من طلاب مدرسة الإبراهيمية الثانوية التى كان يدرس بها عشرون طالبًا، أصبح عشرة منهم ضباط[٤٨]. وفى سيرته الذاتية يشير حمروش إلى أن سبعة عشر طالبًا من مدرسة التوفيقية، وجميعهم ينتمون إلى الفرق التى سبقته، قبلوا فى الأكاديمية[٤٩].

كانت الأغلبية الساحقة من الطلبة الجدد هم عرقيًا من المصريين.

فبعد إصلاحات ١٩٣٦ أصبح لدى الوطنيين الشباب الذين كانوا غالبًا من الطبقة المتوسطة الأمل فى مستقبل أفضل. وأصبح الانضمام إلى الجيش خيارًا ممتعًا؛ وظيفة جيدة الأجر فى خدمة الوطن، والمساهمة فى قوته وتحديثه. ومن الصعب معرفة ما إذا كان الجيش قبل عام ١٩٣٦، قد أصبح ملجأ للأبناء التافهين من الأسر النبيلة[٥٠] ولكن بعد عام ١٩٣٦، شمل السلك العسكرى العديد من الضباط الشباب المتألقين مهنيًا، والمتحمسين وطنيًا - وكان كثير منهم يكرهون الممارسات السياسية وواقع ذلك العصر[٥١].

وهكذا، فبعد عام ١٩٣٦، نرى ديمقراطية محدودة فى القبول فى الأكاديمية (مثل تخفيف الشروط المالية المعلنة للقبول)، بالإضافة إلى إصلاح المناهج. وقد نما دور الأكاديمية فى تأهيل ضباط فى حين قل معدل ترقية الضباط من الخدمة. ولا تكفى الأدلة المتاحة لوصف تلك الإجراءات من حيث إحداث تغييرات عميقة فى التركيبة العرقية، أو إضفاء الطابع الديمقراطى على "الأصول الاجتماعية" لتلك الفئة. فما تغير فعلاً هو الإطار المؤسسى والهيكلى، فقد كان على الجيش الآن أن يكون جاهزًا للدفاع عن الأرض ومحاولة تقوية نفسه لهذا الغرض. ومن أجل تحقيق ذلك، تم تجنيد المزيد والمزيد من الطلبة، وربما من نفس المصادر، وقدم تعليمًا أفضل. ربما ظهرت فرصة نهائية للطبقات الدنيا، ولكن يتبقى إثباتها، فقد كانت إمكانية قبول أحد أبناء البرجوازية الصغيرة فى الأكاديمية يتوازن مع إعفاء ضباط من الخدمة.

لذا، فعلينا أن نسعى إلى تفسير ظهور النشاط السياسى. دعونا نأخذ فى الاعتبار وبإيجاز بعض نظريات الإحباط؛ فالدوافع الاقتصادية والمادية لم تكن لها الدرجة الأولى من الأهمية، فقد كان الضباط يتقاضون رواتب جيدة وكان النظام يهتم بطلباتهم المادية ومظالمهم(٥٢). كما تودد لهم الملك فاروق ورجاله. ومع ذلك، ففى هذا الصدد يجوز لنا قبول أطروحة "الإحباط المهنى" جزئيًا: فإن اكتشاف العالم الحقيقى، الذى يختلف اختلافًا جذريًا عن المثالية التى تدرس فى المناهج الدراسية، والذى نصّت عليه قيم النظام، كان يمثل فى كثير من الأحيان صدمة كبيرة(٥٣). كما كان هناك أيضًا مشكلة هيكلية: فالأكاديمية العسكرية كانت تقوم بتخريج ضباط وهى تتبع فى ذلك خطة مبنية على احتياجات الجيش وليس مواردها(٥٤). وكانت الخطة تفترض أن البريطانيين يريدون أن يكون لمصر جيش وأنهم سوف يساعدون مصر لتحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، فإن اهتمام بريطانيا بهذا المشروع كان متنوعًا ويعتمد على حسن النية (احتياجات الجيش البريطانى حصلت على أولوية والملك الذى كان يميل إلى المحور وصغار الضباط كانوا مخيفين)، وعن النية السيئة (الإدارات الاستعمارية كانت ببساطة عاجزة عن أن تكون سخية)، وعلى مستوى تطور الوضع. والنتيجة العملية هى أن السلك العسكرى نما بسرعة كبيرة جداً، بينما توريد الأسلحة وغيرها من الوسائل كانت نادرة جداً.

وظل ذلك عاملاً ثانويًا. كما أن جميع ما تمت روايته بجانب الأدلة المتاحة يشير بقوة إلى النزعة القومية باعتبارها السبب الرئيسى للمشاركة السياسية، على الرغم من أن العلماء يميلون إلى البحث عن تفسيرات مادية وتفكيك أية مقولات. كما يجب علينا ألا نغفل حقيقة أنه إذا ما تمت إعادة تكوين كل ما يقال فمن الممكن تصديق بعضها واعتباره شرعيًا. كما، لا يجب أن ننسى أن الدوافع وراء تصرفات البشر، وخاصة فى المجتمعات الدينية، ليست دائمًا على أساس المصلحة الذاتية. وأن كثيراً من أحاديث الجنود تروى تجارب، قد تكون شخصية أو تستند على أقوال آخرين تظهر الأجانب،

أو البريطانيين، أواليونانيين، أو الفرنسيين، أو غيرهم، فى صورة عنصرية ويتصفون بالجشع والتعالى. هذه التجربة السيئة تشكل وجهة نظر الراوى، وتؤدى به فى نهاية المطاف إلى أن يصبح وطنياً متشدداً. ومن المغرى هنا ومن السهولة بمكان تفكيك هذه الأحداث، والإشارة إلى أن الطبقة العليا المصرية والفاعلين أنفسهم مذنبون لنفس السلوك. ولكن ما يهم حقًا هو وجهة نظر الفاعل: فى أن المصرى (الراوى أو ضحية أخرى) يعامل بطريقة سيئة لأنه مصرى. وما له صلة وثيقة بالموضوع هو ظاهرة التوحد الذاتى مع الضحية، التى يندمج معها مع خبرات محددة للحياة تحت الاحتلال والإذلال اليومى من الأجانب الذى يتعرض له السكان الأصليون(٥٥).

إلا أن الأجيال الشابة والناشطين السياسيين لم يحتكروا الوطنية، كما أن تجربة المشاعر القومية الوطنية لم تكن حكراً عليهم وحدهم، وللتدليل على ذلك، فإنه من الواضح أن محمد نجيب، ومحمد حيدر، وعزيز المصرى، وأحمد فؤاد صادق، وسعد الدين صبور، وصالح حرب، وأحمد عبد العزيز، محمد كامل رحمانى، ومحمود لبيب، ورشاد مهنا(٥٦) كان يشاركونهم نفس المشاعر. إذن لماذا أصبح هذا العامل (الوطنى) فجأة عنصراً حاسمًا يؤدى إلى طرح سؤالين مختلفين: ماذا حدث قبل عام ١٩٣٦؟ ولماذا تغير الوضع فى أواخر الثلاثينيات؟ وللإجابة على السؤال الأول، فعلى الرغم من أن الفترة بين عامى ١٩٢٢-١٩٣٦ يمكن تناولها بإيجاز فقط، فإن لدينا أدلة تشير إلى نشاط سياسى فى نهاية القرن التاسع عشر بعد إعلان الحماية فى عام ١٩١٤، وخلال انتفاضة عام ١٩١٩، بمشاركة نشطة من جانب الضباط، تصاحبه بعض آثار مقاومة سلبية أو الإعراب عن استياء واضح خلال هذه الفترة(٥٧).

علاوة على ذلك، فإن الفترة ١٩٢٢-١٩٣٦ لم تكن هادئة تماماً. ففى عام ١٩٢٤، قبل وبعد اغتيال السردار فى نوفمبر، زاد الاحتكاك فى السودان بين الضباط المصريين والضباط البريطانيين، واندلع صراع حقيقى بين الجانبين بعد عملية الاغتيال. وفى شهر يوليو تظاهر الضباط المصريون بعد أن تم حبس أحدهم فى سجن بدلاً من احتجازه فى ثكنة عسكرية. وأعربوا عن أسفهم للحظر المفاجئ من قبل

البريطانيين. وكتبوا رسائل احتجاج ضد القاضى البريطانى، الذى اتهموه باستخدام عبارات مهينة ضد الملك المصرى. وبعد اغتيال السردار والإنذار البريطانى تمردت بعض الكتائب المصرية[٥٨]، فى حادثة معروفة. وفى حادث مرتبط بنفس الموضوع وصف العميد رفعت مشاعر الضباط بأنها "وطنية صادقة وحقيقية". وعلى الرغم من إبداء المقاومة أحيانًا أو التعبير عن عدم الرضا، فإن التمرد فى السودان كان استثناء. فقد ظهرت بعض المبادرات الفردية. وكتب شكيب أن بعض الضباط المصريين تعرضوا لمحاكمات عسكرية، بعد أن رفضوا الانصياع للأوامر البريطانية[٥٩]. ولكن لم يكن هذا جهادًا سياسيًا.

وقد علل مفكر مصرى هذه السلبية قبل عام ١٩٣٦ بالوجود البريطانى القوى فى الجيش، بالإضافة إلى غياب المصريين عن المناصب فى الإدارة العليا[٦٠]. ووفقا لما قاله، فالوضع جعل من المستحيل على الضباط المصريين الوطنيين أن يتحركوا بفاعلية. هذا تفسير غريب. فوجود أجنبى قوى وعرقلة مسارات الترقية كان لابد أن يؤدى إلى جهاد سياسى. وربما يكون المؤرخ قد خلط هنا بين نشاط الجيش وبين نشاط ضباطه. أو أنه افترض أن البريطانيين يمارسون سيطرة سياسية محكمة. ووفقًا لحمروش فإن الضباط البريطانيين كانوا يراقبون عن كثب نشاطات الجيش السياسية[٦١]. وهذا يبدو معقولاً جداً، ولكن نجيب، الذى ادعى علنًا أنه ناشط سياسى، لا يذكر مثل هذه السيطرة. فلا يمكن لسيطرة، مهما كانت صارمة، أن تحظر النشاط السياسى. بالإضافة إلى أن الجيش المصرى لم يهدد البريطانيين وفى أحسن الأحوال، كان يمكنه فقط أن يبطئ الغازى. وعلاوة على ذلك، فإن احتمال وقوع انقلاب عسكرى كانت شبه معدومة، نظرًا للوجود الساحق للقوات البريطانية والذكريات الحية عن محاولة عرابى.

ربما يكون التفسير المعقول هو عدم وجود دعم من المدنيين. وقد كتب نجيب فى سيرته الذاتية، أنه فى عام ١٩٢٩، و بعد أن حل الملك فؤاد البرلمان الوفدى ومنع النواب من التجمع ، التقى مع الزعيم الوفدى مصطفى النحاس باشا وقال له إن الجيش يدعمه ومستعد "لعمل أى شىء يأمر به". حتى إنه قدم اقتراحًا محددًا:

"إن كتائب حماية ومراقبة مجلس النواب واجتماعات الجمعية لن يمنعوك من الدخول. بل إنهم على استعداد لمساعدتك على فتح الباب بالقوة". إلا أن النحاس رفض العرض، قائلا إنه "يريد المحافظة على بقاء الجيش بعيداً عن الحياة السياسية، وأن الأمة ينبغى أن تكون المصدر الوحيد للسيادة. وبالتالى كانت أكبر الأحزاب المصرية، الذى يمكن أن يدعى أنه يمثل الأمة، كان متمسكًا بالقانون[٦٢].

ومما كان لافتًا للنظر فى الأربعينيات أن الجناح الراديكالى فى الحزب الوطنى والإخوان المسلمين، والمنظمات الماركسية، وربما حزب مصر الفتاة فضل أو حتى رحب ترحيبًا حارًا بعرض التعاون من قبل الضباط. وبمرور الوقت أصبح ذلك عنصراً مهمًا، حيث إن المجاهدين السياسيين فى الجيش أدركوا أنهم يتصرفون وفقًا لمعتقدات قطاعات مهمة من الشعب. وبالتالى تأكد لهم الحصول على دعم ومساعدة المدنيين، بجانب مصادر معلومات قيمة يمكن الاعتماد عليها، وحتى فى بعض الحالات الاعتماد أيضًا على جنود المشاة. وهكذا فإن الجمع بين مختلف هذه العناصر وروح العصر المضطربة فى خلال العشرينيات، وتمسك الوفد بالقانون بالإضافة إلى الأجندة السياسية فى ذلك الوقت وهى (تأمين جلاء البريطانيين بالطرق السلمية والقانونية)، وأيضا العواقب الوخيمة على القومية المصرية نتيجة لاغتيال السير لى ستاك، واستحالة تأمين قوة أجنبية لدعم القضية المصرية كل ذلك أدى إلى استبعاد فكرة قيام الضباط المصريين بأى نشاط سياسى.

تغير الوضع كثيراً بعد عام ١٩٣٦، فقد كانت القوى السياسية التى تتحدى (إذا لزم الأمر بالقوة) الوضع الراهن فى مصر عديدة وقوية. وأظهر كل من تشارلز تريب وجورج كيرك ببراعة أن النظام الملكى فى مصر حاول الحصول على تأييد هذه القوى الجديدة وجمهور شباب الناخبين للمزايدة على الوفد، ولاكتساب شرعية جديدة وإسلامية[٦٣]، وكذلك فرض أنماط جديدة من الأنشطة. وقد استخدم الملك فاروق ورجاله، وحلفاؤه فى كثير من الأحيان الدهماء الوطنيين، فى محاولة الاستفادة من نقاط الضعف فى معاهدة عام ١٩٣٦ . ولم يعد القصر عنصراً معتدلاً، وبعد الحرب

العالمية الثانية وظهور قوات المحور، اعتبرتهما قوى كثيرة فرصة متاحة لمصر ومنها بعض الساسة الحكماء. وأخيراً وليس آخراً، فقد كان للحرب عواقب غير مقصودة وغير مرحب بها: وهى توافر العديد من الأسلحة المتاحة والمتطورة للغاية فى مصر بحيث أصبحت قوة سياسية واحدة على الأقل والعديد من المنظمات السرية أكثر تسليحًا من قوات الشرطة. وأصبح استخدام القوة[٦٤] وبطريقة أسرع من الخيارات المتاحة فى تلك الفترة.

قصة موجزة عن الجهاد السياسى فى الجيش

كان أول الشباب المقبولين فى الأكاديمية العسكرية بعد ١٩٣٦ ينتمى إلى جيل تميز بتجربة سياسية قوية: انتفاضة عام ١٩٣٥[٦٥]. كما كان لديهم مثل أعلى: وهو الفريق عزيز المصرى، الذى أصبح رئيس هيئة الأركان قبل اندلاع الحرب[٦٦] بوقت قصير. كما سعى البعض منهم أيضًا للحصول على توجيهات من العسكريين الوطنيين. ومثل العديد من المصريين، كانوا منتشين بالنجاحات الأولية للنازيين. أما موقفهم من الملك فاروق فلم يكن واضحًا، فسيرهم الذاتية وغيرها من الشهادات تقدم أدلة متناقضة[٦٧]. والضباط الذين أصبحوا ناشطين اعتنقوا تقديس القوة، والرياضة، والوطنية. وكانوا يتمتعون بقراءة الكتب التاريخية، ويبحثون عن الإلهام، ويدرسون سير الرجال العظماء وحركات التحرير الوطنية (مثل الحركة الأيرلندية)[٦٨]. ومن الناحية السياسية كان الناشطون ضد الوفد ومعادين للبريطانيين، وإن كانت هناك اختلافات بين الضباط، فمعظمهم كانوا على وعى عميق بالمشاكل الاجتماعية فى الريف، ويفضلون حلاً فاشستيا للعلل المصرية. ومع ذلك، كان من المستبعد أن يكون العمل السياسى ضد النظام على جدول أعمالهم. وكان هناك عاملان من الممكن أن يكونا أثرا عليهم؛ الأول فشل عزيز المصرى، والذى كان له تأثير قوى. والثانى هو التعبئة الجماعية فى مرسى مطروح (سبتمبر ١٩٤٠)، لإعداد المقاومة ضد محاولة، حقيقية أو متخيلة، من البريطانيين لنزع سلاح القوات المصرية[٦٩]. وخلال فترة ١٩٤٠-١٩٤٢،

ظهر عاملان رئيسيان أحدهما كان تنظيماً، أسسه أربعة ضباط من القوات الجوية، بقيادة عبد اللطيف البغدادى ووجيه أباظة. هذه المجموعة جندت من ١٦ إلى ٢٥ ضابطًا من القوات الجوية، بالإضافة إلى السادات. وكان هذا مثيراً للإعجاب: فقد كان يعنى أن ثلث أو أكثر من نصف ضباط سلاح الجو انضموا إلى المنظمة. والآخر هو مجموعة مشتتة من الضباط الشبان، انجذبت إلى عزيز المصرى. كان أكثرهم أهمية وجيه خليل (الذى تُوفى فى ١٩٤٨)، وأنور السادات، وعبد المنعم عبد الرءوف (الذى، على الرغم من كونه ضابطًا فى القوات الجوية، لم يكن ينتمى إلى منظمة البغدادى).

وهنا توجد نقطتان تستحقان التركيز: الأولى أنه قبل عام ١٩٤٤، لم يكن عبد الناصر ناشطًا سياسيًا. الثانية، وهى أكثر حسماً، إن زمرة عزيز المصرى، التى كانت تعمل بتعليمات من على ماهر، وأسست منظمة ضخمة كان الغرض منها خلق نظام جديد لدعم فاروق لاقت دعمًا محدوداً للغاية[٧٠]. حتى الفحص السطحى للأدلة يشير إلى صورة مختلفة: فلم يكن هناك تنظيم ضخم؛ فالضباط الشبان أسسوا مجموعات صغيرة خاصة بهم، ثم طلبوا توجيهات من عزيز المصرى. وقد لعب الفريق لعبة معقدة، وربما بدون أى استراتيجية حقيقية؛ فقد حاول تجنب الالتزامات التنظيمية غير المرغوب فيها ولعب الدور السهل الذى لا يكلف شيئًا وهو دور الأب الروحى. بل كان أحيانًا يستخدمهم. فمن المستبعد أنه كان يعمل نيابة عن على ماهر.

قام هؤلاء الضباط بمحاولتى انقلاب، فى المحاولة الثانية حاول السادات وعبد الرءوف ترتيب هروب عزيز المصرى، ولكنهما فشلا[٧١]. وحاولت مجموعة القوات الجوية تسليم خرائط القواعد البريطانية فى مصر إلى النازيين، ونجحوا فى ذلك[٧٢]. وقد عانت هذه المجموعات من انتكاسات حادة، أولها فى عام ١٩٤١ عندما تم القبض على عبد المنعم عبد الرءوف ثم فى عام ١٩٤٢ حين وفاة سعودى أبو على، الذى حاول الوصول للقوات النازية بطائرته، وأخيراً باعتقال السادات وحسن عزت، فى عام ١٩٤٢. وبعد انتصار بريطانيا فى معركة العلمين، فقدوا الأمل وعلقوا أنشطتهم.

بعد انتصار بريطانيا كان من المستحيل الحصول على دعم من قوة أجنبية (فيما عدا عدد قليل جداً كان على استعداد لاعتناق الشيوعية). وبدلاً من ذلك ظهر نمطان: الخيار الإرهابى بدون هدف سياسى واضح - قتل الخونة المصريين أو الجنود البريطانيين، وخيار بناء تحالف، إما عن طريق الانضمام إلى أهم قوة سياسية على الساحة (الإخوان المسلمين) أو من خلال تنظيم جماعى للعمل على تعبئة أكبر عدد ممكن من الضباط الوطنيين. وقد تأرجح بعض الضباط بين الخيارين.

كان الإخوان المسلمون هم المحرك الرئيسى لبناء خيار التحالف، وفى محاولة لتجنيد أكبر عدد من الضباط حاولوا مع القوات الجوية والسادات ولكنهم فشلوا فى ذلك. وكان عزيز المصرى قد حذر الضباط الشبان من الأجندة الخفية للمرشد العام حسن البنا[٧٣]، فكان إعجابهم الشخصى به يتساوى مع شكوكهم فى دوافعه. كما كانت لديهم مشكلة مع شخصيته: فردوده لم تكن واضحة وكان يطلب الطاعة. ولكنْ فى عام ١٩٤٢ نجحت جماعة الإخوان المسلمين فى ضم عبد المنعم عبد الرءوف بعد بضعة أشهر من الإفراج عنه ونقله من القوات الجوية للجيش. جند عبد الرءوف فى السنتين ونصف التاليتين، سبعة ضباط آخرين: عبد الناصر وخالد محيى الدين، وكمال الدين حسين، وسعد توفيق، وصلاح خليفة، وحسين حمودة، هؤلاء السبعة شكلوا أول ارتباط بمنظمة البنا. وتجدر الإشارة إلى أن الاثنين الآخرين (وعبد الرءوف) كانوا إسلاميين حقيقيين. بينما كان الآخرون وطنيين فى الأساس، وقد انبهروا بقوة الإخوان، وتفانى أعضائه، ونكران البنا لذاته. وكان محمود لبيب أحد مستشارى المرشد العام، عصرياً، وله شعبية، ومحبوباً، وقد أقنع رئيسه بالتخلى عن الشروط المسبقة لقبول الضباط الوطنيين، شريطة أن يكونوا على استعداد للعمل.

إن قصة هذه العلاقة المعقدة لا يمكن سردها كاملة هنا؛ فهؤلاء الضباط السبعة جندوا من خمسين إلى خمسة وسبعين من أقرانهم. وفى فبراير ١٩٤٦ انضم أعضاء الخلية الأولى إلى الجهاز السرى للجماعة الإسلامية وأقسموا اليمين. وكان لدى "عبد الناصر"، الرجل الثانى فى الجناح العسكرى (وربما الرجل القوى)، وخالد محيى الدين شكوك قوية. ووفقًا لخالد فإن الوعد بالطاعة العمياء لشخص مجهول بدون استشارة

أحد، الذى قد يأمر بالاغتيال، لم يكن بالأمر الهين. وبدأت العلاقة بين الضباط والإخوان تتوتر ببطء وكان دعم البنا لرئيس الوزراء صدقي باشا، وقطع علاقته بطريقة فظة مع السكرى (كلاهما فى عام ١٩٤٦)، واستخدام الإسلاميين القوة بدون تمييز خلال ١٩٤٧-١٩٤٨، قد أبعد الكثير من الضباط عنه. وبعد حرب فلسطين، وبشكل أكثر تحديداً، فى سبتمبر ١٩٤٩، وقع خلاف قوى بين عبد الناصر والتنظيم حول استراتيجياتها للتجنيد (مع طلب عبد الناصر مزيد من المرونة) وعقلية الإخوان المسلمين الشديدة التعصب. هذا الخلاف أدى إلى قطيعة بين الأغلبية من الضباط والمنظمة الإسلامية[٧٤].

بين عامى ١٩٤٥ و١٩٤٨، كان هناك ما بين ستين ومائة من الضباط الوطنيين الناشطين، وظهر منهم مجموعات مفككة، على الأقل ثلاث مجموعات مختلفة من الأصدقاء (لا تشمل السادات وحسن عزت، اللذين كانا فى ذلك الوقت قد سُرِّحا من القوات المسلحة) اعتمدت الخيار الإرهابى، فى محاولة إما لقتل جنود بريطانيين أو ترهيب أو اغتيال الزعماء السياسيين المصريين المؤيدين للبريطانيين. أما الخلايا الأخرى، التى ولدت بشكل مستقل خلال عامى ١٩٤٥-١٩٤٦، فقد حاولت أن تتكور معًا لتشكيل مجموعة جديدة. واتفق أعضاؤها على تأسيس منظمة أطلقوا عليها "حركة الضباط"[٧٥]. وقبلوا وجندوا ضباطًا، بغض النظر عن انتمائهم الأيديولوجى. كان الكل يريد نظامًا قويًا، وفرض إصلاحات لتحسين أحوال الفقراء، واستعادة عظمة الأمة، وتنقية الحياة السياسية. وكان السؤال الرئيسى المطروح هو هل يمكن تحقيق هذه الإصلاحات مع الملك فاروق أو بدونه. واتفقوا على ألا يتفقوا.

فى عام ١٩٤٧ تم اعتقال حوالى خمسة عشر ضابطًا وثلاثة من ضباط الصف ينتمون إلى عدد مختلف من المنظمات، بما فى ذلك جماعة الإخوان المسلمين. إذ يبدو أنهم قد حضروا اجتماعًا لمناقشة توحيد بعض الحركات، وأن أحد ضباط الصف مجند فى واحدة من هذه المنظمات قد وشى بهم[٧٦]، وكان معظمهم ينتمون إلى حركة الضباط. ولم يستمر حبسهم طويلاً: فقد استخدم بعض أعداء رئيس الأركان، إبراهيم عطا الله،

هذه القضية لإقناع الملك أن عطا الله له شعبية كبيرة تشكل خطراً متزايداً على النظام، وأنه سيكون من الأفضل اتباع استراتيجية لإرضاء الوطنيين فتم الإفراج عن الضباط المعتقلين، ومنهم من جَنَّدهم الملك للانضمام إلى ما أصبح يطلق عليه "الحرس الحديدى"(٧٧). وبإقناعهم بأن الملك هو أفضل حليف ضد الوطنيين الوفديين والماركسيين، وافقوا على قتل أعدائه من أجل المال. وفى وقت ما ضموا السادات إليهم، الذى ربما يكون قد تم إضافته منذ ١٩٤٥ على كشف رواتب الملك. كما شهدت هذه الفترة أول محاولات للتسلل الشيوعى فى الجيش، ولكن بنجاح محدود جداً. وكان على الماركسيين التغلب على الاعتراض على إلحادهم ونمط حياتهم (لاسيما، سمعتهم فى عدم الاعتراض على إقامة العلاقات الجنسية السهلة). إلا أن الكثير من عملهم دمره دعمهم للصهاينة فى فلسطين.

أسس عبد الناصر تنظيم الضباط الأحرار فى نهاية عام ١٩٤٩، الذى كان نتيجة التحالف بين أصدقاء عبد الناصر (المنشقين عن جماعة الإخوان المسلمين وبعض الضباط الذين خدموا فى الفالوجة) والجزء الأكبر من حركة الضباط. وسرعان ما انضم إليهم البغدادى وزملاؤه من القوات الجوية، وقد سجل العديد من الضباط الصغار أنفسهم فى وقت لاحق فى حركة الضباط الأحرار. وفى ليلة الانقلاب كان التنظيم، وفقًا للتقديرات الرسمية، به ٢٨٠ عضواً، وفى تقدير آخر بلغ العدد أكثر من ٣٤٠. ويوضح غموض إعادة التوحيد الاختلافات الكبيرة بين الآراء المختلفة، فالبعض افترض (خطأ) أن مجموعة من الناشطين من كبار السن استولت على حركة الضباط. ووفقًا لهذه النسخة من القصة، فإن المنظمة التى قامت بالانقلاب عام ١٩٥٢ تأسست فى عام ١٩٤٥، وقبلت زعيمًا جديداً وأصدقاءه فى عام ١٩٤٩، وغيرت اسمها فى عام ١٩٥٠. إلا أن الكاتب يفضل القصة غير الرسمية التى تشير إلى أن مجموعة كبار الضباط هم الذين نجحوا فى خلق تنظيم منظم بدلاً من تحالف مفكك، وأظهروا مهارة رائعة فى التعامل مع القوى السياسية الأخرى. ومع ذلك فالقصة الأخرى تشير إلى رؤية مهمّة تحدد سلوك بعض الأشخاص(٧٨).

تكمن عبقرية عبد الناصر فى تصوره أن خيار الإرهاب كان عقيماً، وأن التغيير يمكن أن يأتى فقط من خلال مسار بناء التحالفات المجهدة للأعصاب، وربما بهدف الإطاحة بالنظام. كان يحتاج قدراً كبيراً من المهارة والحظ، كما أن التحديات كانت هائلة. وأهم هذه العوامل كانت الضغوط القادمة من قاعدة الحركة، التى كانت تريد اتخاذ إجراءات فورية بالنسبة لتجنيد الشباب، وسرعان ما أصبحت الحالة لا تطاق؛ فالشاب ينضم إلى منظمة سرية، فيها مخاطر كبيرة، بل ربما يعرض حياته العسكرية للخطر، وقيادة الحركة تريد منه أن يبقى هادئًا وينتظر الفرصة المناسبة، التى يبدو أنها لا تجىء أبداً. وكثيراً ما بدا خيار الخروج من الحركة وكأنه خيار عقلانى للشباب. وكان على عبد الناصر أن يجد توازنًا دقيقًا بين تجنب الدخول فى مواجهة مبكرة مع النظام والحفاظ على انشغال الضباط الشباب. ونتج عن ذلك التورط فى قرارات يبدو أنها بدت غريبة؛ نشر دعاية سياسية، والمشاركة فى الانتخابات، والتضليل على محاولة اغتيال سرى، والتى كان يمكن أن يترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة لصغار الضباط. مشكلة أخرى هى الحاجة إلى تأمين دعم ضابط كبير، له اسم من الممكن أن يجذب الشبان أو الضباط من الرتب المتوسطة الأكبر قليـلاً فى السن من "عبد الناصر" (مثل يوسف منصور صديق، على سبيل المثال). وبالتالى كانت سرية القيادة وبحثها المحموم عن ضابط كبير فى السن، واختيارهم محمد نجيب فى نهاية المطاف.

مشكلة أخرى كانت تحييد مراقبة الأجهزة الأمنية. وليس من الواضح كيف استطاع عبد الناصر ورفاقه تحقيق ذلك. فإن هذه المشكلة لم تلق اهتماماً دقيقًا، وقد تم توثيق تسلل الضباط الأحرار داخل المخابرات العسكرية، لكن ذلك لا يقدم تفسيراً كاملاً. وعلى الرغم من تلك الانشقاقات، فإن أحداً على الإطلاق لم يتهم ضابطًا من الأحرار حتى الـ ٢٤ ساعة الأخيرة من الحكم الملكى. وكان كثير من كبار الضباط يعرفون على الأقل واحداً من الضباط الأحرار: محمد نجيب، وحيدر باشا نفسه، وفؤاد صديق، والرحمانى، والصواف. بعض الكتاب يعزون هذه الحقيقة إلى خيانة من معاونى الملك المقربين، إما ناهد رشاد أو حيدر باشا، اللذين تعرضا للأذى من فاروق فانتقما منه (أو على الأقل غضا الطرف). ولكن الواقع أكثر تعقيداً. فقد اختار حيدر بالفعل

الدخول فى حوار مع قادة الحركة، وقدم تنازلات من أجل استخدامهم. ولا يمكن إنكار أن استراتيجيته تجاه الحركة لعبت دوراً فى زوال نظامه، لكنها كانت منطقية؛ فمن ناحية، ربما كان يعتقد أن الحركة السرية كانت أضعف من أن تشكل تهديداً خطيراً، ويجب علينا ألا ننسى أن تشخيص عبد الناصر كان مطابقا لرأيه، وأنه أجبر على التحرك. ومن ناحية أخرى، كان اعتقال عدد غير معروف من الضباط الذين كانوا ينشرون فقط دعاية سياسية صعبًا وخطراً من الناحية السياسية. علاوة على ذلك، كانت الدعاية لها شعبية كبيرة، لأنها عكست مشاعر الضباط. أما الاعتقالات فقد تؤدى إلى نتائج عكسية. والأهم من ذلك، يبدو أن ضباط الجيش كانوا مدافعين عن محتوى الدعاية السياسية. أما صمت أولئك الذين كانوا على علم بما يدور والذين كان يجب أن يطلقوا تحذيراً، بالإضافة إلى عدم وجود أى استنكار منهم، فهو يعتبر شهادة مروعة على السنة الأخيرة لحكم فاروق.

كانت الأشهر الست التى سبقت الانقلاب حاسمة. القائمة التى قدمتها الحركة حققت فوزًا ساحقًا فى انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط التى أجريت فى ديسمبر ١٩٥١ . والملاحظ أنه من السهل تجاوز أن الحركة تلقت دعمًا من كبار الضباط، فلقد كانت هذه الانتخابات تعبر عن "الجيش ضد تصرفات الملك" أكثر منها تحدى الحركة لسلطات الجيش. وكان لهذا النجاح أثره الإيجابى فى جذب أعضاء جدد، مما عجل الأمور وأصبحت أسهل بعد ذلك.

فى الفصل السابع أظهرت آن كلير كيربوف أن حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ كان نقطة مهمّة فى صحة قيام ثورة ١٩٥٢، فمن الناحية العملية حث الحريق الضباط الأحرار فى الإسراع بالتحضيرات للانقلاب والتفكير فى التنفيذ فى وقت أقرب مما سبق التخطيط له. وفى هذا السياق كان عبد الناصر[٨٦] متأكداً تمامًا من الحياد الأمريكي: فقد أجرى اتصالات غير مباشرة مع ضباط من المخابرات الأمريكية، الذين كانوا قد لاحظوا وجود الحركة، وربما خلال انتخابات ديسمبر. كما حاولت الحركة أيضًا مضاعفة الاتصالات والتفاوض على اتفاق مع الإخوان المسلمين[٨٧].

وفى وقت ما بين فبراير ومارس ١٩٥٢، أبرم عبد الناصر صفقة مع الإخوان، بالتفاوض مع صلاح شادى وحسن العشماوى. كانت الشروط فى صالح عبد الناصر: ووافق مفاوضو الإخوان المسلمين على دعم نظام عسكرى وقبلوا حجته بطلب تأجيل اعتماد تطبيق الشريعة الإسلامية إلى أجل غير مسمى، بما أن القيود الدولية والمحلية كانت عديدة. ويبدو هذا غريباً، إما أن المفاوضين كانوا غير أكفاء، أو اعتقدوا أنه بعد نجاح الانقلاب سوف يسيطر الإخوان على السلطة إن عاجلاً أو آجلاً، أو كان من بين الإخوان من أعطوا الأولوية لسقوط النظام الملكى وإجلاء البريطانيين، بغض النظر عن الوسائل والتكلفة.

بعد تأمين هذه الصفقة، انتظر عبد الناصر اللحظة المناسبة. كان لديه قيدان، الأول، أنه كان يحتاج إلى التقليل من مخاطر التدخل البريطانى، وبالتالى اضطر للانتظار حتى تتم التهدئة السياسية. والثانى، أنه كان بحاجة إلى عدد كاف من وحدات الجيش بقيادة الضباط الأحرار فى القاهرة، وكان هذا يتوقف على فرص التنقلات فى الكتائب والأقسام.

فى نهاية المطاف قررت السلطات فى مارس، بعد أن لاحظت أن المخابرات العسكرية تحقق تقدماً قليلاً فى التحريات عن منظمة الضباط الأحرار، وتحويل المسألة برمتها إلى البوليس السياسى(٨٨). وفى غضون أشهر قليلة نجحت هذه القوة فى تحديد بعض الضباط الأحرار، بما فى ذلك عبد الناصر(٨٩). علاوة على ذلك، فى بداية الصيف، وردت تقارير لعبد الناصر مثيرة للقلق بشكل متزايد بأن حيدر قد خسر المعركة السياسية لصالح الملك، وأن وقت القمع يقترب، مع احتمال ترشيح عدو للمنظمة، وهو حسين سرى عمرو، وزيراً للحربية. ثم اتخذ الملك قراراً بحل مجلس إدارة نادى الضباط. فلم يكن يستطيع السماح لخطب الضباط الملتهبة أن تمر دون عقاب ودون تعريض مصداقيته. وقد كلفه هذا القرار العرش، أما بالنسبة للحركة، التى أصبحت عصبية، فقد قامت بعمل حسابات مماثلة بالنسبة لاختيار التوقيت، فتأخير رد الفعل من شأنه أن يقوض مكانة المنظمة ويمكن أن يؤدى إلى ردة كبرى(٩٠).

لذلك حاولت الحركة حشد قواتها والتحقق من صلاحية الاتفاق مع الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من انشقاق لا مفر منه وصعوبات غير متوقعة، فقد نجحت نجاحاً كبيراً فى تحقيق الهدف الأول. ومع ذلك، كانت فى انتظار عبد الناصر مفاجأة غير سارة، فقد طلب مفاوضو الإخوان موافقة حسن الهضيبى، المرشـد العام. وعندما اكتشف مدى غموض التزامات الضباط طلب الهضيبى تفاصيل أكثر. ووقع عبد الناصر فى مأزق، وشعر بأنه عليه قبول شروط جديدة، ولكنه لم يعتبر نفسه ملتزماً بها[٩١].

بعد ظهر اليوم الأخير قبل الانقلاب، أبلغ عبد الناصر الضابط الماركسى أحمد حمروش أن هذه الليلة تحددت للقيام بالانقلاب وطلب منه أن يرسل تعليمات محددة لبعض الضباط الأحرار الذين يخدمون فى الإسكندرية. كان يعلم أنه من الضرورى أن يبلغ حمروش التنظيم الماركسى. واجتمع حمروش مع قادته، ورغم كل ما قاله بعد ذلك، فقد تأخر على آخر قطار ولم ينقل أوامر عبد الناصر. وربما يكون حمروش قد تلقى تعليمات من قيادته الشيوعية بعدم الالتزام وهو ما يبدو الأكثر احتمالاً. فمن الممكن أن يكون مثل هذا القرار قراراً رشيداً، لأن العملية كانت محفوفة بالمخاطر، مع فرصة ضعيفة فى النجاح، وكانت مصادر الضباط الماركسيين شحيحة، وليست لاستخدامها لصالح منظمة أخرى[٩٢].

ما تبقى فهو التاريخ، فعلى الرغم من أن قوات الحركة كانت محدودة، فقد نجحت محاولة الانقلاب، فلا أحد كان يريد أن يدافع عن النظام. ونجح الضباط الأحرار فى منع معظم الضباط ذوى الرتب العالية من الوصول إلى قواتهم، وفى إقناع القلة الذين تمكنوا من الوصول بالسماح لهم بإتمام المهمة. وبطبيعة الحال فقد كانت الحركة محظوظة. ولكنها ساعدت أيضاً فى تأمين هذا الحظ حيث شعر الضباط الأحرار بأن قضيتهم هى حق، واعتبروا حظهم الحسن دليلاً على صحة قناعتهم، ولم يعيروا أى اهتمام لسوء الحظ. وكان سرد جميع الأطراف المعنية للأحداث يبالغ فى التأكيد على دور حسن الحظ، كما فعل الضباط الأحرار، فبالنسبة لهم، كانت الثورة اختباراً إلهياً.

الهوامــش

(١) أحمد حمروش "قصة ثورة ٢٣ يوليو" المجلد ١، ٨٥؛ البلى، "الصفوة العسكرية والبنية السياسية فى مصر" (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٢)، ٢٧٦؛ ب. ى. فاتيكيوتيس، Nasser and his Generation، فاتيكيوتيس، The Egyptian Army in Politics Pattern: (لندن: كروم هيلم، ١٩٧٨)؛ for New Nations? بلومينجتون: مطبعة جامعة أنديانا، ١٩٦١). محمد صابر عرب، "هجوم على القصر الملكى: حديث ٤ فبراير ١٩٤٢" (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢)، ٣٠١ .

(٢) لم يوسع عباس وجهات نظره ولكن أعطى أمثلة على تدخل "ابن الذوات" لصالح أشخاص من أصول متواضعة، مستمدة من دراساته فى الجامعة المصرية. وقد يكون مبالغًا فى وجهة نظره، ولكن يبدو أنه يعتقد أن الشباب المصرى كان يجب عليه أن يبادر بإعطاء ضمانات الولاء للأنظمة إذا كانوا يريدون الحصول على تأييد الوصى.

(٣) انظر: المصور، ٢٩ أكتوبر ١٩٤٨، ١٨، للحصول على وصف لهذا الاختبار ومتطلباته.

(٤) حمروش، "قصة، ٨٥ . صلاح نصر، ثورة ٢٣ يوليو بين المصير واللا مصير" (القاهرة: مؤسسات الاتحاد للصحافة والنشر، ١٩٨٦)، ٢١ .

(٥) وليفية ريبول، Langage et ideologies (باريس: مطبعة جامعة فرنسا، ١٩٨٠)، ١٠٧ .

(٦) مقابلة حسن إبراهيم فى مجلة الجيل، ٦ يونيو ١٩٥٤ . المصدر الآخر هو صلاح سالم، انظر على سبيل المثال محمد المعتصم، "صلاح سالم" (القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر، ن. د.)، ١٠ .

(٧) بخصوص دخل والده، انظر: مقابلة عبد الناصر مع مرجان (للصانداى تيمز فى ١٩٦٢)، ونقلت إلى عبد الله إمام، "الناصرية: دراسات فى فكر جمال عبد الناصر" (القاهرة: دار الشعب، ١٩٧١).

(٨) وقد استخدم لهذه العينة العشوائية:

(أ) الوفيات فى الأهرام.

(ب) الدراسات والحسابات ونشر السير الذاتية، جمع كل المعلومات المتاحة عن أسماء الضباط.

(ج) العلاقات الشخصية للمؤلف.

(د) النشر، دراسات عن الأسس التنظيمية.

(٩) وفيق دراز وسعيد حليم (من الضباط الأحرار) مقابلات مع الكاتب. وقد جمع كيرك بياتى معلومات مماثلة. انظر: كيرك بياتى، Egypt during the Nasser Years: Ideology, Politics and Civil Society (باولدرز: مطبعة ويست فيو، ١٩٩٤).

(١٠) حمروش، "نسيج العمر" (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣).

(١١) مصطفى بهجت بدوى، "حكايات سبتمبر ٤٢: على هامش عهود فاروق، عبد الناصر والسادات" (القاهرة: الأهرام، ١٩٩٠)، ٦١، مقابلة عبد الرءوف نافع مع المؤلف.

(١٢) على سبيل المثال، بالنسبة للفئة العمرية للسادات / زكريا محى الدين، أكثر من ١٠٠٠ تقدموا، قبل منهم ٥٢ فقط.

(١٣) انظر: أسفل تكوين كبار ضباط الجيش خلال حرب ١٩٤٨ . وقد بدأ هؤلاء الضباط فى تولى مناصبهم قبل ١٩٣٦ . حمروش. "قصة ثورة ٢٣ يوليو" ٢ : ٤١ . فقد كتب أنه خلال الأربعينيات كان هناك عضو واحد من العائلة المالكة وكان ضابطاً. ولم يكن هناك ضابطاً واحد من الرتب الكبيرة قد جاء من عائلة "أقطاعية". انظر أيضاً: عبد العظيم رمضان، "الجيش المصرى فى السياسة: ١٨٨٢ - ١٩٣٦" (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ٧٤ (فرق تدريب القوات فى مطلع القرن). فقد كتب أن "الضباط المصريين قد جاءوا من عائلات الطبقة المتوسطة وفيهم نو أصول تركية وكردية وشركسية".

(١٤) عن الخلفية الأسرية لعبد الرحمن فهمى، انظر: عبد العليم خلاف، "الحياة الصعيدية" (القاهرة: عن للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٩)، ٢٠٧ (ملاحظة ٣)، ولكن أيضاً ٢١٥-١٦، حيث يوضح خلاف خلفية أحمد ماهر (والذى أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء). لقد كان ماهر ابن أخ / أخت فهمى.

(١٥) انظر: صبرى أبو المجد، "عزيز على المصرى وصحبته: بناة الوحدة العربية والإسلامية" (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠)، ٣٠، ٧١ .

(١٦) المعلومات التى أعطت للمؤلف من قبل نجل عبد العزيز، أحمد عبد العزيز أيضاً كان نو دم مصرى.

(١٧) وفقًا لشقيقه (المسلم به على أنه لا يمكن الاعتماد عليه)، أن السادات لم يكن "مصرياً خالصاً". فهو بالطبع كان من أم سودانية، ولكن والده أيضاً كانت جنوره سورية". انظر: عصمت السادات، الحقيقة الغائبة (القاهرة، ١٩٩١)، ١٥٣ .

(١٨) المعلومات المعطاة من نجل العقيد فؤاد الشاهد (١٩٢٠-٦٠). حيث أضاف أن الملك فؤاد كان يمزح ذات مرة مع حاجبه، وهو أحد أفراد الأسرة أيضاً، قائلا إن آل الشاهد - كثيرو العدد داخل الجيش حتى إنه يخشى أن يقوما بمحاولة انقلاب. مع الملاحظة أيضاً أن واحدا من ضباط عائلة الشاهد عمل بالسودان وتزوج هناك.

(١٩) حمروش، "قصة ثورة" ٢: ٤٠-٤٢ .

(٢٠) زكريا محى الدين وعماد عسكر فى مقابلتهم مع المؤلف.

(٢١) حمروش، "شهود ثورة" (لصديق عكاشة وكميل)؛ حلمى سلام، "أنا وثوار يوليو" (القاهرة: دار ثابت، ١٩٨٦)، ٢٠٣ (الحيدرى، الذى كان ابن، وحفيد، وأخ لضباط)؛ مقابلة أمين شاكر مع طارق حبيب؛ نصر، "ثورة ٢٣ يوليو بين المصير واللا مصير"، ٩١ (الرشدان). نعى رثاء لأخت وفيق دراز مارس ٢٠٠٣ ومقابلة وفيق دراز مع المؤلف. ومقابلة نافع مع المؤلف (لطفى). وقد تزوج يوسف منصور صديق ابنة عمه، عالية. وكان والده، منصور يوسف حسن الأزهرى، ضابطاً فى الجيش، ابنًا لقاضٍ، وحفيداً علامة.

وقد كانت والدة صديق من عائلة ذات (دماء عربية خالصة)، منشأها من قبيلة الأثيرات. ووالد صديق، الذى كان أيضاً خالاً للضابط الحر المشهور، وابن عم والده الأكبر، تخرج فى الأكاديمية العسكرية عام ١٨٩٩. انظر: علية توفيق "يوسف صديق، جمال عبد الناصر وأنا" (القاهرة: الأهرام، ٢٠٠٠)، ٧-٩، محمد توفيق الأزهرى، "يوسف منصور صديق، منقذ ثورة يوليو: أنكره الزيف، وأنصفه الشعب" (القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٠)، ١٨. وقد كان عم صلاح نصر أكبر منه بسنوات قليلة، وهذا ما جعل بعض أقاربه يفترضون خطأ أنه هو الأخ الأكبر. انظر: نصر، ١٩. وقد كان نصر حفيد لاثنين من العمد؛ وعائلة ذات أصول عربية، دخلت مصر بعد الفتح العربى بفترة قصيرة. نصر، ١١ .

(٢٢) مقابلة سعيد حليم وعبد الرءوف نافع مع المؤلف.

(٢٣) مقابلة عبد الرءوف نافع مع المؤلف، طنطاوى، خلال الثلاثينيات، كان رئيس الأركان فى الأكاديمية العسكرية.

(٢٤) نصر، ٣٠؛ أحمد كميل، "من أوراق رئيس المخابرات المصرية الأسبق: أحمد كميل يتذكر، بقلم أحمد عز الدين" (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٠)، ١١١ .

(٢٥) مقابلة سعيد حليم مع المؤلف.

(٢٦) حافظ إسماعيل، "أمن مصر القومى فى عصر التحديات" (القاهرة: الأهرام، ١٩٨٧)، ١٥؛ عبد المنعم عبد الرءوف، "أرغمت فاروق على التنازل عن العرش: مذكرات عبد المنعم عبد الرءوف" (القاهرة: الزهرة للقلم العربى، ١٩٨٨)، ١٥؛ عبد التواب عبد الحى. نسر مصر عبد المنعم رياض، بيان وشاهدان (القاهرة: دار الهلال، ١٩٧١)، ٥٢ . كان جد رياض موظف من الطبقة المتوسطة.

(٢٧) مقابلة عماد عسكر (الأخ لجمال) مع المؤلف.

(٢٨) نعى بالأهرام.

(٢٩) بهجت بدوى، ١٧، ٩٩، ٦٣ .

(٣٠) مقابلة عبد الرءوف نافع مع المؤلف، يمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة. فعلى سبيل المثال صرحت مجلة الجيل، خلال حرب ١٩٥٦، بأن الكثير من الأسر الكبيرة كان لديهم أعضاء مجندون فى الجيش. انظر: الجيل، رقم ٢٥٩، ١٠ ديسمبر ١٩٥٦، وهى تصف ملحمة عائلة عسكرية، والذى قيل إن الجد، الأب، العم، والأولاد كانوا ضباطًا وخدموا فى الحروب. الأكبر، بهجت محمد أبو الحسنين، كان الضابط الأول. وقد بدأ تدرجه الوظيفى خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وكان لديه ولدان، كلاهما ضابط، عبد الماجد بهجت ومحمد بهجت. محمد بهجت كان لديه أربعة أولاد، اثنان منهم ضباط، وبناته الثلاث تزوجوا ضباطًا. وشرحت أرملته بأن الإنتاج الاجتماعى عن طريق استحضار الفضائل العسكرية (الوطنية، القوة، النظام، والقيام فى وقت مبكر، غالبا ما يرجع إلى الفرق الكبير بين البيت والمدرسة). انظر حمدى لطفى "العسكرية المصرية فوق سينا" (القاهرة: كتاب الهلال، ١٩٧٦)، ٣٢٢-٢٣ . هذا المفهوم للتعليم العسكرى يستخدم فى سياق آخر، وهو العلاقة بين الضباط والجنود، فى عبد الرحمن زكى "التربية العسكرية: الخلق العسكرى وروح القيادة" (القاهرة، ١٩٤٤). هنا، هو تعلم حب الوطن الأم، والحياة العسكرية، والانضباط والنظام، وعدم الأنانية، والفضائل المفيدة سواء فى الحياة العسكرية أو المدنية، وغرسها فى الأطفال. وفقًا لأرملة بهجت، فإن زوجها المتوفى أمضى أربعين عامًا يشكل

الضباط وفعل نفس الشيء فى المنزل. أزواج البنات كانوا اللواء عبد المجيد أحمد والعميد عبد الرحمن أمين، ومصطفى بهجت (ابن شقيق الضابط). والابن الثانى عبد المجيد اختار أبناؤه الثلاثة السلك العسكرى. وابنتاه تزوجتا من ضباط، الملازم سيد وزخارى والكابتن محمد الصافى. قضية أخرى فى الجيل (فقدت الصفحة الأولى ولكنها فى الغالب صدرت عام ١٩٥٦ أو أوائل ١٩٥٧) تصف سلالة المصرى، الأب محمد المصرى عميد متقاعد يبلغ من العمر ٧٧ عامًا، ترك الجيش عام ١٩٣٣. قال للكاتب إن سلالة عائلة المصرى كلها من العسكريين. ابنه الأكبر كان فى تلك الفترة (١٩٥٦) بكباشى والأصغر برتبة ملازم ، أحدهم يخدم فى سلاح الطيران، وآخر فى المشاة، والأخير فى سلاح الفرسان. وبناته متزوجات من ضباط، عميد وعقيد قال كذلك للكاتب بأنه ابن شقيق ضابط بحرى.

(٣١) عبد الرءوف، ١٢٥؛ اليزير بيرى، Army Officers in Arab Politics and Society (نيويورك: بريجير ١٩٧٠)، ٤٨٤ .

(٣٢) معلومات عن طنطاوى من ابن أخيه ومن عبد الرءوف نافع. لفتوح، ولد فى قرية بالقرب من قويسنا، انظر: أمين هويدى، "٥٠ عامًا من العواصف: ما رأيته قلته" (القاهرة: الأهرام، ٢٠٠٢)، ١٨ .

(٣٣) علياء توفيق، "يوسف صديق، جمال عبد الناصر وأنا" (القاهرة، الأهرام، ٢٠٠٠)، ٩-١٠. انظر أيضًا: الفيلم الوثائقى المنتج عن بيومى. وانظر على وجه الخصوص: محمد عبد الفتاح إبراهيم، (القاهرة، مطبعة عبد الحليم حسنى، ١٩٣٥). المؤلف، الضابط، وابن الضابط، والذى أصبح بعد سنوات جزءًا من الصف الأول داخل الكلية الحربية، مع نجيب الرحمان، على على عامر، شوقى عبد الرحمن، وعبد القادر عبد الرءوف (أخ عبد المنعم). انظر: المصور، ٢٣ يوليو ١٩٥٣ .

(٣٤) خلاف، ٢١٦ .

(٣٥) اللواء محمد باشا لبيب الشاهد، والعميد أحمد بك رفعت، "مذكرتان عن أعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجها منه" (الإسكندرية: مطبعة المستقبل، ١٩٣٦). يمكننا أن نجد قوائم أخرى لضباط خدموا فى الجيش خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر فى: عبد الرحمن زكى، "معارك مصرية فى القرن العشرين" (القاهرة: مطبعة وزارة الدفاع الوطنى، ١٩٤٣)، ٢١؛ وهنا أيضًا يبدو من الأسماء أنهم لمصريين خالصين مع قليل من الاستثناء.

(٣٦) فى مذكراته، قدم نجيب معلومات عن السير الذاتية لأصدقائه، والذين كانوا مصريين، محمد نجيب، "كنت رئيسًا لمصر" (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٤)، ١٢ .

(٣٧) نعى صديق محمود فى الأهرام؛ معلومات عامة؛ وخالد محى الدين، "والآن أتكلم" (القاهرة: الأهرام، ١٩٩٢)، ٤٦ (الكميل).

(٣٨) رمضان، الجيش المصرى، ٣٢، ٣٤، ٣٠ . رفض دو فرين الاقتراحات الخديوية لتجنيد المرتزقة كما عارض أيضًا وبشدة تكوين جيش مصرى خالص.

(٣٩) إسماعيل، ١٥ .

(٤٠) حمروش، "قصة ثورة"، ١:٦٩؛ نجيب، "كنت رئيسًا لمصر"، ٢٢؛ (أميرالاى) محمد إبراهيم، "طلبات الكليات الحربية" فى صحيفة الكلية الحربية الملكية، رقم ٨، يونيو ١٩٥١، ٦٩؛ التوافق العام فى الآراء يتمثل فى أن مهارة الضباط غير جيدة. وعلى الرأى المخالف، انظر إلى كتاب: رفعت، والذى على الغالب تمت كتابته فى أواخر العشرينيات أو ١٩٣٠، واستشهد به فى وقت سابق. وواضح أن رفعت كان فى

موقف دفاعي ويتأرجح بين إنكار أو وجود مشكلة والاعتراف بها. فهو يعترف بوجود قدرة سلبية للضباط على الفهم ويستنكر هذه الفكرة. ويقر بأن القيادة "فن" يحتاج لممارسة، وليس دراسة. ويدعي بأن الضباط عادة يكونوا إداريين أفضل من المدنيين ويعطي عدة أمثلة على ذلك .Cf رفعت الشهيد، ٧٦ . ويكتب أن الجيش لا يمكنه التقدم طالما أن الذى يقوده البريطانيون ,٧٧ ويقدم بعض الاقتراحات ليحسن من تدريب الضباط. إنه يفضل تنمية الإبداع والاعتماد على النفس للضباط. يجب أن يتعلموا فن القيادة ووضع الخطط (III). ويكرر أن الفنون العسكرية والمهارات تكتسب بالممارسة (III). ثم ينكر أن الضباط جهلة. وتعتقد جميع المصادر أن القاعدة العامة تتهم عدم كفاءة الجيل الأكبر سنًا لعدم تأسيسه تأسيسًا سليمًا، مع بعض الاستثناءات المضيئة، وبعدد أكبر مما كان يعتقد.

(٤١) شكيب، "حرب فلسطين ١٩٤٨، رؤية مصرية" (القاهرة، مكتبة الزهراء للأعلام العربى، ١٩٨٦)، ١٤١، مستعينا بوثائق بريطانية ولقاء مع محمد كميل الرحماني. زكريا محي الدين، في لقاء له مع هذا الكاتب، وقد اعتنق كلاهما نفس الرأى، مع بعض الفوارق البسيطة. انظر أيضًا: عبد الوهاب بكر محمد، "الوجود البريطاني فى الجيش المصرى: ١٩٣٦ - ١٩٤٧" (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ١٧٢ .

(٤٢) انظر على سبيل المثال: مصطفى بهجت بدوى، ٢٠ .

(٤٣) يوسف منصور صديق، "أوراق يوسف صديق" (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨)، ٦١؛ أنور السادات، "أسرار الثورة المصرية: بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية" (القاهرة: كتاب الهلال، ن.د)، ١٥٢ .

(٤٤) نصر، ٣٠، سادات، "أسرار"، ١٥٢ .

(٤٥) نصر، ٣٠، سادات، "أسرار"، ١٥٢ .

(٤٦) رمزى حنا ومحمد عبد الحليم الزرقا، فى مقابلات مع المؤلف، أبناء البرجوازية الصغرى والتى نادراً ما تظهر فى العينات العشوائية لهذا الكاتب. انظر أيضًا: مناقشتى الموجودة أعلاه وكانت الحواجز الحائلة دون حدوث ذلك عالية جدا.

(٤٧) انظر: بدوى، ١٣٣، الذى يعطيهم كمثال على أحد رفاقه، وأخ لثلاثة ضباط. مجلة الجيل، خلال النصف الثانى من ١٩٥٦، والتى نشرت على سلسلة حلقات، تقدم كل منها عائلة مع العديد من الأخوة الذين ينتمون إلى فرقة الضباط. انظر، على سبيل المثال، رقم ٢٥٦، ١٩ نوفمبر ١٩٥٦، عن عائلة رفاعي: حيث كان ثلاثة من الأربع أخوة ضباط. للحصول على تفاصيل عن نفس العائلة، بالإضافة إلى مهنة الأب (رجل بوليس)، انظر لطفى، العسكرية، ٣١٤ . فعلى سبيل المثال، فنحن ندرس التمرينات الحربية ، تأثيرات العيش فى بيئة بها الرجال أكثر رسمية، وقصص أخرى رويت عن طريق جده، الذى كان ضابطا، والتى أثرت فى اختيار الابن لوظيفته. وموضوع أخر، رقم ٢٥٨، بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٥٦، تعامل مع عائلة مهدى، حيث كان الجد وأولاد أعمامه ضباط. وقد درس للجيل عن طريق المقال المتضمن للأخ الأكبر، البكباشى عبد الله مهدى. وقد كانوا أخوة آخرون ضباط أيضًا. لقد شرحت الأم لأبنائها اختيارهم بواسطة قيمهم الوطنية وعن طريق الأمثلة السابقة. واحدة من بناتها تزوجت من ضابط أيضا. الموضوع رقم ٢٦٠، بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٥٦، الذى قدم ستة من الأبناء بوظائفهم الإدارية. الثلاثة الأوائل كانوا ضباط والثلاثة الآخرون كانوا ما زالوا بالتعليم العالى. وقد اعتقد الأب ان اختيار أبنائه قائم على قيمهم الوطنية وحبهم للرياضة. وقد قالت الأم إن انتقال القيم الوطنية هو أفضل تفسير.

(٤٨) انظر: المقال فى أفواج كمال الدين حسين من مدرسة الإبراهيمية الثانوية، المنشور بمجلة الجيل، ٢٣ يناير ١٩٦١ .

(٤٩) حمروش، "نسيج العمر"، ٢٠ .

(٥٠) حمروش، "قصة ثورة"، ٢: ٤٢ .

(٥١) مقابلة زكريا محى الدين مع المؤلف، فى تشخيصه، "ظاهرة مميزة لهذا الجيل"، حيث تقاسمها العديد من الجهات الفاعلة، فعلى سبيل المثال"على صبرى، فى محمد عروق "قراءة فى أوراق على صبرى" (القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٩٢)، ٢٣ . انظر أيضًا: خالد محى الدين، ٢٥ - ٢٦، عن أسباب طلبه الموافقة على انتسابه للكلية الحربية؛ وعبد الفتاح أبو الفضل، "كنت نائبًا لرئيس المخابرات" (القاهرة، كتاب الحرية، ١٩٨٦)، ٢٩ - ٣٠ . دوافع أبو الفضل: ١- إعجابه بعرابى ٢- اعتقاد بأن الجيش تمكن من قبول الرجل الشاب الخدمة فى بلده، فى إطار مؤسسى خلف السياسات، على صبرى، فى "اعترافاته" المنشورة بواسطة غالى شكرى، قال شيئًا مماثلاً، حيث كان والده وطنى وصوت للوفد، ولكنه مع ذلك كان يكره الطائفية فى النظام التعددى الحزبى. انظر: غالى شكرى، "المثقفون والسلطة فى مصر" (١): "ناصر، السادات، خالد محى الدين، على صبرى، فتحى رضوان، توفيق الحكيم، زكى نجيب محفوظ، لويس عوض" (القاهرة: أخبار اليوم، ١٩٩١)، ١٤٨ . ولحسابات مماثلة أخرى، انظر نصر. حيث أكتشف، خلال درا ستة فى المدرسة الثانوية، أن القيادات السياسية الذين دفعت بهم الأحزاب السياسية وقراراتهم لم تكن بأى حال من الأحوال ذات صلة بالمصلحة الوطنية. كذلك أرهقت أعصابه من الفساد فى الخدمات المدنية وسلوك البوليس الحربى. فالشخص ينظر إلى الفلاحين ويحترم رأيا القادة. كذلك كره نصر الأجانب الذين استفادوا من الأزمة الاقتصادية. وبالتالى اقتنع بأن الجيش هو الحل لأمثل. أما النقطة التالية فيجب وضع عدة خطوط تحتها: ليس كل الضباط من كبار السن فاسدين، فمعظمهم يساند التطورات الجديدة التى تخص هيكل القوة والتعليم العسكرى. فعلى سبيل المثال، يستشهد حافظ إسماعيل بسعادة عمر طنطاوى بتخريج الدفعة الأولى من الطلبة بعد إصلاحات عام ١٩٣٦ . انظر إسماعيل، ١٩ . ويروى سيد فرج فكاهة أخرى: كان يريد دراسة القانون، ولكنه غير رأيه بعد لقاء مع طنطاوى، الذى بادره بالحديث أثناء قيامه بواجب عزاء: "جلس بجانبى وسألنى عن وظيفتى. (أجبت) فقاطعنى بصوت مدو: "محامى؟" هذه البلد مملوءة بالمحامين! وشاب مثلك، رياضى وسريع البديهة، يجب أن يكون ضابط فى الجيش! تعال وقابلنى غدًا...." انظر: فراج "حياتى بين السيف والكلام" (القاهرة" الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ٧٩ .

(٥٢) فى مقالة ملاحظة - مهمة وقليلة أكد عبد الناصر على هذه النقطة. انظر: المصور، ٢٣ يوليو ١٩٥٣ .

(٥٣) زكريا محى الدين وجمال منصور، فى مقابلة مع المؤلف.

(٥٤) انظر: استشهاد أعمال بكر محمود المبكرة، أو جبر على جبر، اللواء الجوية بين السياسة المصرية والإسرائيلية، الجزء الأول: ١٩٢٢ - ١٩٥٢ (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٣).

(٥٥) انظر: أنور السادات، "البحث عن الذات" الطبعة الثالثة. (القاهرة، المكتبة المصرية الحديثة، ١٩٧٩)، ١٨، ٢٠، ... إلخ. الرجل الإنجليزى لديه كان قبيحًا وهمجيًا. انظر: "عروق على صبرى"، ١٨ حيث الموضوع الرئيسى هو ازدراء من الأجانب الأغنياء تجاه المصريين المحرومين. عبد الله إمام "وجيه أباظة: صفحات من النضال الوطنى"

الجزء الأول (القاهرة: عربية للطباعة والنشر، ١٩٩٥)، ١١٠ . خالد محيي الدين، ٢٥-٣٥، يدين بشدة الاحتلال البريطاني، ويروى من جديد قصة استيلاء القوات البريطانية على الدبابات المصرية، ويصفها بأنها صدمة كبرى. حسين حمودة "أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين" (القاهرة: مكتبة الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٥)، ١٩ . عبد المغني سعيد "أسرار السياسة المصرية في ربع قرن" (القاهرة: كتاب الحرية، ١٩٨٥) وأعمال نصر، التي ذكرت من قبل، مثيرة للاهتمام: فعداء المؤلف نحو البريطانيين كان على النقيض إعجاب بهم. ووفقًا لجون لاك وتور، هذه أيضًا حقيقة بالنسبة لعبد الناصر. انظر: لاكوتور Nasser (باريس: إصدارات دي سوي، ١٩٧١)، ٣١٤ .

(٥٦) هذا واضح بالنسبة لنجيب، وعزيز المصري، ولبيب وحرب، الذين كانوا متورطين في الأنشطة المعادية للبريطانيين. ومن المعروف كذلك أن صديق ورحماني تم حبسهم أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب نشاطهم ضد الوفد والبريطانيين. وقد ساعد صبور المقاومة ضد الإنجليز في منطقة القناة في خريف وشتاء ١٩٥١-٥٢ . وكان منها حذرًا لأنه كان قريبًا من الوطنيين وكان يتجنب أية التزامات جادة.

(٥٧) إسلام ضياء الدين الصغير، الحزب الوطني والنضال السري: ١٩٠٧-١٩١٥ (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٧)، ١٩ . أشارت إلى، على سبيل المثال، صالح حرب ومحمود لبيب ثاروا وانضموا للقوات العثمانية. انظر: معلومات السيرة الذاتية عند حسين حمودة، ٢٨، أو مقدمة أحمد عطية الله لصالح حرب "الوطن والجيش" (القاهرة: مكتبة لأنجلو مصرية، ١٩٤٠). ومن المهم كذلك، أن كثير من العمليات ضد القوات البريطانية أظهرت مهارات تكتيكية تدل على تورط ضباط فيها. انظر: رمضان، ص ١٣٧-١٣٨، وحمروش "قصة ثورة ١:٧٥، وفتحي "مذكرات عبد الرحمن فهمي" (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ونجيب "كنت رئيسًا"، ٣٥ .

(٥٨) الشاهد، ٢٧ - ٣٢؛ رمضان، "الجيش المصري" ١٧١ .

(٥٩) حمروش، قصت، ١: ٧٧ . نجيب "كنت رئيسًا" ٣٨، شكيب، ١٤١ .

(٦٠) البيالي، ٢٤٦، كتبت تقريبًا في السنوات ١٨٨٢ - ١٩٣٦ .

(٦١) حمروش، "قصة"، ١: ٧٧ .

(٦٢) نجيب، وآخرون وما يليهم. الخوف من النشاط الجماعي أصبح التفسير المفضل لدى الماركسيين. انظر على سبيل المثال: حسن رياض. L'Égypte nassérienne (باريس، مطبعة دي مينويت، ١٩٦٤)، ٢٠٤. وأيضا، العواقب الوخيمة لجمعية ستاك حيث كانت حافزًا قويًا لتوخي الحذر.

(٦٣) شارلز تريب، "علي ماهر وسياسات الجيش المصري" في تريبي، طبعة،
Contemporary Egypt through Egyptian Eyes: Essays in Honor of J. Vatikiotis.
(لندن: روتليدج، ١٩٩٣)، ٤٥؛ جورج كيرك، The Middle East in the War، الطبعة الثالثة. (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٥٤)، ٣٤ .

(٦٤) محسن محمد، "من قتل حسن البنا؟" (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٧)، ٩٣، الذي قال إنه كان يقتبس البرقيات الدبلوماسية البريطانية.

(٦٥) مقدمة جيدة للانتفاضة هو صبري أبو المجد، "سنوات ما قبل الثورة: ١٩٣٠-١٩٥٢" المجلد ١ (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٧)، ٣٩٣-٤٧٩، ٥٠٨-٥١٦، ٦٠٥-٦٧٣ .

(٦٦) انظر على سبيل المثال: "مذكرات البغدادى" المجلد ١ (القاهرة، المكتبة المصرية الحديثة، ١٩٧٧)؛ السادات، "أسرار"؛ إمام، "وجيه أباظة: صفحات" حمدى لطفى، "ثوار يوليو: الوجه الآخر" (القاهرة: كتاب الليل، ١٩٧٧).

(٦٧) قارن على سبيل المثال رواية أباظة، فى خطاب لزوجته، المنشور فى عبد الله إمام، "وجيه أباظة والأمل الفدائى" (القاهرة: المكتبة العربية للطباعة والنشر) ١٨١، حسن عزت، "قصتى مع العمالقة والأقزام السبعة وثامنهم هيكل" (روما ولندن، ١٩٨٥)، ١٨٦، فـر رواية بغدادى فى بغدادى، ١٠، أو مع قصة السادات فى "أسرار".

(٦٨) انظر على سبيل المثال: مقابلة بغدادى مع لطفى، "ثوار" ٥٩؛ وأيضًا عزت، "قصتى" ١٨٦ .

(٦٩) فى هذه الحلقة، انظر: إسماعيل، ٢٣ . انظر أيضًا: شهادة عبد المنعم أمين فى حمروش، "قصة ثورة ٢٣ يوليو" (٤): شهود ثورة يوليو، الطبعة الثانية. (القاهرة: مكتبات مدبولى، ١٩٨٤)، ٢٤٧ . أبو الفضل، "كنت نائبًا" ٤٢ . مقابلة مجدى حسنين فى السياسى، ٧ أغسطس ١٩٨٨، وشهادة فى حمروش، "شهود" ٣٥٨ . انظر: نسخة سادات الهزلية، "البحث عن ألذات" ٣٦، والواحدة الأكثر خطورة فى السادات، "أسرار" ٣٩ .

(٧٠) المجموعة الرابعة فى تشارلز تريبى، "على ماهر والسياسات فى الجيش المصرى" فى تريبى، طبعة.
Contemporary Egypt through Egyptian Eyes 45.

(٧١) انظر على سبيل المثال: السادات، أسرار، ٩٨؛ عبد الرءوف، ٢٩؛ بغدادى، ١٦ . أبو المجد فى "سنوات ما قبل الثورة: ١٩٣٠-١٩٥٢" المجلد ٣ (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٩)، ٣٩٥، ٤٣٣ .

(٧٢) إمام، "وجيه أباظة: صفحات" ١١٧-٢٠؛ بغدادى، ٢١-٢٣ . شهادة بغدادى فى حمروش، "شهود" ٢١٥؛ عزت، "قصتى" ١٧٧ .

(٧٣) انظر: خطاب أباظة المنشور عن طريق إمام، "وجيه أباظة والأمل" ١٨٩ . فى دراسة عن العلاقة بين
Officiers et Freres Musulmans.

انظر: توفيق إكليماندوس، ٢٠٠٢).

(٧٤) مقابلة خالد محى الدين مع المؤلف.

(٧٥) فى هذا الائتلاف، انظر على سبيل المثال: أبو الفضل، التى استشهد بها فى وقت سابق، أو مصطفى نصير؛ عبد الحميد كفافى، سعد عبد الحافظ، جلال منصور، "ثورة يوليو والحقيقة الغائبة" (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٧)، ولكن هذين الكتابين قد بالغو فى مدى تماسك الجماعة. انظر فى حسابات أخرى، مثل هذان، محسن عبد الخالق. انظر: شهادته المطولة فى رشاد كميل، "عبد الناصر الذى لا تعرفوه" (القاهرة: الجدوى للنشر، ١٩٩٠).

(٧٦) نصير، كفافى، عبد الحافظ، ومنصور، ٤٥ - ٦؛ انظر: جمال حمد فى أكتوبر، ١٩ إبريل ١٩٩٢ . مصادر أخرى تعطى تقديرات مختلفة، ولكن حمد قد تمكن من الوصول للملفات.

(٧٧) فى أيرون جوا رد، انظر شهادة عبد المجيد فى حمروش، شهود أو سعيد جاد، "الحرس الحديدى: كيف كان الملك فاروق يتخلص من خصومه" (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٢).

(٧٨) لتفاصيل أخرى حول هذه القضية، انظر: توفيق إكليماندوس،

Regard retrospectif sur la Révolution de juillet 1952," in EMA 4-5: L'Egypte dans le siècle: 1901-2000.

(القاهرة: CEDEJ، ٢٠٠٣)، حيث قمت بتقييم نسخ متعددة من القصص. خاصة الخاطئة منها التى تتحول لتصبح تصوراتها الشرعية هى الحاسمة، فكما يوضح تبعًا لسلوك بعض الممثلين، والتى تكشف عن التعقيد والغموض فى الموقف.

(٧٩) مقابلة خالد محى الدين مع المؤلف.

(٨٠) سعد توفيق، عضو داخل الحركة، وكان ضابطًا فى المخابرات الاستخبارية. على صبرى وعبد المنعم النجار غالبًا ما كانوا يساعدون الحركة. انظر: عروق، وشهادة النجار فى حمروش، "شهود".

(٨١) انظر على سبيل المثال: رشاد كميل، "المرأة التى هزت عرش مصر" (القاهرة، مركز الراية للنشر والإعلام، ١٩٩٤).

(٨٢) كان حيدر ذا شعبية كبيرة فى معسكرات الضباط، حتى بين الأنشطة الوطنية.

(٨٣) مقابلة خالد محى الدين مع المؤلف.

(٨٤) انظر: حسين الشافعى، التحرير، ٨ أبريل ١٩٥٣ .

(٨٥) مقابلة سعيد حليم مع المؤلف. انظر أيضا: عكاشة، ٨٠ .

(٨٦) على سبيل المثال، صلاح شادى، "صفحات من التاريخ، حصاد العمر" الطبعة الثالثة. (القاهرة، مركز الراية للنشر والإعلام، ١٩٨٧)، ٢١٦ .

(٨٧) انظر: أكليماندوس، Officiers et Frères Musulmans.

(٨٨) ذكريات المراغى، نقلاً من محمد الجوادى، "على مشارف الثورة، وزراء نهاية الملكية ١٩٤٩-١٩٥٢" (القاهرة: دار الخيال، ٢٠٠١)، ١٥٥ .

(٨٩) مقابلة جمال منصور مع المؤلف.

(٩٠) محمد حسنين هيكل، فى "وجهات نظر" نوفمبر ١٩٥٢؛ خالد محى الدين، فى المصور، ٢٥ يوليو ١٩٥٨، ومقابلة مع المؤلف.

(٩١) أكليماندوس Officiers et Frères Musulmans.

(٩٢) سعيد حليم وعبد الرءوف نافع فى مقابلات مع المؤلف. الراحل حمدى لطفى جمع العديد من الحسابات، مع استنتاجات مماثلة. انظر حمدى لطفى، ثوار، فى القسم المخصص للضباط الأحرار للإسكندرية. وآخر الضباط الماركسيين، خالد محى الدين، يوسف منصور صديق، وعثمان فوزى (فى مجمل الأمور) لم يبلغ HADETO، حقيقة التأييد القوى لمطالبهم والتى لم تكن تابعة لهذا التنظيم.

٤- حيوية الرقابة المالية فى البرلمان المصرى من عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٥٢

ملاك بدراوى

على الرغم من الكم الكبير الذى كتب عن تاريخ مصر السياسى ما بين أعوام ١٩٢٣ و١٩٥٢ فإن قلة من العلماء هم الذين كتبوا عن البرلمان المصرى خلال تلك السنوات أو عن كيفية تعامله مع احدى الموضوعات الجوهرية الحساسة وهى الرقابة المالية ، وسوف يبين لنا هذا الفصل الكيفية التى تناول بها أعضاء البرلمان ما بين عامى ١٩٢٤ و١٩٥٢ هذه القضية من خلال استجواب الحكومة حول سوء استخدام أو اختلاس الأموال العامة[١]. كما سوف يناقش الدافع وراء تلك الأسئلة التى طرحت حول هذا الموضوع، أخذين فى الاعتبار ما إذا كانت مجردة تماما من اى دوافع خفية، أو انها مستوحاة من التحزب أو التحيز، وبالتالى كيف أن توقيت تلك الأسئلة والآثار المترتبة عليها له صلة بتلك الدوافع، بالإضافة إلى اللهجة المستخدمة فى تنديد النواب بالنفقات الحكومية الباهظة وذلك فى محاولة لحماية سمعة البرلمان ونزاهته والمحافظة على مسئوليته المدنية.

تم افتتح البرلمان المنتخب الأول يوم الخامس عشر من شهر مارس عام ١٩٢٤ . وقام رئيس الوزراء سعد زغلول بإلقاء خطاب العرش. ولم يكن شعور سعد زغلول بالقلق إزاء الإنفاق العام وتجاوز الميزانية بالشىء المستغرب، حيث كان يشارك مخاوف معظم المثقفين المصريين الذين شهدوا إفلاس مصر، وما تلاه فى عام ١٨٧٦ من إنشاء صندوق الدين ثم احتلال بريطانيا العظمى للبلد، ولذلك فقد أكد فى خطابه على أن

الخطة المالية للسنة التالية ١٩٢٤-٢٥ كانت محسوبة بعناية، وإن ما فى الخزانة من احتياطى كافيًا لتحسين سمعة البلاد، إلا أنه حذر طوال تلك الدورة[٢] من النفقات غير الضرورية.

وكما وضح من الأسئلة التى طرحت على الحكومة خلال تلك الدورة فيما يتعلق بالفساد يعد دليلاً كافيًا على أن أعضاء البرلمان قد وعوا ما يستوجب عليهم عمله. ففى إحدى المناسبات وجه النائب، محمد أمين نور استجوابا إلى نائب وزير الداخلية عما إذا كان قد قرأ ما جاء فى إحدى الصحف بخصوص قيام المفتش العام للسجون بشق طريق من سجن أبى زعبل وحتى ملكية خاصة لاحد أصدقائه وذلك على حساب إدارة السجن. وأضاف النائب قائلا إنه فى حالة ثبوت صحة التقرير الصحفى، فإن ذلك سوف يؤثر ليس فقط على سمعة الإدارة بل أيضًا على المسئولين الحكوميين الذين يعملون بها. وأضاف النائب أن المفتش العام قام بتركيب خط هاتفى خاص بين سجن أبو زعبل، وأملاكه فى الريف، مما يوفر للمالك تكلفة خط هاتف من القاهرة ,وإذا ثبت أيضًا صحة ذلك فهو يعتبر دليلاً على إهدار للمال العام، واستمر موجها كلامه للحكومة، وهل تم إجراء تحقيق ؟ وماذا كانت نتيجة هذا التحقيق، وما هى الإجراءات التى اتخذت لمعاقبة المفتش وضمان عدم تكرار ذلك مرة أخرى؟

وكان جواب نائب وزير الداخلية أن وزارته قد بدأت تحقيقًا بالفعل، وأن القضية قد وضعت بين يدى المدعى العام الذى من شأنه أن يحدد الطرف المذنب؛ وعلاوة على ذلك، فإن بعض موظفى السجون الذين كانوا قد قرأوا تلك الاتهامات الموجه ضد الإدارة طالبوا بالتحقيق كذلك، حيث إنهم يرون أن هذه الاتهامات تؤثر فى سمعتهم كذلك[٣].

وفى مناسبة أخرى، طرح سؤال على وزير المالية بخصوص ما جاء فى أحدى الصحف من ان مصلحة المساحة التى قامت بشراء وتركيب لوحات معدنية، وقد ادعى تقرير الصحيفة أن هذه اللوحات مصنوعة من حديد الزهر وتكلفت ثلاثمائة ألف جنيه مصريا، وأن مصير هذه اللوحات كان المخازن بعد أن ثبت عدم صلاحيتها للاستعمال

واستمرت الصحيفة قائلة إن التكلفة الفعلية لكل لوحة قدرت بحوالى ٨٠ قرشًا، فى حين كانت تكلفة الطن فى ذلك الحين ٣٠ قرشًا. وهنا طالب النائب مقدم الاستجواب بمعرفة من هو المسئول عن هذه المضاربة بالأموال العامة، وطالب معرفة ما إذا كان هناك تحقيق يجرى فى هذا الأمر، وما إذا كان الشخص المسئول قد تمت محاسبته رسميًا أم لا، واخيرا إذا كان من الممكن إن تعيد المصلحة تلك الصفائح للمورد. و كان الرد على النائب بأن بمصلحة المساحة قد اشترت صفائح للشوارع غير مصنعة من الحديد الزهر وتكلفت ٦١٠٠٠ جنيهًا وليس ٣٠٠٠٠٠ جنيهًا. وكان مكتب مصلحة المساحة يحتاج إلى هذه اللوحات لتثبت فى الأرض لقياس قطع من الأرض مخصصة للبيع. وكانت الحكومة قد قامت بشراء تلك الصفائح المعدنية لكونها رخيصة وعند تثبيتها فى الأرض يصعب خلعها. وكان تكلفت كل صفيحة معدنية هو ٤٦ , ٥ قرشًا للواحدة مقارنة بصفائح أخرى تم شرائها قبل ذلكم بمبلغ ١١٤ قرش للقطعة الواحدة(٤).

وربما كانت تلك الاستجوابات البسيطة ترجع إلى قدرة سعد زغلول فى السيطرة على الأغلبية البرلمانية، أو ربما لضعف المعارضة خلال الانعقاد الأول للبرلمان، أو أن واقع الأمر أن الميزانية قد تم تخطيطها بعناية، بحيث لم تثر أى نقاش خطير خلال انعقاد الجلسة الأولى، باستثناء ما أثير حول السودان. أما المعارضة فقد تألفت أساسًا من أعضاء الحزب الوطنى الذين كانوا من المصريين ومصرين على التعبير عن أفكارهم، وعلى تأدية واجباهم البرلمانى على نحو فعال رغمًا عن سخرية الأغلبية(٥). وربما كان تعنت الوطنيين هو الذى دفع عبد اللطيف الصوفانى، وهو عضو بارز فى الحزب، فى طلب تفسير لمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيهًا مصريًا من مشروع ميزانية عام ١٩٢٤-٢٥ كرواتب للموظفين الحكوميين العاملين فى السودان(٦). وقد أوضح هذا النائب أن كلا من الجمعية الاستشارية، والجمعية التشريعية، قد تلقت ميزانية مفصلة للسودان، وأضاف أنه لا يستطيع أن يفهم لماذا لم تكن هذه الميزانية مبررة تمامًا كما كانت فى المراحل السابقة. أما الصوفانى الذى كان موقفه يتناسب تماما مع موقف حزبه فقد اعترض قائلا إنه لم يكن للمصريين أى إشراف على السودان، على الرغم من أن ميزانيتها جاءت من الخزانة المصرية. وعلى ما يبدو أن سعد زغلول نفذ صبره مع صوفانى،

فسأل النائب إذا كان يريد من الحكومة المصرية التفاوض مع الإدارة فى السودان، وأن يحيطها علماً بأن المصريين لهم الحق فى معرفة الهدف المحدد لهذه الأموال التى يجرى إرسالها إلى هناك. وقد قوبلت سخرية زغلول بالضحك من الأغلبية الوفدية. أما أحمد مظلوم رئيس المجلس، فقد اقترح أنه ينبغى على زغلول الذهاب إلى السودان، وأن يأخذ الصوفانى معه.

وربما كان الحس الوطنى، أو العدالة هى التى أدت إلى سؤال أحد النواب عن سبب عدم اتخاذ إجراءات تأديبية ضد السيد/ أنتونى، مدير مصلحة الأملاك الأميرية حيث كانت هناك إجراءات تأديبية قد اتخذت ضد وكيل وزارة الزراعة المصرى، عندما تم اكتشاف أن قطعة من الأرض قد استبدلت بأخرى عمدا خلال احد العمليات. فكان الجواب إن التحقيق اظهر أن المسئولين عن هذا التزوير قد غشوا السيد أنتونى، وذلك لتسهيل إتمام الصفقة، وأضاف زغلول أنه -على أية حال- بصفته أجنبياً سوف يكون التحقيق معه فقط أمام لجنة خاصة فضلا عن أن اتخاذ أى إجراء قانونى ضده يكون مسئولية لجنة الستة، وجميع أعضائها من الأجانب(٧).

كان هناك أيضاً سؤال من عضو من حزب الأحرار الدستوريين وجهه إلى وزير الدفاع، مستفسرا عن سبب قيام وزارته بشراء أرز هندى، وهو أكثر تكلفة وأقل امتيازاً من الأرز المصرى. وربما كان هذا السؤال بدافع من المصلحة الشخصية حيث إن النائب الذى طرح السؤال هو عبد الحليم العلايلى من دمياط، وهى معروفة بزراعة الأرز وكان الرد أنه على الرغم من أن وزير الدفاع عبر عن رغبته فى تشجيع الإنتاج المصرى، إلا أن الأرز الرانجون نمرة ٣ وهو الأرز المستورد من نوعية جيدة كما أنه أرخص من الأرز المصرى(٨).

هنا تجدر الملاحظة أن بعض الأسئلة البرلمانية كانت تعبر عن الروح الوطنية أكثر منها عن الوعى الاقتصادى، وعلى القارئ الحديث ملاحظة أن الأعضاء كانوا ينظرون لأنفسهم على أنهم الأكثر مسئولية تجاه الشعب المصرى وخاصة ناخبيهم. وطبيعة الحال فإن أسئلتهم كانت تنبع من التقارير الصحفية أو الإشاعات عن مصروفات القصر أو الجيش أو المجموعات الأخرى التى لا تقع تحت طائلة المحاسبة.

قلق البرلمان إزاء ميزانية الخاصة الملكية

تم تدشين دورة جديدة للبرلمان فى الخامس عشر من شهر نوفمبر ١٩٢٤ . وحيث إن شعبية سعد زغلول بالإضافة إلى التشريعات البرلمانية كانت تزعج الملك، فقد حاول القصر الإطاحة بزغلول وتعليق البرلمان لأجل غير مسمى، وبعد اغتيال السير لى ستاك قامت بريطانيا بتوجيه إنذار إلى رئيس الوزراء، مطالبة باستقالته. ومع ذلك، فإنه ثبت استحالة تحقيق الرغبتين. ونظرا للضغط الشعبى القوى، وقعت انتخابات برلمانية جديدة شملت مرشحين من حزب الاتحاد الجديد، الذى أنشأه القصر لمعارضة زغلول وحزب الوفد. وكانت النتيجة تشكيل حكومة ائتلافية واستمر الوفد يحتفظ بالأغلبية؛ ونجاح سعد زغلول فى الحصول على رئاسة مجلس النواب، وأصبح هناك أعضاء فصحاء من جميع الاحزاب يتميزون ببلاغة التعبير، بمن فيهم أعضاء من حزب الأحرار الدستوريين.

ربما كان تعليق البرلمان لعدة شهور قد أزعج الأعضاء. وبالتالى، نجد أن واحدة من الخصائص الأكثر بروزًا فى هذه الدورة هو الجهد المشترك للحد من مصروفات القصر(٩). وقد بدأ ذلك بانتقادات من جانب مجلس النواب 'اللجنة المالية "خلال عرض تقريرها المالى عن الميزانية المقترحة للفترة ١٩٢٦-٢٧ . وكان يرأس هذه اللجنة الوزير السابق إسماعيل صدقى، الذى لفت الانتباه إلى أن تقديرات ميزانية الخاصة الملكية بلغ ٨٦٦,٩٧٩ جنيهًا مصريًا بزيادة قدرها ٥٦,٩١٧ جنيهًا عن عام ١٩٢٥، وبزيادة ٦١,٦٥٠ عن عام ١٩٢٤ .

وبدأ صدقى فى عرض عدة ملاحظات حول المبالغ التى يصرفها الملك فؤاد على ديوانه الخاص مبينا أن هذه المصروفات قد زادت بين عامى ١٩١٤ و١٩١٩ بشكل مطرد من ٨٢,٦٠٣ جنيهًا إلى ١٦٩,٣٠٨ جنيها. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك زيادة ملحوظة اعتبارًا من عام ١٩٢٠، حتى عام ١٩٢٦ وقد بلغت هذه التكاليف ٦٠٣,٦٩٩ جنيهًا. وعلاوة على ذلك، كانت هناك زيادة غير مبررة فى مصروفات الحرس الملكى، الذين تزايد عددهم من ٥٣٦ من الحراس والضباط فى عام ١٩١٤ إلى ١١١٩ فى ١٩٢٦(١٠).

كان رد وزير المالية لصدقى أنه خلال سنوات الحرب كانت زيادة أفراد الحرس الملكى ضرورية لتأمين القصور الملكية، وبعد ذلك لم تتم أية تعيينات حتى عام ١٩٢٥، ولكن رئيس اللجنة المالية اعتبر هذا الجواب غير مقبول، بما أنه فى ١٩١٤ لم يكن هناك سوى قصرين يتم حراستهما، وبالتالى أوصت اللجنة المالية بخفض عدد أفراد الحرس الملكى، وبدلاً منه زيادة عدد الجنود فى الجيش حيث إن ذلك كان اقل تكلفة وعبئا على الميزانية[١١] وأن استخدام مجندى الجيش سيكون أكثر اقتصادياً؛ وعلاوة على ذلك، فإن الملك لم يكن فقط القائد العام للجيش، ولكن كلا من الفرسان والمشاة كانوا تحت تصرفه المطلق.. واقترح صدقى ذكر هذا الأمر للملك عند إثارة تدابير خفض المصروفات. وقد أدى إصرار صدقى على خفض الاعتمادات المخصصة للقصر إلى إسهام الملك فؤاد فى محاولات الإطاحة به بعد ذلك.

يضاف إلى ذلك، أن رواتب المسئولين فى الديوان الملكى تتجاوز رواتب العاملين فى الإدارات الحكومية الأخرى. ومن ناحية أخرى، فقد تركت السلطة التقديرية لتعيين وترقية المسئولين فى الديوان الملكى، لصاحب الجلالة، إلا أن هذا النظام لم يكن ليتفق مع لوائح صياغة الميزانية. لذلك، فإن اللجنة أوصت بأن تكون قواعد توظيف موظفى الخدمة المدنية مماثلة للوائح موظفى القصر. وفى هذه الحالة فإن نقل موظفين من القصر الملكى إلى إدارات أخرى، لن ينتج عنه خفض معاشاتهم التقاعدية أو التأثير على نظم ترقياتهم.

وكانت اللجنة قد لاحظت كذلك وجود صناديق احتياطية تم إنشاؤها لكل فئة من فئات العاملين فى القصر، وفى عام ١٩٢٦، وصلت أرصدتها إلى ٦,٣٠٢ جنيها إلا أن هذا النظام لم يكن موجودا قبل عام ١٩٢١، وأوضحت وزارة المالية أنه فى فترة ما احتاج الموقف إلى رفع الرواتب من اجل تحديث وظائف جديدة ، وهكذا فقد اتبعت الخاصة الملكية تضمين صندوق احتياطى فى ميزانيتها التقديرية بغرض دفع المصروفات الناتجة عن زيادة الرواتب أو التعيينات الجديدة وكان ذلك استجابة للأوامر الملكية (الايرادة ألسانية) ومع ذلك فقد رأت اللجنة أن جميع المسئولين والموظفين يجب معاملتهم على قدم المساواة، سواء أكانوا يعملون لدى القصر أو الحكومة. كما دعت كذلك إلى إلغاء الائتمان الاضافى.

أما البند الثانى الذى ورد ذكره فكان خاصًا بالباخرة الملكية، ففى بادئ الأمر كان من المفترض بناء هيكل الباخرة فى مصر، وشراء الآلات من انجلترا ثم إحضارها إلى مصر ليتم التجميع وقد تم فتح خط ائتمانى بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيهًا لهذا الغرض. ثم تقرر بعد ذلك وعلى الأرجح من قبل القصر، بناء الباخرة بأكملها فى إنجلترا، وبالتالى رفع السعر إلى ٨٨,٠٠٠ جنيهًا، بفارق ٥٨,٠٠٠ جنيها، ثم أضيف مبلغ ٢٦,٠٠٠ جنيها قيمة شراء أثاث وأكسسسوارات وهكذا وصل السعر إلى ١١٤,٠٠٠ جنيهًا ولذا كان مطلوب دراسة متأنية لهذه العناصر الجديدة، ونظرًا لعظم الفروق بين التقديرات الأولى والأخيرة فى تكاليف هذه الباخرة فقد اقترحت اللجنة استخدام موظفين من اليخت الملكى، بدلاً من تعيين أشخاص جدد.

شملت قائمة النفقات الملكية المعلقة عمل إصلاحات فى القصور الملكية، قدرت بمبلغ ٤٠٢,٧٥٩ جنيهًا مصريًا، على أن يتم تسديد هذه المبالغ على مدار خمس سنوات، ابتداء من عام ١٩٢٠ . وقد قبلت اللجنة دفع هذه المبالغ التقريبية ووجهت مذكرة إلى مجلس النواب توصى فيها بأن تدفع هذه المبالغ، ومع ذلك فقد دفعت مبالغ إضافية من قبل وزارة المالية وصلت إلى ١١٣٠٠٠ جنيها فى عام ١٩٢٦ وكانت هذه النفقات الجديدة نتيجة للتغيرات فى سعر الأرض التى شيدت عليها هذه المبانى، فضلاً عن التعديلات التى أدخلت على الخطة الأصلية لعام ١٩٢٠، مما يعنى أنها قد تجاوزت التقدير الأصلى، وأخيرا، وجب إجراء إصلاحات للواجهات الخارجية لقصرى المنتزه والقبة على حد سواء بحيث تصلح كإقامة مناسبة للملك. وقد رأى صدقى الحاجة إلى تحويل المسئولية عن هذه المبانى من الديوان الملكى إلى الإدارة العامة للمبانى الحكومية فى وزارة الأشغال.

عند انتهاء صدقى من قراءة تقرير اللجنة المالية، اقترح ثلاثة نواب هم عبد الرحمن عزام، وأحمد عبد الغفار وعبد الخالق عطية تقديم المذكرة التالية إلى الملك:

"يرى مجلس النواب أن النفقات الملكية قد تزايدت بسرعة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، بحيث تجاوزت إلى حد كبير أحكام الميزانية السنوية، وذهبت إلى أبعد من التكاليف المقدرة بالنسبة لثروة البلاد، ومكانتها بين الدول الأخرى. لكن مع ذلك،

وبدافع من الولاء للوطن واحترام مكانة الملك، وانطلاقًا من الرغبة فى تفهم جلالة الملك وشعوره بالعدالة قد قرر المجلس عدم إنقاصها. وبدلاً من ذلك، يناشد المجلس جلالة الملك إلقاء نظرة محايدة على هذه النفقات، وذلك للحد من الأعباء على خزينة الدولة، وإتاحة الفرصة لها لتكون مثالاً تحتذى به الأمة فى الإدارة السليمة والاقتصاد الجيد"(١٢).

وكان تعليق أحد النواب أنه من الضرورى التعامل مع هذا الموضوع بحذر شديد، وأن الرسالة ينبغى أن تتضمن بندا يؤكد على ولاء النواب للملك. وكان هذا التملق الظاهر يخفى أمل النائب فى الحد من الميزانية المخصصة للملك. ولذلك قال صدقى لمجلس النواب أن اللجنة وافقت على عدم منح الائتمان المقدر بمبلغ ٦،٣٠٢ جنيهًا اللازم لصندوق الاحتياطى المذكور، وأن وزارة المالية خصمت ٢،٥٠٠ جنيه مصرى من اعتماد السفر، والزى الرسمى، وما إلى ذلك. وتم تمرير المذكرة إلى الملك، وكان الاعتراض الوحيد من قبل النائب الذى يريد فرض تخفيضات(١٣) انه من الممكن أن تؤدى مهاجمة الملك فؤاد شخصيًا إلى عواقب وخيمة ضد عضو البرلمان المعترض.

كان لهذه النتيجة الحد الأدنى من الفعالية، لأنه أثناء مناقشة الميزانية للسنة المالية التالية ١٩٢٧-٢٨ قال النائب محمد العبد إن الأموال المخصصة للأسرة المالكة قد أصبحت عبئًا على الميزانية، وإنه كان من الأفضل استخدام هذه الأموال لصالح المستشفيات والمدارس، وغيرها من الخدمات والمرافق(١٤) أما أحمد محمد عبد الغفار، وهو عضو فى حزب الأحرار الدستوريين، فقد أشار إلى أنه فى السنة الماضية، عندما قدمت هذه الميزانية إلى المجلس متضمنة محفظة الخاصة الملكية، وكذلك نفقات العائلة المالكة، رأى أغلبية أعضاء المجلس أن هذه التكاليف تتعارض مع الإيرادات والموازنة العامة للدولة. ومع ذلك، وانطلاقًا من الاحترام الشخص الجالس على العرش تمت الموافقة على عدم تعديل الخطة المقترحة وأنه فى العام التالى سوف تعكس الميزانية الملكية على نحو أفضل الحالة المالية للدولة(١٥).

علق عبد الغفار مظهراً خيبة أمله، قائلاً إن رسالة رئيس الديوان الملكى هذا العام، والتى عادة ما تظهر براعة تقليدية أو ليونة، فشلت فى إظهار حتى قليل من الكياسة أو احترام لسلطة الدولة، مما يعنى ضمناً أن ميزانية القصر لم تكن من مسئولية المجلس ولم توفر أية معلومات عن تقديرات إصلاح وصيانة القصور، كما أن رئيس الديوان الملكى، توفيق نسيم، لم ينظر حتى فى اقتراح المجلس تخفيض اثنين وسبع من عشرة من عدد الحرس الملكى. وقد أشار النائب أن هذه الخطة المالية تميزت بتبديد وإسراف لا حدود له، مما يتبين منه أن الحالة المالية للدولة لم يكن لها تأثير على واضعى تلك الخطة. بل إن هذا البند من الميزانية الذى تصل قيمته إلى ٧٤٣,٤٧٨ جنيهاً مصرياً كان لا يزال يتعارض مع المبالغ التى تحصلها الدولة بفارق حوالى ٣٦ مليون جنيه مصرى، وخصوصاً عند مقارنته بالميزانية البريطانية، والتى لم تتجاوز ٥٦٣,٠٠٠ جنيه إسترلينى، على الرغم من أن هذا كان ناتج عائدات تبلغ ٨٠١ مليون جنيه إسترلينى[١٦].

وقارن عبد الغفار تكاليف إصلاحات قصرى المنتزه والقبة، والتى بلغت تسعة آلاف ومائة جنيه وألفين وخمسمائة جنيه على التوالى[١٧] مع التكاليف المقابلة فى عام ١٩٢٠، عندما عرضت مناقصة لترميم وصيانة جميع القصور لتصل إلى ٤٠٠,٠٠٢ جنيه مصرياً. كذلك، ارتفعت النفقات التى تكبدتها الحكومة فيما يخص الديوان الملكى من ٨٢,٠٠٠ جنيه فى عام ١٩١٤ إلى ٦٢٠,٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٢٦ وهى زيادة هائلة. وفى عام ١٩٢٧، كانت ميزانية الديوان ٤٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى. ثم كانت هناك زيادة فى رواتب العاملين بالقصر وتكاليف المعدات. وبالتالى، فكيف يمكن للشخص الجالس على العرش أن يسمح للدولة بتغطية هذه النفقات؟ مثل هذا الوضع ربما كان يكون مقبولاً فى عام ١٩١٩ عندما كان الدخل الملكى غير مناسب، ولكنه غير ملائم لنظام دستورى سليم[١٨] وقد ألقى عبد الغفار باللوم على حسن نشأت، نائب رئيس الديوان الملكى، حيث إنه كان "يريد أن يظهر للناس أن وزراء الحكومة هم ووزراء للبلاد، بينما القصر كان له حكومة أخرى"[١٩].

وقد خلص النائب إلى القول بأنه لا يمكنه تقديم اقتراحات إلى مجلس النواب، وأن ما قد دفعه إلى تقديم ملاحظاته كان التزامه للملك، الذى كان قد منح مصر دستورها. عند هذه الكلمات المخادعة حدثت جلبة فأضاف أن بعض الناس من ذوى الآراء حول صياغة الميزانية يعتبرون الانضمام إلى الحكم الدستورى يتعارض مع الولاء للعرش: "نحن نقول لهم من أعلى هذا المنبر إننا الأكثر ولاء للعرش، والأكثر تأييداً ومساندة له، ولكن فى نفس الوقت نحن من أشد المؤمنين بالدستور، لأنه من خلاله تنبع كل سلطة من الأمة"(٢٠). وكان الكل يعلم أن الملك يكره دستور ١٩٢٣، الذى كان يعتقد أنه اضطر لقبوله من قبل البريطانيين.

أعلن نائب آخر، هو محمد كامل الأسيوطى، عن أسفه لأن السياسة الحالية كانت تركز على الاستهلاك الوظيفى وكانت الميزانية التى يجرى النظر فيها قد جاءت فى وقت كانت فيه رواتب موظفى الحكومة قد تم تجميدها، ومع ذلك كانت حقوق المسؤلين فى حاجة لان تؤخذ فى الاعتبار وأضاف أنه يريد أن يعرف ما إذا كانت المسئولية عن هذا العبء الثقيل تقع على عاتق وزارة المالية؛ أو المجلس، أو الاثنين معا؟ وأضاف أنه "مقتنع تماماً أنه إذا تم إبلاغ صاحب الجلالة بالمخاطر المحيطة بالميزانية الوطنية سيكون أكثر سخاء أو شرفاً مثل هؤلاء الملوك الذين تخلوا عن جزء من مخصصاتهم المالية لتفادى الخطر على أمتهم". ومع ذلك، كان الأسيوطى يعتقد أنه بما أن البرلمان لديه السلطة والمسئولية عن هذا البلد فقد كان من الواجب أن يتصرف بقوة مع القيود المالية واقترح خفض مبلغ ٣٥,٧٨٠ جنيهاً المخصصة لأثاث القصر والبنود ذات الصلة من الميزانية الملكية.

وكان هناك نواب آخرون أضافوا تعليقاتهم ومعظمهم ناقش موضوع المسئولين بالقصر الملكى وعبر العضو مصطفى الشوربجى من الحزب الوطنى، عن أسفه لكون ثمن حاصل ضريبة الدخل الزراعى تبدد على مصروفات الديوان الملكى. وقد انتقد هذا النائب بشدة المصرفات المدفوعة لصيانة اليخوت الملكية، التى كانت عاطلة بين عامى ١٩٢١ و١٩٢٦، على الرغم من أن أكثر من نصف مليون جنيه أنفقت عليها(٢١).

من بين الاقتراحات قيد البحث كان هناك اقتراح لتقديم التعليقات التى أدلى بها المجلس إلى الملك، الذى سوف يتصرف حسبما يرى، فى حين يتكفل المجلس فى السنة التالية بصيانة وإصلاح القصور واقتراح عضو آخر إعادة مشروع الموازنة إلى لجنة الشئون المالية بالمجلس، التى من شأنها تخفيض الميزانية الملكية إلى ما كانت عليه بين عامى ١٩١٥ و١٩١٨[٢٢]. كان إسراف القصر قد أغضب العديد من النواب فى وقت كانت فيه إيرادات الدولة لا تزال صغيرة جداً (على سبيل المثال، كانت التعريفات الجمركية على البضائع المستوردة منخفضة)، ونفقات الدولة كثيرة (مثل عدم السيطرة على الاحتلال العسكرى البريطانى وحكومة السودان من قبل البرلمان).

تضييق الخناق على المؤسسة الدينية

كان اسم نشأت قد أثير قبل بضعة أيام من المناقشة أعلاه. وبهذه المناسبة، قدم استجوابًا، جاد اللهجة يتضمن تساؤلات قاسية موجهًا إلى وزير الأوقاف الذى كان يدير الأوقاف الخيرية أيضًا. وقد سئل الوزير عما إذا كان قد قرأ تقرير نشرته إحدى الصحف بشأن استلام رئيس جامعة الأزهر عدة دفعات من النقود من المؤسسات الخيرية مابين عامى ١٩٢٤ و١٩٢٥، تقدر قيمتها بنحو ٣,٠٠٠ جنيه وهل راجع الوزير السجلات الرسمية لمعرفة ما إذا كان رئيس الجامعة قد حصل بالفعل على تلك الأموال؟ وإذا كان الأمر كذلك، فأين صرفها، ومن الذى أذن له باستخدام أموال الأوقاف الخيرية؟ علاوة على ذلك، هل كان رئيس الجامعة يتمتع بسلطة إنفاق مبالغ من هذا القبيل، وهل سبق له فعل ذلك قبل عام ١٩٢٤، أى منذ الوقت الذى تم تعيينه لرئاسة الأزهر؟

وإذا كان الرد بالإيجاب، ألم يكن من واجب الوزير محاسبة رئيس جامعة الأزهر؟ وأن يطلب منه تسوية الحسابات كما كان أيضًا على الوزير التحقيق لمعرفة من ذا الذى خول رئيس الأزهر بإنفاق هذا المبلغ دون سبب فعال[٢٣]؟

ومعتليًا المنصة أكد النائب خليل إبراهيم أبو رحاب على خطورة استجوابه: حيث كان عميد الأزهر قد طلب رسميًا مبلغًا وقدره ٢,٥٠٠ جنيه من وزارة الأوقاف ، كتكاليف تشغيل المعاهد الدينية. كما طلب رئيس الجامعة كذلك أن يتم خصم ذلك المبلغ من حساب تلك المعاهد.

ومع ذلك فإن المعاهد الدينية لم تكن فى حاجة لتلك المبالغ، فقد استخدمها رئيس الجامعة كمبرر لإنفاق المال دون إبلاغ وزارة الأوقاف. وحقيقة الأمر هو أن رئيس الجامعة أراد أن ينفق تلك المبالغ بحرية على مؤتمر كان يشار إليه تحت اسم، "مؤتمر الخلافة" فهل يعلم النواب الشرفاء تفصيليًا كيفية إنفاق هذا المبلغ؟

"لقد أنفق المبلغ للصرف على قمة باذخة استفاد منها عدد قليل من غير المستحقين ولأغراض كانت محيرة للعقل، وهكذا حصل السيد رشيد رضا على مبلغ ٥٦٨,٨٦٠ جنيهًا كمكافأة على جهوده خلال الأشهر القليلة الماضية فى الإشراف على المجلة التى تغطى المؤتمر فهل يعلم النواب الشرفاء كم عدد من المجلة تم نشره ؟ وهل هم على علم بما قد استتبع هذا الإشراف؟ فلم يطبع سوى تسعة أعداد من هذه المجلة، مما يعنى أن الإشراف على كل عدد قد كلف الدولة ٦٥ جنيهًا".

وكان النائب قد أحضر معه نسخًا من تلك المجلة وقال إن عددًا واحدًا منها نشر قبل عامين، أى فى عام ١٩٢٥، كان قد خصص لموضوع الشيخ على عبد الرازق مؤلف الكتاب الجدلى "أصول الحكم فى الاسلام". كما تم الدفع أيضًا لرشيد رضا للإشراف على إعادة طبع تلك النسخة، وعلق النائب بسخرية قائلاً إنه من المؤكد أن مثل هذا الحمل الثقيل من العمل كان مرهقا لرشيد رضا[٢٤]. وهنا تجدر الإشارة إلى أن القراء يتذكرون كيف أن الأحزاب السياسية كانت منهمكة بشدة فى الخلاف الدائر حول الجدل الذى أثاره عبد الرازق فى عام ١٩٢٥ فى بحثه، حيث إن عبد الرازق أشار فى دراسته إلى أن الإسلام لم يكن بحاجة إلى خلافة – فى وقت كان فيه الملك فؤاد يرغب فى المنصب لنفسه – رغم تظاهره بغير ذلك. كما كان العديد من المسلمين المصريين، وخاصة الأزهريين، يريدون استعادة تلك المؤسسة العريقة والعودة بها إلى القاهرة.

وقد فصل النائب غيرها من النفقات التى صرفت خلال المؤتمر، ومنها ١٦٤ جنيهًا و٢٥٨ مليمًا واحد وصلت الشيخ أبو العيون لتأجير ركائب أو(خيول أو على الأرجح حمير)، وهناك ١١٦ جنيهًا و٧٨٦ مليمًا أخذها شيخ آخر لنفس الغرض. وطالب النائب بتهكم لاذع من المجلس عدم تجاهل الملاليم لأنها ترمز إلى الصدق والدقة من قبل الشيخين المذكورين آنفًا، والذى يمنعهم من قبول مليم واحد أكثر من المبلغ المستحق لهم . كما أنه كان على استعداد لأن "يقسم" أن كلا الشيخين لم يصرفا نصف هذا المبلغ على الركائب. كما أن نفس تلك "الأمانة" أثرت على العديد من النواب الآخرين الذين كانوا قد عرضوا خدماتهم مجانا كأمناء للمؤتمر. ثم حدد أبو رحاب اثنين، هم: عبد الباقى سرور ومحمد فرج المنياوى، أولهم حصل على مبلغ ١٧٢ جنيهًا للتنقل بمركبة، والثانى حصل على مبلغ ١٧٠,٦٤ جنيهًا بغرض استئجار خيول، وكان هناك أيضًا مبلغ ١٥٦,٤٩٠ جنيهًا لطباعة مجلة المؤتمر. وأخيرًا كان هناك الشيخ عبد ربه الذى أخذ ٣٠ جنيهًا دون أى مبرر.

وواصل النائب قائلاً إن مما كان مثيرًا للدهشة، هو أن مبلغ ٢,٥١٩ ومليم واحد قد تم إنفاقه على هذا المؤتمر من أجل الخلافة، ولكن المبلغ الذى استلمه عميد الأزهر كان بالضبط ٢,٥٠٠ جنيهًا مما يدل على أن أمين المؤتمر الشيخ حسين والى، قد دفع شخصيًا مبلغًا إضافيا هو ١٩,٠٠ جنيها، وقد قارن النائب بين هذا الشيخ الذى حاول تعويض العجز فى تكاليف المؤتمر من جيبه الخاص، وبين الآخرين الذين استولوا على هذا المال بأعذار واهية. وكنتيجة لسرد تلك المعلومات، يتضح للسادة النواب الشرفاء المبالغ الكثيرة من أموال الأوقاف التى أهدرت فى خدمة الخلافة. وأليس النواب الذين أخذوا تلك النقود. ألم يكن هذا الحادث دامغا بما يكفى لتوجيه الاتهام إلى أولئك الذين استولوا على الأموال العامة، وتقديمهما إلى مكتب المدعى العام؟ كان الدين هو ذريعة لإنفاق هذه الأموال، فى حين أنها كانت تنفق على الولائم والشراب والعيش المترف لأمثال الشيخ أبو العيون والشيخ محمد قنديل الرحمانى محامى الشريعة[٢٥]، وبالتالى ناشد نائب الدائرة وزير الأوقاف إجراء تحقيق مع عميد الأزهر ومشايخ آخرين ، أو أن يطلب من رئيس مجلس الوزراء تقديم تقرير عن هذه الأنشطة إلى مكتب المدعى العام.

وكان شرح النائب المليء بالاستهزاء قد قوبل بالمرح من البداية، في حين أن وزير الأوقاف، محمد نجيب الغرابلي استاء من استخفاف النائب وقال الغرابلي إنه أبلغ بالفعل عن هذا الحدث خلال الجلسة في وقت سابق مستشهداً بمراسلاته رئيس جامعة الأزهر. وأكد كذلك أن خليل إبراهيم أبو رحاب تحدث عن مؤسسة، هي جديرة بالاحترام والتكريم بصرف النظر عن سلوك أعضائها. إلا يوافقه بقية الأعضاء على ذلك؟ وهل ينتظرون منه شرحًا إضافيًا، ولأسف الوزير عبر النواب أنهم بالفعل كانوا في انتظار شرح منه(٢٦).

هنا قال الغرابلي إنه سيوضح ما قام به رئيس جامعة الأزهر دون أن يكون من الضرورة موافقًا عليه، أن ما يؤخذ على العميد في اعتقاده، أنه كان قد طلب مبالغ من أجل المعاهد الدينية، في حين أنه كان واضحًا من السجلات أنه قدم إلى وزارة الأوقاف ما يثبت أنه أنفق المال على المؤتمر. إلا أن رئيس الجامعة لا يرى أي تناقض في هذا. ففي الواقع، قد أصبحت مسألة الخلافة مهمة للمسلمين في جميع أنحاء العالم في خلال الأعوام ١٩٢٤-٢٥، كما أنه من واجب كل مسلم أن يعرب عن قلقه إزاء هذه القضية بعد إلغاء مكتب المفوضية في تركيا، ووفقا لرئيس الجامعة فلم يعد المسلمون خليفة، والشريعة تلزم المسلمين بالالتقاء ومناقشة هذه المسألة المهمة، بالإضافة إلى أنه يعتقد أنه على العلماء قيادة تلك الجهود الدينية.

وحيث إن علماء الأزهر ينظر إليهم على أنهم طليعة الفكر الإسلامي فقد قرروا تنظيم مؤتمر حول الخلافة مع المسلمين القادمين من مناطق أخرى، وكانت المبالغ المذكورة قد أنفقت على هذا الاجتماع. وكان ذلك هو الرأي الذي أورده رئيس جامعة الأزهر، أي أنه أنفق المال في المؤتمر انطلاقًا من الأيمان الصادق إنه يساعد المعاهد الدينية. وقد أكد الغرابلي على الدهشة الفائقة لرئيس الجامعة من هذا الاتهام لا اعتقاده بصدق أن إنفاق هذا المبلغ له ما يبرره.

أما بالنسبة للاقتراح الذي يفيد أنه على وزير الأوقاف أن يقدم رئيس الجامعة للمحاكمة بسبب تصرفه فقد أشار الغرابلي إلى أن المؤسسات الدينية لا تتبع وزارته

حتى لو تبين أن أحد العاملين كان مذنبًا فليس من حق الغرابلى أو أى شخص آخر أن يعاقبه، كما أنه ذكر المجلس أنه على الرغم من عن كون إعداد المراسلات من أعمال رئيس الأزهر فإنه كان فقط يشرف على آخرين كانوا بالفعل يعدون تلك المراسلات. يضاف إلى ذلك أنه كان رجلاً مسنًا وأن متطلبات مهنته كانت تحول دون قيامه بكتابة المراسلات الرسمية. وبكلام مطاط، أضاف الغرابلى أنه عندما كان وزيرًا للأوقاف فى وزارة سعد زغلول(٢٧) لم يخبره أحد البتة أن النقود المخصصة للمعاهد الدينية كانت ترتبط بمؤتمر الخلافة. وأضاف بصفة رسمية أنه لم يجد أية مستندات فى الوزارة تنم عن مثل ذلك الارتباط. فى ذلك النزاع نزاع بين الوزارة وإدارة المعاهد الدينية حول تلك الأموال. ورغم أن الوزارة توافق على أن هذه الأموال تم تبديدها إلا أن إدارة المعاهد الدينية تصر من جانبها أنها استعملت للغرض المطلوب.

وأضاف الغرابلى قائلا: إذا كان الشاغل الرئيسى للمجلس هو إعادة تنظيم المؤسسات الدينية ومن ثم تحسينها فمن الممكن تحقيق هذا الهدف من خلال تعليمات وتوجيهات جديدة تعطى للحكومة، ومن ثم للبرلمان الحق فى الإدارة والإشراف على ميزانية تلك المؤسسات. كما أن هذا سيكون أكثر نفعًا فى رأيه للوصول إلى الإصلاح المطلوب بدلاً من ملاحقة الأشخاص المذنبين(٢٨).

أما أحمد رمزى وهو النائب الذى تحدث بعد الغرابلى فقد قال إن خطة إعادة تأسيس الخلافة بدأت أول ما بدأت فى عام ١٩٢٤ بدون أى مقاومة. ولقلقه من هذا الموضوع، فقد سأل رئيس الوزراء سعد زغلول عن ما هو مفهوم الخلافة بما أنه فى واقع الأمر لم يكن هناك من يرغب فى ذريعة أخرى – مثل قناة السويس – لإطالة الاحتلال البريطانى لمصر. وكانت إجابة سعد زغلول أن الملك فؤاد قد تخلى عن فكرة أن يصبح خليفة. ومع ذلك، فان الفقهاء المسلمين استمروا فى عقد لقاءات مطولة فى البلاد حتى حُلَّ البرلمان فى نوفمبر ١٩٢٤ . ونتيجة لذلك، فإن أعضاء البرلمان وجدوا أنفسهم بدون منصة تمكنهم من التعبير عن آرائهم. ومن ثم، فقد لجأ رمزى إلى الصحافة من أجل مهاجمة فكرة الخلافة. وأنه تذكر هجومًا عنيفًا من قبل حافظ عوض

وهو أحد الزملاء وكان يشغل منصب رئيس تحرير صحيفة "المحروسة". الذى أصر على أن الخلافة أمراً ضرورياً ومن الأفضل أن يكون مقرها هو القاهرة. وشعر رمزى بالقلق، مشيراً إلى أنها لن تفيد البلاد من أى جهة. وقد ذكر رمزى كل ذلك حتى ليبين للمجلس أنه على الرغم من كون البرلمان متزعزع الرأى بالنسبة للخلافة فإن رئيس الجامعة لم يتوان عن طلب أموال تحت ستار معين وصرفها فى مجال آخر. وانتقد رمزى الوزير بسبب ما جاء على لسانه من وجوب شرح الموضوع من وجهة نظر رئيس الأزهر. فقد تم صرف الأموال، والسؤال هو: هل يتم طلبها من رئيس الجامعة أم من الأفضل السكوت خوفًا من الاتهامات التى يتم غرسها فى الصحافة(٢٩).

و كان النائب الثانى الذى تكلم هو المحامى يوسف الجندى الذى قرأ كل ما كتب عن ذلك الموضوع لتحديد مسئولية النقود التى أسىء إنفاقها. وكان الجندى قد توصل إلى أن الخطاب الأول المؤرخ ٣١ مارس ١٩٢٤ المعنى بمطالبة مبلغ خمسمائة جنيه فى صورة قرض كان قد أرسلها رئيس جامعة الأزهر ولكن ليس بتلك الصفة ولكن بصفته رئيس المجلس الأعلى للأزهر، وأن ذلك وثيق الصلة بالموضوع كما سوف يبين جندى للسادة النواب. فحسبما جاء فى الخطاب، فإن رئيس الأزهر كان فى حاجة إلى ذلك المبلغ حتى يغطى مصروفات المؤسسات الدينية. ولكن ما يثير الدهشة هو أن من وقَع على هذا الخطاب كان حسن نشأت وكيل وزارة الأوقاف الذى أصبح حاليًا ناظر الخاصة الملكية. وحصل نشأت على المبلغ من وزارة الأوقاف. وقد لفت الجندى نظر النواب إلى السرعة التى تم بها الموضوع، ويتبين من ذلك وجود عوامل خفية لعبت دوراً كما وأن رئيس الأزهر لم يكن المخطط الوحيد. كما لم يكن من الممكن اعتبار الغرابلى مسئولاً عما حدث ذلك لأن الوزير كان قد تم نقله للتو من وزارة العدل إلى وزارة الأوقاف. على ذلك فإن المسئولية تقع برمتها على نشأت وحده(٣٠).

كون رئيس الأزهر قد أساء استخدام النقود يعد فى حد ذاته أمراً خطيراً، بما أن القانون الداخلى للأزهر يمنع رئيسه أو رئيس المجلس الأعلى للأزهر من طلب نقود من أجل مشروع معين وصرفها فى مشروع آخر. فقد كانت القوانين الداخلية تنص أنه

المسئول عن أخلاقيات العاملين وعليه المحافظة على سمعتهم. كما كان صحيحًا كذلك أن تصرف رئيس الجامعة لم يكن له أي تأثير سيئ على الدين أو على أي مؤسسة دينية. إلا أن الذي أثر على الدين كان السماح بوقوع تصرفات خاطئة. فقد كان من غير اللائق بالنسبة لشخص في مكانة رئيس الجامعة أن يتصرف بمثل ذلك التصرف. كما أن الرغبة في إنقاذ مؤسسة الخلافة كان عملاً شرعيًا، واعتقد رئيس الجامعة أنه كان ضروريًا، إلا أنه كان يجب في هذه الحالة أن يكون صرف الأموال على نفقته الخاصة، وعلى ذلك فإن استعمال أموال من أموال الوقف كان أمرًا لا يمكن قبوله. ومع ذلك فمما يخفف من مسئولية رئيس الجامعة هو أن الخطابات الموجهة إلى وزارة الأوقاف كانت موقعة من قبل رئيس المجلس الأعلى مما يفيد أن قرار المجلس وليس فقط قرار رئيس الجامعة هو الساري. وعلاوة على ذلك، فإن الأموال المطلوبة قد وضعت في الحال في خزانة الأوقاف، كما أن النواب الآخرين قد أخذوا جزءًا منها. وهكذا، ففي ١٦ ديسمبر ١٩٢٤ تم أخذ مبلغ ٥٠٠ جنيه من أموال الأوقاف بناء على طلب رئيس المجلس الأعلى للأزهر، ولكن في ٧ ديسمبر سئل نشأت بصفته وكيل وزارة الأوقاف عما إذا كانت هناك نقود من أموال الوقف، مما يفيد أن آخرين كانوا يحاولون الحصول على نقود من الوقف من أجل مؤتمر الخلافة[٣١]. واقترح النواب[٣٢] خطة عمل صوت المجلس عليها بالإجماع:

أولاً: الطلب من الحكومة التحقيق في الأمر ومتابعته قانونيًا، ثم الطلب من رئيس الجامعة إعادة المبلغ وذلك بعد أن يثبت التحقيق مسئوليته.

ثانيًا: وضع المؤسسات الدينية تحت مراقبة وإشراف رئيس الوزراء ثم الطلب من الحكومة البحث في تحسين إدارة تلك المؤسسات حتى يفوا بمتطلبات الإصلاح[٣٣].

ولا يبدو من تلك المناقشات درجة احترام النواب وهم من ملاك الأراضي ومن الرجال المهنيين لهؤلاء "العلماء" ولكن مما لاشك فيه أنهم كانوا ينظرون إليهم على أن القصر كان يتلاعب بهم.

ورغمًا عن عدم ذكر ذلك مباشرة، فإنه كان بالكاد يمكن اعتبار الملك ألعوبة حيث إن النواب الذين يعرفونه شخصيًا كانوا يعلمون أن فؤاد كان بارعا ومستغلا ويميل إلى إحاطة نفسه بالمتذللين. وكان نشأت أحدهم، وتوفيق نسيم مدير الخاصة الملكية الثاني. ولم يكن أيا منهما محبوبا من الشعب، ولكن مما لاشك فيه أن نشأت كان أكثر مراوغة وخداعًا ونشاطا سياسيا. وكانت نهاية الإمبراطورية العثمانية فى ١٩٢٣ قد أشعلت طموح الملك فؤاد ليصبح خليفة. ورغم أن معظم المثقفين من الشعب المصرى قد عارضوا فكرة الخلافة إلا أن نشأت كان نشطا فى الترويج لفكرة الملك. وبسبب منصبه كوكيل وزارة الأوقاف كان على اتصال بأهم العلماء. وقد تقرب من هؤلاء العلماء فى محاولة لجعلهم يتبنون فكرة الخلافة. وهكذا بدأ المؤتمر حيث تم دعوة أكثر العلماء تأثيرًا تساندهم حملة صحفية كبيرة.

كان من المعروف أن مصر بأكملها تكره نشأت كما كانت واجهته المنمقة تخفى نزعة طبيعية نحو المخادعة والكيد[٣٤]، وعلى ما يبدو فقد قال له سعد زغلول إنه بصفته وكيل وزارة الأوقاف فإنه يعتبر موظفًا عامًا ذا وجبات محددة وحذره من عدم تخطى تلك الواجبات. وأضاف أن البلد بأكملها تكرهه وأنه من الأفضل له أن يعالج ذلك الوضع[٣٥]. وقد كان سعد زغلول نفسه ضد الخلافة، وربما لأنه كان من التقدميين فقد كان يؤمن بأن إعادة الخلافة لا نفع فيه، كما أنه قد شعر أن الطموحات الاستبدادية للملك فؤاد، مثل سلطته المطلقة ينبغى الحد منها. وقد أدلى سعد زغلول برأيه فى هذا الموضوع للملك، الذى أعلن فى وقت لاحق أنه قد تخلى عن فكرة أن يصبح الخليفة. فى غضون ذلك، تسببت شعبية سعد زغلول وتعنته تجاه الملك فى قيام نشأت بترتيب مظاهرة طلابية من طلاب الأزهر لصالح الملك فؤاد. وكان ذلك أمرًا يخرج عن المألوف. حيث تعود المتظاهرون الخروج إلى الشوارع مرددين شعار "زغلول أو الثورة". ثم تلا ذلك، قيام سعد زغلول بالعمل على تقاعد نشأت، فعين مساعدا لمدير الخاصة الملكية وقال زغلول فيما بعد لحزبه إنه لا يرغب فى أن يُطعن من الخلف[٣٦] وكحل غير حاسم لهذا الوضع، تم إقناع الملك بتعيين نشأت وزيرًا فى الوفد المصرى فى طهران.

بعد سعد زغلول

على الرغم من تعنت سعد زغلول، ومحاولاته الأولية للحد من الأطراف الأخرى المشاركة فى كل من الحكومة والبرلمان واقتناعه بأنه هو فقط دائما على حق، إلا أنه فهم فى نهاية المطاف أنه من الأفضل مشاركة تنافسية معه، وحتى وفاته فى عام ١٩٢٧، والمراقبون الأجانب يعلقون على أسلوب ونظام وهدوء أعضاء البرلمان المصرى فى السنوات القليلة الأولى من أدائهم[٣٧]. وفى المقابل، كان خليفته مصطفى النحاس، دائمًا ما يميل إلى أن يكون حزبه هو الأهم دون النظر إلى أن عدم وجود معارضة فعالة فى البرلمان تقوض العملية التشريعية والأكثر أهمية فى هذا الفصل هو تأثير المراقبة المالية للبرلمان. وعلاوة على ذلك فإن الشعبية طويلة الأمد لحزب الوفد تحت قيادة النحاس قادت الأحزاب الأخرى إلى الاعتقاد أن هيمنة الحزب فى البرلمان تعبر عن طغيان الأغلبية. ونتج عن ذلك أنه كان على المصريين البارزين المدعومين من قبل الملك، إما أن يعملوا على تعليق البرلمان، أو تعديل الدستور. وكان إسماعيل صدقى أحد هؤلاء.

سوء إدارة كورنيش الإسكندرية

أول رد فعل ملكى عنيف ضد صدقى

لم يكن لصدقى انتماء حزبى محدد، وقد احتدم الصراع طويلاً بينه وبين سعد زغلول وكان دائمًا ما يذكر بأساليبه القوية المتشددة عندما كان وزيراً للداخلية فى عام ١٩٢٥ وقد أصبح صدقى رئيسًا للوزراء فى سبتمبر ١٩٣٠، وجاء تعيينه ملازمًا للازمة المالية العالمية ورغما عن عدم ثقة السياسيين المصريين فى صدقى، إلا أن مواهبه كخبير فى الشئون المالية، بجانب مواهبه كاقتصادى، وفهمه فى الاقتصاد المصرى، وقدرته على تحقيق توازن الميزانية الوطنية كان أمراً معترفًا به أدى إلى تعيينه فى منصب رئاسة الوزراء، مع احتفاظه بحقيبتى المالية والداخلية. وقد استمر فى منصبه

لمدة ثلاث سنوات، وأثنائها أعيد كتابة الدستور، ووقع حزب الوفد تحت الحظر. وحينما انقلب عليه حزب الأحرار الدستوريين، اتخذ تدابير قمعية ضده. وقام بتأسيس حزبه الخاص "الشعب"، ولفق منه أعضاء البرلمان، كما أضاف إليهم ممثلين عن الحزب الوطني وحزب الاتحاد الذى كان متحالفًا مع الملك. وفي سبتمبر ١٩٣٣، استقال من منصبه بسبب ما أشيع عن خيانته للملك.إلا أنه رفض أن يتلاشى فى الظل، وانضم إلى المعارضة فى البرلمان.

وعقب ذلك بقليل، انطلقت شائعات عن فساده، ربما من قبل الملك، ثم ألقت الحكومة الجديدة باللوم عليه فى موضوع صفقة القطن التى كان قد أشرف عليها، ثم أيضًا لمنعه المضاربات فى السوق عندما كان وزيرًا للمالية حيث قام ببيع إجمالى القطن الحكومى سرًا بدون الاستماع إلى نصيحة وزرائه، ولكن بموافقة ملكى مطلقة وقد كلفت مضاربة صدقى البلاد ٢٠,٠٠٠ جنيه، رغما عن كون رفع سعر القطن قد حقق لمصر فى سوق القطن ربحا قدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه. وقد سمح له هذا النجاح أن يبرئ نفسه أمام البرلمان، إلا أن الهجوم لطخ اسمه. ومما زاد فى قلقه، أن كلاً من الملك ورئيس الوزراء اعتبروه مسئولاً عن تكاليف كورنيش الإسكندرية الباهظة، حيث كان تقدير بناء الطريق على طول ساحل الإسكندرية قد ارتفع من ٨٠,٠٠٠ إلى ٤٥٠,٠٠٠ جنيه، وانتشرت شائعات مفادها أن لجنة الكورنيش انتقدت فى تقريرها تلك التكلفة[٣٨]. وتهمة أخرى ألصقت به ألا وهى تقديم أراضى الدولة بأسعار مخفضة لاثنين من كبار المسئولين الحكوميين فى مقابل القيمة الرأسمالية لمعاشهم. وقد نفى هذا الادعاء بازدراء[٣٩]. كان الملك يعرف تمام المعرفة أن صدقى لا يحظى بشعبية، وربما استمر فى الانتقام منه لما بذله من جهود فى الماضى لكبح جماح الإنفاق المشكوك فيه للقصر.

وقد خلفه عبد الفتاح يحيى فى منصب رئيس الوزراء، وكان اختياره بسبب التأكد من أنه سوف يطيع الملك طاعة عمياء. فعندما كان يحيى رئيسًا للوزراء بالإنابة فى صيف عام ١٩٣٢، كان الكورنيش قد بدأ فى لفت انتباه الرأى العام ورغبة من يحى فى الحصول على الدعم الملكى لتحقيق مآرب شخصية، فقد اهتم بهذه المسألة،

وبعد استقالة صدقي[٤٠]، استمر يحيى في مهاجمته يقينًا منه أن هذا من شأنه أن يرضى الملك الذى كان يرغب فى رؤية رئيس الوزراء الأسبق متهمًا بالفساد.

أما أعضاء الحزب الوطنى الجالسون بجانب المعارضة البرلمانية مع صدقى، فقد هاجموا حكومة يحيى مرارًا. كما لعب حافظ رمضان، رئيس الحزب الوطنى، دور "الضمير البرلمانى" مذكرا زملاءه الأعضاء أنه انتقد وعارض سياسات صدقى عندما كان الجميع راضين عنه. إلا أنه، لم يشكك فى قدرات الرجل بعد ذلك، كما أنه لم يكن مثل من يهاجمونه فى الوقت الحالى لأنه لم يعد فى الحكم[٤١]. وربما كانت حالة صدقى هى الوحيدة التى اتخذت فيها المعارضة البرلمانية موقف الدفاع عن حزبٍ ما ضد الاتهامات المقدمة من الحكومة. ويرجع ذلك إلى الشك الكبير فى دور موظفى القصر تجاه مهاجمة رئيس الوزراء الأسبق وخاصة من ناحية الإبراشى الذى كان مثله مثل نشأت من قبل تابعًا أمين للملك.

وقد انزعج صدقى؛ لأنه بدلاً من التحقيق فى أسباب التكاليف الاستثنائية للكورنيش، فإن لجنة التحقيق أخذت تجمع الاتهامات ضده بصفته وزير الداخلية الأسبق. و قد كانَ غرضه هو تجميل الإسكندرية، وخصوصًا من الجانب المطل على البحر حيث الهواء المنعش. وعندما جاءت وزارته إلى الحكم كان العمل يجرى فى المرحلة الخامسة من الكورنيش، وهو الجزء قيد التحريات فى ذلك الوقت. كان ذلك المشروع قد خلق الآلاف من فرص العمل بجانب قيام صدقى بإقناع الأثرياء من المصريين بإنفاق أموالهم داخل البلد. وقد دعته تلك الرغبة إلى التركيز على الإسكندرية كنموذج لمصيف مثالى[٤٢]. إضافة إلى ذلك كان يأمل أيضًا فى تحقيق طموحات الملك فؤاد فى أن يرى الكورنيش يمتد من محطة ستانلى إلى قصر المنتزه[٤٣]. وكخاتمة للأحداث ففى يوم ٢٥ مايو عام ١٩٣٤، أدانت افتتاحية إحدى الصحف بمرارة التحقيق فى تكاليف إقامة الكورنيش كذلك عدم السماح لصدقى بالدفاع عن نفسه، واستمرت الصحيفة قائلة إن هذا الوضع يشكل خطرًا على المواطنين البسطاء الذين تشهر بهم الصحف. وعلاوة على ذلك، كانت "الأدلة" التى جمعتها اللجنة تتألف فقط من تسجيلات للبيانات، والتى كان قد تم نشر مقتطفات منها[٤٤].

سهلت سنوات الحرب، والتى شهدت هجومًا على الإمبراطورية البريطانية ووجود جنود أجانب، ونقص فى الأغذية، وتضخم الأسعار، انتشار الفساد فى مصر. ومن أجل حماية المصالح البريطانية فى المنطقة، بجانب الاشتباه فى أن الملك الجديد فاروق يتعاطف مع النازى، قررت الحكومة البريطانية فرض حكومة وفدية على مصر. وفى حادثة الرابع من فبراير ١٩٤٢ والتى سجلت ذاكرة التاريخ عواقبها ونتائجها، أعطى السفير البريطانى مايلز لامبسون تعليمات لفاروق بالموافقة على حكومة وفدية، رغما عن معارضة الملك فى أن يصبح النحاس رئيسًا للوزراء. ولإقناع فاروق أصدر لامبسون أوامره بأن تقوم الدبابات البريطانية بمحاوطة قصر عابدين، وعندها قبل الملك الإنذار. وعندما اتهم السياسيون وآخرون النحاس بالموافقة على تشكيل حكومة تحت الحماية البريطانية ادعى زعيم حزب الوفد أن الوضع أجبره على القبول. وقد قام النحاس فى وقت لاحق بتعليق البرلمان لحين أجراء انتخابات جديدة، وبالتالى تكميم الجلسة آنذاك[٤٥]؛ وقد عمل الوفد على حشد أنصاره لضمان عدم معرفة الرأى العام بظروف تعيينه. كما رفض النحاس رفضًا قاطعًا السماح لحزب الأحرار الدستوريين المعارض بأكثر من ربع المقاعد فى البرلمان. وكنتيجة لذلك فإن وجود الحزب الذى يمكنه كبح جماح حزب الوفد قرر مقاطعة الانتخابات[٤٦].

يتفق المؤرخون والشهود المعاصرون الذين لم يساندوا الوفد على أنه حتى وقت سقوط حكومة النحاس كان الفساد قد تفشى فى الحكومة والحزب[٤٧]، وإضافة إلى ذلك فقد اتسمت فترة رئاسة النحاس للوزارة بفضيحة الكتاب الأسود، وهى حادثة بدأت مع تصدع العلاقات بين النحاس ومكرم عبيد، وزير ماليته وكان عبيد مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بسعد زغلول، كما كان عضوا منذ فترة طويلة فى الوفد. حتى إن اختيار النحاس كخليفة لسعد زغلول يرجع إلى جهود مكرم عبيد. فقد كان الرجلان صديقين حميمين، كما نمت الثقة المتبادلة فيما بينها بعد إبعادهما إلى جزر سيشل مع سعد زغلول فى أوائل العشرينيات وأصبح الرجلان بعد ذلك لا ينفصلان، حتى إن مكرم عبيد كان هو

الذى ساعد النحاس فى اختيار زوجته، وأصبح الاثنان صديقين حميمين وقد استمر هذا الوضع حتى مايو ١٩٤٢، عندما جرت شائعة بأن النحاس طلب من مكرم عبيد الاستقالة، وأن هذا الأخير قد رفض. وقد حاول الملك فاروق شخصياً حل النزاع، ولكن دون جدوى. وقدم النحاس استقالة حكومته، وعلى الفور شكل وزارة جديدة لم تتضمن اسم مكرم عبيد. ووفقًا لمحمد حسين هيكل، وهو عضو فى حزب الأحرار الدستوريين بجانب كونه شاهداً على تلك الأحداث، فان هذا التغير قد فاجأ الجميع[٤٨] وبعد أن ترك مكرم عبيد منصبه كتب موضوعًا فضح فيه زملاءه السابقين فى الوفد، واتهمهم بالفساد وسوء استغلال السلطة، وقام بنشر ذلك فى كتاب أسود.

("الكتاب الأسود") وعندما بدأ تداول الكتاب الأسود سئل النحاس فى إبريل ١٩٤٣ - خلال جلسة برلمانية حين كان رئيسًا للوزراء - عما إذا كانت الادعاءات المقدمة ضده من قبل مكرم عبيد صحيحة. وسأله أحد أعضاء مجلس النواب عن صحة ما ورد فى الكتاب الأسود من أن نمط حياته أصبح الإسراف والتبذير، حيث كان النحاس قد قام بشراء سيارة باكارد بمبلغ ٣,٠٠٠ جنيه تنازل له عنها المليونير اليونانى كوتسيكا[٤٩] وعلاوة على ذلك، فإن رئيس الوزراء كان قد انتقل للإقامة فى فندق مينا هاوس، وقد كلفه ذلك أكثر من ألف جنيه وإضافة إلى ذلك فقد استأجر فيلا فى جاردن سيتى بينما كان يسكن فى هليوبوليس، وأن تلك المصروفات ونمط الحياة الجديد قد تكلف مما لا شك فيه أموالاً كثيرة، إذا فما هى إجابته على اتهامات مكرم عبيد.

توجه النحاس إلى المنصة مصحوباً بالتصفيق[٥٠] مما يدفع المرء إلى الاعتقاد بأن النحاس نفسه قد حرض على السؤال من أجل إحراج مكرم عبيد من خلال إظهار مدى دعم الوفد له. وعندها أعلن أن عبيد كان قد شوه الحقائق، واخترع الأرقام، وسود كتابه بالخيالات والهلاوس وهلل النواب لهذه الطعنة. ثم قال النحاس إنه بحكم منصبه كرئيس الوزراء، ووزير الداخلية، ووزير للخارجية، فقد تم تخصيص ثلاث سيارات له ليستخدمها لأغراضه الخاصة والعامة، ولكنه قرر أن يشترى سيارة واحدة باكارد بعد موافقة مجلس الوزراء، بما أن السيارات المخصصة له تتعطل باستمرار،

بينما الباكارد تتميز عن بقية السيارات الأخرى الأكثر "ديمقراطية". كان هذا فى إبريل ١٩٤٢، ونصحه وزير المالية مكرم عبيد بالحصول على تقييم للسيارات المخصصة له من قبل الحكومة . وعندما قال النحاس لتاجر السيارات إنه يريد سيارة أخرى لاستعماله الخاص، كانت السيارة الوحيدة المتاحة هى سيارة المليونير اليونانى، وقد قال هذا الأخير إنه على استعداد للتنازل عنها ونصح عبيد النحاس مناشدة التاجر للحفاظ على السيارة حتى تدفع الحكومة قيمة السيارة الأولى وهنا قرر النحاس أنه سيبقى السيارة لاستعماله الخاص، والسيارة الثانية سوف تصبح السيارة الحكومية. كما نفى النحاس اتهامه بالبذخ بما أن السيارة ليس بها ما يميزها عن غيرها من السيارات، سوى أن نوافذها تفتح آليًا، وأنها لا تتعطل فى منتصف الطريق.

أما عن الأربع وتسعين يومًا التى قضاها فى فندق مينا هاوس، فكان هذا بسبب إجراء تجديد لمنزله فى مصر الجديدة وأنه لم يتكلف ١٠٠٠ جنيه، كما ادعى مكرم عبيد، وإنما ٣٢٣,٣١٥ جنيه، بالإضافة إلى ٤٠ جنيها للإكراميات. إلى جانب ذلك، أنه اعتاد الإقامة فى الفنادق والمنتجعات السياحية الكبيرة فى القاهرة والإسكندرية وصعيد مصر، وأوروبا، مما يعكس ويتناسب مع وضعه واحترام ذاته وكرامته وكان هذا أسلوب حياته فى الاسترخاء كمطلب صحى. فهل فى هذا إساءة لاستخدام سلطته، وهل يلام لأنه يحيا حياة شريفة بارك الله له فيها؟ وأضاف أن مكرم عبيد قد زعم أيضًا أنه قد استأجر منزلاً فى جاردن سيتى لقاء مبلغ ضخم وهو خمسون جنيهًا شهريًا. وكان من الممكن له التماس العذر لاى شخص غير مكرم عبيد، مؤلف الكتاب، لقوله هذا، لأنه لا يمكن لأحد أن يعرف شيئا عن الحياة الخاصة للنحاس مثل مكرم عبيد وهو المطلع على شئونه الخاصة، عن طريق زوجاتهم، وهو بالتأكيد على علم بأن النحاس جاء من أصول متواضعة. والنحاس من شأنه أن يدرك أن عبيد وهو قبطى، يفتقر إلى دعم القاعدة الشعبية له وفى إثناء رده كان النحاس يستشهد بالفواتير التى تؤيد سداده للمبلغ ويقول إنها متاحة للمراجعة والفحص من مجلس النواب. وقد قوبل قوله هذا بعاصفة من التصفيق، مما يوحى أن كلامه كان مصدقًا على نطاق واسع وأنه برىء من الفساد، بغض النظر عن خطورة الاتهامات التى وجهت إليه وأن الوفد سيقف إلى جانب زعيمه ضد أية اتهامات بعد هذا الاستجواب(٥١).

بعد هذا الاستجواب لم يمر يوم من دون أسئلة من مجلس النواب إلى رئيس الوزراء أو أعضاء حكومته حول الاتهامات الواردة فى الكتاب الأسود فعلى سبيل المثال، سئل النحاس عن المشروع الخيرى "مشروع البر" الذى بدأته زوجته زينب الوكيل. وكان هناك أكثر من إشارة واحدة داخل صفحات الكتاب إلى حقيقة أن الدافع وراء هذا المشروع الخيرى هو الإجبار على دفع ضرائب غير رسمية، وأيضا لمنح الألقاب والميّداليات على المساهمين من الأغنياء ثم من أجل سداد رواتب الموظفين العاملين فى هذا المشروع الخيرى ". وأجاب النحاس شاجباً أكاذيب مكرم عبيد، وموضحًا أنه فى عام ١٩٤٢، بمناسبة الذكرى السنوية لاعتلاء الملك العرش فى (١١ فبراير)، اعتبروا أنه من "واجبهم دعوة المصريين والأجانب الأثرياء للمساهمة فى عمل قيم وعظيم من شأنه تخفيف العبء على الفقراء الذين كانوا يسعون للحصول على خبزهم اليومى، ويواجهون مصاعب الحياة". والمشروع ينطوى على جمع التبرعات ورسوم العضوية، وتوزيع الطوابع التى يطلق عليها " قرش البر"، وإقامة حفلات باهظة الثمن، وبيع البطاقات والورود. وفى ٢٠ يناير ١٩٤٢ كانت مساهمات مختلف الأنشطة قد بلغت ١٤٤, ٠٤١, ٩٨ جنيهًا، تم إيداعها فى بنك مصر فرع القاهرة، وقد كانت مصروفات المشروع هى ٣٤٠, ٥٨٤ جنيهًا. وأفاد النحاس أن عشرين شخصا فقط من ضمن كافة المساهمين قاموا بالشكوى من كون مساهمتهم لم تذكر واستطرد قائلا إن تلك المسألة قد حلت. كما وأن نجاح المشروع كان جيداً جداً بحيث قررت زوجته أن تجعل منه مشروعًا دائمًا. وكان من بين الأعضاء الدائمين فى لجنة المشروع أمين عثمان والدكتور عبد الواحد الوكيل وهو والد زوجة النحاس والسفير البريطانى وزوجته الليدى لامبسون[٥٢].

وقد انتقد العديد من المراقبين ذلك العمل الخيرى: ويشير هيكل فى" مذكراته" أن زينب الوكيل زوجة النحاس، قد أقامت المشروع بغرض ملء جيوبها[٥٣] ومع ذلك، فإن عبد المجيد الرمالى، عضو المجلس الذى طرح السؤال، قام بشكر النحاس على إجابته المفصلة[٥٤] وكون النحاس نجح فى الخروج وسمعته وشعبيته سليمتان يبين كيف أن موضوع الأخلاق الشخصية أصبحت لا تأثير لها فى مجال الخدمة العامة المصرية. كما وأن هذا الاتجاه سوف ينمو.

إن موقف التملق الذى أظهره أعضاء مجلس النواب تجاه حكومة الوفد وزعيمها خلال تلك الدورة قد يساعد على تفسير سبب فشل عبيد فى نهاية هذا الاستجواب فى التأثير على المجلس[٥٥]. وقد تحدث الأمين العام السابق لحزب الوفد، الذى أبدى قدراً كبيراً من الشجاعة فى الصمود فى وجه تلك الاتهامات، تكلم خلال ما يقرب من دورتين. ومع ذلك، فإن طريقة النحاس وأسلوبه السيئ دفع المجلس إلى رفض الاستجواب المقدم من مكرم عبيد[٥٦] ومن الغريب أيضًا أن المعارضة (الحزب الوطنى) لم تتدخل قط فى النقاش حول الكتاب الأسود، كما أنها لم تستجوب الحكومة حول الكتاب الأسود أو الفساد وقد أدى كتاب مكرم عبيد فى النهاية إلى طرده من البرلمان بعد فترة قصيرة. وبعد ذلك قرر النحاس أن أنشطة مكرم عبيد كانت مضرة، وأنه لا يستطيع أن يبقيه طليقًا. ولما كانت مصر تطبق قانون الأحكام العرفية؛ فإن النحاس تمكن من اعتقال عبيد وقد بقى هذا الأخير فى السجن حتى شهر أكتوبر عام ١٩٤٤، عندما تم تأليف حكومة ائتلافية جديدة برئاسة أحمد ماهر[٥٧].

وقد أجبرت حكومة النحاس على الاستقالة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤، وسرعان ما أصبح هدفًا لأسئلة البرلمان[٥٨] وبعض تلك الأسئلة كانت بخصوص أمين عثمان، المدقق الحكومى الرئيسى فى حكومة النحاس[٥٩]. وكانت الأسئلة التى طرحت فى مجلس النواب معنية بالتقارير التى تفيد بأن عثمان كان قد سافر مع زوجته فى رحلات خاصة إلى فلسطين على نفقة الحكومة المصرية، وأن النحاس قد أخذ زوجته وشقيقها وموكب من المرافقين إلى فلسطين على متن طائرة تابعة لبنك مصر فى عام ١٩٤٣ مستخدمين أموالاً رسمية. كما كانت هناك أيضًا مزاعم بأن النحاس قد أمر بإعداد طائرة عسكرية لنقل ممرضة من بورسعيد إلى الإسكندرية لرعاية والدة زوجته، وإذا صح كل ذلك، فقد تساءل أعضاء البرلمان عن الكيفية التى يمكن للحكومة أن تعيد بها الأموال التى أخذت من الخزانة العامة للدولة. وبطبيعة الحال، فإن النحاس وعثمان كانا مستهدفين على حد سواء بعد خروج الوفد من السلطة، ولكن عثمان كان قد أصبح مكروها من المصريين بعد أن صرح علنًا إن مصر وبريطانيا كانتا مقيدتين معًا فى "زواج كاثوليكى".

وبعد أن أصبح مكرم عبيد وزيراً للمالية فى وزارة محمود فهمى النقراشى أشار إلى أن جميع الأسئلة الثلاثة السابقة تفيد إساءة استخدام أموال الدولة لأغراض خاصة. وأضاف أن المسألة تتجاوز سلطة النائب بما أن أمين عثمان قد تجاوز إحسان الحكومة المصرية ليشمل أفراد عائلته، الذين عادوا معه على نفس الطائرة، وكانت الحكومة قد دفعت مصاريف انتقالهم. كانت رحلة الوزير السابق مع أسرته قد تكلفت ٢٥٠ جنيهاً وقد بعث مكرم عبيد بصفته وزيراً للمالية برسالة يسأل فيها عثمان عما إذا كان على الوزارة أن تعتبر رحلاته رسمية، وإذا كان الأمر كذلك، فأى جهة إدارية تصبح مسئولة عن تسديد هذه الأموال ؟ وقد رد عثمان على ذلك قائلاً إن زيارته كانت رسمية وسرية، وإنه ليس من حق عبيد أن يعرف، لأن "هذه المسائل كان من الضرورى أن تبقى غير معلنة للحكومة الحالية"[٦٠].

كان على مكرم عبيد العودة إلى السجلات الرسمية، وقد وجد أن عثمان قد كذب ففى الثانى من يوليو عام ١٩٤٢، ركب أربعة ركاب، أى أمين عثمان وعائلته، على متن طائرة متجهة إلى إسرائيل[٦١] وبعد أربعة أيام، غادرت مصر طائرة بدون ركاب وعادت فى ٧ يوليو، وبها راكب واحد وهو أمين عثمان وقد كلفت هذه الرحلات الحكومة المصرية ١٢٧ جنيها. وفى ١١ أغسطس، خرج عثمان مرة أخرى من القاهرة على متن طائرة فارغة، وعاد فى ١٥ أغسطس مع زوجته وابنته وأخت زوجته. وقد تكلفت تلك الرحلات ١١٢ جنيهًا. وقد أظهرت السجلات الرسمية أن عثمان كان قد سافر بجواز سفر عادى، وليس جوازًا دبلوماسيًا. عندئذ قال مكرم عبيد إنه بدأ بالفعل إجراءاته، حيث إنه وفقـًا للقانون رقم١٧ لسنة (١٩١٨)، فإن ربع معاش المراجع السابق سيتم الحجز عليه لاستيفاء مال الدولة[٦٢].

أما موضوع النحاس وزوجته فكان بمثل وقاحة الموضوع الأول. فقد سافرت زوجته مع أخيها إلى فلسطين فى نهاية مايو ١٩٤٣. وانضم النحاس إليهم فى وقت لاحق فى بداية يونيو. وقد أمضوا جميعًا بضعة أيام معًا، ومن ثم عادوا إلى القاهرة. وبعد عودتهم، طالبت هيئة السكك الحديدية فى فلسطين بدفع مبلغ ١٥٦ جنيهًا.

وبدلاً من دفـــع تكاليف رحلتـه، فإن النحــاس قد حصل على المبلغ من وزارة المـالية. أما الرسالة التى بعث بها إلى وزارة المالية فلم تذكر سوى النحاس نفسه فى قسيمة السفر. وقد تم دفع هذا المبلغ فى مجموعه من خزينة الدولة، من دون حق شرعى أو سبب. ومن ثم بدأ مكرم عبيد فى إجراءات ضد النحاس. وبالإضافة إلى ذلك، قد كلف رئيس الوزراء السابق طائرة عسكرية بالسفر من القاهرة إلى بور سعيد والإسكندرية ثم العودة فى نفس اليوم، لجلب ممرضة لرعاية والدة زوجته وكان ينبغى على النحاس أن يعثر على ممرضة فى الإسكندرية، ولكن عبيد لاحظ أن رئيس الوزراء السابق كان بحاجة إلى التباهى وإظهار سخاء الدولة وقد اتخذت بالفعل الإجراءات لمقاضاة النحاس.

ثم قال وزير المالية للمجلس إن النحاس قد استأجر قطارات دون دفع تكاليف تصل قيمتها إلى ٤,٨٨٢ جنيهًا. وقد لفت النظر إلى أنه عندما يرتكب مسئول صغير فى الحكومة جريمة طفيفة فإنه يطرد من وظيفته، فى حين أن هؤلاء السادة البارزين الذين كانوا فى السلطة قد ركزوا اهتمامهم على تمويل شئونهم الخاصة بأموال الدولة، وهى أموال تعتبر أمانة عندهم. وكإهانة أخرى للشعب فإنهم يدعون الشرف والاستقامة[٦٣].

فى نهاية الملكية

عاد الوفد إلى السلطة فى يناير ١٩٥٠، وكانت استراتيجيته الجديدة هى استرضاء القصر. وقد انعكس ذلك على أعمال البرلمان، فقد كان يكفى استجواب واحد ليكون له عواقب وخيمة من قبل النظام الملكى. وفى مايو ١٩٥٠، كان عضواً من المستقلين المنتخبين فى مجلس النواب، وهو مصطفى مرعى، قد وجه سؤال لرئيس الوزراء، مفاده معرفة دوافع استقالة محمود محمد، وهو رجل ذو سمعة لا يرقى إليها الشك وكان يشغل منصب رئيس المراجعة بالحكومة[٦٤] وبالتالى، حذر النحاس رئيس مجلس النواب محمد حسين هيكل، من التعامل مع هذه القضية على الملأ[٦٥]، إلا أن هيكل الذى كان ملتزماً بالإجراءات البرلمانية لم يدرك تحذير النحاس، وظن أن رئيس الوزراء يحذره من المساس بالملك بأى حال من الأحوال.

وفى ٢٩ مايو عام ١٩٥٠، أعرب عضو مجلس النواب، مصطفى مرعى، عن عدم رضائه، موضحًا أنه سبق أن سأل رئيس الحكومة عن سبب استقالة مراجع الحسابات، وذلك لأن محمود محمد لم يعط أى دوافع لاستقالته، ولأن مرعى كان يعرف محمد معرفة شخصية، كما كان معروف أيضًا لدى غيره من النواب، وكان مستقلاً وعقلانيًا ومتوازنًا فى آرائه، فإنه من غير المرجح أن يكون قد استقال من منصبه من دون سبب. لذا فقد وجه مرعى سؤاله هذا إلى الحكومة، التى وفرت له جوابًا فى جزأين: الأول، أعلنت الحكومة أن محمد قد أشار فقط إلى ظروف خاصة، جعلت من الصعب عليه أن يبقى رئيسًا لمكتب مراجعة الحسابات. هنا توصل مرعى إلى أن كلمة "الخاصة" لا تعنى شخصية، ولكن أن الاستقالة كانت بسبب عمله كرئيس لمكتب مراجعة الحسابات. كان تخمين مرعى مدعومًا ببيان من جانب الحكومة تفيد بأن مكتب المراجعة سوف يواصل الإشراف قانونيا على موارد الدولة ونفقاتها. وعلاوة على ذلك، كان محمد قد ذكر فى مقابلة أن استقالته لم تكن بسبب شخصى[٦٦] ولفت مرعى النظر إلى أن الحكومة، وأيضًا، قد أهملت فى أداء واجبها، لأنه كان من الواجب عليها أن تدعم وتحمى الرجل عندما حاول القيام بعمله.

أما بالنسبة للجزء الثانى من رد الحكومة، فإنه أشار إلى أن استقالة محمود محمد كانت لها علاقة بالملاحظات التى أدلى بها رئيس مكتب مراجعة الحسابات عن نفقات الحكومة فى حملة فلسطين، وحول الدعم المالى لمستشفى المواساة. وهنا أشار مرعى إلى أن المادة التاسعة من القانون رقم ٥٢ (١٩٤٢) أدت إلى إنشاء مكتب المراجعة هذا ونصت على أن لديه السلطة الكاملة لتقديم وجهات نظره فى الإنفاق من الاعتمادات. كما نص القانون على أن أى اختلاف فى الرأى بين مكتب مراجعة الحسابات والإدارات الحكومية يحال إلى مجلس الوزراء[٦٧] وعندئذ، سأل أحد أعضاء مجلس النواب عن وقت حدوث هذه المخالفات، فأجاب مرعى إن التحزب والوزران المختلفة التى جاءت وذهبت ليس لها علاقة بهذه المسألة، لأن البلاد كانت هى الخاسرة بسبب هذا التحزب. ثم إنه طلب من أعضاء مجلس النواب تحمل واجباتهم بكل جدية عند نظر هذا الاستجواب[٦٨].

ثم أوضح أن أحمد النقيب، مدير مستشفى المواساة، قدم لكريم ثابت الملحق الصحفى للملك، وهو رجل ذو سمعة مشكوك فيها، والذى كان يشتبه فى أنه يشجع تجاوزات الملك فاروق، مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه. وكان ذلك فى يناير عام ١٩٤٨، عندما كان ثابت رئيساً لتحرير جريدة المقطم. ولم يتم إعطاء تفسير عن سبب إعطاء هذه الهدية. وقد انتقد مكتب مراجعة الحسابات هذا فى تقريره السنوى[٦٩] فطلبت حكومة النحاس من رئيس مكتب مراجعة الحسابات حذف بعض العبارات من التقرير، ولكن محمود محمد رفض ذلك. ونتج عن ذلك أزمة وصلت إلى القصر. وعندما أشار نائب رئيس مجلس الوزراء إلى أن إدارة مكتب المراجعة قد أساءت إلى الملك فاروق، قدم محمود محمد استقالته من منصبه، وقد قبلت فوراً.

وأكد مرعى أن الشيك بمبلغ ٥,٠٠٠ جنيه قدم لثابت دون الحصول على موافقة من إدارة المستشفى، بل وأن مجلس الإدارة قد أعطى موافقته فقط بعد الاستجواب المقدم. وهنا علق مرعى بأن مجلس إدارة المستشفى يجب أن يدرك أن الموافقة على جريمة لا يعنى حذفها. وعلاوة على ذلك، إذا كان مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه قد أعطيت لشخص، فهل كان ذلك كرسم عام، أو بوصفه عمولة؟ فإذا كانت قد أعطيت كرسوم، عندها يجب دفع ضريبة عنه، أما إذا كانت قد دفعت بوصفها عمولة فهى تخضع أيضاً لضرائب تجارية وصناعية. وبالتالى فلماذا لا يطلب من النقيب باشا الذى دفع النقود لثابت باشا دفع ضرائب كما يحدث مع النواب، وأين حق الدولة فى ذلك[٧٠]؟

وردت الحكومة فى اليوم التالى. وكان الوزير الموجود فى مجلس النواب ممثلاً عن النحاس هو فؤاد سراج الدين، وزير الداخلية. وقد أشار سراج الدين فى كلمته نيابة عن الحكومة أن حزبه ليس له علاقة بهذه القضية، حيث إن حكومة أخرى كانت وفى خلال المناقشات هى المسئولة فى ذلك الوقت. وأكد أيضاً على أن الرئيس السابق لمكتب مراجعة الحسابات قد أصر على تقديم استقالته، على الرغم من أن النحاس وسراج الدين حاولوا إثناءه عن الاستقالة، وفى خلال المناقشات أضاف سراج الدين أن مقعد رئيس مجلس النواب كان يهتز، وقد فهم الرئيس هيكل من هذا أنه يعنى أن موقفه كان فى خطر بسبب الاستجواب الذى اتخذ منعطفا حرجاً[٧١].

في اليوم التالى، وفقاً لما ذكرته إحدى الصحف قدم كريم ثابت استقالته من منصبه كملحق صحفى لدى الملك، إلا أن الملك رفض قبولها، لأنه كان يثق ثقة تامة فى كريم ثابت[٧٢] وعندما ذهب سراج الدين لرؤية هيكل عاتبه رئيس مجلس النواب لدفاعه عن ثابت فى خطابه وهنا رضخ سراج الدين، وانتقد ثابت بسبب تدخله المستمر فى شئون الدولة؛ وأضاف أن الوفد كان لعدة سنوات بعيداً عن الأجواء السياسية، وهو وضع كاد أن يقضى على الحزب. ولذلك كان لديهم كل العذر لمحاولة التوصل إلى اتفاق مع القصر والقبول بسياساته[٧٣]. وبعد ذلك بوقت قصير، علم هيكل وأعضاء المجلس المشاركين فى هذا الاستجواب الخاص بالمستشار الصحفى للملك أن مدة ولايتهم فى مجلس النواب لن تجدد بناء على أوامر من الملك[٧٤].

وعلى الرغم من أن حكومة النحاس لم تستمر فى السلطة لمدة طويلة، فإنه من الجدير بالذكر أنه فى عام ١٩٥٣، وبعد وقت قصير من انقلاب الضباط الأحرار، تم فتح قضية كريم ثابت وحوكم أمام محكمة مؤلفة من مدنيين وعسكريين على حد سواء. وعندما سئل عن السبب فى أن القضية اتخذت هذا المنعطف، أشار أحد الشهود، وهو النائب السابق إبراهيم اليومى مد كور قائلا "لم نكن معنيين باستقالة رئيس مكتب مراجعة الحسابات، وإنما كانت المبادئ هى الأهم، ونحن علقنا أهمية على ما حدث، وكانت كارثة[٧٥]، إلا أن كلا من محامى ثابت والنقيب تمكنا من النجاح فى تحويل المسئولية عن أى مخالفات وقعت على الملك فاروق، الذى كان الآن فى المنفى[٧٦].

الخــاتمـة

إن صياغة الدستور وعقد البرلمان كانت تمثل حلماً مصرياً طال أمده، بسبب الاعتقاد بأن إفلاس مصر فى القرن التاسع عشر كان من الممكن منعه فى حالة وجود نظام تشريعى معقول. ومع ذلك، فقد تبين أن البرلمان المصرى بين عامى ١٩١٩ و١٩٥٢ كان هيئة رقابية فعالة إذا كان أعضاؤه مستقلين تماماً عن الاعتبارات الحزبية أو غيرها. ففى البداية كان الوفد يعرف باسم حزب الشعب، وتحت الزعامة القوية

لسعد زغلول تحدث أعضاؤه فى البرلمان عن مكافحة الفساد وعن اختلاس الأموال العامة ومع ذلك، ففى ظل النحاس، والاستقالات المتعاقبة لمعظم أعضاء الحزب من النواب الشجعان الأكفاء، من الأعضاء الذين كرسوا أنفسهم للعمل حدث فراغ مدوٍ. وأصبح الوفد بعده أكثر انطواء، معتبراً أى معارضة لسياساته فى البرلمان مثيرة للشك. ومن ثم انتهى الأمر إلى أن أصبح أنصاره منشغلين بتملق النحاس زعيمهم، حتى إنهم لم ينتقدوا أو ينددوا بالحكومة، بصرف النظر عن فظاعة أفعالها. وهكذا، فإن الدور الرقابى لأعضاء الوفد فى البرلمان تلاشى. أما الحزب الوطنى وهو الطرف الأكثر فاعلية - ورغما عن تواجده فى جميع دورات البرلمان - إلا أنه كان منهمكا فى برنامجه المعنى بمعارضة وجود بريطانيا العظمى فى مصر، بدلاً من أن يكرس أى وقت لمهاجمة الفساد. أما حزب الأحرار الدستوريين فقد كان الأكثر فاعلية ولكن لم تكن له شعبية تذكر، وعلاوة على ذلك، ورغم أن زعيمه محمد حسين هيكل، كان ضليعًا فى الإجراءات البرلمانية، الا أنه لم يكن قويًا بما يكفى للسيطرة على مجلس النواب.

ويمعنى أكثر عمقًا فإن هذه الأحداث إن دلت على شيء، فهى تدل على أن صراعًا كامنًا فى توجهات الأعضاء الذين كانوا يعتقدون أنه بموجب دستور عام ١٩٢٣، كانوا قادرين على تحديد ميزانية الحكومة. أما أولئك الذين انتخبوا بأمانة، ولا سيما الوفديين، فكانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم حراس المصلحة الوطنية. فى حين أن كلا من الملك فؤاد وفاروق كانا يحتقران الدستور وأظهرو استياءهما من النواب لتدخلهم فى حقهم الموروث كحكام للبلاد. أما المعينين من قبلهم، مثل نشأت، والإبراشى، وثابت، فقد كانوا يتقاسمون نفس هذه المشاعر. وبسبب تنافس الملوك والبرلمان على شعبيتهم، فإن الاستجوابات مثل تلك التى وصفت فى هذا الفصل أثارت غضب القصر وأدت إلى أعمال انتقامية ضد النواب السائلين. إلا أن تأثيرهم الهدام على هيبة القصر ساهم فى انقلاب ١٩٥٢ العسكرى.

الهوامش

(١) أود أن أشكر وولتر أرمبراست على مساعدته الفياضة خلال كل مراحل كتابة هذا العمل.

(٢) الدولة المصرية، مضابط مجلس النواب، ١٥ مارس ١٩٢٤ .

(٣) مضابط مجلس النواب، ٧ إبريل ١٩٢٤ .

(٤) مضابط مجلس النواب، ١٩ إبريل ١٩٢٤ .

(٥) فاز الوفد ب ٩٠ فى المائة من الـ٢١٤ مقعد فى مجلس النواب، فضلاً عن الغالبية العظمى للواحد والسبعين من مقاعد مجلس الشيوخ. خصوم زغلول، والمعارضين لسياساته، لم ينجح منهم أحد فى الانتخابات، فالمؤرخ عبد الرحمن الرافعي، والذى كان عضواً فى الحزب الوطنى، أشار إلى أن إخفاق يحيى إبراهيم، رئيس الوزراء الأسبق، فى فوزه بمقعد داخل مجلس النواب يعتبر مؤشراً على نزاهة هذا الرجل، وعلى حرية الانتخابات. وقد فاز حزب الأحرار الدستوريين بستة مقاعد فقط، فى حين فاز الحزب الوطنى بأربعة مقاعد. عبد الرحمن ألرافعى "فى أعقاب الثورة المصرية: ثورة ١٩١٩"، المجلد ١ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٧)، ٧٢، , ١٨٥ قبل الانتخابات، اعتقد محمد حسين هيكل، رئيس تحرير جريدة حزب الأحرار "السياسة" والمتحمس لليبرالية الدستورية، أنه على الرغم من شعبية الوفد فإن الليبراليين سيفوزون بعدد معقول من المقاعد. وليس من الضرورى ذكر مدى خيبة أمله لنتيجة هذه الانتخابات. محمد حسنين هيكل "مذكرات فى السياسة وبالفعل يقول الرفاعى إن هدف النواب الأربعة الممثلون للحزب الوطنى هو استخدام معارضتهم لدعم الحقوق الوطنية ولتوجيه الحكومة لإجراء إصلاحات فى كافة المجالات.

(٦) مضابط مجلس النواب، ٧ يونيو ١٩٢٤ .

(٧) المرجع نفسه.

(٨) مضابط مجلس النواب، ١٣ إبريل ١٩٢٤ .

(٩) عندما انعقد البرلمان فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤، ظهرت شائعات عن ازدياد حدة الأزمة المعلقة فى الحكومية، وأن سعد زغلول قدم استقالة وزارته، وأن القصر قد صعب من مهمتهم، فشجع المظاهرات داخل الأزهر والمؤسسات الدينية، فقد لاحظ أحد المراقبين أنه لم يكن فى استطاعتهم المشاركة فى المظاهرات بدون تحريض من القصر. وقد كان الدافع الثانى لسعد زغلول هو تعيين حسن نشأت فى ٨ نوفمبر ١٩٢٤ فى منصب مساعد لرئيس الديوان الملكى دون أخذ رأى سعد زغلول، أو مجلس الوزراء. أيضاً، فقد كان القصر دافعاً لاستقالة توفيق نسيم وزير مالية سعد زغلول، فى منتصف نوفمبر. وقد أيد القصر استقالة توفيق نسيم، وزير مالية زغلول، فى منتصف نوفمبر. وكان خنوع نسيم للملك معروفاً، وقد عرف أن نشأت هو مصدر المؤامرات التى تدبر ضد الحكومة. وبالتالى اعتبرت وزارة سعد زغلول أن تعيينه من قبل الملك فؤاد هو تشجيع له لتخطيط المؤامرات. عبد الرحمن الرافعى "فى أعقاب الثورة المصرية" ١: ٢٢٧-٢٩ .

(١٠) مضبطة مجلس النواب، ١١ أغسطس ١٩٢٦ .

(١١) وضح صدقى أن تكلفة الجندى فى العام تبلغ ٢٧ جنيهًا، بينما تكلفة جندى الســوارى أو الخيالة كانت ٥٠ جنيهًا.

(١٢) مضبطة مجلس النواب، ١١ أغسطس ١٩٢٦ .

(١٣) المرجع نفسه.

(١٤) مضبطة مجلس النواب، ١٦ مايو ١٩٢٧ .

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) المرجع نفسه.

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) الشيخ محمد رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥) كان صاحب بحث عن الخلافة "الخليفة أو الإمامة العظمى" نشر فى عام ١٩٢٢ . انظر: محمود حداد،

Arab Religious Nationalism in the Colonial Era: Rereading Rashid Rida's Ideas on the Caliphate.

جريدة الجمعية الأمريكية الشرقية ١١٧: ٢ (إبريل - يونية ١٩٩٧)، ٢٥٣-٥٤ .

(٢٥) مضبطة مجلس النواب، ١١ مايو ١٩٢٧ .

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) المرجع نفسه.

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) المرجع نفسه.

(٣١) المرجع نفسه.

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) المرجع نفسه.

(٣٤) السياسة الأسبوعية، ١٠ مارس ١٩٢٦ .

(٣٥) وزارة الخارجية ١٤١ / ٧٨٩ / ١٧٣٢٩ / ٢٠ وجهة نظر إميل خولي في محاولة اغتيال سعد زغلول، ١٨ يوليو ١٩٢٤ .

(٣٦) إيجيبشن جازيت، ١٨ نوفمبر ١٩٢٤ .

(٣٧) إميل سليم عماد، La question d'?gypte (1841-1938) باريس: الطبعات الدولية، ١٩٣٨) ١٠٥ مستشهد بمارسيل كولومب revolution de d'?gypte 1924-1950 (باريس: ج. ب. ميزون نوف وشركاه ١٩٥١)، ١٩ .

(٣٨) وزارة الخارجية ٣٧١ / ١٧٩٧٧، القنصل العام البريطاني هيثكوت سميث (الإسكندرية) لسعادة المفوض السامي لمصر والسودان (القاهرة). سري. رقم ر. ٥٤ . ٢٠ إبريل ١٩٣٤ . ج. ١٠٩٥ / ٩ / ١٦ .

(٣٩) مضبطة مجلس النواب، ١١ أبريل ١٩٣٤ .

(٤٠) المرجع نفسه.

(٤١) مضبطة مجلس النواب، ٨ يناير ١٩٣٤ .

(٤٢) إسماعيل صدقي "مسألة الكورنيش" الأهرام ١٤ ديسمبر ١٩٣٣ .

(٤٣) وزارة الخارجية ٣٧١ / ١٧٩٩٧ . صفحة ١٥٦؛ وزارة الخارجية ٣٧١ / ١٧٩٩٦، هيثكوت سميث إلى لامبسون. رقم ر. ٣٧، ٤ أبريل ١٩٣٤، ج. ٩٠٠ / ٧١ / ١٦ .

(٤٤) الوقائع المصرية. ٢٥ مايو ١٩٣٤ .

(٤٥) هيكل، ٢ : ٢١١ .

(٤٦) هيكل "مذكرات" ٢ : ٢١٤ شارك حزب الأحرار الدستوري في مقاطعة الانتخابات مع جبهة مجموعة أحمد ماهر السعدية.

(٤٧) عبد الرحمن الرافعي "في أعقاب الثورة" المجلد ٢ .

(٤٨) هيكل "مذكرات" ٢ : ٢٢٥ .

(٤٩) كان كوتسيكا مؤسس لمستشفى ضخمة بالإسكندرية.

(٥٠) مضابط مجلس النواب، ٢١ إبريل ١٩٤٣ .

(٥١) تم حظر تداول الكتاب الأسود تطبيقا للأحكام العرفية.

(٥٢) مضابط مجلس الشيوخ، ١٧ مايو ١٩٤٣ .

(٥٣) هيكل "مذكرات" ٢ : ٢٢٦ .

(٥٤) مضابط مجلس الشيوخ، ١٧ مايو ١٩٤٣ .

(٥٥) مضابط مجلس الشيوخ، ١٨ - ١٩ مايو ١٩٤٣ .

(٥٦) المرجع نفسه.

(٥٧) هيكل "مذكرات" ٢ : ٢٢٦ .

(٥٨) يبدو أن النحاس كان عنده عادة عرض رعايته لأى عدد من الناس. وعلى الرغم من أنه كان يفعل ذلك لتعزيز شعبيته، فلم يخطر بباله أن ذلك شيء يستحق الشجب، أو حتى أنه غير أخلاقى، أن يستخدم أموال الدولة فى دفع مرتبات لمسئولين سوف يقومون فى وقت لاحق بالوقوف خلفه وتقديم عونهم له. وقد أراد أعضاء المعارضة لفت نظر المجلس لذلك. وقد ذكر كذلك كل من محمد حسين هيكل وعبد الرحمن الرافعى أن الوفد كان من عادته التخلص من المسئولين الحكوميين الذين يعارضون الحزب.

(٥٩) درس أمين عثمان فى بريطانيا العظمى، وكان متزوجًا من بريطانية، وكان صديقًا لمايلز لامبسون. وقد ساعد السفير البريطانى فى إعداد الإنذار الذى أرسله للملك فاروق فى ٤ فبراير: وفى آخر الأمر دفع حياته ثمنًا لذلك، وتم إطلاق الرصاص عليه فى يناير ١٩٤٩ . ويقول عبد الرحمن الرافعى أن المحكمة اتبعت اتجاها لتشجيع الاغتيالات والجريمة، فقد حكمت على القاتل ومعاونيه بأحكام تجعلهم دائمًا بعيدين عن أى لوم. ألرافعى، ٣:٢٧٣ .

(٦٠) مضابط مجلس النواب، ٢، ٣، ٤ يوليو ١٩٤٥ .

(٦١) ورغم أن إسرائيل كدولة لم يكن قد تم تأسيسها بعد، كانت هذه هى الكلمة المستخدمة فى النص.

(٦٢) مضابط مجلس النواب، ٢، ٣، ٤ يوليو ١٩٤٥ .

(٦٣) المرجع نفسه.

(٦٤) محمود محمد كان نجل رئيس الوزراء الأسبق محمد محمود (١٨٧٧ - ١٩٤١) جاء من عائلة ثرية فى صعيد مصر.

(٦٥) هيكل، مذكرات، ٣: ٨٩ .

(٦٦) المرجع نفسه، ٣ : ٩٠ .

(٦٧) المرجع نفسه، ٣ : ٩٢ .

(٦٨) المرجع نفسه، ٣ : ٩٣ .

(٦٩) كان التقرير عن المبالغ التى صرفتها الحكومة فى عام ١٩٤٨ لشراء أسلحة ومعدات أثناء حرب فلسطين خطيرًا. ومع ذلك، نظرًا لضيق المساحة، لن يكون هناك أى ذكر فى هذا المقال عن الاستجواب فى مجلس النواب.

(٧٠) مضابط مجلس الشيوخ، ٢٩ مايو ١٩٥٠ .

(٧١) المرجع نفسه.

(٧٢) الأهرام، ٣١ مايو ١٩٥٠ .

(٧٣) هيكل "مذكرات" ٢: ٢٩٩ .

(٧٤) هيكل "مذكرات" ٢: ٣٠٠ .

(٧٥) "فى محكمة الغدر" المصور ١٤٩٤، ٢٩ مايو ١٩٥٣، ١٦ .

(٧٦) "فى محكمة الغدر" المصور ١٤٩٦، ١٢ يونيو ١٩٥٣، ١٩ .

الجـــزء الثـــانى

إعادة بناء المجتمع ، وإعادة صياغة التاريخ

٥- تمصير الحداثة من خلال "الأفندية الجدد"

البناء الاجتماعى والثقافى للطبقة المتوسطة فى مصر خلال فترة الحكم الملكى.

لوسى ريزوفا

يظهر تعبير "الأفندية" بصورة بارزة فى كل ما يكتب عن التطور السياسى فى مصر الحديثة وهو يشير إلى مجموعة كان لها دوراً رئيسيًا فى الحركة الوطنية[١] أو الحركات الراديكالية التى بزغت فى الثلاثينيات والأربعينيات[٢]. إلا أنه قلما ما يشار إليهم "كأفندية" فقط، بل أيضًا تحت مسميات أخرى مثل "الطلبة" و"النخبة الحديثة" أو "الحركات الراديكالية"، رغم ما فى ذلك من عدم دقة وإساءة فهم. والواقع أن مفهوم الأفندى يستحق الاهتمام به، فلم تركز أى دراسات سابقة على ظاهرة الأفندية الجدد أو الأفندى نفسه بصفة عامة كظاهرة اجتماعية مميزة ترتبط بعمليات واسعة من التحديث والتحول الاجتماعى[٣].

كان غياب الأفندية عن الكتابات التاريخية كطبقة اجتماعية ثقافية راجعًا إلى مشكلة تعريف هذا المصطلح. وإن كانت كلمة أفندى متفق على أنها تعنى تلك الطبقة من سكان المدن التى تلقت تعليمًا غربيًا. أما فى صورتها الجماعية[٤] فهى تُستخدم إشارة إلى فئة من الطبقة الوسطى، وأحيانا - إذا بالغنا فى الوصف - تكون الفئة القارئة[٥]، أو إذا قللنا من شأنها فهى الطبقة البيروقراطية[٦]. فلو أخذنا بتعريفها باعتبارها

الطبقة المتوسطة فإن الأمر يحتمل النقاش والجدل وكذلك التعريفان الآخران اللذان يقودانا إلى إساءة فهمها.

يعنى مصطلح الأفندى شيئين؛ فمن جهة كان مفهوماً طبقياً يشير إلى فئة تتميز ظاهرياً بملامح معينة فى الملبس أو السلوك، ومن هذا المنطلق فإن الأفندى يقترب كثيراً من مكانة معينة تتحدد بثقافتها التى كانت غالباً نتاج تعليم رسمى (غربى)، وغالباً أيضاً - ولكن ليس بالضرورة - له وضعه فى بيروقراطية الدولة. أما الجانب الآخر لهذا المصطلح فهو يتعلق بالفئة الاجتماعية التى ترتبط به. إلا أن هذه الفئة من الأفندية تغيرت كثيرا عبر الأزمنة، كما تغير أيضاً مفهوم هذا التعبير فى معناه الثقافى. ويأخذ المؤرخون به كأمر مفروغ منه، فهو يظهر فى المصادر التاريخية من خلال الصور والجرائد والمجلات (شكل ٥/١).

وأكبر مثال صارخ هو استخدام لقب الأفندى فى الأسماء فى جميع المصادر التاريخية التقليدية. فالأفندى مفهوم مرئى، ومضمون كتابى... فهو فى كل مكان... بل هو واضح تماماً فى تمثيله لروح الشعب ومزاجه فى أغلب الروايات سواء الأدبية أو الثقافية أو السياسية فى مرحلة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية.

تغير مفهوم الأفندى كثيراً بمرور الوقت. فقد كان فى البداية لقباً شرفياً يشير فى القرن التاسع عشر إلى طبقة البيروقراطيين ذوى التعليم الغربى والذين ينحدرون من أسر على قدر من الثراء وتلقوا تعليمهم فى المدارس الخديوية العامة أو فى أوروبا. ومع بداية القرن، لعب الأفندية دور محررى الوطن. فمنذ أوائل الثلاثينيات، يذكر الأدب الأكاديمى "الأفندية الجدد"(٧)، ويربط بينهم وبين ظهور فئة من الطبقة الوسطى المحلية، أو بينهم وبين الحركات الراديكالية التى أفرغت من طياتها النقاد الذين شنوا الحرب على المؤسسات الليبرالية. ورغم ما كان يعنيه هذا المصطلح فى تلك الفترة من وضع اجتماعى معين، فإنه مع مرور الوقت بدأ يفقد بريقه، ويرتبط أكثر بالرجل الفقير المفوه الذى يتميز ببلاغة التعبير ويعيش فى المدينة(٨)، وبدأت الكلمة نفسها تؤخذ على أنها إهانة أكثر من كونها تعبيراً عن الاحترام.

وليس تغير المعنى أو استخدامه الاجتماعى فقط هو الذى يثير المشكلة فى مفهوم مصطلح الأفندى، فقد ارتبطت به أيضًا مشكلة أخرى وهى أن طبقة الأفندية بدأت تتجاوز بقية الطبقات الاجتماعية الأخرى مثل التجار، والطبقة الوسطى الريفية، والمهنيين، والبيروقراطيين والتلاميذ أيضا. بل ويمكن القول بأن الأفندية كانوا دائما فى طريق التحول إلى شىء آخر. وربما كان يجمعهم بكل الطبقات الأخرى شىء واحد دون أن يكون واحدًا منهم، فتلك الفئة تقع ما بين التجار والبيروقراطيين، والطبقة الوسطى الريفية والمهنيين، أو حتى النخبة الوطنية، إلا أنها كانت دائما مميزة بصفتها كطبقة الأفندية، وما كان يبعدها عن بقية الطبقات الأخرى هو كونها "أفندية" على وجه التحديد.

إن مفهوم "الأفندى" ليس وضعًا طبقيًا، بل هو مصطلح ثقافى، يرتبط بالحراك الاجتماعى، بل والأكثر أهمية أنه يرتبط بالتحرك من عدم الحداثة إلى الحداثة فى أشكالها المختلفة. ورغم أن "الطبقة الوسطى" تعتبر أحيانا ذات فائدة فى تحديد موقع بعض الأجيال من الأفندية فى محيطها الاجتماعى والاقتصادى، إلا أنها تقيد من محاولاتنا لفهم الأفندية كظاهرة، وكجماعة جديدة نشأت فى المجتمع. وبالتالى يجب فهمها فى ضوء اللحظة التاريخية التى تحدد موقعها، وفى ضوء الطبقات الاجتماعية الأخرى التى حددت ظهورها. فالأفندية طائفة من المجتمع متعددة الخواص والعناصر، ولكنها توحدت من خلال ما تميزت به ثقافيًا بعيداً عن مجتمع المدينة وبعيداً عن آبائهم "التقليديين"، فقد كانوا يمارسون أنماطًا جديدة من السلوك الاجتماعى والاستهلاكى نتج عنه أشكال جديدة من الهوية التصقت بهم.

يرتبط الأفندى فى عمله ومفهومه بالحداثة. فصناعة الأفندى تشكلت فى البداية من خلال رغبة الدولة فى التحديث. ومع ذلك فإن التحول إلى الحداثة له أشكاله العديدة. ففى مصر - بصفة عامة - كان انطلاقها من خلال مصدرين - الأول هو الدولة الخديوية، ثم من عملية تغيير اجتماعى تصاعدى من أسفل إلى أعلى وضح فى ظهور الثقافة الجماهيرية ومقوماتها، ومع اهتمام الكتلة الكبيرة من الشعب بالسياسة،

والتحولات التى طرأت على القيم والممارسات الثقافية أصبح "الفرد التابع" "مواطنا عصريا". وشكل الأفندية – فى مرحلة ما بين الحرب الأولى والثانية – شريحة نامية تكونت من فئات من مجتمع المدينة ومجتمع الريف من ذوى الدخل المحدود – وليس المعدمين – كانت نتاج الكفاح من أجل التعليم ومعرفة القراءة والكتابة... وليست نابعة من السلطة الفوقية.

ويمكننا القول بأن معنى "الأفندية" يرتبط بموقعهم من الدولة الحديثة – التى كانت المنتج والمستهلك لهم – بالإضافة إلى أنهم أيضًا جزء من البناء الاجتماعى للبلد بعد التحولات التى طرأت عليه نتيجة لتأثير التحديث. وهذان "التحديثان" – التحديث من أعلى إلى أسفل كتقنية مستوردة ومفروضة، ومن أسفل إلى أعلى كممارسات جديدة لأفراد المجتمع – يتفاعلان سويًا، بحيث يؤديان إلى التناقض الذى يشكل معنى مفهوم الأفندى.

ويشير التناقض بين الأفندية كمكون ثقافى، والأفندية كفئة اجتماعية إلى عمليتين مختلفتين، واحدة منها كانت محور المناقشات الدائرة التى عكست مشروعات الدولة فى التحديث، والثانية حددها توزيع الدخل فى الدولة بعد عام ١٩٢٣ والذى نتج عنه فئة اجتماعية عانت الكثير من الإحباط. وتشكلت صورة الأفندى من خلال رؤية خيالية متناسقة للطبقة الوسطى القائمة، أما صورة الأفندى الاجتماعية والاقتصادية فقد تشكلت من خلال الصراع حول من يدخل ضمن مشروع التحديث إلا أن هاتين العمليتين اللتين يظهر فيهما التناقض بوضوح أحدث حالة حراك ثقافية، كما كانتا ضروريتين لخلق الثقافة البرجوازية المصرية الحديثة والهوية الوطنية.

ويتناول هذا الفصل من الكتاب بصفة أساسية العناصر التى تشكل مواصفات الأفندى، وكيف يؤثر كونه أفنديًا على هويته الاجتماعية والثقافية. ويبدأ هذا الفصل بشرح الخطوط العريضة للتطور التاريخى لهذا المفهوم ثم يركز على هوية الأفندى الثقافية ورؤيته لذاته. كما سيحاول تفسير الأبعاد الاجتماعية لمفهوم الأفندى – سواء لهؤلاء الذين يطلقون على أنفسهم هذا اللقب، أو الذين يلصقونه بالآخرين.

وسوف أستخدم مجموعة متنوعة من المصادر الثقافية مثل المجلات والسينما الذى كان الأفندى هو المؤلف الرئيسى لها أو مستهلكها. وتكشف هذه المصادر عن رؤية للمجتمع المصرى الحديث من خلال عدسة المواطن المدنى محدود الدخل وإن كان قادراً على بلاغة التعبير.

التطور التاريخى لمفهوم الأفندى

من منفذى الحداثة إلى صانعى مصر الحديثة

يعنى مصطلح الأفندى - نو الأصل اليونانى - "السيد" أو "الإقطاعى"، وكان العثمانيون يطلقونه على نوى المكانة الرفيعة والموظفين المهمين(٩). وفى مصر فى القرن التاسع عشر، اتخذ لقب الأفندى معنى خاصًا ارتبط أساسًا ببناء الدولة الحديثة، وبزوغ البيروقراطية الجديدة بالإضافة إلى الشخصية المصرية المدنية للنخبة فيها.

وفى حين ما كانت النخبة فى عصر محمد على تتشكل أساسا من "ألمعية السنية التى كانت تلتف حوله(١٠) كان التحول المستقبلى لتلك النخبة مرده إلى السياسات التى انتهجها محمد على وهى: بناء المدارس الحديثة على النموذج الغربى، وإرسال البعثات إلى الخارج والسماح لأطفال الأعيان من الريف بالالتحاق بتلك المدارس. وكان ذلك تعبيراً عن رؤية واضحة لدور الدولة"(١١)، فضلاً عن كونها مشروعًا للتحديث استمر بعد ذلك بشكل قوى متجدد مع خلفائه وخاصة إسماعيل.

ورغم أن هذا التغيير كان بطيئًا وتدريجياً فإنه كما يقول هانتر:

"فى خلال عصر محمد على ظهرت طبقة من "الرجال الجدد" - من الأطباء والمهندسين والجغرافيين وعلماء المعادن والطباعين. وقد استخدمهم محمد على فى وظائف عدة ابتداء من ترجمة القوانين الفرنسية إلى إدارة المستوصفات فى الريف، وقد استطاعوا بعد ذلك أن يتبوءوا مكانة فى البيروقراطية المصرية حتى جاءت سنة ١٨٦٠ ليصبحوا جزءًا من النخبة الإدارية والقوى المؤثرة فى المجتمع الجديد"(١٢).

التحق هؤلاء "الرجال الجدد" بالعمل بناء على مهاراتهم المهنية، أو معرفتهم بإحدى اللغات الأوروبية(١٣)، ونشأت صلة حميمة بين الخدمة الإدارية، والمعرفة العلمية وأيضاً بينهم وبين مشروعات الدولة الحديثة، فقد كانوا جميعًا ملتزمين بهدف الإصلاح والذى يعنى بمفهومه العام إدخال المعرفة الأوروبية ومهارة استخدامها(١٤).

وقد استغرق توظيف وتدريب هؤلاء الرجال الجدد عدة عقود لإمكانية تنظيمهم وتصنيفهم. وارتبطت عملية خلق تلك الفئة بالأفندية الذين كانوا نتاج المنهج الغربى الذى تبنته الدولة. وكان أغلبهم من أعيان الريف(١٥) الذين تولوا مناصبهم فى خدمة الدولة وكانوا فى المرتبة التى تلى مباشرة فئة الباشاوات والبكوات(١٦). وكانوا يتميزون - ليس فقط بوظائفهم - ولكن "بثقافتهم" الخاصة: سلوكهم الغربى والذى تشير إليه أزياؤهم لأول وهلة، ثم نظرتهم الخاصة للمجتمع الذى يعيشون فيه. وحوالى عام ١٩١٠ يصف سيد عويس - الذى أصبح فيما بعد من رواد علماء الاجتماع - زوجة عمه التى كانت ابنة لواحد من الأفندية كظاهرة لم يرها قط فى عائلته:

"كانت زوجة عمى محمود تنحدر من خلفية اجتماعية واقتصادية مختلفة عن عائلة أبواى. فجلبت معها ثقافة وخبرات إنسانية مختلفة عنا، وكانت فخورة جداً بأبيها على أفندى لأنه كان أفندياً... وقد اعتادت أن تمتزج بأصدقاء والدها الأفندية وتعلمت الكثير مما كانت تسمعه منهم، وكانت على وعى بأسلوب حياتهم، ولذلك كان والدها يمثل النموذج الأمثل للسلوك والعلاقات الاجتماعية، وكانت تعتبر نمط حياة الأفندية هو النموذج المثالى مما اختلف كثيراً عما رأته بعد زواجها. ولكن ماذا كانت ستفعل؟"(١٧)

وربما لم تكن هذه السيدة بالضرورة أكثر ثراء من عائلة سيد عويس، ولكن الاختلاف كان يكمن فى ثقافتها. ونجد هذه الشهادة أيضاً فى الصورة التى رسمها المويلحى للمجتمع المصرى فى نهاية القرن العشرين حيث وصفهم ساخراً بأنهم: "تربوا فى المدينة، وتعلم أغلبهم فى أوروبا، واعتنقوا الأفكار والسلوكيات الأوروبية وكانوا يؤمنون بأنهم يتميزون عن الطبقات الأخرى دونهم"(١٨). وتنبع هذه الخصائص من المكانة التى كانوا يتمتعون بها داخل مجتمعهم، ومن نوعية التعليم والوظائف التى

وضعتهم فى مرتبة "أعلى" من بقية أفراد المجتمع، بالإضافة إلى علاقتهم الهيكلية بالدولة الحديثة بصفتهم نتاج عملية التحديث وأدواتها. ومع تقدم هذه العملية تعقدت علاقتهم بالدولة وأصبحت أكثر تناقضًا وازدواجية.

وفى حين ما كان لقب الأفندى فى منتصف القرن التاسع عشر يعنى ببساطة البيروقراطى الذى ينفذ أجندة التحديث فى الدولة، أصبح طريق الأفندية فى نهاية القرن تسلكه غالبًا العائلات الريفية فى صعودها إلى مستوى النخبة(١٩). وفى مرحلة حكم الخديوى إسماعيل كان من الممكن أن يطلق لقب بك وأحيانا باشا - وهى قمة المرتبة الإدارية - على كبار أعيان الريف الذين صعدوا إلى السلطة مثل المليونير الأمى محمد سلطان باشا. وبدءًا من القرن الجديد، تأسس نظام جديد تدريجيًا حيث أصبح الطريق إلى البكوية والباشاوية - وصولاً إلى النخبة الاجتماعية والسياسية - من خلال الأفندية الذين تخرجوا من المعاهد الحكومية العليا(٢٠). وفى حين ما كان الكثيرون عام ١٨٨٠ يترددون فى إرسال أبنائهم إلى الأزهر أو المعاهد الدينية أو الجمع بين الاثنين، شاهدت مرحلة أوائل القرن العشرين اتجاه أغلب الأسر الثرية الابتعاد عن التعليم الأزهرى وانخراط أبنائهم فى المدارس الثانوية الحكومية والمعاهد العليا والتى وفرت لهم مستقبلاً أكثر ازدهارًا بل وطريقًا إلى بوابة الدخول إلى "السلطة والنفوذ"(٢١).

كان صعود الأسر الريفية إلى مكانة عالية، وانخراطهم فى النخبة التى تتولى السلطة، يتمثل فى حصولهم على الألقاب التى كانت بعيدة عنهم سابقا إلا باستثناءات قليلة مثل على بك مبارك الذى كان يمثل نخبة الأتراك - الجراكسة(٢٢)، ومع ازدياد قوة الرابطة بين العائلات الريفية والوظائف الرسمية والأرض بدأت المصاهرة مع النخبة الأرستقراطية من الأتراك - الجراكسة(٢٣). وفى نفس الوقت كان بعض الأفندية من العائلات الريفية المصرية قد بدءوا يشغلون مناصب مهمّة فى المواقع السياسية على المستوى الوطنى(٢٤).

ومع مطلع القرن العشرين تغيرت صورة الأفندية من جوانب عدة. فأولاً مع ظهور وظائف جديدة، وإنشاء المدارس المهنية، لم يصبح الأفندى هو الشخص الوحيد المرتبط

ببيروقراطية الدولة، ورغم أن أغلب هؤلاء المهنيين الجدد كان يتم تعيينهم من قبل الدولة، فإنهم لم يظلوا مجرد بيروقراطيين بل أصبحوا يمثلون مجتمع المدينة الجديد، والمؤسسات الاجتماعية الجديدة، بالإضافة إلى نمط جديد للحياة. فأصبح الأفندى مهندسًا، ومحاميًا، وطبيبًا بل وصحفيًا وأيضًا ناشطًا سياسيًا(٢٥).

أصبحت هذه النخبة المدنية التى نشأت حديثًا تمثل طبقة اجتماعية جديدة عرفت باسم "المطربشين" الذين سرعان ما تصارعوا مع فئة "المعممين" - والذين كانوا غالبًا من خريجى الأزهر - حول قضايا المهنة(٢٦). بل وأكثر من ذلك كان صراعًا بين سلطتين إحداهما دينية والأخرى علمانية بمعنى من الذى يمكن استخدامه ومن الذى يتعين إبعاده فى مضمون اهتمامات المجتمع الجديد: مثلاً من هو الطبيب الممارس الذى يجب التوجه إليه، هل هو أحد الشيوخ أم أحد خريجى كلية الطب؟ وما هى المدرسة التى يجب أن يلحق الشخص بها أبناءه... هل هو الأزهر أم مدرسة أخرى حديثة؟ ومرة ثانية يمكننا أن نلمح هذا التقسيم من خلال وجهة نظر أحد خريجى الأزهر حيث يقول طه حسين فى سيرته الذاتية:

"حقق الشاب الصغير حلم حياته بالدخول إلى عالم الطربوش حين ضاق ذرعًا بالعمامة وكل ما توحى به. ولكنه فى هذا المجتمع تقابل مع أغنى الرجال وأكثرهم نفوذًا فى حين كان هو رجلاً فقيرًا ينحدر من أسرة من الطبقة المتوسطة، وكان وضعه فى القاهرة سيئًا للغاية"(٢٧).

وثانيًا - ولكن مع ارتباطها بالنقطة الأولى - اتخذت صورة الأفندية بعدًا آخر مع بداية القرن، وهى صورة "المصريين" فى مضمونها الوطنى(٢٨). فقد ظهرت فئة الأفندية فى الأزمات كمدافعين عن استقلال مصر والمتحدثين بصوت الأمة(٢٩). وكان العامل الحاسم فى هذه الهوية الجديدة لهم هو الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢، فبعد انتهاء العقد الأول، بدأ الاحتلال يتبنى نظرة ثابتة واضحة، انعكست - ضمن أشياء أخرى - فى اختراقهم مؤسسات الدولة، وتدفق الأعداد الكبيرة من الموظفين المدربين على يد

الإنجليز على مواقع الرقابة والسلطة[٣٠]. وبالتالى فقد وجدت النخبة من الأفندية المصريين العلمانيين من مجتمع المدينة الأبواب مغلقة أمامهم. حيث كان الإنجليز يشغلون أرفع المناصب فى التسلسل الهرمى الإدارى الذى يحتاج إلى مهارة، فى حين كان الشرقيون يشغلون المهن الحرة[٣١]. فإذا ما أرادوا ممارسة الأعمال الخاصة كان التمييز واضحا بينهم وبين المؤسسات الأجنبية التى كانت تدفع ضرائب أقل فى ظل نظام الامتيازات الأجنبية[٣٢]. ويصف كتاب "حديث عيسى بن هشام" للمويلحى مشاعر الإحباط التى كانت تستولى على تلك الفئة المدنية المتعلمة من المصريين فيقول:

"إن البريطانيين يتقاضون أجوراً ضخمة، ولهم سلطات واسعة فقد أمسكوا بزمام السلطة، وأغلقوا أبواب الترقى أمامنا، وانقطع المال الضرورى للتقدم... فليت فرنسا تستعيد سلطتها وقوتها القديمة... فربما يمكننا حينئذ أن ندير حكومتنا بأيدينا"[٣٣].

"المواطنون الجدد" و"المشاغبون"

جاء الاستقلال عام ١٩٢٢ ومعه نوع جديد من نظام الحكم[٣٤]، لا يشمل فقط إطاراً مؤسسياً وقانونيا جديداً، بل إعادة تجميع القوى الاجتماعية التى تشكلت فى تحالفات جديدة، فأصبحت النخبة السياسية والمؤسسات مصرية، وتوسعت بيروقراطية الدولة وتحضرت بصورة واضحة[٣٥]. ومع أفول النخبة الأجنبية من الحياة العامة - وليس من السلطة الاقتصادية أو السياسية، استولى المصريون على كثير من المواقع المهمة التى كانوا يشغلونها[٣٦].

وكان نقل السلطة عام ١٩٢٣ قد تمخض عنه تحول الذين ألقوا القنابل عام ١٩١٩ إلى صناع دولة، وأصبح الأفندية "القدامى" بكوات وباشاوات. وهو ما مثل الجيل الثالث من المجتمع المصرى السياسى الحديث الذى يشير إليه جيمس ويدن فى الفصل الأول من هذا الكتاب[٣٧]. ولكن ماذا عن الأفندية الجدد... هؤلاء الذين نشأوا فى الدولة الجديدة.

إن مشروع بناء دولة تتأسس على أيديولوجية ليبرالية ومؤسسات تحتاج إلى الطبقة الوسطى. وبالتالي أصبح الأفندى هو المواطن النموذجى فى الدولة الذى يمكنه أن يؤدى دور المواطن الحديث "إن مؤسسة الدولة الوطنية الحديثة... تستوجب خلق مواطنين سياسيين جدد... وحقوق سياسية جديدة"[٣٨]. ولأن إهمال التعليم كان أحد المظالم الرئيسية التى تعرض لها المصريون إبان الاحتلال البريطانى[٣٩]، فبالتالى أصبح أحد الأولويات فى الدولة المصرية بعد ١٩٢٣[٤٠]. وكما شرحت ميساكو إيكيدا فى الفصل الثامن كان التوسع العددى والإدارى فى التعليم واضحًا بالمقارنة بفترة الحكم البريطانى. ويقول بينين بأن التعليم على النمط الغربى لم يوسع فقط فى طبقة الأفندية، بل إنه أضاف مفردات إلى اللغة تصور مصر كساحة سياسية يمكن مقارنتها بدول أوروبية أخرى. ومن منطلق تلك السيطرة الجديدة للقوة " قدَم الأفندية أنفسهم على أنهم يحملون على عاتقهم مهمة وطنية"[٤١]. وكانت مناهج المدارس التى أطلقتها المؤسسات الليبرالية متخمة بأفكار عن حقوق وواجبات المواطن وكل ما يوحى به مفهوم المشاركة السياسية[٤٢]. ولم يكن هذا صحيحًا فقط بالنسبة للمناهج، بل شمل أيضًا الروح الليبرالية التى سادت الشعب وتمثلت فى اللغة القانونية التى كانت النخبة تستخدمها، وفى الدور الأساسى الذى لعبه الدستور الذى حدد أن الأمة هى "مصدر السلطات"[٤٣]. وكما كشف باراك سالمونى فى الفصل السادس من هذا الكتاب من خلال مواد التاريخ التى كانت تدرس فى المدارس الابتدائية والثانوية، إن المنهج كان يعكس مفهوم سلطة الشعب ومشاركته وحقوقه ووجباته السياسية على أنها "قيم أخلاقية"[٤٤]. وكان "المصرى أفندى" وهو شخصية كاريكاتورية برزت فى صفحات العديد من المجلات خلال الثلاثينيات والأربعينيات[٤٥]، رمزًا لهذا المواطن الجديد. وكان دائما يصور كشخص يقف جانبًا ويعلق على الأحداث السياسية الجارية، وكان يمثل المواطن المصرى العادى فى شكله كما كان بملابسه الأوروبية والسبحة التى يحملها فى يده – يعبر عن الحداثة والإسلام.

كانت السياسات والمناقشات الدائرة فى مصر بعد عام ١٩٢٣ متناقضة. فقد كانت لغة النخبة السياسية تنادى بحقوق وواجبات جميع المواطنين، وكانت أولوية الدولة هو انتشار التعليم، فى حين أن المثقفين الأساسيين فى الحكم كانوا ينشرون صورة لمجتمع يتولى فيه المثقفون المستنيرون الذين يملكون المعرفة الصحيحة قيادة الشعب فى خطواته نحو التقدم والحداثة(٤٦). وكانوا يمثلون نخبة واضحة تسيطر على المؤسسات السياسية والموارد الاقتصادية(٤٧). وفى هذا العالم الثقافى، كانت هذه الفئة أقرب ما يكون إلى صورة تمتزج فيها الهوية الفرعونية مع الهوية الغربية أكثر من كونها تمثل الجوانب العربية والإسلامية فى مصر(٤٨).

خضعت مصر فى مرحلة ما بين الحرب الأولى والثانية لعمليات تحول اجتماعية واقتصادية مهمّة تمثلت فى نمو عدد السكان، وفى عمليات تحضر، واتساع مجال التعليم الحديث(٤٩). وبحلول عام ١٩٤٦ كان أعداد الطلاب فى المدارس الثانوية والجامعات قد زاد أربعة أضعاف عما كان عليه فى العشرينيات من القرن(٥٠). واتخذ بعض المؤلفين ومنهم جيرشونى، وجانكونسكى من هذه المعلومة دليلاً على بزوغ طبقة وسطى فى مصر. وكان ارتفاع أعداد التلاميذ فى المدن له أهمية كبرى فى السياسة(٥١)، إلا أن ذلك لم يشكل دلالة عددية فقط. فبدلاً من أن يؤدى التعليم - على نحو لا يرقى إليه شك - إلى وجود طبقة وسطى كما حدث فى عقدين سابقين قبل هذه الفترة، أصبح يمثل مصدراً للطبقة الوسطى وتحديداً لمكانها، وتختلف المكانة هنا عن الوجود الفعلى المادى لتلك الطبقة. فبالنسبة إلى التعليم، يجب النظر بعين الاعتبار إلى قضايا أخرى منها مثلاً زيادة الفوارق بين مستويات التعليم المختلفة ومعرفة القراءة والكتابة خاصة بعد ظهور وسائل تعليم جديدة ارتبطت بالإعلام والراديو والسينما بالإضافة إلى ممارسة القراءة. فى حين عبرت ممارسات التعليم الجديدة عن نمط الاستهلاك الجديد وسلوكيات المجتمع والسياسة والتى أصبحت لا تقتصر فقط على النخبة المتعلمة.

كان النمو الاقتصادى عنصراً حاسماً آخر فى تلك المعادلة. ففى العشرينيات من القرن حقق بعض النجاح، إلا أنه فى أوائل الثلاثينيات بدأ الاقتصاد المصرى فى التدهور بصورة مستمرة(٥٢)، وكما يقول أوين كانت البلاد تعانى من "التطور دون

النمو." إشارة إلى هبوط مستوى المعيشة العام للجميع فيما عدا النخبة[٥٣]. وفى حين ما كان الخريجون فى عقود الثلاثينيات والأربعينيات يكافحون البطالة، كانت أوضاع الأسر والطبقة الوسطى الناهضة تعانى بما يمكن وصفه بأنه عدم استقرار مزمن[٥٤]. وبدلاً من تعزيزها تعاون الاتجاه إلى التصنيع ثم الكساد والحرب العالمية الثانية فى ازدياد المكاسب والخسارة للجانبين من طبقتى المجتمع على حد سواء. ورغم أهمية أعداد الجامعات وخريجى المدارس التى ذكرناها سابقا، فإن هذه الأهمية لا تكمن فى كونها إحدى المحددات للطبقة الاجتماعية، بل لأنها تشير إلى عدد متنامى من المحاولات لإيجاد طبقة وسطى، لذلك يجب أن نضع فى اعتبارنا الفروق الحاسمة بين التسوق لإعداد طبقة متوسطة، وبين شراء ما يلزم هذه الطبقة - بين أن تكون شيئا ما وأن تطمح فى أن تكون هذا الشىء، أو أن تملك مكانة الشىء دون أن تكون أنت هذا الشىء[٥٥].

وعودة إلى "المصرى أفندى" - الكاريكاتير الذى يمثل المواطن المصرى العادى - نجد أن هذا النموذج لا يمثل بالضرورة الطبقة الوسطى كطبقة اجتماعية واقتصادية فحسب بل هو يمثل مفهوم الهوية الوطنية والتى تتبلور فى كونه "أفنديًا". "فمجتمع الوسط"، الذى تتجمع فيه الطبقة الوسطى وهويتها، يمكن النظر إليه كحاصل مجموع عمليات اجتماعية واقتصادية وثقافية تتميز بالتفتيت والتجانس معًا. فمن وجهة النظر الاجتماعية كان موقع الطبقة الوسطى دائمًا غير مستقر فى ضوء دخول مجموعات وأسر وأفراد بداخلها أو خروجها منها. وعلى الجانب الآخر نجد أن "الوسط" يعبر عن شريحة لها مفاهيم معينة لا تفرق فقط بين الغنى والفقير، ولا تُحَدَد بشكل نموذجى بحياة الطبقة الوسطى، ولكنها تتحدد وبصورة مجردة بموقع بناء هوية وثقافة وطنية حديثة[٥٦]. وربما يمكن اعتبار الأفندية هم الذين ينتمون أساسًا إلى "الوسط" بمفهومه الاجتماعى والثقافى بصفته الفئة التى سوف تتكون منها الطبقة المتوسطة فى المستقبل والتى سوف تجسد ثقافتها الوطنية.

ومع ذلك فنتيجة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية السالف ذكرها، كان الأفندية يصدمون دائما بالتغيير، فمن ناحية لم يكن الأفندية من الطبقة الوسطى تماما، بل كانوا يمثلون "الفكرة" عنها. ومن ناحية أخرى يجب أن نضع فى اعتبارنا أنه من وجه نظر الأفندى نفسه فإن الملمح الحاسم فى هويته لم يكن الرغبة فى خلق تصور للوسط، ولكن الرغبة فى التحرك إلى أعلى سواء بالنسبة لمكانته فى المجتمع أو حالته المادية. أما الوطنيون الليبراليون فقد كانوا يحتاجون إلى طبقة وسطى، وكان الأفندية أنفسهم من الوطنيين الليبراليين المحتملين وفئة النخبة المتوقعة فى نفس الوقت.

رؤية خارجية

يمكن لنا تكوين فكرة مشوقة ومفيدة عن ظهور الأفندية فى الثلاثينيات من القرن من خلال وثائق السفارة البريطانية. فقد كان المسئولون فى القاهرة والشرق الأوسط قد تزايد اهتمامهم بما أطلقوا عليه "مشكلة الأفندية"[٥٧]. فالأفندية كما لخص سمارت وكان السكرتير الشرقى فى السفارة البريطانية فى القاهرة فى إحدى تقاريره "هم تلك الطبقة التى يجب عليها أن تمارس التأثير الأقوى فى التطور السياسى المستقبلى للوطن"[٥٨]. وقد رد عليه بيفين - الذى كان يتلقى تلك التقارير بقوله:

"لقد كنت أفكر فى مشكلة الأفندية... وأعتقد أن هذا المصطلح له ما يبرره، فالتقارير توحى بأن الأفندية (وأعنى بهم ناتج المدارس والجامعات الشرقية من المتعلمين وأنصاف المتعلمين) فى حالة تحول... ويبدو أنهم يتطورون ليشكلوا طبقة وسطى مهنية مقدر لها أن تطالب بموقع محدد واضح فى النظام الاجتماعى فى العالم العربى، وأن تلعب دوراً مهماً متزايداً فى تشكيل المقدرات السياسية فى الشرق الأوسط"[٥٩].

وقد اهتم الضباط البريطانيون بشدة بما لاحظوه من بزوغ "طبقة الأفندية" ووصفوهم بالظاهرة "الجديدة" التى نتجت أساساً عن التعليم الحديث. وأنهم فى مرحلة "تحول" عبر عنها التوتر بين توقعاتهم (كانوا "يطالبون" بدور لهم) و"الفرص الفقيرة" التى سمحت بها الدولة. كما كانت مشاعر "الشك" و"العداء" تجاه الإنجليز واضحة،

بالإضافة إلى انتشار الدعاية الشيوعية فيما بينهم. ولأنهم كانت لهم مهاراتهم وتعليمهم وثقافتهم الغربية، فقد اعتبرهم الإنجليز قوة سياسية وبالتالى كان من الأهمية القصوى لمصالح البريطانيين فى الشرق الأوسط أن تتسم علاقتها بهم بمشاعر الصداقة والمودة.

وفى خلفية الجدل حول كيفية "التعامل" مع هؤلاء الأفندية، وجذب صداقتهم، تشمل تقارير الضباط البريطانيين معلومات مشوقة تحليلية قيمة عنهم. ففى الرسائل المتبادلة بين لندن والسفارات البريطانية فى الشرق الأوسط، كان كل شخص من المسئولين يركز على فئة الأفندية "الخاصة به". ولم يكن لدى لبنان نفس المشكلة، وكذلك السعودية التى كان بها العدد القليل من الأفندية بسبب نقص عدد جامعاتها، وقهاويها، والأندية الاجتماعية بها[٦٠]. أما فى العراق فإن الفكر التحليلى لبيرد يميز بين ثلاثة أنواع من الأفندية، وهى رؤية لها قيمتها لمصر. فالأفندية الذين ينحدرون من العائلات الثرية كان من السهل عليهم الحصول على وظائف جيدة فى الحكومة أو فى مجال التجارة: ومن هذه الفئة ظهرت فئة الوزراء ومديرى العموم، والمسؤلين وحافظوا الأقاليم. أما النوع الثانى فكان يتشكل من ضباط الجيش "والذين يتبادلون معنا علاقات طيبة" كما يقول بيرد. ويمثل النوع الثالث "وهو الجزء الحيوى فى رأيه" "مجتمع المدينة المثقف من المدرسين والكتبة والعاملين فى المتاجر والمحامين والصحفيين" بالإضافة - كما يقول بيرد من بغداد - إلى أن المشكلة كانت تتركز أكثر فى توفير المال: "ليت الإنجليز يستطيعون أن يمدونا بالكتب الكافية، حيث إن الأفندية مولعون بالقراءة، ولكن على شريطة أن تكون هذه الكتب رخيصة الثمن، حيث إنهم لا يملكون على ما يبدو نقوداً كافية"[٦١].

ونظرة أخرى نافذة تأتى إلينا من بيروت. حيث لا يمكن أن يوصف الأفندى بأنه يرمز إلى "الطبقة الوسطى المهنية"، فقد كان هذا المصطلح يستخدم بنوع من التحقير أو الازدراء مثلما كان يشار إليه فى بعض النصوص المصرية. "فالأطباء الناجحون، والمحامون، والمهنيون الآخرون لن يشعروا أنهم محل إطراء إذا ما حُشروا فى زمرة الأفندية -

وهى فئة من أنصاف المتعلمين وتتضمن أيضًا رجالاً مهنيين غير ناجحين، كما تشمل الطبقة الدنيا من الموظفين، والكتبة فى الأعمال التجارية وإلى حد ما فئة التلاميذ". وكان الأفندى الحقيقى هو من لا يملك شيئا، ومرتبه قليل وأمله ضعيف فى المستقبل"(٦٢). ومن ضمن الاقتراحات التى كان هوستون بوزويل قد أرسلها من بيروت إلى لندن ليتعلم كيفية استمالة هؤلاء الأفندية "الذين لا يملكون شيئا" اقتراح بتوفير كتب رخيصة باللغة العربية ومحاضرات بالإضافة إلى منح للسفر إلى بريطانيا. فضلاً عن اقتراح بأن تكون الأفلام البريطانية أقل قيمة لتنافس الأفلام الأمريكية والفرنسية فى ضوء ولع الشعب اللبنانى بالسينما.

أما التقارير من مصر فكانت لا تمس العادات كثيرًا، ولكنها ركزت أكثر على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تشكل الأفندية، ويصف والتر سميث المصريين الأفندية بأنهم "يرزحون تحت ظلم اجتماعى فادح"، يتواكب مع "إدراكهم المتنامى بعدم المساواة فى المجتمع الذى يعيشون فيه"(٦٣). فى حين يتعامل دبليو أف. كروفورد الذى يكتب من القاهرة – مع البعد الاقتصادى للأفندية فيقول "إن مشكلة الأفندى الحقيقية هى المرتبات البسيطة التى يتقاضاها موظفو الدولة، والكتبة فى المحال التجارية، بالإضافة إلى الخريجين العاطلين عن العمل مع ملاحظة أنه يوجد الكثيرون منهم بسبب زيادة أعداد الخريجين من الجامعة عن الاحتياجات الفعلية... فهذه الدولة لا تملك البنية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية التى يمكنها استيعاب الخريجين وأصحاب الدبلومات... فالجامعات مسممة من السياسة... وتكاليف المعيشة مرتفعة." وينهى كروفورد رسالته باقتراح أن حفلات التنس فى السفارة، وأيضًا الكتب الرخيصة الثمن قد تحل المشكلة(٦٤).

ولتلخيص ما سبق وذكرناه، فإن ما هو معلوم عن الأفندى من هذه المصادر – رغم ما فيه من الدعاية – فإنه يوحى بالكثير ويرجع صدى ما ذكرناه عن الأفندية فى مصر. فرغم التشابه مع الطبقة العليا فى وجهة النظر والتعليم فإن "الأفندى الحقيقى" لم يكن يملك شيئًا مما يصعب معه ارتباطه بالطبقة الوسطى المهنية. ولكنهم كانوا

كما ذكر بيفين فى مرحلة انتقال للوصول إليها. ولم يكن الأفندى يعيش تحت "ظلم اجتماعى فادح" ومهدد دائما بالبطالة والفقر وارتفاع مستوى المعيشة فقط ولكنه كان واعيا أيضًا لأحواله. كما يجب أن نفهم الأفندى أيضًا كشخصية سياسية، وهى حقيقة انعكست فى اهتمام الإنجليز باستمالته إليهم. وأخيراً فإن ثقافته وأنماط استهلاكه كانت أيضًا عاملاً حاسمًا: الجامعة والقهاوى، أو النوادى. فقد كان يقرأ، ويلعب الرياضة ويذهب إلى السينما(٦٥).

وإذا نظرنا إلى هؤلاء الأفندية الذين برزوا فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضى من خلال المصادر المصرية، نجد افتراضات مماثلة قدمها منتجو وسائل الإعلام المصرية فى تصورهم لهؤلاء الأفندية الذين يمثلون الطبقة الوسطى المتوقعة. إلا أن أهدافهم كانت مغايرة لتلك التى استهدفها البريطانيون حيث إنهم أخضعوا هوية الأفندى إلى المفهوم التجارى.

استقراء الأفندى فى الثلاثينيات والأربعينيات

فى قصة "قنديل أم هاشم" ليحيى حقى - وهى سيرة ذاتية - نرى الشيخ رجب وهو فلاح مهاجر من الريف - يستقر بجوار مسجد السيدة زينب، ويفتح محلاً صغيراً ينمو بعد ذلك مما يتيح للجد أن يرسل ابنه الثالث إلى المدرسة:

"ويبقى الابن الأصغر وهو عمى إسماعيل الذى يعتبر الجوهرة الأخيرة فى العائلة، والذى كان القدر يعد له - مع مكاسب جدى - مستقبلاً باهراً. وحين شجعه الأب على حفظ القرآن، تصور أنه سيذهب إلى الأزهر فشعر بالخوف، لأنه كان يتذكر الأطفال فى الميدان وهم يجرون وراء الشباب المعمم ويصيحون بالكلمات البذيئة "شد العمة شد - تحت العمة قرد"(٦٦).

إلا أن الشيخ رجب - وقد امتلأ قلبه أملاً - نجح فى إلحاق الولد بالمدرسة الأميرية. ورغم العقبات التى صادفته فى البداية بسبب تعليمه الدينى، وأصله الريفى، فإنه سرعان ما تميز بين أقرانه بسلوكه الطيب، وطبيعته المستغرقة فى التأمل الروحى،

فاكتسب احترام مدرسيه لأدبه وصبره. وربما كانت تنقصه الأناقة ولكنه كان دومًا نظيفا، بالإضافة إلى كونه يجيد الحديث بألفاظ واضحة أكثر من أقرانه - أولاد الأفندية - والذين كانوا ضعافًا في اللغة العربية. ولذلك سرعان ما تفوق عليهم "وتركزت فيه آمال كل أفراد العائلة"(٦٧). وتتكرر هذه الأحداث في كثير من السير الذاتية، والقصص، والأفلام، والمذكرات والتي أسميها أنا قصص "التحول" إلى أفندي. ويسير هذا النمط من الروايات على النسق التالي: أولاً عائلة ريفية أو من المدينة، لا يميزها أي ثراء أو فقر، بل هي تقليدية ومحدودة الدخل تكافح لكي ترسل أحد أبنائها إلى المدرسة - وعلى وجه التحديد مدرسة حكومية أو "أميرية" يسود فيها المنهج الأوروبي(٦٨). ثانيًا يتحول الابن إلى أفندي. وبعد ذلك يبدأ حلم العائلة في مستقبل أحسن له، يتجسد عادة في وظيفة "ميري" رغم أن هذه الصورة كانت قد بدأت تتغير في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية. وأخيرًا يبرز الأفندي في مجتمعه أو يصبح عكس ذلك ويتحول إلى شخص فاقد الوظيفة (في فترة الثلاثينيات والأربعينيات)، وينتهي به الأمر إلى أن يصبح ناشطًا سياسيًا. ولكن تظل أولى هذه المراحل هي عملية التحول إلى أفندي.

وفي الرواية السابقة كان مجرد إرسال الصبي إلى مدرسة حكومية كافيًا بأن يزرع "آمال عريضة" في نفوس عائلته. وبالتالي يتمتع الفتى أيضًا بقدر كبير من الاحترام كان يوجه إلى كبار العائلة بصفة عامة(٦٩). وحين حصل إسماعيل على دبلوم المدرسة العليا وأصبح أفنديًا أرسله أبوه إلى أوروبا على حساب تضحيات كبيرة قدمتها العائلة في سبيل تحقيق حلمه في أن يصبح ابنه الأصغر في مكانة عالية(٧٠).

كانت فكرة أن تصبح أفنديًا، أو أن تجعل من ابنك أفنديًا ترتبط بمخزون من المعاني ينعكس في أسلوب حياة الناس، سواء في ملابسهم وأزيائهم مثل ارتداء العمة في مقابل الطربوش كما قال طه حسين، أو الجلابية في مقابل البذلة الأوروبية وهو اتجاه ظهر في فترة ما بين الحرب الأولى والثانية، أو في سلوكهم، ووظائفهم، ومناطقهم السكنية وحتى لغتهم. وكانت حواري المدينة - وهي مكان تقليدي يمثله حي السيدة زينب التي سبق ذكرها تعتبر واحدة من المناطق المحلية التي ترتبط "بعدم الحداثة"

و"التخلف" فى أسلوب الحياة، كما كان "الريف" أيضًا موحيًا بنفس المعنى. ولكن أولاد البلد (وهم سكان المدينة التقليديين الذين ينتمون إلى الطبقة الدنيا) يعيشون فى هذه الحارات فى حين كان الفلاحون يعيشون فى الريف[٧١]. ولا يشير ذلك إلى طبقات مجتمعية بقدر ما يشير إلى مضمون ثقافي، حيث كانوا ينتمون إلى المستوى الأدنى من التسلسل الهرمى الذى كان بناؤه يتشكل فى تلك الفترة - رغم أن سامية خلوصى تشير فى الفصل العاشر من هذا الكتاب إلى أن الوطنيين، والنقاد الاجتماعيين والمثقفين كانوا يتمسكون بالفلاحين بصفتهم مستودع الحقيقة المصرية الخالدة، والاختلال الوظيفى المعاصر. ونتساءل لماذا رفض الشيخ إشراك ابنه معه فى عمله العائلى الذى كان من الواضح أنه عمل ناجح للدرجة التى مكنته من إرساله إلى أوروبا رغم ما فى ذلك من صعوبة. ولكن من الواضح أن فكرة التحول إلى أفندى كاستراتيجية من جانب العديد من العائلات ذوات الدخل المتوسط والخلفية الحضرية أو الريفية والذين يوصفون أساسًا "بالمحافظين" أو "التقليديين" - كانت نوعًا من الحراك الاجتماعى الذى يمكن تفسيره ماديًا فى العثور على "وظيفة" فى المستقبل. ولكن لأن تلك العائلات لم تكن فقيرة بالدرجة الأولى أو فى حالة احتياج، فيمكن أن يفسر هذا الاتجاه على أنه مرتبط أكثر بالمكانة فى المجتمع والتى تتمثل فى التحول من الهامشية إلى المركزية.

ويظهر هذا المفهوم الأخير واضحًا فى فيلم "الدكتور" لنيازى مصطفى عام ١٩٣٩ . وهى قصة عاشقين عجزا عن الزواج بسبب الفجوة الاجتماعية التى تفصلهما. فالفتاة هى ابنة أحد الباشاوات، أما الشاب فهو طبيب ناجح يعيش فى القاهرة، ولكنه من أصل ريفى ولذلك تعتبره أسرة الفتاة "فلاحا" رغم أنه ليس فقيرًا، بل إن أبويه يندرجان تحت الطبقة التى تقف بين ملاك الأراضى المتوسطة وأثريائها. فالصراع الذى يفرق بين العاشقين ليس بسبب الثروة، بل بسبب تفاوت الثقافة التى تتمثل هنا فى مفهوم جغرافى يتحدد فى فكرة الريف مقابل المدينة. وفى أحد المشاهد يزور الشيخ "والد الفتى الباشا فى القاهرة. وحين يخبره الباشا باستحالة الزواج بسبب الفارق الاجتماعى بينهما، يرد الشيخ قائلا: "اسمح لى بسؤال يا باشا... من كان أبوك أو جدك

ألم يكن فلاحًا بدوره، ثم رباك وعلمك حتى أصبحت من طائفة الباشاوات، أنا أيضًا كذلك ، فقد ربيت ولدى وعلمته، وصرفت عليه من "دم قلبى" حتى أصبح طبيبًا. وغدا سوف يكون باشا أيضا"[٧٢]!

إن بطل هذا الفيلم وهو "الدكتور حلمى" أفنديا[٧٣] وأبوه فلاحا، ولكنه كان على وشك أن يدخل عالم القاهرة وهو عالم السلطة والنفوذ (كما يقول طه حسين). وسوف يتزوج فى آخر الأمر الفتاة بعد مفاوضات حول الوضع الاجتماعى بين الاثنين لتأتى النهاية آخر الأمر لصالح العاشقين... وتتكرر هذه الورطة أيضًا فى فيلم "ليلى بنت الريف" لتوجو مزراحى ١٩٤١، حيث يزور طبيب شاب من القاهرة - ويلعب دوره يوسف وهبى - والدته فى الريف، وهى فلاحة ثرية ترغب فى تزويج ابنها من ابنة عمه ليلى (تلعب الدور ليلى مراد) وحين يصر على رفض الزواج بحجة أنه رجل له مكانته فى مجتمع القاهرة ولا يستطيع أن يتزوج فلاحة، ترد عليه والدته بغضب "ومن أنت؟ أليست أمك فلاحة أيضا؟" وتوحى هذه الأنواع من الأفلام أنه مع التطور الذى حدث والذى يشير إليه أندرو فلوبيرت فى الفصل السادس عشر، كانت التطلعات الطبقية - أو بمعنى أصح المكانة فى المجتمع - تشكل فى مصر الاقتصاد السياسى لصناعة السينما فى الفترة ما بين ١٩٢٠-١٩٤٠ .

وصورة أخرى للتقدم الاجتماعى كحراك فى المكانة داخل المجتمع تظهر فى هذا الإعلان الذى نشر عام ١٩٤٥ لعائلة "الرشيدى الحلوانى" وهو أحد أصحاب محال الحلوى والذى يحمل عنوانه مغزى كبيراً. فالصورة تمثل الجد المعمم، ثم الأب وهو يرتدى الطربوش، وأخيراً الابن وهو عارى الرأس فى إشارة إلى الرجل العصرى فى منتصف الأربعينيات (شكل ٥-٣).

هذه الروايات تذكرنا بأن المجتمع البرجوازى المصرى المحلى - والذى دعمته الأوضاع الجديدة كان قد بدأ خطواته نحو التحضر منذ فترة بسيطة. وكانت طبقة الباشاوات من سعد زغلول إلى صدقى باشا يشكلون النخبة المحلية من طبقة الأفندية

فى وقت سابق حيث كانوا من أبناء وجهاء الريف[٧٤]. أما مجتمع البرجوازية الجديد فقد كان ينأى بنفسه عن عمد بعيداً عن الريف الذى كان يعتبره كأنه بلد أجنبى[٧٥]. وبالتالى نجد أن الريف والطبقة الدنيا فى الحضر شكلت الآخرين بالنسبة للأفندى.

وتشير قصة "الدكتور" إلى دور الأفندى كمرحلة انتقالية بين "التخلف" أو الريف القديم، والعالم الحديث الذى تمثله شخصية الباشا، وهذا التسلسل الثقافى الذى يعبر عن التضاد بين الفلاح أو ابن البلد وبين الأفندى والبيه والباشا، كان ترجمة للمناقشات الدائرة فى مجالات أخرى والتى تداخلت بعد ذلك فى اقتصاد هذه الفئة الناهضة فى المجتمع المصرى وعبرت عنها وسائل الإعلام الحديثة. وكانت الرسائل التى تبثها هذه المناقشات والجدل الدائر سواء كان سياسيًا أو اجتماعيًا أو تعليميًا أو ثقافيًا يحمل مضمونًا واحداً للشعب: إنه من خلال الثقافة وحدها يمكن للمرء تغيير مصيره، ومن خلال التعليم يمكن إحداث التقدم. ومن ثم ظل الريف وحوارى المدينة بمعزل عن العالم الحديث، ومحكوم عليها بالتخلف إلا إذا تم صقلها وتهذيبها من خلال منهج "الأفندى". فارتبطت ظاهرة التحول إلى "أفندى"، أو الصراع لأن تصبح واحداً من تلك الفئة بحتمية الانسلاخ من التخلف والدخول إلى عالم المعرفة والمجتمع الجديد[٧٦].

وتتشابه قصة فيلم "الدكتور" الذى حظى بشعبية كبيرة مع فكرة طه حسين التى سبق وذكرناها حين كان يحلم بهجر عالم "العِمة" الذى كان "يصيبه بالغثيان" ليدخل عالم "الطربوش" حيث يمكنه أن يلتقى بأغلب "أصحاب النفوذ". ويؤكد الشيخ رجب - الأب فى رواية "قنديل أم هاشم" - هذا المعنى من خلال رغبته فى رؤية ابنه يصل إلى مرتبة ذوى الوجاهة والنفوذ، وأيضا ثلاثية نجيب محفوظ الشهيرة، والتى هى أيضًا مثل "قنديل أم هاشم" من السير الذاتية. وتؤرخ ملحمة نجيب محفوظ لحياة عائلة قاهرية فى الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية، فنجد شخصية سيد عبد الجواد التاجر الثرى، والذى تتمحور حوله القصة يمثل النخبة الاجتماعية فى مجتمعه، وإن كان يقع على حافة هذه الطبقة رغم ثرائه وما له من تقدير، فهو ما زال يرتدى الجلابية بدلاً من البذلة، ويركب "الكارتة"[٧٧] بدلاً من "السيارة" ويحتفظ بنقوده فى

خزانة فى منزله عوضًا عن البنك. أما أولاده الثلاثة فسوف يصبحون أفندية، ولن تخامرهم أى رغبة فى الاستمرار فى عمله رغم أنه كان ناجحًا، ومن ثم ففى نهاية الثلاثية نجد أن السيد عبد الجواد بعد أن أصبح كهلا مريضا يضطر إلى غلق متجره[٧٨]. وتشير الرواية بوضوح إلى أنه رغم أن أولاده الثلاثة قد أصبحوا أفندية، فأحدهم يشغل وظيفة حكومية، والثانى يعمل مدرسًا، أما الثالث فقد توفى وهو طالب خلال ثورة ١٩١٩ . فإنهم فى واقع الأمر كانوا أفقر من والدهم ورغم ذلك فمن المنظور الوطنى كانوا أكثر "مركزية" منه: فقد تحول الشهيد فهمى أفندى بن السيد عبد الجواد إلى بطل وطنى.

وبالمثل لم يكن الشيخ رجب فى "قنديل أم هاشم" كما ذكرنا فقيراً، ولكنه كان على هامش المشروع الوطنى ومثله مثل غيره كانت شخصية الأفندى تمثل لهم الصعود إلى أعلى والطريق إلى ما يتصورونه السلطة الاجتماعية والسياسية. ولا يعنى الحراك الاجتماعى هنا تحسين مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية بصفة أساسية ولكنها كانت حركة تستهدف الصعود إلى مكانة أعلى، ودخول مجموعات مهمشة متزايدة فى أعدادها داخل منظومة الثقافة الوطنية واقتصاد الحداثة. وكان التحول من مهنة "الفلاح" أو التاجر إلى الموظف الناجح أو البيروقراطى ومنه إلى الباشا الذى يمثل مرتبة لا يدانيها مرتبة أخرى لم تكن لتتحقق إلا من خلال سلوك طريق الأفندى الذى كان يملك الأدوات الصحيحة للاندماج فى مشروع الحداثة الوطنى الذى كان يمثل الثقافة "المناسبة له" ورأس ماله الثقافى الذى تبلور فى ملبسه والذى كان نابعًا فى أغلب الأحوال من دراسته لمناهج غربية. وبناء عليه أصبح يُعَرف ليس من خلال وصوله إلى تلك المرتبة، ولكن عن طريق العادات والممارسات الحديثة التى ترتبط بكونه أفنديًا – وأولها ارتداء الطربوش. وتصبح ثقافة الحداثة هنا هى محك الحكم عليه بالإضافة إلى كونها الحارس على مكانته الاجتماعية وعملية الحراك القائمة. وقد مكنت العاصمة الثقافية الأفندية – على الأقل نظريًا – من الوصول إلى مجالات لم يكن لأى تاجر أو شيخ معمم – كما يذكر طه حسين – أن يتطلع إليها[٧٩]. وتتضاعف هذه الحالة بالنسبة للفلاحين الذى من سخرية القول أن يعتبرهم البعض جوهر مصر الأصيلة كما ترى فى الفصل الذى كتبته سامية خلوصى.

غموض مفهوم الحداثة:

أصبح مصطلح الأفندى مرادفًا لتبنى خصائص الحداثة، وتزايدت أعداد من يرغبون فى الحصول على هذه الجائزة، وبالتالى أصبحت الحداثة اختيارًا واعيًا للاعبين الذين يقفون على الهامش. فإذا كان الأفندى قد ظهر منذ البداية كإفراز لمشروع الحداثة الذى كانت الدولة قد بدأته، فيمكننا القول بأن هذه الروايات تعبر عن استمرارية هذا المشروع وتطوره. ونلاحظ هنا تحولاً من الأفندية الذين أطلقتهم الدولة وبين هؤلاء الذين أنشأهم المجتمع - وهو جيل سياسى رابع إذا استعرنا الرمز الذى أشار إليه ويدن فى الفصل الأول. ورغم أن مشروع الحداثة كان قد بدأ أساسا كمشروع فوقى ذاع وانتشر من خلال حوارات السلطة الرسمية، فإننا نلاحظ أنه فى فترة ما بين الحرب الأولى والثانية قامت الجماعات من غير الأثرياء بإعادة تشكيل هذا المشروع كما وضح من اختياراتهم لنمط حياتهم اليومية والتى تمثلت فى تعليمهم واختيارهم لمهنتهم.

وعودة مرة ثانية إلى الكاريكاتير الشهير "المصرى أفندى" والذى سبق وذكرناه. فقد اختفت الشخصية تمامًا من صفحات مجلة "الاثنين" عام ١٩٤١ بعد أن كانت تعبر عن أدنى طبقة من موظفى الحكومة - وهى طبقة الأفندية - أو البيروقراطيين ضيقى الأفق والتفكير(٨٠). إلا أن المصرى أفندى فى الواقع لم يكن يمثل فقط هؤلاء البيروقراطيين التافهين، بل كان يرمز لأعداد متنامية من خريجى المدارس على المستويات المختلفة من التعليم(٨١).

أصبح الأفندى فى أواخر الثلاثينيات شخصية مثيرة للجدل بالإضافة إلى غموض وضعها الاجتماعى، وتكشف الروايات التى كتبت فى تلك المرحلة أن الأفندى بدلاً من أن يتمتع بثمرة الحراك الاجتماعى الذى حدث فى الجيل السابق أصبح أكثر فقرًا من جيرانه المتهمين "بالتخلف" الذين يعيشون فى الحارة. وإذا كان معنى الأفندى فى الربع الأول من القرن العشرين يعنى الطريق إلى عالم "الثروة والنفوذ" كما عبرت عنه قصص طه حسين أو رواية قنديل أم هاشم، إلا أن الأمر اختلف تماما فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن.

وعلى الجانب الآخر لم يوجد أى خيار أمام الأفندى، فقد كان طريقه اتجاهاً واحداً فقط مثلما أوردت هذه الروايات. فمثلاً نجد أولاد السيد عبد الجواد الثلاثة فى ثلاثية نجيب محفوظ يرفضون العودة إلى مهنة أبيهم. وسواء كانت أصول الأفندية من الريف، أو من المدن فلم يكونوا من الطبقات الفقيرة. بل كان أغلبهم أبناء تجار أو ملاك أراضى من الطبقة الوسطى، إلا أن نزوحهم إلى المدينة للدراسة وما تلاها من بطالتهم أوصلهم فى أغلب الأحيان إلى حالة من التدهور فى مستوى معيشتهم.

مهنة الأفندى: من الوظيفة إلى الجيش:

يقول أحد الأمثال المعروفة: "إن فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه". وتعنى الميرى هنا موظف الحكومة ذا النفوذ والسلطة، أو بمعنى آخر الأفندى حيث كان "الميرى" هو رمز سلطة الدولة. وتؤكد وظيفة الأفندى "التقليدية" هذا المعنى. فالأفندى عادة هو "بيروقراطى"، أى موظف فى الحكومة مثل محصل الضرائب أو موظف فى مصلحة المساحة، وهذه الوظائف تقع فى نقطة تقاطع أو تداخل الدولة فى الحياة اليومية للأشخاص العاديين. أما رؤية الطبقة الأقل مستوى من النخبة للأفندى فهى ترسم ردود أفعال وصور واسعة المجال تتضمن مشاعر الاحترام والتعاون من منطلق أن صورة الأفندى كانت مطمعًا لهم يستتبع بالتالى إيجاد صلة طيبة بهم، وإن كان قد مازجها شىء من الخوف والسخرية التى تعبر عنها أغنية سيد درويش: "استعجبوا يا أفندية، لتر جاز بروبية، ثمن لتر زمان بصفيحة، واللى يطولوا اليوم بفضيحة"(٨٢).

وتعود النظرة إلى الأفندى بصفته "ميرى"، لرؤية الأفندى السابقة بأنه يمثل يد "الحكومة أو الدولة". والمصطلح نفسه تركى الأصل، وفى مرحلة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية، إن لم يكن قبل ذلك، حل محله تعبير جديد وهو "الموظف"، الذى يعنى شخص له وظيفة. إلا أن لفظ "ميرى" ما زال يظهر فى الأفلام السينمائية، وإن كانت له تداعيات قديمة ترتبط بالعصر العثمانى. وفى الثلاثينيات، فقد الموظف مكانته أيضًا

كما هو واضح فى الاستغناء عن شخصية المصرى أفندى الكاريكاتورية. وأصبح الأشخاص الذين يعتمدون فى معيشتهم على رواتب ثابتة من أكثر الناس تعرضًا للأزمة الاقتصادية، ولتدهور عام فى مستوى المعيشة. وبالتالى فلم تصبح الوظيفة فى الثلاثينيات والأربعينيات حلم الشباب كما كانت، بل تحول الحلم إلى "الزى العسكرى" سواء البوليس أو الجيش.

ففى عام ١٩٣٩، أخبرتنى إحدى الصديقات واسمها عزيزة، وهى ابنة تاجر غنى فى بنها أنها تزوجت من ضابط بوليس يعمل هناك. وبررت اختيار عائلتها له بقولها" "لم يكن من الممكن أن أتزوج أفنديا، ولكنه كان ضابطًا، وهذا شىء مختلف تماما"[٨٣]. ولا يختلف الضابط عن الأفندى فى جوهره، ولكن الاختلاف هو فى مكانة الاثنين فى المجتمع، رغم أنه يمكن اعتبار الضباط فئة خاصة تدخل فى شريحة الأفندية بصفة عامة. فبعد عام ١٩٣٦، كان تعينهم يتم من خريجى المدارس الثانوية، وكانوا يعتبرون أفندية لحين حصولهم على رتبة عسكرية معينة، ولكنهم كانوا جماعة مميزة وسط فئة الأفندية. وفى حين انخفضت مكانة الأفندى العادى، كانت مكانة الضابط ومرتبته قد زادت مع زيادة حجم اهتمام الرأى العام بالجيش[٨٤]. وكما أشرنا فى الفصل الثالث من هذا الكتاب كان الالتحاق بالكليات العسكرية - فعليًا وليس نظريًا - قاصرًا على أولاد العائلات الثرية[٨٥]. وباختصار كان الزى العسكرى يوفر ما سبق أن فعلته الوظيفة "الميرى" أو المدارس الثانوية الحكومية سابقًا فى أوائل القرن: "حيث كان الطريق الوحيد إلى الصعود الاجتماعى بالنسبة لأبناء العائلات المتوسطة الدخل وليست الفقيرة"[٨٦]. هذا بالإضافة إلى أن الوطنية العسكرية فى المرحلة ما بين الثلاثينيات والأربعينيات كانت تمثل للشباب واجبًا وطنيًا لتحرير مصر كما يقول عبد اللطيف البغدادى "إن الشباب فى سن الخامسة عشرة أو أكبر كانت لهم أحلام كبار وآمال واسعة، وكانوا يمضون أوقاتا كثيرة فى ممارسة الرياضة لبناء أجسادهم... لقد حلمنا جميعًا أن نلتحق بالجيش ونصبح ضباطا"[٨٧].

وفى حين ما كان الأفندى بصفته "ميرى" فى أوائل القرن العشرين يمثل الدولة التى تفرض النظام على رعاياها، فإن الأفندى... الضابط أصبح صورة لهوية وطنية مميزة. فالدولة أصبحت الوطن، وأخذ الأفندى على عاتقه مسئولية شئونها. وفى نفس الوقت أصبحت الدولة - بمؤسساتها ونخبتها - بعيدة عن الأمة حيث لم تعد الدولة تمثل الأمة، ولكن الأفندية - الذين انفصلوا عن فئة الفلاحين - كانوا يعتقدون أنهم أجدر من يدافع عن الأخطاء التى قد ترتكبها النخبة فى الدولة. وسوف تتضح هذه الفكرة أكثر فى الجزء الأخير حيث تتلاقى فكرة وصاية الأفندية على مصالح الدولة مع اتجاه آخر مهم وهو التعبير عن هوية الأفندى الجديد وتعريف ألذات.

تمصير الحداثة

الحداثة تبدأ من الحارة:

.إذا كان التحول إلى طبقة الأفندية فى الربع الأول من القرن العشرين يعنى الحراك إلى طبقة أعلى فى المجتمع، ففى الربع الثانى من القرن أصبح الأفندى يمثل مرحلة الدخول إلى حالة انتقالية أولية ومنها إلى حالة انتقالية أخرى. وبدلاً من أن تؤدى الحالة الانتقالية الأولى إلى القوة والنفوذ قادته إلى طريق مسدود لا يؤدى إلى الوصول إلى مستوى مريح من المعيشة. وفى أواخر الثلاثينيات والأربعينيات، بدأ الأفندى فى بناء هوية له، مستغلاً ظهور الإنتاج الثقافى العام متمثلاً فى السينما، والصحافة والذى كان هو المستهلك الرئيسى لهما.

ويتضمن فيلم "ابن الحداد" ليوسف وهبى ١٩٤٤ قصة طه أفندى وهو ابن حداد يملك ورشة فى أحد الأحياء الشعبية فى القاهرة. وكان الأب قد أرسل ابنه طه لإحدى المدارس الحديثة، وبعدها أتم تعليمه فى الخارج وحصل على شهادة فى الهندسة. وبعد عودته إلى الوطن أقامت عائلته وجيرانه حفل استقبال "لطه أفندى" وبعد الحفل دار حديث حاد بين طه ووالده:

"الوالد: والآن يمكنـــك الحصول على وظيفـــة محترمة بمرتب ١٢ جنيهًا شهريًا على الأقل.

طه: لا يا أبى... أنا لا أتطلع إلى وظيفة... أنا أريد عملاً خاصًا بى وحدى.

الأب: ماذا؟... هل جننت؟ لقد صرفت عليك "دم قلبى" حتى أكون فخورًا بك... حتى أرى طه أفندى ابن المعلم صلاح(٨٨) وهو يدخل ويخرج من الديوان... لقد صرفت كل قرش معى وأرسلتك إلى أوروبا لتتمكن من أن تعمل فى الميرى.

طه: ولكن هذه وجهة نظر قديمة... فأنا أريد أن أكون حرًا... أن أكسب النقود "بكدى وعرقى (بعرق جبينى)" وأن أكون سيد نفسى.

الأب: هل تريد أن يضحك علينا الناس؟

طه: لقد تغير العالم من حولنا يا أبى، فمن يملكه الآن هم الذين يعملون(٨٩).... تعال معى وسوف أريك المبانى الشاهقة، والكبارى الضخمة... من الذى بناها؟ إنهم هؤلاء الذين يعملون. أنا ابن حداد وأريد أن أظل كذلك.

الأب: وماذا عن كل الشهادات التى حصلت عليها؟

طه: سوف أستغل المعرفة التى حصلت عليها لأفيد الآخرين... انظر إلى هذه الورشة الصغيرة التى نشأت فيها وتعلمت أصول الصنعة. لقد كانت هى مدرستى الأولى وكنت أنت معلمى الأول... أما الآن فسوف أمزج أنا المعرفة التى حصلت عليها بعملى الشاق وغدًا سوف يبدأ كفاحى. وسوف يكون إيمانى والتزامى هو نصف عملى(٩٠). وسوف ترى غدا يا والدى أن هذه الورشة الصغيرة سوف تكبر وتكبر حتى تصبح مصنعًا كبيرًا يستخدم الآلاف مثلى، ومن أبناء مهنتى. وسوف تتحسن أحوالهم ويشاركوننى نجاحى. ولن أنسى أبدًا أن أقبل يد كل من علمنى كل ذلك المدرس وأنت يا أبى.

إن قصة طه أفندى تبدأ مثل غيرها من تحول التجار، والفنيين، وأولاد ملاك الأراضى المتوسطين إلى فئة الأفندية التى أشرنا إليها سابقا. فقد نشأ طه فى الحارة حيث كان والده يمثل النخبة فيها، وأرسله إلى الخارج لإتمام تعليمه على حساب تضحيات كثيرة فى حياته، وحلم بأن يمتهن بعد ذلك وظيفة ميرى ولكن طه يرفض ويعتبر ذلك فكرة قديمة عفا عليها الزمن.

وما يحدث بعد ذلك لطه أفندى بعد عودته إلى القاهرة وبعد الحوار الذى دار بينه وبين والده لا يقترب كثيراً من الحقائق الاجتماعية التى واجهت الأفندية بل هو يعبر عن صورة الأفندى المثالية. فطه أفندى ينجح فى مشروعه المستقل محدثا بذلك توازن فى قوى المجتمع، ويخلق هوية أفندى جديد تتساوى فيه الحقائق المادية مع الصورة المثالية الخيالية.

يهدم طه حسين الورشة ويبنى محلها مصنعًا حديثًا. وتتوالى نجاحاته ليصبح بعد ذلك أحد كبار رجال الصناعة، ويؤدى به نجاحه إلى حياة مريحة، ومع ذلك فهو يرفض أن يكتفى بالجلوس فى مكتبه، بل هو يباشر العمل فى المصنع بنفسه مرتدياً زى عماله الذى يقيم معهم علاقة ودية، بل إنه يقدم لهم دروساً مسائية تعليمية يدرس لهم فيها التكنولوجيا الحديثة، مشيراً إلى أقوال الرسول:

"والآن يا أصدقائى الأعزاء سوف أشرح لكم طبيعة هذه الآلة. ولكن قبل كل شىء أقول لكم "إن ربنا خلق المعلم ليعلم غيره" وغداً أريد أن أراكم جميعًا متعاونين مع بعضكم البعض، وقد قال الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) "يد الله مع الجماعة"... إن الآلة تتكون من ستة أجزاء..."

وتكشف هذه المقولة عن فكرتين رئيسيتين: العدالة الاجتماعية والهوية الإسلامية. والأهم من ذلك اعتماد كل منهما على الأخرى، فالمعرفة لا ترجع أصولها إلى الغرب رغم أن طه حصل على شهادته فى ثقافة التكنولوجيا فى أوروبا، فإنه يرجعها إلى الإسلام، فالإسلام فى جوهر تفسيره قاعدة العدالة الاجتماعية، وبذلك تكون أخلاقيات

الإسلام كما هو واضح في المضمون السابق قد تحولت إلى صورة لأخلاقيات العمل تخدم في النهاية عملية التصنيع. بل أن طه نفسه يشير في إحدى مؤلفاته أيضًا إلى "النهضة الصناعية"(٩١).

ويجد طه أفندي نفسه... والذي رفعه نجاحه إلى الطبقة العليا في المجتمع وهي طبقة البهوات - رعاية منهم فيتزوج ابنة أحد الباشاوات. ويصبح أصهاره الجدد صورة نموذجية لرؤية الأفلام السينمائية لهذه الطبقة في المجتمع فهي فئة تتميز بالكسل والطمع والانغماس في الملذات مما يتعارض مع أخلاقيات طه في العمل(٩٢). ثم هم يتكلمون أيضًا اللغة الفرنسية فيما بينهم ويلومون طه لأنه يتحدث العربية مع ابنه. أما زوجة طه فهي تشرب الخمر وترقص مع رجال أجانب حتى ساعات متأخرة من الليل مهملة ابنها تماما. ويتحول منزل طه إلى حفلات وسهرات راقصة يتناول فيها الخمور. ويظهر هذا الصراع الدائم بينهما في الحوار التالي فيقول:

الصهر المستهتر: "ألن نحتفل بعيد الكريسماس (عيد الميلاد) هذا العام؟

طه: "لقد أمضيت حياتك كلها في هذا البلد... ومع ذلك فأنت تحتفل بأعياد الديانات الأخرى... أما هذا العام فسوف نحتفل بمولد النبي."

ويشير البناء الدرامي في هذه القصة - والذي لا يعد استثناءًا في السينما المصرية في الأربعينيات - إلى مسار طه أفندي في حياته(٩٣). فهدف الأب الذي يتميز بالتقوى والورع رغم سلبيته، بل وهدف الحارة نفسها - هو التأكيد على جذور الحداثة في نفس طه. فقد قبَّل طه يد والده في الحوار الأول الذي دار بينهما، وهي إشارة صريحة إلى الثقافة الأبوية التي لا يمكن أن تتوافق مع الحداثة في المضمون الغربي، ولكنها ضرورة للفصل بين الحداثة وما يرتبط بها من مفاهيم غربية في المضمون المصري. وهنا نجد أن طه ينتقل بعالم أبيه المستغرق في النوم إلى نجاحات مرجعها الخبرة التي جاء بها من أوروبا. إلا أن ما مكنه حقيقة من هذا النجاح بجانب روحه الملتزمة هو طبيعة أصالته: الإسلام كتجسيد للعدالة الاجتماعية والبحث عن المعرفة، وهي تشكل مكونات متكاملة لعملية التحديث، وكلها امتزجت مع بعضها البعض لتصيغ تطورًا قوميًا عصريًا في روح الشعب قاربت أحيانا من الدعاية الصناعية.

ولكن لا يعنى ما سبق وذكرناه أن نتخيل طه أفندى كمجرد شخصية "إسلامية". فقد كان طه على معرفة تامة بسلوك الطبقة البرجوازية، بل كان يستخدم أيضاً فى أحاديثه بعض الألفاظ باللغة الفرنسية. إلا أن الخاصية الواضحة هنا أن يوسف وهبى هو الذى لعب دور طه أفندى، والمعروف أنه كان رمزاً للبرجوازية وبطل السينما المصرية الذى يثير المشاعر، إلى جانب تعبيره عن الشخصيات ذوى الثقافة الرفيعة بل الأرستقراطية أيضاً[٩٤]، وقد ربطته هذه الشخصية بشخصية أفلامه الأخرى التى خلقت تداعيات برجوازية امتلأت بها السينما المصرية التجارية فى تلك الفترة.

أما الدور الذى يلعبه أصهار طه أفندى فى الفيلم فهو يرمز للحكم الأخلاقى على مفهوم الحداثة. فزعم أنهم يشاركون طه فى السمات المميزة لها إلا أن الاختلاف يتجلى فى صورة تعارض تفسيرات مضمونها. فالتوتر الذى يسود العلاقات بينهما ليس بسبب كون طه عصرياً أم لا، ولكن بسبب تصحيح مفهومها الذى تحول إلى إفساد تحت مسمى الاستمتاع بالحياة، وإلى الانحراف والتطرف فى السلوكيات وعدم تحمل المسئولية وإساءة التصرف مع الآخرين. أما المفهوم الصحيح للعصرية، فى نظر طه، فهو ليس مستوى معين مناسب من التغريب بل إنه يخضع للموائمة، والمحلية والتبرير تستند إلى مراجع محلية إسلامية عربية مصرية. وبالتالى يشكل مفهوم العصرية عند طه أفندى نقداً لصورة أسلوب الحياة الغربية عند الباشاوات حيث إنها من وجهة نظره تتمحور حول الأصالة الثقافية والعدالة الاجتماعية[٩٥]. وتصبح العصرية التى سلكت الطريق الخطأ وتم تفسيرها على أنها متعة الحياة صدى لما أصبح معروفاً للجميع فى أنها السبب المفترض للفشل السياسى والاقتصادى للنخبة. ويقترح طه هنا الحل من خلال ظهور أيديولوجية البرجوازية الوطنية. ويتحول الصراع بينه وبين أصهاره من الذوات - والذى يصوره الفيلم كصراعات حول الحداثة "ومن الذى يملكها"، إلى تعبير مجازى عن صراع آخر هو "من يملك الدولة".

فى نوفمبر ١٩٣٥ شهدت مصر موجة من المظاهرات لم يكن لها سابق عهد بها منذ ثورة ١٩١٩ اجتاحت المدن الرئيسية وحققت ما لم تستطع القوى السياسية بها تحقيقه. وكان فى مقدمة المتظاهرين اللجنة التنفيذية بالجامعة وطلبة المدارس الثانوية. وقد أجبرت هذه المجموعة - والتى تضم التلاميذ فى أغلبها - القادة السياسيين على تشكيل الجبهة الوطنية المتحدة التى طالبت بتعديل دستور ١٩٢٣، والبدء فى مفاوضات مع الإنجليز. وقد قتل فى هذه المظاهرات العديد من الطلبة، إلا أنهم نجحوا فى تحقيق أهدافهم.

وفى ديسمبر عام ١٩٣٥ أصدرت إحدى المجلات واسمها "كل شىء والدنيا" عدداً خاصاً خصصته للطلبة، ونشر على غلاف المجلة صورة طالبين يعانقان بعضهما بمناسبة تعديل الدستور (شكل ٥-٤)، وقد تضمنت عدد من المقالات عن حياة الطلبة وعن شهدائهم فى مظاهرات نوفمبر ١٩٣٥ بالإضافة إلى أنشطتهم السياسية ومن ضمنها مشروع "القرش" والاحتفالات الخاصة بهم والمؤتمرات التى كان الطلبة ينظمونها أو التى كانت تنظم لهم. وتبعها بعد ذلك مجلات أخرى فأصدرت "الهلال" فى إبريل ١٩٣٦ كتاباً مهمًا مكونا من ١٣٠ صفحة خصص للطلبة أيضًا وضم مقالات عن أنشطتهم واهتماماتهم، وفى نفس الوقت مناقشات عن فضائلهم وقضاياهم[٩٦].

وكان سبب هذا التركيز والاهتمام من الصحافة على الشباب وخاصة الطلبة هو التأكيد على بروز الشباب فى الثلاثينيات كقوة اجتماعية مميزة يعمل لها ألف حساب. وكانت تلك هى "مشكلة الأفندية" التى أقلقت المخابرات البريطانية التى تضمنتها الوثائق التى ناقشناها فى بداية هذا الفصل. وربما كان البريطانيون من السذاجة بحيث ظنوا أنه يمكنهم حصار الهوية الوطنية المصرية الناهضة عن طريق توفير أنشطة اجتماعية وثقافية ملائمة لهم، إلا أنهم كانوا على صواب فى اعتبار الأفندية شريحة مميزة، ورغم أنها كانت فئة فضفاضة اجتماعيًا فإنها كانت لها ملامحها

العامة المميزة بالإضافة إلى دورها النشط فى الشئون العامة فى مصر. وفيما يلى شهادة واحد من هذا الجيل وردت تحت عنوان "بيان مهمة":

"كان عام ١٩٣٥، وكنت تلميذا فى مدرسة المنصورة الثانوية، كنا جيلاً أكبر من سنه، جيل تميز بالجدية، والخشونة وباهتمامه بالوطنية منذ بلوغنا سن المراهقة . وكنا نستمع إلى القصص حول ثورة ١٩١٩ وهى الفترة التى شهدت ميلاد أغلبنا، وعن المحاكم التى نصبها البريطانيون ضد الثوار، وأحكام السجن والإعدام التى أصدروها، وضرب المئات من أفراد الشعب على امتداد الصعيد إلى الإسكندرية. كل ذلك ولّد فى نفوسنا كراهية للإنجليز وملأ قلوبنا بمشاعر الوطنية"(٩٧).

ويسجل خالد محيى الدين مشاعر مشابهة تعكس صدى لما ذكرناه سابقًا عن الاتجاه إلى الجيش "كان الحافز لنا نحن، شباب تلك المرحلة، هو المشاعر الوطنية القومية. كنا واثقين أن مصر تحتاج لجيش قوى يدافع عنها، جيش يخدم الأمة ولا يخدم أى قوى أخرى. كانت فكرة الالتحاق بالكلية العسكرية قد استحوذت علىّ، وبعد معارضة طويلة من والدى وتصميم واضح منى، أمكننى ذلك"(٩٨).

هذا الملمح العام للأفندية الجدد عبر عنه على مستويات مختلفة. فظهرت هوية متميزة واضحة جمع مضمونها الثقافى بين الأصالة المحلية والحداثة كممارسة اجتماعية تمثلت في سلوك وشخصية طه أفندى الذى كان واحداً منهم. ملمح آخر عبر عن اتجاه جديد ظهر فى "الهجوم على الآباء". وإذا كان طه أفندى يعبر عن جيله الذى حاول إنقاذ بلده من الفشل الذى عانته على أيدى الباشاوات إلا أنه كان يتعين عليه أيضًا أن يبدى احترامه لأبيه المعلم صلاح المُسلم السلبى ويحرر نفسه منه فى نفس الوقت. وما تشير إليه مظاهرات ١٩٣٥ التى ذكرناها سابقا هو أنه رغم أن أصالة الآباء تعتبر مكونا حاسما فى مفهوم الحداثة فإن نوعية السياسات التى مارسها جيل الآباء كانت فاشلة(٩٩). فقد شهدت سنوات منتصف الثلاثينيات صعوداً مستمراً لأعداد الشهداء من الطلبة وأيضا الاحتفالات بكل ما هو شباب – كما وضح فى الأفلام السينمائية والقصص والروايات والملصقات التى كانت توزع مع المجلات المصورة. (شكل ٥–٥).

كانت الأزمة التى تصورها تلك القصص هى كيفية النظر إلى "الآباء"، هل باعتبارهم السياسيين الكبار من أولاد الذوات الذين يسيئون التصرف، أم مثل المعلم صلاح التقى الورع والد طه أفندى. ففى فيلم ابن الحداد يصل طه أفندى إلى حل المشكلة برفضه فكرة والده فى الالتحاق بوظيفة فى الميرى ثم تقبيل يده فى نفس الوقت... ويتناول نجيب محفوظ أزمة الأفندى الذى يقع فريسة الصراع بين ولائه لوالده أى للسلطة الذكورية الأكبر، وبين اعتقاده الراسخ بأنهم غير عصريين، مما يعنى بالتالى وجودهم كعقبة فى طريق التقدم فيصورها من خلال الحوار بين حفيد عبد الجواد وخاله كمال حين يعلن أحمد أنه التحق بإحدى الجرائد الشيوعية "الرجل الجديد":

افعل ما يحلو لك... ولكن لا تغضب والديك.

ضحك أحمد وعلق بقوله "أنا أحبهم وأحترمهم... ولكن..."

- "ولكن ماذا؟"

- "إنها غلطة أن يكون للرجل أبوان..."

ضحك كمال وسأله: "كيف تقول ذلك بمنتهى البساطة؟"

- "أنا لا أعنى ما أقول حرفياً... ولكن من وجهة نظرى فإنهم يمثلون تقاليد قديمة. وبصفة عامة فإن الأبوة تمثل نوعاً من الفرامل... ونحن لا نحتاج إلى فرامل ومصر تتقدم إلى الأمام بخطى عرجاء تقيد السلاسل رجليها[١٠٠].

كان الأفندية فى الثلاثينيات والأربعينيات يبنون هويتهم ضد آبائهم متهمينهم بالتقليد والتخلف والسلبية فى مواجهة الجيل الموجود وسياساته: القديم ضد الجديد، أو بنظرة محلية أكثر كبار السن فى مقابل الشباب. فقد آمن هذا الجيل بأنه يجب عليه أن يضع قوانينه الخاصة بسبب فشل قوانين آبائهم[١٠١]. وتم دمج فكرة الشباب مع شخصية الأفندى، فكان يكفى أن تكون شاباً فى تلك الأيام لكى تتخذ هذه الحقيقة أبعاداً ثورية. وكما قال البعض كان المتظاهرون فى الأربعينيات يغنون البيت الشعرى لأم كلثوم الذى تقول فيه: "وما نيل المطالب بالتمنى، ولكن تؤخذ الدنيا غلابا"[١٠٢].

الخـــاتمـة

لم يكن مثيراً للدهشة أن فئة من الدولة تتميز بثقافة وهوية مشتركة وتنتسب إلى مؤسسات الدولة الحديثة أن تشكل آخر الأمر قوة سياسية محتملة، وكان المسئولون البريطانيون يعلمون ذلك جيداً، وبالتالى كانت عملية تحييدهم لها أهمية كبرى، وكانت ثقافة الأفندية الرئيسية ترتبط بالدولة التى كانت المُصدر والمستهلك لهم. أما غموض موقع الأفندية فكان يكمن فى وضعهم المتصَور كطليعة للحداثة من جانب، ومن جانب آخر فى مواجهة دولة غير قادرة أو غير راغبة فى امتصاص هذه الكتلة الكبيرة من الخريجين بالإضافة إلى وجود وضع اقتصادى لا يسمح ببزوغ طبقة وسطى حقيقية. وبالتالى فيمكننا أن نتفهم صعود هذا المد السياسى ليس بالضرورة من خلال بزوغ فئة فى المجتمع تتميز بأعدادها الغفيرة ولكن بصورة أكثر حسماً من خلال هويتها السياسية الجديدة وممارستها التى طالبت لنفسها بدور فى مؤسسة الدولة بعد عام ١٩٢٣، وبمعنى آخر فإن الأفندية الجدد الذين ظهروا فى الثلاثينيات والأربعينيات لم يكونوا نتاجًا للأعداد المتزايدة من الخريجين، ولكنهم كانوا نتاجًا لصياغة هوية محددة للأفندى تتقارب مع المعانى الوطنية، وتتخذ شكل التزام وطنى.

وإذا ما نظرنا إلى الأفندية كفئة اجتماعية فإن التزامن التاريخى وعلاقتهم بمركز القوة يعتبر حاسماً فى هذا الفهم. فالساحة الاجتماعية والثقافية فى العقود الثلاثة للحكم الملكى يمكن فهمها كصراع بين جيلين من الأفندية. الأول هو الأفندية الذين ظهروا فى أوائل القرن العشرين والذين "حملوا الرسالة الوطنية"[١٠٣]، والذين أصبحت الغالبية العظمى منهم بعد عام ١٩٢٣ صناع الدولة والباشاوات والبكوات أو كما عُرفوا أيضًا "بجيل الأحرار" وهو جيل ١٩١٩ الذى أشرنا إليه فى الفصل الأول من هذا الكتاب. أما الجيل الثانى فهو جيل "الأفندية الجدد" من المشاغبين فى الثلاثينيات، والثائرين فى الأربعينيات والذين عملوا جاهدين لإزاحة النظام الليبرالى. ولذلك يجب أن نتفهم الآن الفروق بين الجيلين ليس من منظور "الأفندية الجدد" الذين نشأوا

فى الريف وبالتالى كانت لهم تقاليدهم وردود أفعالهم حيث إن الأفندية "الليبراليين" أيضاً لهم نفس الجذور، ولكن من منظور موقعهم من الدولة الحديثة والنخبة منها(١٠٤). وكانت ظاهرة الأفندى تعنى تبنى خصائص الحداثة كاختيار واع من أفراد المجتمع. مما قد يعنى بالنسبة للمؤرخين لمصر الحديثة أن الليبرالية من جانب ونشاط الطبقة العاملة من جانب آخر لم يكونا الإشكال الوحيدة الممكنة للحداثة. فقد كان الأفندية الجدد يتميزون فى حقيقة الأمر بالحداثة من منظور أنهم كانوا يمثلون جيلاً نشأ وشب فى ظل الدولة الحديثة. ومن هذا المنطلق فإن التحدى الذى واجه به هؤلاء الأفندية الجدد المؤسسة الليبرالية لم يكن هجوماً على مشروعات التحديث - أو إمكانية التحديث، بل كان محاولة من هؤلاء الذين رأوا أنهم "طليعة" التحديث، وأن عليهم إعادة التعريف بالمجتمع المصرى الحديث بمفهوم "لمن سيكون هذا المجتمع، ولمن ستكون تلك الدولة".

الهوامش

(١) جويل بينين، Egypt: Society and Economy، ١٩٢٣-١٩٥٢ ، "في كتاب The Cambridge History of Egypt، طبعة سي. إف. بيترى (كامبريدج : مطبعة جامعة كمبريدج، ١٩٩٨)، ٣٠٩؛ وروبرت تيجنور، Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882-1914 (برينيستون : مطبعة جامعة برينيستون، ١٩٦٦)، الفصل ٨ .

(٢) جويل بينين ووزخارى لوكمان،Workers on the Nile: Nationalism, Communism, and the Egyptian Working Class (لندن: توريس ، ١٩٨٨)، ٦٧؛ ريتشارد ميتشل، Society of the Muslim Brothers (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٩)، ٢١٦، ٢٣٩ . عن الحركات الراديكالية - الإخوان المسلمون، وحزب مصر الفتاة والشيوعيون، انظر أيضًا: جيمس ب. يانكوفسكى، Egypt's Young Rebels: Young Egypt 1933-1952 (ستانفورد، كاليفورنيا : مطبعة مؤسسة هوفر، ١٩٧٥)؛ وسلمى بوتمان، The Rise of Egyptian Communism 1939-1970 (سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٨٨).

(٣) مع استثناء جزئى لكتاب Redefining the Egyptian Nation، ١٩٣٠-٤٥ (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٥) يعرف إسرائيل جر يشونى ويانكوفسكى جيمس بشكل مباشر الأفندية كطبقة وسطى، ويروا أنهم فى الغالب محترفون. وفكرة أن الأفندى ليس فى المقام الأول مفهوماً طبقياً، تم مناقشتها فى هذا الفصل.

(٤) لا تستخدم دائمًا كلمة الأفندية Effendiya فقط كصيغة الجمع لكلمة أفندى effendi. فأنا أميل إلى استخدام الأفندية effendis فى اللغة الإنجليزية كصيغة الجمع للدلالة على مجموعة من الأفراد الأفندية effendis. وجمع الأفندية effendiya باللغة العربية، وخاصة فى العقد الأول من القرن العشرين، كان يرتبط فى كثير من الأحيان بصورة الأفندية من البيروقراطيين، والمهن الحرة أو الضباط، وفى الثلاثينيات والأربعينيات أصبحت كلمة أفندية تميل إلى معنى محدد وهو "الجيل المتمرد".

(٥) جريشونى ويانكوفسكى، ١ .

(٦) سوسن المسيرى، ابن البلد: مفهوم الهوية المصرية (ليدن: إى. جى. بريل، ١٩٧٨)، ٥ .

(٧) مصطلح يستخدمه، على سبيل المثال، كل من جريشونى يانكوفسكى، Redefining the Egyptian Nation. ومايكل إيبل،

The Elite, the Effendiya, and the Growth of Nationalism and Pan-Arabism in Hashemite Iraq 1921-1958.

والمجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ٣٠/١٢ (١٩٩٨): ٢٢٧-٥٠ .

(٨) من الناحية التقنية كلمة أفندى تشير دائما للذكور. بل هى فى الواقع الفئة الاجتماعية الوحيدة فى مصر الحديثة التى تفتقر إلى نظيرها من الإناث: فكل من ابن البلد (الطبقة التى تعيش فى المناطق الحضرية، والتى تخلط فى كثير من الأحيان مع الطبقات الدنيا)، والفلاح، والخواجة (الأجنبى)، أو أولاد الذوات (البيه والباشا – النخبة) لديهم صيغ مؤنثة (بنت البلد، الفلاحة، الخواجاية، وبنت الباشا أو الهانم). و"الأفندية" هم من الذكور بحكم تعريف الكلمة، لأن الكلمة تشير إلى درجة التعليم ونوعيته الوطنية مما يشكل إشكالية بالنسبة للمرأة. وتعتبر علاقة "الأفندية" بنظرائهم من الإناث، وزوجاتهم، وأمهاتهم، وأخواتهم، وكذلك استراتيجياتهم الزوجية – وأى نوع من النساء يتكون فى خيالهم، ومن يتزوجون، قضية لافتة للنظر، والتى، على أى حال، لا يمكن مناقشتها هنا. هذه الأطروحة هى موضوع هذا الفصل، وهى التعامل مع المرأة "كأفندى" (تفهم على أنها امرأة من الطبقة الوسطى الحديثة) من خلال القنوات الثقافية وهى عملية موازية ومرادفة إلى حد كبير مع الجدل حول "المرأة الجديدة" فى مصر.

(٩) هذا المفهوم باستخدامه الأصلى والعثمانى، والذى كان فى القرن التاسع عشر يستخدم بمعنى مختلف عنه فى مصر، انظر: بى. لويس، "أفندى"، The Encyclopedia of Islam الكتاب الثانى (ليدن: إى. جى. بريل، ١٩٦٥)، ٦٨٧ . ففى مصر، أصبح مصطلح "أفندى" مرتبط على نحو متزايد بالمرتبة الثالثة فى بيروقراطية الدولة ومع خريجى المدارس الحديثة (أى أولئك الذين لا يستخدمون المنهج الأزهرى). ومع ذلك، استمر استخدام المصطلح كذلك فى سياقات أخرى: بمعنى "السيد أو الإقطاعى" للإشارة إلى شخصيات مهمة، مثل حالة محمد شريف باشا أفندى، التى ورد ذكرها فى مؤلف روبرت ف. هنتر،

Egypt under the Khedives, 1805-1879: From Household Government to Modern Bureaucracy.

(بيتسبرغ: مطبعة جامعة بيتسبرغ، ١٩٨٤)، ٨١ . واستمر معنى "السيد أو الإقطاعى" أيضًا كلقب للخديوى، الذى كان يطلق عليه عادة أفندينا (على سبيل المثال الخديوى إسماعيل) والمشار إليه مرة أخرى فى مؤلف هنتر، ٧٥، أو (فى هذه المرة حول عباس الثانى) فى قصة نجيب محفوظ، قصر الشوق (لندن: بلاك سوان، ١٩٩١)، ١٨٦ . كما تم استخدام مصطلح "أفندى" فى القرن العشرين على الحاخامات المعينين والشخصيات المهمة من الجالية اليهودية (مثل مؤسس المنشأة التجارية الكبيرة "عمر أفندى")، وأخيرا، وليس آخرا، فى الماضى، كان يستخدم فى الماضى أيضًا إشارة إلى أعضاء الطريقة الصوفية، راجع خالد محيى الدين، مذكرات الثورة (القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية فى القاهرة، ١٩٩٥)، ٧ . وجميع هذه الحالات هى حالات استثنائية، بمعنى أنها مستمدة من الاستخدام الأصلى العثمانى للكلمة (سيد أو إقطاعى) وبالتالى يختلف معناها فى جوهره عما كان سائدًا فى المجتمع فى ذلك الوقت. ويناقش هذا الفصل الاتجاه الاجتماعى والثقافى لاستخدام هذا المصطلح.

(١٠) "حاشية الأعيان" شكلت من أفراد الأسرة والعبيد المماليك السابقين. وعن النخبة فى عصر محمد على وتحولها. انظر: هنتر، ص٢٢ وما بعدها.

(١١) هنتر، ١٧ .

(١٢) هانتر، ١١٣، وفقاً لما كتبه، لم يكن هؤلاء الرجال الجدد تحت قيادة محمد على ظاهرة نادرة فقط ، بل كانوا خاضعين للنخبة السنية التى احتلت أعلى الرتب. وتحول هذا التوازن على نحو متزايد فى صالح "الرجال الجدد" والذين كانوا مدعومين من وحدة وتماسك ملاك الأراضى، وظهور نخبة جديدة من الأتراك المتعلمين. والتى أدت فى أواخر القرن التاسع عشر، إلى محو التفرقة بين العنصر التركى والمصرى فى النخبة من الذوات. وعن ظاهرة "الرجل الجديد" انظر أيضاً: تيجنور، Modernization، ٢٥، ٣٤-٥، وإريك ديفيز،

Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization، ١٩٢٠-١٩٤١ (برينستون: مطبعة جامعة برينستون ، ١٩٨٣) فى الفصل ٢، يتفق الكتاب على أن تطوير الإدارة، والتعليم الحديث، وتملك العقارات كانت جميعها نتائج مترتبة على العمليات التى ترتبط بزراعة القطن فى تكامل مصر مع النظام الاقتصادى العالمى.

(١٣) هنتر، ٨٣ .

(١٤) هنتر، ص٤٤، وأيضا تيجنور، ٢٥ . ما نراه هنا هو ظهور رؤية الأفندى الخاصة للمشاكل، مغلفة بخطاب إصلاحى سوف يعبر عن نفسه فى الأجيال اللاحقة من "الأفندية": منهج علمانى (وإن لم تكن معادياً للدين)، متميز بتكنوقراطية - علمية قريبة للواقع، من خلال الدعوة إلى تغيير تدريجى للتعليم، والتأكيد على الحفاظ على النظام الاجتماعى القائم. انظر على سبيل المثال: حياة وأعمال محمد حسين هيكل، فى كتاب تشارلز سميث،

Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt. A Biography of Muhammad Husain Haykal.

(ألبانى: مطبعة جامعة ولاية نيويورك، ١٩٨٣).

(١٥) بعضهم جاء من خلفيات حضرية، ولكن يبدو أن عددهم كان قليلاً. وناقش ديفيس فى كتابه تعيين المسئولين من وجهاء الأقاليم بدلاً من طبقة الحضر (من العلماء والأعيان) ١٩-٢٠، و ٢٨-٣١ . انظر أيضاً: هنتر ٣٩، ٤١، ٨٥-٨ . وعلى الرغم من أن وجهاء الأقاليم افتقروا، فى كثير من الأحيان، للتعليم الأساسى، فقد تم تعيينهم أيضاً فى المناصب الإدارية، كما استطاع بعضهم الوصول إلى وظيفة فى غرفة الاستشارات والهيئات الملحقة "بالبرلمان". وفى حين ما فقد خدم وجهاء الأقاليم فى إدارة الإقليم خدم أبنائهم، من "الأفندية" فى الإدارات المركزية، أى على المستوى "الوطنى". هنتر، ٨٨ .

(١٦) جاءت الهيمنة على الوظائف لتكون مرتبطة على نحو متزايد بملكية الأرض، وتم تعزيز العلاقة بين الوظيفة الكبيرة والأرض إلى حد بعيد. اهتم هؤلاء المسئولون بمصالحهم الخاصة، كما يقول هانتر، ٦٧ . وفى الواقع، عملت الدولة الناهضة على جذب النخبة الريفية لأغراض محددة. فتراكمت لديهم الأرض كمكافئة، وسرعان ما بدءوا فى إرسال أبنائهم إلى المدارس لكى يحصلوا على لقب "أفندى". وبالتالى ارتقت الدولة والنخبة من المواطنين وتماسك بعضهم مع بعض. انظر: هنتر، ٧٢-٧٤، عن كيفية منح الخديوى إسماعيل الأرض لموظفيه الجدد فى إطار صراعه من أجل الخلافة.

(١٧) سيد عويس، L'histoire que je porte sur mon dos (القاهرة: مركز البحوث والوثائق الاقتصادية، والقانونية والاجتماعية CEDEJ، ١٩٨٩) ٤٢ .

(١٨) روجر ألن، A Period of time دراسة وترجمة حديث عيسى بن هشام لمحمد المويلحي (القراءة: مطبعة إيثاكا، ١٩٩٢) ٧٧ . وقد أصبح حديث عيسى بن هشام كتابًا مدرسيًا نموذجيًا خلال فترة الحكم الملكي.

(١٩) لم يكن هذا بالضرورة ناتج لعملية محسوبة. لكن من المؤكد أنها كانت على وجه الخصوص نتيجة لعملية تشكيل نخبة مصرية (تشكلت هنا من مالكى الأرض، والأفندية، والحضر، والزاوج بالأتراك - الجراكسة الأرستقراطيين). ومع ذلك فإننا أعتقد أن الانتقال من المحلية، للنخبة الإقليمية والتى ينظر إليها من وجهة نظر السياسيين كفلاحين، إلى نخبة قومية لها حصتها فى المؤسسات السياسية، يفسر هذا الشعبية الهائلة "للالتحاق بمدرسة الحقوق"، والتى بحثها دونالد مالكولم ريد فى بحثه.

Educational and Career Choices among Egyptian Students 1882-1922.

الذى نشر فى "المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ٨ (١٩٧٧): ٣٥١-٥٣ . وفى حين يسهب ريد بتوسع فى دور وشعبية مدرسة القانون، فشل إلى حد ما فى شرح لماذا كانت مدرسة القانون لها شعبية بين النخبة من أولاد أعيان الريف.

(٢٠) حتى يصبح أحد أبناء عائلات ملاك الأراضى المصريين أفنديًا، كان يرسل للالتحاق بالمدارس الحكومية، بدلاً من الأزهر، وفى النهاية إلى المعاهد العليا - ليتمكن من الانتقال من الهامشية إلى المركزية: من النخبة المحلية فى الأقاليم، نحو نخبة قومية تعيش فى مركز الحضر لينشأ اجتماعيًا مع الأرستقراطية التركية. ومع ذلك، لم يكونوا "متساوين" مع النخبة من الأتراك - الجراكسة بعد. فكثيرا ما أطلق على سياسى مصرى كلمة "فلاح"، وعلى الأخص سعد زغلول، الذى استفاد من هذه التسمية سياسيًا لرفع شعبيته الوطنية. ولم تتحقق المساواة بين النخبة التركية والنخبة المصرية حتى فى فترة الحكم الملكى، فلا زلنا نجد مصطلح "التركى"، ولكنه يستخدم بشكل متزايد على أنه إهانة. أما بالنسبة لنقطة الارتقاء إلى صفوف "بك وباشا" من خلال طريق الأفندى، تلك كانت الإستراتيجية المثلى والأكثر شيوعا. ومع ذلك، تم منح لقب بك وباشا لحامليها سواء من قبل الملك أو للسياسيين بعد ١٩٢٣ وذلك مقابل دعم أو خدمات متبادلة. هذه الألقاب كان من المكن شرائها أيضا. انظر على سبيل المثال: "زقاق المدق" لنجيب محفوظ، ترجمة ترفور لو جاسيك (القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية فى القاهرة، ١٩٩٢).

(٢١) بينما كان لدى أبناء النخبة المصرية ثلاثة خيارات - العسكرية، وبيروقراطية الدولة والجيش - أصبح خيارهم المفضل الآن هو البيروقراطية. وكتب ريد، ص ٣٥٢-٥٤، عندما يتخذ شخص قرارا بترك الدراسة بالأزهر، تزيد احتمالات حصوله على وظيفة أفضل. كذلك وصف ريد فترة "تحول" كانت مثيرة للاهتمام، وهى الفترة التى أرسل فيها كثير من الآباء ابنه أو أبنائه لكل من الأزهر والمدارس الحديثة، وذلك لتأجيل لحظة اتخاذ القرار، كذلك نوّع كثير من الآباء النظرة العامة للأسرة بإرسال أحد الأبناء للأزهر والآخر للمدارس الحديثة. ومع ذلك، فإن هذه الاستراتيجية لم تدم كثيرا، قبل أن يصبح واضحًا أن خريج الأزهر فرصته أقل فى مستقبل أفضل. كذلك كتب ريد أن النخبة التركية كان لديها سلوك مختلف فالجزء الأكبر منها لم يرسل أبناءه لهذه المدارس الحديثة. فالتحول فى خيارات الأسر المصرية، الأفضل حالا، فيما يتعلق بالتعليم والاستراتيجيات الوظيفية كانت متوازية مع تصنيف الشهادات التى تمنحها المدارس، كذلك بالنسبة للحصول على الوظائف البيروقراطية، وبالتأكيد - بصورة عامة - ظهور وظائف جديدة، وهى المهن الحرة. انظر أيضًا: تيجنور، ص٣٤، ٤٣، وآلان، ص ٨٩-٩١ .

(٢٢) ديفيس، ص ٤٦-٤٨ . قيم ديفيس التقدم فى الحالة الاجتماعية بين نواب الأرياف فى "البرلمان" بين عام ١٨٦٦ و١٩١٤ ففى عام ١٨٦٦، كان ٨٪ يحملون لقب أفندى، ٤٪ بك، ولا أحد يحمل لقب باشا. فى ١٩١٤ كان هناك بالفعل ٦٦٪ يحملون لقب بك وعدد من الباشاوات. فى نفس الوقت، اختفى تقريبًا اللقب الريفى مثل "العمدة"، وكذلك اللقب التركى "أغا" من السجلات، مما يعنى أن الألقاب الريفية أفسحت الطريق لألقاب ذات أهمية وطنية (كتب هنتر فى نفس الموضوع، واصفًا إياه "بترشيد البيروقراطية"). لقب الأفندى بين النواب فى المجلس بدأ بـ ٨٪ عام ١٨٦٦، ووصل لقمته فى ١٨٨٠ عندما وصل إلى ٥٨٪ من النواب ممن يحملون هذا اللقب. وبدأ الانخفاض يظهر لتقل النسبة إلى ١٣٪ فقط ممن يحملون لقب أفندى فى برلمان ١٩١٤ . وعادة ما يكون هؤلاء هم نفس الأشخاص أو نفس العائلات، ويقول ديفيس إن ما نلاحظه هنا هو ظهور تغيير أساسى فى ألقاب نواب الريف.

(٢٣) وقد ناقش كثير من المؤلفين هذه النقطة، انظر – على سبيل المثال -: ديفيس، ص٢٧-٢٩، ص٣٩-٥٠ .

(٢٤) أول مصرى تقلد منصب رفيع كان سعد زغلول، الذى أصبح وزيرا للمعارف فى عام ١٩٠٦، وإسماعيل سرى الذى أصبح وزيراً للأشغال العامة فى ١٩٠٨، انظر ريد Educational and Career Choices.

(٢٥) من المثير للاهتمام أن معظم القادة الوطنيين فى مطلع القرن العشرين المنتمين لطبقة الأفندية كانوا من المحامين، وليسوا من البيروقراطيين. وكان العديد منهم الذين كانوا يعملون فى النيابة العامة، قد قدموا استقالاتهم وفتحوا مكاتبهم الخاصة. انظر: رى.

Rise of Professions.

(٢٦) أخذت المدارس الحكومية المدرسين من خريجى الأزهر، وأخذت المحاكم المدنية دورها القضائى، ريد Reid، ٣٥٢ . وكانت هناك اشتباكات ثقافية، فقد رأى الشيوخ أن التحديث والخطاب الإصلاحى الذى يقوده الأفندية هو تهديد للإسلام. وقد كتب المويلحى فى كتاب الن، ٩٠، أن الشيوخ اعترضوا على الطريقة التى يتجرأ بها لابسوا الطرابيش "فى المناقشة، والمجادلة والاختلاف مع الشيوخ المعممين فى علمهم". أما الأفندية فقد اعتبروا، بدورهم، أن الشيوخ عنصر رجعى، ومن ثم فهم طبقة دنيا، انظر: ريد، ص٣٥٣-٥٤. وكان من الشائع السخرية من "الشيوخ المعممين" فى الأدب الشعبى، انظر: مارلين بوث.

Bayram al-Timsi's Egypt: Social Criticism and Narrative Strategies.

(إكستر: مطبعة إيثاكا، ١٩٩٠) ص٤٠٤، ملحوظة ١. أما المدارس الحديثة التى قبلت خريجى الأزهر وقدمت لهم مبادئ التعليم الغربى، أو إعادة "تأهيلهم" لشغل وظائف بالدولة، مثل دار العلوم أو مدرسة الحديث فقد أنشئت لتخفيف هذا الصراع. انظر أيضًا: دونالد مالكولم ريد The Rise of Professions and Professional Organizations in Modern Egypt فى: Comparative Studies (١٩٧٤) in Society and History XVI ص٢٥-٢٦ كذلك ريد،

Cairo University and the Making of Modern Egypt.

(القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٠) ص٣٤-٣٥، وبينما فسرت الفجوة بين الطربوش والعمامة فى كثير من الروايات على أنها شىء ثابت، كانت فى الحياة العملية أكثر سلاسة. ففى النهاية كان الأمر يتوقف على "تمويه" محض، فمثلا، ما الذى يختاره الفرد، ارتداء العمامة أم الطربوش. ومن بين الذين تعدوا هذه الفجوة الخيالية شخصيات بارزة مثل رفاعة الطهطاوى، محمد عبده، سعد زغلول أو طه حسين.

(٢٧) "الأيام" لطه حسين، ترجمة كنيث كريج (القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٧) يرى طه حسين أن كفاحه للدخول فى عالم الطربوش – مع أشياء أخرى – كالدخول فى عالم الثراء والسطوة، والذى لن يصبح حقيقة خلال العقدين التاليين، كما سيتم مناقشته لاحقًا. والنقطة المهمة هنا هى الفجوة الهائلة بين الطربوش والعمامة كما كان يراها.

(٢٨) أشار كل من هنتر وتيجنور للعلاقة بين النخبة من الأفندية الجدد و"ثورة عرابى". وانصب اهتمامهم على الانفتاح الكبير للجيش والبيروقراطية أمام العناصر الوطنية. هنتر، ٣٥-٣٦، ٥١-٥٢، ٧٨-٨٠ .

(٢٩) عن مشاركة الأفندية – فى الواقع قيادتهم – فى السياسة الوطنية فى مطلع القرن العشرين، انظر: تيجنور، الفصل السابع ماريوس ديب Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals, 1919-1939 (لندن: مطبعة إيثاكا، ١٩٧٩) ٤٣، ٥٢، وبينين Egypt 309-11.

(٣٠) يناقش تيجنور هذه المسألة على نطاق واسع، فعلى سبيل المثال، انظر: تيجنور ١٧٨ و١٨٠-٨٤. فبعد أزمة ١٨٩٢-٩٤، تسارع تدفق الموظفين البريطانيين المدربين فى الإدارة المصرية. وتزايد هذا الاتجاه مرة أخرى بعد عام ١٩٠٥ . وعندما زارت لجنة ميلنر مصر عام ١٩٢٠ لدراسة الأسباب التى أدت إلى الاضطرابات، وجدت أن أقل من ربع الوظائف الحكومية العليا يشغلها مصريون، تيجنور ١٨١، ومورو برجر Bureaucracy and Society in Modern Egypt: A Study in the Civil Service.

(برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٥٧)، ٣٢ .

(٣١) بالنسبة للمشاكل التى تواجه المهنيين الجدد من أصول مصرية، انظر مرة أخرى: ريد، Educational and Career Choices 365، و Rise of Professions 25 و٢٩، كذلك تيجنور، الفصل السادس.

(٣٢) كانت الامتيازات للأجانب المقيمين والشركات الأجنبية فى مصر، مضمونة بسلسلة من المعاهدات الموقعة منذ القرن السادس عشر بين الدولة العثمانية الضعيفة والقوى الأوروبية. أما فى مصر فقد ألغيت بمعاهدة مونترو فى عام ١٩٣٧ de facto 1949.

(٣٣) حديث عيسى بن هشام ، آلن ، ٨٥-٨٦ .

(٣٤) أقوال / تعبيرات بينين، بينين، "Egypt"، ٣٠٩ .

(٣٥) ارتفعت الوظائف البيروقراطية فى الدولة بنسبة ٦١٪، مورو بيرجر.

The Middle Class in the Arab World ،The Middle East in Transition.

طبعة دبليو. زد. لاكور (لندن: روتلدج وكيجان بول، ١٩٥٨)، ص ٨٢، انظر كذلك روبرت فيتاليس:

When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt.

(بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٥٥) الرابع عشر – الخامس عشر.

(٣٦) على سبيل المثال، الصحافة، وجيرشونى وجانكويسكى، Redefining، ١٣ .

(٣٧) يأتى بدراوى بأمثلة مثيرة للاهتمام للراديكالية الوطنية للأفندية صانعى التحول فى الدولة. فمن بين الذين حقق معهم البوليس لإلقائهم قنابل فى الأحداث قبل وبعد ثورة ١٩١٩ وجوه مثل محمود فهمى النقراشى أو عبد الهادى المليجى، واللذين أصبحا رؤساء للوزارة بعد عقدين من الزمن. ملاك بدراوى،

Political Violence in Egypt1910-1924 (لندن: مطبعة كورزون،٢٠٠٠) ١٣٥، ١٤٢، ولكن، انظر أيضاً: الصحافة المصرية الشعبية: ففى نظرة سريعة لأى نشرة دورية فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى أو بعدها مباشرة سوف يلمح القارئ بطاقات تعارف "سعد زغلول أفندى"، "محمود النقراشى أفندى"، وغيرهم. وفى عام ١٩٣٥ نشرت مجلة "كل شىء والدنيا" مقال باسم "ماذا كان يفعل قادتنا منذ ربع قرن؟" وتقع الإجابة فى صفحتين مصورتين تبين بطاقات تعارف لشخصيات مختلفة بين عامى ١٩١٤ و١٩٣٥ . نقرأ فيها: مصطفى النحاس بك: قاضى فى محكمة طنطا الابتدائية (١٩١٤)، مصطفى النحاس باشا: رئيس حزب الوفد المصرى (١٩٣٥)، وليم مكرم عبيد (أفندى): موظف بوزارة العدل (١٩١٤)، وليم مكرم عبيد: سكرتير عام حزب الوفد (١٩٣٥)، حسن فهمى رفعت (أفندى): مساعد مفتش، الأمن العام، بوزارة الداخلية (١٩١٤)، حسن فهمى رفعت: نائب وزير العدل (١٩٣٥)، "كل شىء والدنيا، ٤٩١،٣،٠، ٤ ١٩٣٥، ٨-٩ .

(٣٨) بينين Egypt 314.

(٣٩) انظر: الفصل الذى كتبه باراك سالمونى فى هذا الكتاب. انظر كذلك تيجنور، ريد "جامعة القاهرة"، وجورج ستاريت.

Putting Islam to work: Education, Politics and Religion Transformation in Egypt.

(بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٨).

(٤٠) الإنفاق على التعليم ارتفع من ١٪ أثناء تواجد كرومر إلى ١٣٪ فى الليلة التى بدأت فيها الحرب العالمية الثانية. روجر أوين وسيفكيت باموك A History of Middle East Economies in the twentieth Century (لندن: أى. بى. توريس، ١٩٩٨) ٣٢ . انظر كذلك شارل عيسوى، Egypt at Mid-Century.

(أوكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٥٤) ٤٣، وروبرت مابرو The Egyptian Economy 195272.

(أوكسفورد: مطبعة كلاريدون، ١٩٧٤) ١٢، ١٦ .

(٤١) بينين، Egypt، ٣١٤ .

(٤٢) يانكوفيسكى، Rebels، ٢-٣ .

(٤٣) انظر: تحليل أفريال بوتوفسكى Languages of the Egyptian Monarchy فى:

The Languages of History: Selected Writings on the Middle East.

مقالات لأفريال بوتوفسكى فى memoriam (كامبردج: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٩٥).

(٤٤) انظر مرة أخرى: الفصل الذى كتبه باراك سلمونى فى هذا الكتاب، وجانكويسكى Rebels، ٢ . وسافاران وهو كاتب آخر وصف روح الليبرالية السياسية فى المدرسة المصرية، نافاد سافران Egypt in Search for Political Community (كامبريدج: مطبعة جامعة هارفادر، ١٩٦١) ١٤٨-٥٠ . ومع ذلك، يجب أن نفهم "ليبرالية" هذه الفترة كما كانت. وعلى سبيل المثال، فإن أحد كبار أنصار الليبرالية المصرية، المفكر والكاتب أحمد أمين، يروى فى مذكراته كيف ناضل من أجل الحصول على تعلم ومعرفة اللغات الأجنبية، وأصبح من كبار المعجبين بالأفكار الغربية. ثم قرر الزواج، وذهب إلى أمه لتختار له العروس المناسبة، والتى رآها لأول مرة ليلة الزفاف. أحمد أمين My Life (ليدن: إى. جى. بريل، ١٩٧٨).

(٤٥) كاريكاتير شخصية المصرى أفندى كانت فى الغالب من ابتكار الفنان "رخا"، أشهر رسامي الكاريكاتير فى الفترة ما بين الحربين العالميتين. يمكن ترجمة "المصرى أفندى" بـ Mr. Egyptian، فى ضوء معنى هذا اللقب، كما تم مناقشته فى هذا الفصل. وقد ظهر الكاريكاتير للمرة الأولى بشكل منتظم على صفحات مجلة "الاثنين" (دار الهلال للنشر) فى منتصف الثلاثينيات. وأصبح مشهوراً جداً خلال الحرب العالمية الثانية. وبعد انتهاء الحرب، انتشر كاريكاتير "المصرى أفندى" فى مجلات كثيرة أخرى، ولم يعد محصوراً على الفنان "رخا"، المبتكر الأصلى للشخصية. وفى أواخر الثلاثينيات وبداية الأربعينيات، كان يمكن أن نراه على صفحات "الصباح"، "روزاليوسف"، "الشعلة"، "آخر ساعة"، وغيرها. وشخصية المصرى أفندى كانت تستخدم فى التعليق على الأحداث السياسية، ولكن لم يكن ذلك حصرياً، ففى بعض الأحيان كانت تستخدم فى الإعلانات التجارية – كشخصية لا تقبل الجدل فى شعبيته. كما أن اسمه أطلق على الأقل على مجلة واحدة –تحت اسم المصرى أفندى– نشرت فى الإسكندرية فى الفترة ما بين أوائل الأربعينيات وأوائل الخمسينيات. لوصف وتحليل شخصية المصرى أفندى، انظر: جيرشونى وجانكووسكى ٧.

(٤٦) لأحاديث الليبراليين المثقفين انظر، على سبيل المثال: سميث، وهيكل ووليام شبارد.

The Dilemma of a Liberal. Some Political Implications in the writings of the Egyptian Scholar, Ahmad Amin (1886-1954) in Modem Egypt: Studies in Politics and Society.

طبعة إيلى قدورى وسيلفيا حاييم (لندن: فرانك كاس، ١٩٨٠). ولتقييم نقد الخطاب الليبرالى، انظر: وليد قزيحة "مجموعة جريدة الأمة" فى دراسات الشرق الأوسط ١٣ (١٩٧٧)، وروال ميجر.

Quest for Modernity: Secular Liberal and Left-Wing Political Thought in Egypt, 1945-58.

(أمستردام: مطبعة جامعة أمسترام، ١٩٩٥)، وآلان روسيلون وآل.

Entre reforme sociale et mouvement national- identité et modernisation en Égypte (1882-1962).

(القاهرة: مركز أبحاث والتوثيق الاقتصادى، والقانونى والاجتماعى/ CEDEJ، ١٩٩٥).

(٤٧) بالتعبير الاقتصادى – بالرغم من عدم موضوعيته – كانت النخبة المصرية منسجمة تماماً مع مصالح ورأسمال الجالية الأجنبية. انظر: فيتاليس When Capitalists Collide.

(٤٨) انظر: إسرائيل جرشونى وجيمس جانكوفسكى.

Egypt, Islam and the Arabs: The Search for Egyptian Nationhood, 1900-1930

(نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٦) لمناقشة شاملة للروح الفرعونية للشعب، وانظر: الجزء الثانى الخاص بهم.

Redefining the Egyptian Nation.

لتحليل التغيرات التى حدثت على مفاهيم الهوية المصرية فى الثلاثينيات.

(٤٩) تضاعف عدد سكان القاهرة تقريباً بين عامى ١٩١٧ و١٩٣٧، وعدد سكان أكبر عشرين مدينة في مصر زاد بنسبة ٥٤٪. وبحلول عام ١٩٤٧، أصبح عدد سكان القاهرة أكثر من مليونين، مقارنة بـ ٧٩٠,٩٣٩ فى عام ١٩١٧ . جرشونى وجانكويسكى Redefining 12.

(٥٠) نفس المرجع ١٢، ١٣. نسبة الأميين المصريين زاد من ١٣,٨٪ فى عام ١٩٢٧ إلى ٢٢,٨٪ عام ١٩٤٧. انظر كذلك: عيسوى Egypt at Mid-Century 67.

(٥١) جرشونى وجانكويسكى Redefining، ١٢، ويؤكدان كذلك بوجود عامل آخر حاسم وراء تورط الطلاب فى السياسة وهو خيبة الأمل الكبيرة فى جيل ١٩٢٣ السياسى، وهى حقيقة دعمها عدد من الروايات والسير الذاتية. ولمعرفة المزيد عن الطلبة المصريين فى السياسة، انظر كذلك: The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923-73 (لندن: كتب ساكى، ١٩٨٥)، إتش. ايرليخ.

Students and University in Twentieth-Century Egyptian Politics

(لندن: فرانك كاس، ١٩٨٩).

(٥٢) أر. مـابرو، ١٢-١٣، ١٨-٢٢، عيسـوى، ٦٩، ٨٥، أوين ويامـوك، ٣٤-٣٥ . وفى تقـرير مـعـاصـر انظر: دورين وارينر.

Land and Poverty in the Middle East.

(لندن: المعهد الملكى للشئون الخارجية، ١٩٤٨) ٢٦-٥١ .

(٥٣) أوين وياموك، ٣٤-٣٥ .

(٥٤) يذكر المؤرخون الاقتصاديون والاجتماعيون كثيراً "عدم الاستقرار المزمن للطبقات المتوسطة" على سبيل المثال، انظر: مابرو، ١١، وعيسوى، ٢٩-٣٠ . ماذا يعنى هذا عملياً؟ عدم الاستقرار المزمن لأسر الطبقات المتوسطة يمكن ملاحظته فى الروايات، فمثلاً، على سبيل المثال، فى قصة نجيب محفوظ "بداية ونهاية" (القاهرة: نادى القصة، ١٩٥٦) عندما مات الأب - العائل الوحيد لجميع أفراد الأسرة - كانت بالطبع لحظة حاسمة: لأنها جاءت قبل أن يتمكن الأبناء من إنهاء دراساتهم. وفى هذه القصة، كان ينبغى على الابن الأكبر التخلى عن آماله فى الحصول على مؤهل عالٍ، والبحث عن عمل. صور أخرى لمثل هذه الحالة ظهرت فى العديد من الأفلام، فى مشاهد "المزادات العلنية" التى كانت تنتشر عند انخفاض دخل الأسرة عن حد معين، فكان يعلن عن مزاد علنى لبيع ممتلكاتهم. وفى "بداية ونهاية" لم يعمل فقط الابن الأكبر فى وظيفة غير جذابة كمدرس فى مقاطعة صغيرة، بل بدأت الأم فى بيع أثاثها قطعة وراء قطعة. وفى "العزيمة" ١٩٣٩، - إحدى كلاسيكيات السينما قبل الثورة لكمال سليم، والتى يكتب عنها كثيراً - اضطر والد محمد أفندى حنفى لبيع محل الحلاقة الذى يمتلكه فى مزاد علنى. والذى كان قد استخدمه كرهن عقارى لتمويل تعليم ابنه، ولكن لم يجد محمد أفندى وظيفة فور تخرجه، مما أدى لآثار وخيمة لأسرته. "بنت الباشا المدير" ١٩٣٨، لأحمد جلال، بدأ بمشهد مزاد علنى، بعد وقوع حادث سيارة لشقيقها الأكبر البطل، ومرة أخرى، تحدث آثار خطيرة على المركز المالى للأسرة. ولإنقاذ الموقف، تتقمص دور الرجل وتأخذ وظيفة شقيقها. مشهد آخر للمزاد فى فيلم محمد عبد الوهاب "رصاصة فى القلب" لمحمد كريم ١٩٤٤ . ولا بد أن مثل هذه المواقف كانت شائعة، لأنها كانت فى الغالب تقع لأسرة لها عائل واحد (الأب، وفى قليل من الأحيان الأخ الأكبر) والتى تحدد الوضع الاجتماعى والمالى للأسرة بأكملها. فنجد أن كثير من المجلات الشعبية خصصت صفحة أو اثنين فى كل عدد لنشر المزادات العلنية فى القاهرة ومدن الأقاليم، انظر: أى عدد من مجلة "روز اليوسف" أو "آخر ساعة" فى عام ١٩٣٥ .

(٥٥) لتقييم التحول فى الأعمال التجارية وتطور المنشآت التجارية فى المنـــاطق الحضرية بطريقة ممتازة، انظر: آخر أعمال رينولدز، راسل وشيشتر. منى راسل.

Creating al-Sayyida al- Istihlakiyya: Advertising in Turn-of the-Century Egypt.

جريدة الدراسات العربية العدد الثامن/ التاسع (خريف ٢٠٠٠ / ربيع ٢٠٠١): ٦١-٦٩، نانسى رينولدز.

Sharikat al-Bayt al-Misri: Domesticating Commerce in Egypt, 1931-56.

جريدة الدراسات العربية العدد السابع/ الثامن (خريف ١٩٩٩ / ربيع ٢٠٠٠): ٧٥-١١٨، ريلى شيشتر،

Press Advertising in Egypt: Business Realities and Local Meaning, 1882-1956.

جريدة الدراسات العربية العدد الخامس والسادس (خريف ٢٠٠٢ / ربيع ٢٠٠٣): ٤٤-٦٦، ومع ذلك، فإننا فى بعض الحالات نميل إلى أخذ ممارسات الشراء كأمر مفروغ منه، مع افتراض أنه فى حالة ظهور منتج جديد وأماكن تجارية جديدة، سيتواجد المستهلك تلقائيًا (أى أن عملية التبادل التجارى بالمعنى التقليدى موجودة). وربما كانت هذه المنتجات الجديدة - بل والأهم هذه المواقع الجديدة للتسويق والعرض، مثل المجلات المصورة، السينما، أو حتى واجهات المحلات - لها تأثير أكبر على أولئك الذين لا يمكنهم شراء هذه السلع التى يتم عرضها، على عكس الذين يستطيعون، والذين هم فعلاً بطريقة أو أخرى محسوبون ضمن المستهلكين. كيف تكون هذه السلع التى تؤثر فى الحياة "مغرية" فقط للذين يستطيعون استهلاكها نظريًا (وبالتالى يمرون بأبعاد مختلفة من تجربة الحرمان) على سبيل المثال، انظر: قصة حميدة فى قصة محفوظ "زقاق المدق".

(٥٦) عن كيفية توظيف السينما، على سبيل المثال، كنطاق لبناء مثل هذه "الثقافة المتوسطة" والتى تظهر فيها الثقافة البرجوازية القومية الحديثة والهوية مترابطين، انظر: أرمبراست Mass Culture and Modernity in Egypt (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج ١٩٩٦) وكذلك كتابه،

"Golden Age Before the Golden Age," in Mass Mediations. Approaches to Popular Culture in the Middle East and Beyond.

طبعة والتر أرمبراست (بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا ٢٠٠٠).

(٥٧) الملفات المؤيدة والمكرسة صراحة "لمشكلة الأفندى" هى ملف وزارة الخارجية ٣٧١/٥٢٣٦٥ ،

(Relations between Great Britain and Middle East Effendis, 1946).

وملف وزارة الخارجية ١٤١/١٢٢٣ .Propaganda: British: The Effendi Class, 1947 كثير من الملفات تناقش علاقة الأفندية بالقضايا الأخرى، على سبيل المثال FO 371/6154Z، Youth Movements in the Middle East, 1947.

وملف وزارة الخارجية ١٤١/٨٩ z Education and student employment, 1943، بالإضافة إلى بعض الملفات التى يرجع تاريخها للعقد السابق: ملف وزارة الخارجية ١٤١/٥٤٣ و١٤١/٦١٨

(Students: political activities and strikes, 1936 and 1935).

مراقب آخر دقيق، كرست بكثير من الاهتمام وقتا لمشكلة الأفندية هى الكاتبة والرحالة فريا ستارك. ويبدو أن هدفها كان الأنشطة التبشيرية "لإخوانها فى الحرية" (نادى للدعاية الموالية أسسته أثناء وجودها فى القاهرة) الأفندية.

(٥٨) والتر سمارت، ٣ ديسمبر ١٩٤٦، وزارة الخارجية FO 371/52365.

(٥٩) نشرة بيفين بتاريخ ١٥-١-١٩٤٧، ٥٢٣٦٥/٣٧١ .

(٦٠) P.G.D مذاكرات آدمز، وزارة الخارجية FO 141/1223.

(٦١) من بير لبيفين، بغداد، ١٠-٣-١٩٤٧، وزارة الخارجية FO 141/1223.

(٦٢) من دبليو. إى. هيوستن - بزوال لبيفين، بيروت ١٥-٥-١٩٤٧، وزارة الخارجية FO 141/l223.

(٦٣) دبليو سمارت، ٣-١٢-١٩٤٦، وزارة الخارجية ٥٢٣٦٥/٣٧١ .

(٦٤) من دبليو. إف. كروفورد لبيفن، ٩-٦-١٩٤٧، وزارة الخارجية FO 141/l223 قضية القراءة، وخاصة تغيير عادات القراءة بين الأفندية، وعامة بين سكان المناطق الحضرية، هى قضية مهمّة لا يمكن وضعها فى هذا الفصل. فمعظم المجلات الشعبية (وخاصة المصورة) انتشرت فى مصر منذ العشرينيات، وكانت أكثر المطبوعات شيوعًا وقراءة بين سكان الحضر المصريين. ومع ذلك، كان هناك سوق موازية تنمو للمطبوعات غير الدورية الرخيصة، مثل القصص الرومانسية وسلسلة الخيال العلمى (بالإضافة إلى الروايات البوليسية وقصص الإثارة)، والتى كانت تشبه كثيرًا مطبوعات الخيال الغربية. ولكننى لا أظن أن هذا ما كان يدور فى ذهن كروفورد والمسئولين البريطانيين فى مصر والشرق الأوسط. وفى رأيى، أن تعليقه على "مزيد من الكتب الرخيصة" لم يكن له صلة بجوهر مشكلة الأفندى كاقتراحه عن "الإكثار من مباريات التنس". لمزيد من المعلومات حول تطور المجلات المصورة والمسلسلات الخيالية فى مصر، انظر: لوسى ريزوفا،

"I Am a Whore But I Will Be a Good Mother: On the Production and Consumption of the Female Body in Egypt's Magazine Culture".

جريدة الدراسات العربية، ربيع ٢٠٠٥ (تحت الطبع). ولانتشار القراءة والكتابة ولإضفاء الطابع الديمقراطى للقراءة، بصفتها نشاطًا ممتعًا وليس شيئًا مفروضًا من أعلى، انظر: والتر أرمبراست،

Ramadan, Marketing, and Heritage: Visualization and Co modification.

بحث مقدم فى الاجتماع الخامس للأبحاث الاجتماعية والسياسية للبحر المتوسط، فلورانس، مونتكاتينا تيرم، ٢٠٠٤ .

(٦٥) تمثل الرياضة جزءًا مهمًا من ثقافة الأفندى، سواء كان ممارسة الرياضة أو مشاهدتها أو القراءة عنها. وكانت معظم المجلات الشعبية - بتصنيفاتها الأكثر غلاء مثل المصور إلى الأرخص المطبوعة بالأبيض والأسود - تقدم صفحات بصورة منتظمة للرياضة على الأقل منذ العشرينيات. ممارسة الرياضة كانت متوافرة للنخبة فى أنديتهم، الآن - فى السنوات ما بين الحربين العالميتين - أصبحت متاحة على نحو متزايد للشباب ذو الدخل المتوسط فى المناطق الحضرية. وكانت أندية كرة القدم شائعة فى الثلاثينيات، ووفقًا لبعض المصادر، كانت هناك أماكن للملاكمة فى الأحياء الشعبية بعد الحرب العالمية الثانية. على سبيل المثال، انظر: فيلم "شالوم الرياضى" ١٩٣٧، لتوجو مزراحى و"المظاهر" ١٩٤٥ لكمال سليم. أما بالنسبة للسينما فى الثلاثينيات والأربعينيات، كانت دور العرض الرخيصة شائعة فى المناطق الحضرية ومدن الأقاليم. انظر: جاكوب لانداو،

Studies in Arab Theater and Cinema.

(فيلاديلفيا: مطبعة جامعة بنسلفانيا، ١٩٥٨)، انظر كذلك: الفصل الذى كتبه فليبرت فى هذا الكتاب. وللحصول على تقييم أولى لحال السينما بالنسبة للمراهقين فى الأربعينيات، انظر: صالح مرسى "ليلى مراد" (القاهرة: كتاب الهلال، n.d.).

(٦٦) قارن السخرية من الشيخ فى تنافسه بين العمامة والطربوش والمذكورة فى الملحوظة رقم ٢٧، ربما تكون هذه الأغنية شائعة، حيث يوجد شبه قريب جدا لها فى كتاب مليكا زيجال Gardiens de l'Islam (باريس: مطبعة المؤسسة القومية للعلوم السياسية، ١٩٩٦)، ص١٧ .

(٦٧) يحيى حقى، "قنديل أم هاشم" (القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠١) ص٦، ٧ . نلاحظ أن هناك ثقافتين مختلفتين بين تلاميذ المدارس: الأولى هى "أولاد الأفندية" حيث لغتهم العربية ضعيفة. فهل هذا نتيجة تعليمهم السابق فى مدارس الإرساليات الأجنبية أو المدارس الابتدائية الإنجليزية؟ أو لأنهم يتكلمون الفرنسية فى المنزل؟ يمكننا التخمين فقط، ولكن مفهوم تحول الأفندى إلى حد بعيد فى القرن التالى إلى الغرب أصبح حقيقة. أما الثقافة الأخرى فهى التى تخص يحيى حقى، ابن تاجر الحى الشعبى السيدة زينب. فهو يعيش "كالأفندية" الآن فقط. وربما كان البطل ينطق العربية بوضوح أكثر لأنه كان يدرس قبل ذلك فى "الكُتاب"، وهى مدارس تدريس القرآن، والذى كان غالبًا لا يحدث "لأولاد الأفندية".

(٦٨) ما زالت بعض القضايا ذات أهمية، ولكنها تظل خارج نطاق هذا البحث. وقد وضحت بالتفصيل فى إحدى أطروحاتى. فلكى تصبح أفنديًا، أو أن يجعل شخص أحد أبنائه أفنديا، هى ممارسة اجتماعية مثيرة، تنطوى على استراتيجيات تعليمية مختلفة، وممارسات اقتصادية، وقصص لتبريرها. فعلى سبيل المثال: إرسال الابن الذكر أولا إلى الكتاب، ثم إلى المدرسة الحكومية، وتنوع الخيارات بين الإخوة الذكور، حيث يتلقى الابن الأكبر التعليم الأساسى فقط ويبقى بعد ذلك فى المحل أو الأرض ليتولى شئون العائلة، بينما يتم إرسال الأبناء الآخرين لاستكمال طريقهم للأفندية، وفى بعض الحالات، يمكن إرسال الابن إلى أوروبا للحصول على شهادة مرموقة، مثل الحالة التى فى قصة يحيى حقى، سواء بمنحة من الحكومة أو على نفقته الخاصة (هذه الممارسة كانت تبدو متاحة حتى للأسر المتواضعة نسبيا نظرا لارتباط العملة المصرية بالجنيه الإسترلينى)، فمن هى العائلات التى كانت تسعى لتتبع مسار الأفندى لأبنائها، ومن أى خلفية ولأى منطقة ينتمون، وأخيراً وليس آخراً، ما هى سبل الوصول للقب أفندى غير المدارس الرسمية، وخاصة نشر دور وسائل الإعلام والصحف الشعبية أفكار "أنماط الحياة الجديدة". فلكى تصبح أفنديًا، لم تكن دائما استراتيجية مبرمجة عند الآباء، بل على العكس كان يسعى إليها شباب من الرجال المحرومين، مثل ما جاء فى مذكرات سيد عويس، فبعد فترة وجيزة قضاها عويس فى المدارس الحكومية، عانى من العودة إلى عالم "العمامة" (فى حالته كانت العودة للجلابية) عندما توفى والده فجأة. ولكنه تمكن من الانتهاء من التعليم العالى بعد عدةِ سنوات، وهو فى الثلاثينيات من عمره، ومتزوج ويعول. تكلم عويس عن كفاحه من أجل التعليم بشروط شديدة – كأنه فى مهمة حضرية وعاد إلى حيه الشعبى – ولا تختلف عن كلمات يحيى حقى عندما وصف الحى الذى يقيم فيه بعد عودته من إنجلترا. كل الترجمات من قبل المؤلف ما لم يذكر خلاف ذلك.

(٦٩) حقى، ٨ .

(٧٠) نفس المرجع، ١٨-١٩ .

(٧١) لتصور الحالة الاقتصادية لمختلف الفئات الاجتماعية فى مصر الحديثة، انظر: أرمبراست Mass Culture and Modernism وبوث Bairam al- Tunis's Egypt، ولوسى ريزوفا L'effindiya ou la modernite contestee (القاهرة: مركز البحوث والتوثيق الاقتصادى، والقانونى والاجتماعى/ CEDEJ، ٢٠٠٤).

(٧٢) نفس التعبير "صرفت عليه دم قلبى" استخدم فى فيلم آخر سبق مناقشته (ابن الحداد) يقول الأب "صرفت عليك دم قلبى، حتى يمكنك الحصول على وظيفة ميرى (وظيفة حكومية)، لأراك "طه أفندى" ابن المعلم صلاح، رايح جاى على الديوان (مكتب حكومى، أو وزارة)" هذه المرة يقولها الأب الحرفى فى المدينة لابنه. سوف أعود إلى "الوظيفة الميرى" التى تعتبر المثل الأعلى فيما بعد.

(٧٣) على الرغم من أن الدكتور حلمى يحمل بالطبع لقب أفندى، فهو لا يقرن هذا اللقب باسمه، لأن هويته كطبيب حلت محل هذا اللقب. فكلمة أفندى تعنى أن حاملها قد حصل على شهادة إتمام الدراسة الثانوية، و- بين الحربين العالميتين - كان اغتصاب اللقب من أفراد لم يتموا تعليمهم فى ازدياد، ولكنهم يقرءون ويكتبون ويرتدون ملابس على الطريقة الغربية. وبسبب انخفاض المركز الاجتماعى لمستخدمى اللقب، كما نوقش فى هذا الفصل، فكان كل من لديه شهادة أعلى يميل إلى استخدام اللقب الذى تمنحه له بدلاً من اللقب العام "أفندى". وهكذا نرى، عند قراءة المجلات على سبيل المثال، كيف يعرف الصحفيون والقراء الذين يكتبون فى صفحة الرسائل أنفسهم "بالمحامى" أو "حاصل على بكالوريوس فى الأدب"، بدلاً من مجرد أفندى. وينبغى أن نتذكر أن هذه الألقاب مشتقة، أساسا، من كونه حسب القواعد المرعية أفندى، ولكن فى خلال الثلاثينيات والأربعينيات، كان الحال أفضل بكثير.

(٧٤) خلفية القادة المصريين معروفة للجميع، وتم مناقشتها فى الأجزاء الأولى من هذا الفصل. ولأفضل المراجع انظر. آرثر جولد شميت Biographical Dictionary of Modem Egypt (بولدر: الناشر لينى رينر، ٢٠٠٠). انظر كذلك: ملاحات ١٥ و١٩ و٢٠ .

(٧٥) المجلات المصرية، كأسلوب، لها نهج محدد لتصوير الريف المصرى. وخلال العشرينيات والثلاثينيات، لم يكن هناك فعلاً أى إشارة للريف. ومع ذلك، كان هناك الكثير من الأحاديث فى شكل تحقيقات بالكلمة والصورة فى البلاد الأجنبية والعواصم الأوروبية. وأعنى هنا تحديداً المجلات التى تصدرها "دار الهلال" والتى كانت طليعة فى هذه الصناعة، بأفضل جودة طباعة، والعدد الأكبر من المجلات المصورة والأكثر تداولاً: المصور، الدنيا المصورة، كل شىء والدنيا، الاثنين، بدون استثناء للمجلات الأخرى. هذا السلوك تغير فقط بعد الحرب العالمية الثانية، مع ظهور مشاعر شعبية داخل وسائل الإعلام المصرية الرئيسية وكذلك فى الخطاب السياسى: مفاهيم مثل العمال والفلاحين والإصلاح الاجتماعى، الأرض، الريف، والتى لاحت مشاكلها فى الأفق.

(٧٦) على وجه التحديد هذه الروح الشعبية عبر عنها التمثال الذى نحته مثال مصر الأول المعاصر محمود مختار واسمه "المعرفة." ويظهر ولداً يقرأ فى كتاب وأمه الفلاحة تقف فوقه وتراقبه. صورة التمثال نشرت فى "IMAGES" (مجلة مصرية باللغة الفرنسية تصدر عن دار الهلال)، عدد ١٢٨٧، فى ٨ مايو ١٩٤٥ . انظر: الفصل الذى كتبته كارولين ويليامز فى هذا الكتاب.

(٧٧) أدلة أخرى عن وضعه الاجتماعى هى زوجته، الست أمينة، نموذج أصيل للمرأة "التقليدية". لم تغادر منزل زوجها قط بمفردها، والتى تطلق عليه "سي السيد"، وعندما خرجت - لزيارة مسجد الحسين فى الجوار - عاقبها عقابا شديدا. فهى بمثابة ترياق للدعوات المستمرة لتحرير المرأة من جانب الرجال المصريين المثقفين، الذين يشعرون بنقص شديد فى النساء: وعلى وجه الدقة، نساء الطبقة الوسطى الحديثة، اللائى حصلن على التعليم الأساسى ومبادئ اللغات الأجنبية، - ولديهن خلفية عن رعاية المنزل ورعاية الأطفال - بحيث يصبحن شركاء مناسبين اجتماعيين لهم. انظر: لوسى ريزوفا،

Laila the Bourgeoisie: Mass Media and the New Woman in Egypt.

بحث قدم إلى MESA المؤتمر السنوى فى سان فرانسيسكو، كاليفورنيا، ٢٠٠٤ . انظر كذلك: أمنية شكرى،

"Schooled Mothers and Structured Play: Child Rearing in Turn-of-the-Century Egypt".

و

"Remaking Women. Feminism and Modernity in the Middle East".

تأليف ليلى أبو لغد (برينيستون: مطبعة جامعة برينسيتون، ١٩٩٨).

(٧٨) حالة مشابهة تماماً استخدمها محفوظ مرة أخرى فى "زقاق المدق": التاجر كان له ثلاثة أبناء، جميعهم أفندية، ولم يكن أى منهم على استعداد لمواصلة عمل أبيه، نجيب محفوظ، زقاق المدق ص٦٢ .

(٧٩) يوجد العديد من الأمثلة التى تدل على خطأ تصور أن الشخص يمكنه ببساطة تغيير ملابسه وبذلك يصبح شخصاً آخر. فهناك عدد من الشخصيات التقليدية فى الأفلام أو الكاريكاتير الذين يحاولون ارتداء حلة عصرية، ولكنه ينتهى ليصبح صورة ساخرة: تثير الضحك ويسخر منها الجميع. وكاريكاتير شعبى آخر لرخا، مبتكر شخصية "المصرى أفندى" هو "ثرى الحرب"، الذى يرتدى حلة عصرية ويدخن السيجار، ومع ذلك يظل مجرد جلف. وأيضاً فيلم "لو كنت غنى" (لهنرى بركات، ١٩٤٢)، الذى يروى قصة مشابهة. حلاق يرث ثروة، ومن ثم يفعل ما يفعله الأغنياء: يشترى سيارة وينتقل للإقامة فى فيلا فى ضاحية فاخرة. فيصبح موضع سخرية من الكل - فهو مجرد حلاق - ويتخلى عنه الجميع، بما فى ذلك عائلته. وفى "ليلى بنت الريف" (لتوجو مزراحى، ١٩٤٢)، تحول ليلى من فتاة ريفية إلى سيدة مجتمع فى المدينة يمكن أن يكون ناجحا لأن ليلى كانت فى وقت ما هانم، فقد تعلمت فى مؤسسة للبنات النخبة. ولكن مرت سنوات عديدة منذ عودتها للمزرعة. وبالتالى فإن تحولها لم يكن تحول من فئة ثقافية لأخرى - من فلاحة إلى هانم ولكنها عملية تذكرة لما كانت عليه من قبل. الفئة الاجتماعية الوحيدة التى يمكنها أن تتخطى هذه الحدود بنجاح وأن تفصل بين الهويات هى الأفندى.

(٨٠) المسيرى ص٤٨، المصرى أفندى اختفى من صفحات مجلة "الاثنين" ولكنه ظل يظهر فى مجلات أخرى بنفس القوة. واستبدلت مجلة "الاثنين" المصرى أفندى بشخصية أخرى، أطلق عليها اسم "ابن البلد"، يرتدى زياً أقرب للفلاح. هذا التغيير فى أيقونة الصفحة الأولى يتوافق مع ما قيل من قبل عن مظاهر شعبية فى الملحوظة ٧٦ أعلاه.

(٨١) انظر: الملحوظة رقم ٥١ عن ارتفاع عدد الخريجين. ولكن وضع الشهادات تغير كذلك. كان على الفرد الحصول على مؤهل أعلى، أو التخرج من إحدى الجامعات الأوروبية ليتمكن من الوصول إلى شغل إحدى الوظائف التى كانت – قبل عقدين من الزمان – شبه تلقائية لخريجى المدارس الثانوية.

(٨٢) مقتبس من حسن درويش، "من أجل أبى سيد درويش" (القاهرة: منشأة هيئة الكتاب المصرى، ١٩٩٠) ص٤١٦–١٧ .

(٨٣) مقابلة مع "عزيزة عبد الجواد مصطفى" القاهرة إبريل ومايو ٢٠٠٣ . ولدت عزيزة عام ١٩٢٣ فى أسرة تاجر ثرى من بنها . وتنتمى أسرتها لمرتبة عالية فى التسلسل الهرمى للعائلات المحلية، ولكنها تختلف عن الباشاوات المحليين، الذين تقضى عائلاتهم معظم الوقت فى القاهرة. التحقت عزيزة بالمدرسة لسنوات قليلة، ولكنها لم تنه تعليمها الأساسى لأن والدها كان يعتبرها "جميلة جدا" لذلك كان يخشى أن تذهب إلى الأماكن العامة. وفى سن المراهقة تقدم لخطبتها ضابط بوليس – من مقاطعة أخرى – ولكنه يعمل فى المدينة. كان هذا فى عام ١٩٣٨ أو ١٩٣٩، وقبلت الأسرة هذا العرض المناسب، بسبب رتبة الشاب. وفيما بعد أصرت على أن جميع أبنائها يجب أن يحصلوا على الأقل على شهادة متوسطة.

(٨٤) أهمية الجيش زادت مع تطور "القضية القومية"، أو المفاوضات الخاصة بانسحاب البريطانيين من مصر (فالتوسع فى الجيش المصرى المقيد الذى كان مقيداً بشدة أصبح ممكنا بعد معاهدة ١٩٣٦، وذلك عندما أنشئت أكاديمية عسكرية لتدريب الضباط المصريين، انظر: الفصل الذى كتبه أكليماندوس فى هذا الكتاب) بالإضافة إلى التحديات الجديدة التى فرضتها كلا من الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين.

(٨٥) على الرغم من أسطورة تطوير الأكاديمية العسكرية عام ١٩٣٦ التى تداولت بين المؤرخين وعامة الناس على السواء، فقد ظلت رسوم القيد وشروط الالتحاق بالأكاديمية عالية وعلى كل متقدم أن يمر من كشف الهيئة، لتقييم أصوله العائلية ودخلها (انظر: أكليماندوس فى هذا الكتاب). الروايات مثل قصة نجيب محفوظ "بداية ونهاية" تعطى لمحة عن إمكانية حدوثها نظريا، ولكنها صعبة عمليا على شباب الطبقة الأقل من المتوسطة. وبالصدفة، كل من الرئيس "عبد الناصر" و"السادات" كانا حالات "استثنائية": كانا الوحيدين من بين زملائهم الضباط من أصول أقل نسبيا . فكلاهما ابن أفندى يعمل فى الخدمات الحكومية، بينما معظم الباقين من قيادات الضباط الأحرار جاءوا من عائلات بارزة قديمة، على الرغم من أن ما قيل بعد ذلك وأيدته الدولة يختلف عن ذلك. أشكر توفيق أكليماندوس لهذه المعلومات.

(٨٦) من منظور تاريخى أوسع، نجد أن سبل الارتقاء الاجتماعى تطورت من المسار الأزهرى إلى مسار الميرى والموظف، ثم إلى مسار الضابط. ومع الاحترام للقيمة الرمزية للزى العسكرى، انظر: أفلام يمثل فيها "أنور وجدى"، وهو ممثل ومخرج شهير من الأربعينيات. كان وجدى معجباً بالزى العسكرى. وكثيراً ما كان يرتديه فى أفلامه، بما فيها بعض المواقف التى لا تتطلب القصة ارتداء الزى العسكرى. وكان الغرض الواضح من ارتدائه هذا الزى كان لإظهاره فى صورة أكثر جاذبية لجمهور الرجال والنساء. انظر: "ليلى بنت الفقراء" (لأنور وجدى، ١٩٤٨)، "غزل البنات" (لأنور وجدى، ١٩٤٩)، "٤ بنات وضابط" (لأنور وجدى، ١٩٥٤)، وكلها كانت من إنتاج شركة وجدى "شركة الأفلام المتحدة". جاذبية الزى العسكرى – وتأثيره على الجيران عامة وخاصة النساء – تم تصويره بطريقة جيدة فى قصة محفوظ "بداية ونهاية".

(٨٧) "عبد اللطيف بغدادى" فى كتاب لطفى حمدى "ثورة يوليو: الوجه الآخر" (القاهرة: كتاب الهلال، ١٩٧٧)، ص٥٩ .

(٨٨) "المعلم" هو لقب مرتبط بمملكة "أولاد البلد"، وهو يعنى "الرئيس" أو "القائد"، وقد صنع هذا المسار ليتناقض مع اللقب السابق للأفندى الذى كان يجىء بعد اسم "طه"، وللدلالة على الانتقال من جيل لآخر ومن مكانة لأخرى، وبنفس الطريقة التى استخدمت فى الدعاية لحلوانى "الرشيدى الحلوانى".

(٨٩) لاحظ التناقض فى كلمة "عامل"، فطه ليس عاملا بالطبع، وهذا التناقض نتيجة روح المشاركة التى اتصف بها طه. فهو يشير إلى عماله "بالإخوة" ويؤكد أنه نشأ بينهم لتأكيد العدالة الاجتماعية، المبنية على روابط عرقية أو بالأحرى "عائلية". هذه الروح لها بُعد آخر: فقد تم تصوير الفيلم فى وقت كثفت فيه النقابات العمالية نضالها من أجل حقوق العمال. انظر: بنين ولوكمان Workers on the Nile وإيللى جولدبرج Tinker, Tailor, Textile Worker: Class Politics in Egypt, 1930-54 بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا ، ١٩٨٦ .

(٩٠) "حتفضل نصب عنيا الأمانة والإخلاص فى العمل" اختيار كلمات "أمانة" و"إخلاص" تشير إلى روح التقوى فى الأصالة المحلية، وتستخدم لإظهار التناقض بينها وبين لغة أبناء الذوات، الذين يستخدمون كلمات أجنبية على نطاق واسع. زوجة طه تلومه لأنه يتحدث مع ابنه بالعربية (هى تتحدث مع ابنها بالفرنسية).

(٩١) التقنيات السينمائية المستخدمة هنا، مثل مشاهد الشوارع الحديثة والآلات الجديدة، تعزز هذه القراءة.

(٩٢) كان هناك تمثيل سلبى للذوات، وهى الطبقة العليا المصرية، فى السينما بعد ١٩٤٥ . كانت موحية - على الأقل ليس بسبب الرقابة - ولكنها ساحقة. لم تجسد بتعبيرات سياسية، ولكن بتعبيرات ثقافية وإنتاجية. فعلى سبيل المثال، الروايات التى يكون الآباء مخطئين بينما الأبناء على صواب، ويعانون من يد آبائهم الثقيلة (مثل المناقشات التى دارت فى فيلم "الدكتور"، كذلك فى العديد من أفلام ليلى مراد، حيث تتطور عادة المؤامرات لتدور حول حق الشباب فى اختيار شريك حياته، والاشتباك مع الآباء الذين اختاروا شريك الحياة على أساس المصالح الاقتصادية). كثير من الكوميديات تعرضت لفساد الطبقات وعبرت عنها من خلال وجود النوادى الليلية والراقصات والخمر، بينما يمكن تقديم شخصية واحدة من هذه الطبقة بإيجابية. أفلام أخرى تستخدم رموز ومواقف غير مباشرة، ومرة أخرى تشير إلى فساد الذوات، ولكن ليس من الضرورى كأشخاص. ولإعطاء مثل واحد، ففى فيلم كوميدى سياسى تماماً، مثل "غزل البنات" ١٩٤٩ لأنور وجدى، (انظر: أرمبراست Golden Age لإجراء تحليل دقيق للفيلم) يوجد مشهد يظهر فيه الأفندى البائس(الذى يلعب دوره الكوميديان الكبير نجيب الريحانى) والذى فقد للتو وظيفته كمدرس، يدخل فيلا الباشا ليبحث عن فرصة عمل. وأول شخصية يقابلها هو سكرتير وظيفته رعاية كلب الباشا، والذى يحصل على مرتب خمسة أضعاف ما كان يتقاضاه الريحانى كمدرس. ويصور الفيلم الباشا نفسه كرجل عجوز طيب، ولكن رسالة النقد الضمنى للطبقة تم تمريرها من خلال الموقف المذكور أعلاه، والذى كان هامشياً بالنسبة للخط الرئيسى للرواية.

(٩٣) أخلاق الإسلام تفهم بأنها العدالة الاجتماعية، والسعى من أجل المعرفة، فالأصالة المحلية هى الرسالة المستخلصة من فيلم "الدكتور"، الذى سبق مناقشته، وقيلت بعبارات واضحة أيضًا فى "المصرى أفندى" (لحسين صدقى، ١٩٤٩). "ابن الحداد"، "الدكتور"، "المصرى أفندى" و"المظاهر"، وكلها أفلام تنتقد بوضوح أكثر مفهوم من الأفلام المذكورة سابقًا.

(٩٤) يوسف وهبي كان ممثلاً رائداً، مؤسس وصاحب مسرح رمسيس، واحد من أكثر المسارح شهرة في ذلك الوقت. أرستقراطي المولد، اختار مهنة التمثيل في بداية حياته - وفقد بصفة مؤقتة كل ثروة عائلته بسببها - وكثيرا ما توترت علاقته بأسرته. وفي بداية عهد السينما، انتقل بنجاح إلى الشاشة، والتي ظهر فيها كممثل، وفي بعض الأوقات كمخرج (فمثلا، أخرج "ابن الحداد"). بعض أفلامه كانت مقتبسة من مسرحياته الأولى. ويمكن القول بأن أفلامه كانت تحمل أجندة أخلاقية: كثيرا ما كان يسعى بوضوح للتعبير عن وجهة نظره باستخدام مفاهيم متعارضة مثل "الطهارة" مقابل "الفساد". وكانت أفلامه تناقش مثل هذه القضايا كسلوك "لائق أو أصلي"، واجبات المرأة المتزوجة تجاه زوجها، قيمة العمل، وحتى بالنسبة للفن، انظر "الفنان العظيم" (ليوسف وهبي، ١٩٤٥)، "الطريق المستقيم" (لتوجو مزراحي، ١٩٤٣) أو "حبيب الروح" (لأنور وجدي، ١٩٥١). وبطريقته - الأرستقراطية الواضحة - كان ناقداً اجتماعيًا، خاصة عندما يعزو الحكم على القيم للحداثة، سواء حداثة "جيدة" أو "سيئة" (انظر "ليلى بنت الريف"، أو "ليلى بنت مدارس"، لتوجو مزر احي ١٩٤١). كان من النبلاء تحت النظام الملكي (أصبح يوسف بك وهبي) كاعتراف بعطائه الطويل في المسرح المصري. انظر مذكراته: يوسف وهبي " عشت الفن" ٣ كتابات (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣). انظر أيضًا: أرمبراست Mass Culture and Modernity 77، ٢٠١-٢٠٣و أرمبراست Golden Age 313.

(٩٥) هذه الأفكار في الواقع هي أصداء لخطاب الحركة الراديكالية، والتي كانت أهم مجادلاتهم تنحصر في الفساد الأخلاقي الذي أتى إلى البلاد من الغرب سواء في المصطلحات الدينية (الإخوان المسلمين) أو العلمانية (حزب مصر الفتاة). وبعيداً عن أي إيحاء بأي ربط حقيقي بين صناع الفيلم (وهو مستحيل تماماً نظراً لشخصية وهبي) والحركة الراديكالية، هذه الأفلام استهدفت حساسية جمهورها.

(٩٦) كانت دار الهلال تصدر كلا من "كل شيء والدنيا" و"الهلال"، وكانت أكبر وأقوى دار نشر في مصر (من حيث أحدث تكنولوجيا، وأكبر عدد من الدوريات وعدد العاملين، وأكبر حصة في السوق). وكانت إصداراتها تمثل الاتجاه السائد وانعكاسات النخبة المثقفة. ولكن المجلات المطبوعة الأخرى - المجلات الدورية الصغيرة والتي غالبا تصدر عن شخص - اكتشفت "الشباب" منذ فترة طويلة. فعدد كبير من المجلات الصغيرة الدورية التي انتشرت في الثلاثينيات، كانت موجهة خصيصا لجمهور الشباب، وجمهور الأفندية. ولكن كُتاب المقالات في دار الهلال الذين يكتبون عن "قضايا الشباب" لم يكونوا أنفسهم من الشباب، وبالطبع لم يخاطروا بأرواحهم في عام ١٩٣٥ في المصادمات مع الجنود البريطانيين. إلا أن الشباب أنفسهم - كفئة اجتماعية وقوة سياسية - فرض نفسه خلال أحداث ١٩٣٥-٣٦، وساد اتجاه بين السياسيين والمثقفين للاعتراف بهم من خلال منحهم مكانة مهمّة في كتاباتهم، وبالتالي محاولة المشاركة في الحركة الشبابية.

(٩٧) عبد اللطيف البغدادي في كتاب حمدي، ٥٩ .

(٩٨) محيي الدين، الثاني. في مذكراته، التي يفترض أنها من عمل صديقه ورفيقه "رفعت السعيد"، وهو ناشط شيوعي، وكاتب، وعضو مؤسس لحزب التجمع السياسي المعاصر (بالاشتراك مع خالد محيي الدين). وقد لا يكون هناك ضرر من هذا الافتراض حيث إن رفعت أصغر سنًا بقليل من محيي الدين.

(٩٩) مثال جيد أخر في هذه النقطة وهو أنه بعد عام، بينما كان الجيل القديم من السياسيين يحتفل بمعاهدة ١٩٣٦ كانتصار، شجبتها الحركات الشبابية واعتبرتها خيانة.

(١٠٠) نجيب محفوظ، "طريق السكر" ترجمة، وليم مينارد هاتشينز وأنجيل بطرس سمعان (القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية، ١٩٩٢) ١٨٧

(١٠١) هذه العبارة المجازية، تجدها مقترحة كثيراً فى الروايات. على سبيل المثال، فى "زقاق المدق" لمحفوظ، قرار الشاب "حسين كرشة" بمغادرة حارته والبحث عما يعتقد أنه "حياة أفضل" تعبر على وجه التحديد عن عبارة "حقه" فى أن يفعل ذلك. محفوظ، "زقاق المدق" ص ١١٦-١٧ . أفهم فكرة "أن يضع الفرد قواعده الخاصة" وكذلك حقيقة أن كثيرين من أعضاء الجماعات السرية الذين قاموا بمحاولات اغتيال فى منتصف وأواخر الأربعينيات كانوا من طلبة مدرسة الحقوق.

(١٠٢) "ما نيل المطالب بالتمنى ولكن تؤخذ الدنيا غلابا". فيرجينيا دانيلسون A Voice Like Egypt فيلم تسجيلى عن أم كلثوم (سياتل: توزيع الفيلم العربى، ١٩٩٦).

(١٠٣) تعبير لبينين، بينين Egypt 314.

(١٠٤) كان بينين، وسميث، وجيرشونى وجانكويسكى هم الذين ادعوا أن "الأفندية" الجدد كانوا تقليديين وذلك بسبب أصولهم الريفية غالبا. وبالمعنى الدقيق للكلمة، الجيل السابق من الأفندية (وهم الذين أصبحوا باشاوات وبكوات فى الفترة ما بين الحربين العالميتين) ربما كانوا أكثر انتماءا للريف - فكثير منهم فى الواقع ولد فى الريف - ثم جيل الأفندية الجدد الذين أتوا من أسر هاجرت للحضر. هذه الفرضية يمكن التحقق منها فقط بعد مزيد من البحث، ولكن من المؤكد أنه ليس من المفيد التفكير فى جيل "أنه ريفى" والآخر ليس كذلك. الفارق الحاسم يكمن فى هويتهم وهيكل علاقتهم بالدولة.

٦- الوعى التاريخى بالمواطنة الحديثة

- التعليم المصرى ودروس التاريخ خلال الحكم الملكى الدستورى.

باراك سالمونى

فى إعادة صياغة ما قاله عالم الاجتماع الفرنسى (الألزاسى) الشهير موريس هالبواكس، فإن التاريخ هو وسيلة معرفة الحاضر[١]. وبغض النظر عن مدى ارتباط هذه المقولة بالحقيقة المجردة أو الواقع الفعلى فإن وعى جماعة ما بالتاريخ هو الذى يفسر الأوضاع الراهنة ويضع الأطر لاحتياجات المستقبل. فاهتمامات المجتمع بالحاضر هو الذى يجعله يسترجع ذكريات جماعية للماضى يستلهم منها التعامل مع الأحوال السائدة. فالأيديولوجيات السياسية تسعى فى البداية لنشر مفاهيم الماضى داخل مجتمعاتها مما يساعدها على توجيه أداء الحاضر. وفى الشرق الأوسط - حين بدأت الأمم تتشكل فى القرن العشرين - أعطت النخبة وقياداتها الوطنية الأولوية لخلق ذكريات جماعية تستهدف التوجه إلى الحاضر، ثم تبلغها إلى المواطنين الجدد كقصص وروايات تضع خريطة طريق للسلوك المعاصر. واستهدفت هذه الجماعات "جذب أكبر عدد ممكن.... إلى مشروع خلق أمة جديدة" تملك كل المقومات الاجتماعية والسياسية الحديثة[٢]، وفى سبيل ذلك ركز المهندسون الاجتماعيون فى الشرق الأوسط على نظم التعليم الوطنية كتعبير عن إيمانهم بأن التعليم هو المرادف العلمانى للكنيسة "تكون فيه القومية إنجيلها"[٣].

وتجسد مصر هذا الاتجاه الجديد، فقد رأى رفاعة الطهطاوى (١٨٠١-٧٣) وهو أحد أهم المؤرخين فى مصر الحديثة، أن التعليم الذى تديره الحكومة وتشرف عليه هو ضرورة لبناء إحساس بمجتمع وطنى يتأسس على الولاء للعصر الحاكم، مع إيمان راسخ بعظمة مصر التى ترجع إلى عصر الفراعنة وما حققوه من منجزات(٤). وفى خلال المرحلة الأولى من استقلال الدولة ما بين عامى ١٩٢٣-١٩٥٢ تجاوز المعلمون فى الدولة هذه الفرضية ليتعاملوا مع واقع ملموس من خلال استخدامهم مناهج الدراسة ليزرعوا فى نفوس التلاميذ مفاهيم خاصة بتاريخهم تغرس فى نفوسهم افتراضات ثابتة بشأن القوى الدافعة فى مصر. كما تنقل إلى المواطنين المصريين السمات الملائمة المطلوبة فى عصر الحكم الدستورى الجديد ، وبذلك انتشر الوعى بالتاريخ كبرنامج اجتماعى، أو أداة منهجية للمواطنة الحديثة.

ولم يكن هذا الاهتمام العميق بالتوصل إلى إمكانيات التاريخ الاجتماعية والسياسية من قبيل المصادفة: فقد كان العديد من المساهمين الوطنيين فى تأريخ مصر فى النصف الأول من القرن العشرين يعملون فى مجال التعليم فى فترة ما . فقد كتب يعقوب أرتين، وكان وكيلا لوزارة المعارف منذ عام ١٨٨٤ وحتى عام ١٩٠٦ كتاباً تاريخيًا عن التعليم العام والموارد المالية فى مصر، وكذلك فعل أمين سامى الذى استهل مؤلفاته الستة عن تاريخ مصر بدخول الإسلام إليها وصولاً إلى عصر الخديوى إسماعيل (١٨٦٣-٧٩) وكان أمين سامى عميداً لكلية دار العلوم ثم مديراً لمدرسة المبتديان لمدة ربع قرن، ولم يكن هذا الاهتمام بالتعليم بأقل مما فعله "المؤسسون الأوائل" الذين أرخوا لمصر المستقلة. حيث قام "محمد رفعت" - الذى سنتناول كتابه "تاريخ مصر فى العصور الحديثة" بتفصيل أكثر - بتدريس مادة التاريخ فى كلية المدرسين العليا، ثم التحق بوظائف عدة فى وزارة التعليم حتى أصبح مديراً عامًا للتعليم الثانوى عام ١٩٤٦، ثم وكيلا للوزارة فى أواخر الأربعينيات ثم أصبح وزيراً للمعارف عام ١٩٥٢. وبالمثل بدأ محمد شفيق غربال (١٨٩٤-١٩٦١)، وكان أول مؤرخ أكاديمى مصرى موثوق به، حياته المهنية كمدرس تاريخ فى إحدى المدارس الثانوية قبل أن يحصل على شهادات عليا من بريطانيا. ومنذ عام ١٩٤٠، انغمس شفيق غربال

فى مجال التدريس ثم شغل منصب نائب المدير المسئول فى الوزارة من ١٩٤٠-١٩٤٢، وفى عام ١٩٤٥ عمل كمستشار فنى لها ثم وكيلا للوزارة أثناء تولى رفاعة الطهطاوى مسئوليتها، وظل فى منصبه فى التعليم الحكومى حتى عام ١٩٥٤. وبالمثل كان المؤرخ الوطنى محمد صبرى (١٨٩٠-١٩٧٨) يعمل مدرساً فى كلية المعلمين فى العشرينيات من القرن، ثم مثل وزارة التعليم فى جنيف فى الثلاثينيات(٥). وكما يقول غربال إن المؤرخين من المعلمين الذين اهتموا "ببناء الرأى العام" وأداء "الواجبات السياسية" حاولوا خلق منهجا فى التاريخ فى المدارس يمكنه أن "يجد صلة - سواء حقيقية أو مفترضة - بين مصر الفرعونية ومصر اليوم"(٦).

كانت النتيجة أن التطلعات التى اتجهت إلى الحاضر، أملت أهداف التعليم فى مصر خلال فترة العشرينيات وأواخر الثلاثينيات. وحتى على مستوى التصريحات والبيانات، سوف نجد إذا ما قرأنا الخطوط الإرشادية التى كانت تضعها الحكومة للمدارس، أن المعلمين رأوا أن دراسة التاريخ من خلال التركيز على الشخصيات المهمة التى تمثل النماذج الأخلاقية يمكنه أن يحقق واحداً من أهم أهدافه وهو التعليم المباشر للأخلاق. بل وأكثر من ذلك، كان المسئولون التعليميون يحثون المعلمين على تدريس التاريخ "لوضع أسس مفهوم الوطنية الحقيقية.... واتخاذ القرارات المناسبة"(٧). وبالتالى أصبح الهدف الواضح من منهج الدراسة المصرى هو وضع برنامج لمستقبل الطلبة بوصفهم مواطنين يعتمدون على الوعى التاريخى الذى يمكنه أن يغذى طموحاتهم الأخلاقية والمدنية، بل إنه فى منتصف الثلاثينيات عمدت المدارس الثانوية إلى مزج التاريخ وعلم التربية المدنية والأخلاق فى مناهجها.

ورغم أن المادة التعليمية التى كان يتلقاها النشء فى المدارس لم يتم فحصها بجدية فى مصر الحديثة، فإنه من الضرورى لنا نحن أن نفعل ذلك، فمن خلال فحص المحاضرات التعليمية والمناهج الدراسية يمكن لنا اكتساب فهم أعمق بكيفية صياغة المؤرخين المحترفين وشبه المحترفين وصناع السياسة التعليمية والمعلمين لذاكرة جماعية لتحفيز أسلوب الأداء السائد فى ذلك الوقت والتأثير فى التطلعات المستقبلية للجيل الناشئ، وبالتالى تمكين التلاميذ المصريين فى المرحلة ما بين ١٩١٩-١٩٥٢ من تفهم رغبة طبقة المجتمع من ذوى النفوذ، وممن يعتنقون أيديولوجية معينة فى طرح

أفكار جديدة يعتنقها المواطنون. وبالمثل فإنه من خلال تقييم المواد التعليمية التى كان الطلبة المصريون يتلقونها بالفعل يمكن لنا أن نفهم الآراء والأفكار التى أثرت بوعى أو بلا وعى فى أعداد غفيرة من المواطنين خلال سنوات الملكية الدستورية وأيضا صناع ثورة ١٩٥٢، والذين رحبوا بها. وأخيراً فإن هذا الفحص يفتح الطريق أمامنا لتقييم العلاقة بين التاريخ الذى يدرس فى المدارس، والاتجاهات المؤثرة فى كتابة تاريخ مصر فى السنوات من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢ وهى الفترة التى شهدت بزوغ المؤرخين المحترفين الأوائل وشبه المحترفين الذين انتشرت مؤلفاتهم وكان لهم العديد من القراء.

أدخل المعلمون المصريون دروس التاريخ الذى يستهدف الحياة الحديثة فى مصر فى كل موضوعات المناهج تقريباً بما فيها اللغة والدين والتربية المدنية والأخلاق وكانت مناهج التاريخ تضم كل هذه الدروس معًا على مستوى التعليم الابتدائى والثانوى من خلال المقررات التى وضعتها الحكومة، وإرشادات المعلمين، وكتب التاريخ التى تصدرها وزارة التعليم أو تقرها، بالإضافة إلى مقالات فى أصول التدريس ومجلات المدرسة التى كانت صوت المدرسين والطلبة. ومن هذه المصادر المهمة التى صاغها المسئولون والأكاديميون الوطنيون وأصحاب الأيديولوجيات والمعلمون على مستوياتهم المختلفة أثبتت بعض الأفكار استمراريتها فى المرحلة ما بين الثلاثينيات والأربعينيات لتكون صدى للأفكار التى كانت تدرس سابقًا لتحديد السلوكيات فى التربية المدنية والأخلاق وحتى الأدب.

ويشير عصران فى تاريخ مصر الطويل إلى الدلالات الواضحة لاستخدام التاريخ كمصدر أيديولوجى فى التوجهات إلى الحاضر: عصر الفراعنة الذى امتد حوالى ٤٠٠٠ سنة، وعصر محمد على من (١٨٠٥-١٨٤٨). وكان محمد على قد حضر إلى مصر كضابط عثمانى ألبانى فى أعقاب الغزو الفرنسى لمصر عام ١٧٩٨، وبدأ غزواته لإخضاع أجزاء كبيرة من سوريا العثمانية والأناضول ليؤسس حكمًا وراثيًا فى مصر المستقلة. ورغم أن العصور الأخرى فى تاريخ مصر كانت تدرس أيضا، فإن عصر الفراعنة منذ ٣٥٠٠ عام قبل الميلاد وعصر البطالمة ثم فترة حكم محمد على من ١٨٠١-٤٨، كانت أكثر المقررات تكثيفاً فى النصوص المدرسية التى وضعت ما بين ١٩١٩ و١٩٤٠ .

وفى التعليم الثانوى كانت آثار مصر تأخذ عامًا كاملاً فى تدريسها ونفس الحال بالنسبة إلى السنوات المائة وثمانين بعد عام ١٧٥٠ غطت العقود الأربعة من حكم محمد على ٣٠٪ من المقرر. وقد أبرزت مناهج المدارس الابتدائية هذين العصرين أيضا. ومن الملاحظ أن المناهج التى وضعت عام ١٩٣٠، ١٩٣٥ قفزت فى السنة الأولى من الدراسة من العصر الفرعونى إلى عصر محمد على متجاهلة الحقبة الرومانية والإسلامية والعثمانية، فى حين أن منـاهج المدارس الابتـدائية الخاصة بالسنوات ما بعد ١٥١٧ كان اهتمامها أكبر بعصر محمد على الذى خصصت له مساحة من ضعفى إلى أربعة أضعاف المساحة المخصصة لبقية منافسيه(٨).

ملامح التاريخ المصرى فى المدارس

إبان الحقبة الدستورية

فيما بين سنوات ١٩١٩ و١٩٥٢ تعرضت المناهج الدراسية المصرية إلى التعديل عدة مرات نتيجة لما أدخل عليها تدريجياً وبصورة متزايدة من مفاهيم وطنية متعمدة. وعكس ما كان سائداً فى دول الشرق الأوسط، لم تكن التوجهات الأساسية بعد الاستقلال ذات أيديولوجية واضحة فى إلهامها. فقد كانت المناهج فى المدارس الابتدائية فى عام ١٩٢٤ تكاد تتطابق تماما مع مناهج ١٩٢١ والتى كانت مبنية على توجهات السنوات من ١٩٠٧ إلى ١٩١٣. ومن المثير للانتباه أن المقررات لم تكن تتضمن مواد التربية الوطنية والأخلاق فى حين كان مقرر اللغة العربية بعيداً عن السياسة(٩). وبالمثل كانت مناهج المدارس الثانوية عام ١٩٢٤ تتشابه مع مناهج ١٩١٣ رغم أنها كانت تدرس مادة التاريخ فى السنتين الأوليين من الدراسة. وقد شملت المناهج الابتدائية أهدافًا اجتماعية بصورة مباشرة تعزز الصلة بين الدروس الأخلاقية فى المدرسة والسلوك اليومى فى الحياة. والآن نصت المناهج على المدرسين أن يُعرفوا النشء بالعصور القديمة حتى تتشكل بداخلهم عاطفة "الاحترام للماضى" والإحساس بالواجب تجاه المستقبل"(١٠).

وما إن حلَّ عام ١٩٣٥، حتى كان مخططو المناهج المدرسية قد تجاوزوا بكثير الإرشادات البعيدة عن السياسة التى سادت فى أوائل العشرينيات، بحيث انحصر اهتمام العملية التعليمية فى كونها مصدر إلهام للشباب بروح العظمة والفضيلة من خلال التركيز على إنجازات عظماء الأشخاص فى تاريخ مصر لتلعب حصص التاريخ بعد ذلك الدور الرئيسى فى العملية التعليمية[١١]. وفى نفس العام - وبعد مراجعة رئيسية لمناهج التعليم الثانوى بقيادة نجيب الهلالى وزير المعارف آنذاك - أصدر المسئولون تعليماتهم إلى المعلمين بأن يرتفعوا إلى مستوى واجبهم كرئاسات روحية تستهدف "تشكيل وعى أخلاقى وطنى" بين التلاميذ، مع التركيز على الديناميكية التاريخية فى مضمون الحقائق المعاصرة[١٢]. وقد علق أحد مدرسى التاريخ وكتاب النصوص على ذلك بقوله بأن أى شىء عدا ذلك "سوف يمنع التلميذ من أن يكون عضواً مميزاً فى المجتمع المصرى"[١٣]. ورغم تغير الموضوعات عام ١٩٤٨-٤٩ فى المناهج فإن هذه المشاعر ظلت ثابتة[١٤] خاصة وأن المناهج الابتدائية والثانوية لم تتضمن التربية الوطنية كمادة مستقلة حتى الثلاثينيات والأربعينيات على التوالى مما استتبع أن يكون لفصول مادة التاريخ نصيب الأسد فى لعب دور التنشئة السياسية فى المدارس المصرية. بالإضافة إلى أن مادة التاريخ فى المدارس الثانوية حين اتجهت إلى تدريس "تاريخ العظماء من الأشخاص" برز ملوك الفراعنة العظام، ومحمد على كنماذج ودروس للشباب فى الحياة المعاصرة. وفى نفس الوقت مكنت دراسة الأسلاف فى العصور الحاكمة السابقة بهذا القدر من التمجيد من تحدى رؤية المناهضين لمحمد على من الكتاب الأوروبيين، وفى نفس الوقت أكدت على قوة تأثير ميراث الفراعنة فى نفوس الشباب أكثر مما فعله علماء الآثار الأوروبيون[١٥].

وربما كان من أهم الأساسيات فى دروس التاريخ للشباب المصرى فى الفترة ما بين ١٩٢٠-١٩٤٠ هو أن مصر كانت من أقدم الممالك حضارة[١٦]. وكما ورد فى الكتب المدرسية فى المدارس الابتدائية عام ١٩٢٨ "لا تكاد توجد تقريبًا بلاد حولنا تضارع مصر فى آثارها التاريخية، ففى العصور المتناهية فى القدم كان يقطنها قوم متقدمون فى أسلوب حياتهم ومعارفهم، يسيطرون على أراضيهم ويتجاوزون بحضاراتهم

التى تمتد إلى آلاف السنين الدول الأخرى[١٧]. وفى نفس السياق كانت التعليمات للمدرسين فى المدارس الثانوية تتضمن أن الهدف الأول هو "جعل التلاميذ على وعى تام بأن مصر رغم أنها كانت تحت حكم متتالى من غير المصريين منذ القرن السادس قبل الميلاد - فقد ظلت دولة مستقلة تحت حكم البطالمة، والطولونيين، والإخشيديين، والفاطميين والأيوبيين والمماليك، كما تمتعت أيضاً باستقلال ذاتى حتى مجيء حكم الدولة الرومانية الشرقية، والخلفاء المسلمين، والدولة العثمانية"[١٨].

ومن هذا المنطلق، فإن رواية التاريخ ربطت ما بين مصر الفراعنة، وعصر محمد على، وقَدَر مصر فى القرن العشرين من خلال تقديم الحقائق الخالدة والدروس التى وفرت بوضوح القيم والدلالات الإرشادية للتلاميذ. وكان من أهم ما تضمنته هو العلاقة ما بين الوحدة، والحكم المركزى القوى والسيادة الوطنية، والتى تستوجب الطاعة للحكام السياسيين والاجتماعيين مما يمنع شيوع الفوضى. كما تعرف التلاميذ أيضاً على قوة تحمل المصريين الوطنية خلال عصور التاريخ والتى كانت تحقق استقلالها وسيادتها على المنطقة إذا ما تولى حكمها حكام أقوياء. وقد أحدث هذا التوازن ما أظهره المصريون دوماً من قدرتهم على صياغة أقدارهم السياسية. بل والأكثر من ذلك فإن مادة التاريخ عَرفت النشء أيضاً بالمميزات الحضارية وحتى العرقية للمصريين فيما يتعلق بصلاتهم بجيرانهم القريبين أو البعيدين، وحذرتهم من مخاطر الاندماج فى الشعوب الأخرى. وأخيراً فإن التلاميذ فى عصر الملكية الدستورية تعرفوا أيضاً على الواقع الرئيسى لمصر بعد ١٨٥٠ والذى تَمثل فى خطواتها المستمرة المنظمة تجاه الديمقراطية، والمشاركة الشعبية فى الحكم. وارتبط مفهوم هذا التقدم بضرورة الشعور بالاحترام والوفاء لحكم التزم بتحسين شئون مصر إلى الحد الذى طمس جذورها الأجنبية. وكما ذكرت هذه المناهج للطلبة فإنه - فيما عدا الرومانيين والعثمانيين - فإنه منذ الهكسوس كان جميع من تولوا حكم مصر يتطبعون بالشخصية المصرية[١٩].

واجـهـة الطلبـة تلك الدروس منذ بداية دراسـة التـاريخ الفـرعـونى فى المـدارس الابتدائية. فمنذ عام ٣٢٠٠ قبل الميلاد ضمن الملك مينا – وهو رجل شجاع كانت له سياسات جيدة – استمرار وحدة مصر الوطنية من خلال سيطرته على النيل وتأسيسه حكمًا يربط ما بين الأقاليم المتباينة فى مصر مع نهيراتها الأساسية. وبذلك أدرك التلاميذ أن الحكم القوى والوحدة ما بين هذه الأقاليم تضع مصر دائما فى طريق التقدم[٢٠]، فقد أشارت كتب التاريخ أيضًا إلى أنه فى خلال العصور الأربعة التالية "استمرت مصر فى طريق التقدم" كما يبدو واضحًا فى ازدهار التجارة الإقليمية، والقوة التكنولوجية، خاصة وأن بناء الأهرامات قدمت للمعاصرين ومن أتى بعدهم "رمزًا عبقريًا للحضارة المصرية... ومعيارًا لنظام الحكم الذى يتوخى خير الأمة"[٢١]. بينما كانت انتصاراتها التى تجاوزت وادى النيل تعزز ثروة مصر القومية. إلا أن هذه المرحلة الأولى من ازدهار الأمة انتهت حين تسبب أحد الحكام الضعفاء فى تدهور الحكومة المركزية فى الأسرة السادسة لتكشف التحولات الفارقة فى التاريخ المصرى المتمثلة فى النتائج بين الفوضى والنظام.

وفى الدولة الوسطى استحق أمنمحوتب الثالث على وجه الخصوص ثناء المصريين الجدد المعاصرين بالإضافة إلى محاولة محاكاتهم حيث إنه "استوعب فكرة أن خلاص مصر يكمن فى تحسين الرى بها"[٢٢] ومن ثم أشار المنهج وبتركيز كبير إلى أهمية بناء السدود والخزانات "وبحيرات "ماريوس" خلال حكمه[٢٣]، كما أشار أيضًا إلى براعتهم الفنية الممثلة فى قصر لابرانت الذى اشتهر فى الأزمنة القديمة "بروعة بنائه". وهنا كان من المهم لمؤلفى المناهج أن يذكروا التلاميذ بما قاله المؤرخ اليونانى هيرودوت عن هذه الإنجازات حيث إنها أكدت مصداقية حضارة المصريين من خلال ما قاله أعلى مستوى أدبى، وبألفاظ أطلقها مصدر أجنبى غير متحيز. بالإضافة إلى أن الهكسوس المغيرين أنفسهم أكدوا حقائق مهمّة عن مصر، لأن "الشخصية المصرية تركت بصمتها

عليهم" فى إشارة أنه حتى فى *هذا العصر القديم* كانت *الأسر الحاكمة* فى مصر تتشبع تماماً بالشخصية المصرية[٢٤]. وهنا تذكر المناهج المناقشات التى دارت فى أوائل القرن العشرين بين القيادات الوطنية آنذاك التى خدمت بعد ذلك كوزراء للتعليم فى أواخر العشرينيات والثلاثينيات[٢٥].

أما بالنسبة للمملكة القديمة، فقد أشادت الكتب المدرسية الأساسية بإنجازات حكام بعينهم مثل أختاموس وهو مؤسس الأسرة الثامنة عشرة الذى كان واحداً من أعظم ملوك مصر، فإلى جانب إنقاذ وطنه من نير الأجانب، وحّد السلطة فى يد قائد واحد. كما كان تحتمس الثالث يعتبر "أعظم ملوك الدولة القديمة" بسبب انتصاراته فى المشرق وبرنامجه البناء. وأخيراً أشار مؤلفو الكتب المدرسية بأسلوب أدبى أصبح نمطياً إلى رمسيس الثانى "كأعظم ملك فى الأسرة التاسعة عشرة بلا منازع لأنه أنقذ أمته... ولأنه أعاد ضم أغلب بلاد آسيا إلى ممتلكاته." وفى الثلاثينيات والأربعينيات عززت اللغة العربية فى الفصول هذه الدروس، وأشارت إلى رمسيس بصفته هذا "الشاب الشجاع المحب لوطنه" حتى توثق الروابط بصورة مباشرة بين التلاميذ *والعصر الفرعونى*[٢٦].

طرح التاريخ الفرعونى أمام التلاميذ أفكاراً واضحة وهى أن وحدة البلاد تحت حكم فرد عسكرى واحد قوى يمكِن مصر من الاحتفاظ باستقلالها ضد الأجانب، وسيطرتها على المنطقة كمركز للتجارة والزراعة والعلوم. فقد أثبتت القدرة العسكرية أنها ضرورة لتحقيق الاستقلال، وأنه بعد رمسيس الثانى، تسبب فقدان الشجاعة الحربية فى انتصار الآشوريين واستيلائهم على مصر. وفى هذا الصدد أعطت المناهج دروسا لها قيمة عصرية. فقد كانت استجابة حكم بسمتيك المركزية لاحتلال الآشوريين قد جعلت منه "واحداً من أقوى فراعنة مصر، وأكثرهم إثارة للرعب، ففى فترة حكمه نهضت مصر من غفوتها وبدأت فى استعادة مجدها القديم" وخاصة فيما يتعلق باهتمامها المتزايد بقوتها العسكرية.

وفى العشرينيات من القرن السابق، حين بدأت مصر تخرج عن دائرة ظل المحتل الأجنبي، كانت الدروس لها أهميتها الكبرى للمواطنين الجدد. وبدلاً من أن يكون التاريخ الفرعوني مجرد مصدر للفخر والتباهى، كان بداية الدورات التاريخية التالية ومعيار للحكم على حكام مصر اللاحقين فى ضوء مدى التزامهم بالاستقلال، والتقدم التكنولوجي، وإعلاء الثقافة بدءاً من محمد على ومن جاء بعده حتى يتمكنوا من تحقيق قدر الأمة القديم(٢٧).

وعلى المستوى الفردي، كانت عظمة مصر القديمة تحمل فى طياتها مضامين أخلاقية يمكنها أن تؤثر فى سلوك النشء. فقد كان أبطال مصر القديمة يتميزون بالشجاعة، وقوة الإرادة، والالتزام بالنظام فى حياتهم، بالإضافة إلى نشاطهم ومثابرتهم و"الحرص على الاحتفاظ بكرامتهم الشخصية دون تعالٍ أو غطرسة". ولكى نتعرف على تأكيد النموذج المثالى الفرعوني لما يجب أن يكون عليه التلميذ المصرى المعاصر نرجع إلى تلك النصيحة التى أبداها الآباء فى العصور القديمة: "كرس حياتك للمعرفة، وأحببها كما تحب أمك... لا تنفق وقتك فى المتعة والكسل حتى لا تتعرض للسياط... ولا تنس أن تحترم من هم أكبر منك سنًا أو مقامًا... ولا تجلس أمامهم وهم واقفون"(٢٨). وبالتالى يتعلم المصريون الجدد من التاريخ كيف يكونون جادين يعتمدون على أنفسهم، ويلتزمون بأساليب الحداثة فى نفس الوقت الذى يحترمون فيه قيادات مجتمعهم ويمجدون تاريخ الأمة العريق. ومن المثير للاهتمام أن هذه الصفات التى تميزت بها مصر الفرعونية كانت تسير متوازية مع ملامح الصفات التى كان يطالب بها المعلمون المصريون التلاميذ فى المدرس والتى كانت تتضمنها الصحف التعليمية فى العشرينيات والثلاثينيات بالإضافة إلى ما كان يعرضه قراء اللغة العربية من مفاهيم مماثلة(٢٩). وبالتالى - كما سنرى لاحقًا - فلم يكن وصف محمد على يختلف كثيرا عما سبق وذكرناه.

وتُلقى نهاية العصر الفرعوني الضوء على الدورات التاريخية لمصر فى نفس الوقت الذى توفر فيه الدروس عن كيفية تحمل المخاطر، فمملكة البطالمة كانت "مصرية شكلاً" من حيث احتفاظها بالعديد من التقاليد المصرية، وكان بطليموس الأول على وجه

الخصوص "يتبع خطى الإسكندر فى معاملته الطيبة للمصريين، وتبجيله لديانتهم وبالتالى فقد نال حبهم، واستمرت الدولة فى طريق الرقى." وعلى عكس من ذلك بدأ العصر الرومانى بفكرة الحماية، التى سرعان ما تحولت بعد ذلك إلى السيطرة بسبب تزايد ضعف الفراعنة. وانتهى الأمر بانتصار الرومان واستيلائهم على مصر، وفى حين ما كانت مصر سابقًا مركزًا للحضارة والسياسة بحكم حقها الشخصى والتاريخى، إلا أنه بعد سنة ٣١ قبل الميلاد أصبحت "مجرد مقاطعة رومانية"(٢٠).

التاريخ الفرعونى فى الدراسة الثانوية

كما تشير ميساكو إيكيدا فى أحد فصول هذا الكتاب، فإن المسئولين التعليميين فى عصر الملكية الدستورية المصرية احتفظوا بالأسلوب الإرشادى فى السياسات التعليمية التى وضعها المحتل البريطانى بشأن درجات السلم التعليمى، فالمدرسة الابتدائية من جانب كانت طريقًا يمهد الدخول إلى المدرسة الثانوية، ومن جانب آخر، كانت الامتحانات المتتالية التى تشترط الحصول على شهادة الانتقال من المدرسة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية تعنى أنه كانت هناك الكثير من نقاط التسرب قد تمنع التلميذ من الالتحاق بالمدرسة الثانوية. كما أن التعليم نفسه كان بعيداً بالنسبة للكثيرين سواء لأسباب مادية أو بسبب الهجرة، وبالتالى كانت المدرسة الابتدائية بالنسبة للكثيرين هى الخبرة التعليمية الوحيدة(٢١).

ومع ذلك فقد كان منطق الدراسة يفترض استمراريتها، واعتبر هؤلاء الذين ينهون تعليمهم الابتدائى والثانوى جنود المشاة فى الحداثة الوطنية. ومن ثم كان التلاميذ الذين ينتقلون إلى مرحلة الدراسة الثانوية فى الفترة ما بين ١٩٢٠-١٩٤٠، يتلقون أفكاراً مماثلة لتلك التى اعتنقوها فى المرحلة الابتدائية والتى غطت مصر الفراعنة مع شىء من الاختلاف فى التركيز على المواعظ الأخلاقية والتى رأى المعلمون أنها تتلاءم مع فترة المراهقة والشباب. وكانت المناهج تبدأ بتعزيز رسالة المدارس الابتدائية فى أن "النيل هو مصدر الحياة الرئيسى لمصر والذى بدونه كانت مصر ستتحول إلى صحراء جرداء".

وكان المسئولون يوجهون المعلمين ليكرسوا اهتمامًا كافيًا بتاريخ مصر فى الدولة القديمة والوسطى لنقل مفهوم توحيد مصر[٣٢]. ومع ذلك فما كان موضع الاهتمام الأكبر فى مناهج ١٩٣٥-١٩٤٨ كانت الدولة الحديثة (١٥٨٠-١٠٧٥ قبل الميلاد) والتى بدأت باستقلالها بعد حكم الهكسوس. وطبقًا لأحد الكتب المدرسية التى كتبها أحد المعلمين ووافقت عليها وزارة التعليم أن أحمس "أنقذ مصر من احتلال الآسيويين البغيض الذى شكل كابوسًا ثقيلاً عليها". وبالمثل كان مؤلفو المناهج يوجهون المعلمين إلى التركيز على أهمية عسكرية المجتمع وما يتبعه من الانتصارات الأجنبية. وفى حين ما كان تلاميذ المدارس الابتدائية قد تعلموا أن مصر هى إقليم مستقل بطبيعته، إلا أن التقييم الايجابى الواضح للعسكرية، والإيحاءات العرقية فى معانى الكتب، لم تكن جزءًا من المنهج الدراسى.

وبعيدًا عن توجهات المدرسة الابتدائية، فقد ركزت مادة التاريخ فى المدارس الثانوية على جوانب معينة من "الثورة الدينية" التى أحدثها أمنمحوتب ونفرتيتى اللذان بشرا بعبادة الإله الواحد. وطبقًا لما ذكرته الكتب المدرسية فإن هذه التجربة الدينية سواء فى القوة الدافعة لها أو نتائجها تسببت فى انهيار الإمبراطورية المصرية فى تلك الحقبة. ورغم أن عبادة آمون "كانت عقيدة مصرية خالصة" وحدت الأمة، فإن الرعايا من البلاد التى تم الاستحواذ عليها بدأت فى "الهجرة إليها والاختلاط بشعبها". وقد جعل هذا الاختلاط الديانة الجديدة نوعًا من الملاءمة السياسية، وتسبب التأثير السياسى المفرط لكهنة آمون "الذين تركوا واجباتهم الأساسية الدينية" فى تحفيز هذا التغيير العقائدى[٣٣] أيضًا. ولنفس السبب - وطبقًا لما ورد فى بعض الكتب المدرسية فى المرحلة الثانوية - كانت أصول نفرتيتى نصف الآسيوية وقوتها المفرطة يقع عليها جزء كبير من اللوم فى اتخاذ بعض القرارات السياسية غير الحكيمة التى أدت إلى انشقاقات داخلية وثورات ناجحة[٣٤]. والأكثر من ذلك أنه حين "أصبح فرعون مصر معلمًا دينيًا وليس محاربًا" فقدت البلاد كثيرًا من ممتلكاتها الآسيوية، وتركت فريسة للغزاة الأجانب[٣٥].

ومن خلال التعرض لهذه الأحداث بالكثير من الشرح والتفسير، نقلت المناهج ومؤلفو الكتب المدرسية إلى التلاميذ مدى الاحتياج إلى الحفاظ على العادات الوطنية فى مواجهة ما يأتى من الخارج. بالإضافة إلى أنهم استمروا فى تعزيز أهمية السيطرة الإقليمية فى تحقيق الخير لمصر، خاصة وقد جاء تاريخ "سقوط الإمبراطورية المصرية" بعد الأحداث السابقة مباشرة[٣٦]. كما وأن هؤلاء المؤلفون عمدوا إلى إبراز أهمية سيطرة الدولة على الشئون المدنية من خلال نقدهم لتأثير الكهنة السياسى وتدخل السلطة الملكية فى الشئون الدينية، وهى فكرة اعتنقها العديد من خبراء التعليم فى مجال الإدارة التعليمية[٣٧]. كما كان من الواضح أن الإشارة إلى شعب الفرس البغيض، وجذور نفرتيتى الأجنبية كان القصد منه هو طرح رؤية أخلاقية للتاريخ أمام تلاميذ المرحلة الثانوية، فى تحذير واضح ضد اختلاط الأجناس. بالإضافة إلى أنها أوصلت أيضًا المفهوم البيولوجى الكاذب الذى ورد فى كتب المدارس الابتدائية والثانوية فى فترة الثلاثينيات والأربعينيات فى مادة التربية المدنية من وصف مصر أنها أسرة نموذجية (كبيرة)[٣٨]. مما اتسع معه مستوى الاتجاه السائد فى المرحلة الابتدائية دون معارضة. وكانت النتيجة النهائية لإضعاف الشخصية المصرية، وتقليص السيطرة الإقليمية والخلط ما بين الدين والسياسة هو تخلخل الوحدة والفوضى ثم الانهيار والاستعباد.

فى دراستهم للحضارة المصرية، اكتشف التلاميذ مجتمعًا متكاملاً يملك كل مقومات الزراعة والتجارة والفن والبراعة فى الحرف اليدوية. ومثل ما حدث مع جيرانهم الأتراك والإيرانيين[٣٩]، صور المعلمون المصريون مجتمعهم القديم كمجتمع وضع سلسلة من الأولويات أدت إلى ازدهاره، وبالتالى أوحوا إلى التلاميذ بأن مصر فى العشرينيات والأربعينيات من ذلك القرن سوف تستعيد مكانتها القديمة لو أن مواطنيها من الشباب يدرسون باجتهاد ويعملون بجدية. وقد ساهمت الصور العديدة التى امتلأت بها الكتب المدرسية للإنتاج اليدوى الذى زخرت به الحياة المصرية اليومية فى مجالات التجارة والشئون الحياتية فى ربط التلاميذ بماضٍ يعتبرونه ملكًا لهم.

بل ولم يقتصر الأمر على التعليم الابتدائى فقط بل إن الخطوط الإرشادية للمناهج شجعت على تشكيل لوحة تاريخية ورسم صورة لما كان يصنعه المصريون القدماء فى حياتهم اليومية حتى يمكن للشباب المصرى أن يعيد خلق ميراثه بيديه. وفى نفس الوقت عمل التركيز على تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى والثقافى خلال هذه العصور على إقناع المصريين بتميزهم كشعب، فلم تكن مصر بلداً زراعية فقط بل كانت "أعظم بلد زراعية فى العالم". أما فيما يتعلق بالصناعة فقد عرف التلاميذ أن "المصريون القدماء كانوا أول من أنتج الورق" كما كانوا الأوائل فى صناعة النسيج، وفى التجارة "كان المصريون يستخدمون قطعا من الذهب والنحاس بأوزان ثابتة لتصبح أول عملات نقدية عرفها التاريخ"[٤٠].

وقد قدمت مصر القديمة أعظم إسهاماتها فى حضارة العالم الثقافية. فقد كان المصريون فى عصر الفراعنة "أول من عرف الكتابة" فبعد اللغة الهيروغليفية والهيراطيقية (نوع من الكتابة المصرية القديمة كتبت برموز مبسطة للرموز الهيروغليفية الأصلية)، اخترع المصريون النصوص الديموطيقية ثم القبطية. إلا أن الفينيقيين قبل ذلك كانوا يستخدمون الديموطيقية "ومنهم أخذها الإغريق، ثم تعلمها الرومان من الإغريق، وبالتالى فإن الكتابة المصرية القديمة أصبحت أساس الكتابة فى جميع الدول المتحضرة فى الوقت الحاضر." وأخيراً فحتى التقويم المصرى كان "التقويم السائد الذى ورثه العالم بعد ستة آلاف سنة، مع بعض التغيرات البسيطة" وفى خلال كل ذلك ظل المصريون "راسخين فى إيمانهم بإله يشرف على كل الأعمال والأفكار ثم يحاسبهم بعد ذلك على ما فعلوه." وتعلم النشء لماذا قال هيرودوت إن المصريين "قوم يخشون الله"[٤١]. وكان من الطبيعى أن إنجازات الماضى هذه كانت تملأ الشباب المصرى بالكبرياء والفخار، وتجعلهم يدركون بطريقة أفضل دروس التحذير فيما يتعلق بالحاجة إلى الوحدة، والنظام، والولاء للقادة وإبعاد الدين عن السياسة والتى اقتبسوها من الماضى.

أما مواد التعليم في المدارس الثانوية في السنوات بين ١٩٣٥ وأواخر الأربعينيات، فقد أعادت طرح النظرة السلبية "لمصر تحت الحكم الروماني" والتي سبق تدريسها في المدارس الابتدائية، حيث إن الحكام الجدد لم يروا في مصر سوى أرض "توفر لشعب روما احتياجاته" من خلال ثروتها الزراعية، أما التلاميذ القدامى في تلك المرحلة فقد تقبلوا أجدادهم حتى في فجر العصر الفرعوني "كمصريين حاولوا من وقت لآخر إزاحة نير الحكم الأجنبي" مما هيأ لشباب المصريين رؤية الأحداث في عصر محمد على كاستمرارية لصحوة الروح الوطنية التي لا تقهر.

وأخيراً فإن ظهور المسيحية في البلاد أعطى الفرصة لإعادة رؤية تاريخ مصر وربطها بحاضرها. فقد وجدت الديانة الجديدة استجابة حماسية من المصريين بسبب استعدادهم لاعتناق فكرة الإله الواحد. بل والأهم من ذلك، ولأنهم كانوا من الأوائل الذين أخذوا بمذهب الرهبنة، فقد ساهم المصريون في تاريخ المسيحية بواحدة من أساسيات حضارة القرون الوسطى(٤٢). وفي هذا الصدد تشابهت الدراسة في المدارس الثانوية مع الدراسة في المدارس الابتدائية في نظرتها إلى المسيحية. وبدلاً من مناقشتها كظاهرة دينية حضارية مستقلة، تلقاها التلاميذ في المرحلتين الابتدائية والثانوية فقط في صورتها القبطية (ذات القومية المصرية) كمكون أساسي في تزعزع حكم الرومان في مصر. وطبقاً لأحد الكتب المدرسية التي ذكرت أنه بعد اتباع الكثيرين في مصر للديانة المسيحية، أراد دقلديانوس "أن يفرض على الرعايا المصريين اعتباره إلها.. إلا أن المسيحيين منهم رفضوا الخضوع له، فعذبهم وذبح الكثيرين منهم... مما ترك أثراً كبيراً عند "الأقباط" وقد وحد هذا الطرح للأحداث بين وجهة النظر التاريخية السلبية تجاه العصر الروماني وبين صراع الأقباط أنفسهم مما يشير إلى استمرارية الإحساس بالأمة منذ العصر الفرعوني. أما الحكام التاليين فقد دعموا أشكالاً مختلفة من المسيحية "التي لا تمثل الأمة مثل ما كان يمثلها الأقباط الوطنيون". وكان من الطبيعي إذن أن "يرحب المصريون بالعرب عند غزوهم مصر ونشرهم للحرية والعدالة تحت قيادة البطل الكبير "عمرو بن العاص"(٤٣).

مصرية محمد على

والشعب المصرى فى المناهج الابتدائية

قبل أن نصل إلى عصر محمد على – هذه الشخصية العملاقة التى أسست مصر الحديثة – تجدر بنا الإشارة إلى أن التلاميذ تعلموا فعلاً شيئًا عن فترة الألف وثلاثمائة عام التى مرت، فقبل الدولة العثمانية الإسلامية، استرجعت المناهج النمط الفرعونى مع التركيز على استقلالية مصر كنزعة تاريخية متوارثة لرفض الحكم الأجنبى. وهنا نجد أن تاريخ مصر بعد استقلالها عن الدولة العباسية كان بارزًا فى مناهج التعليم الابتدائى والثانوى فى إشارة إلى أن مصر استردت مكانتها القديمة وسيطرتها الإقليمية(٤٤). وكانت تغطية سنوات حكم الطولونيين والفاطميين والأيوبيين تشير إلى اتجاه اعتبار هذه العصور المتتالية مصرية مثلما كانت الإشارة إلى العصر الفرعونى، والتى ستنطبق أيضًا على عصر محمد على. أما بالنسبة لسنوات ما بعد ١٥١٧ فإن مصر العثمانية كانت "العصر التركى" المظلم. وفى حين ما كانت العصور السابقة تمثل الدولة المستقلة، كانت سنوات الحكم العثمانى تسترجع زمن استيلاء الرومان على مصر وسيطرة الحكم الأجنبى. فقد كانت مصر دائما تسودها الفتنة والاضطرابات(٤٥) بما يعنى نقيض النظام. وبالتالى كان التأكيد من مؤلفى الكتب المدرسية فى الفترة من العشرينيات والثلاثينيات على أن الفقر، والفجوة ما بين المدن والريف، والجهل وعدم اتباع تعاليم الإسلام – وهو ما يبدو واضحًا فى مصر المعاصرة – كان نتيجة حتمية ليس لأخطاء فى الشخصية المصرية الأصلية، ولكن نتيجة للإهمال الذى استشرى فى فترة الحكم العثمانى(٤٦). وبشكل عام فإن التخلف الحضارى لم يكن أصيلاً فى الشخصية المصرية بل إن اللوم كله يقع على عاتق "الأجانب" الآخرين.

وبحساب ما ورد فى المناهج المصرية فقد بدأ عصر محمد على مع وصول الفرنسيين إلى مصر حين برزت شخصية مصر الحقيقية. وكان أول درس – وربما أهم درس تلقاه التلاميذ – أنه حتى عند مجىء نابليون إلى مصر، لم تكن مصر وشعبها أبدًا المساحة الفارغة التى يلعب فيها الآخرون، بل إن المصريين أنفسهم حددوا مسار

بلادهم فى مرحلة ما بعد العثمانيين. ففى السنوات الأولى التى أعقبت الحملة الفرنسية على مصر توسط أعيان البلد عند نابليون لضمان أمن وسلامة الشعب. وفى إحدى الكتب المدرسية نرى صوراً لبعض الشيوخ البارزين[٤٧]، ومجموعة من الأعيان المصريين الوطنيين يضمهم المجلس النيابى الذى أنشأه نابليون وهم يؤكدون على "اعتماد المصريين على أنفسهم ومشاركتهم فى إدارة البلاد." إلا أن "عدم اهتمام الفرنسيين بمشاعر المصريين الدينية" بعد ذلك استدعى صوراً جديدة من اعتماد المصريين على أنفسهم حين اشتعل لهيب الثورة فى القاهرة، وهب مواطنوها للدفاع عن حريتهم[٤٨]. وفى فصل المراجعة فى إحدى الكتب لخص المؤلف مغزى أفعال المصريين لتحقيق التطور السياسى:

"أحس المصريون بالمسئولية التى وقعت على عاتقهم، والتى تتبلور فى طرد الفرنسيين من بلادهم – وبالتالى قاموا بالثورة على نابليون – وكانت هذه هى المرة الأولى التى يقف فيها المصريون أمام الأوروبيين والمحتلين منذ أن فقدوا استقلالهم. فبدءوا يحسون بقوتهم كما حدث عندما بدءوا يتأثرون أيضاً بالأساليب والوسائل الغربية، فتمكنوا من وضع أساس الصحوة الحديثة التى بدأها محمد على."

ظهر الشعب المصرى على مسرح التاريخ كلاعب واع "مدرك لدوره فى الحكم النيابى خلال فترة نابليون مما جعله لا يرضى بما هو أقل"[٤٩] وبالتالى كانت المرحلة النابليونية بالنسبة للمعلمين قد أطلقت شرارة إعادة إحياء الشخصية المصرية، ورسم طريقها وتداعياتها الثقافية فى المستقبل. والأهم من ذلك كله أن التلاميذ المصريين أصبح فى إمكانهم اعتناق فكرة قدرة المصريين على الاعتماد على أنفسهم وقوتهم، والتزامهم بمبدأ الاستقلال، وإيمانهم بتاريخهم الطويل فى الحياة النيابية. بل إنهم – فى واقع الأمر – اكتشفوا أن أجدادهم كانوا يمهدون أنفسهم لقدوم محمد على من خلال المطالبة بتقرير مصيرهم بأنفسهم، تماماً مثلما يعتقد البعض أن الحياة النيابية فى مصر فى العشرينيات والثلاثينيات كانت تطوراً حتميا لأفعال المصريين ونزوعهم إلى هذه الفكرة.

وإذا عدنا إلى محمد على نفسه، لوجدنا أن مؤلفى الكتب المدرسية صوروه كمؤسس لحكم مصر بطريقة مغال فيها... وأصبحت الصفة المتكررة الثابتة فى المناهج الدراسية فى العشرينيات وما بعدها "أن محمد على هو مؤسس مصر الحديثة، وأنه باعث نهضتها، وأنه رفع من مكانتها خلال فترة حكمه بحيث أصبحت تضاهى أكثر الدول الأوروبية تحضراً"(٥٠). وبالتالى تعرف التلاميذ على قائد من الطراز الأول الذى وضعته صفاته الشخصية فى مكان بعيد عن الجميع وأن تلك الصفات يمكن للتلاميذ محاكاتها على المستوى الفردى. وفى تعاملاته مع الأوروبيين، والعثمانيين، وذوى الشأن من المحليين، تشير المناهج إلى بسالة الباشا، وبعد نظره، وبصيرته وثاقب فكره ودهائه وحسن الطالع الذى مكنه من استغلال الأحداث لكل ما فيه الخير لمصر(٥١).

ومن أهم ما كانت تشير إليه المناهج الحكومية هو طبيعة العلاقة بين الشعب المصرى وقائدهم الجديد الأجنبى المولد. وبدلاً من علاقة التابع بمغامر أجنبى، وجد الطلبة رابطة متماسكة بين محمد على والشعب المصرى. فقد تمكن محمد على من اكتساب تقدير المصريين وتقبلهم له خلال أشهر القلق التى تلت رحيل الفرنسيين عن مصر، فقد أدركوا "أنه كان المدافع الوحيد ضد ظلم الوالى العثمانى، واضطهاد المماليك للشعب"(٥٢). وبالمثل وفى المقابل فإن محمد على كان يشعر بالألفة تجاه الشعب المصرى الذين "شعروا بداخلهم بالقوة التى ظهرت خلال ثورتهم ضد نابليون وذاقوا طعم الانتصار والحكم أيضًا... والرغبة فى استقلال بلادهم." كما أن القائد الجديد لمصر فهم مغزى "أن قوة الشعب المصرى خالدة، ولذلك كان يبذل جهده منذ البداية حتى يحقق لتلك القوة الانتصار، كما حاول أيضًا أن يحميها ويحتمى بها." وقد أخذ محمد على على عاتقه - بدلاً من طموحاته الشخصية - أن يكون حكمه استجابة إلى مطلب الشعب المصرى. ومن ثم فإنه بالإضافة إلى تأكيد مجموعة العلماء وأعيان مصر على مكانة هذا القائد الجديد اجتماعيًا فإن الأهالى أنفسهم أظهروا تشجيعهم ودعمهم له بكل قوتهم، وبدلاً من أن يكون النصر فقط لهذا المتطفل الألبانى، فإن صعود

محمد على إلى الحكم "حقق للشعب المصرى انتصاراً آخر فى تاريخه، وارتفعت مكانته" فى الوقت الذى أثبت فيه محمد على أنه "الرجل الوحيد الذى يمكنه أن يخلص البلاد من هذه الفوضى التى خلفها الصراع بين العثمانيين والمماليك"(٥٣).

ومن منطلق هذه الرؤية فإن المناهج المدرسية فى العشرينيات والثلاثينيات تعارض ما ذكره المؤرخون الأوروبيون المعاصرون بخصوص محمد على، حيث رأوا أن مصر لم تكن فى نظره سوى إحدى ممتلكاته يستغلها لأهدافه الشخصية السياسية والمادية. وقد أدى هذا التقديس المفرط لمحمد على غرضه. ففى نظام سياسى جديد تأسس ظاهرياً على مبدأ الديمقراطية والمشاركة الشعبية السياسية حاول المعلمون الحكوميون أن يزرعوا فى نفوس المواطنين تقبل حكم له جذوره الأجنبية، وأن يرسموا لمحمد على صورة الحاكم الذى يهتم برعاياه المصريين، ويتبنى قضاياهم الوطنية، وأنه جاء إلى الحكم من خلال إرادتهم، وكان هذا هو الرد على وجهة النظر القائلة بأن عصر محمد على ما هو إلا حلقة فى سلسلة حكم الأجانب لمصر - وفى نفس الوقت نقلوا إحساساً بتماسك الوحدة الوطنية والتى ظهرت فى أوائل القرن التاسع عشر.

ويواصل مؤلفو التاريخ فى المرحلة الابتدائية كتابة المنهج بتضمينه وصفاً تفصيلياً لحملات محمد على العسكرية على الجزيرة العربية، والسودان ومورين (الاسم الذى كان يطلق على شبه جزيرة البيلوبونيز فى جنوب اليونان فى العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث) وأخيراً ضد السلطنة العثمانية نفسها. وأرجعت المناهج هذه الأحداث إلى أنها كانت من منطلق الاهتمام بالمصريين أو رفع شأن الأمة المصرية أمام العالم، رغم ما كبدته هذه المغامرات من مشاق مالية وجسدية للمصريين. وبالتالى فرغم ما أظهره العلم الحديث من أن كثيراً من مبادرات محمد على التى استهدفت المركزية والتوسعات تسببت فى اضطرابات وقلاقل ومعارضة فى مصر(٥٤) فإنه طبقاً لكتاب المناهج فى العشرينيات وأوائل الثلاثينيات كانت بعض هذه التداخلات التى أرهقت حياة المصريين تلقى القبول. وكانت تغطية هذه التحركات العسكرية بما تفرضه من

التجنيد الإجبارى والاغتراب عن العائلات والموت فى أغلب الأحيان - تتم فى صالح هذه الأحداث "حصد تشكيل الجيش المصرى فوائد ثقافية ووطنية لا يمكن تقديرها حيث كان الجيش هو رمز وحدة مصر وروح نظامها"(٥٥). وفى نفس السياق، فرغم أن تأميم الحكومة المصرية الحقيقى للزراعة قيدت الملكية الزراعية، واختيارات سلع الإنتاج والأسعار، فإن الكتاب عمدوا إلى التركيز على اهتمام الحاكم بالرى والمواصلات والتدريب الزراعى. "كما أنه مد يد العون للفلاح بالإضافة إلى إمداده بما يحتاج إليه من أدوات وماشية".

وفى نهاية الأمر، كان التلميذ يتخرج بعد سنوات الدراسة وقد استقر فى مفهومه أن محمد على هو قائد اهتم برعاياه، وأن إصلاحاته لم يضعها فى مأزق سوى التدخل الأجنبى، وبالتالى صور التعليم فى مصر فى مرحلتيه الابتدائية والثانوية الصراع ضد التدخل الأجنبى وتأثيره كحراك ديناميكى رئيسى منذ انتهاء عصر المماليك. وقد رجعت الأحداث الجارية أمام التلاميذ فى تلك الفترة صدى تلك المرحلة حيث كان المصريون يبذلون محاولات كثيرة لإعادة التفاوض فى العلاقة بينهم وبين البريطانيين فى سنوات العشرينيات وحتى الخمسينيات وفى هذا السياق ظهرت فكرة مسيطرة فى تاريخ مصر بعد عام ١٨٥٠ وهى أن مصر تتعرض دوريا لمرحلة اختراق قوى أجنبية لها تتبعها ردود أفعال وطنية تمكنها من الاستحواذ على حرية الفعل إلا أنها تتوقف قبل تحقيق أهدافها النهائية بسبب اهتمامات إمبريالية. إلا أن هذه الفكرة لم تطمس حقيقة أنه فى نهاية عصر محمد على "استحوذت مصر على حجر الزاوية فى استقلالها، حيث استطاع محمد على أن يؤسس حكمًا حرص فيه أفراده على تمجيد مصر والرفع من شأنها ثقافيًا وماديًا"(٥٦). وكان هذا ما فعله جميع حكام مصر الوطنيين منذ عهد مينا. وبشكل عام يمكن القول بأن تمجيد حكام مصر منذ مينا إلى محمد على كان يهدف إلى تدريب الشعب على تقبل الحكام الأقوياء وبالتبعية فؤاد وفاروق.

تعميق صورة محمد على فى المدارس الثانوية

ما إن حلت مرحلة الثلاثينيات حتى كان لدى تلاميذ المدارس الثانوية كتابًا مدرسيًا معترفًا به لدراسة حقبة محمد على بعنوان "تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة". وقد كتبه محمد رفعت بتوجيه من وزارة المعارف آنذاك وصدرت الطبعة الأولى منه فى عام ١٩٢٠ . وبعد ذلك بسبع سنوات كان يُدرس أيضًا فى كلية المعلمين العليا والذى كان محمد رفعت أحد الأساتذة بها، وظل الكتاب يدرس حتى عام ١٩٥٢. وفى عام ١٩٣٢ أعاد رفعت مراجعته ليتسع محتواه ويشمل مرحلة ما بعد الاحتلال البريطانى فى تاريخ مصر، ليصبح بعد ذلك الكتاب المقرر فى مادة التاريخ على السنة الرابعة فى المدارس الثانوية. وكان رفعت أحد رواد الجيل الأول من المؤرخين المعلمين المصريين: فبعد حصوله على شهادة الماجستير فى التاريخ من جامعة ليفربول، جمع بين التدريس والأبحاث الأكاديمية أثناء خدمته لفترات فى وزارة المعارف قبل أن يلتحق بوظائف قيادية بها ابتداء من الأربعينيات ليصبح وزيرًا لها بعد ذلك عام ١٩٥٢. وفى أوقات كثيرة من مسيرته العلمية كان يساهم فى تأليف الكتب المدرسية(٥٧)، كما مثل أيضًا وزارة المعارف فى مؤتمرات المعلمين التى عقدت فى الأربعينيات(٥٨). وكان مؤلفه "تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة" ينقل مباشرة رؤية الدولة التعليمية فى مغزى التاريخ الوطنى المعاصر.

عرض رفعت على قرائه صورة لمؤسس الأسرة الحاكمة بوصفه يمتلك "العبقرية، والتصميم، والشجاعة" ليحقق النجاح الذى فشل فيه المماليك، والفرنسيون، والعثمانيون حيث يقول أيضًا "ولقد نجح شخص واحد... لأنه أدرك بحكمته وثاقب نظره ظهور الوطنية المصرية التى بزغت آنذاك، وعمل معها ولها." وفى خلال مراحل حكمه الأولى فى مصر أثبت محمد على للشعب المصرى فى سلوكه تجاه المتنافسين على السلطة أنه "ليس لديه أى أطماع شخصية... وأنه يعمل لصالح المصريين." وقد نجح هذا الكتاب الذى تم إقراره للدراسة فى المدارس الثانوية فى خلق رباط عاطفى بين الحاكم والشعب؛ ففى بادرة من جانب أعيان القاهرة عرضوا على محمد على أن يكون قائدهم

المصرى تمامًا مثلما حدث فى السنوات اللاحقة حين ظهرت هوية الاهتمام بصالح مصر لتربط بين محمد على وأجدادهم الفراعنة. وتعلم التلاميذ أن محمد على لا تحركه أية أهداف شخصية بل إنه يطمح فقط فى "أن يبنى لمصر وله مكانة مميزة ويحفر لها مجداً عميق الجذور".

ويبرز رفعت فى تحليله لتفوق محمد على فى تعاملاته مع حملة البريطانيين القصيرة فى الفترة من ١٨٠٧-١٨٠٨ هذه الأفكار. "فقد تمكن محمد على من التغلب على أكبر خطر هدده حتى تلك اللحظة فى حياته الجديدة، فتضاعف حب المصريين له إلى الدرجة التى أصبح فيها بطل مصر فى أعينهم وحامى شرفها الذى يعتزون به". ويتجاوز المؤلف منهج المدرسة الابتدائية ليؤكد أن محمد على "أعاد لمصر مكانتها الحقيقية فى العالم حتى وصل اسم محمد على إلى أسماع أوروبا"[٥٩].

استخدم رأفت فى تحليله لتلك الفترة عنصراً مهمًا تمثل فى مناقشة الأهداف والنتائج لمبادرات محمد على. وبصفة عامة كان التلاميذ بحاجة إلى فهم أن الرغبة فى الإصلاح وتوخى الخير لمصر كان وراء كل أعمال محمد على، خاصة بالنسبة للمبادرات غير الشعبية المكلفة. فمثلاً رغم معرفتهم بأن الحملة ضد الوهابيين كلفت مصر الكثير من مواردها المالية والإنسانية، فإن تلاميذ المدارس الثانوية تم توجيههم إلى أهمية التخلص من المماليك والألبانيين "الذين تسببوا فى خراب مصر، وتدميرها، بالإضافة إلى الحروب والمجاعات... وكل من كان يقف عقبة أمام طريق محمد على للإصلاح".

كانت الحملات فى السودان أكثر تكلفة للمصريين، ومع ذلك فمن خلال التركيز على النوايا، أثار رفعت شعوراً إيجابيًا فى تقييمه لعصر محمد على حيث رأى أن السبب وراء الحملة - مثلما حدث مع الوهابيين - هو إزاحة القوة العسكرية الألبانية من مصر "حتى لا يعطلوا مسيرة إصلاحاته"، بل والأكثر من ذلك أن رفعت وجه تحذيراً إلى التلاميذ "بألا ينسوا اهتمام محمد على بنهر النيل... الذى تعتمد عليه مصر فى الرى... وكذلك اهتمامه بأهلها"... أما نتائج الحملة فقد أشار رفعت أنها فشلت

فى الحصول على الذهب، أو جنود جدد، ولكنه وازن بين كل ذلك مع الفوائد التى حصل عليها، وهى أن "البحر الأحمر أصبح بحيرة مصرية، وأن محمد على أكد سيطرة مصر على منابع النيل، وفتح أمام المصريين مساحة عريضة للتجارة والاستثمار"(٦٠).

ومن خلال ما ذكره عن بعض أخطاء محمد على التى حاول أن يبررها بعد ذلك بسرد الفوائد التى عادت على مصر والتى بلورت اتجاه رفعت فى تناول سيرة محمد على، كان المنهج الذى وضعه للتلاميذ متماسكًا يستحق المديح والإطراء من المواطنين فى الفترة من العشرينيات وحتى الأربعينيات، وبالتالى قلل من شأن الصعوبات، والمشاق التى جرها تشكيل الجيش من حيث التجنيد الإجبارى للمصريين مقارنة بالفائدة التى عمت على جموع المواطنين:

"اكتسبت مصر من الجيش فوائد أدبية ووطنية جمة. فقد كان هو رمز وحدتها حيث كان المسلمون والمسيحيون متساويين فيه، كما أنه بث فى البلاد روحًا نظامية قومية كانت قد تاهت لسنوات طويلة بالإضافة إلى تأمين البلاد من جماعات الظلم والفوضى. كما لا يجب أن ننسى الروح الوطنية التى تولدت بعد تشكيل الجيش لتشعر المصريين بإمكانية التنافس فى ساحة الحرب، وأيضا لتملأ قلوبهم إحساسًا بالثقة والكبرياء".

من هذا المنطلق كان يمكن للتلاميذ تفهم أن محمد على هو الذى يمكن أن يتوجهوا له بالشكر على وحدة الوطن، وإحياء الروح العسكرية، والمساواة أمام القانون مما يعزز النظام الاجتماعى. وكان الأهم من ذلك – وربما ليس بهذا الوضوح – أن شعر التلاميذ أن هذه الملامح هى من سمات الشخصية المصرية الأصيلة الممتدة فى جذور الماضى والتى أعاد إحياؤها مؤسس الحكم الحالى – وبالمثل فإنهم – أو مؤلفو تلك الكتب يمكنهم أن يشيدوا بهذه الإنجازات كحقيقة تعود إلى العشرينيات من القرن التاسع عشر.

وفى نفس السياق فإن الحوار حول القيود التى فرضها الإصلاح الزراعى على الفلاحين توازى مع التفاصيل التى ذكرت عن زيادة الثروة القومية واستقلالية الاقتصاد. وكان رفعت على استعداد أيضاً لنقد الجهود التعليمية، وإن كان الأهم من ذلك عنده فى هذا الصدد هو رغبة محمد على فى أن يمتلك الوطنيون كل الفوائد الثقافية والفكرية التى يختص بها الأجانب، بالإضافة إلى أنه رغم تدخل الدولة وضغوطها "فلا يجدر بنا أن ننسى أن الفضل يعود إلى محمد على فى تقسيم أنشطة الحكومة، وبذل كل جهد فى العمل والتصميم على التقدم والارتقاء." مما استتبع فى النهاية أن تقييم سنوات حكم محمد على بدا أنه تحليل موضوعى غير منحاز مع التأكيد على تبرئته مما يقوله عنه الغربيين والاحتفال به والتركيز على رغبته فى مساعدة المصريين فى شئونهم الخاصة".

"ليس من العدل الحكم على محمد على من خلال المعايير التى يفرضها الغرب... فإن نظام الاحتكار والتجنيد الإجبارى كان ضرورياً للأسف... ولم يكن هناك من سبيل آخر لحماية مصر ومنعها من السقوط فى براثن حكم الأتراك ثانية... وفى النهاية نرى أنه - إذ أخذنا فى الاعتبار الظروف الخاصة لمصر عند ظهور محمد على، وعظم الواجبات التى أخذها على عاتقه ليسيطر على الفوضى والجهل، والظلم، والمؤامرات التى كانت سائدة فى مصر وتركيا آنذاك - فيجب أن نقرّ بأن نجاحه فى حكم مصر كان نتيجة عبقريته، بالإضافة إلى تلك الإصلاحات الخالدة، والدور الذى لعبه فى عالم الدبلوماسية الأوروبية"(٦١).

وإذا جمعنا كل ما قيل فإن التلاميذ كانوا مدفوعين إلى رؤية محمد على من منظور أنه حاكم لا منافس له، بعيد النظر ومهتم برعاياه، وفى نفس الوقت تكونت لديهم فكرة إيجابية عالية عن تقييم الأداء العسكرى، ورغم أن الاحتفال بالصفات العسكرية وخدمات الجيش لم يكن لها توجه فى ذهن المصريين فى ذلك الوقت فإن الكتب المدرسية، والمقالات التى كانت تحرر فى المجلات التى يجمعها التلاميذ كانت تشير إلى ذلك كما سنرى لاحقاً. كما أنهم رأوا أيضاً أن طبيعة مصر التى لم تعتنق

تماماً السمات الأوروبية وكذلك طريقها إلى التحديث لم يكن غريباً بل كان ملائماً تماماً لها - فى نفس الوقت الذى رأوا فيه مصر أكثر أوروبية وأهم للعالم الغربى عن جيرانها سواء جنوبياً أو غربياً. وأخيراً فربما كانت رؤية التلاميذ لتاريخهم وعالمهم المعاصر تتشعب ثنائياً ما بين الفوضى والنظام، الجهل والرقى - كصدى للدروس التى يتلقونها فى مادة التربية الوطنية فى المدارس الابتدائية والثانوية.

وتجاوزاً عما كان موجوداً فى المدارس الابتدائية، صورت مناهج المدارس الثانوية الجدود الأوائل كشركاء فى تحديد مصير الأمة منذ بداية فترة حداثتها. وفى هذا الصدد، يشير رفعت إلى أهمية مرحلة وجود الفرنسيين فى مصر حيث أسس نابليون "الديوان الوطنى" لتشارك العناصر الوطنية فى الحكومة لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث." ومع ذلك ففى فترة لاحقة تسببت قسوة تصرفات الفرنسيين فى اندلاع قوة وطنية فى الشعب القاهرى الذى "اتخذ المبادرة بيديه... فى سبيل الأمة." ومن ثم كان من أهم نتائج الحملة الفرنسية أن أدرك المصريون "إمكانية الاعتماد على أنفسهم وليس على المماليك... والأخذ بمبدأ الانتخاب وليس التعيين فى الوظائف... وبهذه الطريقة تدرب المصريون أثناء وجود الفرنسيين على ممارسة المشاركة فى الحكم، مما كان له أثره فى الأحداث المستقبلية"(٦٢). فقد اختار المصريون أنفسهم محمد على قائداً لهم، وبذلك تميزوا بين الدول الأخرى فى المنطقة بالدفاع عن قضاياهم السياسية الخاصة، تماماً مثل ما أورى محمد رفعت وهو يصور تاريخ مصر فى تلك الفترة كسلسلة طبيعية من مراحل التقدم توجت بثورة ١٩١٩ وما تلاها من استحداث النظام البرلمانى، مما دفع المصريين إلى اعتبار أنفسهم مميزين عن جيرانهم فى إفريقيا الشمالية والعالم العربى الذين لا يستطيعون مثلهم أن يفخروا بما حققوه فى القرن التاسع عشر من تقدم فى طريق الاستقلال وما تلاه من حكومات نيابية تضمن أدواراً لهم فيها.

وكما نرى هنا ونحن نناقش شئون الجيش والأحوال الأخرى فى عصر محمد على نجد أن رفعت ركز أيضاً على مساهمة الأقباط فى نهضة مصر. وبالمثل وهو يناقش مرحلة الحملة الفرنسية أشار إلى "أن الناس من مختلف الفئات كانت ممتلئة حماساً وساعدوا الآخرين فى انتهاز الفرصة للثورة ضد الفرنسيين... ولم يكن الأقباط أقل

حماساً أو وطنية من المسلمين." وتبدو الرسالة هنا واضحة وإن كانت ملتبسة بعض الشيء. فمن ناحية قد يرى التلاميذ أنه رغما عن الاختلافات الدينية فقد توحد المصريون جميعًا تحت قضايا عامة وطنية، إلا أنه من جانب آخر فإن اختيار الأقباط للتأكيد على القراء بولائهم الوطني فربما تشير المناهج عن غير قصد أو (متعمدة) إلى أن هذا الولاء لا يمكن افتراضه، بل وإنه في تلك الحقبة ما بين ١٩١٩ و١٩٥٢، قد يظل الأقباط قضية خاصة في مصر المسلمة، وأن مؤلفي المناهج حين يبرزون أمام الطلبة أهمية الوحدة الوطنية فلن يستطيعوا تجنب خصوصية الأقباط أنفسهم.

الخاتمة

لم يكن يفصل العصر الفرعوني عن عصر محمد علي فقط على فجوة امتدت إلى ثلاثة آلاف سنة ، ولكنهما كانا بعيدين زمنيًا عن عصر الملكية الدستورية كما مارسها المراهقون والشباب من المواطنين. وفي ضوء ما يمثله هذان العصران من قمة الإنجازات الوطنية، فإن المناهج الدراسية الشاملة تشير إلى أن الشباب المصري في خلال العشرينيات إلى الأربعينيات كانوا يعيشون في ظل مجدهم الوطني. وهذا الاتجاه يختلف عما كان يحدث في الدول المجاورة مثل جمهورية تركيا، وفلسطين الصهيونية، وإيران بهلوي، حيث كان التلاميذ فيها يرون أنفسهم متعايشين مع أو مساهمين في أهم عصور بلادهم ديناميكية[٦٣]. ومع ذلك، ورغمًا عن هذه الفجوة الزمنية التي تفصل الشباب المصري عن عصر الفراعنة ومحمد علي ، ورغم ما أشارت إليه المناهج من أن هؤلاء الشباب ولدوا بعد فترة توهج هذه الإنجازات الوطنية، فإن التعليم الحكومي استخدم هاتين الفترتين لتوصيل دروس مهمّة عن الحاضر فيما يتعلق بالقوى التاريخية المؤثرة التي تشكل سلوك المواطنين.

ورغم أنه من المؤكد أن المناهج الدراسية الحكومية لا "تثبت" ما كان يعتقده التلاميذ حقيقة، فإن الرسالة التي كانت تنقلها هذه المناهج ومقررات الدولة والكتب المدرسية تشير بكل دقة إلى المعتقدات التي كان يعتنقها خبراء التعليم،

وواضعو التخطيط والكُتاب الأكاديميون، والمعلمون أنفسهم الذين كانوا يشجعون على إحياء مشروعات التعليم الوطنية فى مصر الملكية الدستورية. وفى مقابل ذلك نرى أن تقييم مدى استجابة وتقبل هذه الرسالة من قبل التلاميذ مغامرة خطرة. فمذكرات التلاميذ فى ذلك الوقت بعيدة عن متناول أيدينا، بالإضافة إلى أن اللقاءات مع هؤلاء الذين كانوا تلاميذ فى تلك الفترة الممتدة من ١٩١٩-١٩٥٢ بدلا من أن تلقى الضوء على الاتجاهات والخبرات المعاصرة فى ذلك الوقت، أو تحاول إنعاش ذاكرتهم للعودة إلى تجاربهم وخبراتهم، فهى تثير التساؤل عن مدى تأثر العقود الفاصلة فى تحريف الذاكرة[٦٤].

ومع ذلك يوجد مصدر آخر فى هذا السياق لم يتم دراسته جيداً، يتمثل فى مجلات الطلبة التى نشرت آنذاك والتى توفر بعض المعلومات عن وجهة نظرهم. ففى خلال السنوات من ١٩٢٠ إلى ١٩٥٢ كان التلاميذ فى المدارس الابتدائية والثانوية يحررون العديد من المجلات. وسواء أكانت هذه المجلات بمبادرة من النوادى الأدبية المدرسية أو الإدارات أنفسها فقد كانت تصدر فصليًا أو سنويًا. إلا أن مصداقيتها فى تفسير اتجاهات الطلبة محل مناقشة: فقد كان المعلمون هم القائمون على تحريرها، وكانت الإدارة المدرسية تدقق فى ضرورة الخضوع إلى توجيهاتها التى تبلورت فى مقالات فى اللغة، أو التاريخ، أو دروس التربية المدنية. ومع ذلك فرغم تغطيتها لسلسة عديدة من الموضوعان العامة، فإن المادة المستقاة منها أثبتت تميزها من ناحية أنها كانت صدى لكل الأفكار التى تعرضنا لها سابقًا. فرسوم الغلاف فى هذه المجلات كانت تشمل صورا تجمع ما بين الأشكال الفرعونية وممثلى العصر الحاكم[٦٥]. وبالمثل كان التلاميذ يكتبون كثيرا عن الحضارة المصرية القديمة وآثارها الباقية بناءً على الرحلات المدرسية لمناطق الآثار التى كانوا يقومون بها[٦٦]. وكانت هذه المقالات عادة مصحوبة بقصائد وطنية[٦٧] وموضوعات عن عصر محمد على، ثم مناقشات ممتدة عن معنى الأمة وقدر مصر الحضارى مع التأكيد على الرباط الذى يجمع بين الفراعنة والعهد الحاكم، والوطنية والحداثة[٦٨]. هذا بالإضافة إلى أن المقالات عن الجيش

المصرى كان لها مكان بارز فى تلك المجلات أكثر من المفاهيم السائدة التى يثيرها العصر الدستورى[٦٩]. وفى هذا المعنى يمكن القول بأن التلاميذ فى الفترة ما بين ١٩٢٠ وحتى ١٩٤٠ أظهروا اهتماماً مفرطاً بجوانب معينة من مناهجهم القومية.

وربما كان أكبر دليل على استيعاب التلاميذ المصريين للرسالة التي كانت تبثها المناهج يبدو واضحًا من خلال تلك القصيدة التى تعدد أبطال مصر وصفاتهم، والتى نشرت فى مايو ١٩٣٩ فى مجلة مدرسة حلوان الثانوية. فمن ضمن الأبطال الذين أشارت إليهم وهم عمرو بن العاص وصلاح الدين الذين ساهموا فى رفعة شأن مصر كدولة إسلامية، وفى تحقيق سيطرتها "الاستقلالية" فى العالم الإسلامى، كان يوجد أيضاً مينا وتحتمس ومحمد على. وتكمن عظمة مينا فى توجيه مياه النيل "لرى الوادى كما نراه الآن، وهى خطوة جبارة، تتحقق لنا الفائدة منها سنويًا." أما بالنسبة لتحتمس – رغم أن حكمه كان منذ أمد بعيد – فإن اسمه "كان يتردد دائما فى كل العصور" بسبب فتوحاته وانتصاراته التى حققت له المجد "وأصبحت مصر جوهرة الأمصار وملكة البحار فى ذلك العصر." أما محمد على فقد كان أعظم عظماء المصريين:

"كان من عظماء الرجال، يمتلك قوة عزم وتصميم، ورؤية ثاقبة، بنى الخزانات والسدود، وقضى على المماليك عندما أحس بأنهم تسببوا فى ظهور الفوضى، كما حارب فى المشرق وفى اليونان، وأخضع الحجاز والسودان"[٧٠].

ومثل الفراعنة، فإن مؤسس هذا العصر الذى استمر حتى عام ١٩٥٢ نظم السياسة الداخلية للبلاد، وساهم فى نهضتها المادية والصناعية، وأعاد لمصر سيطرتها الإقليمية بفضل صفاته الأصيلة التى تستحق المحاكاة. وقد تبنى التلاميذ هذه الأفكار التعليمية فى شكلها الأولى. وكما تشير هذه التعليقات القليلة، فإن مزيداً من تلك المادة يصبح مطلبًا حيويًا، حيث إنه يمكنه أن يربط بين دروس التاريخ للمواطنين المصريين خلال الفترة الدستورية.

ويستبين من خلال هذه المناهج أن الدرس الرئيسى المستخلص يتضمن الربط بين حكم مركزى قوى - سواء أكان فرعونيًا، أو ملكيًا أو برلمانيًا - وبين السيادة الوطنية، فالطاعة للسياسيين الأرفع مقامًا في المجتمع أو الكبار داخل الأسرة سوف يضمن التماسك والقوة وبالتالى الحفاظ على النظام ومنع الفوضى. وعلى نفس المستوى من الأهمية، فقد تعرف التلاميذ في المرحلة ما بعد ١٧٩٨ على حقيقة مصرية وهى التقدم المنظم فى اتجاه حكومة ديمقراطية، بمعنى أن ما شاهدوه فى مصر خلال مراحل عمرهم لم يكن أجنبيًا أو أوروبيًا فى جوهره، بل كان خاصية مصرية برعوا فيها منذ زمن، وعبرت عنه المناهج تمامًا استنادًا إلى معتقدات خبراء التعليم وصناع السياسة[٧١]. ومع ذلك فلم يكن التقدم نحو الديمقراطية ليتحقق إلا عن طريق الأخذ بالنظام فى مقابل الفوضى، رغم أنه بعيدًا عن سنوات حكم محمد على - فإن هذا المطلب برز بصفة خاصة فيما كتب عن القائد أحمد عرابى الذى ظهر فى مناهج المدارس الابتدائية كبطل لا منازع فيه أثناء ثورة ١٨٨٢ ضد الإنجليز. وفى نفس السياق، فطبقًا لما يقوله رفعت، كانت حركة عرابى قد ظهرت بهدف "إرساء حكم دستورى فى البلاد، وضمان مبادئ الحرية والعدالة والمساواة للجميع، "متوازية مع الثورات الدستورية التى اندلعت فى أوروبا والتى تميز تاريخ القرن التاسع عشر". مما يؤكد القول بأن مصر انضمت فعلاً إلى الحضارة الغربية.

ومع ذلك فإن نظام العمل للشعب وللحاكم الذى يستهدف الاستقلال الوطنى أصبح أيضًا المعيار للحكم على عرابى. فقد فشلت الحركة لأنها وقفت جهارًا ضد الخديوى. وقد حاولت مادة التاريخ أن تنقل إلى التلاميذ الإحساس بأن الخاصية الأولى فى تاريخ مصر الحديث - والأكثر ملاءمة لأحوال الدولة - هى السعى السلمى المنظم للشعب والحاكم لتشكيل حكومة يتشارك فيها الطرفان وتسعى إلى تحقيق الاستقلال الوطنى. وفى الواقع أن الوطنية - إذا تم تفسيرها بدقة فهى تشمل الحكم الديمقراطى الشعبى والملائم فى نفس الوقت. وبصفة عامة فإنه منذ أن استقر حكم راسخ على ضفاف النيل تميزت مصر عن بقية دول الشرق (مثل العثمانيين والعرب) التى كانت تحكمها الاضطرابات والقلاقل. واستمر هذا الانحراف عن شرق عاجز سياسيًا خلال

القرن العشرين حين بدأ مجتمع سياسى مصرى واع له إرادة عامة فى العمل بتناغم، وبالتالى أصبحت مصر مماثلة للدول الأوروبية وتستحق سياسة تشابه تلك التى توجد فى أوروبا، وكان هذا يعنى مناصرة الحرية، والمشاركة السياسية الديمقراطية والسيادة الوطنية. ومع ذلك فبدلاً من الانقلابات العسكرية التى تطيح بالقيادة الشرعية، كان يجب على المواطنين من الشباب المصرى أن يتذكر أن السياسات المؤثرة هى التى تحتضن جميع طبقات المجتمع فى نفس الوقت الذى تحترم فيه النظام، والملكية والنخبة السياسية.

درس تاريخي ثاني يتكرر فى المناهج الدراسية ليستوعبه التلاميذ شمل الاحتياج إلى استمرارية وجود رابطة الاحترام والولاء الذى احتضن ميراث الفراعنة واستحوذ على مشاعر السلف والذى جسد أهداف الوطن والسعى إلى صالح الشعب المصرى. ومرة ثانية تعلم تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية هذه الدروس التى امتدت آثارها أيضًا إلى أبناء وأحفاد محمد على. وقد تكررت هذه الدروس على مستوى مرحلتى التعليم متزامنة مع بقية المواد الأخرى غير التاريخ.

ثالثًا، وبالعودة إلى الوراء وإلى زمن الفراعنة، حاول كتاب المناهج أن ينقلوا إلى المواطنين الجدد الإيمان بالمقومات الثابتة للشخصية المصرية التى يمكنها أن تحقق السيطرة الإقليمية. وقد سمحت هذه الصفة الوطنية للشعب المصرى نفسه أن يشكل مصيره، فى نفس الوقت الذى يميزه جوهره عن بقية جيرانه. ومن المهم أن تكون هذه الصورة واضحة فى الأذهان فى علاقة مصر ببقية الدول العربية، فالثقافة الحالية تؤكد الابتعاد عن فكرة الفراعنة والوطنية المصرية التى تمجد عصر محمد على وتتجه إلى سلوك عربى إسلامى عام اعتنقه المثقفون والمفكرون فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن[٧٢]. ومع ذلك ظلت المواد الدراسية تركز على هوية مصر الفرعونية حتى الخمسينيات مع ربط العصر القديم بعصر محمد على لتشكيل سلوك الشباب المصرى. أما من ناحية العرب فإن المناهج الدراسية الحكومية فى السنوات ما بين العشرينيات وحتى الانقلاب العسكرى فى ١٩٥٢، لم تعتبرهم من أقارب المصريين. واكتفت المناهج

الابتدائية فى العشرينيات وما بعدها بتصوير العرب "كأمة لها أمجادها، ولها جذورها العريقة، وتتميز بالقوة والثقافة الرفيعة، وتجنح إلى الحرية واحترام الذات" ومع ذلك فقد كان العرب قبل الإسلام مختلفين عن المصريين، بل إن تناول تاريخهم كان يأتى فى أجزاء من الكتب المصرية بحيث لا يندمج تاريخهم مع تاريخ المصريين. ومن هنا كانت نظرة التلاميذ إليهم كشعوب مختلفة عنهم وإن تكن لها صفات مميزة تخلق بينهم الكثير من الألفة.

وفى المدارس الثانوية أورت المناهج فوارق لا تكاد تُحس بين العرب ومصر، فقد كان تناولها للعرب قبل الإسلام وفى عصوره الأولى يحمل الكثير من الإيجابية. ورغماً عن "تأسيس الدولة العربية ووصف الحضارة الإسلامية" والتأكيد على أن الإسلام "جعل من العرب أمة واحدة... تتشابه فى الأصالة واللغة والمشاعر" فإن المناهج المصرية فسرت العصر الأول للإسلام وعصر الدولة الأموية بأنها ظاهرة عربية تماماً. وبمعنى آخر بقدر ما كانت الديانة الفرعونية تعنى بالنسبة لقدماء المصريين، أصبح الإسلام بنقائه الأصلى تجربة العرب الوطنية. وإذا نحينا جانبًا ما عرضه المعلمون، فإن الرسالة المهمة التى تم توصيلها أن العرب كانوا يتصفون بالشهامة والكرم، وتجمعهم وحدة اللغة والدين والتاريخ. ولكن فى نفس الوقت فإن المصريين شعب مميز. ورغم الطبيعة المشتركة بينهم فإن المناهج الدراسية لم تشر إليهم ككونهم أقارب للمصريين، وبالتالى فقد كانت الأفكار التى تركز على الفراعنة، وتميز المصريين، وعلى الإسلام والحداثة والمودة والتقارب مع العرب بالنسبة لوجوده للمعلمين الوطنيين والمدرسين بصورة أكثر مما كان مفترضاً فى الثقافة المعاصرة.

ورابعًا – كما نرى هنا – فقد أكدت المناهج للتلاميذ أن أجدادهم بدلاً من وصمهم بالسلبية، كانوا مشاركين نشطاء فى تاريخ مصر وخاصة فى العصر الحديث، وبالتالى فإن المناقشة هنا تراجع المحاولات الحديثة فى تحليل المناهج[٧٣]. مما يستبين معه أهمية ملاحظة أن رواية التاريخ فى المناهج المدرسية والتى أبرزت مساهمات المصريين العامة فى رصد تاريخ مصر تعارض أيضًا اتجاهات المؤرخين المصريين الأكاديميين

فى السنوات ما بين العشرينيات والأربعينيات من القرن العشرين. ويمثل هذا الاتجاه كتاب محمد شفيق غربال "بدايات القضية المصرية"، فهو يتفق فى نواحٍ عدة مع طريقة عرض المناهج التى تقول بأن "محمد على هو منشئ مصر الحديثة"، كما أنه يعلن بصراحة أن "محمد على صنع مصر الحديثة"، وبالمثل فكما جاء بالمناهج التى غطت فترة حكم محمد على وعصر الفراعنة وأشارت إلى ما تميزت به تلك الفترتان من وجود حكومة مركزية قوية، فإن كتاب "بدايات القضية المصرية" أثنى على "النظام المنهجى فى الحكومة" و"السلطة المركزية المحكمة" والتى أمكنها أن "تخلق اتجاهاً عاماً صحياً فى السلوك الأخلاقى." كما اتفق الاثنان أيضاً على أن عصر ما قبل محمد على كان عصراً طويلاً مظلماً بعد فترة العظمة والازدهار التى تميز بها عصر سنوات حكم الفاطميين والأيوبيين[٧٤].

أما فيما يتعلق بالشعب المصرى نفسه فقد كانت رؤية أطفال المدارس والشباب المراهق لتاريخ مصر تختلف عن رؤية قراء غربال. ففى حين ما كانت المناهج تعزز فكرة اهتمام شعب وادى النيل بالنواحى السياسية والاجتماعية، وإحساسهم بالهوية المصرية بدءاً من عام ١٧٩٨، إلا أن هذه الرؤية كانت غائبة إلى حد بعيد فى كتاب غربال، حيث جاءت الإشارة إلى أن الشعب كان فاقد التمييز، يتسم بالفتور واللامبالاة والرجعية، ويقف عقبة أمام محمد على، وطريق التقدم. وكان المصريون بما فيهم " من لا مبالاة... وهى سمة من سمات الشرق" لا يرقون إلى مستوى الظروف التى هيأها قدوم الفرنسيين إلى مصر، وحتى تلك الرموز الوطنية والقيادات الدينية – والتى أثنت المناهج على زعامتهم ومناصرتهم لمحمد على – كانت تطغى عليهم "الرغبة فى جمع الثروات والاستحواذ على السلطة"[٧٥]. وفى مواجهة مثل هذا "الشعب البائس" فإن "الحكم الجديد لم يأل جهداً فى فرض نظم صارمة عليهم" رغم اتجاههم الغريزى إلى الكسل[٧٦]. وباختصار، فى حين ما كان الأكاديميون ومخططو التعليم يثنون على العهد الحاكم ويؤكدون تقدم مصر نحو الحداثة، ألغى غربال دور المصريين أنفسهم. وعلى النقيض من ذلك فإن مادة التاريخ المدرسى وصداها الذى تردد فى فصول مادة

التربية الوطنية واللغة جاهدت لأن تضع السلف فى الماضى القريب قى دور الفاعل وليس مجرد المفعول به، فى حين وفرت المؤشرات التى تتطلبها المواطنة فى المستقبل. وبالتالى فنحن نرى هنا تعدد المفاهيم بل تعارضها بشأن التاريخ الوطنى لمصر فى تلك الفترة من قبل مشاهدين مختلفين. وبالنسبة لتلاميذ المدارس فإن التاريخ الوطنى كما استقبلوه كان يتشكل بصورة منهج سردى مبرمج عن عمد مركزًا اهتمامه أكثر من الدقة التاريخية فى تدريس الاتجاهات الاجتماعية والسياسية التى تتواءم مع دولة يسيطر عليها حكم ملكى يستحق الولاء والشعور بالرابطة العاطفية، بالإضافة إلى نظام برلمانى يعززه النظام والمشاركة فى الحكم.

الهوامـــش

(١) مـوريس هلبـواتس، On Collective Memory، طبعـــة، ترجمـة، وتقـديم لويس أ. كوسر (شيكاجـو: مطبعة جامعة شيكاجو، ١٩٩٢).

(٢) ميروسلوف هروش،

From National Movement to Fully- Formed Nation: The Nation-Building Process in Europe, New Left Review 1998,1993, 4-6.

(٣) إيريك هوبسبون Mass-Producing Traditions: Europe, 1870-1914 فى طبعات هوبسبون وتى. رينجر The Invention of Tradition (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٨٣) ص٢٦٤-٦٥ . انظر كذلك: كتاب هوبسبون Nations and Nationalism since 1780 (الطبعة الثانية، كامبريدج:م طبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٢)، ديفيد ميلر، On Nationality (أكسفورد: مطبعة كلارينديون، ١٩٩٥) ١٤١-٤٤، ايتيان باليبار،

The Nation Form: History and Ideology فى كتاب باليبار وإيمانويل فاليرشتاين،

Race, Nation. Class: Ambiguous Identities.

لندن: فرسو، ١٩٩١) ٩٠-٩٦ .

(٤) انظر: أنطوني جـــورمـــان، Historians, State and Politics in Twentieth-Century Egypt: Contesting the Nation (لندن: روتلدج كورزون، ٢٠٠٢) ١٣، وألبرت حوراني Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939 (لندن: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٨٣) ٦٧-٨٢ .

(٥) أنتـــوني جـــورمـــان Historians, State and Politics in Twentieth-Century Egypt 22-27 وبـاراك أ. سالموني،

Pedagogies of Patriotism: Teaching Socio-Political Community in Twentieth Century Turkish and Egyptian Education.

(رسالة دكتوراه للمناقشة، جامعة هارفارد، ٢٠٠٢) ص١٢٥-٤٧، انظر كذلك: الفصل الذى كتبه أرثر جولدشميت فى هذا الكتاب.

(٦) شفيق غربال "تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية"، الجزء الأول (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢)، شفيق غربال،

The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali: A Study in the Diplomacy of the Napoleonic Era.

(لندن: جى. روتليدج، ١٩٢٨) ٢١٠ .

(٧) وزارة المعارف العمومية "منهج التعليم الابتدائى للبنين والبنات" مؤقت (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٣٠) ٤٧-٤٩ .

(٨) انظر: باراك سالمونى، Pedagogies of Patriotism 842، ٩٩٩، ١٠٠١، ١٠١١ .

(٩) وزارة المعارف العمومية "مدارس الحكومة المصرية: منهج التعليم الابتدائى للبنين والبنات" (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٢٤).

(١٠) وزارة المعارف العمومية "منهج التعليم الابتدائى للبنين والبنات" مؤقت (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٣٥) ٤٧ .

(١١) وزارة المعارف، الحكومة المصرية "منهج التعليم الابتدائى للبنين والبنات" (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٣٥)، وبالتالى "ابتدائى للبنين والبنات" ٣٥ .

(١٢) "تقرير وزير المعارف عن التعليم الثانوى (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٣٥) ٢٥ .

(١٣) محمد أمين حسونة "تقرير مهم" مجلة التربية الحديثة ٩: ١ أكتوبر ١٩٣٥، ٤ .

(١٤) انظر: وزارة المعارف العمومية، "مناهج المدارس الابتدائية للبنين والبنات (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٤٩)، وشرحه "منهج التعليم الثانوى للبنين (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٤٧) وشرحه "مناهج المرحلة المتوسطة للبنين والبنات (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٤٩).

(١٥) انظر: دونالد أم. ريد،

Who's Pharaohs? Archeology Museums and Egyptian National Identity from Napoleon to world War One.

(بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٢) وشرحه Indigenous Egyptology: the Decolonization of a Profession?

مجلة المجتمع الشرقى الأمريكى ١٠٥ :٢ (١٩٨٥) ٢٣٣-٤٦ .

(١٦) وزارة المعارف العمومية، مدارس الحكومة المصرية: التعليم الابتدائى للبنين والبنات ٧، ١٤, ومن بعدها الابتدائى ٢٤ .

(١٧) ميجور سافاج، سليم حسن أفندى، الشيخ أحمد الإسكندرى، "عمر الإسكندرى أفندى، صفوة تاريخ مصر والدول العربية، الجزء الأول" (القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٢٨) ٥، صفوة تاريخ مصر STMI. وهى الطبعة الحادية عشر للنص، والذى يرجع إلى عام ١٩١٩ .

(١٨) وزارة المعارف العمومية، منهج التعليم الثانوى (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٣٥) , ١٥٥ ومن بعدها ثانوى ٣٥ .

(١٩) صفوة تاريخ مصر STMI .

(٢٠) ابتدائى ٢٤، ١٤ .

(٢١) صفوة تاريخ مصر STMI 13-14، ١٥-١٦ .

(٢٢) نفس المرجع، ٢٣، ٢٤ .

(٢٣) ابتدائى ٢٤، ١٤، ١٥ .

(٢٤) صفوة تاريخ مصر STMI 24، ٢٧ .

(٢٥) ويشمل هذا أحمد لطفى السيد ومحمد حسين هيكل، انظر: إسرائيل جرشونى وجيمس جاكوفسكى Egypt, Islam, and the Arabs (أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٨٦)، ١١-١٥، ٣٣-٣٩.

(٢٦) أحمد العوامرى، أحمد على عباس، عوض لطفى أحمد، عباس حسن، المطالعة المختارة للمدارس الابتدائية الجزء الثالث، السنة الثالثة (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٤٦) ١٥٢-١٥٤، ٣٣٥, انظر كذلك: أ. مصطفى، م. أ. الإبراشى، م. ص. عبد اللطيف، أ. م. الشافعى، عبد العظيم، ح. عبد القادر، المطالعة العربية للمدارس الابتدائية، الجزء الثالث السنة الثالثة (القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٤٥)، ٣٩ .

(٢٧) صفوة تاريخ مصر STMI، ٢٩، ٣٦-٣٧، ٤٦-٤٧ .

(٢٨) نفس المرجع، ٣٦ .

(٢٩) محاضرة للمعلمين، انظر: أمير بقطر، "أهم مبادئ التربية"، مجلة التربية الحديثة ١:٧ (سبتمبر ١٩٣٣)، ١٩، جرجس ميخائيل، "النظام فى مدارسنا"، مجلة التربية الحديثة ٢:٢٢ (ديسمبر ١٩٤٨)، ١٢٧-٢٩، ولنفس القيم والمبادئ التوجيهية للدولة وكالنصوص التى تشير إلى نفس المعنى، سواء فى الإشارة للعصر الفرعنى، أو الواجبات العصرية للمصريين، انظر: "ابتدائى البنين والبنات" ٣٥، ٢٤-٢٧، العوامرى وآخرون، "المطالعة المختارة للمدارس الابتدائية، الجزء الثالث، السنة الثالثة، ٣٩-٤٠، ٦٥، ٧٥-٧٦، ١٤٠، أحمد العوامرى، أحمد على عباس، عوض لطفى أحمد، عباس حسن، "المطالعة المختارة للمدارس الابتدائية"، الجزء الثانى، السنة الثانية (القاهرة: مكتبة الهلال (.n.d، ٩٥-٩٦ .

(٣٠) نفس المرجع، ٨٣،٨٧، ٩٠، ٩١ .

(٣١) مثلما ناقشت ميساكو إيكيدا فى الفصل الخاص بها، يوجد مسار مختلف تمامًا فى التعليم الابتدائى (الأولى/الإلزامى). المجانية، كانت تستهدف الفئات ذات المستوى الاقتصادى الأقل سواء فى الحضر أو الريف. كان فى استطاعة المؤهلين استكمال دراستهم فى المدارس الثانوية ولكن بصعوبة كبيرة. لسياسات التعليم فى فترة الاحتلال البريطانى، انظر: ديفيد سى. كينزى،

Egyptian Education under Cromer: A Study in East-West Encounter in Educational Administration and Policy, 1883-1907.

(مناقشة رسالة دكتوراه، جامعة هارفارد)، وأم. ريتشارد فان فلاك،

British Educational Policy in Egypt Relative to British Imperialism in Egypt, 1882-1922.

(مناقشة رسالة دكتوراه، جامعة ويسكونسن، ١٩٩٠).

(٣٢) ثانوى، ٣٥، ١٥٨ .

(٣٣) إبراهيم نمير سيف الدين، زكى نجيب هاشم، "مصر فى العصور القديمة (القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٣٩-٤٠)، ٩ ، ٣، ٧٣، ٨٧، ٨٨ .

(٣٤) انظر: ج. إبجار، م. شفيق غربال، "كتاب التاريخ القديم، لتلاميذ السنة الأولى الثانوية (القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٣١)، ٤٥-٤٨ .

(٣٥) سيف الدين على هاشم "مصر فى العصور القديمة"، ٩١ .

(٣٦) ثانوى، ٣٥، ١٥٩ .

(٣٧) انظر: "حديث النجاح مع رجل ناجح: ويصا واصف" الهلال ٤:٣٦ (فبراير ١٩٢٨)، ٣٩٧، محمد على علوبة، "مبادئ فى السياسة المصرية" (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٢)، ٢٠٢-٢٠٥، محمد حسين هيكل، "مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى، عهد الفاروق" (القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، ١٩٥٣) ١٠٦-١٠٤ .

(٣٨) انظر: عبد العزيز البشرى، "التربية الوطنية" (القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٢٨)، ٢-٦، محمد رفعت وعبد العزيز البشرى، "التربية الوطنية للمدارس الثانوية" (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٣٧/١٩٤٩)، ٢-٣ .

(٣٩) انظر: باراك سالمونى "Pedagogies of Patriotism" 780-819، ٩٤٠-٦١، ٩٧٤-٨٢، فيروزيه كاشانى ثابت.

Frontier Fictions: Shaping the Iranian Nation, 1804-1946 (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٠).

(٤٠) سيف الدين على، هاشم، "مصر فى العصور القديمة"، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٥ .

(٤١) نفس المرجع، ١٥٥، ١٥٨، ١٧٤ .

(٤٢) نفس المرجع، ١٥٩، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٧ .

(٤٣) صفوة تاريخ مصر STMI، ٨٣، ٨٧، ٩٠، ٩١ .

(٤٤) ميجور سافاج، سليم حسن أفندى، سيغ أحمد الإسكندرى، عمر الإسكندرى أفندى، "صفوة تاريخ مصر والدول العربية، الجزء الثانى (القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٣٠) ٤٤، ٤٥، ٤٨, وبالتالى صفوة تاريخ مصر STM2 .

(٤٥) صفوة تاريخ مصر STM2، عمران فرج الجمل، "تاريخ مصر الحديث، لسنة رابعة ابتدائى" (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٣٠) ٢ . وبالتالى THM.

(٤٦) تاريخ مصر الحديث THM، ١٣، عبد الرحيم محمد عثمان وشحاتة عيسى إبراهيم "تاريخ مصر الابتدائى، الجزء الثالث لسنة رابعة ابتدائى (القاهرة: مكتبة المطبعة الحديثة ١٩٢٨-٢٩) ١٤، ١٥ . وبالتالى تاريخ مصر الابتدائى TMI.

(٤٧) تاريخ مصر الحديث TMI، ٢٨ .

(٤٨) تاريخ مصر الابتدائى TMH، ٣٠، ٢٥ .

(٤٩) تاريخ مصر الابتدائى TMI، ٣٧ .

(٥٠) تاريخ مصر الابتدائى TMI، ٧٠ .

(٥١) تاريخ مصر الحديث TMI، ٤٠، ٤٢، ٤٦ .

(٥٢) تاريخ مصر الابتدائى TMH، ٣٥ .

(٥٣) TMI، ٤١، ٤٥ .

(٥٤) انظر: خالد فهمي All the Pashas Men: Mahomet Ali, His Army, and the Making of Modern Egypt (كامبريدج: مطبعة جامعة كمبريدج، ١٩٩٧)، ف. روبرت هانتر،
Egypt Under the Khedives, 1805-1879: From Household Government to Modern Bureaucracy
(بيتسبورج: مطبعة جامعة بيتسبورج، ١٩٨٤)، كنيث كونو،
The Pashas Peasants: Land, Society, and Economy in Lower Egypt, 1740-1858
(كامبريدج: مطبعة جامعة كمبريدج، ١٩٩٢)، جوديث تاكر Decline of the Family Economy in Mid-Nineteenth Century Egypt," Arab Studies Quarterly I, 1980. 245-71.

(٥٥) تاريخ مصر الحديث TMH، ٤٣ .

(٥٦) تاريخ مصر الابتدائى TMI، ٦٧ .

(٥٧) انظر على سبيل المثال: محمد رفعت ومحمد أحمد حسونة، "معالم طريق العصور الوسطى" (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٥١)، محمد رفعت وعبد العزيز البشرى "التربية الوطنية للمدارس الثانوية.

(٥٨) انظر: أنتونى جورمان، Historians, State and Politics in Twentieth-Century Egypt 22-23، خير الدين الزركلى "العلم" (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٦)، ١٢٨ .

(٥٩) محمد رفعت "طريق مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة، للمدارس الثانوية" (القاهرة: المطبعة الرحمانية، ١٩٤٣)، ٥٠-٥١، ٥٥، ٥٢، ٥٩ .

(٦٠) نفس المرجع، ٦٥، ٦٩، ٧٠، ٧٣ .

(٦١) نفس المرجع، ٧٨، ٨٦، ٨٨، ١٢٨-٢٩ .

(٦٢) نفس المرجع، ٢٧، ٢٩-٣١، ٣٧، ٤٣ .

(٦٣) لجمهورية تركيا، انظر باراك سالمونى .
Turkish Knowledge for a Modern Life: Innovative Pedagogy and Nationalist Substance in Primary Schooling, 1927-1950 "Turkish Studies 4:3 (2003)
103-44، بالنسبة لفلسطين الصهيونية، انظر زيروبافيل،
Recovered Roots: Collective Memory and the Making of Israeli National Tradition.
(شيكاجو: مطبعة جامعة شيكاجو، ١٩٩٥) ٣٩-١٤٤، راشيل البوين درور،
Israeli Education: Changing Perspectives," Israel Studies 6: 1 (2001).
76-100، بالنسبة لإيران انظر: رودى ماثى،
Transforming Dangerous Nomads into Useful Artisans, Technicians, Agriculturalists: Education in the Riza Shah Period.
فى طبعة ستيفانى كرونى The Making of Modem Iran: State and Society under Riza Shah (لندن: روتلدج، ٢٠٠٢).

(٦٤) لاستخدام مدروس لمذكرات فى هذا الغرض، انظر: بنيامين سى. فورتنا

Imperial Classroom: Islam, the State. and Education in the Late Ottoman Empire.

(لندن: مطبعة جامعة ، أكسفورد ٢٠٠٢).

(٦٥) على سبيل المثال، مجلة مدرسة المحلة الكبرى، مجلة مدرسة النهضة المصرية بالقاهرة، مجلة المدرسة الخديوية.

(٦٦) صلاح الدين محمد حمرى "حساب القبر عند قدماء المصريين" المنصورة: مرآة البيئة المدرسية والإقليمية، مدرسة المنصورة الثانوية ١٣ (١٩٣٨)، ٦٠-٦٢، جرجس فراج "أدب الفراعنة"، مجلة مدرسة الأقباط الكبرى ١٠ (١٩٤٦)، ٩٦-١٠٠، أحمد صفوت "قادش...." صحيفة مدرسة الأهرام ١ (١٩٣٢)، جبران نصيف محروس، "التاريخ: قدماء المصريون" مجلة مدرسة الفيوم الثانوية (١٩٢٣)، ٧٤-٧٦، عبد المجيد عمار، "مصر ومجدها الخالد بآثارها" مجلة المدرسة مدرسة الثانوية الأميرية ٢:١ (١٩٢٧)، ١٦-١٧، عائشة قنديل، "وقفة أمام النيل"، مجلة مدرسة الأميرة فايزة الثانوية ١:١ (١٩٣٥)، حسن عبد الحليم اليمانى، "مصر القديمة" مجلة المدرسة الخديوية ١:٥ (١٩٢٥)، نجيب سليمان، "قدماء المصريين: أخلاقهم، عقائدهم، عنايتهم بوطنهم"، مجلة صبورة الثانوية الأميرية للبنين ٣ (١٩٢٩)، ٦١-٦٣ .

(٦٧) على سبيل المثال، على شاهين، "يا مصر نحن لك الفدا" مجلة المدرسة الخديوية ٣:٥ (١٩٢٥).

(٦٨) انظر حلوان م.، "الوطنية"، محمد وحيد الدين الرالى، "التدريب العسكرى"، نفس المرجع، "جولة فى مدينة رمسيس"، كلها فى مجلة مدرسة حلوان الثانوية (مايو ١٩٣٩)، ٤٩، ٦٠-٦١، ٧٠-٧٣ .

(٦٩) جمال الدين سيد، الجيش المصرى"، المنصورة مرآة البيئة المدرسية والإقليمية، مدرسة المنصورة الثانوية ١٣ (١٩٣٨)، ٨٢-٨٣، "التدريب العسكرى"، مصطفى سمير حيدر "حياتنا الاجتماعية: الحفل العسكرى"، محمد عبد الرحمن، "الجندى أحق بالعناية من الفلاح"، نفس المرجع، "مع جيش إبراهيم"، كلها فى صحيفة مدرسة الخديوى إسماعيل ٣ (١٩٢٩)، ٧-١٠، ١١-١٢، ٣١-٣٢، ٥٢-٥٤، محمد عريفة البشرى، "لماذا أحببت أن أكون جنديا"، مجلة مدرسة المحلة الكبرى الثانوية (١٩٣٩)، ١٥-١٦، هنرى إبراهيم رزق، "الجندى المجهول"، مجلة المدرسة الأبدية، القسم المصرى ١ (١٩٣٦-٣٧)، ٧٠-٧١، رياض توفيق، "دمعة على قبور الشهداء"، مجلة المدرسة الإبراهيمية الثانوية الأميرية ١:١ (١٩٢٦)، ١٥-١٦ .

(٧٠) عبد الحميد أبو سمارة، "عظماء الرجال"، مجلة مدرسة حلوان الثانوية (مايو ١٩٣٩)، ٣٦-٣٧ .

(٧١) انظر: أمير بقطر، "الحرية: ما لها وما عليها" الهلال ١:٤٥ (ديسمبر ١٩٣٦)، ٧٧-٨١، محمد حسين هيكل، "الحرية ومدلولها الإنسانى"، الهلال ١:٤٥ (ديسمبر ١٩٣٦)، ١٢-١٣، نفس المرجع، "الديمقراطية فى مصر"، الهلال ٣:٣٤ (ديسمبر ١٩٢٥)، ٢٤١-٤٦ .

(٧٢) انظر: إسرائيل جرشونى وجيمس جانكويسكى، Egypt. Islam, and the Arabs, and &defining the Egyptian Nation.

(كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٥). للاقتراب أكثر من الموضوع ، انظر: ناداف سافران،

Egypt in Search of Political Community: An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt, 1804-1952.

(كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٦١).

(٧٣) لوصف السلبية فى المناهج المصرية، انظر: جابرييل بيتربرج،

The Tropes of Stagnation and Awakening in Nationalist Historical Consciousness.

Rethinking Nationalism in the Arab Middle East في طبـعـة جـرشـونى وجـانكويسكى،

(نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٧)، ٥٨-٦٠ .

(٧٤) شفيق غربال،

The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali: A Study in the Diplomacy of the Napoleonic Era 209, 73, 284.

(٧٥) نفس المرجع، ٢٠٧-٢٠٩ .

(٧٦) يوسف م. شقيرى Modern Arab Historiography: Historical Discourse and the Nation-State

(لندن: روتلدج كورزون، ٢٠٠٣)، ٨٧، ٩٣ .

٧- حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢
والتفسير التاريخى

آن كلير كريوف

كان هذا اليوم كابوساً حقيقياً، بل وكان أسوأ
الأيام فى تاريخ القاهرة الحديث

(R.T. Almanach du Progrès Egyptien, 1953)

كان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ حدثًا مسيطرًا فى تاريخ مصر الحديثة ومثار مناقشات عنيفة بين المؤرخين والصحفيين، وحتى الآن ما زال السؤال الذى يتردد هو: من أشعل النار فى القاهرة، ومن كان المسئول السياسى الذى يمكن إلقاء اللوم عليه. فمنذ البداية كانت النظرة إلى حريق القاهرة تعتبره مؤامرة سياسية. كما وأن كون المتظاهرين من الناس العاديين كانوا اللاعبين الأساسيين الذين فجروا هذه المأساة نفاها المؤرخون المصريون تماماً مما أكد غياب الدراسات التاريخية للمظاهرات الاجتماعية التى كانت تنشب فى مصر الحديثة. ومن ثم فإن التحرك الوطنى فى ٢٦ يناير ما زال ينظر إليه على أنه "تحرك الأمة المصرية كشخص واحد". وعلى العكس من ذلك، فإن هذه الفصل يؤكد كيف أن اهتمامات لاعبين مختلفين وأفعالهم يمكن أن يضمهم تحرك واحد. فقد كانت التفاعلات بين المتظاهرين والسياسة قائمة[1] إلى الدرجة التى كانت أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢ بمثابة ضربة قاصمة للأمة بأكملها. بل إن حريق القاهرة كان رمزاً لإدانة الشعب لفشل النخبة الليبرالية المصرية فى تحقيق الاستقلال أكثر من كونه مؤامرة بريطانية. (شكل ٧/١-٧/٢)

يستهل هذا الفصل رؤية لضاحية الإسماعيلية من خلال ما يتذكره مواطنوه قبل حريق القاهرة، ثم يستطرد بعد ذلك ليصف الجمهور الذى استهدفه الشغب والمتظاهرون وبعدها تحليل المخاطر السياسية التى كانت وراء أزمة ٢٦ يناير. وفى ضوء إلى التفسيرات المختلفة لهذا الحريق أثناء حكم عبد الناصر وأنور السادات وحسنى مبارك سوف يشرح هذا الفصل تأثير الأيديولوجيات على كتابة التاريخ. ولأن استخدام حريق القاهرة أعطى شرعية لإعادة ترميم وسط القاهرة فإن هذه الفكرة يظل لها مغزاها.

الإسماعيلية : الهدف المدينى

حتى ٢٦ يناير ١٩٥٢، كانت ضاحية الإسماعيلية "أجمل منطقة فى مصر و"قطعة من باريس": اجتمعت فيها الثروة والنخبة من القاهريين. فقد أراد الخديوى إسماعيل (١٨٦٣-٧٩) - والذى أعطى اسمه لهذا الحى - أن يبنى مدينة تعكس طريق التحديث الذى انتهجته البلاد. وعلى النقيض من مبانى وسط العاصمة التاريخية كانت هذه الضاحية الجديدة تتضمن طرقًا عريضة، وميادين للمرور، ومبانى على الطراز الأوروبى، بالإضافة إلى مظاهر أخرى لفيض الثقافة المدنية (غير المألوفة فى أحياء المدينة القديمة) مثل الأوبرا، والقهاوى والفنادق وميادين سباق الخيل والحدائق العامة[٢]. ومن خلال هذه المدينة الحديثة، كان الخديوى ينوى استقبال الشخصيات العالمية التى دعاها لافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ بما يتفق والأسلوب الغربى الملائم والسليم.

ومنذ البداية جسدت الإسماعيلية طموحات النخبة المحلية للحداثة. إلا أن تطورها توقف بعد إفلاس الدولة، والرقابة المزدوجة لكل من الفرنسيين والبريطانيين على وزارة المالية ووزارة الهندسة المدنية وبعدها بدأ التوسع فيها مع الاحتلال البريطانى (١٨٨٢)، وما تبعه من هجرة أهل الشام والأوروبيين إلى العاصمة المصرية. وما بين عام ١٨٦٦ و١٨٨٢ كان تعداد السكان قد تزايد من ٢٨٢,٠٠٠ إلى ٣٧٥,٠٠٠ منهم ١٩,٠٠٠ من الأجانب[٣]. وفى العقود الأولى من القرن العشرين، أصبحت الإسماعيلية

حى الأعمال التجارى الحديث فى القاهرة وفى نفس الوقت أيضًا المركز السياسى الأساسى الذى يضم قصر عابدين، ومعسكرات وأماكن إقامة البريطانيين، والمركز التجارى الأنيق بما فيه من محال وأندية مرموقة عدا كونها مركزًا ماليًا وإداريًا يضم البنوك ومقار الحكومة والمكاتب الرئيسية للشركات. واستتبع ذلك وجود منطقة متميزة اجتماعيًا للنخبة تحمل كل علامات التميز من اللغة إلى الأزياء. وأصبح من المفترض أن كل من يدخل المتاجر أو المقاهى بها يجب أن يكون أفنديًا (يرتدى الحذاء والبذلة والطربوش) وأن يتحدث أيضًا بلغة أجنبية. كما كانت المادة أيضًا من المتطلبات بالتبعية. وكما يتذكر أحد العاملين فى إحدى المحلات "جروبى، والأمريكين! لقد كانت محلات متميزة... وكان يمكن لكل من يملك نقوداً أن يدخلها... وبدون نقود فلا يوجد مجال لدخولها... وكان ارتداء ربطة العنق ضروريًا أما الطربوش فلم يكن مطلوبًا... ولكن كان يجب أن تكون حليق الذقن"(٤).

فى ضوء كل هذه المستحدثات كانت الإسماعيلية مجتمعا أوروبيًا صغيرًا لا يجتازه إلا القليل من المصريين. "فلم يكن من الممكن رؤية المصريين هناك... فلم يعيشوا فيها بل كانوا يقطنون أماكن أخرى. وكان يمكنك أن تسير فى شوارع القاهرة فلا يصادفك سوى الأوروبيين، وحتى بالنسبة للمصريين الذين يرتدون ملابس أنيقة فلا تستطيع أن تصفهم بأنهم مصريون فعلاً... أما العرب فلم يكن هناك مكان لهم على الإطلاق!"(٥). أما الأفراد الزائرون فكانوا يكتفون بالتجول فى الشوارع فى الإجازات يتطلعون إلى فترينات المحلات التى كانت محل الإعجاب، والحسد، والإحباط والكراهية. وأكثر من ذلك أن أحد أفراد الطبقة الوسطى عبر عن مشاعره بقوله "حين علمنا بأن وسط المدينة قد احترق. أصابنا الحماس! لقد كانت أمى هى الوحيدة التى تستطيع التجول هناك لأنها تتحدث الفرنسية. وكان ذلك بمثابة احتفال لها حيث كانت ترتدى أغلى الملابس التى تملكها"(٦).

كانت هذه الصورة الشعرية لوسط المدينة والتى وصفها عضو من الطبقة البرجوازية (التى تتحرق شوقًا الآن إلى نظافة الشوارع والمبانى السابقة) لا يشارك فيها الجميع. فقد كانت هناك رؤية أخرى مختلفة سلبية عبر عنها الأدب الواقعى المعاصر.

فمثلاً نجد أن نجيب محفوظ الذى ولد فى القاهرة يصف هذه "المدينة الأوروبية" فى مؤلفاته بأنها كانت تعج بالفساد فى نظر الرجال الحقيقيين وقيمهم(٧). أما ألبرت قصيرى الذى كان يسكن هذه المدينة الأوروبية فكان يراها "قلعة المظلومين"، أو كمدينة شرهة يغذيها بؤس الفقراء. ففى عام ١٩٤٦ نشر قصيرى مجموعة من القصص القصيرة بعنوان "Les Homes Oubliés de Dieu" الرجال الذين نسيهم الله "وأشار فى أجزاء كثيرة منها إلى مظاهرات ١٩٥٢ . فمثلاً فى قصته:

"Le Coiffeur à Tué sa Femme"

لقد قتل الحلاق زوجته "ترى أحد الرجال المتواضعين من المدينة القديمة يفكر فى القيام بإضراب للكناسين فى شارع فؤاد الأول، إلا أنه يكتشف الغضب الذى يحيط به والذى سوف يكتسح الجميع ويفرز أفعالاً شنيعة. وفى قصة "Danger de la Fantaisi The Threat of Fantasia" خطر الفانتازيا "فى نفس المجموعة الأوروبية يرى" المستقبل ملطخا بالدماء فى وسطها"(٨).

بوادر الثورة

طبقاً لمن تم اللقاء بهم سواء من القاطنين فى وسط المدينة أو العاملين بها، فإن شئون الدولة السياسية كانت بعيدة تماماً عن أذهانهم حتى قبل حريق القاهرة بوقت قصير. فقد كانت ذاكرة المواطنين تختزن ذكرى الحى فى تألقه وجماله "فى العصر الذهبى" أكثر من المظاهرات الواسعة المتكررة التى اندلعت فيه. ومع ذلك فما بين يناير ١٩٥٠ ويناير ١٩٥٢، نُظمت مظاهرات عديدة ضد المحتل البريطانى(٩)، وكانت عودة حزب الوفد إلى الحكم فى يناير ١٩٥٠ قد حملت معها آمالاً عظيمة فى تغييرات اجتماعية وسياسية. إلى جانب أن التشكيلات السياسية ووسائل الإعلام استغلت حرية التعبير الواسعة الممنوحة لهم. ومع ذلك كان حزب الوفد فى موقف صعب بالنسبة لوعوده الانتخابية خاصة فيما يتعلق بإلغاء معاهدة ١٩٣٦(١٠)، وأحقية المدنيين فى حمل السلاح والعفو العام عن المسجونين السياسيين. وسرعان ما انخفضت شعبيته

حين بدأت الصحف تهاجمه وتتهمه بالفساد وفتور وطنيته، وتعاونه مع القصر. وفى داخل الوفد نفسه كان شباب المناضلين الذين تأثروا بالأفكار الاشتراكية قد فرضوا على القيادات القديمة من المحافظين القيام بحملة وطنية شرسة، وما إن جاء خريف ١٩٥١ حتى كان الضغط المتزايد داخل وخارج الحزب قد أجبر الحكومة على اتخاذ موقف إيجابى، وبالتالى فى ٨ أكتوبر ألغى النحاس باشا رئيس الوزراء من جانبه المعاهدة التى كان قد أبرمها منذ خمسة عشر عاماً مع الحكومة البريطانية. وكانت هذه الخطوة التاريخية الفريدة فى تاريخ الوطنية المصرية قد فتحت الطريق أمام حرب عصابات للسيطرة على منطقة القنال التى كان يحتلها الإنجليز.

وفى القاهرة اشتد عنف المظاهرات بعد أن قتل الإنجليز "الشهداء" المصريين فى قناة السويس، وبدأت أيضاً حملات مقاطعة البضائع الإنجليزية والمؤسسات بعد أن ساندتها صحف المعارضة وخاصة صحف جماعة الإخوان المسلمين والحزب الاشتراكى. فقد نشرت الأخيرة فى صحيفتها الناطقة باسمها "قائمة سوداء" تضم الشركات البريطانية، والشركات المصرية "غير الوطنية"[١١]. وتضامن الفدائيون معهم فطالبوا بإغلاق البارات ودور اللهو. وفى رسالة وجهها المرشد العام حسن الهضيبى فى ديسمبر ١٩٥١ إلى الحكومة قال: "ليس من العدل أن يحارب المناصرون لجماعة الإخوان المسلمين ويضحوا بأرواحهم من أجل بلدهم فى حين يقضى الباقون أوقاتهم فى أماكن اللهو"[١٢]. ولأن الحكومة لم تتخذ أية إجراءات حيال ذلك فقد شجع الحزب الاشتراكى الشعب على اتخاذ موقف إيجابى: "تستمر القاهرة فى الازدهار وكذلك دور السينما. وهذا يشير إلى أن الناس ليست مستعدة حتى الآن، لذلك يجب أن يقوم هؤلاء الأفراد الذين لديهم وعى سياسى بالتصرف، وأن تقوم الجماعات المشرفة عليهم بإيقاظ هؤلاء الجالسين على القهاوى، والسكارى فى البارات والكباريهات، والذين يرتادون دور السينما. أما هؤلاء الذين لا يساهمون بأموالهم، فبيننا وبينهم حساب يجب تسديده"[١٣]. ولأن التجار وعملاء هذه المحال لم يصغوا إلى هذه النصائح والتهديدات فقد بدأت هذه الجماعات فى التجول فى الشوارع وخاصة وسط البلد حيث تتركز المنشآت البريطانية وأماكن اللهو. وبدأت فى تشكيل حوائط بشرية سلمية. وقامت جماعة من الحزب

الاشتراكى بتشكيل حاجز بشرى أمام سينما ريفولى[١٤]، فى حين قامت درية شفيق بنت النيل بسد المدخل إلى بنك باركليز[١٥]. وعمد الإنجليز إلى إخفاء أرقام السيارات باللغة الإنجليزية وتغيرت اللافتات من الفرنسية والإنجليزية إلى اللغة العربية. وتوقفت إذاعة البرامج الموسيقية فى الراديو، وحل محلها قراءة آيات من القرآن تترحم على شهداء قناة السويس - ولكن بعد أن هاجم مائة من شباب المناضلين بعنف واحدة من الاستوديوهات فى الأوبرا الملكية فى شارع إبراهيم، وقد دمرت نفس هذه المجموعة تقريباً أوبرج دى تورف فى شارع عماد الدين لاحقاً فى وقت متأخر[١٦]. وقد أقنعت هذه الهجمات أصحاب البارات والكباريهات بغلق محالهم فى ذلك اليوم[١٧].

وفى حين ما كانت أعمال العنف تتصاعد فى العاصمة، كان أحمد حسين رئيس الحزب الاشتراكى يهدد الحكومة بمصيرها "هل ستستمرون أيها الوزراء؟ هل ستستمر يا مصطفى النحاس فى العيش فى الفضيحة، والثروة، والمتعة والتنوير؟ هل ستظل السينما والمسرح والملاهى الليلية مفتوحة؟ إن الغضب الذى يحرك الشعب الآن لم يبدأ بعد أو ينتهى، بل هو يبحث عن مخرج يعبر عن نفسه... ولو استمرت الحكومة لمدة أسبوع على النهج الذى تبنته حتى الآن فإن الانفجار سيأتى ضدها وسيزيحها جانباً. هل تسمعنى الحكومة؟ أنا أقول أسبوعاً واحداً وليس شهراً أو اثنين بل هو أسبوع أى سبعة أيام فقط"[١٨]. وأخيراً فى ٢٤ يناير ١٩٥٢ وخلال انعقاد مؤتمر فى مقر قيادة الحزب أعلن أحمد حسين أنه سوف "يطلق العنان للجماهير" ضد الحكومة وأن "جرائم فظيعة سوف ترتكب". وبعد ذلك بيومين كانت "الجماهير" قد أطلق لها العنان فعلاً.

السبت الأسود

بدأ السبت الأسود بالفعل يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ فى حى الإسماعيلية بمنطقة القنال حيث كانت القوات البريطانية محاصرة لمدة أربعة أشهر. ورغم أن حرب العصابات لم تكن منظمة فى بدايتها، فإنها - بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ - أصبحت مشكلة حقيقية أمام الجيش البريطانى الذى كان يفقد أعداداً متزايدة من جنوده

فى هذه المعركة. وكان الجنود الإنجليز منعزلين فى منطقة القنال حيث كانت الطرق مسدودة والسكك الحديدية تتعرض للتخريب، بالإضافة إلى أن المئات من العمال المصريين أضربوا وتركوا العمل. ونتيجة لذلك انتهز الإنجليز الفرصة لوضع حد بوحشية لحرب العصابات. فاختاروا حى الإسماعيلية حيث كان البوليس المصرى يجمع الفدائيين. وفى فجر ٢٥ يناير استيقظ مساعدو الشرطة (بلوكات النظام) ليجدوا أنفسهم محاطين بالدبابات البريطانية، وكان عدم توازن القوة واضحًا فطلب الإنجليز استسلامهم دون قيد أو شرط. إلا أن فؤاد سراج الدين وزير الداخلية آنذاك أمر بلوكات النظام بالقتال حتى آخر رصاصة: وقتل حوالى خمسون من البوليس كما جرح تقريباً ثمانون، وتم اعتقال ١٠٠٠ . وأشعلت هذه الأخبار الغضب فى القاهرة، فتم التخطيط للقيام فى الجامعات والشركات والمعسكرات ليلاً باحتجاج وطنى ضخم ، وفى خلال ذلك كان موظفو مطار فاروق، والعاملون بإدارة الهجرة والجوازات قد قرروا الإضراب أيضا. وبدءًا من الساعة الثانية وحتى السابعة صباحًا منعوا أربع طائرات تابعة للخطوط الجوية البريطانية من الطيران حتى تدخَل الجيش[١٩].

بدأت المظاهرة فى القاهرة يوم ٢٦ يناير بطريقة عادية، وانضم البوليس إلى طلبة جامعة فؤاد، وتقدمت جموع المتظاهرين الغاضبين إلى قلب المدينة حيث تقابلوا مع متظاهرين آخرين من العمال وطلبة الأزهر. ثم تجمع المحتجون أمام ساحة مجلس الوزراء حيث قابلهم وزير الشئون الاجتماعية والحرب عبد الفتاح حسن وألقى فيهم خطاباً يحرضهم على التقدم. وبعد ذلك تفرق الحشد فى قلب الإسماعيلية. أما أعمال الشغب فقد بدأت من خلال مشاجرة بين المتظاهرين والجالسين أمام كازينو بديعة فى ميدان الأوبرا. وانتهزت مجموعة مكونة من ثلاثين شاباً الفرصة، وهاجمت الكازينو وحطمت أثاثه ثم أشعلت النار فيه. وفى الساعة الواحدة كان كازينو بديعة كتلة من اللهب. دون أن يتحرك أحد سواء من المتظاهرين أو البوليس أو رجال المطافئ. وبعد ذلك بدقائق التهمت النيران أيضًا سينما ريفولى فى شارع فؤاد... وخلال الساعات التالية كانت دور السينما والبارات والكباريهات والفنادق والمطاعم والقهاوى والمتاجر قد تم نهبها وإشعال النيران فيها. وامتد الحريق إلى بولاق وشبرا والعباسية وطريق الهرم.

وفى غضون تلك الفوضى قتل عشرة من الأجانب داخل نادى سباق الخيل (turf club)[٢٠].
وفى خلال ذلك اليوم الطويل كان دور البوليس إما المشاركة عمداً فى هذا الحريق أو مغضيًا النظر عنه. وحين تم استدعاء فرق الطوارئ فى المساء لم يتحمس الجيش وانتشر ببطء كما رفض إطلاق النار على المتظاهرين.

بين المتآمرين والغوغاء

بعد إصداره للأحكام العرفية، ألقى النحاس باشا خطاباً إلى الأمة أعرب فيه عن حزنه لما حدث، واتهم "العناصر المخربة" و"الخونة" بالتسلل داخل صفوف الأمة والإتيان بهذه الأعمال الفظيعة. وأدان هذا الشغب، واعتبر ما حدث جريمة ومؤامرة سياسية. وكانت نتائجها قاسية بالنسبة لحزب الوفد حيث تحمل مسئولية ما حدث من فوضى. وفى اليوم التالى أقال الملك حكومة الوفد لعجزها عن حماية أمن الشعب، وعين "على ماهر" رئيساً للوزراء، وعهد إليه بتشكيل حكومة تساند الملك، وتوقف القتال الدائر فى منطقة القنال[٢١]. ومع ذلك فقد رفض رؤساء الوفد تحمل مسئولية هذا الحدث، وأنكر فؤاد سراج الدين المتهم بمسئولية هذه الفوضى جميع التهم. وفى ١٠ فبراير ١٩٥٢ أعلن براءته فى صحيفة "المصرى" المتحدثة بلسان الحزب. وصرح بأن تعليماته لم تنفذ، وأنه مُنع من الاتصال بالملك فور وقوع الأحداث (فقد حاول أن يحادثه تليفونيًا، ثم حضر بنفسه إلى القصر)، كما وأن الجيش كان بطيئًا فى انتشاره.

أثارت هذه الاتهامات غضب القصر والجيش، ونتج عن ذلك فتح مجال تحقيق فى "المسئولية الإدارية عن أحداث ٢٦ يناير"، وفى تقرير للنائب العام فند الاتهامات الموجهة للجيش بالتقاعس عن أداء الواجب، وأن المسئولية تقع على عاتق وزير الداخلية والهيئات المسئولة عن الأمن العام[٢٢]. وبالتالى تم توجيه الاتهام إلى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية والمالية، وعبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية، والدفاع، ومحافظ القاهرة وبعض من الضباط بصفتهم المسئولين عن حريق القاهرة.

كما وُجه الاتهام أيضًا إلى بعض القيادات السياسية، فقد حوكم أحمد حسين وخمسة آخرون من أعضاء الحزب الاشتراكى بتهمة "التحريض على حريق القاهرة" من خلال الجريدة الناطقة باسم الحزب، كما ثارت شكوك أيضًا فى ضلوعهم فى الشغب حيث أقر بعض الشهود بأنهم كانوا يساندون المتظاهرين وسط المدينة يوم ٢٦ يناير. وبالإضافة إلى وجهة النظر المشوشة تلك فقد عمد بعض السياسيين إلى التراشق بالاتهامات وتغذية الشائعات وتقديم التفسيرات الكثيرة لما حدث. ونتيجة لذلك برزت فكرة المؤامرة البريطانية. وخلال أداء الشهادة فى محاكمة أحمد حسين فى يوليو ١٩٥٢ أعلن على ماهر باشا "أن الوطنية الأصيلة لا تعرف الأنانية أو الفوضى، ولكنها تعرف الحرية فى إطار القانون". وأكد أن الشغب الذى اندلع لم يكن عفويًا أو تلقائيًا بل إنه كان مخططا له بيد أجنبية – وهى يد الإنجليز"(٢٣).

وقد تلقف هذا التأكيد النخبة "المثقفة" التى أصابها الهلع جراء ما حدث وبالتالى ارتاحت إلى هذا التفسير للمأساة. فقد كان حريق القاهرة شيء لا يمكن تحمله أو فهمه من منظور تعارضه التام مع "صورة الشعب المصرى" المعروفة لديهم. فقد كانت نظرة المصريين والنخبة الأجنبية على حد سواء أن الشعب المصرى طيع وسهل الانقياد ومرحب دائما بالأجانب كما ذكر الملك فاروق فى الخطاب الملكى يوم ٥ فبراير ١٩٥٢. وبالتالى حين بدأت محاكمة مثيرى الشغب، كانت الصحف تنشر مقالات متعارضة "نحن نعلن للعالم أن من ارتكب هذه الجرائم ليسوا منّا، ولكنهم هنا بيننا، وفى وسطنا، حتى يتم القبض عليهم ومحاكمتهم.... إن مصر فى ذلك اليوم قد أُسقطت من الدول المتحضرة... والشعب المصرى الذى كان يطالب بحريته قد أحرق بيديه عاصمة بلاده... ونحن نود أن يعرف العالم أن الشعب المصرى لم يكن هو المسئول، بل ما حدث هو من أعمال بعض المجرمين"(٢٤).

بعد ذلك بأشهر تغيرت الصورة: فمصر المتحضرة وقعت فى أيدى القائمين على التعذيب، وتحول المجرمون إلى أبطال. فبعد ستة أشهر من الفراغ السياسى عقب حريق القاهرة تولى الحكم ثلاثة رؤساء وزارات عجزوا عن إعادة النظام والاستقرار، حتى قامت مجموعة "الضباط الأحرار" بالاستيلاء على السلطة فى ٢٣ يوليو.

وعقب ذلك أعيدت المحاكمة من جديد، واعتبر التحريض على حريق القاهرة جريمة سياسية، إلا أنه تم تبرئة الحزب الاشتراكى، فقد قبل القضاء دفاع أحمد حسين الذى قال "إن أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢ كانت دوافعها سياسية بسبب أعمال العنف التى ارتكبها المحتل البريطانى ضد البوليس المصرى فى منطقة القنال فى اليوم السابق. وإن هذا الحادث (حريق القاهرة) تسبب فى إثارة الفوضى وأشعل مشاعر الشعب الذى فقد سيطرته وبدأ فى أعمال تدمير ونهب على نطاق واسع. وفى غضون ذلك كان من الصعب التفرقة بين الأعداء وأعضاء الحزب"[٢٥]. وتم أيضاً تخفيف الأحكام على المتمردين من الشرطة وأفرج عن مائة من مائة وواحد وثمانين من بلوكات النظام، وتلقى أربعة وثلاثين حكما بالسجن ثلاثة أشهر فى حين حكم على سبعة وأربعين بالأشغال الشاقة لمدة سنتين[٢٦]. أما الضباط المتهمون فقد أعفوا من المسئولية الإدارية[٢٧]، وبالنسبة لمتسببى الشغب فقد صدر حكم بالعفو العام عنهم فى فبراير ١٩٥٩[٢٨].

وهذه الأحكام السابقة كانت لها أهميتها، حيث أحيت ذكرى حريق القاهرة والذى كان قد توارى إلى حدٍ ما فى الظل حتى ذلك التاريخ. فقد نشرت "الأهرام" فى صفحتها الأولى مقالة فى الذكرى العشرين للحريق وأشارت إلى أن غضب الشعب العظيم كان حادثة رهيبة إلا أنها "من جميع الوجوه كانت رمزاً للقمع الذى كان الشعب يتعرض له"[٢٩]، ورددت الصحف ما قاله جمال عبد الناصر فى خطابه فى البرلمان عام ١٩٦٠: "كان حريق القاهرة هو أول بادرة للثورة الاجتماعية ضد المؤسسات الفاسدة، وقد عبر هذا الحريق عن غضب الشعب حين كانت مصر ترزح تحت نير النظام الإقطاعى، والمضاربات فى البورصة والرأسمالية"[٣٠].

إلا أن الرقابة والأيديولوجية الاشتراكية مع ذلك لم تستطع أن تمحو فكرة المؤامرة. ففى نهاية حكم عبد الناصر، كتب سعد زهران – وهو صحفى شيوعى مناضل – مقالة عن الصراع الوطنى فى منطقة القنال[٣١] فقال إنه رغم انعدام الأدلة فإنه يشك فى أن المصريين هم الذين قاموا بهذه الأعمال التخريبية بمبادرة من جانبهم، وأن المخابرات البريطانية بالتحالف مع القصر هى التى أعدت تلك المؤامرة.

وأثناء حكم أنور السادات عزز محمد أنيس هذه الفكرة في دراسة قصيرة له عام ١٩٧٢ بناها على تقارير خضعت للرقابة لمراسل الإذاعة البريطانية بى. بى. سى. فى القاهرة وأيضًا على بعض سجلات وزارية[٣٢]. ورغم أهمية ما جاء فى هذه الدراسة، وعلى الأخص فيما يتعلق بالدور الذى لعبه الحزب الاشتراكى. فإن هذا التحليل يظل سطحيًا.

بدأ جمال الشرقاوى دراسة أخرى فى تلك السنوات. وكان إصداره الأول مبنيًا على سجلات محاكمة "المحرضين على حريق القاهرة"، وعلى أربعين لقاء تقريبًا مع شخصيات سياسية وثقافية[٣٣]. وكان الشرقاوى – مثله مثل كثيرين من الخبراء – رافضًا لفكرة قيام المصريين بحرق عاصمتهم، وانتقد بشدة المؤرخ عبد الرحمن الرافعى الذى دافع عن وجهة النظر هذه فى كتاب نشره عام ١٩٧٥[٣٤]. ومثل محمد أنيس ساند الشرقاوى وجهة النظر القائلة بأن الإنجليز والقصر خططا لحريق القاهرة. وقد انتهى رأى المؤلف لهذه النتيجة بعد مواجهة التفسيرات القائمة لدور اللاعبين السياسيين (الحزب الاشتراكى، جماعة الإخوان المسلمين، والشيوعيين، والضباط الأحرار والقصر والإنجليز). وبرغم ذلك فقد رفض تمامًا الرأى بأن أحمد حسين قد شارك فى حريق القاهرة بحجة أن الحزب الاشتراكى كان حزبًا سلميًا[٣٥]. وقد أنهى المؤلف بحثه عام ١٩٨٠ . وبعدها نشر له كتاب آخر استنادًا إلى سجلات بريطانية عامة[٣٦] عززت فرضية المؤامرة البريطانية. وقد تلقفت الصحافة بترحيب أعمال الشرقاوى التى كانت مؤثرة ومقنعة رغم أنها أحيت الجدل حول هذه القضية أكثر من الإجابة عن السؤال فى من هو المتسبب فى حريق القاهرة. وخلال التسعينيات ظل حريق القاهرة موضوعًا قريبًا من الصحافة. أما الإجابة على السؤال "من الذى أشعل النار"، فإن المقالات والدراسات انتهت إلى نفس الإجابة "سيظل حريق القاهرة لغزًا"، وظل التصميم على هذا الرأى لغزًا أيضا، وإن كان حريق القاهرة أصبح مع مرور السنوات تاريخًا لذكرى الملكية الدستورية السابقة "والعصر الذهبى" لليبرالية المصرية الاقتصادية والسياسية".

كان اهتمام المؤرخين والصحفيين دائمًا منصبًا على جانب واحد من حريق القاهرة. فقد ركزوا على محاكمة "التحريض على حرق القاهرة" الذى أشار إلى اتهام الحزب الاشتراكي، باعتبارها "جريمة سياسية" دون الاهتمام بمحاكمات المشاغبين فى "أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢". ويمكن تفسير ذلك بأن المصريين أنفسهم اختاروا تطبيق الرقابة الذاتية على موضوعات "مخزية" من منطلق تعارضها مع الصورة المثالية لمصر، وتؤكد حقيقة بأن الذين قاموا بأعمال الشغب لا مكان لهم فى تاريخ مصر هو غياب الدراسات الاجتماعية عن دور المظاهرات فى التاريخ المصرى، وبالتالى فإن تجاهل الخلفية الاجتماعية لحريق القاهرة يفسح الطريق إلى التحليل المنوى (عقيدة دينية ثانوية قوامها الصراع بين النور والظلام) ولنظرية المؤامرة التى تفرق بين اللاعبين "الطيبين" واللاعبين "الأشرار"، وتتجاهل التفاعل بينهما. ومع ذلك فقد كانت العلاقات اليومية أحيانا قائمة بين ضحايا حريق القاهرة ومحدثى الشغب، وهى حقيقة كانت تصدم البرجوازيين.

عقب حريق القاهرة بدأ البوليس في البحث عن البضائع التى تم نهبها فى ذلك اليوم. وكانت الصحف تنشر أخبارًا يومية عن نتائج هذه الحملات فى حى الإسماعيلى، وتم الكشف عن هوية المشاغبين واللصوص أثناء عمليات القبض عليهم مع بدء محاكمتهم فى مارس ١٩٥٢ . وبالرجوع إلى المقالات الصحفية التى نشرت هذه المحاكمات[٣٧] يتبين أن ٢٥٪ من المقبوض عليهم كانوا من البوليس، و٣٠٪ من الطلبة والأحداث، و٣٠٪ من العمال المهرة والمهنيين (ماسحى الأحذية والحائكين) ثم أصحاب المحال الصغيرة، وبعض المستخدمين (جرسونات القهاوى، والكتبة وموظفى محطات البنزين) والخدم فى المنازل (البوابين والسفرجية والفراشين)[٣٨]. واهتمت الصحف كثيراً بهذه الفئة الأخيرة، فمثلاً أشارت جريدة الإسكندرية والبورصة المصرية،

Le Journal d'Alexandrie, et la Bourse Égyptienne.

إلى الطباخ والبواب فى إحدى البنايات والذين اشتركوا فى الجريمة فى مقالة بعنوان "القبض على طباخ وبواب، والعثور على صناديق من الويسكى تم سرقتها يوم ٢٦"، وكما ذكرت المقالة "قام عبد السلام على وهو طباخ إحدى العائلات التى تسكن فى البناية رقم ٨ شارع طلعت حرب بإخفاء بعض المسروقات التى تم نهبها يوم ٢٦ يناير فى مكان أمين... وقد ألقى الطباخ المسئولية على بواب العمارة، إلا أن هذا الأخير ذكر بأن الطباخ هو الذى حمل المسروقات مساء يوم ٢٦ يناير، وأن يديه كانتا تنزفان"(٣٩). كما أشارت مقالات أخرى إلى أن الموظفين بالعقارات المتهدمة شاركوا أيضاً فى أعمال السرقة والنهب. وقد ألقى القبض على موظف بسينما مترو فى محطة السكك الحديدية وهو يحمل معه الستائر الخاصة بالسينما(٤٠) وادعى مالك كباريه العروسة The Doll Cabaret فى شارع عدلى باشا إنه تعرف على أحد موظفيه السابقين ضمن المشاغبين الذين هاجموا البار التابع له(٤١).

وقد أثارت هذه القصص المنشورة الرعب فى النخبة الوطنية حيث أشارت إلى مدى تدهور العلاقة بين الموظفين ورؤسائهم، وكيف أن هؤلاء الرؤساء قد فقدوا شرعيتهم. فعقب الحريق ظهرت مقالات فى الصحف تشير إلى تدهور هذه العلاقة، فمثلاً فى جريدة "الأخبار" يبدى مصطفى أمين قلقه من الأحوال المعيشية للخدم، مهاجماً النخبة لتجاهلهم لهم:

"إن هؤلاء الذين استغلوا فوائد الحرب العالمية يمثلون الأقلية، فى حين أن الأغلبية لم تحقق أية فوائد، ورغم أن العامة لم يستمتعوا بالثروة كما فعل الأغنياء والحكام، فإنهم لا يجب أن يتحملوا أية اتهامات إلا إذا اشترك هؤلاء الأغنياء مع الشعب فى مواجهة المحنة. إن أندية القمار التى يلعب فيها الأثرياء ويخسرون آلاف الجنيهات فى ساعة واحدة يجب أن تغلق... ولا يكفى مطالبة الصحافة أن تكف عن الحديث عنها، فإن السفرجى والجرسون أكثر ثرثرة وأكثر قدرة على خلق الإشاعات من الصحافة نفسها"(٤٢).

إلا أن بعض أعضاء النخبة رغمًا عن ذلك عجزوا عن استيعاب مدى عمق الأزمة السياسية والاجتماعية السائدة، فقد كان "وعيهم الرأسمالي قد حل محل وعيهم السياسي:

"إن أحداث ٢٦ يناير من الأهمية بحيث إننا لا نستطيع أن نتجاهل نتائجها على حياتنا الاقتصادية... فقد تعرضت منازل كثير من التجار الكبار للخراب... فهل يمكن أن يشكك أى شخص فى أن التجارة ما زالت أحد أهم المستويات الحضارية؟ فمن المؤكد أن وقف الاستيراد سوف يخفض من مستوى المعيشة الذى نحاول بكل جهدنا أن نرفع منه حتى نلحق بركب الأمم العظيمة... لقد هدمت دور السينما بالقاهرة وكذلك مسارحها... فكيف لنا أن نشعر بالاسترخاء والمتعة البريئة بعد مجهود يومى كثيف؟ نحن لن نجرى وراء من يحاول تدمير عاصمتنا، ويمنعنا من تجديدها وإلا فسوف نكون مسئولين عن انتحارنا. كيف لنا أن نتجاهل أن قوتنا الاقتصادية هى المصدر الأول لاستقلالنا السياسى"(٤٣)؟

أدرك أعضاء النخبة أنه بعد ٢٦ يناير ١٩٥٢ سيفقدون شرعيتهم. فالهجوم على وسط المدينة لم يكن موجهًا فقط ضد البريطانيين ولكن ضد الأوروبيين وأهل الشام والمصريين أيضًا. كان الهجوم ضد النخبة بأكملها التى استفادت من الرأسمالية. وكان الهجوم على حى الإسماعيلية هو رمز رفض الهوية الغربية لمصر. فالرأسمالية والتحديث، والعولمة لم تستفد منها سوى الأقلية من الشعب المصرى، والأكثر من ذلك أن الاقتصاد الحر أعاق تقدم مصر فى مشوار الاستقلال.

لقد تقبل المصريون الرأسمالية طالما كانوا مقتنعين أنها سوف تؤدى بالبلاد إلى الاستقلال السياسى، وكانوا واثقين فى المشروعات القومية لطلعت حرب الذى أسس أول بنك وطنى وأول شركات وطنية (شركات مصر) فى العشرينيات من القرن(٤٤). إلا أن النخبة المصرية الذين استثمروا أموالهم فى الاقتصاد القومى والذين أثاروا الآمال فى إنقاذ مصر من طريق مسدود اجتماعيًا وسياسيًا أثبتوا أنهم يهتمون فقط بمصالحهم الاجتماعية والمالية. وكانت هذه النخبة تتشكل من مجموعة من ملاك

الأراضى الذين قرروا التنوع فى استثماراتهم فى مطلع نشوب الحرب العالمية الثانية حين وضُح أن الدخل من القطن ليس آمناً. فبدأوا الاستثمار فى قطاع المال والتجارة والصناعة وهى مجالات كان يحتكرها البريطانيون وأهل الشام. وقد ساندتهم الدولة فى ذلك حيث كانت تطبق سياسة بديلة للاستيراد تستهدف تنشيط الصناعات المحلية وتعويض نقص البضائع نتيجة الحرب.

نتيجة لذلك أسس المصريون فيما بين عامى ١٩٤٦ و١٩٤٨ ٨٤٪ من الشركات، كما قاموا بالتوسع فى الشركات المشتركة[٤٥]، وفى دراسة مثيرة يؤكد روبرت تيجنور على التحولات الرئيسية فى مجالس إدارة الشركات: فمن ٣٥١ شركة مساهمة مسجلة فى كتاب "البورصة المصرية عامة مكان لمائة وثلاث وستين شركة مجلس إدارة متعدد الجنسيات يضم أهم رجال الأعمال المصريين (ومنهم قادة سياسيون). وعلى النقيض من ذلك فى عام ١٩٢٣ كان القطاع الاقتصادى والمالى يشمل فقط ثلاثين شركة من بين خمسة وثمانين شركة تضم مجالس إدارتها جنسيات متعددة[٤٦]. وقد نتج هذا التغيير عن قرارات حكومية منذ العشرينيات تفرض على الشركات الأجنبية ذات المشاريع المشتركة تعيين اثنين من المصريين فى مجلس الإدارة[٤٧]. وفى ١٩٤٧ صدر قانون يعزز تمصير الاقتصاد وينص على وجود ٤٠٪ من المصريين فى مستويات الإدارة و٧٥٪ من الموظفين و٩٠٪ من العمال[٤٨].

ومن الأشياء المتناقضة ظاهرياً أن هذه الوسائل لحماية مصالح الدولة لم تساعد على خلق قطاع اقتصادى وطنى له سيادة مطلقة، بل نتج عنه اعتماد حاد على رأس المال الأجنبى. فمن ناحية كانت هذه الظاهرة "المختلطة" فى القطاع الاقتصادى سطحية فى أساسها: فقد كان المديرون المصريون يتم اختيارهم فى أغلب الأحيان لتأثيرهم السياسى وكانوا يتقاضون مرتبات عالية. ومن ناحية أخرى كان لهذه الظاهرة مردود اجتماعى.. فلم يكن الأمر قاصراً على وجودهم فى مجالس الإدارة بل كانوا يشتركون مع الأجانب فى الهوية الثقافية والرؤية الاجتماعية[٤٩]. فقد كانوا يتقابلون فى الأندية مثل نادى السيارات أو نادى الجزيرة اللذين فتحا أبوابهما بسهولة أمام باشاوات مصر بعد ١٩٣٦[٥٠].

كان أعضاء هذه النخبة الملتحمة مع بعضها البعض قد درسوا فى الخارج، وكانوا نتاج نظام التعليم الجديد فى مصر[٥١]، ومع صعودهم فى السلم الاجتماعى أصبحوا منافسين لملاك الأراضى. وهذه نقطة مهمّة يجب التركيز عليها من حيث إن المجتمع المصرى كان ما يزال يحكمه الإقطاعيون المحافظون والمناهضون للإصلاح. ورغماً عن ذلك فإن النخبة المدنية لم تكن تمثل قوة معارضة للنخبة الحاكمة. فنجد مثلاً أن أحد السياسيين ذوى النفوذ والمبشر باقتصاد وطنى مثل إسماعيل صدقى لم ينجح فى الاستحواذ على المساندة السياسية الضرورية[٥٢]. كما كان الكثيرون من أصحاب النفوذ السياسى والاقتصادى لا شعبية لهم، بل كانوا قريبين من الإنجليز، ومنغمسين فى الاهتمام بأحوالهم الشخصية دون المبالاة بتطوير سياسة اقتصادية وطنية[٥٣]. وكان أغلب هؤلاء السياسيين من الوفديين المنشقين الذين التحقوا بالأحزاب الصغيرة المعارضة القريبة من الملك أو الإنجليز[٥٤]. ولأن تلك النخبة المدنية أصبحت مشاركة للإنجليز فى اهتماماتهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، فقد تجاهلت تماماً الأولويات الوطنية.

التنافس السياسى، والمؤامرات والتزلج

فى مضمون تزايد حمى الوطنية، والشعور العام بالاستياء وعدم الرضاء، رأى الإنجليز ضرورة إبعاد الوفد عن الساحة. وبالتالى لجئوا إلى الوسطاء المقربين منهم فى داخل القصر للضغط على الملك فاروق الذى كان تردده واضحاً فى هذا الشأن، فقد كان يشارك فؤاد سراج الدين فى الاهتمام بمصالح أصحاب الإقطاعيات، ولم يرغب فى تزايد نقص شعبيته. ومع ذلك فقد اضطر إلى الاستجابة للضغوط البريطانية وعين حافظ عفيفى المنحاز لهم والذى كان يفتقد الشعبية لدى الجماهير، وعبد الفتاح عمرو باشا فى الديوان الملكى فى ديسمبر ١٩٥١[٥٥]. ولعب الإنجليز أيضاً على الشرخ الذى أحدثته الحملة الوطنية بين الوفديين والملكيين. وكان الملكيون تجمعهم مصالح مشتركة مع الإنجليز (خاصة من خلال الشركات المشتركة التى تأسست بعد الحرب)

أكثر من مصالحهم مع الوفد. وبالتالى كان لديهم الكثير مما يفقدونه فى هذه الأزمة، فانحازوا إلى سقوط حكومة الوفد. وعبر الملكيون عن انتقادهم لها من خلال حملات صحفية فى جرائد مختلفة مثل "أخبار اليوم" و"آخر لحظة" و"الأساس" عارضتها حملات فاشلة من جانب الوفد تطالب بالوحدة الوطنية فى صحيفة "المصرى". أما بالنسبة لصحيفة الحزب الاشتراكى فقد انتقدت كلا من القصر والوفديين. فقد كان زعيم الحزب أحمد حسين مدركاً بصفة خاصة بمخاطر التيارات السياسية آنذاك بل كان يفكر فى استغلال التنافس بين النخبة(٥٦).

وكان حزب "مصر الفتاة" الذى أسسه أحمد حسين عام ١٩٣٣ واحداً من تلك القوى البرلمانية التى تستخدمها الأحزاب التقليدية لإحداث شقاق فى حركة الطلبة الوطنية. وكان القصر يستغل أصحاب "القمصان الخضر" (كتائب شبيبة مصر) فى حين كان أصحاب "القمصان الزرق" يستغلهم الوفد(٥٧). وبعد تفكك هذه المجموعات العسكرية عام ١٩٣٨، ظل حزب أحمد حسين يبيع خدماته للأحزاب التقليدية. وفى عام ١٩٥٠ ورغم حصول الحزب على أول مقعد له فى البرلمان من خلال إبراهيم شكرى، ومع ذلك أصيب أحمد حسين بخيبة أمل فى الحكم البرلمانى، وإمكانية الحصول على الاستقلال فى ظل وجود السلطة فى أيدى النخبة الحاكمة - سواء الملكيين أو الوفديين. وبالتالى فيمكن أن يكون قد اتخذ قراراً متعمداً بإفساد خطط الملك فاروق ووزير الداخلية فؤاد سراج الدين وبخيانة الاثنين وإشعال الحريق.

عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦، تولى الوفد قيادة كتائب التحرير وقاموا بتسليحها. وفى هذا الصدد التقى وزير الداخلية والمالية بزعيم الحزب الاشتراكى للتفاوض معه، واتفق الاثنان - فؤاد سراج الدين وأحمد حسين - على إثارة المتاعب لإقناع الملك فاروق بعدم إقالة حكومة الوفد. وبالتالى فمن الممكن أن تكون أحداث ٢٦ يناير بسبب رغبة فؤاد سراج الدين فى حدوث أعمال شغب لإثارة الخوف فى نفس الملك ومقاومة الضغط البريطانى المتزايد. وفى الواقع، وطبقاً لتقرير مكتب الخارجية البريطانى بناء على حوار له مع أحد المقربين إلى جماعة الإخوان المسلمين يقول "أخبرنى هذا

الشخص أن الحزب الاشتراكى تلقى مساعدة كبيرة من سراج الدين على شكل تمويل وأسلحة وأجهزة حرائق وحماية البوليس مما جعل الاستعداد لحريق القاهرة أمراً سهلاً. وحتى النهاية كان سراج الدين من الغباء بحيث اقتنع أن استخدام كل ذلك سوف يكون فى منطقة القنال. ولكنه بالطبع كان يأمل ويرغب فى نفس الوقت فى حدوث شغب فى القاهرة يوم ٢٦ يناير ولكن مجرد شغب عادى(٥٨). وقد عزز نفس المصدر اشتراك المجموعة المتطرفة داخل الإخوان المسلمين فى أحداث الشغب رغم معارضة الهضيبى المرشد العام للجماعة: "بعض من تلك العصابات التى ساهمت فى الحريق كان ينتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين. وقد هاجموا البارات والقهاوى ولكنهم لم يقتربوا من دور السينما. وقد تركهم الهضيبى، ولم يستطع السيطرة على بعض الأعضاء رغم أنه كان يأمل فى استعادة سيطرته عليهم فى ضوء الأحداث الجارية"(٥٩).

كان يمكن للملك أن يتجه إلى أحمد حسين ليقف ضد الوفد، فلو بدأ الحزب الاشتراكى الحريق، وتلقى الوفد اللوم فيمكن للملك أن يتناسى ذلك. وفى السبت الأسود احتفظ الملك بـ ٨٠٠ من قيادات البوليس والجيش فى قصره خلال الشغب احتفالاً بعيد ميلاد ابنه. وكانت هذه المأدبة قد أعدت للغداء بدلاً من العشاء كما جرت عليه العادة، ولم يتم إلغاؤها رغم الظروف، بل والأكثر من ذلك أن مستشارى الملك أقنعوه بأن يسمح لفؤاد سراج الدين بالحديث معه بالإضافة إلى أن الحوار الهامس الذى دار بين الملك وبين حيدر باشا قائد القوات المسلحة خلال المأدبة(٦٠) يشير إلى أن الملك كان على علم بالتطورات التى حدثت ولكنه أخَر تدخل الجيش عن عمد.

وفى جميع الأحوال فإن المخابرات البريطانية كانت بالتأكيد على علم بهذه الأحداث. وفى تقرير لها بتاريخ ١ فبراير ١٩٥٢ كتب أحد الدبلوماسيين الذين يعملون فى القاهرة يقول "إن مستر فاى، وهو قائد "إخوان الحرية" قد أكد لى أغلب أحداث ذلك اليوم. ورغم أنه – المدعو مستر فاى – غادر القاهرة قبل الشغب فقد كان لديه مجموعة من التقارير تشير إلى سير الأحداث"(٦١). وفى القاهرة، ورغم صدور قرار

البرلمان فى ١٤ يناير ١٩٥٢ بحل هذه الجمعية المغمورة، فقد كان من الممكن مساعدة بعض أعضائها من العملاء البريطانيين لأحمد حسين فى إعداد الحريق[٦٢]. وفى خلال ذلك كان الجيش البريطانى فى منطقة القنال على استعداد للتحرك فى اتجاه العاصمة: وكان هذا التهديد دافعًا للملك ليأمر بتدخل الجيش[٦٣].

ورغم أن المخابرات البريطانية شاركت فعلاً فى تنظيم هذا الشغب لمصلحتهم فى المدى القصير، فإن القيادات المصرية تحملت جزءًا مهمًا من المسئولية. فقد تسبب تنافسهم واشتراكهم فى مؤامرات سياسية مستمرة كممارسات عادية ليس فقط فى إهدار التحرك الوطنى بل فى إضعاف جهاز الدولة أيضا. بل إنه فى واقع الأمر فإن كبار المسئولين فى وزارة الداخلية والقصر أساءوا إلى البلاد يوم ٢٦ يناير باستخدامهم الأعمى للمؤامرات السياسية، وبالتالى التخلى عن سيطرتهم على القطاع الاستراتيجى الذى يتحكم فى النظام فى الدولة – ومن ضمنه البوليس والجيش[٦٤]. وكان ذلك جزءًا من السياسة المشوشة التى طبقها الوفد فى خريف ١٩٥١ .

بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، واجهت الحكومة مأزق محاربة الإنجليز دون استخدام السلاح[٦٥]. فلم يكن فى استطاعة البوليس مواجهة الجيش البريطانى، ولذلك قرر الوفد نقل أغلب الكفاءات للقطاع المدنى، وفى ١٠ ديسمبر ١٩٥١ قننت حكومة الوفد حرب العصابات من خلال السماح للمدنيين بحمل السلاح. وبذلك كان فى الإمكان تداوله بسهولة فى داخل البلاد، إلى جانب إمداد المدنيين به من خلال الأحزاب السياسية والمنظمات. وأخيراً تحرك المدنيون للقتال فى حين ظل الجيش بعيداً عن الصراع. وقد تسبب هذا الوضع غير الفعال فى إحساس الجيش بالمهانة. ففى أوائل ١٩٥٢ بدأت بوادر العصيان ثم الثورة تظهر داخل الجيش. وكما ذكر توفيق أكليماندوس فى الفصل الثالث من هذا الكتاب، ففى يوم ٦ يناير، اكتسح المرشحون من الجيش انتخابات نادى الضباط وتفوقوا على رجال الملك فاروق، وبعدها بعشرين يومًا حين أرسلت الحكومة الجيش فجراً لإنهاء إضراب موظفى المطار حذر أحد الضباط ممثلى شركة الطيران البريطانية أنها سوف تكون آخر مرة يساعدونهم فيها[٦٦].

كان البوليس الاحتياطى يعانى نفس سوء المعاملة. فقد قرر وزير الداخلية التضحية بقواته من خلال الامتناع عن صرف مرتباتهم أو تسليحهم بما فيه الكفاية. "إن الاحتلال يعنى القتل بالنسبة لنا، وإذا قُدر لنا أن نموت فلنمت ورأسنا مرفوعة دون استسلام منّا. وحين ألغينا المعاهدة كنا واعين تماما لنتائجها الوخيمة وللتضحيات التى نقدمها." وكان هذه ما أعلنه فؤاد سراج الدين فى سياسته(٦٧). ونتيجة لذلك اندلع الغضب داخل البوليس، وخاصة عندما تمت محاكمة أفراد الاحتياطى الذين استسلموا للقوات البريطانية التى كانت تتفوق عليهم بتهمة الخيانة(٦٨). وفى القاهرة تم الاعتداء على رجال البوليس أيضاً ولكن من قبل المواطنين أنفسهم. وساد العنف فى التعامل مع المتظاهرين، وفى يناير ١٩٥٢ وجد رجال البوليس أنفسهم يحاولون تحاشى طلقات الرصاص والحجارة، وقد كتب السفير البريطانى رالف ستيفنسون فى تقريره إلى وزارة الخارجية بعد اضطرابات ٢٦ يناير "كانت تصرفات الحكومة فى الأشهر الأخيرة قد أدت إلى محاولة البوليس تفادى طلقات الرصاص خلال تلك المظاهرات وسوف نرى إلى أى مدى يمكن أن تتحمل حالتهم النفسية هذه الأوضاع"(٦٩).

وفى ٢٦ يناير كانت مؤامرات الحكومة قد شجعت قيام حركة تمرد بين صفوف البوليس والجيش. وقد شارك البوليس فى المظاهرات وأعمال الشغب والحرائق بعد أن اجتاحته حالة من الغضب العنيف. ورغم حالة العصيان المحدودة التى ظهرت فى الجيش بالمقارنة بما حدث فى بلوكات النظام، فإن علامات التمرد كانت واضحة، فلم يظهر الجيش أى حماس للتدخل، وتحرك ببطء وهو يرفض توجيه نيرانه صوب المتظاهرين، بل إنه اكتفى بمراقبتهم(٧٠).

التعبئـة

شملت التعبئة الاجتماعية فى ٢٦ يناير إلى جانب البوليس والجيش قطاعات عديدة اجتماعية ومهنية، ورغم أن الطلبة والعمال كانوا يتظاهرون خاصة منذ بدايات ١٩٤٠ فإن المهنيين، وأصحاب المحال، وصغار الموظفين والباعة الجائلين والخدم لم يكونوا مشاركين فيها عادة، وكان المضمون الأيديولوجى والاقتصادى والاجتماعى

والذى ظهر من خلال الحرب العالمية الثانية قد غير من سلوكيات الجماعات المدنية. وكما يشرح جويزلان دينو Guislain Denoeux:

"أدت هذه العملية إلى تهميش أو اختفاء بعض اللاعبين الذين كان لهم أدوار رئيسية فى الثورات المدنية حتى القرن العشرين (مثل الوجهاء، وقيادات النقابات، والشيوخ الصوفيين وصغار العلماء، والطلبة المتدينين واللصوص والعصابات المدنية). وبرزت طبقة اجتماعية جديدة مثل (المهنيين المحترفين، وموظفى الدولة، والمثقفين ذوى الميول الغربية، والعمال فى المؤسسات الصناعية) التى جذبتها الاتجاهات الأيديولوجية التقدمية الجديدة (الاشتراكية، الشيوعية، البهائية، والوطنية القومية العربية) فتبنت أشكالاً جديدة من التحركات الجماعية، ومنها المظاهرات والإضرابات والمقاطعة. والأهم من ذلك كله أن هذه الفئات، والتى كانت تدور فى نطاق الجامعات والمدارس العليا والمصانع والمكاتب الحديثة، لم تكن تشارك فى السياسة من خلال الشبكة القديمة التى كانت موجودة حول المساجد والأحياء وأصحاب الحرف والتجارة. فبدلاً من ذلك جذبتهم كيانات تأسست حديثًا كانت أكثر تنظيمًا وحداثة مثل الأحزاب السياسية، والاتحادات العمالية والنقابات... ونتيجة لذلك شهد النصف الأول من القرن العشرين اتجاهًا لا تخطئه العين ناحية تشكيل تحركات ذات قاعدة عريضة للمعارضة السياسية"[٧١].

ورغم أن الطلبة والعمال فى المصانع كان لهم دور فى الأحزاب السياسية أو الاتحادات العمالية، فإن انضمام المهنيين فى الخدمات المختلفة فى أوائل القرن العشرين عادة ما كان يتم تجاهله، ومن ثم كانت مشاركتهم العنيفة فى أحداث ٢٦ يناير مفاجأة للنخبة، ولكنها أبرزت بصورة لا تدع مجالاً للشك كيف أن بعض القوى خارج البرلمان مثل جماعة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة تمكنت من تشكيل أعضائها من تلك الفئة التى تجاهلتها الأحزاب السياسية التقليدية.

وبعد ١٩٣٦، وعلى وجه التحديد فى ١٩٣٨، اتجهت سياسة حزب أحمد حسين - الذى كان يجند الطلبة سابقًا - إلى العمال والفلاحين، والعمال الكادحين المدنيين، وأصحاب الحرف، وموظفى الدولة والعاطلين[٧٢]. وقبل حريق القاهرة بأيام شجع

أحمد حسين أعضاء الحزب لتنظيم القيام بأعمال سلمية ضد الإنجليز بين "الشباب من غير أعضاء الأحزاب أو الجماعات المنظمة الذين يمكنهم القيام بأعمال غير مشروعة"[٧٣]. والأكثر من ذلك أن الكوماندوز الذين اشتركوا فى الحريق وأشارت إليهم التقارير البريطانية كانوا يرتدون أزياء متنوعة إما أزياء الطبقة الوسطى والأفرول (رداء عمال المصانع) والجلاليب أو أزياء رسمية (بل ربما كان أحدهم يرتدى بذلة مصر للطيران)[٧٤]. وبالتالى فإن أحمد حسنين عمد إلى تعبئة وإثارة هذه الشرائح المتنوعة من الشعب – والتى تجاهلها سابقًا – للتحرك وممارسة العنف.

حقق حريق السبت الأسود بعض أهداف الحكومة البريطانية القصيرة المدى. فعلى النقيض من بقية اللاعبين السياسيين، أدرك أحمد حسين هشاشة النظام الحاكم، وأن ضربة واحدة كافية لانهياره. ففى خلال عشرين عامًا كانت أيديولوجية أحمد حسين السياسية تتحول عدة مرات: فقد كان ملكيًا، وإسلاميًا، وديمقراطيًا ثم اشتراكيًا. ومع ذلك ففى المرحلة ما بين "مشروع القرش" فى عام ١٩٣١ إلى برنامج الاشتراكية عام ١٩٥٠[٧٥]، احتفظ أحمد حسين بصفة دائمة بخط سياسى يشجع الصناعة الوطنية كطريق للوصول إلى الاستقلال السياسى. إلا أن النخبة الاقتصادية – التى زاد ارتباطها بالإنجليز بعد الحرب العالمية الثانية – لم تتفق معه فى الرأى. وفشلت عملية استقلالية الاقتصاد القومى وبقيت سيادة وسيطرة الأجانب. وعندما جاء قانون ١٩٤٧، كان الوقت قد فات ولم يتم تفعيله قبل عام ١٩٥٦ . وقد كشف الجدل الدائر حول هذا القانون أن عددًا قليلاً من المصريين فقط قد انتفع من الأنشطة الصناعية ومشروعات الأعمال. ولذلك فإن حريق القاهرة الذى شمل حى الأعمال كان يعنى بالنسبة لأحمد حسين وبقية أعضاء حزبه إنكار مشروعية النخبة الليبرالية، وإدانة الرأسمالية التى احتفظت لهم بكل الامتيازات.

لم يكن حزب أحمد حسين منظمة سلمية كما قال محمد الشرقاوى، بل كان دائمًا منظمة عسكرية غير شرعية رغم أن أعمال العنف التى قام بها ظهرت فى مطلع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ثم تكررت ثانية بعد توقف أعمال القمع التى صاحبت حكومة الحرب[٧٦]. وقد استغل أحمد حسين فرصة التعاطف الاجتماعى الكبير معه والذى

أعطاه نوعًا من الحصانة لتدبير تلك الأعمال. فعمد إلى بناء شبكة اتصالات ومعلومات متعددة داخل الطبقة السياسية، والبوليس والجيش (فمثلاً كان أنور السادات أحد أعضاء مصر الفتاة)، واستخدم هذه الشبكة للحصول على الأموال والسلاح والحماية. وبعد حريق القاهرة تم القبض عليه وحكم عليه بالسجن ثمانية عشر شهرًا[٧٧]. ثم تدخلت ثورة يوليو فى محاكمته وأفرج عنه بعد عدة أشهر. أى أنه فى حقيقة الأمر كان زعيم الحزب الاشتراكى هو الذى مهد للثورة وفتح الطريق أمام الجيش.

ذكريات مختارة

تم الاحتفال بذكرى مرور خمسين عامًا على حريق القاهرة فى يناير ٢٠٠٢ . وأثارت هذه الذكرى عدة آراء متباينة. فلأول مرة منذ ثلاثين عامًا بدأ بعض المثقفين فى تحليل مضمونها السياسى فى محاولة للوصول إلى الأسباب التى تدعو الناس إلى حرق القاهرة[٧٨]. ومع ذلك لم يصلوا إلى هوية هؤلاء الناس فيما عدا أن بعض اللصوص وأفراد من قوة مكافحة الحرائق استغلوا الموقف، وقد ناقش أحد مؤتمرات اليوم الواحد والذى نظمته جمعية الدراسات التاريخية المصرية فى ٢٦ يناير ٢٠٠٢ هذه القضية[٧٩] لينتهى المؤرخون إلى تحميل مسئولية الحادث على الملك، والإنجليز أو الصهاينة[٨٠].

ومع ذلك فقد ظهرت رؤية أخرى جديدة فى النصف الثانى من المؤتمر، حيث انتهزت مجموعة من المهندسين والمؤرخين والمثقفين الفرصة ذريعة لعرض مشروع إعادة ترميم وسط المدينة. وكان حريق القاهرة في نظرهم نقطة فاصلة فى تاريخ الإسماعيلية. فمنذ ٢٦ يناير ١٩٥٢ فقدت منطقة وسط البلد أماكنها الفاخرة وآثارها وتحولت إلى منطقة أصابها الانهيار والترهل. ولأن مصر فى نظر النخبة المثقفة تعتبر بلدًا عصريًا، وملتقى الحضارات العالمية فإن هذه المنطقة كواجهة للحكم كان يجب أن يعاد إليها رونقها وازدهارها.

وتشير هذه التفسيرات والتبريرات لحريق القاهرة إلى مدى ثبات تأثير الأيديولوجيات على التاريخ والذاكرة الجماعية. كما أنها تشير أيضًا إلى أن المعالجة المبهمة لموضوع حريق القاهرة فى التسعينيات تمثل إحياء ذكرى الملكية البرلمانية، وتحرر مصر الاقتصادى والسياسى(٨١). وفى الواقع، فلأن نظرية تحرير الاقتصاد سادت فى جميع الخطب والمقالات فى عصر مصر مبارك، فإن النخبة الليبرالية الأولى سُمح لها بالتعبير عن حنينها إلى الملكية. ومن خلال الخطب التى كانت تأتى على لسان المهندسين والمؤرخين والسياسيين فى عام ٢٠٠٢، كان واضحًا أن إعادة ترميم وسط المدينة يتضمن "إعادة الاستثمار" فى هذا الحى الراقى السابق، والذى تزايدت شعبيته وتدفق الجمهور عليه بعد ثورة ١٩٥٢ . وربما خلق مشروع الترميم مكانًا يمثل الذاكرة الجماعية للبرجوازيين ويحفرها فى المدى البعيد. وفى الفصل السادس يبدأ باراك سالمونى بحثه بالرجوع إلى موريس هالبواخ **Maurice Halbwachs** الذى تستحق آراؤه أن نسجلها هنا. فهو يقول" :إن الذاكرة الجماعية لا يمكن أن تتحقق دون إطار مكانى"(٨٢). وتشير مساهمة الحكومة المصرية فى هذا المشروع إلى دخول البرجوازية الليبرالية رسميًا فى التاريخ الوطنى وإثارة الذاكرة الجماعية. وهذه الشرعية المستردة تؤكدها السياسة الثقافية الجديدة التى انتهجتها الدولة والتى شملت أيضًا افتتاح عدة متاحف تاريخية وطنية فى الفيلات المقامة على الطراز الأوروبى والتى تم ترميمها -أيضًا- أخيرًا(٨٣).

وفى الاحتفال الخمسين بحريق القاهرة، عبر بعض المثقفين عن اهتمامهم الجديد بمن قاموا بأحداث الشغب، فى حين عبر آخرون عن تعاطفهم مع الضحايا. وهذا الاختلاف فى الآراء يتردد دائمًا حين تواجه مصر بأزمة اقتصادية واجتماعية حادة. وقد تُذكر الصعوبات الحالية بعضًا من الأشخاص بأزمة ١٩٥٢، وربما يكون من الأوفق إبراز مل قاله أحد علماء الاجتماع فى مؤتمر ٢٠٠٢، فقد أشار إلى أن العشوائيات التى تحيط بالقاهرة تهددها وربما أدت إلى اندلاع حريق مرة أخرى.

الخــاتمـة

إذا اعتبرنا أن حريق القاهرة ما هو إلا "مؤامرة سياسية" أو "لغز" فإن هذا يعنى أن نتغافل عن فشل التجربة الديمقراطية، وبالتالى رفض الدروس المستفادة منها. ومع ذلك فإن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية سبقت وانتهت إلى السبت الأسود، الذى كان الضربة الحقيقية لجهاز النظام القائم وحدد اللحظة الحاسمة لسحب الشرعية من النخبة المدنية المصرية الليبرالية. فمن خلال الهجوم على وسط البلد، أنكر مثيرو الشغب شرعية تلك النخبة المتحررة، التى فشلت فى أن تجعل من نفسها بديلاً عن النخبة التقليدية من الملكيين وملاك الأراضى (الإقطاعيين)، الذين لم يهتموا بتطبيق الإصلاح الاجتماعى والزراعى، وأثبتوا بذلك أنهم محافظون مثل أعيان الريف. والأكثر من ذلك أن نخبة المدينة لم تنجح فى تحقيق استقلال الاقتصاد بسبب المصالح المشتركة مع الإنجليز. ومع ذلك لم تكن هناك أى قوة أخرى سياسية يمكنها أن تحكم البلاد. فلم يكن الحزب الاشتراكى أو المنظمات الشيوعية أحزابًا شعبية، كذلك كان قمع الحكومة للإخوان المسلمين قد أضعفهم. وبالتالى لم يتبق سوى الجيش الذى تمكن من الاستيلاء على السلطة فى ٢٣ يوليو - وكما يشرح أكليماندوس كان يجب أن يكون جيشًا مستقلاً عن التشكيلات الاجتماعية الأخرى. وبذلك أصبح حريق القاهرة فى نهاية التسعينيات "يوم الاحتفال" بذكرى نهاية عصر الملكية البرلمانية وارتداء البرجوازية المصرية ثياب الحداد على الانهيار الدرامى لتاريخهم. بالإضافة إلى أن الترميم الحديث لوسط المدينة يعتبر اعترافًا من الحكومة بالذاكرة الجماعية للطبقة البرجوازية. فالنخبة الليبرالية المعاصرة كانت تستهدف إعادة إحياء المنطقة التى نشبت فيها الحريق، وربط مصر "بالعصر الذهبى" الليبرالى السابق. ومع ذلك فعندما تتحدث هذه النخبة عن ماضى وسط المدينة المتألق فهى تتناسى الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى أدت إلى أحداث ٢٦ يناير.

الهوامـــش

(١) بنيت هذه النظرية على كتاب ميشيل دوبرى Sociologie des crises politiques (باريس: مطبعة المؤسسة القومية للعلوم السياسية، ١٩٩٢)، للتحليل السياسى والاجتماعى للمظاهرات، انظر كذلك: أوليفيه فيليول Stratégies de la rue: les manifestations en France (باريس: مطبعة العلوم السياسية، ١٩٩٧) وطبعة بيير فافر، La manifestation (باريس: مطبعة المؤسسة القومية للعلوم السياسية، ١٩٩٠).

(٢) الأعمال الحضرية للبارون هوسمان ألهمت الخديوى أثناء زيارته لباريس عام ١٨٦٧ .

(٣) أندريه ريمون، "Cairo" فى L'Égypte d'Aujourd'hui (باريس: طبعة المركز القومى للأبحاث العلمية، ١٩٧٧)، ٢٢١-٤١ . انظر كذلك أندريه ريمون Cairo (لندن: هاردكافر، ٢٠٠١)، وجون لوك أرنو Le Caire. Mise en place d'une ville moderne 1867-1907 (باريس: أكت سود، ١٩٩٨).

(٤) مقابلة فى المحل التجارى الصالون الأخضر (القاهرة، ٢٠٠٠).

(٥) مقابلة مع مغنية إيطالية كلاسيكية (القاهرة، ٢٠٠١).

(٦) مقابلة مع ابن موظف مدنى سابق (القاهرة، ٢٠٠١).

(٧) انظر على سبيل المثال: نجيب محفوظ، "زقاق المدق" (واشنطن: مطبعة القارات الثلاث، ١٩٧٧)، "بداية ونهاية" (القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٨٥).

(٨) ألبير قصيرى Les hommes oubliés de Dieu (باريس: جويل لوسفلد، ١٩٩٤).

(٩) هذه المظاهرات لم تكن منظمة من الأحزاب التقليدية (الوفد، الأحرار الدستوريين، القوميين) بل أيضًا الأحزاب الجديدة مثل بنت النيل، والحزب الاشتراكى ومنظمات مثل الإخوان المسلمين، وجمعية الشبان المسلمين، والمناصرين للسلام، والشيوعيين... إلخ.

(١٠) بناء على الاتفاقية الموقعة لمدة عشرين عامًا، كان على الجيش البريطانى تخفيض أعداده وأن يصبح الجيش تحت السيطرة المصرية.

(١١) مصر الفتاة، ٥١/١١/١١، ٥١/١١/٢٥ .

(١٢) الإيجيبشن جازيت، ٥١/١٢/١٦ .

(١٣) الشرق الجديد، ٥١/١١/٢٢، منقول من الاتهام فى محاكمة "التحريض على حريق القاهرة، ميكروفيلم ١٠٠٠١، المركز القومى للدراسات القانونية (القاهرة).

(١٤) الشرق الجديد، ٥١/١١/٢٢، ٥١/١١/١٩ .

(١٥) المصرى، ٥٢/٠١/٢٤ .

(١٦) المصرى، ٥٢/٠١/١٤ .

(١٧) نفس الأعمال نظمت فى وسط مدينة الإسكندرية، تم نسف سينما مترو وريفولى (المصرى، ٥٢/٠١/٠٢، ٥٢/٠١/٢١).

(١٨) مصر الفتاة، ٥١/١٢/٠٩، منقول من الاتهام.

(١٩) تقرير لجنة السفارة البريطانية عن أعمال الشغب فى القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢، ١٩٥٢/٠٢/١١، القاهرة، وزارة الخارجية PRO, FO 371/968، JE 101/86.

(٢٠) رالف ستيفنسون لفريق العمل FO، ١٩٥٢/٠١/٣٠، القاهرة، وزارة الخارجية PRO, FO 371/98671، JE 1018/34.

(٢١) الحكومة استغلت هذه الفرصة لقمع الشيوعيين على وجه الخصوص.

(٢٢) البريد المصرى، ٥٢/٠٣/٠٨ .

(٢٣) الأهرام، ٥٢/٠٧/٢٣ .

(٢٤) الأهرام، منقول من استعراض صحيفة Journal d'Alexandrie et La Bourse Égyptienne 20/02/52.

(٢٥) المصرى، ٥٣/٠٥/١٧ .

(٢٦) الأهرام، ٥٢/١٠/٢٠ .

(٢٧) الأهرام، ٥٣/٠٥/١٤ .

(٢٨) الأهرام، ٥٩/٠٢/٠٩ .

(٢٩) الأهرام، ٦٢/٠١/٢٦ .

(٣٠) جمال الشرقاوى "حريق القاهرة: قرار اتهام جديد" (القاهرة: دار الجيل للطباعة، ١٩٧٦)، ٢٧٨ .

(٣١) الطليعة، يونيو ١٩٦٥، ٦٩-٧٩ .

(٣٢) محمد أنيس، "حريق القاهرة" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢).

(٣٣) الشرقاوى، "حريق القاهرة".

(٣٤) عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧)، ربما يكون المؤلف غاضب من الشرقاوى لأنه استخدم ألفاظ تحقير لتقييم الناس ("رعاع"، "عناصر مريضة"). وكان ابنًا لأحد الأسر البرجوازية التى شهدت أحداث ٢٦ يناير.

(٣٥) كذلك يبرئ الشرقاوى حزب الوفد. المؤلف يدرس إعادة الشرعية لحزب الوفد الذى عاد للظهور فى منتصف السبعينيات.

(٣٦) جمال الشرقاوى، "أسرار حريق القاهرة فى الوثائق السرية البريطانية" (القاهرة: دار الشهدى للنشر، ١٩٨٥).

(٣٧) جمعت معلومات عن مثيرى الشغب من الصحف المصرية (المصرى، الإيجيبشيان جازيت)، Le Journal d'Alexandrie et La Bourse Egyptienne.

(٣٨) البواب هو بالمعنى الدقيق للكلمة الحارس على العقار، والسفرجي هو كبير الخدم، والفراش هو الخادم.

(٣٩) "Le Journal d'Alexandrie et La Bourse Egyptienne" 28/02/1952 ترجمتي من اللغة الفرنسية.

(٤٠) الإيجبشن جازيت، ١٤/٠٣/٥٢ .

(٤١) الإيجبشن جازيت، ١٧/٠٣/٥٢ .

(٤٢) الأخبار، منقول في استعراض الصحافة لجريدة Le Journal d'Alexandrie et La Bourse Egyptienne 17/06/52.

(٤٣) الأهرام، منقول لجريدة Le Journal d'Alexandrie et La Bourse Egyptienne، ٠٨/٠٢/٥٢ .

(٤٤) انظر: روبرت أل. تيجنور،

Bank Misr and Foreign Capitalism," International Journal of Middle Eastern Studies.8:1 (1977) 81-161.

(٤٥) انظر: ملك زعلوك Power, Class and Foreign Capital in Egypt: The Rise of the New Bourgeoisie (لندن ونيو جيرسي: كتب زد، ١٩٨٩)، ١٨ .

(٤٦) روبرت أل. تيجنور،

The Economic Activities of Foreigners in Egypt, 1920-1950: From Millet to Haute Bourgeoisie," Comparative Studies in Society and History. 22:3

(يوليو ١٩٨٠)، ٤٣١-٣٤

(٤٧) جيسلان ألوم،

La production d'une économie: remarques sur l'histoire des sociétés anonymes par actions en ?gypte de 1856 a 1956.

سجلات الدراسات الإسلامية الحادى والثلاثين (١٩٩٧)، القاهرة، IFAO، ١-١٦، ٩٠٪ من العمال و٥٠٪ من الموظفين يجب كذلك أن يكونوا مصريين.

(٤٨) ألوم، نفس المرجع.

(٤٩) تيجنور، The Economic Activities of Foreigners in Egypt، ٤٤١-٤٤ .

(٥٠) ماجدة بركة، The Egyptian Upper Class between Revolutions, 1919-1952 (أكسفورد: مطبعة إيثاكا ١٩٩٨)، ١٩٢-٩٣ .

(٥١) يطلق تيجنور على هذا الخليط من النخبة "البرجوازية العليا".

(٥٢) كان إسماعيل صدقي وزيراً للخزانة، ووزيراً للداخلية، ورئيس وزراء، ونائب رئيس ثم رئيس اتحاد الصناعات المصرية على التوالي.

(٥٣) سنذكر على سبيل المثال: حافظ عفيفي باشا، الطبيب، ورئيس بنك مصر في ١٩٣٩، ورئيس شركة، ومستشار له تأثير على الملك فاروق، وعميل بريطاني، وأيضا أحمد عبود باشا، مهندس تعلم في اسكتلندا، نائب في مجلس الشيوخ، مدير في شركة صناعية، وعميل بريطاني.

(٥٤) حتى نهاية الثلاثينيات، كان ممثلو "الجناح الحضرى" (مكرم عبيد، محمود فهمى النقراشى) والذى كان يقودهم النحاس باشا يحكمون حزب الوفد، ولكن فى الأربعينيات، تم إحلالهم "بالجناح الريفى" بقيادة فؤاد سراج الدين باشا.

(٥٥) التعيينات أغضبت الرأى العام لأن هذه الشخصيات كانت مشهورة بموالاتها للبريطانيين.

(٥٦) "الاشتراكية"، منقول من الإيجيبشن جازيت، ٠٩/١١/٥١، أعلن أحمد حسين: "لسنا بحاجة إلى الإعلان، إن لدينا معلومات خفية إذا قلنا للشعب بأن الدسائس بدأت لإسقاط الحكومة المصرية... وبالتالى يجب علينا أن نأخذ ذلك فى الحسبان أثناء متابعتنا لتلك الدسائس وهى تتحرك لتحويل انتباه الشعب بعيداً عن المعركة الكبرى التى تجرى الآن والنزاعات الداخلية والصغيرة. ولكن هل يجب على الحكومة أن تظل سلبية أو مترددة، هذا سيجعل مصيرها أسوأ. وسوف يتسبب أعداء الشعب فى سقوطها ولن يستطيع الشعب حمايتها. وحتى إذا لم يتسبب الأعداء فى سقوطها، فالشعب نفسه سوف يخلعها من السلطة".

(٥٧) عن القصر ومساندة على ماهر لمصر الفتاة، انظر: جيمس جانكوفسكى،

Egypt's Young Rebels. "Young Egypt" 1933-1952.

(ستانفورد: مطبعة معهد هوفر، ١٩٧٥)، الفصل ٣، بالنسبة "للقمصان الزرق" انظر: هاجاى ايرليخ،

Students and University in 20th-Century Egyptian Politics.

(لندن: فرامد كاس، ١٩٨٩)، ١٥-٢٣.

(٥٨) مستشارية وزارة الخارجية FO، ١٨/٠٢/٥٢، القاهرة، وزارة الخارجية PRO, FO 376/96872، JE 1018/78.

(٥٩) المستشارية لفريق العمل FO، نفس المرجع: فى أعقاب جريمة قتل مرشد الإخوان المسلمين حسن البنا (فبراير ١٩٤٩) (انتقاماً من قتل الإخوان المسلمين للنقراشى)، طبق المرشد الجديد سياسة حكيمة. وكان يقصد بذلك إعادة الشرعية للإخوان المسلمين.

(٦٠) انظر على سبيل المثال: شهادة محمد نجيب Egypt's Destiny: a Personal Statement (لندن: دابلداى، ١٩٥٥)، ٩٢.

(٦١) محضر، لندن، ٠١/٠٢/٥٢، وزارة الخارجية PRO, FO 371/96871، JE 1018/36.

(٦٢) المصرى، ١٥/٠١/٥٢.

(٦٣) ستيفنسون، وزارة الخارجية FO، ٢٧/٠١/٥٢، القاهرة، وزارة الخارجية PRO, FO 371/96870، JE 1018/21. أثار تهديد الجيش البريطانى الملك الذى اشتكى للسفير الأمريكى عندما عقد معه لقاء الساعة الرابعة بعد الظهر، وحذر بأنه لن "يتعاون" إذا تحرك الجيش لبريطانى نحو الدلتا. ومع ذلك تنازل تحت الضغط البريطانى لأنه كان مقتنعا بأن النحاس باشا بنفسه سوف يعلن حالة الطوارئ.

(٦٤) دوبرى، Sociologie des crises politiques، يرى المؤلف أن قوات الأمن فى الدولة "كقطاعات استراتيجية"، يجب أن تظل معزولة عن باقى القطاعات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع، خاصة خلال فترة التعبئة الاجتماعية الموسعة. وعلى عكس ذلك، فإن جهاز الدولة يصبح فى خطر.

(٦٥) لم يرغب سواء الوفد أو القصر فى استخدام الجيش. وخاصة أن هزيمة ١٩٤٩ من إسرائيل أظهرت مدى قلة التجهيزات والتدريب فى الجيش المصرى.

(٦٦) تقرير لجنة السفارة البريطانية عن تحرياتها عن أعمال الشغب فى القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

(٦٧) الإيجيبشن جازيت، ٥١/١٢/١٨ .

(٦٨) تقرير لجنة السفارة البريطانية عن تحرياتها عن أعمال الشغب فى القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ . حاكمت وزارة الداخلية ١٣٠ من رجال الشرطة وقياداتهم بسبب استسلامهم للقوات البريطانى فى "الحمادة Al-Hamada".

(٦٩) ستيفنسون، وزارة الخارجية FO، ٥٢/٠١/٢١، القاهرة، وزارة الخارجية PRO, FO 371/9873، JE 1018/5.

(٧٠) تقرير لجنة السفارة البريطانية عن تحرياتها عن أعمال الشغب فى القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

(٧١) جيلان دينوه،

Urban Unrest in the Middle East. A Comparative Study of Informal Networks in Egypt, Iran and Lebanon.

(نيويورك: مطبعة جامعة ولاية نيويورك، ١٩٩٣).

(٧٢) جاكوفسكى، Egypt's Young Rebels، الفصل الثالث.

(٧٣) الاتهام فى محاكمة "التحريض على حريق القاهرة"، فعقب الحادث الذى وقع عندما شُكل جدار بشرى أمام سينما ريفولى، كتب أحمد حسين فى جريدة "مصر الفتاة"، ٥١/١٢/٢٣: "أكثر ما نخشاه هو بقاء الشرطة. فإذا فقدت الشرطة السيطرة وازداد غضب الشعب، فــإن الشباب غير المنضمين لأى حــزب أو جماعة منظمة سوف يقومون بأعمال غير قانونية. هذه هى آخر مــرة نتعامل فيها مع هذه المسألة. بعد ذلك سوف نمتنع عن الاشتراك فى هذه الكوميديا، وسوف نترك سينما ريفولى لغضب الشعب وشباب المتطرفين".

(٧٤) تقرير لجنة السفارة البريطانية عن تحرياتها عن أعمال الشغب فى القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

(٧٥) انظر: جاكوفسكى، Egypt's Young Rebels، ١١-١٢، في أواخر عام ١٩٣١ شكلت لجنة من طلبة الجامعة برئاسة أحمد حسين نظمت حملة تبرعات لتطوير الصناعة المصرية. النجاح والمبالغ التى تم جمعها فى هذه الحملة مكنتهم من إنشاء مصنع للطرابيش.

(٧٦) انظر: جاكوفسيكي، نفس المرجع، ٣٨-٣٩: "الهدف الأول للحزب كان محاربة المظاهر الاجتماعية الغربية وغير إسلامية السائدة فى المدن المصرية... ففى يناير وفبراير ١٩٣٩ هوجمت أكثر من اثنتى عشرة حانة فى القاهرة والإسكندرية والمدن الرئيسية فى المحافظات، بدءاً من دخول شباب المقهى وتدمير مخزونها من الخمور إلى الحرق الفعلى للحانات. وفى نفس الوقت بدأ أصحاب الحانات فى تلقى رسائل تهددهم بنفس المصير إذا لم يتوقفوا عن بيع المشروبات الكحولية".

(٧٧) ستيفنسون إلى فريق العمل FO، ٥٢/٠٣/١٨، القاهرة، PRO, FO 371/96873، JE 1018/114.

(٧٨) انظر على سبيل المثال: مقال لطيفة محمد سليم (مؤرخة) فى وجهة نظر، العدد ٣٧، فبراير ٢٠٠٢، ومقالة قاسم الطاهر (كاتب) فى الوفد، ٢٠٠٢/٠١/٢٥، وجهة نظره مثيرة للاهتمام حيث يصمم على حقيقة أن ضحايا حريق القاهرة لم يقصدوا ما حدث، وينتقد الاستخدام المفرط لنظرية المؤامرة.

(٧٩) "خمسون عاماً مرت على حريق القاهرة". "لمحة على العمارة والحياة الثقافية فى القاهرة فى منتصف القرن العشرين"، ٢٠٠٢/٠١/٢٦ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة. للرجوع لتفصيل التقرير لهذا المؤتمر، انظر: "آخر ساعة"، ٢٠٠٢/٠٢/٠٦ .

(٨٠) أدلى عالم الاجتماع على فهمى بشهادة مثيرة للاهتمام، مؤكداً فيها أن عامة الشعب المصرى شارك فى أعمال الشغب، ولكنه أنهى شهادته بقوله إن الصهاينة أضرموا النار فى المدينة لأن اليهود كانوا يعملون فى المتاجر التى أحرقت.

(٨١) هذا التفسير الأخير يختلف تماماً عن التفسير الناصرى، الذى اعتبر يوم حريق القاهرة "ثورة".

(٨٢) موريس هالبووش، La Mémoire Collective، (باريس: مطبعة جامعة باريس، ١٩٥٠)، ١٤٦ .

(٨٣) لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع انظر: آن كلير كربوف،

"La restauration du centre ville: enjeux sociaux et historiques d'un projet urbain," La Lettre d'information 4, April 2003; Observatoire Urbain du Caire Contemporain (OUCC), CEDEJ.

الجـــزء الثـــالث

السـلوك الاجتمـاعى

الخطاب الاجتمـاعى

٨- نحو ديمقراطية التعليم العام

"الأفندية الجدد"

(المناقشات التى دارت فى آخر برلمان مصرى
١٩٤٣-١٩٥٢)

ميساكو إيكيدا

شكَّل التعليم العام فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى قضية لها أهميتها فى الحركة الوطنية المصرية، وكان التوسع فى التعليم العام واحدًا من أهم أهداف الحكومة المصرية. وكان للسياسة البريطانية التى استهدفت خلال الاحتلال العسكرى منذ عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٩٢٢ الإبقاء على مستوى التعليم العام فى أدنى صورة تأثيرًا عميقًا معوقًا لتطوير نظام حديث للتعليم فى مصر. ولعلاج هذا النقص عمدت المدارس الأجنبية والمصرية الخاصة إلى توفير بعض المدارس التى تغطى المرحلة الابتدائية والثانوية، كما وفر الأزهر تعليمًا إسلاميًا فى مختلف مستوياته[1]. ولذلك كان التغلب على هذه العقبة من أهم الأولويات لدى الحكومة المصرية والشعب المصرى ابتداء من العشرينيات وما بعدها.

وحين أعلنت بريطانيا من جانبها استقلال مصر عام ١٩٢٢، سلمت الإشراف الكامل على التعليم العام للحكومة المصرية مع احتفاظها ببعض السلطة فى مجالات

أخرى حيوية. وبالتالى وجدت الحكومة المصرية نفسها فى مواجهة ضرورة خلق نظام تعليمى وطنى جديد بعد حوالى نصف قرن من الانقطاع عنه. وكانت المهمة تشمل إعادة تنظيم المدارس الحكومية في مراحلها الابتدائية والثانوية، وبناء مدارس جديدة والتوسع فى المدارس القائمة لمجابهة الطلب المتزايد من التلاميذ الذين يرغبون فى الالتحاق بالمدارس العامة، بالإضافة إلى تنظيم أنواع مختلفة منها، سواء كانت العامة أو الخاصة أو الأجنبية أو الدينية تحت رقابة الدولة، كما شملت أيضًا تأسيس جامعة وطنية. وكانت القضية الخطيرة التى واجهتها أيضًا هى محو الأمية والتى كانت تقتضى اهتمامًا خاصًا بالمستوى التعليمى الأولى. وطبقًا للإحصاءات الرسمية منذ عام ١٩١٧ كانت نسبة الأمية فى مصر تصل إلى ٩٢,١٪ وكانت أمية الرجال ٨٦,٤٪ والنساء ٩٧,٧٪[٢]. وقد نص دستور ١٩٢٣ على إتاحة التعليم بالمجان لجميع المصريين وفق مبادئ الديمقراطية، وتشير المادة ١٩ من الدستور على أن التعليم الابتدائى إجبارى ومجانى لجميع التلاميذ المصريين من الجنسين.

أرقام وأفكار

تشير الإحصائيات عن التعليم فى مصر فى مرحلة ما بين العشرينيات والخمسينيات إلى الجهود التى بذلتها وزارة المعارف، وإلى الحماس الذى سيطر على العامة للتوسع فى فرص التعليم. واستمرت ميزانية الدولة المخصصة للتعليم فى الزيادة منذ ذلك الوقت من ١٪ فى السنوات الأولى من الاحتلال البريطانى إلى ٦,٤٪ فى ميزانية الدولة ١٩٢٥/١٩٢٦، ثم ارتفعت إلى ١٠,١٪ فى عام ١٩٣٥/٣٦ . ومنذ منتصف الثلاثينيات وما بعدها استقرت على ما بين ١٠٪ إلى ١٣٪. فعلى سبيل المثال وصلت فى السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٢ إلى ١٢,١٪ من الميزانية بأكملها[٣]. كما كانت زيادة عدد التلاميذ فى جميع مستويات التعليم قوية ومؤثرة حيث تزايد ستة أضعاف العدد خلال

أربعين عامًا من ٣٤٠,٠٠٠ عام ١٩١٣ إلى ١,٩٠٠,٠٠٠ عام ١٩٥١[٤] وارتفع عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية والإلزامية العامة من ٢٣٢,٤٥٨ (منهم ٢٦,٥١٤ من الفتيات) فى عام ١٩١٣/١٤ إلى ٨٩٥,٠٨٩ (منهم ٤١٨,٢٥٤ فتاة) فى عام ١٩٤٤/٤٥، فى حين أن الملتحقين بمدارس النخبة الابتدائية (ومن ضمنها رياض الأطفال) ارتفع من ١٣,٩٧٨ (٢,١٦٨ فتاة) فى عام ١٩١٣/١٤ إلى ٥٩,٩٣٩ (منهم ١١,٦٢٠ فتاة) فى عام ١٩٤٤/٤٥[٥]. وكانت الزيادة فى المدارس الثانوية والتعليم العالى أكثر إثارة، حيث ارتفعت أعداد التلاميذ فى المدارس الثانوية العامة من ٢,٥٠٠ (كلهم أولاد) فى عام ١٩١٣ إلى ٣٧,٠٠٠ (منهم ٣,٠٠٠ فتاة) فى عام ١٩٤٤/١٩٤٥ . وما إن هلَّ عام ١٩٥١ - بعد إلغاء التعليم فى المدارس الثانوية عام ١٩٥٠ حتى كان العدد قد وصل إلى ١٢٢,٠٠٠ (منهم ١٩,٠٠٠ فتاة)[٦]. وارتفع عدد التلاميذ فى التعليم العالى من ١٥٥٤ فى عام ١٩١٣/١٤ إلى ١٣,٩٢٧ (شكلت الفتيات نسبة ٥٪) عام ١٩٤٥ . ثم وصل العدد أخيرًا إلى ٤٢,٤٩٤ (٨٪ فتيات) فى عام ١٩٥٢[٧]. والملاحظ أن أعداد السكان كانت تتزايد بصفة عامة، وبلغت نسبة التعداد إلى ٦٥٪ ما بين أعوام ١٩١٧ و١٩٥٢ من ١٢,٧٥٠,٠٠٠ إلى ٢١,٠٠٠,٠٠٠ . ومع وضع زيادة السكان فى الاعتبار، إلا أن الزيادة النسبية فى عدد التلاميذ ما بين ١٩١٣ وأوائل الخمسينيات والتى وصلت إلى ٥٠٠٪ لا تعتبر مؤثرة (انظر: جدول ١).

جدول ١ : عدد الملتحقين بالمدارس ونسبتهم إلى عدد السكان

عدد التلاميذ	١٤/١٩١٣	١٩٣٣	٤٥/١٩٤٤	١٩٥١
جميع المدارس	٣٢٤,٠٠٠	٩٤٢,٠٠٠	–	١,٩٠٠,٠٠٠
في ١٠٠٠	٢٧	٦٢	–	٩١
المدارس الأولية والإلزامية العامة	٢٣٢,٤٥٨ (٢٦,٥١٤)	–	٨٩٥,٠٨٩ (٤١٨,٢٥٤)	–
في ١٠٠٠	١٩ (٢)	–	٤٩ (٢٣)	–
المدارس الابتدائية العامة	١٣,٩٧٨ (٢,١٦٨)	–	٥٩,٩٣٩ (١١,٦٢٠)	–
في ١٠٠٠	١ (٠,٢)	–	٣ (٠,٦)	–
المدارس الثانوية العامة	٢,٥٠٠ (أولاد فقط)	١٥,٠٠٠ (١٥٠٠)	٣٧,٠٠٠ (٣,٠٠٠)	١٢٢,٠٠٠ (١٩,٠٠٠)
في ١٠٠٠	٠,٢	١ (٠,١)	٢ (٠,٢)	٦ (١)
التعليم العالي	١,٥٥٤	*٤,٢٤٧ (٪٠,٥)	١٣٩٧٢ (٪٥)	*٤٢,٤٩٤ (٪٨)
في ١٠٠٠	٠,١	٠,٣	٠,٨	٢
مجموع السكان	#١٢,١٨٦,٠٠٠	١٥,٢٧٥,٠٠٠	##١٨,١٣٤,٠٠٠	٢٠,٨٧٢,٠٠٠

ملحوظة: الأرقام والنسب بين القوسين تمثل الفتيات

* سنة ١٩٣٠ ** سنة ١٩٥٢ # سنة ١٩١٣ # سنة ١٩٤٤

(المصادر: أحمد عبد الله: حركة الطلاب والسياسات القومية فى مصر ١٩٢٣-١٩٧٣ (لندن: كتب الساقى ١٩٨٥)، ٢٦، شارلز عيسوى: مصر فى منتصف القرن: مراجعة اقتصادية (مطبعة جامعة أكسفورد – لندن ١٩٥٤) ٦٧، وورودريكد. ماثيوز ومتى عكراوى: التعليم فى الدول العربية فى الشرق الأدنى (مجلس التعليم الأمريكى ١٩٥٠ – واشنطن العاصمة) ٢٤، والحكومة المصرية ووزارة المالية: إحصائية سنوية عن مصر ١٩٥٦، ١١).

إلا أن هذا الإنجاز الواضح لوزارة المعارف لا يجب أن يغفل المشكلات الجادة فى التعليم خلال مرحلة وجود البرلمان. فقد تمخض عن هذا التوسع السريع فى التعليم أسئلة متعددة لم تجد لها إجابات على جميع المستويات. فرغم هذا التبنى الاسمى لمبدأ الديمقراطية فى التعليم فى دستور ١٩٢٣ فإنه لم يتم تطبيقه على مستوى التعليم الأساسى. فقد ألقت محاولة إعادة بناء هذا المستوى فى الأربعينيات والخمسينيات بوزارة المعارف فى خضم عملية طويلة معقدة. حيث نشأت صعوبات كثيرة أمامها نتيجة عوامل عديدة: وهى الأمية السائدة بين الأغلبية العظمى من الشعب، وغياب منظومة التعليم الحديث بين العامة قبل الحرب العالمية الأولى، وضعف الالتزام الحكومى الجاد والنخبة الحاكمة تجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تتعلق بجموع الشعب المصرى مما أدى إلى عدم كفاية الأموال المخصصة للتعليم العام.

وحتى بعد نقل الإشراف على التعليم العام إلى الحكومة المصرية، انقسم مستواه إلى نظامين: مستوى تعليم النخبة فى المدارس الابتدائية والتى شملت رياض الأطفال وإعادة التعليم العام فى المدارس الأولية، والنظام الآخر هو المدارس الإلزامية. وكان خريجو مدارس النخبة الابتدائية فقط هم المسموح لهم بالالتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالى. وحتى عام ١٩٤٣ كانت المدارس الابتدائية تفرض رسومًا على التعليم فأفرخت مجموعة صغيرة من الشباب من الطبقة العليا والمتوسطة أصبحوا بعد ذلك مسئولين فى الحكومة ومهنيين. وفى المقابل كان أغلب الأطفال المصريين يتوجهون إلى المدارس الأولية أو الإلزامية التى كانت بالمجان. ومع ذلك كان خريجو هذه المدارس غير مؤهلين لمتابعة دراستهم الثانوية أو العليا، وبالإضافة إلى هذه العقبات كان الطلبة بحاجة إلى النجاح فى امتحان يحصلون بعده على شهادة تؤهلهم للالتحاق بالمدرسة الثانوية.

كان الاختلاف الأساسى بين المدارس الأولية والمدارس الإلزامية أن الأولى كانت توفر دراسة طوال اليوم فى حين أن الثانية كانت الدراسة بها نصف اليوم فقط، كما كانت الدراسة بالمدارس الإلزامية تحقق الحد الأدنى من التعليم للأطفال فى المناطق الريفية. ومع ذلك كانت الفوارق بين التعليم الأولى والإلزامى غائمة أحيانًا. وكان ٤٥٪ فقط من التلاميذ الذين يصلحون للتعليم يترددون على هذه المدارس عام ١٩٤٣(٨).

انعكس إهمال الدولة للمدارس الأولية والإلزامية على ما خصص لميزانية التعليم. فمثلاً فى عام ١٩٤٢ خصصت لهذه المدارس ٢٣٪ من ميزانية التعليم فى حين حصلت المدارس الابتدائية على ١٦٪[٩] رغم أن عدد المدارس الأولية والإلزامية كان يفوق المدارس الابتدائية بخمس عشرة مرة[١٠]. ويبدو انخفاض ميزانية تلك المدارس فى مصر آنذاك واضحًا إذا ما قورنت بمقدار ما كانت تصرفه الدول الأوروبية على التعليم الأولى. فقد كان يصل إلى ٦٠٪ أو ٧٠٪ بعد الإنفاق على المبانى والتجهيزات[١١].

وبدءًا من أوائل الأربعينيات بدأ خبراء التعليم يتحدثون عن فشل هذا التعليم الأولى ويقدمون الحلول الممكنة. وكان من ضمن الحلول المقترحة الشاملة هو توحيد الدارسة فى المدارس الأولية والإلزامية، وكان من المتوقع أن يكون لهذه الخطوة أثرها الكاسح فى نظام التعليم المصرى. وقد قدمت وزارة المعارف خطة هذا الاقتراح أوائل عام ١٩٤١، إلا أن البرلمان لم يقره إلا عامى ١٩٤٩، ١٩٥١ ولم يكن التطور خلال هذه السنوات العشر سهلاً. فقد كان نقص وجود سياسة تعليمية وطنية، والتنافس داخل وزارة المعارف والتغيرات الكثيرة فى الحكومة قد عقَدت مسار هذا الاتجاه بالإضافة إلى أن تغيير الحكومات خلال الأربعينيات كان يستتبع بالتالى تغييرًا فى السياسة التعليمية لتحل سياسات جديدة بدلاً من القديمة.

إلا أن أكثر العناصر المؤثرة فى تلك الفترة كانت الطبيعة المحافظة للدائرة الحاكمة فى تلك الفترة. فلأن هذا التوحيد المقترح كان يعنى بالضرورة انقلابًا شاملاً فى نظام التعليم على المستوى الأولى مما ينعكس بالتالى فى صورة تغيرات هيكلية فى المجتمع المصرى فقد اتخذت العناصر المحافظة موقفًا حذرًا من هذه القضية. ورغمًا عن كل هذه العقبات فإن قانون توحيد الدراسة صدر فى ١٩٥١، وهو ما يعتبر إنجازًا كبيرا فى تاريخ التعليم الحديث فى مصر. وبعد الانقلاب العسكرى عام ١٩٥٢ تمكنت حكومة الثورة من تبنى هذه السياسة وتطبيقها فى صورتها المتكاملة.

وكان الموضوع الآخر المهم محل النقاش خلال الأربعينيات والخمسينيات هو التعليم المجانى. فقد قررت الحكومة إلغاء التعليم فى المدارس الابتدائية عام ١٩٤٣، وفى المدارس الثانوية عام ١٩٥٠. وكانت مشكلة التعليم الابتدائى المجانى بطبيعتها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقضية توحيد التعليم الأولى، ونظريًا لم يكن من الممكن تحقيق

هذا التوحيد دون إلغاء المصروفات، وبالتالى طمس التعليم الابتدائى المجانى الفوارق بين النظامين. ولكن فى حقيقة الأمر أنه رغم أن القضيتين كانتا مثارتين فى وقت واحد تقريبًا فى بداية الأربعينيات، فإن وزارة المعارف تعاملت مع كل منها على حدة، وبمعنى أدق فإن هذه الأهداف اعتبرت حصريًا من الجانبين، وحتى بعد قرار الحكومة فى عام ١٩٤٣، لم تتأكد مجانية التعليم الابتدائى خلال النصف الثانى من الأربعينيات بسبب تغير الحكومات. بل إنه فى وقت ما تم إلغاء هذا القرار بصورة غير مباشرة. ومع ذلك فقد قوبلت هذه الخطوة إلى الوراء بكثير من المعارضة الشعبية العنيفة ولم يستقر الرأى على التعليم المجانى فى مستواه الأولى إلا فى نهاية الأربعينيات.

أما المشكلة الثالثة المهمة فى التعليم، فكانت ما يتعلق بقضية الكم مقابل الكيف، حيث كانت لكل منهما مدرسته الخاصة فى التفكير. وكانت مدرسة الكم تعتنق فكرة أن كل طفل له الحق فى الحصول على التعليم فى جميع مستوياته، فى حين أن مدرسة الكيف على الجانب الآخر كانت تؤمن بأن الاستعدادات المالية واللوجيستيكية يجب أن تتم قبل التوسع فى التعليم بصورة غير عشوائية والسماح بشيوع الفوضى فى التأسيس والإدارة والتدهور فى مستويات التعليم. وبالطبع ظهرت هذه القضية - الكم والكيف - خلال المناقشات عن توحيد التعليم، والتعليم المجانى فى المدارس الابتدائية والثانوية لارتباطها الوثيق بهاتين القضيتين.

بداية المناقشات الخاصة بالتعليم المجانى وتوحيده

تقرير نجيب الهلالى عام ١٩٤٣

فى منتصف الثلاثينيات، بدأ اهتمام المصريين الذين انغمسوا فى المشكلات الاجتماعية والسياسية بالمشاكل الاجتماعية الداخلية، وكانت قضية التعليم من أهم الموضوعات الرئيسية المثارة فى تلك الفترة. وتركزت المناقشات عن التعليم بصفة خاصة حول التوسع فى التعليم الأولى بالإضافة إلى البطالة التى كان خريجو المدارس الثانوية يعانون منها[١٢]. إلا أن هذا الجدل المثار عن التعليم انقطع لفترة مؤقتة بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية. وفى فبراير ١٩٤٢ أجبر الإنجليز القصر على استبدال

الحكومة المناهضة للإنجليز بحكومة الوفد التى كان يرأسها مصطفى النحاس. وبالتالى فقد تم التخلى عن السياسات التعليمية محل اهتمام الحكومة السابقة.

وضع نجيب الهلالى وزير المعارف فى حكومة الوفد سياسته التعليمية الخاصة والتى تعتبر أول سياسة شاملة منذ دستور ١٩٢٣[١٣]. وفى عام ١٩٤٣ كتب "تقريراً عن الإصلاح التعليمى فى مصر" الذى استند إلى النماذج العالمية وخاصة البريطانية والأمريكية والتى وردت فى خطة الإصلاح التعليمى التى جاءت بعد الحرب فى ضوء المبادئ الديمقراطية. وفى تقريره اقترح الهلالى أن تتبع مصر نفس المنهج الإصلاحى حتى تصبح عضواً فى المجتمع الديمقراطى العالمى. وكان مبدأ تكافؤ الفرص هو الذى حدد الرؤية الأساسية لهذه السياسة التعليمية الجديدة، وأعلن الهلالى اعتزام الحكومة إلغاء المصروفات فى المدارس الابتدائية.

فى الجزء المعنون "اتجاه جديد فى السياسة التعليمية - تكافؤ الفرص"، وبعد مناقشة مستفيضة فى كيف تم تطبيق هذا المبدأ فى الولايات المتحدة وبريطانيا، اقترح الهلالى مجانية التعليم فى المدارس الابتدائية والثانوية فى مصر، وأشار إلى أن الإصلاح التعليمى هو ضرورة ملحة لمنع الانقسام الاجتماعى الذى كان متعارضًا مع خطة التعليم الوطنية الواسعة التى وضعت فى الثلاثينيات والأربعينيات، وكما يكتب باراك سالمونى عن ذلك باستفاضة فى الفصل السادس، كانت الدولة لها رؤيتها التعليمية الواضحة والمتمثلة فى خلق إحساس من التوحد والوعى الوطنى فى شباب مصر.

واستشهد الهلالى بالمشكلة العامة المتعلقة بفقر الآباء وعجزهم عن دفع المصروفات المدرسية، كما عبر عن قلقه من النتائج: "هذه الأحوال السيئة سوف تخلق بالضرورة كراهية طبقية، وتولد العداء"[١٤].

"سوف يتولد شعور بالمرارة فى نفس التلاميذ ويتفاقم تجاه زملائه وأقرانه الأغنياء. مما سوف ينتج عنه تمزق الروابط الروحية المقدسة وبالتالى فإن مواطنى الدولة الواحدة الأم - بدلاً من أن تجمعهم وحدة المشاعر، والعقل وأسلوب التفكير سوف يُدفعون إلى تشكيل حزب عدائى[١٥].

وقد حاول الهلالى أن يبرر إلغاء المصروفات المدرسية، وتطبيق نظام المجانية فى المدارس الابتدائية والثانوية على أرضية أن هذه المصروفات التى تؤخذ من التلاميذ لا تشكل إلا جزءًا يسيرًا من ميزانية التعليم الكلية. وأكد أن فرض الرسوم المدرسية يتعارض مع "الليبرالية الاجتماعية" و"مبادئ الديمقراطية" حيث إن ميزانية الدولة الكبيرة تنفق فقط على هؤلاء الأطفال الذين يمكنهم أن يتحملوا هذه الرسوم.

وقضية أخرى ناقشها فى خطته لإصلاح التعليم وهى التعليم الإلزامى. فقد هاجم السياسة السائدة، واقترح امتداده حتى لمدة ست سنوات مع يوم دراسى كامل، "مع تخصيص أكبر قدر من الإنفاق تسمح به الميزانية والموارد"[١٦]. كما اقترح أيضًا توجيه التعليم الإلزامى بصورة واقعية تتلاءم مع بيئة التلاميذ، بمعنى تدريب الأطفال على "الزراعة فى المجتمعات الزراعية، والتجارة والصناعة فى المدن الكبرى، والملاحة والدراسات البحرية فى المدن الساحلية." وفى تعامله مع التعليم الابتدائى، والتعليم الجماعى والإلزامى كقضايا منفصلة، ينكر الهلالى إمكانية توحيد النظامين، بل ويؤكد الطبيعة الخاصة للتعليم الإلزامى بربطه بالبيئة المحلية.

كتب الهلالى تقريره عن "إصلاح التعليم فى مصر" فى شهر ديسمبر ١٩٤٣ وبعدها قُدم إلى البرلمان، وافتتح الهلالى الجلسة يوم ٣ يناير ١٩٤٤، بإلقائه شرحًا مفصلاً للتقرير أمام مجلس النواب الذى أشار بعض من أعضائه إلى إغفال بعض القضايا المهمة فى التقرير مثل تساوى الفرص فى التعليم الإلزامى، وتوحيد التعليم الابتدائى مع التعليم الأولى الإلزامى.

وفى استجابة للتقرير المقدم أشار النائب محمد فريد زعلوك – وكان زعيمًا للطلبة الوفديين أثناء فترة دراسته[١٧] – إلى انحياز الهلالى إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص قائلاً:

"إن صاحب المعالى الوزير قرر أن يطبق هذا المبدأ بحرفيته على التعليم الابتدائى والثانوى، وخاصة بتطبيق التعليم المجانى على جميع المدارس فى هاتين المرحلتين، وعلى الجانب الآخر أهمل تطبيق هذا المبدأ على التلاميذ فى التعليم الإلزامى رغم أن أعداد التلاميذ فى التعليم الابتدائى والثانوى تقل عن تلك الموجودة فى التعليم الإلزامى[١٨].

وأشار النائب زغلوك إلى التناقض مع اتجاهاته نحو التعليم الابتدائى والثانوى من جانب والتعليم العام من جانب آخر. وكان حماس الوزير على أشده وهو يدعو إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم الابتدائى والثانوى. ومع ذلك فحين أثير موضوع التعليم الإلزامى تغيرت نظرته وأصبح أكثر حذرًا وترددًا. وكان زغلوك يؤمن بأن "التلاميذ فى المدارس الإلزامية فقراء وبحاجة إلى اهتمام أكبر من غيرهم، وأنهم الأجدر بتطبيق المبدأ عليهم[١٩] وبالتالى فإن تعامل الهلالى مع التعليم الإلزامى يعتبر غير كاف".

وقبل الرد على النقاط التى أثارها تعليق زغلوك على التعليم الإلزامى، أشار الهلالى إلى أن وجهة نظر زغلوك تماثل تلك التى أبداها أحد المسئولين فى وزارة المعارف والذى سبق له أن ألقى محاضرة بهذا الشأن تحت رعاية الوزير[٢٠]. وأضاف الهلالى بأن الوزارة تجابه ضغوطًا من جبهتين متعارضتين وأنها "أصبحت بين المطرقة والسنديان." فأمثال هؤلاء المسئول وأيضًا زغلوك يَدعون بأن "وزارة المعارف ليست عادلة من حيث إن المدارس الابتدائية محدودة فى فئة قليلة من المصريين فى حين أنها يجب أن تتسع لتشمل القرى والمجتمعات الصغيرة بحيث يتسنى للمصريين أن يحصلوا على فرص متساوية." وعلى الجانب الآخر كان فى رأى الكثيرين أن "المناطق الزراعية سوف تتدهور إذا امتد التعليم الابتدائى إلى الريف[٢١]. وكان الهلالى ينحاز إلى هذا الرأى الأخير فقد أورد فى تقريره أنه يفضل إصلاح التعليم الأولى الإلزامى عن إدخال المدارس الابتدائية فى القرى والمدن.

كانت لجنة التعليم قد أعدت بيانًا عن تقرير الهلالى للعرض على مجلس النواب وفى هذا البيان حثّ إبراهيم تكلا رئيس اللجنة ومقررها وزير المعارف على دراسة إمكانية بقاء التعليم الابتدائى والإلزامى كما هو أو توحيدهما. وبعد ذلك بقليل أثار عبد العزيز الصوفانى – أحد نواب الحزب الوطنى – أيضًا قضية توحيدهما وخاصة فى ضوء إلغاء المصروفات المدرسية فى المدارس الابتدائية، وبعد إعلانه دعمه لفكرة التوحيد طلب رأى الهلالى فيها[٢٢].

وفى رده أوضح الهلالى أنه يهدف إلى التفرقة الكاملة بين المدارس الريفية والمدارس الابتدائية، واعترض على فكرة دمج النظامين المختلفين.

"هذا الموضوع المهم لم يغب عن اهتمامى، وليس من الدقة القول أن التقرير لم يشر إلى هذا السؤال الذى هو لب هذه القضايا. وحين شرح التقرير السياسة المستقبلية وفرق ما بين نوعين من التعليم الأول وهو التعليم الريفى والثانى وهو التعليم الابتدائى، فقد كان هذا يعنى أنه سوف لا يكون هناك دمج بين التعليم الريفى والابتدائى".

وقد دافع الهلالى عن موقفه مشيراً إلى ظهور فكر جديد يساند التنوع فى التعليم الأولى ويرفض فكر المدرسة القديمة التى تسيدت فى فترة ما والتى كانت تؤيد وتدافع عن منهج واحد فى التعليم الأولى "حتى يتسنى تعليم أبناء وبنات الوطن الواحد وحدة الفكر والعادات والاتجاهات والميول". وأنه يؤمن بأن التماثل فى التعليم الأولى لا يأتى بنتائج إيجابية جيدة[٢٣].

رد القبانى

فور ظهور تقرير الهلالى، أعطى إسماعيل محمود القبانى[٢٤] - وهو أحد الخبراء المؤثرين فى التعليم - محاضرتين فى ٢٦ ديسمبر ١٩٤٣، و٥ يناير ١٩٤٤ تحت رعاية اتحاد خريجى معهد التعليم، وقد نشرت هاتان المحاضرتان - الذى من المحتمل أنهما اللتان أشار إليهما الهلالى فى مجلس النواب - فى كتاب "سياسات التعليم فى مصر"،

The Policy of Education in Egypt.[٢٥]

وكان القبانى قد عمل لفترة طويلة فى وزارة المعارف، ولكن حين نشر كتابه عام ١٩٤٤ كان عميداً لمعهد التعليم. وحين استقالت حكومة الوفد وجاءت الحكومة الائتلافية بعد ذلك بسنة كان القبانى مستشاراً فنياً لوزارة المعارف، وكان واحداً من أبرز خبراء التعليم فى تلك الفترة كما كان يمثل مدرسة معينة فى الفكر فى مجال التعليم والتى سنناقشها لاحقاً. بالإضافة إلى أنه كان يعتبر المهندس الرئيسى فى وضع السياسة التعليمية فى الحكومات غير الوفدية وبالتالى كان اختلافه مع الخبراء التعليميين الوفديين ومن ضمنهم الهلالى والأديب طه حسين.

ويتضمن الفصل الثالث من هذا الكتاب "تعليم العامة" رد القبانى حيث يتفق مع الهلالى فى تركيزه على مبدأ تكافؤ الفرص والتعليم المجانى فى المدارس الابتدائية، ولكنه ينتقد اتجاهه نحو التعليم الإلزامى (الأولى). ويشير إلى أنه لتحقيق تطبيق تكافؤ الفرص فإن القبانى يركز على أهمية توحيد التعليم الابتدائى والأولى(٢٦).

وفى بداية هذا الفصل، يعرف القبانى "تكافؤ الفرص" بأنها التوسع فى التعليم إلى أبعد مدى ليشمل جميع طبقات الشعب. ويقول "إنه من الضرورى توجيه الاهتمام إلى التوسع فى التعليم العام بين الناس قبل الاتجاه إلى تعليم النخبة الذى يؤثر فقط فى مجموعة محدودة(٢٧). وهنا يوضح القبانى استخدامه لتعبير "التعليم العام"، الذى يعنى بالنسبة له "التعليم الذى يعم الجميع" أو "التعليم الإلزامى" كما يطلق عليه. أما ما جرى عليه العرف فى استخدام هذا التعبير ليشير إلى التعليم الابتدائى والثانوى فهو تفسير خاطئ(٢٨).

ونظرة إلى الوراء لرؤية التطور فى التعليم الإلزامى خلال العشرين عاماً الماضية، كما قال، تؤكد الفشل الكامل للجهود التى بذلت فيما يتعلق بالكم والكيف، وعلى هذا فقد حدد نفس المشكلة التى انتهى إليها الهلالى، إلا أن الحل الذى توصل إليه القبانى كان مختلفاً فى أساسه، كما أنه شكك فى النظام السائد فى تلك الفترة قائلاً:

"أين هو تكافؤ الفرص؟

ما هى مبررات هذه التفرقة الواضحة بين أبناء الأمة الواحدة؟ وهل يملك تلاميذ التعليم الخاص (النخبة) صفات مميزة لا توجد فى المدارس الأولية العامة"(٢٩)؟

وبالنسبة للسؤال الأخير فهو يؤكد أن كثيراً من تلاميذ التعليم الخاص (النخبة) يكونون متوسطى الذكاء أو أقل من المتوسط، ثم يشير القبانى والذى عرف عنه أنه الطفل الوحيد الذى حصل على منحة حكومية خلال الاحتلال البريطانى(٣٠)، إلى أن "كثيراً من الأطفال الفقراء لديهم مستوى مرتفع من الذكاء والمواهب العالية". وبعد أن أعطى قائمة بأسماء رموز بارزة من عائلات فقيرة يتساءل "ما هو أعداد العباقرة التائهين والضائعين فى المدارس الإلزامية فى قرى ومدن مصر"(٣١).

ولأن التعليم الإلزامى كان نهاية المطاف بالنسبة لخريجيه الذين لم يكن فى إمكانهم استكمال تعليمهم فى المدارس الثانوية أو التعليم العالى فقد أكد القبانى على أهمية دمج التعليم الابتدائى والإلزامى، من منطلق أن الإبقاء على النظامين مفترقين ينتج عنه آثار سيئة سواء على المستوى الفردى أو القومى. فعلى المستوى القومى يخلق هوة سحيقة بين الطبقة المتميزة والطبقة الشعبية وتمنع "البلد من الاستفادة من الكثير من الموهوبين من أبنائها"(٣٢).

وبهذا أكد القبانى على أهمية التوحيد دون نقد الهـلالى أو التعرض إليه بالاسم أو لبعض مقتطفات من تقريره. وقد أشارت محاضراته إلى اعتراض كامل قوى على رأى الهلالى، خاصة فيما يتعلق بسياسة التعليم الأولى. وكانت اعتراضات القبانى واضحة: "إذا لم نحقق التوحيد بين النظامين، فإن جملة "تكافؤ الفرص" ستظل بلا معنى" و"لا يمكن تطبيق قرار التعليم الابتدائى المجانى دون هذا التوحيد"(٣٣).

توحيد المنهج الدراسى فى ظل الحكومة الائتلافية عام ١٩٤٥

مشروع طويل الأجل

بعد أكثر من سنة بقليل، وعلى وجه التحديد فى مايو ١٩٤٥، قدم القبانى مذكرة بعنوان "السياسة العامة لتوسع التعليم فى مصر" إلى وزير المعارف. وكانت حكومة الوفد قد أقيلت حينذاك، وبعد اغتيال أحمد ماهر رئيس الوزراء الذى تولى رئاسة الحومة بعدها لأشهر قليلة، شكل محمود فهمى النقراشى حكومة ائتلافية فى فبراير ١٩٤٥ . ولم يكن الهلالى وقتها وزيراً للمعارف، فكان المسئول الذى تلقى مذكرة القبانى هو "عبد الرزاق السنهورى" وتطابقت محتويات المذكرة بما ضمنه محاضرتيه اللتين ألقاهما فى السنة السابقة بصورة واضحة، إلا أنه ظهرت بعض الاختلافات فيما يتعلق بنقطتين: حرية أكثر فى نقد اعتراض الهلالى على فكرة التوحيد ووجهة نظره المعدلة فى التعليم الابتدائى المجانى.

بعد شرحه فشل التعليم الإلزامي وما يستتبعه من الاحتياج إلى توحيد النظامين الأوليين، انتقد القباني اقتراح الهلالي قائلاً:

"في العام الماضي، اتخذ وزير المعارف خطوة إلى الأمام للإسراع في تطوير النظام الموحد حيث قرر إلغاء المصروفات في التعليم الابتدائي لمبدأ تكافؤ الفرص في التعليم. وفي هذه الحالة فإن المنطق يتطلب توحيد المدارس الابتدائية والإلزامية حيث إن هذا المبدأ يفرض تلقي جميع الأطفال تعليمهم في ضوء نظام واحد. إلا أن الوزارة، بدلاً من سعيها لإزالة هذا الاختلاف عملت جاهدة لتعزيزه. فقد قررت أن يكون التعليم الإلزامي تعليماً "مهنياً"[٣٤].

وأكد القباني أن قرار الوزارة "أهدر مبدأ تكافؤ الفرص من أساسه، وتسبب في زيادة الحواجز التي تعوق بشدة متابعة تلاميذ المدارس الإلزامية للتعليم وتحسين مستوى معيشتهم"[٣٥].

أما التغيير الثاني حسب آرائه فقد تبلور في رفضه مساندة قرار الهلالي الخاص بمجانية التعليم في المدارس الابتدائية، ولو أنه - من الوجهة النظرية - لو كان القباني يرغب في توحيد الدراسة، فقد كان عليه ألا يعترض على فكرة مجانية التعليم. ومع ذلك فلو كان توحيد المدارس خطة طويلة الأجل وتحتاج إلى خطوات عديدة لكان من الممكن أن تظل المدارس الابتدائية تحصل نفقات دراسية حتى المرحلة الأخيرة، وربما كان هذا ما يدور في ذهن القباني. ولذلك فبعد استبعاد الهلالي وعودة القباني كمستشار فني للوزارة أعلن بصراحة نقده لسياسة الهلالي. وكان اعتراضه الرئيسي أن الزيادة المفاجئة في أعداد الدارسين سوف يزيد من الضغط على المدارس الابتدائية التي كانت تعاني أساساً من زيادة الأعداد بحيث إنه كان من الصعوبة بمكان - على حد قوله - القيام بالتدريس ومتابعة التلاميذ بصورة سليمة في آن واحد. "نحن نفترض أن قرار مجانية التعليم في أي من أشكاله يتوقف فقط على توفير المكان المخصص لكل من يريد الالتحاق بالمدرسة". ثم أضاف "إلا أن الحالة السائدة الآن في التعليم الابتدائي مستحيلة"[٣٦].

وتفصح اعتراضات القبانى عن اتجاهه الحذر للتوسع فى التعليم. وكانت هذه القضايا هى أساس المناقشات المهمة التى دارت بعد ذلك: القضية الأولى تتعلق بمجانية التعليم الابتدائى، والتى لم تكن قد استقرت عام ١٩٤٣ وظلت تشغل بال الكتاب حتى عام ١٩٤٨، والثانية نظرية الكم مقابل الكيف. وقد أعطى القبانى الأولوية للكيف أكثر من الكم حتى يتجنب الفوضى فى المدارس وتدهور مستوى التعليم. إلا أن الأغلبية من المهتمين بالتعليم تحدوا هذه الفكرة.

لم تكن فكرة توحيد المدارس الابتدائية والأولية الإلزامية والتى ناصرها القبانى قضية جديدة فى وزارة المعارف. ففى عام ١٩٤٠ بدأت الوزارة فى التفكير فى هذا الاحتمال. بل ووضع خطة مبدئية لتنفيذه[٣٧]. إلا أن هذه الخطة وضعت على الرف حين تولت حكومة الوفد السلطة عام ١٩٤٢ . وكما سبق وذكرنا فإن الهلالى - الذى كان وزيراً للمعارف فى ذلك الوقت قدم تقريراً عام ١٩٤٣ كان مختلفاً تماماً عن التقرير الذى عرض عام ١٩٤١ . وتكررت القصة عام ١٩٤٥ حين جاءت الوزارة الائتلافية فى الحكم.

وفى لقاء مع عبد الرزاق السنهورى نشرته جريدة الأهرام ١٩٤٥[٣٨] شرح السنهورى سياساته التعليمية طويلة الأجل[٣٩] والتى تتركز فى اتساع آفاق التعليم وتوحيد نظمه على المستوى الأولى، وكانت سياسات السنهورى عام ١٩٤٥ مماثلة للأفكار التى طرحها القبانى فى محاضراته عام ١٩٤٤ ومذكرته عام ١٩٤٥ والتى تظهر تعاونه مع السنهورى. وقد نشرت الأهرام قول السنهورى "لا يوجد ما يبرر وجود أنواع مختلفة من التعليم مثل التعليم الإلزامى والأولى والابتدائى" وأضف أن النظام المنفصل "أصبح لا يساير العصر ولا يتواءم مع الديمقراطية" وأن الدول المتقدمة هجرته تماماً.

إلا أن تحفظه تجاه فكرة توحيد المدارس ظهر بعد شهر حين ناقش ثلاثة مشروعات إصلاحية فى التعليم الأولى أمام مجلس النواب:

"إن هذه المهمة الثالثة "التوحيد" تأتى فى المرحلة اللاحقة فى الأهمية للمهمة الأولى والثانية وهما التوسع فى التعليم الأولى وتحويل المدارس الإلزامية إلى مدارس أولية، وهاتان المهمتان تتطلبان جزءاً كبيراً من مجهود الوزارة وميزانيتها. أما باقى الجهد والأموال فسوف يتم إنفاقها على تحويل المدارس الأولية إلى مدارس ابتدائية"[٤٠].

وسواء كان اعتراضه مستمداً من رغبته فى تجنب فوضى التطبيق العشوائى أو راجعًا إلى التردد فى قراره أو نقص حماسه فإن هذا الاعتراض يلخص اتجاه وزارة المعارف فى فكرة توحيد المدارس فى الأربع السنوات اللاحقة. ورغم قسمها بتطبيق الديمقراطية فى التعليم، فإن هذا التقاعس أربك الشعب المصرى وأصابه بالإحباط، وتفاقم الوضع نتيجة تناقض الآراء حول إلغاء المصروفات من المدارس الابتدائية، وهو نظام أدخلته حكومة الوفد. وعلى النقيض من ذلك فقد كان كثير من الخبراء والغالبية من الشعب متحمسين لمشروع توحيد المدارس، وإلغاء المصروفات فى المدارس الابتدائية والثانوية بل وتوقعوا تنفيذ الحكومة لهذه المشروعات.

المناقشات حول المصروفات المدرسية فى المدارس الابتدائية

(١٩٤٥-٤٨)

فى ديسمبر ١٩٤٥، قدمت وزارة المعارف مقترحاتها حول التعليم العام، وخاصة فيما يتعلق بتوحيد المدارس على المستوى الأولى إلى "المجلس الأعلى للتعليم" لإبداء الرأى[٤١]. وتمحور الاقتراح حول استمرارية كل من التعليم الأولى والإلزامى لمدة ست سنوات على أساس يوم دراسى كامل، مع وضع نفس المنهج للاثنين فيما عدا تدريس اللغات الأجنبية. وإلى أن يتم تطبيق هذا التغيير يبقى التعليم الابتدائى كما هو. وبعد استكمال الدراسة فى هذا المستوى، يؤدى التلاميذ فى كلا النظامين نفس الامتحان، ويتأهل الناجحون للالتحاق بالتعليم الثانوى[٤٢]. وبذلك يكون المشروع المقترح لا يستهدف دمج هذين النظامين ولكن توحيد مدة الدراسة والمناهج إلى أن يتم الدمج فى المستقبل.

أحال المجلس الأعلى للتعليم تلك الخطة إلى لجنة التعليم العام للدراسة والفحص. وبعد شهرين وافقت اللجنة على المبادئ الواردة بالخطة مع إدخال بعض التعديلات عليها، والتى تلخصت فى إعادة فرض الرسوم على الكتب ووجبة الغداء التى كانت موجودة فى المدارس الابتدائية، فيما عدا الطلبة المتفوقين الذين انتقلوا من المدارس الأولية ولم يكن فى مقدورهم تحمل هذه الرسوم.

وللوهلة الأولى قد يبدو أن هذا التعديل تافهًا، ولكن واقع الأمر أنه كان له مغزاه الواضح، فقد عكس القضايا والمشكلات الرئيسية التى أحاطت بالتعليم فى تلك الفترة. فلم يكن له تأثيره على قضايا مجانية التعليم العام وتوحيد مستوى الدراسة فى المراحل الأولية فحسب، ولكنه ألقى الضوء بصورة واضحة على التضارب فى سياسات وزارة المعارف، بالإضافة إلى أن هذا الجدل حول المصروفات المدرسية عكس الصراع حول قضية الكم والكيف، وأظهر التنافس الحاد بين خبراء التعليم. وفى النهاية أثبتت استجابة الحكومة لطلبات المواطنين لإلغاء المصروفات فى المدارس الابتدائية قوة الشعب فى التأثير على سياسة الحكومة.

وكما اقترحت مذكرة القبانى عام ١٩٤٥، اهتمت الحكومة الجديدة بتكدس التلاميذ فى المدارس الابتدائية والذى كان يسير من سيئ إلى أسوأ كل عام، وفى ملاحظاته على سياسات التعليم فى ١٩٤٥-١٩٤٧، استخدم القبانى هذا التكدس كسبب يبرر قرار اللجنة بتعديل المصروفات الخاصة بالكتب والوجبات الغذائية.

إن الضغط المشكل عليهم (المدارس الابتدائية) سوف يزداد سنة وراء أخرى مما سينتج عنه لا محالة تدهور مستوى التعليم فى المدارس الابتدائية. وقد قررت اللجنة طلب تحديد أعداد التلاميذ من خلال قصر وجبات الغذاء المجانية على الطلبة المتفوقين من المدارس الأولية والذين انتقلوا إلى السنة الثالثة فى المدارس الابتدائية"[٤٣].

وامتدت تعديلات اللجنة على مقترحات الوزارة الخاصة بالمصروفات خلال المناقشات التى دارت فى المجلس الأعلى وقرار وزارة المعارف الأخير. وبعد مناقشة تقرير اللجنة على مدار ثلاث جلسات، أعلن المجلس الأعلى قراره فى يونيو ١٩٤٦ والذى يتضمن موافقته على توحيد الدراسة. ولكنه فرض قيوداً جديدة: إن التلاميذ المعفيين من المصروفات لا يجب أن يكونوا "متفوقين" بل "ممتازين"فى نتائج امتحاناتهم.

وفى عهد وزير المعارف الجديد محمد حسن العشماوى، وضعت الوزارة قيوداً إضافية على التعليم الابتدائى المجانى. وفى المذكرة التى قدمتها لمجلس الوزراء فى نفس الشهر[٤٤]، لم تفرض المصروفات فقط على الوجبات والكتب، بل على الأدوات

المكتبية والعناية الصحية، والأنشطة الاجتماعية، والرياضية وامتحانات الشهادات. ووافق مجلس الوزراء على قرار الوزارة(٤٥). وقد اعترف القبانى فى مذكرته "ملاحظات على المشروعات الخاصة بنظام التعليم العام منذ عام ١٩٤٥-١٩٤٧" بأن قرار المجلس الأعلى للتعليم بفرض مصروفات هو "عودة إلى المصروفات المدرسية فى صورة غير مباشرة".

وحين أعلن عن المصروفات الجديدة فى المدارس الابتدائية واجهت الحكومة ضغطًا قويًا من الخبراء وأولياء الأمور وآخرين. ففى يونيو ١٩٤٥، انتقد المواطنون الاتجاهات المتعارضة داخل وزارة المعارف تجاه مجانية التعليم الابتدائى. وكان أحد المنتقدين هو طه حسين الذى كتب مقالة فى جريدة "البلاغ" اليومية. فقد أحس بالنية الحقيقية للوزارة، وأدان بشدة محاولاتها تقويض مجانية التعليم فى تلك المرحلة. فيقول "إن حقيقة الأمر أن الشعب قد حصل فعلاً على مجانية التعليم الابتدائى ولذلك فهى جريمة فى حق الشعب وإنكار لحقوقه أن يلغى التعليم المجانى سواء أكان هذا الإلغاء مواجهة صريحة أو خدعة ملتوية"(٤٦). وفى ديسمبر عام ١٩٤٥ عرضت قضية التعديلات فى مجانية التعليم فى المدارس الابتدائية على مجلس النواب فى الجلسة السنوية الخاصة بخطبة العرش، وانتقد محمد حنفى الشريف – وهو نائب وفدى – تغيير سياسة الحكومة كاشفًا عن أن المصروفات الجديدة تكاد تماثل المصروفات الرسمية الأولى(٤٧).

وفى سبتمبر ١٩٤٦ بعد قرار المجلس الأعلى بفرض رسوم إضافية على التعليم الابتدائى، ظهرت ثلاث مقالات متتالية تناقش فكرة مجانية التعليم الابتدائى فى مجلة الثقافة. وكان محررو هذه المقالات ثلاثة من أبرز خبراء التعليم فى مصر، محمد فريد أبو حديد وأحمد عبد السلام الكردانى ومحمد حسن العشماوى، وكانت المقالة الأولى بقلم محمد فريد أبو حديد عميد معهد التعليم بعنوان "رسالة خاصة: إلى معالى وزير المعارف" موجهة إلى "العشماوى" الوزير فى ذلك الوقت(٤٨). وفى حين ما كانت المقالة تثنى على إنجازات الوزيرين السابقين فإنها وجهت نقدًا لسياسة العشماوى الجديدة:

"ليس من المفيد لنا أن نتجه اتجاهاً جديداً مرة ثانية، وليس من صالح البلد أن نوقف المسار الطبيعي الذي تؤدي إليه أحوال حياتنا الواقعية".

ولم يكن العشماوي هو الوحيد الذي حاول إحداث هذا التغيير، فكما قال طه حسين كانت وزارة المعارف قد بدأت هذه العملية برئاسة السنهوري. إلا أنه كان من المؤكد أن العشماوي خطا خطوة إلى الأمام نحو قلب هذه السياسة.

وفي العدد التالي من مجلة "الثقافة" وفي مقالة بعنوان "بالبريد العادي: إلى الأستاذ فريد بك أبو حديد" جاء رد فعل عبد السلام الكرداني(٤٩)، الذي كان واضحاً أنه يؤيد اتجاه الوزارة إلى تغيير المصروفات، وكانت لهجته مليئة بالتحدي(٥٠). ففي رده على اقتراح أبو حديد للاستمرار في المسار الأصلي الذي حددته حكومة الوفد أعلن الكرداني أن هذا الوضع سوف لا يشجع على الأفكار الخلاقة في التعليم بالإضافة إلى عرقلة حرية التفكير.

قام الوزير العشماوي بالرد على هاتين المقالتين في الأسبوع التالي لنشرهما(٥١). ففي "رد معالي وزير المعارف" أنكر اتهامات أبو حديد له بمحاولة إلغاء سياسة التعليم المجانية بل وادعى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص "بمعناه الحقيقي" إلا أنه ذكر بوضوح أن فرض المصروفات كان بغرض الإبقاء على النظام السائد في المدارس الابتدائية دون أن يمس، على الأقل في الوقت الحاضر "إنه لمن الخطأ التفكير في أن التعليم الابتدائي الحالي نوع من التعليم الأولي الذي يجب أن يفتح الباب على مصرعيه لكل التلاميذ". وقارن بين أعداد الطلبة في المدارس الابتدائية وأعدادهم في مدارس أولية أخرى: لا يوجد أكثر من ٥٠,٠٠٠ في المدارس الابتدائية في حين أن عدد الملتحقين بالمدارس الأخرى يصل إلى حوالي مليون تلميذ من ثلاثة ملايين مهيئين للدراسة، مبدياً رأيه في القضية بأكملها:

"واقع الأمر أن هذا المستوى من التعليم الابتدائي هو مستوى "خاص" من حيث إنه يقبل طبقات معينة من المواطنين فقط. وليس من المعقول أن تقبل كل ابن من عامة الشعب في المدارس الابتدائية حتى يتسنى لهم المضي في مستويات التعليم المختلفة التي تؤهلهم للحصول على شهادات جامعية".

كانت وجهة نظر العشماوى فى الحقيقة محافظة إلى حد كبير، خاصة فى استخدامه للطبقة الاجتماعية كمعيار وحيد لإلحاق التلاميذ بالمدارس الابتدائية. وهو يتجاهل تماماً إعطاء الفرصة للتلاميذ الأذكياء من العائلات الفقيرة للالتحاق بالمدارس الابتدائية، بل ويقصرها فقط على "طبقات معينة". وتضعه هذه الآراء بعيداً عن قيادات تعليمية أخرى مثل القبانى الذى كان يناصر وجود مستويات عالية من المدارس الابتدائية، وفى نفس الوقت إعطاء الفرصة للتلاميذ المتميزين من العائلات الفقيرة فى الالتحاق بها. وبالتالى فرغم أن وزارة السنهورى هى التى أدخلت سياسة مجانية التعليم الجديدة فى المدارس الابتدائية، فإن العشماوى تقدم بها خطوة إلى الأمام رغم أنها أثبتت تناقضها مع محاولة تحقيق ديمقراطية التعليم.

ورغم دفاع العشماوى عن موقفه في تلك المقالة، فإنه اضطر إلى تعديل سياسة المجانية فى مواجهة ضغط الرأى العام القوى. ففى أغسطس ١٩٤٦ أعربت إحدى الجرائد اليومية الوفدية "المصرى" عن اعتراضها على هذه السياسة فى مقالة بعنوان "النظام الجديد لمجانية التعليم يعيد التعليم الابتدائى إلى نظام التعليم بمصروفات"[٥٢] ورصدت المقالة التذبذب فى سياسة التعليم منذ عام ١٩٤٥، كما أبدت اعتراضها القوى على القرار الأخير الخاص بتحديد عدد التلاميذ المعفيين من المصروفات، وألحت على الوزارة فى إعادة مناقشة هذا النظام "حتى يمكنها أن تدرك أن هذه القضية يجب أن تعود إلى حيث كانت." وفى مواجهة هذه المعارضة القوية اضطرت الوزارة إلى تعديل سياستها من خلال إعفاء التلاميذ غير القادرين على دفع مصروفات الكتب والأدوات المدرسية والامتحانات – والتى كانت قد فرضت على جميع التلاميذ – دون تحديد عدد التلاميذ المؤهلين[٥٣].

استمر ضغط الرأى العام على الحكومة إلى أن جاءت حكومة النقراشى وعينت السنهورى وزيراً للمعارف مرة ثانية[٥٤]. وفى ديسمبر ١٩٤٧ دعا مجلس النواب السنهورى لاستجوابه مرة ثانية من قبل محمد حنفى الشريف أحد النواب. وتناول الشريف – ضمن قضايا أخرى – قضية مجانية التعليم الابتدائى وأشار إلى "هذا

السلوك الخطر" أى "التذبذب بين قرار التعليم الابتدائى المجانى وفرض مصروفات". وتأييداً لقوله ضرب مثلاً بنفسه، إنه حين التحق بالمدرسة الابتدائية كانت مصاريف الدراسة ٦ جنيهات مصرية فى حين أن المصروفات الحالية تبلغ ٥ جنيهات فى مجموعها تغطى عدداً من الرسوم المختلفة. وفى رد السنهورى حاول أن يضع مصروفات الوجبات فى إطار من التوافق البسيط مع السياسة الأصلية[٥٥].

ورغم استمرار المعارضة الشعبية للمصروفات فى المدارس الابتدائية، فإن الحكومة استطاعت أن تحتفظ ببعض منها فى تلك المدارس. بل إن هذه الرسوم وردت كأحد الاشتراطات فى الاقتراح الخاص بقانون المدارس الابتدائية والذى قدمته وزارة المعارف للعرض على البرلمان عام ١٩٤٨، وجاء فى المسودة استمرار تحصيل مصروفات الكتب والأدوات المدرسية والوجبات ورسوم أخرى من تلاميذ المدارس الابتدائية[٥٦]. ومع ذلك، وأثناء إعداد هذا القانون سحبت لجنة التعليم البند الخاص بتحصيل هذه المصروفات وقدمته إلى المجلس للموافقة عليه، ووافق السنهورى وزير المعارف آخر الأمر على هذا التعديل لتتم الموافقة على المذكرة فى نهاية الجلسة[٥٧]. وفى الصيغة النهائية لهذا القانون والذى أقره مجلس النواب أوائل عام ١٩٤٩ ألغيت المصروفات تماما عدا عشرة قروش شهرياً مقابل الأنشطة الدراسية أو أنشطة أخرى إضافية قد يلتحق بها التلاميذ[٥٨].

كان الضغط الشعبى عاملاً أساسياً فى قرار البرلمان إلغاء كافة المصروفات فى المدارس الابتدائية، فقد شعرت الحكومة أنه من الحكمة على الأقل إرضاء الشعب فى هذا الموضوع. ويبدو أن الغضب الذى اجتاح الشعب ضد الحكومة فى أعقاب هزيمة الحرب الفلسطينية كان من أهم الأسباب الملحة التى دفعت البرلمان ووزارة السنهورى لتصحيح القانون وتهدئة العامة. وكان جو من العنف السياسى قد ساد البلاد فى عام ١٩٤٨ ووصل إلى ذروته بمقتل النقراشى رئيس الوزراء فى ديسمبر، وكانت كل هذه الأجواء عوامل مهمّة وراء انتصار الشعب.

قانون المدارس الابتدائية ١٩٤٩

أنهى قانون المدارس الابتدائية والذى صدر أوائل عام ١٩٤٩ أربع سنوات من الجدل الشعبى حول قضية المصروفات فى المدارس الابتدائية. وبلور هذا القانون أبحاثًا ونقاشًا دام أربع سنوات فى وزارة المعارف بدءًا من عام ١٩٤٥ تحت إشراف السنهورى بصفة رئيسية. وقبل جلسة مجلس النواب التى انعقدت فى ١٩٤٨ لمناقشة المذكرة، كتب السنهورى مقالة تشرح النظام الجديد المقترح فى القانون(٥٩) وفى هذه المقالة التى نشرت فى "صحيفة التربية" – وهى جريدة تحت رعاية وزارة المعارف – شرح أهمية دعم الشعب المصرى لصدور هذا المشروع. وطالب – ليس فقط بتفهم مدى وهدف الإصلاح بل مساندته أيضًا بكل قوة، وكان هذا التركيز على الدعم الشعبى ناجمًا جزئيًا من طبيعة المشروع الديمقراطى، ولكنه على الجانب الآخر كان نتيجة حسبانه لتأثير الشعب القوى على السياسة التعليمية. وفى جزء من مقالته يقول "إن وزارة المعارف تتوقع دعم الشعب لهذه الحركة الإصلاحية من منطلق ثقتها بالحكومة"، كما يقول أيضًا فى نهاية المقال "إن الوزارة تعتمد بالكامل على مساندة الشعب، فمن خلال هذه المشروعات تستهدف الحكومة فائدة الشعب ومصلحته".

كان هذا القانون هو أول قانون عام شامل تعليمى يصدر منذ أخذ المصريون على عاتقهم مسئولية التعليم العام قبل ثلاثة عقود سابقة. وفى مقال آخر فى "صحيفة التربية"، أُعلن عن صدور القانون بالإضافة إلى قانون المدارس الثانوية مع إشارة إلى أن هذين القانونين يعتبران "أحداث مهمّة فى تاريخ التعليم فى مصر... فلأول مرة فى تاريخ مصر الحديث يتأسس نظام وطنى شامل للتعليم"(٦٠). ويمثل هذا القانون معلمًا قانونيًا مهمًا حيث وضع مسارًا محددًا لتوحيد التعليم الابتدائى والأولى، وقد تم الانتهاء من توحيد المدارس – على الورق على الأقل – فى حكومة الوفد عام ١٩٥١، ورغم أن التطبيق الفعلى لهذا المشروع وقع على عاتق حكومة الثورة عام ١٩٥٢ .

ورغمًا عن ذلك فإن قانون ١٩٤٩ الخاص بالمدارس الابتدائية كان يجسد الاتجاه الحذر للوزارة القديمة، وحتى يتسنى الحفاظ على المستويات الأكاديمية السائدة فى

التعليم الابتدائي، وبالتالي رفع مستوى التعليم الأولى إلى مستوى المدارس الابتدائية كان يحتم أن يظل النظامان منفصلين في ذلك الوقت. وفي كلا النظامين اشترط القانون الدراسة لمدة ست سنوات للتلميذ تبدأ وعمره ست سنوات، على أن يكون المنهج واحداً فيما عدا اللغة الأجنبية. وفي ذلك الوقت - عام ١٩٤٩ - توقعت الوزارة تطبيق نظام التوحيد خلال عشرين أو خمسة وعشرين عامًا[٦١]. ورغم هذه المعايير الحذرة فإن القانون استند إلى مبدأ الديمقراطية وخاصة تكافؤ الفرص كما أنه عكس أيضًا رغبة الشعب في التعليم بغض النظر عن الحالة الاقتصادية.

أزمة التعليم في عام ١٩٤٩

معسكر الكم في مقابل معسكر الكيف

مع صدور القوانين الخاصة بالتعليم الابتدائي والثانوي، أصبح الشعب أكثر حماساً لمطالبة الدولة بتوفير التعليم والتوسع في نظامه. وساهم الجو السياسي العام في مصر في أواخر الأربعينيات في ازدياد جرأة الشعب في مطالبه. فبعد الهزيمة البائسة في حرب فلسطين بدأت سلطة المؤسسات السياسية - بما فيهم القصر - تتهاوى في أعين كثير من المصريين. ولذلك يجب تفهم ضغط الشعب على الحكومة للتوسع في فرص التعليم في ضوء هذه المضامين الاجتماعية والسياسية الواسعة في تلك الفترة. وبالتالي - فكما أشار فريد لوسن في الفصل الثاني من أن السياسات الأجنبية كثيراً ما تتأثر بالأحداث المحلية، يشير هذا الضغط الشعبي على الحكومة لتوفير المزيد من فرص التعليم إلى المدى الذي تصل إليه توقعات السياسة المحلية وإمكانية تأثرها بالسياسة الأجنبية.

استمد الشعب قوة جديدة من دعم رموز شعبية له مثل طه حسين. الذي كان شعاره "التعليم كالماء والهواء" يبلور فكرته في أن التعليم يشكل جزءًا حيويًا من حياة الإنسان. ويناقش محمد فريد أبو حديد "قصة الماء والهواء" في مقال نشر له بجريدة "الثقافة" عن الحالة النفسية السائدة في الشعب[٦٢] موضحًا قوة هذا الشعار الحي في جذب الناس، واصفًا بداية السنة الأكاديمية وما فيها من توتر.

"لقد كرست نفسى لتحمل مسئوليتى فى مجال التعليم، ولقد أمضيت أيامًا وليال متخوفًا من السنة الأكاديمية إلى درجة أن عملى هذا أثر على عائلتى وصحتى. ثم جاءت بداية هذه السنة، وارتفعت الصيحات من كل ركن تهاجم وزارة المعارف على عدم قبولها كل من يرغب فى التعليم".

ثم شرح سيطرة عبارة "الماء والهواء" على عامة الشعب فى الجدل السائد:

"استحدث بعض من أصدقائى المحترمين تعبيرًا رائعًا عن التعليم فى كتاباتهم ثم أحاديثهم مثل الماء والهواء حيث لا يمكن حرمان أى شخص يتطلع إلى التعليم من رغبته أو غلق الباب فى وجهه. فإذا منعت وزارة المعارف تلميذًا واحدًا فكأنما تحرمه من الماء وتترك معدته تحترق، أو كأنما تمنعه من الهواء وتترك أنفاسه تتوقف. وأنا أعتقد أن هذا الاختراع جديد، وطريف، ولطيف ومقبول. ويشعر الإنسان بالسعادة وهو يستمع إليه، والفرحة حين يتحدث عنه. وما إن قرأ الناس ما يكتبه هؤلاء الأصدقاء المحترمون حتى انقضوا عليه، وأعادوا قوله وكرروه مرارًا وتكرارًا بحيث أصبح مثل أغنية شعبية أو قصة جميلة أو مثل سائر معروف لا يتساءل الناس من أين جاء أو من ألفه".

كان الجدل حول "الماء والهواء" من القوة بحيث اعترف أبو حديد "أن هذا الحماس يكاد يأخذ بتلابيب قلبى. ولقد حاولت تهدئة روحى بهذه الكلمات. ولذلك تحالفت مع كل من قال "إن التعليم حق كالماء والهواء".

وعلى ذلك كان الجدل الشعبى عام ١٩٤٩ نابعًا من مطالبة الشعب العارمة بأن تقبل المدارس الابتدائية والثانوية أكبر عدد ممكن من التلاميذ ويكمن فى لب هذه المطالبات القضايا المألوفة التى تتعلق بالكم مقابل الكيف والتى نستخدمها حاليًا. وكان لكل جانب متحدثة البارز: فكان طه حسين يناصر الكم، وإسماعيل القبانى يناصر الكيف، ويشير أحد المؤرخين المصريين للتعليم وهو سيد إسماعيل على أن الصراع بين مدرسة طه حسين المتمثلة فى مدرسة الماء والهواء، ومدرسة القبانى احتدم فى السنوات ما بين ١٩٤٠-١٩٥٠. أما الرأى العام فى بداية السنة الدراسية عام ١٩٤٩ فكان مؤازرًا تمامًا لمدرسة "الماء والهواء"[٦٣].

هذا وقد نشرت جريدة الأهرام في نوفمبر ١٩٤٩ تعليق القباني في مؤتمر المدرسين عن مأزق الحكومة في هذا الشأن[٦٤]. وطبقًا لما قالته "الأهرام" فقد قال القباني "إن الوزارة - بل الوزارات على وجه الدقة - لم تستطع توجيه الرأي العام إلى الواقع والحقائق. بل إنها - في مواجهة الضغط الشعبي القوي والمناقشات التي دارت في البرلمان اضطرت إلى فتح أبواب المدارس والمعاهد دون تنظيم لأي متطلبات تحتاجها". أما طه حسين - الذي حصل على شعبية فائقة من خلال مدرسة الماء والهواء - فقد عرض وجهة نظره في "الأهرام" ففي صيف ١٩٤٩ كتب مقالة بعنوان "قصة التعليم" انتقد فيها عجز الحكومة عن تلبية مطالب الشعب في التعليم، وحجتها في أن ميزانيته محدودة[٦٥]. وقال إنه رغم صرخات الشعب سنويًا فإن الحكومة تستمع إلى النقد ولكنها لا تفعل شيئًا أو "تضع أصابعها في أذنيها في أوقات أخرى خوفًا من الاستماع".

وقد نشرت المناقشات بين "مدرسة القباني" و"مدرسة الماء والهواء" في سلسلة من المقالات في الأهرام في أكتوبر ١٩٤٩ . وكان القباني يمثل الوزارة في ذلك الوقت بالإضافة إلى مدرسته الخاصة، أما محمد مندور فكان متحدثًا باسم مدرسة "الماء والهواء". وفي المقالة الأولى بعنوان "أزمة التعليم" والتي نشرت في ١٤ أكتوبر دافع القباني عن موقف الوزارة[٦٦]. وحاول أن يثبت أن الحكومة حققت تطورًا ملحوظًا في التوسع في المدارس العامة وأن مطالب الجماهير لا ترتكز على تقييم منطقي للإمكانيات المتوافرة. وأكد القباني أن كثيرًا مما كتب عن "أزمة التعليم" خلال العشر سنوات السابقة يعتمد على العاطفة ويسيء إلى تطور التعليم.

واستطرد بعد ذلك لينتقد المطالب غير المعقولة التي تطالب الحكومة بتوفير عدد كاف من المدارس والمدرسين لكل التلاميذ. وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف في التعليم الثانوي خلال خمس سنوات، فالأمر يتطلب إنشاء ٤٠٠ مدرسة جديدة تستوعب أماكن لـ ٢٥٠,٠٠٠ تلميذ في حين أن الذي كان متوفرًا آنذاك اثنان وستون مدرسة عامة، وثلاثة وخمسون مدرسة ثانوية خاصة تستوعب ٨٤,٠٠٠ طالب. ثم يضيف بكثير من السخرية:

"كيف لوزارة المعارف والمسئولين بها الحصول على عصا سحرية لتضاعف هذه الأعداد من التلاميذ والفصول خلال خمس سنوات؟ هل يعتقد الكتاب المحترمون أنه يكفى الوزارة أن تقول للمدارس "كن فيكون؟"

ويحذر القبانى من تطبيق هذا المنطق على الاحتياج للمدرسين فيطالب بتخفيف الضغط فى هذا الاتجاه حيث لن يسفر إلا على تدهور فى المستوى وخاصة فى التعليم الثانوى مما سوف يعرض مستقبل البلد للخطر. وحتى يؤكد هذا المعنى فهو يشير إلى حديث "مثلنا كمثل فارس لم يصل إلى مقصده كما لم يستطع الاحتفاظ بفرسه"(٦٧).

بعد ثلاثة أيام وعلى وجه التحديد يوم ١٧ أكتوبر، نشر محمد مندور رده على القبانى فى جريدة الأهرام(٦٨). ففى مقالة بعنوان "الأزمة وسياسة التعليم"(٦٩) والتى كرر فيها الإشارة إلى القبانى بصفته "المعلم المحترم" حاول مندور أن يظهر تعارض سياسة القبانى مع الحقوق العامة فى الحصول على التعليم. وأكد مندور على ما ورد بالدستور من أن "لكل مصرى الحق فى الحصول على التعليم بمستوياته المختلفة طالما أنه ينفذ الاشتراطات التى يوجبها القانون." ويستطرد مندور فيقول إنه يأسف لأن هذه "الحقائق الثابتة" والدولية لا يعترف بها شخص مثل القبانى.

ويرفض مندور تبريرات القبانى فى عدم التوسع فى التعليم بحجة نقص عدد المدارس والمدرسين ويؤكد قدرة الوزارة على تأكيد سلطتها والوصول إلى حلول. فمثلاً كان يؤمن بأحقية الوزارة فى الاستيلاء على مبانٍ قائمة وتشييد مبانٍ جديدة. أما فيما يتعلق بالمدرسين فيؤكد مندور وجود مصادر أخرى للمدرسين منها خريجو المدارس الدينية، ولكن الوزارة ترفض الاستعانة بهم وتحتفظ بوظائف معينة فقط للخريجين من معاهدها. كما يقترح أيضًا جعل مهنة التدريس مهنة جذابة عن طريق رفع مرتبات المدرسين لتتساوى مع الموظفين الرسميين المعينين فى الحكومة.

عاد القبانى إلى هذا الجدل مرة ثانية بعد أسبوعين فى ٣٠ أكتوبر(٧٠). فرغم هجوم مندور المباشر على القبانى، فإن هذا الأخير لم يستجب على الإطلاق لمقالة مندور أو الرد على النقاط التى أثارها. وكما يشير عنوان المقالة "أزمة أماكن المدارس

وسياسة ١٩٤٤"، يركز القبانى على بيان الهلالى فى البرلمان فور اتخاذ قرار مجانية التعليم الابتدائى عام ١٩٤٤ واستند منطقه إلى أن جميع المشكلات التى تندرج تحت عنوان "أزمة التعليم" كانت نابعة من هذا القرار. وكما يقول فهو لم يفعل أكثر من تتبع خطى الهلالى فى تعريفه مبدأ تكافؤ الفرص والسياسة الأساسية التى وضعها. ونقل تعريف الهلالى لهذا المبدأ الذى يمثل حجة القبانى(٧١):

"لا يعنى مبدأ تكافؤ الفرص خلق الفرصة لكل إنسان إلى الحد الذى تتجاوز فيه التكلفة والمسئولية قدرة الدولة التى يحد منها ميزانيتها وثروتها، وقدراتها وأعداد المدرسين بها".

وبعد ما أشار القبانى إلى بعض الأقوال الأخرى التى جاءت فى مذكرة الهلالى، أضاف ملاحظة أخيرة "هذا هو ما ورد فى تقرير وزير التعليم - المسئول عن الأزمة الحالية - والذى صدر فى ١٩٤٤ . وحين أشير إليه فإنما أريد أن أوضح الأمور، وأن أنير الطريق أمام من يبحثون عن الحقيقة." وبذلك يكون القبانى قد حدد بوضوح أسباب الجدل السائر وموقفه الحقيقى.

رئاسة طه حسين

فى حكومة الوفد ١٩٥٠-١٩٥٢

جاءت حكومة الوفد فى يناير ١٩٥٠ بعد غياب خمس سنوات، وجاءت معها سياسات جديدة للتعليم بقيادة طه حسين الذى عين وزيراً للمعارف. وكما سبق وذكرنا فقد كان طه حسين يمثل مدرسة "الماء والهواء" الشائعة بين عامة الناس فى مقابل "مدرسة القبانى" التى طرحت المبادئ الأساسية لوزارة المعارف السابقة. وقد تبنى طه حسين رغبة الشعب فى التوسع فى فرص التعليم، التى تحققت مع إعلان الحكومة الجديدة عن مجانية التعليم فى المدارس الثانوية والمهنية كما جاء فى خطاب العرش فى يناير ١٩٥٠ .

ألقى طه حسين خطابه الأول فى البرلمان فى ٣٠ يناير، معربًا عن رأيه الصريح فى السياسة التعليمية للحكومة الائتلافية السابقة. وشرح المحاولات الفاشلة للحكومات السابقة لإلغاء مجانية التعليم والذى شرعته حكومة الوفد.

"إن هؤلاء الذين تعاقبوا على وزارة المعارف بعد الهلالى باشا كانوا فى قلق من مجانية التعليم. فكانوا يدورون حولها كما تدور فيالق الجيش حول قلعة بحثًا عن منفذ خلفى لاختراقها. إلا أنهم أدركوا آخر الأمر أنه لا سبيل إلى استبعاد ما حصل عليه الشعب. ولا يستطيع أحد أن يقول إن مجانية التعليم يجب أن تلغى"(٧٢).

كما ناقش أيضًا اتهام حكومة الوفد بأنها سبب الأزمة التى حدثت فى العام السابق. ومن المحتمل أن "تكون إشارته إلى من أيَّد هنا كان الاتهام كان القبانى الذى انتقد قرار الهلالى فى الأهرام".

"فقد قال من أيَّد الحكومات السابقة فى العام الماضى حين حدثت أزمة التعليم، إن هؤلاء الذين أسسوا مجانية التعليم هم سبب الأزمة.. هل من المعقول أن يكونوا مسئولين عن الأزمة بعد مرور خمس سنوات على تركهم الحكم"(٧٣)؟!

كان هذا الخطاب الأول الصادر من مفكر حر بارز ومؤيد صريح للديمقراطية والعدالة يتضمن اتهامًا للحكومات السابقة، ودفاعًا عن حكومته. ومع ذلك فإن هذا البيان أسعد الكثير من المواطنين، وساهم فى زيادة شعبية طه حسين وشعبية سياسته التعليمية.

وبالإضافة إلى شعبيته التى استقرت، كان لأسلوب طه حسين السلس وتعبيراته الحية وهو يعرض مبادئه أثره فى شعبيته أيضًا. ومن خلال هذا الأسلوب ومحتوى سياسته التعليمية كان لطه حسين ميزة التفوق على القبانى بصورة عالية، حيث كان أسلوب القبانى فى الكتابة أو الحديث هو أسلوب التكنوقراطى الكفء الذى يتصف بالإيجاز، والعقلانية ومنطقية المناقشة، إلا أنه كان يفتقد الجاذبية والعاطفة. ولذلك لم تسعفه تحليلاته فى فرض رؤية الحقائق المجردة على مستمعيه.

كان شعار "التعليم كالماء والهواء" من أكثر التعبيرات شيوعًا. ومثل آخر يعبر عن أسلوب طه حسين هو مقولته عن "الجهل والنار". ففى إحدى اللقاءات التى تمت بينه وبين "الأهرام" والتى سبقت إعلانه، لخص وجهة نظره للتعليم وهو يتحدث عن الحاجة الملحة لزيادة عدد المدرسين[٧٤] بقوله:

"أنا أعتبر الجهل فى مصر مثل النار التى تدمر والتى يجب إطفاؤها بكل الوسائل الممكنة. ومن السخف القول بأن النار لا يجب أن تطفأ إلا بمياه نقية صادرة من مضخات لها نظامها الخاص. فالنار يجب أن تطفأ بمياه نقية أو غير نقية، بمضخات أو بدونها، المهم بأى وسيلة تحمل المياه".

وأضاف طه حسين أيضًا كثيرًا من التعبيرات التى ما زال يذكرها الكثيرون. ففى لقاء آخر فى "الأهرام" فى مايو ١٩٥٠ ذكر "إننا نعيش فى عصر لا يبيع العلم"[٧٥]، و"التعليم هو دفاع روحى"، ويشرح قوله:

"إن الدولة لا تساوم المواطنين فى الأمور التى تمس الدفاع عن الأمة. وبالمثل فلا يجب أيضًا أن تساوم فى الأمور التى تتعلق بالدفاع عن "روح الأمة". والجهل خاصة فى بلد مثل مصر يعتبر تهديدًا لا يقل عن تهديد العدو الأجنبى".

كانت الفكرة العامة وراء هذه التعبيرات واضحة: إن التعليم حق لكل مواطن. وكان طه حسين يعى تمامًا التزام الحكومة ببذل كل الجهد لتهيئة فرص التعليم.

وفى نفس هذا اللقاء صرح طه حسين بأن هؤلاء المهتمين بتطور التعليم فى مصر يتشاركون فى الهدف رغم الاختلافات الظاهرة فى آرائهم. وفى رده على سبب تأخير مناقشة مجانية التعليم فى البرلمان قال:

"نحن نعتقد أن المعارضة تتفق معنا على مجانية التعليم، ولكنها فى واقع الأمر تعارض الحكومة. وهذا سلوك عادى بين المعارضة والحكومة. ولكن المهم هو أن القانون تمت الموافقة عليه. مما لا شك فيه أن المعارضة والحكومة اتفقا بصفة خاصة على ضرورة وضع قضايا التعليم فى مصر فوق الخلافات بين الأحزاب، وفوق أى مساومات بين الحكومة والتلاميذ أو أولياء الأمور"[٧٦].

وللوهلة الأولى يبدو أن هذا البيان يتعارض مع حديثه فى البرلمان فى شهر يناير الذى كشف عن تنافس عنيف. وقد يمكن اعتباره أيضًا خطابًا سياسيًا منمقًا لهدم قوة المعارضة. إلا أن ما جاء على لسانه يعبر عن طبيعة الجدل التعليمى الذى أثير فى تلك الفترة. وتسببت المنافسة، وسوء الظن، والعداء بين الأشخاص والمجموعات المختلفة داخل وخارج وزارة المعارف فى تأخير وتعقيد وارتباك فى تطور التعليم[٧٧]. فقد كان لكل مسئول وكل خبير أسلوبه وأولوياته. فمثلاً كان الجدل حول مبدأ الكم والكيف يمس بالضرورة أسلوب التعامل مع قضية التعليم خاصة بعد أن تفاقم فى ظل تغيير الحكومات المتكرر. ورغم ذلك فمع هذه الاختلافات والصعوبات، كان أغلب المشاركين فى هذا الجدل يتفقون على بعض الأهداف الأساسية ومنها ديمقراطية التعليم. وتداخلت الحقائق مع الأولويات المختلفة والأهداف العامة لتخلق فى نهاية الأمر عملية تطوير معقدة إلا أنه فى نهاية الأمر كان التعليم يتجه فعلاً نحو الديمقراطية.

وبالإضافة إلى قرارها الخاص بمجانية التعليم فى المدارس الثانوية والمهنية قامت حكومة الوفد بتشريع قانون ينص على توحيد التعليم على المستوى الأولى فى عام ١٩٥٢ . وكان قانون ١٩٤٩ قد وضع اللبنة الأولى نحو توحيد التعليم، إلا أن الحكومة السابقة اعتبرت أن الخطوة الأخيرة لتوحيد المدارس الأوليــة والابتــدائية لم تتضح بما فيه الكفاية، وأنها لا تتوقع إتمامها قبل عشرين سنة. ثم جاءت حكومة الوفد لتسرع بها.

تضمن القانون الجديد إكمال توحيد المدارس، وأطلق على هذه المرحلة من الدراسة الأولية "المدارس الابتدائية". وبالتأكيد لم يكن هذا يعنى أن جميع المدارس أصبحت ما بين ليلة وأخرى مدارس ابتدائية، فقد كان تطبيق هذا القانون يحتاج إلى وقت طويل، ومع ذلك فإن قانون ١٩٥١ كان يعتبر إنجازاً لحكومة الوفد يتجاوز ما حققه قانون ١٩٤٩ للحكومة السابقة. وبصفته أيضًا وزيراً للمعارف بدأ طه حسين يفكر فى مجانية التعليم فى الجامعة. ولكنه واجه معارضة شديدة، ولم توضع الفكرة فى حيز التنفيذ حتى عام ١٩٦٢ حين تولى عبد الناصر الحكم[٧٨].

الخــاتمـة

خلال العشر سنوات الأخيرة من الحكم البرلمانى فى مصر طرأ على نظام المدارس العامة تغييرات أساسية. فقد وضعت خريطة جديدة تعتمد فى أساسيتها على مبادئ الديمقراطية والقومية، وبدأ تطبيق هذا النظام الجديد. فطبّقت مجانية التعليم فى المدارس الابتدائية وتم توحيد المستوى التعليمى الأولى، بالإضافة إلى أنه أصبح من حق جميع الأطفال فى الدولة الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية العامة أن يحصلوا على نفس التعليم، وأنه يمكنهم جميعًا بغض النظر عن خلفيتهم المادية أو الاجتماعية مواصلته حتى المدارس الثانوية إذا ما تأهلوا لذلك.

ومع ذلك لم يكن تطبيق هذه السياسات الجديدة سهلاً. فالتغييرات المتكررة فى الحكومات خلال هذه الفترة أدت إلى تراجعات حادة فى سياسة التعليم فمع كل تغيير فى الحكومة كانت الحكومة الجديدة تأتى بمجموعة من خبراء التعليم يسيطرون على وزارة المعارف ويتم تعديل سياسة الحكومة السابقة بصورة واضحة أو ضمنية. وبالتالى تسببت المنافسة العنيفة بين الآراء المختلفة وتغير المسئولين فى تأخير وتعقيد تطور السياسة التعليمية. بالإضافة إلى أن الميل لتجاهل التعليم العام بالمقارنة بالتعليم الخاص رغم الأمية السائدة صعب من تطبيق السياسات الجديدة، وانعكس ذلك على التفاوت فى تخصيص ميزانية التعليم.

ومع ذلك – ففى نفس الوقت – كان الطموح إلى التعليم العام فكرة يعتنقها كل من خبراء التعليم والشعب المصرى كافة، فقد كان الكثير من المعلمين يأملون فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم العام فى حين كان المصريون يطمحون فى تسهيل الطريق لهم إلى المدارس الابتدائية والثانوية العامة دون اعتبار لخلفيتهم المادية والاجتماعية. وقد وصل طموح العامة إلى مداه وأصبح يشكل قوة ضاغطة أمكنها – بدعم من المثقفين ذوى التأثير – تغيير سياسات الحكومة. فمثلاً فى أواخر الأربعينيات أجبر الضغط الشعبى الحكومة على إلغاء المصروفات التى فرضتها على المدارس الابتدائية.

ومع مرور الوقت أصبح الفارق بين المعسكرين التعليميين واضحًا: معسكر الكم الذى ناصر سرعة تطبيق حق جميع الناس فى الحصول على التعليم ومعسكر الكيف الذى ركز على نوعية التعليم والنظام فى العملية التعليمية. ورغم ما بدا واضحًا من تفوق المعسكر الأول فإن الاختلاف بين وجهتى النظر كانت واضحة فى جميع المناقشات حول التعليم العام، دون أن يتفق الاثنان على رأى واحد. وحين دخلت مصر عصرًا جديدًا عام ١٩٥٢ كان الاتجاه نحو التوسع الكمى فى التدريس قد اتخذ مكانه فى القوانين وسياسة التعليم الوطنية.

وأخيرًا فمن الضرورى النظر إلى الجدل حول التعليم من زاوية المناقشات السياسية والاجتماعية الواسعة فى تلك الفترة وخاصة فى ضوء مبدأ تكافؤ الفرص والتى تقبلها الجميع. ففى الثلاثينيات بل فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت المشاكل الاجتماعية الداخلية محور مناقشات الشعب. وكان الفقر والفجوة بين الطبقات، ومستوى معيشة الأفراد، والتعليم الجماعى والصحة العامة ضمن أهم الموضوعات التى تناولها النقاد الاجتماعيون والسياسيون والصحفيون والمثقفون. وكانت مفاهيم "العدالة الاجتماعية" و"الإصلاح الاجتماعى" يتم تداولها كأساس للمناقشات الدائرة. كما كانت قضية التعليم واحدة من ثلاثة اهتمامات رئيسية شغلت الأذهان وبلورتها هذه الجملة التى استخدمت كثيرًا وهى "الفقر، والجهل، والمرض".

وفى عام ١٩٥٢ استولى الضباط على الحكم رغم التحذيرات داخل تلك المؤسسة بتوقع إحداث تغيرات جذرية. وقامت حكومة الضباط الأحرار بقيادة عبد الناصر بتطبيق سياسات اجتماعية عديدة لم يكن من الممكن الأخذ بها فى عصر الحكم الملكى وأولها الإصلاح الزراعى. فإن الفحص الدقيق لهذه السياسات يكشف أن جذورها، ومناقشات الشعب حول هذه القضايا يمكن إرجاعها إلى العصر السابق.

ولم تكن السياسة التعليمية استثناء من هذه القاعدة، فمجانية التعليم ودمج مستويات التعليم الأولى مثلاً كان قد خطا خطوات ثابتة إلى الأمام قبل ثورة ١٩٥٢.

بعشر سنوات. ولم يفعل الحكم الجديد أكثر من استكمال الجهود السابقة والتى تبلورت أولاً فى قانون التعليم الجديد عام ١٩٥٣، والذى شُرع دون أى منافسة بين الأحزاب السياسية أو خبراء التعليم حيث كانت الأولى قد ألغيت، والثانية مؤيدة بالكامل للأفكار الناصرية. وعلى ذلك يكننا القول بأن سياسة التعليم تدين بالكثير للمناقشات التى دارت فى البرلمان عصرين يبدوان مختلفين تماماً، واستمرت بعد ذلك.

ملحوظة للمؤلف: هذه نسخ منقحة من مقالة بعنوان "المناقشات التى دارت فى البرلمان المصرى الأخير ١٩٤٣-١٩٥٢، والتى نشرت فى:

Annals of Japan Association for Middle East Studies (AJAMES) 16, 2001, 265-307.

بعد الحصول على تصريح من **AJAMES** بالنشر.

الهوامـــش

(١) لا يمكن إنكار دور المدارس الأجنبية فى التعليم الابتدائى والثانوى. ولكن عدد التلاميذ فى هذه المدارس كان محدوداً، وتفاوت بين الأجانب المقيمين والمصريين من غير المسلمين. وبنفس الأهمية، التى كان يتم تجاهلها كثيراً، كان دور المدارس الخاصة أثناء الاحتلال على مستوى الابتدائى والثانوى. والتى كانت تدار من أفراد أو جمعيات خيرية أو دينية، وتبنت هذه المدارس نفس نظام ومناهج المدارس العامة وظلت تلعب دورا مهماً بعد الحرب العالمية الأولى كبديل للمدارس العامة. ولأن المدارس العامة كانت تقبل عدداً محدوداً من التلاميذ، كانت المدارس الخاصة تعلم عدداً أكبر من التلاميذ. ولكن على وجه العموم كانت نوعية التعليم الخاص أقل من التعليم العام. انظر: هـ. م. عمار،

An Enquiry into Inequalities of Educational Opportunities in Egypt.

(رسالة ماجستير، معهد التعليم، جامعة لندن، ١٩٤٩)، ١٨٣-٨٤. وبعد ذلك تأثرت المدارس الخاصة كثيرا بالسياسات الجديدة ونظام التوحيد. وقد تم عمل دراسة شاملة عن المدارس المصرية فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين. بالنسبة للمدارس المصرية أثناء الاحتلال، انظر: سعيد إسماعيل على "دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥).

(٢) الحكومة المصرية، وزارة الخزانة The Census of Egypt Taken in 1917، الجزء الثانى، ١٩٢١، ٥٦٥ .

(٣) أحمد عبد الله،

The Student Movement and National Politics in Egypt 1923-1973.

(لندن: كتب الساكى، ١٩٨٥)، ٢٥ .

(٤) شارل عيسوى، Egypt at Mid-Century: An Economic Survey (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٥٤)، ٦٧ .

(٥) رودريك دى. مـــاثيـــوس ومـــاتا أكـــراوى Education in Arab Countries of the Near East (واشنطن العاصمة: مجلس التعليم الأمريكى، ١٩٥٠)، ٣٤ . يأتى فيما بعد شرح للاختلافات بين مدارس التعليم الأولى، والإجبارى، والابتدائى.

(٦) عيسوى، Egypt at Mid-Century، ٦٧، ماثيوس وأكراوى، Education in Arab Countries، ٣٤ .

(٧) نفس المرجع، عبد الله، The Student Movement، ٢٦ .

(٨) هـ. م. عـمـار، An Enquiry، ١٢٨-٢٩. ربما تتضمن الأرقام المسجلة عدد الأطفال فى المدارس الخاصة والأجنبية.

(٩) نفس المرجع، ١٤١ .

(١٠) تم حساب هذه الأرقام من عدد التلاميذ فى ١٩٤٤/٤٥، فى ماثيوس وأكارى Education in Arab Countries, 43.

(١١) عمار، An Enquiry، ١٤٣-٤٤ .

(١٢) من بين المطبوعات المهمة عن التعليم والقضايا الاجتماعية الأخرى فى أواخر الثلاثينيات، انظر: طه حسين "مستقبل الثقافة فى مصر" (القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٣٨)، ميريت غالى "سياسات الغد" (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٣٨)، وحافظ عفيفى "على هامش السياسة" (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٨).

(١٣) تخرج من مدرسة الحقوق الخديوية فى ١٩١٢، وكان وزيراً للمعارف فى وزارة توفيق نسيم فى ١٩٣٤-٣٦ . وبعد انضمامه لحزب الوفد عام ١٩٣٨، أصبح مرة أخرى وزيراً للمعارف فى حكومة النحاس باشا فى ١٩٣٨-٣٩ و١٩٤٢-٤٤ . ورأس مجلس الوزراء مرتين فى ١٩٥٢ قبل ثورة الضباط الأحرار.

(١٤) بدأ فى هذا الوقت يظهر مفهوم الطبقية فى ذلك الوقت يظهر فى الجدل العام فى مصر. واستخدمه الليبراليون للتحذير من خطر الصراع الطبقى الاضطرابات الاجتماعية ومنع انهيار النظام الليبرالى الاجتماعى.

(١٥) فخامة نجيب الهلالى، Report on Educational Reform in Egypt (القاهرة: مطبعة الحكومة، ١٩٤٣)، ٢٣ .

(١٦) نفس المرجع، ٣١ .

(١٧) كان زعيم الطلبة الوفديين أثناء ثورة الطلبة فى منتصف الثلاثينيات، انظر: عبد الله، The Student Movement 86.

(١٨) مضابط (سجلات البرلمان)، مجلس النواب، ٣ يناير ١٩٤٤، ٣٢٩ .

(١٩) نفس المرجع، ٣٣٠ .

(٢٠) المحاضرة التى ذكرها الهلالى غالباً تخص إسماعيل القبانى، والذى كان المروج الرئيسى لتوحيد التعليم الأولى فى وزارة المعارف. ألقى الهلالى المحاضرة فى الجمعية الجغرافية الملكية (نفس المرجع، ٣٣٢)، فى حين ألقى القبانى محاضراته عن توحيد التعليم الأولى فى ٢٦ديسمبر ١٩٤٣ وكذلك ٥ يناير ١٩٤٤ (الأهرام، ٢٧ ديسمبر ١٩٤٣). ويبدو أن الهلالى حاول أن يقلل من شأن زعلوك بالتلميح بأنه سجل فحسب آراء المحاضرين. وعندما قال زعلوك إنه لم يسمع عن هذه المحاضرة، قال الهلالى متهكماً "مهما كان الأمر، فهو معروف - خاصة بين الأشخاص المهمين". وتسبب هذا فى إضحاك المستمعين.

(٢١) "مضابط"، مجلس النواب، ٣ يناير ١٩٤٤، ٣٣٢ .

(٢٢) نفس المرجع، ٣٣٧، ٣٣٨ . طلب زعلوك رأى تكلا، ولكن قطع رئيس المجلس إجابة تكلا، وطلب منه عدم الانحراف عن مهمته كمقرر للجنة.

(٢٣) نفس المرجع، ٣٣٨، ٣٣٩ .

(٢٤) كان متورطًا فى إنشاء معهد التعليم فى عام ١٩٢٩ وقام بالتدريس فيه. وعمل كذلك فى وزارة المعارف كمستشار فنى ووكيل وزارة. وفيما بعد أصبح وزيراً للمعارف فى الحكومة العسكرية فى عام ١٩٥٢-٥٤ .

(٢٥) إسماعيل محمود القبانى "سياسات التعليم فى مصر" (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٤).

(٢٦) كان القبانى قد أعرب من قبل عن اقتناعه فيما يخص توحيد التعليم الأولى. فى ١٩٥٢، ألقى محاضرة بعنوان "توحيد التعليم الأولى والابتدائى" عندما دعته نقابة المعلمين واقتبس من محاضراته فى ١٩٤٣/٤٤ . النص الكامل للمحاضرة التى ألقاها فى عام ١٩٥٢ فى كتاب إسماعيل محمد القبانى "دراسات فى مسائل التعليم" (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١)، ١١٨-٤١ .

(٢٧) القبانى "سياسات"، ٣٢ .

(٢٨) نفس المرجع.

(٢٩) القبانى "سياسات"، ٣٥ .

(٣٠) عندما كان سعد زغلول وزيراً للمعارف، زار مدرسة فى قرية فى أسيوط عام ١٩٠٨ ووجد طفلاً موهوبًا من أسرة فقيرة، هو إسماعيل القبانى. وضد سياسة التعليم البريطانية، قدم زغلول منحة للطفل للدراسة فى المدارس الحكومية. انظر: سعيد إسماعيل على "وجهات نظر فى فكر إسماعيل القبانى التربوى" (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٤)، ٨ .

(٣١) القبانى، "سياسات"، ٢٥ .

(٣٢) نفس المرجع، ٣٦، ٣٨-٣٩ .

(٣٣) دحض القبانى حجتين ضد مخطط التوحيد. الأولى أن التعليم الإلزامى لا يجب أن ينفصل عن البيئة التى يعيش فيها الأطفال، وإنها يجب أن يتضمن تدريبًا عمليًا فى الزراعة والصناعة فى القرى، وقد عارض ذلك بشدة، وقال إن خبراء التعليم وافقوا على أن التدريب المهنى يجب ألا يبدأ فى المرحلة الأولى. الحجة الثانية، وهى التعارض مع تعليم اللغات الأجنبية، جادل القبانى وأجاب بأن تدريس اللغات الأجنبية فى المدارس الأولية لم تعد من بقايا الاستعمار الأجنبى. وأكد كذلك أن خبراء التعليم فى الدول الأخرى وافقوا على أن تعلم اللغات الأجنبية يجب ألا يبدأ إلا فى سن العاشرة أو الحادية عشرة.

(٣٤) القبانى "دراسات"، ١٨٨-٨٩ .

(٣٥) نفس المرجع.

(٣٦) نفس المرجع، ١٩٢-١٩٣ .

(٣٧) نفس المرجع، ٢٢٨ .

(٣٨) كان فقيهًا بارزًا. ولد فى عام ١٨٩٥، وحصل على الدكتوراه فى القانون من جامعة باريس. كان مدعيًا عامًا، وقاضيًا، وعميداً لكلية الحقوق (١٩٣٦). وأصبح وكيلاً لوزارة المعارف فى ١٩٣٩ ووزارة العدل فى ١٩٤٤ . وكان ضد الوفد.

(٣٩) الأهرام، ٥ يونيو ١٩٤٥ .

(٤٠) "مضابط"، مجلس النواب، ٩ يوليو ١٩٤٥، ١١٦٢ .

(٤١) أعيد نشاط المجلس الأعلى للتعليم بعد ثلاث سنوات من التوقف فى ديسمبر ١٩٤٥، برئاسة وزير المعارف، وكان جميع الأعضاء الآخرين وزراء معارف سابقين، ومستشارين فنيين ومساعديهم، ورئيسى الجامعتين الحكوميتين، ووكلاء وزارة دائمين وموظفين رسميين من الوزارات الأخرى، وبعض أعضاء البرلمان. انظر: ماثيوس وأكاوى،

Education in Arab Countries -5.

(٤٢) القبانى "دراسات"، ٢٣٨-٣٩ .

(٤٣) نفس المرجع، ٢٤٢-٤٣ .

(٤٤) كان العشماوى وزيراً للمعارف فى حكومة صدقى، والتى تولت الحكم من فبراير حتى ديسمبر ١٩٤٦ .

(٤٥) نفس المرجع، ٢٤٦ .

(٤٦) "تعليم أولى مجانى: حق اكتسبه الشعب المصرى"، "الفجر الجديد، ١٦ يونيو ١٩٤٥، ١٤ . الجمل المقتبسة من مقالة طه حسين المنشورة فى "البلاغ" فى ١٠ يونيو من هذا المقال.

(٤٧) "مضابط" مجلس النواب، ٢٤ ديسمبر ١٩٤٥، ٣٥٦ .

(٤٨) محمد فريد أبو حديد "بالبريد الخاص: إلى معالى وزير المعارف"،

By Special Mail: To His Excellency the Minister of Education.

"الثقافة"، ٤٠٢، ١٠ سبتمبر ١٩٤٦، ١٠١١-١٣، أبو حديد كان عالمًا تربويًا، وروائيًا، وناقدًا اجتماعيًا. أصبح وكيلا لوزارة المعارف فى عام ١٩٥٠ .

(٤٩) أحمد عبد السلام الكردانى "بالبريد العادى: للأستاذ فريد بك أبو حديد"،

By Regular Mail: To Professor Farid Bey Abu Hadid.

"الثقافة" ٤٠٣، ١٧ سبتمبر ١٩٤٦، الكردانى كان عميد معهد التعليم فى ١٩٣٧ وسكرتير عام فى جامعة فؤاد الأول فى ١٩٤٥-٤٧ . وأصبح وكيلاً لوزارة المعارف فى عام ١٩٤٩ .

(٥٠) كان كل من أبو حديد والكردانى أعضاء مؤسسين أصليين فى لجنة الإنشاء، والترجمة، والنشر. ومن المفروض أن كل منهم يعرف الآخر منذ فترة طويلة.

(٥١) محمد العشماوى "تصريح من معالى وزير المعارف"،

A Statement from His Excellency the Minister of Education.

"الثقافة" ٤٠٤، ٢٤ سبتمبر ١٩٤٦، ١٠٦٨-٧٠ .

(٥٢) "المصرى"، ٢٨ أغسطس ١٩٤٦ .

(٥٣) القبانى "دراسات"، ٢٤٧ .

(٥٤) حكومة النقراشى الجديدة، التى خلفت وزارة صدقى فى ديسمبر ١٩٤٦، ظلت فى الحكم حتى اغتيال النقراشى فى ديسمبر ١٩٤٨ . كان السنهورى وزيراً للمعارف فى حكومة النقراشى وظل فى منصبه حتى يوليو ١٩٤٩ فى الحكومة التى كان يرأسها إبراهيم عبد الهادى.

(٥٥) "مضابط" مجلس النواب، ١٥ ديسمبر ١٩٤٧، ١٦٥ .

(٥٦) عوض توفيق عوض "علاقة مجانية التعليم المرحلة الأولى فى مصر بالعدالة الاجتماعية بين التلاميذ: دراسة تاريخية من ١٩٢٣ إلى ١٩٨١" (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ١٩٩٢)، ٢٠٥ .

(٥٧) الأهرام، ٧ يوليو ١٩٤٨ .

(٥٨) عوض "علاقة مجانية التعليم"، ٢٠٦ .

(٥٩) عبد الرازق السنهورى، "تطوير نظام التعليم العام"، The Reform of the System of General Education "صحيفة الطابية، يونيو ١٩٤٨، ٤-٧ .

(٦٠) "النظام الجديد فى التعليم"، The New System for Education صحيفة الطابية، فبراير ١٩٤٩، ٤ .

(٦١) الأهرام، ٢٧ أكتوبر ١٩٤٨ .

(٦٢) محمد فريد أبو حديد "قصة الماء والهواء" The Story of Water and Air "الثقافة" ٥٦٩، ٢١ نوفمبر ١٩٤٩، ٥-٦ .

(٦٣) سعيد إسماعيل على، "وجهات نظر فى فكر إسماعيل القبانى"، ٤-٥ . إسماعيل على استشهد بتقييم القبانى فى ١٠٤٥ بأن الكم كان لديه دائمًا اليد العليا على الكَيف باستثناء الفترة من ١٩٣٥-٤١ . ربما يكون تقييم القبانى حقيقى فى الفترة ما بعد ١٩٤٥ (نفس المرجع، ١٣).

(٦٤) الأهرام، ٤ نوفمبر ١٩٤٩ .

(٦٥) الأهرام، ١١ يوليو ١٩٤٩، كتب طه حسين بعد شهر مقالة أخرى بحجة مشابهة تحت نفس العنوان، يوم ٢ أغسطس فى الأهرام.

(٦٦) الأهرام، ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ .

(٦٧) الفارس دفع حصانه بعيداً، لأنه كان فى عجلة من أمره.

(٦٨) محمد مندور (١٩٠٧-٦٥) كان ناقداً أدبيًا، ومحاميًا، وأستاذًا، وصحفيًا. كان رئيس تحرير "الوفد المصرى"، جريدة حزب الوفد اليومية، والتى كان لها صلة وثيقة بالشيوعيين. تم انتخابه عضواً فى البرلمان فى ١٩٤٩ . وفى العشرينيات درس مع طه حسين فى جامعة القاهرة.

(٦٩) الأهرام، ١٧ أكتوبر ١٩٤٩ .

(٧٠) الأهرام، ٣٠ أكتوبر ١٩٤٩ .

(٧١) استشهد بها من تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب فى ١٩٤٤ .

(٧٢) "مضابط"، مجلس النواب، ٣١ يناير ١٩٥٠، ٣٨ .

(٧٣) نفس المرجع، ٣٩ .

(٧٤) الأهرام، ٢٣ يناير ١٩٥٠ .

(٧٥) الأهرام، ٨ مايو ١٩٥٠ .

(٧٦) نفس المرجع.

(٧٧) أشار إلى ذلك طه حسين فى وقت مبكر فى النصف الأول من الثلاثينيات، على أساس السنوات العشرين التى قضاها فى الملاحظة، لم يكن هناك أى وزير عانى من المنافسة، والكراهية، والخداع، وعدم الثقة على جميع المستويات مثل وزير المعارف. طه حسين، مستقبل الثقافة فى مصر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣) ١٠٩-١٠ .

(٧٨) على أية حال، بحلول عام ١٩٥٥ كان ٧١٪ من طلاب الجامعات معفيين من الرسوم سواء بسبب احتياجهم المادى أو بسبب حصولهم فى الامتحان على الدرجات التى حددتها الجامعة للإعفاء من الرسوم. مالكولم دونالد ريد،

Cairo University and the Making of Modern Egypt

(كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٠)، ١١٠ .

٩- تمكين المرأة
وإحداث التغيير

عزيزة حسين والإصلاح الاجتماعى فى مصر[١]

إيمى جى. جونسون وسكوت دافيد ماكنتوش

من الحقائق البديهية الآن أن مشروعات التطوير تحقق أفضل نجاح حين يشارك المستفيدون منها فى مراحل تنظيمها وتخطيطها وتنفيذها بل وتقييمها أيضاً. كما أنه من المعترف به أيضًا أن الإصلاحات لا يمكن فرضها، بل يجب أن يكون لدى هؤلاء المستفيدين الرغبة في تحقيقها، وبالمثل فإنه من المتوقع كذلك أن يكون للرجال والنساء معا دورا فى التنمية القومية، بمعنى أن تكون النساء أيضًا عضوات فاعلات فيها إلى جانب استفادتهن منها حتى ينجح الإصلاح.

لم تكن هذه الحالة هى السائدة دومًا، فقد دشن بداية القرن العشرين تحرك المرأة للمرة الأولى لتمارس نشاطًا سياسيًا على مستوى كبير. ورغم وجود بعض النماذج البارزة للنشطات من النساء فى المراحل الأولى من التاريخ المصرى، فإن هذه الفترة هى التى شهدت مشاركة متزايدة لها فى مجال الكتابة والنشر، والمطالبة بحقوقها السياسية، والمناقشات حول دورها الخاص فى الأسرة والحياة العامة بالإضافة إلى مساهمتها فى الأعمال الخيرية على مستوى واسع، فإن مفهوم المعاونة فى المشروعات الذاتية كأسلوب حاكم للإصلاح الاجتماعي ولبوادر التنمية فى مصر فلم

يلق قبولاً حتى ثلاثينيات القرن العشرين. وقبل تلك الفترة كانت مشاريع "الإصلاح" مجرد مشروعات خيرية تتم على نطاق ضيق ويتوجه إلى المدى القريب، متجاهلة البرامج طويلة الأمد التى تمكن الناس فى منطقة معينة من المشاركة الفعالة التى تستهدف إنجاز التنمية أو التغيير على المدى الطويل.

ولدت عزيزة حسين سنة ١٩١٩، وشبت فى هذه البيئة المتغيرة، فى فترة علا فيها صوت المرأة، وزاد نشاطها وتوجهاتها السياسية. وتلقت تعليمها فى الوقت الذى كانت تدرس فيه أفكار جديدة عن الإصلاح الاجتماعى، وحين كان الجدل حول الإصلاح شائعًا ومواكبًا لاستراتيجيات التنمية الوطنية الجديدة. وفى عام ١٩٥٠ وفى ضوء هذين الاتجاهين فى الحياة السياسية المصرية، اختطت عزيزة حسين منهجًا جديدًا فى النشاط الاجتماعى: مشروعات تعتمد على المعاونة فى المشروعات الذاتية التى تتولاها المرأة لمساعدة المرأة. وكانت نتيجة عملها الرائد فى نادى سيدات القاهرة، والمراكز الاجتماعية الريفية هو تأسيس أول مركز للعلاج الصحى الريفى فى قرية سنديون، الذى قام عليه نشاط المرأة بعد ذلك فى الريف بأكمله.

ويبدأ هذا الفصل باستعراض نمط نشاط المرأة فى أوائل القرن العشرين ودور عزيزة حسين فى هذا المضمون. ثم بعد ذلك تحليل مشروع سنديون وكيف أن هذا المشروع كان يمثل اتجاهًا متفردًا وجديدًا لنشاط المرأة فى مجال الإصلاح الاجتماعى، ويختتم الفصل بتبنى فكرة دمج الاتجاهين، بمعنى دمج نشاط المرأة مع المعاونة فى المشروعات الذاتية لإحداث التنمية الاجتماعية. وبذلك تكون عزيزة حسين قد أرست قواعد فلسفة جديدة للتنمية، ونحتت أيديولوجية كانت دليلها خلال مسيرة حياتها بالإضافة إلى أنها أسست النمط الذى سوف تسير عليه بعد ذلك المنظمات غير الحكومية IGO، NGO والجهود التى بذلتها الحكومة لاحقًا. وبذلك تبرز عزيزة حسين كشخصية متميزة فى تاريخ التنمية المصرية، وتعطى مشروعاتها نموذجًا يرفض فكرة أن جهود الإصلاح الاجتماعى فى مصر قبل عام ١٩٥٢ اقتصرت فقط على محاولات شخصية تتجه إلى أعمال الخير على نطاق ضيق.

نشاط المرأة ومبادرات الإصلاح الاجتماعى

منذ بداية القرن العشرين، تزايد نشاط المرأة المصرية فى المجالات العامة[٢]. وبدأن فى إصدار المجلات والجرائد، وأصبحن كاتبات ناشطات واشتركن فى الصراع الوطنى للاستقلال التام عن بريطانيا. وفى نفس الوقت كن مشاركات موضع الجدل حول الحجاب والتفرقة بين الجنسين، بالإضافة إلى تأسيس منظمات كقوة ضاغطة تنادى بمزيد من الحقوق السياسية لامرأة، وبتغييرات فى قوانين الأسرة وتفسيرات أكثر ليبرالية فى تفسير التشريعات الدينية[٣].

ومنذ عام ١٨٩٠ وحتى الحرب العالمية الأولى، اتسعت مساهمات المرأة فى الصحافة، وكما سجلت بث بارون كانت هذه الإسهامات فى الكتابة الصحفية واحدة من الأسس التى بنيت عليها نشاطات المرأة. وقد أفسح ظهور "ثقافة الأدب النسائى" الساحة أمام المرأة لمناقشة قضايا مهمّة مثل الزواج والطلاق والحجاب والتعليم والعمل[٤]. وتؤكد بارون أن هذه الفترة شهدت أيضًا "توسعًا فى التعليم، وظهور الجمعيات، وتحركًا أوسع للمرأة". وفى خلال ذلك كله أثبتت الصحف والمجلات الدورية أنها أدوات مهمّة لطرح أفكار جديدة فى مصر[٥]. ومن المثير للاهتمام أنها سجلت أن عام ١٩١٩ – والذى ولدت فيه عزيزة حسين – كان العام الذى:

"بدأت فيه قصة تاريخ المرأة المصرية وتحركها. ومع ذلك فإن مشاركة المرأة فى ثورة ١٩١٩ يجب أن يُنظر إليها كامتداد لتحركات أخرى بدأت فى عقود سابقة. وأكثر من ذلك فإن البذور التى أثمرت فى العشرينيات والثلاثينيات – والتى من أهمها تأسيس المنظمات النسائية، والإصلاح التعليمى والتشريعى ومزيد من التكامل فى المجتمع – كان قد تم طرحها بداية من عام ١٨٩٠، وتسجل صحافة المرأة المصرية عاملاً رئيسيًا فى هذا الحراك، حيث كانت تسجل وتدافع عن مجالات واسعة لنشاط المرأة فى بعض الدوائر الحضرية"[٦].

وانطلاقًا من انغماسها فى الثورة الأدبية، بدأت مشاركتها أيضًا فى الثورة السياسية. ففى عام ١٩١٩، وبعد مناداة حزب الوفد بالاستقلال التام عن بريطانيا، ورفض مطالبهم ثم نفى زعمائه(٧)، استمرت زوجات زعماء الوفد فى استكمال ما بدأه أزواجهن، فأنشئوا لجنة للمرأة فى الوفد و"قاموا بمسيرة فى الشوارع مطلقين شعارات الاستقلال والحرية من الاحتلال الأجنبى. كما نظمن المظاهرات والإضرابات بالإضافة إلى حملات مقاطعة البضائع الإنجليزية. باختصار كان تحركهن بجوار رجالهن جنبًا إلى جنب"(٨). أى أن المرأة كانت مشاركة نشطة فى ثورة ١٩١٩ .

امتدت مشاركة المرأة فى هذه الثورة السياسية إلى المجال الاجتماعى لتصبح الداعية إلى التغيير الاجتماعى، وكانت الكثيرات من النساء المصريات البارزات فى ذلك القرن من الرموز التى كان لها دورها فى هذه الاحتجاجات، واشتركت هدى شعراوى مع نساء أخريات مثل مارى كحيل ونبوية موسى فى تأسيس "رابطة المرأة" عام ١٩٢٣ . وبدأت شعراوى ومعها عضوات الرابطة فى الصراع ليس فقط فى من أجل الاستقلال عن بريطانيا، ولكن للحصول على حقوقهن السياسية، والصراع من أجل الاستقلال ومن أجل دور اجتماعى متزايد للمرأة فى الحياة السياسية - التى تشمل أزواجهن وأقاربهن - للحصول على الاعتراف بحقهن فى التعليم والمساواة السياسية(٩).

ومع وجود هذه التجمعات مثل رابطة المرأة، بدأ تشكيل أحزاب خاصة بالمرأة خلال عشرين عامًا، وكانت هذه الأحزاب النسائية الجديدة - وهى خطوة متقدمة عن الأجيال السابقة - "تعتنق أفكارًا راديكالية، وعلى استعداد لتبنى استراتيجيات قوية للتغيير. وكان أسلوبهن أكثر شعبية، وأهدافهن أكثر شمولية ونبرتهن أكثر قوة(١٠). وكان الإصلاح السياسى يشكل أساس أحزاب مثل الحزب النسائى المصرى الذى أسسته فاطمة نعمت راشد عام ١٩٤٤ وكان ينادى بتقنين تقييد الإنجاب والإجهاض، وحزب "بنت النيل" لدرية شفيق الذى بدأ بحملة للمساواة بين الرجل والمرأة فى المجال السياسى(١١).

وبمعنى آخر فإن أوائل القرن العشرين شهد نشاطاً سياسياً للمرأة مفعماً بالحيوية كما شهد أيضاً نشاطاً اجتماعياً مماثلاً، وبالتالى امتلأت هذه الفترة بمجموعات ومنظمات مختلفة نشطة فى تقديم المساعدة والأعمال الخيرية لمن يحتاجها. ولم تكن هذه المجموعات مستحدثة فى تلك الفترة، ففى واقع الأمر أن الحكومات والأفراد والمؤسسات الدينية كانت توفر هذه المساعدات خلال تاريخ مصر الطويل(١٢). ومع ذلك ففى أوائل القرن العشرين، ظهرت كيانات متزايدة كرست عملها للحد من مستوى الفقر فى المدن والريف، والتوسع فى فرص التعليم ومحاربة الأوبئة والأمراض المستوطنة. وقد شُكلت هذه المجموعات لمجابهة المشاكل الثلاث التى كان المجتمع يواجهها فى تلك الآونة وهى "الفقر والجهل والمرض"(١٣). وأدارت المرأة الكثير من هذه الجمعيات فى تلك المرحلة.

كانت الأوقاف التقليدية ضمن هذه المجموعات التى حاولت مجابهة مشكلة الفقر (وهى جهات مانحة فى مجال الخير: المفرد وقف). وكانت النساء الثريات اللاتى يمتلكن مصادر ثروة خاصة بهن قائدات فى أعمال النشاط الخيرى من خلال استخدام أموالهن فى وقف ما يمتلكن(١٤). وأصبح النشاط الخيرى بمعناه الواسع نمطاً موجوداً فى الحياة الأرستقراطية أعطى لجهود الإصلاح بعداً إضافياً(١٥). وكانت الجمعيات الخيرية تقوم بتطعيم الأفراد وتوزيع الأدوية فى المدن والريف، كما كانت تقدم معونات عاجلة فى حالات الكوارث، وباختصار كن يحاولن تحسين مستوى المعيشة للفلاحين وللفقراء من أهل المدن.

شهد عام ١٩٤٤ تأسيس رابطة طالبات وخريجات الجامعة والمعاهد المصرية، والتى طالبت الحكومة بإنشاء بيوت حضانة للمرأة العاملة(١٦) مما سهل لهؤلاء النساء العمل خارج بيوتهن والمساهمة فى نفقات الأسرة، ومع ذلك كان اهتمام هذه المجموعات - كما تلاحظ بوتمان - مثل مثيلاتها فى تلك الفترة منصباً حول الجدل الدائر حول هذه القضايا بدلاً من تطبيق برامج الإصلاح الفعلية. فقد كانت "ترى نفسها تجمعات للشابات الصغيرات اللائى كان يهمهن فى المقام الأول المشكلات النسائية المتعلقة بالنوع (ذكر/أنثى)، والصعوبات الكبرى التى تتحدى مصر كدولة". أى أنه تجمع لتبادل الآراء بدلاً من تنفيذها(١٧).

وفى حين ما كانت القضايا التى تتعلق بالمشكلات فى المدينة محل تركيز لهذه الجهود، لم تحل فترة الأربعينيات إلا وكانت المشكلات فى المناطق الريفية من الشدة بحيث استحقت اهتمامًا قويًا من عدد من هذه الجمعيات الخيرية. وكانت إحداها جمعية "أعمال المدارس المجانية فى قرى صعيد مصر" التى كانت تزور القرى فى فترات متتالية تقوم فيها بتدريس مبادئ الصحة والتعليم كما كانت تقوم بتوزيع النقود والملابس وأدوات النظافة على الفقراء من أهل الريف[١٨]. بالإضافة إلى مد يد العون فى خلال الأزمات مثل أوقات الأوبئة أو الكوارث الطبيعية.

أما الجمعيات التى ركزت نشاطها فى المشكلة الثانية وهى "الجهل" فقد كانت فى أغلبها غير حكومية، كما أن الكثير منها والذى ذكرناه سابقًا كان مهتمًا بجهود تخفيف الفقر - كن يحاولن أيضًا نشر التعليم ومحو الأمية[١٩]. ففى خلال فترة احتلال البريطانيين لمصر والتى بدأت عام ١٨٨٢ واستمرت حتى ١٩٢٢ حين نالت مصر استقلالها، لم تكن الحكومة تشجع التعليم. وحتى بداية الاحتلال كان التعليم مجانيًا ولكن مع الاحتلال حدثت بعض التغييرات الجذرية فى نظمه لتشمل صدور الأوامر بتحصيل مصروفات مدرسية بسبب قلق الحكومة على الأحوال المالية للدولة - من منطلق أن أحد أهدافها الرئيسية هو استقرار الاقتصاد حتى تضمن مصر دفع ديونها الأوروبية. إلا أن بعض الأسباب الأخرى كانت سياسية - فمن وجهة نظر لورد كرومر الذى كان القنصل العام لبريطانيا، كان التعليم يشكل خطرًا حيث سيخلق طبقة من الشباب المتعلم قد يهدد سلطة بريطانيا[٢٠]. وفى واقع الأمر لم تكن توجد فى تلك الفترة سوى ثلاث مدارس حكومية سمحت بها إدارة كرومر، ورغم أنه "فى العقد السابق للحرب العالمية الأولى تزايد إنفاق الدولة على التعليم فإنه وصل فى ذروته إلى ٤ ,٣٪ فقط من الميزانية القومية[٢١]". وبالتالى فحتى عام ١٩٢٢ كانت الجهود المبذولة لمحاربة "الجهل" غير رسمية فى أغلبها، بل كانت ثمرة انشغال الجمعيات المهتمة بقضية الفقر أو المتمركزة فى المدارس الدينية المعروفة باسم "الكُتاب"[٢٢].

حين تأسست مبرة محمد على فى القرن التاسع عشر، كان هدفها الأساسى هو قضايا الصحة العامة والمساعدة فى الكوارث والتى كانت تبلور "المشكلة الكبرى" الثالثة فى الريف المصرى. وحينما أسست هذه المنظمة بعض العيادات الدائمة فى ريف مصر(٢٣)، انحصر نشاطها أساساً فى الاستجابة إلى ما يهدد الصحة العامة مباشرة وذلك من خلال تحرك أعضائها نحو مناطق الأزمة لتقديم المساعدة ثم التوجه إلى مناطق أخرى بعدها(٢٤). ورغم الأعمال الطيبة التى قدمتها المبرة فإن برامجها بطبيعتها كانت قصيرة الأجل، وكانت أساليبها يشوبها الكثير من المشاكل الداخلية. وكما سبق وذكرت نانسى جلاجر فى الفصل الثانى عشر وناقشه الكثيرون من المثقفين، كان اتجاه المبرة فى تعاملها فوقيًا، بمعنى أن أعضاءها كانوا يضعون خطة ثم يبحثون عن مانح لقطعة أرض تمكنهم من بناء عيادة أو مستوصف عليها. ثم بعد ذلك يتجهون إلى العمدة فى محاولة لإقناعه بأهمية هذا المشروع للقرية، ليتجه العمدة بدوره إلى أهالى القرية لإقناعهم. وبمعنى آخر "فإن أهالى القرية، تنفيذاً لاقتراحات المسئول عنهم فى الوظيفة الهرمية، يتعاونون فى بناء المستوصف مما يجعل المشروع برمته يفتقد الطابع "الخيرى" ليتحول إلى مشروع قروى تعاونى(٢٥). وبذلك ابتعدت الصورة النهائية لهذه المشروعات الخيرية عن المشاركة الإيجابية لأهالى القرية ليتحولوا إلى مجرد مستقبلين سلبيين للمعونة "ينفذون اقتراحات المسئولين فى السلطة" و"منساقين إلى تقبل إحسانهم"(٢٦).

وفى حين ما كانت نوايا هذه المؤسسات الخيرية تستحق الاستحسان فإنها لم تنجح فى إحداث أى نوع من الإصلاح الواقعى الدائم فى المناطق التى كانوا يمارسون فيها عملهم، بل ولم يكن هذا هدفها. فلم يشارك الأهالى فى تلك المناطق فى أىٍّ من برامجها بل كانوا فقط محل إحسانها. وبالتالى كانت أجندة الإصلاح مفروضة، وبنوايا محددة ونتائج إيجابية على المدى القصير، ولكن دون خلق أى فرص لمشاركة فعلية من جانب الأهالى أنفسهم. وبدلاً من الاستماع إلى أولويات مطالبهم، وإشراكهم فى عملية التغيير الاجتماعى، فرضت تلك المؤسسات أجندتها الإصلاحية وأوصلت المعونة إليهم. وحتى الجمعيات النسائية التى كانت مهتمة بمبادرات التطوير كان هدفها يتوجه إلى نساء القرى والمدن الفقيرات ليشملهن الإصلاح من نظائرهن الثريات فى المدن.

ومع ذلك بدأت جهود الإصلاح تتزايد فى أعدادها وقوتها وأهميتها فى الثلاثينيات والأربعينيات حين تحملت مصر سلسلة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كدولة شبه مستقلة[٢٧]. وفى مواجهة الكساد الاقتصادى العالمى الذى ساد آنذاك والنفوذ البريطانى المتزايد والاحتلال فى بداية الحرب العالمية الثانية، وعدم الاستقرار الحكومى نتيجة تغير الوزارات، وحادثة عابدين عام ١٩٤٢ (انظر: ملاك بدراوى فى هذا الكتاب)، والهزيمة العسكرية فى فلسطين عام ١٩٤٨ كان الجدل حول مشكلات مصر الداخلية يأخذ اهتمامًا متزايدًا، فقد شملت برامج عدد من الأحزاب التى تشكلت فى تلك الفترة برامج سياسية اعتمدت على الإصلاح الاجتماعى. وكان حزب "مصر الفتاة" برئاسة أحمد حسين[٢٨] وفلسفته الفاشية، ونشاطه الدينى واشتراكيته، يجذب الكثير من الناصرين له، بالإضافة إلى أن جماعة الإخوان المسلمين التى كانت قد تأسست حديثًا أصبحت جماعة سياسية واجتماعية لها نشاطها الواضح والذى بدأ يجذب الأعضاء إليها بسرعة، ورغم أن الحركة الشيوعية أيضًا لم تكن تضم الكثير من الأعضاء فإنها بدأت تأخذ وضعها فى المجتمع.

وفى تلك المرحلة أيضًا بدأ وعى المثقفين فى مصر بالحاجة إلى تناول مشكلات مصر الداخلية وخاصة الأحوال المعيشية للفلاحين. ففى بداية الثلاثينيات من القرن العشرين صدرت كتبًا عديدة فى القاهرة تتناول حالة الفلاحين وأوضاعهم وأصبح الاقتصاد الزراعى مجالاً واسعًا للدراسة، كما بدأ تجميع الإحصاءات عن سكان الريف، وتأجير الأراضى، وحجم ملكيتها، ونوع المحاصيل التى تنتجها[٢٩].

ولم يمض وقت طويل حتى بدأ المسئولون الحكوميون يشاركون فى الجدل العام، فأصبح الإصلاح الزراعى والخدمات الاجتماعية فى المناطق الريفية محل مناقشة فى البرلمان، كما بدأت الصحف تنشر مقالات متعددة تحث فيها على الإصلاح وتلوم مجموعات مختلفة لفشل الحكومة فى التصدى لهذه المشاكل، بالإضافة إلى أن وباء الكوليرا والملاريا الذى اجتاح ريف مصر فى أوائل الأربعينيات أظهر الأوضاع القاسية للحياة فى الريف[٣٠]. واغتنم السياسيون فرصة احتياجهم وأحزابهم إلى التوحد مع

أهالى الريف للمسارعة فى مدح الفلاحين بصفتهم العمود الفقرى للأمة. وما إن حل منتصف الأربعينيات حتى كان من الصعب أن تجد سياسيًا ضد الإصلاح، بل وصل الأمر ببعض البارزين منهم بإطلاق اسم "فلاح شرفى" على الملك فاروق.

ورغم انغماس كل طبقات المجتمع المصرى فعليًا فى الجدل حول هذه القضايا ورغم توفير الجماعات الدينية والمدنية بعض الخدمات الاجتماعية فى كل من المدن والمناطق الريفية(٣١)، فإن الحكومة لم تنشط بفاعلية فى توفير تلك الخدمات إلا فى عام ١٩٣٩ حين أنشأت وزارة الشئون الاجتماعية(٣٢). وقام أحمد حسين - الذى تزوج عزيزة حسين فيما بعد - بإنشاء "إدارة الفلاح" فى الوزارة الجديدة، ووضع برنامجًا متكاملاً لتنمية القرية وقد أصبح فيما بعد حجر الزاوية فى خطة طموح لتطوير الريف وإحداث تغيير اجتماعى وسياسى به على المستوى القومى(٣٣).

كانت الفكرة وراء الخطة الجديدة المسماة "برنامج مراكز الريف الاجتماعية"(٣٤). نابعة من المشروع الإرشادى الذى طرحته الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية عام ١٩٣٦ والذى كان تحت إشراف أحمد حسين(٣٥). ورغم أن أهدافه كانت مماثلة للجماعات الخيرية التى سبق لنا الإشارة إليها (والتى كانت أهدافها التغلب على مشاكل الريف المصرى الثلاث وهى الفقر والجهل والمرض)، فإن مراكز الريف الاجتماعية تبنت فلسفة جديدة تعتمد على مفهوم المعاونة فى المساعدة الذاتية حيث يشجع الفلاحون أنفسهم على وضع أجندة الإصلاح الخاصة بهم مما يستتبع بالتالى مشاركتهم الفعلية فى كل مراحل التطوير فى قريتهم فى نفس الوقت الذى يمكنهم فيه الوصول إلى الوسائل التى تحسن من مستوى معيشتهم. وقد ركزت هذه المراكز على فكرتين رئيسيتين: أولاهما مشاركة الفلاحين فى جميع خطوات التنمية، وثانيهما أهمية تكامل جهود الإصلاح لتشمل قضايا الصحة، والعلاج، والاقتصاد، والاجتماع، والزراعة، والثقافة فى القرية فى نفس الوقت. وقد شرح أحمد حسين فلسفة هذا المشروع كالتالى:

"وفوق كل شيء، فإن الاستراتيجية تعتمد على مبدأ أن الأهالي يجب أن يساعدوا أنفسهم إذا أرادوا المساعدة من الغير. فالفكرة الأساسية وراء دفع عملية الإصلاح إلى الأمام هي مواجهة جميع الجبهات فوراً. فلا فائدة من التصدي لمشاكل الصحة لعائلات يعانون من الجوع، أو أن ننادي بالاهتمام بالصحة العامة والنظافة لهؤلاء الذين تنقصهم وسائل شراء أبسط الأشياء مثل الصابون أو الملابس الكافية"[٣٦].

كانت الهيئة المصرية للدراسات الاجتماعية قد أنشأت مركزين اجتماعيين ريفيين لهذا المشروع الرائد، وفي عام ١٩٤٢ أضيفت لها ستة مراكز أخرى أنشأتها إدارة الفلاح في وزارة الشئون الاجتماعية. ثم توسع البرنامج بنسبة متواضعة، وفي عام ١٩٤٩ وقع الاختيار على قرية سنديون بجوار القاهرة لإنشاء مركز اجتماعي ريفي. ومثل بقية المراكز الأخرى كان المركز يهدف إلى تطوير حالة القرية من خلال المعاونة في المشروعات الذاتية. وفي سنديون تكاملت كل جهود الإصلاح الاجتماعي وتناسقت واتحدت. وقد أعطيت الأولوية لزرع الإحساس بالملكية والمسئولية في نفوس أهالي القرية تجاه هذه الجهود من خلال مشاركتهم الفعالة في التخطيط والتنفيذ والإدارة والمسئولية المالية ثم تقييم المشروع مع التقليل من تدخل الحكومة.

تم إنشاء هذا المركز في سنديون بمساعدة وزارة الشئون الاجتماعية استجابة إلى رغبة الأهالي والتزامهم بهذا النظام الجديد لبرنامج تنمية الريف. وفي الواقع فإن هذا كان منهج إنشاء كل المراكز الجديدة لتكون القوة الدافعة وراء تأسيس كل منها – بعد المراكز الستة الأولى التي تأسست عام ١٩٤٢– والنابعة من الأهالي أنفسهم. حيث كانت مساهمتهم المالية تعبيراً عن جدية مطالبهم بإنشائها والأهم إحساسهم بأنهم شركاء فيها. وبهذه الطريقة أصبح المركز ملكهم وليس مشروعاً مفروضاً من الحكومة. وكان تخطيط هذه المراكز يؤكد على أن يكون التطوير بسيطاً ويمكن استمراره والحفاظ عليه حتى يتيح للقرية الاستمرار في المشروع بعد تنفيذه.

ومثل كل المراكز الاجتماعية الريفية، كان لدى مركز سنديون موظفان دائمان، خبير متخصص في النواحي الزراعية والاجتماعية وزائرة صحية[٣٧]. وقد أسس الخبير الاجتماعي الزراعي خمس لجان (لجنة الصحة، واللجنة الاجتماعية

والثقافية، واللجنة الزراعية والاقتصادية، ولجنة المساعدات الخيرية والعامة وأخيراً لجنة التوفيق) وجميع أعضائها متطوعون وتم اختيارهم من البالغين فى القرية. وكانت هذه اللجان مسئولة عن التخطيط والتنفيذ وتقييم المشروعات الجديدة فى سنديون بمساعدة موظفى المركز والذين كانوا ضباط الاتصال بين سكان القرية ووزارة الشئون الاجتماعية فى القاهرة.

ورغم التفاوت القائم فإن برنامج المركز كان يعتبر جديداً ومبتكراً ويحمل الكثير من إمكانيات النجاح(٣٨)، وقد اعتنقه الكثير من الشباب المثقف فى مصر، والمنظمات الدولية، والمصادر الدبلوماسية(٣٩). ورغماً عن ذلك فقد كانت لهذه المراكز - مثل الهيئات الخيرية التى سبق الإشارة إليها - مشاكلها الخاصة. فرغم أن هذه البرامج والمراكز والتى كانت تديرها الجمعيات الخيرية النسائية أفادت المرأة بطريقة غير مباشرة، فإنه أى واحدة منهما لم تستطع أن توفر للمرأة الريفية فرصة متابعة اهتماماتها الاقتصادية والتعليمية، أو فرصة وضع أولوياتها الإصلاحية الخاصة.

استفادت المرأة فى سنديون بطريقة غير مباشرة من البرنامج والتحسين العام لمستوى المعيشة فى القرية، إلا أن الفائدة المباشرة التى عادت عليها كانت من خلال الخدمات الصحية التى وفرتها عيادة صحة الأم والطفل بالمركز. وكان تصميم البرنامج هو الملوم جزئياً فى اختلاف التوازن، فبينما سمحت لجان التخطيط بمشاركة المرأة، فإن مستوى مشاركتهن كان بنسبة أقل من مشاركة الرجل(٤٠). وكانت النتيجة المتوقعة أن مشروعات التنمية التى خطط لها المركز وقام بتطبيقها تولاها رجال القرية ولصلحتهم. فاتجهت برامج المركز نحو شراء معدات زراعية حديثة، وتدريس أساليب زراعية جديدة ثم تطوير بعض الصناعات الريفية الصغيرة. ولأن العضو الآخر العامل بالمركز وهى الزائرة الصحية كان يقع على كتفها سلسلة طويلة من المسئوليات التى تتركز على رعاية الأم والطفل(٤١)، فقد كان من الصعب عليها من الناحية العملية أن تلعب دوراً مؤثراً فى التوسع فى الخدمات غير الصحية والتى كانت بالضرورة تستهدف نساء القرية، بالإضافة إلى أنها لم تكن مؤهلة لأن تلعب دوراً فى أعمال الخدمة الاجتماعية بعيداً عن مجال خدماتها الطبية.

نوع جديد من الأنشطة: مشروع سنديون

في سنوات الأربعينيات، ومع تزايد اهتمام المجموعات السياسية والخيرية بالأحوال المعيشية للفلاحين، ومع تزايد أعداد النساء المشاركات في الجدل حول هذه القضايا، بدأ مجال السياسة في مصر يتحول عن مساره. وفي ذلك الوقت بدأت عزيزة حسين - التي كانت على وعي بعدم المساواة بين الرجل والمرأة حتى في أكثر الجهود الإصلاحية تقدمًا تخط طريقًا خاصًا بها. فتأسيسًا على النشاطات التقليدية للمرأة، ومن منطلق تجربتها الشخصية وتدريبها بدأت عزيزة حسين تحركها نحو هدف معين - المعاونة في المشروعات الذاتية من المرأة ولأجلها. وقد وضعت نجاحات برامجها المستمرة منهج مشروعات الإصلاح الاجتماعي في العالم.

ولدت عزيزة حسين شكري سنة ١٩١٩ في قرية زفتي في أسرة غير تقليدية[٤٢]، وكان والدها سعيد شكري ثائرًا سياسيًا إلى حد ما، عرف عنه معارضته للاحتلال البريطاني، ومآثره العسكرية في ليبيا[٤٣] مما أثر بصورة خاصة على مسيرة ابنته. ورغم ثراء عائلته وامتلاكها للعديد من الأراضي في الريف فإن اهتمامات شكري كانت بعيدة عن ثروته أو وضعه الاجتماعي فقد اتجه إلى قضايا أخرى. وبعد أن أنهى دراسته الطبية في أيرلندا وفرنسا على نفقته الخاصة[٤٤]، عاد إلى مصر - ولكن ليس إلى القاهرة حيث كان من المتوقع أن يمارس مهنة الطب لصالح الطبقة العليا - ولكن إلى قريته حيث أقام عيادة طبية حديثة للفلاحين. وخلال مسيرة حياته قام شكري بإنشاء العديد من العيادات في قرى مصر وأطلق على أول عيادة أنشأها "عيادة شكري" تيمنًا باسمه. ورغم أن هذه العيادات لم تأت له بثروة كبيرة، فإنه حاز من خلالها على كثير من الاحترام والسمعة الحسنة كمصلح اجتماعي نشط.

وبسبب مرض زوجته المزمن، كان لشكري الدور الرئيسي في تربية عزيزة وشقيقاتها الأربعة[٤٥]. وعكس ما هو متوقع من رجل مصري له جذوره الريفية في أوائل القرن العشرين، كان شكري يؤمن بقوة بالمساواة بين الجنسين بل كان يذهب إلى أبعد من ذلك في اعتقاده بأن المرأة تتفوق على الرجل عقليًا[٤٦]. وكان لمعتقدات

شكرى السياسية والاجتماعية الخاصة تأثيراً عظيماً على أولاده وخاصة على عزيزة[٤٧]. فقد شبت فى عائلة منغمسة فى عملية الإصلاح، حيث النظرة إلى الأفعال أهم من الثروة الشخصية، وفى وقت انتشرت فيه الأفكار الإصلاحية بين المثقفين، والنخبة المتعلمة. وتؤكد دراستها الأساسية الخاصة على مدى تأثير نشأتها والجو الإصلاحى الذى ساد فى تلك الفترة على حياتها. وتوافقًا مع معتقدات أبيها فى أن الأولاد والبنات يجب أن يتلقوا نفس التعليم فقد درست عزيزة فى المدارس الفرنسية والأمريكية[٤٨] وواصلت تعليمها فى الجامعة الأمريكية فى القاهرة حتى تخرجت عام ١٩٤٢ من كلية العلوم الاجتماعية.

ولأنها كانت فتاة متعلمة تتميز بالجاذبية ومن عائلة لها سمعتها الطيبة تلقت عزيزة الكثير من عروض الزواج. إلا أن والدها كان قد علم بناته عدم التسرع فى اختيار الزوج، وكان يؤمن بأن المرأة يجب أن تتعلم أولاً وتكون قادرة على إعالة نفسها اقتصادياً قبل أن تقدم على الزواج. كما أنها لا يجب أن توافق إلا إذا اقتنعت تمامًا بشريك المستقبل من جميع النواحى. وبالتالى فرغم تلقيها الكثير من عروض الزواج فإن أحداً منهم لم يكن جديراً بهذه الفتاة المتعلمة، الحديثة، ذات الأفكار المتحررة - حتى تقدم إليها أحمد حسين. وكان رجلا إصلاحياً نابها يحظى بالكثير من الاحترام ويتمتع بسمعة معروفه فى وزارة الشئون الاجتماعية فتوافقت أهدافه الشخصية والاجتماعية مع مسيرة عزيزة[٤٩]. وتزوج الاثنان عام ١٩٤٥ قبل سنوات قليلة من إنشاء مركز الريف الاجتماعى فى سنديون وكانت موافقتها على الزواج تعنى اكتسابها لزوج ولشريك فى مهنتها فى نفس الوقت. وبدأ الاثنان بعد الزواج يتعاونان فى مجال مشروعات الإصلاح الاجتماعى وحفرت عزيزة اسمها كقائدة فى مجتمع الإصلاح الاجتماعى فى مصر[٥٠].

وكما كان متوقعًا من امرأة متعلمة من هذه الطبقة، أصبحت عزيزة حسين ناشطة فى عدد من المنظمات والجمعيات الخيرية ومنها نادى سيدات القاهرة بعد زواجها بقليل[٥١]. وعند هذه النقطة توقف تمسك عزيزة بالتقاليد، فقد كانت خلفيتها الطبقية، وتدريباتها

التعليمية، بالإضافة إلى ميولها الشخصية قد دفعتها للبحث عن فرصة جديدة لنشاطها وبرامجها[٥٢]. وكما أشار حسين في سنة ٢٠٠٣ أنها "كانت تؤمن بالقطاع غير الحكومي كوسيلة ملائمة لخدمة البلد والإنسانية".[٥٣] وفي رأيها "أن الهيئات المتطوعة تهتم بالإنسان على مستوى احتياجاته الأساسية." وبالتالي فهم القاطرة المؤثرة بفاعلية في التغيير الاجتماعي"[٥٤].

وفي عام ١٩٤٩ – أثناء انغماس أحمد حسين في تطوير برنامج المركز الريفي الاجتماعي أدرك تماماً عدم قدرة البرنامج على تلبية احتياجات ورغبات المرأة الريفية. وكما كان يفعل بعد ذلك خلال عمله، لجأ أحمد حسين إلى نصيحة زوجته في كيفية تحسين البرنامج ومعالجة جوانب النقص به. واتفق الاثنان على ضرورة البحث عن وسيلة لمزيد من إشراك المرأة في تنمية مشروعات القرية. وفي ذلك الوقت كان نادى سيدات القاهرة يبحث في وسائل المساهمة في تطوير الريف، وقضايا المرأة ولكنه لم يكن قد توصل بعد لتحديد أى من الطرق المحتملة المؤثرة لتناول هذه المشكلة. وكما قالت عزيزة حسين "ليس من المتصور أن السيدات اللائى يعشن بعيداً عن القرية، وليس لديهن الوقت الكافي للسفر إليها في مقدورهن تقديم أى نشاط فعال في أى مجال من مجالات تحسين الخدمة الاجتماعية"[٥٥]. ومن ثم قرر الزوجان أن أحد الوسائل التى تمكن نادى سيدات القاهرة من أن يكون أداة للإصلاح الاجتماعي في الريف هو ربط النادى ببرنامج المركز الاجتماعي الريفي، ولأن قرية سنديون كانت تقع بجوار القاهرة وكان المركز بها جديداً، فقد اقتنع الزوجان بأن هذه القرية هى الفرصة المثالية للقيام بهذه التجربة.

ولأن عزيزة حسين كان لديها تاريخ في اتجاه المرأة إلى النشاط الخيرى في مجال الإصلاح الاجتماعي مع قلة الخبرة في مشروعات الإصلاح الريفي في نادى سيدات القاهرة فمن المحتمل أنها لو لم تصمم على مبدأ المعاونة في المشروعات الذاتية الواردة في برنامج المركز الاجتماعي الريفي لكانت الجهود المبذولة قد اتبعت نفس الطريق التقليدى في تقديم الأعمال الخيرية – والتى تنحصر في تقديم المعونة من

السيدات الثريات، والنخبة من قاطنات المدن لأخواتهن الفقيرات الريفيات. ولكن بدلاً من ذلك، ومع تطور مشروع نادى سيدات القاهرة تمكنت عزيزة حسين من التمسك بفكرة المعاونة فى المشروعات الذاتية والتى بلورها برنامج المركز الاجتماعى الريفى. وبذلك خلقت الرابطة الأولى بين الاتجاه الجديد فى المساعدة الذاتية ونشاط المرأة التقليدى الطويل فى مصر، ليبرز بذلك اتجاهًا جديداً فى وضع المشروعات الذاتية، وتطبيقها وتقييمها من المرأة الريفية أساساً ولصالحها.

بدأت التجربة فى عام ١٩٥٠ بزيارة نادى سيدات القاهرة إلى القرية ثلاث مرات أسبوعياً ولمدة ثلاثة أشهر. وفى خلال تلك الفترة اقتصرت علاقة سيدات القاهرة على العلاقة الاجتماعية بينهن وبين نساء القرية دون عرض أية مشروعات أو الإشارة إلى أنهن أتين لمساعدة القرية، وكان هذا الاتجاه نابعاً من إشعار نساء القرية بأن عضوات النادى كن جادات فى صداقتهن لهن. وتصف عزيزة حسين هذه العملية كالتالى:

"بدأنا العمل ببطء وحذر، وقمنا بتنفيذ جميع تعليمات الخبراء الاجتماعيين فيما يتعلق بديمقراطية الاتجاه، والتمسك بالصبر والوقت المناسب لتدعيم صداقتنا مع نساء القرية قبل أن نشركهن فى أى مشروع. فكنا نقوم بزيارة العديد من البيوت أسبوعياً، بحيث تأخذ هذه الزيارات الطابع الاجتماعي، ثم الإصغاء إليهن جيداً دون فرض أى أفكار منا. وقد أبدى أغلبهن - خاصة اللاتى كان أزواجهن يعملون فى لجان المركز الاجتماعى الريفى - حماسهن وإحساسهن بالجميل لمساعدة المركز لهن فى نشاطهن داخل المجتمع فى خلال فترة قصيرة بلغت ثلاث سنوات. واستطردن بعد ذلك فى الحديث عما يستطعن - كنساء - أن يقدمن لأنفسهن أيضاً. وفى تلك اللحظات كنا نعرض خدماتنا لمساعدتهن فى أى مشروعات يجدن أنها فى صالحهن"(٥٦).

أثبتت فكرة تأسيس صداقة مع نساء القـرية والاستحواذ على ثقتهن فاعليتها، فقد أحست نساء القرية بالراحة وهن يعبرن عن أولويتهن التنموية.

"اكتشفنا أن أكثر ما يثير اهتمامهن هو تعلم أشغال الإبرة والخياطة وأشغال التريكو. إلا أنهن لم يكنّ يمارسن مهنة الخياطة، كانت من تملك بعض النقود تعطى

ملابسها لخياطة، وبالتالى فقد تم فتح فصول لتعليم الخياطة بمساعدة بعض عضوات النادى، أما أشغال التريكو فقد خصصت للفتيات من سن السابعة إلى العاشرة، وأشغال الإبرة للفتيات من سن العاشرة إلى الرابعة عشرة"[٥٧].

وتتذكر عزيزة حسين: "فى نهاية العام كان لدى سنديون أول لجنة نسائية للقرية تمارس أنشطة مختلفة منظمة مثل الخياطة وأشغال الإبرة والتريكو، بالإضافة إلى إعداد المربى والمعلبات... إلخ"[٥٨]. ورغم أن هذه الأنشطة لا تعد ثورية فى حد ذاتها، فإن الأسلوب الذى اتبع كان كذلك. وكان نجاح المشروع الأول قد علم نساء سنديون أن فى إمكانهن إقامة وتنظيم وإدارة مشروعات خاصة بهن. وتعاملت سيدات نادى القاهرة مع نساء سنديون كشركاء يسعون نحو أهداف المرأة فى القرية بصرف النظر عن نوعيتها. وخلال هذه العملية كانت نظرة نساء القرية إلى عضوات النادى باعتبارهن مصدراً لموردهن ولسن كغرباء من الطبقة العالية جئن لفرض أجندتهن المدنية عليهن.

وكانت النتيجة أن أنشطة لجنة المرأة فى سنديون لم تستمر طويلاً فى قصر نشاطها على الصناعات الريفية على نطاق ضيق، بل بدأت تتعاون مع نادى سيدات القاهرة فى تخطيط لمشروعات إضافية على نطاق أوسع فى سنديون. فقررت أن أكثر ما سوف يفيد أهالى القرية هو إقامة مدرسة حضانة أو مركز للرعاية اليومية للأطفال قبل التحاقهم بالمدارس بحيث يوفر لأطفالهن مكاناً للتعليم واللعب بالإضافة والأهم هو تحرير نساء القرية أيضاً من مسئولية رعاية الأطفال لعدة ساعات يومياً لمتابعة أنشطة أخرى من اختياراتهن. ونتيجة لذلك بدأت عزيزة حسين وزميلاتها من عضوات النادى وبالتعاون مع نساء سنديون فى إقامة أول مدرسة حضانة ريفية فى مصر[٥٩].

ولأن المدرسة لم يكن فى استطاعتها الاستجابة إلى الطلبات الأولى للالتحاق بها كانت الاختيارات صعبة. فقد كان اختيار الأطفال الخمس والعشرين الأوائل – والذى استند إلى مسح اجتماعى اقتصادى قام به العاملون بالمركز الاجتماعى الريفى – من العائلات الأكثر فقراً والذين كان آباؤهم يقضون أغلب أيامهم فى الحقول. وبصفة مبدئية كانت مدرسة الحضانة توفر ببساطة مكاناً يمكن للأطفال فيه من سن الثالثة

إلى السادسة ممارسة اللعب فى بيئة نظيفة، مع توفير غذاء صحى، وتلقى دروس تعليمية. وفى السنوات اللاحقة توسعت المدرسة فى نشاطها عن طريق إضافة مكتبة للأطفال من سن السادسة إلى الرابعة عشرة، وأيضًا إقامة ورشة لتصنيع الكليم والسجاد، ثم عيادة خاصة بها للصحة العامة وتنظيم الأسرة، مع التوسع فى ورشة المصنوعات اليدوية. وبعد ذلك مدت أنشطتها أيضًا لتخدم حوالى خمس وثلاثين قرية مجاورة. والآن ما زالت المدرسة تعمل ومكتبتها تتوسع والأنشطة اليدوية بها تزداد كما أضيفت إليها أيضًا فصول لتعليم الحاسب الآلى سواء للأطفال أو البالغين(٦٠).

وفى متابعة لهذا النشاط فى عام ١٩٥٦ أشارت دراسة قام بها أحد الباحثين بالجامعة الأمريكية فى القاهرة، إلى أن الأطفال الذين التحقوا بمدرسة الحضانة فى سنديون حصلوا على درجات عالية مع أقل نسبة غياب فى المدارس الابتدائية، كما اشتركوا فى النشاطات الإضافية وكانوا يتمتعون بمستوى صحى أكثر من أطفال القرية الذين لم يتسن لهم الالتحاق بالحضانة. وقد عزت الدراسة نجاحهم إلى الخدمات الصحية والاجتماعية ومستوى التغذية فى الحضانة(٦١).

وبالإضافة إلى الفائدة المباشرة التى عادت على هؤلاء الأطفال وأسرهم أصبحت الحضانة مسرحًا لتوسع نشاطات المرأة داخل القرية. فقد أعطت فصول الأعمال اليدوية، والمشاركة فى برامج الحضانة داخل المركز الفرصة لخروج النساء من بيوتهن والتوجه إلى المركز مرتين أسبوعيًا والذى أصبح بعد ذلك نهجًا مقبولاً اجتماعيًا كجزء من نشاط النساء المنتظم. وعن طريق قبول وارتضاء هذا الوضع من نساء ورجال القرية فتحت مشروعات الحضانة النوافذ لمشاركة المرأة فى أنشطة أخرى بالقرية. وكما تشرح عزيزة حسين "لقد أصبحت هذه الحضانة مركز جاذبية لإسهامات المرأة. وأثبتت أنها من الوسائل الفعالة للوصول إلى المرأة والأسرة من خلال الطفل. كما أصبح من السهل تنظيم الأمهات فى مجموعات للمشاركة داخل الفصول التعليمية للبالغين، والعناية بصحة الطفل، والعادات الصحية بصفة عامة(٦٢). وبدأت نساء القرية فى رؤية استيعاب أدوار جديدة لهن داخل القرية واستيعابها، فبدأت بعضهن فى الالتحاق بفصول محو الأمية. والأشغال اليدوية فى حين لجأت الكثيرات منهن إلى العمل فى الحضانة مقابل أجر.

بدأت الثورة الهادئة بنجاح مركز الرعاية اليومية - وميلاد تقليد جديد لنشاط المرأة. وربما كان أحد أبرز الجوانب فى هذه التجربة ونتائجها هو أن هذا التجديد فى حياة أهل قرية سنديون كان محل تقبل وترحيب من الرجال والنساء. وبدأت النساء فى القرى المجاورة يطلبن النصيحة لإقامة مراكز الرعاية اليومية فى قراهم بحيث لا تقتصر فقط على رعاية الطفل ولكنها تشمل أيضًا فصولاً لتعليم المصنوعات اليدوية، والتوسع فى الرعاية الصحية وفصول محو الأمية. ثم بدأت المدرسة فى طلب مشرفات بالأجر من القرية فى نفس الوقت الذى بدأت أيضًا فيه القرى المجاورة طلب مساعدة نساء سنديون لهن فى إقامة وتدريب عاملين فى مدارس الحضانة لديهن[٦٣].

استحقت قدرة المشروع على سد احتياج اقتصادى فى مجالات مختلفة الثناء والتقدير، ووضعه كمشروع مثالى. وتتذكر عزيزة حسين أن "اسم سنديون بدأ فى الشيوع فى القرى المجاورة، وبدأت ممثلات عن القرى المختلفة تتوسل إلينا لإقامة مشروعات مماثلة فى مجتمعاتهن، مما أظهر لنا أننا نجحنا فعلاً فى التوجه العملى لتلبية احتياجات أساسية حادة"[٦٤]. وبالتالى أقيم مشروع ثان فى قرية "تيرسا" التى تبعد عشرة أميال من سنديون. ومثل ما حدث فى سنديون أقيم المشروع بمساعدة نادى سيدات القاهرة، وأدير بالاشتراك مع المركز الاجتماعى الريفى المحلى. وحال إقامة مشروع ترسا بدأت الحكومة فى إنشاء مراكز الرعاية اليومية فى جميع المراكز الاجتماعية الريفية التابعة لها متخذين من مدرسة سنديون نموذجًا أمثل. وفى يونيو ١٩٥٤، كان قد أقيم ستة مراكز أخرى بعض منها بواسطة مجموعات من النساء داخل القرية، والأخرى بالتعاون مع الزائرة الصحية للمركز الاجتماعى الريفى[٦٥].

أثنت مجتمعات الإصلاح المصرية والدولية على الفلسفة التى بلورها مشروع سنديون، وجذب النجاح الذى حققته مدرسة الحضانة اهتمام الأمم المتحدة التى تبنته كمشروع مثالى للإصلاح الريفى فى الخمسينيات[٦٦]. وبعد ثورة ١٩٥٢، امتدح جمال عبد الناصر أيضًا هذا البرنامج وألزم حكومته فى عام ١٩٥٤ بتوفير مائتى حضانة ريفية إضافية[٦٧]، وحين عرض عبد الناصر برنامجه عن الخدمات الاجتماعية الريفية الجديدة - وهى الوحدات المجمعة - ضَمَّنَ مدارس الحضانة البرنامج وجعلها جزءًا

رئيسياً منه[٦٨]. وما إن حلت سنة ١٩٧٠ حتى كان عدد مدارس الحضانة التى تديرها وزارة الشئون الاجتماعية قد ارتفع إلى السماء فأصبح عددها ٦٠١ فى المناطق الريفية، و٣٥١ فى المدن، و٢٦ فى المناطق الصحراوية. وبلغ عدد الأطفال الذين التحقوا بتلك المدارس ٤٦,٩٩٨، كما بدأت وزارة التعليم أيضًا وضع برنامج لتلك المدارس، حتى وصل عدد الأطفال بها إلى ١٢,٤٦٩ فى نفس العام[٦٩].

قبول نموذج سنديون والتوسع فيه

يمثل نجاح مشروع مركز الرعاية اليومية بسنديون نموذجًا جيدًا لنجاح عزيزة حسين الشامل فى المعاونة فى المشروعات الذاتية فى مصر قبل الثورة. ففى مشروع الحضانة بسنديون دمجت عزيزة حسين اثنين من التقاليد الموجودة آنذاك، نشاط المرأة القديم الثابت، والاتجاه الجديد فى المساعدة فى تطوير الريف لتوجه الاثنين إلى اتجاه ثالث هو المعاونة فى المشروعات الذاتية الذتى تقوم بوضعه وتنفيذه المرأة الريفية نفسها ولصالحها. وفى نجاحها لتحقيق ذلك أصبحت عزيزة حسين رائدة فى الحركة النسائية فى مصر. وفى حديث لها عام ٢٠٠٢ أشارت إلى أن هذا المشروع أعطاها درسًا قيمًا فى الإصلاح الاجتماعى.

"كان أحد الدروس الأولى التى تعلمتها من القرية هو أهمية الإصغاء إلى الأهالى قبل بدء أى فعل. تعلمت منهم جميعًا، من الشباب وكبار السن، من الجدات، والقابلات، وفتيات القرية، وزائراتها، والممرضات والمدرسات ورجال الدين. كنا نلعب دور المسهلين، ووكلاء التغيير الاجتماعى. وكان نجاحنا فى المساهمة فى هذه المشروعات الرائدة راجعًا إلى الثقة التى حصلنا عليها من خلال الإقناع، والمثابرة، والإيثار والحب"[٧٠].

أصبحت فلسفة مساندة المشروعات الذاتية والدروس المستفادة من مشروع سنديون نموذجًا لمشروعات عزيزة حسين الإصلاحية بعد ذلك خاصة فى مجال تنظيم الأسرة. وهنا أيضًا تتبعت الدولة خطواتها. فرغم أن مشكلة مصر بالنسبة لسرعة تزايد السكان كانت ضمن اهتمامات حكومة الثورة، فإن عبد الناصر لم يبدأ فى المناداة

بتنظيم الأسرة إلا فى منتصف الستينيات، وحتى فى ذلك الوقت كانت خطوات حكومته فى هذا الشأن قليلة وغير متماسكة. وفى عام ١٩٦٢ وتوافقـًا مع التزامـها بالإصلاح وانطلاقًا من خبراتها فى مشروع سنديون بدأت عزيزة حسين وعضوات نادى سيدات القاهرة فى عقد جلسات مناقشات حول تنظيم الأسرة، ضمت هذه الجلسات محاضرات من متحدثين فى شئون الديموجرافيا (الدراسات الإحصائية للسكان)، وخبراء فى الصحة، والمسئولين الدينيين مثل الشيخ الشرباصى. وبعدها بقليل أنشأت عزيزة حسين اللجنة المشتركة لتنظيم الأسرة التى ضمت اثنين وعشرين منظمة افتتحت أعمالها بإنشاء عيادات تنظيم الأسرة وحددت توجهًا متكاملاً لها يشمل المشاركة والتخطيط المحلى(٧١). ولم تبدأ المشاركة الفعلية لجهود الحكومة فى تنظيم الأسرة إلا عام ١٩٦٦ من خلال قرارها بإنشاء ٢٢٠٠ عيادة لتنظيم الأسرة والحد من الإنجاب(٧٢).

ومع إيمانها بضرورة تزايد الجهود فى هذا المضمار عن طريق الأساليب والمناهج الملائمة، أسست عزيزة حسين فى عام ١٩٦٧ هيئة تنظيم الأسرة بالقاهرة والتى تعتبر تطورًا للجنة المشتركة لتنظيم الأسرة. وأعطى منهج هذه المنظمة، وما نتج عنه من إقامة العيادات الريفية صوتًا مسموعًا للفلاحة المصرية، ومركزًا مؤثرًا داخل قراهم. ولوعيها بأن تلك العيادات لن تكون ذات فاعلية بدون تشغيل نساء القرية أنفسهن بها بدأت الهيئة برنامجًا لاختيار فتاة من القرية للعمل بكل عيادة. وكانت مسئوليات هؤلاء الرائدات تغطى جميع الاحتياجات التنموية فى المجتمع بدءًا من التعاون مع المشروعات الأخرى وحتى الحوار مع قيادات القرية. وقد أشارت عزيزة حسين إلى أن استخدام الرائدات اللائى كن أهم الأدوات الفاعلة فى التغيير الاجتماعى "يعتبر ثورة فى ضوء خاصية تسلط الرجل التقليدية فى المجتمع الريفى"(٧٣). وبمعنى آخر كانت عيادات تنظيم الأسرة، مثل حضانة سنديون الريفية، هى برامج تديرها النساء الريفيات لصالحهن(٧٤).

ومع اعتبار عزيزة حسين إحدى الثائرات فى هذا المجال، فهى الآن واحدة من أهم وأبرز رائدات الإصلاح بل هى مؤسسة فى حد ذاتها، فقد كان توجهها الأول بالإضافة إلى خمسين عاماً من مشروعات الإصلاح قد جلب لها الاحترام من المجتمع الدولى، وكقائدة فى مجال الإصلاح الاجتماعى على المستوى المحلى والقومى فى نصف القرن الماضى، فإن إسهاماتها والجوائز التى حصلت عليها أكثر من أن تعد أو تحصى هنا. ومن إسهاماتها الأخرى إنشاء لجنة المرأة العربية، وهى منظمة فى جامعة الدول العربية، ومثلت هذه اللجنة فى الندوات التى كانت تقام حول وضع المرأة وتنظيم الأسرة، كما مثلت أيضًا مصر فى هيئة الأمم المتحدة. وكانت أول امرأة تعطى هذا الحق. بالإضافة إلى عملها فى لجان مختلفة بالأمم المتحدة منها لجنة المرأة، ولجنة دراسات الإنجاب والمواليد (الخصوبة) وخبيرة فى دور المرأة فى التنمية، وعضوة فى مؤتمر عدم التعصب ضد المرأة، ولجنة قضايا الإنسان الدولية ثم المؤسسة الدولية للتدريب والبحث فى تقدم المرأة. وانطلاقًا من عملها فى الصحة الإنجابية، انغمست عزيزة حسين فى محاولات مصر الأولى لمنع الختان[٧٥]، ونظرًا لجهودها فى مجال تنظيم الأسرة رأست الاتحاد الدولى لتنظيم الأسرة منذ ١٩٧٧-١٩٨٣ كما رأست أيضًا لجنة المنظمات غير الحكومية المصرية فى مؤتمر السكان والتنمية عام ١٩٩٣-٩٤ وتولت عملية تنظيمها، وبعد ذلك أصبحت رئيسة هيئة المنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية، وهى منظمة غير حكومية قومية تعمل تحت مظلة ICPD. واليوم ما زالت عزيزة حسين تناصر قضية التنمية والإصلاح وحياة أفضل للمرأة فى مصر[٧٦].

ولما كانت عزيزة حسين شخصية ثائرة فى نفسها، فقد كانت فكرة مساندة المشروعات الذاتية خطوة ثائرة أيضًا، وجذبت قبولاً عالميًا ومحليًا كبيرًا، ورغم أن الهيئات الخيرية ما زالت تمارس نشاطها فى العالم، فإن هذه المؤسسات لا تعتبر كافية لإحداث تغيير دائم، فالتنمية الحالية أدمجت فى برامجها فكرة مساندة المشروعات الذاتية، من منطلق إيمانها بأن الطريقة الوحيدة التى تؤكد التغيير الدائم هو أن يكون الناس أنفسهم هم أدوات هذا التغيير. والواقع أن المنظمات الدولية مثل

الأمم المتحدة تركز حاليًا على أن مشاركة الناس أنفسهم هو مفتاح فاعلية البرامج الإصلاحية كما تشير بذلك تقارير برنامج التنمية للأمم المتحدة: "إن البلاد النامية تعمل على خلق استراتيجيات قومية خاصة بها لمحو الفقر تعتمد على الاحتياجات والأوليات المحلية. ويؤيد برنامج التنمية بالأمم المتحدة هذه الحلول التى تتبناها الدولة وتساعد على فاعليتها من خلال التأكيد على صوت مسموع أكبر للفقراء"(٧٧). وكما يقول تقرير آخر إن هذا معمول به فى فكر المعونات الدولية الآن. "إن السياسات التى تستهدف معاناة الفقير لن تكون مؤثرة أو مجدية إلا إذا تضمنت تحليلاً فنيًا قويًا يواكبه دعم سياسى شرعى ينبع من الفقراء أنفسهم. وهذه طريقة أخرى للتعبير عن فكرة "المشاركة الشعبية والملكية الوطنية" التى تستخدم دائمًا فى استراتيجيات معونات التنمية"(٧٨).

الخاتمة

ذكرت عزيزة حسين فى إحدى المرات "إن المشكلة الحدية فى مصر هى أن المرأة لا تفكر لنفسها، فالرجال دائمًا هم الذين يفكرون ويعملون وفقًا لما يرونه. وهذا يسلب المرأة أى تقدم ذهنى..."(٧٩)، وكان الأسلوب الذى تنتهجه البرامج الاجتماعية للمرأة قبل ثورة ١٩٥٢ يؤيد هذه المشكلة من خلال استخدام رجل القرية كقاطرة للأفكار الإصلاحية بدلاً من نسائها. وثارت مشاكل مماثلة أيضًا حين حاولت جماعات المرأة المدنية وضع أولويات الإصلاح للمرأة الريفية.

انسلخت عزيزة حسين من هذا التقليد حين أنشأت حضانة سنديون تلبية لمطلب نساء القرية وبمشاركتهن الحيوية فى هذا المشروع. وكان من أهم الأشياء أن الفكرة نبعت من داخلهن - أى أن المرأة فى القرية وضعت أولوياتها وأدارت المشروعات بنفسها. وكان دور عزيزة حسين وزميلاتها فى نادى سيدات القاهرة هو تسهيل تنفيذ مشروع كان سيظل هدفًا بعيدًا وربما دفينًا لديهن. ومنذ مشروع سنديون عام ١٩٥٠

استمرت عزيزة حسين فى التزامها نحو خلق أدوات تمكن المرأة الريفية والنساء من الطبقة الدنيا من التعبير عن أولويات الإصلاح لديهم. وفى خلال خمسة عقود، ومع كثير من الحكومات التى كان لها توجهات متشعبة، ظلت برامجها ثابتة، كما ظلت فلسفتها لا تتغير. ورغم أن النظريات حول الإصلاح الاجتماعى كانت دائمة التغيير فإن التزامها بفلسفة مساندة المشروعات الذاتية كانت ثابتة لتثمر نجاحًا واستمرارية لأشكال متنوعة من البرامج الاجتماعية.

وفى دمجها لهذين الاتجاهين أسهمت عزيزة حسين بقوة فى نشاطات المرأة، ومسار برامج التنمية فى مصر، وبالتالى فهى تعد واحدة من أهم الرموز البارزة فى حركة المرأة المصرية وتاريخ التنمية، كما أن أيديولوجيتها، ومبادئها، ومنهجها تعتبر جزءًا من نتاج البيئة الإصلاحية الحيوية فى مصر فى مرحلة ما قبل الثورة. أما بعد حكم الثورة عام ١٩٥٢ فقد كانت العلاقة مع عزيزة حسين وبرنامجها التنموى معقدة بعض الشىء. وكان عبد الناصر نفسه معجبًا بها، وكما قال أحد الصحفيين "كان عبد الناصر كثيرًا ما يقول إنه يود لو أن بناته يشبهن مثل "عزيزة حسين"[٨٠]. وكانت حكومة ناصر نفسها تؤكد على الأفكار "الحديثة" مثل الأسرة النووية، وتنظيم الأسرة، والتوسع فى تعليم المرأة، وحقوق المرأة السياسية، وفرص العمل المتاحة لها. ورغم تحرك الدولة فى مشروعات التنمية، فإن الحكم الجديد فشل فى التركيز على دورها ووضع أولوياتها فى المشروعات التنموية. وتوافقًا مع الفلسفة العامة للثورة كان توفير الخدمات الاجتماعية من جانب الحكومة الجديدة هو تعبير عما تقدمه للشعب الذى عانى من فساد الحكم السابق. ومع توالى الأيام، كانت أفكار التنمية الدولية والحكومية ثم المنظمات الحكومية والدولية NGO & IGO تستتند أساسًا ليس على اتجاه عبد الناصر فى رؤية الحكومة للتنمية كأنها منحة وأن الشعب ليس إلا متلقٍ لهذه المنحة، ولكن على الاتجاه الذى يعزز دور الدولة فى مساندة المشروعات الذاتية كعامل مسهل لها فى حين يكون الشعب هو أداة التغيير[٨١]. أما الجمعيات النسائية فتبنت اتجاه عزيزة حسين الجديد، وعملت على أن تحدد المرأة أولوياتها والمشاركة معها فى الوصول إلى أهدافها بدلاً من فرض أولويات هذه الجمعيات.

ورغم توسع جهود عزيزة حسين وتطورها ظلت أساليبها راسخة لا تتغير. فكل برامجها كانت تتأسس على رؤيتها فى مبدأ المساعدة فى المشروعات الذاتية من المرأة ولأجلها. وحين كانت الحكومات والهيئات الإصلاحية الأخرى تحاول أن تفرض عليها التغيير كانت عزيزة حسين تتساءل عن نوعية التغيير المطلوبة. وسواء أكانت تقيم عيادة فى سنديون أو تضع أجندة إصلاح لمنظمة غير حكومية دولية، فهى دائمًا تعطى المرأة الفرصة للتعلم فى نفس الوقت الذى تعطى أذنيها للإصغاء لهن.

الهوامـــش

(١) يود الكتّاب أن يقدموا الشكر إلى بيرى كولدج، من جامعة هارفاد، والمؤسسة الوطنية للعلوم الإنسانية، ومركز البحوث الأمريكى فى مصر لتمويل أجزاء من البحوث التى يقوم على أساسها هذا الفصل. بعض أجزاء هذا الفصل عرضت فى سياق الوثائق البحثية المقدمة فى المؤتمر السنوى لجمعية دراسات الشرق الأوسط المنعقد فى سان فرانسيسكو، كاليفورنيا عام ١٩٩٩، والمؤتمر السنوى لجمعية دراسات الشرق الأوسط الأسترالية المنعقد فى سيدنى، أستراليا عام ١٩٩٩، ومؤتمر دراسات العالم الثالث المنعقد فى سافاناه، جورجيا عام ٢٠٠١، ومؤتمر دراسات العالم الثالث المنعقد فى أوماها، نبراسكا عام ٢٠٠١ . ويعرب الكتّاب عن امتنانهم للمساعدة المقدمة من السيدة/ عزيزة حسين بالسماح لجونسون بالإطلاع على أرشيف العائلة والموافقة على سلسلة طويلة من المقابلات.

(٢) أبرز هؤلاء النشطاء الذين ظهروا فى وقت مبكر، نساء مثل هـــدى شعراوى، نبوية موسى، ودرية شفيق، كن منظمات ماهرات ولديهـــن استراتيجية للمحاربة فى ســبيل الحصـــول على المســـاواة السياسية للمرأة المصرية.

(٣) حدث جدال حول ظهور أول سيدة نشطة فى مصر كرد فعل على الاحتلال الفرنسى فى أوائل القرن التاسع عشر، عندما رأت بعض النساء المصريات الفرنسيات يسرن فى شوارع القاهرة بدون حجاب، فبدءوا فى خلع الحجاب والاختلاط بالرجال الفرنسيين. فإذا كانت هذه ثورة اجتماعية، فقد كانت قصيرة الأجل. فبعد خروج نابليون (وخروج المستوطنين الفرنسيين معه)، بدأ ظهور رد عنيف ضد المرأة وتوقفت الثورة. انظر: غادة هاشم تلهامى،

The Mobilization of Muslim Women in Egypt.

(جينسفيل: مطبعة جامعة فلوريدا، ١٩٩٦).

(٤) بيث بارون The Women's Awakening in Egypt: Culture, Society, and the Press (نيـو هافن: مطبعة جامعة ييل)، ٢ .

(٥) بارون، ٢ .

(٦) بارون، ٣-٤ .

(٧) كان الوفد حزبًا سياسيًا أسسه سعد زغلول الذى طالب بالاستقلال التام عن بريطانيا. تشكلت المجموعة فى الأصل لتمثل القوميين المصريين فى مؤتمر باريس للسلام بعد الحرب العالمية الأولى، وأصبح حزبًا سياسيًا فى عام ١٩٢٣. وفاز الحزب بتسعين فى المائة من مقاعد أول انتخابات برلمانية عام ١٩٢٤ بعد الاستقلال الأولى. كما أصبحت زوجة سعد زغلول، صفية، ناشطة سياسية بارزة.

(٨) عفاف لطفى السيد مارسو، السيدات النبيلات الثائرات فى مصر Women in the Muslim World مراجعة لوا ونيكى كيدى (كمبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٧٨)، ٢٦٩ .

(٩) نفس المرجع، على الرغم من أن عزيزة حسين كانت تبدو عكس هذا الاتجاه (وعملت مع زوجها، الذى كان نفسه من طبقة النخبة الاجتماعية والاقتصادية، وعضوا فى الحكومة)، ولكن فى الواقع لم تكن هذه هى القضية. يمكن النظر لأحمد حسين على أنه من "مؤسسة المتمردين" لأنه رفض الانضمام لأى حزب سياسي، وكان مستقلاً تماماً أثناء وجوده في الوزارة، وعلى النقيض من كثير من السياسيين المحافظين المتشددين فى ذلك الوقت، كان حسين متطرفًا في أيديولوجيته. وقد تطورت وجهة نظر أحمد حسين فى قضية الجنسين لتصبح متشابهة جداً مع وجهات نظر سعيد شكرى مما لم يكن معتاداً. للتفاصيل، انظر: إيمى جى. جونسون،

Reconstructing Rural Egypt: Ahmed Hussein and History of Egyptian Development.

سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ٢٠٠٤).

(١٠) سلما بوتمان Engendering Citizenship in Egypt (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٩)، ٤٢ .

(١١) لم يصبح بنت النيل حزبًا رسميًا حتى عام ١٩٥٣ . وتذكر بوتمان كيف أن درية شفيق رفعت دعوى فى مجلس الدولة المصرى قبل ثورة ١٩٥٢ "تطلب تعديل قانون الانتخابات. ورغم أنها لم تنجح فى ذلك، فإنها وضعت أساس أن المواطنة يجب أن تمنح الرجل والمرأة حق الاشتراك فى النظام السياسى على قدم المساواة." بوتمان، ٤٣ . انظر كذلك: سينثيا نيلسون Doria Shafik, Egyptian Feminist: A Woman Apart (جينزفيل: مطبعة جامعة فلوريدا، ١٩٩٦).

(١٢) بحلول ذلك الوقت أصبح كل من الرجل والمرأة أكثر ارتباطًا وهذا لا يعنى أن النساء والمجموعات النسائية كن غير مباليات بالقضايا الاجتماعية قبل الأربعينيات، ولكن، شهدت هذه الفترة الزمنية زيادة كبيرة للأنشطة النسائية والجماعية وخاصة التى كانت موجهة نحو الأعمال الخيرية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وجهود الإغاثة.

(١٣) "الفقر، الجهل، المرض"، جملة تلفت النظر استخدمت فى أوائل الثلاثينيات من جانب كثير من الإصلاحيين لوصف مشاكل الحياة الريفية، بما فيهم عالم الاجتماع الأمريكى واندل كليلاند فى مناقشته عن مشكلة السكان فى مصر عام ١٩٣٧، وأصبحت تدريجيًا مصطلحًا يدخل من قبل جميع المعنيين بمناقشة الإصلاحات الريفية المقترحة. لمزيد من التفاصيل انظر: جونسون.

(١٤) هذه الموارد كانت تحصل عليها النساء سواء من ميراث أو من الصداق (المهر)، إلى الحد الذى كان على زوج المرأة الاستئذان منها للتصرف فى ممتلكاتها. وليس من المستغرب، أن هذه الفرضية كانت تخص فقط نساء الطبقة العليا اللائى كانت لديهن ممتلكات خاصة بهن. انظر: عفاف سيد مارسو، ٢٦٢, وفى حين كان الرجال يوقفون أوقافًا أيضًا إلا أن كثيراً من الأوقاف المهمة كانت تديرها نساء. كذلك أنشأ الرجال والنساء جمعيات خيرية بمعناها الواسع. وبعض النساء البارزات نظمن وأدرن جمعيات خيرية مثل مبرة محمد على، جمعية السيدات القبطية لتعليم الأطفال، و

Oeuvre des Ecoles Gratuites des Villages de Haute-Egypte.

(١٥) السيد مارسو، ٢٦٤ .

(١٦) بوتمان، ٤٦ .

(١٧) بوتمان، ٤٦ .

(١٨) مارجو بدران Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٥)، ١٢١ ، على الرغم من قيمة هذه المشاريع، فإن جهودها لم تكن قابلة للتطبيق على المدى الطويل، حيث إن المشروعات كانت تنظم وتترك فى القرية بدون أى إشراف دائم أو موظفين مدربين.

(١٩) أحد هذه الأمثلة كانت "المهمة" Oeuvre والتى خصصت جزءًا منها لدروس محو الأمية لنساء القرى المحليين، وجمعية السيدات القبطية لتربية الطفولة. وقد شارك الاتحاد المصرى للمرأة، بقيادة هدى شعراوى، فى إنشاء مدارس لكل من البنين والبنات، كما أشار بدران، ١٢٠–٢١ .

(٢٠) جونسون، ٤ ، سير ايفلين بارينج، لورد كرومر، كان عميلاً بريطانيًا وقنصلاً عامًا من ١٨٨٣–١٩٠٧ . لسيرة ذاتية أكاديمية بارعة ورائعة، انظر: روجر أوين Lord Cromer: Victorian Imperialist, Edwardian Proconsul (لندن: مطبعة جامعة أوكسفورد، ٢٠٠٤).

(٢١) جونسون،٤ .

(٢٢) انظر: إيمى جى. جونسون. "تشجيع التعليم، يعنى زيادة الدخل: مدرسة قرية المنايل كنموذج للتعليم فى الريف بمصر فى Education and the Great Depression، طبعة توم ايوينج ودافيد هيكس، (نيويورك: بيتر لانج، ٢٠٠٥) لمزيد من التفاصيل حول تطوير نظام التعليم فى مصر. انظر كذلك: باراك سالمونى،

Pedagogies of Patriotism: Teaching Socio-Political Community in Twentieth-Century Turkish and Egyptian Education

(مناقشة رسالة دكتوراه، جامعة هارفارد، ٢٠٠٢).

(٢٣) شارك الإخوان المسلمين ووزارة الصحة فى الرعاية الصحية فى المناطق الريفية، ولكن جماعات الإخوان المسلمين كانت متحركة وجهود وزارة الصحة كانت ضئيلة. انظر: جالاهار وريتشارد بى. ميتشيل The Society of the Muslim Brothers (لندن: مطبعة جانعة أوكسفورد).

(٢٤) السيد مارسو، ٢٧٣ .

(٢٥) السيد مارسو، ٢٧٣ .

(٢٦) السيد مارسو، ٢٧٤ .

(٢٧) هذا يتعارض مع وجهات نظر بعض المؤرخين الذين يروا أن البداية الحقيقية للإصلاح الاجتماعى ظهرت فى المقام الأول بتعليمات من الحكومة بعد عام ١٩٥٢ .

(٢٨) كان هناك اثنان من الرجال عُرفا بنفس الاسم وفى نفس الفترة الزمنية: أحمد حسين Hussein، زوج عزيزة حسين، الذى تم ذكره من قبل، وأحمد حسين Husayn، رئيس حزب مصر الفتاة ونستخدم هنا هجاء مختلفًا لكل منهما للتفرقة فيما بينهما.

(٢٩) انظر: ميساكو إيكيدا Sociopolitical Debates in Late Parliamentary Egypt (مناقشة رسالة دكتوراه: جامعة هارفارد، ١٩٩٨). وقد عرضت قوائم الكتب التالية كدليل على زيادة الاهتمام بالحياة الريفية "سياسات الغد" ١٩٣٨ لمريت غالي، "مستقبل الثقافة فى مصر" ١٩٣٨ لطه حسين، "على هامش السياسة" ١٩٣٨ لحافظ عفيفى، "الريف المصرى" (مكتبة ومطبعة الوفد، ١٩٣٦) و"قضايا الفلاح" (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٨) لبنت الشاطئ (الاسم المستعار لعائشة عبد الرحمن). انظر كذلك جاك بيرك Egypt: Imperialism and Revolution (نيويورك: بريجر للنشر، ١٩٧٢)، الفصل السابع، ولمزيد من التفصيل Emergent Groups and Latent Classes.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل عن الاهتمام السياسى لمثل هذه المشاكل، انظر: إيكيدا، ونانسى إليزابيث جلاجر،
Egypt's Other Wars: Epidemics and the Politics of Public Health.
(سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٩٠). إغراء الأغلبية الريفية الفقيرة ومحاولة المسئولين الحكوميين تقديم أنفسهم كمتحدثين باسم هذه المجموعات استمرت بعد ثورة ١٩٥٢ . للتفاصيل انظر: جونسون.

(٣١) كثيراً ما كان يذكر، على سبيل المثال، الإخوان المسلمين وهى مجموعة دينية كانت تقدم الخدمات الاجتماعية فى فترة ما قبل الثورة. الإخوان المسلمين كانوا يركزون أساساً على القضايا الاجتماعية، حتى اندلعت المظاهرات فى فلسطين عام ١٩٣٦ بدأت تدخل فى الشئون السياسية، ولم تعرف نفسها بصراحة على أنها منظمة سياسية إلا فى عام ١٩٣٩ . وفى عام ١٩٤٥، ونتيجة لصدور قانون رقم ٤٩ (الذى ينظم المنظمات الاجتماعية والخيرية)، انقسم الإخوان المسلمون إلى قسمين، أحدهما كان للتعامل مع الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، وتشجيع الصناعات الصغيرة، وعيادات الرعاية الصحية، والأعمال الخيرية للفقراء، وخطة الإصلاح الريفى، والتى رغم أنها لم توضع أبداً حيز التنفيذ، فإنها كانت مشابهة فى بنيانها مع برنامج RSC. لمزيد من التفاصيل انظر: ميتشيل.

(٣٢) فى نهاية الثلاثينيات، كانت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية EASS مشارك نشط فى مناقشة الإصلاح الاجتماعى، وكان أعضاؤها على وعى متزايد، أنه بينما كانت برامجهم مفيدة فى نطاق محدود، إلا أنه كان على الحكومة أن تأخذ المبادرة لمواجهة المشاكل الاجتماعية لشعبها. وفى عام ١٩٣٦ شكل على ماهر باشا هيئة رسمية حكومية، وهى المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعى، كخطوة أولى فى طريق مجهودات الإصلاح. كان ماهر، والذى كان يشغل منصب رئيس الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، محافظًا وملكيًا، ولكنه كان أيضًا مهتمًا بالمشاكل الاجتماعية المتفاقمة فى مصر. وقدم أحمد حسين وزملاؤه فى الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية تصوراً لما يمكن أن تقوم به الحكومة من دور إيجابى فى تقديم الخدمات الاجتماعية، وبالتالى تتحرك بعيداً عن الخدمات الاجتماعية الخيرية التى تقدمها المنظمات غير الحكومية. وأعربوا عن اعتقادهم بأن الحكومة لا يجب فقط أن تشارك فى المجال الاجتماعى بل يجب أن تكون رائدة فى تنمية البلاد. ووفقًا ذلك، وضعت هذه المجموعة خطة لإنشاء هيئة حكومية كبيرة يكون هدفها معالجة جميع القضايا الاجتماعية والعمالية فى كل من الحضر والريف فى مصر. هذه الهيئة كانت "وزارة الشئون الاجتماعية". على فؤاد أحمد "علم الاجتماع الريفى" (القاهرة: دار الثقافة والعلوم الاجتماعية والنشر، ١٩٦٠). ويقول روبرت بيانكى وآخرون بأن السبب الرئيسى لإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية كانت رغبة الحكومة فى السيطرة. وربما كان هذا رأى على ماهر، أما بعض الآخرين المشاركين، مثل أحمد حسين، فقد كانوا يعتقدون بصدق فى مهمة هذه الوزارة.

(٣٣) كانت هذه المراكز لتعويد الفلاحين على المشاركة فى الحكم، وفى تحديد الأولويات واتخاذ القرارات، وتنفيذ مشاريعهم الخاصة، لكنها لم تكن تعمل من فراغ. وبالإضافة إلى مراكز الريف الاجتماعية، خطط حسين لشبكة واسعة النطاق للتعاونيات الزراعية، وتحديد الإصلاح الزراعي، ووضع حد أدنى للأجور الزراعية، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر. رأى حسين أن كل هذه العناصر مهمّة بالنسبة لإصلاح الريف المصرى. وكانت نتائج مشروع مراكز الريف الاجتماعية إيجابية للغاية. فارتفع المستوى العام للصحة فى القرى التى تقع بها المراكز، وتحسنت ظروف الصرف الصحي، وانخفضت الأمية، وارتفعت مستويات التعليم، وزادت الحصيلة الزراعية ودخل الفلاح، كما أن الحرف اليدوية التى كان يمارسها أعضاء المراكز ولدت لهم دخلاً إضافيًا. لخص حسين نتائج هذه المراكز فى خطاب ألقاه عام ١٩٥٥ فى واشنطن العاصمة، فقال "إن نجاح المركز الاجتماعي كمؤسسة أكثر ملاءمة لتلبية الاحتياجات المدنية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية للقرية المصرية معترف به تماماً الآن. وهى دليل حى على أن التعاون الصادق بين الحكومة والناس يمكنه عمل الكثير من أجل التوصل إلى رفع حقيقى للمعايير الاجتماعية فى المناطق الريفية. فالحماس الذى غمر الناس فى بعض هذه المراكز يثلج الصدر. فبقليل من المساعدة المالية والتوجيه الفنى من الحكومة، استطاعوا ردم المستنقعات، وإنشاء الطرق، وبناء المدارس، وتقديم ملاعب وحدائق عامة. فهم يناقشون احتياجاتهم بطريقة ديمقراطية، ويخططون لكيفية تغطيتها، ويطوعون قدراتهم المتنوعة لخدمة مجتمعاتهم. وقد استطاعوا تحسين الإنتاج الزراعى وإدخال بعض الصناعات المنزلية. وشكلوا فرقًا للدراما والرياضة. وفى إحدى القرى التى زرتها... نظم أعضاء المركز ١٨ فصلاً مسائيًا لمحو الأمية." أحمد حسين،

Some Aspects of Agricultural and Rural Life in Egypt.

(واشنطن العاصمة: وزارة الزراعة للولايات المتحدة، ١٩٥٥)، ٩. للحصول على ملخص للتقييمات المستقلة للمشروع، انظر: جونسون. ولأن التحسن فى قرى مراكز الريف الاجتماعية أصبح واضحًا بشكل متزايد، زاد الطلب فجأة وبسرعة لإنشاء مراكز جديدة. فسعت القرى إلى جمع الأموال اللازمة وتحديد مواقع مناسبة من الأرض حتى يمكنهم المشاركة فى البرنامج. كتب حسين فى عام ١٩٥٠، أنه لاحظ ما يلى: "إنهم (القرويون) الآن جميعهم حريصون على إنشاء مراكز فى مناطقهم. كل منهم يقدم نصيبًا، بعضهم بمساهمات مالية، آخرون بقطعة أرض، وغيرهم يقدم مواد بناء بالإضافة إلى العمالة اللازمة، ويؤمن الجميع بأن لديهم مصلحة فى هذا المخطط وبالتالى لا داعى للصراع. أحمد حسين،

Rural Social Welfare Centers in Egypt.

(القاهرة: وزارة الشئون الاجتماعية، ١٩٥١)، ١٤ . برنامج مراكز الريف الاجتماعية بدأ عام ١٩٤٢ بستة مراكز تخدم ٥٠,٠٠٠ فرد فقط. وبحلول عام ١٩٥٠ كان يوجد ١٢٦ قرية بها مراكز فى جميع أنحاء مصر، تخدم ١,٥ مليون فرد، وبحلول عام ١٩٥١ وصل عدد المراكز إلى ١٣١. وبينما لا يمثل عدد الذين تخدمهم المراكز واحد على عشرة من سكان الريف (وهم جزء ممن هم فى حاجة إلى خدمات)، ففوائد البرنامج، وشعبيته بين الناس، والتوسع المستمر فيه، وتبنى الأمم المتحدة له كنموذج يمكن تطبيقه فى الدول النامية الأخرى هو خير شاهد على فاعليته ومنهجيته الثورية. لقد أثر تدريب أحمد حسين الألمانى فى فلسفته التنموية، وعلى أية حال، لم يكن حسين مقلداً أعمى للطرق الغربية. بل تبنى ما رآه مفيدا للظروف المصرية. ناقش جونسون هذه القضية لخلفية إصلاحات أحمد حسين ذات الأصول الأجنبية بالتفصيل.

(٣٤) انظر: جونسون Reconstructing Rural Egypt.

(٣٥) كانت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية جمعية تطوعية في القاهرة كان هدفها صياغة نموذج لمشروعات الإصلاح في المناطق الحضرية والريفية. لمزيد من المعلومات عن الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية انظر: "الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ماضيها، حاضرها، مستقبلها، ١٩٣٨-١٩٩٤" (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، ١٩٩٤).

(٣٦) أحمد حسين Egypt's War on Poverty الأمم المتحدة (مارس ١٩٥١).

(٣٧) طلب المركز من القرية اختيار طبيب واتخاذ الترتيبات اللازمة ليزور القرية ثلاث مرات أسبوعيًا على الأقل.

(٣٨) اعتبر القيدان الرئيسيان لهذا البرنامج أحد العوامل التي لا يمكنها تغييره واقعيًا: عدم المساواة في توزيع الأرض والنمو السريع للسكان. ومع ذلك، دفع حسين بحلول لهاتين المشكلتين.

(٣٩) انظر: جونسون، الفصل الثالث.

(٤٠) لم يكن هذا مستغربًا حيث إن المرأة كانت مستبعدة من الحياة السياسية حتى قيام ثورة ١٩٥٢، ولكن كثير من المشاركين في برنامج مركز الخدمات الريفية، بما في ذلك أحمد حسين نفسه، دعوا إلى توسيع دور المرأة الريفية في التنمية. وقد انتقد عباس عمار - وهو أحد أتباع حسين - مراكز الخدمات الريفية في عام ١٩٤٥ لعدم قيامها بما يكفي لنساء القرية. وكجزء من خطته لإعادة تنظيم القرية المصرية، دعا عمار إلى وجود مركز في كل قرية، مع وجود امرأة ورجل كأخصائيين اجتماعيين في كل مركز. وتعليقًا على أنشطة المرأة، قال عمار إنها اقتصرت إلى حد كبير على المسائل الصحية وأن "العمل الاجتماعي نحى إلى الخلف، ويقوم به هواة وعلى فترات متقطعة" عباس م. عمار،

Reorganization of the Egyptian Village on the Basis of Regional Decentralization.

(سرس الليان: مركز التعليم الأساسي للدول العربية، ١٩٥٤)، ٢٠، واستشهد بتجربة سنديون كنموذج ناجح للعمل الاجتماعي مع نساء القرى في المستقبل. للتفاصيل عن برامج تدريب عبد الناصر للقيادات النسائية في المناطق الريفية، انظر: Training for Social Welfare (القاهرة: الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الشئون الاجتماعية، ١٩٦٧).

(٤١) كما يلاحظ جونسون، ركزت "الزائرة الصحية" نشاطها على المرأة والطفل في القرية. وكان واجبها الرئيسي هو رعاية النساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة. واجباتها الأخرى كانت تتضمن زيارة كل منزل بصفة منتظمة وتعليم نساء القرية الأساليب السليمة للتدبير المنزلي، والنظافة العامة، وطرق زيادة دخل الأسرة من خلال التطريز، وحياكة الملابس، والصناعات المنزلية الأخرى، والإشراف على نظافة أبنائهم، وكذلك زيارة مدارس القرية وتعليم الأطفال النظافة الأساسية الشخصية، مثل قص الشعر للبنين، وتسريح الشعر للبنات، وتقليم الأظافر، وإرسال الطفل المريض للطبيب، وإعطاء دروس صحية لنساء القرية، وتدريب عدد من نساء القرية الشابات على التمريض والتوليد، وتنظيم مجموعات من بنات القرية لدورات في التطريز والحياكة والإسعافات الأولية." جونسون، ٨١ .

(٤٢) تقع زفتى في محافظة الغربية،المعلومات الخاصة بأسرة حسين، حياته الخاصة، خلفيته، وفلسفته جاءت من مجموعة من اللقاءات لجونسون مع حسين في القاهرة من ١٩٩٥-٢٠٠٢ .

(٤٣) احتلت القوات البريطانية مصر عام ١٨٨٢، وظلت تحت الحماية حتى الإعلان الرسمي لنشوب الحرب العالمية الأولى. في نفس الوقت كانت ليبيا كذلك تكافح الاستعمار الأوروبي في أوائل القرن العشرين. وفي عام ١٩١١، وكانت جزءاً رسمياً من الإمبراطورية العثمانية، تعرضت ليبيا للغزو الإيطالي، وسعت الدولة العثمانية إلى السلام في عام ١٩١٢، ولكن المقاومة المحلية للمستعمر الإيطالي استمرت خلال الحرب العالمية الأولى.

(٤٤) شكرى تخصص في أمراض النساء.

(٤٥) كان لدى عزيزة حسين أربعة إخوة: محمد وحسين وعصمت وليلى. اتبع محمد طريق والده وأصبح طبيب أمراض نساء. وولد حسين أصم وأبكم ولم يمارس أي مهنة. عصمت تزوجت وكونت أسرة. وليلى أصبحت أستاذة أنثروبولوجى (علم الإنسان).

(٤٦) في حين كانت النساء في الريف غالباً ما يمتلكن المزيد من حرية الحركة عن المرأة الحضرية، والكثيرات منهن كن يعملن في المجالات المتصلة بالزراعة، والفكرة التي اعتنقها شكرى أن النساء متفوقين على الرجال لم يكن لها صدى.

(٤٧) كموضوع مشترك بين كثير من النساء الناشطات، كان لوالد عزيزة حسين تأثيراً واضحاً في حياتها، فقد كان مستشاراً لها ومعلماً وبطلاً.

(٤٨) انتظمت عزيزة حسين في مدرسة المير دى ديو حتى السنة قبل النهائية في الثانوية، حينما انتقلت إلى الكلية الأمريكية للبنات بناء على توصية من أصدقاء الأسرة ظناً منها ومن والدها أن طرق التدريس في المير دى ديو كانت قديمة وغير فعالة. وتشير جلاجر في الفصل الخاص بها في هذا الكتاب، أنه غالبا ما يستشهد بهذه المدرسة أنها تغرس في ذهن تلاميذها الاعتقاد في العمل الجماعي.

(٤٩) حصل أحمد حسين على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي عام ١٩٢٧ من Landwirtschaftliche Hochschule ببرلين. وانضم لوزارة الزراعة كمفتش في ١٩٢٨، وفي نفس الوقت كان يدرس الاقتصاد الزراعي في جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة فيما بعد). في ١٩٣٦ شارك في إنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وشارك في العديد من برامجها الإصلاحية. وفي عام ١٩٣٩، ساعد في إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية وشغل عدة وظائف في هذه الوزارة (بما فيها فترة توليه كوزير لفترة قصيرة من ١٩٥٠-١٩٥١) حتى تقديم استقالته في عام ١٩٥١ . شغل كذلك منصب سفير مصر في الولايات المتحدة من ١٩٥٣-٥٨). انظر: جونسون لتفاصيل حياته المهنية.

(٥٠) على الرغم من أنه ليس من العرف في مصر أن تأخذ الزوجة اسم زوجها، استخدمت عزيزة اسم حسين كلقب لها. وأشارت تقارير الصحافة الأجنبية إليها بصفتها السيدة حسين أو مدام حسين، مما جعلها تعتاد على ذلك. لم يكن والدها راضياً عن هذا التطور على الرغم من أن عزيزة قالت له إنه بما أن اسم والده كان حسين، فإن استخدامها اسم حسين (حتى إذا كان مخالفاً للعرف) كاسم ثالث هو شيء شرعي. ومن المثير للانتباه، أن والد عزيزة قد غير اسمه كذلك، فقد كان اسم العائلة دحروج، وكان يطلق عليه في المدرسة سعيد دحروج. ولكن مدرسه أخبره بأن اسم دحروج ينم على "أنه فلاح" واقترح عليه تغييره إلى "سعيد شكرى" (اسم ينم على أنه من أصول تركية، وبالتالي يعطى انطباعاً بأنه من الطبقة العليا). فوافق،

كما أن أحد إخوته غير اسمه إلى حلمى لنفس السبب. وعلى الرغم من أن مدرس شكرى كان يعتقد على ما يبدو أن اسم العائلة يوحى بعدم انتمائه إلى الطبقة العليا، فإن العائلة كانت من النخبة الاقتصادية وكانت تمتلك حيازات زراعية كبيرة نسبياً.

(٥١) تأسس أول نادى للسيدات فى مصر عام ١٩٣٤ كمنظمة اجتماعية وثقافية. كانت منظمة دولية، لهذا دعيت السيدة الأولى من كل سفارة فى القاهرة للانضمام إلى النادى. بالإضافة إلى أن المنظمة انتسبت إلى الاتحاد الدولى لنوادى السيدات ومقره الولايات المتحدة. ورغم أن النادى كان به أعضاء من الأجانب، ورغم أن أعضائه كن من الطبقة العليا، فإن المنهج الذى استخدم فى مشروع سنديون جاء من مشروع مركز الخدمات الريفية، وهو برنامج مصرى.

(٥٢) لم تحصل عزيزة حسين على وظيفة مدفوعة الأجر، على الرغم أنها كانت تتسلح بالعلم والتدريب للقيام بذلك. وكانت وجهة نظر والدها أن المرأة يجب أن تكون قادرة على إعالة نفسها، على الرغم من اعتقاده بأنها ليست مطالبة بذلك. بل جاء إصراره على أن الشخص يجب أن يعتمد على نفسه جاءت من كراهيته أن تخضع المرأة كليًا لسلطة الرجل أو أن تضطر إلى الاستمرار فى زواج غير مستحب فقط لأسباب اقتصادية. ولم يكن من المعتاد فى ذلك الوقت أن تعمل المرأة من طبقة مثل الطبقة التى تنتمى لها عزيزة، وبالتالى فعلت ما تفعله نساء الطبقة العليا – بدأت العمل كمتطوعة. وشجعها زوجها الذى نشأ فى طبقة أكثر تقليدية، على البقاء كمتطوعة طوال حياتهما معًا، بدلاً من أن تصبح موظفة تحصل على أجر. وفى رأيه ينبغى على المرأة ألا تخضع لسلطة رجل رئيس لها، لأن ذلك قد يؤدى إلى عواقب أخلاقية غير مرغوب فيها.

(٥٣) "معلومات عن حياة عزيزة حسين" وثيقة غير منشورة، كتبها حسين وقدمها إلى جونسون، ٢٠٠٣ .

(٥٤) عزيزة حسين The Population Question and NGOs خطبة لم تنشر ألقيت فى الاتحاد الدولى للمنظمات غير الحكومية، القاهرة، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٢ .

(٥٥) عزيزة حسين Women in the Moslem World (واشنطن العاصمة: قسم مطبعة السفارة المصرية n.d)، ٢٣ .

(٥٦) Women in the Moslem World، ٢٤-٢٥ .

(٥٧) نادى سيدات القاهرة A New Life for Rural Children in Egypt, n.p., n.d.

(٥٨) Women in the Moslem World، ٢٤-٢٥، انظر كذلك: جيسى أشى أرندت، Women Around the World Build Better Communities.

(كريستيان سينس مونيتور، ١٦ مايو ١٩٥٦).

(٥٩) Women in the Moslem World، ٢٥-٢٦ .

(٦٠) زيارات جونسون لمركز الرعاية اليومية فى عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ .

(٦١) عزيزة حسين، مقابلة مع جونسون، القاهرة، مصر، ١٢ نوفمبر ١٩٩٦، أجرت الدراسة سامية صدقى فى ١٩٥٦ . ولخصت فى A New Life for Rural Children in Egypt وهى محاضر مكتوبة عن رد فعل القرويين على المشروع من الصعب الحصول عليها. ومع ذلك فقد كان الطلب المتزايد على مثل هذه المدارس من القرى المجاورة هو دليل على قبول المشروع ونجاحه.

(٦٢) Women in the Moslem World، ٢٥-٢٦ . فاز مشروع دار الحضانة بالجائزة الأولى فى مسابقة إنجاز المجتمع للاتحاد الدولى لنوادى السيدات عام ١٩٥٦، ونشرت تقارير عديدة عن نجاح المشروع فى وسائل الإعلام المصرية ووسائل الإعـلام الأمريكيـة خاصة بعد أن عين أحمد حسين سفيراً لمصر فى الولايات المتحدة عام ١٩٥٣ وانتقال الأسرة إلى واشنطن العاصمة.

(٦٣) عزيزة حسين، وثائق لم تنشر، وغير مؤرخة، قدمتها إلى جونسون، "دار الحضانة فى قرية سنديون" و"تجربة دار الحضانة الأولى فى قرية سنديون بمديرية الدقهلية عام ١٩٥٠".

(٦٤) Women in the Moslem World، ٢٥ .

(٦٥) فى خطاب ألقته عزيزة حسين فى واشنطن العاصمة عام ١٩٥٤، ذكرت مدى التقدم الذى أحرز فى مشروع مركز الخدمات الريفية فى سنديون، قائلة: "ما يبعث على التفاؤل هو أنه فى مؤتمر نظمته أخيراً الإدارة الصحية فى قسم الفلاح، بنادى سيدات القاهرة، بالإضافة إلى منظمات أخرى التى عملت بعد ذلك فى دور الحضانة فى القرى تم توجيه الدعوة لهم لجمع جميع المعلومات التى اكتسبوها من خلال تجربتهم، بهدف وضع برنامج أساسى لسرعة انتشار دور الحضانة فى جميع أنحاء مصر. وكان مكتب منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة فى مصر قد أعجب به بشكل إيجابى مما جعله يعتمد هذه الحركة، وتولى مسئولية إنشاء ثلاث عشرة حضانة كدفعة أولى فى مقاطعة واحدة." عزيزة حسين فى مقابلة مع الكاتب، ٢٤ أكتوبر ١٩٩٦ و Women in the Moslem World.

٢٦-٢٧ . أصبحت منظمة الصحة العالمية مهتمة بمراكز رعاية اليوم الواحد فى سنديون وتيرسا بسبب قدرة المراكز على الحد من انتشار البلهارسيا، والأمراض المستوطنة الناتجة عن الطفيليات فى مصر وذكرت عزيزة حسين فى كلمتها التى ألقتها أنها سألت مسئولى منظمة الصحة العالمية عن سبب التزامهم بمشروع رعاية اليوم الواحد: "كما شرحوا، فقد اكتشفوا أن شباب القرية ما بين ٣ و٦ سنوات هم أكثر الفئات عرضة للإصابة بدودة البلهارسيا، وأن دور الحضانة عن طريق رعايتهم وتعليمهم وأمهاتهم العادات الصحية السليمة، خفض معدل الإصابة إلى حد كبير، وبعبارة أخرى، نتيجة لدور الحضانة هذه زودنا منظمة الصحة العالمية والبلد ببرنامج إيجابى قد يحقق أخيراً القضاء على مشكلة صحية خطيرة دمرت إنتاجية الفلاح وتكلف مبالغ لا تحصى لسنوات عديدة. وWomen in the Moslem World، ٢٧ . مراكز الرعاية اليومية فى المناطق الحضرية لم تتطور فى نفس الوقت، ومع ذلك، فى خطاب عزيزة حسين عام ١٩٧٤ انتقدت عـدم وجـود مراكز رعاية يومية فى المناطق الحضرية، قائلة أن ذلك يعد عقبة رئيسية فى العمل بالنسبة للمرأة. انظر: باربو بلومبرج،

I Egypten Finns Kvinnans Rättigheter Bara pa Papperet.

(أريتت ١٤ أغسطس ١٩٧٤).

(٦٦) أقرت الأمم المتحدة هذه المراكز بوصفها جزءاً لا يتجزأ من إقرارها لبرنامج مركز الخدمات الريفية. صدر هذا بالقرار ٣٩٠ (XIII) D. "استخدام مراكز الرعاية المجتمعية كأداة فعالة لتشجيع الاقتصاد والتقدم الاجتماعى فى جميع أنحاء العالم" الذى أقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة فى ٩ أغسطس ١٩٥١ . يمكن الإطلاع على نص القرار من السجلات الرسمية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، الاجتماع الثالث عشر، ملحق رقم ١٢، وقد أكد أحمد حسين على أهمية هذا القرار، مشيراً إلى أن

"مصر أصبحت، ولأول مرة، بلداً تقدم الخبرة الفنية على نطاق واسع، فى حين كانت فى الماضى بلداً متلقيا فقط". كما أشار إلى أن الأمم المتحدة عرضت وظائف على عدد كبير من موظفى مشروع مركز الخدمات الريفية، وأن هؤلاء الموظفين التحقوا ببعثات للأمم المتحدة أو حصلوا على وظائف بمكاتب الأمم المتحدة فى بلاد مثل الأردن، والعراق، والمملكة العربية السعودية، وباراجواى. أحمد حسين Summary of Qualifications and Positions Held.

(وثيقة لم تنشر، باللغة العربية، من أرشيف أسرة أحمد حسين).

(٦٧) التزام الحكومة بالتوسع فى برنامج مراكز رعاية اليوم الواحد فى الريف بلغت ذروتها بقرار فى عام ١٩٥٤ بتوفير "٢٠٠ دار حضانة أخرى مجهزة للمراكز الاجتماعية فى المناطق الريفية" Women in the Moslem World.

(٦٨) برنامج الوحدات المجمعة لم يكن له نفس القدر من النجاح الذى حصل عليه برنامج مراكز الخدمات الريفية، ولكن بدلاً من إشراك القرويين فى العملية، تم تقديم الخدمات بدون مداخلاتهم أو مشاركتهم. وكان النجاح الكبير لمشروع الحضانة لعزيزة حسين فى سنديون، وعدم فاعلية الوحدات المجمعة وحضاناتهم دليلاً على أهمية المنهج الفلسفى لعزيزة حسين. لمزيد من التفاصيل انظر: جونسون. فى ١٩٥٤ قرر المجلس الدائم لخدمات الرعاية العامة إنشاء برنامج جديد لمراكز الخدمات الاجتماعية فى الريف المصرى أطلق عليه الوحدات المجمعة. تتضمن كل وحدة مجمعة حضانة ريفية. انظر: إدارة المعلومات The Permanent Council for Public Welfare Services (القاهرة: الجمعية الشرقية للدعاية، ١٩٥٥).

(٦٩) عزيزة حسين ونجيبة عبد الحميد Report on Egypt (أعد للمؤتمر الإقليمى عن "التعليم، والتدريب المهنى وفرص العمل للفتيات والنساء فى الدول الإفريقية ١٧ مايو ١٩٧١، ١٥-١٦) ورغم أن هذا دليل على نجاح الفكرة، فإن فى نفس الوقت دليل على فشل الحكومة فى الالتزام بمبادئ المساعدة الذاتية. الوحدات المجمعة حلت محل مراكز الخدمة الريفية، وقدمت ببساطة مع حضانات الحكومة إلى القرى من قبل الحكومة. وبعبارة أخرى، التغييرات التى أحدثها عبد الناصر على برامج عزيزة حسين الناجحة أثر على التوسع فى البرنامج وأكد فشلهم بإنكار منهجهم. حلت التنمية الموجهة محل المساعدة الذاتية، وتحول القرويون إلى حالة متلقى المعونة الحكومية. انظر: جونسون Reconstructing Rural Egypt، وجيمس بى. مايفيلد Rural Politics in Nasser's Egypt (أوستين: مطبعة جامعة تكساس، ١٩٧١) وكيث ويلوك Nasser's New Egypt (نيويورك: الناشر بريجر، ١٩٦٠).

(٧٠) "The Population Question and NGOs".

(٧١) تأسست منظمات غير حكومية أخرى واشتركت فى الحملة كذلك - مثل، الجمعية المصرية للدراسات السكانية، وهى منظمة لجميع الجمعيات التطوعية المهتمة بتنظيم الأسرة فى مصر.

(٧٢) فشلت الحكومة مرة أخرى فى دمج وإشراك المجتمع المحلى، ومجهوداتها مرة أخرى لم تكن ناجحة. كان يجب أن تتبع نهج متكامل ليس فقط توفير وسائل منع الحمل ولكن توفير التعليم والاستشارات، وكذلك مواجهة القضايا مثل صحة الأم والطفل، وتعليم النساء، ومحو الأمية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية العامة.

(٧٣) عزيزة حسين The Role of the Village Girl Leaders in Family Planning (خطاب غير منشور ألقته فى الاتحاد الدولى لتنظيم الأسرة IPPF) حلقة دراسة محلية، ١ مايو ١٩٧٣ .

(٧٤) فى حديث لها عام ٢٠٠٢، لاحظت عزيزة حسين أن الحكومة ركزت فقط فى البداية على توفير تكنولوجيا وسائل منع الحمل، و"فى نفس الوقت كانت النصائح مهملة ولم يبذل أى جهد للتعلم من التجارب السابقة للمنظمات غير الحكومية، خاصة فى مجال المشاركة المحلية والجهود التعاونية بين القادة الرسميين وغير الرسميين – نساء، وشباب، ومسنين، ومدرسين، ورجال دين إلخ.... وحتى لم ينتبهوا لمفهوم التسويق الاجتماعى". The Population Question and NGOs

(٧٥) أسست عزيزة حسين الجمعية المصرية لمنع الممارسات الضارة ضد النساء والأطفال (ESPHP)، وهى أول منظمة غير حكومية فى البلاد لمكافحة ختان الإناث. ومع ذلك لم تشكل حتى ١٩٩٢، وإن كان لها جذور فى حلقة دراسية عقدتها CFPA فى عام ١٩٧٩ تحت عنوان "التشويه الجسدى لصغار الإناث". انظر: عزيزة حسين "الأدوات القانونية لمنع ختان الإناث" ورقة لم تنشر، ٢٠٠٣ .

(٧٦) ظلت عزيزة حسين رئيسة NCPD وعضو مجلس إدارة نشطة للعديد من المنظمات الأخرى، بما فيهم CFPA والجمعية المصرية لمنع الممارسات الضارة ضد النساء والأطفال.

(٧٧) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، Promoting National Initiatives to Help the Poor متاح على الموقع التالى http://www.undp.org/poverty, accessed 25 يناير ٢٠٠٤ .

(٧٨) تقرير مؤتمر Poverty Reduction Strategies: What Have We Learned، المنعقد فى بيرجن، النرويج، ١٥–١٧ مارس ٢٠٠١ (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠١) متاح على الموقع التالى،
http://www:undp.org/poverty/publications/docs/Poverty_Bergen%20Report.pdf,
accessed

٢٥ يناير ٢٠٠٤ .

(٧٩) بوتمان، ١٧ .

(٨٠) عزيزة سامى Hot line to Washington، الأهرام ويكلى، ١٣–١٩ يونيو ٢٠٠٢ .

(٨١) عن مقالات عزيزة سامى Hot line to Washington، الأهرام ويكلى، ١٣–١٩ يونيو ٢٠٠٢، نقلت عن عزيزة حسين قولها "أحد إنجازات ناصر الكبيرة هى الحقوق التى منحها للمرأة، وتوسيع نطاقها إلى حد لم يسبق له مثيل فى مصر. المرأة لها الحق الآن فى التصويت، ولكن كم عدد الذين يصوتون؟ النهج من أعلى إلى أسفل تغلغل فى جميع جوانب حياتنا. والباب لم يفتح ليسمح للأفراد الذين ليسوا جزءاً من السلطة أن يكون لهم تأثير على المجتمع. وعندما يحدث ذلك تكون ثورة ٢٣ يوليو قد صححت مسارها من الداخل".

١٠- الفلاحون: حملة الطين في العصر الليبرالي في مصر

سامية خلوصى

"إن واجب المجتمع الحقيقى هو تحرير روح الفلاح من الطين الخانق الذى يرزح تحته، وتخليصه من شوائب الأرض فى نفس الوقت الذى تمنحه فيه خيراتها".

هنرى حبيب عيروط

رغم التصاقه بطين الأرض، فإنه استمد منه القوة التى ساندته، وكافأته بسخاء أحيانًا. فتولد بداخله نحو هذا الطين الغنى حبًا فاق كل حب آخر، فكرس حياته له. فقطعة الأرض بالنسبة للفلاح هى ذروة العطاء، ومن أجل الاستحواذ عليها يمكنه أن يفعل أى شىء. إلا أنه من المثير للسخرية الشديدة أن الفلاح الذى أحب الأرض وحرثها أنكرت عليه ملكيتها، وكان الملاك الشرعيون دائمًا هم من عاشوا بعيداً عنها واعتبروها مجرد مصدر لدخلهم.

عفاف لطفى السيد مارسو

على مر التاريخ فى مصر كان أغلب السكان يتشكلون من مجموعات من قاطنى الريف، أى الفلاحين. كانوا يعيشون فى صعيد مصر وفى الدلتا حول الشريط الضيق من وادى النيل حيث تتوافر الأرض الخصبة والمياه. ويبرز عالم الفلاح كأنه صورة

مصغرة من الدولة، والمكون الأساسى لموروثها الثقافى. وتحدد نعمات فؤاد قضية الفلاح باختصار بقولها: "إن مصر هبة النيل، وشعبها وفلاحوها هم أحد الأعمدة الأولى الرئيسية فى رفاهيتها، أما الثانى فهو نهر النيل." وأصدق ما يمثل الشخصية المصرية هم الفلاحون. وتشرح مارسو: "حتى يمكننا أن نتفهم جوهر ومنطق المصريين يجب أن نفهم الفلاح ومجتمعه، وأن نتتبع قيمه ومعتقداته داخل نسيج الدولة السياسى، فصورة مصر هى نتاج التفاعل بين الفلاحين، والمواطنين المصريين والحكام أيًا كانوا[١]. ولأنهم كانوا بمنأى من التأثير الأجنبى لحكم غير وطنى لمدة قرون عديدة فهم يمثلون شريحة من السكان تتسم بالفطرية والنقاء، بل إن مصطفى كامل عرَف الأمة المصرية وأسباب عراقتها واستمرارية تاريخ الإنسان المصرى من خلال اتحاد الإخوة المسلمين والأقباط الذين تجمعهم رابطة العرق والثقافة واللذين ينحدران من سلالة الفلاحين ذوى الكبرياء"[٢].

ويركز هذا الفصل على عرض لأوضاع الفلاحين منذ عام ١٩١٩ وحتى الثورة العسكرية فى ١٩٥٢، وتصف سلما بوتمان هذه السنوات "بالعصر الليبرالى فى مصر" والذى "لم يتكرر بعد ذلك"[٣]. فقد كانت ثورة ١٩١٩ حدث فريد، حركة تمت وتشكلت من جميع طبقات الشعب فاندمجت فيها الطبقة الرئيسية وتلك المهمشة. "كانت كل الطوائف والمجتمعات تعتبر نفسها أول من أحدث هذا الحراك، وأول من أحس بالشعور المتأجج الجديد الذى ساد فى تلك الفترة. ولكن غاب عنهم أن هذا الإحساس قد تولد فى قلوب الجميع فى نفس الوقت لأنهم كانوا أبناء مصر، وأنهم جميعًا على قلب واحد"[٤]. وفيما عدا ثورة عرابى ١٨٨١، ١٨٨٢ كانت الثورات السابقة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد حركت طبقات معينة فقط من المجتمع، وكانت محدودة فى مواقعها. ويعبر طه حسين وهو أحد الأدباء المثقفين فى تلك المرحلة عن الاتجاه الذى كان سائدًا فيها، فيقول: "خلال الحرب العالمية الثانية، قامت ثورة لا مثيل لها فى التاريخ فيما عدا الثورة التى قامت فى أمريكا، وتلك التى نشبت فى فرنسا فى القرن الثامن عشر. كانت ثورة تستهدف تنظيم أوضاع يقرأ عنها الناس فى الكتب،

ولكنهم يعتبرونها مثاليات فى الحياة لا يمكن تحقيقها"[٥]. أما ثورة ١٩١٩ الوطنية فقد كانت ترمى إلى تخليص مصر من الاحتلال الأجنبى، ومن الحكومة التى فرضها الاحتلال وجثمت على أنفاس الشعب. وكانت النتيجة ظهور دولة شبه مستقلة من خلال معاهدات ١٩٢٢، ١٩٢٣ و١٩٣٦ .

العصر الليبرالى فى مصر: "مراجعة تاريخية"

شهدت العقود التى توالت بعد ثورة ١٩١٩ إحساس الشعب بالنشوة نتيجة الإيمان بأن الاستقلال وشيك الحدوث. ورغم كثرة توالى الحكومات فى السلطة، والاضطرابات الداخلية المستمرة فإن روح العصر التى غلفت هذا الحراك الوطنى أشارت إلى تحولات جذرية فى بنية المجتمع. فما إن تشكلت صورة رسمية للدولة برزت من خلال الضباب الذى فرضته السلطة البريطانية، حتى بدأ السياسيون المصريون تجربة غير مسبوقة فى الحكم الليبرالى. فلأول مرة فى تاريخ مصر الطويل، ظهر دستور ١٩٢٣، وبرلمان منتخب ليشكل ملامح الديمقراطية فى بيئة كان يسودها الحكم الملكى الأوتوقراطى ممتزجًا ببقايا النفوذ الأجنبى. وكان تشكيل الأحزاب فى الساحة السياسية قد وضع أسسًا أيديولوجية ومؤسسية لنظام تعددى وفر قنوات لأغلبية الشعب والطبقات من غير النخبة (طبقة الرعاع) للمشاركة فى السياسة واتخاذ القرار.

وفى مجال السياسة الزراعية، لم تتح برامج العمل العام الفرصة لمناقشات أساسية حول مشاكل الريف المصرى إلا بعد ثورة ١٩١٩، حين ظهرت قضية الملكية الخاصة فى الريف، وتزايد الظلم جراء اتساع هذه الملكية، بالإضافة إلى التأثير العكسى لسياسة بريطانيا الاقتصادية التى حولت مصر إلى بلد ذات محصول واحد يغذى مصانع القطن فى لانكشاير، ومن هنا بدأ الحوار والمناقشات حول الريف، وبدأ الكثيرون من السياسيين فى مصر فى وضع خطط تفصيلية لإصلاح زراعى[٦].

نتيجة عصور طويلة من السيطرة الأجنبية على الحكم فى مصر وسنوات من استغلال الحكومات الاستبدادية للشعب، كان الجسد الحاكم كياناً أجنبياً فى عقول أهل الريف. "كان غياب شخصية مصرية تحكم مصر لأكثر من ألف سنة يسبغ على الحياة السياسية سمة واضحة وهى عدم توحد الشعب مع الحكومة"(٧). وأبعدت الشكوك فى السلطة وعدم ثقة الفلاح فى بلده، وولدت فيه ردود أفعال متباينة تراوحت ما بين الرغبة فى استرضائها والتغلب عليها بدهاء أو تحديها واستنكارها.

وفى هذا المنعطف التاريخى وقع الفلاح فريسة لصراعات أيديولوجية وحماس متقد وطنى، وثورات وطنية. وارتبط انتشال الريف من حالته لتحسين أوضاع الأمة بأفكار وطنية مثل تعظيم دور الريف فى تماسك المجتمع وإعطائه الصلابة والشخصية. "وكان نمو روح الديمقراطية والوطنية فى مصر بعد الحرب قد زرع فى الأمة وعياً بأن مساعدة الفلاح ليس فقط واجباً قومياً بل هى تأكيد أيضاً على ضمان عدم حدوث أية اضطرابات اجتماعية"(٨). وكان الزعماء الوطنيون من الفلاحين فى تلك الفترة من نتاج القرية الذين أمضوا سنوات شبابهم فى بيئة ريفية، والتحقوا بالكتاب (المدرسة الريفية)، وامتلكوا سمات الفلاحين، واستخدموا لهجاتهم الريفية، كما حافظوا على الروابط العاطفية مع البيئة الريفية بدرجة أو بأخرى طوال حياتهم(٩). وفى إحدى خطب سعد زغلول عرّف قضية الفلاح بأنها قضية محورية فى تحقيق أهداف الحرية، فيقول:

"إن أهم نتائج الثورة هى تمصير الاقتصاد المصرى، وإزاحة الحجاب عن المرأة، ومشاركتها فى الحركة الوطنية، والقضاء على طبقة الباشوات، واستحواذ الفلاحين على السلطة، واختفاء العنصر التركى من السياسة المصرية، ويأتى الاستقلال نتيجة لذلك حيث إن الاستقلال الخارجى لا قيمة له بدون تحرر داخلى"(١٠).

كان سعد زغلول يمثل للفلاحين النموذج المتكامل لحقيقة الفلاح، فقد كان يفهم الفلاح كفلاح، وبالتالى كان لصيقاً بهم ويفهمهم، فتوحدوا معه. ومع وجوده فى الحكم، شعر الفلاح بأن الحكام فى العاصمة متعاطفون معه(١١). ورغم أن ما تعرض له الفلاحون من مشاق خلال الحرب العالمية الأولى حين أجبر الكثيرون منهم على العمل فى زراعة المحاصيل كان من الأسباب الرئيسية لمشاركة الفلاحين فى ثورة ١٩١٩، فإن القبض على سعد زغلول عام ١٩١٩ فى واقع الأمر كان هو الحافز على المظاهرات التى اندلعت فى الكثير من العواصم الريفية. فقد هاجم الفلاحون السكك الحديدية، وقطعوا خطوط التلغراف. وفى غمار استيائهم من اضطهاد الأجانب قاموا بضرب الكثير من الأوروبيين بالإضافة إلى حرق الممتلكات(١٢).

ومع إنشاء النظام الدستورى، لعب الفلاحون دوراً بارزاً فى الحياة السياسية. فشاركوا فى الانتخابات الوطنية، واعتمد المرشحون على أصواتهم. وثبت الوفد أقدامه من خلال شبكة من اللجان انتشرت فى القرى وامتدت من الوجه البحرى إلى صعيد مصر، واستمدت قوتها من دعم مجتمعات ريفية عديدة. وعزز ذلك تشكيل هيئات ريفية تعتمد على فهم كامل لنظام القرية، وكان انضمامهم لحزب الوفد سبباً فى تزايد قوتهم وسلطتهم.

فلاح محاصر فى زمن الرفاهية

كان الازدهار الاقتصادى للبلاد فى الفترة من ١٩١٩ وحتى ١٩٥٢ - والذى لم يستمر طويلاً - مرحلة من الضيق والشدة والحرمان بالنسبة للفلاحين الفقراء، وقد سارت الأوضاع بعد ذلك من سيئ إلى أسوأ خلال الثلاثينيات والأربعينيات. فقد تحمل الفلاحون وطأة جميع الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالمشروعات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية التى أعقبت ثورة ١٩ لم تضع فى اعتبارها أية وسائل فعالة لتحسين أوضاع الفلاحين الذين كانوا يشكلون الغالبية العظمى من الشعب المصرى. فقد كانت الطبقة المدنية الوسطى الجديدة التى كانت تشكل الأمل

فى الإصلاح الزراعى، لها اهتماماتها الأخرى التى ارتبطت بأصحاب الإقطاعيات فلم تلتفت ناحية الفلاحين. أما الزعماء الوطنيون فقد انغمسوا فى الإعداد للمعركة بعيداً عن المشاكل المحلية التى كان من العسير معالجتها، أو خشية مخاطر التغيير فى النظام الاجتماعى.

كانت أسباب استمرار المحنة التى يعانى منها الفلاحون أسبابًا إنسانية وأخرى طبيعية. وتشير مارسو إلى أن المجتمع الريفى تحمل "قرونًا من الاستغلال وسوء المعاملة من قبل الحكام الأجانب والمسئولين المحليين على السواء. فقد كان تحت رحمة عناصر الطبيعة التى لها القدرة على تدميره من خلال مواسم القحط أو الفيضانات التى تخلف وراءها الأوبئة والمجاعات وكأنما تآمرت عليه الأشياء والأشخاص لتجعل من حياته بؤسًا، وتحيل أوضاعه إلى مأساة، دون أن يشفق عليه أى من حكامه"(١٣). فدفع الفلاحون ثمن موجة حركة التصنيع التى تجسدت فى جشع الأغنياء، وإهمال وتجاهل صالح أغلبية الشعب.

كما كان للحرب العالمية الأولى والثانية تأثيراً عكسياً على الأغلبية العظمى من الشعب، ووصلت أوضاع الفلاح إلى الدرك الأسفل، ففى خلال الحرب العالمية الأولى "كان العديد من الفلاحين ومواشيهم مجندة تمامًا لخدمة قوات الحلفاء، وكان الطلب العالمى على القطن قد حقق بعض الثروات، ولكنه تسبب فى تخصيص أغلب الأراضى الزراعية لزراعة القطن، وترك القليل منها لزراعة المحاصيل الغذائية حتى إنه فى السنة الأخيرة من الحرب بدأ الطعام يشح"(١٤). وفى بعض الحالات كانت ممتلكات الفلاح سواء من الماشية أو المجوهرات ترسل إلى الهاشميين فى الخليج العربى لضمان ولائهم للبريطانيين(١٥). وبعد عودتهم لقراهم كان الفلاحون يواجهون بمشكلة تزايد السكان وما ترتب عليها من تقلص الأرض الزراعية وارتفاع قيمة الإيجار مع انخفاض الأجور. وبدأت حياة الفلاح وعائلته تتدهور أكثر وتزداد بؤسًا(١٦). ورغم أن بعض الفلاحين نالهم نصيب من الازدهار نتيجة الطفرة فى زراعة القطن خلال الحرب العالمية الأولى، فإن تذبذب الاقتصاد الضعيف فى أعوام ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣

خفض من سعر القطن بصورة حادة، وتصاعدت الديون على الفلاح بصورة مخيفة، فواجه أسوأ التحديات لحياته فى تلك الفترة.

وخلال وبعد الحرب العالمية الثانية تصاعدت التوترات الاجتماعية جراء عدم تنفيذ وعود الإصلاح الزراعى وتحسين الحالة الاقتصــادية. ووصلت الحالة المتردية للفلاح إلى ذروتها فى ظل الإرهاب الذى مارسته حكومات محمد محمود (١٨٧٧-١٩٤١) والذى أطلق عليه "الرجل ذو القبضة الحديدية"، وإسماعيل صدقى (١٨٧٥-١٩٥٠) والتى استمرت من عام ١٩٣٠ وحتى عام ١٩٣٣ . وكان أعضاء البرلمان من النخبة التى صمت آذانها عن قضية العدالة الاجتماعية وحياة الفلاحين البائسة. وحتى يتمكن الوطنيون الليبراليون من تطبيق أفكارهم بالنسبة للإصلاح الاجتماعى، لم يكن أمامهم سوى اللجوء إلى رموز الاستبداد فى النظام السياسى الذين دائمًا ما كانوا يواجهون هذا الصدع الاجتماعى والاقتصادى العميق بلا مبالاة. وفى حين ما كان الفلاحون الفقراء يتمرغون فى براثن الفقر والإفلاس، كانت الحكومة تحاضرهم عن الفاعلية المزعومة لسياساتها الاقتصادية.

كان ملاك الأراضى يسيطرون تمامًا على مستأجريهم، وزورت الانتخابات، وأصبحت الضرائب المفروضة أكثر تعسفًا، كان الاقتصاد متثاقلا، وتحمل الفلاح العبء وهو يزداد فقرًا عن ذى قبل(١٧).

ولأن أهالى الريف لم يجدوا أى مكافأة مقابل ما تحملوه، بدأ الإحباط يثور بداخلهم فلجأت الحكومة إلى وسائل القمع المختلفة، فاستخدمت الهراوات لإخضاعهم، وبنادق البريطانيين لقمع مظاهراتهم. وشهدت سنوات ما بعد الحرب نشوب ثورات عنيفة فى الإقطاعيات الكبيرة، حيث هاجم الفلاحون الحراس، وأضرموا النيران فى المكاتب، واحتلوا الأرض، وتسلحوا بالبنادق مطالبين الحكومة ببيع الأراضى لهم(١٨).

اشترك الفلاحون فى معركة أخرى أشد شراسة نتج عنها أعداد كبيرة من القتلى. فقد ظهر وباء فى تلك الفترة: الأول وباء الملاريا من ١٩٤٢ وحتى ١٩٤٥، والثانى وباء الكوليرا عام ١٩٤٧ . وخلال ظهور وباء الملاريا وقفوا عاجزين أمام تدفق المعتدين من

السودان على وادى النيل[19]. وارتفع عدد الوفيات حتى لم يصبح هناك أعداد كافية من الأصحاء لحمل الموتى. فكانوا يحملونهم على ظهور الجمال حتى مقابرهم[20]. كانت وسائل الدفاع ضعيفة، وكان الفقر وسوء التغذية والأحوال غير الصحية فى القرى مرتعًا مفضلاً للطفيليات التى كانت تقضى على المئات يوميًا.

تآمرت القوى المعادية فى أحوال الريف على تعميق البلاء وزيادة حدة الأمراض، فقد تفاقم مرض البلهارسيا نتيجة استبدال الرى بالأحواض بالرى الدائم، والاعتماد على طعام قليل ينقصه المغذيات الضرورية، ثم الاستحمام والشرب من مياه النيل الملوثة وأخيرًا العيش فى بيوت غير صحية من الطين مع مواشيهم. وتسببت هذه الأمراض المتوطنة فى وهن الفلاح وإضعاف قوته، بالإضافة إلى أن الأمية التى وصلت نسبتها إلى ٩٠٪ فى ذلك الوقت لم تؤهل أهالى الريف للانغماس فى الشئون العامة والتعبير عن حقوقهم. كانت طبقة الفلاحين غير قادرة على التعريف بنفسها أو إظهار غياب العدالة بالنسبة لهم، ورغم قوة إرادتها وشجاعتها الأخلاقية فإنه كان ينقصها وسائل الاتصال المؤثرة. فظلت لسنوات طويلة عاجزة عن الإفصاح عن أحوالها، تتوق إلى عرض معاناتها وتنبيه الرأى العام إليها. ولذلك ظلت مظالمها منسية بطريقة آلية ومدفونة بعيدة عن أى اهتمام.

ولقرون طويلة كان تطبيق نظام الإقطاعيات الاستبدادى فى مصر يشكل الجوهر الأساسى فى فقر الفلاح. فقد كان ١١٪ من العدد الإجمالى لملاك الأراضى يمتلك وحده ٧٠٪ من أراضى مصر. وكان العدد القليل من الفلاحين يملكون قطعًا صغيرة من الأرض لا تكاد تكفى أودهم[21]. أما الأغلبية فكانت لا تملك شيئًا، حيث كانت الأرض إما ملكًا للدولة أو الحاكم، فلم يكن أمام الفلاح سوى حرثها مقابل أجر زهيد. ويصف أحمد لطفى السيد القسوة فى تحصيل الضرائب والعقاب الذى ينزل بالفلاحين فيقول "لقد كنت شاهدًا على ضرب عمدة القرية للفلاحين بالسياط حين يعجزون عن دفع الإيجار. وحين كنت تلميذًا فى المدرسة كنت أتردد على منزل أحد أصدقاء والدى يوم الجمعة ورأيت واحدًا من المشرفين جالسًا فى الفناء الأمامى للمنزل وحوله اثنان من الحراس جاهزين بسياطهم لضرب المتخلفين عن الدفع"[22].

الجدل حول الوضع السائد فى الريف خلال سنوات ما بين الثورتين

بعد معاهدة ١٩٣٦ الإنجليزية - المصرية، بدأ المفكرون من القيادات السياسية المدنية والدينية يواجهون بناء اجتماعيًا واقتصاديًا خربًا[٢٣]. وكانت إعادة تنظيم المجتمع المصرى تتطلب إعادة تصحيح الوضع الزراعى بسبب أهمية الدور الذى يلعبه فى تماسك النظام الاجتماعى والاقتصادى. وكانت القرية هى المفتاح الذى "يُمكن مصر من التوافق مع روح العصر ومتطلباته"، وتحقيق أى تقدم[٢٤]. فقد كان من المتعذر إعادة بناء برامج جديدة بمعزل عن اقتراحات الإصلاح الزراعى. وكما كتب أحد السياسيين الاقتصاديين المصريين يقول: "إن تشكيل وزارة للصحة عام ١٩٣٦، وكذلك إدارة مستقلة فى وزارة الداخلية متخصصة فى تخطيط وتطبيق الإصلاح الريفى، لهى خطوة نرحب بها كمؤشر للاهتمام الشعبى العام المتزايد بالفلاح"[٢٥]. واعتبرت النخبة فى القاهرة أن أوضاع أهالى الريف السيئة مشكلة وطنية. وأن الكتابة عن العامة وطرح قضاياها يمكن أن يكون له احتمالات ثورية، وأصبحت الأعمال الفنية أعمالاً إصلاحية تزيد من وعى الأمة بأمراض الفلاح وبالتالى المناداة باتخاذ الوسائل لتحسينها.

وما بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٥٢ اتخذت المناقشات حول أوضاع الريف اتجاهين؛ الأول الاقتراحات المقدمة من أعضاء البرلمان، والثانى خارج نطاق البرلمان. إلا أن إثارة الجدل حول هذا الموضوع كان فى رأى الحزب الحاكم الذى يمثل مصالح أصحاب الإقطاعيات الكبيرة نوعًا من التهديد لمصالحهم المادية. وبالتالى كان الاهتمام بمعالجة أوضاع الفلاحين وحرمانهم من الأراضى، أو مهاجمة تركيز الثورة فى أيدى كبار الإقطاعيين محصورًا فى دائرة ضيقة من السياسيين. وفى حقيقة الأمر كان الاتجاه الواضح للأحزاب السياسية هو عزوفها عن منازعة سلطة ملاك الأراضى الزراعية، أو تصحيح للأوضاع السائدة فى الريف. فقد كان هؤلاء المسيطرون فى البرلمان والمؤثرون فى الأعضاء هم بدورهم الذين اعتمدوا فى قوتهم السياسية على ملكيتهم للأراضى. إلا أنهم حاولوا أن يوفقوا بين المبادئ المتصارعة فى تلك المتاهة.

فمع تسليمهم بحقهم الراسخ الذى يريدون الاحتفاظ به، كان فى مواجهتهم أيضًا التفرقة المزمنة بين القوة والأخلاق. إلا أن اتجاههم فى أغلب الأحيان كان التأكد من أن الأوضاع تسير كما هى دون تغييرات أو تحديات، وبالتالى كان من المحال نجاح تمرير أية قوانين تحد من إقطاعياتهم الواسعة أو تشجيع تشكيل إتحادات عمالية ريفية، وسوف نرى أنه مضى وقت طويل بعد ذلك حتى صدرت تشريعات تحدد الأجر الأدنى للعمال الزراعيين[٢٦].

بعيدًا عن أعضاء البرلمان الذين يملكون تحديد المواقف أدار السياسيون وعلماء الاجتماع والناشطون فى المؤسسات المختلفة حوارًا ومناقشات حول الريف وفق أجندتهم وتوجهاتهم الأيديولوجية. فظهرت كتب عديدة خلقت لغة جديدة عن الكيانات الريفية. فمثلاً ركز كتاب ميريت بطرس غالى (١٩٠٨-١٩٩١) "سياسة الغد" (١٩٣٨) وكتاب حافظ عفيفى "على هامش السياسات" (١٩٣٨) على الروح الوطنية والحس القومى. وكما أشارت ميساكو إيكيدا فى الفصل الخاص بالجدل حول التعليم، حذر هؤلاء المؤلفون من أن سكان الريف كانوا "أمواتًا بالنسبة لممارسة الحياة الصحية" وأنهم بحاجة إلى تعليم اجتماعى سياسى لإشعارهم بالوعى الوطنى والذى يمكن أن يغذى رأيًا عامًا ناضجًا. ويقرر غالى وهو يكتب عن تهميش دور الفلاحين فى المسيرة الوطنية للبلاد "إن هؤلاء الأشخاص يفتقدون كل فوائد حركة وحماس الشعور الوطنى، فهم أموات فيما يتعلق بالحياة الوطنية السليمة، فحق الانتخاب لم يعلمهم شيئًا"[٢٧]. ثم نادى بتدخل الدولة فى التفاصيل الدقيقة لحياة الفلاحين اليومية، مع إشراف مستمر عليهم مما يتيح لها الاحتفاظ بالسيطرة على الحياة الاجتماعية بهدف جذب الفلاحين إلى الساحة ودمجهم فى الحياة الوطنية. وبالمثل يشرح عفيفى كيف أن الفلاحين أبعدوا تمامًا عن المجتمعات الحديثة بسبب تخلفهم الكامل، فى نفس الوقت الذى اقترح فيه تحولات فى المجتمع الريفى لتشجيع التكامل الاجتماعى والسياسى. ويعد أن أسهم فقر الخدمات العامة فى مجال الصحة والإسكان والتعليم فى تخلفه ومنع الفلاحين من التعرف على الوسائل المؤدية لرفاهية الشعوب، كما أحبط اشتراكهم فى الحياة الوطنية وتسبب فى تدهور مجتمع قوى. فالقرى التى تتميز بالنظافة والنظام

تخلق مشاعر الكبرياء والوعى القومى والإحساس بالمسئولية الاجتماعية، وبالتالى فيمكن للاستقلال السياسى بالإضافة إلى التغيير الاجتماعى أن يحدث تحسنًا فى نوعية الحياة بها[٢٨].

كان السياق الاستعمارى الذى شمل الدراسة الأولية عن الريف المصرى قد شجع وجود خطة تنصهر فيها الأنثروبولوجيا العلمية الاجتماعية مع مذهب الاستشراقية . وقد وضع هنرى عيروط فى مؤلفه "الفلاح المصرى" (١٩٣٨) رؤيته للفلاح وتطوره داخل منظومة الصور الشرقية التى تتوالى فى كتابات الرحالة الأوروبيين. ومن خلال صورة الريف المصرى منذ البداية فى المُؤَلَف الفرنسى "وصف مصر Description de L'Égypt"، يرى عيروط أن شخصية الفلاح المصرى وأسلوب حياته تعانى الكثير من النقص مما يستدعى تدخل النخبة لإحداث صحوة فى أهالى الريف. "وأن بوادر هذه الصحوة لن تبدأ من خلال مجتمعه الخاص الذى يتميز بفقدان الحس وانعدام القوة، ولكنها ستبرز من تلك الطبقات التى تتفوق عليه وتبعده وهى النخبة التى يمكنها من خلال ثراء عقولها، وثرواتها أن تعيد إحياءه، وفى هذه العجينة يجب أن تضاف خميرة من الذكاء والتعاطف"[٢٩]. وبتشخيص أوضاع الفلاحين من خلال نظرة بيئية، فإن ديناميكية الريف المصرى تعود إلى العقلية الريفية الخالدة وليس إلى التغيرات فى القوى السياسية والاقتصادية.

تبنت الحركات الشيوعية والاشتراكية وجماعة الإخوان المسلمين قضية العدالة الاجتماعية والتحرر من الفاقة والتى ظهرت على السطح فى الثلاثينيات من القرن، وركزت على حقوق الملكية للفلاح والإصلاح الزراعى[٣٠]. ومن خلال تملق ومداهنة المؤسسات الطبقية، والمناداة بالإصلاح الزراعى - والذى شمل أساليب راديكالية (متطرفة) مثل المصادرة - غازلت هذه الحركات أهالى الريف لضمان مساندتهم ودعمهم لتوجهاتها الأيديولوجية المختلفة. وكانت مناقشات التيار الشيوعى الخاصة بإعادة توزيع الأراضى الزراعية توزيعًا عادلاً تتجه نحو المبادئ الاشتراكية[٣١]، فشملت دراسة مشكلات الاقتصاد الزراعى، والأوضاع الاجتماعية والمادية للفلاحين،

والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى نظام الإقطاع الزراعى بالإضافة إلى أسلوب الاحتكار. واقترح أحمد صادق سعد (١٩١٩-١٩٨٨) فى كتابه "مشكلة الفلاح" (١٩٤٥) بنية جديدة ضمن منهج تدخل الرأسمالية والإمبريالية فى مصر. وفى بحثه عن تحرير المنتج الزراعى من الاستغلال يؤكد "أن المصدر الرئيسى للتخلف هو الاحتكار الذى يمارسه أصحاب الإقطاعيات الكبيرة، فهم طبقة طفيلية سُمح لها بزيادة دخولها دون أى إسهامات منها فى التنمية الاقتصادية للبلاد"[٣٢]. وقد هاجمت برامج التغيير الزراعى واحتكار ملاك الأرض للسياسة المصرية، فقد كانوا أعدى أعداء الحركة الوطنية، ومصدر التخلف الاقتصادى فى الدولة.

ورغم أن كلاً من الشيوعيين وجماعة الإخوان المسلمين كانت لهم برامجهم المحددة لإلغاء الإقطاعيات الكبيرة، وإزاحة وطأة النظم الزراعية المستغلة، فإن الإخوان المسلمين - أكثر من الأيديولوجية الغربية المستوردة للشيوعيين - هم الذين رسخوا جذورها فى القرى، ونجحوا فى جذب تعاطف ودعم الفلاحين البؤساء. فمثلاً طالبت منشورات الجماعة الحكومة بمراعاة تعليمات النبى باعتباره مخرجًا وحيداً لتأكيد العدالة الاجتماعية. وفى عام ١٩٤٨ اقترحت قانونا لإعادة توزيع الأرض الزراعية على الفلاحين الذين لا يملكون أرضًا وبسعر معقول حتى يتمكنوا من شراء الفائض من الأرض بشروط ميسرة، مع وضع حدود لعدد الأفدنة التى يتملكها الفرد، وضمان حصول كل من الملاك والمستأجرين على أنصبة متساوية من ناتج الأرض مع مراقبة قيمة تأجيرها[٣٣].

ورغم محدودية السياسات الزراعية التى وضعتها مجموعات الإصلاح المختلفة، فإن البحث عن نماذج تطوير بديل طرح تحديات قوية أمام القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمالكى الإقطاعيات الأرستقراطيين، وبدلاً من استخدام السلطة السياسية لجأ السياسيون وعلماء الاجتماع إلى وضع دراسات رائعة منظمة اتسمت بشرح الأوضاع الحقيقية المتعددة الأبعاد للمشكلة. وتراوحت الاتجاهات التفسيرية ما بين دراسات تجريبية تأخذ بالتجارب التاريخية والحقائق المعاصرة من جانب ومفاهيم التحليل والمناقشات النظرية من جانب آخر.

نمــاذج للفــلاح

التعددية فى صور الفلاح من خلال نماذج خيالية لصورة الفلاح

رغم أنها كانت تعكس صورة صادقة عن حقيقة ملموسة، فإن النماذج التى قدمت للفلاح تحمل أجندة سياسية صارخة. وقد حاولت الصور التى رسمت للفلاح المصرى أن تجمع ما بين الصدق والحقائق التاريخية من جانب، وإعادة التشكيل الأيديولوجى من جانب آخر. وظل الريف المصرى فى الفترة ما بين ١٩١٩، ١٩٥٢ يعاد تفسيره. وكمثال قديم يعتبر كتاب يوسف الشربينى "إزاحة القلنسوة فى قصيدة أبو شادوف علامة بارزة بسبب ما جاء فيه من صور لاذعة للفقر فى الريف، وقد دشنت بعد ذلك تعبير "حملة الطين" التى صاحبت الفلاح لفترة طويلة. ويسخر الشربينى - الذى كان نفسه صبيًا ريفيًا غادر قريته متوجهًا إلى القاهرة ليدرس فى الأزهر ويصبح شيخًا - بقسوة من أهل الريف الذين نشأ بينهم. ويمزج النص بين السخرية والطعن فى شخصية الفلاح ويصفه بصفات تحمل معانى الازدراء. فهو يقلل من قيمة الموضوع من خلال التهكم منه واحتقاره وازدرائه والاستخفاف به والسخط عليه. ويقول المؤلف أن الفلاحين خانعون "فإذا قدمت لهم معروفا ينكرونه، وإذا كنت رقيقا معهم فهم يكرهونك، وإذا لم يتم قمعهم فهم يلجئون لقمع الغير"[٢٤]. وتبرز أهمية كتاب "إزاحة القلنسوة" كتجميع للأفكار التى تغص بها الحكاوى لقرون طويلة: أشكال من مقاومة الفلاح اليومية لكل صور الاستغلال، الخوف القانط من محصل الضرائب الذى يحيل الفلاح إلى مخلوق مرتعد، ثم تشويه وسخرية من أهالى الريف لأخلاقهم الفظة وصعوبة مراسهم، بالإضافة إلى انعدام الأمل فى تحسين حال الفلاح "سوف يظل الفلاح فلاحًا ولن يتغير أبدًا"، ثم الصراع بين بيئة الفلاح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبين أهل المدينة.

مع ظهور الروايات الأولى عام ١٨٨١، استجاب السرد القصصى لإحساس جديد تكون نتيجة الاحتياج إلى التوجه نحو العامة من خلال تناول الموضوعات الاجتماعية.

فجمعت هذه الروايات بين المواعظ والاهتمام بأمور الحياة اليومية للأشخاص العاديين، واستهدفت إثارة وعى القراء وتغيير مواقفهم. واتخذ تصوير عبد الله النديم (١٨٤٥-١٨٩٦) لحالة الفلاحين المتدنية منحى إصلاحى واضح أسفر عن رؤية جديدة للكاتب كمصلح اجتماعى. ومع استخدامه للحوار والتقاليد الشفاهية تمكن من ربط كتاباته بالحقيقة، وإثارة مشاعر أصيلة قوية لمشاهد وخبرات حميمية. وتوحد النديم مع الفلاحين، وأظهر اهتمامًا عميقًا بآلامهم وفسر مقالاته على أنها "كتنهيدات عميقة لإثارة ردود فعل عاطفية"[٣٥]. ومن خلال رغبته فى التقرب إلى عامة الشعب حتى يستحث دعمهم لفكرة العدالة الاجتماعية كانت توجهاته إلى العامة من غير المتعلمين من أهل الريف. وكانت جريدة "التنكيت والتبكيت" الفكاهية (١٨٨١) تستخدم اللغة المصرية العامية كأسلوب لإثارة الوعى. كما كانت أغلب كتاباته الأدبية الموجزة فى مجلته الدورية "الأستاذ" تناقش قضايا مثيرة عن واقع الفلاح المنبوذ[٣٦]. وكشف عتابه الملىء بالاتهامات، ونقده اللاذع للقسوة والاستغلال والإذلال الذى يتعرض له أهالى الريف. كما اتهم النديم أيضًا الخديوى إسماعيل ومجموعة الأجانب المحيطين به بأنهم مستبدون ظالمون، وأرجع الفساد والاستبداد فى الريف إلى طغيانهم وجشعهم وإجرامهم.

ولَّدت مأساة دنشواى صورًا عاطفية لهذا الحدث فى قصص وروايات الكتاب المصريين. وحصل كتاب طاهر حقى (١٨٨٤-١٩٦٤) "فتاة دنشواى" ١٩٠٦ على أكثر الكتب مبيعًا حين نشر أول مرة بسبب واقعية الموضوع المروع. وزاد من عمق هذه المأساة اتهام الفلاحين الأبرياء الذين لا حول لهم من قبل أحد المحامين المصريين والقسوة الوحشية التى تعامل بها المسئولون البريطانيون مع الفلاحين لإخضاعهم[٣٧]. وحتى يتجنب حقى عقاب الحكومة المستعمرة لجأ إلى تضمين قصة حب خيالية فى هذه الحادثة التاريخية التى بلورت الصراع بين الفلاحين والضباط الإنجليز. ولأنها كانت واحدة من أقوى القضايا المصرية، فقد أحالت الفلاحين إلى قوة مؤثرة تستهدف طموحات قومية.

الفلاح كجوهر الوطنية المصرية

فى أعقاب ثورة ١٩١٩، احتضن التطور التدريجى للوطنية المصرية ومفهوم الأمة المصرية هوية كانت راسخة فى وادى النيل ولها جذورها الريفية، وارتبط بعث ميلاد مصر ارتباطًا وثيقًا بالريف – الذى هو أصل الأمة. وأصبحت صورة الفلاح المصرى الشجاع القريب من الطبيعة قريبة من قلوب الكثيرين من الوطنيين. وكانت طيبة قلب الفلاح ونقاؤه تتوافق مع المشاعر الوطنية الحقيقية. وازدادت الشعارات الوطنية مثل "مصر للمصريين" والجدل الصاخب حول تفرد الشخصية المصرية قوة من خلال الرؤية الجديدة للفلاح كتجسد للشخصية الوطنية الأصلية.

استجاب الجو الثقافى الذى ساد مصر منذ ١٩٢٠ إلى ١٩٣٠ لهذا الوعى الجديد بدور الهوية المصرية فى تعزيز حركة الصحوة الوطنية والاستقلال السياسى، واحتضن الأدب المصرى الريف وسكانه كانعكاس صادق لهوية مصرية واضحة. وبدأ الناشطون فى السياسة والاجتماع والمجالات الأدبية حملة احتفال بفضائل أهل الريف لم توجد من قبل، فألهجوا بالثناء على شخصيتهم، وأشادوا بكفاحهم البطولى فى الحياة خلال قرون من الاضطهاد والاستغلال. وبدأ الفلاحون يظهرون باعتبارهم نماذج لكل ما هو مصرى أصيل: نظرتهم إلى العالم، معتقداتهم وطقوسهم ونمط تفكيرهم وسلوكياتهم التى جسدت فى مجموعها الشخصية المصرية النموذجية. واستمد أدب النقد، والكتابة المبدعة إلهامهما من نمط حياة الفلاحين لتصوير روح الأمة: "التى يتمثل جوهرها بصورة متكاملة فى حياة الريف"[٣٨]. فلكى تكون مصريًا يجب أن تعى جيداً مفهوم ريف مصر الخالد الذى لا يتغير أبداً.

صُور الفلاح أيضًا كمثال بالغ الكمال يجسد الصفات التى تحتاجها مصر فى بعثها الجديد لاستعادة ماضيها المجيد. وبالتالى وجد الدافع لإعادة تشكيل صورته بعد أن تم تحقيره فى الكتابات السابقة. فأعيد للفلاح اعتباره بعد تفسير سلبياته، وتحويلها إلى إيجابيات بل ونقاط قوة أيضًا فأصبحت لامبالاته نوعًا من الثبات وقوة الأخلاق

القادرة على التعامل مع الصعاب. وآلية دفاع ضد الخراب الذى أحدثه الزمن، وتحولت البدائية أيضًا إلى حياة تلقائية، ومنهجًا لا يتغير للاحتفاظ بجوهر مصر القديمة. وتميز الفلاحون أيضًا بالجلد: "حين نظرت إلى الفلاح الأوروبى مقارنة بالفلاح المصرى اكتشفت من خلال هذه المقارنة أن الفلاح المصرى أقوى فى عمله وأكثر صبرًا"(٣٩). وفى واقع الأمر أصبحت الوطنية المصرية أكثر شعبية بسبب هذا التركيز على الفلاحين. ويرى سلامة موسى (١٨٨٧-١٩٥٨) أن الفلاح يجسد الحضارة المصرية القديمة "إن مصر الفرعونية ما زالت تحيا من خلال الفلاحين" الذين يتعلقون بحميمية بالأرض. فهم الورثة الأصليين للكمال المصرى القديم(٤٠).

جسدت "الهيئة القومية للآداب" (١٩٢٩-١٩٣١) دعوات المثقفين لجذب الاهتمام إلى الهوية المصرية. وقد أرجع فشل الأدب القديم فى إعطاء الصورة الحقيقية للحياة فى الريف إلى إهماله وتجاهله لأهله الذين يشكلون قلب الوطن. فقد كان يتعين على الكتّاب حتى يقدموا أدبًا مصريًا خالصًا حقيقيًا أن يفهموا طبيعة وشخصية الفلاح. وكان محمد زكى عبد القادر - وهو القوة الدافعة فى الهيئة - يشجع الأدب الريفى كنوع جديد من الكتابة يرى فى الريف مصدرًا للخيال. وناصر كتّاب تلك الفترة ثقافة المجتمع الريفى. فى حين زاوج أحمد محمود سليمان بين تكامل الموروثات الريفية مع الجدل والمناقشات والكتابات المسيطرة على الأدب التقليدى السائد. وكان هذا الاتجاه أسلوبًا مثاليًا لتدشين مرحلة تستهدف تطوير الريف. أما عباس محمود العقاد فقد رأى أن "تمصير" الشعر يمكن أن يتم من خلال الأغانى الشعبية للفلاحين حيث إنها تعتبر الموروث الشفهى الذى ظل محتفظًا بملامح المزاج الخاص وحس الدعابة التى تميز المصريين الأصليين(٤١). فالأصالة المصرية يمثلها أهالى القرية. ويذهب سلامة موسى إلى أبعد من ذلك فيعزز "لغة الشعب" التى يمكن أن تخلق "أدبًا شعبيًا" يحمل أفكارًا وثيقة الصلة بحياتهم وأزمانهم. أما إبراهيم المصرى فقد وضع برنامجًا للكتاب من أهل المدن لمعالجة النقص فى معرفتهم بالحياة الريفية بدءًا من التخلى عن عجرفة أهالى المدن إلى خلق أبطال من عامة الشعب، ثم وضع الفلاح فى بؤرة الاهتمام حيث تتجمع

فيه كل القوى الأيديولوجية المختلفة. وناشد أهالى المدن "اتجهوا إلى الريف... تخلوا عن عجرفتكم تجاه الفلاح"(٤٢). فحتى يتمكن الكاتب من الوصول إلى معرفة أعمق بشخصية الفلاح وآلامه وكفاحه يجب عليه أن يقترب من حقيقة الفلاحين ويختلط بهم.

وتبلغ ذروة الاهتمام الوطنى فى تصوير العناصر المكونة للشخصية المصرية الواضحة فى كتاب توفيق الحكيم "عودة الروح" (١٩٣٣) حيث تبرز واضحة تمامًا كنموذج للرؤية "المصرية" فى تمجيدها لإمكانيات أهل الريف. كما جسدت تسامى القوة الدفينة فى أرواح الفلاحين وكذلك الروح الأبدية الغامضة التى تجلت فى تحركهم فى ثورة ١٩١٩ . وتبلور القصة أصدق مثال للرواية المصرية الوطنية. فقد ملك الحكيم روح هذا العصر ورغبته الملحة فى خلق صورة ووعى ذاتى مصرى متفرد. فنرى محسن - بطل الرواية - مدفوعًا بالرغبة فى أن يكون اللسان الناطق للشعب المصرى، والمعبر عن ضمير الوطن. وأرجعت القصة إعادة ثقافة الأمة الأصلية إلى تعظيم دور الهوية المصرية الأصلية مقارنة بالاتجاهات السلبية فى الشخصية العربية. كان محسن مؤمنًا بتفوق الفلاح الكريم النبيل الذى أثنى عليه بإفراط "لطيبته، وهدوئه، وحبه للسلام وهى السمات المميزة للحضارة والاستقرار"(٤٣). وفى خلال إجازة قصيرة أمضاها محسن فى مزرعة بالقرب من دمنهور، اعتنق فكر "الفلاح البسيط" الذى يزرع أرضه. وعلى النقيض من والديه - السادة الذين يمارسون الاضطهاد وتخلو مشاعرهم من التعاطف أو الإنسانية - توحد مع أسلوب الحياة فى الريف، فنراه يعجب بأسلوب التعبير عند المزارعين، والفرحة الخالية من الهموم فى تقبلهم للحياة، ثم يحسدهم على الانتماء القوى للأرض وتعلقهم بها.

وتبرز صورة الفلاح كأيقونة وطنية فى مجال الفنون البصرية. وكما تشرح كارولين ويليامز بصورة متميزة، جسّد محمود مختار (١٨٩١-١٩٣٤) فى تمثاله "نهضة مصر" روح هذا العصر. ويصف هنرى عيروط موقعه الأول "فى الميدان الفسيح أمام محطة القاهرة يقف تمثال منحوت من الجرانيت المستجلب من أسوان يمثل أبو الهول وهو رابض على قدميه الأماميتين، وبجانبه تقف امرأة واضعة يدها على مؤخرة

عنقه بعد أن أزاحت خمارها جانبًا"[٤٤]. ويمثل التمثال الفرعونى النصفى والفلاحة المصرية - بحجمها الذى يزيد ثلاثة أضعاف الحجم الطبيعى - الاتجاه إلى الجذور الأصلية. كان تجسيداً لمعتقد راسخ بأن "الفلاح هو تاج مصر وسر قوتها، وأن الحقيقة الوحيدة التى لم تتغير فى العالم خلال ستة آلاف سنة هى أن الفلاح هو الشىء الوحيد الذى أبقى على حيوية وقوة مصر حتى الآن"[٤٥]. وقد نحت مختار هذا التمثال فى جو مفعم بروح الثورة والصحوة، فكان تعبيرًا حقيقيًا عن صحوة الأمة فى مرحلة ما بعد ١٩١٩، والتى تمزج بين المجد القديم والشخصية المعاصرة التى تتمثل فى الفلاحين.

مخاطر فكرة الوطنية "الرومانسية"

كان التركيز الحصرى على فكرة الريف المثالى تغلب عليه المصلحة الذاتية وطنيًا وسياسيًا، فترسم رواية "زينب" لمحمد حسين هيكل (١٨٨٨-١٩٥٦) مشاهد من الحياة المصرية فى الريف وسلوكياته (١٩١٣) فى صورة بديعة لريف رائع فى مصر، فقصة الحب الرومانسية لفتاة فقيرة جميلة هى ابنة الطبيعة المثالية تدور فى خلفية ريفية تبدو كالجنة. ويعترف هيكل "أنا مبهور بريف ابتدعه خيالى"[٤٦]. ويبدو الريف من خلال روايته كأرض من نسج الخيال لها ثقافتها الخاصة، ومحملة بعاطفة مثقلة بحنين طاغ. إلا أنه بعد رواية "زينب" يأتى بطل الشرقاوى فى "الأرض المصرية" فيخترق هذا اللمعان الخادع للرومانسية ويعلق عليه قائلاً:

"كم أتوق لأن تكون قريتى ... بدون مشكلات مثل القرية التى نشأت فيها زينب... فلم يكن للفلاحين فيها أية مشكلات مع مياه الرى، ولم تستول الحكومة على أرضهم، أو أرسلت إليهم ذوى الملابس الكاكية لتضربهم بالسياط... والأطفال هناك لا يأكل الذباب عيونهم، وفى قرية زينب لا يختلط الرجال بالدم والصديد، أو تتلوى أجسادهم ألمًا بحيث لا تتركهم إلا وهم أموات... لم تذق قرية زينب طعم السياط... أو تهديدات القدر المتمثلة فى الأجنبى، والعمدة، والحكومة، ولا لذة التحدى والمكسب أحيانا"[٤٧].

رسم هيكل النظام الاجتماعى عبر خلفية أرض رائعة، ويعلق على أسباب اختيار العنوان التبادلى مع روايته "فلاح مصرى" قائلاً: "لقد أردت أن أظهر شعور الفلاح المصرى العميق بقيمه وقيمته اللذين يستحقان الاحترام، وشعوره بالفخر لأنه يتخذ من مصريته وكونه فلاحًا علَمًا يلوح به أمام العامة، مطالبًا الآخرين باحترامه وتكريمه"[٤٨]. وكان هذا الفخر الذى يشعر به فى توحده مع أهل الريف مثل الضربة القاضية لعجرفة ووقاحة الأتراك فى معاملتهم للفلاحين. ومتواكبًا مع المقالات الليبرالية الوطنية التى انتشرت آنذاك، ويغلف هيكل قصته عن قسوة الحياة فى الريف برومانسية واضحة كما يمجد من بساطة أهله.

ويعزز من أسباغ المثالية على الفلاح اللغة التى استخدمها هيكل. فهو يكتب باللغة العامية الريفية، ويدور الحوار كله باللهجة التى يستخدمها أهل الريف بغض النظر عن مكانة المتحدث. ولاستخدامه هذه اللغة والحوار فى وصف الحياة فيها، اضطر المؤلف إلى أن يعتذر لقرائه عن ابتعاده عن الأسلوب التقليدى. فقد كان هيكل متمسكًا بالميراث الأثير لدى الكتاب المتمثل فى استخدام اللغة الكلاسيكية المنمقة والتى تشكل أساس إبداع الأدب العربى[٤٩].

ويرتبط هذا الموضوع بالدراسة التى قدمها أندرو فليبر فى الفصل السادس عشر من هذا الكتاب حيث كانت الأفلام السينمائية التى تصور الريف تضع غلالة من الوهم على واقع القرية. وفى خيال العامة كانت الحياة الريفية ينظر إليها كقصيدة رعوية وثيقة الصلة بالطبيعة، لتبدو الصورة كما لو كانت هى الحقيقة بأكملها. ومن ثم ظلت جاذبية الخيال أمام قاطنى المدن لها فعل المغناطيس. فأصبح الريف هو المكان الذى يمكن اللجوء إليه هربًا من سرعة الخطى المتزايدة للحياة فى المدن، وبالتالى كان علاجًا لأمراضها. ويستحضر فيلم "زينب" (١٩٣٠) الذى يعتبر علامة فى تاريخ السينما المصرية صورة للريف مستمدة من قصص الريف الغربى الرومانسية. فتبدو الرؤية فوقية وليست من الداخل ويتذبذب المخرج بين تمثيله للعالم فى صورته الحقيقية، وبين طرحه لعالم مثالى فى صورة العالم الحقيقى. غير أنه بعد زيارته للقرية يستغرقه التفكير فى قضايا رئيسية:

"لقد صدمت حين عرفت حقيقة الحياة فى الريف، وكان ذلك أسوأ خيبة أمل أصبت بها فى حياتى. لقد عدت من هذه الزيارات وأنا أحمل معى حقائق مؤلمة عن حياة الفلاح. لقد زرت بنفسى بيوت الفلاحين التعساء... والذى أخجل من أن أحتفظ بداخلها بحيوانات... لقد شاهدت صوراً منفرة للجهل، وغياب العدالة والفقر والسذاجة... وشعرت بشىء من الاشمئزاز حين قُدم لنا طعام العشاء... كان عشاء فخماً قدمه لنا مضيف يعانى من سوء التغذية... كان الظلم الإنسانى فادحًا! ولكن كان من المحال علىَ أن أقدم بلدى فى هذه الصورة السيئة. ما جدوى الحقيقة إذا كانت تهدم سمعة بلادى؟ إن حياة الفلاح يجب أن تطرح كما يجب أن تكون لا كما هى"(٥٠).

كان رد الفعل التقليدى لسكان المدن على مباهج الطبيعة فى الريف مزيفة لواقع الفلاح الذى يزرع الأرض ويرزح تحت وطأة القذارة والفقر. إلا أن المخرج تعمد تجاهل مظاهر البؤس فيه، فهو لا يعترف فقط بجهله بالحياة الريفية فى مصر، بل يقرّ أيضاً بخداع نفسه، ورفضه للحقيقة عن عمد، وإساءة تصوير حياة الريف عن قصد. فأخذ على عاتقه تحسين الواقع عن طريق إخفاء آلامه وقسوته.

وعلى نفس المنوال نرى أسمهان فى فيلم "غرام وانتقام" (١٩٤٤) وكانت مطربة مشهورة فى ذلك الوقت تتغنى بحب - مثل عبد الوهاب قبلها - بمشاهد الريف، وتثنى على الفلاح الكادح المجتهد الذى يشعر بالسلام والرضا رغم فقره. وتبرز صورة الفلاح كشخص بسيط نقى، لا يعرف شيئًا سوى الحرية فى الهواء الطلق وأغانى الحقل. وعلى مستوى آخر نرى فيلم "ليلى" (١٩٢٧) وهو فيلم قديم صور فى بيئة ريفية تتميز بجمال الطبيعة يقابله ردود فعل سلبية حين ظهر فى السينما. فقد انتقدت الجماهير المنتج والمخرج لانشغالهما بتصوير أهل الريف المتخلفين بدلاً من مشاهد حياة الطبقة المثقفة فى القاهرة. وبالتالى فقد أجبرت الرقابة صناع الفيلم على إلغاء المشاهد التى تسىء لسمعة المصريين كشعب متحضر. وكان تصوير الموائد المستديرة المنخفضة (الطبلية) والتى يستخدمها الريفيون فى تناول طعامهم يعتبر مشهداً همجيًا يبعث على الخجل. أما المشاهد المحسنة والإنسانية فقد كانت تتواءم أكثر مع روح العصر، وأحاسيس الوطنية المزدهرة السائدة(٥١).

ورغم أن أفلامًا أخرى مثل "عاصفة على الريف" و"ليلى بنت الريف" كانت تبشر بعرض صورة حقيقية لمعاناة الريف، فإن المضمون يشي بإغراق فى نوع من الوطنية الرومانسية. فقد ألغيت صورة الفلاح التى تجسد الأمراض الاجتماعية والاقتصادية ليحل محلها مشاهد نمطية مكررة: فتاة القرية الفقيرة التى تقع فى براثن التغيير من الحياة الريفية إلى الحياة المدنية بعد أن يقع صاحب الأرض فى غرامها ويحملها معه إلى المدينة. أما الفلاح فهو إما الخادم الساذج الغبى، أو الحرامى الشرير أو القاتل، ثم مشاهد أخرى تصور العمدة المتهتك الذى ينفق أمواله على موائد القمار ثم يقع فريسة للنصابين فى المدينة، بالإضافة إلى زيارة مالك الأرض لضياعه والتى تقابل بالفرحة والزغاريد من عبيده الفلاحين.

وقد شهدت العشرينيات من القرن انتشار "الكاريكاتير" المصرى فى المجلات والجرائد. وكانت الأمية السائدة فى ذلك الوقت قد نتج عنها تعظيم قوة الصورة عن الكلمة وإعطائها الأسبقية، وكما يشير جيمس هييدن فى الفصل الأول من هذا الكتاب فقد أصبحت الرسوم الساخرة استمرارًا للبرنامج السياسى ووسيلة إعلامية مهمّة للنقد الاجتماعى. وقد ساعد صاروخان - وهو من أبرز رسامى الكاريكاتير آنذاك - فى تعرية زيف حقيقة الفلاح. فقد كان تصويره للفلاح المريض وهو محاط بأرض جافة مشقوقة ثم وهو يتغنى بجمال وجاذبية حياة الريف محاكاة ساخرة للمثالية الرومانسية المعتادة. وفى الواقع فإنه فى ترجمة حياة الفلاح على هذا النحو الخيالى، كان ذلك مدعاة للطبقة الأرستقراطية لرعاية المحتاجين والتعامل مع الفلاح كشخصية رومانسية تثير الشفقة والعطف.

الواقعية: شعاع من الحرية

مع ظهور "الأدب الواقعى" والتركيز على الأشخاص الحقيقيين فى المواقف المنطقية، تطورت الصورة التى تمثل الفلاح من خلال كتابة خلاقة تتضمن تحليلاً دقيقًا لكل جوانب شخصيته وحياته. وقد وصل الاهتمام بالواقعية إلى ذروته مع ظهور جماعات

المدرسة الحديثة والتى استهدفت إعادة صياغة العلاقة بين الأدب والواقع الاجتماعى "حتى يمكن إقامة علاقة متبادلة بين الأدب والمجتمع وبطريقة يصبح الأدب فيها انعكاساً حقيقياً، ومرآة صادقة للمجتمع"(٥٢). كما حاولت هذه الجماعة أن تضع القصة الروائية فى دائرة اهتمام القارئ اليومية وتتخذ منها وسيلة لتغيير رؤية المجتمع وأفكاره المسبقة. وحتى يتمكن الكتاب من إبداع أدب مصرى أصيل، كان يتعين عليهم الأخذ بالاتجاه الواقعى. فخضع بذلك واقع الفلاح إلى هذه التقاليد الروائية الجديدة حيث تقنع التفاصيل الفنية الدقيقة الحية القارئ بصدق القصة والتصاقها بالحياة الواقعية، وبالتالى تم قبول القرية طبقاً لمواصفاتها الحقيقية وليس ضمن الشروط التى يفرضها عليها أبناؤها فى المدينة. وكانت الواقعية أيضاً تتطلب الاتصال الحى بالبناء الذهنى والوعى الجماعى لأهالى القرية بحيث تكون الأحداث الروائية انعكاساً مباشراً لوجهة نظرهم تجاه العالم. فنرى أن قصة محمود طاهر لاشين القصيرة "القرية واللغو فى الحديث" Village Small Talk (١٩٢٩) تعكس وجهة نظر فئة من المجتمع لا يرتبط بأى علاقة بها. ولم يحدد لاشين فى قصته اسم القرية التى تجرى فيها الأحداث، ولكنها فى ضعفها وقلة حيلتها تمثل القرى المصرية. فتجربة الأهالى مع اثنين من زوار المدينة كانت "استراتيجية شاملة للنص"(٥٣) فانتهاكهما لحرمة اللقاءات المسائية للأهالى تشكل جوهر القصة. فالشيخ الذى هو محور الدردشة العامة كان المحفز لهجوم القرية. فى حين أن الراوى الذى يصل لقضاء يوم إجازة فى قرية أحد أصدقائه كان يأمل فى مساعدة الفلاحين المضللين:

"كنت مصمماً أن أدحض أكاذيب الشيخ، وأهدم النقاط التى أثارها أثناء حواره، وحين لاحظت تردده فى المناقشة انتهزت الفرصة لمناقشة أحوال الفلاح المعيشية... وبعد ذلك توسعت فى الحديث عن حرية الإرادة المرتبطة بالأفعال وإنهم يمكنهم تحقيق المعجزات إذا ما أحسوا بأنهم أحياء وصمموا على إثبات ذاتهم... ومع ذلك ففى كل مرة كنت أتوقف فيها عن الحديث لمعرفة تأثير كلماتى، كنت أجدهم فاغرى أفواههم فى دهشة صامتة وهم ينقلون النظر بينى وبين ناصحهم المخلص"(٥٤).

كان الفلاحون كالكورس، يرددون ما يقوله الشيخ الذى كان يزاوج ما بين حديثه وردود أفعالهم. كانوا يستمعون إلى شرح وسائل التنمية ولكنهم عاجزون عن استيعابها، وكانت عدم قدرتهم على التوفيق بين القديم والحديث، أو بين التحكم الإلهى والشوق الإنسانى يحبط أى محاولات للتغيير. والواقع أن استجابة الفلاحين المستمعين للشيخ أثارت مناقشات متصارعة. وتحولت الرواية بعد ذلك إلى ساحة لوجهات نظر متناقضة: الصراع بين المعتقدات والقيم التقليدية وبين الاتجاهات الحديثة، ومجابهة التقدم والتخلف، والمعرفة والجهل بالإضافة إلى الصراع بين دنيوية المدينة وتدين الريف، وبين الحرية الشخصية والضغوط ثقيلة الوطأة للدين، ثم بين الاستسلام للمصير، وممارسة حرية الإرادة.

وعلى صعيد آخر يأتى كتاب محمد تيمور (١٨٩٢-١٩٢١) بعنوان "فى القطار" (١٩١٧) والذى يعتبره النقاد أول قصة قصيرة محلية تكرر شكوى النديم من فقر الفلاح المدقع وعذاباته[٥٥]. وتتكامل الرؤية فى عرض الأبعاد المختلفة للفكرة. ففى حوار يدور بين المستقلين للقطار فى اتجاه الريف يثير سؤال حول أحسن الوسائل لتعظيم إنتاجية الفلاح ردود أفعال متباينة. والمشاركون فى هذا الحديث يمثلون شخصيات مصرية نمطية - فمنهم الأفندى - وهى شخصية مثيرة للجدل كتبت عنها لوسى ريزوفا فى هذا الكتاب - ومنهم العمدة، والباشا الجركسى وشيخ الأزهر. وتراوحت الاقتراحات حول إصلاح حال الفلاح ما بين التعليم واستخدام السوط. ويميل رأى الأغلبية نحو هذه الوسيلة الأخيرة بصفتها أقل تكلفة لعملية الإصلاح. "لا تنسوا أن الضرب بالسياط كان الوسيلة الناجحة لإخضاع الفلاح منذ قرون. فهو معتاد عليها من المهد إلى اللحد"[٥٦]. ومن المثير للسخرية أن هذا الاقتراح كان مردوده سلبيًا من قبل المؤلف الذى يمثل المثقفين المتعلمين، وهو ينسحب من الإجماع فى إذعان واستسلام دون أن يقدم حلاً بديلاً بناءً وأكثر إنسانية.

وتعكس هذه الرواية اتجاه عدم التدخل أو "دع الشىء يكن" فى شئون الفلاحين السائد فى ذلك الوقت. إلا أن النظرة الرومانسية لجمال الريف المصرى وآفاقه المتسعة والسذاجة النقية الريفية كان دائمًا ما يقابلها احتقار هذه المشاعر الرومانسية،

والسخرية اللاذعة منها ورؤية مساوئ الفلاحين فقط. وكانت هذه النظرة الساخرة - إن حالة الفلاح المزرية توافقه تماماً لأنه فاقد الإحساس بما فى حياته من إذلال - تعكس وجهة نظر أن الفلاح فى هذه البيئة الطبيعية أحسن حالاً رغم أميته وجهله. وإنه من المفروض عليه أن يعبر عن تقبله لفقره وهوانه. وبالتالى فقد شكل هذا المزيج من الطبيعية والواقعية فهماً ناضجاً أعمق وأنضج لوصف تصوير حياة وسلوك الفلاح الإنسانى بعيداً عن الرومانسية المبالغ فيها أو الخيال الواسع.

إن تصوير البيئة التى تخرج منها الشخصيات هى من أهم متطلبات الفن الروائى، لأن لها تأثير هائل فى تشكيل شخصياتهم وأحاسيسهم. بالإضافة إلى أن حيوية القصة واستخدامها لوصف دقيق واقعى لها تأثيرها القوى فى نفس القارئ، فهى تقنعه بصدق القصة وعلاقتها بالحياة الحقيقية[٥٧].

واستناداً إلى هذا الفهم للواقعية، حاول محمود تيمور (١٨٩٤-١٩٧٣) إعادة تصوير الحياة المصرية. وتبدو واقعيته أساساً فى وصف تأثير العواطف والمشاعر الإنسانية على سلوك الشخصيات مع التقليل من أهمية تأثير المجتمع عليها. ويصف "الشيخ جمعة" (١٩٢٥) أمراض الريف فيركز على الأشخاص العاديين الجاهلين الذين تحولوا إلى شيوخ بالصدفة. وكانت فكرة الفساد فى الشيوخ تعكس الصراع بين الجيل الجديد من المثقفين العرب، والجيل القديم من المحافظين التقليديين[٥٨]. كما كان الهجوم على الشيوخ يمثل موقفاً عاماً للجيل الجديد، حيث دأب الخريجون فى نظام التعليم الحديث على معارضة الشيوخ الذين تعلموا فى المعاهد اللاهوتية القديمة، وعلى رفض تقبل الاحترام المغالى فيه، والسمعة العالية التى يتمتع بها هؤلاء الشيوخ بين الرأى العام، واعتبار هذا التقدير لا مبرر له.

"... ففى حين كان العلماء فى القاهرة يتحدثون بإفراط فى جميع مجالات التعليم فى حضور تلاميذهم فقط... كان العلماء فى الريف يذهبون ويجيئون محاطون بهالة من الاحترام والتقدير. وحين كانوا يلقون مواعظهم، كان الناس يصغون إلى كل ما يقولونه، وقد امتلأت نفوسهم بالرهبة والإعجاب... وهذا الاتجاه يضع العلماء على قاعدة تمثال مؤمنين بأنهم من طينة أخرى أنقى وأعظم من بقية البشر"[٥٩].

وقد كشف الشيخ جمعة عن زيف هذه الطبقة الاجتماعية فى الريف، واستخدم تيمور قصصه لهدم وتدمير المعانى الملتصقة بهذه الأوضاع. فرجال الدين الذين يفترض فيهم العلم كانوا يتصرفون بطريقة تدعو إلى السخرية. ولا ترحم الرواية الشيوخ الذين يتبوءون مكانة عالية بصفتهم المتحدثين باسم أهال القرية وأنهم الصلة التى تربطهم بالعالم الخارجى، فقد عمد هؤلاء الناصحون من رجال الدين إلى إرضاء الفلاحين وتضليلهم(٦٠)، فثوب التقوى والإيمان والعلم لم يكن سوى قناع يخفى الدجل والشعوذة، فقد كانت نصائحهم كاذبة، كما كانوا يسيئون فهم الفارق بين الحوار والسفسطة، ويشوهون المضامين المقدسة بحيث تتفق مع أغراضهم، ويستغلون الجهلة من العامة لفائدتهم. فهم لا يثيرون فى قصة تيمور أى شفقة أو تقدير فى نفس القارئ.

قلصت أخلاقيات الانتماء الوطنى التى تمجد الفلاح بصفته العامود الفقرى للمجتمع من التوترات التى صاحبت التقسيمات الطبقية والفوارق الاجتماعية، وأضيف إليها مشاعر الاستقلال الوطنى كقضايا سياسية تتكامل مع الوعى الثقافى للبلاد، ومع الإحساس المتنامى بالاختلال الوظيفى داخل مجتمع تتمتع فيه حفنة قليلة من الأشخاص بثروات طائلة فى حين تعمل الأغلبية لقاء أجور لا تكاد تسد رمقهم، ظهرت نخبة من المثقفين تنتقد بشدة الأجواء السائدة، فاهتموا بالصراع الطبقى الدائر والمناداة بالعدالة الاجتماعية. وفى ضوء الاهتمام بالصيغة الواقعية تعرضت الأوضاع الاجتماعية والسياسية إلى التحليل والمراجعة(٦١).

وبدءاً من عام ١٩٣٩، كشفت الروايات والقصص القصيرة التى صدرت آنذاك عن القلق والاهتمام بالعدالة الاجتماعية. ورغم أنها كتبت تحت تأثير اتجاهات سياسية، فإن رواية عصام الدين حفنى ناصف "عاصفة على مصر: قصة اجتماعية" كانت أول رواية تتمحور حول علاقة الفلاح بمالك الأرض حيث ركزت على استغلال أحد أصحاب الإقطاعيات للفلاح فى مضمون اجتماعى سياسى قوى. فنرى أحد أصحاب الأرض من الأثرياء نوعًا يزداد ثراءً على حساب الفلاحين من خلال قسوته وعدم أمانته، وحين يرقد على فراش الموت يعترف بما فعل أمام مجموعة من الفلاحين تحيط بسريره:

"أنا أعرف أنكم لن تنسوا أبداً أنكم لم تكونوا جزءاً من الثروة التى تمتعت بها طوال حياتى... والتى حصلت عليها من عرقكم. فلم تتحسن أحوال معيشتكم، وكانت فخامة القصر الذى أقطنه تظهر بشاعة الأكواخ التى تسكنونها. وبغض النظر عن وفرة المحصول لم أرفع من أجوركم رغم ارتفاع تكاليف المعيشة... وحين كنتم تطالبون ببعض حقوقكم، تجاهلتكم وأعلنت عليكم الحرب... ولم أضع فى اعتبارى العاصفة التى سوف تهب بهذه القوة"(٦٢).

ومن خلال هذه النبرة الحادة الناقدة يصور هذا المشهد الهجوم على لذات الحياة التى لا جدوى منها للبائسين من الفقراء بشكل يثير الشفقة. ويتوجه هذا العمل إلى الطبقة المميزة ليحثهم على استيعاب مظاهر الطمع والفقر حولهم. فهو يعكس الإحباط تجاه حالة الرضا السائدة فى الطبقة العليا الثرية والتى أغمضت عينيها عن الأغلبية من المصريين الفقراء.

إلا أننا نلمس فى بعض الكتاب الآخرين شعوراً قوياً من الانتماء إلى القرية دفعهم إلى محاولة اكتشاف عالم الريف بقصد توصيفه فى صورته الحقيقية. وبالتالى ظهرت كتب السير الذاتية لمن لهم جذور ريفية كنتاج لإيقاع وثقافة بيئتهم. وقد وصفت هذه السير الذاتية طفولتهم كما حللت التجربة الريفية كما عاشوها فى مستواها الدنيوى. ويشير حامد عمار إلى أهمية هذه السير الذاتية. إلا أنه يلاحظ أن المؤرخين وجهوا اهتمامهم إلى القوى الحاكمة فى حين أن "عادات وتقاليد المسئولين المحليين كانت هى القوة المحددة النهائية"(٦٣).

كان أحد أهم المفاتيح الرئيسية فى روايات السير الذاتية الريفية هى الرؤية الأنثروبولوجية التى أدت إلى حكم نقدى للأحوال الاجتماعية فى الريف. وفى كتاب "طفل من القرية" (١٩٤٦) عرض سيد قطب (١٩٠٦-١٩٦٦) واحدة من محاولاته الأولى لإعطاء صورة عن القرية المصرية من وجهة نظر واحد من أهلها. فكتب يقول "إن كثيراً من صور الحياة فى القرية ترجع إلى طفولتى منذ ربع قرن مضى أسترجعها دون أن أحاول تجميلها أو صناعتها، ولكنى نقلتها من صفحات ذاكرتى لأسجلها على صفحات الورق".

ولأنه كان واحداً من أهل القرية، فالمؤلف الراوى يضع نفسه حكماً بالنسبة للتفصيلات الإثنوجرافية المتعلقة بالمكان ومؤسساته، وممارساته، وأحواله المعيشية بالإضافة إلى تركيبتة الدينية والطبية وأعمال السحر به. ثم بوادر الإحساس بمصر كدولة فى وعى الفلاحين. وفى وصفها لعلاقة الفلاحين بالبيئة الخارجية، تظهر الرواية التناقض بين التعاطف العميق مع عبودية الفلاحين، وأسلوب تعامل الرسميين المدنيين معهم أثناء التفتيش والإدارة وتحقيق النظام بها والذى يخلو من المشاعر فيصبح وصف الغرباء مثل الطبيب، وكيل النيابة، وضابط البوليس ومندوب الحكومة فى وعى الطفل مثار سخرية القارئ. ويشكل عرض الفجوة فى أسلوب الحياة بين أهل المدن وأهل الريف ملمحًا شائعًا فى قصة قطب. فهو يصور الأوضاع المتدنية فى الريف فى مواقف عدة. ويقول وهو يصف الوسائل البدائية لإخماد النيران وقت جمع المحصول "وقد يتساءل الكثيرون من ساكنى المدن: لماذا لا يلجأ الفلاحون إلى خراطيم إطفاء الحريق أو الاتصال بعمال الإطفاء؟ عمال إطفاء! يا سيدى الفاضل هذه الأشياء لا توجد سوى فى المدينة، وأقرب محطة إطفاء تقع على مبعدة من القرية." وينقل استهلال الرواية أفكارًا إصلاحية حول دوافع المؤلف لتصوير الحياة فى الريف فى طفولته:

"إن كثيراً من هذه الصور ما زالت حقيقة واقعية. إلا أن الناس فى المدينة الذين اعتادوا على حياة الرفاهية لا يصدقون أنها موجودة سواء فى العالم الحقيقى أو عالم الخيال. ولكن عرضها هنا سوف يضع أمام الجيل الجديد صوراً من الريف المعتاد بجوانبه الحسنة والسيئة. وإنى آمل أن يكون لديهم رأيًا فيما يتعلق بما يجب أن يستمر وما يتعين عليه أن يزول"(٦٤).

وتكشف الأحداث التى تمر بطفولة المؤلف عن التخلف العام المتمثل فى فقر التعليم وسوء الحالة والإمكانات الصحية، وفساد المسئولين، وقسوة وجمود العادات الأخلاقية، واستغلال أصحاب الأرض، وغياب العدالة فى توزيع الأرض والسلع. ويرحب العمل بالتغيرات الاجتماعية الثورية فى مصر فتتطور فكرة تحرير القرية من الجهل والمعتقدات الخرافية الشائعة لتصبح الفكرة الرئيسية فى السيرة الذاتية.

وتبرز صورة ناقدة أخرى من خلال كتاب الأيام لطه حسين (١٨٨٩-١٩٧٣) فترى الريف من منظور طفل أعمى يشب فى عائلة فقيرة فى إحدى قرى مصر، ويبدو الظلم الاجتماعى والتخلف الريفى واضحاً فى تجربته الشخصية فى معاناته الفقر والجهل والمرض الذى يسود صعيد مصر. فتموت شقيقته المحبوبة الصغرى جراء نقص العناية الصحية، ويصبح هو ضحية الجهل المدمر حين يفقد بصره نتيجة معالجة سيئة من أحد الأشخاص المحليين الجهلة لعدوى بسيطة فى عينيه. وتبرز "الأيام" كرواية متميزة من خلال مناصرتها قضية العدالة والمساواة بصفتها مبادئ إسلامية، وأيضاً لعرضها وسائل التغيير. ويركز طه حسين على الجهل كسبب جذرى لمعاناة الريف الذى يغطى على الصفات الحميدة فى شخصية الفلاح، ويعيق أى خطوات للتقدم. وحين ماتت شقيقته أدان طه حسين جهل الأهل الذى تسبب فى وفاتها وفى إصابته بالعمى.

"فالنساء فى القرى... لديهم فلسفة قاتلة، ومعرفة لا تقل إجرامًا عنها. فالطفل يشكو ولكن الأم نادراً ما تهتم... وإذا اهتمت فهى إما تحتقر الطبيب، أو أنها جاهلة بوجوده أصلاً. وبالتالى فهى تعتمد على المعرفة القاتلة للنساء والأخريات من أمثالهن"[٦٥].

ويقدم طه حسين الحل الذى يتمثل فى ديمقراطية التعليم من خلال مدارس مجانية ترعاها الحكومة. وكما يشير الفصل الذى كتبه ميساكو إيكيدا، فقد حارب بعنف كأديب ووزير للمعارف كى يعم التعليم الذى اعتبره حق طبيعى لكل إنسان مثل "الماء والهواء"[٦٦]. فالعدالة والتعليم فقط هما اللذان يحُولان بين حياة ممتلئة تعاسة وجوعًا ومرضًا وانحطاطًا.

وفى تسجيلات لبعض السير الذاتية للمهنيين الذين يخدمون فى القرية يتم تفسير حقيقة الريف من وجهة نظر غرباء لديهم خلفية مدنية. وتتصف هذه الروايات بعدم معرفة الراوى بالحقيقة التى يعرضها. فالراوى غريب عن حياة الفلاح أى أنه شاهد بعيد، أو مراقب غير منغمس فى حياته. وبالتالى تصبح مصداقيته فى الحقائق التى يرويها قضية محل نقاش. وفى رواية توفيق الحكيم "متاهة العدالة" (١٩٤٧)

نرى الفلاحين - فى نظر وكيل النيابة الذى يحاول تحقيق العدالة فى المناطق الريفية - لغزاً غامضاً، حيث لا يمكن اختراقهم مثل الأحداث المعقدة فى القضايا التى يحققها. وحين يدرك عدم جدوى تحرياته يوقف التحقيقات، ويدفن القضية فى الملفات. وعكس رواية "طفل القرية"، فإن الصراع بين ممثلى السلطة والأهالى الريفيين يظهر من خلال وجهة نظر متميزة لأحد المسئولين الغرباء عن القرية التى يمارس فيها عمله بأسلوب سلطوى.

ومثل قصة "الفلاح الفصيح" تصور الرواية المجموعتين التقليديتين فى المجتمع الريفى المصرى: الحاكم والمحكوم. إلا أنها تبرز هنا كخلفية مغايرة لـ "متاهة العدالة"، فالمحكمة فى رواية الحكيم تكشف عن انعدام الضمير عند القضاة، ونقص الأمانة عند الموظفين الذين يبنون قراراتهم على دلائل سطحية. فهم يتعاملون مع قضايا الريف دون أن يستمعوا إلى دفاع المتهم. وتتحول لهفة واشتياق طه حسين للعدالة إلى متاهتها فى أعمال توفيق الحكيم. فنرى وكيل النيابة محبطاً جراء فشله فى تحقيق النظام والعدالة فيه. ولأن القوانين والإجراءات المتبعة كانت موضوعة لمجتمع آخر وهو المجتمع الأوروبى حيث تم استيرادها دون تغيير، وفرضها دون مراعاة الخلفية أو التقاليد للمجتمع الجديد، فقد واجه وكيل النيابة حيرة الأهالى فى الريف الذين لم يستطيعوا استيعاب هذه الإجراءات القانونية والعقاب الذى لا سند له... وتصور واحدة من جلسات المحاكمة هذا الموقف:

"أنت متهم بغسل ملابسك فى الترعة" "ولكن يا سيدى - رفع الله قدرك - هل ستوقع علىَ غرامة لأنى فقط غسلت ملابسى؟" "بل لأنك غسلتهم فى الترعة" "حسناً وأين كنت تريدنى أن أغسلهم؟" وتردد القاضى وقد استغرق فى التفكير فلم يجد جوابا. فهو يعلم جيداً أن هؤلاء البؤساء ليس لديهم أى حمامات فى القرية تمتلئ بمياه متدفقة من الصنابير. فقد تُركوا ليعيشوا مثل الماشية طوال حياتهم، ومع ذلك يفرض عليهم الانصياع إلى قوانين مستوردة من الخارج. وهنا استدار القاضى إلى قائلاً: "ما هو رأيك يا رجل القانون؟" "فالدولة لا يعنيها أين يغسل هذا الرجل ملابسه. كل ما يعنيها هو تطبيق القانون"[٦٧].

ويشير هذا الحدث إلى القصور فى عرض رؤية شخص ليس له دراية بمشاكل الفلاح وكفاحه الصامت، فالمؤلف يفتقد التوحد عاطفيًا معه والإحساس بالزمالة والذى كان من الممكن أن يجعله يتفهم فكره ومشاعره.

ورغم تحمل الفلاح مصائبه دون شكوى، فإن الفلاحين المصريين كانوا دائمًا يستجيبون إلى التحركات السياسية. فالنمط التقليدى للفلاح المدحور المطيع دائمًا كان يخفى تيارات عنيفة من التمرد على الاستغلال والسلطة ثقيلة الوطأة. ففى الفترة ما بين ١٩١٩ و١٩٥٢ كانت الجريمة فى الريف لها أبعادها الاجتماعية والسياسية التى تعكس رفضه للنظام السياسى الذى حاول الحكام فرضه، بالإضافة إلى الثأر من السلطة الاستبدادية. وفى كتابه "الجريمة فى مصر: أسبابها ووسائل معالجتها" يعرض محمد البابلى - وهو أحد القانونيين - رؤيته الشخصية عن الجريمة فى الريف والتى تحولت إلى قضية وطنية فى ذلك الوقت أشاعت الخوف فى نفوس الحكام. فقد عكست تحدى الأهالى لفرض الضرائب، ومصادرة الأرض الزراعية أو المحصول، وطرد المستأجرين، ورفع قيمة تأجير الأرض أو حتى "رفض تخفيض قيمة الإيجار الذى سبق الاتفاق عليه أو تأخير سداد الديون"[٦٨]. وكان تكرار اعتداء الأهالى على ملاك الأرض ووكلائهم من المسئولين المحليين يوميًا يكشف عن مقاومة الفلاح، وبراعته ودهائه فى التعامل مع أساليب القمع.

وواقع الأمر أن الاتهام الذى وجهته السلطات لما أسمته قوة الجريمة التدميرية، كان فى نظر أهالى القرى بطولة ومبادرات فردية لمواجهة الظلم. وكان تمرد الفلاحين يشكل مكونا لا غنى عنه فى الأدب الشعبى الذى يفسره أحمد شوقى عبد الحكيم بأنه "مرآة للأحوال السائدة بين الأهالى، وانعكاس حقيقى لوجهة نظر الفلاحين فى الحياة"[٦٩]. ويكشف التراث الثقافى عن كيفية ممارسة الفلاحين للسياسة، فالملحمة التى أُطلق عليها أدهم الشرقاوى أثارت تقليدًا فى ريف مصر فى مواجهة الأحداث الاجتماعية والسياسية " بدعة أشخاص أو مجموعات ينقصها التناسق... تقوم بالهجوم على أعدائهم والتغلب عليهم"[٧٠]. وكانت هذه الأفعال تهدف إلى محاربة الأعداء فى

النظام القائم. وكان الدعم السلبى الذى تتلقاه هذه المجموعات من المجتمع الريفى، والاتفاق الجماعى الذى يشجع الانتقام، ورفض التعاون مع ممثلى الدولة قد حول هذه النشاطات إلى لحظات درامية ثورية فى تاريخ الفلاحين الذين كانوا أكثر من أى قطاع آخر فى المجتمع فى انتظار بزوغ مخَلص لهم[٧١].

وقد تركت قصة أدهم الشرقاوى - هذه الشخصية الفوضوية الريفية - أثرًا لا يمحى فى وعى المصريين. انفجرت فى حياة أهالى القرى التى كانت تغلى كالمرجل، وهددت أفعاله العلاقات بين الدولة والفلاحين. "ثم جاءت ثورة ١٩١٩، وتحول أدهم وشريكه بدران إلى لصوص أمراء على طراز روبن هود من خلال محاربتهم للقوات البريطانية المحتلة، وملاك الأراضى الإقطاعيين المصريين. وبدلاً من السرقة من أجل السرقة، كانوا يسرقون من الأغنياء ليعطوا الفقراء"[٧٢]. وبدافع من تمرده على السلطة، وبحافز من استيائه مما كان الفلاحون يتعرضون له من آلام منذ مطلع القرن العشرين، كانت غارات أدهم الشرقاوى على منازل ملاك الأرض الأثرياء قد تجاوزت حدود الاهتمام الشخصى لتشمل اهتمامات اجتماعية وسياسية. كان مدفوعًا بقوة هائلة للبحث عن عدالة مفقودة، وتوزيع متوازن للثروات. فبرز كنموذج لثائر نبيل صنعته صفاته الشخصية وليس مولده. ومن هذا المنظور فإن الأفعال العامة والحراك الذى حدث تحول من كونه عملية هدم اجتماعى ليصبح خبرات تعليمية فى تنظيم وتطوير الذات.

كانت إعادة الكتابة عن الفلاح أو إعادة تصويره قضية انغمس فيها كُتاب تلك الفترة محل الدراسة بمزيد من الجهود صاحبها الكثير من الخيال، وأدى ذلك إلى تأسيس واقع للريف تندمج فيه الأربع قواعد الأساسية للحبكة النموذجية فى الرواية الأدبية والتى يعرفها نورثروب فراى بأنها الكوميديا، والرومانسية، والتراجيديا ثم السخرية[٧٣]. فقد طرح واقع الريف أمام العديد من المثقفين صورًا ناقدة، وانطباعات من الحنين تتلاحم فيها الرؤية الذاتية - وإن كانت مجردة - مع الواقع بشكل ديناميكى.

بنت الشاطئ

أنثى مثقفة تتعامل مع المهمشين

فى نظرية النقد العربى، لا يعمل المثقفون من خلال فراغ اجتماعى سياسى. فقد كان دورهم الشائع يتحدد فى كونهم شخصيات ثائرة تتحرك لإيقاظ وعى مناهض للسيطرة، وكانوا رموزًا لقضايا الشعب كما كانوا آباءً للحركات الوطنية. ومن الصعوبة بمكان أن نجد ثورة رئيسية أو حركة تناهض الثورة دون أن يظهر فيها قياديون أو متحدثون باسمها يمثلون أدوات التحول الاجتماعى والتقدم. وقد أخذ هؤلاء على عاتقهم تحديد وتغيير النغمة السياسية والاجتماعية والأخلاقية السائدة فى تلك الفترة، على حساب المخاطرة بالسجن أو النفى أو الاستبعاد.

وتجسد عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ ١٩١٢-١٩٩٨) دور المثقفين الذين حاولوا تغيير الأوضاع السائدة ورفض وجهة نظر الآخرين[٧٤]. فقد أمضت ستين عامًا من حياتها فى كتابة مقالات بجريدة الأهرام، حيث بدأت عملها وهى فى الرابعة والعشرين من عمرها. فكانت تتناول القضايا المثارة فى زمنها ومنها الهجوم على الحكومة لأخطائها وأفكارها الرجعية. ورغم أن شعبيتها كانت تستند إلى إسهاماتها فى تفسير القرآن، والشهادات التى حصلت عليها فى الثقافة الإسلامية، فإن الهموم التى حملتها بشأن ما يتعرض له الفلاح من أهوال حددت بدء مهمتها الثقافية.

الريف المصرى

رؤية من الدخل

مع صدور كتابها "الريف المصرى" عام ١٩٣٦، و"مشكلة الفلاح" (١٩٣٨) برزت بنت الشاطئ كأول كاتبة مصرية تناصر قضية الفلاح فى أعمالها الطويلة. ويشمل كتابها مجموعة المقالات التى سبق نشرها فى الأهرام عام ١٩٣٥ . وقد ساهمت هذه المقالات فى الجدل الصحفى حول الإصلاح الريفى والأحوال الزراعية فى أواخر الثلاثينيات والأربعينيات. وتعلق بنت الشاطئ على تأثير نشاطها فى هذا المجال بقولها:

"بدأت سنتى الثانية فى الكلية، وكتابى "الريف المصرى" يملأ المكتبات فى البلد، ودارت مناقشات فى الأوساط الثقافية حول حصولى على الجائزة الأولى فى المسابقة التى أقامتها الحكومة عن موضوع إصلاح الريف والفلاح، فى حين كان مجتمع الريف يصفق لانتخابى عضواً فى المؤتمر الأول للزراعة الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٣٦، والذى ضم كثيرا من الشخصيات القيادية فى هذا المجال"(٧٥).

ولأن جذورها كانت تنتمى إلى القرية، فقد عرضت بنت الشاطئ رؤية من داخل الريف. ويجمع كتاب "الريف المصرى" ومشكلة الفلاح ما بين ملاحظات تجريبية عملية، وتوجه إلى فهم متعاطف مع الفلاحين. فنجد أن مقدمة كتابها تعرض صورتين: الأولى للحكم السلطوى والثانية للفلاح المهزوم. وتبدأ كتابها بإهداء إلى بطل روايتها فتقول: "إلى الفلاح المصرى الذى سيكون أول من يرى الحقيقة فى كلماتى، ويلمس القلق الذى يحتوى هذه الصرخة التى تأتى من أعماق روح كانت شاهدة على آلام لن تنساها أبداً." إلا أنه مع اعتماد المثقفين على الدولة لتحقيق أجندتهم، كان من المحتم عليها الاعتراف بمكانه الدولة فى مواجهة موضوع البحث. وبالتالى فهى توجه تحية إلى الملك فاروق (١٩٣٦-١٩٥٢) - بعد إهدائها للفلاح - لجهوده المتواصلة لدعم الفلاحين(٧٦). فقد كانت الكتابة عن الفلاح فى ذلك الوقت لها قيود تفرضها السلطة، وكان الكشف عن بشاعة معاناتهم تعنى إدانة للنظام. مما استتبع أن يتم ذلك بطريقة غير مباشرة لتجنب العقاب. فكان استرضاء السلطة وسيلة لتحاشى اللوم.

وفى مرحلة من تاريخ مصر تتميز بوعى متزايد بالذات وبالأمة، وفترة كانت الدولة فى سبيلها إلى العثور على طريق التطور والتقدم، كانت بنت الشاطئ الصوت المعبر عن الجماعات المهمشة فى المجتمع، أى الشريحة البعيدة عن المسار الرئيسى. وكان الوقت قد حان أمام هؤلاء الذين يريدون المساعدة فى هذا المجال أن يعمقوا فهمهم لمن يريدون مساعدتهم. ولذلك كانت أعمالها تتناول سياسات التهميش الاجتماعى، خاصة فيما يتعلق "بالتمييز بين الطبقات، والإعالة، والتهميش"(٧٧).

ويقدم كتاب "الريف المصرى" و"مشكلة الفلاح" خبرة بأساليب التهميش الاجتماعى ترتبط بالفقر وغياب العدالة الاجتماعية، كما يقدمان استراتيجية لقراءة المناطق الريفية تتوجه إلى المواطن الذى كان صامتًا طوال التاريخ. وتعبر بنت الشاطئ عن ذلك بقولها فى أسى:

"ماذا فعلنا للريف، وما هى الخدمات التى قدمناها له؟ فمن المثير للسخرية أن الحكومة والمواطنين ساهما سويًا فى اضطهاده. لقد جعلناه موضوعًا للتهكم والاحتقار، ونسينا أن حملة الطين - كما أطلقنا عليهم - هم الذين جعلونا نستمتع برفاهية الحياة. ماذا قدمت الحكومة لهم؟ هل أمدتهم بمياه نظيفة يشربونها؟ هل أنشئت مستشفيات لعلاجهم أو مدارس لتعليم أولادهم أو مساكن صحية يعيشون فيها؟ كلا لم يحدث شىء من ذلك".

دافعت بنت الشاطئ عن هؤلاء الذين لا حول لهم ولا قوة، وعن القضايا التى تم تجاهلها بطريقة روتينية "لقد حان الوقت لأن نُخرج الأحياء من ريف مصر من قبورهم"، وأن نوقظ وعى الجماعات الخاضعة التى تعرضت للقمع. ثم تلاحظ بخيبة أمل:

"لقد كنا عاقّين إلى أبعد الحدود... فقد مجدنا النيل الخالد، وقدرنا قيمة عطائه، ولكننا نسينا تلك الأيدى التى زرعت الأرض وأنتجت المحاصيل... هؤلاء الذين جعلونا نستمتع بخيرات النيل، لقد أهملنا الفلاحين الذين كان ولائهم للأرض وكدهم سببًا فى ازدهارنا وتقدمنا... الناس الذين جسدوا معجزة النيل، وحولوا شواطئه إلى جنة على الأرض"[٧٨].

ووسط التناقض بين القوى الحاكمة وأهالى الريف تصغى بنت الشاطئ إلى حنين تلك الفئة من أفراد المجتمع الذين عجزوا عن التعبير عن طموحاتهم[٧٩]، وتركز على الأحوال التى جعلت أصواتهم تذهب سدى. وقد عكست صورها الوصفية المليئة بالتفاصيل إيقاع نمط الحياة فى الريف، كما أنها هاجمت جميع قطاعات المجتمع لفشلها فى تقدير تضحيات الفلاح، وإغماض عيونهم على الخراب الذى يحدث لهم.

كان لظهور المرأة المفكرة فى الساحة الثقافية أثره العميق فى عرض حقيقة أوضاع الفلاح. وقد حددت كتابات بنت الشاطئ مرحلة بارزة فى تطور وعى مصر بأهالى الريف. وكانت مقالاتها النقدية تتبع ثلاثة محاور: "معاناة الفلاح" - متى سيصحو؟، و"إصلاح القرية" والتى شخصت أمراضها وأهمية علاجها، بالإضافة إلى اقتراح المشروعات الإصلاحية الزراعية، والصحية والتعليم. والملاحظ أنها تلح فى طلب حلول عاجلة لحالة الفلاح السيئة فتكتب بكل عنف وقوة:

"لا أستطيع أن أظل سلبية معقودة اللسان حين أرى هذا الطوفان من البؤس الذى يغرق حياة الفلاح فيخنق بداخله كل الحيوية والأمل... فأنا أقدح زناد فكرى حتى أجد كلمات أقوى أعبر بها عن محنته، ولكنى لا أجد شيئًا يقال، استمعوا إلى صرختى وشكواى! أتوسل إليكم أن تنقذوا ريفنا".

وهنا تبدو لنا بنت الشاطئ كواحدة من أهم المفكرين وعيًا بالتحليل الاجتماعى.

وحينما نصحها طبيبها المعالج بالتوجه إلى إحدى القرى التماسًا للهدوء وللتغلب على قلق وتوتر حياة المدينة، كانت تجربتها فى الريف مصدر توتر أكبر:

"لقد وصلت إلى الريف وأنا أحس بالاستنزاف والإرهاق. وغادرته وأنا مثبطة الهمة محملة بشعور من الاكتئاب... ورغم أن جمال الطبيعة فى الريف ألقت بسحرها على، فإننى أزحت هذا الشعور جانبًا ونظرت حولى لأفحص هذا المشهد البغيض: فبجوار الزراعات المزدهرة المحملة بالزهور والفواكه اكتشفت أجسادًا هزيلة أثقلتها الأمراض، واكتشفت الإرهاق والعذاب، فوسط الحقول اليانعة تنتشر المستنقعات التى تهدد الحياة وهى تملأ الجو المنعش برائحة كريهة منفرة"(٨٠).

وهذا التناقض بين فكرتها المثالية المسبقة عن الريف والواقع الحى للحياة به، فتح عينيها على الحقيقة فبدأت فى محاولات لإعادة تأهيل أحوال الفلاح من خلال الكشف عن محنته وبلائه. وما بين تذبذبها أحيانًا بين الرومانسية والواقعية الاجتماعية تتبنى كتاباتها اتجاهًا مدروسًا لمشاكل الفلاح. فهى تعتقد أن: "أجمل إشراقة للشمس تسطع

على أكثر الناس بؤساً... فبدلاً من أن ترتبط كلمة "فلاح" بثراء لا ينقطع، وبكنوز وموارد كثيرة أصبحت الكلمة مرادفة لكل ما توحى به معانى الفقر المدقع، والإذلال، والخزى، والجوع، والمرض." كما تصف وتحلل أيضًا الجوانب المختلفة للبناء السلطوى فى نفس الوقت الذى تمكن فيه واقعية الكتاب القارئ من امتصاص خبرة الفلاح التى يكتسبها فى عالمه الشخصى.

حاولت بنت الشاطئ أيضًا أن تثير فى نفس القارئ الإحساس بالذنب حتى يبدأ التغيير. وكانت أول رؤية لها لمعاناة الفلاح قد أصابتها بالفزع، فتقول "يا للهول! يا للهول! يجب أن أفعل شيئًا، فلا يمكنني أن أتغاضى عما رأيت." وتتكرر تحذيراتها خلال أعمالها فتكتب: "فليرحم الله الفلاح! بل فليرحمنا نحن وليرحم الجيل القادم الذى سوف يواجه بمستقبل مخيف إذا ظلت أوضاع الريف كما هى... بائسة مهملة... وسوف نضمن مستقبلاً أحسن لأولادنا وأحفادنا إذا أدينا واجبنا نحو الفلاح."

"إن أغلب الأغنياء وذوى السلطة لديهم اهتمام شخصى بالفلاح الذى يزرع أراضيهم وبالتالى يحافظ على تدفق الثروات فى حساباتهم بالبنوك... ومع ذلك فلنا أن نتعجب ونتساءل، لماذا لا تدفع هذه العلاقة ملاك الأرض إلى تصحيح أوضاع الفلاح، وتحفزهم على الاهتمام بصحته ورعايته فى حين أنه مصدر ثرواتهم"(٨١).

وتستمر بنت الشاطئ فى مناقشة الأفكار المسبقة، فالمثقفون هم مرآة المجتمع، ثم تصور بحدة المشاعر الأبوية والنفاق فى الأغنياء:

"يجب علينا أن نفهم أن تعديل أوضاع الفلاح لن يكتمل أو يصبح ذا فائدة طالما أن المخططين له بعيدون عن واقع الريف. فهم يناقشون الكفاف والحرمان الذى يعانيه الفلاح وهم جالسون حول موائد تمتلئ بأطايب الطعام، أو وهم مسترخون فى مقاعدهم المريحة فى منازلهم الأنيقة".

وترسم بنت الشاطئ صورة لحياة الطبقة العليا التى تمارس حياة الكسل والفراغ على حساب الفقراء: "لقد أخذنا كفايتنا من المحصول دون أن نلقى بالاً إلى الشخص الذى أنتجه." فالأمراض الاجتماعية المهيمنة والناجمة عن غياب العدالة كانت السبب

فى تفاقم الفقر والمرض والجهل فى حياته. إلا أن عملية التطوير كانت بحاجة إلى تأكيد تحقيق التوازن الديناميكى بين النظام والتغيير والعدالة الاجتماعية. فتجاهل هذا التوازن كان من الممكن أن يؤدى إلى تفسخ اجتماعى. وتؤكد بنت الشاطئ أن "الغالبية العظمى من الفلاحين الضعفاء المرهقين يُستعبدون ويكدحون تحت أشعة الشمس الحارقة لتلبية رغبات القلة... فإذا لم نهتم بتعاستهم، وإذا انهارت مقاومتهم تحت وطأة ما يعانونه من شدة، فسوف نهلك جميعًا"(٨٢). وبهدف تعديل الأوضاع الريفية المهملة حاولت كتاباتها التأثير على قرارات صناع السياسة الأقوياء للتدخل بفاعلية وإقناع السلطة اللامبالية بتوجيه اهتمامها إلى احتياجات الفلاح. وتُذكر بنت الشاطئ قراءها:

"كم منا يعى أن حفر قناة المحمودية عام ١٨١٩ تسبب فى وفاة اثنى عشر ألف فلاح بسبب استخدام العمال السخرة فى الأعمال العامة والزراعية؟... وهذه حقيقة دامية... ومع ذلك تسير الحياة كعادتها... فقد تعودنا أن نقرأ عن تكلفة المشروعات ولكننا لا نعرف شيئًا عن الأرواح التى تزهق، والمخاطر الناجمة عن أعمال السخرة والتى تتعرض لها العائلات نتيجة اضطرار عائلها للعمل دون أية مكافآت أو تعويضات"(٨٣).

كرس "الريف المصرى" و"قضية الفلاح" موضوعاتهما على تصوير معاناة أهل الريف وآلامهم وكفاحهم ضد كل ما هو فى غير صالحهم. إلا أن الهدف النهائى للكتابين كان تقويم الوسائل التى استغلت ضعف الفلاح. وقد جاهدت المؤلفة لتلفت نظر المسئولين على جميع المستويات إلى أوضاع الفلاحين كشريحة مهملة تم تجاهلها من المجتمع. ويطرح "الريف المصرى" أيضًا الصورة البشعة للقذارة التى يعيش فيها الفلاح فى مقابل توقعات مشجعة وممتلئة بالأمل تستقيها المؤلفة من نماذج محلية وغربية... وتصنع بنت الشاطئ رؤية لحل الكثير من المشكلات عن طريق تجديد الريف من خلال إعادة بناء القرية، وبالتالى تجد نموذج بهتيم التى شيدتها الجمعية الزراعية الملكية عام ١٩٣٣ الصورة المثالية للريف فى خيالها. وكان هذا المشروع رائدًا استبدلت فيه البيوت المظلمة القذرة المصنوعة من الطين والتى تنقصها النوافذ والمراحيض والمياه

النظيفة والتى تشارك الحيوانات فيها ساكنيها بمبان أخرى جيدة التهوية، وصحية وجذابة. وكان تخطيط هذا النموذج الأولى:

"يضع فى اعتباره المشاكل التى تعانى منها البيوت الريفية. وكانت بداية هذا المشروع من خلال شخص وثيق الصلة بواقع الريف، فقد نشأ فيه، وتحمل كطفل كل قسوة ومعاناة الفلاح. وكان هذا التقمص العاطفى هو الذى زرع بذرة مشروع واقعى نشأ ونما مع تقدم الطفل فى العمر"[٨٤].

وبدلاً من أن تبدو الدولة فى صورة المغير على الأحوال الداخلية للفلاح ومحاولة تدمير تقاليده وأسلوب حياته، كانت التصميمات نابعة من داخل القرية، متناسقة مع احتياجاتها وبالمشاركة مع أهلها أنفسهم. وقد أدى تدشين بنت الشاطئ لبرنامج وطنى لإعادة بناء الريف إلى بعث جديد للفلاح ولتقديره لذاته.

ويعبر كتاب "الريف المصرى" عن العلاقة بين مضمون الكتاب والوعى العام. وفى إحدى الفصول تشير بنت الشاطئ إلى قضية النوع (ذكر/أنثى) فتقول: "أخشى أن يتهمنى البعض قد بالمبالغة بحجة أن الفتيات لديهن خيال خصب ويجنحن إلى التهيؤات"[٨٥]. فهى تدرك تمامًا أهمية تركيز القراء فيما تكتبه، وأهمية مساهمتهم فى الأسئلة المثارة، كما أنها تعتبر ردود أفعال القارئ واستجابتهم للعمل حين نشر لأول مرة جزءًا أصيلاً فيه. وفى "إصلاح الريف المصرى" يعلق أحد القراء قائلاً:

"فى زيارتها للقرية، استطاعت بنت الشاطئ أن تتعرف تمامًا على مأساة الفلاح، ومع ذلك فإن ما تصوره لا يعدو أن يكون جزءًا ضئيلاً من حقيقة الكارثة التى نتحملها نحن الذين نعيش فى ريف مصر... وبصفتى واحد من الأطباء الذين شبوا فى القرية واهتموا بدراسة الأوضاع الصحية بها، أريد أن أكمل الصورة بنتيجة أبحاثى".

وقد تبلورت الأبعاد المتعددة لهذا الموضوع من خلال ردود الأفعال التى حملت رؤى متغيرة، ومفاهيم وذكريات بالإضافة إلى بعض الأحكام والنقد. وكان التوجه إلى ما يربط القارئ بالمضمون هو الذى جسد مدى حجم الاستجابة لهذا العمل. وقد شجع هذا الاكتشاف المفاجئ أحد القراء ليعلق قائلاً: "إنى أضم صوتى إلى صوت بنت الشاطئ،

وأناشد ضمير الشعب، ألم يحن الوقت للنهوض والتحرك قبل فوات الأوان؟" ويطالب الكتاب القراء التخلى عن حماية المفاهيم المسبقة المعتادة. وينقل الجزء المعنون "صوت الفلاح" تطابقًا بين أهداف الكتاب وتوقعات الطوائف الاجتماعية. فيقول واحد من سكان القرية:

"لقد تابعت فى الماضى المقالات التى نشرت فى الأهرام والتى تتناول مشكلات الريف، وللأسف لم تتضمن واحدة منها حلولاً عملية أو حتى تقنع القراء بأن لها اهتمامات حقيقية بمعاناة الفلاح. وقد انتهيت إلى أن كل هذه الكتابات ما هى إلا مجرد خطب تبحث فقط عن استرضاء وتهدئة الرأى العام. حتى وقعت عيناى على أعمال بنت الشاطئ، وفى تلك اللحظة فقط استطعت أن ألمح بصيصًا من الأمل فى حدوث تغيير ما"(٨٦).

وبذلك تمكن المثقفون من خلال إنجازاتهم الثقافية وشهرتهم فى حشد الآراء حول الصراع الدائر لإصلاح المجتمع. وكانت روح التنافس فى "الريف المصرى" و"قضية الفلاح" وراء هذا الحراك، حيث لعبت هذه النوعية من الأدب دورًا سياسيًا مهمًا فيما يتعلق بسيطرة الثقافة، وصراعها من أجل الجماعات المهمشة سيئة الحظ.

الخاتمة

ما بين عام ١٩١٩ و١٩٥٢، يبرز الواقع الريفى فى مصر كمكان يحمل الكثير من المتعارضات أكثر من كونه منطقة إقامة وسكن. وقد ساعدت رياح الإصلاح والبعث الجديد على تأكيد عزلة وتبعية الفلاح، كما وسعت الفجوة بين قوى سلطات الدولة آنذاك والشعب سيئ الحظ الذى يرزح تحت وطأتها. وقد شملت استراتيجية سلطة تقرير المصير لديهم منهجين متشعبين، فتراح ما بين ثورات الأهالى العنيفة ضد الظلم والمعاناة الاقتصادية من جانب وبين المقاومة السلبية من خلال صبر الفلاح وتحمله وزهده واستسلامه من جانب آخر. وكان تعامل الفلاح الدائم مع ضعفه أمام الخراب

الذى يقع عليه، وقلة حيلته أمام الحكومات الظالمة المتتابعة قد ولَد لديه أشكالاً مختلفة من مهارات القدرة على البقاء حيًا. ويبدو أن الفلاح يلخص داخل ذاته كل الشقاء الذى تعرض له الإنسان بعد طرده من الجنة، ومع ذلك فقد منحه الله هبة إلهية تتمثل فى القدرة على البقاء حيًا(٨٧). فرغم تعرضهم المستمر للتهديد، فإن الفلاحين المصريين كانوا دائمًا يتجاوزون محنتهم فقد ظلوا هادئين ساكنين كأعماق البحر أثناء هبوب العاصفة... فهم يملكون القدرة على الصمود والتحمل مثل الجرانيت الذى يشكل معابدهم(٨٨). بل إن النشاط السياسى الحقيقى كشف فى واقع الأمر عن طبيعة الفلاح المستسلمة ولكنها تقاوم، والتى تتحلى بالصبر ولكنها تتميز بالصلابة.

وينسب الحوار الدائر حول الريف بصفة عامة إلى العصر الليبرالى فى مصر. ففى مواجهة ندرة التفسير النقدى للمجتمعات الريفية، تولد احتياج ملح لوجود دراسات تساعد فى فهم الفلاحين إلى الدرجة التى تمكن من فاعلية التغيير، وإيجاد تواصل مؤثر مع الفلاح بصفته المستفيد المباشر من اقتراحات الإصلاح الزراعى. فقد كان أهالى الريف بحاجة إلى المثقفين الذين لديهم الخبرة فى عرض الموضوعات ليكونوا الأصوات التى تدعو لقضيتهم، والوسطاء بينهم وبين السلطة الحاكمة. وقد أثر سيل الدراسات التى تعرضت للبيئة الريفية وتحليلها فى جيل من المثقفين المصريين الذين خاضوا هذا المجال، كما استفادت القضية أيضًا من الدور الذى لعبته الصحافة فى نشر الأفكار والخبرات خلال تلك المرحلة ما بين الثورتين.

وقد تصاعد اهتمام المهنيين فى جميع المجالات بأهل الريف وأوضاعهم كمفتاح لفهم وتطوير مصر. فقد كان إصلاح المجتمع يعنى ضم الطبقات المهمشة داخل المنظومة السياسية، كما كان الطريق إلى الحداثة يفرض دمج الطبقات الريفية الدنيا فى مراحل خطواتها. فظهر الاهتمام بواقع الريف "كحقل للتجارب والمعرفة" و"هدف واضح لمجموعة من النظريات والتوصيف"(٨٩) ضمن إطار المنهج الليبرالى لسياسات البرلمان ونظام التعددية الحزبية الذى يدور فى إطار تجميع الشعب حول مبادئ عامة،

والتوسع فى المجال المتنامي للإصلاح القوى، وأيضا متطلبات النهضة، وظهور الوطنية. وكان تناول هذا الموضوع ضمن الحراك الذى استهدف إعادة إحياء الأمة كما كان تزايد الاقتراحات حول تحسين أوضاع الفلاح نابعًا من الحوار حول الحداثة وأفكارها النموذجية السياسية والاقتصادية ومفهوم العدالة الاجتماعية الذى تغلغل فى الجو العام السائد فى هذه الحقبة.

إلا أن محاولات الإصلاح كانت فى أغلبها غير مؤثرة، فمن جانب المصلحين كان الولاء للحزب وليس للحكومة. أما المصلحون من ملاك الأرض فقد كانت مشاعرهم تتجه أكثر للمؤسسات المالكة مما أعاق قدرتهم على اعتبار الفلاح فاعلاً وليس مفعولاً به. ويقول لويس عوض "إن النظرة إلى البلوريتاريا (طبقة العمال) كمجموعة من الفوائد المادية يجعل المثقفين يتناسون أن أهم صفة فى العامل أو الفلاح أنه إنسان"(٩٠). هذا بالإضافة إلى أن صياغة الوسائل الرسمية المؤدية لذلك كانت صياغتها بعيدة عن حياة وأفكار الفلاح، وتتفق أكثر مع نماذج سابقة. ويعلق عيروط بقوله: "وسواء كان اهتمامهم بالصحة أو التعليم، والزراعة أو العدالة، فقد كانت كلها نابعة من نظريات دول أخرى ومن محاولات محاكاتها أكثر من كونها وليدة معرفة عملية بالأوضاع القائمة فعلا"(٩١). وواقع الأمر أن الجهود التى بذلت لتعديل أوضاع الفلاحين كانت بادرة من سياسة الدولة وليس من خلال الفلاح نفسه، وأن السبب فى تضييق تنفيذ مشروعات الإصلاح الزراعى كان "سياسة النخبة فى البلاد" و"النظام السياسى الشخصى" الذى كان يتحدى نظام الحكم الدستورى(٩٢). ورغم ظهور الحركة الليبرالية فإن اتخاذ القرار كان يتم من خلال حفنة من الأشخاص ذوى النفوذ القوى وبأقل تفاعل مع الجماعات المتباينة.

ويعكس ولع الطبقة المثقفة باكتشاف عالم الريف، الهوية الجماعية القوية التى تطرحها القرية أمام مجموعة المثقفين. ففى مضامين الكتب التى نشرت فى هذا الصدد، يخضع عالم الفلاح لأشكال عدة من الشرح والتفسير، ويبدو أن تأسيس بناء كل شكل

منها فى ظل صور سابقة حيث كان تمثيل الريف فى القصص الروائية يشكل بساحة واسعة تبحث عن اكتشاف حقيقة متعددة الأبعاد. كما يشير إلى محاولات استيعاب المفاهيم المتغيرة لأهل الريف سواء على المستوى الاجتماعى أو الثقافى أو السياسى... ومن خلال تصفية وعى الكاتب الذى يقف بين القارئ والفلاح، كانت الصور والأشكال تحمل جزءاً من الحقيقة، وتعكس شريحة من خصائص كل ظاهرة دون أن تسمح للحقيقة الأصلية بالظهور كاملة، فقد كان واقع الفلاح أكثر ثراءً وأكثر تعقيداً من أن يمثل فى صورة واحدة.

كانت الصور المعبرة عن جغرافية الريف المهملة متخمة باتجاهات تقصى الفلاح بعيداً... فقد عزلت الفلاح اقتصادياً عن بقية المجتمع. وكانت سلسلة المشاهد له تعبر عنه كموضوع له معانٍ ثابتة، وتعبر أيضاً عن واقع الريف كبناء مكون من مجموعة من الأفكار التجريبية، وكان التذبذب بين وضع الفلاح فى صورة مثالية وبين الانتقاص من قدره تفرز منظومة خاصة لوصف الحياة فى الريف أما بما يوحى بجو من الرضا والطمأنينة أو برسم صورة أخرى ساخرة تتعامل مع الفلاح باستعلاء وعجرفة بصفته واحداً من الرعاع الجهلة. وفى سياق آخر كان الفلاح يوضع فى مكانه المناسب فى القصص التى تتناول التحرير الوطنى. فقد كان صورة للشخصية المصرية الحقيقية حين يشكل ذلك ضرورة سياسية أو وطنية. فإذا استقطعنا من حسابنا مصالح الفلاح المختلفة، وتجاوزنا عن أحمالهم ومعاناتهم المضاعفة، نجد أن الأحاديث والخطب القومية لمجموعة من الشخصيات الجدد، ترفع الفلاح إلى مرتبة وطنية عالية، وتصور الفلاحين كطبقة أصلية فى المجتمع، بالإضافة إلى أنها تمجد ثقافة الفلاح كمصدر للثقافة الوطنية.

ولأن بنت الشاطئ كانت تمثل ظهور المرأة المثقفة ذات الجذور الريفية فى طبقة المفكرين، فقد أخذت على عاتقها رفع معاناة أهل الريف وتخلفهم. وقد ساعدها ذلك على الدخول فى عالم الرواية التى تتناول المهمشين. كما أن ردود الفعل عن كتاباتها

عن ريف مصر أكد مدى احتياج مجتمع القرية إلى المثقفين للمساهمة فى تنميته. وكانت بنت الشاطئ دائمة البحث عن نظام اجتماعى متطور، فكانت الخدمات النموذجية، والتعبير عن قضية الفلاح الحافز لها لمناشدة المجتمع اختيار الوسائل المناسبة للتحرك. فأصبحت محاولاتها الثقافية قوة تجميعية لمنهج تنفيذى جماعى. ومع ذلك تتبقى واحدة من القضايا الملحة أمام مصر فى عصرها الليبرالى وهى كيفية الوصول بالمثقفين الذين أعطوا هذه القضية اهتمامهم وولاءهم بصورة متواصلة إلى نقطة اتخاذ القرار، وكيفية وصول النتائج المنطقية، والحكم الأخلاقى إلى حيز التنفيذ وتحقيق الثمار المرجوة.

الهوامــش

(١) نعمت أحمد فؤاد "شخصية مصر" (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢)، ١٩، عفاف لطفى السيد مارسو Egypt's Liberal Experiment: 1922-1939 (لوس أنجلوس: جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٧)، ١٠ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى "مصطفى كامل"، الطبعة الرابعة (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢)، ١١٣.

(٣) سلما بوتمان Egypt from Independence to Revolution, 1919-1912 (نيويورك: مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٩١)، ١٣٦، ٣ .

(٤) توفيق الحكيم "عودة الروح"، الجزء الثانى (القاهرة: مطبعة الرغايب، ١٩٣٣)، ٢١٤ .

(٥) طه حسين The Days ترجمة إى. إتش. باكستون وآخرين (القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية، ١٩٩٧)، ٢٩٨ .

(٦) عبد الرحمن الرافعى "فى أعقاب الثورة المصرية" الجزء الثانى (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩) ٢٦٩-٧١، ٢٨٣-٨٧، ٢٩٠-٩١، ٣٣٤-٣٥، ٣٥٢-٥٧، ٣٦٠-٦٤ .

(٧) عفاف لطفى السيد مارسو Egypt's Liberal Experiment، ٢ .

(٨) حسين كامل سليم، Twenty Years of Agricultural Development in Egypt (القاهرة: وزارة المالية، مصر، ١٩٤٠)، ٦٦-٦٧ .

(٩) محمد عبد الجواد، "فى كُتاب القرية" (القاهرة: دار المعارف، ١٩٣٩)، الرافعى "فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩" الجزء الأول (القاهرة: كتاب الشعب، ١٩٦٩)، ٢١٧، مارسو Egypt's Liberal Experiment، ١١١ .

(١٠) قدرى حلاجى "سعد زغلول" (بيروت: .n.p، ١٩٤٨)، ٩٦ .

(١١) سيد العشماوى "الفلاحون والسلطة فى ضوء الحركات الفلاحية المصرية" (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠١)، ٦٩-٧٠ .

(١٢) على بركات "الملكية الزراعية بين الثورتين ١٩١٩-١٩٥٢" (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية، ١٩٨٧)، ٨٩ .

(١٣) السيد مارسو Egypt's Liberal Experiment، ١٠-١١ .

(١٤) ألبير حورانى، Age Arabic Thought in the Liberal 1798-1939 (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٢)، ٢٠٩ .

(١٥) حسن محسب "قضية الفلاح فى القصة المصرية" (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧١)، ٥٠ .

(١٦) على بركات "الملكية الزراعية بين الثورتين"، ٨٨-٨٩ .

(١٧) حسن محسب "قضية الفلاح فى القصة المصرية"، ٦١، عبد الرحمن الرافعى "فى أعقاب الثورة المصرية" الجزء الثانى، ٧٢ .

(١٨) الرافعى، الجزء الثانى، ١٢٠، ١٢٧، جيمس مايفيلد Rural Politics in Nasser's Egypt: A Quest for Legitimacy.

(أستين: مطبعة جامعة تكساس، ١٩٧١)، ٥٢، على بركات "الملكية الزراعية"، ٩٤-٩٥، فتحى عبد الفتاح "القرية المصرية" (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١)، ١٨٧، تيموثى منتشل،

Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity.

(لوس أنجلوس: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٢)، ١٢٧-٢٨ .

(١٩) عبد الرحمن الرافعى "فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩"، الجزء الثالث (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩)، ١١٨-١٩، ٢٤٢ .

(٢٠) تيموثى ميتشل Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity، ٢٠ .

(٢١) فتحى عبد الفتاح "القرية المصرية"، ١٦١ .

(٢٢) أحمد لطفى السيد "قصة حياتى" (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٢).

(٢٣) حافظ عفيفى "على هامش السياسة" (القاهرة: مكتبة دار الكتب المصرية، ١٩٣٨).

(٢٤) ميريت بطرس غالى "الإصلاح الزراعى، الملكية، الإيجار، الأمل" (القاهرة: دار الفصول، ١٩٤٥)، ٣ .

(٢٥) حسين كامل سليم Years of Agricultural Development in Egypt (القاهرة: وزارة المالية، مصر، ١٩٤٠)، ٦٦-٦٧ .

(٢٦) للتحليل المفصل والتقييم الإحصائى لملاك الأراضى ووجهات النظرة للإصلاح الزراعى من أعضاء الأحزاب الممثلين فى البرلمان، انظر: جابرييل بير A History of Landownership in Modern Egypt 1800-1950 (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٢)، ٢٠١-١٥ .

(٢٧) ميريت بطرس غالى The Policy of Tomorrow، ترجمة إسماعيل الفاروقى (واشنطن العاصمة: المجلس الأمريكى للجمعيات العلمية، ١٩٥٣)، ٩٩-١٠٠، ١٠٢ .

(٢٨) حافظ عفيفى "على هامش السياسة"، ١٠ .

(٢٩) هنرى أيروط، "الفلاحين" The Fellaheen (١٩٣٨)، ترجمة هيلا رى ويمان (القاهرة: مطبعة أر. شيندلر، هابيريون، ١٩٤٥)، ٢٣ .

(٣٠) ناثان براون Peasant Politics in Modem Egypt: The Struggle Against the State (نيوهافن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٩٠)، ١٥٩، ١٦١-٦٢، فتحى عبد الفتاح "القرية المصرية" ١٨٨-٩٠.

(٣١) بدأ ظهور جنين الشيوعية وحزب العمل الاشتراكى فى عام ١٩٢٠، ونجحوا فى استقطاب دعم العمال فى الحضر. وفى الواقع ظهر الاهتمام بقضية الفلاحين بعد سنوات الحرب العالمية الأولى عندما بدأت الحركة العمالية الصناعية فى مصر تدعو عام ١٩٢٢ ولأول مرة للإصلاح الزراعى وتحسين نصيب الفلاح. وأكد نضال العمال للحصول على حقوقهم وعلى الظلم الواقع على العمال الزراعيين. وقامت منظماتهم بصياغة خطط واضحة وعملية لعبت دوراً حيوياً فى إثارة الغضب على الظلم.

(٣٢) أحمد صديق سعد "مشكلة الفلاح (القاهرة: دار القرن العشرين، ١٩٤٥)، ٢٧-٢٨ .

(٣٣) جيمس مايفيلد Rural Politics in Nasser's Egypt، ٥٢ ، كريستينا فلبس هارس،
Nationalism and Revolution in Egypt: The Role of the Muslim Brotherhood.
(لندن: موتون وشركاه، ١٩٦٤)، ٢٠١ .

(٣٤) يوسف الشربينى "حظ الكهـــوف فى قصيدة أبى شـــادوف (القاهرة: دار النهضـــة العربية، ١٠٦٣)، ٥: ٢٦-٢٩، ٦: ٢ .

(٣٥) مقتبس لصبرى حافظ،
The Genesis of Arabic Narrative Discourse: A Study in the Sociology of Modern Arabic Literature.
(لندن: كتب ساكى، ١٩٩٣).

(٣٦) كأمثلة قليلة، تشمل مواضيع اهتمام النديم وقوع الفلاحين فريسة للدجالين والنصابين، وإغفال المحاكم عن سكان الريف، والآثار المترتبة عن الهجرة إلى المدينة على المرأة الريفية، بما فى ذلك مشاكل التحول الاجتماعى والثقافى. وكثيراً ما كان يعرف الفلاح كمركز للمرض أو العدوى كما فى "المشعوذ المحتال والفلاح" The Crafty Swindler and the Peasant،
و "المرابى الغبى والفلاح الماكر" The Stupid Usurer and the Cunning Peasant فى "التنكيت والتـبكيت"، ٦، ١٧ يوليـو ١٨٨١ ، و"المحـــامى الجـاهل والفـلاح الأحـمق" Ignorant Lawyer and Foolish Peasant.
فى "التنكيت والتبكيت" ٨، ٣١ يوليو ١٨٨١ .

(٣٧) سعد الخادم History of the Egyptian Novel, Its Rise and Early Beginnings (فريدريكتون NB: مطبعة يورك، ١٩٨٥)، ٢٣ .

(٣٨) يوسف حنا "الدعوة إلى الأدب القومى" السياسة الأسبوعية، ٩ أغسطس ١٩٣٠، ١٠ .

(٣٩) مقتبس لإسرائيل جرشونى وجيمس جانكوفسكى Redefining the Egyptian Nation, 1930-1945 (نيويورك: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٩٥)، ١٠٧ .

(٤٠) سلامة موسى "مختارات سلامة موسى" (القاهرة: ١٩٢٦)، ١٩٥ ، توفيق ميخائيل تويج "تطور الأدب المصرى وأغراضه" السياسة الأسبوعية، ٢٥ مايو ١٩٢٩، ١١٨ .

(٤١) إسرائيل جرشونى جيمس جانكوفسكى،
Egypt, Islam. and the Arabs: The Search for Egyptian Nationhood, 1900-1930.
(لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٧)، ٢٠٦ ، عباس العقاد "ساعة بين الكتب" (القاهرة: n.p.، ١٩٢٩)، ١٠٦-١٠٧، ١١٢-١٣ .

(٤٢) إبراهيم المصرى "وحى العصر" (القاهرة n.p.، ١٩٣٥)، ٦١ .

(٤٣) توفيق الحكيم "عودة الروح" الجزء الثانى (القاهرة: مطبعة الرغايب، ١٩٣٣)، ٢٣-٢٤ .

(٤٤) هنرى عيروط "الفلاحين"، ١٤١ .

(٤٥) "الصخرة" ٢١ أكتوبر ١٩٣٣، ٥ .

(٤٦) حسين هيكل "زينب، مناظر وأخلاق ريفية" (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٧)، ١١

(٤٧) عبد الرحمن الشرقاوى The Egyptian Earth ترجمة ديزموند ستيوارت (دلهى: كتب الجيب الهندية)، ١٩٧٢، ٢٢٤-٢٥ .

(٤٨) حسين هيكل "زينب"، ٨ .

(٤٩) نفس المرجع، ٢٠٦-٢٠٨ .

(٥٠) رضا الطيار "الفلاح فى السينما المصرية" (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ٢٠ .

(٥١) نفس المرجع، ١٨ .

(٥٢) محمود أمين العالم، وعبد العظيم أنيس "فى الثقافة المصرية" (القاهرة: دار الفكر الجديد، ١٩٥٥)، ٢٧ .

(٥٣) صبرى حافظ The Genesis of Arabic Narrative Discourse، ٢٣٥ .

(٥٤) نفس المرجع، ٢٦٤ .

(٥٥) عباس خضر "محمد تيمور: حياته وأدبه" (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٦)، ٧١-٨٥، محمد يوسف نجم "القصة فى الأدب الحديث" (بيروت: المكتبة الأهلية، ١٩٦٦)، ٢٧١-٨٤ .

(٥٦) حسن محسب "قضية الفلاح فى القصة المصرية" ٥٠ .

(٥٧) عيسى عبيد "إحسان هانم" (القاهرة: ١٩٢١)، ٦ .

(٥٨) محمد جبريل "دراسات فى القصة والمسرح" (القاهرة: n.p., n.d.)، ١٤٦، صبرى حافظ،
The Genesis of Arabic Narrative Discourse 202-203.

(٥٩) لويس عوض The Literature of Ideas in Modern Egypt الجزء الأول (أطلانتا: مطبعة التلاميذ، ١٩٨٦)، ١٣٦

(٦٠) السيد مارسو Egypt's Liberal Experiment، ١٠-١١

(٦١) انظر: ريمون ويليامز Realism and the Contemporary Novel فى طبعة ديفيد لودج،
Twentieth Century Literary Criticism: A Reader.
(لندن: لونمان، ١٩٧١)، ٥٨٢ .

(٦٢) عصام الدين حفنى ناصف "عاصفة فوق مصر: قصة اجتماعية" (القاهرة: دار العلم الجديد، ١٩٣٩)، ١٤٢ .

(٦٣) حامد عمار Growing up in an Egyptian Village: Silwa, Province Of Aswan (لندن: روتلدج وكيجن بول، ١٩٥٤)، ٧٠-٧١ .

(٦٤) سيد قطب "طفل من القرية" (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٣ (١٩٤٦))، ٥، ٨٠ .

(٦٥) طه حسين "الأيام"، ٧١ .

(٦٦) لويس عوض The Literature Of Ideas in Modern Egypt، ١٣٤ .

(٦٧) توفيق الحكيم The Maze Of Justice ترجمة أبان (لندن: مطبعة هارفيل، ١٩٤٧)، ٢٠-٢١ .

(٦٨) ناثان براون،

The Conspiracy of Silence and the Atomistic Political Activity of the Egyptian Peasantry, 1882-1952.

فى طبعة فورست دى. كولبورن Everyday Forms Of Peasant Resistance (نيويورك: إم. أى. شارب، ١٩٨٩)، ٩٦ .

(٦٩) أحمد شوقى عبد الحكيم "أدب الفلاحين" (القاهرة: n.p., n.d.)، ١٣ .

(٧٠) ناثان براون Peasant Politics in Modern Egypt: The Struggle Against the State (نيوهافن ولندن: مطبعة جامعة بيل، ١٩٩٠)، ٨٣، ينتمى أدهم الشرقاوى إلى قصة فلكلورية شعبية، نتجت عن الكساد الاقتصادى والفساد الاجتماعى والسياسى، وحيث كان ما لا يؤخذ بالقانون يؤخذ بالعنف وكانت هذه الشخصيات تعتبر أبطالاً فى نظر العامة (شاهين ٨٣).

(٧١) سيد العشماوى "الفلاحين والسلطة"، ٤١ .

(٧٢) سيد عكاشة Friends for Life، كايرو تايمز، ٤: ٢٩ (٢٨ سبتمبر- ٤ أكتوبر ٢٠٠٠)، ٦ .

(٧٣) نورثروب فراى Anatomy of Criticism (نيوجيرسى: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٥٧)، ١٦٢ .

(٧٤) الاسم الذى كانت تكتب به وهو بنت الشاطئ، كان مرتبط بمكان ميلادها، شاطئ دمياط، حيث يصب الفرع الشرقى للنيل فى البحر المتوسط.

(٧٥) بنت الشاطئ (عائشة عبد الرحمن) "على الجسر: أسطورة الزمان" (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٧)، ٩٣ .

(٧٦) بنت الشاطئ "الريف المصرى" (القاهرة: مكتبة ومطبعة الوفد، ١٩٣٦)، ٣ .

(٧٧) تيودور شانين،

Defining Peasants: Conceptualization and De-conceptualization: Old and New in a Marxist Debate.

فى طبعة جون منشر Social Anthropology of Peasantry (بومباى: سيمايا للنشر المحدودة، ١٩٨٣)، ٦٩ .

(٧٨) بنت الشاطئ "الريف المصرى"، ١٤، ٤٦، ٨ .

(٧٩) نفس المرجع، ٧٧ .

(٨٠) نفس المرجع، ٤٧، ١٥، ٣٠ .

(٨١) نفس المرجع، ٢٨، ٤٦، ٧٧، ٤٤، ٣٣ .

(٨٢) نفس المرجع، ١٢٠، ٨-٩، ٤٧ .

(٨٣) نفس المرجع، ٥٤ .

(٨٤) نفس المرجع، ١٠١-١٠٢ .

(٨٥) نفس المرجع، ٤٨ .

(٨٦) نفس المرجع، ١٩٤، ٢٣٠، ٢٠٥ .

(٨٧) مارسو Egypt's Liberal Experiment، ١٠-١١

(٨٨) هنرى عيروط The Fellaheen، ١٩-٢٠ .

(٨٩) تيموثى ميتشل Rule of Experts، ١٢٤ .

(٩٠) م. م. بدراوى Commitment in Contemporary Arabic Literature فى طبعة عيسى جى. بولاتا، Critical Perspectives on Modern Arabic Literature 1945-1980.

(واشنطن العاصمة: مطبعة ثرى كونتينانت، ١٩٨٠)، ٢٥ .

(٩١) هنرى عيروط The Fellaheen، ١٥٤ .

(٩٢) سلما بوتمان Egypt from Independence to Revolution, 1919-1952، ٢٠ .

الجزء الرابع

نشأة أمة حديثة

١١- تنظيم وتقنين الزواج فى مصر الملكية[١]

حنان خلوصى

رغم أن المفكرين والمثقفين الوطنيين فى عهد الملكية فى مصر وما بعدها أدركوا أن "الأمة تتشكل من خلال منظومة الأسرة"[٢] فإنهم استمروا فى تجاهل دور الدولة فى تشجيع تكوين الأسرة النووية الحديثة[٣]. وحتى هؤلاء الكتاب الذين سجلوا دور المرأة فى قصصهم ورواياتهم الوطنية التقليدية، كانوا يركزون على المرأة ولكنهم فى نفس الوقت يعززون فكرة التعارض بين الحركة النسائية المصرية والحركة الوطنية[٤]. فمثلا نجد أن بث بارون أشارت إلى أن مساهمة المرأة فى السياسة منذ عام ١٩٢٠ وما بعدها ما هى إلا استمرار لنشاطها فى الصحافة فى العقود الأولى السابقة، وأنه فى حين ما كانت الصحافة الوطنية التى يحررها الرجال تركز على السياسة، كانت صحافة المرأة تتناول الموضوعات التى تخص الشئون المنزلية[٥]. ورغم أن هؤلاء الكتاب جذبوا الأنظار إلى ما تساهم به الكاتبات المصريات بصورة منفصلة فإنهم فعلوا ذلك من فراغ مؤكدين عن غير عمد الفصل بين المجال العام للدولة ودور الرجال فيه، والمجال الثقافى "الخاص" بالمرأة والأسرة.

وفى ضوء تأييد فكرة الفصل بين العام والخاص، عمد الكتاب فى أوائل القرن العشرين لترديد مقولة بارثا شاترجى عن المجال الوطنى الداخلى والخارجى فى الدول المستعمرة الذى حاول أن يحصر "المرأة" فيه فى قيمة روحية معينة تتمركز داخل منزلها[٦]. ويوحى هذا الفصل أن "هذا المجال الداخلى" للمرأة والأسرة بعيد تماماً عن الساحة الوطنية فى سياسة الدولة ولا يكشف عن الدور الجوهرى الذى يريد الوطنيون المصريون والمسئولون الرسميون أن تلعبه الأسرة فى تشكيل الأمة الحديثة.

وعلى النقيض من أفكار هؤلاء المثقفين، كانت الأسرة أحد أهم العقائد فى أجندة الوطنيين والدولة، وليس فقط فى أجندة الناصرين لقضايا المرأة. وحتى هؤلاء الكتاب الذين بحثوا أخيراً فى الانفصال القائم بين المجال السياسى "العام" للرجل، والمجال الثقافى "الخاص" للمرأة والأسرة لا يعتبرون حملة الدولة القانونية الداعية إلى تنظيم رعاياها لتكوين أسر نووية حديثة أساس للدولة الناهضة(٧).

وبفهم كامل يشير أيتين اليبار إلى أن تدخل الدولة غير المسبوق فى الأسرة استقلالية الزواج(٨) يتركز فى سنها لقوانين الزواج والطلاق. فلم يكن فى إمكان المثقفين التحدث عن الأسرة والدولة دون فحص القوانين التى تحكم الزواج والطلاق، من منطلق أن الكثير من المصريين خلال عهد الملكية كانوا يعتبرون مؤسسة الزواج الحجر الأساسى للدولة الناهضة. وقد أدى الجدل العام الذى دار فى تلك الفترة إلى سلسلة من مشروعات وقوانين حكمت إجراءات الطلاق والزواج خلال الثلاثة عقود اللاحقة. وكانت القوانين التى صدرت فى عهد الملكية فى مصر هى آخر القوانين التى صدرت فى هذا الشأن حتى ظهر القانون ٤٤ لعام ١٩٧٩، والذى وفر للمرأة حقوقاً متزايدة للطلاق، وقلص من تعدد الزوجات(٩).

ورغم أن كثيراً من الكتاب القانونيين والمهتمين بشئون المرأة قد تعرضوا لقوانين الزواج والطلاق فى مصر الحديثة، فإن القليلين منهم – إن وجدوا – قاموا بشرح كيف تم اقتراح هذا القانون وكيف كان مردوده عند عامة الشعب، بل كيف توافق مع التعبير عن الوطنية المصرية، واكتفوا بالتركيز على تأثير هذا القانون فى وضع المرأة فقط(١٠). فمثلاً يؤكد جيمس إن. دى. أندرسون وجون أل. أسبوزيتو بالتوالى على أن "الأوضاع المهينة لكثير من الزوجات المسلمات والرغبة فى تحسين أحوالهن فى المجتمع المصرى كان الحافز الأساسى وراء سن هذا القانون الجديد(١١). وعلى الجانب الآخر ترى أميرة الأزهرى سنبل أن هذه القوانين ساندت نظاماً ذكورياً جديداً كان السبب فى استعباد النساء المصريات حالياً(١٢). فى حين أن مارجو بدران ترى أن هذه التشريعات حافظت على البناء القانونى للثقافة الأبوية القديمة(١٣).

وفى المقابل تشير مرفت حاتم وسلما بوتمان إلى أن هذه القوانين تمثل أقل تدخل من الدولة فى السلطة الأبوية داخل الأسرة(١٤). فالمشرعون فى الدولة لم يكن فى نيتهم بالضرورة تحسين وضع النساء أو تعريضهن للظلم ولكنهم لم يتبنوا حلاً وسطاً أو معتدلاً.

وفى مقابل هذه الدراسات التى أشرنا إليها، فإن هذا الفصل يناقش محاولات الحكومة المصرية إصدار قوانين للزواج تلعب دوراً أكثر فاعلية فى خلق الأسرة النووية الوطنية. وفى صياغة أخرى لما قالته باليبار، كان هدف الحكومة هو "تنظيم وتقنين الزواج" بمعنى إيجاد نوعية من المتزوجين تُكون أسراً بالغة، مستمرة ومستقرة ومن الأفضل ذات زوجة واحدة تشكل بدورها قاعدة أساس دولة حديثة خالية من الأمراض الاجتماعية. لذلك حاول المسئولون فى الدولة إلغاء أو تحديد قوانين الزواج والطلاق الإسلامية التى رأت أنها غير صالحة لأى دولة عصرية حديثة. ويشرح هذا الفصل كيف برزت - فى خلال تلك السنوات الحيوية التى غطاها جيمس هويدن فى الفصل الأول - آراء عن الزواج فى عهد الملكية احتلت مساحة من الأفكار الأيديولوجية المتصارعة الساخنة حول صياغات مختلفة تناقش معانى وأهداف الزواج والأسرة فى الدولة المصرية الحديثة.

ورغمًا عن وجود فكرة تشكيل نموذج لزواج البالغين تسانده الدولة بحيث يكون مستقراً وعلى أساس زوجة واحدة، فإننا يجب أن نلاحظ أن الدولة أو هذا النموذج لم يكن لهما السيطرة أو التناغم المطلوب. فلم يقتصر الأمر فقط على اقتراح بعض الأفراد فى الدولة العديد من القوانين والتى كانت متعارضة فى كثير من الأحيان، إلا أنه ظهر عجزهم الواضح عن تمرير عدد من التشريعات التى تحد من زواج القاصرات، وتقلص من حرية الرجل فى الحصول على الطلاق بسهولة، أو تقييد تعدد الزوجات والتى كانت محل نقاش وجدل حاد خاصة فى مجتمع كانت هذه الممارسات فيه تتمتع بحماية الشرع. وكما يشير ب. ف. مسلّم، فإن الزواج الإسلامى من المنظور التاريخى والتشريعى، ليس مؤسسة ثابتة تعتمد على فكرة الزواج بامرأة واحدة حيث إنه يسمح بتعدد الزوجات، وسهولة تطليق الرجل للمرأة فى أى وقت يشاء(١٥). ومع ذلك ففى خلال

عصر الملكية حاول المسئولون فى مصر تمرير قوانين تحد من زواج القاصرات والطلاق وتعدد الزوجات. ومن خلال فحص هذه الحملات القانونية التى تبنتها الدولة، وردود الأفعال داخلها، وداخل الحكومة، وبين الحركات النسائية والكتاب الصحفيين، يمكننا أن نتفهم تنافس صياغات مفهوم الوطنية المصرية الحديثة. فإذا ما عمدنا إلى تحليل المناقشات القانونية وما أثارته الصحف في تلك الفترة فإن ذلك سوف يكشف بوضوح عن التحديات المختلفة لنماذج الزواج الذىساندته الدولة. كما تكشف أيضاً كيف اختلف الكتاب المصريين فى رؤيتهم لصورة الزوج المعاصر وزوجته. ولأن كثيراً من الوطنيين كانوا يرون أن هوية الزواج يعتبر مكوناً أصيلاً فى الهوية الوطنية فإن هذا الفصل من الكتاب سيشرح ليس فقط محاولة المسئولين الرسميين والمشرعين من الفقهاء، والمؤلفين الوطنيين وكتاب الحركة النسائية صياغة نمط الزواج بين الرجال والنساء، بل محاولة الدولة أيضاً تشكيله فى قالب يمثل الوطنية الحديثة. وبالتالى نجد أن "الزواج" تم معاملته كما حدث أيضاً بالنسبة "للفلاحين" أو "حملة الطين" الذين أشارت إليهم سامية خلوصى فى الفصل العاشر والذين كان لهم صورة خاصة فى الأدب المصرى خلال العشرينيات وحتى الأربعينيات من ذلك العصر.

تقليص ظاهرة زواج القاصرات

مع مطلع القرن العشرين كانت المحاكم الشرعية فى مصر تختص فى أغلبها بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية أى الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث والوقف[١٦]. وفى عامى ١٩١٥ و١٩١٦ حاولت وزارة العدل تقديم مشروعات قوانين تستهدف تحسين قانون الأحوال الشخصية، دون أن تسفر هذه التوصيات عن نتيجة[١٧]. ورغم صدور بعض القوانين الإصلاحية فى هذا الشأن فى بعض أقاليم أخرى من الدولة العثمانية مثل القانون العثمانى الخاص بحقوق الأسرة والذى صدر فى عام ١٩١٧[١٨]، فإن التشريع الذى طالبت به الدولة لم يصدر فى مصر حتى سنة ١٩٢٠[١٩]. وقد أسفرت محاولات الدولة فى هذا الصدد عن معارضة قوية لاعتقاد الكثيرين أن

الشريعة الإسلامية تصلح "لكل زمان ومكان" ولا تسمح بأى اجتهادات أو تفسيرات جديدة[٢٠]. ورغمًا عن ذلك فقد نجحت الحكومة المصرية فى عام ١٩٢٣ فى إصدار قانون يحدد السن الأدنى للزواج. وتعتبر هذه الخطوة التى أجبرت المسئولين فى الدولة على اتخاذها فى ذلك الوقت لها مغزاها حيث إن هذه النوعية من الزواج كانت قد بدأت تتقلص فى أوائل القرن العشرين[٢١]. وهذا يشير إلى أن بعض المصرين كانوا يريدون من الحكومة أن تطرح وسائل جديدة تنظم عادات الزواج بين المواطنين المصريين وتؤكد أن البالغين فقط هم الذين فى مقدورهم الزواج والإنجاب بصرف النظر إذا كان هذا النظام هو السائد فعلاً من عدمه.

كان هذا الجدل غير المسبوق الذى أدى إلى تنظيم زواج القاصرات جدير بالاهتمام حيث سبق وأن فشلت محاولات سابقة لسن هذا القانون. ففى مارس ١٩١٤ قدم زكريا بك نامق أحد أعضاء مجلس النواب مذكرة إلى الجمعية التشريعية[٢٢] الخاصة بقضايا الزواج تتضمن اقتراح فرض الحد الأدنى لسن الزواج بستة عشر عامًا. وقد أشعلت هذه المذكرة جدالاً عنيفًا امتد إلى أشهر طويلة من المناقشات فى الصحف شملت المحررين والقراء الذين أبدوا رأيهم فى العديد من القضايا ومنها زواج القاصرات، وعزوف الشباب عن الزواج، وواجب موظفى الدولة فى ضرورة الزواج، وأخيرًا هدف ومغزى الزواج نفسه[٢٣]. وكان سن الزواج على وجه الخصوص هو الذى أثار ردود فعل ساخنة بين القراء حيث أبدى كثير منهم رأيهم فى السن الملائم للزواج فى مقالات تصدرت الصفحات الأولى، وفى خطاباتهم إلى المحررين التى تضمنت اقتراحاتهم الشخصية وآراءهم القانونية.

ورغم أن الكتاب من الرجال هم الذين أثاروا هذا الجدل فى عام ١٩١٤، فإن هذه المناقشات حول السن المناسب للزواج كانت سائدة وسط الكاتبات أيضًا فى السنوات السابقة التى أدت إلى تقديم مذكرة زكريا نامق. فقد أشارت الكثيرات منهن إلى أن زواج الفتيات فى سن مبكرة يعرضهن إلى صعوبة الحمل التى قد تؤدى إلى الوفاة وأيضا إلى أمراض كثيرة منها الهستريا (الأمراض العصبية)[٢٤]. وكان نامق

يؤمن أيضًا بأن الفتاة تعرض صحتها للخطر فى حالة زواجها فى سن مبكرة بل إنه استشار العديد من الأطباء لتقرير صلاحية سن السادسة عشرة "وهى سن معقولة" رغم إدراكه أن هذه السن التى اقترحها سوف لا يكون لها مناصريها بين المسلمين[٢٥]. فحسبما يشير بارون، فإن الهيئات الإسلامية لم تجد فى الشريعة الإسلامية ما يبرر تحديد حد أدنى لسن الزواج حيث إن النبى محمد (ﷺ) اقترن بزوجته الصغيرة قبل أن تصل إلى سن البلوغ[٢٦]. بل إن كثيرًا من الأطباء المسلمين حاولوا تفنيد النتائج الطبية التى انتهت إلى أن الزواج المبكر محفوف بالمخاطر[٢٧].

أما الوطنيون الذين كانوا يؤيدون وثيقة نامق، فقد كتبوا إلى الصحف بأن السن النضوج لزواج الفتاة يزيد من قدرتها الإنجابية لمواليد يشكلون فى المستقبل مواطنين قادرين على تأسيس دولة قوية صحية فى فترة ما بعد الاستعمار. وكما كتب محرروا الأهرام "أن الدولة القوية لا تتأسس إلا على نسبة عالية من المواليد الذين يتلقون تربية صحيحة وتعليمًا متقدمًا، وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت الأمهات ناضجات سنًا، فالأمة ليست بحاجة إلى فتيات صغيرات بقدر حاجتها لنساء ناضجات"[٢٨]. وفى الوقع فإن الدور الذى أراد الكثيرون للدولة أن تلعبه فى تحديد وتقنين سن الزواج مدعمًا بالنتائج التى توصل إليها الأطباء يعزز تأكيد ميخائيل فوكو أن تشكيل الأسرة الحديثة كان بصورة عامة نتيجة تدخل الدولة القانونى والطبى الذى حاول أن يعزز فكرة الأسرة النووية كأداة لخلق جسد صحى نظيف وسليم، ومنزل نقى يتمتع بالنظافة "ونقاء الهواء"[٢٩].

تعرضت وثيقة نامق لنقد حاد من المحكمين المسلمين، ومن الأطباء والأشخاص العاديين حتى اضطر لسحبها[٣٠]. إلا أن هذا السحب لم ينه الجدل حول سن زواج الفتيات، وقد ظهر ذلك بوضوح عندما صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ الذى نص على أن سن الزواج القانونى للفتيات هو السادسة عشرة وللرجال الثامنة عشرة. كما نص القانون على تسجيل كل عقود الزواج وأعطى تعليماته للمحاكم بعدم الاستماع إلى أى دعاوى للزواج أقل من الأعمار السابقة[٣١]. وكما تقول مرينالاينى سبنها فإن

محاولات الهند المستمرة فى تنظيم زواج القاصرات لم يكن هدفها الاهتمام بتحسين صحة الفتاة ووضعها الاجتماعى بقدر ما كان راجعًا إلى اهتمام الدولة بالالتزام بخطة التحديث الوطنى لكونها نقطة فاصلة فى إنهاء شرعية الاستعمار كوسيلة للحداثة، ومجىء حداثة وطنية "هندية جديدة"[٣٢]. وكان الجدل حول مقترحات ١٩١٤، وما انتهى إليه من صدور قانون ١٩٢٣ يحمل نفس التوترات حول الحداثة الوطنية التى تناهض الاستعمار فى المضمون المصرى.

وقد ذكر بول رابينو أنه لا جدوى من تعريف مصطلح الحداثة، بل إنه من الأجدى البحث فى كيفية استيعاب واستخدام هذا المصطلح من قبل المطالبين بممارسته[٣٣]. كما يمكن أيضًا تتبع ادعاء المصريين بأنهم أصبحوا دولة حديثة. فقد كانت المناقشات والجدل حول زواج القاصرات دليلاً مقنعًا على القلق السياسى والثقافى الذى كان ينتاب المصريون حول فكرة الحداثة التى تناهض الاستعمار. بل الواقع أن مؤسسة الزواج كانت تُستخدم كثيرًا كساحة تمتلئ بآراء وأفكار العديد من المصريين داخل الدولة وخارجها عن الحداثة الوطنية بصفتها شرطًا "للتنوير" و"التقدم" للدولة المصرية المزدهرة ومواطنيها. ويكشف الجدل الذى كان دائرًا فى الصحافة كيف أن الكتاب المختلفين استخدموا موضوع زواج القاصرات لنقد المجتمع المصرى، وبناء رؤى مختلفة "عن الأزواج المعاصرين" والزوجات والقضايا الوطنية.

لم يمر نجاح الدولة فى تحديد سن الزواج لضمان الصحة الإنجابية للرعايا الوطنيين المتزوجين دون معارضة من كثير من المصريين رغم تأييده من جمعية الاتحاد النسائى المصرى E.F.U[٣٤]. ويلاحظ بدران أن قانون ١٩٢٣ "كان نصرًا سهلاً نسبيًا للحركة النسائية" حيث إن تحديد الحد الأدنى لسن زواج الفتيات بستة عشر عامًا كان من أولى مطالب الاتحاد الذى قدمه إلى الحكومة المصرية فى يونيو ١٩٢٣[٣٥]. وكان الاتحاد النسائى قد تبنى خطة لإصلاح قانون الأحوال الشخصية دون المطالبة بقوانين مدنية، بل إنه أصر على أن يتم الإصلاح فى إطار إسلامى[٣٦]. فقد عرض "إصلاح القوانين الحالية التى تختص بالعلاقة الزوجية، على أن تتطابق تمامًا مع روح الشريعة

وذلك من منطلق تحقيق العدالة داخل الأسرة وتنظيم الروابط الأسرية"[٣٧]. ويشير وجود مشروع قانون مشابه منذ عقد سابق إلى أن الاتحاد النسائي لم يكن هو الوحيد الذي قاد الحملة لتحديد سن الزواج.

ومع ذلك انتقد أعضاء الإتحاد الثغرات الموجودة في قانون ١٩٢٣[٣٨]. فقد سمحت وزارة سعد زغلول التي تولت الحكم في مارس ١٩٢٤ بقبول شهادة ولي أمر العروس كبديل عن الوثيقة المطلوبة لتحديد سنها[٣٩]. وأيضا سمحت الدولة للمأذون الذي يعقد القران بقبول شهادة شاهدين يؤكدان سن القاصر بدلاً من شهادة الميلاد[٤٠]. وأمام هذه الثغرات ثار الاتحاد وأصر على ضرورة تقديم شهادة الميلاد الأصلية تأكيداً لسنها[٤١]. فإذا ما تعذر ذلك، يجب الحصول على شهادة طبيبين تابعين للحكومة بعد فحصها[٤٢]. ومن المثير للاهتمام أن المناصرين للحركة النسائية في عصر الملكية – على الأقل بصفة أولية – كانوا يعتبرون الدولة أداة لفرض التغييرات الاجتماعية، وإنه باللجوء إليها فإن ذلك سوف يتحقق، أو على الأقل أن يأملون في أن يتحقق. ورغماً عن ذلك فحين وضعوا أنفسهم في موقف المناصرين لقضية تحرير المرأة من خلال تصميمهم على تقييد سن الزواج، كانوا في واقع الأمر يشجعون تدخل الدولة الطبي والقانوني وسيطرتها على الأوضاع.

وقد واجهت الحكومة في آخر الأمر هذه المطالب بإصدارها قانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بعد ثماني سنوات والذي أكد على مواد قانون ١٩٢٣ مع تعليمات بمنع المحاكم من النظر في أي مطالب متعلقة بالزواج إلا بعد التأكد من توثيقه من جهة رسمية. كما منعت أيضًا الاستماع إليها إلا بعد التأكد من بلوغ الزوجين سن الزواج القانوني وقت عرض هذه المطالب على المحكمة[٤٣]. ومع ترحيبهم بهذه التغييرات إلا أن الاتحاد النسائي اعترض على شهادة الأطباء الذي ادعى أنها تزيف أحيانًا سن الفتاة وبالتالي طالبوا الدولة باعتبار المأذون الذي يعقد زواج القاصرات إنما يرتكب جريمة يعاقب عليها القانون[٤٤] كما وأن الزوج والزوجة القاصر قد يتحايلون على القانون بإقناع الطبيب أو الشهود بتزييف سن الزواج حتى يتمكنوا من توثيق العقد. وقد حاول

القانون ٤٤ لسنة ١٩٣٣ تقليص تلك المحاولات عن طريق تقديم الأطباء والشهود والمأذون إلى المحاكمة إذا ثبت "تدليسهم"[٤٥]. ورغم أن هذه الإجراءات لم تمنع زواج القاصرات بصفة نهائية فإنها قللت من حوادثها[٤٦].

كانت هذه القوانين محاولة غير مباشرة للحد من زواج القاصرات عن طريق رفض توثيق عقود الزواج الخاصة بهم أو منحهم شرعية الاعتراف به حيث إن الكثيرون سوف يرفضون إتمام الزواج دون حماية القانون لهم فى المستقبل[٤٧]. وكما تشرح جوديث تاكر "إن مزايا هذا التوثيق تتمثل فى وجود وثيقة زواج ثابتة مكتوبة. فهذا التوثيق يعنى وضع الزواج ونتائجه والتزاماته بصورة واضحة أمام المحاكم الإسلامية توقعًا لقيامها بدورها لإنهاء أية خلافات بين الزوجين"[٤٨]. وأن أى اعتراف صريح بعدم شرعية زواج القاصرات قد يعتبر نوع من الاجتهاد الذى يعوق تمرير هذه القوانين لابتعاده عن الشرعية الإسلامية[٤٩].

وفى واقع الأمر، فإنه بعد صدور قوانين عدة بشأن سن الزواج، فإن كثيرًا من المصريين ما زالوا يعارضونها. وقد هاجم الشيخ محمد بخيت - المفتى السابق لمصر - قانون ١٩٢٣ بحجة أن سلطة المحكمة الشرعية لا يمكن تقييدها إلا فى حالات المنفعة العامة[٥٠]. ولم يكن فقهاء المسلمين وحدهم هم المعارضون لهذا القانون، فقد اعترض عضوان فى مجلس النواب على تقنين السن الأدنى للزواج مطالبين بإلغاء القانون من أساسه. ففى الثلاثينيات تقدم كل من "عثمان صاوى بك" و"عبده محمود البرتقالى" باقتراحين منفصلين لإلغاء القانون[٥١]، مما يعنى أنه حتى داخل الدولة كان بعض الأعضاء يعارضون سياستها فيم يختص بقوانين الزواج. وبالتالى فإن زواج القاصرات بالإضافة إلى الثغرات الموجودة فى القانون وفشل تمرير وثيقة ١٩١٤ تعتبر مؤشرًا إلى أن رؤية الدولة وتصوراتها للأسرة لم تكن تسير فى خط مستقيم أو لها سيطرتها، وأن النموذج الذى وضعته الدولة لصورة "الزواج الحديث" صادف الكثير من التحديات.

لم يستطع الجدل المثير للنزاع حول قوانين الأحوال الشخصية فى تلك الفترة أن يمنع تدخل الدولة فى ما يسمى "بالأوضاع الخاصة بالأسرة" فلم يجد المشرعون طريقًا فى عام ١٩٢٣، ١٩٣١ ثم ١٩٣٣ للتحايل على الشريعة الإسلامية التى تبيح زواج القاصرات فحسب، ولكنه نجح أيضًا فى فرض تسجيل عقود الزواج ووضعها فى إطار قانونى. وكانت عقود الزواج فى مصر قبل ١٩٢٣ لا تتطلب توثيقها(٥٢). وفى حين ما كان الزواج الإسلامى يمكن عقده فى أى مكان نظريًا وإن كان يعقد عادة فى بيوت المسلمين، بدأت الدولة تتدخل فى مجال كان أغلب المصريين يعتبرونه مسألة شخصية بحتة. ولكن بإعلان الدولة أن المحاكم لن تنظر فى أية مشاكل زوجية إلا فى ضوء وجود وثيقة رسمية حكومية أصبح هذا القانون يشكل خطورة أمام الراغبين فى الزواج بعيدًا عن قوانين الدولة، بالإضافة إلى تعقيد إجراءات الطلاق سواء بالنسبة للزوج أو الزوجة.

تقييد إجراءات الطلاق

فى محاولة من وزارة العدل - كجزء من جهود الدولة لتحديث الأمة المصرية الناهضة - وتحت إشراف لجنة مشكلة من الشيوخ عرضت قانونين للأحوال الشخصية عام ١٩٢٠، ١٩٢٩ بهدف الحد من الطلاق. وفى نفس الوقت الذى كان عدد من الكتاب يشيدون بهذا التشريع الذى يوسع من حقوق المرأة، والبعض الآخر ينتقد حرية المرأة فى السعى وراء الطلاق، فإن الاستقصاء الدقيق يظهر أن هذه القوانين لم تزد من حقوق الزوجات أو الأزواج. بل العكس هو الصحيح فإن تدخل الدولة فى عالم العلاقات الزوجية أدى إلى مزيد من التعقيد فى لجوء المرأة أو الرجل إلى الطلاق. وكان الحافز وراء تدخل الدولة غير المسبوق هو استقرار الزواج وتدعيم الروابط الأسرية مع استمرار وجود السلطة الهرمية، وتقليص ما اعتبره المصريون والغربيون على حد سواء ارتفاع كبير فى نسبة الطلاق. وكانت إحصائيات الطلاق فى أوائل القرن العشرين قد أشارت إلى نسبة من ٣٠٪ تصل إلى ٩٠٪(٥٣). ورغم أن هذه الإحصائيات مشكوك

فيها والبعض منها غير موثق، فإنها تستحق النظر إليها حيث إنها تعكس وجهة نظر المراقب للواقع الاجتماعى[٥٤]. والأكثر من ذلك أن كينيث أم. كونو يشير إلى أن نسبة الطلاق فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين فاقت النسبة فى أى بلد أخرى "مستقلة"[٥٥]. وطبقًا لشرعى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩، فإن الرجال المصريين - وعكس ما تفرضه روح الإسلام - كانوا يستسهلون ممارسة حقهم الوحيد فى الطلاق بدلاً من استخدامه كآخر حل لمشاكلهم ولحماية استقرار الأسرة والمجتمع عامة فمن الضرورى الحد وعلاج "هذه الأمراض الاجتماعية" ومنها سهولة الطلاق عند الرجل[٥٦].

وفى كتاب "تحرير المرأة" لقاسم أمين الذى يعتبر واحداً من أبرز المفكرين القانونيين والوطنيين فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فى مصر، نجده يعبر عن اهتمامه بكثير من القضايا المماثلة. ورغم أن الكتاب صدر فى عام ١٨٩٨، فإن أفكاره لإصلاح نظام الطلاق تعتبر قاعدة لقانون الطلاق الذى صدر فى عهد الملكية فى مصر ومع ذلك فمن المهم أن نأخذ فى اعتبارنا أن قاسم أمين لم يكن أول مصرى يقترح نظماً إصلاحية لممارسات الطلاق وقوانينه[٥٧]. وفى حين أظهر حزنه على كثرة وقوع حالات الطلاق، وطالب باستقرار أواصر الزوجية "كأمل يحقق مجتمعاً صحياً" إلا أنه فى الوقت نفسه يعترف بضرورته أحياناً[٥٨]. وبالتالى عرض أمين نموذجًا لحالة المرأة التى تطلب الطلاق فأوصى بعدم اتباع المذهب الحنفى الذى يسمح للمرأة بطلب الطلاق فقط فى حالة عجز الزوج، أو ارتداده عن الديانة الإسلامية أو حين تصل الزوجة القاصر إلى سن الرشد وتدعى بأن الوصى عليها - فيما عدا الأب والجد - قد أرغمها على الزواج بدون موافقتها[٥٩]. واقترح قاسم أمين على الدولة أن تتبنى المذهب المالكى الذى يعطى الزوجة الحق فى طلاقها "فى أى من الحالات التى قد يتسبب الرجل فى إيذائها"[٦٠].

ورغم أن قاسم أمين قد اعترف به "كمؤسس الحركة النسائية العربية"، ورغم أن كتبه تعتبر عادة أساس هذه الحركة فى مصر بما فيها من المطالبات بإصلاح أوضاع المرأة[٦١]، فإن العديد من المفكرين والكتاب انتقدوا هذا التركيز الشديد على أفكاره

بحجة أنه لم يكن مناصراً للمرأة إلى درجة اقتناعه بمساواتها الكاملة بالرجل[٦٢]. ومع ذلك فإن رؤية أمين عن الزواج والطلاق والأسرة[٦٣] تستحق البحث والدراسة حيث تبنتها مجموعة من الوطنيين وأنصار الحركة النسائية ومشرعي القوانين بعد ذلك بعقدين. وتشير وجهة نظر قاسم أمين في طلب المرأة للطلاق إلى أنه لا يؤمن بالمساواة القانونية بين الرجال والنساء، فهو يؤمن بأن للرجل الحق في تطليق زوجته لأي سبب، أما المرأة فهو يحدد طلبها للطلاق إذا كانت متزوجة "بشخص شرير أو مجرم أو ملحد لا يمكنها أن تتعايش معه"[٦٤] بل والأكثر من ذلك أنه رغم توصيته بإعطاء الحق للمرأة المسلمة في طلب الطلاق في وثيقة زواجها - والتي يبيحها المذهب الحنفي[٦٥] - فإنه حثها على التوجه أولاً إلى القاضي "لأنه إذا كان الطلاق مقيداً برأي القاضي، فإن حدوثه سوف يقل، وتزداد مؤسسة الزواج قوة"[٦٦]. وبالتالي فإن هدف قاسم أمين لم يكن مساندة حق المرأة في الطلاق بقدر ما كان راجعًا إلى الحفاظ على مؤسسة الزواج.

تبنى المشرعون المصريون في العشرينيات من القرن اقتراح قاسم أمين بالابتعاد عن المذهب الحنفي والأخذ بالمذهب المالكي والشافعي حتى يمكن توفير أسباب قانونية أكثر لطلب الطلاق[٦٧]. وقد ابتعدت قوانين الطلاق في عهد الملكية في مصر عن المذهب الحنفي وتبنت بعض الأفكار من المذاهب الثلاثة الأخرى عن طريق الاختيار، أو تجميع بعضها من هذه المدارس المختلفة[٦٨]. فمثلاً نجد أن القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ يعترف بثلاثة أسباب يمكن للمرأة من خلالها أن تحصل على الطلاق:

(١) فشل الرجل في إعالة امرأته (مادة ٤).

(٢) فشل الرجل في إعالة امرأته بسبب تغيبه أو اختفائه (مادة ٥، ٧).

(٣) إصابة الرجل بمرض مزمن أو لا علاج له مثل مرض الجزام أو الجنون دون أن تعلم زوجته به وقت زواجها، أو أصيب به بعد عقد الزواج (مادة٩)[٦٩].

ويرجع السببان الأولان إلى الالتزام الإسلامي المعتاد بضرورة توفير الزوج لزوجته وسائل الإعاشة المادية، في حين أن السبب الثالث يقدم شرطًا جديداً وهو المرض. ففي المذهب الحنفي كان السبب الصحي الوحيد الذي يتيح للزوجة طلب الطلاق هو العجز الجنسي، وبالتالي يصبح المرض - في رأي المشرعين القانونيين - سببًا كافيًا للطلاق.

وكما ورد فى المناقشات حول زواج القاصرات، فإن الأجسام العليلة لا تتواءم مع بزوغ الأمة المصرية الجديدة. ولم تكن هذه المناقشات جزءًا من الحركة العالمية لتحسين النسل، أو الجدل بين المصلحين المهتمين بالبلاد المستعمرة فحسب[٧٠]، بل كان لها جذورها أيضًا فى أوائل القرن التاسع عشر. فإبان حكم محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨) تشكلت حملات تستهدف الصحة العامة لبناء الدولة، وللمشروعات العسكرية التى تحتاج إلى أجسام قوية البناء يمكن تشغيلها فى أعمال السخرة، ويكون لها أثرها الفعال فى الأمة[٧١]. وقد استمرت المناقشات حول احتياج الأمة إلى المواطنين الأصحاء الأقوياء فى التزايد فى عهد الملكية[٧٢]. فمثلاً فى عام ١٩٢٣، نصحت إحدى المجلات النسائية الشباب المقبلين على الزواج بالفحص الطبى لشركاء حياتهم حيث إن ضعف الصحة "سوف يؤثر على صحة الأطفال، وسوف يصبح الزواج جريمة فى حق الذات، والنسل، والأمة"[٧٣]. وطالب البعض الآخر بدور رقابى للدولة فى منح حق الزواج للأصحاء فقط. وقد اقترح أحد الكتاب الذين أدانوا زواج الأبناء والبنات "المصابين بالأمراض" - أن تتبنى الدولة فكرة تقديم شهادة خلو من الأمراض موثقة من طبيب معتمد حيث إنها تعتبر ضرورية "من أجل نسل صحى"[٧٤]. ولأن الأسرة القوية السليمة هى حجر الزاوية فى الأمة، فإن كثيرًا من الوطنيين كانوا يرون أن الأصحاء فقط هم الذين يحق لهم الزواج.

لم تتضمن المناقشات حول صحة الأسرة ما يتعلق بالأمراض والإنجاب فقط، ولكنها تضمنت أيضًا حوارًا حول القدرة المالية. ففى حالة تعذر الزوج أو رفضه إعالة زوجته ماليًا يمكن طلب الطلاق طبقًا للقانون. ومع ذلك فقبل الموافقة عليه اشترطت الحكومة على القضاة ضرورة فحص الأوضاع المالية للزوج[٧٥]. ففى مجتمع لا يميل إلى أن تكون الزوجة هى البادئة بطلب الطلاق، رأى المشرعون ملاءمة تطليق المحكمة للزوجة إذا كان ذلك يستهدف صالح الأسرة ماديًا. وكما كتب أحد الكتاب يقول إن الزوجات اللائى يرفض الأزواج طلاقهن ينتهى بهن الأمر إلى حياة قصيرة، دون إمكانية قانونية فى الحصول على نفقة أو الزواج مرة أخرى، وأن الأمة المصرية سوف تستفيد إذا سمحت لهؤلاء النساء فاقدات الأمل فى الطلاق والزواج مرة أخرى[٧٦].

ورغم أن المشرعين فى آخر الأمر استجابوا لهذه الدعوة إلى الإصلاح، فإنه ظهر فى العقد التالى عنصر آخر اعتُبر سببًا من أسباب الطلاق، وهو التعسف فى استخدام العنف من أحد الزوجين. وفى حين لم يتناول قانون ١٩٢٣ اقتراح قاسم أمين بأن للزوجة حق الطلاق "فى حالة إيذاء الزوج لها" إلا أن قانون ١٩٢٣ تعرض لتلك الحالة[٧٧] فقد جاء فى المادة ٢٥ منه أن القاضى المسلم يمكنه أن يطلق المرأة طلاقًا بائنا إذا ما أثبتت وقوع ضرر عليها واستحالة التوفيق بينها وبين الزوج[٧٨]. ولم يتحدد مفهوم "الضرر" على وجه الدقة، إلا أنه كان يعنى ضمنًا كل ما يؤدى إلى شقاق يستحيل معه استمرار العلاقة الزوجية بهدوء وسلاسة، وترك للقاضى "الرجل" تحديد مداه[٧٩]. ورغم أنه من الصعوبة بمكان تأكيد تفسير كل قاض لهذه القوانين الجديدة، فإنه من المحتمل أن السلطة التى كان يتمتع بها القضاة فى مصر العثمانية حيث كانت المذاهب الإسلامية الأربعة متاحة أمامهم، لم تعد كذلك بعد صدور قوانين الأحوال الشخصية[٨٠]. والأكثر من ذلك أن القضاة فى القرن العشرين أحسوا بالضغوط المشكلة عليهم لتطبيق تلك القوانين الجديدة حيث أصبحوا هم أنفسهم موظفين فى الحكومة يتقاضون مرتباتهم منها وينالون ترقياتهم ويتم نقلهم أو إحالتهم إلى المعاش من خلال دولة مدنية واسعة[٨١].

وفى ضوء هذا الدور الذى لعبه النظام القضائى فى تنظيم الزواج والطلاق فى حياة المرأة (والرجل) فى مصر، ومن خلال طبيعة التعقيدات التى واجهتها المرأة فى طلبها الطلاق فإنه من الصعب القول بأن قوانين الطلاق هذه قد شكلت مكاسب أساسية للمرأة. فمثلاً نجد فى الشرط الثانى لطلب الطلاق أن الزوجة التى غاب عنها زوجها أو فقد، يمكنها أن تطلب الطلاق فقط فى حالة إثباتها أنه عجز عن دفع "النفقة" بمعنى أنه يجب عليها إثبات أنه لم يرسل إليها أى نقود أو ترك لها ما يعولها[٨٢]. فإذا لم يدفع الزوج المستحق عليه فى نهاية المدة التى حددها القاضى فيمكن للقاضى حينئذ تطليق الزوجة[٨٣]. ومع ذلك فقد كان يمكن إلغاء الطلاق إذا عاد الزوج وأبدى استعداده لإعالتها ماديًا[٨٤]. وفى حالة ما إذا فُقد الزوج ولم تتوفر أية معلومات عن مكانه، فعلى الزوجة أن تمكث أربع سنوات من بدء رفع قضية الطلاق حتى انتهاء مدة

العدة (وهى المدة اللازمة التى يجب على الزوجة أن تنتظرها حتى يمكنها الزواج مرة أخرى) والتى حددها القانون بأربعة شهور وعشرة أيام وبعدها يمكن للقاضى نظريًا إصدار حكم الطلاق(٨٥). وبعد قضائها مدة العدة، يحق لها الزواج بغيره، أما إذا ظهر الزوج السابق قبل تفعيل الزواج الجديد فعليها أن تعود إلى الزوج الأول(٨٦).

كما استخدمت وزارة العدل أيضًا قانون الأحوال الشخصية لفتح طريق آخر يمكن الحكومة من خلال تنظيم أسلوب حياة رعاياها من الرجال والتدخل فى حياتهم الزوجية. فقد تعرض كل من القانون ١٩٢٠، ١٩٢٩ الخاص بالطلاق إلى موقف زوجات السجناء، حيث كان قاسم أمين قد اقترح أحقية الزوجة المتزوجة من مجرم فى الطلاق. بل إن كثيرًا من المصريين كتبوا عن ظلم النظام القانونى الذى "ينكر على المرأة طلاقها من زوجها حتى لو حكم عليه بالسجن مدى الحياة، وبذلك تنهار حياتها وتتلطخ سمعتها بسبب جرم لم ترتكبه"(٨٧) فى حين أن المادة رقم ٥ من القانون ١٩٢٠ أوردت بأنه حتى لو كان معلومًا أن الزوج يقضى مدة عقوبة فى السجن فلا يمكن للزوجة أن ترفع قضية طلاق طالما أنه يستمر فى الإنفاق عليها(٨٨). أما القانون ١٩٢٩ فتنص المادة ١٤ منه أنه فى حالة سجن الزوج لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، فإن الزوجة يحق لها رفع قضية طلاق بعد فراق على الأقل مدة سنة(٨٩).

ثار بعض المصريين على هذه المادة، وكتب المحامى الوطنى المصرى البارز محمد حسين هيكل الذى كان وزيرًا للمعارف وعضوًا فى البرلمان فى الأربعينيات مقالة فى الأهرام ينتقد هذا القانون "لأنه يعتبر خطرًا يهدد الأخلاق بالفساد من جانب، ومن جانب آخر يقوض حياة الأسرة" لأنه سوف يجبر الزوجات على الادعاء بخشية الفتنة على أنفسهن إذا استمر زواجهن من أشخاص محكوم عليهم بالسجن لإقناع القاضى بالموافقة على الطلاق(٩٠). ومن وجهة نظر هيكل - أحد المثقفين المؤيدين لتغريب المجتمع المصرى بصورة واسعة فى العشرينيات من القرن(٩١)، فإن المرأة لا يجب أن تعطى لها أحقية طلب الطلاق حيث إن ذلك سيهدد الأخلاق العامة ووحدة الأسرة(٩٢). ومن الجدير بالملاحظة أنه لم يعتبر أن الرجل الذى يبادر بالطلاق يهدد أخلاق الأمة أو يقوض أساسها.

ويعارض عبد الحميد حمدى رئيس تحرير "السفور" آراء هيكل بأن الزواج يجب ألا يكون رابطة مفروضة لا يمكن حلها إلا من قبل الزوج فقط، وأثنى على وزارة العدل لمحاولتها تحديث قوانين الأحوال الشخصية التى كانت "مدعاة للسخرية" و" لا علاقة لها بالوقت الحاضر"(٩٣). ورغم أن حمدى كان ينتقد قوانين الشريعة التى لا تعطى المرأة حق طلب الطلاق، فإنها كان حريصًا على ألا يهاجم الإسلام صراحة. بل بالعكس فقد كان يرى أن المشرعين فى الدولة يمكنهم أن يجدوا فى الإسلام ما يؤيد دعاوى الإصلاح فى الزواج حتى يتحقق الهدف الحقيقى والأساسى من مغزاه وليس المعنى المعاصر له الذى يتحدد فى أنه عقد يمتلك فيه الرجل المرأة(٩٤). وتؤيد مطالبة حمدى بالإصلاحات داخل التقاليد الإسلامية رؤية أمينة شكرى التى تقول فيها "حتى الإصلاحيون المغتربون الحديثون...... يقترحون مشروعاتهم الخاصة بصفتها دفاعًا عن الإسلام ونقدًا للتقاليد العمياء. وكانت رؤيتهم فى أغلب الأوقات تتمحور حول أن "الإسلام الحقيقى" يتوافق تمامًا مع الحداثة"(٩٥).

ويوافق أحد الكتاب الآخرين على رأى حمدى من منطلق أن نسبة حدوث حالات الانتحار، وقتل الزوجات البائسات لأزواجهن والتى دأبت الصحف على نشرها باستمرار – بالإضافة إلى انتحار الزوجات بصفة عامة – كما أبرزت شون لوبيز فى الفصل الثالث عشر سوف تظل تتزايد إذا لم تعط المرأة الحق القانونى فى إنهاء زواج لا يمكن تقبله أو تحمله(٩٦). ورغم أن هؤلاء الكتاب الرجال قد ناصروا حق المرأة فى الطلاق ليس من منطلق مساواتها بالرجل، ولكن كوسيلة تستهدف صالح الأمة الاجتماعى، فإن كثيرًا منهم كانوا أكثر إلحاحًا وصلابة من غيرهم فى المطالبة بالإصلاح. فمثلاً طالب عبده البرقوقى الحكومة بسن قانون موحد يعطى للمرأة والرجل والمسلم والقبطى على السواء حق الطلاق، معللاً ذلك بأن الزواج إذا لم يكن مقترنًا بحق الطلاق فإنه يتساوى مع العبودية والرق، وإن الأمة التى تمنع الطلاق إنما تؤدى بأبنائها إلى الخشية من الزواج تتساوى مع الخشية من السجن(٩٧). إلا أن أصوات كالبرقوقى كانت نادرة حتى بين المطالبين بالمساواة بين الجنسين.

ورغم أن قانون ١٩٢٠ تدخل فعلاً فى الحياة "الشخصية" للرجال وخاصة المفقودين والمحبوسين والمرضى، فإن تنظيم تطليق الرجل للمرأة لم يتم حتى صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩، وقد اختلف هذا القانون عن قانون ١٩٢٠ ليس فقط من حيث اتساع مساحة الشروط التى تبيح للمرأة طلب الطلاق، ولكن لأنه حاول أيضًا تقليص تفعيل طلاق الرجل. فمثلاً لا يعتبر الطلاق نافذًا إذا كان الرجل فى حالة سكر أو تحت ضغط (مادة ١)، أو الطلاق كتهديد للمرأة لإجبارها أو إجبار طرف ثالث على الإتيان بعمل من الأعمال (مادة ٢) وحتى لو ألقى الزوج يمين الطلاق ثلاث مرات فى جلسة واحدة فهى تعتبر طلقة واحدة (يجب أن يوقع يمين الطلاق ثلاث مرات فى ثلاثة أوقات مختلفة حتى يصبح سارى المفعول (المادة ٣) بالإضافة إلى أن التعبيرات الضمنية أو الرمزية لا يعتد بها إلا إذا كانت الرغبة الشخصية متوفرة (مادة ٤)[٩٨]. وفى تجاوز جوهرى عن أى قاعدة فى تفسير المذاهب السنية الأربعة - جاءت صياغة المشرعين للمادة ٢، ٣[٩٩]. بل إنهم دعوا القضاة إلى ترك المذهب الحنفى الذى يقول بأن طلاق الرجل ملزما للمرأة فى جميع الأحوال حتى ولو ألقى اليمين بطريقة غير مباشرة، أو تحت إكراه، أو إهمال أو كمزحة أو وهو واقع تحت تأثير الخمر.

وقد رحبت الكثيرات من الكاتبات النسائيات فى عهد الملكية فى مصر بالقيود القانونية التى أقرتها اللجنة بشأن إطلاق حق الطلاق للرجل وحده، ومثل الكتاب من الرجال الذين ذكرناهم سابقًا، كانت عضوات الاتحاد النسائى ينشرن فى جرائدهن مقالات عن إساءة استخدام الرجل للطلاق[١٠٠]، فى حين كانت كاتبات أخريات يتحسرن على سهولة إلقاء الرجل ليمين الطلاق بسرعة دون تفكير جدى بل وذهبت إحداهن بعيدًا لتقترح عدم قانونية إلقاء اليمين "بالثلاث" فتقول "لو أحس الزوج أن باب الطلاق مغلق أمامه، وأنه ليس سهلاً عليه أن يتخلص من شريكة حياته، فسوف يلتزم بالقانون...... ولكن إذا كان الباب مفتوحًا على مصراعيه لأى رجل متهور يجافيه المنطق.... فإن معدل النساء المطلقات سوف يتزايد، وتنتشر الفوضى فى الأسر، وتزداد حالة الأطفال الذين سوف يشبون دون رعاية سوءًا، ومن ثم يتحولون إلى متشردين جهلة"[١٠١].

ابتعد المشرعون الوطنيون أيضًا عن تفسير المدرسة القانونية التى تقول بأن الطلاق يعتبر طلاقًا بائنًا إذا ألقى الزوج اليمين ثلاث مرات فى أوقات مختلفة خلال فترة العدة. والطلاق البائن يعنى أنه على الزوج عقد زواجه على زوجته من جديد، ودفع مهر لها حتى تعود العلاقة الزوجية مرة ثانية. أما الطلاق الرجعى على الجانب الآخر فيعنى أن يحتفظ الرجل بحق إعادة زوجته إليه خلال فترة العدة رغمًا عنها، ودون عقد زواج جديد أو دفع مهر جديد[١٠٢]. ورغم ما يبدو مما تستهدفه هذه المحاولات من تقييد حرية الطلاق من فائدة للمرأة، فإن نظرة مدققة أخرى تكشف أن نوايا المشرعين الوطنيين لم تكن حماية المرأة من توقيع طلاق متسرع من أزواجهن، بل فى الواقع أن الطلاق الرجعى (الذى يمكن التراجع فيه) يحفظ مؤسسة الزواج أكثر من الطلاق البائن. وبالتالى فإن مشرعى القانون ١٩٢٩ كانوا يستهدفون استقرار أكثر للعلاقة الزوجية من خلال المادة رقم ٥ التى تفيد بأن أى طلاق يمكن الرجوع فيه إلا إذا وقع ثلاث مرات أو وقع قبل تفعيل الزواج، أو كان الطلاق على مال[١٠٣].

ومن الأشياء المثيرة أن من صاغوا القانون ١٩٢٩ لم يتبنوا منهج قاسم أمين فى الطلاق من حيث ضرورة إعلان الزوج رغبته فى الطلاق أمام قاض مسلم، أو موظف رسمى الذى يعين بدوره أحدًا من المحكمين. فمن وجهة نظر قاسم أمين – إذا لم ينجح الوسطاء فى التوفيق بين الزوجين، فعليهم رفع تقرير إلى القاضى أو الموظف المسئول الذى يسمح بعد ذلك للزوج بتطليق زوجته، وبالتالى فإن الطلاق فى هذه الحالة يعتبر شرعيًا إذا تم أمام القاضى أو المسئول الرسمى وأمام شاهدين مع التوقيع على وثيقة رسمية[١٠٤]. وكان من الواضح أن قاسم أمين لم ير فى اقتراحه سلب حق الرجل فى الطلاق، حيث إن الزوج غير مطالب بتفسير أسباب رغبته فيه ولكنه كان يستهدف – من خلال المنهج الذى وضعه – حماية الأسرة والمرأة المصرية من أزواج يتصرفون بوحى من ثورة غاضبة أو بدون رغبة صادقة فعلاً فى توقيع الطلاق.

ويشير عدم استجابة المشرعين فى الدولة لتقنين هذا النموذج – الذى كان سوف يحد بشدة من حرية الرجل فى الطلاق – إلى أنهم لم يكونوا مهيئين تمامًا لتقييد حق الرجل فى الطلاق. ومع ذلك ففى عام ١٩٤٣ ومرة ثانية فى عام ١٩٤٥، أعدت وزارة الشئون الاجتماعية مشروع قانون يبيح الطلاق من جانب الرجل فقط إذا ما وافقت

المحكمة وبعد فحص القاضى لأسباب الطلاق وفشله فى محاولة التوفيق بين الزوجين. وبموجب هذا القانون يتعين على الزوج دفع غرامة أو السجن أو كليهما. إلا أن هذا المشروع لم يقنن نتيجة الاعتراض الواسع عليه[١٠٥]. ويكشف فشل تقنينه بأن هذه المحاولة الصارخة لاستمرارية الزواج لم تلق القبول من الكثيرين.

ويبدو هنا أن هدف المسئولين فى الدولة لمنع الطلاق إلا عن طريق القانون، قد نجح. فقد لاحظ كثير من الكتاب والعلماء أن نسبة الطلاق فى مصر انخفضت بمعدل ثابت خلال القرن العشرين من ٢٦,٩٪ فى عام ١٩٣٥ إلى ١٦٪ فى عام ١٩٩١[١٠٦]. ورغم انخفاض النسبة من ٢٦,٢٪ فى الثلاثينيات إلى ٢٢,٢٥٪ فى الأربعينيات، فإن المفارقة الظاهرة أن المصريين استمروا فى التحسر على ما رأوا أنه ارتفاع فى نسبة الطلاق فى تلك الفترة[١٠٧]. فمثلاً، فى عام ١٩٢٣، انتقد المصلح الاجتماعى البارز محمد فريد جنيدى ارتفاع نسبة الطلاق الذى ادعى أنها بسبب سوء استخدام الرجل حقه فى الطلاق[١٠٨]. وكانت مشكلة الطلاق بالنسبة له "أنها إحدى أهم المشاكل الاجتماعية التى تؤرق المجتمع حيث إنها السبب الأساسى فى تدهور الأخلاق وخاصة بالنسبة للأطفال"[١٠٩]. وبالمثل ناقشت درية شفيق المناصرة لحقوق المرأة فى عام ١٩٤٩ قضية أن مصر تعانى من أكبر نسب الطلاق فى العالم فتقول "إن ثلث الأسر التى تكونت فى بداية العام قد أصابها الانهيار فى نهايته.... وإن حياتنا مهددة دائمًا بلفظ واحد قد يطلقه أى مغفل أو سكير أو شخص آخر جاهل بالسلوك الاجتماعى والدينى السليم"[١١٠]، ورغم أن درية شفيق كانت تتحسر على نسبة الطلاق المرتفعة، فإنها فى الوقت نفسه كانت داعية إلى حقوق المرأة فى طلب الطلاق. وحين طالبت الملكة فريدة بالطلاق من الملك فاروق (١٩٣٦-١٩٥٢)، أشادت درية شفيق بما فعلته الملكة التى كانت تعانى من تصرفات الملك الخارجية "لقد تخلت الملكة عن عرشها مقابل حريتها، وهى خطوة بارزة سامية فى تاريخ المرأة المصرية... ملكة تنزل من على سلالم القصر بمحض إرادتها، تاركة وراءها الإمتيازات والعظمة والأبهة وأيضا بناتها الثلاث، لتتوجه إلى منزل أسرتها باحثة عن أجمل العروش "الحرية"[١١١] ولم تكتف درية شفيق بالمناداة بحق المرأة فى الطلاق، بل طالبت بإلغاء تعدد الزوجات وهى ممارسة حاول بعض المسئولين المصريين فى الدولة أيضًا الحد منها.

الاتجاه السائد فى منظومة الزواج الاحادى

فى عام ١٩٢٦ شكل مجلس الوزراء لجنة برئاسة وزير العدل زكى أبو السعود والشيخ مصطفى المراغى، لوضع مسودة اقتراح لتعديل قانون الأحوال الشخصية وتلخصت أكثر اقتراحات اللجنة فى تحديد مبدأ تعدد الزوجات[١١٢] وحق العروس فى وضع شرط فى وثيقة الزواج يمنحها حق طلب الطلاق إذا تزوج الزوج بأخرى، أو أن يطلق أى زوجات أخريات يكون قد تزوج بهن قبل زواجه بها[١١٣]. بالإضافة إلى اقتراح اللجنة بمنع توثيق الزواج الثانى دون الحصول على موافقة القاضى الذى يقرر مدى إمكانية الزوج المساواة بين زوجاته، وقدرته على الإنفاق على زوجة ثانية[١١٤]. ورغم عدم تقنين هذه الاقتراحات التى تستهدف الحد من تعدد الزوجات فإن الاقتراح فى حد ذاته والجدل الواسع الذى ثار حوله فى المجتمع يمثل الخطوة الأولى فى تاريخ مصر التى حاولت فيها الدولة منع تعدد الزوجات، كما أنه يشير إلى أهمية ظهور مناقشات وطنية فى الصحف التى حاولت أن تدخل الزواج بامرأة واحدة فى منظومة الدولة الحديثة.

وكانت محاولات تقنين فكرة تحديد مبدأ تعدد الزوجات تتخذ معنى ذا أهمية كبيرة من زاوية أن تعدد الزوجات لم يكن ممارسة عامة بل إنه تقلص فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فقد جسدت الإحصائيات الرسمية انخفاض نسبة تعدد الزوجات، حيث أشارت إحصائية ١٩٠٧ إلى نسبة ٦٪[١١٥]، وبعدها بعقد واحد أى فى ١٩١٧ إلى أن ٤,٨٪ من الأزواج ربما مارسوا التعدد فى الزوجات[١١٦]. واستناداً إلى سجلات المحاكم الشرعية والتسجيلات الإحصائية على التوالى يلاحظ تاكر وكونو أن هذا المبدأ لم يكن منتشراً فى القرن التاسع عشر. ويرى تاكر أن هذا الانخفاض فى معدله فى الأرياف هو نتيجة الأحوال المادية حيث لا تسمح الموارد المالية للمواطنين بإعاشة زوجة ثانية[١١٧]. وبالمثل يلاحظ كونو أن الأسر التى لا تنتمى إلى النخبة فى الريف لم تلجأ إلى تعدد الزوجات[١١٨]. وحين كان الأزواج من

أصحاب النخبة فى الريف يمارسون هذا المبدأ، فقد كان ذلك نتيجة زيادة ثرواتهم "ووسيلة لزيادة عنصر العمل فى الأسرة، وزيادة إمكانية الحصول على أبناء ورثة من الذكور"(١١٩).

وفى أوائل القرن العشرين لاحظ الكثير من الأوروبيين مزيداً من انخفاض النسبة فى تعدد الزوجات فى مصر. فكتب وينيفريد أس. بلاكمان الذى كان يعد دراسة عن مصر العليا فى منتصف العشرينيات من القرن أن "الزواج من امرأة واحدة أصبح هو السائد فى مصر، وأن الزواج بأكثر من واحدة ينظر إليه كعادة بربرية حتى بين الفلاحين"(١٢٠). وتؤكد الرحالة الأمريكية إليزبيث كوبر "أن أكبر شر اجتماعى كما تشير إليه المعايير الغربية وهو تعدد الزوجات قد بدأ يتلاشى"(١٢١). ومن المثير للاهتمام أن بلاكمان بالإضافة إلى إى. أل، بوتشر يشيران إلى أن الرجال المصريين يفضلون طلاق زوجاتهم ليتزوجوا ثانية بدلاً من أن يلجئوا إلى تعدد الزوجات(١٢٢). ورغم الشك فى هذه المصادر(١٢٣)، فإن هذه الملاحظات ربما تكشف لماذا جنحت آراء بعض المصريين إلى أن ممارسة تعدد الزوجات سوف تمنع من طلاق الزوجة الأولى للزواج بأخرى. بل إن بعض الأكاديميين المصريين لاحظوا أنه خلال فترة الثلاثينيات كان تطليق الرجال لزوجاتهم "يحل محل تعدد الزوجات بين الفقراء"(١٢٤).

ورغم أن بعض المصريين كانوا يدافعون عن مبدأ تعدد الزوجات، فإن العديد من الوطنيين كانوا قد بدأوا ينشرون فكرة الزواج بامرأة واحدة كنموذج مثالى للهوية الوطنية. وتشير كلاريسا لى بولارد إلى أن هذا الزواج أصبح النموذج الأمثل فى مصر الحديثة بدءًا من أواخر القرن التاسع عشر، وتستطرد بأن الخديوى توفيق (١٨٨٣-١٨٩٢) حين تزوج بامرأة واحدة، فقد وضع شكلاً جديداً للعلاقة الأسرية الملكية أمام "الشعب" بحيث ارتبطت ممارسته للزواج بامرأة واحدة بصورة بناء الأمة - الدولة. وحسبما يقول بولارد فإن الإعلان عن العلاقة الزوجية على أساس زوجة واحدة كان يرتبط بشئون الشعب(١٢٥). وبالمثل، فحتى قبل أن يكتب لورد كرومر عن التأثير "المميت" لتعدد الزوجات على الحياة الأسرية فى مصر، كان الإصلاحيون قد بدأوا

فى انتقادها علانية، مشيرين إلى تشابه مناقشات الوطنيين فى الدول المستعمرة وتلك التى تناهض الاستعمار(١٢٦). وفى عام ١٨٩٨ طالب الشيخ محمد عبده الذى كان المفتى الأكبر لمصر من عام ١٨٩٩ وحتى ١٩٠٥، ومن بعده قاسم أمين فى عام ١٨٩٩ على التوالى بتقييد حرية تعدد الزوجات، وأثنوا على مبدأ الزوجة الواحدة كنموذج إسلامى، وأن القرآن حين قنن تعدد الزوجات فقد كان ذلك فى أضيق الحالات وفى نفس الوقت حذر الرجال منه(١٢٧).

لم يكن شجب تعدد الزوجات محصوراً فى الإصلاحيين القانونيين البارزين فقط. ففى الفصل الرابع عشر تغوص مرفت حاتم فى الذاكرة الوطنية لملك حفنى ناصف. فقد تقدمت الكاتبة المعروفة والمناصرة لحقوق المرأة - وكانت تحرر عموداً أسبوعيًا يتناول العديد من قضايا المرأة فى مجلة "الفريدة" - بعدد من المطالب إلى مجلس النواب المصرى من خلال بعض من فوضتهم فى ذلك تطالب بوضع قيود قاسية على تعدد الزوجات. وقد فجرت هذه الطلبات جدلاً عنيفًا حاداً انتهى إلى رفضه(١٢٨). وفى عام ١٩١٧، حين كانت وزارة العدل تفكر فى إعداد مشروع لإصلاح قانون الأحوال الشخصية، طلب أحمد صفوت تقييد تعدد الزوجات حتى يسود الزواج الأحادى(١٢٩). وعلى نفس المنوال سار عبد الفتاح السيد عام ١٩٢٢، وهو أستاذ فى القانون أصبح بعد ذلك رئيساً لمحكمة النقض - حيث طالب بأن يكون السماح بتعدد الزوجات قاصراً على حالات معينة منها مرض الزوجة، أو كبر سنها أو إصابتها بالعقم، شريطة أن يستطيع الزوج إعالة زوجة ثانية(١٣٠). وربما كانت المقاومة الضعيفة لهذه المحاولات الأولى هى التى دفعت بالمشرعين فى الدولة إلى عدم بذل جهود مجمعة لتقييد تعدد الزوجات إلا فى عام ١٩٢٦ .

ومرة ثانية، فإن اللجنة التى شكلتها الحكومة لبحث قضية تعدد الزوجات تأثرت بالشيخ محمد عبده، وقاسم أمين(١٣١)، اللذين اقترحا بأن الرجل الذى له زوجة واحدة يجب أن يمتنع عن الزواج بأخرى إلا فى حالة اقتناع المحكمة بأنه سوف يساوى بينهما، ويقوم بكل التزاماته المالية حيالهما. ومثل "عبده وأمين" حاولت اللجنة أن تحد من تعدد الزوجات لصالح النسل، أو الجيل الجديد فى الأمة. وتضمنت المذكرة التفسيرية

التى صاحبت مشروع القانون أنه يجب الحد من تعدد الزوجات خاصة وأن أغلب الأطفال المهملين كانوا ثمرة زواج عجز الرجل فيه عن الإنفاق حتى على أسرة واحدة[١٣٢]. ومرة ثانية فالمشرعون الوطنيون لم يسعوا إلى تحسين الحياة الزوجية للنساء، بل الأصح أنه تحت دعاوى تحسين النسيج الاجتماعى، وحسن تربية النشء لصالح مستقبل الأمة، بحثوا عن مدخل قانونى كوسيلة لتشكيل الشعب وتنظيمه على خطى الوطنية الجديدة.

سار دعاة المساواة بين الرجل والمرأة وكذا الكاتبات النسائيات على نفس الخطوات التقليدية للدعاة السابقين وذلك من خلال نشر التأثيرات السلبية لتعدد الزوجات على المرأة[١٣٣]. وكان من ضمن المطالب المتكررة للاتحاد النسائى والتى قدمتها الحكومة هو وضع قيود قانونية أمام التعدد، والمطالبة بأن يسمح للزوج بالزواج بامرأة ثانية فى حالة ما إذا كانت الزوجة الأولى عقيمًا أو مريضة بمرض لا شفاء منه[١٣٤]. وخلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن امتلأت صفحات الجرائد الرسمية للاتحاد النسائى، واتحاد بنت النيل، وبقية الجرائد النسائية الأخرى بحملات واسعة نشطة لتقييد تعدد الزوجات[١٣٥]. وكما يقول بدران، فإن هؤلاء الكاتبات كن يعتبرن تعدد الزوجات أداة ذكورية لقمع النساء[١٣٦]. وليس ذلك فحسب، فكما فعل المشرعون الوطنيون صوروا ظاهرة تعدد الزوجات كتهديد للأسرة فى حدودها الضيقة، وتهديد للأمة بنظرة أوسع وأشمل، وربما من أجل الحصول على مساندة الحكومة والشعب كانت الكاتبات أكثر مباشرة فى ربط العلاقة بين الزواج وتطور الأمة.

وفى العشرينيات وما بعدها بدأت الناشطات النسائيات فى نقدهن لتعدد الزوجات بصورة أوضح داخل مناقشتهن للحداثة والوطنية. ويكشف الجدل الذى كان دائرًا فى الصحف فى تلك الفترة أن كثيرًا من المثقفين الوطنيين، والناشطين السياسيين فى عهد الملكية، اعتبروا الزواج بامرأة واحدة هو الطريق إلى الحداثة فى دولة شبه مستقلة. فمثلاً صرحت هدى شعراوى للأهرام بأن تعدد الزوجات "يشكل عقبة أمام "خلق" أسرة متناغمة تولد القوة المعنوية التى تستطيع أن تشكل وتوجه المواطن الصالح"[١٣٧].

وأعلنت سيزا نبراوى أيضًا - وهى إحدى تلميذاتها - أنه إذا أرادت مصر أن تعتبر نفسها أمة متقدمة، فيجب عليها أن تحذو حذو بعض الدول الإسلامية الأخرى التى ألغت تعدد الزوجات، أو وضعها فى أضيق الحدود[١٣٨]. وتقول أيضا: "إن هذه المقاومة للتيارات الحديثة داخل أمة تفتخر بأنها على رأس كل الحركات التقدمية تذهلنى تمامًا"[١٣٩].

وقد لاحظ المثقفون بالمثل تلك الروابط التى انعقدت بين مفهوم الحداثة والزواج، والتى تضمنها الجدل المثار حول تعدد الزوجات. فمثلاً تقول بارون إن نظرة جديدة إلى الزواج كزواج يتأسس على الاختيار والعاطفة فى مقابل الزواج التقليدى، بدأت تظهر فى مصر فى أوائل القرن العشرين فى وقت كان تعدد الزوجات والمعاشرة من غير زواج شرعى هى العقبة الأساسية أمام النموذج المثالى الجديد للزواج[١٤٠]. وبالنسبة لبارون فإن إلغاء المعاشرة دون زواج شرعى والرق طبقا لما جاء فى المؤتمر الإنجليزى - المصرى الذى عقد سنة ١٨٧٧ قد قوّى من مؤسسة الزواج، وشكل الخطوة الأولى فى الطريق إلى النموذج المثالى للزواج وهو الزواج بامرأة واحدة[١٤١]. ثم تستطرد لتقول إن قوانين الزواج والطلاق فى مصر الحديثة "حاولت أن تنهى العلاقات التى لا تتوافق مع النموذج المثالى للزواج المتوافق[١٤٢]، وفى حين ما كانت فكرة الزواج المتوافق تعتبر إحدى المبررات لرأى اللجنة فى الزواج بامرأة واحدة والتى سادت فى تلك الفترة، إلا أن ذلك لم يكن الهدف المعلن لتقييد تعدد الزوجات، فكما ذكرنا سابقًا ذكر المشرعون المصريون أن تقييد هذا التعدد يستهدف صالح الطفل والأسرة. ومع ذلك فحين استخدم أنصار المساواة بين الرجل والمرأة والوطنيون والكتاب العديد من التفسيرات لإدانة تعدد الزوجات، إلا أن هدف اللجنة الأساسى كان إخضاع طرفى العلاقة الزوجية وممارستها داخل حيز صغير من زواج بالغ يضم زوجة واحدة.

وتعزز مارلين بوث نظرة بارون فى أن صحافة المرأة، وسيرتها الذاتية بدأت تنحاز إلى فكرة الزواج التوافقى فى مصر الحديثة. وترى بوث أن إعادة طرح الزواج على هذا الشكل ساعد على تقديم صورة لأسرة نووية تعتبر حجر الأساس فى بناء الأمة.

وتستطرد لتقول إن هذا النموذج المثالى للزواج والأسرة كان جانبًا من محاولة الطبقة المتوسطة من النخبة فى مصر تحديد شخصيتها فى مقابل شرائح أخرى اقتصادية واجتماعية داخل المجتمع، بالإضافة إلى تأكيد سلطتها كشريحة سوف تقود الأمة إلى الاستقلال(١٤٣). واستطراداً لما قالته دنيس كانديوتى، ترى بوث أن البرنامج الوطنى الرئيسى للنظام الاجتماعى رسم صورة للأسرة النووية بصفتها وحدة الإنجاب الأساسية فى الأمة، وأن هذا البرنامج لم يضعف الاتجاهات الأخرى المشابهة فى أساسها، ولكنه أسبغ كثيراً من المثالية على دور المرأة فى إدارة الأسرة النووية من خلال عرض سيرها الذاتية، وصحافتها، بحيث أصبحت قوة وطنية يمكنها إعادة توجيه آراء ومعتقدات الجماعات المهمة فى المجتمع(١٤٤). وقد عرض مثقفون آخرون عدة أسباب للتحول الذى طرأ على المناقشات والحوار حول مفهوم التقدم والممارسات الفعلية له والتى انعكست فى أمثلة عديدة مثل ظهور أسرة نووية تضم زوجة واحدة بدلاً من نموذج الأسر الممتدة فى القرن التاسع عشر مما يعد نهاية لنظام الحريم، وكذلك استخدام النمط الغربى فى الهندسة المعمارية، والتطور المعاصر فى المنتج الاجتماعى فى ظل الرأسمالية وظهور الملكية الخاصة والأخذ بأساليب التحضر(١٤٥). ومع ذلك فلم يحاول أحد تفسير كيف أن المسئولين الرسميين فى مصر حاولوا مساندة نموذج الزوجة الواحدة، كما لم يحاول أحد - فيما عدا بوث - أن يشرح أسباب ظهور هذا الجدل حول تكوين الأسرة النووية فى ذلك الوقت.

وكما يتبين من خلال تقدير النسبة المرتفعة لزواج القاصرات، فقد كانت نسبة تعدد الزوجات أكثر مما تشير إليه البيانات الإحصائية. وهذا يطرح سؤالاً: لماذا حاول المسئولون والكتاب فى الصحف الحد من تعدد الزوجات إذا لم تكن ممارسة عادية. ففى خلال عهد الملكية على الأقل، يبدو أن محاولات الحد من هذا النمط من الزواج، كان بدافع من رغبة الدولة فى تشجيع وتعزيز فكرة الأسرة النووية التى لن تستطيع أن تشكل تهديداً لسلطاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فمن خلال تشجيع هذا النموذج والذى يتأسس على زوجة واحدة تمثل الاتجاه الحديث، أدان الكتاب الوطنيون والمسئولون الرسميون بناء شبكة من الأسر الممتدة قد يكون من المحتمل أن تؤدى

إلى أعمال تخريبية ضد الدولة. وكما بذلت محاولات الحد من زواج القاصرات والطلاق بطرق قانونية، حاول بعض المسئولين بالدولة أيضًا إلى جانب كثير من الوطنيين والمناصرين لقضية المرأة الحد من تعدد الزوجات كإحدى الوسائل الأخرى للتحكم فى تقاليد الشعب فى الزواج، وإخضاعها للإشراف المنظم للدولة. وبطرح صورة الأسرة النووية كأفضل وحدة إنجابية للدولة المزدهرة، يمكن لها أن تؤمن سيطرتها على الشعب.

ومن المهم أن نشير هنا إلى أنه فى حين أن بعض المشرعين الإصلاحيين، والكتاب فى الصحف كانوا يشجعون الاكتفاء بالزوجة الواحدة كخطوة فى طريق تحديث مصر، واستقلالها الوطنى، إلا أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للكثيرين. فمثلاً رغم موافقة مجلس الوزراء فى عام ١٩٢٧ على المشروعات التى قدمت للحد من تعدد الزوجات عام ١٩٢٦، إلا أن الملك فؤاد (١٩١٧-٣٦) رفضها جميعًا وبالتالى لم يتم إقرارها فى قوانين. وادعى أندرسون بأن الملك اضطر إلى رفضها حيث كانت النظرة إلى تعدد الزوجات بالنسبة للكثيرين وسيلة لمزيد من العمالة، والتى تعتبر مؤسسة اقتصادية تساعد أهل الريف المعدمين[١٤٦]. ومع ذلك فإن هذا التفسير يتعارض مع الحوار الذى كان يسود الشعب المصرى فى ذلك الوقت، وأيضًا مع النتائج التى توصل إليها تاكر وكونو من أن تعدد الزوجات كان يمارس فى محيط الأغنياء وليس الفقراء[١٤٧]. والأكثر من ذلك - وكما لاحظ العديد من المثقفين - أن التزايد فى عدد السكان الذى بدأ يلقى الاهتمام الشديد من الشعب، أسفر عن المطالبة بالحد من زيادة نسبة المواليد[١٤٨].

وتفسير آخر أصدق لرفض الملك لمشروعات هذه القوانين يرجع إلى أن الملك لم يكن يتمتع بشعبية تذكر، وكانت تخامره تطلعات فى أن يصبح خليفة المسلمين، وبالتالى كان يهتم بمساندة الشعب له ولذلك لم يكن فى مقدوره تبرير الموافقة على مثل هذا القانون الذى يحد من الحقوق الدينية للرجل[١٤٩]. كما أن المعارضين من المسلمين كانوا يشجبون هذه التجديدات التى تدعمها الدولة والتى تمنع ما حلله الله من جهة، ومن جهة أخرى تدخل الدولة فى علاقة حللها الله بدلاً من فرض قوانينها بواسطة

المحاكم[١٥٠]. وقد عرضت وزارة الشئون الاجتماعية اقتراحات مشابهة لتقييد تعدد الزوجات في عامي ١٩٤٣، ١٩٤٥ ولكن دون جدوى[١٥١]. ويجب أن نلاحظ هنا أن المذهب المالكي بشأن إساءة المعاملة، والذي تشير إليه المادة ٢٥ في قانون ١٩٢٩ كما ناقشنا آنفًا، تم تفسيرها بصورة أعم من بعض القضاة بما يسمح للمرأة التي تلح في طلب الطلاق إذا ما تزوج الزوج بامرأة أخرى في نفس الوقت، وإذا أثبتت أنه لا يعاملها ماليًا أو عاطفيًا كما يعامل الزوجة الثانية[١٥٢]. ورغم ما يبدو من اتساع مفهوم سوء المعاملة كمحاولة غير مباشرة ومراوغة قانونية من الحكومة المصرية لوضع المعوقات أمام تعدد الزوجات، فإن مادة القانون أو المذكرة التفسيرية التي صاحبت القانون لا تشير بطريقة مباشرة إلى تعدد الزوجات[١٥٣].

ومع ذلك لم يمنع هذا الجدل بعض المناصرين لقضية المرأة من المصريين من الضغط على الحكومة لاتخاذ وقفة ضد تعدد الزوجات. فقد نادت درية شفيق وبصورة مباشرة أكثر مما فعل الاتحاد النسائي المصري بالإلغاء التام لتعدد الزوجات، وطالبت أعضاء البرلمان المصري بالموافقة على هذا الإلغاء مما تسبب في هجوم شرس عليها من شيوخ الأزهر وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين[١٥٤]. وقد نتج عن حملتها ضد تعدد الزوجات حملة مضادة للدفاع وحماية ظاهرة كانت في سبيلها إلى الأفول، بالإضافة إلى اتخاذ نفس الموقف أمام مطالب المناصرين للمساواة بين الجنسين بعد ذلك. حتى إن المراغي – الذي سبق ورأس اللجنة الأساسية عام ١٩٢٦ والتي بحثت في تقييد هذا القانون – كتب بعد ذلك في الصحف مؤيدًا لمبدأ تعدد الزوجات بعد أن أصبح شيخًا للأزهر[١٥٥]. ويتبين من ذلك أن الآراء لم تختلف فقط حول قانون الأحوال الشخصية داخل الدولة نفسها ولكن بين مواقف المسئولين أنفسهم المتناقضة. وقد أورد خلفه بعد ذلك نفس المبررات بأن تعدد الزوجات يساعد الفلاحين الذين يحسبون كم الإنتاج وفقًا لعدد الزوجات والأطفال لديهم[١٥٦]. وقد أدت ردود الفعل الغاضبة على محاولات الدولة تقييد هذا النوع من الزواج ليس فقط إلى المزيد من مواقف الدفاع عنه، ولكن أكد أيضًا أن مفهوم الزواج في عصر الملكية في مصر كان يشغل مساحة تشتعل فيها معركة أيديولوجية ساخنة.

الخـــاتمــة

إذا وضعنا ما تم نشره بصورة غير مسبوقة عن القوانين التى سنتها الدولة بشأن الزواج والطلاق فى عصر الملكية فى مصر فى مضمونه العام، يتضح لنا أن المشرعين فى الحكومة حاولوا أن يحكموا سيطرتهم على الشعب عن طريق تنظيم وتقنين مؤسسة الزواج، وإدخال الأسرة فى المنظومة القوية الثابتة لدولة مزدهرة. وبصورة أوسع وأشمل وضع قوانين تنظم تقاليد الزواج التى كانت تمارس على نطاق واسع، وكما لاحظ الغربيون، وكما تشير الإحصاءات الرسمية للسكان، كان زواج القاصرات وتعدد الزوجات فى طريقهما إلى الأفول قبل محاولة الدولة تقييد هذه الممارسات. وفى هذا الخصوص، فإن مصر تتشابه مع إستانبول فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حين كان الزواج يتم فى سن متأخرة سواء بالنسبة للرجال أو النساء، وكانت الأسر فى الأساس هى أسرة تضم زوجة واحدة وتعدد الزوجات لا يكاد يذكر. وفى ضوء الدلالة السكانية التى كانت تشير إلى غلبة النموذج المثالى للأسرة فى إستانبول، يحار آلان دوبين وكيم بيهار فى اهتمام الصحافة الحديثة بظاهرة تعدد الزوجات، وزواج القاصرات، والأسر المشتركة والتى يمكن ترجمتها فقط كنوع من إساءة رؤية الممارسات السائدة(١٥٧). ومع ذلك، فكما تشير كانديوتى، حتى نفهم أسباب هذا الاهتمام أن نبحث عن التفسير من خلال الرغبة فى صياغة ونشر مبادئ أخلاقية جديدة. كما تساءلت لماذا راهن الإصلاحيون فى الصحف فى مطالبتهم بالحداثة والاستقلال السياسى على هذا الشكل "الجديد" للأسرة(١٥٨). أما فى مصر فيوجد العديد من الأسباب التى تبرر محاولات رجال الدين والمشرعين الوطنيين والمناصرين لقضايا المرأة والكتاب نشر رؤيتهم لمنظومة الأسرة البالغة ذات الزوجة الواحدة، والزواج المستقر كأساس للدولة المصرية الناهضة.

ورغم أن الرسميين الغربيين والمسافرين إلى مصر أدانوا فى كثير من الأحيان نسب الطلاق المرتفعة فيها، والممارسات المختلفة والمتمثلة فى زواج القاصرات وتعدد الزوجات، فإننا يجب أن نتذكر أن المقترحات المصرية لإصلاح قوانين الزواج لم تكن

ببساطة رد فعل أو بسبب انتقاد الغرب لها، كما أن المطالب المصرية للإصلاح والتى ظهرت فى المقالات والخطب الدينية ضد الاستعمار جسدت تأكيدها ورغبتها فى وجود هوية وطنية كانت ضرورية فى مشروع بناء الدولة المناهض لمشروع الاستعمار. ومع ذلك ففى نفس الوقت كانت الجهود الرامية لإصلاح ممارسات الزواج من قبل الدولة، ورجال الدين، والإصلاحيين الوطنيين والكتاب الصحفيين نابعة من عدد من العمليات المعقدة كانت وراء نمو المؤسسات القانونية والطبية، والأخذ بأساليب التحضر والمطالبة بالتحديث. وباختصار بدأت النظرة إلى زواج القاصرات، والطلاق الذى يبادئ به الرجل من جانبه فقط، وتعدد الزوجات كممارسات لا تتواءم مع دولة مصرية قوية "حديثة". وبالتالى كانت محاولاتها للحد من كل هذه الممارسات تهدف إلى جعل الزواج أكثر صحة واستقراراً حتى يشكل قاعدة صلبة لدولة تتمتع باستقلالها وخالية من أى أمراض اجتماعية.

ورغم أن الدولة أخذت على عاتقها دوراً غير مسبوق فى مجال الأسرة "الخاص"، فإن الكثير من المصريين شجعوها بإيجابية على ذلك، من منطق أن المسئولين فى الدولة، والعديد من المصلحين الاجتماعيين، والمعلقين الوطنيين، والمناصرين للمرأة كانوا يؤمنون بأن الزواج البالغ المستقر الذى ينبنى على زوجة واحدة هو الطريق الأساسى الذى يؤدى فى النهاية إلى تشكيل الأمة المصرية الحديثة. ومع ذلك فإن الزواج فى عصر الملكية ظل ساحة صراع لتشكيل الهوية الوطنية التى حاول الكتاب والمثقفون إعادة تعريفها مرات ومرات وبدرجة غير مسبوقة. كما أن الجدل القانونى والصحفى حول أسباب الزواج وأهدافه ومعانيه فى تلك الفترة كان دلالة مقنعة على القلق السياسى والثقافى الذى غالبًا ما يصاحب تجارب الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار.

كان الزواج ساحة امتلأت بالأفكار الوطنية التى طرحتها الدولة وأعادت طرحها مراراً وتكراراً، كما زخرت أيضاً بآراء المواطنين الذين كانوا يهاجمون المجتمع المصرى ويعرضون رؤى متعددة لدور الدولة، ومنظومة الزواج والأسرة فى الأمة الناهضة.

وفى حين ما كان بعض الوطنيين المدنيين، وهؤلاء المناصرين للمساواة بين الجنسين ينادون بزواج البالغين الذى يتأسس على زوجة واحدة والذى يتسم بالثبات والاستقرار ليكون الطريق إلى الاستقلال الوطنى، نجد أن هذه الفكرة لم تكن فكرة جماعية اتفق عليها الجميع، بل إن بعضًا من طوائف المجتمع وخاصة الدينية كان يعتنقون أفكارًا مناهضة لها. وكانت المعتقدات الاجتماعية والثقافية التى يدور حولها الجدل فى منظومة الزواج تظهر جلية - ليس فقط فى تنوع الصيغ المختلفة للوعى القومى المصرى الذى كان سائدًا فى الدولة والصحافة وبين الطبقة العليا من النخبة - ولكنه بدا واضحًا أيضًا فى تنظيم فكرة الزواج وتقنينها غير المسبوقة. وتظهر هنا الحاجة إلى مزيد من الأبحاث لفهم مدى وتأثير القوانين الوطنية الجديدة على المجتمع المصرى. وربما تكون الدراسة الموسعة لسجلات المحاكم الشرعية فى عهد الملكية فى مصر عاملاً للكشف عن نظرة الرجال والنساء المصريين الذين لجئوا إلى المحاكم إلى تدخل الدولة فى صراعاتهم الزوجية بالإضافة إلى تفسير كل قاض لقوانين الزواج والطلاق الجديدة وكيفية تطبيقها. والأمر يحتاج إلى فحص هذه السجلات بدقة لتقدير إلى أى مدى أثرت قوانين الدولة أو لم تؤثر فى فهم ما تعنيه كلمة الزوج والزوجة والرعايا الوطنيين المصريين فى بلد شبه مستعمرة ما زالت تناضل لتحقيق كامل استقلالها.

الهوامــــش

(١) أود أن أشكر برنارد هيكل، ليات كوزما، زخارى لوكمان، مارى نولان، ماريو أر. رويز، كاتايون شافعى وشاريا تلغانى على تعليقاتهم ووجهات نظرهم على هذا الفصل والتى لا تقدر بثمن.

(٢) جيوف إيلى وورونالد جريجور صنى،

Introduction: From the Moment of Social History to the Work of Cultural Representation," in idem, Becoming National: A Reader.

(نيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٦)، ٢٦ .

(٣) انظر على سبيل المثال: جويل بنين وزخارى لوكمان،

Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882-1954.

(برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٧)، رالف أم. كورى،

Who 'Invented' Egyptian Arab Nationalism?

المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ١٤ (١٩٨٢): ٨١-٢٤٩، إسرائيل جرشونى وجيمس بى. جانكويسكى،

Egypt, Islam, and the Arabs: The Search for Egyptian Nationhood, 1900_1930

(نيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٨٦)، كذلك Redefining the Egyptian Nation, 1930-1945

(نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٥).

(٤) انظر على سبيل المثال: ليلى أحمد،

Women and Gender in Islam: Historical Roots of a Modem in Debate.

(نيوهافن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٩٢)، مارجو بدران،

Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt.

(برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٥)، بيث بارون،

The Women's Awakening in Egypt: Culture, Society, and the Press.

(نيوهافن: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٤)، سلما بوتمان Engendering Citizenship in Egypt

(نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٩)، جوان كول Feminism, Class, and Islam in Turn-of-the-Century Egypt المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ١٣ (١٩٨١): ٣٨٧-٤٠٧، توماس فيليب،

Feminism and Nationalist Politics," in Women in the Muslim World.

طبعة لوا بيك ونيكى آر كيدى (كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٧٨)، ٢٧٧-٩٤ .

(٥) بارون Baron, The Women's Awakening، ١٢-١٤ .

(٦) بارثا شـــاترجى The Nation and Its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٣)، ١١٦-٣٤ .

(٧) مع التركيز على بناء المرأة المصرية باعتبارها أماً للأمة، تستعرض تيموثى ميتشل وأمنية شكرى كيف حاول القوميون المصريون دفع وتطوير المرأة سواء فى مجال الثقافة الداخلية أو التقدم الخارجى على حد سواء. انظر: تيموثى ميتشل،

Colonising Egypt.

(بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩١)، ١١٣، أمنية شكرى،

"Schooled Mothers and Structured Play: Child Rearing Turn-of the-Century Egypt,".

طبعة ليلى أبو لجود

Remaking Women: Feminism and Modernity in the Middle East.

(برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٨)، ١٢٦-, ٧٠ انظر كذلك: بيث بارون،

Mothers, Morality, and Nationalism in Pre-1919 Egypt.

فى طبعة رشيد خليدى، ليزا أندرسون، محمد مصلح وريفا أس. سايمون The Origins of Arab Nationalism (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩١)، ٢٧١-٨٨، مارلين بوث،

May Her Likes Be Multiplied: Biography and Gender Politics in Egypt.

(بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠١)، ربيكا جوبين،

Creating the Modern Professional Housewife: Scientifically Based Advice Extended to Middle- and Upper-Class Egyptian Women, 1920-1930S.

مجلة الدراسات العربية ٤، ٢ (خريف ١٩٩٦): ١٩-٤٥، كلاريسا لى بولارد،

Nurturing the Nation: The Family Politics of the 1919 Egyptian Revolution.

(مناقشة رسالة دكتوراه، جامعة كاليفورنيا، بيركلى، ١٩٩٧).

(٨) إيتيان باليبار The Nation Form: History and Ideology، كذلك فى إيمانويل والرشتاين،

Race, Nation, Class: Ambiguous Identities.

(فرسو، لندن، ١٩٩١)، ١٠١، ١٠٢ .

(٩) انظر: طبـعـة عـبـد الله أ. النعـيم Islamic Family Law in a Changing World: A Global Resource Book (لندن: كتب زد، ٢٠٠٢)، ١٦٩-٧٠، جـون أل. اسـبـوزيتـو Women in Muslim Family Law الطبعة الثانية (سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ٢٠٠١)، ٥٩-٦٠، ميرفت حاتم،

The Enduring Alliance of Nationalism and Patriarchy in Muslim Personal Status Laws: The Case of Modern Egypt.

قضايا المرأة ٦، ١ (١٩٨٦)، ١٩ .

(١٠) جيمس أن. دى. أندرسون Islamic Law in the Modern World (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، ١٩٥٩)، كذلك،

Law Reform in Egypt: 1850-1950," in Political and Social Change in Modern Egypt.

طبعة بى. أم. هولت (لندن: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٦٨)، ٢٠٩-٢٣٠، كذلك،

The Problem of Divorce in the Shari'a Law of Islam: Measures of Reform in Modern Egypt.

مجلة الجمعية الملكية لمجتمع أسيا الوسطى ٣٧ (١٩٥٠): ١٦٩-٨٥، كذلك،

Recent Developments in Shari'a Law II: Matters of Competence, Organization and Procedure.

العالم الإسلامى ٤٠، ١ (يناير ١٩٥٠): ٣٤-٤٨، كذلك،

Recent Developments in Shari'a Law III: The Contract of Marriage.

العالم الإسلامى ٤١، ٢ (لأبريل ١٩٥١): ١١٣-٢٦، كذلك،

Recent Developments in Shari'a Law IV: Further Points Concerning Marriage.

العالم الإسلامى ٤١، ٣ (يوليو ١٩٥١): ١٨٦-٩٨، كذلك،

Recent Developments in Shari'a Law V: The Dissolution of Marriage.

العالم الإسلامى ٤١، ٤ (أكتوبر ١٩٥١): ٢٧١-٨٨، كذلك،

"The Role of Personal Status in Social Development in Islamic Countries," Comparative Studies in Society and History 13, I.(1971): 16-31.

بدران Feminists الفصل السابع، بيث بارون،

The Making and Breaking of Marital Bonds in Modern Egypt.

فى طبعة نيكى آر. كيدى وبيث بارون،

Women in Middle Eastern History: Shifting Boundaries in Sex and Gender.

(نيوهافن: مطبعة جامعة بيل)، ٢٧٥-٩١، نويل جى. كولسون A History of Islamic Law.

(ادينبورج: مطبعة جامعة ادينبورج،١٩٦٤)، الفصل ١٢-١٤، اسبوزيتو Women الفصل الثالث، حاتم، The Enduring Alliance 19-43، أميرة الأزهرى سنبل Introduction كذلك،

Women, the Family, and Divorce Laws in Islamic History.

(سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٩٦)، ١-٢٠ .

(١١) أندرسون Islamic Law، ٢٦، اسبوزيتو Women، ٥٠ .

(١٢) سنبل Introduction، ١١ .

(١٣) بدران، ١٣٥ .

(١٤) بوتمان Engendering Citizenship، ٢٢، ٤٩، حاتم The Enduring Alliance، ٢٦ .

(١٥) بى. أف. مسلم Sex and Society in Islam: Birth Control Before the Nineteenth Century (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٨٣)، ١١ .

(١٦) لتلخيص المجهودات للحد من اختصاصات المحاكم الشرعية فى مسائل الأحوال الشخصية، انظر: أندرسون Shari'a Law II، ٣٥، ناثان براون The Rule of Law in the Arab "World : Courts in Egypt and the Gulf (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٧)، ٢٨-٣٩، جى. بى. فاتيكيوتس،

The Modern History of Egypt: From Muhammad Ali to Mubarak.

الطبعة الرابعة (بلتيمور: مطبعة جامعة جون هوبكنز، ١٩٩١)، ١١٩، ٢٩٩, فى عام ١٨٩٧ صدر قانون ينظم إجراءات المحاكم الشرعية، وعدل فى عام ١٩١٠ و١٩١٣، لإعادة تنظيم المحاكم الشرعية، واستمرت حتى عام ١٩٥٥ عندما ألغى الرئيس جمال عبد الناصر المحاكم الشرعية ونقل ولايتها للمحاكم المدنية. انظر: أندرسون Law Reform، ٢٢٢، رون شاهان،

Family and the Courts in Modern Egypt: A Study Based on Decisions by the Shari'a Courts,1900-1955.

(ليدن: إى. جى. بريل، ١٩٩٧)، ١٠-١٢ .

(١٧) أندرسون Shari'a Law V، ٢٧٢، ٢٨١ .

(١٨) لتحليل مفصل للقانون العثمانى ١٩١٧ لحقوق الأسرة، انظر: جوديث أى. تاكر،

Revisiting Reform: Women and the Ottoman Law of Family Rights, 1917.

مجلة الدراسات العربية ٤، ٢ (١٩٩٦): ٤-١٧ .

(١٩) ضمت اللجنة التى وضعت ومررت أول قانون مهمَ للزواج كل من شيخ الأزهر وشيخ مدرسة Maliki للقانون الإسلامى ورئيس المحكمة الشرعية العليا ومفتى مصر ووزير العدل أحمد ذو الفقار ورئيس مجلس الوزراء محمد توفيق نسيم وسلطان مصر أحمد فؤاد، الذى اعتلى العرش عام ١٩١٧، وأصبح ملكًا لمصر عام ١٩٢٢ . انظر: "قانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٠" فى "مجموعة القوانين المتعلقة بشئون الأمة للثلاثة أشهر الأولى من سنة ١٩٢٠" (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٢١)، ٣٦، الموجودة فى دار الوثائق المصرية. وقد قمت بكل الترجمة من العربية للإنجليزية، ما لم يرد غير ذلك. وفيما بعد صدر قانون الزواج والطلاق مذيل فقط بتوقيع الملك والمذكرة التفسيرية موقعة من رئيس مجلس الوزراء. على سبيل المثال، انظر: "مرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩" فى "مجموعة القوانين والأوامر الملكية للثلاث أشهر الأولى من سنة ١٩٢٩" (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٣٠)، ٢٠٣، ٢٠٨ . الموجدة فى دار الوثائق المصرية.

(٢٠) فرحات زيادة Lawyers, the Rule of Law and Liberalism in Modern Egypt (ستانفورد: معهد هوفر، ١٩٦٨)، ١١٦ .

(٢١) تشير سجلات التعداد السكانى لعامى ١٩٠٧ و١٩١٧، على سبيل المثال، بأن معظم زيجات الفتيات كانت بين سن العشرين والتاسعة والعشرين، وأن الفتيــات اللاتى تزوجن فى سن مبكرة كن أقل من ١٠٪ من تعداد النساء. انظر: بارون،

The Women's Awakening.

١٦٤- للدراسات التاريخية عن زواج القاصرات، انظر: أميرة الأزهرى سنبل

Adults and Minors in Ottoman Shari'a Courts and Modern Law.

كذلك Women،

٢٣٦-٥٦، وجوديث أى. تاكر Women in Nineteenth-Century Egypt (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٨٥)، ٥٣ . تقدير الزوار الأوروبيين للانخفاض فى عدد زيجات القاصرات، انظر: أى. أل. بوتشر Things Seen in Egypt (لندن: سيلى للخدمات وشركاه المحدودة، ١٩٣١)، ٣٨، إليزابيث كوبر The Women of Egypt (نيويورك: أف. ايه. ستوكس، ١٩١٤)، ٢٠١-٢٠٢، إدوارد ويليامز لين An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians (لندن: إيست ويست للنشر، ١٩٧٨ [1836])، ١٦٠، ويليام ناسو سنيور Conversations and Journals in Egypt and Malta الجزء الثانى (لندن: أس. لوه، مارتسون، سيرل وريفيجتون، ١٨٨٢)، ٢: ١٦٩ .

(٢٢) تم إنشاء الجمعية التشريعية بقانون ١٩١٣، بإعلان من اللورد كيتشنر القنصل العام البريطانى فى مصر من ١٩١١ حتى ١٩١٤، والذى ينص على دمج الجمعية العامة والمجلس التشريعى. كان يتألف من الإصلاحيين القوميين، ومحامين، وملاك الأراضى الذين كانوا يسعون للإصلاح الداخلى كطريق لاستقلال مصر. وعلى الرغم من عمره القصير (١٩١٣-١٥)، كثير من زعماء ثورة ١٩١٩ انبثقوا منه، بما فيهم عبد العزيز فهمى، وسعد زغلول، وعلى باشا شعراوى، والذين شكلوا حزب الوفد فى عام ١٩١٩ . انظر: بارون The Women's Awakening، ٣٣، عفاف لطفى السيد مارسو،

Egypts Liberal Experiment: 1922-1936.

(بركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٧)، ٤٥-٤٨، فاتيكيوتس The Modern History 213.

(٢٣) يوجد العديد من المقالات التى يمكن الاستشهاد بها، ولكن فى "الأهرام"، على سبيل المثال، كانت المقالات تكتب بطريقة شبه يومية خلال شهر مارس ١٩١٤ .

(٢٤) انظر على سبيل المثال: ملك حفنى ناصف "سن الزواج" فى "النسائيات: مجموعة متكاملة نشرت فى جريدة فى موضوع المرأة المصرية" الجزء الثالث (القاهرة: ملتقى المرأة والذاكرة، ١٩٩٨ [١٩١٠])، ٧٩-٨٢ .

(٢٥) "اقتراح مشروع قانون لزواج القاصرات"، الأهرام ٣٩ (٣ مارس ١٩١٤)، ٧ .

(٢٦) بارون The Making، ٢٨١ .

(٢٧) انظر على سبيل المثال: محمد توفيق صدقى "سن الزواج للبنات: دراسة علمية، دينية، وقومية" الأهرام ٣٩ (١٢ مارس ١٩١٤)، ١ .

(٢٨) "زواج البنات الصغيرة"، الأهرام ٣٩ (١٨ مارس ١٩١٤)، ١ .

(٢٩) ميشيل فوكولت،

The Politics of Health in the Eighteenth Century," in Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writing, 1972-1977.

(برايتون: هارفستر، ١٩٨٠)، ١٧٣-,٧٦ كذلك انظر: The History of Sexuality: An Introduction الجزء الأول، ترجمة روبرت هرلى (نيويورك كتب بانثيون، ١٩٧٨ [١٩٧٦]).

(٣٠) "مشروع تزويج البنات"، الأهرام ٣٩ (١٨ مارس ١٩١٤)، ٥ .

(٣١) أندرسون Shari'a Law III، ١١٣-١٥ . تجدر الإشارة إلى أنه قد سبق صدور قانون عام ١٨٩٧ يتطلب عقد زواج مكتوب من أجل سماع دعاوى الطلاق وبعض المطالب فى الميراث. قانون ١٩٢٣ اختلف عن قانون ١٨٩٧ بأنه وجه صراحة إلى المحاكم ألا تسجل عقود زواج بين عريس وعروس لم يبلغا الحد الأدنى لسن النضج. انظر: أندرسون Law Reform، ٢٢٥ .

(٣٢) مرينالينا سينها،

The Lineage of the 'Indian' Modern: Rhetoric, Agency, and the Sarda Act in Late Colonial India," in Gender, Sexuality, and Colonial Modernity.

طبعة أنطوانيت بورتون (نيويورك: روتليدج، ١٩٩٩)، ٢٠٧ .

(٣٣) بول رابيناو French Modern: Norms and Forms of the Social Environment (كامبريدج: مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ١٩٨٩)، ٩ .

(٣٤) أسست هدى شعراوى جمعية الاتحاد النسائى المصرى عام ١٩٢٣، لدراسة تفصيلية لجمعية الاتحاد النسائى المصرى، انظر: بدران Feminists.

(٣٥) بدران Feminists، ١٢٨، ١٢٧ .

(٣٦) نفس المرجع، ١٢٦ .

(٣٧) "جمعية الاتحاد النسائى المصرى"، "فتاة الشرق""، ٢٤، ٤ (فبراير ١٩٣٠)، ٢٤٧ .

(٣٨) بدران Feminists، ١٢٨ .

(٣٩) حاتم The Enduring Alliance، ٢٧ نقلاً عن هدى شعراوى "مذكرات رائدات المرأة العربية الحديثة" (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨١)، ٢٥٣ .

(٤٠) بدران Feminists، ١٢٨

(٤١) نفس المرجع، ١٢٨ .

(٤٢) انظر على سبيل المثال: Une victoire feministe، و L'Égyptienne (ديسمبر ١٩٢٨): ٣٧، سيزا النبراوى،

Une loi n'a de valeur que par son application، و L'Égyptienne.

(يناير ١٩٣١): ٥-٨ .

(٤٣) أندرسون Shari'a Law III، ١١٥، زيادة Lawyers، ١٢٣ .

(٤٤) انظر على سبيل المثال: "زواج القاصرات"، "المصرية" (١٥ أكتوبر ١٩٢٩) ٢٨-٢٩، "زواج القاصرات"، "اتجار بالرقيق الأبيض"، "المصرية" (١ أغسطس ١٩٣٨)، ٢١-٢٢ .

(٤٥) أندرسون Shari'a Law III، ١١٥ .

(٤٦) نفس المرجع، ١١٣-١٥، وبارون The Making، ٢٨٢، واسبوزيتو Women، ٥٠ . وتجدر الإشارة أنه على الرغم أن متوسط سن الزواج للفتيات ارتفع من ١٨,٧ إلى ٢١,٩ سنة بين الثلاثينيات والتسعينيات،

استمر زواج القاصرات فى مصر، خاصة فى المناطق الريفية، حيث أظهرت التقارير أن النسبة تبلغ من ٢٠٪ إلى ٣٠٪ فى صعيد مصر. انظر: فيليب فارجيه Terminating Marriage فى The New Arab Family طبعة نيكولاس أس. هوبكينز (القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٠٢)، ٢٦٣ .

(٤٧) أندرسون Shari'a Law III، ١١٤، اسبوزيتو Women، ٥٠، زيادة Lawyers، ١٢٤ .

(٤٨) جوديث أى. تاكر In the House of Law: Gender and Islamic Law in Ottoman Syria and Palestine (بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٨)، ٧٢ .

(٤٩) أندرسون Shari'a Law III، ١١٤-١٦، اسبوزيتو Women، ٥٠ .

(٥٠) شيخ محمد يخيت "تحديد سن الزواج" و"المحاماة" ٤، ٤ (يناير ١٩٢٤): ٣٩٩-٤١١ .

(٥١) انظر: "برلمانيات"، المصرية (١٥ فبراير ١٩٣٧)، ٢٩ .

(٥٢) بموجب الشريعة الإسلامية، كل ما هو مطلوب لإتمام عقد زواج رجل وامرأة هو موافقتهم أمام اثنين من الشهود الذكور (أو، بدلاً من ذلك، رجل وامرأتان)، سواء شفاهة أو كتابة، حيث يذكر اسميهما ولقب العروس والعريس وقيمة المهر الذى دفعه العريس لعروسه. انظر: تاكر In the House، ٣٨ .

(٥٣) فى أوائل القرن العشرين، ذكرت الرحالة الأمريكية إليزابيث كوبر أن "نسبة الطلاق كبيرة جداً، البعض يقول إنها تصل إلى ٩٠٪." انظر كوبر The Women، ٢١٤، ٢١٩. ووفقاً لإحصائيات قاسم أمين، وهو قاضى مسلم وزعيم وطنى، والمستمدة من سجلات المحكمة الشرعية، فإن ثلاث نساء من كل أربعة فى القاهرة تم طلاقهن بين عامى ١٨٨٠ و ١٨٩٨، بينما النسبة فى القطر المصرى كله هى واحدة من كل أربع زيجات تنتهى بالطلاق. انظر: قاسم أمين،

The Liberation of Women and the New Woman: Two Documents in the History of Egyptian Feminism.

تقديم وترجمة سميحة سيدهم بيترسون (القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٠٠، [١٨٩٩])، ٩٨. ومع ذلك، ففى نفس الوقت، عام ١٩٠٢، كشفت السجلات الشرعية للزواج والطلاق، كما ذكره لورد كرومر، أظهرت نسبة طلاق تصل إلى ٣٠٪، ولكن كما أشارت بث بارون، أن هذه الأرقام لا تسجل حالات الزواج والطلاق التى تحدث خارج المحكمة. انظر: بارون The Making، ٢٨٦، fn. ٥٤ . والواقع أن جوديث أى. تاكر تشير إلى أن الشكل السائد للطلاق هو طلاق من جانب واحد لزوجة من قبل زوجها، بكلمة يقولها خارج المحكمة. انظر: تاكر Women، ٥٣-٥٥ . يقول الباحث الفرنسى فيليب فراجيه إن نسبة الطلاق كانت تمثل حولى ٥٠٪ من الزيجات فى بداية القرن العشرين. انظر فراجيه Terminating، ٢٥٨ . وتجدر الإشارة بأن الشكوى من ارتفاع نسبة الطلاق فى مصر ليست بشىء جديد. فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وقد لاحظ إدوارد لين سهولة الطلاق الذى سمح لعديد من المصريين، رجال ونساء، الزواج عدة مرات فى حياتهم. انظر: لين An Account، ١٨٣ . لورد كرومر، القنصل العام لبريطانيا فى مصر من ١٨٨٢ إلى ١٩٠٧، ناقش كذلك "التسهيلات الكبيرة التى ينفذ بها الطلاق والتى، بالطبع، تضعف الروابط الأسرية" فى مصر "حيث عندما يشبع رغبته، يمكنه إذا أراد إلقاء زوجته مثل قفاز قديم." انظر: إيفيلين بارينج كرومر Modern Egypt (الجزء الثانى (لندن: ماكميلان وشركاه، ١٩٠٨)، ٢: ١٥٩، ١٥٧ .

(٥٤) كما يقول كينيث أم. كونو، إحصائيات أمين ليست بالضرورة دقيقة، من ضمن أسباب أخرى، فهى تشمل حالات الطلاق الرجعى، لأنه يعتبر فصلاً قانونيًا بين الزوجين ولكنه كثيراً ما يعود بالمصالحة. انظر: كينيث أم. كونو،

Divorce and the Fate of the Family in Modern Egypt.

بحث مقدم لمؤتمر،

Institutions, Ideologies, and Agency: Family Change in the Arab Middle East and Diaspora.

جامعة نورث كارولينا فى شابل هيل، ١١ أبريل ٢٠٠٢، ٤-٥ . وفيما يتعلق بالملاحظات الغربية، يقول كونو إن القواعد فى الغرب - حيث كان الطلاق صعباً طبقًا للقانون حتى القرن العشرين - استخدم كمعيار لقياس ما إذا كانت نسبة الطلاق مرتفعة أم منخفضة. انظر كونو Divorce، ١٤-١٥ .

(٥٥) كونو Divorce، ٥ ، ١٥ انظر كذلك: شاهام Family، ١٠٣ .

(٥٦) "مرسوم"، ٢٠٨-١١ .

(٥٧) فى عام ١٨٩٢ ، اقترح القاضى أحمد محمد شاكر بأن الزوجات الشابات اللاتى يحكم على أزواجهن بالسجن لفترة طويلة يجب أن يمنحن حق الطلاق بسبب الوحدة والخوف من ارتكاب المعصية. وفى عام ١٨٩٩ ، قدم مذكرة إلى المفتى محمد عبده، يدعوه إلى تبنى مبادئ المذهب المالكى الذى يعطى الحق للزوجة رفع دعوى تطلب الطلاق، ولكن هذا الطلب رفضه شيخ الأزهر. انظر: أحمد محمد شاكر "نظام الطلاق فى الإسلام" الطبعة الثانية (القاهرة: دار الطباعة القومية، ١٣٨٩ هـجرية [١٩٦٩-١٩٧٠]، ٩-١١. بالنسبة لدعم محمد عبده لمبدأ حق المرأة فى الطلاق، انظر: محمد عمارة "الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده" (القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٩)، ٢٥-٣١، ٧٨-٩٥ .

(٥٨) أمين The Liberation، ٨٧ .

(٥٩) المذهب الحنفى، أحد المذاهب الأربعة فى الفكر القانونى، وكان المذهب الرسمى للزواج فى الإمبراطورية العثمانية، وبالتالى أصبح هو المذهب الذى اتخذته الإدارة المصرية والنخبة التجارية. وكما تلاحظ أميرة سنبل فإن المذهب المالكى والشافعى كانا مفضلين فى المحاكم الشرعية فى الوجه القبلى والوجه البحرى على التوالى. انظر: سنبل Adults، ٢٢٨ .

(٦٠) أمين The Liberation، ٩٩ . انظر كذلك: أندرسون The Problem of Divorce، ١٦٩-٧٠، محمد قدرى باشا "الأحكام الشريعية فى الأحوال الشخصية" (القاهرة: مطبعة الهندية، ١٩٧١ [١٨٧٥])، ٥٠ -٥١، سنبل Adults، ٢٣٩-٤٦ .

(٦١) انظر على سبيل المثال: سهى عبد القادر Egyptian women in a Changing Society, 1899-1987 (لندن: دار لينى رينر للنشر، ١٩٨٧)، ٨، كول Feminism، ٤٠١، إيفون حداد،

slam, Women and Revolution in Twentieth-Century Arab Thought.

العالم الإسلامى ٧٤ (١٩٨٤)، ١٦٠، روبرت تيجنور Modernization and the British Rule in Egypt, l882-l9l4 (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٦٦)، ٣٤١ .

(٦٢) انظر على سبيل المثال: ليلى أبو لغود،

The Marriage of Feminism and Islamism in Egypt: Selective Repudiation as a Dynamic of Postcolonial Cultural Politics.

وكذلك Remaking Women، ٢٥٥-٦٩، أحمد Women، ١٦٢-٦٣، بدران Feminists، ١٨-١٩، بارون The Womens Awakening، ٤-٦، ميتشيل Colonising Egypt، ١١١-١٣ .

(٦٣) باستثناء كونو Divorce، ٣ . تغاضى العلماء عن هذه القضايا لصالح وجهات النظر التى تدعو إلى تعليم المرأة وإلغاء الحجاب وعزلة المرأة.

(٦٤) أمين The Liberation، ٩٩ .

(٦٥) لأن الزواج الإسلامي هو عقد، فللطرفين الحق أن يضعوا شروطًا معينة، شريطة ألا تكون متعارضة مع جوهر عقد الزواج، فحسب تعريف الفقهاء، على سبيل المثال، يمكن أن تعطى المرأة حق تطليق نفسها، ولكن العقد الذى يسلب حق الزوج فى الطلاق يعتبر لاغيًا. انظر: زيبا مير حسيني Marriage on Trial- A Study of Islamic Family Law (لندن: أى. بى. توريس، ١٩٩١)، ٣٢ .

(٦٦) أمين The Liberation، ١٠٠ .

(٦٧) أندرسون Shari'a Law v، ٢٧٨-٨٨، بارون The Making، ٢٨٥، اسبوزيتو Women، ٥١ .

(٦٨) شاهام Family، ١٤ .

(٦٩) "قانون"، ٣٧-٣٨ .

(٧٠) ميتشيل Colonising Egypt، الفصل ٤-٥، أمنية الشاكرى،

The Great Social Laboratory: Reformers and Utopians in Twentieth Century Egyp.

(مناقشة رسالة دكتوراه، جامعة برينستون، ٢٠٠٢)، الجزء الأول.

(٧١) كمران اسدار على Planning the Family in Egypt: New Bodies, New Selves (أوستين: مطبعة جامعة تكساس، ٢٠٠٣)، ٢٥، ولورا بيير،

From Birth Control to Family Planning: Population, Gender and the Politics of Reproduction in Egypt.

، بحث قدم إلى مؤتمر

Institutions, Ideologies, and Agency: Family Change in the Arab Middle East and Diaspora.

جامعة نورث كارولينا فى شابل هيل، ١١ إبريل ٢٠٠٢، ٤ fn 2. لدراسة تفصيلية عن الضوابط التنظيمية فى نظام محمد علي، انظر خالد فهمي،

All the Pashas Men: Mehmed Ali, His Army and the Making of Modern Egypt.

(كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٧).

(٧٢) لإجراء دراسة موسعة عن اهتمامات مصر حول الصحة، والنظافة، والنشاط للسكان أثناء الحكم الملكي، انظر: شاكرى The Great Social Laboratory *الجزء الثالث*.

(٧٣) "تدبير المنزل: الزواج"، فتاة الشرق ١٨، ١ (١٥ أكتوبر ١٩٢٣)، ٢٣

(٧٤) إلياس الغضبان "زواج المرضى وحل من الإمكان منعه" الأهرام ٣٩ (٣١ مارس ١٩١٤)، ٢ .

(٧٥) انظر: المادة الرابعة كما وردت فى "القانون" ٣٧ . وبالمثل، إذا كان الزوج فى عداد المفقودين، كان على القاضى إبلاغ تغيبه إلى وزارة العدل، والتى ستتولى البحث عنه ربما لفترة قد تصل إلى أربع سنوات. انظر: المادة السابعة كما وردت فى "قانون" ٣٧ . ورغم صعوبة تحديد حدوث ذلك، فإن الزوج الغائب لا يمكنه من الناحية النظرية الهروب بسهولة من يقظة الدولة الحديثة، حيث ستقوم بتشكيل فريق للبحث عن مكان تواجده.

(٧٦) جلال حسين "قانون الأحوال الشخصية" الأهرام ٤٦ (٢٩ يونيو ١٩٢٠)، ٢ .

(٧٧) أمين The Liberation، ٩٩ .

(٧٨) "مرسوم"، ٢٠٤ .

(٧٩) نفس المرجع، حاتم The Enduring Alliance 27، ٢٩ .

(٨٠) على الرغم من أن المذهب الحنفى كان المذهب الرسمى القانونى فى مصر العثمانية، كما تلاحظ أميرة سنبل، كانت المذاهب الأخرى تطبق "فحقيقة أن النظام كان يقبل مختلف المذاهب مما يظهر أنه كان قدراً كبيراً من المرونة القانونية والاجتماعية أكثر مما حدث لاحقاً فى الإصلاح القانونى فى مصر (بدءاً من عام ١٨٩٧) عندما وضع المذهب الحنفى كمصدر أساسى للشريعة. كما يشير أيضاً إلى القدر الكبير من الاستقلال الذى كان يتمتع به القضاة قبل الإصلاحات لإيجاد حلول قانونية." انظر: سنبل Adults 238.

(٨١) سنبل Reforming، ٩٧ .

(٨٢) لم يكن الهجر، حتى صدور المادة ١٢ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩، فى حد ذاته سبباً كافياً لطلب الزوجة الطلاق. فقد استخدم المذهب الحنفى لإصدار مرسوم بأنه فى حالة تغيب الزوج لمدة عام أو أكثر بدون سبب كاف، مثل العمل أو الدراسة، يحق لزوجته رفع دعوى للطلاق لا رجعة فيه على أساس الضرر الناجم عن غيابه الغير مبرر. وقد تولد عن قانون عام ١٩٢٠ ما ينص على أن الالتماس المبنى على الهجر يمكن البدء فى تقديمه حتى لو كان للزوج ممتلكات يمكن منها للزوجة الحصول على نفقات معيشتها. فإذا أمكن الوصول لمكان الزوج، يجب على القاضى إخطاره بالقضية المرفوعة ضده، فإذا فشل الزوج فى العودة أو اتخاذ اللازم لتلحق به زوجته يصدر قرار بتطليقها. أما إذا تبين استحالة الاتصال بالزوج، يجب على المحكمة منح الزوجة الطلاق فورا (المادة ١٣). انظر: "مرسوم"، ٢٠٤-٢٠٥ .

(٨٣) المادة الخمسة والسابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠. انظر: "قانون" ٣٧ .

(٨٤) المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩، انظر: "قانون" ٣٧ .

(٨٥) نفس المرجع، الطلاق يتم فى حالة عدم وجود معلومات عن مكان وجود الزوج المعتبر فى عداد المفقودين لفترة أربع سنوات. يجب على القاضى فى هذه الحالة إبلاغ وزارة العدل بالزوج المفقود، لتتولى البحث عنه.

(٨٦) نفس المرجع.

(٨٧) عبده البرقوقى "الطلاق"، مجلة المرأة المصرية، ٦ (يونيو ١٩٢٠)، ١٩٣

(٨٨) نفس المرجع.

(٨٩) "مرسوم" ٢٠٥ .

(٩٠) محمد حسين هيكل "قانون الطلاق الجديد: ووجه الخطر فيه"، الأهرام ٤٦ (٢٤ يونيو ١٩٢٠)، ٢ .

(٩١) جرشونى وجانكويسكى Redefining، ٤١ .

(٩٢) هيكل، ٢ .

(٩٣) عبد الحميد حمدى "قانون الأحوال الشخصية"، الأهرام ٤٦ (٢٩يونيو ١٩٢٠)، ٢ .

(٩٤) نفس المرجع.

(٩٥) شاكرى Schooled Mothers، ١٤٨ .

(٩٦) حسين "قانون"، ٢ .

(٩٧) البرقوقى "الطلاق"، ١٩٢-٩٥ .

(٩٨) "مرسوم"، ٢٠٣ .

(٩٩) نفس المرجع، ٢٠٨-١٠ .

(١٠٠) بدران Feminists، ١٢٧ .

(١٠١) أى. أف. "الفراق" مجلة المرأة المصرية ٥ (مايو ١٩٢٠)، ١٨٣-٨٤ .

(١٠٢) أمين The Liberation، ٩٢ .

(١٠٣) "مرسوم"، ٢٠٣ .

(١٠٤) أمين The Liberation، ٩٧ .

(١٠٥) أندرسون Shari'a Law V، ٢٨٧-٨٨، زيادة Lawyers، ١٢٦، fn. 52.

(١٠٦) فارج 271-73 Terminating. انظر كذلك، أحمد عمار Growing up in an Egyptian Village الطبعة الثانية (لندن: روتليدج وكيجان بول المحدودة، ١٩٦٦ [١٩٥٤])، ١٩٩-٢٠٠، كونو Divorce 1، ١٨-١٩، هانى فخورى،

Kafr El-Elow; An Egyptian Village in Transition.

(نيويورك: هولت، رينشار ووينستون، ١٩٧٢) ٧٢-٧٣، اينيد هيل،

Mahkama! Studies in the Egyptian Legal System.

(لندن: مطبعة ايثاكا، ١٩٧٩)، ٨٦، اندريا بى. راف،

Family in Contemporary Egypt.

(سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٨٤)، ١٧٧، شاهام Family، ١٠١ .

(١٠٧) كونو Divorce، ١٨، فارج Terminating، ٢٧١ .

(١٠٨) طبعة محمد فريد جنيدى "أزمة الزواج فى مصر" (القاهرة: حجازى، ١٩٣٣، ٥٦ .

(١٠٩) نفس المرجع.

(١١٠) درية شفيق Let Our Enemies Listen، بنت النيل (يونيو ١٩٤٠)، على نحو ما ذكرت سينثيا نلسون، درية شفيق Egyptian Feminist: A Woman Apart (جينزفيل: مطبعة جامعة فلوريدا، ١٩٩٦)، ١٥٣ .

(١١١) نلسون "درية شفيق"، ١٤٣-١٤

(١١٢) الرجل المسلم مرخص له بالزواج من أربع زوجات كما يأتى ذلك فى آيتين فى القرآن (٤:٣ و٤:١٢٩).

(١١٣) فكرة أن العروسة يمكنها وضع شرط يمنحها حق طلب الطلاق إذا تزوج زوجها إمرأة أخرى لم يكن اختراعاً من أعضاء اللجنة. فى بحثه فى عقود الزواج فى مصر العثمانية، اكتشف عبد الرحيم عبد الرحيم عقود بها نص يحق للزوجة الطلاق التلقائى فى حالة اتخاذ الزوج زوجة أخرى أو محظية. انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم،

The Family and Gender Laws in Egypt During the Ottoman Period.

وفى سنبل Women، ٩٨-١١٠ . وعلى أية حال، يجب ملاحظة أنه بسبب أن معظم العقود لم تكن تسجل فى المستعمرة المصرية طالما أن القانون لم يكن به نص يلزم ذلك، فإنه من الصعب تحديد إذا كانت هذه القضية كانت قاعدة. فى العينة التى قمت بدراستها لمائة حالة عقد زواج، وجدت أنه لا يوجد واحد منها به هذا الشرط. انظر: "قوانين سجلات الزواج لمحكمة الإسكندرية الشرعية"، رقم ٢٢، مسلسل رقم ١-١٠٠ (١٩٢٧/٢/٢-١٣٢١/٢/١٩ هـ، ١٨٨٠/٠١/١٤-١٩٠٣/٠٥/١٧ ميلادية). محفوظة فى دار الوثائق المصرية

(١١٤) أندرسون Shari'a Law III، ١٢٤، بدران Feminists، ١٢٩-٣٠، اسبوزيتو Women، ٥٧ .

(١١٥) فارجس Terminating، ٢٥٣ . ومع ذلك، يشير كلا من بوث ويليامز وبيث بارون إلى أن الإحصائيات يمكن ألا تكون دقيقة لأنها مبنية على عدد النساء المتزوجات فى التعداد مقابل الرجال المتزوجين. انظر: بارون،

The Women's Awakening.

، ١٦٥، ويليام جى. جود World Revolution and Family Patterns (نيويورك: مطبعة فرى، ١٩٦٣)، ١٠٤ .

(١١٦) كينيث أم. كونو Joint Family Households and Rural Notables المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ٢٧، ٤ (١٩٩٥)، fn. 9 499.

(١١٧) تاكر Women، ٥٣ .

(١١٨) كينيث أم. كونو وميتشل جى. ريمر،

The Census Registers of Nineteenth-Century Egypt: A New Source for Social Historians.

المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط ٢٤، ٢ (١٩٩٧)، ٢٠٨ .

(١١٩) نفس المرجع،

A Tale of Two Villages: Family, Property. and Economic Activity in Rural Egypt in the I840S," in Agriculture in Egypt From Pharaonic to Modem Times.

طبعة ألن كى. بومان ويوجين روجان (أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٩)، ٣٢١ .

(١٢٠) وينيفريد أس. بلاكمان،
The Fellahin of Upper Egypt: Their Religious. Social and Industrial Life with Special Reference to Survivals from Ancient Times.
(لندن: فرانك كاس وشركاه المحدودة، ١٩٦٨ [١٩٢٧])، ٣٨ .

(١٢١) كوبر The Women، ٢٢٠، ٢٢١ .

(١٢٢) بوتشر Things Seen، ٣٧-٣٨ .

(١٢٣) فى حين أن تقارير الزوار هى مثار جدل يمكن استخدامها لإلقاء الضوء على الطرق المختلفة التى يقدم بها الغربيون الآخرين، إلا أنها تتضمن كذلك وصفًا تفصيليًا وغنيًا يمكن استخلاصه من عظات واستبدادية الكُتاب. لوجهات النظر فى استخدام تقارير الزائرين، انظر: إدوارد سعيد Orientalism (نيويورك: كتب بانثيون، ١٩٧٨)، بيلى ملمان،
Woman's Orients: English Women in the Middle East, 1718-1918: Sexuality, Religion and Work.
(آن أربور: مطبعة جامعة ميتشجان، ١٩٩٢).

(١٢٤) فارج Terminating، ٢٥٦ .

(١٢٥) بولارد Nurturing، ١٢٧-٢٨ .

(١٢٦) كرومر Modem Egypt، ٢: ١٥٨

(١٢٧) محمد عبده "حكم الشريعة فى تعدد الزواج"، "تعدد الزواج"، فتوى فى تعدد الزواج، فى "الأعمال الكاملة لمحمد عبده: الكتابات الاجتماعية"، الطبعة الثالثة طبعة محمد عمارة (بيروت" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠ [١٩٧٤])، ٧٨-٨٣، ٨٤-٨٩، ٨٩-٩٥، على التوالى، أمين The Liberation، ٨٢-٨٧ .

(١٢٨) بارون The Women's Awakening، ١٨٣-٨٤ .

(١٢٩) أحمد صفوت "بحث فى قضية إصلاح قانون الأحوال الشخصية للمحاكم الشرعية: صورة المحاضرة التى ألقاها أحمد أفندى صفوت" (الإسكندرية: مطبعة جورجى جرزوزى، ١٩١٧). وفقا لمارجو بدران وفرحات زيادة، أثار كتاب صفوت معارضة قوية، انظر: بدران Feminists، ١٢٩، زيادة Lawyers، ١١٨-٢٢ .

(١٣٠) زيادة Lawyers، ١٢٢-٢٣ .

(١٣١) أندرسون Shari'a Law III، ١٢٤، اسبوزيتو Women، ٥٧ .

(١٣٢) أندرسون Shari'a Law III، ١٢٥، اسبوزيتو Women، ٥٧-٥٨ .

(١٣٣) خلال العقدين الأولين من القرن العشرين، الكاتبات من النساء بدأن بنقد خفيف لمؤسسات تعدد الزوجات على صفحات المجلات النسائية. ومع ذلك، وبدلاً من الدعوة المباشرة لإلغائها، صور هؤلاء الكاتبات المشاق التى تعانيها النساء الضحايا اللاتى تعرضن لتجربة تعدد الزوجات. انظر: على سبيل المثال: شجرة الدر "الطلاق وتعدد الزوجات"، "أنيس الجليس"، ١، ٧ (١٨٩٨): ٢٠٣-٢٠٦، زكية الكفراوى "ما وراء al-khudur"، "العفاف" ١، ١٩ (١٧ مارس ١٩١١): ٢، ملك حفنى ناصف "تعدد الزوجات"، فى النسائيات ٧٦-٧٩، ناقشت بيث بارون كذلك انتقادات تعدد الزوجات بين الكتاب فى العقد الثانى من القرن العشرين. انظر: بارون The Women's Awakening، ١١٣

(١٣٤) بدران Feminists، ١٢٧ .

(١٣٥) انظر على سبيل المثال: Hors-texte (ما وراء النص) L'Égyptienne (أكتوبر ١٩٣١): ٢،

La nouvelle loi sur le statut personnel musulman, L'Égyptienne

(مارس ١٩٢٩): ٢٢: ٢٧، "رأى الأستاذ الأكبر: رد مقترحات السيدة الفاضلة منيرة ثابت"، المصرية (١ يناير ١٩٤٠)/=: ٧-٩، "تعدد الزوجات ورأى الفاضلة الآنسة منيرة ثابت"، المصرية (١ مارس ١٩٤٠): ٥-٧، سيزا نبراوى،

Examen du nouveau projet du statut personnel musulman.

المصرية (إبريل ١٩٢٧): ٢-٧، وكذلك La polygamie trouve encore des defenseurs en Egypte

المصرية (نوفمبر ١٩٣٥): ٩-١٤، وكذلك

La situation juridique de la femme egyptienne: Conference de Mademoiselle Ceza Nabarouy.

المصرية (فبراير ١٩٣١)، ٦، درية شفيق "حزب بنت النيل"، بنت النيل (فبراير ١٩٤٩)، كما ورد فى كتاب نيلسون Doria Shafiq، ١٥٤، fn. 22.

(١٣٦) بدران Feminists، ١٣٠ .

(١٣٧) Une interview de Madame Hoda Charaoui المصرية (إبريل ١٩٢٧)، ١١-١٤، وكما ورد عند بدران Feminists، ١٢٨ . للنص الأصلى للمقابلة انظر: "رأى السيدة هدى شعراوى فى مشروع قانون الزواج والطلاق الجديد"، الأهرام ٥٣ (٩ إبريل ١٩٢٧)، ١ .

(١٣٨) كانت تركيا قد ألغت تعدد الزوجات فى عام ١٩٢٦، وإيران وضعت له شروطاً فى عام ١٩٣٢ . وفى أفغانستان بعد عام ١٩٢٨، أى موظف حكومى يتخذ زوجة ثانية يفقد وظيفته. انظر: بدران Feminists، ١٢٩ .

(١٣٩) نبراوى La polygamie، ١٠ .

(١٤٠) بارون The .Making، ٢٨٢ .

(١٤١) نفس المرجع، ٢٨٣ .

(١٤٢) نفس المرجع، ٢٨٥ .

(١٤٣) بوث May Her Likes، ٢٠٧ .

(١٤٤) نفس المرجع التاسع والعشرين - الثلاثين. كما أشارت مارلين بوث، لاحظ دنيس كانديوتى بأن لجنة الإصلاح للإتحاد والتقدم فى تركيا عرفت الأسرة النووية وهى الأسرة ذات الزوجة الواحدة "بالأسرة الوطنية". انظر: دنيس كانديوتى Introduction كذلك Women, Islam, and the State (فيلادلفيا: مطبعة جامعة تمبل، ١٩٩١)، ١١ .

(١٤٥) بارون The .Making، ٢٨٧، كونو Joint Family، ٢٨٤، شكرى Schooled Mothers 137، ١٦٤، fn. 59.

(١٤٦) أندرسون Shari'a Law III، ١٢٦ .

(١٤٧) من الجدير بالذكر أن المراقبين الأوروبيين، فى المقابل، زعموا بأن تعدد الزوجات عندما ظهر، كان يمارس بين الطبقات الدنيا فى مصر فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. انظر: كوبر The Women، ٢٢٠، ٢٢١، كرومر Modern Egypt 2: 258، لين An Account 184، ١٢٨، ١٨٠ .

(١٤٨) على Planning 24-28، بدران Feminists 129، بيير From Birth Control 2-7، نافاد سفران،

Egypt in Search of a Political Community.

(كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٦١)، ١٩٦ .

(١٤٩) بشأن طموحات الملك فؤاد لتولى الخلافة الإسلامية، انظر إيلى قدورى،

Egypt and the Caliphate, 1915-52," in The Chatham House Tkrsion and Other Middle Eastern Studies.

(لندن: ويدنفالد ونيكولسون، ١٩٧٠)، ١٧٧-٢١٢ . ولوجهة نظر أخرى لتطلعات الملك، انظر: رالف أم. كورى.

Who 'Invented' Egyptian Arab Nationalism?

، 249-81 و٤٥٩-٧٩ .

(١٥٠) أندرسون Shari'a Law III، ١٢٥ . كذلك ربط اسبوزيتو رفض الملك لتلك الاقتراحات بنتيجة لرد الفعل الحاد فى الصحافة. انظر اسبوزيتو Women 58.

(١٥١) أندرسون Shari'a Law III 126، اسبوزيتو Women 58.

(١٥٢) كولسون A History، ٢٠٧، ١٨٧-٨٨، هيل "محكمة!" ٨٩ .

(١٥٣) كولسون A History، ١٨٧-٨٨ .

(١٥٤) نلسون "درية شفيق" ١٤٧-٤٩، ١٦٢ .

(١٥٥) فى عام ١٩٣٥، كتب شيخ الأزهر محمد مصطفى المراغى مقالة دافع فيها عن تعدد الزوجات نشرت فى أكثر المجلات الاجتماعية انتشاراً "مجلتى". انظر نبراوى La polygamie، ١٠ .

(١٥٦) انظر: "رأى الأستاذ الأكبر"، ٧-٩ .

(١٥٧) آلب دوين وسيم بيهار Istanbul Households: Marriage, Family and Fertility, 1880-1940.

(كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩١)، ١٣٩-٤٠ .

(١٥٨) دنيس كاديوتى،

Gendering the Modern: On Missing Dimensions in the Study of Turkish Modernity," in Rethinking Modernity and National Identity in Turkey.

طبعة سيبل بوزدوجان وريسات كاسابا (سياتل: مطبعة جامعة واشنطن، ١٩٩٧)، ١١٦-١٧.

ملحـــق للصـــور



(شكل ١/١)

المجلة الساخرة "كشكول" تصور البرلمان كفصل دراسي، وسعد زغلول يرتدي زي الأفندي "البدلة والطربوش" يلقي محاضرة على طبقة عنيدة من وجهاء المناطق الريفية المرتديين الجلابية والعمامة.



(شكل ١/٥)

"سجائر محمد علي الكبير... مع الشباب تحيي ذكرى المجد والعظمة". واحد من العديد من الإعلانات التي تمثل الأفندي، وتتوجه إليه وكالة لوتس للدعاية لسجائر شركة محمود فهمي، مجلة الصريح ١٨ مايو ١٩٣٢



(شكل ٥/٢)

"وأخيراً......!"

المصرى أفندى يركل السفير البريطانى سير مايلز لامبسون فى مؤخرته".

مجلة روز اليوسف

١٢ أكتوبر ١٠٤٤



(شكل ٥/٣)

"أسرة الرشيدى الحلوانى" تعلن عن منتجاتها وتمثل ثلاثة أجيال" مجلة الاثنين - عدد ٥٦٢ / ١٩ مارس ١٩٤٥ .



(شكل ٥/٤)

"عناق بين الطلبة بمناسبة تعديل الدستور" مجلة كل شيء والدنيا عدد ٥٢٨ خاص بالطلبة - ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ .



(شكل ٥/٥)

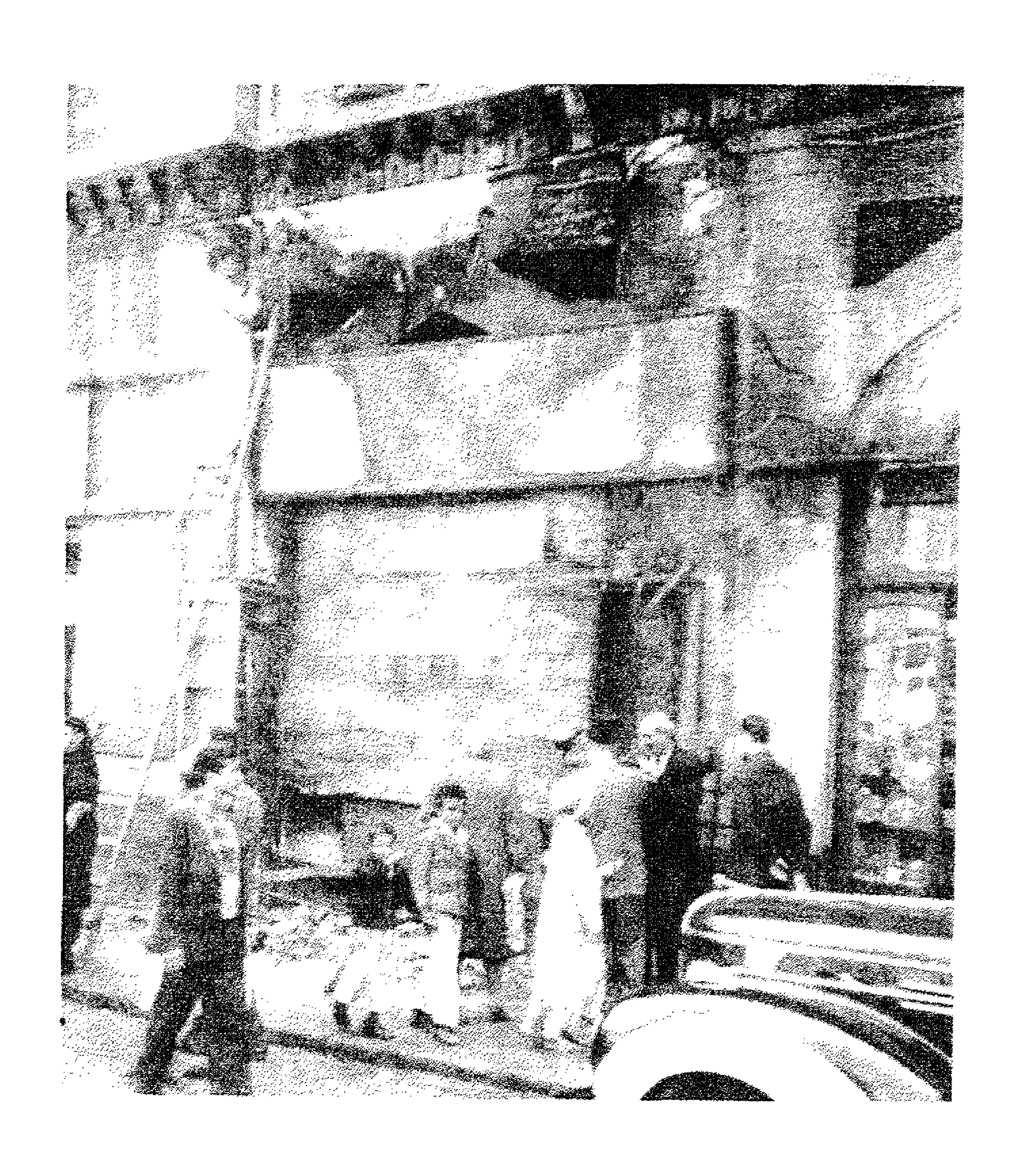
"أروع السرقات الوطنية"

الطلبة الشهداء عقب موجة مظاهرات ١٩٣٥، طالبان يسرقان جثة ناشط زميل لهما من مشرحة القصر العينى وكان قد أصيب بطلقة رصاص فى معركة مع الإنجليز لتشييعها فى جنازة وطنية. حدثت هذه الواقعة فى نوفمبر ١٩٣٥ . ووزع هذا الرسم على قراء مجلة المصور بعدها (n.d.).



(شكل ٧/١)

"سيارات مهشمة فى وسط القاهرة فى أعقاب حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢"



(شكل ٧/٢)

"واجهة محل مهشمة فى الأزهر فى أعقاب حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢"





(شكل ١٣/١)

"ريـا وسكينـة"

(من أرشيف الأهرام)

« حادثة الإسكندرية »

(ريا وسكينه)



(شكل ١٣/٢)

جريمة الإسكندرية - ريا وسكينة

ريـا فى صورة وحـش يقـول لضـحيته "لا مهرب من مخالبى".

مجلة الرشيد - ٩ ديسمبر ١٩٢٠ / ٢٩١



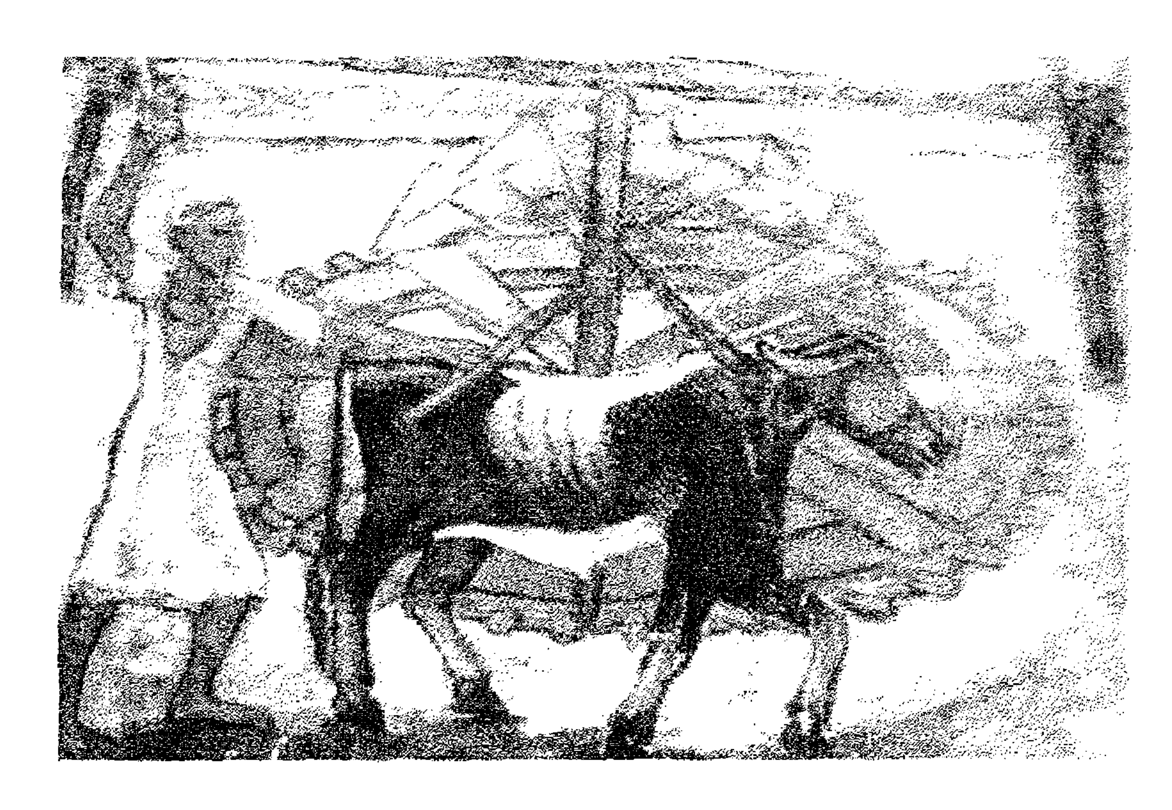
(شكل ١٥/١)

"محمود مختار - تمثال نهضة مصر ١٩٢٨".

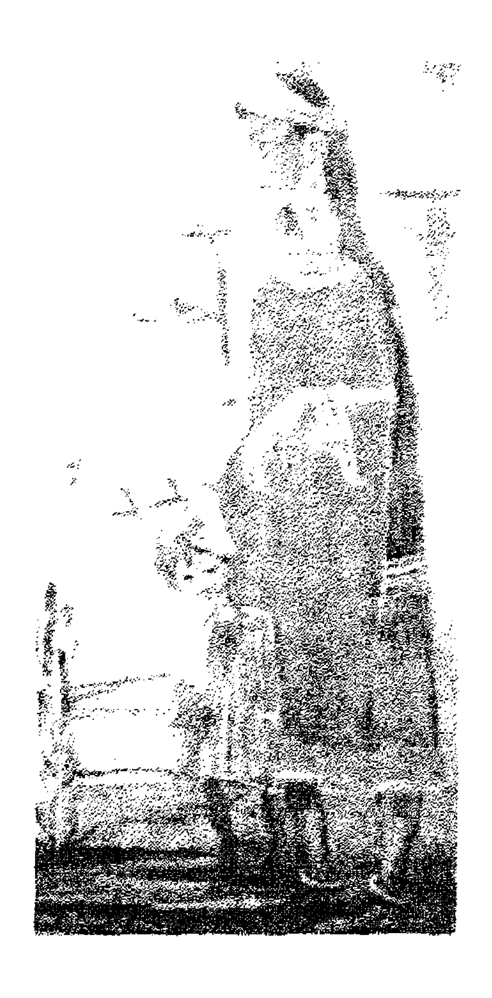


(شكل ١٥/٢)

"يوسف كامل: درب اللبانة ١٩١٩".



(شكل ١٥/٣)
راغب عياد: الساقية ١٩٦٠



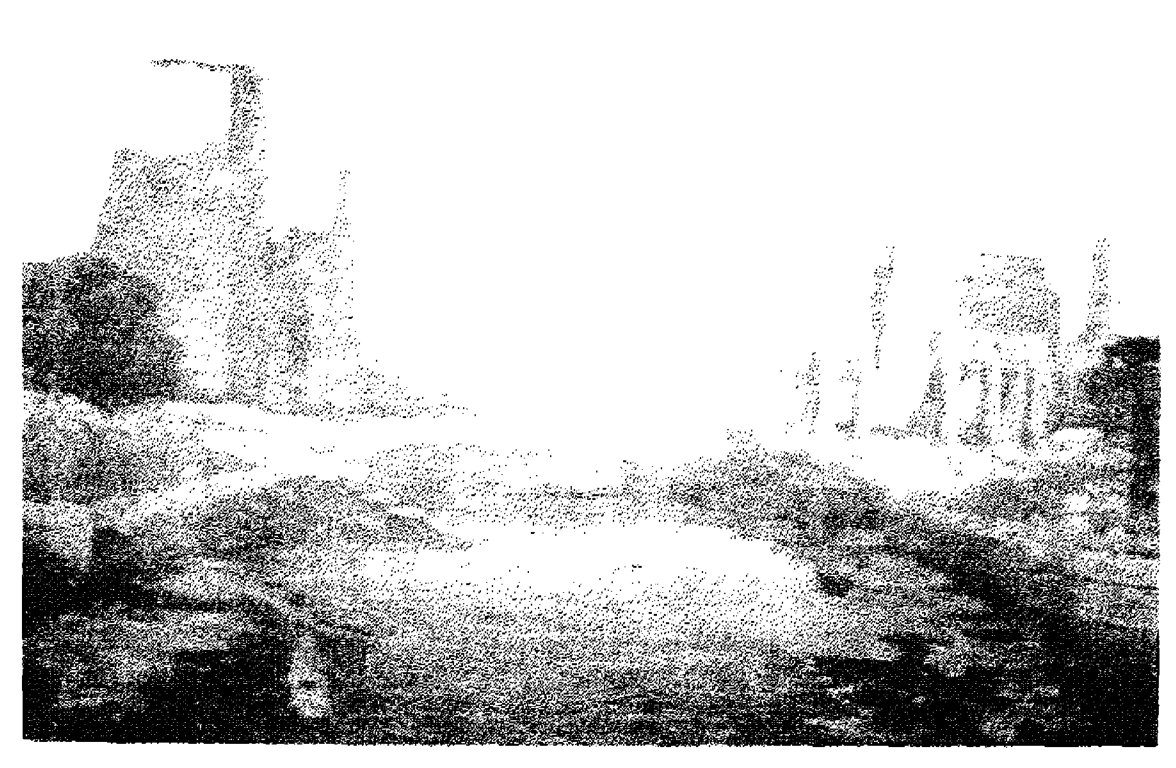
(شكل ١٥/٤)
راغب عياد: الأم وابنها



(شكل ١٥/٥)
راغب عياد: القهوة فى أسوان ١٩٣٣



(شكل ١٥/٦)
راغب عياد: الديـر



(شكل ١٥/٧)
محمد ناجى: معبد الكرنك ١٩١٤



(شكل ١٥/٨)

محمد ناجى - صورة ذاتية



(شكل ١٥/٩)

محمد ناجي: "الراعى يحمل حمله ١٩٢٥"



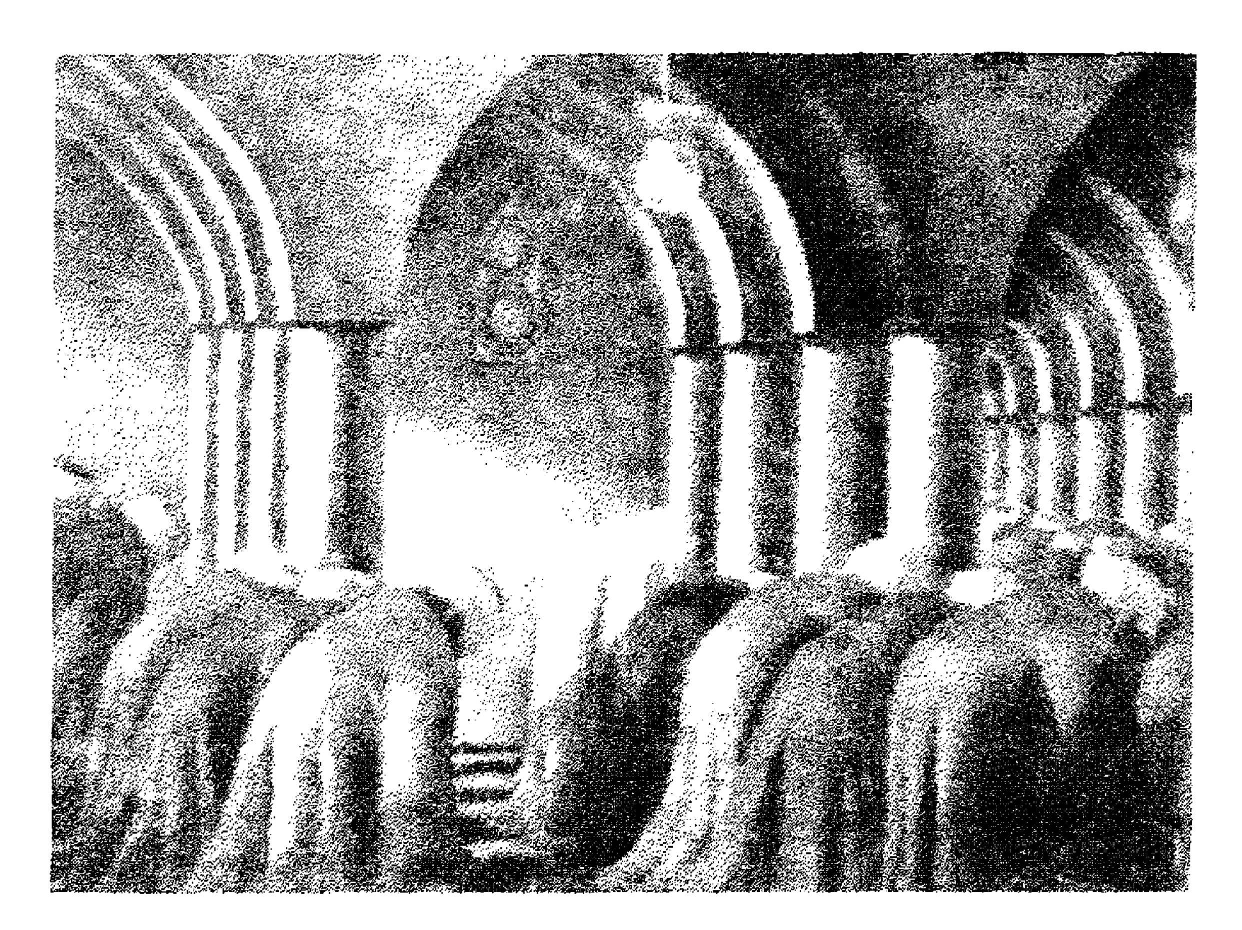
(شكل ١٥/١٠)

محمد ناجى "قسم الولاء لمحمد على" ١٩٤١



(شكل ١٠/١١)

محمود سعيد: صورة ذاتية - ١٩١٩



(شكل ١٥/١٢)

محمود سعيد: الصلاة ١٩٣٤



(شكل ١٥/١٣)

محمود سعيد: حياة المدينة ١٩٣٧



(شكل ١١/١٤)

محمود سعيد: المرأة الحامل (.n.d)



(شكل ١٥/١٥)
عبد الهادى الجزار: القدر ١٩٤٩



(شكل ١٦/١٥)
عبد الهادى الجزار: الأحمق الأخضر ١٩٥١



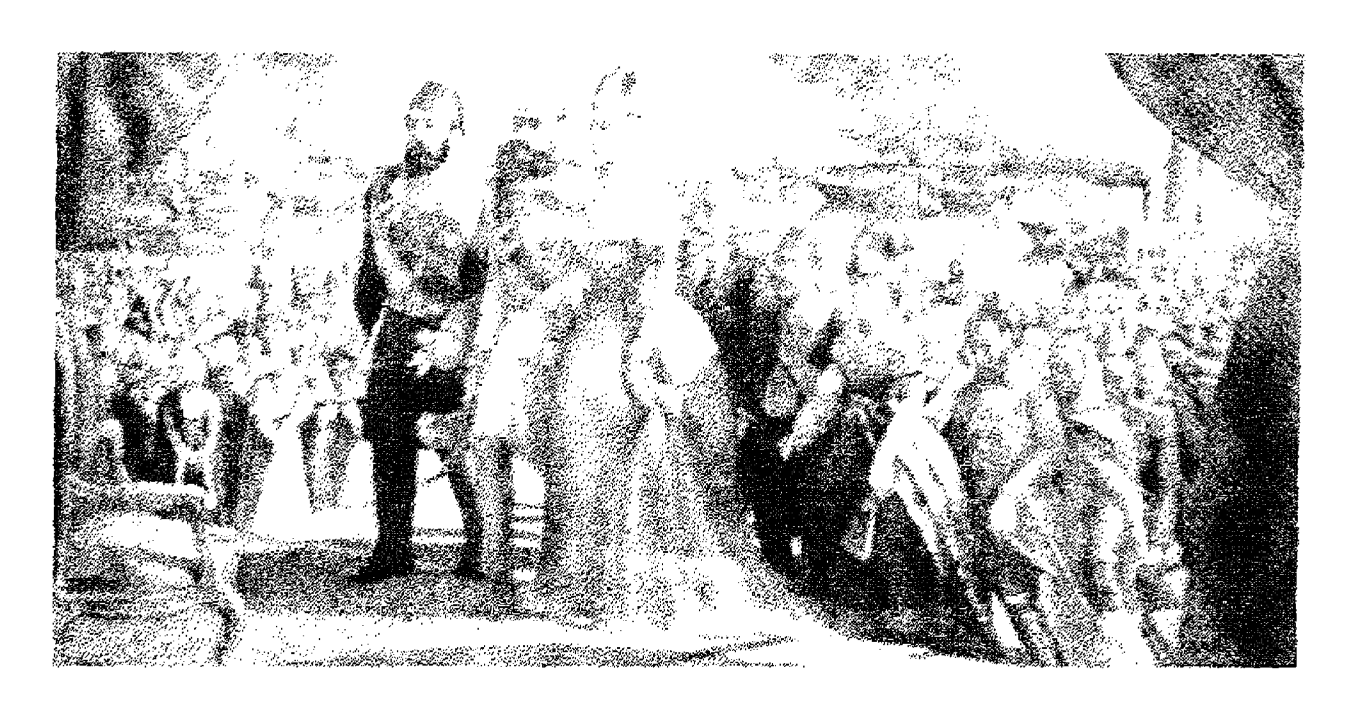
(شكل ١٥/١٧)

حامد ندا: قنديل الظلام ١٩٤٦



(شكل ١٥/١٨)

حامد ندا: السيدة والسمكة ١٩٧٠



(شكل ١٩/١٥)

محمود سعيد: افتتاح قناة السويس ١٩٤٩



(شكل ٢٠/١٥)

عبد الهادى الجزار: حفر قناة السويس ١٩٦٥

١٢- تسجيل لنشاطات المرأة الطبيبة في تاريخ مصر الحديثة

نانسى جلاجر

دخلت المرأة المصرية مجال الطب الحديث فى زمن متقدم نسبيًا مقارنة بالنساء فى مناطق أخرى من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - وحتى فرنسا وبريطانيا. ففى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر التحقت النساء فى مصر بالتعليم الطبى الذى كان ينتهج الأسلوب الغربى، وأصبحت الخريجات حكيمات، أو طبيبات فى حين كان العسكريون يديرون نظام الصحة العامة الجديد الذى أسسه محمد على. وفى أوائل القرن العشرين، تركت النخبة من النساء منازلهن، واستخدمن مهارتهن التعليمية والتنظيمية فى تأسيس العيادات والمستشفيات ووضع برامج لتطعيم وعلاج العامة. وكما أشارت آمى جونسون، وسكوت ماكينتوش فى الفصل التاسع فإنه من خلال تجارب عزيزة حسين، تقدمت النساء كرأس حربة فى هذه المبادرات فى الأربعينيات من القرن الماضى. وقد أذهلت هذه التطورات البارزة العلماء الذين كانوا يهتمون بالنوع (ذكر/أنثى) ودوره فى تاريخ مصر. ومع ذلك فقد اختلفوا فى تقييم أدوار النساء. ويناقش هذا الفصل الطرق المختلفة التى يمكن من خلالها "إدخال" دور النساء العاملات فى مجال الصحة في منظومة التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة.

الحكيمات

فى عام ١٨٣٢ أسس محمد على مدرسة لتدريب العاملات فى مجال الصحة، أو بمعنى أصح "الحكيمات". وحين ترددت كثير من الأسر فى إرسال بناتهن لهذه المدرسة، تم تجنيدهن من الطبقات الدنيا اللائى لم يكن يتمتعن بأى حماية عائلية. وكانت التلميذات يتلقين تدريبات لمدة تتراوح من أربع إلى ست سنوات فى القراءة والتوليد، وصحة المرأة بعد الوضع، والإسعافات الأولية والتطعيم والإدارة. وبعد تخرجهن كان يتم تعيينهن ضابطات فى الجيش ويتزوجن من رجال فى نفس المستوى. وكانت الحكيمات يعملن فى برامج الرعاية التى توفرها الدولة، كما كن يوفرن العناية الطبية الأولية للنساء والأطفال، ويسجلن المواليد والوفيات، ويفحصن ضحايا الاغتصاب، ويشهدن أمام المحاكم.

ولسنوات طويلة اعتمد المؤرخون لمصر المعاصرة على كتاب نجيب بك محفوظ "تاريخ التعليم الطبى فى مصر"[١] والذى صدر عام ١٩٣٥، وقد كتب محفوظ - الذى استقى مصادره من الوثائق الحكومية ولقاءاته مع المسئولين الحكوميين - فى الفصل الأول:

"حين أسس كلوت بك مدرسة الطب فى أبو زعبل عام ١٨٢٧ أدرك أهمية وجود قسم للولادة ملحق بالمستشفى، بالإضافة إلى مدرسة لتخريج المولدات. إلا أنه اكتشف سريعًا مدى التحامل الذى يتعين عليه أن يواجهه ويتغلب عليه، فقد كان من المستحيل إقناع أى تلميذات بالالتحاق بالمدرسة. وللتغلب على هذه المشكلة لجأت الحكومة إلى وسيلة قد تبدو فيها بعض الغرابة الآن. فقد جلبت عشرة من النساء الحبشيات والسودانيات من سوق النخاسة وألحقتهن بالمدرسة بالإضافة إلى اثنين من الخصيان من قصر نائب الحاكم فى القلعة. وقد شكلت هذه المجموعة الدفعة الأولى من التلميذات. وفى عام ١٨٣٥ انضمت إليها عشرة أخريات ليصل المجموع إلى اثنين وعشرين، وزاد العدد بعد ذلك بإضافة عشر فتيات يتيمات كن نزيلات فى البيمارستان وأرسلن إلى المستشفى للعلاج. وبعد شفائهن لم تطالب عائلاتهن بهن وأخذتهن الحكومة وألحقتهن كتلميذات بالمدرسة"[٢].

وبسبب صعوبة الحصول على تلميذات، طلبت إدارة المدرسة من المسئولين مخاطبة البوليس لإحضار فتاة من سن ١٢ إلى ١٣ سنة لاستكمال العدد المطلوب. وفى عام ١٨٤٥، أخطرت الإدارة البوليس بأنها أمسكت بفتاة تبين بعد الفحص الطبى لها أنها ليست "عذراء"، وأنها صغيرة جداً فأطلقوا سراحها وبالتالى طلبت البحث عن فتاة أخرى مناسبة على شريطة أن تكون عذراء[٣]. وطبقًا لما ذكره محفوظ، فبعد تخرج التلميذات من مدرسة الحكيمات بدأن فى العمل فى المنازل الخاصة، ووجدن وظائف فى العائلات الأرستقراطية مما سهل للحكومة بعد ذلك العثور على تلميذات للمدرسة. ومن بعدها أصبحت أغلب التلميذات من بنات الجنود أو من اليتيمات[٤]. ويلاحظ محفوظ أن الحكيمات لم يكن محجبات مما يشير إلى أن السبب قد يكون تدنى مستواهن الاجتماعى، أو لإحساسهن بموقعهن المهنى الجديد. ويصف محفوظ نوعية هؤلاء الحكيمات كالآتى:

"(أ) الدايات أو المولدات اللائى كن إلى عهد قريب أميات جاهلات تعلمن مهنتهن من الدايات الأخريات وكانت الحكومة تدربهن لمدة أسبوعين من خلال إرشادات نظرية ثم تعقد لهن بعد ذلك امتحانًا صوريًا ويحصلن بعده على ترخيص بمزاولة المهنة، وكانت تلك الفئة هى التى تمثل الشريحة الأكبر فى المهنة.

(ب) أو الحكيمة خريجة المدرسة الملحقة بمستشفى القصر العينى والتى كانت تمارس مهنتها مع الطبقة الوسطى من الشعب.

(ج) أو خريجات كلية الطب، وهؤلاء لم يكن لهن دور فى ممارسة الولادة الطبيعية، وإنما كن يتدخلن عادة فى عمليات الولادة المتعسرة التى تتطلب استخدام الآلات الجراحية حين لا يوجد الأطباء الأخصائيون"[٥].

ويوضح محفوظ أكثر الشريحة "ب" فيقول: "تشمل هذه الفئة خريجات مدرسة "المولدات" الملحقة بكلية الطب. التى كانت مناهجها تراجع أكثر من مرة من منطلق رفع مستوى التلميذات. أما خريجات المدرسة فيتم اختيارهن الآن من خريجات مدرسة "التمريض"[٦]. ومن الملاحظ أن دراسة أوضاع "الحكيمات" فى القرن العشرين كانت قليلة، ولكن السجلات تشير إلى أنه فى الثلاثينيات أصبحن دايات مرخصات.

وتنحصر كتابات محفوظ فى التعليم الطبى، فلم يحاول أن يتعرض بالتحليل إلى وضع الحكيمات أو النساء الأخريات اللائى يعملن فى المجال الطبى. وفى مقال نشر عام ١٩٧٤ بدأت لافيرن كونكى وهى مؤرخة طبية وأستاذة متقاعدة نقاشًا واسعًا حول دور المرأة فى التاريخ المصرى(٧). وقد لاحظ العلماء ذلك حيث إن الحكيمات كن ضمن القلة من النساء المهنيات اللائى ذكرهن السجل الأرشيفى للقرن العشرين. وتقول كونكى إن مدرسة الحكيمات كانت بداية مؤثرة فى تعليم المرأة فى مصر، وقد راجعت فى ذلك السجلات الأرشيفية فى الدولة المصرية والتى تتضمن معلومات عن مدرسة الحكيمات، ومقالة كلوت بك "ذكريات" **Memoires** وهى مقالة تاريخية نشرت فى جريدة الإجيبشيان جازيت، ومصادر أخرى ثانوية تضمنت ما كتبه محفوظ(٨) فتقول: "كانت مدرسة الحكيمات هى أول معهد تدريس حكومى للمرأة فى الشرق الأوسط، وكانت تجربة غير مسبوقة فى جذب النساء إلى ممارسة نشاط اجتماعى بعد أن كن بعيدات عن أى نشاط عام أكثر من أى نساء أخريات فى أنحاء العالم(٩). وعل النقيض من الأنظمة الطبية فى بريطانيا وفرنسا والتى كان التسجيل فيها والسماح بالممارسة للأطباء من الذكور فقط مما دفعهن إلى رفض هذه الفئة من المولدات غير المتعلمات فى مصر، فإن رعاية محمد على - كما تضيف كونكى - لمدرسة الحكيمات رفعت من شأن هذه المهنة التى كانت تمارسها المرأة منذ أمد بعيد. وفى حين ما أكدت كونكى مبادرة محمد على، إلا أنها أوضحت أن الطبيب الفرنسى كلوت بك هو الذى أدخل نظام تدريب المرأة لتصبح "ضابطًا صحيًا" وأضافت أن محمد على "لم يستطع أن يتناسى منطق كلوت بك الذى كان مديرًا للخدمات الصحية فى "أن اهتمامه بالموارد البشرية فى المستقبل يتطلب تطويرًا فعالاً فى الرعاية الصحية للأم وأولادها من خلال المرأة العاملة فى هذا المجال"(١٠).

وكان من المفترض أن المولدات المدربات يمكنهن تجنب العديد من المشاكل التى كانت تعوق زيادة نمو السكان فى مصر. وتؤكد كونكى أن الأعوام الستة التى فرضها التعليم فى المدرسة الطبية لتخريج الحكيمات كان يمكن أن تكون مؤثرة فى أى مكان آخر فى العالم. كما أنها تشير أيضًا إلى أن التلميذات كان يطلق عليهن "حكيمات"

بما يعنى "المرأة الطبيبة" بدلاً من المصطلح المعتاد "القابلة" أو "الداية" إشارة إلى مستوى تعليمهن المرتفع. وتعتقد كونكى أن الحكيمات أضفن إلى مهنة التوليد "ممارسة مدربة عقلانية". ومع ذلك تعترف أنه رغم رغبة كلوت بك فى أن تحل الحكيمات محل "الطب القديم" الذى كانت تمارسه الدايات غير المدربات "فإن القليلات كن يلجأن إلى خدمات الحكيمات فى التوليد ولأن مدرستهن كانت تقع بجوار المستشفى العسكرى فقد اقتصر عملهن على النساء اللائى لهن علاقة بالجيش واللائى قد يترددن على مركز رعاية الأمومة(١١)، وحين انتقلت المدرسة إلى المستشفى المدنى أشارت كونكى إلى أن الحكيمات كن نواة مؤسسة الصحة العامة الناهضة وخدمات التطعيم والوقاية ضد الجدرى. وفى المجال الجديد للوقاية من مرض الجدرى كانت الحكيمات يذهبن إلى المنازل الخاصة بالنخبة لتطعيم أطفالهم، وفى المناطق المدنية والريفية كن يقمن بتطعيم عشرات الآلف من الأطفال والنساء. كما كن يُلحقن أيضًا بالحجر الصحى لفحص النساء، وتسجيل المواليد، وفى البداية لتحديد أسباب الوفاة فى القاهرة ، وبعد ذلك على مستوى مصر. وبصفة عامة تسهيل الحصول على الإحصائيات الحيوية. وترى كونكى أن جمع الإحصائيات الخاصة بالوفيات " كان مطلبًا ضروريًا للتعرف على مشاكل الأمراض المتوطنة، ووضع برامج الطب الوقائى"(١٢). وتأسف كونكى لأن المدرسة عجزت عن استقبال أكثر من ستين تلميذة فى وقت واحد. ورغم أن هؤلاء التلميذات كن من العبيد واليتامى والأطفال غير الشرعيين من مستوى الطبقة الدنيا، فإنهن منحوا رتب عسكرية وتزوجن من أشخاص عسكريين.

وطبقًا لما ذكرته كونكى كانت رئيسة مدرسة الحكيمات هى سوزان فويلكوين من مدرسة سان سيمونيان(١٣). ففى القرن التاسع عشر منحت سلسلة من التحركات الاجتماعية المرأة مساحة للحصول على بعض حقوقها. ورغم أن هذه الحركات تلاشت بسرعة فى فرنسا فإنها ظهرت بصورة جزئية فى مصر حين كان محمد على يؤسس مجتمعًا صناعيًا جديدًا. وكانت سوزان فويلكوين واحدة من المنتمين لسانت سيمونيان (١٧٩٤-١٨٧٦/٧٧). وكانت قد افترقت عن زوجها فى وقت كانت فرنسا تعطى القليل من الحقوق للمرأة التى تفترق عن زوجها حتى ولو كان زواجًا قانونيًا. وقد التحقت

فويلكوين بمدرسة سانت سيمونيان عام ١٨٣٠ حين كانت فى الرابعة والثلاثين من عمرها وكتبت فى جريدة أونيست تقول "تحرير المرأة الكامل يجب أن يكون المبدأ الأساسى... للنظام الاجتماعى الجديد الذى نجاهد فى تأسيسه"[١٤]. وحسبما قال جويمارد فى كتابه "الإصلاح فى مصر Réform en Egypt"[١٥] فإن فويلكوين توفيت أثناء وباء الطاعون فى عام ١٨٣٥ . فعين كلوت بك محلها بالمير جولت، وهى خريجة برنامج التوليد فى مستشفى الولادة بباريس.

وتؤكد جويمارد أن كلوت بك أسس مدرسة الولادة تحت إشراف "مدام جولت المخلصة" النشطة التى أتت إلى مصر عام ١٨٣٦ حاملة معها شهادتها، وخبرة عشر سنوات. وقامت جولت بتعليم أساليب الولادة للعديد من العبيد الحبشيات صغيرات السن، وكانت جولت هى التى توفيت حين داهم الطاعون مصر فى ١٨٤٠، ويشير جويمارد فى إحدى ملاحظاته إلى أن فويلكوين كانت هى التى سبقتها[١٦]. وقد استند فى أقواله على طبعة ١٨٦٦ فى مذكراتها، ولكنه يبدو أنه أساء فهمها.

وفى طبعة ١٨٦٦ من مذكراتها تصف سوزان فويلكوين - والتى كانت تعمل كمساعدة للأطباء الفرنسيين فى المستشفيات المصرية - المدرسة فى فقرة واحدة فى نهاية الفصل الخاص بحياة النساء فتقول:

"أُنشئت كلية الطب، وكلية الطب البيطرى فى أبو زعبل، وهى نوع من القلاع يقع على بعدة سبعة فراسخ من القاهرة، وهناك كان يتم تدريب بعض صغار الفتيات الحبشيات فى قسم خاص للولادة، حيث يعقد امتحان فيه بعد ذلك لجميع المدارس. وفى كل عام كان يتم تفويض بعض من القيادات المسلمة للحضور ومتابعة التقدم فى الدراسات، وحتى يكون لهذا العمل جديته، كان يدعى إلى حضوره أيضًا عدد من الضيوف، وبعد مراسم الامتحان، يقدم كلوت بك رئيس المجلس الصحى وجبة غذائية للمدعوين"[١٧].

وتضيف فويلكوين أنه فى يوليو ١٨٣٦ أخطرها كلوت بك أن بناء المستشفى الذى كانت تطمح إلى العمل فيه قد تأجل إلى أجل غير مسمى[١٨] وأضاف أن السيدة "فيرى"

العجوز التى كانت تشرف على مدرسة الولادة فى أبو زعبل قد تقاعدت، ولكن فويلكوين لم تكن مؤهلة لوظيفتها حيث تنقصها بعض الأوراق المعتمدة. وبدلاً منها تم التعاقد مع مدام جولت. فقررت فويلكوين حينذاك – وبعد خيبة أملها فى شغل تلك الوظيفة – العودة إلى فرنسا لاستكمال تدريبها الطبى هناك. وتمكنت من الحصول على خطابات توصية من دكتور ديلونج وكلوت بك تشهد بأنها أمضت عاماً من التدريب فى قسم الولادة فى مصر وأنها تتمتع بالكثير من الذكاء والجدارة(١٩). وبعد ذلك عادت إلى فرنسا وحصلت على شهادتها عام ١٨٣٧(٢٠). وبالتالى فلم تكن فويلكوين أبداً مديرة لمدرسة الحكيمات أو القديس سانت سيمونيان. وبرغم اهتمامها الشديد بطب المرأة وصحتها، ووجودهما فى مصر فإنهما لم يكن لهما أى تأثير مباشر على المدرسة. وفى عام ١٨٤٤، عُين عيسوى النهراوى، وهو طبيب قبطى مديراً للمدرسة، وتبعه بعد ذلك اثنان من الخريجات "تمر حنة عام ١٨٥٨" و"عريفة عمر ١٨٦٣".

كانت كونكى تكتب فى وقت حاول فيه المثقفون المتعاطفون مع شعوب الشرق الأوسط إثبات أن النمط السلبى المكرر للمرأة المسلمة خطأ وأن النساء المسلمات لم يكن فئة منعزلة تتعرض للظلم كما أظهرت معظم الصحف العامة، وأشارت إلى أن محمد على كان عبقرياً وماهراً فى عملية التحديث وأن إصلاحاته كان يمكن أن تؤدى إلى تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية سريعًا لولا تدخل القوى الأوروبية.

كانت مقالة كونكى مرجعًا مهمًا فى أوائل القرن التاسع عشر لإظهار أوضاع المرأة فى تلك الفترة فلم تكن النساء كلهن يستكن فى "الحريم" بل إن بعضًا منهن كن يلعبن أدواراً أساسية فى القطاع الطبى الحديث قبل نظائرهن فى مناطق أخرى بعقود طويلة. وكان هذا التفسير قد ساهم فى رسم صورة مضادة للنمط السلبى للمرأة والذى كان سائداً فى السبعينيات من القرن كما أنه شجع العلماء الباحثين عن دور المرأة فى المجتمعات الإسلامية لدراسة نشاطها فى المجال الطبى.

وتعتبر جوديث تاكر مدرسة الحكيمات نقطة مضيئة فى أوضاع سيئة، لذلك كتبت فى عام ١٩٨٥ تأسف على قلة اهتمام محمد على بتحقيق الضمان الاجتماعى، ولكنها تلاحظ "أن الاستثناء الواضح (فى ضوء محدودية تدخل الدولة فى الصحة العامة) يتمثل فى محاولات الدولة المتكررة لضبط مهنة التوليد، وهى نشاط أساسى فى حياة النساء فى المجتمع"[٢١]. وبعد وصف موجز للمدرسة تشير إلى أن الفريق الطبى الذى كان يعمل خلال الأوبئة كان يضم حكيمات بصفة روتينية. وفى الثمانينيات من القرن التاسع عشر التحق ١٤٢ طبيبا بخدمة الحكومة، كان منهم ثلاثة وأربعون امرأة[٢٢]. إلا أن خريجات المدرسة – كما تقول – فقدن مكانتهن المهنية بعد تأسيس "الخدمة الصحية" عام ١٨٨٤، ولم تتخذ تاكر موقفًا ما حيال فوائد إدخال الطب "الغربى التقليدى"، ولكنها اعترفت بأن المدرسة والمعهد "استثناء بارز" فى نقص الخدمات الصحية العامة والاجتماعية الحكومية. وتعتمد تاكر بصفة أسياسية على تقارير الفرنسيين، ومكتب السجلات العامة البريطانى. ولكنها لم تشر إلى كونكى فى بحثها عام ١٩٨٥ .

وفى عام ١٩٩٨، توسعت تاكر فى الكتابة عن مدرسة الحكيمات قائلة "إن تاريخ مدرسة الحكيمات التابعة للدولة والتى تقوم فى نفس الوقت بتخريج الضابطات الحكيمات تظهر طموحات ومحدودية هذه الغزوات فى تاريخ تعليم المرأة"[٢٣]. ثم عقبت على ما قالته كونكى مع إضافة تفسيراتها الخاصة، فأشارت إلى أن الدولة أخذت المبادرة بتطوير الرعاية الصحية والتعليم لتحسين صحة الأم والطفل من منطلق الصراع مع انخفاض معدل السكان. ولأن النساء فقط هن اللائى كان يسمح لهن بالدخول فى الأماكن الخاصة فى البيوت سواء فى المناطق الحضرية أو الريفية فقد وقع على كاهل الحكيمات عبء إطلاعهن على الممارسات الحديثة فى الطب. ولكن تاكر ترى أن النساء لم يكن أدوات للتغيير، وأن الدولة هى التى لعبت الدور التاريخى الأساسى فى مصر فى القرن التاسع عشر. وحتى يتسنى لها تحقيق برنامجها للإصلاح الاجتماعى كان يجب عليها تدريب وتحريك المرأة. أما محمد على ومن خلفه بعد ذلك فقد اتجهوا إلى برامج الإصلاح ليس بهدف فائدة المرأة العادية، ولكن لتوسيع سلطة الدولة.

وترى تاكر أن التوسع فى العلاقات الاقتصادية الرأسمالية فى مصر تسبب فى تدهور البناء الاجتماعى والاقتصادى السائد فى ذلك الوقت والذى جاء على حساب فائدة النساء والرجال العاديين. وفى كلتا الحالتين ركزت على الدور الذى لعبته السلطات الإنجليزية فى انهيار مدرسة الحكيمات، "فقد أدى احتقار الدول الغربية لمساعدى الخدمة الصحية مع رفع قيمة الطب العلاجي فى المستشفيات، إلى التقليل من قيمة الحكيمة وموات التدريب المهنى للنساء"[٢٤]. وفى حين ركزت كونكى على حصول المرأة غير المسبوق على التدريب الطبى الغربى، ركزت على دور التدخل الغربى فى تقويضه.

وتناقش أميرة سنبل فى أحد إصداراتها عام ١٩٩١، كيف كان يتم تلبية احتياجات الجيش الطبية حتى قبل إصلاحات محمد على فى هذا المجال، وأن ما أراده محمد على كان توفير "الخدمات الناقصة فى الدولة بصفة عامة"[٢٥]. وتضيف "حين وصل كلوت بك إلى مصر قادمًا من مرسيليا فى عام ١٨٢٥، كانت الخدمات الصحية تتكون من مستشفى واحد للجيش مقام فى أبو زعبل، وبيمارستان المنصورى الذى كانت حالته متدهورة"[٢٦]. فقد أوقف الإنجليز "مدرسة الحكيمات" وبدلاً منها شجعوا الأقاليم على إنشاء مدارس للمولدات، وحلت كلمة "الداية" بدلاً من "الحكيمة"[٢٧]. وفى ملاحظة أخيرة لها تثنى على كونكى لأنها "أطلقت لقب حكيمة على هؤلاء السيدات، وهى تتساوى إلى ما مع الطبيبة"، وترى كونكى أن هذا اللقب أكثر ملاءمة من "الداية" حيث إنهن قد دربن ليس فقط على عمليات الولادة على أسس ملاءمة، بل لأنهن كن يذهبن إلى القرى لممارسة أنواع أخرى من المهام الطبية[٢٨]. وتستشهد سنبل بما كتبه هيوارث دون عام ١٩٣٨ فى كتابه: "مقدمة إلى تاريخ التعليم فى مصر الحديثة"،

An Introduction to the History of Education in Modern Egypt.

فتقول إن أربعة من الخصيان أصبحوا تلاميذ فى عام ١٨٣٥، وأن محمد على أرسل اثنين من القصر ليصاحبا المجموعة الأولى من الفتيات إلى مدرسة الولادة، وأضافت أن الخصيان "درسوا أيضًا المناهج"[٢٩] واستشهدت على ذلك بنجيب محفوظ.

ويشير انضمام الخصيان إلى المدرسة إلى صعوبة العثور على تلميذات ووضعهن داخل التسلسل الهرمى للنوع (ذكر/أنثى) فى مصر فى القرن التاسع عشر. ومثل الحبشيات والجوارى السودانيات اللائى كان يتم شراؤهن لهذا المشروع، كان الخصيان عبيداً أيضاً ويعتمدون على الدولة تماماً. ولأنهم كانوا يعتبرون "بدون جنس"، ومسموحاً لهم بدخول الأماكن التى تقيم فيها النساء، فقد كانوا بالتالى تلاميذ مؤهلين للالتحاق بالمدرسة.

وتعتقد سنبل أن "المدرسة هى التى كانت تختار (الأزواج) إلا أنه كان يترك للطرفين الخيار فى القبول أو الرفض"[٣٠]، ومع ذلك تشير السجلات أنه لم يكن للحكيمات دوراً كبيراً فى اختيار أزواجهن. وبصفة عامة تقول سنبل إنه يجب علينا أن نتفهم أن الحكيمات كن أحد وجوه مهنة الطب فى مصر بل وفكرته الأساسية، فلعقود كثيرة كانت الحكيمات جزءاً أصيلاً من مؤسسة الصحة العامة.

وتعتمد ليلى أحمد فى كتابها الذى نشر عام ١٩٩٢ على مقالة كونكى، وتنتهى إلى أن محمد على فتح مدرسة "للنساء الطبيبات" لتدريب تلك الفئة التى يمكنها التردد على النساء، وكان هدفه القضاء على الأوبئة والأمراض المتوطنة لتقوية العمالة فى مصر. وكان أهم شيء بالنسبة لليلى أحمد أن التدريب فى المدرسة – والذى كان يركز على التوليد – كان يستغرق نفس مدة التدريب فى مدرسة الطب التى كانت مخصصة للرجال. وأن المدرسة كانت تجد صعوبة فى الحصول على عدد كاف من التلميذات فى بادئ الأمر، لكن بعد ذلك امتلأت على سعتها عام ١٨٤٦ وظلت على هذه الحال حتى نهاية القرن. ثم تركز ليلى بعد ذلك على القيود التى وضعها كرومر على تعليم المرأة. فلم يكتف فقط برفع رسوم الالتحاق بالمدارس العامة، ولكنه عمد أيضاً إلى تقليص نشاط مدرسة الحكيمات: "ففى ظل الحكم البريطانى تقلص نشاط مدرسة الحكيمات وتحدد فى عمليات الولادة فقط رغم أن التدريب الطبى بها كان يماثل فى عدد سنواته الدراسة فى مدرسة الطب للبنين" فقد كان كرومر يعتقد أنه "فى العالم المتحضر يظل الأطباء الرجال هم القاعدة"[٣١]. ومرة ثانية تعزز رأى كونكى فى أن سوزان فويلكوين

كانت مديرة كلية الطب النسوية[٣٢]. ومن وجهة نظر ليلى أحمد - التى استندت فى بحثها على مقالة كونكى واستشهاد تكر بما فعله كرومر، كانت النقطة المهمة التى أبرزتها هى أن الإنجليز كانوا ضد التطور الذى بدأه محمد على.

وفى المقابل تقول سهير مرسى - وهى إحدى طبيبات الأنثروبولوجيا - فى عام ١٩٩٣ إن التطور الصناعى الذى أحدثه محمد على كان أساسه جهد الرجال والنساء، وإن تدريب الحكيمات كان يستهدف ضبط قدرة المرأة على العمل[٣٣]. ويستند تحليل سهير مرسى على دور المرأة فى العمل فى مجال الصناعة فى عصر محمد على، وأن هدف مدرسة الحكيمات كان حماية صحة النساء العاملات البالغات، وتؤكد أنه رغم تدخل الدولة فى حياة المرأة قبل عهد محمد على بمدة طويلة، فإن هذا التدخل أصبح الآن بصورة مباشرة[٣٤]. ثم تركز مرسى على الطبقة الجديدة العاملة وما تحققه من أجور وعلى الدور الرئيسى الذى تلعبه النساء العاملات بدلاً من المؤسسات التى ترعى المرأة أو تلك التى تحظى بالاهتمام الغربى الإمبريالى. ورغم أنها تستند تمامًا إلى دراسة كونكى كمصدر لمادتها فإنها تختلف بصورة جوهرية عن تفسيراتها.

وفى عام ١٩٩٧، انتقدت مرفت حاتم وجهة النظر التى تقر بأن دخول التعليم الطبى الغربى وإنشاء معاهد الصحة العامة فى مصر تسبب فى تطور المرأة[٣٥]. وتشير إلى أن إصلاحات محمد على فى مجال الطب والصحة العامة لم تكن فقط وسيلة لتوسيع سلطة الدولة، ولكنها كانت أيضًا وسيلة للسيطرة على النساء. وتقول حاتم "كانت المناهج الطبية الحديثة التى تدرس فى مدرسة الحكيمات تهتم بإدراج أشكال جديدة من السيطرة على أجساد النساء ".. فقد كان على الدولة أن تلعب دوراً جديداً ومهمًا فى تحديد استخدام المرأة لمهاراتها الإنجابية... وكانت النتيجة هى ترويض أنوثة المرأة التى تعلى من شأن الأمومة فى نفس الوقت الذى تنكر عليها فيه استقلاليتها. وعلى النقيض من ذلك كانت المناهج تمجد جسد الرجل وحيويته، واستخدمته للتفرقة بين مفهوم الرجولة ومفهوم الأنوثة"[٣٦]. وباستخدام تحليل فوكالديان ، تشير حاتم إلى أن خريجى المدرسة أصبحوا تابعين للدولة، وخاضعين "لعلاقات قوى جديدة، وأشكال أخرى من المفاهيم، وأنواع من السلطة أصبحت أساس

الحكم على الذات وعلى الآخرين"[٢٧]. وكانت خدمات الرعاية الصحية تدور حول ما يهم الدولة من أعمال الرقابة والإشراف والنظام. وتسترشد بما كتبه بسيم مسلم فى دراسته عام ١٩٣٨[٣٨]، من أن منهج ممارسة الطب قبل خطوات التحديث أعطت الرجال والنساء الحرية الشخصية فى عملية الإنجاب أو منع الحمل. إلا أن كلوت بك – مؤسس المدرسة الفرنسية – حاول أن يقلص من هذه الحرية، وشكا من أن الدايات كن مؤهلات تمامًا "لعمليات إجهاض سريعة فعالة" وأنهن كن "يفعلن ذلك بصفة يومية"[٣٩]. ففى ذلك الوقت لم تكن الداية أو الأم الحامل تنظر إلى عملية الإجهاض باعتبارها جريمة، كما أنه لم يكن هناك قانون يحرمه بل كان الرأى السائد بأنه يمكن إجهاض المرأة الحامل حتى الشهر الرابع. وكان اختيار الرجل والمرأة للإنجاب يستند على رأى الفرد والأسرة وليس على احتياجات الدولة.

وتشير حاتم إلى أن الدايات كان لهن وظائف متعارضة حيث كن يقمن ببعض العمليات الجراحية مثل ختان البنات والذى كان يستهدف ضبط قدرات المرأة الإنجابية. أما الحكيمات فلم يقمن بهذه العملية، ولكنهن كن يسجلن المواليد والوفيات والتى وسعت سلطة الدولة فى مجالات جديدة. وقد طورت حاتم من الرأى الذى نادى به تيم ميتشل عام ١٩٨٨[٤٠] وقالت فيه إنه فى أواخر القرن التاسع عشر توسعت السلطات البريطانية فى تسجيل المواليد فى المناطق الحضرية والريفية فى مصر بهدف تسهيل تجنيد الرجال فى الجيش والرقابة والسيطرة على الشئون المحلية. ولأن جميع الإحصائيات الخاصة بالمواليد والوفيات – هو جانب آخر فى الطب الحديث والصحة العامة فقد أصبح من الوسائل المهمة فى ضبط النظام الاجتماعى، كما كان أداة مهمة أيضًا للعاملين فى قطاع الصحة العامة تمكنهم من تتبع ظهور الأمراض والأوبئة ونسبة انتشار المرض والوفاة. وقد أشارت حاتم إلى أنه قبل بدء الإنجليز فى تطبيق حركة الإصلاح، كان محمد على وخلفاؤه من بعده يعتمدون على الحكيمات لإبلاغهم بحالات الإجهاض والذى كان قد صدر قانون بمنعه حينذاك وبالتالى كان يمكن للدولة اتهام الداية بهذه الجريمة. أى أن الدولة من خلال هذا القانون "خلقت" عن قصد

مفهوما للأنوثة يتمثل فى تقديس معنى الأمومة[٤١]. وتشير حاتم إلى أن كلوت بك كان يعتبر الإجهاض جريمة وخطيئة، وأن الإنسانية سوف تنتهى إذا سمح للمرأة بالمضى فى هذا الطريق، وتقول حاتم إنه من منطلق ذلك قام كلوت بك بتأسيس مدرسة الحكيمات بهدف أساسى هو تثقيف الدايات حتى لا يمارسن عمليات الإجهاض.

كان كلوت بك يعتبر ختان الإناث عادة إسلامية كانت موجودة قبل الإسلام واستمرت حتى الوقت الحاضر، وأنها عادة مضللة ولكن لا ضرر منها، أما عملية إخصاء الرجال فهى انتهاك لقانون الطبيعة والأخلاق وتنزيل من وضع الرجل الاجتماعى وحريته. وكان النقد اللاذع الذى وجهته حاتم أن المرأة خسرت الكثير من استقلالها بحياتها أكثر مما حصلت عليه من فائدة من خلال خدمات الحكيمات. فقد فقدت المرأة حريتها فى الإجهاض، وأصبحت ممارستها الطبيعية المألوفة لا قيمة لها بالإضافة إلى أن فشلهن فى تسجيل المواليد والوفيات كانت له عقوبته، واعتمادهن على الداية بدلاً من الحكيمة يعتبر جريمة. وتستطرد حاتم قائلة بأن الحكيمات الجدد كن ينشرن الأخلاق الغربية الجديدة التى تمكن الدولة من التحكم فى أجساد وأرواح النساء الأخريات. وقد وقع على عاتق النساء المهنيات من الطبقة الوسطى الإشراف على تنظيم الطبقة العاملة من الدايات وزبائنهن من الطبقة الوسطى والعاملة[٤٢]. وقد اعتبرت مهنة الطب الحديثة أن الممارسات الأهلية الطبية أقل من المستوى المطلوب، وبالتالى أصبح الاعتماد على الدايات، والممارسين الأهليين الآخرين فى نظر الكثيرات وسيلة للتمرد على الدولة الحديثة المستبدة. ورغم أن حاتم اعتمدت على ما ذكرته كونكى فإنها أعادت تفسير دور الحكيمات، ولكنها لم تتعرض لبرامج التطعيم والرعاية الصحية العامة التى تقوم بها الحكيمات، بل ركزت على دورهن فى مراقبة وتنظيم عمليات الإجهاض، وتعتبر حاتم أن الحكيمات لسن نماذج إيجابية فى رعاية النساء أو أنهن يلعبن الدور السلبى فى مقابل الاهتمام الغربى بحياة المرأة، أو أنهن يبرزن أهمية دور النساء من الطبقة العاملة، بل كانوا نماذج لحكم محمد على الذى تدخل فى الحياة الشخصية للمرأة بأساليب جديدة ضارة.

وفى عام ١٩٩٨ أعلن خالد فهمى أن محمد على لم يكن يهدف إلى نشر التعليم الحديث بين النساء المصريات، أو زيادة تعداد السكان من خلال تحسين مجال رعاية الأمومة أو التوسع فى سيطرة الدولة على أجساد النساء[٤٢]. بل إن فهمى ذكر أن انتشار مرض الزهرى والجدرى بين الجيش كان الدافع لمحمد على إلى تأسيس المدرسة. وكان مرض الزهرى قد تفشى فى الجيش، وكان يريد من النساء المدربات الإبلاغ عن البغايا الحاملات للمرض. كما كان بحاجة أيضًا إلى نساء يقمن بتطعيم عامة الشعب ضد مرض الجدرى حيث إن الرجال لم يكن فى استطاعتهم التردد على أماكن المرأة. ولم يكن مرض الجدرى يفتك بجيشه فقط، بل كان يتسبب فى وفاة الكثير من الأطفال وبالتالى تقليص حجم الجيش فى المستقبل. بالإضافة إلى أن محمد على - بناء على نصيحة كلوت بك - كان يعتقد أن الدايات غير المدربات يتسببن فى وفيات الأطفال عند الولادة. ولذلك كانت الحكيمات يقمن بالإبلاغ عن الدايات اللائى لا يخضعن لرقابة الدولة. كما تم تدريبهن أيضًا على فحص جثث النساء بعد الوفاة، وفحص المرأة فى حالة اغتصابها. أى أن الحكيمات كن يقمن بدور مفتش البوليس أو المندوبين عن الدولة، ففى حالات الاغتصاب مثلاً عليهن فحص النساء والإدلاء بشهادتهن أمام المحكمة وهن بهذا يخدمن الدولة التى "بدأت فى الرقابة على كرامة المرأة وجنسها وهو دور اضطلعت به الدولة بدلاً من الآباء والإخوة والأسرة"[٤٤]. ومن ذلك يتبين أن الدولة كانت تتوسع فى فرض سيطرتها على أوضاع المرأة الجنسية من خلال مدرسة الحكيمات. وربما كان لذلك فائدته بالطبع لبعض النساء على الأقل ممن يخضعن لسيطرة الذكور فى عائلاتهن. وينهى فهمى بحثه أنه رغم سيطرة الدولة القوية، والتى كانت تفرض على الحكيمات الزواج من ضباط تختارهم الدولة، فإن النساء تمكن من اكتساب بعض القوة من خلال المناورة داخل النظام. فقد مكنت المدارس التلميذات من ترك أوضاعهن المتدنية خلف ظهورهن ليصبحن نساءً متعلمات لهن وظائفهن. ثم يؤكد فهمى أن الوضع الاجتماعى للحكيمات كان مثيرًا للجدل، فمثل كونكى، ركز على قوة المرأة حيث اكتشف أن النساء يمكن أن يتخذن خطوات لتحسين حياتهن فى مجتمع يمنحهن القليل من الاختيارات.

وحين كتب كامران أسدر على فى عام ٢٠٠٢ عن الحكيمات، استند إلى ما كتبته سهير مرسى وأشار إلى أنه كان يتم اختيارهن وتدريبهن منذ زمن محمد على باشا على قواعد الصحة العامة، والجراحة، وأمراض النساء، والتوليد لخدمة المواطنات فى مصر. ويؤكد أنه بنهاية القرن العشرين سمح للحكيمات فقط بممارسة مهنة التوليد وبعدها حلت الممرضات الأوروبيات والأطباء الرجال بدلاً منهن. أما النقطة الأساسية التى اتفق فيها أصدر على مع ليلى أحمد فهى أن المسئولين البريطانيين همشوا من وضع الحكيمات حتى يحتكروا مهنة الطب لأنفسهم(٤٥).

مصطلحات

إن المصطلحات التى استخدمها سلسلة الباحثين هنا لها بالطبع مغزاها. فتكتب كونكى مقالة مؤثرة تحت عنوان "طبيبة تركب حماراً Doctoress on a Donkey" ويتحول هذا العنوان فى كتابها ليصبح "ضابطات الصحة Women Health Officers" ويعتبر تاكر أن مصطلح حكيمة هو "اللقب المهنى Professional Title" ولكنه يفضل استخدام لفظ "المولدة الرسمية Official Midwives" تأكيداً على دورها فى عملية الولادة وتقليلاً لدورها فى برامج التطعيم، والحجر الصحى، وأعمال البوليس. واستخدمت سهير مرسى أيضًا لفظ الحكيمات، كما أطلقت عليهن أيضًا "المهنيات من الطبقة الوسطى" مما رفع من شأنهن. أما مرفت حاتم فقد تجنبت تمامًا مصطلح الحكيمات، وأشارت إليهن بصفتهن "المولدات الجدد"، أو "المولدات المحترفات" مما قلل من مركزهن الاجتماعى. أما خالد فهمى فقد استخدم مصطلح حكيمات، وهو لفظ محترم لم يحفظ فقط اللغة العربية المستخدمة فى مصادر أرشيف الدولة، لكنه توافق أيضًا مع حجته فى أن التعليم أعطاهن نوعًا من القوة. وسواء كن طبيبات أو مولدات (دايات) أو ممرضات للصحة العامة فإن ذلك يتوقف على تفسير المؤرخين، والمصادر وترجمة تلك المصطلحات. والملاحظ أنه لو كان المؤرخ متأثراً بهؤلاء النساء كان يطلق عليهن لفظ حكيمات، أو "ضابطات صحة"، وإذا كان له رأى آخر فهن "مولدات" أو "دايات". أما المجموعة الثانية من النساء العاملات فى مجال الطب والصحة العامة فكانت من المتطوعات من أعلى طبقة فى المجتمع.

فى إحدى مقالاتها التى نشرت عام ١٩٧٨ تقول عفاف لطفى السيد مارسو "إن تاريخ الشرق الأوسط يغص بالقوالب والصيغ المبتذلة التى تتواجد أكثر ما تكون فى الدراسات والأبحاث عن عالم المرأة"[٤٦]. وحتى تتحاشى هذه القوالب والصيغ ركزت على الأميرات من الأسرة المالكة وسيدات النخبة اللائى أسسن "مبرة محمد على الكبير" فى عام ١٩٠٨ . وقد بدأت هؤلاء السيدات عملهن برعاية عيادة صغيرة فى عابدين، وخلال عقود قليلة أصبح تحت إشرافهن حوالى اثنى عشر مستشفى، وثمانية عشرة مستوصف كانت تخدم ملايين المرضى. وكانت لديهم اعتمادات مالية ضخمة، كما شجعن كل من النخبة والأشخاص العاديين على دعم ومساندة مجهوداتهن. ولم يكن يمارس العمل الفعلى كطبيبات أو ممرضات، ولكن دورهن انحصر فى جلب التبرعات، وتأسيس المستشفيات والمستوصفات وإدارتها. وفى الأربعينيات، فى خلال ظهور وباء الكوليرا والملاريا كن يتركن منازلهن لتقديم خدمات الرعاية للمرضى الفقراء. وتكتب مارسو:

"كانت المبرة ناجحة كمؤسسة لأنها كانت تتميز بالكفاءة. ولم تكتف العضوات بالتبرع بالأموال، ولكن بتخصيص جزء من أوقاتهن لها أيضًا. فقد تشكلت لجنة من العضوات تتولى التفتيش على الغرف والمطابخ والاستماع إلى أية شكوى من المرضى والإشراف على كل مستوصف وعيادة. ومع ذلك لم يكن مجبرات على التطوع بوقتهن ولكن كان الدافع لهن ينبع من داخلهن، وربما كان هدفهن هو تحويل طاقتهن إلى هدف سامى فعال حين عجزن عن المشاركة فى الأنشطة العامة الأخرى، وربما كان لديهن كثير من الوعى، الذى لا يكتفى بمجرد التبرع بالأموال...."[٤٧].

وبالتالى كانت هذه المؤسسة تجسد الصفات المتميزة للتفانى والمبادرة والقدرة التنظيمية ومهارة الإدارة. وكانت المرأة المسلمة قد ساهمت طويلاً فى الأعمال الخيرية، ومن خلال ممثليها كانت تدفع الأموال للمؤسسات الدينية وغيرها، عكس ما تفعله الآن من العمل بنفسها فى خدمة المجتمع. فلم يكن هذا ممكنًا فى أوائل القرن التاسع عشر

ولكن مع مطلع القرن العشرين كانت العادات والتقاليد قد تغيرت، فقد كانت النساء يتعلمن فى منازلهن أو فى مدارس الراهبات الأجنبيـــة وكانت أمامـهن اختيارات عدة فى الحياة.

وعلى النقيض من كل ما ذكرنا تشجب نوال السعداوى عام ١٩٨٠ - وهى طبيبة وكاتبة وناشطة - هذا النشاط الخيرى لسيدات البلاط فى أنشطة المرأة فتقول:

"لم تكن هذه الحركة تمثل الأغلبية الكاسحة من النساء العاملات، وبالتالى انتهت قيادتها تماماً مثلما انتهت قيادتها السياسية بسبب تكيفهن فى علاقاتهن بالإنجليز والقصر والقوى الرجعية. وأصبحت الحركة النسائية لعبة تُستخدم لصالح القصر والأحزاب الرجعية. وابتعدت بذلك عن التدخل الفعال فى الحياة الوطنية والسياسية للبلاد، وانحصرت أنشطتها فى الأعمال الخيرية وأنشطة الضمان الاجتماعى"(٤٨).

وترى السعداوى أن نساء المبرة كن يوزعن أعمال الخير بدلاً من العمل على إصلاح الغبن السياسى والاقتصادى الواقع عليهن فى مصر، فقد كن يستهدفن الحفاظ على النظام وتعزيز مراكزهن المجتمعية العالية ولهذا لم يكن نماذج إيجابية لفاعلية المرأة فى العالم الإسلامى. ولم تتوسع السعداوى فى دراستها عن النساء المتطوعات، ولكن وجهة نظرها كانت مؤثرة إلى حد كبير.

وعنصر آخر مهمّ تمثل فى التأثير السياسى للنساء المتطوعات، فبسبب علاقتهن الوثيقة بالقصر لم تشر الجرائد الوفدية المعارضة للسراى إلى أنشطتهن، بل كان ينظر إليهن "كسيدات يلهون". ويقول الصحفى إحسان عبد القدوس إن الأوبئة لم تكن هى أس البلاء فى مصر بل كانت الطبقة العليا، وإن عدد المتطوعات من النساء أقل من الاحتياج الفعلى. وأضاف أن المجتمع يجب أن يعاد تشكيله من القاعدة إلى أعلى. أما الصحافة التى كانت تساند القصر وكذلك الصحف الأجنبية فقد أثنت على المتطوعات اللائى أكدن عجز حكومة الوفد عن التعامل مع مشاكل الصحة العامة، ومن ضمن ما ذكر:

"كانت مهامهن غير مسبوقة. ورغم أن المرضات الزائرات أو النساء الفاعلات للخير لم يكن ظاهرة جديدة فى مصر، فإنهن لم يعتدن السفر مسافات طويلة لتأسيس وتقديم برامج رعاية واسعة النطاق بأنفسهن. لقد عملت الحكيمات فى الخدمات الحكومية الصحية تحت إشراف مسئولين رسميين، أما النساء فاعلات الخير قبل القرن العشرين فكن يقدمن المساعدة وهن فى منازلهن من خلال وسطاء رجال كانوا يمثلوهن فى المهام الرسمية... وخلال وباء الملاريا، كانت نساء المبرة والهلال الأحمر يسافرن وحدهن ودون أسرهن لتنظيم برامجهن فى الرعاية على نطاق واسع فى محاولة لجذب اهتمام الشعب ومساندته لهن"(٤٩).

ومع ذلك، فرغم ما أظهرنه من نشاط واضح، فإن اهتمامهن كان منحصراً فى أعمال الخير وليس فى الإصلاحات الاجتماعية التى كان من الممكن أن تقلل من أوضاعهن الاجتماعية. كانت المتطوعات نساءً عصريات يشجعن تطبيق الرعاية الطبية داخل العيادات وليس فى منازلهن، كما كن يناصرن الوسائل الجديدة فى الرقابة الاجتماعية وأردن أن يكون لهن دور فى الحياة العامة، وعلى ذلك يتبقى على المثقفين أن يستخدموا تحليل فوكولديان أو تحليل أوضاع ما بعد الاستعمار وتطبيقها على النساء المتطوعات وأنشطتهن.

واستناداً إلى مارسو، تشير ليلى أحمد (١٩٩٢) إلى أنه: "من ضمن المنظمات التى أنشأتها النساء من الطبقة العليا وقمن بإدارتها لعب بعض منها دوراً حاسماً فى الخدمات الطبية فى البلاد. فمثلاً وفرت مبرة محمد على – التى أسسها اثنتان من الأميرات عام ١٩٠٨ – عدداً من العيادات، والمستشفيات والمستوصفات"(٥٠). وكانت ليلى متأثرة بما فعلته هذه المؤسسات من علاج ما يقرب من ١٣ مليون مريض خلال فترة واحد وعشرين عاماً قبل تأميمها فى عام ١٩٦٤ .

وفى عام ١٩٩٥، ركزت مارجو بدران على دوافع النخبة من النساء الناشطات وخلفيتهن التعليمية، فأشارت إلى أن الحافز لنشاط سيدات مبرة محمد على كان

التقاليد الإسلامية التى تستهدف العناية بالفقير، وتعرضهن للأفكار الأوروبية الخاصة بالأعمال الخيرية من خلال الدراسة فى مدرسة المير دى ديو، أو الدروس الخاصة التى تلقينها من المدرسات الأوروبيات. وفى حين ما ركزت مارسو على الدور الرئيسى للأميرات فى إنشاء مبرة محمد على، ركزت بدران على دور الحركة النسائية المطالبة بالمساواة بين الجنسين.

"لقد كانت النساء هن اللائى حررن الخدمة الاجتماعية من قبضة المؤسسات الدينية (الأساسية والفرعية) فى مصر حين أسسوا أول جمعية مدنية خيرية بالإضافة إلى جمعيات أخرى غير دينية ترتبط بمشروعات الخدمة الاجتماعية. وقد أسست هدى شعراوى الإتحاد النسائى المصرى، وأسس غيرها مبرة محمد على وما تبعه من مستوصفات للنساء والأطفال. وكان الدافع الملح السريع هو النسبة المرتفعة لوفيات الأطفال فى السنة السابقة. ومع ذلك فقد كان هناك دافع وطنى آخر. فقبل ذلك كانت النساء البريطانيات قد أسسن جمعية الليدى كرومر التى كانت تدير داراً للقطاء ومستوصفاً للنساء الفقيرات والأطفال. وقد انضم إلى هذه الجمعية بعض من سيدات الأسر الراقية ومنهم إقبال هانم، ووالدة هدى شعراوى. أما هدى شعراوى نفسها فقد رفضت الانضمام إليها لأسباب وطنية وهى أن أعمالها ترتبط بجمعيات خيرية استعمارية"(٥١).

وتضيف بدران أن المؤسسات الخيرية المدنية أبعدت الرعاية الاجتماعية عن مضمونها الدينى، وأدخلتها مجال الرعاية الوطنية المدنية. وفى حين ما ركزت بعض المتطوعات على تقديم الخدمات الخيرية فقط، كان البعض الآخر منهن يأمل فى أن يساهم عملهن فى إعطاء النساء من الطبقة الدنيا حقوقهن. فقد وجدت الكثيرات من الطبقة العاملة وظائف فى مستشفيات المبرة وعياداتها ومع مرور الوقت أصبح العمل التطوعى فى المستشفيات والعيادات نشاطًا مقبولاً من نساء الطبقة العليا فى المجتمع(٥٢). وربما كانت مستشفيات المبرة تستخدم الحكيمات، إلا أن سجلات المستشفى لم يتم

الإطلاع عليها. وترى بدران أن النساء كن أدوات للتغيير فى مصر فقد حفز نشاطهن فى مجال الطب والصحة العامة الدولة وشجعها على إنشاء وزارة للشئون الاجتماعية(٥٣). وبالتالى خضعت المستشفيات والعيادات إلى إشراف ورقابة الوزارة الجديدة، ولكنها ظلت بدون تمويل حكومى. وأتاح هذا للنساء أن يمضين فى إدارة هذه المؤسسات كما كن يفعلن سابقًا(٥٤).

وكمصادر رئيسية استقى المؤرخون معلوماتهم عن المؤسسات التطوعية من المقالات الصحفية، والنشرات التى كانت تصدرها المؤسسات، وكذلك المذكرات، والأوراق الخاصة والصور ثم اللقاءات الشخصية مع النساء أنفسهن أو معارفهن أو أقربائهن وأخيراً من خلال عدد محدود من السجلات البرلمانية وأرشيف وزارة الصحة. ومرة ثانية تظهر معانى المصطلحات. فمثلاً أثناء المناقشات حول متطوعات المبرة تشير مارسو إلى "ما يسمى بالمؤسسات الخيرية" والتى تعنى فى واقع الأمر "الخدمات الاجتماعية على نطاق واسع". أما المتطوعات أنفسهن فكن "سيدات ثائرات" فى حين كان بعض منهن من "سيدات الخير" والبعض الآخر من "الناشطات الاجتماعيات"(٥٥). وقد ركزت مارسو على واحدة منهن بالذات وهى هدية هانم بركات لتكون نموذجًا للالتزام الجاد غير الأنانى. وعلى العكس فإن نوال السعداوى تستبعد هذه الأنشطة وتعتبرها "صدقة" أو عملاً خيريًا رجعيًا فى أساسه. أما بدران فترى أن المتطوعات كن جزءًا من الحركة النسائية، وفى بعض الحالات من الناشطات فى حقوق المرأة. ومع ذلك فربما كان الدافع لهؤلاء المتطوعات هو رغبتهن فى تقديم خدماتهن، وربما كان من الأفضل أن نقرر أنهن حددن الخدمة كهدف لهن وإن كانت خدمة للقصر أولاً ثم بعد ذلك لأسرهن ولأنفسهن، وبسبب مراكزهن الاجتماعية فقد كان من السهل عليهن التواصل مع المستويات العليا فى الحكومة وبالتالى الحصول على دعاية واسعة. وقد أصبحت القليلات منهن - عكس أى من الحكيمات - ناشطات نسائيات بارزات(٥٦).

الخــاتمــة

كيف لنا أن نفرز الآراء التاريخية المتعارضة حول تقييم دور الحكيمات ومتطوعات المبرة؟ فى عام ١٩٧٠ حين بدأت الحركة النسائية العالمية تكتسب أرضًا جديدة، بحث كثير من العلماء عن الهيئات الأهلية والنسائية وعن الحركات الاجتماعية التقدمية فى المجتمعات الإسلامية. ومن وجهة نظر كتاب السبعينيات، كانت مدرسة الحكيمات فى المقام الأول نموذجًا للتطور الأصيل الذى حدث للمرأة المصرية والذى لم يوجد فى أى مجتمعات إسلامية أو أوروبية أخرى، ولذلك كانت مدرسة الحكيمات لها أهمية كبرى فى الخدمات التعليمية والصحة العامة فى مصر، وفى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات اتخذ العلماء منحى اقتصاديًا سياسيًا وركزوا على تأثير اتساع السوق العالمى فى المجتمعات غير الغربية. وكان المناصرون له معارضين لسيطرة دعاة التحديث الذين كانوا يؤكدون على فوائد الأخذ بأساليب الغرب، ودافعوا عن موقفهم بالقول بأن التحولات السياسية والاجتماعية فى القرن التاسع عشر كانت ضارة بالرجال والنساء العاديين فى الأمة. أما مدرسة الحكيمات فقد كانت إلى حد ما استثناءً من هذه القاعدة. ومع ذلك كان بعض من الآخرين على وعى بأهمية الطبقة العاملة فى الإصلاحات الاجتماعية وكانوا مهتمين بإلقاء الضوء على أهمية الحكيمات فى تحسين أوضاع المرأة العاملة من خلال خدماتهن الطبية والصحية العامة. وفى أواخر الثمانينات أصبحت نظريات فوكولديان لها تأثيرها الواسع، وأصبحت إصلاحات محمد على فى مجال الطب بصفة عامة ومدرسة الحكيمات بصفة خاصة وسيلة لتوسيع سيطرة الدولة. وكان هذا التوسع ضارًا بمصالح المرأة لأنه تسبب فى تقليص اختياراتهن المعتادة فى عملية الإنجاب. فقد كانت الحكيمات وسائل مساعدة للدولة فى الرقابة عليهن ولسن أفرادًا يستهدفون صالحهن. وفى الفترة الأخيرة ركز الكتاب على دوافع محمد على فى السيطرة على الأمراض والأوبئة، وانتهوا إلى أن الحكيمات رغم مراكزهن الاجتماعية المتدنية فإنهن نجحن فى الاستفادة من تعليمهن بالمبادرة لإيجاد وضع لهن داخل النظام.

وقد دأب العلماء على اعتبار سيدات المبرة المتطوعات دليلاً على أن المرأة المصرية - إذا ما أعطيت الفرصة - سوف يكون لديها المبادرة والمهارة الكافية للإسهام فى الحياة العامة. وذكر آخرون أنهن كن يلجأن إلى الأعمال الخيرية حتى يتجنبن مواجهة الإصلاح الاجتماعى والسياسى الأساسى والذى قد يقلص من ثروة وقوة عائلاتهن. ومع ذلك تبقى آخرون ممن ركزوا على النساء كأدوات مؤثرة فى التغيير الاجتماعى، ولأنهن غادرن منازلهن للانخراط فى مشروعات رعاية الصحة العامة على نطاق واسع، فقد صرن نماذج تحتذيها النساء بعد ذلك. وكانت النظرة إليهن تتمحور حول كونهن أميرات، ونساء من البلاط الملكى أو المتشيعات للملكية ممن أظهرن مدى سخاء القصر فى مقابل حكومة الوفد المدنية، وأيضا كنساء ناشطات فى مجال الخدمات الاجتماعية، التى هى جزء رئيسى من الحركة النسائية. ويمكن هنا أن نمد هذا التحليل الفوكالديانى ليشمل المتطوعات فى المبرة اللائى استخدمهن القصر وحلفاؤه كممثلات له لرقابة وإشراف الدولة فى هذا المجال.

ويبدو من ذلك كله أن العلماء انحرفوا عن التفسيرات الإيجابية إلى تفسيرات أخرى سياسية واقتصادية ومناصرة للمرأة بعد فترة التحديث والتخلص من الاستعمار - ليعودوا بعد ذلك إلى التفسيرات الإيجابية مرة أخرى. ولكن الأهم أن هؤلاء العلماء كانوا بحاجة إلى التفكير بحرص فى ما يكتبونه من مضامين سواء داخل الأطر التحليلية، أو فى اختيار مصطلحاتهم، وأهدافهم. فهل يمكن لهم أن يبتعدوا عن النظرة إلى المرأة كمجرد وسيط وأن يحاولوا فى تحليلهم للنوع (ذكر/أنثى) أن يدمجوا دورها فى مجال الطب والصحة العامة فى منظومة تاريخ مصر الحديثة فى تلك الفترة؟ وهل يتعامل المؤرخون معهن من منطلق احتياجاتهن التعليمية والأيديولوجية؟ ولنستعير ملاحظة بارعة ونتساءل هل يحتاج المؤرخون إلى هذا التعبير الساخر "أضف لفظ المرأة فقط وانطلق " أم أنهم فى استطاعتهم أن يدخلوها ضمن منظومة تاريخ النوع فى الشرق الأوسط الحديث؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يعنى ذلك أن المؤرخين إنما يحتفلون بسلطة المرأة، وصراع الطبقة العاملة، وإصلاحات محمد على، والسلطة البريطانية فى عهده، أم توسع الضباط الأحرار فى السيطرة على الدولة، أو التأثيرات

الضارة لمركزية الدولة بصفة عامة؟ هل يحاول العلماء بناء مجتمع خيالى للنساء العاملات فى مهنة الطب دون إعطائهن أية أهمية تاريخية تذكر؟ وإذا كانت القضية هى سلطة المرأة فهل كانت الإصلاحات سبباً فى تقدمها فعلاً؟

إن التاريخ الاجتماعى لمن مارسن مهنة الطب قبل وخلال عصر الملكية الدستورية يجب أن يبدأ بمقارنة دقيقة بين المصادر التاريخية الأساسية والفرعية، مع الوضع فى الاعتبار من الكاتب، ولمن يكتب والنتيجة التى انتهى إليها. وإن كان من الواضح أن كلا من الحكيمات وسيدات المبرة يمكنهن أن يستحوذن على مساحة تتوسع فيها اختياراتهن وفرصهن فى الحياة العامة وربما الخاصة وإن كان ذلك فى مضامين تاريخية مختلفة. ومع ذلك فإن هؤلاء الحكيمات وسيدات المبرة نجحن بالتأكيد فى تعزيز مصالح الدولة أو مصالح بعض الأحزاب داخلها. وكانت الحكيمات يتم اختيارهن من الطبقة الدنيا فى المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر، فى حين أن سيدات المبرة وهن من الطبقات العليا فى المجتمع كن يخترن العمل بمحض إرادتهن. وكانت الحكيمات من عبيد الحبشيات والسودانيات اللائى تم تحريرهن، أو من الطبقة الدنيا من بنات عسكر الجيش، أو من الأيتام وحتى اللقطاء والخصيان. أما المتطوعات من النساء فقد كن من الأسر الثرية المسلمة فى أغلب الأحيان، وإن كان بعض منهن من القبطيات واليهوديات اللائى وجدن سبيلهن إلى التعليم أو السفر كثيراً إلى أوروبا. وكانت الحكيمات لهن حقوق المواطنة أو ممن تحولن إلى الإسلام من الأسر الفقيرة، أو ممن لا أسر لهن. ولم يصبحن من الناشطات أو ممن يكتبن مذكراتهن. فقد ظللن فى هذه الشريحة الدنيا من المجتمع، فلا يوجد لهن أى صور أو لوحات، أو مقالات صحفية أو مذكرات أو سير ذاتية، أو أوراق شخصية أو تاريخ شفهى يمكن الرجوع إليه. أما السيدات المتطوعات أو بناتهن أو حفيداتهن فقد كان لديهن الوسيلة للاتصال بالكتاب والمثقفين ووسائل الإعلام. وكانت الطبقة الاجتماعية أهم بكثير من الدين أو الدولة فى تحديد أوضاع كل منهن فى النشاطات الصحية الاجتماعية وفى قدرتهن على تشكيل تسجيل التاريخ.

الهوامش

(١) نجيب بك محفوظ The History of Medical Education in Egypt (القاهرة: المطبعة الأميرية، بولاق، ١٩٣٥).

(٢) محفوظ، ٧١ .

(٣) نفس المرجع، ٧٢، ما ذكر عن محفوظ فى المستندات الحكومية رقم ٢٠٨١ .

(٤) نفس المرجع. فى إحدى الحالات تم البحث عن مكان لفتاة فرنسية يتيمة قتل أبويها بوباء الطاعون. انظر: سوزان فوالكين،

Souvenirs d'une fille du peuple: ou, La saint-simonienne en Égypte.

(باريس: ف. ماسبيرو، ١٩٧٨).

(٥) محفوظ، ٨٥ .

(٦) نفس المرجع، ٣٦ .

(٧) لافيرن كونكى The 'Doctoress' on a Donkey: Women Health Officers in Nineteenth Century Egypt كليو مديكا، ١: ٢، ١٩٣-٢٠٥ . أصبح المقال المنقح فصلاً فى كتابها،

Women Health Officers," Lives at Risk: Public Health in Nineteenth-Century Egypt.

(بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٠)، ١٢٢-٣٣ .

(٨) نفس المرجع، ١٢١ .

(٩) نفس المرجع، ١٢٢ .

(١٠) نفس المرجع.

(١١) نفس المرجع، ١٣٠ .

(١٢) نفس المرجع، ١٣٢ .

(١٣) نفس المرجع، ٢١٩، n. 23.

(١٤) ليندا آن كيلى ألكانا Suzanne Voilquin, Feminist and Saint-Simonian (مناقشة رسالة دكتوراه، جامعة كاليفورنيا بإرفين، ١٩٨٥)، ١٥٢ .

(١٥) جابرييل جيمار Les réformes en Égypte d'Ali bey el kébir d Méhémet Ali, 1760-1848 (القاهرة: بى. باربى، ١٩٣٦)، ٢٣٣ .

(١٦) نفس المرجع.

(١٧) فوالكين، ٣٣٥ .

(١٨) نفس المرجع، ٣٧٨ .

(١٩) نفس المرجع، ٣٧٨-٧٩ .

(٢٠) نفس المرجع، ٣٩٥ .

(٢١) جوديث أى. تاكر Women in Nineteenth-Century Egypt (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٨٥)، ١٢٠ .

(٢٢) نفس المرجع، ١٢١ .

(٢٣) جويتى نشأت وجوديث أى. تاكر،

Women in the Middle East and North Africa: Restoring Women to History.

(بلومينجتون: مطبعة جامعة إنديانا، ١٩٩٨)، ٨٢ .

(٢٤) نفس المرجع.

(٢٥) أميرة الأزهرى سنبل The Creation of a Medical Profession in Egypt, 1800-1922 (سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٩١)، ٣٤ .

(٢٦) سنبل، ٣٥ .

(٢٧) سنبل، ١٢٩-٣٠ .

(٢٨) سنبل، ١٥٦، n.7.

(٢٩) جى. هيوارث دون An Introduction to the History of Education in Modern Egypt (لندن: لوزاك، ١٩٣٩)، ١٣٢ .

(٣٠) سنبل، ٤٧ .

(٣١) ليلى أحمد Women and Gender in Islam: Historical Roots of a Modern Debate (نيوهافن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٩٢)، ١٣٤، ١٤٣، ١٥٣ .

(٣٢) نفس المرجع، ١٢٣ .

(٣٣) سهير مرسى،

Gender, Sickness, and Healing in Rural Egypt: Ethnography in Historical Context (Conflict and Social Change).

(بولدر: مطبعة ويست فيو، ١٩٩٣).

(٣٤) نفس المرجع، ١٦ .

(٣٥) ميرفت حاتم،

The Professionalization of Health and the Control of Women's Bodies as Modern Govern mentalities in Nineteenth-Century Egypt.

فى طبعة مادلين زيلفى،

Women in the Ottoman Empire: Middle Eastern Women in the Early Modern Era.

(ليدن: إى. جى. بريل، ١٩٩٧)، ٦٦-٨٠ .

(٣٦) نفس المرجع، ٦٧ .

(٣٧) نفس المرجع، ٦٩ .

(٣٨) بى. أف. مسلم Sex and Society in Islam (نيويورك: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٨٣).

(٣٩) حاتم، ٧٠.

(٤٠) تيموثى ميتشيل Colonizing Egypt (نيويورك: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٨٨).

(٤١) حاتم، ٧٥ .

(٤٢) نفس المرجع، ٧٩ .

(٤٣) خالد فهمى Women, Medicine, and Power in Nineteenth-Century Egypt فى طبعة ليلى أبو لحود،

Remaking Women: Feminism and Modernity in the Middle East.

(برينستون: مطبعة جامعة برينستون)، ٣٥-٧٢ .

(٤٤) نفس المرجع، ٦١ .

(٤٥) كمران اسدر على Creating Bodies, Organizing Selves فى طبعات سينثيا نلسون وشانهاز روس،

Situating Globalization.

(بيلفيلد: نسخة فيرلاج، ٢٠٠١)، ٢٤١ .

(٤٦) عفاف لطفى السيد مارسو The Revolutionary Gentlewomen in Egypt فى طبعات لوى بيك ونكى كيدى،

Women in the Muslim world.

(كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٧٨)، ٢٦١ .

(٤٧) نفس المرجع، ٢٧٤ .

(٤٨) نوال السعداوى The Hidden Face of Eve (لندن: مطبعة زد، ١٩٨٠)، ١٧٦ .

(٤٩) نانسى جلاجر Egypt's Other Wars: Epidemics and the Politics of Public Health سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٩٠)، ٥٣ .

(٥٠) ليلى أحمد Women and Gender in Islam، ١٧٣ .

(٥١) مارجو بدران Islam, and the Nation: Gender and the Making of Modem Egypt (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٥)، ٥٠ .

(٥٢) نفس المرجع، ١١٦-١٧ .

(٥٣) لنشأة وزارة الشئون الاجتماعية، انظر: إيمي جي. جونسون،

Reconstructing Rural Egypt: Ahmed Hussein and the History of Egyptian Development.

(سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ٢٠٠٤).

(٥٤) مارجو بدران Islam, and the Nation، ١٢٢-٢٣ .

(٥٥) عفاف لطفى السيد مارسو The Revolutionary Gentlewomen in Egypt، ٢٦١

(٥٦) جلاجر، ٥٤ .

١٣- القوادات، والجريمة، ووسائل الإعلام

أخبار الحوادث وظهور الثقافة الجماهيرية
فى مصر فى العشرينيات[١].

شون تى. لوباز

من المحال تقريباً أن تجد مواطناً مصرياً لم يسمع عن ريا وسكينة. وأى سائق أجرة، أو رجل أعمال، أو طفل فى مدرسة يزيد عمره على اثنى عشر عاماً سوف يتذكر شيئاً على الأقل عن هاتين المرأتين اللتين حكم عليهما بالإعدام فى عام ١٩٢١ بتهمة قتل سبع عشرة امرأة فى الإسكندرية. فقد كانت الأمهات يحذرن أولادهن من التأخير فى العودة إلى منازلهم حتى لا "تلحق بهم ريا وسكينة"، كما كانت أخريات ممن يشكون من بعض الأفعال المجرمة فى أحيائهن يشرن إلى هذه الأعمال بأنهم "بيعملوا ريا وسكينة"[٢] وبسبب أفعالهما الإجرامية كان مجرد اسميهما بعيدين عن اختيارات الآباء والأمهات المصريين لبناتهم، وبفضل الأفلام السينمائية الثلاثة على الأقل التى تناولت هذه القضية بالإضافة إلى النص المسرحى والذين شاهدهم ملايين المصريين على شاشة التليفزيون أو الفيديو، أصبحت ريا وسكينة من أعتى المجرمين فى تاريخ مصر الحديثة، ومكوناً ثابتاً فى الثقافة العامة للمصريين (شكل ١٣/١).

ويسرد هذا الفصل قصة الجرائم التى ارتكبت فى عام ١٩٢٠ فى الإسكندرية، والتى عرفت لدى الكثيرين "بجرائم ريا وسكينة"، كما يناقش كيف لعبت هذه الجرائم دورا مهمًا فى بناء الثقافة الوطنية المصرية عام ١٩٢٠ . فقد تسبب اكتشاف سبع عشرة جثة مدفونة تحت أرضيات المنزل الكائن فى حى اللبان بالإسكندرية فى إثارة أول

وأكبر ضجة إعلامية فى تاريخ مصر الحديث، وكتبت مئات بل آلاف المقالات فى الصحافة فى الأشهر التى تلت اكتشاف الجثث، وعلق الكثيرون بقولهم إن مصر وقعت فى براثن "أزمة أخلاقية"، وحاولوا تقديم الحلول - إضافة إلى اللوم - لوقف هذا التدهور فيما أسموه فى "القيم المصرية". وكانت أهمية وجود "المرأة" سواء فى حوار الإنجليزى المستعمر أو فى مضمون الصياغة الوطنية المصرية قد أدخل النساء فى قضية كن فيها المجرمات والضحايا من خلال جريمة شنعاء ارتبطت ليس بالمستوى المحلى الذى حدثت فيه فقط، بل المستوى الإقليمى أيضًا. فبعد هذه الجرائم صاغ المعلقون هوية ثقافية مصرية تأسست على فكرة وحدوية وطنية لمنظومة الأخلاق فى مصر. فقد اعتبروا أن هذه النماذج من الأعمال اللاأخلاقية التى اتسمت بها أفعال المشاركين فى تلك الجرائم وأنها تجسد التأثير السلبى الأوروبى على المجتمع المصرى، مما يشير إلى الحاجة إلى ضرورة صياغة حداثة تحترم الممارسات الثقافية للأمة المصرية.

أما بالنسبة لآلاف المقالات التى ربطت ريا وسكينة بالأجندة السياسية والثقافية للأمة المصرية فلنا أن نتساءل هنا عن مدى تأثيرها فى طبيعة الأمور وسوف يوضح هذا الفصل أن التوسع فى تلك المقالات فى الصحف المصرية بعد ١٩١٨، والتغيرات فى شكل ومحتوى هذه الإصدارات كانت له دلالاته فى التطور الذى حدث والذى تجسد فيما يشبه ثقافة جماهيرية فى مصر. وكانت الدراسات السابقة للفترة ما بين ١٩١٩-١٩٥٢ قد افترضت أن أفكار وتصرفات العامة لا يمكن استرجاعها أو إعطائها أية أهمية فى صياغة الهوية المصرية، أو فى تشكيل أوضاع النوع (ذكر/أنثى)، أو فى أية تيارات أخرى تسيدت تأريخ تلك الفترة. فقد كانت الأعمال المهمة التى شملت هذه الفترة مثل كتاب مارجو بدران Feminism, Islam and Nation أو مؤلف إسرائيل جرشونى وجيس جانكوفسكى Egypt, Islam and the Arabs تركز على المقالات والكتابات المستمدة من طبقة النخبة الصغيرة. ورغم أن هذه الفئة من المصريين بالإضافة إلى الطبقة المتوسطة كانت هى المستهلك المستهدف من الصحافة اليومية والأسبوعية والشهرية، فإن أخبار الحوادث أحالت الموضوعات المحلية التى تلتصق بالشعب المصرى بفئاته المختلفة، ودياناته وجنسه إلى موضوعات تثير اهتمام العامة والأمة بأكملها. وبالتالى فإن

الروايات اللاأخلاقية التى تتعلق ببعض الأفراد من الشعب، والتى انتشرت من خلال وسائل الإعلام الجديدة أصبحت "تجارب مشتركة" لقارئى الصحف. وبالتالى كان المعلقون والسياسيون كثيراً ما يشيرون إلى حياة ريا وسكينة وضحاياهما وهم يصفون رؤيتهم الجديدة فيما يجب أن تكون عليه الهوية المصرية. وكانت النتيجة تأثيرهما الواضح فى الجدل الدائر فى محيط النخبة حول الهوية المصرية والنوع (ذكر/أنثى).

والأهم من ذلك كله أن هذا الفصل سوف يتناول كيف أن تأثير هذه الأحداث لم يقتصر فقط على النخبة المثقفة فى مصر، وأن الشريحة الدنيا من المصريين لم تصبح فقط الموضوع الرئيسى فى أعقاب أكثر الحوادث إثارة، ولكنها أصبحت أيضًا أحد المستهلكين لها. فمن خلال قراءاتها، وقنوات الإشاعات، والدلائل المصورة، أصبح الجمهور بصفة عامة على وعى بما يحدث بل ويتأثر بالقصص التى أصبحت تروى بعد جرائم ريا وسكينة. وقد خلقت هذه القصص اهتمامًا واضحًا بوجود أزمة أخلاقية فى الطبقة الدنيا من المصريين، والتى يشير ردود فعلها أنها ساعدت الأفكار المطروحة حول نظام أخلاقى وطنى فى تشكيل قاعدة لثقافة جماهيرية حقيقية فى مصر الحديثة.

ويبدأ هذا الفصل بموجز تاريخى عن تطور الصحافة فى مصر ودورها فى رسم رؤية سياسية وثقافية واضحة لها، ودور المرأة فى الحوار داخل النخبة من السياسيين والمفكرين المصريين. ثم ينتقل بعد ذلك إلى جرائم ريا وسكينة ومناقشة كيف أن هذه القضية ساهمت فى تجسيد ثقافة جماهيرية جديدة فى مصر الحديثة تعتمد على أفكار تحدد سلوكيات الشعب بأكمله.

الصحافة والأمة

رغم الضجة التى أثارتها طبيعة هذه القضية، فإن لم يكن متوقعًا أن جرائم الإسكندرية عام ١٩٢٠ ستستحوذ على هذا الاهتمام الإعلامى الضخم. ورغم أن الصحافة الحديثة ظهرت فى مصر فى السبعينيات من القرن التاسع عشر، فإن التغطية الصحفية للجريمة بشكل عام لم تكن جزءًا مهمًا من مكونات الصحف قبل

الحرب العالمية الأولى. فعلى سبيل المثال، منذ ظهور الأهرام عام ١٨٧٦ - وكانت أول وأهم جريدة خاصة تصدر فى مصر- كانت الشئون الوطنية والأخبار العالمية هى التى تتصدر صفحاتها. وكانت الجريمة تعتبر شأنًا محليًا وليس مثار اهتمام وطنى، وبالتالى فلم تكن لها الأهمية التى تستدعى الاهتمام بها أو إثارتها فى الصحيفة الناهضة. وكان اختيار الأولوية للشئون القومية أو الأخبار العالمية على حساب الموضوعات المحلية يعود جزئيًا إلى النسبة المتدنية للتعليم فى مصر خلال القرن التاسع عشر، حيث كانت الصحف تستهدف الشريحة العليا من الطبقة الاجتماعية التى يمكنها القراءة. ورغم أن نسبة المتعلمين ارتفعت من ١-٢٪ عام ١٨٠٠ إلى ٧٪ عام ١٨٩٧ فإن القراء كانوا من الطبقة العليا، وأغلبهم من المدن ويقدر كول أن نسبة قراء الصحف من المصريين فى عام بلغ فى عام ١٨٨٠ ٧٥,٠٠٠ على مستوى الأمة، دون حساب عدد القراء الذين كانوا يترددون على القهاوى، وكانت قراءتهم لها من خلال وسيلة عامة بدلاً من القراءة الخاصة(٣). ورغم أن هذا العدد من القراء له اعتباره فإن التوزيع المحدود للصحف أثر بالضرورة على محدودية فاعليتها فى خلق ما يشبه ثقافة جماهيرية تتأسس على أمور تكون محل اهتمام الشعب بأكمله.

كان وصول القوات البريطانية إلى مصر عام ١٨٨٢ قد عجل ببدء أربعين سنة من الاحتلال الكامل(٤). ورغم أن الاستعمار البريطانى وضع الصحف تحت رقابته وكان أحيانًا يصادر بعض المقالات التى كانت تهاجم حكمه، فإن أعداد الجرائد والمجلات ظلت تتزايد فى تلك الفترة الاستعمارية(٥). ومع مطلع القرن الجديد، ظهرت إصدارات صحفية أخرى أسبوعية وشهرية بالإضافة إلى الأهرام تمثل اتجاهات ووجهات نظر متنوعة. فأصبحت الصحف القانونية، والدينية، والاقتصادية فى متناول أيدى المتعلمين من الشعب مما ساهم فى الإسراع فى تطوير ما عرَفه بنديكت أندرسون بالثقافة المطبوعة(٦). ومع ذلك فلم يُكتب الكثير عنها فى مطلع القرن باستثناء ما كتبه آمى أيالون "The press in the Arab Middle East" وبث بارون :

"The Women's Awakening in Egypt: Culture, Society and the press"

ومارلين بوث Marilyn Booth :

May Her likes Be Multiplied: Biography and Gender Politics in Egypt.

ويلاحظ أيالون مثلاً أن سنوات التسعينيات من القرن التاسع عشر شهدت صدور أكثر من تسعين صحيفة ومجلة فى القاهرة وحدها، رغم أن أغلبها اختفى بسرعة بعد ظهورها، كما يلاحظ أن الجرائد الثقافية والعلمية والدينية صاحبت الصحافة السياسية فى تلك الفترة(٧). وتركز بارون وبوث على الصحافة النسائية بصفتها أدبًا سلوكيًا، أى الكتابة التى تستهدف تثقيف النساء من النخبة القليلة ومن الطبقة الوسطى على كيفية أداء وظائفهن كزوجات وأمهات طيبات. ويعتقد أن هذه النوعية من الصحف كانت ركيزة أساسية فى خلق مجتمع من صفوة النساء اللائى استطعن وضع الأساس للحركة النسائية التى بزغت فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين(٨).

تجسدت الثورة ضد الاحتلال البريطانى فى أوائل القرن العشرين فى أساليب عدة لم يكن أقلها هو التوجه السياسى لكثير من الصحف والمجلات. وكان الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل، وحزب الأمة برئاسة أحمد لطفى السيد ملتزمين ضمن أحزاب أخرى بالسعى وراء الاستقلال سواء داخل الحدود القومية المصرية أو كجزء من الإمبراطورية العثمانية. وخلال السنوات ما بين ١٩٠٦ و١٩١٤ انضمت إلى الصحف والمجلات المصرية صحف حزبية تمثلها أشهر صحيفتين آنذاك هما "الفريدة" التى كان يصدرها حزب الأمة، و"اللواء" التى كانت الجريدة الرسمية لحزب مصطفى كامل(٩). ومن الواضح أن الصحافة فى ذلك الوقت لعبت دوراً مهمًا فى نشر رؤية الوطنيين الأوائل فى مستقبل مصر. وواقع الأمر أن صورة مصر كدولة بارزة ذات حيوية سياسية فى خلال الحرب العالمية الأولى كانت موضع مناقشات وخيال كتاب الصحف بصورة يومية(١٠).

وفى بداية الحرب، كانت الصحف لها محدوديتها، فظلت بصفة أساسية ميدانًا للنخبة المصرية المدنية والمفكرين فقط بحساب أنها كانت الفئات الوحيدة التى يمكنها قراءة ما يكتب. وكما ذكرنا سابقًا ظلت الصحافة المصرية تركز على الشئون القومية

والأخبار الخارجية وما يهم حياة الصفوة فى مصر على حساب الأحداث المحلية التى كانت فى أغلب الأحيان تمس حياة الفرد المصرى "العادى". وربما كان النمو المتزايد للصحف المصرية سواء فى أعدادها أو نسبة توزيعها قد خلق ما يمكن تسميته "بالثقافة المطبوعة"، وإن كانت قد نحت جانباً الأغلبية من المصريين واهتماماتهم الحياتية اليومية التى كانت تسيطر على حياتهم.

الحرب العالمية الأولى وبزوغ وسائل الإعلام

كان للحرب العالمية الأولى نتائجها المهمة على المصريين من وجوه متعددة، أولها وأهمها وضع مصر كإحدى ممتلكات بريطانيا، واستخدامها كقاعدة حربية للقوات البريطانية في وقت الحرب مما كان له تأثيره القاسى على حياة أغلب الشعب المصرى. فقد عانى الكثيرون من النقص فى أوجه عدة من حياتهم، ولم يكن أصحاب الصحف استثناءً من ذلك الوضع[١١]. فقد اختفت الكثير من الصحف والمجلات جراء عجزهم عن الحصول على كمية كافية من الورق لبيع إنتاجهم فى تلك الفترة العصيبة. أما هؤلاء الذين صمدوا، فقد لجئوا إلى تقليل أيام صدورها، وحجمها وعدد صفحات كل طبعة[١٢]. ومع ذلك حدثت تطورات مهمّة فى الصحافة أيضاً فى تلك الفترة، فقد ظهرت فيها أول جريدة مصورة فى مصر، فمثلاً صدرت "اللطائف المصورة" عام ١٩١٥، ووفرت لقرائها غذاءً ثابتاً من الصور والرسومات اليدوية. وكانت الحرب فى أوروبا وبعض مناطق الشرق الأوسط توفر نصيب الأسد من هذه الرسومات، كما أن المد الثابت من أخبار المعارك والخرائط الحربية كان يتصدر صفحات "اللطائف" حتى نهاية الحرب عام ١٩١٨ . وكان نقص حجم الجرائد بالإضافة إلى أخبار الحرب المثيرة تعنى أن تغطية أخبار الجريمة فى مصر وبقية الأحداث الأخرى أصبحت هامشية ولا تمثل أهمية للمحررين، وكانت تأخذ حيزاً متواضعاً داخل الصحيفة حين نشرها.

فى نهاية الحرب بدأت هامشية الأحداث المحلية تتغير. فمع حركة ازدهار الجرائد والمجلات، وزيادة إصداراتها بجانب الصحف الأخرى التى استمرت، بدأ المحررون يبحثون عن أخبار أخرى بدلاً من تلك التى كانت تغطيها أحداث الحرب قبل ذلك.

وبالتالى انصرف كثير من الإصدارات وخاصة الجرائد المصورة مثل "اللطائف المصورة" إلى أخبار الجريمة، وإن كان ما ينشر قبل ١٩٢٠ كان أغلبه تحقيقات عن الجريمة فى أوروبا وليس فى مصر. وتزامناً مع ذلك زادت الصحف الرئيسية مثل الأهرام من جرعة الاهتمام "بأخبار الحوادث"، رغم أن ما كان ينشر قبل ١٩٢٠ كان موجزاً للجرائم التى تتم فى الأحياء والمدن والمقاطعات المختلفة بصفة عامة أكثر من تركيزها على أحداث بعينها.

كان للحرب أيضا نتائجها وتأثيرها فى تطلعات الشريحة من النخبة الأكثر نفوذاً. فكانت الوفود المصرية تحضر المؤتمرات التى انعقدت بعد الحرب، وتضامنت بشدة لإنهاء الاحتلال البريطانى على أساس مبدأ تقرير المصير الذى أشار إليه وودوارد ويلسون رئيس الولايات المتحدة، كما أن نهاية الحرب سمحت بإعادة ازدهار الصحف والمجلات التى تمحورت موضوعاتها الرئيسية حول جهود الضغط المتزايد الساعى وراء تحرير مصر من الحكم البريطانى. وكان من الطبيعى أن ما تحمَّله الشعب المصرى من الشدة والحرمان خلال زمن الحرب بالإضافة إلى رؤية القوات البريطانية المتمركزة داخل البلاد، قد عجل بإسراع المواطنين إلى مساندة الوفد الذى كان يناضل بقوة لتحقيق طموحات الوطنيين. ومع حلول سنة ١٩١٩ لعبت تغطية الأحداث فى الصحافة دوراً مهما فى طموحات الوطنيين التى اتسعت إلى أبعد من الفئة المتعلمة الصغيرة التى بدأت تنمو. فمن خلال القراءة العامة للصحف التى كانت توجد بصفة مستمرة فى القهاوى فى مصر وكذلك الأخبار التى كانت تنتقل شفاهة، كانت أنباء المفاوضات تتسرب إلى جمهور وطنى واسع. وكما تشير سامية خلوصى فى الفصل الذى كتبته فى هذا الكتاب عن الفلاحين، فإن ثورة ١٩١٩ التى شملت شرائح عديدة من الشعب كالفلاحين، وعمال المصانع، والنساء إلى جانب النخبة من ملاك الأراضى، ربما كانت تكون قد تشكلت وتم استغلالها من قِبل حزب الوفد، ولكنها مع ذلك أكدت بدايات ثقافة جماهيرية كانت اهتماماتها المشتركة على الأقل نتيجة التأثير المتنامى لوسائل الإعلام بعد نهاية الحرب(١٣).

رغم أن الرؤية السياسية لمصر كدولة تتمتع باستقلالها ولها ثقافتها الخاصة لاقت قبولاً واسعًا من المصريين عام ١٩١٩، فإن المناقشات حول أساس هذه الهوية كان المجال الخاص للنخبة فقط. وكانت "قضية المرأة" كما أطلق عليها أى الجدل حول وضع المرأة أو دورها فى المجتمع المصرى جزءًا من اهتمام الاستعمار البريطانى من جانب، والاهتمام ببناء الهوية القومية المصرية من جانب آخر، وبالتالى موضع خلاف ونزاع بين المسئولين الإنجليز من ناحية، والمصريين من ناحية أخرى، بل وبين المصريين أنفسهم. وكان هذا الخلاف المنطقى نابعًا من الأفكار الغربية عن الحداثة، والمعتقدات الإسلامية فيما يتعلق بالنوع (ذكر/أنثى) والتى تلاقت فى هذا الجدل الوطنى الذى دار فى تلك الفترة. وكانت المناداة بتحرير المرأة من بعض الكتاب التقدميين مثل قاسم أمين، والنساء الحقوقيات الناشطات مثل باحثة البادية وهدى شعراوى يدور داخل نطاق المشروع الوطنى لمصر قبل وبعد ١٩١٩. فمثلاً كانت الكاتبات النسائيات بصفة عامة تقريبًا يطالبن بتعليم المرأة مع الاعتراف فى نفس الوقت بأن دورهن الرئيسى هو كونهن أمهات وزوجات طيبات[١٤]. وبذلك كانت المطالبة بحقوقهن قبل ١٩١٩ تصنف فى إطار احتياجات مصر فى مشروعها الوطنى. وفى عشية قضية ريا وسكينة عام ١٩٢٠، نوقش دور وضع المرأة فى المجتمع، إلا أنه ظل فى المرتبة الثانوية ضمن احتياجات الدولة الوليدة.

ورغم أهمية دور المرأة فى المناقشات الوطنية، فإن تأثير هذه الأفكار كان محدودًا وربما لم يكن أيضًا جزءًا من النظرة الشمولية للشعب تجاه سلوك الرجل والمرأة. فلم تكن قضية المرأة أحد العوامل المحفزة لقيام ثورة ١٩١٩، كما لم تكن أيضًا من الأهمية بحيث تشغل بال الغالبية العظمى من المصريين. ورغم أن فكرة "الأمة المصرية" كانت تطغى على المجتمع المصرى عبر طبقاته ومتعلميه، فإن فكرة الثقافة الموحدة كانت نابعة من النخبة وبغرض استهلاكها من جانبهم. وكان الأمر يحتاج إلى اكتشاف جريمة ومحاكمة مثيرة فى عام ١٩٢٠، ونظرة جديدة إلى "الأزمة الأخلاقية" حتى يتحول الاهتمام المحلى بالسلوك الأخلاقى إلى ضرورة وطنية ملحة، ولحظة فارقة فى تشكيل ثقافة جماهيرية يشارك فيها الرجل والمرأة فى مصر[١٥].

جريمة قتل فى حى اللبان

كان اكتشاف جثث مدفــونة تحت بعض المنــازل فى حى اللبان بالإسكندرية سنة ١٩٢٠ قد حوّل هذا الحى المهمش إلى بؤرة اهتمام المئات، إن لم يكن الآلاف، من المقالات المنشورة فى الصحف والمجلات. وكانت سمعة هذا الحى كمعقل للجريمة والانحراف قد وضعته فى مكان مهمش من المجتمع، ولكنه تحول - عقب اكتشاف هذه الجرائم - إلى رمز لأمة وقعت فى قبضة أزمة أخلاقية. فمع ظهور صحافة وطنية متنوعة وبزوغ حركة قومية قوية، ونصيب المرأة من الجدل السياسى فى الحركة، كل ذلك خلق أحوالاً استثنائية لعبت فيها هذه السلسلة من الجرائم دوراً مهماً فى إثارة الاهتمام الوطنى بها. وكان من الواضح أن محررى الصحف أدركوا الإمكانيات المادية الهائلة التى توفرها مثل هذه القضية المثــيرة على الأرض المصــرية. وكما سبق وذكرنا، كانت الصحف والمجلات قد بدأت فى نشر أخبار الحوادث من الصحف الأوروبية، وبالتالى فإن الجرائم المماثلة التى قد تقع فى مصر وفى نفس السياق سوف تجتذب جمهوراً أوسع.

ورغم كل هذه الحقائق، فقد كان من المحتمل أن يكون فقد أربع نساء من حى اللبان مجرد رقم فى إحصائية ما من سجل الجرائم الذى ينشر بصفة منتظمة فى جريدة "الأهرام" وبقية الجرائد الأخرى، خاصة أن البوليس فى الإسكندرية لم يجد أى أولوية فى الاهتمام بالعثور على هؤلاء النساء المفقودات، وبالتالى تساوت نتيجة بحثهم مع جهودهم فى هذا الشأن، ولكن تغير كل ذلك صباح يوم من منتصف شهر نوفمبر حين كان بعض العمال يحفرون فى حى اللبان واكتشفوا بقايا جسد امرأة تحت أحد المنازل القريبة من مكان الحفر. وتم إخطار البوليس الذى حضر وقام بتفتيش المنزل الذى كانت تسكنه إلى وقت قريب امرأة تدعى سكينة بنت على همام وزوجها محمد عبد المرزوق. وبتفتيش غرف المنزل عثر البوليس على بعض الأشياء التى أثارت شكوكه ومنها الملابس التى كانت ترتديها إحدى النساء المفقودات من الحى. وفور العثور على

هذا الدليل ألقى القبض على سكينة وزوجها، وتم استدعاء دكتور سيدنى سميث رئيس مفتشى المباحث الجنائية فى القاهرة للإشراف على البحث عن جثث أخرى تحت المنزل[١٦].

وساعد الحظ البوليس حين أخطره بعض من سكان منطقة أخرى من حى اللبان بانبعاث رائحة كريهة من إحدى الشقق. واكتشفت السلطات أن ريا بنت على همام وهى شقيقة سكينة الكبرى تقطن مع زوجها حسب الله فى هذه الشقة. وأمام شكوك البوليس فى وجود رابطة بين القضيتين قام بالقبض عليهما وبدأ الحفر فى أرضية المنزل. وفى خلال الأسبوعين التاليين اكتشف البوليس العديد من جثث الضحايا مدفونة تحت أرضية المنزلين، بالإضافة إلى منازل أخرى سبق أن أقامت فيها الشقيقتان وزوجاهما. وأكد هذا الاكتشاف الصلة بين الأربع نساء المفقودات والجثث التى تم العثور عليها، وإن كان البوليس قد عثر على أكثر من أربع جثث. ولكن من كن هؤلاء الضحايا اللاتى لم يتم التعرف عليهن؟ لقد أسفرت التحريات المبدئية أن ريا وسكينة كانتا تعملان كقوادات فى هذا الحى، وأن المنزلين اللذين تم العثور على الجثث بهما كانا يستخدمان كبيوت دعارة. فى حين ما كان زوجاهما وغيرهم ممن يترددون كثيراً على المنزلين من المجرمين المعروف عنهم أنهم يهيمنون على مهنة الدعارة المربحة فى الحى. ومن خلال اللقاء مع الجيران توصل البوليس إلى معرفة أن ريا صادقت إحدى النساء المفقودات فقام باستجواب الأخت الكبرى التى اعترفت بعدها أنها قتلت النساء الأربع بالاشتراك مع شقيقتها الصغرى. وطبقًا لاعترافها المبدئى كان المال هو الهدف من القتل مما يشير إلى أن تلك الجرائم كانت عن عمد. وتضمن الاعتراف أنهما كانتا تلتقيان بضحيتهما المحتملة فى شوارع حى اللبان ثم تدعوانها إلى منزلهما وهناك تعطيانها جرعات من المخدرات والكحول حتى تضعف مقاومتها. وفى تلك اللحظة يقوم حسب الله زوج ريا ومحمد عبد المرزوق زوج سكينة ومعهما على الأقل رجلان آخران بخنق الضحية، وتجريدها من ملابسها ومجوهراتها وأموالها وأى شىء آخر له قيمة ثم دفنها بعد ذلك فى أرضية المنزل. وبعد ذلك تقوم الشقيقتان بتغطية مسرح الجريمة وإشعال البخور فى محاولة للقضاء على الرائحة الكريهة للأجساد المتعفنة[١٧].

وفى خلال الأيام التالية صُعق البوليس حين اكتشف جثثًا أخرى تحت أرضية المنازل التى كانت تسكنها ريا وزوجها حسب الله، أو سكينة ومحمد عبد المرزوق. وتلقفت الصحافة هذه القصة المثيرة وخلال أيام من نشر المقالات الأولى عنها كان كل من يستطيع القراءة، أو يعرف شخصًا يعرف القراءة، على علم بهذه الجرائم. ورغم أن اهتمام الرأى العام بهذه القصة كان بسبب الطبيعة الاستثنائية لهذه الجرائم، فإن المعلقين فى الصحف ربطوها بصراع مصر من أجل الاستقلال، والشخصية الحقيقية للشعب المصرى. وبالتالى تحولت هذه الجرائم الاستثنائية إلى دروس لكل المصريين من جميع الطبقات.

التحقيقات وما قبل المحاكمة

بصرف النظر عن التوجهات السياسية والاجتماعية أو الثقافية أو الدينية للصحف والمجلات التى كان عددها يربو على المائة عام ١٩٢٠ كانت جميعها بلا استثناء تغطى أحداث هذه الجريمة أو تنشر بعض التعليقات عليها[١٨]. ولأن هذه القصة كانت مختلفة عن قصص أخرى سواء فى الشكل أو المضمون، فقد أكدت أهميتها فى صلاحية عرضها وتسويقها للقراء المصريين. ورغم أن محررى الجرائد واسعة الانتشار مثل الأهرام والبلاغ ومصر ووادى النيل والبصير لم يعطوها الاهتمام الكافى مثل الموضوعات السياسية الأخرى - بالإضافة إلى أن الصفحة الأولى كانت مخصصة تمامًا لشئون الدولة - فإن جرائم ريا وسكينة "لم تُدفن" فى داخل تلك الصحف اليومية، بل اتخذت موقعًا رئيسيًا فى الصفحات الداخلية مثل صفحة أخبار الحوادث فى الأهرام، وأيضًا فى الجرائد الأخرى. والأكثر من ذلك أنه حين نشرت الأهرام صور المتهمين فى نوفمبر ١٩٢٠، كانت هى المرة الأولى التى تنشر الجريدة المصرية فيها صور المجرمين[١٩]، كما أن المجلات المصورة مثل "اللطائف المصورة" نشرت العديد أيضًا من الصور للمتهمين، والجثث، ومسرح الجرائم والمحققين من البوليس[٢٠]. وبالنسبة للقارئ

العادى، كانت أخبار هذه الجريمة تحمل الكثير من الإثارة، كما أن نشر الصور يشير إلى أن قراءتها لم تكن قاصرة فقط على من يعرفون القراءة أو من يستمعون إلى من يقرأها بصوت عالٍ فى المقاهى أو الأماكن العامة، وإنما امتد إلى أى مصرى تصل إلى يده الصحيفة فيستطيع أن يتعرف على الأقل على أهمية هذه الجرائم.

التركيز على المرأة

كانت أهمية "قضية المرأة" فى المناقشات حول الوطنية قد أكدت أن نوع الجنس سوف يلعب دورًا مهمًا فى المقالات التى نشرت عن هذه الجرائم، وردود أفعالها. فرغم الدلائل الكثيرة التى أشارت إلى أن المتهمين من الرجال مثل حسب الله سعيد، ومحمد عبد المرزوق وآخرين كانوا ضليعين فى تخطيط وتنفيذ قتل حوالى سبع عشرة امرأة اللائى عُثر عليهن فى حى اللبان، فإن معظم الصحف ركزت بشدة على الشقيقتين. ويُعتبر ما نشر فى العناوين الرئيسية فى جريدة *البصير السكندرية اليومية* نموذجًا لتحقيقات الصحف فى هذا الشأن. فحين تفجرت القضية حملت الجريدة العناوين التالية "اختفاء النساء" و"جريمة قتل النساء" وركزت على طبيعة هذه الجرائم، وفى ٢٧ نوفمبر – أى بعد عشرة أيام من نشر أخبار الجريمة فى الصحف – أشارت العناوين فى جريدة البصير إلى التركيز الشديد على الأختين؛ فنشرت المقالات بعنوان "ريا وسكينة" مع صورتهما فقط مما أظهر بوضوح اتجاه الصحيفة إلى من سوف تكتب عنه، ومن تعتقد أنه موضع فضول القارئ[٢١]. وتبعتها جريدة الحقائق القاهرية الأسبوعية التى كانت تنشر فى البداية المقالات بعنوان "ذبح النساء" و"الجرائم البشعة فى الإسكندرية" ومع أواخر شهر ديسمبر بدأت "الحقائق" تنشر مقالاتها تحت عنوان "ريا وسكينة" فقط[٢٢]. ورغم كل الدلائل التى أشارت إلى أن المتهمين من الرجال شاركوا فى هذه الجرائم فإن جميع الجرائد والمجلات التى كانت تتناول هذه القضية سارت على نمط واحد وهو التركيز على دور المرأة فيها، مع تهميش أو تجاهل دور الرجال.

ويبدو هذا الاتجاه محيراً فى بادئ الأمر. فالدلائل الثابتة على أن الشقيقتين كانتا زعيمتا عصابة اللصوص التى خططت للجريمة لم تكن دامغة، وأيضًا لم يكن هناك فروق بين المتهمات من النساء والمتهمين من الرجال فى الدوافع أو الوسائل المستخدمة. كما كانت الشقيقتان وزوجاهما من أهل صعيد مصر الذين هاجروا إلى مدن كثيرة فى شبابهم ومارسوا مهنة الدعارة قبل أن يستقر بهم المقام فى الإسكندرية بوقت طويل. وفى الإسكندرية بدءوا فى امتهان تلك المهنة من خلال سلسلة من بيوت الدعارة التى كانوا يديرونها فى الأحياء الفقيرة[٢٣]. وبالتالى كان قتل البغايا وسرقة مجوهراتهن هو ببساطة مجرد امتداد لطموحاتهم، وأخيراً لم يكن هناك أيضًا اختلاف يُذكر فى طريقة إنفاق المال سواء من المرأتين أو زوجيهما. فطبقًا لما ورد بالتحقيقات كان الرجال والنساء المتهمون يبعثون بجزء كبير من الثروة التى اكتسبوها من هذه الجرائم إلى عائلاتهم فى صعيد مصر. وبالتالى فإذا كان يوجد القليل من الفوارق بين ما يميز دوافع كلتا المرأتين، أو دوريهما فى الجرائم فكيف يمكننا أن نفسر التركيز عليهما فى الصحف؟ يشير الواقع إلى أن الاهتمام بريا وسكينة فقط يرجع إلى أسباب متعددة أهمها أن سلوك المرأتين قد خلق نوعًا من الاهتمام والقلق بأزمة الأخلاق فى مصر، مما نتج عنه بالتالى بناء منظومة أخلاقية وطنية اختلفت أساليبها من حى لآخر ومن قرية لأخرى ومن مدينة أو مقاطعة لما يجاورها.

تخيل مصر الفاضلة

ساعدت طبيعة هذه الجرائم المثيرة بالتأكيد على تفسير الأسباب التى أدت إلى هذا الاهتمام الواسع الفورى بها من قِبل الجرائد والمجلات، ولكن لنا أن نتساءل كيف يمكن لهذه الأحداث المنعزلة والاستثنائية أن تغذى بدايات ثقافة جماهيرية فى مصر الحديثة؟ ويتبلور الرد فى الحوار الذى دار فى وسائل الإعلام حول منظومة الأخلاق عقب هذه القضية. وكما يحدث فى جميع أنحاء العالم فإن الأخلاق، والشرف، والعار كانت قيمًا مهمّة بالنسبة للمصريين من جميع طبقاتهم قبل ١٩٢٠. فالأفكار الخاصة

بالأخلاق أو آداب المجتمع بالنسبة للجنس كانت تستند إلى المعتقدات الدينية أو التقاليد الثقافية المتوارثة. ولكن ماهية هذه الأفكار وأسلوب ممارستها كان يختلف باختلاف النوع، والطبقة الاجتماعية، ومكان الإقامة. فمثلاً فى نهاية القرن التاسع عشر كانت نساء المدينة من الطبقة العليا يرتدين الحجاب ويمكثن فى بيوتهن. أما نساء الريف فقد كن يعملن فى الحقول جنباً إلى جنب مع الرجال بصفة يومية، وكانت ملابسهن - أو سلوكهن - يتواءم مع بيئتهن المحلية دون أن تكون زياً وطنياً متعارفاً عليه[٢٤].

فى أعقاب جرائم الإسكندرية ظهرت رؤية موحدة "لمصر الفاضلة" كانت سائدة قبل أن تقع تحت التأثير الفاسد لأوروبا والغرب. واحتلت هذه الرؤية موقعاً مركزياً فى منظومة الوطنية. وبسبب القلق الذى كان يساور المثقفين والكتاب جراء تأثير الثقافة الأوروبية فى مصر كانت التعليقات بعد حدوث هذه الجرائم تسترجع عصر ما قبل الاستعمار؛ حيث كان كل أفراد الأمة يتبعون نفس النمط الأخلاقى، وكان هذا الاتجاه المنطقى المرتبط بتلك الأحداث قد ظهر بالتوازى مع الاتجاه الذى أشارت إليه سامية خلوصى فى الفصل العاشر حين أصبح الفلاح ومجتمعه يمثلان الأخلاق المصرية الأصيلة التى تمتد جذورها إلى عصر الفراعنة فى الزمن القديم، والتى أصبحت الآن تحت حصار التأثير الأجنبى والتمدين. وقد حدث تحول بسيط بعد جرائم ريا وسكينة؛ فأصبحت هذه الرؤى تتشكل بصورة أكثر تحديداً فى أن مصر أولاً وقبل كل شىء مجتمعاً إسلامياً. وقد أكد هذا المعنى أحد المحررين بصحيفة "الأمة" اليومية القاهرية الذى كتب بعد هذه الجرائم يقول:

"نحن مجتمع شرقى إسلامى؛ لأن ديننا يمنع المرأة المسلمة من أن تشهَد خارج منزلها إلا إذا كانت بصحبة أحد أقاربها اللصيقين بها من عائلتها بما يكفى لحمايتها من التعرض لأى هجوم، وبحيث تبتعد عن مواطن شكها أو الشك فيها، كما يجب أن تستقر فى منزلها، ولا تبدى فتنتها عن جهل، وأن تغطى وجهها وتنأى بنفسها بعيداً عن الفتنة والخطيئة والمحرمات. ونحن شرقيون لأن المرأة الشرقية لها عاداتها وتقاليدها التى تختلف عن نظيراتها الغربية"[٢٥].

وتذكّر آخرون أيضاً الأوقات الأولى التى كانت الفضيلة سائدة فى مصر وتحسروا على تدهور هذه القيمة. فكتب أحد المعلقين يقول "يوجد فى مصر نظام يعلم الآداب والأخلاق، أما الآن فالكل يتجاهلهم تمــاما"(٢٦). ومن ذلك يتضح أن الكتاب المصريين - مثلما ظهر فى الأمثلة السابقة - كانوا يتخيلون أن مفهوم النظام الأخلاقى كان جماعياً ويتعارض مع مفاهيم الغرب. وكانت النساء المصريات يختلفن عن النساء الغربيات بسبب المعتقدات الدينية والثقافية التى كانت تحميهن من النزعات الجنسية الأنثوية، بالإضافة إلى أنه فى هذا الجو المشبع بالإحساس بوحدة الوطن فى صراعه ضد الاحتلال البريطانى، كانت الفروق الدينية بين الأغلبية من المسلمين والأقلية من المسيحيين قد تقلصت. فمثلاً فى المظاهرات الوطنية كانت الجماهير تحمل أعلاماً عليها علامة الهلال والصليب دلالة على تهميش الفوارق بين أية ثقافات يمكنها أن تؤثر فى فكرة "مصر الفاضلة"(٢٧). وبالتالى كتبت الصحف عن التوجهات الأخلاقية المصرية للمجتمع ككل فى نفس الوقت الذى اختلفت فيه الفوارق الثقافية بشدة وفق اختلاف الطبقات والأقاليم. ومن الملاحظ أنه قبل عام ١٩٢٠ لم يهتم المصريون أو يلقوا بالاً إلى المستوى الأخلاقى الوطنى، حتى بداية انفجار الغضب القومى لمساندة الأخلاق والذى غيّر مفاهيم عدة فى المجتمع.

ما أفضى إلى غضب قومى أخلاقى

فى ضوء ما تخيله الكُتاب لبناء رؤية "مصر الفاضلة" يمكننا أن نتفهم لماذا كانت جرائم ريا وسكينة انتهاكاً للمنظومة الأخلاقية فى مصر، ولماذا ثار المعلقون على تداعيات هذه الجرائم وتأثيرها فى المجتمع المصرى. وكان الهدف الذى وُجهت إليه الاتهامات هو تزايد وجود المرأة فى الأماكن العامة والتى كانت عالم الرجال فقط قبل ذلك. فقد كان أغلب المصريين يؤمنون بأن وجود الرجل مع المرأة التى لا تربطه بها أى صلة شرعية سوف يصل حتمًا إلى أفعال جنسية تؤدى بدورها إلى الفتنة أو الفوضى الأخلاقية. وكما تُلاحظ بث بارون فمع مطلع القرن كان كثير من النساء يعتقدن أن الحجاب

وانعزال المرأة بعيداً هو حفاظ على تواضعها ومكانتها، وهو ركن من أركان الممارسات الإسلامية. وتسترشد بارون بما قالته سارة الميهى وهى تسخَر من النساء اللائى يظهرن فى الأماكن العامة فى المجتمع المصرى حيث تتساءل "من أين أتى هؤلاء النساء اللائى تذرعن الشوارع جيئة وذهاباً؟ هل ألقت بهن السماء أم خرجن من باطن الأرض؟ أليست لهن عائلات؟"(٢٨). وكانت التحولات الاجتماعية بعد الحرب العالمية الأولى قد تركت الأفكار حول العموميات والخصوصيات قابلة للتحلل وغير محددة. وتشير بعض فصول هذا الكتاب التى عرضتها خلوصى، وإيكيدا، وجونسون، وماكنتوش إلى أن المناقشات حول المساواة بين الجنسين أو انعزالية المرأة الملحوظة حدثت على خلفية تدخُّل الدولة نفسها فى مجال العلاقات بين الجنسين من خلال التعليم والقانون. وقد كتب الكثير من نساء الطبقة العليا والمتوسطة مثل "الميهى" مقالات عديدة وأصدرن صحفاً، وطالبت الناشطات منهن بمشاركة أكبر فى الحركة الوطنية، أما الطبقة العاملة من النساء فقد كانت تعمل فى الشارع المصرى كبائعات أو فنانات أو بغايا.

كانت جرائم الإسكندرية وانفجار الإعلام حولها فى واقع الأمر لحظة اختلطت فيها مجالات الخطابة والكتابة بحقائق الحياة اليومية فى مصر. فلم تكن القاتلات أو ضحاياهن من القابعات فى منازلهن، بل كن مثل الآلاف من غيرهن من نفس المستوى يعشن ويعملن فى أفقر الأحياء المدنية فى مصر. وكان أكثر المنغمسات فى هذه الجرائم من البغايا، وإن كان بعضهن يتكسبن عيشهن بطرق أخرى. فمثلاً كانت "زنوبة" كما وصفتها جريدة الأهرام بائعة دجاج، وأخرى "فاطمة أم عين واحدة" دلّالة خادمات(٢٩). وكان وصف حى اللبان خلال التحقيقات فى الجرائم يشير بوضوح إلى أن النساء من غير الصفوة كن فعلاً جزءاً من النسيج الاجتماعى فى مدن مصر عام ١٩٢٠. ومع ذلك ففى أعقاب هذه الجرائم درجت الصحف على الربط ما بين خروج النساء من بيوتهن والتقائهن بالرجال فى الحياة اليومية والمتهمات فى هذه القضية وضحاياهن. وفى ضوء هذه الصياغة أصبحت تلك الجريمة الشنعاء ترجع على الأقل إلى وجود المرأة فى الأماكن العامة. وبالتالى فرغم أن الحياة فى حى اللبان لم تعكس أبداً صورة "مصر الفاضلة"

التى حاول أن يرسمها الكتاب عقب هذه الجرائم، فإن النساء فى المناطق المجاورة أصبحن تهديداً للمنظومة الأخلاقية فى مصر، وقد استغل الكُتاب هذه النظرة لمهاجمة السلوك والممارسات الأجنبية التى تسمح للنساء بالتحرك بحُرية فى الأماكن العامة فى المدن، أى أن بناء السلوك المثالى لما يجب أن تفعله المرأة أصبح مرتبطًا فى نظر الوطنيين بالأفكار القومية الواسعة الجديدة عن المنظومة الأخلاقية.

ولأن فئة البغايا كن الشخصيات البارزة الرئيسية فيما تحمله الصحف من أنباء عن هذه الجرائم، بدأ اهتمام المعلقين بهذه الطائفة من النساء، وأولهن ريا وسكينة. ولأنهن كن يتاجرن بالجنس للحصول على المكاسب، فلم يكن وجودهن فى مجتمع "مصر الفاضلة" كما يتخيلها بعض الكتاب مرحَّبًا به. لذلك ركز كتاب الصحف بسرعة على التعارض بين ما هو مطلوب فى سلوك المرأة وأخلاقياتها، والعنف والقسوة اللذين صاحبا ارتكاب هذه الجرائم. وعلقت التحقيقات الصحفية والمحررون على فظاعة ووحشية الشقيقتين. ففى مقالة من جريدة "الحقائق" يقول الكاتب: "لم تسمع مصر أبدًا فى تاريخها عن مثل هذه الجرائم، كما لم يسبق أبدًا لأى امرأة أن تصل إلى هذا المستوى من البشاعة التى وصلت إليها هاتان المرأتان وما ارتكبتاه من خطايا"(٣٠).

وقد كانت وجهة نظر أغلب الكتاب – سواء فى الصحف المدنية أو الدينية – أن جشع ريا وسكينة وسعيهما وراء المتعة ما هو إلا سمات نسائية خرجت عن السيطرة فى غياب الرقابة الذكورية، وبالتالى يصبح الرجال والنساء على السواء مسئولين عن هذه الجرائم العنيفة التى كان للنساء ضلع كبير فيها. وكانت النتيجة تحويل مظهر من مظاهر الضعف النسائى إلى عمل لا إنسانى. وتصف مقالة نُشرت فى جريدة "وادى النيل" هاتين المرأتين بأن الشر استحوذ عليهما حتى سلب آدميتهما وتملك الشيطان منهما تمامًا. فى حين نُشرت مقالات أخرى تحريرية وأدبية كانت ترصد هذه الجريمة فى صحيفة "الرشيد" فتقول: "أنت لست إنسانة يا ريا... بل وحش فى الصحراء، وذئب غادر يحتضن الخديعة". بالإضافة إلى مقالات لا تُحصى أخرى مثّلتهما بأشكال مختلفة من الحيوانات مثل النمرات ومصاصات الدماء، والوحوش. ومن خلال هذه

المقالات أصبحت ريا وسكينة رمزًا أمام كل المعارضين لمطالب المرأة بالاندماج فى الحياة العامة فى مصر على أساس أن النساء أضعف من أن يسيطرن على طبيعتهن وغرائزهن الجنسية. (شكل ٢/١٣)

لم تخل التعليقات أيضًا من الاهتمام بالضحايا للإشارة إلى خطورة خروج المرأة إلى الأماكن العامة، فكتبت الصحف أن من تم قتلهن من النساء لسن ضحايا بل قتلن لأنهن انتهكن النمط الأخلاقى فى مصر. وتوالت المقالات التى ألقت بجزء كبير من اللوم على الضحايا من البغايا وفتيات الشوارع، على الأقل بسبب وجودهن فى أماكن تحتمل ارتكاب مثل هذه الجرائم. فمثلاً نشرت مقالة فى جريدة "الحقائق" تعزو ارتكاب تلك الجرائم إلى سلوك الضحايا أنفسهن "لم تبحث ريا عن أية امرأة، ولكنها وجدت نساء ضعيفات الروح لا يتصفن بالشرف والأخلاق. ويعلم الله أن هؤلاء النساء ما كن قتلن لو كن فى بيوتهن وتحت الحماية ويتمتعن بالأخلاق الفاضلة. وبهذا تكون المشكلة التى تواجه المجتمع الآن مشكلة أخلاقية قبل أن تكون جريمة جنائية"[٣٢]. وكانت صحيفة الأمة أكثر وضوحًا فى إلقاء اللوم على الضحايا فتنشر "ما هى القوة التى دفعت هؤلاء النساء إلى الدخول فى بيوت دعارة ليدفعن الثمن من حياتهن على أيدى هؤلاء المجرمين؟ إن الرد سهل واضح فهو عدم الاحتشام والالتزام بالآداب العامة من قبل الرجال والنساء"[٣٣].

لقد أدانت أغلب الصحف الضحايا مثلما أدانت القتلة أنفسهم، فقد تجاوز هؤلاء النساء الحدود التى تفرق بين أماكن الرجال وأماكن النساء، وبالتالى كن يغازلن تلك الكارثة. ورغم أن هذه الحدود كان يمكن اختراقها ولم تكن محددة بل كانت تتشكل حسب مواقعها وأمكنتها فإنها لم تكن جزءًا من النقاش. فقد أصبحت "مصر الفاضلة" فى نظر الكثير من المعلقين – والتى تتمثل فى تفرقة موحدة – واضحة التخطيط بين الجنسين كما كانت قبل وصول الحداثة الأوروبية، حقيقة بديهية تاريخية.

ألقت وسائل الإعلام مسئولية جرائم القتل على تصرفات النساء التى تعدت الحدود الاجتماعية والمكانية الفعلية التى تمنع الفتنة. ورغم أن هذه السلسلة من جرائم القتل كانت أحداثًا استثنائية، فإنها أصبحت لحظة فاصلة للجدل حول وضع الرجل

والمرأة فى مصر الحديثة، وتأثير الأفكار الأجنبية الخاصة بالحداثة والمساواة بين الجنسين على المجتمع المصرى، ثم حول فكرة تأسيس رؤية وطنية تحدد السلوك الأخلاقى. وتحولت التقارير التى تشير إلى أن ريا وسكينة كانتا تختاران فريستهما من النساء اللائى تقابلانهن فى سوق حى اللبان، وفى القهاوى، والشوارع إلى ناقوس خطر يدق أمام السماح لأى امرأة بالذهاب إلى تلك الأماكن. وكانت النتيجة أنه فى أواخر سنة ١٩٢٠ وكرد فعل لهذه الجرائم وُضعت الحدود التى لا تسمح باتصال الرجل بالمرأة. وكانت بيوت الدعارة، والشوارع والأسواق والمدارس ضمن الأماكن العامة الجديدة التى أصبح تردد المرأة عليها يعرضها للتهديد. وتعاقبت المقالات الواحدة تلو الأخرى تتهم المرأة باستثارة تلك الفتن عن طريق "التردد على الأماكن العامة والقهاوى"(٣٤).

ولم يكتف كثير من الكتاب بمهاجمة وجود المرأة فى تلك الأماكن العامة التى قد تجعلها عرضة للمخاطر، ولكنهم هاجموا أيضًا التساهل فى التقاليد الثقافية التى تفرض ارتداء الحجاب. وكما سبق وأشرنا سابقًا فإن الحجاب والفصل الكامل بين الجنسين كانت عادات تمارس فى أوساط النخبة فى المدن رغم أنها لم تكن واقعية أو اعتيادية فى الأوساط الفقيرة خاصة هؤلاء الذين يقطنون المناطق الريفية. وبحلول العشرينيات من القرن أصبحت قضية ارتداء المرأة للنقاب الكامل محل جدل متزايد فى الدوائر المصرية. فتكتب هدى شعراوى الزعيمة المناصرة لحقوق المرأة مثلاً فى عام ١٩٢٥ أن الحجاب أصبح "أكبر عقبة أمام مشاركة المرأة فى الحياة العامة"(٣٥). وفى المقابل كانت تعليقات الكتاب عقب جرائم الإسكندرية تلقى اللوم على التحرر فى ملابس النساء كعنصر مؤثر فى الجرائم فتسأل جريدة "الأمة" مثلاً قراءها "أين هم المؤيدون لخلع النقاب فى غمار هذه الأحداث"(٣٦)؟

ولأن المرأة لعبت الدور الرئيسى فى مصر - سواء فى مرحلة الاستعمار أو مرحلة النقاش حول الوطنية - فإن سلوكها الخطر أو المنحرف كان من الطبيعى أن يستأثر باهتمام كتاب المقالات فى الصحف بجانب القراء العاديين من الطبقة الوسطى المثقفة

والطبقة العليا. أما ما كان جديداً فهو أن تتحول حياة الطبقة الدنيا من المجتمع إلى موضع جدل حول السلوك الملائم للجنسين، بالإضافة إلى أن الحوادث التى شملت تلك الفئة لعبت دوراً مهماً فى تحويل فكرة الأخلاق إلى قضية قومية. فقد وُلدت أزمة أخلاق فى البلاد، ولم يتوان معلقو الصحف عن انتهاز الفرصة لعرض الحلول التى تمكن مصر من استعادة بوصلة الأخلاق الضائعة.

ابتداع مصر الفاضلة

لم يكتف هؤلاء الذين رصدوا تأثير هذه الجرائم على المجتمع المصرى بالإشارة إلى أسباب الخطأ الذى حدث، بل اقترح الكثيرون الوسائل والطرق التى يمكن لمصر من خلالها أن تستعيد منظومتها الأخلاقية. وطالب الكتاب بالعديد من الإصلاحات، وحثوا الأسرة المالكة، والحكم الاستعمارى، والأهم الأفراد من الذكور للتحرك لإنقاذ مصر من هذه الوصمة. فمثلاً نشرت مقالة فى جريدة "وادى النيل" تسترجع الأيام التى كانت الفضيلة سائدة فى مصر، وتحسرت على انهيار هذه الصفة الأخلاقية: "يوجد فى مصر نظام لحماية الآداب العامة، إلا أنه تم تجاهله تماماً اليوم"[٣٧].

ومع ذلك فماذا كانت دوافع الإغراءات التى انحرفت بالنساء فى مصر على وجه الخصوص – وبالرجال بصفة عامة – بعيداً عن الفضيلة المتخيلة فيها؟ فى نظر الكثير من المعلقين أن السبب كان راجعاً فى المقام الأول إلى التأثير الأوروبى، والحداثة بصفة عامة. فقد عزت جريدة "الأمة" مثلاً سبب انهيار القيم الأخلاقية فى مصر إلى "تناول كل ما يأتى لنا من الخارج من غثٍّ وسمين عبر البحار مثل كل القادمين الجدد. وإلى إغراء الحضارة الغربية التى تضم كل فسق ونقيصة لم يعتدها نظامنا الاجتماعى أو الأخلاقى"[٣٨]. وفى مواجهة تأثير الغرب فى هدم القيم المصرية بدأت جميع الصحف الأخرى تطالب بإجراءات سريعة حاسمة لممارسات ثقافية خالصة تشمل الثقافة الأخلاقية. وكان من المثير للاهتمام أن المطالبة بالرجوع إلى الأصالة المصرية ورفض الثقافة الغربية التى أثرت سلباً على المصريين جاءت فى وقت بدأت فيه النخبة السياسية والاجتماعية

- كما أشير إلى ذلك فى الفصل الأول والخامس لجيمس هويدن ولوسى ريزوفا - بتبنى أوضاع ثقافية غربية وأحيانًا تعديلات قانونية كما ذكرت خلوصى فى الفصل الخاص بها. وقد نشرت مقالة فى "اللطائف المصورة" تدعو إلى فرض قيود الأخلاق المصرية لتتواكب مع الحركة القومية الحديثة "لقد حان الوقت لتفعيل نهضة أخلاقية داخل المجتمع تتواكب مع النهضة السياسية وتتناغم مع التقدم الحديث"(٣٩). وكان الإحساس بضرورة القيام بشىء ما يكاد يكون جماعيًا. أما ماهية هذا الشىء، فكان ذلك مثار الجدل والنقاش فى خريف ١٩٢٠ وخلال عام ١٩٢١.

وفى هذا الجو المشحون بالجدل حول وضع المرأة فى المجتمع المصرى، ومن منطلق أن ريا وسكينة وكثيراً من ضحاياهما كن من البغايا، كان لذلك صداه فى الثقافة الشعبية من حيث خطورة إطلاق العنان للنزعات الجنسية للمرأة. وبالتالى انطلقت الصيحات فى المقالات الصحفية تطالب بإلغاء البغاء فى مصر. فقد كان البغاء مقننًا تحت الحكم البريطانى الاستعمارى، من منطلق أن المتنفس الجنسى كان ضرورة لتحقيق التوازن النفسى للجنود البريطانيين المتمركزين فى الأراضى المصرية. وفى نفس الوقت كانت الإدارة الاستعمارية تعارض بشدة وجود بغاء أوروبى خوفًا مما أُطلق عليه "تجارة الرقيق الأبيض" فى مصر ومناطق أخرى(٤٠). وبالتالى كان البغاء قضية سياسية بالنسبة للوطنيين وإن تكن قضية مشتعلة كان من الضرورى معالجتها بعد حصول مصر على استقلالها. غير أن قضية ريا وسكينة غيرت من أولويات الصحافة، والشعب، وفى النهاية المسئولين الحكوميين، وكانت النتيجة - كما ذكرنا سابقًا - هى المطالبة بإلغاء البغاء فى مصر لارتباط النساء فيها بالدعارة. فمثلاً تكتب "وادى النيل" "لقد وقعت هذه الجرائم المظلمة فى ضوء الشر الذى أحاط ببيوت الخطيئة تلك، وقد جلبت هذه البيوت أفعالاً شريرة الواحد بعد الآخر، وبالتالى يمكن لنا أن نطلق عليها المنازل التى سوف تظل ملعونة دائمًا"(٤١). وكان الكثير من الكتاب يؤمنون بأن قطع دابر البغاء سيوقف حالة التدهور الأخلاقى بصفة عامة. وبالتالى فقد أصبح إلغاء البغاء - بعد جرائم ريا وسكينة - قضية أخلاقية إضافة إلى كونها قضية سياسية أيضًا.

ربط الوطنيون أيضًا ارتكاب هذه الجرائم وضعف الأخلاق بالقضية الوطنية. ويعزو فكرى أباظة - وهو أحد أبرز الصحفيين فى تلك الفترة - هذه الجرائم بصفة خاصة، وكذلك غياب القانون بصفة عامة إلى اهتمام الإدارة الاستعمارية بتحقيق الأمن فقط فى مواجهة الاضطرابات والثورات. فيتساءل فى مقال له نشر فى الأهرام فى ٢٥ نوفمبر عام ١٩٢٠:

"أين هو البوليس؟ أين سيف الحكومة المسلط على رقاب المجرمين المتعطشين للدماء؟ أين عيون العدالة الساهرة التى لا يجب أن يغمض لها جفن؟ أين يد السلطة القوية؟ لقد كانت الحكومة فى واقع الأمر تحصر اهتمامها كله فى تدريب حشود من البوليس السرى السياسى لحماية الأمن الداخلى، أو أمان بعض الشخصيات. وقد حان الوقت الآن أن نسألها مواجهة مخاطر هذا الإهمال. لقد كانت هذه الجرائم الحديثة كارثة كبرى، وسودت بشاعتها جبين القرن العشرين"[٤٢].

وإذا كان المصريون قد اتفقوا على أن مصر كانت تعانى أزمة أخلاقية سببها جزئيًا مفهوم الحداثة فى المجتمع المصرى، فإنه كان من الواضح وجود آراء متنوعة حول ما يجب أن يتم حيال هذه الأزمة. فتنامت الدعوة لإلغاء البغاء، وتعليم الفقراء والمعدمين، وزيادة تحقيق الحكومة لأمن المواطنين نتيجة جريمة الإسكندرية والتغطية الإعلامية التى حظيت بها.

انفجار الغضب الأخلاقى للجماهير فى مصر

كانت جرائم الإسكندرية فى عام ١٩٢٠ حافزًا على خلق فكرة أن السلوك الأخلاقى هو شىء يمكن تعريفه ليس فقط أمام المجتمعات المحلية المختلفة، ولكن أمام الأمة بصفة عامة. وما هو جدير بالملاحظة حول النقاش الذى ثار عقب هذه الجرائم هو أن الاهتمام بهذه الصيغ لم يتحدد فقط فى شريحة المفكرين والسياسيين من الطبقة العليا. فهناك دلائل تشير إلى أن العامة من الشعب أحست بثورة أخلاقية غاضبة، وقلق حول مدى الحفاظ على النمط الأخلاقى فى مصر. وهذه ملاحظة جديرة بالاهتمام،

حيث إن التأريخ التقليدى لمصر فى القرن العشرين أكد على النسبة المنخفضة لمستوى التعليم الذى كان من شأنه التخفيف من تأثير الصحافة على الرأى العام. فقد كان أغلب سكان المدن (حوالى ٧٠٪ من الرجال، ٩٠٪ من النساء فى القاهرة والإسكندرية)[٤٣] غير متعلمين أساساً، كما أن آمى أيالون أكد أن انخفاض نسبة التعليم "كانت تعنى محدودية تأثير الصحافة السياسى وغيرها على المجتمع"[٤٤] وكل ذلك يشير إلى أن الباحثين تقبّلوا فكرة التفرقة بين ثقافة الصحف والثقافة العامة فى مصر. ومع ذلك فإن الفحص الدقيق للزوبعة التى أحدثها الإعلام حول جرائم ريا وسكينة تشير إلى أن هذه الأحداث المثيرة أثّرت فى حياة وآراء غير المتعلمين فى مصر مثلما أثّرت فى الطبقة التى تقرأ. وكان من الواضح أن أغلب المصريين فى المدن قد قرأوا المقالات التى نشرت عن هذه القضية. غير أن التقليد الذى كان متبعاً آنذاك وهو قراءة المقالات المهمة بصوت مسموع فى القهاوى المزدحمة، بالإضافة إلى المجلات المصورة التى صدرت فى تلك الفترة طرحت أمام المتعـلمين وغير المتعلمين أكثر الروايات إثـارة، كما أنه من الواضح أن المصريين على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية اهتموا بهذه القضية، بل انغمسوا إلى حد ما فى أحداثها وتداعياتها بعد ذلك.

وقد ذكرت جريدة "الحقائق" القاهرية الأسبوعية – مثلها مثل غيرها من الصحف الأخرى التى غطت أخبار هذه الجرائم – اتساع الاهتمام بتلك الجريمة، وردود أفعالها فى نفوس الجماهير "من يستحق هذه الضجة والسمعة أكثر من ريا وسكينة اللتين أصبح اسماهما على كل لسان وصحيفة فى مصر؟". كما تنشر مقالة أخرى رد فعل الرأى العام والذى كانت المقالات فى الصحف كثيراً ما تشير إليه:

"إن بائعى الصحف فى الشوارع يهللون دائمًا "ريا وسكينة، ريا وسكينة بقرش" وبالتالى انتقل الشر منهم إلى كل مكان... إلى المنازل... والأطفال فى مدارسهم... والعمال فى مصانعهم وفى كل الأحياء، فقد أحست بها القلوب فى الصدور، بل إن صداها تردد عند الأموات فى القبور"[٤٥].

وقد ادعى كُتاب الصحف أن هذه القضية أثّرت فى المصريين جميعًا على مستوى جميع طبقاتهم والمتعلمين منهم، ورغم أنه من الممكن أن تكون هذه الادعاءات قد بولغ فيها لزيادة أهمية هذه القصة وبالتالى زيادة مبيعات الصحف، فإنه توجد دلائل تشير إلى امتداد تأثير وسائل الإعلام إلى أبعد من مستويات المتعلمين والطبقات فى مصر. فمثلاً تشير "وادى النيل" إلى أنه عقب هذه الجرائم تزايد عدد المصريين المترددين على المنازل التى كانت تسكنها ريا وسكينة ويدفن فيها ضحاياهم لمشاهدتها. "إن الناس تشعر بالاشمئزاز وهم يمرون على هذه المقابر ويرتجفون ويشعرون بالقشعريرة بسبب ما يشاهدونه"(٤٦). كما يلاحظ تقرير آخر منشور فى "وادى النيل" أنه فى الأسابيع التى تلت اكتشاف جثث الضحايا كانت الجماهير الغاضبة تلعن أى امرأة يقبض عليها البوليس فى الإسكندرية، فقد كانوا يرون فيها رمزًا لريا وسكينة، ولتدهور الآداب والأخلاق فى المجتمع المصرى(٤٧).

كان أكثر ردود الأفعال إثارة فى الرأى العام لهذه الجريمة قد ظهر فى أواخر ديسمبر ١٩٢٠ حين امتلأت الصحف بقصص تُشَبِّه ريا وسكينة بالحيات والذئاب والعديد من الوحوش الأخرى. وطبقًا لما نشرته جريدتا الأهرام والبصير انتشرت شائعة بين العامة بأن البوليس يعرض الشقيقتين فى حديقة الحيوان بدلاً من وضعهما فى السجون. وتشير التقارير إلى أن آلاف المصريين تدفقوا على حديقة الحيوان ليتضح بعد ذلك أن الإشاعة غير صحيحة(٤٨). ورغم أنه لا يوجد أى دليل دامغ يربط ما بين وصف الصحافة لهما بالحيوانات، والذهاب إلى حديقة الحيوان، فإن ما حدث يشير بوضوح إلى أن الطبقة الدنيا غير المتعلمة من المصريين والذين هرعوا إلى حديقة الحيوان فعلوا ذلك كرد فعل لما نشرته الصحف. فمن خلال القراءات العامة والصور، وقنوات الإشاعات التهم المصريون التغطية الإعلامية لتلك الجرائم سواء كانوا متعلمين أو غير متعلمين. وبذلك تحولت ريا وسكينة من مجرد حادثة محلية إلى تجربة مشتركة بين المصريين بكل فئاتهم وطبقاتهم بفضل جاذبية "أخبار الحوادث" والتغطية المثيرة للجريمة. وبالتالى أصبح الاهتمام بدور النوع (ذكر/أنثى) داخل إطار الصورة المتخيلة للأخلاق والآداب العامة فى مصر ليس قاصرًا فقط على محيط النخبة المثقفة،

فرغم أن الذين أثاروا الجدل، وكتبوا عن هذا الدور ظلوا من النخبة (بحكم تعليمهم وعلاقاتهم بالسياسة والصحافة) فإن جرائم الإسكندرية وأبطالها استُخدمت ونوقشت فى هذا الجدل السائد. وبذلك تحولت القضية إلى بؤرة اهتمام للأمة المصرية المُتخيلة، مما استتبع أن تصبح أيضًا أفكارًا تلهم القيم الأخلاقية التى وُصفت بأنها سمات مصرية بدلاً من كونها محلية أو دينية على وجه التحديد.

إضفاء معنى على الجريمة والتسيب الأخلاقى: المحاكمة

رغم أن محاكمة ريا وسكينة وزوجيهما ورجلين آخرين اشتركا فى الجريمة، كان إجراءً شكليًا فإن اهتمام الرأى العام بالجريمة ظل مرتفعًا طوال فترة المحاكمة. فلقد انهمر سيل من المقالات على القراء مرة ثانية تصفها وتشير إليها قبل وخلال وبعد المحاكمة التى استغرقت من ١١ مايو حتى ١٧ مايو ١٩٢١. فقد كانت "الأهرام تنشر يوميًا محاضر الجلسات بالتفصيل، مستهلكة عددًا من الصفحات كانت مخصصة سابقًا لموضوعات أخرى. فى حين نشرت صحف أخرى مثل "وادى النيل" و"المقطم" و"الرشيد" و"مصر" و"البصير" مقتطفات من المحاكمة إن لم يكن كلها[٤٩]. وكان من الواضح أن هذه المقالات لم تكن مباشرة، فالأقوال المنسوبة إلى أعضاء العصابة وبعض قاطنى حى اللبان كانت باللغة العربية الحديثة السائدة وليست باللهجة العامية التى يتحدثون بها فعليًا[٥٠]. ولكن الإشارة إلى صوت العامة غير المتعلمة من الشعب كانت واضحة فى الصحافة، وأن هذه الشرائح من المجتمع لعبت دورًا فى فهم المصريين لهويتهم النوعية.

ولم يكن من المستغرب – بعد هذا الاهتمام الإعلامى الضخم بأحداث هذه الجريمة لمدة ستة شهور سابقة – أن يزداد اهتمام الصحافة والشعب بالمحاكمة. وأشارت "وادى النيل" إلى كثافة الجمهور الذى احتشد حول المحكمة كدليل حى على اهتمام الشعب بها. فتقول: "كان الجمع الذى احتشد حول المحكمة أمس ضخمًا رغم أنه لم يسمح لأحد بدخول القاعة إلا للذين كانوا يحملون التصاريح الخاصة التى أصدرتها الحكومة. وقد أرسلت قوة كبيرة من البوليس للمحافظة على النظام"[٥١].

أما جريدة "المقطم" الموالية للإنجليز، فقد أشارت بدورها إلى الاهتمام الكبير الذى حظيت به بداية المحاكمة، وأن القاعات الخارجية للمحكمة كانت مكتظة بالناس، فى حين أن قاعة المحكمة نفسها: "امتلأت عن آخرها بالجمهور الذى كان يحمل تصاريح الدخول"(٥٢). واستمرت الصحف اليومية - التى غطى جميعها أحداث القضية - فى الإشارة إلى تدفق الجماهير خلال فترة المحاكمة، مما تبين معه أن اهتمام الشعب بالقضية لم يفتر خلال الستة أشهر التى مضت منذ الإعلان عن الجريمة.

وأشارت الصحف أيضًا إلى أن القراء أبدوا رأيهم فى القضية بصفة عامة، والمتهمين بصفة خاصة. فمثلاً تكتب "الأهرام":

"إنه لمن النادر أن تواجه المحكمة قضية يتفق فيها الرأى العام فى طلب توقيع أقصى العقوبة على المتهمين كما حدث فى هذه الجريمة. فمن الملاحظ أنه يوجد أشخاص كثيرون فى ظروف عادية يشعرون بالشفقة إذا ما كان مرتكب الجريمة امرأة. بل إن طلب الرأفة وارد فى هذه الحالة حتى ولو كانت جريمة قتل. أما فى هذه القضية فلا يوجد شخص واحد يطالب باستعمال الرأفة تجاه ريا وسكينة وبقية أفراد العصابة"(٥٣).

بعد عدة أشهر من نشر المقالات الصحفية عن "الأزمة الأخلاقية"، ووصف القضية على أنها انتهاك للقيم الأخلاقية المصرية الأصيلة، كان الرأى العام بأكمله قد انتهى إلى ضرورة أن يدفع المجرمون حياتهم ثمنًا للجرائم التى ارتكبوها. وفى ١٧ مايو ١٩٢١ صدر الحكم بإعدام ريا وسكينة وزوجيهما واثنين آخرين، وتلاها تنفيذ الحكم فى ديسمبر من نفس العام. ونشر الخبر فى نفس اليوم، إلا أنه لم يكن له نفس الصدى للأحداث نفسها. إذ يبدو أن القراء المصريين - فور صدور الحكم - تركز اهتمامهم ثانية فى موضوعات أخرى مثل الكفاح الوطنى والأحداث السياسية الأخرى. أما ما ظل باقيًا يتردد فهو أسطورة الأختين ريا وسكينة، ففى مسار ظهور وسائل الإعلام الحديثة بدأت بوادر ظهور ثقافة جماهيرية تستند إلى رؤية مشتركة للسلوك الأخلاقى.

الخـــاتمـة

تلاشت أخبار ريا وسكينة بعد تنفيذ حكم الإعدام فيهما فى ديسمبر ١٩٢١، وبعد موت المجرمين وذهاب الضحايا إلى عالم النسيان خبت شهرة حى اللبان فى خلفية شئون مصرية أخرى. إلا أن أسطورة ريا وسكينة استمرت طويلاً بعد انتهاء الإجراءات القانونية وتوقف جنون وسائل الإعلام. وكان لتلك القضية أثر كبير فى كيفية معالجة الصحافة للأخبار وأسلوب نشرها. فلم يسبق لأى قضية أخرى الاستحواذ على اهتمام الناس كما فعلت جريمة ريا وسكينة. أما منذ عام ١٩٢٠ وما بعده فقد بدأت الصحف فى نشر الحوادث المثيرة بصفة منتظمة. وربما يكون السبب راجعًا إلى مبيعات الصحف، فقد كانت قضية ريا وسكينة قضية وطنية على المستوى الاجتماعى والنوعى، وبالتالى اتسع اهتمام القراء بهذه النوعية من الأحداث ليضيف بدوره إلى نسبة توزيع الصحف الكبيرة فى مصر. والوقع أن عام ١٩٢٠ شهد طفرة واسعة للصحافة سواء فى توزيع أعدادها أو ظهور صحف جديدة. ولذلك ظلت الصحف تنشر أخبار وإحصائيات الجرائم فى أعمدتها اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية، حيث أدرك المحررون بلا شك مدى الاهتمام وقوة تأثير الروايات والأخبار التى تتمحور حول الحياة الشخصية للمشاركين فيها. وفيما ظلت المقالات التى تنشر تحت عنوان "حوادث" والصور والتعليقات المثيرة قد أصبحت أحد الملامح المهمة للصحافة، لم يتوقف تأثيرها عند هذا الحد فقط. فقد تطورت تكنولوجية وسائل الإعلام مثل الراديو والسينما لتتيح مساحة أكبر للتغطية المثيرة للأحداث اليومية. وخلال منتصف العشرينيات من القرن على الأقل تحول عدد من القصص المثيرة – مثل جريمة الإسكندرية – إلى ومضات إعلامية مضيئة تثير الجدل حول الهوية الأخلاقية والوطنية فى مصر.

لم يتوقف تأثير قضية ريا وسكينة عند أسباب وكيفية تغطية الصحف لبعض الأخبار فى مصر، بل إن توقيت الجريمة نفسه لعب دورًا رئيسيًا فى التعظيم من أهمية دور الأخلاق فى هوية الأمة المصرية. ورغم أن الاهتمام بالسلوك الأخلاقى فى مصر كان سابقًا للمرحلة الحديثة فإن المفهوم السائد فى هذا الشأن كان يرتبط بالمفهوم

المحلى للإسلام والمسيحية، فقد كانت العاصفة الإعلامية التى هبت بعد جرائم ١٩٢٠ قد جعلت من قضية الاهتمام بالسلوك الأخلاقى قضية قومية، وحولت مفهومها الدينى الخالص إلى مفهوم مدنى أيضًا. ومن المؤكد أن الكثير قد لاحظوا أن المناقشات الرسمية لقضية النمط الأخلاقى مثل الزواج والأسرة ارتبطت بالمفهوم المدنى، فمثلاً فى الفصل الحادى عشر من هذا الكتاب تشرح حنان خلوصى بالتفصيل الجدل السياسى والقانونى حول قوانين الزواج والطلاق فى أوائل القرن العشرين فى مصر إلا أن ما أظهرته جريمة الإسكندرية هو أنه إلى جانب هذا الجدل بين النخبة المدنية والنخبة الدينية، كانت توجد ساحة أخرى أكثر شعبية للنقاش شملت اهتمامًا بمدى التأثيرات السلبية للحداثة المدنية على الأسس الأخلاقية للأمة المصرية. وكانت تفاصيل القضية – وخاصة فيما يتعلق بالعنصر النسائى سواء فى مرتكبى الجريمة أو الضحايا – قد أدت بالصحف إلى إعادة صياغة السلوك المناسب للرجال والنساء، كما أن المعلقين فى الصحف وأيضًا بعض القراء على الأقل رأوا فى هذه القضية نقطة تحذير للرجال والنساء على السواء. فقد مات الضحايا لأنهم تعدوا الحدود الأخلاقية التقليدية المصرية القديمة والجديدة، وكانت ريا وسكينة هما النموذجان المتطرفان لما يمكن أن يحدث فى المجتمع إذا فشل الرجال فى مراقبة تحركات وسلوك المرأة. وبالتالى فإن فهم "قضية المرأة" فى مصر يحتاج إلى الوضع فى الاعتبار ليس فقط بعض المقالات التى حررها حفنة من المثقفين، أو السياسيين، أو رجال الدين الرسميين ولكن أيضًا تأثير بعض اللحظات المثيرة – مثل جريمة ١٩٢٠ – على الساحة الممتلئة بالجدل والتى كان يدور فيها صياغة أفكارهم وآرائهم.

أدركت الصحف بالتأكيد – بعد جريمة ١٩٢٠ – قوة إثارة نشر "الحوادث" ليس فقط على زيادة معدل توزيعها، ولكن من زاوية مفهوم الجمهور للنظام الأخلاقى والنوعى فى مصر الحديثة. وبالتالى كانت الحوادث المثيرة، وتداعياتها على الأزمة الأخلاقية، عنصراً فى الجدل السائد خلال الخمسينيات من القرن حول الحاجة الملحة إلى السلوك الأخلاقى داخل الحركة الوطنية المصرية، خاصة وأن الفضائح الجنسية، والسلوك الإجرامى كان مرجعه إلى التأثير الأوروبى السلبى للحداثة على القيم المصرية.

ولذلك فيجب أن نلاحظ أن هذا التأثير الإعلامى الواسع لعب دوراً مهماً فى خلق مناخ للجدل حول النظم الأخلاقية التى وجدت بجوار (وأحياناً بالعلاقة مع) هذه النوعية من الإصلاحات التى وصفتها إيمى جونسون وسكوت دافيد ماكنتوش فى الفصل العاشر من هذا الكتاب. وأكثر من ذلك فقد يبدو من المحتمل أنه – فى بعض الأحوال – كانت الشخصية العامة للمرأة التى تنادى بالإصلاح الاجتماعى أو تشارك فى بعض الأعمال الخيرية، تتناقض مع هذا الجدل الأخلاقى الذى أبدى قلقه للتفاعل بين المرأة والرجل فى الأماكن العامة(٥٤).

وربما كان أكثر ملاحظة جديرة بالاهتمام عقب إثارة هذه القضية أن النقاش حول السلوك الأخلاقى خلا من الإشارة الواضحة إلى الطبقة الاجتماعية. فلأول مرة تتناول الصحف قضية تتعلق بمصريين مهمشين، وتحيطها بأهمية تشعر بتأثيرها الطبقات العليا، فمما لا شك فيه أن النخبة المتعلمة ومن كتب من الطبقة المتوسطة عن هذه الجرائم قد نشروا هذه القضية مساندة منهم لتعريف الأخلاق عند الطبقة العليا قبل ذلك. ومع ذلك ففى نفس الوقت، كان هذا النشر يمثل تطوراً ملحوظاً فى صياغة الحوار حول النوع (ذكر/أنثى) فى مصر الحديثة: أى إثارة القصص الحقيقية فى حياة عامة الشعب وتحويلها إلى بؤرة اهتمام لشرائح أخرى من المجتمع تضم النخبة وغير المتعلمين من أبناء الشعب على السواء. ولنا أن نوجه الشكر إلى هذه السلسلة من الجرائم التى انتشرت إعلامياً، لتبلور الرؤية الخاصة بضرورة وجود منظومة أخلاقية أصبحت فيما بعد ثقافة جماهيرية حقيقية فى مصر الحديثة. وفى خلال الحقبة التى امتدت من ١٩٢٠ وحتى ١٩٥٢ استمرت حركة تزايد الجرائد والمجلات، فكانت بالإضافة إلى الراديو والسينما، عاملاً فى تشكيل صورة لمصر كمجتمع أخلاقى بجانب كونه مجتمعاً سياسياً، كما أننا سوف نرى كيف أن بعض وسائل إعلام أخرى سوف تلعب دوراً مهماً فى الربط ما بين الأجندة الوطنية، والممارسات الثقافية.

الهوامش

(١) تمكنت من إجراء الأبحاث لكتابة هذا الفصل بفضل منحة مركز البحوث الأمريكى فى القاهرة. وأود أيضًا أن أشكر ماريو رويز على تعليقاته على المسودة الأولية لهذا الفصل.

(٢) هذه الملاحظات والاقتباسات جاءت نتيجة الأحاديث الخاصة التى أجريتها مع المصريين فى القاهرة عن هذه القضية فى عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ .

(٣) جوان كول Printing and Urban Islam in the Mediterranean World, 1890-1920 فى طبعات ليلى تارازى فواز وسى. إى. بيلى Modernity and Culture: From the Mediterranean to the Indian Ocean (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠٠٢)، ٣٤٤-٥١ .

(٤) الانتفاضة التى قادها أحمد عرابى عام ١٨٨١ ضد ملك مصر المولود خارج البلاد، أدت إلى إسراع البريطانيين فى احتلال مصر. فقد كان المسئولون الإنجليز قلقين بخصوص ديون مصر المستحقة لهم، والوصول إلى قناة السويس، والحقوق الإقليمية التى اكتسبوها كأجانب مقيمين فى مصر خلال القرن التاسع عشر.

(٥) تناول عدد من الكتاب قضية الرقابة التى فرضتها بريطانيا على الصحف المصرية أثناء فترة الاحتلال. انظر على سبيل المثال: إسرائيل جرشونى جيمس جانكوفسكى،
Egypt, Islam and the Arabs: The Search for Egyptian Nationhood, 1900-1930.
(نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩١)، ٢٦، ٣٢ .

(٦) بينى دكت أندر سون Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (لندن: فرسو، ١٩٩٥)، ٣٧-٤٦ .

(٧) وفقًا لإيمى أيالون، فإن تعداد السكان فى مصر الذى أجرى عام ١٨٩٧ أظهر أن من يجيدون القراءة والكتابة فى القاهرة والإسكندرية يبلغ حوالى ٢٠٪. أما رقم ٣٠٪ الذى كتبته فهو تقدير يستند إلى زيادة وسائل التعليم المتاحة فى المناطق الحضرية خلال العشرين عامًا التى تلت تلك الفترة. أيالون The Press in the Arab Middle East (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٥)، ٥٤-٥٥ .

(٨) للمزيد، انظر: بيث بارون The Women's Awakening in Egypt: Culture, Society, and the Press (نيوهافن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٩٤)، ومارلين بوث،
May Her Likes Be Multiplied: Biography and Gender Politics in Egypt.
(بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠١).

(٩) جرشونى وجانكويسكى Egypt, Islam. and the Arabs، ٦-٨ .

(١٠) للمزيد عن الصحافة المصرية وعلاقتها بالقومية، وعن دورها فى ثورة ١٩١٩، انظر: رمزى ميخائيل "الصحافة المصرية والحركة الوطنية، ١٨٨٢-١٩٢٢" (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦).

(١١) سلما بوتمان Egypt from Independence to Revolution, 1919-1952 (سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٩١)، ٢٦ .

(١٢) هذا البيان مبنى على ملاحظاتى الخاصة أثناء بحثى فى دار الكتب (المكتبة القومية المصرية فى القاهرة) فى عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٢ .

(١٣) للمزيد عن الصحافة أثناء ثورة ١٩١٩، انظر: رمزى ميخائيل "الصحافة المصرية والثورة ١٩١٩" (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣).

(١٤) لمزيد من التشديد على التعليم بما يتماشى مع متطلبات الحياة المنزلية للمرأة، انظر: بارون The Women's Awakening، ١٥٥-٥٨، وأمنية شكرى،

Schooled Mothers and Structured Play: Child Rearing in Turn of the Century Egypt.

فى طبعة ليلى أبو لحود،

Remaking Women: Feminism and Modernity in the Middle East.

(رينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٨)، ١٢٦-٧٠ . لمقارنة وجهات النظر فى الشرق الأوسط، انظر: باراك سالمونى،

"Women in the Nationalist-Educational Prism: Turkish and Egyptian Pedagogues and Their Gendered Agenda, 1920-1952," History of Education Quarterly 43: 4 (2003).

(١٥) ناقش جرشونى وجانكويسكى أن القومية المصرية لم تجعل الإسلام محوراً مركزياً فى الحياة اليومية لمعظم المصريين. وبدلاً من ذلك، فإن هذه المناقشات كان لها تأثير كبير فقط على عادات وأفكار النخبة المتطبعة بشدة بالعادات الغربية. انظر: إسرائيل جرشونى جيمس جانكوفسكى Redefining the Egyptian Nation, 1930-1945 (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٥)، ٥٤ .

(١٦) فى عام ١٩٢٠ كان البوليس والطب الشرعى فى مصر يتكون من خليط من الضباط البريطانيين والمصريين. ولم تذكر الصحافة المصرية فى ذلك الوقت الدكتور سيدنى سميث بالاسم، ربما بسبب المناخ السياسى الغير مؤكد الذى أوجده النضال القومى. لمزيد عن دور سميث فى التحقيقات التى جرت عن ريا وسكينة، انظر: سيدنى سميث Mostly Murder (لندن: جورج هاراب وشركاه المحدودة، ١٩٥٠)، ٧١-٧٣ .

(١٧) هذه الروايات عن الأحداث، تم الحصول عليها فى المقام الأول من مجموعة مقالات نشرت فى "الأهرام" فى نوفمبر وديسمبر ١٩٢٠، ولكنها كانت واحدة من عدة مقالات نشرت فى مختلف الصحف المصرية فى ذلك الوقت. كانت القصة تبدو مختلفة نوعًا ما فى كل صحيفة، فمثلاً، فى بعض الروايات، أن البوليس فتش منزل ريا قبل أن يفتش المنزل السابق لسكينة. وقد درس لويس عوض مواقف مختلفة لبناء قصته عن التحقيقات. وعلى سبيل المثال، انظر: لويس عوض "أوراق العمر: سنوات التكوين" (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٩)، ١٦١-٢٠٧ .

(١٨) مدون فى سجلات دار الكتب (المكتبة الوطنية المصرية) كذلك، أن كثير من الصحف المصرية التى كانت تصدر فى ١٩٢٠ لا يمكن العثور عليها. وعلى أية حال، فبالإضافة إلى الصحف التى اطلعت عليها فعلاً، هناك دليل (مثل المقالات الصحفية العادية التى تنشر فى الصحف اليومية) يثبت أن معظم الصحف قامت بتغطية هذه القصة بشكل أو بآخر.

(١٩) The Women Killers، الأهرام ويكلى، ٤٣٤ (١٧-٢٣ يونيو ١٩٩٩).

(٢٠) لمثال للصور الصحفية المرتبطة بالقضية، انظر: Twenty Photos of the Horrible Alexandria Crime "اللطائف المصورة"، ٢ ديسمبر ١٩٢٠، ٥ .

(٢١) على سبيل المثال، انظر: The Disappearance of Women "البصير"، ٢٠ نوفمبر ١٩٢٠، وRaya and Sakina "البصير"، ٢٧ نوفمبر ١٩٢٠ .

(٢٢) كمثال The Slaughter of Women "الحقائق"، ٢٨ نوفمبر ١٩٢٠، ١ وRaya and Sakina "الحقائق"، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٠، ١ .

(٢٣) طبقا لما ورد فى الأهرام ويكلى، فإن الشقيقتين وزوجيهما فتحوا وأداروا على الأقل خمسة بيوت دعارة فى منطقة الإسكندرية بمعاونة عرابى حسن. وهو الذى كان يمثل الرجل ذا العضلات لتحصيل المال من الزبون العنيد، وكان مشتبها رئيسيا فى التحقيقات التى أجريت عن الجريمة مع الشقيقتين وزوجيهما. The Women Killers "الأهرام ويكلى"، ٤٣٤ (١٧-٢٣ يونيو ١٩٩٩).

(٢٤) لمعرفة المزيد عن الاختلافات بين نساء الحضر والريف فى مصر فى أوائل القرن العشرين، انظر: عفاف لطفى السيد مارسو Egypt's Liberal Experiment, 1922-1936 (بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٧)، ٢٢ .

(٢٥) "الأمة"، ٢١ نوفمبر ١٩٢٠، ١ .

(٢٦) After the Recent Crimes، "وادى النيل"، ٢٥ نوفمبر ١٩٢٠، ٣ .

(٢٧) لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع، انظر: جى. دى. بنينجتون ،
The Copts in Modern Egypt," Middle Eastern Studies 18, no. 2.
(إبريل ١٩٩٢)، ١٦١ .

(٢٨) هذه العبارات مقتبسة من مقالة نشرتها سارة الميهى فى صحيفة "العفاف". انظر بارون The Women's Awakening، ١١٤-١١٥ .

(٢٩) هؤلاء الضحايا الذين تم التعرف عليهم فى الصحافة عادة ما كانوا يعرفوا بأسمائهم بدون لقب. انظر:
The Women Killers.
"الأهرام ويكلى"، ٤٣٤ (١٧-٢٣ يونيو ١٩٩٩).

(٣٠) Raya and Sakina، الحقائق، ٢٦ ديسمبر ١٩٢٠، ١-٢ .

(٣١) من المثير للاهتمام، أن ما كتب عن الحياة الجنسية لريا وسكينة أنفسهم قليل جداً. فقد وصفن بأنهن قوادات وبالتالى متورطتان فى جريمة فجور جنسى، ولكن الصحافة ركزت أكثر على ربط هذه الأحداث بالعواقب المحتملة على سلوك العامة من النساء بشكل عام.

(٣٢) "الحقائق"، ٢٠ ديسمبر ١٩٢٠ (رقم الصفحة لم يكن مقروءًا فى النسخة المحفوظة فى أرشيف الصحيفة).

(٣٣) "الأمة"، ٢١ نوفمبر ١٩٢٠، ١ .

(٣٤) Oh, What an Indignation to Morality، "مصر"، ١١ ديسمبر ١٩٢٠، ٢ .

(٣٥) هذه الجملة المقتبسة تجدها عند مارجو بدران،

Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt.

(برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٥)، ٩٣ , لمزيد من المناقشات حول الحجاب، انظر: بدران، ٩١-٩٦ .

(٣٦) Some of our Leaders، "الأمة"، ٢١ نوفمبر ١٩٢٠، ١ .

(٣٧) After the Recent Crimes، "وادى النيل"، ٢٥ نوفمبر ١٩٢٠، ٣ .

(٣٨) Some of our Leaders.

(٣٩) Twenty Photos of the Horrible Alexandria Crime، "اللطائف المصورة، ٢ ديسمبر ١٩٢٠، ٥ .

(٤٠) كانت البغايا الأوروبيات يثرن قلقًا بالنسبة لكل من المسئولين المستعمرين والمسئولين فى أوروبا. فما كان يطلق عليه "تجارة الرقيق الأبيض" كانت فى مطلع القرن قضية لها أبعاد دولية. لمعرفة المزيد عن هذه المخاوف والمرتبطة بمصر، والدعارة على الأرض المصرية عامة، انظر بدران: Feminists, Islam, and Nation، ١٩٢-٩٤ . انظر أيضًا: بروس دون Sexuality and the Civilizing Process in Modern Egypt (مناقشة رسالة دكتوراه، جامعة جورج تاون، ١٩٩٦)، ١٥٤-٧٠ .

(٤١) "وادى النيل" ٩ ديسمبر ١٩٢٠ (رقم الصفحة لم يكن مقروءًا فى النسخة المحفوظة فى أرشيف الصحيفة).

(٤٢) الفقرة المقتبسة لأباظة مأخوذة من يونان لبيب رزق The Women Killers، "الأهرام ويكلى"، ٤٣٤ (١٧-٢٣ يونيو ١٩٩٩).

(٤٣) لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع، انظر أيالون، ١٤٤ .

(٤٤) نفس المرجع، ١٤٣ .

(٤٥) "الحقائق"، ٢١ نوفمبر ١٩٢٠ (رقم الصفحة لم يكن مقروءًا فى النسخة المحفوظة فى أرشيف الصحيفة).

(٤٦) "وادى النيل"، ١ ديسمبر ١٩٢٠، ٣ .

(٤٧) A Series of Crimes in the Licensed Houses "وادى النيل"، ٢٨ نوفمبر ١٩٢٠ (رقم الصفحة غير مقروء).

(٤٨) أعيد حادث قصة حديقة الحيوان عام ١٩٩٩ فى مقال نشر فى "الأهرام ويكلى"، النسخة الإنجليزية من الأهرام. ويعتمد المقال على القصة الأصلية التى نشرت فى الأهرام وقت ارتكاب الجرائم. انظر: The Women Killers، الأهرام ويكلى، رقم ٤٣٤ (١٧-٢٣ يونيو ١٩٩٩). وللأسف فإن نسخ الميكروفيلم لجريدة "البصير" المحفوظة فى دار الكتب، غير واضحة، مما يجعل استرجاع بعض النصوص مستحيلاً. وبالتالى أمكننى استخراج مانشتات تشير إلى قصة حديقة الحيوان، ولكن ليس النص نفسه.

(٤٩) يبدو أن التغطية الكاملة ظهرت فى "الأهرام"، ومن المحتمل أن بعض التقارير التى ظهرت فى صحف أخرى (خاصة الصحف التى تصدر خارج القاهرة والإسكندرية) أعادت طباعة التغطية التى قام بها "الأهرام". فليس من الواضح إذا ما كان لكل جريدة مراسل فى قاعة المحكمة يدون ملاحظاته أثناء المحاكمة، أو ما إذا كان قد سمح لهم بالحصول أو نسخ وثائق المحاكمة.

(٥٠) اللغة العربية الحديثة هى لغة رسمية على أساس اللغة العربية الفصحى، وتستخدم أساسًا فى الأدب والصحف، والإذاعة والتليفزيون. وهى ليست اللغة التى يتكلم بها رجل الشـــارع أو فى القرى المصرية أو أى بلد عربى. وبدلاً من ذلك، يتكلم الناس لغة عامية، والتى نلاحظ بشدة فى بعض الأحيان اختلافها عن اللغة العربية الفصحى. وكل ما نشر فى الصحف والمجـلات المصـرية فى عامى ١٩٢٠ و١٩٢١ كتب باللغة العربية الحديثة، وفى هذه القضية، تم تحويلها سواء فى محاضر جلسات المحكمة أو عن طريق محررى الصحف.

(٥١) The Case of the Murdered Women: In Front of the Criminal Court، "وادى النيـــل" ١١ مايو ١٩٢١، ٢ .

(٥٢) The Trial of Raya and Sakina and Their Accomplices، "المقطم" ١١ مايو ١٩٢١، ٣ .

(٥٣) نفس المرجع.

(٥٤) على سبيل المثال، تتحدث بدران عن مخاوف كبيرة بخصوص وجود الممرضات اللاتى تقتضى مهام وظيفتهن أن يكنَّ موجودات عن قرب مع الأطبـاء الذكور مما يخلق مناخًا جنسيًا غير لائق. انظر بدران، ١٨١ .

١٤- ثورة ١٩١٩ والبنية القومية لحياة وأعمال الرواد من الكاتبات

مرفت حاتم

اهتم المؤرخون الذين ناقشوا الأدوار التى لعبتها المرأة خلال ثورة ١٩١٩ بمشاركة النخبة من النساء فى تلك الفترة فى النشاطات الوطنية المختلفة مثل المظاهرات ومقاطعة البضائع الأجنبية ونشر آرائهن السياسية فى الصحف المصرية والبريطانية[١]. وقد قامت هدى شعراوى رئيسة لجنة المرأة فى حزب الوفد وزوجة أحد أعضائه الأساسيين بتنظيم هذه الأنشطة. ويضيف بعض المؤرخين لهذه الرواية الأدوار الأخرى التلقائية التى لعبتها المرأة فى المدن، وأيضًا الطبقة العاملة من النساء الريفيات لدعم الثورة[٢].

وحتى الآن، لم تتطرق الدراسات إلى ما كتبته مى زيادة عن سيرة ملك حفنى ناصف وعائشة تيمور، تلك المقالات والأحاديث التى قيلت فى المنتديات العامة عام ١٩١٩، ١٩٢٢ على التوالى ثم نشرت بعد ذلك فى "المقتطف" فى عام ١٩٢٠ و١٩٢٣ كنماذج لإنتاج ثقافى وطنى[٣]. وكانت مى زيادة - التى برزت ككاتبة ومتحدثة لها صالونها الخاص الذى تجتمع فيه الشخصيات البارزة من الرجال فى الفترة من ١٩١٣ وما بعدها[٤] قادرة على توظيف تاريخ المرأة المصرية فى خدمة المناقشات الدائرة حول مفهوم الوطنية الحديثة التى كان يطرحها أعضاء صالونها وتؤيدها الثورة. وبصورة أدق، فإن السيرة الذاتية لكل من ملك ناصف وعائشة تيمور والتى كتبت فى بداية ونهاية ثورة ١٩١٩، تمنحنا الفرصة لدراسة تأثير الحركة الوطنية على النساء بصفة

عامة، وعلى مقالات وأحاديث مى زيادة بصفة خاصة من خلال دراستها لحياة كل من هاتين الشخصيتين. وقد سجلت زيادة أن حبها للطبيعة، وتقديرها لفصاحة اللغة العربية فى القرآن ثم ظهور الحركة الوطنية التى كانت استجابة لثورة ١٩١٩ قد أثرت فى كتاباتها، وأضافت أنه لولا الحركة الوطنية لما كانت كتاباتها قد تطورت بالسرعة التى تمت بها[٥].

وسوف نستهل هذا الفصل بوصف زيادة للمضمون الوطنى الذى ألهمها كتابة هذه السير الذاتية للنساء الأوائل. وبعد ذلك سنشرح كيف أن احتضانها للرؤى المختلفة التى طرحتها كتابات الوطنيين المحدثين أثرت فى عرضها لحياة وأعمال ناصف وتيمور. كما سنشرح أيضًا كيف أن مناقشات زيادة حول الهوية الوطنية لهؤلاء النساء تعرضت لتغيرات منطقية عكست ظهور الحركات النسائية والوطنية. وفى النهاية سوف يناقش هذا الفصل كيف أن كتابات زيادة فشلت فى تقدير مدى مساهمة كتابات وبرامج ناصف وتيمور فى الجدل الوطنى الذى كان سائدًا فى وقتها.

ثورة ١٩١٩، ودمج دور المرأة فى التاريخ الوطنى

حين توفيت ملك حفنى ناصف فى ١٧ أكتوبر عام ١٩١٨ عن عمر يناهز الثانية والثلاثين، رصدت مى زيادة مشاعر الحزن العميق الذى شمل الكثيرين من الرجال والنساء العاديين، مسلمين وأقباطًا، كتابًا أو مناصرين لحقوق المرأة. وكما أشارت حنان خلوصى فى الفصل الحادى عشر، كانت ملك ناصف ناشطة حقوقية معروفة فى الصحافة الوطنية فى العقد الأول من القرن العشرين كما كان لها احترامها وتقديرها من الرجال والنساء على السواء. وبالتالى كانت التعليقات التى تشيد بها وبمساهماتها فى الأعمدة الصحفية كثيرة ومتعددة ولذلك اقترح كثير من الرجال والنساء البارزين إحياء ذكراها، وقد أخذ الرجال المبادرة بإقامة حفل تأبين لها فى اليوم الأربعين بعد وفاتها، تاركين للنساء الاحتفال بذكراها السنوية[٦]. وقد رأس الاحتفال الأول عدلى يكن[٧]

وزير المعارف في ذلك الوقت اعترافًا بإنجازاتها التعليمية. فقد كانت من أوائل خريجات المدرسة السنية التي كانت مدرسة البنات العامة الوحيدة في تلك الفترة، كما أنها أنهت شهادة المعلمات عام ١٩٠٣، وعملت كمدرسة حتى زواجها عام ١٩٠٧ من عبد الستار بك الباسل[٨].

اهتمت مي زيادة بحفل التأبين الذي أقامه الرجال رغم عدم حضورها، حيث كان احتفالاً خاصًا بالرجال فقط، إلا أنها أولت كثيراً من الاهتمام به أكثر من اهتمامها باحتفال النساء الذي كانت مشاركة فيه. وذكرت أن الاحتفال الأول ضم كلاً من الشخصيات العامة المثقفة المعروفة التي تتمتع بالاحترام والتقدير، إلا أن الأغلبية لم تكن من الجيل الصاعد الذي كان يناصر سفور المرأة، بل كانوا من المحافظين الذين يرتدون "العمم والطرابيش" وينتمون إلى الطبقة الوسطى الجديدة، وذكرت أن واحداً منهم قال: "أيها الرجال... بلغوا النساء أننا نحترم المرأة المثقفة تمامًا كما نحترم الرجال العظماء"[٩]. وفي محاولة منها لتفسير هذه المقولة، تُذكر زيادة قراءها أن وفاة الرموز العظيمة يثير الاهتمام في النفوس، والشعور بالفخر في القضايا التي كانوا يكافحون من أجلها، واستطردت تقول أيضًا إن تاريخ الحركة النسائية المختلف في الغرب أو الشرق يفسر هذا الاهتمام الذي أولاه الرجال لملك ناصف:

"حين بدأت المرأة الغربية حركتها النسائية، لم يساندهن سوى عدد قليل من الرجال، في حين سخرت منهن الأغلبية. وقد انتهت هذه السنوات المؤلمة من الكفاح إلى غير رجعة، وحصدت المرأة دعم ومساندة أغلب الرجال البارزين في أوروبا وأمريكا. أما هنا، فإن ذكر الحركة النسائية يذكرنا بأن الرجال كانوا هم المؤسسون لها، والذين دعموها، واستمروا في تغذية أنشطتها، واحتفال الرجال اليوم بباحثة البادية (وهو الاسم الذي كانت ملك ناصف توقع به على مقالاتها بعد زواجها) لأكبر شاهد ودليل على ما أقول"[١٠].

وفى ضوء قراءة هذا التاريخ للمرأة الغربية والمرأة المصرية، نجد أن المرأة الغربية كان عليها أن تناضل لبناء حركتها وللحصول على تأييد ودعم الرجل، أما المرأة المصرية الشرقية فلم تواجهها هذه الصعوبة، حيث إن الرجال كانوا المؤسسين لهذه الحركة ووفروا لهن دعم الرأى العام. وهذا ما يفسر مسارعة الرجال لإحياء ذكرى ملك ناصف وحضور هذا العدد الكبير من الرجال لتأبينها. ومن الواضح أن وجهة نظر زيادة كانت من منطلق تجربتها الشخصية فقد أصبحت كاتبة بارزة بسبب تأييد القيادات من الرجال فى تلك الفترة لها، وإن كان ذلك لا يبرر بوضوح أسباب حضور الكثيرين من غير المؤيدين لحقوق المرأة هذا الاحتفال.

ونتساءل هنا لماذا كرَم الكثيرون من الرجال المحافظين تلك المرأة الكاتبة؟ إن هذه الحقيقة تشير إلى مدى التقدير لها سواء من الرجال المحافظين أو الليبراليين، فقد انتقدت ناصف أسلوب الضغط الذى كان يمارسه الرجال المحدثين لفرض رؤيتهم المجتمعية على المرأة، فى نفس الوقت الذى حاولت فيه أيضًا توسيع دائرة مشاركتها فى المناقشات العامة التى لم تدعمها الشريحة المحافظة، ورغم أنها لم تكن منحازة إلى أى من المعسكرين فإن كل واحد منهم وجد فى أعمالها ما يمكن مساندته. وكان تشكيلها لأجندة مستقلة لها تعكس وجهات نظر المرأة - وليس الرجل - قد ساعدها على إيجاد مساحة مستقلة لها تناقش فيها رؤيتها وحيث يمكن لقطبى المجتمع أن يتلاقيا عند حقوق المرأة. وبالتالى تمكنت من تبوؤ مركز بارز مؤيد من الاثنين.

كان يوم ٢٦ نوفمبر ١٩١٨، وهو يوم الاحتفال بذكرى ملك ناصف، يوضح أيضًا الوحدة النادرة التى جمعت بين المحافظين من الرجال والليبراليين. وقد جاء هذا الاحتفال بعد أن أنهى الوطنيون المصريون اختيار أعضاء الوفد الذى يمثل الشرائح المختلفة والعرقية من المجتمع المصرى لبدء مفاوضات الاستقلال عن بريطانيا العظمى. ولم يكن عدلى يكن وزير المعارف وحده عضواً فى الوفد، بل انضم إليه حمد الباسل باشا الذى كان من أعضاء القبيلة البدوية التى ينتمى إليها زوج ملك ناصف[١١]. ولأن الإنجليز استمروا فى فرض حصارهم على اللقاءات العامة خلال الأيام الأخيرة

من الحرب العالمية الأولى، فقد كان ظهور هذا العدد الكبير من الرجال المحافظين بجانب المناصرين لحقوق المرأة فى الاحتفال بذكرى ناصف، يمثل عرضاً للوحدة الوطنية التى تدعم ناصف وتساند الوفد.

وماذا عن مغزى ما قيل فى الاحتفال "أيها الرجال... بلغ المرأة أننا نجل النساء المثقفات تماماً كما نجل الرجال العظام."؟ إن هذه الكلمات التى طلب فيها المتحدث من الرجال إبلاغ النساء بتقديرهم لملك ناصف تشير إلى الاعتراف بالتفرقة بين الرجال والنساء فى هذا الحدث العام، وإن قائلها يريد التأكد من إبلاغ النساء بهذه الرسالة التى قد يبدو أنها كانت جزءاً من محاولة التقرب إلى المرأة فى لحظة تاريخية حاسمة بوصفها عضواً فى الأمة. كما أنها تشير فى نفس الوقت إلى عدم المساواة بين الرجل والمرأة، ولكنها تعترف بالمكاسب الجديدة التى حققتها ناصف للمراة فى المجتمع الحديث وتقدير الرجال للمعرفة التى حصلت عليها وتساوت مع تقديرهم للرجال العظام. وفى حين ما كانت عظمة الرجال تتجاوز مجرد حصولهم على التعليم، كان التقدير للمرأة يتحقق فقط من خلال حصولها على التعليم واكتساب المعرفة. وكان الدور المزدوج لناصف كمدرسة وكاتبة قد أهلها لمكانتها كامرأة مثقفة.

وأخيراً فلم يكن واضحاً مما قالته مى زيادة عما إذا كان مصدر المقولة السابقة رجلاً من المحافظين أو من الليبراليين، ولكنها أشارت إلى عكس ادعاءات ناصف بأن الرجال كانوا يمارسون قهر النساء. فقد كانت ناصف ترتاب فى قيادات صحيفة "الفريدة" الذين كانوا يزعمون أنهم صوت الليبرالية فى مصر وقد خصصوا لها عاموداً فى الصحيفة لتكتب مقالاتها. وأشارت إلى أن "الفريدة" ومحرريها من الرجال كانوا يعمدون إلى فرض أرائهم على النساء، وما يرتدين من أزياء، ونوعية التعليم الذى يتلقونه، ودورهن فى عملية الإصلاح، بل ونوع علاقاتهن بأزواجهن! وأن ذلك ما هو إلا محاولة واضحة لاستمرار فرض وصاية الرجل على المرأة باسم تحريرها[١٢]، وبالتالى يكون تكريمهم لها محاولة لتبرئة أنفسهم من التهم السابقة، وإثبات أنها كانت مخطئة فى حكمها.

وفى استجابة لمشاعر الناس تجاه ملك ناصف، طلب يعقوب صروف - وكان يملك المجلة السورية "المقتطف" التى كانت تطبع فى مصر - من مى زيادة أن تكتب مقالة تلخص فيها وجهة نظر ملك ناصف فى قضايا عدة(١٣). وفى استغلاله لهذه المشاعر استعمل صروف حقه كمالك للجريدة يختار الموضوعات التى تجذب القراء وتزيد من توزيع جريدته. ففى تلك اللحظات التاريخية انصب اهتمام القراء من الرجال على ملك ناصف وآرائها، وقد نجحت سلسلة مقالات مى زيادة فعلاً فى إرضاء هذه الطلب، مما دفع صروف إلى اتخاذ قرار بتجميع هذه المقالات فى صورة كتاب لتوقعه المزيد من الاهتمام بها عند عقد الاحتفال الثانى بذكراها الذى نظمته النساء بعد ذلك بعام.

وقد ناقش بنديكت أندرسون أهمية الدور الذى لعبته الكلمة المطبوعة عن النظام الرأسمالى فى رسم صورة للمجتمعات الوطنية الحديثة والتى انطلقت مفاهيمها وأساليب تطبيقها من خلال جماعات أخوية متساوية فى الرؤى(١٤). ثم يتساءل كيف يمكن فى هذه الحالة التوفيق بين طبيعة الجماعات الأخوية الوطنية مع الاهتمام بحقوق المرأة فى القضية المصرية؟ ويوفر التاريخ فى العقدين الأولين من القرن الثامن عشر رداً مثيراً على هذا السؤال، ففى خلال تلك الفترة كان الاتجاه السائد فى الصحف والمجلات مثل صحيفة "الفريدة" المصرية و"المقتطف" السورية إلى جانب بعض المجلات النسائية الصادرة فى ذلك الوقت - هو استخدام دور المرأة وحقوقها فى تحريك المجتمع لمناقشة مميزات المجتمع الوطنى الحديث ومقارنته بالمجتمع السابق. وفى حين ما كانت الجرائد النسائية تعتمد على النساء سواء فى محرريها وقرائها واللائى كن يشكلن نسبة ضئيلة من القراء بصفة عامة - للتأثير فى الحوار حول التحولات التى طرأت على دور المرأة فى الأسرة والحياة العامة(١٥)، كانت صحيفة الفريدة والمقتطف وهما من الصحف والمحلات التى كانت نادراً ما تستخدم الكاتبات من النساء، توجه مقالاتها إلى القارئ الرجل ليشارك فى الجدل الواسع حول الحداثة والوطنية، مستخدمين حقوق المرأة كمقياس لتطور ونمو الظاهرتين. وحتى اللحظة التى التحقت فيها ملك ناصف بمجلة الفريدة كواحدة من كتابها - كان النوع (ذكر/أنثى) مجال نقاش نوعى

فى صحف تلك الفترة وهو نقاش كان قاصراً على الرجال وعلى وجهة نظرهم تجاه المرأة. ففى مرحلة ما قبل الحداثة لم تجر العادة فى المجتمع على مناقشة موضوع المرأة علانية حيث كانت تعتبر كائناً له خصوصيته وتنتمى فقط إلى عائلتها. ولكن فى ضوء إقحام المرأة فى مناقشات عامة، أكد الرجال حقوقهم عليها ليس بسبب أية علاقة قربى ولكن من منطلق أنهم رجال وأعضاء فى جماعة ذكورية. وكان أول الحقوق التى يمارسها الرجل فى المجتمع الاستعمارى الحديث هو حق الرقابة على مناقشة التفصيلات الدقيقة التى تخص المرأة (مثل علاقتها بأولادها وزوجها، وأسلوب إدارتها لبيتها). كما وأن آراءهم فى دور المرأة النسائى كان علامة بارزة فى تحديد التقسيمات الأيديولوجية الواسعة التى تميز بها المجتمع الإسلامى الجديد الحديث.

حين بدأت ناصف فى الكتابة فى مجلة "الفريدة"، استخدمت وضعها المميز كخريجة من مدرسة السنية، وكمدرسة متدربة لتتحدى هذا الجدل بكل ما فيه من التميز الذكورى الذى افترض أن النساء لسن مؤهلات بعد للتحدث عن أنفسهن، أو التعبير عن أوضاع تتحدى هذه الممارسة الجديدة لسلطة الرجل. ومن خلال هذا المنبر الحديث بدأت فى انتقاد مفهوم الحداثة، وكيف أن أسلوب المناداة بها من قبل الرجال المصريين قد قلل من شأن المرأة وألقى عليها اللوم فيما يخص محن المجتمع المصرى(١٦). وفى نفس السياق وبنفس الأهمية ناقشت كون هذا الحوار الذكورى الواسع حول تحرير المرأة يكشف عن انعدام الفوارق بين مجتمعات ما قبل الحداثة، والمجتمع الحديث. وفيما يلى أحد أبلغ المقالات فى هذا الخصوص:

"يجب أن يترك الرجال لنا الحرية لنتفحص آراءهم ونختار منها ما هو أكثر اقتراباً من المنطق. إذ لا يجب على الرجل أن يتخذ اتجاهاً مستبداً تجاه تحريرنا مثلما فعل بالنسبة لاستعبادنا. نحن لا نخشى الهواء والشمس قدر خشيتنا من عينيه ولسانه. فلو وعدنا بأن يغض بصره كما أمره ديننا، وأن يمسك لسانه كما تتطلبه الأخلاق الحميدة، فيمكننا فى هذه الحالة أن نتدبر شئونه وشئوننا"(١٧).

ساهم هذا الجدل الذكورى الجديد فى إثارة كم هائل من آراء الرجال فى المرأة، واقترحت ناصف أن تقوم المرأة بتجميع هذه الآراء، واختيار ما يتفق منها والمنطق. حيث إنه فى مضمونه الجديد ما هو إلا جانب من الاستبداد القديم الذى كان يمارسه الرجل. وفى نصيحتها إلى الرجل بغض بصره وكف لسانه عنها كانت تهدف إلى إعطاء الحرية للمرأة لمناقشة هذه الأمور المهمة.

باحثة البادية، وآراء مى زيادة فى حوار الوطنيين الجدد من الرجال

بعد استجابتها ليعقوب صروف بكتابة سلسلة من المقالات عن ملك حفنى ناصف فى "المقتطف"، استخدمتها مى زيادة لتضيف إلى نشاطها بعداً آخر وهو كونها ناشطة فى مجال حقوق المرأة، وهذا ما يفسر لماذا ضمنت المساحة التى خصصتها لسيرة ملك ناصف بعنوان باحثة البادية (وهو الاسم الذى اتخذته ناصف بعد زواجها من شخصية بارزة من أسرة بدوية، وانتقالها معه للعيش فى صحراء الفيوم) مساحة مماثلة لآرائها حول حقوق المرأة ولأنها كانت مهاجرة من سوريا، وأرادت أن تندمج فى محيط البيئة الأدبية المصرية، انتقدت زيادة بشدة آراء ناصف الاستقلالية لتؤكد بذلك إعادة وصاية الرجل وتسيد مناقشاته وآرائه.

كان أول نقد أدبى لهذا التشوش فى ترجمة حياة ملك حفنى هو ما كتبته هدى، السيدة التى لاحظت أن الخط الفاصل بين شخصية المؤلفة وكتاباتها غائماً مما يصعب معه تصنيف كتابتها. وتفسر كلماتها التالية جوهر هذه المشكلة:

"إنها ترجمة لحياة ملك، ولكنها سيرة ذاتية عن مى نفسها، فالقارئ يدرك أنه توجد رابطة قوية بين الكاتبتين وآرائهما، فحين تصف مى زيادة ملك حفنى ناصف أو تناقش أفكارها فهى تتعامل مع شخص أو شىء قريب منها، ومع ذلك فلا يوجد أى هوية تجمع بينهما... فسوف نلاحظ أن مى حين تناقش أفكار ملك فهى تنتقدها وتقدم

اقتراحات بديلة تؤدى إلى طرق أبواب أخرى، وهى تفعل ذلك بطريقة توحى بأنها تبحث عن فرصة تعبر فيها عن آرائها هى سواء بالموافقة على ما تقوله ملك أو بمعارضتها. وكما ذكرت سابقًا فإن مى تعترف بأنها لم تكن موضوعية فى كتاباتها عن ملك، فمع كل فقرة كتبتها عنها، كانت توجد فقرة أخرى عن مى"(١٨).

ويشير هذا الوصف إلى أن زيادة استخدمت استراتيجية روائية فى ترجمتها لسيرة ملك والتى كانت حياتها وأعمالها جزءًا فقط من مضمونه فتقول بأنه رغم أن المؤلفة وموضوع كتابتها كانتا صديقتين وكاتبتين فإن الهوية المشتركة بينهما كانت مفقودة. فقد كان الصوت الأنثوى فى زيادة هو صوت المرأة القبطية المصرية القادمة من الشام التى تحس تهديدًا لها من صوت ملك المصرى الإسلامى، وبالتالى فقد فضلت أن تنحاز إلى النقاش الذكورى السائد فى تلك الفترة حول قضايا النوع بنبرته الشرقية العالية. فالقارئ فى تلك الفترة وأيضًا القارئ الحالى لسيرة ملك ناصف التى كتبتها مى زيادة عام ١٩١٩ يشعر بتضامنها النسائى ليس مع الحركة النسائية – ولكن مع النقاش الوطنى الحديث آنذاك، ومع نظرة أكثر دقة يكتشف اتجاهين واضحين فى تناولها لاهتمام المرأة بالنوع (ذكر/أنثى) فى تلك الفترة، وعلاقتها بالرجل.

وتقسم زيادة كتابها عن ملك ناصف إلى ستة فصول، يتناول كل فصل منها جانبًا من هوية الكاتبة المعقدة التى صاغتها حقيقة كونها امرأة، ومسلمة، ومصرية، وكاتبة، وناقدة وإصلاحية. ويركز الفصل الأول على ناصف كامرأة تتمتع "بكاريزما" خاصة وذات صفات تشارك فيها النساء الأخريات بالإضافة إلى صفات أخرى تتميز بها وحدها. فمثلاً كانت لها جاذبيتها الشخصية التى تميزها عن الأخريات، ولكن مثلهن كانت امرأة عاطفية لبقة تهتم بالتفاصيل، وتتفاعل مع الآخرين وتتواءم معهم. وتفترض زيادة أيضًا أن ملك كانت بداخلها مشاعر من الإحباط تجعل إحساسها أعمق بالأشياء وتميل بها كثيرًا نحو مشاعر الحزن(١٩).

وفى هذه الفصل تعطى زيادة مساحة واسعة لآراء ناصف حول تعدد الزوجات، وفى حين ما أشارت خلوصى فى هذا الكتاب إلى وجهة نظر ناصف فى تلك القضية

داخل المضمون الواسع لاتجاهات الدولة لمنظومة الزواج، إلا أننا نلاحظ أن زيادة تبنت وجهة نظر مسيحية حتى تتعاطف مع أحزان المرأة المسلمة التى كان تعدد الزوجات جزءاً أصيلاً فيه فتقول "نحن النساء القبطيات اللائى اعتدن أن تكون أمهاتنا هن سيدات البيت الدائمات، وآلهته بلا منازع لا نستطيع أن نستوعب فكرة أن مجموعة كبيرة من إخوتنا يعش مأساة تحت تهديد مستمر، كما لا نستطيع فهم ما يتعرضن له من إذلال... أو مهانة"(٢٠). وبمعنى آخر فإن التقليل من قدر المرأة فى المجتمعات الإسلامية والعربية كانت مشكلة تواجهها المرأة المسلمة وليست المسيحية. وكان الصمت الذى تواجه به زيادة مشاكل المرأة المسيحية يدعم موقفها المتميز فى مواجهة المرأة المسلمة.

وبعد ذلك وجهت زيادة اهتمامها إلى الهوية الإسلامية لملك. فتقول إن ناصف كانت عاشقة لدينها، محبة له وفخورة به فهى "مسلمة قبل أى شىء آخر." وكدليل على ذلك ما كان مشهوداً لها من تقوى بين شقيقاتها المسلمات. وقد أثر الإسلام فى اتجاهاتها ومناقشاتها للقضايا المختلفة سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو أخلاقية كما أنه احتل مكانة كبيرة فى أجندتها الإصلاحية، ولذلك نادت بضرورة تعليم المرأة المسلمة مبادئ الإسلام الذى يشمل فهم القرآن والتقاليد الإسلامية بالإضافة إلى السماح لهن بالصلاة فى المساجد حتى يتسنى لهن الاستماع إلى الخطب الدينية، وأن يكن جزءاً من الحياة والاحتفالات الدينية فى المجتمع(٢١).

وتفسر زيادة هذا التدين من قبل ناصف بأنه كان السبب فى صرامة وجهة نظرها غير العادلة فى المدارس التبشيرية وخاصة التى تديرها الراهبات، ولأنها كانت نفسها خريجة إحدى المدارس التبشيرية فقد دافعت عنهم ضد انتقاد ملك لهم الذى أشار إلى أن التعليم فى تلك المدارس يعتمد على الاستظهار دون فهم أكثر من تعليم التلاميذ القدرة على الفهم، وكان قاصراً على تعريفهم بتاريخ البلاد الأخرى وليس ببلدهم، كما ركز أيضاً على اللغات الأجنبية على حساب اللغة العربية، بالإضافة إلى اعتناق مفهوم ضيق للأنوثة يعتمد على تعلم عزف البيانو والتحدث بلغة أجنبية. كما كانوا يعلمونهن التعالى على الآخرين مما يعنى أن سلوكهن لم يكن لائقاً، إلى جانب تبذيرهن فى مظاهر كاذبة تستهدف التباهى والتفاخر والاستعراض(٢٢).

وفى رد فعل لهذا الانتقاد قالت زيادة إن هذه المشكلات لا تختص بها المدارس التبشيرية وربما تعكس أكثر مساوئ التلميذات وليس المدارس. وبصفتها واحدة من خريجات تلك المدارس فهى تؤكد بأنها تركز على المبادئ العالية والتدين. أما فيما يتعلق بتدريسهن التاريخ الإسلامى والشرقى فإن هذا هو واجب الأسرة! وفى شأن اللغة الأجنبية فهو سلاح يعطى أبناء الشرق القدرة على التعايش مع "العالم الشرقى والغربى على السواء"(٢٣).

وبعد هذا الحوار مباشرة اتهمت زيادة ملك ناصف بالتعصب فكتبت تقول: "سوف ترى مجموعة ما أن باحثة البادية شخصية متعصبة، وهذا مما لا شك فيه ولكن كيف يمكن لنا أن ننكر هذا التعصب؟ أليس هو أقرب المشاعر إلى النفس؟"(٢٤) وكان ذلك أكبر خداع فى تفسير رؤية ناصف للمدارس التبشيرية. فلم تكن مهاجمة ناصف لهم من منطلق توجهاتهم الدينية، ولكن لأسباب وطنية: فقد تجاهلوا تدريس لغة وتاريخ المجتمع الذى يعيشون ويعملون فيه، وفرضوا على نسائه أدوارًا ثقافية محددة(٢٥). ومع ذلك فإن زيادة اعتبرت نقد ناصف لها بجانب تفاخرها بدينها تعبيراً عن التعصب. وإن كان من الصعب تخيل أن مسلمين آخرين يعتبرون آراء ملك فى تحيزها للإسلام نوعاً من التعصب فالأعضاء من الأقليات الدينية هى التى كان يمكنها أن تقتنع بهذه الفكرة. ومع ذلك فلم تشر زيادة صراحة إلى أن هذه وجهة نظر مسيحية، ولكنها اختارت أن تفسر التعصب بأنه غريزة إنسانية يشعر بها الجميع. وكان استخدام هذا الهجوم الشديد على ملك ناصف الذى كانت تخففه أحيانًا قد أصبح استراتيجية ثابتة استخدمتها زيادة فى كثير من فصول كتابها. ورغم أنها كانت تغذى الإحساس بصداقتها مع ناصف وتحالفها معها فى نفس الصراع، فإنها لم تظهر تعاطفها معها. ويشير العنوان الفرعى للكتاب "باحثة البادية: دراسة نقدية" إلى أنه دراسة نقدية للمؤلفة فى حين أنه فى الواقع كان هجوماً شرساً للمؤلفة.

وفى الفصل الذى خصصته زيادة لملك بصفتها امرأة مصرية، أكدت إحساس الدعابة لديها، ودماثتها، وسهولة تعبيراتها الأنيقة واعتزازها بوطنيتها كمكونات لشخصيتها المصرية. وسواء كانت تناقش الإسلام أو الشرق فإن وطنية ناصف المصرية

كانت دائمًا تطفو على السطح. كما أنها ناشدت كل الكتاب تطوير حضارة "خاصة بالشرق تتواءم مع غرائزه، وعاداته دون أن تقوض من استفادته من مساهمات التحديث"[٢٦]. وحين تعود إلى مناقشة قضايا المرأة فهى تنحى جانبا الدول الشرقية والإسلامية كإطار مرجعى وتركز على النساء المصريات ومشكلاتهن. وأخيرًا فهى تعلن – دون اعتذار – عن ولعها بكل ما هو مصرى بما فيه اللون الداكن الجذاب لمعظم المصريين وأيضًا تاريخهم القديم.

وفى نهاية هذه الفصل تعرف زيادة نفسها بأنها مواطنة مصرية عضو فى المجتمع المصرى الوطنى – وتتوافق تمامًا مع مفهوم "مصرية" وادى النيل كما ناقشها محمد حسين هيكل وآخرون فى العقود الأولى من القرن العشرين[٢٧]. وفيما يلى وصف تجريدى لوطنها وكيف حددت علاقتها بمصر:

"من ضمن الطبقات الاجتماعية المختلفة، لا يوجد ما يلهم الحماس أكثر من ذكر اسم الوطن الذى ينتمى إليه الفرد فهو خلاصة وجوده، يمثل عائلته وأحباءه، المكان الذى شهد ضحكاته وبكاءه، المكان الذى يضم قبور أجداده... فهو رمز الميراث الكلى له، الأثرى والتاريخى والأخلاقى والعلمى والواقعى، فهو يحتضن خبرة الشخص اليومية بطلوع الفجر الجميل، وغروب الشمس الذى يكتنفه الجلال والمهابة".

"نحن الذين يحبون مصر نميز جمالها الطبيعى، وعظمتها التاريخية وآثارها القديمة، ولطف شبابها من الرجال والنساء. ونحن ندرك أن مصر الحقيقية الأصيلة هى تلك التى سارت بكل كبرياء وراء أعلامه المرفرفة... إنهم هؤلاء الشباب الطامحين إلى التطور، وتلك هى الأمة التى تتذكر دومًا أن طريق التقدم ليس هو المليء بالقلاقل والدمار والخراب بل هو الذى يمتلئ بالهدوء والعمل والفكر".

"إن مصر هى المرأة المصرية التى أظهرت لنا هذه الأيام أنها تمتلك كل ما كنا نأمل فيه... ما أجمل مشاهدة ابتسامات هؤلاء النساء من خلف براقعهن البيضاء خلال المظاهرات.. وما أشد الفرحة التى أحسسنا بها ونحن نرى العلم المصرى الذى يحتضن الهلال والصليب، وما أجمل أن نستمع إلى الأصوات الشجية المنخفضة التى كانت تغنى النشيد الوطنى".

"دع باحثة البادية ترقد فى أمان وسلام، فإخوتها لديهن نفس الاستعداد الوطنى... أنا أحيى مصريتها وأحيى كل مصرية. وأختم هذا الفصل بالهتاف: تحيا مصر"(٢٨).

وإلى جانب الأبعاد العاطفية / الشخصية التى وحدت الوطن مع الأسرة والأحباب والأجداد، فإن زيادة تسترجع الذاكرة الجماعية التى تشترك مع الآخرين والتى صاغها التاريخ والآثار(٢٩) والأخلاقيات. بالإضافة إلى رموز وطنية مهمّة أخرى مثل العلَم والنشيد الوطنى الذى يتضمن محتوى عاطفياً. وفى خلال ثورة ١٩١٩ الوطنية كانت مصر تمثل من خلال رجالها ونسائها الذين خرجوا فى المظاهرات يحملون الأعلام التى تحتضن الهلال والصليب ورغم أن زيادة كانت تؤيد هذه المظاهرات فإنها كانت تشعر بالحذر خوفًا من التدمير والخراب الذى ينتج عن الاحتجاجات والمحتجين، مفضلة النظام والفكر والعمل كوسائل للتعبير الوطنى. وفى مقالتها الطويلة التى بدأتها بالاعتراف بمصر كوطنها بالتبنى الذى يأويها وعائلتها تنتهى بالهتاف الوطنى لمصر.

بعد ذلك انتقلت مى زيادة إلى وصف براعة ملك ناصف فى الكتابة، فتستهل كلامها بالاعتراف بها ككاتبة تتميز ببراعة استخدام اللغة كأداة لجمال ورشاقة التعبير، ولكنها على الوجه الآخر وبصورة متناقضة تنتقد كتاباتها لعدم قدرتها على الولوج داخل النفس، وأنها تنقصها الروح(٣٠). ويتناقض الرأيان بما أوردته سابقًا من قدرة ملك على التعاطف والتفاعل مع مشاعر الآخرين وتدينها.

وفى حين ما تعترف زيادة بدور ملك ناصف كناقدة اجتماعية، إلا أنها تقول إنها كانت تنزع إلى الانتقاد بطبيعتها، وإنه كانت لها القدرة على صقل قدراتها النقدية من خلال تعليمها والتجارب المؤلمة التى مرت بها، وسهولة وصولها إلى الشرائح المختلفة فى المجتمع. فهى تنتمى إلى الطبقة العليا من خلال والدها وزوجها، إلا أنها أثناء دراستها كانت لها صداقات مع زميلات من الطبقة الوسطى. وبعد زواجها انتقلت إلى الفيوم حيث سَهُل لها الوصول إلى عالم البدو والريفيات. ومن خلالهم تمكنت من التعرف على الدور الذى تلعبه طبقات المجتمع فى التمييز بين تجارب وخبرات المرأة بالإضافة إلى بعض مصادر الاختلال الوظيفى الاجتماعى والتى اشتركن فيها(٣١).

فمثلاً كان اعتراض ناصف على سفور المرأة نابعًا من إدراكها أن تعليم المرأة ما زال قاصرًا، وأن الرجال والنساء على حد سواء لم يكونوا مؤهلين تمامًا لهذا التحول الاجتماعى الذى ينمى جانبًا العزلة بينهما. وفى رصدها للأسلوب الذى عبر عنه المجتمع المصرى فى التقليل من شأن المرأة وقيمتها منذ طفولتها وحتى سن البلوغ، فتحت الأبواب لنقد العائلة المصرية وخاصة فيما تتعرض له المرأة من ألم جراء تعدد الزوجات.

وفى نهاية هذا الفصل تقر زيادة بعجزها لأنها - وهى مسيحية - لم تستطع أن تشخص الأمراض الغريبة الناتجة عن تعدد الزوجات "لأن هذه الأمراض كانت غائبة فى أهلها، ورغم أن مشاعرها الأنثوية تستطيع أن تتفهمهم فإنها ظلت حقائق بعيدة عنها." كما وأنها تشعر بالحزن لأن - الأسرة وهى مصدر ومستودع السعادة - أصبحت مستنقعًا للكوارث والأحزان[٣٢]. ومع ذلك فقد ظلت صامتة تجاه المشكلات التى تواجه النساء المسيحيات فى أسرهن.

وفى النهاية تحتفظ زيادة بأقسى نقد لملك كمصلحة اجتماعية. فهى تذكر القارئ بما قالته عنها فى فصل سابق "هى لا تعطى القارئ أجنحة يستطيع التحليق بها، ولا توفر له الخيال الكافى ليرتفع فوق جبال الأوليمب... فهى لا تهتم إلا بالمشاعر الواضحة التى تشترك فيها الجماعات... وهى دائمًا قابعة داخل نطاق بيئتها تحملق فى مظاهر الحزن والأسى وعيونها ممتلئة بالدموع ثم تخاطبهم فقط بألفاظ ملتهبة..."[٣٣]. وبعد مراجعة برنامج ملك ناصف فيما يتعلق بالقوانين والتى تقترح فيها فتح المجال أمام المرأة فى جميع مستويات التعليم بما فيها الطب ونادت بالمزيد من تعليم الدين للمرأة، بالإضافة إلى أنها ناصرت قضية الحجاب طبقًا للمبادئ الإسلامية، كما طالبت بفترة خطوبة قبل الزواج وأيضًا تعدد الزوجات فى حالات استثنائية. وتقول زيادة "آسفة يا سيدتى، فكل هذه المقترحات سبق أن نوقشت فى سوريا"[٣٤]. ورغم أن مقترحات ناصف تجاوزت الإصلاحات المحدودة التى نادى بها قاسم أمين والتى اعتبرتها زيادة برنامج عمل لتحرير المرأة، فإنها لم تكن على استعداد للاعتراف بأهميتها أو بجديتها.

وكان تعليق مى أنها لم تأت بجديد حيث سيق مناقشتها فى سوريا وتتجاهل بذلك كيف أن ملك وسعت من حدود الجدل فى المضمون المصرى. وبذلك لم يكن نقدها أكثر من تأكيد حافة التنافس بين المجتمع السورى فى الشام والمجتمع فى مصر فى مجال النوع (ذكر/أنثى) دون مناقشة طبيعة الجدل الذى دار فى سوريا وحتى تؤكد هذه النقطة تقول فى نقدها للبرنامج الإصلاحى الذى دعت إليه ملك ناصف:

"وأنا أنهى هذا الكتاب "النسائيات"، تثور علامة استفهام كبيرة. أنا لا أدرى كيف لم تركز ملك ناصف على اهتمام المرأة بالنساء الفقيرات، وأهمية تشكيل مجتمع يستهدف خير المرأة المسلمة؟ لقد كنت دائما أشعر بالصدمة حيال تلك المؤسسات الخيرية التى تنظمها المرأة من كل الجماعات العرقية والدينية فيما عدا النساء المسلمات رغم أنهن يمثلن أكثر الجماعات ثراءًا وكرمًا. ولأنهن كن يمثلن الأغلبية، كان عدد المحتاجات منهن كبيرًا أيضًا".

"إن المرأة تنجذب بطبيعتها إلى الأنشطة الخيرية ولذلك لا أفهم لماذا لم تشكل المرأة المسلمة جمعية خيرية خاصة بها. وفيما عدا ذلك، هل يعترض أحد على جدوى الإصلاحات التى تنادى بها ناصف؟ إن برنامج الإصلاح القاصر الذى عرضته يؤكد شيئين: الأول فتح جميع أبواب التعليم أمام المرأة، والثانى هو توافق كل الإصلاحات مع تعاليم الإسلام والعادات الوطنية. ومن الواضح أن تعصبها فى هذه النقطة دفع بالبعض إلى التعليق بأنها لا تحتاج إلا إلى "عِمة" (وهى غطاء الرأس الذى يرتديه علماء الدين) لتصبح "شيخة". أما أنا فأميل إلى النظرة إلى آرائها بشكل إيجابى حيث إنها سوف تؤكد لأشد المحافظين صرامة محاسن وجدوى التغيير."

ويبدو واضحًا من الفقرة السابقة أن مى تشير إلى أن المرأة المسلمة يقع عليها الكثير من اللوم لأنها تختلف عن المجتمعات الأخرى فى فعل الخير. واستخدمت هذا الانتقاد العام أيضًا بالنسبة لأجندة ملك الإصلاحية التى وصفتها – ليست فقط بأنها ينقصها الخيال – ولكن الاهتمام أيضًا. وكأن ذلك لم يكن كافيًا فقد اتهمتها بأن توجهها نحو الإصلاح كان ثانويًا وقاصرًا حيث إن تركيزها على التعليم كان أساسيًا

إلا أنه تميز بتعصب واضح للمبادئ الإسلامية. وفى محاولة منها للتخفيف من حدة نقدها، انتهت زيادة إلى أن تعصبها الدينى كان له فائدته السياسية حيث فتح مجال الحوار للتغيرات الاجتماعية المقترحة.

وفى نهاية هذا الفصل تشير زيادة إلى الحجاب كعلامة بارزة على قهر المرأة المسلمة، وقياس لمحدودية برنامج الإصلاح الذى أتت به ملك ناصف. فالحجاب فصل المرأة المسلمة عن عالم العمل، وسمح لوكيلها أو الوصى عليها أو حراسها أن يستغلوها اقتصاديًا، وهنا تقحم رأيها بأن أفكارها بالنسبة لهذا الموضوع لا طائل من ورائها لأنها قضية إسلامية. ومن المثير للاهتمام هنا أنها بدأت فى نشر آرائها فى هذا الشأن فى مقالة بعنوان "المسلمون اليوم" فى جريدة "البروجريه" المصرية، ضمنتها حواراً بينها وبين ملك عن هذا الموضوع، ثم تحدت فى تلك المقالة وجهة نظر ملك فى أن الحجاب سوف يمزق يومًا ما ولكنه فى الوقت الحاضر كان ضروريًا لحماية بعض النساء اللائى لم يكن على استعداد بعد لهذه النقلة الدرامية إلى مجتمع يضع حداً للعزل النوعى (ذكور/إناث). فلم يكن الحجاب فى رأى ناصف مجرد رمز أو قطعة من القماش، ولكنه كان مرتبطًا بفهم جديد للحرية يمكن للأم أن تنقله إلى أطفالها. وفى استجابة لهذه الكلمات قالت زيادة إن الفوضى الاجتماعية قصيرة المدى هى ثمن بخس لإلغاء هذا الرمز تمهيداً لنوع من الاعتدال طويل المدى(٣٥).

وتنهى زيادة هذه السيرة بتخصيص الفصل الثامن والتاسع لأعمال قاسم أمين الذى وفر الحوار الوطنى الحديث الذى انتقدته ناصف. وجاءت عناوين الفصلين كالتالى: "المقارنة بين قاسم أمين والباحثة". واستهلت الفصل الأول بمقولة للدكتور شيبلى شميل(٣٦) يؤكد المسار الذى سوف تنتهجه فى هذه المقارنة. وقرر شميل فى البداية بأن ناصف ساهمت مثل قاسم أمين فى نقدها للمشكلات التى تواجه الأسرة، وتركيزها على أهمية التعليم بالنسبة للمرأة، ولكنه أضاف "أنها – مع ذلك – لم تتوسع فى مطالبتها بتحرير المرأة لأنها لم تطالب بإلغاء كامل للحجاب رغم أن البعض اعتبر ذلك رأيًا صائبًا"(٣٧).

ومثلما قال شميل أكدت زيادة أن أعمال قاسم أمين ترتبط بأعمال ملك ناصف وآخرين كثيرين، أيضًا وأنها لهذا السبب فقد قررت أن تخصص الفصلين الأخيرين لأعمال أمين. ورغم أن مى استشهدت بقصيدة كتبتها ملك ناصف أنكرت فيها تبعيتها لأمين أو/و اتجاهاته... فإنها تقلل من موقف ملك فى الفقرة التالية:

"إن أفكار ملك ناصف تشير إلى أنها لم تكن منصفة لقاسم أمين وأنا لا أجرؤ على القول بأنها لم تفهمه... فكيف لى أن أفعل ذلك؟ ولكنى أعتقد أنه أثر فيها كثيرًا، فهى لم تمسك بالقلم إلا بإلهام منه حيث إنه مهد الطريق أمامها وأعد الناس لاستقبال ما سوف تقوله. ولقد تعرضت هى لبعض قضايا معينة حاولت أن تصلح منهم بنفس الطريقة التى وضع هو خطوطها. فكيف يمكن إذن لامرأة رفيعة الثقافة ألا تتأثر بكتابات كانت الأولى من نوعها من شخص استهدف صالح المرأة وخير الأمة؟ ولذلك فأنا أريد أن أعلن أنها ابنته بشجاعتها وثقافتها وهى تلميذته حين تطالب بإصلاح أوضاع المرأة. وهذا لا يعنى عدم وجود بعض الاختلافات الطفيفة بينهما"[٣٨].

وهنا نجد أن زيادة تمارس نفس الاستراتيجية التى تستخدمها فى كتابها، فهى توجه التهم لملك ناصف ثم تحاول أن تخفف من حدتها. فذكرت بأن ناصف لم تكن عادلة مع قاسم أمين بل ولم تفهمه ثم تخفف من هجومها بقولها إن أعماله كان لها تأثيرها فى ملك، وأن أفكاره مهدت الطريق للناس للتجاوب مع آرائها. كما تصفها أيضًا بأنها واحدة من أتباعه لأنها سلكت الطريق الذى خطط له وأن الفوارق بين أفكارهما طفيفة.

ويعبر الفصلان اللذان كتبتهما زيادة عن قاسم أمين وأعماله عن نظرة رومانسية لهذا الكاتب الذى توفى عام ١٩٠٨ بالإضافة إلى احترامها له. ووفقًا لقراءتها لأعماله، تصفه زيادة كرجل دمث الأخلاق وإن كان يتميز بشىء من العصبية فى شخصيته، وإنه كان مأخوذًا دائمًا بقضية العدالة، والحقيقة، والعدل، والطيبة والإصلاح. وكان دوره كقاض قد جعله متمكنًا ومتزنًا وأحسن مدافع عن المرأة[٣٩]. ولم تلق زيادة بالاً إلى

حقيقة ما ارتآه من استخدامه للصداقة النموذجية بين الرجال ليبرز عدم تكامل العلاقة بين الرجل والمرأة فى الأسرة. وتقول بأنه "عرف المرأة لأنه عرف الرجل وكانت معرفته بالاثنين متأصلة فى جذور الطبيعة الإنسانية"(٤٠). وتستشهد بقوله "كلما حاولت أن أتخيل معنى السعادة أجدها تتجسد فى شكل امرأة تملك جمال جنسها وعقلية الرجل"(٤١) وفى حين ما تقبلت مى فكرة أن معرفة أمين بطبيعة المرأة كانت نتاج معرفته بطبيعة الرجل، وأن تعريفه للنموذج المثالى للمرأة هى المرأة بطبيعتها الأنثوية وعقلية الرجل، عارضت ناصف الرأيين. فقد أشارت إلى أن هذا النموذج هو وسيلة جديدة للتحكم فى المرأة: فهو تثبيت لاحتياجات الرجل، وبصورة أقوى تشجيع المرأة على رؤية ذاتها من خلال عيون وعقلية الرجل.

وفى مجال مقارنتها بين مقترحات ملك فى الإصلاحات ورأى قاسم أمين نجد أن كفة قاسم أمين ترجح أكثر فملك تواجه الإصلاح كامرأة ترفض التخلى عن الماضى، فى حين أن قاسم أمين يواجهه كرجل يتطلع إلى الأمام. وكانت هى أكثر تحفظًا فمع كل خطوة تخطوها إلى الأمام كانت تنظر إلى الوراء وكانت تؤكد على التغيرات التى تتوافق مع بيئتها الثقافية. وعلى الجانب الآخر كان هو واثقًا من نفسه، وقادرًا على أن ينفض عن كتفيه أثقال الماضى والاختلاف الذى يفرق بين الشعوب فنجحت تعبيراته الوطنية المألوفة ومناقشاته الذكورية العصرية فى أن يكون لها الكلمة الأخيرة فى الحوار حول آراء ناصف. وقد انحازت زيادة إلى آراء أمين فى توجهها إلى الحركة النسائية المصرية حيث قالت عنها إنها تأسست من الرجال. ومهما كانت مبرراتها فى تلك المقولة فقد سمحت خاتمة سيرتها عن ملك ناصف لقاسم أمين، هذا الرجل العظيم الذى ناصر قضية المرأة المصرية، فى إلقاء ظلال على رؤيتها النقدية ونجاحها فى تقديم برنامج يتمحور حول المرأة. وقد تحدى المثقفون فى الفترة الأخيرة النظرة الشاملة إلى قاسم أمين بصفته محرر المرأة وأعطوا ملك حفنى تقديرًا أكبر لآرائها ورؤيتها.

•

لو أن سيرة ملك حفنى ناصف التى كتبتها مى زيادة فى مستهل الثورة الوطنية عام ١٩١٩ - قد قدمت الهوية الوطنية كواحدة من السمات العديدة للكاتبة، فإن ما كتبته عن عائشة تيمور - والتى نشرت فى المقتطف عام ١٩٢٣ فى نهاية الثورة ميزت الهوية الوطنية فوق سماتها الشخصية الأخرى. ورغم أن هوية عائشة تيمور العرقية واللغوية وضعتها فى مكانة بعيدة عن أغلب مواطنيها، فإن زيادة أسبغت عليهم صبغة وطنية فى محاولة منها لجعل المؤلفة رمزًا للهوية الوطنية. وبالتالى كانت الصورة النهائية التى اعتمدت على الحوار الوطنى الحديث والتى طرحت عائشة تيمور باعتبارها رمزًا للحداثة وليس للمجتمع القديم قد ميزت الدور الذى لعبه والدها فى بروز مكانتها فى المجتمع متغاضيًا عن مساهمات نساء أخريات فى نجاحها.

وفى مقدمة كتاب سيرة تيمور، تشرح مى زيادة أنه بعد تلقيها دعوة لإلقاء محاضرة على الشابات من أعضاء "جمعية مصر الفتاة" عام ١٩٢٢[٤٢] بدأت فى البحث بدون إبطاء عن "شخصية نسائية جامعة تهيؤها دراستها لأن تكون درسًا فى الأخلاق والأدب والاجتماع، شخصية تفتخر بها الحركة النسائية ونموذجًا يستطيع أن يلهم الأخريات"[٤٣] كموضوع للحوار. ولم تشرح زيادة ما هى طبيعة هذه الجمعية، إلا أننا يمكن أن نفترض أنها كانت واحدة من الجماعات التى ظهرت خلال تلك الفترة وبلورت اهتمام نساء الطبقة الوسطى بتاريخ المرأة والحركة الوطنية فى مصر. وترجع رغبتها فى دراسة شخصية أخرى تثير الاهتمام داخل الحركة النسائية إلى أنها رأت أن هذه الدراسة الجديدة ما هى إلا استمرار للمشروع الذى بدأته بكتابة سيرة ملك ناصف. وفى الفقرة التى ذكرناها سابقًا نلاحظ تحولاً ذا مغزى فى وجهة نظر زيادة فى الحركة النسائية. فقد تلاشى تمسكها بأن تلك الحركة كانت من صناعة الرجل وركزت على أنشطة المرأة خلال ثورة ١٩١٩، والتى تبلورت فى هذه المحاضرة التى نظمتها "الفتاة الشابة فى مصر الفتاة".

وفى رد فعل سريع لتلك المحاضرة، حاولت زيادة أن تتقرب إليهن من خلال البحث عن رمز نسائى آخر يستطيع أن يلعب دورًا نموذجيًا فى إلهامهن. ورغم أن هذا يمثل تحولاً مهمًا فى تحديد جمهورها، فإنها استمرت فى استخدام الحوار الوطنى الحديث الذى كان يؤيد الصوت الذكورى ووجهة نظره.

وتقدم زيادة أربعة أسباب لاختيارها عائشة تيمور لكتابها الثانى عن السير الذاتية. فأولاً: كانت عائشة تيمور "من الرائدات الطليعيات فى الحركة النسائية فى البلاد". ثانيًا: كان الجمهور العام على معرفة بها كشاعرة دون أن يتعرف على شعرها أو حياتها. وثالثًا: كان التقدير لإنجازاتها قد مهد الطريق لدراسة تطور مصر الحديثة، إلى جانب مكانتها بين الرموز الأدبية فى وقتها وليس فقط بين الكاتبات النسائيات. ورابعًا: كانت مضامين شعرها وكتاباتها تستحق مزيدًا من الدراسة لإلقائها لمحات من الضوء على الماضى والحاضر. وأخيرًا كانت حياتها مصدر إثارة، فقد أعطت القارئ فرصة لمعرفة الأوضاع التى نشأت فيها فى وقت كان الجمهور العام غافلاً عنها، بالإضافة إلى العوامل التى شكلت مصدر قوتها"(٤٤).

وكما كانت دراسة سيرة ملك ناصف قد أعطت الفرصة لمى زيادة لتأكيد أوراق اعتمادها ككاتبة، كانت دراسة كفاح عائشة تيمور قد عززت من سمة زيادة كناقدة أدبية جديدة. ورغم أنها أعلنت أن تيمور تعتبر من الرائدات الأوليات فى الحركة النسائية المصرية فإنها لم تفسر مغزى قولها. فظهور عائشة تيمور فى المحيط الأدبى وبين رموز بارزة فى القرن التاسع عشر كان يؤهلها لهذا الموقع المتميز رغم قلة ما كان معروفًا عن أعمالها وحياتها. وتناقضًا مع أقوالها ألمحت زيادة إلى أن إنجازاتها الأدبية، وظهور نجمها كان من خلال تطور مصر الحديثة. وبالتالى أصبحت حياة عائشة وأعمالها قاعدة للمقارنة بين المجتمعات المصرية التقليدية والمجتمعات الحديثة فى نفس الوقت. وفى حين ما كانت إنجازاتها ترجع إلى الحداثة، كان فشلها يرجع إلى التقاليد.

وفى طرحها للعصر الذى ظهرت فيه عائشة تيمور حددت زيادة الرؤية الوطنية الحديثة للتاريخ المصرى والتى طرحت نهضة الغرب الاقتصادية والثقافية، وتدهور الشرق تحت الحكم العثمانى كمفاتيح مهمّة لفهم المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر. واستشهدت بالحملة الفرنسية على مصر كنقطة بداية لتاريخ مصر الحديث. وكان لهذه الأحداث ثلاث نتائج مهمة. فقد وحدت المقاومة الوطنية المصرية ضد التهديد الغربى، وشهدت بداية الدراسات العلمية فى البلاد التى عَرفت مصر بالحضارة الغربية، وأخيراً أضعفت من القوة السياسية للمماليك. وقد مهد هذا التطور الأخير الطريق إلى ظهور القوة السياسية لمحمد على الذى ولد - كما قيل - فى نفس العام الذى ولد فيه نابليون وولنجتون[٤٥]. وكان من ضمن من عمل مع هذا القائد الجديد أجداد والد عائشة تيمور من الأكراد والأتراك.

وتشير زيادة إلى أن عائشة تيمور - التى ولدت عام ١٨٤٠ - كانت نتاج التحول الذى أحدثه الحكام السبعة فى هذا العصر فى نظام التعليم المصرى، وفى الحكومة، والاقتصاد والجيش. وفى سياق خطيٍ مع هذه التغيرات الايجابية التى حققها هؤلاء الحكام. أكدت زيادة على الدور المهم الذى لعبه "العباقرة السوريون الذين هاجروا إلى مصر نتيجة الكوارث (فى بلدهم) وكيف أن صدام أفكارهم مع أفكار المصريين أثمر عن فوائد لكلا الطرفين بصفة خاصة وللفكر العربى بصفة عامة"[٤٦]. وقد قدم هؤلاء الرجال والنساء السوريون - إلى جانب مصريين آخرين - الدعم إلى الحركة الوطنية من خلال حضورهم محاضرات الخطيب الثائر جمال الدين الأفغانى[٤٧]. وهنا تمارس زيادة إلحاحها فى التأكيد على مساهمة الرجال والنساء السوريين فى نمو وتطور مجتمع وطنى حديث فى مصر.

كان واضحاً أن مى زيادة صمتت تماماً فيما يتعلق بالاحتلال البريطانى لمصر ولم تعتبره مبطلاً لمشروع الحداثة فى ذلك العصر. واستشهدت بفقرة من رد قاسم أمين على دوق هاركورت والتى نشرت فى ١٨٩٤ وقال فيها "لقد سُمح لنا بالحرية الكاملة سواء فى الفكر أو الكتابة، فالمصريون حالياً يتمتعون بكل "حقوق الإنسان" ومنذ ثورة

عرابى ما زالوا مستمرين فى صحوتهم الوطنية"[٤٨]. وتتفق زيادة مع قاسم أمين فى تبرئته للحكم الاستعمارى البريطانى من النتائج الاقتصادية القاسية والاجتماعية والسياسية التى نتجت عنه، والذى أرجعه إلى أنه جزء لا يتجزأ من مسيرة التحديث المطلوبة. كما وأنها استخدمت الحوار الوطنى الحديث لتصرح بأن النساء استفدن كثيرا من هذه التحولات التى طرأت على المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر مثل إنشاء مدرسة الحكيمات فى عام ١٨٣١ . ومع ذلك أشارت أيضًا إلى أن تعليم الفتاة فى ذلك الوقت انحصر فى التطريز وأشغال الإبرة فى البيوت أو من خلال الزيارات إلى المدرسات القبطيات. فى حين كانت مجموعة صغيرة من الفتيات يتعلمن القرآن فى منازلهن من الشيوخ كبار السن.

ومع زيادة عدد الأجانب الذين توافدوا للإقامة فى مصر زاد أيضًا عدد مدارس التبشير مما كان له أثره فى تعليم الفتيات والشبان صغار السن. وقد افتتحت أول مدرسة تبشير للفتيات فى شبرا عام ١٨٤٤ وهى مدرسة "البون باستير"، وتبعتها مدرسة التبشير الأمريكية للفتيات فى الأزبكية عام ١٨٥٦، وأخيرًا الراهبات الفرنسيسكان الإيطالية للبنات عام ١٨٥٩، وفى عام ١٨٧٣ أنشئت أول مدرسة عامة للبنات وتلتها واحدة أخرى عام ١٨٧٤[٤٩]. وكان من الواضح أن مى أبرزت دور المدارس المسيحية فى التعليم الحديث - من خلال مدارس التبشير - كجزء من تطور تعلم الفتاة.

وفى حين ما تزايدت أعداد مدارس الأولاد والبنات خلال فترة عائشة تيمور حيث وصلت إلى ألف مدرسة تشمل المدارس الأولية التقليدية (الكتاب)، حدث تغيير مثير تجاه تعليم البنات حين بدأت قلة من المستنيرين فى الشكوى بين أنفسهم من جهل زوجاتهم. وقد رأت هذه الفئة إلى أن التعليم هو وسيلة لتحسين أوضاعهن كزوجات وأمهات. ومع ذلك فلم يجرءوا على مواجهة الجماهير المحافظة بهذا الفكر حتى جاء قاسم أمين وقاد بشجاعة الحملة المطالبة بتغيير الأوضاع الاجتماعية للمرأة، متحملاً فى ذلك عبء ردود الأفعال الغاضبة لكتاباته[٥٠].

وفى ضوء السرد السابق نرى أن الدولة ومدارس التبشير الأوروبية وفئة من المستنيرين كانوا مصادر مهمّة لتغيير وجهة نظر المجتمع فى تعليم الفتيات. وقد ألقت فئة المستنيرين اللوم ليس على المجتمع أو على الرجال بل على النساء أنفسهن بسبب جهلهن وتخلف أسرهن. وعكس ملك ناصف التى انتقدت هذا الهجوم، تقبلته زيادة من منطلق رؤيتها للمرأة كمستهلك لهذا التغيير وليست المحرضة عليه.

وعلى النقيض من ذلك فإن تعليم عائشة تيمور لم يكن متوافقًا مع الأساليب التى اقترحتها أفكار التحديث الوطنية الخاصة بالتعليم، فقد حازت تيمور على تعليمها من خلال تمردها على نظام التعليم التقليدى الذى كانت تحظى به الفتيات الثريات فى ذلك الوقت. وفى محاولتها استحضار حياة تيمور الأسرية فى مصر فى القرن التاسع عشر اعتمدت زيادة على كتاب يوجينيه لوبرين الزوجة الفرنسية لحسين رشدى الذى أصبح فيما بعد رئيسًا للوزراء لتصف عالم المرأة الخاص الذى يعتمد على التسلسل الهرمى كاملاً فى نظام الحريم فى الأسر الغنية فى وقت لاحق لمرحلة طفولة عائشة تيمور فى منتصف القرن التاسع عشر. وفى هذا المضمون الاجتماعى بدأت والدة عائشة - وكانت من الجوارى الجراكسة المحررات - فى تعليم ابنتها الإبرة والتطريز وهى فى السابعة من عمرها. إلا أن الفتاة الصغيرة لم تظهر أى اهتمام بتلك الدروس، ولم تجد محاولات وجهود أمها فى إقناعها أن أشغال الإبرة تُمثل جانبًا أنثويًا مهمًا ونوعًا من التعليم الضرورى فى حياة المرأة، وأصمت أذنيها عن كل ذلك لتتجه إلى "السلاملك" (وهو المكان المخصص للرجال فقط) حيث كان والدها يقابل أصدقاءه، وكانت زياراتها تزعج أمها مما ساهم فى مساجلات حادة بينهما. وتدخل والدها أخيراً ليهدئ من تمردها بتعليمها القراءة والكتابة تاركا لوالدتها الإشراف على التعليم التقليدى لبنتيها الأخرتين.

وفى هذا السياق - كما يقول "لوبران" - اختل النظام فى الحريم جراء تمرد عائشة الصغيرة التى لم تقاوم فقط أسلوب أمها فى التعليم بل توصلت إلى الالتقاء بأصدقاء والدها. ويبدو والدها هنا كأب متسامح مستنير شعر بأهمية وجود نوعية

مختلفة من تعليم البنات. والمشكلة فى هذا التفسير هو عدم اهتمام الأب الواضح بالتعليم التقليدى لشقيقتيها، فقد كان من الواضح أن عائشة فرضت قضية تعليمها القراءة والكتابة على والديها، وأن والدها قرر استثناءها من النظام المتبع آنذاك. وإذا كانت فكرة التنوير فى حالة والدها محل مناقشة فبالتالى فإن دور والدتها بصفتها الشريرة التى حاولت وأد طموحات ابنتها مبالغ فيه. ولم تحاول زيادة من جانبها تضييع وقتها فى شرح دوافع الأم وراء معارضتها لابنتها من منطلق الشعور بالاحتقار تجاه العبيد من النساء. ففى خلال تلك المرحلة كان تشجيع الابنة على الاختلاط بالكتاب من الرجال وتفضيل القراءة والكتابة بدلاً من أعمال التطريز وشغل الإبرة التى كانت تمارسها نساء تلك الطبقة، هى روشتة لخيبة أملهن عند نضوجهن. ففى محاولة الأم أن توفر على ابنتها ما سوف تتعرض له مستقبلاً كانت توفر عليها ألم هذه التطلعات الاجتماعية غير الواقعية من جانبها. وفى جميع الأحوال فقد توقفت دراسة عائشة بعد أربع سنوات تمكنت خلالها من إجادة اللغة التركية والفارسية والعربية وذلك بعد زواجها وهى فى الرابعة عشر من عمرها لتبدأ حياة مثل مثيلاتها من النساء امتدت إلى ثلاثة عشر عاماً وهبتها لتربية أطفالها ومراعاة شئون منزلها كعادة النساء الثريات من طبقتها.

وفى لحظة انعطاف غير متوقعة فى كفاحها لتوسيع مفاهيمها بعيداً عن الاهتمام بالشئون المنزلية فقط، وفى ضوء طموحات المرأة من الطبقة المتوسطة العليا فى القرن التاسع عشر، اتجهت عائشة نحو ابنتها توحيدة لتساندها. واضطلعت توحيدة فعلاً - وكانت فى الثانية عشرة من عمرها - بمسئولية البيت وإدارته تاركة لأمها الوقت الكافى لمعاودة دراستها ومساعدتها للتعرف على أوزان الشعر. وكانت وفاة كل من أبيها وزوجها فى غضون ثلاث سنوات قد أعطتها الحرية للتعاقد مع مدرستين هما فاطمة الأزهرية وستيتة الطبلاوية لمساعدتها فى علم النحو ودراسة أوزان الشعر[٥١]. وفى تلك المرحلة من انتصارها سقطت توحيدة ابنتها مريضة، فقد غفلت عائشة تيمور خلال انشغالها بدراستها عن الأعراض الأولى لمرض ابنتها. وكانت وفاة توحيدة وهى فى

سن الثامنة عشرة ضربة قاصمة لتيمور أسلمتها إلى سبع سنوات من الحداد عليها. إلا أن ابنها الأصغر محمود أقنعها بعد ذلك بوضع نهاية لفترة حزنها وشجعها على نشر كتاباتها باللغة العربية.

ورغم هذه العقبات وما تعرضت له من محن شخصية، فإن عائشة تيمور ظهرت كعضو بارز في بلاط أم الخديوي إسماعيل في السبعينيات من القرن، وفي عام ١٨٨٧ نشرت رواية لها بعنوان "نتائج الأوال في الأقوال والأفعال". ثم كتاب "مرآة التأمل في الأمور" وهو تسجيل للتغيرات التي طرأت على الأسرة المصرية ثم "حلية الطراز" ويضم مجموعة من أشعارها عام ١٨٩٢ . وكتاب "سهوكوفا" وهي أشعارها باللغة التركية عام ١٩٨٦، وفي الثمانينيات من القرن أيضًا تبادلت الرسائل مع وردة اليازجي في لبنان، كما كانت على صلة بزينب فواز الكاتبة اللبنانية - المصرية التي أفردت فصلاً عن عائشة تيمور في مؤلفها "الدر المنثور في طبقات ربات الخدور".

كانت مقالات زيادة عن إنتاج عائشة تيمور الأدبي والشعري تنحاز إلى أعمالها باللغة العربية رغم أنها نشرت بعضًا منها باللغة التركية والفارسية. فقد أسقطت من اعتبارها الأهمية التي أولتها عائلة تيمور في تفضيل تعلم اللغة التركية والفارسية على العربية في أواخر الثمانينيات، وكيف أن هذه اللغات كانت جزءًا من النماذج العثمانية الأدبية التي وضعتها داخل نطاق هذه التقاليد الثقافية. ولأن زيادة كانت تربط ما بين الحكم العثماني وتدهور أوضاع المجتمعات العربية فإنها لم تستطع أن تقدر أو تعجب بهذه التقاليد، بل واقع الأمر أنها تعاملت مع التركية والفارسية والعربية كلغات تختلف معانيها بالنسبة للكاتب. فمثلاً تجدها تشرح للقارئ أن اللغة العربية هي لغة وطن عائشة تيمور، والتركية هي لغة والديها. أما الفارسية فهي مجرد لغة مدرسية كان يتعلمها بعض كتاب المدرسة القديمة. وكانت هذه الفرضية السطحية الحديثة لهذه اللغات تعطي وزنًا اجتماعيًا وسياسيًا أقوى للغة العربية وتخلع عن اللغة التركية أهميتها السياسية، وتضفي عليها جانبًا شخصيًا فقط. ولسوء الحظ كان عرض زيادة أحيانًا يؤكد السمات المتناقضة لهذا التفسير. فمثلاً تشير زيادة إلى أن الأميرة قدرية

ابنة السلطان حسين كامل كانت تقرأ أشعار عائشة تيمور باللغة التركية لأن هذه اللغة - وليست اللغة العربية - كانت لغتها الوطنية. وكانت الأميرة قدرية - التى أصبحت كاتبة إسلامية فى العشرينيات من القرن العشرين تكتب باللغة التركية وكان القراء المصريون يقرءون أعمالها بعد ترجمتها من التركية. إلا أن إهمال زيادة لهوية تيمور العثمانية وعلاقة اللغة وبالسياسة فى الأسرة الملكية المصرية، والطبقة الأرستقراطية والنظام الملكى العثمانى فى مقابل الوطنية المصرية قد تجاهل حقيقة تنافس هذه الهويات فيما بينها خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر والذى عكس انقسامات عرقية ولغوية مهمة.

ولأن زيادة لم تكن تعرف اللغة التركية أو الفارسية فقد ذكرت لقرائها أنها لن تتعرض إلا لكتابات تيمور باللغة العربية. وبالتالى برزت عائشة ككاتبة عربية رغم أن هذا كان جانبًا فقط من شخصيتها الأدبية. وكانت محاولات زيادة لوضع تيمور فى التقاليد العربية الأدبية قد تعرضت لمشكلة أخرى: وهى وجهة نظر الحداثة فى أن اللغة العربية وآدابها فى القرن التاسع عشر كانت تقليدية وبالتالى غير قادرة على إحداث التغيير أو التجديد، وأنها كانت مشغولة بصفة عامة بالقوافى والصور النمطية إلى جانب الإطالة والتكرار، ونتيجة لذلك لم يكن هناك عجب فى أن زيادة - وهى ناقدة أدبية - وجدت أن شعر وروايات تيمور ليست على المستوى المطلوبه ولأنها افترضت أن الأشكال الأدبية التقليدية التى استخدمتها تيمور لم تكن قادرة على التغيير، فقد فشلت زيادة فى أن تلمح فى شعر وكتابات تيمور اهتمامها بالأفكار السياسية الجديدة مثل التحولات فى أشكال الحكومات الإسلامية واهتماماتها الاجتماعية والسياسية الجديدة. فمثلاً كانت أشعارها فى مدح الخديوى توفيق تحدد آرائها السياسية فى ثورة عرابى وفى المطالبات السياسية الجديدة التى نادى بها الخديوى العائد.

امـتـلأت الفـتـرة مـا بين عـام ١٩١٨، ١٩٢٣ بـجدل واسع النطاق حـول الجـوانب الإيجـابيـة والسلبيـة لأدوار المرأة بطبقـاتهـا المختلفـة فى المجـتمـع الوطنى الجـديد[٥٢]. فبالإضـافة إلى السير الذاتية التى رصدتها مى زيادة لملك ناصف وعائشة تيمور والتى أحالتـهمـا إلى رموز وطنية، أوضـح شون لوبيز أن التـغطية الصـحفـيـة التى نشـرتـها الصـحف عن قضـيـة ريا وسكينة عام ١٩٢٠ وصـفـتـهمـا بشـخـصـيات شريرة فى إطار تحذيرى يشير إلى التـأثير الفاسد والمخاطر التى تهدد النسـاء من الطبقة العاملة اللائى تنازلن عن عزلتـهن فى المجـتمع ليـواجـهن مـخاطـر هذه الخطوة[٥٣]. وتناقضًـا مـع هذا الفكر كانت كـتـابات زيادة عن حيـاة وأعمـال ملك ناصف وعائشـة تيـمور تؤكـد الفـوائد التى يمكن للمرأة الحصول عليها فى حالة وضع نهاية لعزله النسـاء من الطبقة الوسطى والعليـا، واندمـاجـهن فـى المناقشـات العـامة والسـاحـة الأدبية. وفى نفس الوقـت تدخلت الدولة فى صــيــاغــة قــوانين تحكم الزواج والطـلاق ممـا وُصف بـأنه تنظـيم "للأحــوال الشـخـصـية". وفى دراسة حنان خلوصى توضح القـوانين بأن الأسـرة لم تعد مؤسـسـة خاصة بل فرضت عليها رقابة الدولة كجزء من مشروع التحديث[٥٤].

كـان الحـوار النـاتج عن هذا الجـدل حـول النوع (الجنسـين) حـواراً ليـبراليًـا وقـد اسـتـخـدمت مى زيادة سـيـرة ملك حـفنى ناصـف وعـائشـة تيـمـور لتطرح أمـام الطـبقـة الوسطى والطبقة العليـا نماذج لنساء لعبن أدواراً جديدة فى مسـاندة ودعم ثورة ١٩١٩ . وفى المقـابل كـانت المناقـشـات فى الصـحـف حـول قـضـيـة ريـا وسكينة قـد أعطت نمـاذج أخرى فـردية للطبـقـة العـاملة التى مـارسـت أفعـالاً وأنشطة أثارت اسـتنكار القـراء من الطبقة الوسطى. وفى حـين مـا برزت كل من ناصف وتيمور كنمـاذج إيجـابية، كـانت ريا وسكينة صـورة سلبية عززت الافتـراض الحديث بأن نسـاء الطبـقـة العـاملة بحـاجـة إلى توجيهات نسـاء الطبقة الوسطى حتى يصرن عضوات لهن أهمـيتـهن فى المجتمع. وفى عرض حيـاة ناصف وتيمور وريا وسكينـة، ظهـر التـركيز بصـورة جـديدة على تجـاربهم الشخصية التى تعارضت مع الأفكار الأولى فى التعـامل معهن كفئة لا يميزها شىء عن بقية الشعب، وبالتالى برزن كشخصيات لها استقلاليتها وكأشخـاص أحدثت اختياراتهن فرقًا فى حياتـهن وطبقتهن الاجتماعية والمجتمع الكبير ككل.

وقد عزز الحوار الليبرالى المناقشات التى ثارت حول قوانين الأحوال الشخصية التى ركزت على تعريف آخر للفرد. فقد أثارت هذه القوانين الاهتمام بمفهوم "الشخصية" فى العائلة وتعريفها من حيث النوع (ذكر/ أنثى) لتحديد حقوقها المختلفة. كما وأن مفهوم حقوق الإنسان احتل مساحة كبيرة فى هذه المناقشات الليبرالية. وكان عدم المساواة بين حقوق الرجل وحقوق المرأة تتطابق مع التفسيرات التى وردت في المناقشات الحرة فى مجتمعات وتواريخ أخرى.

وبصورة أكثر تحديداً، فقد حاول هذا الفصل من الكتاب أن يشرح كيف أن ترجمة حياة كل من ملك ناصف وعائشة تيمور التى رصدتها مى زيادة - والتى اعتبرت منذ مدة طويلة أمها من الأعمال النسائية كانت وطنية فى مضمونها. فلم تكن كلتاهما فقط جزءًا من الناتج الثقافى الذى شهدته بداية ثورة ١٩١٩ ونهايتها الناجحة، بل حاولت مى دمج حياتهما وأعمالهما فى التاريخ الوطنى لمجتمعهما. وعلاوة على ذلك كان الدور الذى لعبته فى ثورة ١٩١٩ قد أدى بمى زيادة إلى أن تهجر فكرتها الأولى من أن الرجال هم الذين أسسوا الحركة النسائية فى مصر كما قالت فى سيرة ملك ناصف، ولتبرز عائشة تيمور كرائدة لتلك الصحوة فى مصر.

كما استخدمت زيادة أيضًا تلك السير لتدمج نفسها - بصفتها سيدة لبنانية مسيحية - فى المجتمع الوطنى الجديد، وقد أبرزت دورها بوضوح فى سيرة ناصف ككاتبة رائدة تربطها علاقة وثيقة بها تؤهلها لتحدى رؤيتها والحكم على أعمالها. وبهذا الأسلوب تمكنت من أن تجد لنفسها موقعًا داخل تاريخ هذا المجتمع وبين رائداته من النساء. كما كان اعتناقها لأفكار قاسم أمين - وهو أحد رجال التنوير البارزين المصريين - أحد الأساليب الأخرى التى استخدمتها لتغزل نفسها فى النسيج الاجتماعى والتاريخى لهذا المجتمع الذى تبنته. أما ما كتبته عن سيرة عائشة تيمور فقد كان يمثل محاولة جادة منها لطرح نفسها كمؤرخة لأحداث مجتمعها، ومساهمة فى دور المرأة المصرية فى تاريخها الوطنى.

أما محاولتها دمج خلفيتها المسيحية فى نقاشها حول المجتمع المصرى فقد كانت أقل نجاحاً، حيث توفر سيرة ناصف دليلاً قوياً على إيمان زيادة بوجود خط فاصل بين المسيحيين والمسلمين من وجهة نظر المجتمع وأجندته النوعية. وهى ترى أن المجتمع المسيحى السورى أكثر تنظيماً وتقدماً واهتماماً بالشرائح المتواضعة فيه أكثر من نظيره المصرى الإسلامى. كما ترى أن المرأة المسيحية أوفر حظاً من المرأة المسلمة من حيث انعدام تعدد الزوجات فى المسيحية، والخوف من تهديد الطلاق. وفى هذا السياق تتقبل وجهة النظر الشرقية، والحكومة الاستعمارية القائلة بوجود اختلافات جوهرية بين وضع المرأة المسيحية ووضع المرأة المسلمة. كما أنها لم تعتبر صعوبة الحصول على الطلاق كمصدر لمشكلة محتملة لبعض النساء المسيحيات وعائلاتهن بل بالعكس أوردت بأن المرأة المسيحية تتمتع بحياة خالية من المشاكل.

وفى حين ما توفر هذه السير إلى صورة لمجتمع ينقسم إلى شرائح من حيث النوع والديانة، والعرق، واللغة والطبقة، إلا أن نجاح ثورة ١٩١٩ كان له أثره السلبى فى الاكتشاف الجاد لهذه الفوارق. ففى سيرة ناصف، التى كتبتها فى مطلع الثورة، اعتبرت زيادة أن مصرية ناصف هى إحدى مكونات شخصيتها المتعددة والتى شكلها كونها امرأة مسلمة، وكاتبة، وناقدة اجتماعية وإصلاحية. أما فى سيرتها عن عائشة تيمور والتى كتبتها بعد ذلك بثلاث سنوات عقب نجاح الثورة، فإن زيادة تضع طبقة تيمور العليا، وهويتها العثمانية اللغوية والعرقية فى قالب وطنى لتحولها بذلك إلى كاتبة عربية ورمز للحداثة المصرية. وكانت النتيجة صورة لحياتها إفتقرت مكونات المجتمع المصرى المعقدة. وفى محاولة من هذا الفصل لتحليل واستبيان هذه الروايات الوطنية النسائية التى تشير إلى قوة تماسك الرجل والمرأة، وتجانس خبرات المرأة، فإن هذا الفصل كان يأمل فى طرح مساحة جديدة لرصد كيفية مساهمة النوع (ذكر/أنثى)، والديانة، والعرق والفوارق المنطقية فى طرح رؤى واضحة عن تاريخ جماعات مختلفة وعلاقاتها بالمجتمع الوطنى.

الهوامش

(١) لطيفة محمد سليم "المرأة المصرية والتغيير الاجتماعي" (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب،١٩٨٤)، ٢٦-٢٤، أمل كامل بيومي السبكي "الحركات النسائية في مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ و١٩٥٢" (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٦)، الفصل الأول، مارجو بدران Feminists, Islam and the Nation (بريستين: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٥)، ٨٠-٨٤ .

(٢) أمل السبكي، ٢٥ .

(٣) تتبعت دراسة مارلين بوث عن السير الذاتية التي كتبتها مي زيادة القصص العائلية التي عبرت فيها عنهن كنساء متطورات. انظر: مارلين بوث،

Biography and Feminist Rhetoric in Early Twentieth-Century Egypt: Mayy Ziyada's Studies of Three Women's Lives," Journal of Women's History 3: I.

(ربيع ١٩٩١)، ٣٨-٦٤ .

(٤) الأعضاء الأصليون في الصالون في عام ١٩١٣ كانوا إسماعيل صبري، الدكتور شبلي شميل، نجيب هواويني، المطران ديريان، أنطون الجميل وخالد مطران. ثم أنضم إليهم بعد ذلك أحمد لطفي السيد، ولي الدين يكن، الشيخ رشيد رضا، يعقوب صروف وإدريس رجب باشا، عباس محمود العقاد، طه حسين، زكي مبارك، سليم البستاني، سلامة موسى وآخرون كثيرون. انظر: سلمى الغفار الكسبري "مي زيادة ومسألة النبوغ" الجزء الأول (بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٨٧)، ٢٩٠-٩١ .

(٥) سلمى الكسبري، الجزء الأول، ١٨٢ .

(٦) مي زيادة "باحثة البادية" (بيروت: مؤسسة نوافل، ١٩٨٣)، ١٤٨ .

(٧) آرثر جولد سميث جون يور Yakan: Adli" in Biographical Dictionary of Modem Egypt (بولدر: الناشر لين رينار، ٢٠٠٠)، ٢٢٩ .

(٨) نفس المرجع، ١٥ .

(٩) نفس المرجع.

(١٠) نفس المرجع.

(١١) عبد العظيم رمضان "تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨-١٩٣٦ (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، n.d)، ٩٩ .

(١٢) هدى السادة "باحثة البادية ١٩٩٨" في "النسائيات" (القاهرة: والذاكرة المرأة ، ١٩٩٨)، ١٠ .

(١٣) نفس المرجع، ٩ .

(١٤) بنديكت أندرسون Imagined Communities (لندن: فرسو، ١٩٩١)، ٧ .

(١٥) بيث بارون The Women's Awakening in Egypt, Culture, Society and the Press (يوهافن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٩٤)، الفصل ١-٢ .

(١٦) انظر: التحليل النافذ البصيرة لهدى السادة عن كتابات ملك حفنى والذى يتضمن: هدى السادة "ملك حفنى ناصف: حلقات مفقودة من تاريخ النهضة" حجار، ٢ (١٩٩٤)، ١٠٩-١١٩، ونفس المرجع،

Women in Egypt: Education and Modernity," in The Self and the Other, Sustainability and Self Empowerment.

طبعة إسماعيل سراج الدين وعفاف محفوظ (واشنطن العاصمة: البنك الدولى، ١٩٩٦)، ١٨-١٩، ونفس المرجع،

Notions of Modernity: Representations of the 'Western Woman' by Female Authors in Early Twentieth Century Egypt," in The Arabs and Britain: Changes and Exchanges, Proceedings of a Conference.

(القاهرة: المركز الثقافى البريطانى، ١٩٩٨).

(١٧) هدى السادة "ملك حفنى ناصف: حلقات مفقودة من تاريخ النهضة"، ١١٣ .

(١٨) هدى السادة "تطور نظرية السيرة الذاتية" فى "المعرض الأول لكتاب المرأة: المرأة العربية فى مواجهة القصر" (القاهرة: نور دار المرأة العربية للنشر، ١٩٦٦)، ٢٠٧، (لزيادة التأكيد).

(١٩) زيادة "باحثة البادية"، ٢٣-٣٤ . من اللافت للنظر أن زيادة استخدمت فى وقت لاحق نفس السمات التى استخدمتها فى السير الذاتية التى كتبتها لشرح سبب تأثرها بالطابع المؤسسى من قبل عائلتها فى مستشفى العصفورية فى بيروت فى أواخر الثلاثينيات.

(٢٠) نفس المرجع، ٢٥ .

(٢١) نفس المرجع، ٣٩ .

(٢٢) نفس المرجع، ٤١ .

(٢٣) نفس المرجع، ٤١-٤٣ .

(٢٤) نفس المرجع، ٤٣ .

(٢٥) انتقادات ناصف للمدارس التبشيرية على هذه الأسس تعكس موضوعًا متكررًا فى المناقشات القومية عن التعليم بدءًا من العقد الثانى حتى الخمسينيات. لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع انظر: باراك سالمونى،

Pedagogies of Patriotism: Teaching Socio-Political Community in Twentieth-Century Turkish and Egyptian Education.

(مناقشة رسالة دكتوراه، جامعة هارفارد، ٢٠٠٢)، ١٨٩-٢٣٤، ٢٨١-٩١ .

(٢٦) زيادة "باحثة البادية"، ٥٠ .

(٢٧) الباعث على تمصير كل من يدخل وادى النيل، انظر: إسرائيل جرشونى وجيمس جانكوفسكى،

Egypt, Islam and the Arabs: The Search for Nationhood 1900-1930.

(نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٦).

(٢٨) زيادة "باحثة البادية"، ٥٤ .

(٢٩) انظر: مناقشات بنديكت أندر سون عن استخدام الدول الاستعمارية تعداد السكان، والخرائط والمتاحف لتعريف المجتمعات المستعمرة. أندرسون Imagined Communities، ١٦٣-٨٥ .

(٣٠) زيادة، ٦١ .

(٣١) نفس المرجع، ٦٧ .

(٣٢) نفس المرجع، ٧٧ .

(٣٣) نفس المرجع، ٨٠ .

(٣٤) نفس المرجع، ٨٤ .

(٣٥) نفس المرجع، ٨٩ .

(٣٦) كان الدكتور شميل طبيب سورى استقر فى مصر واستخدم الداروينية ليظهر تفوق الرجل على المرأة. انظر: زينب فواز "الدور المتحور فى طبقات رباط الحضور" (الكويت: مكتبة ابن فطيبة، .n.d)، ٤٩٨ .

(٣٧) زيادة، ٣٩ .

(٣٨) نفس المرجع، ٩٥-٩٦ .

(٣٩) نفس المرجع، ٩٣-١٢٠ .

(٤٠) نفس المرجع، ٩٨ .

(٤١) نفس المرجع، ١٠٢ .

(٤٢) "شاعرات الطليعة، عائشة تيمور" (القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٦)، ٨ .

(٤٣) زيادة، ١٩ .

(٤٤) نفس المرجع، ٢٠-٢١ .

(٤٥) نفس المرجع، ٣٢-٣٣ .

(٤٦) نفس المرجع، ٣٧ .

(٤٧) نفس المرجع، ٣٩ .

(٤٨) نفس المرجع، ٣٥ .

(٤٩) نفس المرجع، ٤٣ .

(٥٠) نفس المرجع.

(٥١) نفس المرجع، ٧٢-٧٥ .

(٥٢) انظر: الفصل الحادى عشر والثالث عشر فى هذا الكتاب.

(٥٣) شون تى. لوبيز Madams, Murders and the Media أخبار الحوادث وظهور الثقافة الجماهيرية فى مصر عام ١٩٢٠، فى هذا المجلد.

(٥٤) حنان خلوصى The Nationalization of Marriage in Monarchical Egypt فى هذا المجلد.

الجـــزء الخـــامس

الفن والسينما والأدب ،

والذاكرة التاريخية

١٥ - الفن المصرى فى القرن العشرين
(الرواد ١٩٢٠-١٩٥٢)[١]

كارولين ويليامز

عندما نفكر فى فنون مصر البصرية، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو صور من تلك الحقبة من العصر الفرعونى التى تعود إلى أكثر من ألفين وخمسمائة عام، وربما يتذكر البعض أن مصر كانت جزءًا من العالم الهيللينى - البيزنطى لمدة تقرب من تسعمائة عام، أو أنها كانت تحمل موروثًا إسلاميًا لفترة امتدت إلى ألف وأربعمائة سنة، وقد يتذكر آخرون صورًا رومانسية رسمتها ريشة بعض الفنانين الأوروبيين فى القرن التاسع عشر، ولكن القليلين سوف يربطون مصر بفنون الرسم والنحت الحديثة رغم أنها أحدث ما قدمته مصر الآن فى مجال الفنون البصرية، ولا عجب فى ذلك فإن الاقتراض الذى يثير الأسف هو استمرارية اعتبار الفن الذى يجسد الأشياء غريبًا عن الإسلام بصرف النظر عن توافر هذه الثروة من الدلائل التى تشير إلى عكس ذلك والتى تبدو جلية فى الصور التوضيحية التى تحفل بها المفردات الزخرفية على المسطحات المختلفة. كما وأن الرسم على القماش باعتباره شكلاً جديداً من أشكال الفن المصرى ليس موثقًا بصورة جيدة، سواء فى مصر أو فى الغرب، فضلاً عن أن فنانى ومبدعى هذا النوع من الفن مجهولون إلى حد ما، وبعيدون عن دائرة الضوء أو الدعاية. ومع ذلك فيمكننا القول بأن البداية تعود إلى العقود الأولى من القرن العشرين وتشكل جانبًا إبداعيًا آخر لهذه الحقبة من تاريخها[٢].

ويمكن تقسيم الفترة من ١٩١٩ - ١٩٥٢ إلى مرحلتين، الأولى منذ عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٣٦، والتى دشنتها حركة الوفد الوطنية الثورية التى انتهت بإبرام معاهدة ١٩٣٦ بين المصريين والإنجليز، وفى هذه الفترة التى تميزت بنشاط ثورى وحيوية بناءة ظهر فنانون أسهموا فى إضافة أفكار جديدة إلى ما تميزت به هذه الحركة الوطنية من أصالة ومنها الفكر الفرعونى الذى سرعان ما التحم مع النزعة القومية الجديدة ليؤكد أصالة وثقافة تاريخ مصر فى الماضى. وقد ميزت هذه الأفكار بين إنتاج هؤلاء الفنانين والخلفية الأوروبية للمحتل البريطانى(٣)، إلا أنه رغم ذلك فما طرح من أشكال الفنون فى تلك الفترة لم يتضمن فى جوهره أنواعًا جديدة مختلفة من الفنون وإن كان قد أرسى قواعد حركة فنية مصرية حديثة.

أما المرحلة الثانية والتى تمتد من ١٩٣٦ وحتى ١٩٥٢، فقد بدأت بالصخب الثقافى الذى اجتاح أوروبا فى الحرب، وانتهى بثورة عبد الناصر فى مصر عام ١٩٥٢، وشهدت هذه الفترة تحول الاتجاه الذى كان يركز سابقًا على التعبير عن المضمون القومى الظاهرى، إلى منحى جديد فردى يعبر عن مفهوم التجارب الذاتية الفطرية.

(١٩١٩ - ١٩٣٦)

بدأ ظهور الفن المصرى الحديث بظهور الرواد كما يطلق عليهم والذين قدموا أفضل أعمالهم فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن، وكانت ولادتهم قبل بداية القرن بفترة وجيزة، وقد تلقوا تدريباتهم على أيدى فنانين أوروبيين فى مصر وأوروبا. وبالتالى فإن أعمالهم لم تقدم إلا القليل الذى يختلف عن منهج فنانى ونحاتى الغرب التقليديين.

ومع ذلك فقد كان إنتاجهم الذى يعبر عن وطنهم وشعبهم أكثر اختلافًا وحميمية فى مضمونه عن أعمال المستشرقين الأجانب فى القرن الذى سبقه، وعلى المستوى الشخصى فإن هؤلاء الرواد كانت لهم نظرة خاصة فى التعبير عن أسلوبهم واهتماماتهم الفردية.

وعلى المستوى الجماعي فقد عبر هؤلاء الفنانون عن مصر التي ولدوا فيها خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، عبروا عن بلد يبلغ مساحة أرضه الزراعية ٨٠٪ من مساحته الكلية، عن بلد تحارب لتحقيق استقلالها السياسي عن بريطانيا، ومجتمع كانت المرأة فيه قد بدأت أولى خطوات تحررها. ولم يكن هؤلاء الرواد في الفنون جزءاً من حركة ثقافية واسعة سادت البلاد في تلك الفترة فحسب بل كانوا يمثلون صحوة فنية تستهدف إعادة تشكيل هوية وطنية لهم، بالإضافة إلى التعبير عن مصر كبلد متميز، مستقر، وفي سبيله إلى استعادة قوته وحيويته.

أما بداية تأسيس هذه الحركة فقد كانت في القاهرة حيث كان النمط الأوروبي والفنون اليدوية الأوروبية قد أصبحت اتجاهاً متزايداً في فكر وأسلوب حياة أفراد البلاط في عصر محمد علي في خلال القرن التاسع عشر. وفي عام ١٩٠٨ وهو العام الذي أقيمت فيه أول جامعة قومية، أسس الأمير يوسف كمال[٤] مدرسة الفنون الجميلة في واحد من قصوره في درب الجماميز[٥] وأخذ على عاتقه مسئولية تمويلها، وتأسست المدرسة على النظام الأوروبي وتم اختيار أساتذة أول كلية بها من مجتمع الفنانين الأوروبيين، فشغل جويلوم لابلان وهو نحات فرنسي وأحد المستشارين الفنيين للأسرة الملكية منصب أول مدير لها. كما قام بالتدريس فيها جابرييل بيسي الإيطالي الجنسية، وقد وفرت هذه المدرسة دراسة حرة للموهوبين من المصريين دون التقيد بأي اشتراطات مسبقة سوى الرغبة في التعلم. وبعد التخرج كان الطلبة الناجحون يوفدون إلى أوروبا في منح لمزيد من الدراسة[٦].

ويدين محمود مختار - وهو النحات الوحيد في مجموعة الرواد - بتطوره الشخصي لهذه المدرسة[٧]. وقد ولد مختار في ١٠ مايو ١٨٩١ في طمبرة، وهي قرية صغيرة بجوار المحلة الكبرى في الدلتا. كان والده عمدة القرية وكان طفلاً حساساً مبدعاً فقد كان يصنع من طمي القرية تشكيلات مختلفة من الأشخاص والحيوانات. وحين تزوج والده من امرأة أخرى رحل هو وأمه المطلقة إلى القاهرة حيث استقر في حي السيدة زينب في عام ١٩٠٢ . وقد تأثر مختار كثيراً من وضع أمه السيئ وكفاحها

بعد ذلك للاحتفاظ بكرامتها، وظل تعلقه بها عميقًا قويًا. وحين تم افتتاح مدرسة الفنون الجميلة عام ١٩٠٨ كان مختار آنذاك فى السابعة عشرة من عمره، وكان شديد الحماس للعلم فتوجه إلى المدرسة وسأل لابلان - وكان أول من قابله - ما إذا كان يمكنه دراسة الفن بها، وكان لابلان نفسه نحاتًا فشجع مختار بعد أن رأى أعماله - وحين تخرج مختار عام ١٩١١ كان أول فنان مصرى يلتحق بمدرسة الفنون الجميلة فى باريس. وفى عام ١٩١٣ كان تمثاله الذى أطلق عليه اسم "عايدة" هو أول تمثال ينحته فنان مصرى يعرض فى معرض دولى فى باريس.

أعادت الثورة المصرية فى ١٩١٩ مختار إلى مصر وإلى نحت أكثر تماثيله شهرة وهو تمثال نهضة مصر (شكل ١٠١٥) وكان مختار قد عرض نموذجًا من الرخام لهذا التمثال فى المعرض الدولى فى "الجراند باليه Grand Palais" فى باريس عام ١٩٢٠ وحصل على ميدالية ذهبية، وقد زار سعد زغلول - الذى كان برأس الوفد المصرى فى مؤتمر السلام فى باريس فى ذلك الوقت- المعرض حيث تقابل مع مختار وتأثر كثيراً بهذا التمثال الذى يمثل أبو الهول وهو رابض على قدميه الأماميتين الممدودتين أمامه وبجانبه امرأة وضعت يدها اليمنى على رأسه فى حين كانت اليد اليسرى تزيح خمارها جانبا(٨).

وفى يونيو عام ١٩٢١ عهدت الحكومة المصرية إلى مختار بإعادة نحت التمثال فى حجم أكبر. وبدأ مختار العمل فيه فى ١٥ يونيو ١٩٢٢، وفى ٢٠ مايو ١٩٢٨ أزاح الملك فؤاد الأول الستار عن التمثال الذى اتخذ موقعه أمام محطة السكك الحديدية، وبعد ذلك نقل إلى ميدان الجيزة ليواجه النيل فى نهاية طريق واسع يؤدى إلى المبنى الرئيسى لجامعة القاهرة. ويواجه أبو الهول - الذى يعبر عن ماضى مصر المتفرد والمرأة التى تعبر عن حاضرها الحيوى - الشرق فى تطلعها إلى بزوغ فجر جديد ومستقبل جديد. ويجسد هذا التمثال خلاصة تاريخ مصر العريق والاستشراف إلى الأمل فى المستقبل، مصر التى تمتد جذورها عبر التاريخ بجوار النهر الخالد رمز العطاء. فهو نصب تذكارى ضخم متميز بالأصالة والانتصار.

ويعد هذا التمثال أيقونة تلك الفترة؛ فهو يحمل رسالة يسهل فهمها على كل قطاعات الشعب المصرى المثقفين والأميين والطبقة الأرستقراطية وعامة الشعب، وهو مصنوع من الجرانيت الأحمر الذى تم جلبه من أسوان والذى هو فى حد ذاته عنصر قومي راسخ، أما الصحوة التى تعبر عنها حركة أبو الهول والمرأة فهى تجسد تطلعات مصر إلى الاستقلال والنهضة من خلال شعبها لا من خلال حكامها. وفى واقع الأمر فإن مختار وراعيه سعد زغلول كانا يمثلان أصدق تمثيل الحراك الاجتماعى الجديد فى مصر، حيث وصل هؤلاء الرجال المبدعون إلى مواقعهم من خلال موهبتهم وطاقاتهم. ويعكس هذا التمثال أيضًا منذ بداية العمل فيه وحتى الانتهاء منه (١٩١٨-١٩٢٨) الأحداث القومية المهمة لهذه المرحلة الخلاقة فى تاريخ مصر. فمثلاً فى عام ١٩١٩ قام البريطانيون بنفى سعد زغلول إلى مالطة بسبب قيادته للوفد ضد حكم الإنجليز وإثارته الاضطرابات الوطنية فى تلك الفترة، وكانت العاصفة التى اجتاحت البلاد اعتراضًا على السلطة البريطانية هى الشرارة التى أطلقت ثورة ١٩١٩ . وفى فبراير عام ١٩٢٢ أعلنت بريطانيا أنها سوف تنهى الاحتلال وتمنح مصر استقلالها. وفى نوفمبر ١٩٢٢ أعلن هوارد كارتر - بعد صبر ومثابرة طويلة اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون - وهو فرعون صغير دفن ومعه كنوز رائعة فى مقبرته، وهز هذا الاكتشاف العالم. وفى عام ١٩٢٣ عادت هدى شعراوى من مؤتمر نسائى عقد فى روما وترجلت من القطار وقد أزاحت النقاب عن وجهها للمرة الأولى لتصبح بذلك النموذج المثالى لحركة تحرير المرأة[٩]. وفى أغسطس ١٩٢٧ توفى سعد زغلول أبو حركة الاستقلال السياسى وعاشت مصر فترة حداد بموته، أما زوجته صفية والتى لقبت بأم المصريين عام ١٩١٩[١٠] فقد استمرت تؤدى دوراً رمزيًا داخل الحركة الوطنية، وكان تمثال نهضة مصر تجسيداً لكل تلك الأحداث.

توفى مختار - الذى كان دائمًا معتل الصحة - فى ٢٦ مارس عام ١٩٣٤، ودفن فى مقبرة باب الوزير، وفى عام ١٩٣٦ نقل رفاته إلى متحف جديد وضع تصميمه رمسيس ويصا واصف تكريمًا له.

ويضم المتحف سلسلة من أعمال مختار منها تماثيل نصفية لمشاهير المصريين، وصفوة النخبة من المجتمع المصرى[١١] الجديد مثل دكتور على إبراهيم، وعبد الخالق ثروت، وعدلى يكن وسعد زغلول وكلهم من رؤساء الوزراء الذين دعموا ثورة ١٩١٩[١٢]. أما بقية أعماله فنجد نماذج من الريف المصرى رجالاً ونساءً فى إشارة تكريم إلى أهل مصر الذين صمدوا خلال آلاف السنين دون ما تغيير فى خصائصهم الأصيلة. وقد استغل مختار فرصة تدريبه فى فرنسا ليخلق تجسيدات مثالية لبعض الشخصيات المصرية ومنها تمثال شيخ البلد، والفلاح وبيده المعزقة، وحامى الحقول، أما المرأة فقد كانت دائماً طويلة القامة رشيقة تحمل فوق رأسها سلالاً أو جراراً من الماء، وأحيانا تكون ذات جسد مستدير مغطى تملأ زلعة من ماء النهر أو تصارع رياح الخماسين الشديدة[١٣].

ومن رفقاء محمود مختار يوسف كامل وراغب عياد اللذين تخرجا أيضاً من مدرسة الفنون الجميلة فى الدفعة الأولى عام ١٩١١ وكانا من أوائل الفنانين الرواد، ومن خلفية طبقية متواضعة ومستوى مادى ضعيف. وقد توجها بعد ذلك إلى روما لدراسة الفنون[١٤]، ويعتبر يوسف كامل (١٨٩١-١٩٧١) أحسن نموذج لهؤلاء الرواد الذين يجسدون التأثير الأوروبى فى أعمالهم. وقد ولد يوسف كامل فى باب الشعرية وهو حى شعبى فى القاهرة، وكان له استوديو فى المطرية فى ضواحى الريف وقد اعترف أنه بطبيعته ينتمى إلى الفن التعبيرى. وتعتبر لوحاته التى رسم فيها شوارع القاهرة الإسلامية وأزقتها (شكل ١٥-٢٠) وكذلك مشاهد من المناظر الطبيعية أكثر الرسومات تقارباً مع رؤية الفنانين الأوروبيين المستشرقين. وكانت لوحاته بما فيها من الفن التعبيرى ونعومة خطوطه الأكثر جاذبية إلى الطبقة المتوسطة التى بدأت تتسيد فى تلك الفترة.

أما راغب عياد الفنان (١٨٩٢-١٩٨٢) فهو يمثل التطور الفنى الوطنى الأكثر إثارة فى أسلوبه. وقد ولد أيضاً فى القاهرة، وبعد تخرجه من مدرسة الفنون الجميلة أمضى الفترة ما بين عامى ١٩٢٠-١٩٣٠ فى روما. وقد حددت عودته إلى مصر بدايته الحقيقية كفنان مصرى، واتجه عياد فى لوحاته إلى تسجيل مشاهد من الحياة اليومية

ليسبغ عليها لمحة من الأصالة الشعبية، وتعبر لوحاته فى الثلاثينيات والأربعينيات على وجه الخصوص عن رؤيته وأسلوبه اللذين ما إن حددهما لنفسه حتى ظلا يميزان أعماله طوال حياته(١٥).

وقد ركز عياد فى لوحاته على المشاهد الزراعية والفلاحين فى مصر. ففي رسوماته التى رصد فيها الفلاح المصرى وهو يؤدى عمله النمطى ظل عياد يمجد الحياة اليومية التى تميز مصر فى عصورها القديمة، فصور الفلاح وهو يعمل فى الحقل، وهو يراعى حيواناته، وهو يبيع محصوله فى الأسواق، وهو يعبر النيل بكثير من الخشونة والحيوية الدافئة، وكانت رؤيته لهذه الأنشطة الحياتية كأنها امتداد للماضى السحيق مع الإشارة إلى إفريزات فرعونية تتمثل فى المستويات الرأسية للأفعال الأفقية الخطية، والأشكال الجانبية والأحجام ثنائية الأبعاد. ويبدو هذا التكنيك واضحًا فى مشاهد لوحات "السوق" فى الفترة من ١٩٣٠-١٩٣٨، وكذلك فى لوحة "الفلاحين فى الحقل" ١٩٥٨ . وجميعها فى متحف الفن المصرى الحديث فى القاهرة(١٦). أما الرسومات التى تمثل الماشية وجاموس النهر فخطوطها مسطحة تحمل مسحة من النحول (الهزال) والكآبة. وتبدو العلاقة بين الرجل والحيوان الذى يحرث الأرض أو الذى يدور فى الساقية (شكل ١٥-٣) قوية مفعمة بالحيوية حيث يصبح الماضى هو الحاضر دون تغير سوى فى التاريخ فقط. فبدلاً من الفرعون الذى كان يصطاد فى المستنقعات وبجواره ابنته ضئيلة الحجم، يرسم عياد الأم الريفية وهى واقفة تحمى ابنها (شكل ١٥-٤)(١٧).

وفى لوحتيه "القهوة فى أسوان" ١٩٣٣ (شكل ١٥-٥) و"رقصة سودانية" ١٩٣٧، يعطى عياد رؤية معاصرة لهذه الأنشطة بالغة القدم، وهو يفعل ذلك من خلال منظور جديد(١٨). ففى لوحة "القهوة" نرى امرأة من عامة الشعب "بلدى" تتوسط اللوحة وهى تضع على رأسها منديلاً ذا ألوان زاهية وترتدى رداء واسعًا مزركشًا ذا أكمام طويلة وفى أصابعها خواتم فضية ووشم على يديها وبجوارها نرجيلة، إلا أن ملامحها يبدو عليها التعب والإرهاق متجاهلة الرجال حولها الذين بدورهم لا يلقون بالاً إليها.

أما فى لوحة "رقصة سودانية" فيسجل فيها عياد الحركة والحدث: الحركة التلقائية العنيفة لامرأتين ترقصان على دقات عازف طبل. ولا تحمل هذه اللوحات أى تشابه مع رؤية الفنانين الأوروبيين فى القرن التاسع عشر.

وفى الأربعينيات بدأ عياد القبطى الديانة يتجه إلى منحى جديد فبدأ يرسم الحياة فى الكنيسة المصرية، وفى الأسقفيات والأديرة. وتميزت هذه اللوحات بأشكال واضحة قوية الخطوط تمتزج مع إيحاءات من الصور والأيقونات القبطية القديمة. وتعكس هذه اللوحات جذوره الدينية العميقة ببساطة ولكنها مؤثرة وقد أثارت هذه الفكرة الجديدة فى نفسه صور الاحتفالات والعمارة والقسس وغموض الطقوس المسيحية المصرية. فمثلاً فى لوحة "الدير" ١٩٣٦ (شكل ١٥-٦) نجد أن الستارة التى تخفى الباب المؤدى إلى المكان الذى يضم الأيقونات قد انفرجت لتظهر أحد القساوسة بجوار المدبح. كما نجد مجموعة من الرهبان بجوار الستارة أو جالسين على المقاعد الخشبية يشاركون فى الطقوس. وفى إحدى اللوحات الأخرى المسماة "ميلاد المسيح" وهى ضمن مجموعة خاصة غير ممهورة بأى توقيع نجد أن خلفية اللوحة هى قرية مصرية حيث تحيط مجموعة من الحمير والماشية بالأم العذراء وطفلها الوليد، فى حين تصور عدداً من ملوك الشرق يقدمون له الطاعة، وخلف الجمال التى تنتظرهم يوجد كنيسة قبطية ذات قبة مطلية باللون العاجى.

أما الإسكندرية، وهى مدينة تقع على شاطئ البحر المتوسط، فقد كانت منافسة حية للقاهرة فى الفنون البصرية، وكانت بداية الفن المصرى الحديث فيها من خلال فنانين ينتمون إلى الطبقة الأرستقراطية والذين تدربوا فى مجال المحاماة. أولهم محمد ناجى (١٨٨٨ – ١٩٥٦) الذى كان فنانًا ودبلوماسيًا ومعلمًا ومثقفًا ورجل إدارة ويعتبر أكثر الرواد اقترابًا من العالمية[١٩]. وبعد أن أنهى الأربع سنوات من دراسته للقانون بجامعة ليون (١٩٠٦-١٩١٠) اتجـه مباشرة إلى الفـن يمارسه كمهنة أساسية له. وفى خلال العقد التالى تأرجح ناجى ما بين تأثير الدراسات الأوروبية واكتشافه مصر، وما بين كونه أوروبيًا متحررًا من المحلية وكونه مواطنًا مصريًا. وفى السنوات ما بين ١٩١٠ و١٩١٤ انفتحت أمامه آفاق جديدة حيث رصدت تعرفه على فنانى النهضة فى أكاديمية

الفنون الجميلة فى فلورنسا، وفى عام ١٩١٨ أمضى سنة فى جيفرنى مع كلود مونيه. وفى عام ١٩١١ عاش فى الجرنة / طيبة مع الشيخ على وهو أحد عائلة "عبد الرسول" فتشبع بجو العظمة والغموض الذى يغلف عصر الفراعنة (شكل ١٥-٧). وما بين عام ١٩١٤ - ١٩٢٠ كان له استوديو فى البيت الفنى على سفح القلعة فى القاهرة، وتصوره اللوحة النصفية التى رسمها لنفسه عام ١٩٢٢ كشخص يتميز بالقوة والحيوية (شكل ١٥-٨) كما تعطى الألوان المستخدمة وهى الأحمر والأسود حيوية متقدة للوجه توحى بتلك النار المتأججة داخل ذاته التى تشتعل بالنشاط والفضول.

وقد أخذه عمله الدبلوماسى فى الفترة من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٠ إلى ريو دى جانيرو وباريس التى صادق فيها الرسام الفرنسى أندريه لوتى الذى عرفه بدوره على أعمال بول جوجان، وفى تلك الفترة كرم ناجى ومنح وسام اللجيون دونور، وبعد باريس انضم إلى الوفد الذى كان متوجهًا إلى مؤتمر الفنون الشعبية الذى كان منعقدًا فى براغ برئاسة لويس هوتكور، وكان هذا المؤرخ الفنى الفرنسى المتميز مسئولاً عن متحف الفنون الجميلة فى مصر من ١٩٢٧ - ١٩٣٠[٢٠]، وقد أدى نقاش مثير بين ناجى وهوتكور عن وجود فن شعبى فى مصر إلى معارضته لهوتكور ثم استقالته بعد ذلك من السلك الدبلوماسى[٢١].

وفى عام ١٩٣١، أرسل ناجى فى مهمة فنية إلى إثيوبيا، وكانت هذه الزيارة من أثرى الفترات فى حياته الفنية حيث بدأ فى التعرف على منابع النيل فى أديس أبابا ورأى أمامه كيف تتدفق مياهه فى عظمة وقوة مما ألهمه رسم عدد من اللوحات عن هذا النيل المعطاء للحياة (النيل الأزرق والنيل الأبيض ١٩٣٤) كما رسم لوحات للإمبراطور هيلاسيلاسى الأول ولبعض من أعضاء البلاط الإمبراطورى، كذلك رجال الكنيسة فى أروابهم التقليدية، وفى هذه اللوحات حاول ناجى تحقيق التناغم بين الألوان الدافئة فى مقابل ظلال إفريقيا السوداء.

وفى منتصف الثلاثينيات انغمس ناجى تدريجيًا فى المشروعات الثقافية، وكان يشعر بأهمية تواجد مجموعة من الفنانين والكتاب ممن يمكنهم التأثير على الأنشطة الثقافية فى مصر. وفى عام ١٩٣٤ سافر إلى اليونان ومقدونيا حيث رسم منزل محمد

على، وفى العام التالى أسس "الأتيلييه" فى الإسكندرية وفى عام ١٩٣٦ تم تكريم ناجى من خلال عرض لوحاته التي رسمها في إثيوبيا في صالة عرض تيت Tate في لندن. وفي السنوات من ١٩٣٧ - ٣٩ أصبح أول مدير مصرى لمدرسة الفنون الجميلة بالقاهرة[٢٢] ثم مديرا لمتحف الفنون الحديثة بها. وفى عام ١٩٤١ أسس ورشة دراسية فى الأقصر انعكست آثارها بعد ذلك على الكثير من الفنانين المصريين الشبان، وبعدها سافر إلى فرنسا وإنجلترا وإسبانيا في مهمة ثقافية تبنتها منظمة اليونسكو لإنقاذ معبد أبى سنبل في الفترة بين ١٩٤٥ و١٩٤٦ ثم عين مديراً للأكاديمية المصرية بروما منذ عام ١٩٤٧ وحتى ١٩٥٠، وفى عام ١٩٥٢ أسس الأتيلييه في القاهرة وكان أول مدير له. وقد توفى ناجي في الاستوديو الخاص به في الجيزة عام ١٩٥٦ بعد قيام الثورة وتحول الاستوديو إلى متحف تكريماً له وتم افتتاحه عام ١٩٩١ .

ويبرز من تراث ناجى الذى خلفه مجموعتان من اللوحات: المجموعة الأولى استلهمها من الريف المصرى والأخرى التى أثارها تاريخ مصر، فقد كانت السنة التى أمضاها فى الأقصر وزياراته المتعددة إلى مقر عائلته فى الدلتا قد أعطت بصيرته القدرة على النفاذ إلى حياة القرية التى نقلها بدوره إلى لوحاته، ففى لوحة "راعى الغنم" (شكل ١٥-٩) نرى الفلاح ذا البشرة الداكنة والجلابية القطنية البنية يلف حول رقبته رجلى هذا الحيوان ذا الفراء الأبيض[٢٣]، ويزيد اللون الأبيض للعمامة التى التفت حول رأسه، والصدرية التى يرتديها من تألق الضوء على وجهه. وهذا الاختصار فى الألوان - الأبيض والبنى - يبرز الملامح القوية لوجه الرجل، فى حين أن العمامة حول رأسه تعطى إيحاءً بالصلة مع الأيقونة المسيحية التى تمثل "الراعى الطيب". وفى لوحة "الصبى النائم" على جاموس النيل نجد أن محصول البرسيم يملأ اللوحة[٢٤] فى حين يرقد الصبى على ظهر الحيوان العريض الذى تظهر عظامه واضحة. أما إيحاء الحقل فنلمحه من خلال الخطوط الخضراء والزرقاء والصفراء التى تشق اللوحة. وهذا المعنى البسيط للوحة ينقل إلينا بوضوح أهمية الحيوان بالنسبة للفلاح المصرى. وفى لوحة أخرى "العودة إلى الديار"[٢٥] نرى فتاة ذات رداء أحمر تجلس على مؤخرة جاموسة وتتحدد زاوية الرؤية تحدد من الخلف، فى حين توحى الخطوط الزرقاء والحمراء

على الجانبين بقرب مجيء الفسق فى حقل خصب، ويستخدم ناجى عادة خطوطًا عريضة طويلة من الألوان ليعطى شكلاً وحركة لأعماله. كما أنه يستخدم الألوان أيضًا ليوحد العناصر المختلفة فى موضوعاته وإعطائها منظورًا خاصًا. كما رسم ناجى أيضًا الرجال فى القرنة وهم يتبارون فى لعبة العصا التقليدية[٢٦] فى حين تجلس النساء وهن يخبزن الطحين[٢٧]، وفى رؤية غير تقليدية للقاهرة يرسم صورة للنيل ولبعض الأوانى الخزفية على فلوكة، كما يمكن رؤيتها من كوبرى الجلاء فى الجيزة[٢٨]، وتتمحور الصورة الأساسية عل فكرة عبور النيل، ولكنها تبرز أيضًا جزءًا صغيرًا من "الجزيرة" حيث يضيف اللون الأحمر القوى للأشجار المثمرة حيوية لسعف النخيل.

ورغم إحساس ناجى تجاه مواطنيه المصريين الأشداء فإنه لم يكن جزءًا من عالمهم، ولم يعش حياتهم، وهو يعترف بذلك من خلال "القرية"[٢٩] وهى لوحة غير عادية تعكس سيرته الذاتية، وتصور هذه اللوحة زيارة عائلة ناجى إلى ضيعتهم فى أبى حمص، ويقف ناجى بجوار شقيقته أو زوجته على حافة اللوحة فى حين يجلس الأب على مقعد والعمدة بجواره على الأرض وحول هؤلاء الأشخاص الجامدين في أماكنهم بملابس الرجال الأوروبية والمرأة التى ترتدى ثوبًا وتمسك فى يدها بحقيبة، تموج القرية بالنشاط الحياتى المعتاد. رجال يرتدون الجلابية والماشية تسير فى طريقها إلى الحقل وصبى عار يطارد إوزة وقطة تتمسح فى رجل المقعد، ونشعر هنا أن ناجى جزء من المشهد ولكنه يقف على حافته.

أما الجديد فى أعمال ناجى فهو تأثيره كمؤرخ عليها، فخلال ثلاثين عامًا ما بين ١٩١٩–١٩٥٠ ظلت فكرة الحرية تستحوذ عليه، وقد ترجم هذه الفكرة إلى لوحات ملحمية وتاريخية تمجد إنجازات مصر القديمة، وتبرز إمكانياتها المستقبلية، ففى عام ١٩١٩ بعد عودته من جيفرنى رسم لوحة "بعث مصر" أو "موكب إيزيس"[٣٠] والتى علقت فى قاعة مجلس الشيوخ منذ عام ١٩٢٢ . ومثل مختار فهو يحدد ويمجد هوية مصر الفرعونية. وتبلغ مساحة اللوحة ٧ أمتار × ٣ أمتار وهى أول لوحة ملحمية لمصر الحديثة تعبر رمزيًا عن الأمة وشعبها فى سعيها للحرية، كما أنها تمجد إيزيس الآلهة

التى يصاحبها فى موكبها المنتصر الزارعون والحاصدون فى مصر الخصبة. وفى نفس العام رسم لوحة لجوليبت آدام ، ورغم أن هذه اللوحة كانت ببساطة صورة لامرأة ترتدى رداءً أصفر وتجلس على مقعد أزرق وتحت قدميها إناء ملىء بالفاكهة فإن لها أهميتها الخاصة فجوليبت آدام كانت محررة فى جريدة **La nouvell revue** والتى كانت تصدر شهريًا، وكانت امرأة مثقفة ذات نفوذ قوى احتضنت الوطنية المصرية وكانت راعية لمصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى ومن أوائل مؤيدى فكرة أن مصر للمصريين.

وفى عام ١٩٤١ رسم ناجى لوحة تعبر عن الولاء لمحمد على (شكل ١٥-١٠)[٣١] ويبلغ طولها خمسة أمتار وعرضها ثلاثة أمتار وتصور اللوحة محمد على فى القلعة يستقبل وفداً من وجهاء القوم يتقدمهم عمر مكرم، جاءوا لتقديم الولاء للقائد الألبانى بصفته واليًا عليهم بدلاً من الوالى المعين من قبل البلاط العثمانى الذى فقد شعبيته وتشير هذه اللوحة إلى الأزمة التى حدثت فى مصر ١٨٠٤-١٨٠٥[٣٢]. وكان عمر مكرم تاجراً من القاهرة له احترامه وله سلطته ونفوذه، وفى تجميعه للصناع والحرفيين ضد غزو نابليون تحول إلى بطل يعكس صراع مصر للحصول على استقلالها، ويشير ناجى فى لوحته إلى أن الشعب الذى يمثله وجهاء القوم المدنيين يضفى شرعية لاستيلاء محمد على على السلطة، ويؤكد هذا المعنى بقوة استخدام ناجى للون الأحمر والأزرق والأصفر.

وفى قبرص دعم ناجى فكرة الحرية أيضًا فى لوحتين رسمهما عام ١٩٥٠، وكانت زوجة ناجى قبرصية - يونانية، ورغم أن ناجى كان مسلمًا فهو فى دعمه للقضية اليونانية غلب الحرية على معتقداته الدينية. ولذلك ففى لوحته **Enosis** ناصر حق القبرصيين فى اختيار اتحادهم السياسى مع اليونان. وتمجد لوحته للأسقف مكاريوس شخصية رجل كان بطل المعركة ضد الإمبريالية البريطانية دفاعًا عن حرية شعب قبرص.

بالإضافة إلى هذه اللوحات التاريخية، أبدع ناجى بعض المشاهد التى أبرزت إسهامات مصر فى حضارة العالم، ففى عام ١٩٣٥ رسم خمس لوحات كبيرة لمستشفى بالإسكندرية جسدت تاريخ الطب، فصور فيها أمنحوتب، وموسى وابن سينا، وفى عام ١٩٣٧ عهد إليه بعمل الديكورات الخاصة بالقسم المصرى فى المعرض الدولى بباريس، فساهم بجدارية مكونة من ٧ لوحات أطلق عليها عنوان "دموع إيزيس". وما بين عام ١٩٣٩-٤٩ انهمك فى رسم لوحة "مدرسة الإسكندرية" وتمجد فكرتها التغيرات الثقافية التى طرأت على دول البحر المتوسط، وتضم اللوحة مبانى ذات أعمدة كلاسيكية تشكل خلفية لمجموعة الرموز التاريخية والمعاصرين والأوروبيين والمصريين الذين أسهموا فى هذه الحضارة العامة سواء كانوا فنانين أم علماء أم قانونيين، وقد عرضت هذه اللوحة فى معرض البينالى فى فينيسيا ثم استحوذت عليها محافظة الإسكندرية حيث تتصدر القاعة الرئيسية بها، وفى إعادة تجديد النمط الزخرفى التقليدى فى الرسم حاول ناجى أن يجعل للفن دوراً تثقيفياً. فقد كان يريد أن تستثير أعماله إحساس المصريين بعظمة الماضى فى نفس الوقت الذى حاول فيه أن يسبغ على الفن دوراً اجتماعياً يهدف إلى تشكيل فن وطنى يندمج فيه الفنان مع مجتمعه. ولذلك ركز على العصر الفرعونى وعصر محمد على ليعطى رؤية مترابطة للسرد البرامجى الذى كانت تتضمنه الكتب المدرسية التى أشار إليها باراك سالمونى فى الفصل السادس من هذا الكتاب.

قدمت الإسكندرية أيضاً الفنان محمود سعيد ١٨٩٧-١٩٦٤ وكان رجلاً خجولاً هادئ الطبع ينحدر من أسرة عريقة بها[٣٣]، فقد تزوجت ابنة أخيه فريدة ذو الفقار من الملك فاروق، وكان مقر الأسرة فى حى الأنفوشى بالإسكندرية بجوار مسجد أبى العباس المرسى. وقد تعلم محمود الصغير اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية فى منزله، وما بين السابعة عشرة من عمره والتاسعة عشرة درس الرسم على يد مدام إميليا كازوناتو فى نفس الوقت الذى كان يتلقى فيه دروساً فى استوديو زنانيرى فى الإسكندرية، وفى عام ١٩١٨ أقام أول معرض له فى الإسكندرية، وخلال فترة الصيف فى السنوات ما بين ١٩٢٠ و١٩٣٠ كان يتردد على المتاحف والكنائس القوطية أثناء

رحلاته إلى أوروبا، ولكنه لم يلق أى تشجيع من عائلته التى كانت ترى أن الفن لا قيمة له سوى أنه على ما يبدو محل تقدير الأجانب ونتيجة لذلك اضطر لدراسة الحقوق بناءً على أوامر أبيه ليصبح فى عام ١٩٢٢ مساعد قاض فى المحاكم المختلطة فى المنصورة. وخلال العشرين عاماً التالية كانت حياة محمود سعيد ممزقة ما بين قيم مجتمعه التى تمثلت فى وظيفته كمستشار قانونى له احترامه فى محكمة الاستئناف وبين رغبته الشخصية الجارفة فى أن يرسم. وقد انعكس هذا الصراع فى لوحتين ذاتيتين له رسمهما عام ١٩١٩، الأولى تصوره كمحام شاب ذى شعر أسود مصقول[٣٤]، والثانية تمثله ممسكاً بلوحة ألوان الرسم وهو مشعث الشعر وفى عينيه نظرة حادة ثاقبة (شكل ١٥-١١) وحتى بعد موت والده ظل محمود سعيد يمارس القانون ولم يتركه إلا فى سنة ١٩٤٧ حين قدم استقالته كمستشار فى محكمة الاستئناف، أى أنه كان فى الخمسين من عمره حين كرس وقته كله للرسم، رغم أنه فى ذلك الوقت كانت هويته كفنان قد استقرت من خلال العديد من الأعمال المتواصلة.

وتعكس لوحات محمود سعيد الصراعات بداخله بين التقاليد والحرية الشخصية، وبين التزامه نحو مجتمعه والتعبير عن ذاته، وبين الكبت والرغبة، وبين ضبط النفس وعواطفه المتأججة. وقد رسم محمود سعيد بعضاً من اللوحات أثناء رحلة له إلى مرسى مطروح وإلى لبنان، إلا أن لوحاته الرئيسية التصقت بالإسكندرية. وكنموذج يمثل مدينته والطبقة التى ينتمى إليها كان واقعه الثقافى يرتبط أكثر بالواقع الأوروبى وكانت حياته بعيدة تماماً عن حياة أغلب المصريين. ورغم ذلك فإن موضوعات لوحاته التى يمتزج فيها الخيال والواقع كان لها قاعدة مصرية حقيقية. وهو الوحيد من رواد الفنون الأوائل الذى رأى فى عقيدته الإسلامية موضوعاً يمكنه تسجيله، ففى عام ١٩٣٤ بعد شفائه من مرض كاد يودى بحياته، رسم نفسه وهو ملتحى يرتدى جلابية بنية اللون مع خلفية لإحدى القرى[٣٥]، وهى فكرة مثيرة تؤكد حقيقة الحياة، فوراءه إلى اليسار نلمح امرأة منهمكة فى عملها اليومى فى نشر الغسيل، وإلى اليمين موكب جنازة يتقدم نحو المقابر.

وفى العديد من أعماله التالية أظهر محمود سعيد وعيًا جديدًا تميز بحساسية شديدة تجاه بعض الجوانب الدينية لم يتطرق إليها فنان مصرى آخر من قبل. فمثلاً فى لوحته "الصلاة" ١٩٣٤ (شكل ١٥-١٢) نرى تجسيداً مثيراً ومؤثراً لمجموعة من الأشخاص وهم يؤدون الصلاة فى إيمان وخشوع وألوان اللوحة مصرية خالصة فاللون العاجى، والبنى، والأزرق والأخضر التى توجد فى القمريات (الزجاج الملون) هى صدى لألوان الملابس التى يرتديها المصلون وهى تضفى شعاعات من الضوء على الرجال المنحنيين بما يعطى بعداً ميتافيزيقياً للوحة. كما رسم أيضًا لوحة "الذكر"[٣٦] تمثل مجموعة من المتصوفين أثناء ممارستهم هذا الطقس حيث يدورون فى حلقة على نغمات موسيقية معينة وهم فى حالة غشية ونشوة[٣٧]. كما رسم أيضًا لوحة عن "الزار" حيث يجتمع الرجال والنساء ويمارسون احتفالاً لرقيه أو تعويذة، وفى لوحة "شيخ يؤدى الصلاة" سنة ١٩٤١ يسجل سعيد الصلة المباشرة بين الرجل وخالقه ويتعارض شكل الرجل الجالس فى استدارته وثوبه الذى يضمه وقد انحنى رأسه فى تأمل مع صفوف الأعمدة الحجرية المستقيمة اللانهائية تقريبًا، والألواح الخشبية للمسجد العارى من كل زينة أو زخرف والذى يمتد وراءه. فى حين ينحرف شعاع من الضوء يغمر الرجل الجالس.

وقد رسم سعيد أيضًا لوحات لعائلته، لأمه وأبيه وأخته وزوجته ثم لابنته نادية فى مراحل سنوات عمرها المختلفة، وكذلك بعض المناظر الطبيعية، أما رسوماته عن الإسكندرية فتعتبر أكثر أعماله إثارة، فقد صور الكورنيش وهو مهجور ليلاً وضوء القمر الشاحب يغلفه، ثم ضفاف القناة خلال النهار (١٩٢٩) وقد مالت عليها أشجار النخيل لتعطى توازنًا مع الخط الهندسى المستقيم لأشكال المنازل وأشرعة القوارب فى تجاور حى أخاذ[٣٨]. وكان سعيد يميل دائمًا إلى رسم الرجال ذوى الجلاليب الزرقاء وهم يمتطون حميرهم البيضاء المكتنزة.

إلا أن أكثر الموضوعات إلحاحًا عليه كان رؤيته للمرأة التى تشكل العدد الأكبر من موضوعات لوحاته. وبنظرة سطحية فإن مزج سعيد لمضوع الدين والمرأة يبدو متناقضاً إلى حد ما. إلا أن سعيد لكونه مسلمًا كان له اهتمام بالبعد الصوفى للإسلام وبالتالى

كان يعى تماماً أن الخليقة كلها تخضع لسيطرة الخالق وأنه يحب كل مخلوقاته "فالإله جميل يحب الجمال"(٣٩) والمرأة هى "شعاع من الله"(٤٠) لذلك كان سعيد الرسام والمسلم يرى فى المرأة موضوعاً له شرعيته ويحتاج إلى تقدير إضافى يعزز الجوانب المختلفة للجمال المصرى. والمرأة عنده يمكن تقسيمها إلى نوعين: المرأة الخيالية نمطية الشكل، والمرأة الأخرى الحقيقية التى تتميز بالأصالة. ولذلك نرى أن النساء اللائى رسمهن من وجهة النظر الأولى يبدون على شاكلة واحدة ويمكن التعرف عليهن من خلال عيونهن السوداء الواسعة والأنوف المسطحة والشفاه الغليظة والوجوه المستطيلة، وفى ملامح تلك النساء وأوضاعهن ينجح سعيد فى تجسيد جوهر المرأة المصرية بنت البلد الملتصقة بالأرض والواثقة من نفسها ذات الذكاء الواعى وسرعة البديهة(٤١). ومن هذه المجموعة تبرز ربما أشهر لوحاته "حياة المدينة" ١٩٣٧ (شكل ١٥-١٣) حيث يتصدر اللوحة رسم لثلاث نساء يتجمعن على شكل مثلث وقد التفت الملاية حول أجسادهن فى إثارة وهن يعبثن ببراقعهن الشفافة، وعلى جانب منهن يقف شربتلى، وعلى الجانب الآخر نجد رجلاً وطفلاً يمتطيان حماراً أبيض. أما خلفية اللوحة فتمثل النيل ومسجد محمد على فى القاهرة.

أما الجسد العارى عند سعيد فهو يخضع أيضاً لهذا النوع الخيالى النمطى للمرأة فسواء كانت جالسة أو واقفة أو متمددة فى قارب فالمرأة المصرية هى فينوس سمراء جميلة على شواطئ البحر المتوسط(٤٢)، وتمجد ريشة محمود سعيد جمال الفلاحة الذى يتميز بالقوة والبساطة وعدم التعقيد. أما اهتمامه بجسدها فهو اهتمام فنان. فهو ليس مثقفاً يختلس النظر إلى جسدها، كما أنه لا يستخدمه كما فعل كثير من الفنانين الأوروبيين المستشرقين كتعبير عن أوضاعهن السياسية أو الثقافية والاقتصادية. أما فى المجموعة الثانية فالمرأة تبرز كشخص حقيقى فى أوضاع مختلفة من خلال رؤية سيكولوجية ثابتة، فيرسم الأمهات والفلاحات والخدم والأقارب والمحظيات والنبيلات، وفى هذه اللوحات يعبر عن شخصية المرأة فى حقيقتها وذاتها ويمنحها صفاتها ودورها فى الحياة وليس مجرد كونها إحدى جوارى الحريم الشرقية.

فمثلاً يمكن مقارنة لوحته "حرم يوسف ذو الفقار"[٤٣] بلوحته عن "الخادمة تنتظر مولودًا" (شكل ١٥-١٤) فالمرأتان على الطرفين النقيضين من الطبقة الاجتماعية، إلا أن سعيد يذيب هذه الفواصل الاجتماعية بينهما من خلال التماثل فى وضع جلوسهن واللون البرتقالى لملبس كل منهما. وكان سعيد أول فنان مصرى يحصل على جائزة الدولة التقديرية عام ١٩٥٩[٤٤].

(١٩٣٥ - ١٩٥٠)

فى هذه المرحلة تكمل مجموعة ثانية من الفنانين مشوار تطور الفن المصرى الحقيقى. فبينما نجحت المجموعة الأولى فى تقديم فن اعتمدت تشكيلاته على قاعدة غربية، عبرت المجموعة الثانية عن فن تحرر من تأثير وأنماط الفن الغربى والأساليب الأكاديمية الأوروبية، فن تشرب فى جمالياته باهتمامات وأساليب مصرية خالصة.

وفى حين كانت حركة الاستقلال عام ١٩١٩ حافزًا ودافعًا قويًا لتلك المجموعة الأولى من الرواد لتستلهم موضوعات رسوماتها من أرضها وثقافتها وتاريخها، شكلت القوى الاقتصادية والسياسية التى أحاطت بالمنطقة والأحداث العالمية التى أثرت فيها والتى تمثلت فى الحرب العالمية الثانية منهج وأسلوب فنانى المرحلة الثانية. وفى حين اتسمت المرحلة الأولى عند هؤلاء الرواد بوصف مصر من منظور خارجى موضوعى واقعى أضاف الفنانون فى المرحلة الثانية "تعبيرات بصرية عن عالم الذات النفسى واللاوعى عند العامة".

ويعتبر كل من عبد الهادى الجزار (١٩٢٥ - ١٩٦٥)[٤٥] وحامد ندا (١٩٢٤- ١٩٩٠) أصدق نماذج معروفة لهؤلاء الفنانين الرواد فى هذه المرحلة الجديدة. وكان ظهورهما أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات، وهى فترة ساهمت كثيرًا فى تطور فهم وتحديث رؤيتهم. فقد كانت سنوات خلاقة صاخبة حيث أثّرت الحرب العالمية الثانية على أحداث العالم سياسيًا واقتصاديًا، ووجدت مصر نفسها منساقة رغمًا عنها إلى خضم هذه الحرب، فقد كانت قاعدة رئيسية للقوات المتحاربة من جميع أنحاء الإمبراطورية البريطانية حين

انتقلت الحرب إلى أوروبا الشرقية وشرق إفريقيا. بالإضافة إلى أن مصر كانت طرفًا فى النزاع العربى فى المنطقة ففى السودان حاولت مصر أن تنهى سيطرة البريطانيين عليها، وفي فلسطين دعمت القضية الفلسطينية سياسيًا واقتصاديًا بعد أن أصبحت القضية الفلسطينية قضية عربية.

وفى الثلاثينيات كان دخل مصر الأساسى ونصيبها من السوق العالمى يأتى من خلال صادراتها من القطن الذى اعتمدت مصر عليه بشدة، ثم جاءت فترة الكساد الكبير الذى ساهم مع الحرب فى انهيار أسعار القطن مما كان له أثره فى شعب يتكاثر عدده بصورة واضحة. ثم ظهرت حركة الإخوان المسلمين الذين أسسوا جماعتهم عام ١٩٢٨ من خلال دعوة إسلامية متشددة للإصلاح لتتحول بعد ذلك إلى منظمة عسكرية اعتنقت الإسلام كعقيدة وأيديولوجية، وساد شعور عام بالقلق وعدم الأمان وجد فى الفن تعبيرًا له.

ارتبط الجزار وندا بصداقة قوية، وسارت حياتهما وما صاحبها من تدريب وتوجهات فنية على خطين متوازيين حتى أوائل الخمسينيات. ولم يكن الفرق بينهما فى العمر سوى سنة واحدة، وكان الاثنان ينحدران من عائليتين محافظتين لها نفس التقاليد والعادات فقد كان الأبوان مسلمين وكان والد الجزار مدرسًا بالأزهر وهو المركز الرئيسى لتدريس المناهج الإسلامية، ونشأ الصبيان فى أحياء القاهرة الإسلامية التى كانت متشبعة بالروح التقليدية. فقد عاش الجزار فى حى السيدة زينب، وهو الحى الذى يستقر فيه مسجد السيدة زينب حفيدة الرسول محمد (ﷺ) وواحدة من الأولياء فى مصر منذ العصر الفاطمى. أما ندا فقد عاش فى حى الخليفة فى سفح القلعة حيث يوجد مسجد الرفاعى وهو ولى طائفة الرفاعية الذين يشتهرون بقدرتهم على اجتذاب الثعابين. وكانت هذه الأحياء متشبعة بالإسلام فى جوانبه الشكلية العامة حيث كان السكان منغمسين فى عالم تفسر فيه القوى الروحية كل الأفعال[٤٦]. والتحق الاثنان بمدرسة الحلمية الثانوية وكان معلمهم رجلاً متميزًا شخصية وعلمًا وهو حسين يوسف أمين (١٩٠٤-٨٤)[٤٧].

كان اهتمام حسين أمين بالفنون قد أوصله إلى أكاديمية الفنون الجميلة فى فلورنسا عام ١٩٢٤ ومنها إلى البرازيل عن طريق إسبانيا حيث أمضى سنوات عديدة فى تدريس الرسم. وعقب عودته إلى مصر عام ١٩٣١ هجر مستقبلاً فنيًا ناجحًا كرسام ليصبح مدرسًا فى مدرسة الحلمية الثانوية فى القاهرة. وينتمى أمين إلى مجموعة رواد تدريس الفنون والتى بدأها حبيب جورجى الذى كان مفكرًا ونحاتًا. وكان جورجى أثناء دراسته فى لندن قد تعرف على الأساليب الجديدة فى تدريس الفن التى كان يمارسها هربرت ريد والتى كانت تؤكد على أهمية الأسلوب الطبيعى الفطرى فى التدريس، وبالتالى فلأنه لم يكن مقتنعًا بأسلوب تدريس الفن المصرى والذى يسير على نهج العادات الأوروبية، بدأ يمارس تجارب ذاتية فى التدريس وكان يؤمن بأن جميع الأطفال لديهم مواهب فنية فطرية كامنة فى أعماقهم يمكن تغذيتها من خلال تشجيعهم واستخدام الأسلوب الملائم فى لقدراتهم(٤٨). وسار أمين أيضًا على نفس هذه الخطى من ملاحظة المواهب الصغيرة وتشجيعها على التطور، وكان تلاميذه من خلفيات اجتماعية مختلفة بعيدة تمامًا عن قنوات الثقافة الفنية المعروفة، ولذلك كان يحفزهم على الإبداع التلقائى. ومن خلال تعرفهم على ذاتهم، وتحليل هذه الذات تمكن من أن يساعدهم على اختراق اللاوعى ليكتشفوا أحاسيسهم ووعيهم الخاص، ولهذا اعتمد فهمهم على الاتجاهات الثقافية والاجتماعية التى كانت تحيط بهم.

كان يوسف أمين أكثر من مدرس وناصح لعبد الهادى الجزار وحامد ندا. فلم يكن أمين فنانًا مثقفًا عالميًا فحسب بل كان جزءًا من مجتمع المثقفين الذى ميز قاهرة الثلاثينيات والأربعينيات وهى فترة كانت تموج بالحوار الثقافى والمؤثرات الفنية الحديثة. وكان أمين صديقًا ليوسف عفيفى وهو مدرس آخر يتمتع بشخصية ديناميكية كما كان ملتصقًا بحبيب جورجى. وكان يوسف عفيفى من هؤلاء الذين ألهمهم تعليم هربرت ريد وجون ديوى. وكان مدرسًا للرسم فى مدرسة السعيدية الابتدائية وعلى شاكلة يوسف أمين يطمح فى تحرير الفن المصرى من الممارسات الغربية. ومن تلامذته كمال التلمسانى (١٩١٧-١٩٦٧) ورمسيس يونان (١٩١٣-١٩٦٠) اللذان أصبحا بعد ذلك تحت رعاية الفنان جورج حنين الذى كان بدوره واحدًا من دائرة معارف حسين يوسف أمين(٤٩).

كان جورج حنين (١٩١٤-١٩٧٣)[٥٠] كاتبًا كثير السفر والترحال متعدد اللغات درس في السوربون وكان صديقًا لأندريه بريتون وبعض الرواد الفرنسيين الأوائل في الفن التجريدي[٥١]، ولأنه كان يستنكر الرقابة الفاشية وهدم الأعمال الفنية لأنها "منحلة" كما كانوا يدعون، فقد أسس حنين جماعة "الفن والحرية" في يناير ١٩٣٩ وهي هيئة ضمت مجموعة من الفنانين كان هدفها الدفاع عن حرية الفن والثقافة ومحاولة ربط الفنون المحلية بالحركات الفنية العالمية. وقد التحق الفنان والكاتب والناقد فؤاد كامل (١٩١٩-١٩٧٣) بهذه الجماعة وكان بدوره يقوم بتدريس الرسم في إحدى المدارس الثانوية كما كان قد تلقى تدريبه في مدرسة الفنون الجميلة (١٩٢٩-١٩٣٩) وأصبح المتحدث باسمها، كذلك التحق أيضًا بهذه الجمعية كل من التلمساني ويونان.

وتحت تأثير بشاعة الحرب العالمية الثانية وأهوالها أعلنت جمعية الفن والحرية عن أهدافها من خلال مجموعة مقالات وقرارات. وكانت البداية ثورتهم على المنهج الكلاسيكي الأكاديمي الذي اعتبروه متخلفًا وراكدًا واستبداديًا. ثم سخروا من اللوحات التي تصور الأزهار والفواكه الطازجة الموضوعة في أطباق نظيفة وانتقدوا أيضًا شكل الفلاحات اللائي يتميزن "بنضارة الوجه والرشاقة"[٥٢] وكان اقتناعهم أن الفنان - إذا أراد أن يعبر عن الفن الحقيقي - يجب أن يلتحم مع حقيقة النفس الإنسانية واللاوعي داخل ذاته، وهي حقيقة تأسست على نظريات فرويد وتحليلاته. كما أعلنوا أيضًا رفضهم لكل ما يحد من حرية الفرد. ونتيجة لذلك اتجهوا إلى اعتناق المذهب السريالي كتعبير عن حركة التحرير هذه. وما بين أعوام ١٩٣٨ و١٩٤٥ وفرت لهم هذه الحركة التحرر من الاتجاه التشكيلي الذي كان متسيدًا المرحلة الفنية الأولى. ففي معرضهم الأول في فبراير ١٩٤٠، أعلن الفنانون السرياليون عن تمردهم على مجتمعهم، وعلى المنهج الكلاسيكي الأكاديمي، وكان معظم إنتاجهم في معرضهم الأول يدور حول فكرة النفس الإنسانية وتأثير الحرب عليها. فقد شعر أعضاء الجمعية أن واجبهم هو تفتيح عقول وعيون العامة على الحقائق المفزعة عن الكوارث والقسوة التي تتمخض عن الحروب، فصدموا المتفرجين بصور تمثل التشويه والعبثية واللامعقول حيث جسدت اللوحات أشكالاً لجذوع أشجار لها أثداء، ووجوه ذات عيون فارغة محدقة، وأجزاء من أجساد بشرية مقطوعة وسط مناظر طبيعية خاوية جرداء.

إلا أن هذا التحدى لكل من الطبقة المحافظة والوطنية كان سببًا فى ابتعادهم عنهم ومن ثم فقدانهم لدعمهم المادى والسياسى. وبالتالى لم تستمر هذه الجمعية وفنها السريالى طويلاً، إلا أن تأثيرها كان عميقًا(٥٣)، فهذا الفن الجديد والأساليب التى انتهجتها الجماعة فى رؤية الحقيقة والتعبير عنها كان سببًا فى تغيير الأرضية الفنية وزرع بذور جديدة فيها، حيث أدت هذه الحركة السريالية إلى فتح الباب أمام الفن التعبيرى الشائع لعبد الهادى الجزار وحامد ندا.

كان حسين أمين يؤمن بأن خلق الصلة والتواصل بين الفنانين الشبان يمكن أن يشجع المواهب الصغيرة، وتحقيقًا لهذه الغاية أسس جماعة الفن المعاصر. وكان هدفها المعلن هو احتضان مدرسة فنية مصرية متحررة من تأثير الفن الغربى. وافتتحت هذه الجمعية معرضها الأول فى مايو ١٩٤٦(٥٤) وبلغ عدد اللوحات التى تم عرضها فى قاعة مدرسة الليسيه فرنسيه فى القاهرة مائة وتسعون قطعة، وكان تأثير هذا المعرض قويًا وصادما، فقد أدرك النقاد والعامة أنهم يشاهدون اختراقًا جذريًا للرؤية التصويرية المصرية. وكانت جميع الموضوعات معبرة عن الحياة الشعبية، إلا أن التأكيد كان على إبراز الحقيقة خلفها، قدريتها، وحالة الخدر التى تعيشها ثم نغمة الكآبة والقسوة والإثارة التى تغلفها، فقد تمكن هؤلاء الفنانون الشبان من تجسيد عالم هؤلاء الناس الذى يشيع فيه الفقر والجهل والخرافة فيشل حركته، عالم يعرفونه جيداً وكانوا جزءًا منه. وقد عبروا عن كل ذلك من خلال رؤية رمزية تقليدية، فقد لجئوا إلى استخدام صور شائعة للسحر كرموز عن رؤيتهم لما يدور فى مجتمعهم، فمثلاً كانت السلحفاة تعبر عن الصبر والسلام، والفأر يمثل اللاوعى الماكر الفاسد (شكل ١٥-١٥)(٥٥) فى حين كان الثور رمزًا للجنس والخصوبة، أما القط فكان يعبر عن المرأة، والأشباح، والخلود. وقد جمع بين هؤلاء الرسامين الشبان الإحساس بأن الفن له دور فى المجتمع وأنه يجب أن يظهر مأساة ووحشة الإنسان(٥٦).

وفى معرضهم الثالث عام ١٩٤٩ والذى أقيم فى جمعية الشبان المسيحيين ألقى القبض على يوسف أمين بصفته مسئولاً عن المعرض والجزار بصفته فنانًا بسبب عرض لوحة "الجوع"، وقد تغير اسم اللوحة فيما بعد إلى "مسرح الحياة"(٥٧). وتظهر اللوحة

ثمان نساء واقفات فى صف واحد، وقد ارتدت كل منهن ملابس مختلفة عن الأخريات، وتحمل واحدة منهن طفلاً، وجميعهن يتطلعن بنظرات فارغة نحو المشاهدين وتمثل كل واحدة منهن وجهاً مختلفاً للمرأة المصرية، وأمامهن جميعاً أطباق فارغة من الصفيح. والرسالة التى تصل إلى الجميع هى نقد اجتماعى سياسى، فمصر تعانى من الجوع، ونساؤها فشلن فى الحصول على تحررهن الذى كن يتطلعن إليه ويتوقعنه عام ١٩٢٣ . وكان استخدام الفن كنوع من النقد وتقرير الواقع خروجاً جديداً عن المألوف. وقد تدخل محمد ناجى ومحمود سعيد مع المسئولين للإفراج عن أمين والجزار من سجنهما.

وما بين عام ١٩٤٨ و١٩٥١ كان إنتاج الجزار غزيراً فقد قدم أربعين لوحة زيتية فى معرض افتتح تكريماً له فى متحف الفن المصرى الحديث، وتعتبر لوحته "زواج زليخة" (عام ١٩٤٨)[٥٨] صك اتهام لزواج الأطفال - فالطفلة زليخة تقف بجسدها الضئيل بجوار أمها التى تقطف بيد ضخمة (رمز القوة والسيطرة) وردة حمراء من على طبلة مقلوبة رمز الأمل الذى مات قبل أوانه، وتحدق الطفلة بعيون حزينة، ورأس منحنية صامتة إلى فأر أبيض كبير.

وتعتبر أشهر لوحة للجزار هى "الأحمق الأخضر" ١٩٥١ (شكل ١٥-١٦) وهى عبارة عن صورة جانبية لرأس خضراء اللون خلف أذنها وردة حمراء فى حين تتدلى من الأذن قرط يخنث الرأس وتحيط ذراعان ممتدتان مثنيتان عند الكوع بالرأس وفى منتصف كل كف "عين"، وهذا الأحمق يقوم بدور طارد الأرواح الشريرة فى الموالد والاحتفالات الدينية، ويرمز اللون الأخضر إلى الخصوبة والنماء كما كان يشير سابقاً إلى أوزوريس. إلا أنه أيضاً يشير إلى النبى محمد وآل البيت المطلوب شفاعتهم. أما اليدان المرتفعتان فى الصلاة وكذلك العينان فهما يتجنبان الشر ويضفيان على اللوحة بعداً قبطياً شائعاً. وبالتالى فإن اللوحة تؤكد فى مضمونها على الموروث الدينى الشعبى. أى أن أعمال الجزار تبرز رؤية بالغة الروعة لقوة واستمرارية تأثير الفن الشعبى. وهنا يكمن تفردها[٥٩].

وقد حاول صديقه حامد ندا أيضًا اكتشاف عالم العامة الغريب المليء بالخرافات والدهشة والمآسى الإنسانية، وقد جسدت لوحاته التى رسمها فى أوائل الأربعينيات هؤلاء المترددين على مقابر القديسين والأولياء حيث كانوا ينامون ويأكلون ثم ينهارون فى نوبات هستيرية. وقد جسد ندا الشلل المميت لحياة هؤلاء الأشخاص من خلال أشكال صماء مكتنزة كأنها منحوتة من خشب. ولأن لا شيء يميزها عن غيرها فهى بالتالى فاقدة لفرديتها. وتعتبر لوحته "قنديل الظلمة"(٦٠) نموذجًا لأسلوبه فى تلك المرحلة (شكل ١٥-١٧) وفى هذه اللوحة نجد صورة قنديل كبير غير متوازن النسب يلقى بضوئه على ثلاثة أشخاص؛ الأب والأم والطفل الذين يقفون مشلولين وهم يحدقون بنظرات جوفاء فارغة فى ضوئها الساطع. وقد تشتتت جماعة الفن المعاصر عام ١٩٥٤، ولكن فى هذه المرحلة كان عبد الهادى الجزار وحامد ندا قد غادرا حيهما الذى نشأ فيه وكان أسلوبهما قد تغير بعد ثورة ١٩٥٢ .

أمضى حامد ندا عام ١٩٥٦ فى الأقصر كان خلالها يرسم فى الأتيلييه الذى أنشأه محمد ناجي. وقد أدى اهتمامه بالسحر ورموز الخرافات إلى رسمه لوحات خلال السبعينيات تعكس تعبيرات شعبية شديدة الخصوصية (شكل ١٥-١٨)(٦١). إلا أنه فى لوحته الأخيرة نستطيع أن نلمح بقية من تأثير السريالية فى أعماله وأصبحت أفكاره وأشكاله متكررة. وتعكس تطورات سنواته الأخيرة، والصمم المفاجئ الذى داهمه، ورغباته الجنسية رؤية داخلية للعناصر التى تتشكل منها لوحاته. فنرى نساءً حسيات يرتدين ربطات ساق تتعلق فيها جواربهن وأسرة تحيط بها أعمدة من حديد، وديوك وقطط ومخلوقات غريبة تشبه سرطان البحر، وخيول وعازفى طبول (وهى صورة حاضرة دائمًا فى لوحاته). وقد مات حامد ندا عام ١٩٩٠ وما زال رسامًا مصريًا مؤثرًا ولكن دون أن يكون ناقلاً مبدعًا للاتجاهات الحديثة.

التحق عبد الهادى الجزار بمدرسة الفنون الجميلة عام ١٩٤٤ ونال شهادته عام ١٩٥٠ بمرتبة الشرف، وفى عام ١٩٥٤ حصل على منحة حكومية لدراسة الفن فى إيطاليا، وامتدت دراسته أربع سنوات أخرى (١٩٥٧-١٩٦١) فى روما. وعقب عودته إلى مصر تم تعيينه مساعد أستاذ فى مدرسة الفنــون الجميلة، وبعد عام ١٩٥٢

أصبح الجزار مؤيداً متحمساً للثورة، واتخذت رسوماته منحنى جديداً تمثل فى البعد عن تصوير روح الإنسان، والمجهول ليركز موضوعاته فى التعبير عن مصر وعن الصلة الجديدة بين الإنسان والتكنولوجيا. وفى عام ١٩٦٢ حصل على الجائزة الأولى فى مسابقة "الثورة - ما بعد عشر سنوات" عن لوحته "الميثاق"[٦٢]، وهى لوحة تعكس بصورة رائعة "مصر" الحديثة وأهدافها السياسية الشاملة حيث نرى مصر بجلدها الأخضر الذى يرمز إلى بعث أوزوريس متوجة بشعار الجمهورية وهى تقف فى منتصف اللوحة مثل آلهة الشجر الفرعونية وممسكة فى يدها بميثاق الثورة، وقد جثا أمامها عامل وفلاح. وفى الخلفية يتعانق الإمام والقسيس. أما العامل فيمسك بيده مفتاح ربط وحوله أجزاء من آلة رمزاً لمستقبل مصر الصناعى فى حين ينظر الفلاح إلى بذور قطن مزدهرة ويداه مليئتان بهم، وبجواره صحيفة معنونة "مالك الأرض" وحول كتفيه تلتف عباءة مكتوب على حافتها بعض آيات قرآنية (١١:١٣) "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" وتشير هذه اللوحة إلى أن الجزار قد أعطى ظهره لمن عاشوا الماضى ليحتضن إيجابيات المستقبل.

وربما تكون رؤية الجزار قد تغيرت، إلا أن اهتمامه وتركيزه على الإنسان العادى لم ينحسر، ففى عام ١٩٦٥ - قبل موته المفاجئ - اختلفت رؤيته فى لوحته عن السويس عن تخليد محمود سعيد لها منذ عشرين عاماً سابقة وتعكس اللوحتان مقارنة مثيرة للاهتمام بين اتجاهين مختلفين فى الأسلوب والتعبير لمجموعة الرواد الفنانين الأوائل، فمحمود سعيد الذى ينتمى إلى المرحلة الأولى يركز الانتباه على الفخامة والثراء الذى صاحب احتفالات افتتاح القناة عام ١٨٦٩ (شكل ١٥-١٩)[٦٣] حيث يلعب الأدوار البارزة على مسرحها الخديوى إسماعيل وملوك أوروبا وضيوفه وهم جميعاً يشاهدون من خلف الستائر. وهنا نلاحظ أن سعيد يمجد أوروبية مصر كما أنه وقع باسمه بالحروف اللاتينية. أما عبد الهادى الجزار فكان توقيعه باللغة العربية، وفى لوحته (شكل ١٥-٢٠)[٦٤] وكان اهتمامه الأول بالعمال السخرة من الفلاحين الذين وقع على أكتافهم عبء إنجاز هذا الممر المائى الضخم، لذلك تتوسط اللوحة مجموعتهم

فى مشهد متسع لا إطار له أو حافة بحيث يشعر المشاهد أنه يكاد يكون جزءًا من اللوحة. وللمرة الأولى منذ الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ نجح عبد الناصر فى استعادة قناة السويس عام ١٩٥٦ أى قبل رسم اللوحة بأحد عشر عامًا. ويكرم الجزار فى لوحته الجهد المصرى الذى جعل من القناة أعظم مجرى مائى بين الشرق والغرب ويظهر الفنان الفلاح المصرى بفأسه وسلته المصنوعة من القصب وهو ينحت فى الصخر ويزيح الأرض كما كان يفعل فى الماضى عند بناء الأهرامات.

الخاتمة

إن الرسم والنحت المصرى الحديث يمتد عمره التأسيسى إلى أقل من قرن من الزمان. وما بين عام ١٩١٩ و١٩٥٢ أمكنه التحرر من التأثير الأجنبى فى تشكيل هويته الخاصة. وقد اخترنا الاشارة إلى هؤلاء الفنانين الأوائل الذين ساهموا فى هذا التطور. وهذا لا ينفى أنه خلال هذه الفترة ظهر مبدعون آخرون لهم أهميتهم أيضًا إلا أنهم لم يكن لديهم القوة أو الإبداع المؤثر كما كان لهؤلاء الذين ذكرناهم هنا(٦٥): مختار الذى كان أول نحات ظهر منذ الغزو العربى فى بلد تميزت بفنون النحت العظيمة، وعياد الذى اهتم بحياة الإنسان البسيط وكان أول من شد الاهتمام إلى القيمة الجمالية للفن الشعبى، ثم ناجى الذى رسم القطع الملحمية التى تعكس عظمة واستقلال مصر، وسعيد الذى عكست لوحاته دفء وجمال المرأة المصرية وأخيرًا الجزار وندا اللذان نفذا إلى اللاوعى ليجسدا روح ووضع العامة فى مصر.

وقد تمكن هؤلاء الفنانون المصريون من استخلاص أفكار قريبة من المصريين وتجسيدها ببصيرة فطرية نفاذة.

وخلال هذه السنوات ما بين ثورتين كانت قضية الهوية هى التى اقترب منها هؤلاء الرواد وحاولوا التعامل معها. وكان لهم الفضل فى تحرير مصر من اعتمادها على الأفكار والأساليب والمناهج الغربية. وقد تنقل هؤلاء الفنانون الأوائل من مرحلة

الوصف الخارجي إلى مرحلة التعبير عن النوازع الذاتية، ونجحوا فى التحول من عظمة الفراعنة إلى تعاليم وروحانية الإسلام، وقد فتح ذلك الطريق إلى أفكار أخرى، فبعد ثورة ١٩٥٢ أصبح الفن عنصراً مرئيًا فى سياسة الدولة فقد شجعت الدولة الفنانين على تصوير مصر الحديثة والتعرف على أفكار جديدة أيضًا من خلال التعبير عن الجذور العربية فى الفن الإسلامى التجريدى والخطوط الإسلامية. بالإضافة إلى أنه خلال فترة عبد الناصر وكنتيجة لأحداث العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات ظهرت موجة من الفنانات المبدعات ومنهن على سبيل المثال: عفت ناجى (١٩٠٥-١٩٩٤) وهى شقيقة محمد ناجى، وتحية حليم (١٩١٩-٢٠٠٣) وأنجى أفلاطون (١٩٢٤-١٩٨٩) ثم جاذبية سرى (١٩٢٥) وهى الفنانة التى ما زالت تمارس الرسم حتى الآن. وأخيراً فإن ازدهار الفن خلال النصف الثانى من القرن العشرين ما كان قد تحقق دون وجود فنانى المرحلة الأولى من هذا القرن.

١- أتاحت المنحة الممنوحة من مركز البحوث الأمريكى فى مصر فى فبراير ١٩٩٨ القيام بالبحث فى هذا الموضوع. وقد كان كل من السيدة كريستين روسيلان، والدكتور عبد الغفار شديد، وخالد حافظ ومحمود منيسى كرماء فى المشاركة بتبادل المعلومات والأفكار. كذلك العديد من الفنانين، وأصحاب المعارض، والنقاد وهواة جمع اللوحات الذين تكلمت معهم. إن كتابة العربية بالحروف اللاتينية دائمًا ما تمثل مشكل. فإذا وقع الفنان باسمه بالحروف اللاتينية، فهذا ما سوف استخدمه، وإلا سوف أكتبه كما هو بالحروف اللاتينية أو سوف أستخدم اسم الشهرة المعروف به.

الهوامش

(١) أتاحت المنحة الممنوحة من مركز البحوث الأمريكى فى مصر فى فبراير ١٩٩٨ القيام بالبحث فى هذا الموضوع. وقد كان كل من السيدة كريستين روسيلان، والدكتور عبد الغفار شديد، وخالد حافظ ومحمود منيسى كرماء فى المشاركة بتبادل المعلومات والأفكار. كذلك العديد من الفنانين، وأصحاب المعارض، والنقاد وهواة جمع اللوحات الذين تكلمت معهم. إن كتابة العربية بالحروف اللاتينية دائمًا ما تمثل مشكلة. فإذا وقع الفنان باسمه بالحروف اللاتينية، فهذا ما سوف أستخدمه، وإلا سوف أكتبه كما هو بالحروف اللاتينية أو سوف أستخدم اسم الشهرة المعروف به.

(٢) الكتب العامة القليلة باللغات الأجنبية فى هذا الموضوع منها كتاب إيمى أزار La Peinture Moderne en Égypte (القاهرة: الطبعات الجديدة، ١٩٦١)، وليليان كرنوك Modern Egyptian Art: The Emergence of a Style (القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٨٨)، وContemporary Egyptian Art (القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٥). وتتعامل وجدان على مع تطور الفن التشكيلى المصرى بشكل تخطيطى أكثر فى

Contemporary Art from the Islamic World.

(لندن: دار سكربيون للنشر، ١٩٨٩)، وعز الدين نجيب The Dawn of Egyptian Modern Painting ترجمة مرسى سعد الدين (القاهرة: وزارة الثقافة، ١٩٩٢)، وCairo: A Life-Story 0f 1000 Years 969-1969 (القاهرة: وزارة الثقافة، الهيئة المصرية للنشر، ١٩٧٠)، الصور رقم ٢٠٢-٣٧٢ . و Egyptian Art Scene، Arts & the Islamic World: "The Arts in Egypt," 2: 2 (1984) و 4: 1 (1986)، Egypt: the Arts in View، نسخة ٣٥، ٢٠٠٠ . وباللغة العربية، انظر: طبعة عمرو البيلاسى،

Pioneers of Modern Egyptian Art: 15 Artists from Muhammad Nagy to Ahmad Abd al-Wahab.

شركة شل بمصر (إبريل – يونيو ١٩٩٦)، و Modern Art شركة شل بمصر (يوليو – ديسمبر ١٩٩٥). ويعتبر كتاب فاطمة إسماعيل هو الكتاب الوحيد الذى يعتبر بمثابة كتالوج للفن فى متحف الفن المصرى الحديث ٢٩،

Artists in the Museum of Egyptian Modern Art.

(القاهرة: سنتر لاين، ١٩٩٢).

(٣) فى الفصل السادس يلقى باراك سالمونى مزيدا من الضوء على تطور هذا الوعى التاريخى الجديد.

(٤) ولد فى عام ١٨٨٧ ابن أحمد كمال، حفيد أحمد رفعت وابن حفيد إبراهيم باشا.

(٥) أنشئت مدرسة الفنون الجميلة عام ١٩٠٨، وخلال القرن تغير موقعها من الجماميز إلى شبرا إلى الجيزة، وأخيراً استقرت فى الزمالك، وتغير اسمها من مدرسة إلى معهد إلى كلية الفنون الجميلة عندما أصبحت جزءًا من جامعة حلوان عام ١٩٧٢.

(٦) يونان لبيب رزق Enlightened Royals، "الأهرام ويكلى"، ٦-١٢ يناير ٢٠٠٠.

(٧) لمزيد من المعلومات عن هذا النحات انظر: متحف النحات محمود مختار بوزارة الثقافة (القاهرة، n.d.)، ويونان لبيب رزق Egypt Incarnate، "الأهرام ويكلى ٢١-٢٧ فبراير ٢٠٠٢، وسهيل بشارة،

Mahmoud Mokhtar: Memories & Modernity," Arts & The Islamic World 35.

، (٢٠٠٠) ٣٢-٣٥، وإنجريد وسمان Written in Stone، إيجيبت توداى، مايو ١٩٩١.

(٨) يونان لبيب رزق Egypt Incarnate، "الأهرام ويكلى" ٢١-٢٧ فبراير ٢٠٠٢.

(٩) ترد تفاصيل هذا الحدث عند هدى شعراوى فى Harem Years: The Memoirs of an Egyptian Feminist ترجمة وتقديم مارجو بدران (نيويورك: مطبعة فمينيست، ١٩٨٦).

(١٠) "صفية زغلول"، آرثر جولد سميث جون يور Biographical Dictionary of Modern Egypt (الناشرون لينى راينر، ٢٠٠٠). انظر كذلك: مارجو بدران،

Feminists, Islam and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt.

(برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٥).

(١١) الموقف الإنسانى المعقد فى القاهرة خلال الثلاثينيات موصوف وصفًا جيداً فى كتاب مجدى وهبة Cairo Memories فى دراسات فى تاريخ العرب، طبعة دريك هوبوود (أكسفورد: محاضرات أنطونيوس ١٩٧٨-٨٧، ١٩٩٠)، ١٠٣-١٥.

(١٢) انظر: جولد سميث Biographical Dictionary. والدكتور على إبراهيم، وهو جراح بارز ومفكر، ومن هواة جمع الفن الإسلامي، ومجموعته كانت أساس مقتنيات متحف الفن الإسلامي.

(١٣) انظر: مناقشات سامية خلوصى عن الفلاحين فى الفصل العاشر.

(١٤) كان يتم إرسال الخريجين المتفوقين إلى أوروبا لاستكمال دراستهم فى الفن. فى الأول تناوب كامل وعياد المصروفات: واحد منهم يقوم بالتدريس والعمل فى مصر بينما الآخر يدرس فى روما. وفى عام ١٩٢٥ نظم لهم سعد زغلول منحاً حكومية بقيمة ٢٠٠ جنيه سنوياً لكل منحة.

(١٥) فى أواخر الثلاثينيات شغل عياد عدة مناصب إدارية: ففى عام ١٩٣٧ شغل منصب مدير قسم الفنون فى مدرسة الفنون التطبيقية (تأسست عام ١٩٢٨-٢٩)، وفى ١٩٤٠ أصبح مديراً للمتحف القبطى لبضع سنوات، وحتى ١٩٤٩ كان مديراً للقسم الحر فى مدرسة الفنون الجميلة، ومن ١٩٤٩-٥٤ كان مديراً لمتحف الفن المصرى الحديث (تأسس عام ١٩٣١)، وفى عام ١٩٥٢ أنشأ متحف مختار. وكان عاملاً مساعداً فى تأسيس الأكاديمية المصرية فى روما، والتى كان له معارض خاصة بها فى أعوام ١٩٢٧، ١٩٣٧، و ١٩٤٨.

(١٦) انظــــر: Cairo: The Life Story of 1,000 Years، رقـم ٣٢١ و٣٢٢، وكــرنـوك Modern Egyptian Art، ٤٢ .

(١٧) تناقش سامية خلوصى فى الفصل العاشر الفلاح كموضوع أدبى.

(١٨) فى كل من متحف الفن المصرى الحديث بالقاهرة، وموضحة فى شل، Pioneers، ٧٠-٧٨ .

(١٩) أهم دراسة عن حياته باللغة الفرنسية هى طبعة عفت ناجى وآخرين،

Mohamed Nagy (1888-1956), Un impressionniste Egyptien.

(القاهرة: كراسات شبرامانت، ١٩٨٨). مرسمه بالقرب من الهــرم تحــول إلى متحف يعرض الكثير من أعماله، وكذلك متحف الفن المصرى الحديث، وكــلاهمـا فى القاهرة. واسمه الصحيح باللغة العربية هو ناجي ولكن الفنان كان يوقع باسم ناغي.

(٢٠) ألف Les Mosquées du Caire (باريس، ١٩٣٢).

(٢١) فى عام ١٩٣٧، تابع ناجى اهتمامه بالفنون الشعبية المصرية بإنشاء "دار الفن" لعرض إنتاجهم.

(٢٢) تولى المنصب الذى كان يشغله جابرييل بيسيه، الذى كان يدرس الرســم عندما أنشــأت المدرسة فى عـام ١٩٠٨ .

(٢٣) ١٩٢٥، متحف ناجى، القاهرة. شل، نفس المرجع، ١٥ .

(٢٤) ١٩٤٣، متحف ناجى، القاهرة. شل، نفس المرجع، ٢٧ .

(٢٥) ١٩٣٤، متحف الفن المصرى الحديث، القاهرة.

(٢٦) Cairo I,000 Years، رقم ٣٢٢ .

(٢٧) ١٩٢٩، رسم بالزيت على النسيج، متحف الفن المصرى الحديث، القاهرة، شل، الفن الحديث.

(٢٨) بدون تاريخ، رسم بالزيت على قماش، متحف الفن المصرى الحديث، القاهرة، شل، الفن الحديث.

(٢٩) ١٩٢٨-٤٢، رسم بالزيت على قماش، متحف ناجى، موضحة عند كرنوك فى Modern Egyptian Art رقم ٩ . وتحدد كارنوك تاريخها عام ١٩٢٨، أما عفت ناجى فى،

Chronological Index of the most important works of Muhammad Naghi Mohamed Naghi.

، ٦٣ يحدد التاريخ عام ١٩٣٧، بينما التاريخ فى بطاقة التعريف فى متحف ناجى تشير إلى عام ١٩٤٢ . وكان ناجى قد تزوج من ليليكا تافرناى عام ١٩٣٧-٣٩، ٥٧، إذا اللوحة التى رسمهـا فى تاريخ لاحق تمثل زوجته تقف على يمينه وليست شقيقته.

(٣٠) كارنوك، Modern Egyptian Art، ٩ .

(٣١) متحف الحضارة المصرية. شل، Pioneers of Modern Art، ١٦-١٧ .

(٣٢) عفاف لطفى السيد مارسو Egypt in the Reign of Muhammad Ali (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٨٤) ٤٤-٤٥، ٤٧-٥٣، ٦٨-٦٩ .

(٣٣) محمود النبوى الشال "محمود سعيد" (القاهرة: وزارة الثقافة، ١٩٨٤)، وباللغة الإنجليزية Mahmoud Said (القاهرة: صندوق التنمية الثقافية، ٢٠٠٠).

(٣٤) متحف الفن المصرى الحديث.

(٣٥) ١٩٣٤، رسم بالزيت على قماش، متحف محمود سعيد، الإسكندرية.

(٣٦) ١٩٢٩، رسم بالزيت على قماش، شل Pioneers of Modern Egypt Art، ٨٨ .

(٣٧) موضحة عند كرنوك Modern Egyptian Art رقم ٤ .

(٣٨) شل Pioneers of Modern Art، ٧٤، ٩٢ .

(٣٩) ابن حنبل "مسند"، كتاب ٤، جزء ١٣٣-٣٤ .

(٤٠) جلال الدين رومى Mathnawi في جي. أي. ويليامز The Word of Islam (أوستن: جامعة تكساس، ١٩٩٤)، ١٣٦ .

(٤١) لمزيد من المراجع، انظر: إيفيلين ايرلى Baladi Women of Cairo (بولدر: لينى راينر للنشر، ١٩٩٣) خاصة ٥١-٨٤ .

(٤٢) بدون تاريخ، رسم بالزيت على قماش، متحف محمود سعيد، الإسكندرية.

(٤٣) ١٩٣٤، رسم بالزيت على قماش، متحف محمود سعيد، الإسكندرية.

(٤٤) افتتح منزله الفخم فى باكوس بالإسكندرية كمتحف فى إبريل ٢٠٠٠ .

(٤٥) طبعة آلان وكريستين روسيلان Abdel Hadi al-Gazzar:An Egyptian Painter (القاهرة: مطبعة إلياس الحديثة، ١٩٩٠)؛ انظـر كذلك: أنـا بوغيـجيان An Enigmatic Presence "الأهرام ويكلى" ٢٠-٢٦ ينـاير ٢٠٠٠ .

(٤٦) نظرة ثاقبة على هذا العالم تقدمها نيرة عطية Khul-Khaal: Five Egyptian Women Tell Their Stories (مطبعة جامعة سيراكيوز).

(٤٧) أنا بوغيجيان A Lost Master "الأهرام ويكلى"، ١٤-٢٠ أكتوبر ١٩٩٩, تنهى مقالتها بملاحظة حزينة: "ما تبقى عمليًا من حياة حسين يوسف أمين لا شيء". للحصول على مراجع أخرى لأمين، انظر: إيمى آزار La Peinture Moderne en Égypte، ٤٣-٤٥ و٧٥-٨٠، وآلان وكريستين روسيلان Abdel Hadi al-Gazzar، ٧٠-٧٢، وليليان كرنوك Modern Egyptian Art، ٤٣-٥٠ .

(٤٨) انظر: الشكل رقم ٢٩٩، ٣٠٠ فى Cairo: 1000 Years، وقد نجح صهره رمسيس ويصا واصف فى تطبيق هذه المبادئ من الفن التلقائى فى مدرسته للنسيج فى الحرانية، ابتداءً من عام ١٩٥٢ .

(٤٩) فى عام ١٩٣٦، نشر التلمسانى Declaration of the Post-Orientalists، التى تتناول الفنون الحديثة فى مصر. وأكد على الحاجة إلى رعاية هوية مصرية فنية فريدة، ودعا إلى كسر تأثير الفنون الأجنبية. "إذا تمكنت من الوصول إلى بوادر فن محلي جديد، في هذه الحالة فقط سأعتبر نفسى فنانًا" مقتبسة من أى. أزار،

La Peinture Moderne en Égypte.

(٤٨) الاتجاه الجديد فى التعليم التقليدى كان موازيًا للتفكير المصرى فى مكان آخر. انظر: الفصل السادس والثـامن.

(٥٠) كرنوك Modern Egyptian Art، ٢٩-٤٢، هو المصدر الوحيد الذى يشير إلى Henein as Hinayn.
ولمزيد من المعلومات عن مجموعة "الفن والحرية" انظر أيضًا: أزار، ٤٨-٧٠، وروسيلان، ٦٦-٦٩، وعز الدين نجيب، ٩٩-١٢٥، وسمير جبريل،

Le Surréalisme en ?gypte et les Arts Plastiques.

(٥١) الكاتب الفرنسى (١٨٩٦-١٩٦٦) الذى أثرت كتاباته عن السريالية على السرياليين المصريين.

(٥٢) عز الدين نجيب The Dawn of Egyptian Painting، ١٠٥ .

(٥٣) تم حل مجموعة "الفن والحرية"، بعد معرضهم الذى أقيم عام ١٩٤٥ . وفى عام ١٩٤٩ سافر رمسيس يونان إلى باريس وأقام هناك لمدة عشر سنوات، وعاد التلمسانى للأفلام وذهب إلى بيروت، واتجه فؤاد كامل إلى الفن التجريدى.

(٥٤) فنانون آخرون من المجموعة هم سمير رافعى، وكمال يوسف، وإبراهيم مسعودة والحبشى.

(٥٥) الجزار Destiny، ١٩٤٩، الحبر الهندى على ورق.

(٥٦) Woman with Khul-Khaal "امرأة بالخلخال"، ١٩٤٩، زيت على قماش، المجموعة الخاصة، روسيلان، ٤٥، كرنوك، ٤٦ .

(٥٧) ١٩٤٨، رسم بالزيت على ورق مقوى، متحف الفن المصرى الحديث، موضحة عند روسيلان، ٥٠، كرنوك، ٣١، شل Pioneers، ٢٠٨ .

(٥٨) رسم بالزيت على ورق مقوى، المجموعة الشخصية، روسيلان، ٤٨ .

(٥٩) انظر: روسيلان لكثير من الصور للجزار حول المعتقدات الشعبية والخرافات.

(٦٠) ١٩٤٦، رسم بالزيت، كرنوك Modern Egyptian Art، ٥٥ .

(٦١) السبعينيات، صورة بالقلم، المجموعة الخاصة.

(٦٢) ١٩٦٢، رسم بالزيت على الخشب، متحف الفن المصرى الحديث. انظر: كرنوك Modern Egyptian Art، رقم ١٨، روسيلان، ١٣٧ .

(٦٣) ١٩٤٦، رسم بالزيت على قماش، متحف محمود سعيد، الإسكندرية.

(٦٤) ١٩٦٥، رسم بالزيت على السيلوتكس، متحف الأحياء المائية بالإسكندرية، روسيلان، ١٥٢-٥٣ .

على سبيل المثال، سيف (١٩٠٦-٧٩) وأدهم (١٩٠٨-٥٩) وانلى شقيقان من الإسكندرية رسموا شاطئًا غربيًا ومناظر من السيرك، وأحمد صبرى (١٨٨٩-١٩٥٥)، رسام أكاديمى اشتهر بلوحاته عن الوجوه، وكان يدرس فى كلية الفنون الجميلة، وحسنى بنانى (١٩١٢-٨٨) تخرج ودرس بكلية الفنون الجميلة، ويذكر بلوحاته عن المناظر الطبيعية، وصلاح طاهر (١٩١٢-) الذى تخرج من كلية الفنون الجميلة، وبعد رحلة إلى الولايات المتحدة عام ١٩٥٠ أصبح فنانًا تجريديًا، وحسين بيكار (١٩١٣-) الذى تخرج ودرس فى كلية الفنون الجميلة ويعرف بأسلوبه الأكاديمى، حامد عبد الله (١٩١٧-٨٥) الذى علم نفسه وسافر بعد ثورة ١٩٥٢ واستخدم الخط فى فنه، ومنير كنعان (١٩١٩-٢٠٠٠) كان مستقلاً، وذاتى التعليم وأصبح فنانًا تجريديًا.

١٦- الدولة والسينما فى مصر
(ما قبل الثورة ١٩٢٧-٥٢)

أندرو فليبر

ولدت صناعة السينما فى مصر فى العشرينيات من القرن العشرين مواكبة ظهور الصوت المصاحب للأفلام الأمريكية المستوردة التى كانت تسيطر على الشاشات المصرية آنذاك. ورغم أن هذه الصناعة لم تستهدف فى بادئ الأمر أى أغراض وطنية، فإنها خلقت فرصًا جديدة لبناء وترسيخ الهوية المصرية من خلال وسيلة إعلامية تزايدت شعبيتها ونجحت فى المزج بين حتمية التجارة والمضمون الثقافى. وقد بدأ الإنتاج المحلى على نطاق ضيق محدود حتى الثلاثينيات من القرن حين وضع الرواد المصريون أساس ما سوف يصبح بعد ذلك مصدرًا حيويًا خصبًا لمنتج وطنى ثقافى. وقد تجاوزت صناعة السينما المصرية فى تأثيرها حدود الدولة من خلال تصدير إنتاجها عبر الدول العربية إلى بعض الدول البعيدة مثل فنزويلا وهونج كونج ومدغشقر والدانمرك وإندونيسيا[١]، ومع نهاية الأربعينيات كانت شهرة هذه الصناعة قد وصلت إلى الحد الذى دفع بالمخرج الأمريكى الكبير أورسون ويلز إلى الاتصال باستوديو الأهرام فى الجيزة ليصور فيلمين مختلفين فى بعض المواقع فى مصر[٢].

ورغم كل النجاحات الأولى التى حققتها هذه الصناعة، فإن هذا لم يحد من السخرية منها قبل الثورة بوصفها تافهة وغير ذات قيمة بالمقارنة بحالتها إبان حكم عبد الناصر[٣] ودعم الدولة لها. فإن هؤلاء الذين يفتقدون المعرفة بالتقاليد الثقافية للسينما غير الغربية يسيئون قراءة الميلودراما والأفلام الغنائية المصرية الأولى بزعم أنها لا تقدم

إلا القليل من القيم الباقية، ويعزز هذا الرأى حقيقة أنه منذ البداية اتجهت السينما المصرية بلا جدال اتجاهًا تجاريًا وافتقدت الإحساس بأى هدف تعليمى تسعى وراءه، كانت مجرد وسيلة للتسلية عند العامة والطبقة الوسطى، كما أن هدف إنتاجها كان الربح بالدرجة الأولى رغم أن بعض الممثلين وصناع الأفلام كانوا يعتبرون أنفسهم فنانين ومؤلفين. ولتحقيق غايتهم بدءوا فى تشييد الاستوديوهات الخاصة بهم والأخذ بنظام النجوم، وشبكة توزيع الأفلام والمؤتمرات الفنية إلى آخر هذه السمات التى تميز صناعة السينما. وقد حاولت مصر "هوليود على النيل" محاكاة نظيرتها الأمريكية فى اتجاهها التجارى الواضح أكثر من تقليدها للسينما الفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية التى قامت بتدريب بعض روادها الأوائل.

ومع ذلك فإن رفض السينما المصرية والتعتيم عليها قبل الثورة لا يستند إلى أى أساس من وجهة النظر الواقعية، بالإضافة إلى أنه يجافى الحقيقة لإساءته فهم تلك المرحلة التى أدت إلى النجاحات التى حققتها صناعة السينما بعد ذلك. فقد بدأ العصر الذهبى للسينما المصرية قبل ثورة ناصر بسنوات طويلة، وكان الإنتاج غزيراً وديناميكيًا، وبدون الإنجازات التى تحققت فى البداية، فإن صناع الفيلم ما كان يمكنهم بعد ذلك أن يمتلكوا المهارات الفنية، والبنية الأساسية أو استمرارية دعم الجمهور لتلك الصناعة الحيوية فى السنوات التالية. بالإضافة إلى أنه من الصعب تصور أن المسئولين الرسميين فى عهد ناصر والذين اعتبروا صناعة الأفلام مجالاً مناسبًا لتدخل الدولة ودعمها لها، فعلوا ذلك دون وجود تطورات مؤسسية سابقة لها(٤). فضلاً عن أن الأفلام المصرية فى ذروة تألقها كان لها شعبيتها حيث كانت تخاطب الدوافع الإنسانية الأساسية لرؤية تجسيد الذات كما يعرفونها ويحسونها، وكما تعبر عنها هذه الأفلام المحلية. وبالتالى فإن إنتاج هذه الصناعة منذ البداية لا يجب من خلال الجوانب الجمالية بها فقط أو حتى النجاح المادى الذى حققته، ولكن من حقيقة أن مجهودات صناع الأفلام المصرية الأولى خلفت إنتاجًا ثقافيًا محليًا لم يكن ليوجد بدونها رغم ما جابهته هذه الصناعة من صعوبة فى تعزيز مكانتها التنافسية بصورة متواصلة فى سوق متكامل عالمى.

ويتضمن هذا الفصل إعادة الاعتبار إلى الخمس والعشرين سنة الأولى التى صاحبت صناعة الفيلم المصرى منذ ميلاده عام ١٩٢٠ وحتى حركة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢، وقد مهدت فصول عديدة فى هذا الكتاب للقارئ الإحساس بأهمية السينما المصرية سواء كانت وسيلة للتسلية أو لتفسير وإلقاء الضوء على هذه الفترة. وقد شرحت سامية خلوصى فى الفصل العاشر كيف أصبحت الحياة فى الريف فى الثلاثينيات وما بعدها موضوعًا تهتم به السينما لأسباب أيديولوجية وترفيهية. كما وأن لوسى رايزوفا فى الفصل الخامس تذكرنا بأن الفيلم المصرى كان وسيلة للتعبير عن تطور الطبقة الاجتماعية فى المدن، وكذلك الصراع الدائم بين الفلاحين فى الريف و"الأفندية" فى المدن فى الثلاثينيات والأربعينيات. أما فى هذا الفصل فإن بحثى يتناول الاقتصاد السياسى للفيلم المصرى لأصل إلى مناقشة ثلاث قضايا رئيسية وهى: مولد الإنتاج المصرى وتوسعه وتصديره، مدى استجابة الصناعة للمنافسة العالمية وخاصة من هوليود، وأخيراً طبيعة القواعد واللوائح فى الدولة التى تحكم الإنتاج الثقافى مثل الأفلام.

وبدلاً من عرض تقرير تاريخى شامل، سوف أناقش كل قضية على حدة مع التركيز على تحليل الروابط التى تجمع بينهم، فبالنسبة لصناع الأفلام الأوائل فقد كانت تربطهم صلة وثيقة بصناعة السينما فى الدول الأوروبية والأمريكية، وقد حددت المنافسة العالمية الشروط التى صاحبت ميلاد صناعة السينما المصرية وكيفية تعامل المسئولين معها ودعمهم لها أحيانًا وليس دائمًا. وكان صناع الأفلام من الأجانب المقيمين بمصر، ومسئولو السفارات، وممثلو شركات الأفلام يتفاعلون فى بيئة مليئة بالصراع لتحقيق فوائد شخصية. وكانت استمرارية وجود الصناعة والأزمات التى تتعرض لها تنعكس فى نجاحات وفشل سينمائية. ورغم التغييرات التى طرأت خلال عقود طويلة على المضامين العالمية والمحلية، فإن الأفلام الأولى فى مصر أسست أنماطًا معينة ما زالت واضحة حتى الآن.

يرجع إنتاج الأفلام المحلية المصرية إلى عام ١٩٢٣ حين عاد محمد بيومى بعد دراسة فى ألمانيا إلى مصر ليصور أولى أفلامه "فى أرض توت عنخ آمون" كما أخرج فى نفس الوقت أيضًا فيلمًا قصيرًا بعنوان "الباشكاتب" وكلا الفلمين يسبق الفيلم الذى يعتبر أول فيلم مصرى كامل وهو "ليلى" عام ١٩٢٧، وكان فيلمًا صامتًا (لا يجب الخلط بينه وبين فيلم "ليلى بنت الريف") الذى أشارت إليه ريزوفا فى مقالها وكانت بطلته عزيزة أمير وهى ممثلة شهيرة من ممثلات المسرح. أما إنتاج الفيلم الناطق فظهر بعد ذلك ببضع سنوات عام ١٩٣٢ من خلال فيلم "أولاد الذوات" الذى كتبه وقام ببطولته يوسف وهبى الذى كان ممثلاً مسرحيًا على قدر كبير من الثراء، وبعدها قام أيضًا ببطولة فيلم "ليلى بنت الريف". ويعتبر فيلم "ليلى" فى واقع الأمر أول فيلم مصرى التمويل، حيث كان تمويل صناعة الأفلام قبل ذلك ينحصر فى الأجانب المقيمين بمصر الذين كانت صلتهم بمصر تضفى عليهم نوعًا من الهوية الملتبسة(٥). وقبل ذلك كان هناك إنتاج سينمائى متواضع لبعض الإيطاليين وبعض الجنسيات الأخرى بلغ فى مجمله ١٥٠ فيلمًا قصيرًا وإخباريًا(٦). أما العدد المحدود من دور العرض فى ذلك الوقت فقد كان يفى بحاجة الأجانب المقيمين حيث كانت الأفلام الفرنسية والإيطالية تعرض فى القاهرة والإسكندرية قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة(٧). وحين توقف استيراد تلك الأفلام جراء الحرب كون أحد المصورين السكندريين مع مجموعة من رجال الأعمال الإيطاليين شركة محلية لصناعة الأفلام القصيرة رغم أن الإنتاج المحلى ظل على نطاق ضيق لعقد من الزمان(٨).

بدأ التطور الجاد فى صناعة السينما على حذر عام ١٩٢٥ حين أسس رجل الصناعة الشهير فى مصر طلعت حرب أول شركة إنتاج مصرية وهى شركة مصر للمسرح والسينما، وكانت شركة صغيرة ضمت مجموعة من المنتجين والموزعين المتحمسين(٩). وبدءًا من عام ١٩٢٥ وما بعدها احتوت صناعة الأفلام فى مصر سلسلة واسعة من الاتجاهات والميول المضادة التى عكست تنافس اهتمامات قطاعاتها

العريضة وتأثير منافسيها وشركائها الأجانب. وكان المجال ساحة متخمة بالصراع داخل هذه الصناعة وأيضًا بالجهود المبذولة للتعاون. وقد أدت هذه الحيوية إلى نتائج ذات مغزى كان لها تأثيرها فى قدرة الصناعة المحلية على تحقيق أهدافها. إلا أن القطاعات المكونة لهذه الصناعة وهى الإنتاج والتوزيع والعرض تعرضت بدرجات متفاوتة إلى متطلبات مالية مختلفة جراء تعارض الاهتمامات والمصالح تبعًا لأدوارهم المختلفة فى العملية التجارية. وفى أوقات كثيرة كان تعارض هذه الاهتمامات داخل هذه القطاعات وفيما بينها يقف حائلاً دون تعاونها بل كان يؤدى إلى بعض الخلافات الهدامة. فمثلاً كان أصحاب دور العرض كثيراً ما يرفضون الانضمام إلى المنتجين للضغط على الموردين الأمريكيين لحماية هذه التجارة، حيث إن عدداً كبيراً منهم كانوا يعرضون على الأقل بعض الأفلام الأجنبية، بالإضافة إلى أن المنتجين والموزعين – الذين كان البعض منهم يشارك فى إنتاج أو توزيع الأفلام الأجنبية – كانوا يجدون صعوبة أيضًا فى التعاون فيما بينهم[١٠].

أما تصدير الأفلام المصرية المحلية فلم يتطور بصورة جدية إلا بعد عام ١٩٣٥ حين شيد طلعت حرب استوديو مصر، وهو أول استوديو لتصوير الأفلام فى الشرق الأوسط وإفريقيا[١١]، وقد تصاعد إنتاج وتصدير الأفلام المصرية بصورة مذهلة فى النصف الأخير من الثلاثينيات والأربعينيات حيث بزغ نجم القاهرة "كهوليود الشرق" كما أطلق عليها بعد أن أزاحت جانبًا الإسكندرية التى كانت مركز الجاذبية[١٢]. وبعدها قام الرواد الأوائل ومنهم الأجانب المقيمين ببناء أربعة استوديوهات رئيسية حتى عام ١٩٤٧ . وما إن جاء عام ١٩٥٠[١٣] حتى كان عدد شركات الإنتاج المستقلة قد تضاعف خمس مرات من أربعة وعشرين شركة إلى مائة وعشرين. وكانت رءوس الأموال المستثمرة جاهزة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة، حين بحث المستثمرون عن عائد سريع لأموالهم من خلال التوسع فى الإنتاج والقضاء بذلك على المنافسة الأجنبية. وكان هذا هو العصر الذهبى الأول لهذه الصناعة المصرية – على الأقل ماديًا – حين أصبح التردد على دور السينما أكثر وسيلة ترفيه شعبية فى مصر

وبشكل غالب فى معظم المنطقة[١٤] وأصبحت بذلك تشكـل ملحمة وجزءاً حيوياً مهماً فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى قول بعض الناقدين المعاصرين بأن صناعة السينما أصبحت ثانى أهم صناعة فى مصر[١٥].

كانت الأرباح التى حققها الاستثمار فى صناعة الأفلام فى تلك الفترة له أثره الفعال فى إضفاء الصبغة التجارية على الأفلام المنتجة. فقد اتجه الرواد فى هذه الصناعة إلى التركيز على التوسع فى إنتاج الأفلام واتساع توزيعها فى الخارج بدلاً من تحسين نوعيتها[١٦]. أما شركات الإنتاج الصغيرة فكانت تؤجر الاستوديوهات فقط لإنتاج أفلام وحيدة ثم توزيعها بعد ذلك على أوسع نطاق سواء عن طريق استئجار متعهد توزيع للتعامل مع أسواق أجنبية بعينها[١٧] أو عن طريق بيع حقوق توزيع أفلام أجنبية محدودة. ولم يقدم المنتجون فى تلك الفترة أكثر من فيلم أو فيلمين سنوياً مما يشير إلى ما اتسم به إنتاج وتمويل الأفلام فى تلك الفترة من المخاطر وعدم التنظيم[١٨]، رغم أن البعض منهم مثل توجو مزراحى واستوديو مصر فتحا الطريق أمام المنتجين من خلال مجهوداتهم المستمرة لإنتاج وتوزيع عدد من الأفلام سنوياً. ومع ذلك فقد كان إنتاج أغلب الأفلام المصرية من خلال المنتجين الذين كانوا يعملون على نطاق ضيق وكان تدخلهم فى هذه الصناعة إما كمغامرة مؤقتة أو لأنهم فشلوا فى البقاء فى هذا المجال لمدة سنوات قليلة[١٩].

وقد سادت فى هذه الفترة استراتيجية المخاطرة القليلة التى هيمنت على اتخاذ القرار وذلك من خلال التمسك بنظام "النجم الواحد" حيث يتوالى ظهور عدد محدد جداً من الممثلين فى أفلام عدة، وقد ألمحت كل من ريزونا وخلوصى فى مقالاتهم إلى ذلك. وكانت شعبية هؤلاء الممثلين الخاصة تمثل ضماناً لاستمرارية تردد المجموعة المخلصة من المعجبين بهم على أفلامهم مهما كانت نوعيتها، وبالتالى تأكيد الطلب عليها وتأكيد توقعات تدفق العائد من الاستثمارات[٢٠]. ومع استمرار التنافس فى هذه الصناعة خلال الثلاثينيات والأربعينيات زاد عدد دور العرض ليلبى احتياجات الطبقة الوسطى والدنيا التى كانت تهرع لمشاهدة الأفلام. وشهدت الحرب العالمية الثانية أكثر التوسعات فى تلك الفترة حين تراجعت الواردات الأجنبية وارتفعت أجور العمال مما أدى بدوره

إلى نمو غير متوقع تقلص إلى حد ما بعد انتهاء الحرب[٢١]. ومع ذلك استمرت دور العرض فى الزيادة بثبات رغم أن بعض دور العرض الكبرى اضطرت إلى الغلق لفترات قصيرة[٢٢] نتيجة انخفاض الإيرادات فى المواسم الضعيفة. وفى ذروة التنافس بعد الحرب عام ١٩٤٧ استمرت حوالى ثلثى دور العرض المصرية فى عرض الأفلام الأجنبية أو بعضها مؤكدة بذلك أن أغلب العارضين لم يكونوا على استعداد لدعم أى اتجاه يلجأ لوضع ضوابط على مستوى الوارد من الأفلام الأجنبية[٢٣].

ومن الجدير بالذكر أن التوسع فى هذه الصناعة، وازدياد التنافس انعكس فى شكل ضعف فى السياسة. فبدون شبكة من الملكية أو القواعد المنظمة للصلة بين المنتجين والموزعين ودور العرض أصبح من المتوقع أن يؤدى هذا الضعف التنظيمى فى قطاع الأفلام إلى موت هذه الصناعة بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أنه فى شهر أغسطس من عام ١٩٤٧ قامت وزارة التجارة والصناعة بالموافقة على إنشاء وتمويل "غرفة صناعة السينما"[٢٤] والتى تأسست على القانون الذى يحكم الغرف الصناعية. وكان لكل قطاع فرعى غرفة خاصة بأعماله بالإضافة إلى الاستوديوهات والمعامل[٢٥]. وكان هدفها هو فض النزاعات بين المنتجين والموزعين ومالكى دور العرض، خاصة بعد أن أصبحت العضوية إجبارية[٢٦]. ورغم أن غرفة السينما لم توفر إلا رابطة ضعيفة بين القطاعات الفرعية، فإن نشاطها الإشرافى وبناءها النقابى أدى إلى رفع قيمة رسوم الانضمام إلى القطاع بالنسبة للشركات الجديدة. وكان تأسيس هذه الغرفة بداية للتغيير فى تنظيم صناعة الفيلم وممهداً للطريق بعد ذلك لحركة عبد الناصر التى اتجهت إلى مزيد من الاحتكار والسيطرة النقابية على القطاع[٢٧].

استمرت حركة تصدير الفيلم المصرى فى التوسع عالميًا فى السنوات الأولى ما بعد الحرب تساندها بقوة جهود المنتفعين من الحرب للحصول على فرص استثمارات بلغت مئات الملايين من الجنيهات ضاعفت من ثرواتهم الجديدة[٢٨]. وامتدت حركة التصدير – التي كانت تتم من خلال مسوقين فرادى – إلى أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بل والبعض منها إلى بعض أسواق العالم. وكنتيجة لهذا التوسع

اكتسب الممثلون والمغنيون المصريون شعبية واسعة فى الدول العربية المجاورة وأكدوا حضوراً إقليمياً حاكى السيطرة الأمريكية العالمية رغم كونه على نطاق أضيق، وقد ساهمت السيطرة المصرية الإقليمية على الفيلم - والتى عززتها بعد ذلك صادرات مصر الإذاعية والتليفزيونية - فى انتشار اللغة المصرية العامية والتى تعتبر أكثر اللهجات العربية فهما فى المنطقة. ومن منطلق هذا المعنى يمكننا القول بأنه رغم أن صناعة الفيلم التى حققت فى بدايتها أرباحاً مالية كبيرة لم تدم طويلاً، فإن انتشار الفيلم خارج مصر ربما يكون قد ساهم فى الجهود المبذولة من بعض القوميين المصريين ومنهم جمال عبد الناصر لتشكيل السياسة العربية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

التنافس الدولى والاستجابة الوطنية

فى مصر، وفى بداية الثورة التى أحدثها مصاحبة الصوت للأفلام السينمائية عام ١٩٢٦، أبلغ ممثل التجارة الأمريكية الذى كان مقره الإسكندرية - وهى الميناء الكوزموبوليتانى - واشنطن بأن نصف الأفلام التى تعرض فى البلاد أمريكية الصنع، حيث لا تجابه بأى تفرقة تجارية أو تدخل سياسى بأى شكل من الأشكال[٢٩]. وكانت الأفلام الأمريكية والأوروبية تؤجر إلى دور العرض مقابل ثمن محدد للمتر. وكان سوق الإسكندرية وحده يغطى ثلثى تكاليف التوزيع المحلى فى حين أن نصيب القاهرة كان الثلث الباقى[٣٠]. وبصفة عامة فقد كانت مصر فى تلك الآونة سوقاً صغيرة يتوسع باطراد. وسجلت السوق الثانى فى القارة بعد جنوب إفريقيا البريطانية[٣١]. كما كان مجتمع الأجانب العريض - وأغلبهم من الأوروبيين - يشكلون نسبة كبيرة من المترددين على دور العرض السينمائية حيث إن أغلب المصريين لم يكونوا قد أدخلوا هذا النمط من الترفيه فى روتينهم الأسبوعى.

كانت المنافسة الأمريكية خاصية محددة فى السوق المصرى منذ ذلك الوقت. وما إن حل عام ١٩٣٠ حتى كانت هوليود تسيطر على سوق الفيلم، فقد شكلت الواردات ٧٦٪ من جميع الأفلام التى صورت عام ١٩٣٦، وتلها فرنسا بنسبة ١٠٪[٣٢].

وكان وضع مصر الجغرافى فى مفترق الطريق بين إفريقيا وآسيا يعظم من أهميتها فى تجارة الفيلم، حيث إن الموزعين الأمريكيين كانوا يشحنون الأفلام من الولايات المتحدة إلى أوروبا ومنها إلى أسواق أخرى عن طريق المكاتب الفرعية فى مصر. فمثلاً احتفظت شركة يونيفرسال بمقرها الرئيسى لمنطقة الشرق الأوسط فى الإسكندرية كنقطة توزيع لشحن الأفلام إلى أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا وما بعدها(٣٣). وكانت حركة الفيلم القوية بين مصر والسودان والتى سجلتها بيانات "الكتاب السنوى لحركة التجارة الأجنبية فى مصر" تتجه على وجه التأكيد إلى القوات الإنجليزية التى كانت متمركزة هناك(٣٤).

ومع تزايد شعبية الفيلم الأمريكى تفوقت صادراته إلى مصر عن صادرات الأفلام الأوروبية فى ضوء سيطرتها العالمية على هذه الصناعة بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت الحرب قد أضعفت هذه الصناعة فى أوروبا إلى الحد الذى أعطى فرصة ذهبية لصناع الفيلم الأمريكى الذين بدءوا بعد ذلك يحولون إنتاجهم إلى البلاد المحلية الواقعة على الساحل الغربى حيث كان المناخ بها يسمح بنشاط ممتد طول العام. وقبل ثورة الصوت بفترة قصيرة، وكرد فعل لتورط هذه الصناعة الجديدة فى سلسلة من الفضائح، قامت قيادات هذه الصناعة فى هوليود بتكوين هيئة "المنتجون والموزعون لصناعة السينما MPPDA" والمعروفة أيضًا "بمكتب هايز Hays office" التى أسست "القسم الأجنبى" لتمثيل أعضائها عبر البحار بعد أن افتتحت عشرات المكاتب فى بلاد العالم ومنها مصر. وفى خلال العقود اللاحقة كان ممثلوا "مكتب هايز" يعملون بالتعاون الوثيق مع ممثلى السفارات، وملاك دور العرض، والموزعين الوطنيين لتنشيط الصادرات إلى الأسواق التى رأوا فيها أسواقًا محتملة جديدة مربحة لهم.

ومن منطلق نمو هذه الصناعة فى مصر لم يكن هناك مفر من انغماس السينما الأمريكية فى الاضطرابات السياسية المحلية التى واجهتها مصر فى الثلاثينيات والأربعينيات، ففى عام ١٩٤٦ بعد عشرين سنة من تقرير الممثل التجارى، قامت هيئة صناعة الفيلم الأمريكية بإرسال تقرير إلى وزارة الخارجية الأمريكية يضم معلومات عن هجوم بقنبلة يدوية على سينما ميامى وسط القاهرة ألقاها مجموعة من النشطاء

المناهضين لبريطانيا[٣٥]، بالإضافة إلى أن بعض الأفلام - مثل فيلم مترو جولدين ماير "أغنية الثورة" - وهو فيلم قصير عن الثورة الفرنسية تعرض لمقص الرقيب الحكومى لتناوله موضوعات سياسية حساسة غير مريحة ولا تناسب المتفرج المصرى[٣٦]، ومع مرور الوقت وجدت الأفلام الأمريكية نفسها طرفًا فى منافسات إقليمية سياسية، فقد أجلت الرقابة فى مصر عرض فيلم بارامونت "شمشون ودليلة" عام ١٩٥١ برغم أن الفيلم يمالئ الصهيونية، فى نفس الوقت الذى منعت إسرائيل عرضه لأنه ضد اليهود![٣٧].

وبرغم كل ذلك فإذا ما وضعنا الحساسية السياسية أحيانًا جانبًا فقد ظلت واردات هوليود من الأفلام لها شعبيتها ومرحبًا بها ولا خلاف عليها، وبمعنى اقتصادى بحت، فإن المسئولين الرسميين فى الدولة تبنوا فى مرحلة كبيرة من تلك الفترة سياسات تجارية حرة تجاه الفيلم وهو اتجاه انطلق من مفهوم التجارة الحرة الذى سيطر على أوروبا، وساد أيضًا فى مصر منذ القرن التاسع عشر. وحتى عام ١٩٣٠ . ولم تكن هناك سوى قيود مهملة على واردات الأفلام، وحتى بعد أن حصلت مصر على استقلالية تحديد التعريفة عام ١٩٣٠ بعد انتهاء الاتفاقيات طويلة المدى مع السلطات الأوروبية، فقد بقيت مستويات التعريفة منخفضة نسبيًا. إلا أنه ظهرت بعض الاستثناءات فى هذا الاتجاه الليبرالى فى الأربعينيات من القرن حين أحدثت الحرب العالمية الثانية طفرة فى زيادة الرسوم الجمركية على الفيلم مما ضاعفها إلى خمسة جنيهات مصرية للكيلو من عام ١٩٤١-١٩٤٥، بالإضافة إلى زيادة قيمة رسوم الإعلانات من ٣٪ إلى ٧٪. ومع هذا فقد كانت هذه التطورات بسيطة نسبيًا فى ضوء اتجاه ليبرالى واضح تميز بوجود القليل من القيود على واردات الفيلم. وظل هذا الوضع سائدًا حتى منتصف الأربعينيات[٣٨].

عقب تصاعد حدة الاتجاه إلى الاحتكار فى الصناعة بعد الحرب العالمية الثانية بدأ الخناق يضيق على السوق المصرى فى ضوء فرض قيود على التحويلات وعلى متطلبات ترخيص الواردات وبعض القطاعات الأخرى التى كانت هدفًا لتحصيل الرسوم، وكان المنتجون المصريون قد خرجوا من الحرب وقد استقرت أوضاعهم المالية بقوة رغم

أن المشكلات فى البناء الاقتصادى حدت من الأرباح التى كان يحققها صناع الفيلم. فمن ناحية أصبحت تكاليف الإنتاج فى الفترة التى أعقبت الحرب مباشرة تتراوح ما بين ٢٥,٠٠٠ جنيه للأفلام التى تدر عائداً يبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه من ناتج العرض المحلي والخارجى(٣٩)، وعلى الجانب الآخر كان الاحتياطى من العملة الصعبة والتى نتجت عن أرباحهم خلال الحرب قد بدأ ينكمش بسرعة مما أدى إلى تقليص نشاط الواردات الذى كان يمارسه الموزعون المحليون. ومن منطلق أن استيراد الأفلام إلى مصر - كما حدث فى بريطانيا وكثير من الدول الأوروبية لم يكن من الأهمية بمكان فى نظر الهيئات المسئولة بحيث يتطلب إنفاق عملة صعبة - فقد تم وضع قيود نقدية على التحويلات فيما يتعلق بالاستيراد. وبمرور الوقت أضيفت بعض القوانين الأخرى - مثل فرض وجود تراخيص استيراد- والذى كان مؤشراً لاتجاه متزايد لفرض حماية الدولة خاصة بعد أن مدت الدولة سيطرتها لتشمل المجال الثقافي. وفى أوائل الخمسينيات حددت السلطات الرسمية عدد الأفلام التى تتم ترجمتها إلى اللغة العربية سنوياً بما لا يزيد عن ثلاثة أفلام كما رفعت رسوم الجمارك على الأفلام الأجنبية بمقدار ٢٥٪(٤٠).

ومن وجهة النظر الأمريكية فقد كان أهم قيد وضعته الحكومة بعد الحرب العالمية الثانية هو ما يتعلق بالتحويلات النقدية، ولم تكن مصر بالتأكيد هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تحدد أولويات الإنفاق فى توجيه العملة الصعبة إلا أن هذه المشكلات النقدية كانت شديدة الحساسية بالنسبة للشركات الأمريكية، فى ضوء عدم إمكانية الموزعين تحويل أرباحهم أو عائد استثماراتهم التى كانوا قد استثمروها فعلاً. وأدى هذا الوضع بدوره إلى القضاء على أى محاولة لتنمية هذا السوق إلى أبعد مما كان عليه. وقد فرضت هذه القيود على التحويلات بعد الحرب حين انسحبت مصر من منطقة الإسترلينى عقب انتهاء الاتفاقية المالية بين مصر وإنجلترا فى يوليو ١٩٤٧(٤١). وقد أدى عدم وثوق مصر من الحصول على الدولارات لتغطية نفقات الاستيراد إلى تجميد ثم تخفيض مقدار العملة الصعبة المخصصة للموزعين الأمريكيين لإعادتها إلى الشركات الأم شهرياً.

وكانت النتيجة خفض مستوى التحويلات من ٨٠٪ خلال الحرب إلى ٥٠٪ في مايو ١٩٤٧[٤٢]، ثم إلى ٣٥٪ في آخر الأمر بناء على الاتفاقية التي وقعتها شركة MPPDA مع الحكومة المصرية في يناير ١٩٤٨[٤٣] وكان نقص العملة الصعبة قد حد من قدرة الحكومة على السماح بتحويل حتى ٣٥٪ من الأرباح الشهرية على الأقل حتى انتهت أزمة الدولار الأمريكي العالمية بعد ذلك بعقد كامل.

ومع ذلك فقد ظلت بعض آثار بقايا الليبرالية القديمة حتى أوائل الخمسينيات. فلمدة عقود شكل الموزعون المصريون جماعة ضغط على الدولة بهدف وضع سياسات قوية لحماية المستهلك دون نجاح يذكر، بالإضافة إلى أنه حين حاول اتحاد قطاع صناعة الفيلم المصري وغرفة السينما البحث عن وسيلة للتحرر من المنافسة الأجنبية، فإنهم لم يمكّنوا من ذلك. وقد استمر هذا الاتجاه خلال فترة حكم عبد الناصر. ففي خلال السنوات الخمس الأولى من عام ١٩٥٢ لم تثمر الثورة أي تغييرات سواء في صناعة الأفلام أو سياستها. فمثلاً قدمت غرفة السينما تقريراً إلى وزارة التجارة والصناعة في أوائل عام ١٩٥٥ مناشدة الدولة اتخاذ وسائل حماية فعالة تمكنهم من مجابهة النجاح الساحق لبعض الأفلام التي كانت تحطم الإيرادات مثل "كوفاديس Quovadis". وقد علق واحد من النقاد المسئولين على هذا التقرير بأن "التنافس هو قلب التجارة"، كما أبدى ملاحظة عن أهمية الإنتاج الأجنبي لسنوات طويلة للسوق المحلي، ودوره في تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية. وفي واقع الأمر فإن الضرائب كانت مرتفعة فعلاً حيث إن الجهات الرسمية كانت تنظر إلى صناعة الترفيه من زاوية ما تحققه من إيرادات لها أكثر من أي شيء آخر، وقد انعكس هذا بصورة واضحة على نوعية الضرائب المختلفة التي كانت تفرض على شرائح هذا القطاع رغم أنها لم تنجح في تقييد تدفق الأفلام الأجنبية إلى مصر. وقد ظل الاتجاه السافر إلى السينما العالمية، والذي تبنته الدولة لعقدين سابقين، مستمراً حتى بعد انتهاء عصر الملكية[٤٤].

قوانين الدولة والإنتاج الثقافى

خلال النصف الأول من القرن العشرين لم تظهر الهيئات الرسمية اهتماماً كبيراً بصناعة الفيلم سواء كقطاع اقتصادى أو كمنتج ثقافى. وكانت لوائح الدولة وقوانينها فى يد مجموعة من البيروقراطيين تتركز اهتماماتهم فى كيفية إدارة نظام الحكم، وكانت أغلب مؤسسات الدولة المهمة التى تنظم القوانين الخاصة بالأفلام هى وزارة المالية ووزارة الداخلية وهذه الأخيرة كانت اهتماماتها الأولى لا علاقة لها بالاقتصاد أو الثقافة. وقد أضيفت هيئات مسئولة أخرى للهيمنة على السياسة الثقافية تمثلت فى كل من وزارة التعليم والشئون الاجتماعية اللتين تشبعتا بتيار قوى كان يرى أن جموع الشعب المصرى فى حاجة إلى توجيه وإرشاد ثقافى. وقد كانت كل هذه الاتجاهات، التى جسدتها المؤسسات المختلفة لها جذورها الأصلية فى اهتمام المستعمر البريطانى بأمن واستقرار البلاد. فمثلاً فى ضوء القوانين التى فرضت على المؤسسات العامة، صدر قانون يركز فى أساسياته على الحفاظ على النظام العام والآداب العامة فى المجتمع مثلما نص أول قانون للرقابة على الأفلام عام ١٩١٤[٤٥].

وفى مجال تنظيم صناعة السينما كانت سياسة الدولة واضحة فى إعطاء الأولوية للقطاع الاقتصادى والأمنى. ومع بقاء السلطة الكاملة على جميع القطاعات فى يد وزارة الداخلية، إلا أن وزارة المالية أصدرت بعض القرارات بالمضامين المقبولة فى الأفلام المستوردة أو المصدرة. وفى نفس الوقت حاولت وزارة الشئون الاجتماعية أن تحسن من إنتاجية الأفلام عن طريق رعاية مسابقات بين الأفلام وتقديم جوائز متواضعة لصناع الفيلم. ومن جانبها أيضاً قامت وزارة التعليم بإنشاء قسم ثقافى كان يرى أن أفلام السينما تلعب دوراً مرحباً به فى تنمية أخلاقيات وثقافة الشباب، أما ما تبقى من البيروقراطية فسوف يلعب دوراً مهماً بعد ذلك مع توسع الدولة فى مجال الثقافة[٤٦]. ويكفى فى الوقت الحاضر أن نقول إن الهيئات الرسمية فى الدولة كانت تعتبر صناعة الأفلام قطاعاً آخراً من الأعمال يحتاج إلى الإشراف والرقابة لطبيعته الخاصة فى تجميع العامة بصورة قد تحتمل تهديدات للاستقرار السياسى.

وقد عكست سياسة عدم التدخل فى صناعة الفيلم رؤية الحكم المحدود تجاه هذا النمط من الإنتاج الثقافى والذى كان دائمًا بعيداً عن نطاق اهتمامات الدولة بالمقارنة بدورها فى التعليم والذى غطاه "سالمونى وإيكيدا" فى مقالاتهما، فمن ناحية فإن الدولة خلال تلك الفترة كانت تصرح بأن الأفلام السينمائية تلعب دوراً مؤثراً ومفيداً فى المجتمع حتى ولو كان ذلك ينحصر فى تشكيل الأخلاقيات وتثقيف المصريين. بل وأكثر من ذلك فمنذ بداية عام ١٩٣٣ خصصت وزارة التعليم جوائز مالية للمنتجين والممثلين لأعمالهم الإبداعية[٤٧]. وكما أبرز سالمونى فى الفصل السادس فإن وزارة التعليم عكست أفكارها الأيديولوجية الخاصة برؤيتها على أفلام الميلودراما الرائجة، والأفلام الغنائية التى سادت فى تلك الفترة كعملية تربوية على نحو ما من خلال تناول مجموعة من الموضوعات التى تحافظ على العادات والتقاليد التى توافق عليها الرقابة والتى قليلاً ما كانت مترابطة بوضوح[٤٨]. وعلى جانب آخر كانت هناك قلة من المظاهر الأخرى التى اعتبرت تدخل الدولة ضرورة لتحقيق الإذعان لتلك التقاليد والعادات. ولم توجد أى حصة للأفلام المصرية فى الثلاثينيات رغم مطالبة المنتجين الصناعيين بتحديدها[٤٩]. كما لم تحاول الدولة من جانبها بذل أية جهود تنظيمية لاستغلال الفيلم فى أغراض قومية واسعة. وكان الدعم الثقافى يأتى من جانب الأجانب والأثرياء والنخبة من ملاك الأراضى، أما الهيئات الرسمية فنادراً ما كانت تتدخل على مستوى قومى فى صناعة الفيلم أو الأشكال الأخرى من المنتج الثقافى.

وقد شكل هذا التأرجح الذى يحيط بموقف الدولة من المنتج الثقافى أدنى درجات الرقابة على الفيلم رغم وجود بعض قوانين الرقابة فى الفترات السابقة وخاصة فيما يتعلق بالمحظورات الثلاثة وهى الديانة والسياسة والجنس[٥٠]، وضمن تعاملاتها مع الواردات أصدرت وزارة المالية قانونًا فى أوائل العشرينيات يقيد استيراد بعض الأفلام بسبب مضمونها الاجتماعى. وفى عام ١٩٢٨ بدأت تطالب وزارة الداخلية بمشاهدة الأفلام قبل عرضها مما أدى إلى دمجها بعد ذلك مع إدارة الرقابة على الصحف والنشر عام ١٩٣٦[٥١] ومن ثم بدأت وزارة الداخلية تطالب بموافقة مسبقة بعد أن بدأت مصر مباشرة فى إنتاج أفلامها الخاصة فى أواخر العشرينيات بهدف

حماية سمعة وكرامة الدولة كما أعلن(٥٢). ومع ذلك فقد انحصرت كل أنشطة الدولة فى مجال فرض القيود على الإنتاج الثقافى على المنتج الذى يرون أنه غير ملائم للاستهلاك الشعبى، أو يمثل تهديداً لنظام الحكم، أو يضر بصورة وسمعة مصر فى الخارج. وقد تحاشت الدولة تدخلاً أكثر من ذلك من جانبها حيث إن اهتمام الدولة بالمنتج الثقافى بصفة عامة كان ضئيلاً ولم تستشعر الحاجة إلى التدخل وتطوير ودعم جهاز إدارى أو وضع سياسة قومية واضحة فى هذا المضمار(٥٣). وقد تركت هذه الخطوة الأخيرة لفترة الحكم الجديدة التى جاءت بعد الثورة.

الخاتمة: الاستمرارية والتغيير فى السينما المصرية

فى عشية يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ توجه أنور السادات إلى السينما دون أن يشارك فى الانقلاب الذى دشن الثورة المصرية. ورغم أن رحلة السادات إلى السينما أبعدته عن المشاركة فى الساعات الأولى للانقلاب(٥٤) فإن الثورة نفسها لم تكن فى حد ذاتها مسئولة عن الإنجازات التى تحققت بعد ذلك فى صناعة الفيلم. ولو عدنا إلى تاريخ مصر السابق ومتابعة أحداثه دون الرجوع إلى سينما ما قبل الثورة لوجدنا نتائج متغيرة مثيرة، بالإضافة إلى أن الإنتاج الثقافى للفيلم سوف يبدو بصورة مغايرة اليوم لو أن هذه الصناعة لم تخلق قبل ١٩٥٢ . ولكن مجرد وجود سينما مصرية قبل الثورة كان له مردوده الذى استمر لفترات طويلة، كما كان لميزاتها الخاصة تأثير على التطور الذى حدث لاحقًا فى هذا المجال. وأى تقسيم تاريخى حاد بين صناعة الفيلم فى مرحلة ما قبل الثورة أو بعدها يثير مشكلة حيث إن عناصر استمراريتها الآن ترجع جذوره إلى الأيام الأولى التى شهدت مولدها.

أثمرت صناعة السينما منذ بدايتها عن ميراث مهمّ يتمثل فى أربع نقاط: أولها أن صناع الفيلم المصرى قبل الثورة أسسوا بنية أساسية لصناعة السينما مكنت الدولة بعد ذلك من استغلالها والتى تتمثل فى تشييد استوديوهات للأفلام والمعامل ودور

العرض بالإضافة إلى ملمح آخر غير مادى ولكنه يماثله فى الأهمية يتركز فى خلق شبكة من الموزعين ونظام "النجم" الذى ظل باقيًا لسنوات. وكان استثمار مصر المادى فى هذه الصناعة منذ البداية لا يجاريه استثمار مثيل فى المنطقة، بل ويماثله فقط حوالى اثنى عشر بلداً فى العالم. بالإضافة إلى أن هذا الاستثمار سمح للمسئولين فى عصر عبد الناصر بتأميم شركات الأفلام الموجودة آنذاك وبعض المنشآت مثل استوديو مصر، بل والتوسع فى هذه الصناعة عن طريق بناء "مدينة السينما" فى الجيزة بجوار المنشآت الموجودة، وما كان الاستيلاء على شبكات التوزيع الخاصة ونمو ظاهرة نجوم جدد سوف يتحقق بدون مجهودات رواد السينما الأوائل فى الربع الأول من القرن.

ورغم أن تراث الماضى المادى كان قويًا، فإن نتائجه على المدى الطويل لم تكن إيجابية، فقد تدهورت معظم المنشآت الأولى وفقدت أهميتها الحيوية، وبالتالى لم يكن أمام صناع الفيلم فى الدول الأخرى سوى بناء استوديوهات جديدة دون التأثر بماضى هذه الصناعة التى لم تكن موجودة عند معظمهم. أما فى مصر فقد اعتمدوا لعقود طويلة على ما هو متاح لديهم رغم عدم استمرارية كفاءتها. ومن منطلق هذا المفهوم فربما كان الميراث المادى الذى خلفته صناعة السينما فى الماضى له تأثيره فى الحد من قدرة الصناعة بعد ذلك على تصور نفسها أكثر من كونها سينما تجارية تعاود نشاطها من جديد. ومنذ عام ١٩٤٥ على الأقل حاول صناع الفيلم التغلب على "الأزمة المتكررة للسينما"(٥٥)، إلا أن هذه الأزمة كان لها جذورها فى البنية الأساسية التى كان من الصعب التغلب عليها فى سوق عالمية تعج بالإنتاج الثقافى وبمنافسين عالميين أقوياء يتنافسون على نصيبهم فى هذا السوق.

أما الميراث الثانى الذى يماثله فى الأهمية فهو يتعلق بخبرات وتجارب الجيل الأول من صناع الفيلم من التقنيين والمبدعين الذين درسوا وتعلموا هذه الصناعة فى أوروبا، والتى استفاد من تجاربهم السينمائية من أتوا بعدهم من المخرجين والفنيين والممثلين الذين انتقلت إليهم مفاهيمهم فى صناعة السينما بمضمونها المحلى.

وحين أنشئ المعهد العالي للسينما عام ١٩٦٩، كانت هيئة التدريس به تضم هؤلاء الذين مكنتهم خبراتهم قبل الثورة من تشكيل كل أوجه هذه الصناعة. إلا أن هذه الخبرات - مثل المخزون المادى - ربما لم تستطع فى كثير من الأحوال أن تغير الأجيال اللاحقة، حيث إنها عززت اتجاهًا تجاريًا يمكن أن يحقق نجاحًا فقط فى ظروف كانت قد انتهت تمامًا، ومع ذلك فقد وفرت استمرارية وجود تقنية فنية سمحت لنقاد السينما اللاحقين من اكتشاف الكثير من الخصائص المتشابهة في صناعة السينما عبر عدة عقود.

ثالثًا: إن صناع الفيلم فى مرحلة ما قبل الثورة ساهموا فى بناء طبقة من جمهور المشاهدين من خلال تعليمهم كيفية "قراءة وفهم" الفيلم المصرى[٥٦]. ورغم أن هذا الجمهور لم يكن ملقيًا سلبيًا لمضمون الفيلم الثقافى، فإن هذه الطبقة نشأت وتكونت على المستوى المحلي وعلى مستوى البلاد العربية بدءًا من ثلاثينيات القرن، ومع ذلك فقد كان وجودهم والمضمون الثقافى للأفلام التى يشاهدونها لا يمكن اعتبارها قضية مسلمًا بها. فمن المعروف أن صناعة السينما المصرية تشكلت وفق نظيرتها الأمريكية، وأن سيطرة هوليود العالمية انطلقت إلى حد ما من قدرتها على تحديد طبيعة الفيلم الخاصة كأحد الوسائل الإعلامية مع تشكيل ذوق المستهلك تجاه صناعة الفيلم من خلال الأسلوب السردى الكلاسيكى المتواصل[٥٧]. وحتى لو كانت السينما المصرية قد ترعرعت فى ظل اتجاهات السينما فى هوليود - مع بعض الاختلافات فى النظرة المحلية للموضوعات السائدة فى تلك الفترة - إلا أن صناع الفيلم المصرى نجحوا فى تطوير نوعية متفردة، وتقاليد مميزة، ومعايير لهذه الصناعة ظلت باقية حتى بعد التدهور التجارى "لهوليود النيل". وحتى يوسف شاهين مثلاً - وهو أشهر مخرج سينمائى حاليًا - استمر فى استخدام الموسيقى بطرق كان لها منطقيتها ومعقوليتها فقط فى العقود القديمة.

رابعًا وأخيرًا فإن سينما ما قبل الثورة فتحت مساحات ثقافية واسعة فى خيال الجمهور المصرى، وخلقت بذلك إمكانية وجود إنتاج ثقافى وطنى فى عصر هيمنت فيه التنافسية العالمية. ورغم أن هذه المساحة تضاءلت وانكمشت بالإضافة إلى إعادة تشكيلها فى السنوات اللاحقة فإن ظهورها الأول خلق فرص إيجاد ترابط وطنى من خلال وسيلة إعلامية اقتربت إلى حد كبير من الحياة العامة. ولم يكن خلق هذه المساحة العامة أمام إنتاج ثقافى من قبل مجموعة من المبدعين إلى الوطنيين تحركًا آليًا أو لا مفر منه، وهى حقيقة تشير إليها غياب هذه الصناعة فى الدول الأخرى فى المنطقة، ولكنها كانت ميراثًا لا يسهل اقتلاعه. وحتى لو كانت الضغوط الاقتصادية والسياسية المعاصرة قد ساهمت فى ضعف وإفقار الحياة المدنية فى مصر، وتحركها نحو مجالات اجتماعية أخرى فسوف يظل الإنتاج السينمائى فى مصر يتسم بالحيوية فى الحاضر بسبب المجهودات التى بذلت فى الماضى.

الهوامـــش

(١) Annual Statement of the Foreign Trade of Egypt، عدة سنوات. عشرة أفلام مصرية تم تصديرها للبرازيل عام ١٩٤٨ Cine Film، رقم ٢٦، يونيو ١٩٥٠، ٦٣ .

(٢) لم يصور أرسون ويلز أفلامًا فى مصر نظرًا لتراجع حظه فى هوليود بعد إخراجه لفيلم "المواطن كيين". ولكن حقيقة أنه كان على وشك أن يفعل ذلك يدل على مكانة مصر المؤثرة فى هذه الصناعة فى أواخر الأربعينيات. لمعرفة المزيد عن عقود ويلز، انظر: Echo et Nouvelles: Orson Wells va tourner en Égypte، مجلة Ciné Film رقم ١٩، ٧ نوفمبر ١٩٤٩، ٧ .

(٣) يشاطر بعض الخبراء السينمائيين المصريين والأجانب فى هذا التقييم السلبى. ولنفس المطالب التى طرحت أخيرًا، انظر: والتر أرمبروست ،

The Golden Age before the Golden Age: Commercial Egyptian Cinema before the 1960s.

فى طبعة أرمبراست،

Mass Mediations: New Approaches to Popular Culture in the Middle East and Beyond.

(بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٠)، ٢٩٢-٢٧ . ويصف على أبو شادى الفيلم فى عصر عبد الناصر "بالإنتاج السينمائى الهادف"، ويلاحظ سمير فريد فى مكان آخر أن مصطلح "الهادف" يستخدم ليصف فيلمًا "له هدف"، أى دعاية للاشتراكية. انظر: على أبو شادى "واقع السينما المصرية فى مائة عام: ١٨٩٦-١٩٩٥" (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٧)، ١٨٥-٨٦، وسمير فريد،

Per iodization of Egyptian Cinema," Screens of Life: Critical Film Writing from the Arab World.

طبعة علية أراصوغلى (كويبك: مطبعة وورلد هيريتاج، ١٩٩٦)، ١٢ . مثال عن الانقسام الشديد بين عهد عبد الناصر وأوائل عصر صناعة السينما تجده فى كتاب جلال الشرقاوى History of the U.A.R. Cinema, 1896-1962 والذى يدعى فيه أن الثورة الناصرية "قامت بنهضة حقيقية وجاءت بتغيير شامل لعدد من الأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية". ثم بعد ذلك شرح بالتفصيل علاقة تطور المؤسسة السينمائية تحت حكم عبد الناصر. الشرقاوى فى طبعة جورج سادول،

The Cinema in the Arab Countries.

(بيروت: اليونسكو ومركز انترأراب للسينما والتلفزيون، ١٩٦٦)، ٩٢ .

(٤) لمناقشة المستقبل حول كيفية اختيار "منطق الملائمة" لتحديد الشروط المؤسسية (وأخرى)، انظر: جيمس جي. مارش وجوهان بي. أولسن Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics (نيويورك: مطبعة فرى، ١٩٨٩).

(٥) عندما احتفلت الصناعة المصرية بعيدها الحادى والعشرين عام ١٩٤٨، حددت مولدها فى عام ١٩٢٧ بإنتاج فيلم "ليلى". انظر al-Film Cine-Orient، رقم ٨، ١٦ أكتوبر ١٩٤٨ . وتجد بدايات صناعة الفيلم المصرى فى أحمد الحضرى "تاريخ السينما فى مصر: الجزء الأول من بداية ١٨٩٦ إلى آخر ١٩٣٠" (القاهرة: نادى السينما بالقاهرة، ١٩٨٩).

(٦) أحمد الحضرى "تاريخ السينما فى مصر". المؤرخون الرسميون المصريون عادة ما يقللون من دور الأجانب فى تطور السينما المصرية، خاصة بعد عام ١٩٢٧ .

(٧) "صناعة السينما: حقائق وأرقام" الهيئة المصرية العامة للسينما، والراديو، والتليفزيون، المكتب الفنى للسينما، مارس ١٩٦٤، ٢ .

(٨) وزارة الثقافة: هيئة السينما والمسرح والموسيقى The Motion Picture Industry in Egypt مايو ١٩٧٩، ٢ .

(٩) بدايات الإنتاج كانت بقيادة أربع سيدات: عزيزة أمير، وآسيا داغر، وفاطمة رشدى، ومارى كوينى. والشركات الرائدة فى توزيع الأفلام المصرية كانت تتضمن شركة مصر للمسرح والسينما، بنها فيلم، النحاس فيلم، تشارلز ليفشيتز، وكايرو فيلم، وكان الموزعون المحليون الأساسيين الذين يوزعون الفيلم الأجنبى هم علما فيلم وجوزى فيلم، بالإضافة إلى إيديال للأفلام السينمائية ودولار فيلم. Ciné Film، رقم ٢٦، يونيو ١٩٥٠، ٢٦ .

(١٠) للمزيد من المعلومات حول الاقتصاد السياسى *للصراع* والتعاون الصناعى، انظر: أندرو فليبير، Commerce in Culture: Institutions, Markets, and Competition in the World Film Trade.

(مناقشة رسالة دكتوراه، جامعة كولومبيا، ٢٠٠١).

(١١) عن طلعت حرب وإنشاء استوديو مصر، انظر: إلهامى حسن "محمد طلعت حرب: رائد صناعة السينما المصرية، ١٨٦٧-١٩٤١" (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦).

(١٢) لقائمة كاملة لأسماء أكثر من ١٥٠٠ فيلم أنتجت فى مصر من ١٩٢٧ وحتى ١٩٧٣، انظر: عبد المنعم سعد "السينما المصرية فى موسم ١٩٧٣"، ٢١٨-٤٦ .

(١٣) توجد تفاصيل عن الاستوديو فى طبعة جاك باسكال The Middle East Motion Picture Almanac, 1946-47 الطبعة الأولى (القاهرة: مطبعة أس. أو. بى.، ١٩٤٧)، ١٢٧-٣٢ . أسماء وتفاصيل انطلاق إنتاج الشركات مدرجة عند جلال الشرقاوى "رسالة فى تاريخ السينما العربية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠)، ١٠١-١٠٥ .

(١٤) ذكر م. م. مشرفة شعبية السينما فى Cultural Survey of Modern Egypt الجزء الأول (لندن: لون مهم جرين وشركاه، ١٩٤٨)، ٥٩ .

(١٥) كان هناك مبالغة فى المساهمة الاقتصادية لقطاع الفيلم فى التنمية فى مصر. وغالباً ما يشير جاك باسكال، رئيس تحرير مجلة الأفلام السينمائية التجارية Ciné Film، لصناعة السينما فى مصر على أنها ثانى صناعة بعد القطن، انظر على سبيل المثال: Ciné Film، رقم ١٨ (١ سبتمبر ١٩٤٩)، ١-٢ . ومع ذلك، يبدو أن هذه الصناعة تمتعت بعدة سنوات مربحة ولكنها لم تتمكن من ترسيخ نفسها والاستمرار فى هذه الربحية.

(١٦) جاكوب أم. لانداو Studies in the Arab Theater and Cinema (فيلادلفيا: مطبعة جامعة بنسلفانيا، ١٩٥٨)، ١٧٩-٨٠ .

(١٧) متوسط إيجار الاستوديو فى عام ١٩٤٧ كان يتراوح بين ١٥٠٠ و٤٠٠٠ جنيه شهرياً. تصنيف التكلفة تجده فى طبعة باسكال من The Middle East Motion Picture Almanac 3. وبالنسبة للتوزيع الأجنبى، انظر: كارين فينلون داجانى،

Egypt's Role as a Major Media Producer, Supplier and Distributor to the Arab World: An Historical-Descriptive Study

(مناقشة رسالة دكتوراه، جامعة تميل، ١٩٧٩)، esp. ١٣٠-٤٢.

(١٨) إعلانات مبوبة فى جريدة التجارة الصناعة فى عام ١٩٤٨ تشير إلى كيفية تمويل الفيلم فى هذا الوقت: "مطلوب تمويل من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ جنيه لعمل فيلم سينمائى جيد. بفترة سماح ستة أشهر. استثمار مضمون. المراسلة مع إدارة الجريدة" Ciné-Orient، رقم ٣ (١ يوليو ١٩٤٨)، ٦ .

(١٩) تقول The Middle East Motion Picture Almanac of 1946-47، ٣، أنه يوجد ١٤٠ شركة إنتاج فى مصر. إلا أن الغالبية العظمى منها لم تكن تعمل بنشاط، حيث إن قائمة أفلام جلال الشرقاوى عن هذه الفترة لم تتضمن إلا ثلاثين منتجاً فقط أنتجوا أفلاماً فى هذا العام. وهذا الاختلاف ليس خطأ فى الغالب ولكنه مؤشر على تشتت المساهمة للمستثمرين الأفراد فى هذه الفترة، وبالتالى وجود سوق تنافسية ومجزأة. انظر: جلال الشرقاوى "رسالة فى تاريخ السينما العربية".

(٢٠) لنظرة عامة عن نظام النجوم المصريين، انظر: كريستوف عياد de la splendeur : Le star-système au voile فى طبعة ماجدة واصف ?gypte: 100 ans de cinema. ومؤشر آخر على التركيز المطلق على النجوم المصريين فى هذه الصناعة، بالإضافة إلى عدد من المنتجين، تجدها عند مصطفى درويش،

Dream Makers on the Nile: A Portrait of Egyptian Cinema.

(القاهرة: الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٨). ويناقش ويحدد الشرقاوى العدد المحدود من النجوم المصريين فى "رسالة فى تاريخ السينما العربية"، ١٠٥-،١٠٨ وعن النوع (ذكر/أنثى)، انظر: على أبو شادى،

Genres in Egyptian Cinema," Screens of Life: Critical Film Writing from the Arab World.

الجزء الأول (كيبيك: مطبعة وورلد هيريتاج، ١٩٦٦).

(٢١) تفسير معاصر لتوسع الصناعة فى وقت الحرب وانحدارها بعد الحرب تجده فى Ciné Film، رقم ١١، ١ (ديسمبر ١٩٤٨)، ٣ . عدد المتفرجين نما ٢٤٥٪ أثناء الحرب Ciné Film، رقم ١٥ (مارس ١٩٤٩)، ٢٢ .

(٢٢) بعد الحرب العالمية الثانية، أغلقت مؤقتًا فى صيف ١٩٤٨ دور العرض الكبيرة مثـل ميامى، ورويال، وكور سال وديانا. Ciné Film، رقم ٣ (١ يوليو ١٩٤٨)، ٤ . ولفهم الإفراط فى عدد السينما، انظر: الافتتاحية فى Ciné Film، رقم ٦ (١ سبتمبر ١٩٤٨)، ١ .

(٢٣) كما تشير الأرقام التالية، ارتفعت نسبة دور العرض التى تعرض بعض الأفلام الأجنبية إلى حد كبير فى سنوات ما بعد الحرب. هذا النمط شمل جميع أنحاء البلاد باستثناء ملحوظ فى بور سعيد، بسبب التفرقة غير العادية فى دور العرض - ربما لوجود الجيش البريطانى - والتى تركت دار عرض واحدة من أربع عشرة تعرض خليطًا من البرامج فى ١٩٤٥ .

السنة	أجنبى ٪	مصرى ٪	مختلط ٪	المجموع
١٩٤٦	٥٨ ٣٠	٧٣ ٣٠	٧٣ ٢٨	١٩٣
١٩٥٢	٦٤ ٢٠	٧٧ ٢٥	٧٧ ٢٥	٣١١
١٩٥٤	٦٩ ١٩	٦٩ ٦	٢١ ٦	٣٥٤

المصدر: حسبت من طبعة وصف السينما لباسكال

The Middle East Motion Picture Almanac, 1946-47 19-38، وطبعة باسكال

Annuaire du Cinéma, 1951-52، ٤٩-٨٨، وطبعة باسكال

Annuaire du Cinema, 1954, 69، ١١٩

(٢٤) محمد القصاص Theater and Cinema، فى طبعة مصطفى حبيب،

Cultural Life in the United Arab Republic.

(القاهرة: البعثة الوطنية للجمهورية العربية المتحدة فى اليونسكو، ١٩٦٨)، ٢٤٦ .

(٢٥) أحمد كامل مرسى ومجدى وهبة "معجم أفلام السينما" (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣)، ٧٢، تم الاعتراف الرسمى بالقرار الوزارى رقم ٤٥٨ فى سبتمبر ١٩٤٧ . Ciné Film، رقم ١٤ (٢٤ يناير ١٩٤٩)، ٦ .

(٢٦) "صناعة السينما: حقائق وأرقام"، مارس ١٩٦٤، ٣ . العاملون فى السينما كانوا ممثلين فى اتحاد صناع السينما (نقابة السينمائيين المحترفين)، والتى عقدت أول اجتماعاتها فى نوفمبر ١٩٤٣ . "معجم الفن السينمائى، ٧٩، مجدى وهبة،

Cultural Policy in Egypt.

(باريس: اليونسكو، ١٩٧٢)، عن منع وزارة التجارة والصناعة أى نشاط صناعى غير مشترك فى غرفة اتحاد الصناعات المصرية، انظر: Ciné Film، رقم ٦٨ (١ يناير ١٩٥٤)، ١٢ .

(٢٧) خطة احتكار فعلية قررتها وطورتها شركة مصر للمسرح والسينما، والتى سعت بعد الحرب العالمية من خلالها إلى توحيد العديد من صغار المنتجين المصريين فى شركة أو شركتين، على أن يسيطر استوديو مصر على كل الإنتاج. انظر: Ciné Film، رقم ١ (١ مايو ١٩٤٨)، ١٢ . وقد ترددت إشاعات عن

اندماجات أخرى فى الصحافة التجارية، ولكن، فى كثير من الأحيان، فشلت فى أن تتحقق فى هذه الفترة. انظر: Ciné Film، رقم ٣ (١ يونيو ١٩٤٨)، ٤ . لمزيد من المعلومات عن النقابات المصرية الأخرى، انظر: روبرت بيانكن،

Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth-Century Egypt.

(نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٩).

(٢٨) لاحظ شارل عيسوى أنه "بحلول نهاية الحرب جمع الأفراد والمؤسسات المصرية أرصدة إسترلينية تقدر بحوالى ٤٠٠ مليون جنيه." عيسوى Egypt at Mid-Century: An Economic Analysis 204. فى طبعة من هذا الكتاب عام ١٩٤٧ والتى كتبت عام ١٩٤٢-١٩٤٣، قدر الإنفاق السنوى على صناعة السينما بـ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه، وكان ينظر لصناعة السينما على أنها تجارة مربحة، مما يسمح لمصر "بإمكانية أن تكون مركز سينمائى دولى من الدرجة الأولى". عيسوى Egypt: An Economic and Social Analysis (لندن: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٤٧)، ٩٣ . ولكن ما يطلق عليهم جماعة المنتفعين بالحرب لم يكن لديهم اهتمام بصناعة السينما إلا كونها استثمار قصير الأجل. انظر: سعد الدين توفيق "قصة السينما فى مصر: دراسة نقدية" (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٩)، ٨٣-٨٤ .

(٢٩) ريتشارد إى. ماى، الملحق التجارى الأمريكى، إلى مورتون هويل، الوزير الأمريكى، ١٣ مارس ١٩٢٦, الأرشيف القومى Records of the Department of State Relating to the Internal Affairs of Egypt, 1910-29 883-40 المسائل الاجتماعية. إلا أن شحن الأفلام من الولايات المتحدة إلى أوروبا، ومنها إلى الشرق الأوسط وأماكن أخرى عبر مصر، يشير إلى أن الإحصائيات التجارية يجب أن تؤخذ بحذر، حيث إنها غالبا ما تشير إلى بلد المنشأ مباشرة. وكما أشار ماى فى المصدر المذكور أعلاه، "تقارير الاستيراد الرسمية لا تظهر تمتع الولايات المتحدة بحصة كبيرة من التبادل التجارى مع مصر حيث إن كثيراً من الأفلام الأمريكية تستورد من فرنسظطا، وإيطاليا ودول أخرى بعد عرضها فى هذه الدول".

(٣٠) Ciné Film، رقم ٢٦، عدد خاص، يونيو ١٩٥٠، ٢٦ . تقدمت شركة جومون بفكرة تعاقد بنسبة مئوية بدلاً من تسعير الإيجار بطول الفيلم، وسرعان ما حذت حذوها الشركات الأمريكية.

(٣١) سى. جى. نورث Our Foreign Trade in Motion Pictures فى

"The Motion Picture in its Social and Economic Aspects," Annals of the American Academy of Political and Social Science.

المجلد CXXVIII نوفمبر ١٩٢٦، ١٠٧ . كان نورث يرأس قسم الأفلام السينمائية فى وزارة التجارة الأمريكية.

(٣٢) ناثان دى. جولدن Review of Foreign Film Markets during 1936 وزارة التجارة الأمريكية، مكتب التجارة المحلية والدولية، قسم الأفلام السينمائية (واشنطن العاصمة، إبريل ١٩٣٧)، فى عام ١٩٣٤ استوردت مصر كمية كبيرة من الأفلام الناطقة. وهذا برهان على التحول السريع فى ميزان استيراد الأفلام الناطقة والأفلام الصامتة فى بداية الثلاثينيات.

السنة	الأفلام الصامتة ٪	الأفلام الناطقة ٪
١٩٣١	٩٧	٣
١٩٣٢	٩٣	٧
١٩٣٣	٧٧	٢٣
١٩٣٤	٢	٩٨
١٩٣٥	١	٩٩

المصدر: تم حسابها من التقرير السنوى للتجارة الخارجية المصرية، عدة سنوات

(٣٣) من ماى إلى هويل، ١٣ مارس ١٩٢٦ .

(٣٤) للحصول على بيانات انتشار إعادة التصدير من مصر، انظر: جدول حركة تجارة الترانزيت فى التقرير السنوى للتجارة الخارجية المصرية.

(٣٥) من كارل إى. ميليكان، مدير بالقسم الدولى بالجمعية الأمريكية للأفلام السينمائية MPAA إلى جورج كانتى، مساعد رئيس قسم الاتصالات، بوزارة الخارجية ٨٨٣ . ٤٠٦١ أفلام سينمائية/ ٣-١٣٤٦ تتضمن "تاكيد برقية" أر. كى. أو. للراديو والأفلام المتحدة، قسم التصدير. وقد أعاد المنتجون والموزعون لصناعة السينما MPPDA تسمية الجمعية الأمريكية للفيلم السينمائى فى عام ١٩٤٥، وقام قسمها الخارجى بإعادة تنظيم القسم الدولى عام ١٩٤٣ .

(٣٦) آخر فيلم منعت الرقابة المصرية الفيلم الأخير فى ١٩٣٨ الذى كان يصف الثورة الفرنسية. جون يوجين هارلى،

Worldwide Influences of the Cinema: A Study of Official Censorship and the International Cultural Aspects of Motion Pictures.

(لوس انجلوس: مطبعة جامعة جنوب كاليفورنيا، ١٩٤٠)، ١٢١ .

(٣٧) Ciné Film، رقم ٣٣، ١ فبراير ١٩٥١، ١٥ .

(٣٨) بنت هان سون وكريم النشاشيبى،

Foreign Trade Regimes and Economic Development: Egypt. Special Conference Series on Foreign Trade Regimes and Economic Development, National Bureau of Economic Research.

الجزء الرابع (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٧٥)، ٣-٥، على الجريتلى،

The Structure of Modem Industry in Egypt.

التقرير السنوى للتجارة الخارجية، ١٩٣٢، وزارة المالية، قسم الإحصاء (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٣٤)، ٥-١٣ .

(٣٩) أخذت أرقام التكلفة والأرباح من سمير فريد،

"Per iodization of Egyptian Cinema," Screens of Life: Critical Film Writing from the Arab World.

طبعة عاليا أراس وغلى (كويبك: مطبعة وورلد هريتاج، ١٩٩٦)، ٨. لم يقدم أى مصدر، ولكن هذه الأرقام تتفق مع التقديرات الأخرى، مثل التى وجدت فى Ciné Film.

(٤٠) طبعة مارتن كوينجلى Motion Picture Almanac، ١٩٥١-٥٢ (نيويورك).

(٤١) لمزيد من المعلومات عن موقف ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية فى مصر بعد الحرب، انظر شارل عيسوى Egypt at Mid-Century: An Economic Survey (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٥٤)، وبنت هانسون وكريم نشا شيبى Foreign Trade Regimes and Economic Development: Egypt (نيويورك: المكتب القومى للدراسات الاقتصادية ومطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٧٥).

(٤٢) انظر: المراسلات بين جيرالد أم. ماير، مدير القسم الدولى بالجمعية الأمريكية للأفلام السينمائية، وجورج جانيتى، مساعد رئيس قسم السياسات التجارية، وزارة الخارجية الأمريكية، ٨٨٣,٤٠٠٦١ أفلام سينمائية M.P/5-547 و٥-٧٤٧.

(٤٣) Cairo Air gram A-719 dated 28June 1949 from H.G. Minigerode/American Embassy to Sec State, 883.4061 M.P./6-2249.

(٤٤) عن تقرير غرفة صناعة السينما ورد الفعل المحلى، انظر: Ciné Film، رقم ٨٢ (١ مارس ١٩٥٥)، ١.

(٤٥) Ciné Film، رقم ٢٦ (يونيو ١٩٥٠)، ١٠، "معجم الفن السينمائى"، ٧٠.

(٤٦) تم نقل القسم الثقافى بوزارة المعارف إلى وزارة الإرشاد القومى الجديدة فى عام ١٩٥٦، وأعيد تسميتها إلى وزارة الثقافة والإرشاد القومى عام ١٩٥٨.

(٤٧) طبعة ماجدة واصف Égypte: 100 ans de cinema (باريس: طبعة بلوم ومعهد العالم العربى، ١٩٩٥)، ٢٣.

(٤٨) لمثل هذه التفاصيل، انظر: تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن القواعد المصرية الأولية فى الملفات السرية لوزارة الخارجية الأمريكية،

Egypt: Internal Affairs and Foreign Affairs, Record Group 59, Reel 8, Motion Pictures, 883.4061.

(٤٩) طبعة مارتن كوينجلى Motion Picture Almanac، ١٩٣٧-٣٨ (نيويورك)، ١١٢٤.

(٥٠) مصطفى درويش Dream Makers on the Nile، ١٣. هذه المناطق لا تزال من المحرمات حتى اليوم.

(٥١) فى عام ١٩٤٥، تم نقل الرقابة إلى وزارة الشئون الاجتماعية، إلا أنها عادت عام ١٩٤٨ عند اندلاع حرب فلسطين. طبعة واصف، ٢٠ "معجم الفن السينمائى"، ٧٠-٧١.

(٥٢) المرسوم الصادر يوم ٢٢ أغسطس ١٩٢٨ والمنشور فى الجريدة الرسمية، رقم ٧٧، ٣٠ أغسطس ١٩٢٨، ذكر فى L'?gypte contemporaine، رقم ١١٦-١٧ (نوفمبر-ديسمبر ١٩٢٩). وأول تنظيم للسينما المصرية صدر عام ١٩١١ من وزارة الداخلية. طبعة جاك باسكال The Middle East Motion Picture Almanac "الدليل السينمائى للشرق الأوسط" الطبعة الأولى (القاهرة مطبعة أس. أو. أس.، ١٩٤٧).

(٥٣) للطلبات المماثلة التى تخص الإنتاج الثقافى على نطاق أوسع، انظر: ميشيل دبليو. ألبين،

Official Culture and the Role of the Book, «Journal of the American Research Center in Egypt XXIV. (1987).

(٥٤) لم يعلم السادات الذى كان متمركزًا فى قاعدة جوية خارج مدينة العريش التاريخ المحدد للانقلاب، ولكنه تلقى استدعاء من عبد الناصر. وفى ليلة ٢٢ ذهب عبد الناصر إلى منزل السادات وعلم أنه قد ذهب إلى السينما مع زوجته جيهان. وعند عودته فى حوالى منتصف الليل، وجد ورقة تركها له عبد الناصر، فهرع إلى مسدسه، وأسرع إلى منزل عبد الحكيم عامر، ثم إلى ثكنات العباسية، وعلى الرغم من أنه كان مسئول الاتصالات فى حركة الانقلاب، لم يتمكن السادات من المرور إلى القاعدة لأنه لم يكن يعرف كلمة السر. وبالصدفة وجد عامر، الذى كان قد عاد من مقر قيادة الجيش. ومع ذلك، أذاع السادات أول بيان للثورة فى صباح اليوم التالى. انظر: أنور السادات In Search of Identity (نيويورك: هاربر ورو، ١٩٧٧)، ١٠٥-١٠٧، وجيهان السادات A Woman of Egypt نيويورك: سايمون وش وستر، ١٩٨٧)، ١٢٥-٢٧.

(٥٥) المراجع عن أزمة السينما فى وسائل الإعلام "أزمة السينما" ظهرت منذ أوائل الأربعينيات.

(٥٦) للمزيد عن هذه القضية، انظر: جيمس موناكو،

How to Read a Film: The World of Movies, Media, and Multimedia.

الطبعة الثالثة (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٠).

(٥٧) عن طبيعة وتطور هذا الأسلوب، انظر: ديفيد ستجر وكريستين تومبسون

The Classical Hollywood Cinema: Film Style and Mode of Production to 1960.

(نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٨٥).

١٧- التأريخ لمصر، ١٩١٩-٥٢

آرثر جولد شميدت

بدأ تسجيل تاريخ مصر عن الفترة ما بين الثورتين اللتين اندلعتا فى القرن العشرين حين شعر المصريون والأجانب المقيمون بها بالحاجة إلى تسجيل خطوات التغيير في مجتمعهم، والقوى الخارجية التى أثرت فيه، وانصب اهتمام المصريين الأكبر على قضية الاستقلال عن بريطانيا ثم وحدة وادى النيل بمعنى أن الاهتمام بالتاريخ تركز على ما يمس الوطن وما يتعلق بالعلاقة مع بريطانيا، بالإضافة إلى تطورهم السياسى الداخلى وإن كان بعض المسلمين قد أبدوا اهتماماً بتاريخ الإسلام. أما الاهتمام بتاريخ العرب فقد كان نادراً منذ البداية، ثم بدأ يتزايد مع تواتر الأحداث حولهم. وانحصر اهتمام الأجانب المقيمين بمصر فى الدول التى قدموا منها أو الجماعات العرقية التى ينتمون إليها، وإن كانت الأحوال الاقتصادية فى مصر والتى جذبتهم إليها منذ البداية أصبحت أيضاً مثار اهتمامهم. وفى واقع الأمر فإن الاهتمام بالماضى هو اهتمام إنسانى عالمى، والكتابة عنه لا تنحصر فقط فى المؤرخين المهنيين والذين افتقدتهم مصر فى تلك الحقبة.

كانت السنوات ما بين عامى ١٩١٩ - ١٩٥٢ هى العصر الذهبى للكلمة المكتوبة فى مصر، وقد سجلت الصحف الدورية المزدهرة آنذاك واليوميات والمذكرات أحداث واتجاهات تلك المرحلة. وقد نشر بعض منها وحجب البعض الآخر لحساب الأجيال المستقبلية. فقد كان المصريون دائماً يشعرون بأن تجاربهم وملاحظاتهم لا يجب تعريتها أمام معاصريهم خشية ردود الأفعال من جانب الإنجليز والسراى والبوليس السرى أو منافسيهم. لذلك يعتمد المؤرخون بشدة على الصحف والمجلات والحوليات

التي صدرت في تلك الفترة لتأكيد أحداثها وكيفية تعبير الشعب عنها وتأثره بها. وقد سجل أحمد شفيق (١٨٦٠-١٩٤٠) وهو محامي كان يخدم في معية عباس الثاني حين كان خديوي على مصر في المنفى كثيراً من هذه الأحداث في نشرته السنوية "حوليات مصر السياسية" منذ عام ١٩٢٦ وحتى ١٩٣٣ . وكان قد سبقها بثلاث كتابات تمهيدية تغطي المرحلة ما بين ١٨٤٠ إلى ١٩٢٦ تضمنت تفاصيل أكثر دقة[١]. أما عبد الرحمن الرافعي - وكان محامياً بارزاً وعضواً في البرلمان ووزيراً (١٨٨٩-١٩٦٦) فقد انحاز في تسجيله للتاريخ السياسي إلى الحزب الوطني ضد حزب الوفد في مؤلفيه "ثورة سنة ١٩١٩"[٢] و"في أعقاب الثورة المصرية"[٣]. في حين يؤرخ أمين سامي في كتابه "تقويم النيل" لأحداث كثيرة بالإضافة إلى نشر بعض الوثائق الحكومية[٤]. وقد فتح القصر أبوابه أمام بعض المؤرخين المختارين ليتعرفوا على وثائق رسمية أخرى، إلا أن نظام الأرشيف كان - وما يزال - فقيراً ويمثل تحدياً كبيراً أمام الباحثين.

وتضم الأعمال المعاصرة عن مصر بغير اللغة العربية مجموعة من الإصدارات لكتاب فرنسيين ومصريين تشمل فصولاً عن تاريخ مصر حتى عام ١٩٢٣، وعن نظام الحكم بها، والحج إلى مكة، وجامعة القاهرة، وتاريخ الآثار، والجيولوجيا والري والزراعة والتجارة والاقتصاد والمواصلات (مع خرائط تفصيلية عن موانى الإسكندرية وبور سعيد والسويس) بالإضافة إلى الحياة الاجتماعية في مصر وحتى السياحة بها، ولكن دون أي إشارة إلى ثورة ١٩ أو الصراعات على السلطة بين الوفد والملك فؤاد والإنجليز[٥]. فلدينا مثلاً كتب تاريخية حررها كتاب بريطانيون مثل كتاب جورج يونج Egypt - George Yong[٦] والذي يتعاطف فيه قليلاً مع الحركة الوطنية، بخلاف كتاب ب. جي. الجود Egypt The Transit of-P. G. Elgoods[٧] الذي يفتقد أي تعاطف معها. أما لورد لويد الذي كان المبعوث السامي لمصر والسودان منذ عام ١٩٢٥ وحتى ١٩٢٩ فقد أصدر بعد ذلك كتاباً من كتابين يدافع فيهما عن حكم الإنجليز لمصر (وعنه هو شخصياً) بعنوان Egypt since Cromer[٨] ورغم أنه يغطي تاريخ مصر السياسي بكثافة، فإنه نادراً ما يعبر عن أفكار واهتمامات المصريين. وعلى النقيض منه تعرف قراء اللغة الإنجليزية على دور مصر في الصحوة الإسلامية الحديثة منذ صدور كتاب سي. سي.

آدامز "الإسلام والتجديد فى مصر" C. C. Adams'- Islam and Modernism in Egypt[٩]
وبعده بفترة قصيرة ظهرت مجموعة من الإصدارات لجماعة دارسي الإسلام بعنوان Égypt Indepéndente[١٠] تناقش فيها بإفاضة السياسات الداخلية، والطبقات الاجتماعية، والصلات مع بريطانيا، وشباب المصريين، ثم الأجانب المقيمين بمصر (وذلك فى أعقاب مؤتمر مونترو الذى ألغى الامتيازات الأجنبية)، بالإضافة إلى الاقتصاد والصحافة. ويركز كتاب أرنولد ت. ويلسون Arnold T. Wilson - The Suez Canal: Its Past, Present and Future على السنوات ما قبل ١٩١٤، إلا أنه يوفر إحصائيات مفيدة حتى الثلاثينيات من العصر[١١]. أما مذكرات أمين يوسف وهو ابن شقيق سعد زغلول Independent Egypt[١٢] فقد كان الهدف منها هو مساندة الوفد، فى حين يعتبر كتاب مارسيل كولومب L'Evolution de L'Egypt, 1924-1950[١٣] والذى ظهر قبل نهاية عصر الملكية مباشرة تحليلاً منطقيًا للسياسة فى مصر خلال المرحلة الدستورية. ورغمًا عن ذلك فإن هذه الكتب لا تشكل ذخيرة ثرية سواء فى مجموعها أو دقة تحليلها التاريخى. وحتى عام ١٩٥٢ كانت المكتبة التى تضم مؤلفات عن تاريخ مصر السياسى حتى عام ١٩١٩ لا تكاد تملأ سوى رف واحد بطول قدمين فقط.

وفى المقابل نجد جزءًا من تاريخ مصر المعاصر يملأ هذا الرف الافتراضى ويتضمن الشئون الاقتصادية. فقد كانت مصر مصدرًا رئيسيًا للقطن، وسوقًا لمصنعيه فى أوروبا وشمال أمريكا واليابان. ومنذ عام ١٩١٠ كان الرواد من رجال الأعمال ورجال البنوك المهتمين بشئون مصر يعتمدون على مجلة شهرية كانت تصدر بعنوان L'Égypt Contemporaine وهى تعتبر اكتشافًا مثيرًا للمؤرخين الاقتصاديين، بالإضافة أيضًا إلى نشرة Annuaire statistic والتى كانت تصدرها الحكومة المصرية سنويًا[١٤]. ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد دولة عربية أخرى قبل الحرب العالمية الثانية وفرت مثل هذه المعلومات الإحصائية الغزيرة، فلم تلعب أى دولة أخرى عربية دورًا مهمًا فى التجارة العالمية والمواصلات والاتصالات مثلما فعلت مصر. ويشمل هذا المجال أيضًا كتاب إيه. أى. كروشلى،

A. E. Crouchley - The Economic Development of Modern Egypt[١٥].

والذى يعتبر مخزن معلومات وتحليلات إحصائية. أما مؤلف إتش. أى. هيرست H. E. Hurst - The Nile: A General Account of the River and the Utilization of its Waters فيقدم نشرة مفصلة عن "خطة التخزين فى العصر"، مع إشارة موجزة إلى البدائل والتى تحولت بعد ذلك إلى مشروع رئيسى فى عهد عبد الناصر وهو مشروع السد العالى فى أسوان[١٦]. ومن الكتب الأخرى المهمة كتاب شارل عيسوى،

Charles Issawi - Egypt: An Economic and Social Analysis[١٧].

والذى أعيد إصداره بعد ثورة ١٩٥٢ تحت عنوان Egypt at Mid. Century[١٨].

وفور استيلاء الضباط الأحرار على الحكم بعد إبعاد الملك فاروق بدأت الإصدارات الجديدة عن أحوال مصر فى ظل النظام القديم وعن ثورة ١٩٥٢ تتدفق بغزارة. وكان من أفضلها ما نشر أولاً باللغة الفرنسية لجان وسيمون لاكتور Jean and Simonne Lacouture - Egypt en movement[١٩] وهو يتميز بجودة أسلوبه رغم عدم دقته أحياناً. ثم كتاب جورج فوشيه،

George Vaucher - Gamal Abdel Nasser et son equipe[٢٠].

الذى يتناول باستفاضة حياة وأعمال جمال عبد الناصر وإن لم يتعرض كثيراً لرفقائه من قادة الثورة. كما يمكن أيضاً الرجوع إلى كتاب جاك بيرك

Histoire Social d'un Village Egyptien au xx° siecle[٢١].

أما الكتاب المصريون فقد نشروا الكثير عن أحداث الثورة مثل كتاب راشد البراوى،

Rashed El Barawy - The Military Coup[٢٢].

والذى يركز على سلبيات الملك فاروق مع بعض المعلومات القليلة عن رجال الثورة. فى حين يعطى محمد مصطفى عطا Mohamed Moustafa Ata فى مؤلفه،

Egypt Between Two Revolutions[٢٣].

تفسيراً لخلفية الأحداث. أما من سجلوا أحداث الثورة بأقلامهم فقد كانوا جمال عبد الناصر فى كتاب فلسفة الثورة،

The Philosophy of the Revolution - Gamal Abdel Nasser[٢٤].

ومحمد نجيب فى،

Egypt Destiny:A Personal Statement Revolt on the Nile - Mohamed Naguib[٢٥].

ثم أنور السادات فى Revolt on the Nile[٢٦] ثم جاء أوستين لى مور Austin Lee Moor وهو أستاذ أمريكى حائز على الفولبرايت ليقدم كتابه Farewell Farouk[٢٧] وهى مذكرات تسرد الاضطرابات المتصاعدة خلال عام ١٩٥١-١٩٥٢، ولكنها تغفل تماماً أسباب قيام الثورة أو تحليل شخصية الضباط الأحرار. وكان كتاب عبد الرحمن الرافعى "ثورة ٢٣ يوليو"[٢٨] ضمن أعمال أخرى كثيرة توالت بعد ذلك.

وخلال الخمسينيات ظلت السياسة هى الموضوع الرئيسى فى الكتابة عن مصر. فيحلل جاكوب م. لاندو Jacob M. Landau فى مؤلفه Parliament and Parties in Egypt تطور المؤسسات والحركات الشعبية[٢٩] متنبئاً بأن البلاد سوف تستعيد حكومتها البرلمانية. أما جون مارلو،

John Mrlowe - A History of Modern Egypt and Anglo-Egyptian Relations 1800-1953.

فيعتمد كلية على مصادر باللغة الإنجليزية، إلا أنه يقدم تقييماً صادقاً للرؤساء السياسيين المصريين[٣٠]. كما نجد كتباً أخرى عن مصر مثل كتاب إتش. وود. جارفيس،

H. wood Jarvis - Pharaoh to Farouk[٣١].

وكتاب توم ليتل Tom Little - Egypt[٣٢] والذى أعيد ونشر بعد حرب يونيو ١٩٦٧ تحت عنوان Modern Egypt[٣٣] وقد أدت حرب السويس عام ١٩٥٦ إلى فيض من الإصدارات يتعرض أغلبها إلى ردود فعل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل والعالم الخارجى

أكثر من ردود فعلها عند المصريين، فقد كان أغلب الكتاب الأجانب يعتبرون قناة السويس حيازة دولية لا تخص مصر فقط. كما كانوا يعتبرون أن حكومة عبد الناصر تشكل فى المقام الأول تهديداً لمصالح أوروبا وإسرائيل. وقد شذ عن هذه القاعدة أرسكين ب. تشايدلر،

Erskine B. Childer - The Road to Suez: A Study in Western-Arab Relation[٣٤].

والذى أشار فيه إلى أحقية مصر فى تأميم شركة أُعطيت امتيازاً فى مصر، ثم دافع عن إدارة مصر لقناة السويس.

ومنذ أواخر الخمسينيات ظهرت كتب أجنبية عن السيرة الذاتية لعبد الناصر ومنها كتاب ويلتون وين،

Wilton Wynn - Nasser of Egypt: The Search for Dignity[٣٥].

وهو يتضامن مع عبد الناصر ويؤكد ليس فقط ما حققه الحكم الجديد من فائدة بل يشير أيضًا إلى تأثير الحكم الأجنبى على حياة المصريين. كما جاء كتاب روبرت سان جون،

Robert St. John - The Boss: The story of Gamal Abdel Nasser[٣٦].

أكثر إنصافًا له، فهو ينتصر لإصلاحاته إلا أنه ينتقد أيضًا سياسته تجاه إسرائيل (وقد أصدر نفس المؤلف وهو صحفى مثل وين مؤلفاً عن سيرة بن جوريون). أما كتب السيرة المعادية لعبد الناصر فتشمل كتاب يواكيم جوستين

Joachim Joesten - Nasser: The Rise to Power[٣٧].

وكتاب أحمد أبو الفتح **L'affaire Nasser**[٣٨] وقد اتهم جوستين عبد الناصر بالقيام باعتداءات مبعثها دوافع سيكولوجية، وأن تحديه للسلطة يسير جنبًا إلى جنب مع خشيته من العقاب. وقد قام إخوان أبو الفتح بإصدار جريدة "المصرى" وهى جريدة وفدية يومية كانت تسجل أعلى المبيعات قبل ثورة ١٩٥٢، وكانوا يأملون أن تدعم الثورة

الديمقراطية فى مصر، إلا أنه تم نفيهم حين أزاح عبد الناصر محمد نجيب عن السلطة وأغلق الجريدة، أما دراسة أحوال مصر السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى بعض الأحداث التاريخية فيمكن الرجوع إلى كتاب كيث ويلوك - Keith Wheelock Nasser New Egypt[٣٩].

وما إن جاءت فترة الستينيات حتى تحولت مصر إلى حقل خصب للمثقفين والصحفيين وأصبح الضباط الأحرار بؤرة اهتمام كاتب مثل ب. ج. فاتيكيوتس P. J. Vatikiotis – فى مؤلفه،

The Egyptian Army in Politics: Pattern for New Nations[٤٠].

وكتاب أليعازر بيرى،

Eliezer Be'eri - Army Officers in Arab Politics and Socity[٤١].

وهو عمل سيظل ذا فائدة للباحثين لما يحتويه من دراسة مفصلة عن خلفية كل عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة كما يقول توفيق أكليماندوس فى الفصل الثالث من هذا الكتاب. وبعيداً عن التعليقات السياسية اتجه المؤرخون إلى دراسة رؤية المصريين لمجتمعهم وقيمه. وكان العمل الأول الذى يؤرخ لأهم منظمة ظهرت فى مصر وهى الإخوان المسلمين هو كتاب إسحق موسى حسينى،

Ishak Musa Husaini - The Moslem Brethren[٤٢].

الذى حل محله بعد ذلك كتاب ريتشارد ب. ميتشل،

Richard P. Mitchell - The Society of the Muslim Brothers[٤٣].

الذى يتضمن تاريخًا مفصلاً لحركة نمو الجماعة وتنظيمها وأفكارها. وتشمل الأعمال الأكثر حداثة مؤلف لأوليفيير كاريه وجيرارد ميشو،

Olivier Carré and Gérard Michaud - Les Frère Musulmans 1928-1982[٤٤].

ثم كتاب "الإخوان المسلمون والتنظيم السرى" لعبد العظيم رمضان[٤٥]، وكتاب برينجار ليا،

Brynjar Lia - The Society of Muslim Brothers: The Rise of an Islamic Movement, 1928-1942[٤٦].

وأيضا كتاب يوسف القرضاوى "الإخوان المسلمون"[٤٧] ويشرح لنا كيف استحدثت الجماعة تنظيمًا حديثًا ارتبط باهتمامات الطبقة الوسطى الدنيا، وكيف أنها لم تتبع تقاليد الإسلام بصورة عمياء أو حتى تعليمات مؤسسها حسن البنا. أما أحسن كتاب أجنبى عن أشهر حزب فى مصر فقد نشره زاهير مسعود قريش وهو هندى الجنسية بعنوان،

Liberal nationalism in Egypt: Rise and Fall of the Wafd Party[٤٨].

ويضم فى مقدمته مديحًا وثناء بقلم بطرس بطرس غالى الذى أصبح فيما بعد السكرتير العام للأمم المتحدة. ثم تبعه بعد ذاك كتاب جانيس جولز تيرى،

Janis Joles Tery - The Wafd, 1919-1952: Cornerstone of Egyptian Political Power[٤٩].

وأيضا كتاب محمد فريد حشيش "حزب الوفد ١٩٣٦-١٩٥٢"[٥٠] وكلها كانت تهدف إلى محاولة شرح وتفسير أسباب فقدان الوفد لشعبيته تدريجيًا بالمقارنة ببقية الأحزاب الأخرى فى حين كان هو المتحدث الرئيسى باسم الشعب منذ البداية.

كان الوفد منذ البداية هو المحرض على ثورة ١٩١٩ وما ترتبت عليها من نتائج. ونتساءل هنا ما هى أسباب هذا الحديث الذى زلزل الحياة فى مصر وما هى دوافعه؟ وكيف أثر فى مسار مصر السياسى حتى عام ١٩٥٢؟ وقد ظلت هذه الأسئلة تلهم المؤرخون حتى يومنا هذا. وتشمل المؤلفات التى صدرت عن ثورة ١٩١٩ كتاب جون د. ماكنتير الصغير (جونيور)،

John D. McIntyre, Jr.- The Boycott of the Milner Mission: A Study in Egyptian Nationalism[٥١].

والذى يغطى موضوعًا أشمل وأعم مما يشير إليه عنوان الكتاب. أما كتاب ملاك بدراوى،

Malak Badrawi - Political Violence in Egypt, 1910 - 1924: Secret Societies, Plots and Assassinations[٥٢].

فهو تستقى مصادره من الوثائق الحكومية غير المعلنة، ومن المذكرات والمنح التعليمية الحديثة لتشرح كيف أن الإرهاب لعب دوراً فى نشاط - وليس مبادئ - الحزب الوطنى والوفد. ويقترب من هذا الاتجاه مقال دونالد م. ريد،

Political Donald M. Reid - Assassination in Egypt, 1910 - 1954[٥٣].

أما محمد أنيس - وهو أشهر مؤرخ ماركسى مصرى - فهو ينتقد ثورة ١٩١٩ لأنها فشلت فى مواجهة غياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية فى كتابه "دراسة فى وثائق ثورة ١٩١٩"[٥٤]، ويأخذ عبد العزيز الرفاعى اتجاهاً أكثر وطنية فى كتابه "ثورة مصر ١٩١٩"[٥٥]. وفى العيد الخمسين للثورة أصدرت جريدة الأهرام كتاباً تذكارياً عنها[٥٦] أما عبد العظيم رمضان - وهو المؤرخ الرئيسى للحركة الوطنية فى مصر منذ ثورة ١٩ وما بعدها - فقد نشر مؤلفه "تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦"[٥٧] وأعيد نشره مرة ثانية، ثم تبعه كتابين آخرين "تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٨٤٨"[٥٨]. ولأن ميول واتجاهات عبد العزيز رمضان كانت يسارية فهو يعلن بوضوح عن عدم تعاطفه مع الإمبريالية البريطانية أو القصر أو الإخوان المسلمين.

وفى أواخر الستينيات والسبعينيات ظهرت مؤلفات عديدة تلخص سياسات هذه الحقبة من تاريخ مصر بدءاً من كتاب جاك بيرك،

Jacques Berque - L'?gypt: impérialisme et revolution[٥٩].

ثم ريموند فلاور **Raymond Flower** "من نابليون إلى ناصر"،

Napoleon to Nasser, the Story of Modern Egypt[٦٠].

ثم كتاب ب. ج. فاتيكيوتس،

P. J. Vatikiotis - The Modern History of Egypt[٦١].

والذى يظل فى رأى الكثيرين الكتاب المعترف به standard textالذى يؤرخ لتاريخ مصر السياسى. بالإضافة إلى طرافة ما سجلته عفاف لطفى السيد مارسو تحت عنوان،

Egypt Liberal Experiment 1922 - 1936[٦٢].

أما التفاعلات المتشابكة بين الأحزاب السياسية فيحثها ماريوس ديب Marius Deep فى كتابه،

Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals 1919-1939[٦٣].

وفى هذا الصدد كتب المؤرخ المصرى يونان لبيب رزق مجموعة من الكتب عن الأحزاب السياسية ومنها كتاب "الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧-١٩٨٤"[٦٤]، وفى الفترة الأخيرة أشرف رءوف عباس على إصدار مجموعة من المقالات حررها بعض المثقفين بعنوان "الأحزاب المصرية ١٩٢٢-١٩٥٣"[٦٥]. وتتضمن المقالة التى كتبها جيمس هويدن James Whidden فى هذا الكتاب شرحًا لأسباب ودوافع تشكيل حزب الأحرار الدستوريين والأحزاب الائتلافية فى أعقاب ثورة ١٩١٩. أما بالنسبة لرؤساء الوزارات فيمكن الرجوع إلى كتاب يونان لبيب رزق "تاريخ الوزارات المصرية"[٦٦]. وتشرح أيضًا إيفا تراوت باول Eva Trautt Powell سياسة مصر واتجاهاتها نحو السودان التى كانت هى وبريطانيا العظمى تشاركان فى السيادة عليها فى كتابها،

A Different Shade of Colonialism: Egypt, Great Britain and Mastery of the Sudan[٦٧].

وتشكل مباحثات مصر وبريطانيا حول الاستقلال موضوع كتاب محمد شفيق غربال "تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية"، والذى لم ينشر منه سوى الجزء الأول[٦٨] الذى يتضمن المفاوضات التى دارت فى الفترة ما بين ١٨٨٢ و١٩٣٦ . وقد طور غربال

- الذى تدرب فى لندن ليصبح مؤرخًا محترفًا - من المنهج التاريخى كما شغل منصب عميد كلية الآداب فى جامعة القاهرة. ولأنه كان مدرسًا ملتزمًا فلم ينشر إلا القليل.

وكتب محمود ى. زايد **Mahmoud Y. Zayid** وهو مؤرخ فلسطينى **Egypt struggle for Independence**(٦٩) ويركز هذا العمل على معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وإنجلترا والتى اضطر المصريون إلى قبولها بسبب تهديد إيطاليا لها بعد احتلالها لإثيوبيا، واعتقادهم بأن التحالف سوف يحسن من فرص إنهاء الامتيازات الأجنبية كما حدث فعلاً فى السنة التالية. كما يغطى أيضًا كيث م. ويلسون **Keith M. Wilson** العلاقات المصرية البريطانية فى النسخة المنقحة من،

Imperialism and Nationalism in the Middle East, The Anglo Egyptian Experience 1882 - 1982(٧٠).

وكذلك كتاب هدى جمال عبد الناصر،

Hoda Gamal Abdel Nasser - Britain and the Egyptian Nationalist Movement 1936-1952(٧١).

وأيضا مؤلف "العلاقات المصرية البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٤" لأمانى قنديل وسارة بن نفيسة(٧٢).

وتلقى ثلاثة كتب الضوء على تاريخ الاتجاهات والأفكار التى سادت مصر خلال نهضتها الثقافية. وقد صدرت هذه الكتب فى أوائل الستينيات وهى على التوالى: كتاب ج. م. أحمد،

J. M. Ahmed-The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism(٧٣).

الذى يركز على أحمد لطفى السيد. ثم كتاب ناداف سافران،

Nadav Safran - Egypt in Search of Political Community: An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt 1804-1952(٧٤).

وهو يظهر بوضوح تحول الكتاب المصريين من الاتجاه العلماني إلى الاتجاه الإسلامي في الثلاثينيات. وأخيراً كتاب ألبرت حوراني،

Albert Horani - Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939(٧٥).

والذي يتضمن فصلاً عن الوطنية المصرية وينتقد فيه إلى حد ما اتجاه الوفد لدمج نفسه مع مصر. ويظهر رشيد رضا أيضاً في كتاب محمد زكي بدوي،

M. A. Zaki Badawi - The Reformers of Egypt(٧٦).

إلا أن دوره في حياة مصر الثقافية - عدا رئاسته لتحرير جريدة المنار - يعتبر دوراً هامشياً.

ولأن هذه الفترة اتسمت بالنزاعات المثيرة في الصحف (التي كانت تعكس وجود كثير من الأحزاب السياسية في مصر) فإن أحد الجوانب المهمة في تاريخ مصر كانت الصحافة العربية. وكان العملاقان المصريان في تاريخ الصحافة المصرية هما عبد اللطيف حمزة والذي اشتهر بكتابه "أدب المقالة الصحفية في مصر"(٧٧)، وهو كتاب يركز على الصحف ومكون من ثمانية أجزاء، ثم إبراهيم عبده الذي كتب في التاريخ العام(٧٨) بالإضافة إلى سلسلة من الاسكتشات عن سير ذاتية(٧٩) وكذلك تاريخ الصحافة الحكومية ثم جريدة الأهرام شبه الحكومية(٨٠). أما كتاب إمي أيالون **Ami Ayalon - The press in the Arab Middle East: A History**(٨١) فهو يتعرض بنظرة شمولية للكتاب المشاهير، والصحف، والقراء في جميع أنحاء العالم العربي، ويخصص جزء صغير منه لمصر في الفترة ما بين ١٩١٩ و١٩٥٢ . وما زال هذا المجال واسعاً أمام المؤرخين في المستقبل.

وقد أثار التزام حكومة عبد الناصر التدريجي بالاشتراكية بعض الاهتمام في اقتصاد مصر وتطورها الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بالصلة بين الطبقات. ومن الأعمال الأولى التي تناولت هذا الموضوع ما كتبه بعض أعضاء الحزب الشيوعي في مصر أو نظيره المحلي حدتو Hadeto، وتشمل هذه الأعمال كتاب "الأرض والفلاح"(٨٢)

لإبراهيم عامر، وكتاب "دراسات فى تاريخ مصر السياسى"[٨٣] لفوزى جرجس وكتاب شهدى عطية الشافعى "تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦"[٨٤] وقد مات فى أحد سجون عبد الناصر، وأحيا ذكراه أنور عبد الملك وهو أحد الماركسيين المصريين الذى صدر له بعد ذلك كتاب،

L'?gypt Société Militaire[٨٥].

الذى يصف فيه المجتمع المصرى من خلال رؤية ماركسية ويحلل فشل كل من الملكية وحكومة عبد الناصر فى حل مشاكله الاقتصادية، وكتاب آخر يحمل نفس الرؤية الماركسية هو،

La Lutte de classes en Égypt de 1945 à 1968[٨٦].

ويقترب منه أيضًا كتاب عاصم الدسوقى "كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى (١٩١٤-١٩٥٢)"[٨٧]. أما الأعمال غير الماركسية المقارنة فى تلك الفترة فقد أشار إليها جبرييل باير Gabriel Baer فى مقال سابق عن،

Egyptian Attitudes Towards Land Reform 1922-1955[٨٨].

بالإضافة إلى كتبه الأخرى،

Ahistory of Land Ownership in Modern Egypt 1800-1950[٨٩].

و[٩٠] Studies in the Social History of Modern Egypt ونشير هنا إلى دراسة مميزة عن العمال المصريين كتبها رءوف عباس حامد[٩١] وبعدها جاءت دراسات عديدة عن ظهور الطبقة العاملة فى مصر ومنظمات العمل مثل،

Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working class 1882-1954[٩٢].

والذى اشترك فى كتابته جويل بنين وزخارى لوكمان Joel Beinun and Zachary Lockman ثم كتاب إليس جولدبرج،

Ellis Goldberg - Tinker, Tailor, and Textile Worker: Class and Politics in Egypt, 1930-1952[٩٣].

راجع أيضاً كتاب جويل بينين في الفصل تحت عنوان،

Will the Real Egyptian Working Class Please Stand Up?

في كتاب زخاري لوكمان،

Zachary Lockman - Workers and Working Classes in the Middle East: Histories, Historiographies[٩٤].

أما كتاب روجر أوين وسيفكت باموك **Roger Owen and Sevket Pamuk** الأخير الذي يتناول اقتصاديات الشرق الأوسط في القرن العشرين فهو يقدم تغطية واسعة متوازنة لاتجاهات الاقتصاد المصري في الفترة ما بين ١٩١٩-١٩٥٢ كأساس لمزيد من النقاش[٩٥].

وترتبط الحركة العمالية بنمو الاشتراكية والشيوعية في مصر، ويمكن الرجوع إلى كتاب والتر زد. لاكور،

Walter Z. Laqueur - Communism and Nationalism in the Middle East[٩٦].

كذلك أعمال رفعت السعيد ومنها "تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠-١٩٢٥"[٩٧] و"اليسار المصري ١٩٢٥-١٩٤٠"[٩٨]، و"تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠-١٩٥٠"[٩٩] وكتاب طارق إسماعيل "الحركة الشيوعية في مصر ١٩٢٠-١٩٨٨"[١٠٠] وربما يرجع الاهتمام بهذا الموضـــوع بصــــورة ثابتة إلى سياسات الحرب الباردة، كما تقول سلما بوتمان **Selma Botman** في **The Rise of Egyptian Communism 1939**[١٠١] وجيل بيرولت،

Gilles Perrault - Un Homme à Part

أو **A Man Apart: The Life of Henri Curiel**[١٠٢] وكتاب جويل بنين،

Joel Beinin - Was the Red Flag Flying There? Marxist Politics and the Arab-Israili Conflict in Egypt and Israel, 1948-1965[١٠٣].

أما الكتاب الذى يتعرض لهذا الموضـوع باتساع أكبر فيقـدمه رويل ميجر Roel Meijer فى كتابه،

The Quest for Modernity: Secular Liberal and Left-Wing Political Thought in Egypt, 1945-1958(١٠٤).

ويبرز نموذج الوطنية المصرية المنسلخة من الدين فى كتاب إبراهيم أمين غالى،

L'Égypt Nationalist et Liberale de Moustafa Kamel à Saad Zaglul 1892-1927(١٠٥).

وهو عم بطرس بطرس غالى، وتناول العديد من المقالات "التغيرات السياسية والاجتماعية فى مصر الحديثة" موضوع الوطنية قبل وبعد الحرب العالمية الأولى(١٠٦).
أما أصحاب القمصان الخضر المتطرفون فيشير إليهم جيمس بى. جانكوفسكى James P. Jankoowski فى كتابه،

Egypt's Young Rebels: "Young Egypt"(١٠٧).

ومن الملاحظ أن طلبة الجامعة لعبوا أدوارًا رئيسية فى الوطنية المصرية، وقد ناقش أحمد عبد الله هذا الدور بتعاطف واضح فى كتابه،

The Student Movement and National Politics in Egypt - 1923-1973(١٠٨).

ويتعامل هاجاى إرليك Haggai Erlich مع هذه الحركة بنظرة ثاقبة فى كتابه،

Students and Society in 20th Century Egyptian Politics(١٠٩).

أما صورة الوطنيين فى مصر فتظهر فى كتاب بيث بارون،

Beth Baron - National Iconography: Egypt as a Woman(١١٠).

أدت وفاة الملك فاروق عام ١٩٦٥ إلى ظهور إصدارات كثيرة ليس فقط عن سيرة وحياة هذا الملك التعس، بل عن مرحلة حكمه أيضًا وخاصة كتاب بارى سانت كلير ماكبرايد،

Barrie St. Clair McBride - Farouk of Egypt: A Biography(١١١).

وكتاب هيو ماكليف

Hugh McLeave - The Last Pharaoh of Egypt 1920-1965(١١٢).

وقد اعتمد الاثنان على أقوال من عاصروا الملك حيث لم يكن أى منهم على معرفة شخصية به. ومنذ ذلك الوقت كتب عادل ثابت وهو أحد أقاربه مذكرات بعنوان،

A King Betrayed: The Ill-Fated Reign of Farouk of Egypt (١١٣).

ثم كتب ويليام ستاديوم **William Stadiem** عن سيرة الملك الذاتية بتفصيلات أدق،

Too Rich: The High life and Tragic Death of King Farouk(١١٤).

كما كتبت لطيفة محمد سالم "فاروق وسقوط الملكية فى مصر"(١١٥) الذى يتميز بتفصيلات أكثر شمولاً. ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد مؤلفات بحثية عن السيرة الذاتية للملك فؤاد الأول والد الملك فاروق (١٩١٧-١٩٣٦) ولكن يمكن الرجوع إلى كتاب سيردار إقبال على شاه **Sirdar Ikbal Ali Shah** الذى يتضمن مدحًا وثناءً عليه **Fouad King of Egypt**(١١٦) وكذلك نقد محمد أنيس فى "صفحات مجهولة من التاريخ المصرى أو سنوات السيرة العنيفة بين فؤاد وعباس"(١١٧). أما دور القصر الملكى فى السياسة المصرية خلال تلك المرحلة فتغطيها مذكرات حسن يوسف "القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢"(١١٨).

كان كتاب السير الذاتية يركزون على الشخصيات المهمة فى كتاباتهم عن تاريخ مصر. ومما لا شك فيه أن الشخصية المحورية فى تاريخ مصر السياسى خلال وبعد ثورة ١٩١٩ كان سعد زغلول الذى تملقه وداهنه الكثيرون فى حياته من خلال كتاباتهم ثم نعوه بعد موته فى عام ١٩٢٧ وقدسوه فى السنوات التالية. ومن أهم هذه الكتب مؤلف عباس محمود العقاد (١٨٨٩-١٩٦٤) "سعد زغلول: سيرة وتحية"(١١٩) بسبب تميز هذا الكاتب وأهميته من جانب، ومن جانب آخر بسبب تغير اتجاهاته وولائه الشخصى. وحين ظهرت مذكرات سعد زغلول - والتى احتفظت بها عائلة بركات مدة طويلة - وأصبحت فى متناول الكتاب والعامة، أمكن للمؤرخين أن يتناولوا حياته ومسيرته

بصورة فارقة قليلاً. وكان أول كتاب هو "سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية"[١٢٠] لعبد الخالق محمد لاشين، وفيه يصف كيف أثرت خلفيته الطبقية فى أفعاله. وكان نشر مذكرات سعد زغلول - التى كتبت بطريقة غير مفهومة لأى شخص ليس لديه التدريب أو الصبر لقراءتها - بطيئا ولكن تحت إشراف عبد العظيم رمضان قام مركز تسجيل تاريخ مصر المعاصر بنشر تسعة أجزاء بدءًا من سنة ١٩٨٧[١٢١]. وكان سعد قد تعرض للنقد من بعض الكتاب الأجانب ومنهم إيلى كيدورى Elie Kedourie فى كتابه،

Saad Zaglul and the British[١٢٢].

ومن المعاصرين لسعد زغلول والذى يعرفه قراء اللغة الإنجليزية ويعرفون الكثير عن حياته وفكره الدكتور محمد حسين هيكل بسبب كتاباته المتميزة، ومذكراته عن السياسة المصرية[١٢٣] والتى أصبحت مرجعًا للكثيرين بالإضافة إلى السيرة الذاتية التى كتبها عنه بحساسية شديدة شارلز دى. سميث Charles D. Smith[١٢٤]. وكانت السيرة الذاتية الوحيدة عن هيكل باللغة العربية والتى كان يعرفها هذا الكاتب هو ما كتبه أحمد لطفى السيد عنه بعد وفاته[١٢٥]. وسياسى آخر من عصر الليبرالية هو النقراشى باشا الذى انتهت حياته بمأساة، وكان قد اتهم فى فترة ما بالمشاركة فى عمليات الاغتيال السياسى أو النشاط السرى للوفد لتنتهى حياته هو باغتياله. وجاءت سيرته الذاتية بعد مدة طويلة من وفاته[١٢٦]. ومن السير الذاتية الأخرى المتوفرة الآن باللغة الإنجليزية حياة إسماعيل صدقى (١٨٧٥-١٩٥٠) لملاك بدراوى[١٢٧] وهو منافس سياسى هاجمه الكثير من الكتاب الوطنيين. ويرى بعض المعلقين أن المؤلف ربما يكون قد بالغ فى إنجازات صدقى وقلل من سلبياته. وبنظرة أكثر شمولية يكتب فيرنون إيجير،

Vernon Egger - A Fabian in Egypt, Salama Mousa and the Rise of the Professional Class in Egypt[١٢٨].

ويمكن الجمع بين قراءة هذا الكتاب ومذكرات موسى التى تشمل مرحلة العشرينيات حين كان يرأس تحرير مجلة الهلال[١٢٩]. كما نجد سير ذاتية قصيرة عن مكرم عبيد،

على ماهر، ومصطفى النحاس فى كتاب بقلم شارلز تريب Chrles Trip يكرم فيه بى. جى. فاتيكيوتيس P. J. Vatikiotis[١٣٠]. وتشير الدراسة فى هذا الكتاب التى كتبتها مرفت ف. حاتم إلى ما تناولته مى زيادة عن حياة ملك حفنى ناصف مما يذكرنا بأن السير الذاتية تلقى الضوء ليس فقط على الأشخاص الذين تتناولهم ولكن عن الكُتاب أنفسهم.

ومن الجدير بالذكر أن المؤرخين المصريين يستخدمون السير الذاتية كأداة لأعمالهم. ويعتبر أحسن نموذج شامل لهذه القواميس قاموس خير الدين الزركلى Khayr Al-Din Al-Ziricli "الإعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين"[١٣١]. أما الأكثر تركيزاً على المرحلة الحديثة للعرب – وخاصة المصريين فهو قاموس زكى محمد مجاهد "الأعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية"[١٣٢]. وأكثر القواميس فائدة للكُتاب بسبب التفصيلات الواردة فى السير الذاتية يأتى كتاب يوسف أسعد داغر المؤلف من ثلاثة أجزاء "مصادر الدراسة الأدبية"[١٣٣]. أما أنور الجندى فيكتب مجموعة من السير الذاتية الجماعية كجزء من مؤلفه عن التاريخ الأدبى والدينى ومنها مثلاً "أعلام وأصحاب أقلام"[١٣٤]. وفى خلال التسعينيات صدر اثنان من القواميس المهمة، أحدهما قاموس لمعى المطيعى "موسوعة هذا الرجل من مصر"[١٣٥]، وهو مرجع استمد مصادره من الكتب الأوائل التى كتبها رجال من مصر، أما الثانى فهو بقلم مصطفى نجيب وهو أكثر إحكامًا وصقلاً "موسوعة أعلام مصر فى القرن العشرين"[١٣٦]. وقد جمع هذا الكتاب عملا حاول فيه أن يستخلص جوهر هذه المصادر العربية لحوالى ٣٧٠ من الرجال والنساء الذين لعبوا أدوارًا رئيسية فى تاريخ مصر الحديث فى مؤلفه،

A Biographical Dictionary of Modern Egypt[١٣٧].

وكتاب آخر لنفس المؤلف بالاشتراك مع روبرت س. جونستون Robert C. Johnston، وهو الطبعة الثالثة من القاموس التاريخى لمصر The Historical Dictionary of Egypt[١٣٨] ويشمل تواريخ الأحداث وفق تسلسلها الزمنى، ومداخلات عن المنظمات والدول والأحداث

والأشخاص التى أثرت فى تاريخ مصر منذ عام ١٧٥٠، مع تركيز مناسب على الفترة من ١٩١٩-١٩٥٢ .

ومصدر آخر من مصادر كتابة التاريخ والذى ثبت أنه منبع ثرى للمعلومات عن تجارب المصريين والأجانب هو المذكرات الشخصية، وتشمل من ضمن ما تشمل مذكرات مابل كايار **Mabel Caillard** عن الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ **A Life in Egypt 1876-1935**[١٣٩].

و س. أس. جارفيس **C. S. Jarvis - Desert and Delta**[١٤٠] والذى يعكس رؤية متحاملة ضد المصريين والإسلام، ولكنه يتضمن تعليقات متعاطفة مع الحياة فى سيناء، وكذلك توماس راسل باشا فى مذكراته،

Thomas Russel Pasha - Egyptian Service 1902-1946[١٤١].

والذى يشير إلى تجربته فى العمل فى البوليس المصرى. ثم مارى رولات،

Mary Rowlatt - A Family in Egypt[١٤٢].

وبريسيلا نابييه **Priscilaa Napier - A Late Beginner**[١٤٣].

ولورانس جرافتى سميث،

Laurence Grafftey Smith - Bright Levant[١٤٤].

ثم أحمد أمين،

My Life: The Autobiography of an Egyptian Scholar, Writer, and Cultural Leader[١٤٥].

وأيضا جون ماكفرسون وبارى كارمن،

John McPherson and Barry Carmen - The Man Who Loved Egypt: Bimbashi McPherson[١٤٦].

وجيهان السادات Gihan Sadat فى كتابها A Woman of Egypt[١٤٧].

ثم مذكرات بنيلوبى لايفلى Penelope Lively - Oleander, Jacaranda: A Childhood Perceived[١٤٨].

وليلى أحمد،

eila Ahmed: A Border Passage from Cairo to America, A Woman's Journey[١٤٩].

ثم جلستون زنانيرى Gaston Zananiri, Enter Mer et Désert: Mémoires[١٥٠].

وأيضا نوال السعداوى Nawal El-Saadawi - A Daugther of Isis[١٥١].

وهارى كيون – بويد

Harry Keown-Boyd - The Lion and the Sphinx: The Rise and Fall of the British in Egypt - 1882-1956[١٥٢].

والذى يعتبر كنزًا من الشائعات التى انتشرت عن المغتربين الأثرياء فى مصر ويشير إلى رؤية مضادة لعبد الناصر.

وتلقى كل من المذكرات السياسية والسير الذاتية الضوء على أحداث وشخصيات ذلك العصر، إلا أنها فى نفس الوقت غالبـًا ما تشيد وتتحيز إلى شخصية الكاتب، بينما ربما تسىء إلى أعدائه مما يستتبع بالتالى التعامل معها بحذر. ونشير هنا إلى بعض منها لم يذكر من قبل وهى مذكرات قلينى باشا[١٥٣]، ومقالات يونان لبيب رزق النقدية "مذكرات عبد الرحمن فهمى[١٥٤]، ثم مذكرات فخرى عبد النور: ثورة ١٩١٩ ودور سعد زغلول فى الحركة الوطنية[١٥٥]، وكانت مذكرات أحمد لطفى السيد[١٥٦] وعبد العزيز فهمى[١٥٧] مبنية فى الواقع على اللقاءات التى أدارها طاهر الطناحى المحرر بدار الهلال.

فى خلال تلك الفترة كانت مصر - وبخاصة القاهرة والإسكندرية ومدن القناة - تضم مجتمعات أجنبية ذات تأثير اقتصادى واجتماعى كبير، وتشمل الدراسات عن هذه المجتمعات كتاب روبير حداد Robert Hadad - Syrian Christians in Muslim Society(١٥٨) وبيتر مانسفيلد،

Peter Mansfield - The British in Egypt(١٥٩).

وجان جاك لوثى

Jean-Jacque Luthi - Le Français en Égypt: Essai D'anthologie(١٦٠).

وأنتونى ساتين

Antony Sattin - Lifting the Veil: British Society in Egypt 1768-1956(١٦١).

وألكسندر كيترويف،

Alexander Kitroeff - The Greeks in Egypt 1919-1937(١٦٢).

وفى خلال الحرب العالمية الثانية كان حوالى نصف مليون من القوات الأجنبية تحتل مصر، وغطى الكثير من المؤرخين الجوانب الثقافية لهذه الحقبة من تاريخ مصر ومنهم أرتميس كوبر،

Artemis Cooper - Cairo in the War, 1939-1945(١٦٣).

ومرسى سعد الدين بالاشتراك مع جون كرومر،

Mursi Saad el Din and John Cromer - Under Egypt's Spell: The Influence of Egypt on Writers in English from the 18th Century(١٦٤).

وكذلك جوناثان بولتون،

Jonathan Bolton - Personal Landscapes: British Poets in Egypt During the Second World War(١٦٥).

وروجر بوين،

Roger Bowen - Many Histories Deep: Personal Poets in Egypt[١٦٦].

وكان لورانس داريل أحد الرموز البارزة فى الأدب البريطانى خلال الحرب العالمية الثانية ولكن رباعية الإسكندرية Alexandria Quartet تتسم بخيال واسع ولا تمس هذه الميناء إلا مسًا رقيقًا[١٦٧]. أما أوليفياماننج Olivia Manning فى مؤلفاتها عن الحرب والتى يطلق عليها Levant Trilogy فهى تصف المجتمع البريطانى فى القاهرة بدقة أكثر ويمكن مقارنتها بثلاثية نجيب محفوظ الشهيرة عن القاهرة[١٦٨].

كانت النظرة إلى الأقلية الدينية فى مصر تضاهى النظرة إلى مجتمع الأجانب المقيمين بها، إلا أنهم كانوا يستحقون الإشادة بتاريخهم. والأمثلة على ذلك كثيرة منها كتاب طارق البشرى "المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية"[١٦٩]، وباربارا لين كارتر Barbara Lynn Carter فى The Copts in Egyptian Politics[١٧٠] ثم جودرون كرامر،

Gudrun Krämer - The Jews in Modern Egypt 1914-1952[١٧١].

وشيمون شامير Shimon Shamir فى،

The Jews of Egypt, a Mediterranean Society in Modern Times[١٧٢].

ثم مصطفى الفلكى Copts in Egyptian Politics[١٧٣].

ومايكل لاسكير Michel Lashier فى،

The Jews of Egypt, 1920-1970: In the Midst of Zionism, Anti-Semitism and the Middle East Conflict[١٧٤].

بعد انتهاء اشتراكية عبد الناصر العربية، وسياسة الانفتاح على الرأسمالية والتى بدأها السادات بدأ اهتمام جديد بتاريخ مصر الاقتصادى خلال الثمانينيات. وقدمت دراسة مفصلة من آلان ريتشاردز Alan Richard عن،

Egypt's Agricultural Development, 1800-1980: Technical and Social Change[١٧٥].

أما روبرت آل. تيجنور Robert L. Tignor فيركز على العصر الليبرالى فى كتابه،

State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt, 1918-1952(١٧٦).

حيث يشير إلى أن الحكومة المصرية لعبت دوراً أساسياً فى دعم الشركات الوليدة، كما كتب أيضاً عن تدخل بريطانيا المستمر فى الصناعة الأولى فى مصر،

Egyptian Textiles and British Capital 1930-1956(١٧٧).

وهذه القضايا تناولها بتفصيل أكثر روبرت فيتاليس،

Robert Vitalis - When Capitalists Collide: Business Conflict and the end of Empire in Egypt(١٧٨).

وكان إنشاء طلعت حرب لبنك مصر دفعة قوية لتطور الرأسمالية أشار إليها أريك دافيز Eric Davis فى كتابه،

Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization 1920-1941(١٧٩).

ويشمل تاريخ مصر الاجتماعى دراسة عن الخدمة المدنية بقلم مونتى بالمر Monte Palmer وعلى ليلة والسيد ياسين بعنوان The Egyptian Bureaucracy(١٨٠) وفى نفس الموضوع أيضاً كتاب روبرت بيانكى،

Robert Bianchi - Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth-Century Egypt(١٨١).

أما فرحات زيادة Farahat J. Ziadeh فيتناول طائفة المحامين فى كتابه،

Lawyers, the Rule of Law, and Liberalism in Modern Egypt(١٨٢).

وأيضاً دونالد أم. ريد Donald M. Reid فى،

Lawyers and Politics in the Arab World 1880-1960(١٨٣).

أما الأطباء فتشير إليهم أميرة الأزهرى سنبل Amira El-Azhary Sonbol فى،

The Creation of a Medical Profession in Egypt 1800-1922[١٨٤].

وفيما يختص بالمرأة تكتب نانسى جلاجر Nancy Gallagher فصلاً فى هذا الكتاب يعرض تاريخًا مختلفًا للمرأة الطبيبة، فى حين يكتب كلمنت مور هنرى Clement Moor Henry عن طائفة المهندسين فى كتابه،

Images of Development: Egyptian Engineers in Search of Industry[١٨٥].

أما كبار رجال الأعمال فتشير إليهم ملك زغلول Malak Zaaloul فى تسجيلها ونقدها فى،

Power class and Foreign Capital in Egypt: The Rise of the New Bourgeoisie[١٨٦].

والذى يتضمن مقدمة عن تمصير الأعمال قبل ١٩٥٢ . ويصف روبرت سبرنجبورج، Robert Springborg سيد مرعى وهو سياسى تمكن من استخدام سلطته أيام عصر الملكية وخلال فترة عبد الناصر والسادات ثم مبارك[١٨٧]. وتصف ماجدة بركة Magda Baraka حالة العائلات الثرية فى،

The Egyptian Upper Class Between Revolutions 1919-1952[١٨٨].

فى حين يشير جلال أمين Galal Amin بلمسات خفيفة وإن كان بها الكثير من العمق عن كيفية وأسباب تغيير المجتمع منذ عام ١٩٥٠ فى،

Whatever Happened to the Egyptians?[١٨٩].

وتبرز نقاط القوة والضعف فى المجتمع المصرى من خلال الاستجابة إلى ثلاثة أوبئة هاجمت مصر فى الأربعينيات والتى تشير إليها نانسى إليزابيث جلاجر Nancy Elizabeth Gallagr فى كتابها،

Egypt's Other Wars: Epidemics and the Politics of Public Health[١٩٠].

وعكس الشائع، فإن فلاحى مصر كانوا وما يزالون يهتمون بالسياسة كما تذكر سامية خلوصى فى هذا الكتاب، وكما يذكرها أيضًا ناثان جى. براون Nathan J. Brown بكثير من التفصيل فى كتابه Peasant Politics in Modern Egypt[١٩١] وحتى قبل ثورة ١٩٥٢ حاولت الحكومة تقديم خدمات للفلاح من خلال إنشاء مراكز اجتماعية كانت نتيجة لفكر الدكتور أحمد حسين (١٩٢٠-١٩٨٤) كما يشير بذلك إيمى جى. جونسون Amy J. Johnson فى،

Reconstructing Rural Egypt[١٩٢].

ويصف مهنة زوجته فى مقالة فى هذا الكتاب بأنها امتداد لأفكاره وسياساته. أما كتاب ماين إينر Mine Ener فيغطى مرحلة القرن التاسع عشر فى،

Managing Egypt's Poor and the Politics of Benevolence 1800-1952

ولكنه يضمنه أيضًا فصلاً عن سياسة الدولة تجاه المتشردين والمتسولين بين ١٩١٩-١٩٥٢[١٩٣].

ويجب هنا تحذير الكتاب المصريين والأجانب من افتراض أن قواعد وحقائق حياة الأسرة المصرية كانت أبوية خالصة وتتسم بالجمود فى هذه المرحلة أو أى مراحل أخرى من تاريخ مصر. وتتناول حنان خلوصى فى مقالها هنا مجهودان الدولة المصرية لوضع نموذج للأسرة الحديثة مع مرجعية إلى دراسة أولية قدمتها كل من بث بارون Beth Baron[١٩٤] وفيليب فارجويه Philippe Fargués[١٩٥]. أما قضايا الحقوق الشخصية، والوضع المدنى فقد تبنتها الدولة من خلال نظامها القانونى، كما أشار إلى تطوره وتأثيره على الدول العربية الأخرى ناثان جى. براون Nathan J. Brown فى The Rule of Law in the Arab World[١٩٦]. تميزت الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ بنمو سريع فى التعليم، وكثير من المنافسة بين معاهد التعليم العليا المصرية. هذا التنافس الذى يطرحه لويس أرمينيه أرويان Louis Arminé Aroian فى،

Nationalization of Arabic and Islamic Education in Egypt: Dar Al Ulum and El-Azhar[١٩٧].

ويخوض كريس إيكسل Cris Excel فى قضايا أخرى أوسع فيما يتعلق بدور الدين فى المجتمع المصرى فى،

Egypt. Islam, and Social Change: Al-Azhar in Conflict and Accommodation.

حيث يغطى بكثافة التغيرات التى حدثت داخل الأزهر منذ ١٩١٩ وحتى ١٩٥٢[١٩٨]. ورغم أن تركيزه الأكبر كان على سنوات ما بعد ١٩٥٢، إلا أن كتاب جريجورى ستاريت،

Gregory Starrett - Putting Islam to Work.

يتضمن فقرات قيمة عن استخدام الإسلام من ١٨٨٠ إلى ١٩٥٢ فى مناهج التدريس المصرية كوسيلة لتعزيز أجندة الاستعمار البريطانى أو مصر الحديثة[١٩٩]. أما كتاب عبد المنعم الجميعى "الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨-١٩٤٠"[٢٠٠]، وأيضا كتاب دونالد أم. ريد،

Donald M. Reed - Cairo University and the Making of Modern Egypt.

فهو يغطى مرحلة ظهور الجامعة الأولى المدنية فى مصر[٢٠١]، ورغم أنها تبدو كتسجيل لتاريخ مؤسسة فى مصر، فإن ما كتبه لورانس أر. ميرفى Lawrence R. Murphy عن "الجامعة الأمريكية فى القاهرة ١٩١٩-١٩٨٧ The American university in Cairo 1919-1987" كان سلس الأسلوب، واضح المعنى[٢٠٢]، وقد اهتم جورجى دى. إم. هايد Georgie D. M. Hyde بالتعليم الثانوى فكتب،

Education in Modern Egypt: Ideals and Realities[٢٠٣].

وكذلك أمير بقطر،

Amir Boktor - The Development and Expansion of Education in the United Arab Republic[٢٠٤].

وحظيت كلية خاصة بالاهتمام بها والكتابة عنها بالتفصيل وهى "كلية فيكتوريا"،

Victoria College: A History Revealed(٢٠٥).

وتتوسع المقالات فى "إعادة رؤية مصر" بقلم باراك سالمونى، وميساكو إيكيدا **Barak Salmoni and Misako Ikeda** لتتناول محتوى التعليم فى تلك المرحلة وسياساته. أما بالنسبة لمحاولات المؤرخين وكُتاب الكتب المدرسية إسباغ رؤية وطنية على التاريخ المصرى فيمكن الرجوع إلى تفسير جابرييل بيتربرج،

Gabriel Piterberg-Tropes of Stagnation and Awakening in Nationalist Historical Consciousness(٢٠٦).

وتأتى دراسة توماس ماير **Thomas Mayer-The Changing Past** لتركز على إعادة تفسير المؤرخين الوطنيين وعلماء أصول التدريس لمرحلة عرابى قبل عصر الملكية الدستورية(٢٠٧). وعلى نفس المنوال - ولكن بنظرة أشمل - يتناول زكى البحيرى السرد التاريخى فى الكتب المدرسية للمرحلة ما بين العشرينيات والخمسينيات مقارنة بالفترة من الخمسينيات إلى الثمانينيات(٢٠٨)، فى حين يركز دونالد أم. ريد **Donald M. Reid** على علم المصريات كفرع من علوم المعرفة محل جدال بين المصريين والأجانب فى كتابه،

Nationalization the Pharaonic Past: Egyptology, Imperialism, and Egyptian Nationalism, 1922-1952(٢٠٩).

أما النتائج التى توصل إليها المؤرخون الأكاديميون المصريون فيقارنها يوآف - دى - كابوا **Yoav Di-Capua** بما سجله عن كتابات المؤرخ الوطنى المعروف "عبد الرحمن الرافعى"(٢١٠).

ويأخذ تاريخ المرأة خلال التسعينيات طريقه إلى الصدارة مع ظهور الكتب التالية:

ليلى أحمد، **Leila Ahmed**

فى(٢١١) **Women and gender in Islam** ومارجو بدران **Mrgot Badran** فى،

Feminist, Islam and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt(٢١٢).

وسينثيا نلسون Cynthia Nelson فى،

Doria Shafik, Egyptian Feminists: A Woman Apart(٢١٣).

وسلما بوتمان Selma Botman فى،

Engendering Citizenship in Egypt(٢١٤).

وكذلك كتاب ماريلين بوث،

Marilyn Booth - May Her Likes be Multiplied: Biographies and Gender Politics in Egypt(٢١٥).

ويكمن خطأ الكتاب غير المصريين فى دمج الحركة النسائية فى أجندة أغلب النساء فى مصر. فمثلاً اختلفت كثير من الناشطات المسلمات مع هدى شعراوى، ومع الاتحاد النسائى المصرى وخاصة من جانب زينب الغزالى التى كتبت مذكراتها "أيام من حياتى"(٢١٦) تتضمن دورها التأسيسى فى منظمة الأخوات المسلمات. كما يمكن الرجوع أيضاً إلى كتاب عزة كرم فى هذا الشأن،

Azza Karam - Women, Islamism and the State(٢١٧).

أما العمل الأخير بقلم منى راسل وباراك سالمونى Mona Russel and Barak Salmoni فهو يتصدى لنوعية الجنس فى الفترة من ١٩١٩-١٩٥٢ من خلال رؤية تعليمية وطنية(٢١٨).

ولأن الفنون كانت من الفرص الأساسية التى أتيحت للمرأة فى المجتمع المصرى خلال تلك الفترة، فليس من عجب أن نكون بحاجة إلى الرجوع إلى الإصدارات التى نشرت فى هذا المجال مثل كتاب ليليان كارنوك Lilian Karnouk فى،

Modern Egyptian Art: The Emeergence of a National Style(٢١٩).

وكارين فان نيوكيرك Karin Van Nieuwkerk فى كتابها،

A Trade Like Any Other: Female Singers and Dancers in Egypt(٢٢٠).

ثم فرجينيا دانيلسون Virginia Danielson فى،

Artists and Entrepreneurs: Female Singers in Cairo During the 1920s(٢٢١).

بالإضافة إلى مؤلفها،

The Voice of Egypt: Umm Kulthum, Arabic Song and Egyptian Society in the Twentieth Century(٢٢٢).

ثم كتاب مصطفى درويش،

Mustafa Darwish - Dreams Makers on the Nile, A Portrait of Egyptian Cinema(٢٢٣).

وشريفة زهور Sherifa Zuhur فيما كتبته عن أسمهان،

Asmahan's Secrets: Women, War and Song(٢٢٤).

بالإضافة إلى تحرير مجموعتين من المقالات عن الثقافة الشرق أوسطية،

و، Images of Enchantment(٢٢٥).

Colors of Enchantment: Theater, Dance, Music, and the Visual Arts of the Middle East(٢٢٦).

والتى تشمل مقالات عن الفنان الكوميدى على الكسار، والمطرب فريد الأطرش، والراقصة تحية كاريوكا (كما يتذكرها إدوارد سعيد) وأيضا دور الكارتون (الكاريكاتير) فى الصحافة. أما مساهمة كارولين ويليامز فى هذا الكتاب فهو تحليل مفصل للمنتج الثقافى للفنانين والنحاتين المصريين، فى حين يركز مقال أندرو فليبرت على أهمية السنوات من ١٩١٩-١٩٥٢ فى تطوير السينما فى مصر. أما تاريخ السينما بشكل

عام فتشير إليه ماجدة واصف Magda Wassef في،

Egypt: 100 ans de Cinema(٢٢٧).

أما إسهام شون لوبيز Shun Lopez فى هذا الكتاب فهو يشير إلى الجرائم التى أثارت الرأى العام ويتذكرها أغلب المصريون بل وبقيت كجزء من التراث الشعبى. ويتوسع فى هذا الموضوع والتر أرمبروست Walter Armbrust فى مؤلفه،

Mass Culture and Modernism in Egypt(٢٢٨).

ويعتبر الأدب أكثر مظاهر الثقافة العربية فى مصر، ويمكن معرفة الكثير عن حياة المصريين وأحاسيسهم خلال المرحلة ما بين ١٩١٩-١٩٥٢ من خلال قراءة الروايات والقصص القصيرة التى كتبت فى تلك الفترة أو ما بعدها. وسأورد فيما يلى بعض نماذج منها: حمدى سكوت،

Hamdi Sakkut-The Egyptian Novel and its Main Trends from 1913-1952(٢٢٩).

وروجر آلان،

Roger Allen - The Arabic Novel: An Historical and Critical Introduction(٢٣٠).

ونسخة كتاب مصطفى بدوى Modern Arabic Literature(٢٣١). أما الرواية التى دائما ما يشار إليها فى تصوير الريف المصرى فى الثلاثينيات فهى رواية توفيق الحكيم "يوميات نائب فى الأرياف"(٢٣٢).

لم ينه توقيع معاهدة إنجلترا ومصر عام ١٩٣٦ سلطة الإنجليز فى مصر، وكان لآخر القناصل البريطانيين سير مايلز لامبسون Sir Miles Lampson الذى أصبح فيما بعد لورد كيليرن عام ١٩٤٣ مجموعتان من اليوميات The Killearn Diaries 1934-1946 (٢٣٣) ونسخة كتاب إم. إيه. ياب M. E. Yapp فى،

Politics and Diplomacy in Egypt: The Diaries of Sir Miles Lampson 1935-1937(٢٣٤).

أما عن دور بريطانيا فى خلال الحرب العالمية الثانية فدائمًا ما نرجع إلى جان لوجول Jean Lugol فى كتابه،

Egypt and World War II: The Anti-Axis Campaigns in the Middle east[٢٣٥].

وجورج كيرك[٢٣٦] George Kirk - The Middle East in War، ويمكن مقارنتهم بكتاب عاصم الدسوقى "فى الحرب العالمية الثانية"[٢٣٧]. وقد حان الوقت ليكتب شباب المؤرخين عما كان تجربة مريرة لمصر، ونقطة تحول فى الحرب بين بريطانيا وألمانيا والتى كان من نتائجها الإنذار الذى وجه للملك فاروق والذى ناقشه شارلز دى. سميث Charles D. Smith فى كتابه،

4 February 1942: Its Causes and Its Influence on Egyptian Politics and on the Future of Anglo-Egyptian Relations, 1937-1945[٢٣٨].

وجابرييل ووربرج Gabriel Warburg فى،

Egypt and the Sudan: Studies in History and Politics[٢٣٩].

وأيضًا ما سجله محمد أنيس فى كتابه "٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى"[٢٤٠]، وليلى أمين مرسى فى،

Indicative Cases of Britain's Wartime Policy in Egypt 1942-1944[٢٤١].

وفى هذا الكتاب يعرض ملاك بدراوى تأثير هذه الحادثة على السياسة البرلمانية والعلاقات بين القانون والملكية، أما محاولات أرنست بيفين Ernest Bevin وإسماعيل صدقى إنهاء الخلافات المصرية البريطانية فيسجلها إتش. إيه. رحمن H. A. Rahman فى كتابه،

A British Defense Problem in the Middle East: The Failure of the 1946 Anglo-Egyptian Negotiations[٢٤٢].

أما بيتر إل. هان Peter L. Hahn فيشير إلى العلاقات البريطانية المصرية بعد تدخل الأمريكيين فى كتابه،

The United States, Great Britain and Egypt 1945-1956[٢٤٣].

ويحلل فوزى جرجس أسباب هزيمة مصر عام ١٩٤٨ فى الحرب الفلسطينية. أما تحليل العاصفة الأخيرة من الإحباط التى أصابت مصر قبل ثورة ١٩٥٢، والسبت الأسود فتتناولها مقالة آن كلير كيربوف Anne-Claire Kerbf[٢٤٤] فى هذا الكتاب، كما يمكننا أيضًا الرجوع إلى كتاب محمد أنيس "حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ على ضوء وثائق تنشر لأول مرة"[٢٤٥]. والجدير بالذكر أن أحداث حريق القاهرة ملأت نشرة خاصة فى إحدى الجرائد المصرية أخيرًا[٢٤٦].

وحين تراجعت سنوات عبد الناصر فى الذاكرة بكل ما حفلت به من تهور واندفاع، بدأ المؤرخون وشركاؤه الأحياء فى شرح وتفسير أسباب ونتائج ثورة ١٩٥٢ مما أدى إلى ظهور العديد من الكتب والكتابات المحررة والمذكرات مثل "مذكرات " عبد اللطيف البغدادى[٢٤٧]، والكتابات الخمس لأحمد حمروش وهى رؤية شخصية وأحيانًا منحازة بعنوان "قصة ثورة يوليو"[٢٤٨]، ثم كتاب بى. جى. فاتيكيوتيس Nasser and His Generation[٢٤٩] وكتاب صلاح نصر "مذكرات صلاح نصر - ثورة ٢٣ يوليو[٢٥٠]، وكتاب محمد حسنين هيكل،

Cutting the Lion's Tail: Suez Through Egyptian Eyes[٢٥٠].

ثم مذكرات على صبرى إعداد عبد الله إمام[٢٥٢]، وجويل جوردون Joel Gordon فى،

Nasses Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution[٢٥٣].

ثم كيرك بيتى،

Kirk Beatie - Egypt During the Nasser Tears[٢٥٤].

وشيمون شامير Shimon Shamir فى كتابه،

Egypt from Monarchy to Republic: A Reassessment of Revolution and Change[٢٥٥].

ثم خالد محيى الدين[٢٥٦] Memories of a Revolution: Egypt 1952.

وتوفيق أكليماندوس،

Tewfik Aclimandos - Officiers et Frères Musulmans[٢٥٧].

ومن القضايا المستمرة التى ترتبط بثورة ١٩٥٢ التزام مصر بالقومية العربية وقضية فلسطين سواء قبل هذا الحدث أو بعده. ومن المؤلفات باللغة الإنجليزية فى هذا السياق كتاب توماس ماير،

Thomas Mayer - Egypt and the Palestine Question 1936-1945[٢٥٨].

وجوزيف بى. لورينز،

Josef P. Lorenz - Egypt and Arabs: Foreign Policy and the Search for National Identity[٢٥٩].

وجيمس ب. جانكوفسكى،

James P. Jankowski - Egypt and Early Arab Nationalism 1908-1924[٢٦٠].

وغادة هاشم تلهامى Ghada Hashem Talhami فى،

Palestine and Egyptian National Identity[٢٦١].

والتى تستخدم القضية الفلسطينية لتسجيل تحول مصر تاريخيًا من الهوية الوطنية إلى القومية العربية. ثم إسرائيل جرشونى Israel Gershoni فى،

Rethinking the Formation of Arab Nationalism in the Middle East, 1920-1945[٢٦٢].

ورالف كورى **Ralph M. Coury** فى،

The Making of an Egyptian Arab Nationalist: the Early Years of Azzam Pasha, 1893-1936[٢٦٣].

وعبد الفتاح محمد العويس فى،

The Muslim Brothers and the Palestine Question[٢٦٤].

ثم ميشيل دوران،

Michael Doran - Pan Arabism Before Nasser: Egyptian Power Politics and the Palestine Question[٢٦٥].

أمـا كـتـاب رامى جـينات **Rami Ginat-The Soviet Union and Egypt 1945-1955** فهو ينفذ إلى جانب مهمّ فى مصر الملكية، وتزايد سياستها الأجنبية المستقلة وعواقبها فى مرحلة ما بعد ١٩٥٢[٢٦٦].

وتتعدد الكتابات عن القاهرة، فتكتب جانيت أبو لُغد،

Janet L. Abou-Lughod - Cairo: 1001 Year of the City Victorious[٢٦٧].

ويضيف المثقفون الجدد بعض الكتب القيمة التى تتناول جوانب من تاريخ هذه الفترة منها كتاب تريفور موستين،

Trevor Mostyns - Egypt's Belle Epoque: Cairo 1869-1952[٢٦٨].

وجون وكرستين ميللر[٢٦٩] **John and Kristen Miller - Cronicles Abroad: Cairo**،

وطارق محمد رفعت صقر،

Tarek Sakr-Early Twentieth-Century Islamic Architecture in Cairo[٢٧٠].

وسمير رأفت،

Samir Raafat - Maadi 1904-1962: Society and History in Cairo Suburb.

وأيضاً،

Cairo, the Glory Years: Who Built What, When, Why and for Whom[٢٧١].

ثم نينا نلسون،

Nina Nelson-The Mena House: A Short History of a Remarkable Hotel[٢٧٢].

وماكس رودينبيك[٢٧٣] Max Rodenbeck - Cairo: The City Victorious ،

وأيضاً أندريه ريموند[٢٧٤] André Raymond - Cairo،

وماريا جوليا[٢٧٥] Maria Golia - Cairo of Sand.

ولكن ماذا عن الإسكندرية، المدينة الأسطورة قبل سنوات عبد الناصر؟ كان آخر إصدار حديث عنها هو كتاب مايك هاج[٢٧٦] Michael Haag - Alexandria: City of Memory.

ويرتبط بمدن مصر (ولكن دون تحديد) انطباعات الزائرين الأجانب عنها، ومنهما مختارات متميزة سجلها كريستوفر بيك Christopher Pick عن مصر في كتابه A Traveler's Anthology[٢٧٧]، أما الكتاب الرائع الجديد الذى حفل بصور عن أحداث الفترة فهو ألان بلوتر،

Alain Blottière - Vintage Egypt: Cruising the Nile in the Golden Age of Travel[٢٧٨].

فى حين أن "جمعية دراسة رحلات إلى مصر والشرق الأدنى" والتى تجتمع شبه سنويًا في بريطانيا، فهى بصدد نشر مجموعة عن الرحلات إلى مصر، وقد تغطى فى المستقبل المرحلة ما بين ١٩١٩-١٩٥٢[٢٧٩].

كيف كانت رؤية المصريين لماضيهم؟ لقد صدرت أخيراً دراسة تفصيلية ومهمة عن تاريخ مصر بقلم أنتونى جورمان Anthony Gorman تحت مسمى،

Historians, State and Politics in Twentieth-Century Egypt: Contesting The Nation[٢٨٠].

وكذلك توجد محاولات حديثة لكتابة تاريخ مصر وتتضمن كتابين شارك فيه العديد من الكتاب ومنهم سلما بوتمان جويل بنين **Selma Botman and Joel Beinin** عن الفترة من ١٩١٩-١٩٥٢ بعنوان[٢٨١] **The Cambridge History of Egypt**،

وكتاب واحد يضم أعمال مؤرخين مهمين مثل عفاف لطفى السيد - مارسو

A Short History of Modern Egypt[٢٨٢].

وآرثر جولد شميدت،

Arthur Goldschmidt Jr.-Modern Egypt: The Formation of a Nation State[٢٨٣].

وجيمس جانكوفسكى،

James P. Jankowski - Egypt: A Short History[٢٨٤].

أما الحقبة التى يغطيها هذا الكتاب فتتناولها سلما بوتمان التى تكتب بكثير من العمق عن التاريخ العام[٢٨٥] **Egypt from Independence to Revolution**.

أما سنوات ما قبل ثورة ١٩٥٢ فيمكن الرجوع إلى كتاب ديريك هوبوود،

Derek Hopwood - Egypt: Policies and Society, 1945-1990[٢٨٦].

وفى النهاية، فإن مسار كتابة تاريخ مصر الحديثة بدأ من محاولة بعض الهواة تسجيل تاريخ مصر الماضى أو المعاصر وصولاً إلى تحليل نقدى محترف بالغ التخصص فى كثير من الأحيان. ومع ذلك فإن التركيز التقليدى على سياسات مصر واقتصادها وعلاقاتها بالأجانب لم يتلاش. بل العكس هو الصحيح، فقد اتسعت آفاقه ليشمل أفكاراً، وقيماً،

كما شمل أيضًا الهيئات الدينية، والتغيرات الاجتماعية، والعلاقات بين الجنسين: الرجال والنساء، والتعليم والثقافة. وحتى فى مجال الثقافة لم تقتصر على شعر ونثر طبقة المتعلمين، وإنما امتدت لتشمل التراث الشعبى، والشعر العامى، والأغانى الشعبية، والرقص، والدراما، والسينما والراديو والتلفزيون. ورغم أن هذا الجزء أظهر أن تناول تاريخ مصر بين ثورتين من خلال دراسة عامة **scholarly** كانت واسعة ومتشعبة، فإنه تتبقى مساحة واسعة أخرى لتسجيل التاريخ إلى مدى أبعد من ذلك مع تفسيرات وشرح جديدين.

الهوامـــش

(١) الثلاثة أجزاء من "التمهيد" أعقبهم سبعة أجــزاء من "الحوليات". القاهرة: مطبعة شفيق، ١٩٢٦-٣٠ . انظر كذلك: عبد العزيز الرفاعى "أحمد شفيق المؤرخ" (القاهرة: الدار المصرية، ١٩٦٤).

(٢) القـاهرة: مكتبـة النهضـة المصـرية، ١٩٧٤-٥١ . عـن الـرفـاعى، انظـر: مـذكـراتى ١٨٨٩-١٩٥١ (القـاهرة: دار الهلال، ١٩٥٢).

(٣) القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦ .

(٤) ٣ أجزاء فى ٦، القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١٢-٣٦ .

(٥) L'Égypte: aperçu historique et géographique, gouvernement et institutions, vie économique et sociale,

(القاهرة: مطبعة المعهد الفرنسى للآثار الشرقية، ١٩٢٦).

(٦) نيويورك: أولاد تشارلز سكريبنر، ١٩٢٧, هذا العمل كان جزءًا من مجموعة تسمى: The Modern World: A Survey of Historical Forces، طبعة إتش. أى. آل. فيشر.

(٧) لندن: ادوارد ارنولد، ١٩٢٨، وأعيد طبعه فى نيويورك: راسل وراسل، ١٩٦٩، وعمل آخر قصير ممكن أن يكون طبعة مختصرة، وهو كتاب إلجود Egypt (لندن: اروسميث، ١٩٣٥).

(٨) لندن: ماكميلان، ١٩٣٣-٣٤ .

(٩) القاهرة: الجامعة الأمريكية فى القاهرة، ١٩٣٣ . نيويورك: راسل وراسل، ١٩٦٨ .

(١٠) باريس: بول هارتمان، ١٩٣٧ . كان هذا هو الجزء الأول فى مجموعة:

Collection du Monde Islamique.

(١١) الطبعة الثانية، لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٣٩ .

(١٢) لندن: جى. موريه، ١٩٤٠ .

(١٣) باريس: جى. بى. منسو نوف، ١٩٥١ .

(١٤) القاهرة: مصلحة الإحصاء والتعداد، ١٩٠٩ .

(١٥) لندن: لون جمان، جرين وشركاه، ١٩٢٨ .

(١٦) لندن: Constable، ١٩٥٢ .

(١٧) لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٤٧ . فى طبعة توماس ناف:

Paths to the Middle East.

(ألباني: مطبعة جامعة ولاية نيويورك، ١٩٩٣)، ١٤٧-٤٨، يشرح عيسوى كيف تمت كتابة هذا الكتاب، وكيف تم حظره في مصر من نظام الملك فاروق. ويقول نفس القصة في طبعة نانسي جلاجر Approches to the History of the Middle East (ريدينج، المملكة المتحدة: مطبعة إيتشاكا، ١٩٩٤)، ٥٧ .

(١٨) لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٥٤ . ومزيد من المراجعة،

Egypt in Revolution.

ظهر عام ١٩٦٣ .

(١٩) باريس: Editions du Seuil، ١٩٥٦ . ونشرت الترجمة الإنجليزية لفرنسيس سكارف في لندن: ميثوان، ١٩٥٨، ونيويورك: كتب كريتريون، ١٩٥٨ .

(٢٠) جزأن. باريس: أر. جوليارد، ١٩٥٩-٦٠ .

(٢١) لوهاي: موتون، ١٩٥٧ .

(٢٢) القاهرة: مكتبة النهضة، ١٩٥٢ . عن براوى، انظر: رويل مييجر:

The Quest for Modernity: Secular Liberal and Left-Wing Political Thought in Egypt, 1945-58.

(لندن: روتلدج كورزون، ٢٠٠٢)، ٦٦-٩٥ .

(٢٣) القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٥ .

(٢٤) واشنطن: مطبعة الشئون العامة، ١٩٥٥، بفالو، نيويورك: سميث كيز ومارشال، ١٩٥٨ . ويعتقد أن الكاتب الحقيقى هو محمد حسنين هيكل. على أية حال، تؤكد عفاف لطفى السيد مارسو في Survey of Egyptian Works of History, AHR 95 (1991): 1425، أن توم ليتل هو المؤلف. نظرية أخرى أن الكتاب تم كتابته عن طريق لجنة تحت إشراف عبد الناصر، أساسًا أمين شاكر، ولكن ببعض مساهمة من هيكل، مما قد يكون مبالغًا فيه.

(٢٥) جاردن سيتى، نيويورك: دبلداى وشركاه، ١٩٥٥ . اعترف نجيب بمساعدة لايت وايت.

(٢٦) نيويورك: شركة جون داى، ١٩٥٧ .

(٢٧) شيكاجو: مطبعة سكولارز، ١٩٥٤ .

(٢٨) القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩ . ناقش جاك إى. جرابز هذه المرحلة المهنية للرفاعى فى طبعة شيمون شامير،

Egypt from Monarchy to Republic: A Reassessment of Revolution and Change.

(بولدر: مطبعة ويست فيو، ١٩٩٥).

(٢٩) تل أبيب: Israel Oriental Society، ١٩٥٤ .

(٣٠) نيويورك: فيدريك إى. بريجر، ١٩٥٣ . لندن: مطبعة كريست، ١٩٥٤ . كان جون مارلو الاسم المستعار لرجل أعمال بريطانى يسمى جورج كولارد.

(٣١) نيويورك: ماكميلان، ١٩٥٥ .

(٣٢) لندن: أرنست بن المحدودة، ١٩٥٨ . نيويورك: فريدريك إى. بريجر، ١٩٥٨ .

(٣٣) لندن: أرنست بن المحدودة، ١٩٦٧ . نيويورك: فريدريك إى. بريجر، ١٩٦٧ .

(٣٤) لندن: ماك جيبون وكى، ١٩٦٢ .

(٣٥) كمبريدج: كتب أرلنجتون، ١٩٥٩ .

(٣٦) نيويورك: ماك جرو هيل، ١٩٦٠، لندن: إى. بيكر، ١٩٦١، وكالة إسرائيل ستيماتسكى، ١٩٦٠ .

(٣٧) لندن: مطبعة أولدهام، ١٩٦٠ .

(٣٨) باريس: مكتبة بلون، ١٩٦٢ . كان أحمد أبو الفتح محرراً بجريدة الوفد اليومية الشعبية "المصرى"، والتى أغلقها نظام عبد الناصر فى مايو ١٩٥٤ . وبعد إلقاء القبض عليه ومحاكمته وسجنه لفترة وجيزة، سمح له بالذهاب للمنفى. كان شقيق رئيس التحرير محمود أبو الفتح (١٨٨٥-١٩٥٨).

(٣٩) نيويورك: فريدريك إى. بريجر، ١٩٦٠ .

(٤٠) بلومنجتون: مطبعة جامعة أنديانا، ١٩٦١ .

(٤١) أورشليم: مطبعة جامعة إسرائيل، ١٩٦٩ .

(٤٢) بيروت: خياط للكتب الجامعية التعاونية، ١٩٥٦، ترجمة جون إف. براون وجون ريسى.

(٤٣) لندن: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٦٩ .

(٤٤) باريس: لارماتان، ١٩٨٣، وأعيد طبعه ٢٠٠١ .

(٤٥) القاهرة: مطبعة روزاليوسف، ١٩٨٢ .

(٤٦) ريدينج، المملكة المتحدة: مطبعة إيثاكا، ١٩٩٨ .

(٤٧) بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١ .

(٤٨) ألاهاباد (الهند): كتاب محل، ١٩٦٧ .

(٤٩) لندن: مركز العالم الثالث للبحث والنشر، ١٩٨٢ .

(٥٠) القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٩ .

(٥١) نيويورك، برن، وفرانكفورت مين: بيتر لانج، ١٩٨٥ .

(٥٢) ريشموند، المملكة المتحدة: كورزون، ٢٠٠٠ .

(٥٣) الجريدة الدولية للدراسات التاريخية الإفريقية ١٥ (١٩٨٢): ٦٢٥-٤٩ .

(٥٤) القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٣ .

(٥٥) القاهرة: دار الكتب العربية، ١٩٦٦ .

(٥٦) "خمسين عاماً على ثورة ١٩١٩" بمقدمة من محمد حسنين هيكل ولكن بدون تحديد اسم المؤلف (القاهرة: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٩).

(٥٧) القاهرة: دار الكتاب العربى، ١٩٦٨، الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٣ . أعيد طبعه فى القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٥٨) بيروت: الوطن العربى، ١٩٧٣ . أعيد طبعه فى القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨ .

(٥٩) باريس: جاليمار، ١٩٦٧، ترجمة جين ستيوارت باسم:

Egypt: Imperialism and Revolution.

(لندن: فبر وفابر، ١٩٧٢).

(٦٠) لندن: توم ستيسى المتحدة، ١٩٧٢، وطبعة لندن، ١٩٧٦ . إنديانابوليس: فيرست بوك، ٢٠٠٢ .

(٦١) لندن: فيدنفيلد ونيكلسون، ١٩٦٩ . تم إصدار طبعات لاحقة لنفس الناشر وكذلك مطبعة جامعة هوبكنز فى ١٩٨٠، ١٩٨٥ و١٩٩١ .

(٦٢) بيركلى، لوس أنجلوس، ولندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٧ .

(٦٣) لندن: مطبعة إيثاكا، ١٩٧٩ .

(٦٤) القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٤ .

(٦٥) القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٥ .

(٦٦) القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٧٥ .

(٦٧) بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٣ .

(٦٨) القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢ .

(٦٩) بيروت: خياط، ١٩٦٥ .

(٧٠) لندن: مانسل، ١٩٨٢ .

(٧١) ريدينج، المملكة المتحدة: مطبعة إيثاكا، ١٩٩٤. هدى هى الابنة الكبرى للرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

(٧٢) القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٥ .

(٧٣) لندن: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٦٠ .

(٧٤) كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٦١ . لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦١ .

(٧٥) لندن: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٦٢ . كامبريدج ونيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٨٣ .

(٧٦) لندن: كروم هيلم، ١٩٧٦ .

(٧٧) القاهرة: دار الفكر العربى. المجلدات الأكثر صلة بهذه الفترة هى عن أمين الرافعى (١٩٥٩) وعبد القادر حمزة (١٩٦٣)، الجزء التاسع، عن محمد حسين هيكل، فى الغالب لم تنشر.

(٧٨) "تطور الصحافة المصرية"، الطبعة الثالثة (القاهرة: مكتبة العبد، ١٩٥١).

(٧٩) "أعلام الصحافة العربية" (القاهرة: مكتبة العبد، ١٩٤٤).

(٨٠) انظر: "تاريخ الوقائع المصرية، ١٨٢٨-١٩٤٢" (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٤٢)، "جريدة الأهرام: طريق وفن ١٨٧٥-١٩٦٤" (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٤).

(٨١) نيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٥ .

(٨٢) القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٥٨ .

(٨٣) القاهرة: الدار المصرية، ١٩٥٨ .

(٨٤) القاهرة: الدار المصرية، ١٩٥٧ .

(٨٥) باريس: طبعة دى سوى، ١٩٦٢، ترجمة شارلز لام ماركمان تحت عنوان:
Egypt: Military Society: The Army Regime, the Left, and Social Change under Nasser.

(نيويورك: راندوم هاوس، ١٩٦٨).

(٨٦) باريس: فرنسوا ماسبيرو، ١٩٦٩، ترجمة ميكائيل شيرمان وآخرين تحت عنوان
Class Conflict in Egypt, 1945-1970.

(نيويورك: استعراض الصحافة الشهرى، ١٩٧٣). "محمود حسين" كان اسمًا مستعارًا لعادل رفعت وبهجت النادى.

(٨٧) القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥ .

(٨٨) فى طبعة ولتز زد. لاكور The Middle East in Transition (نيويورك: فردريك إى. بريجر، ١٩٥٨).

(٨٩) لندن، نيويورك، وتورينو: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٦٢ .

(٩٠) شيكاجو، لندن: مطبعة جامعة شيكاجو، ١٩٦٩ .

(٩١) "الحركة العمالية فى مصر، ١٨٩٩-١٩٥٢" (القاهرة: دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٧).

(٩٢) برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٧ .

(٩٣) بيركلى، لوس أنجلوس، ولندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا.

(٩٤) ألبانى: مطبعة جامعة ولاية نيويورك، ١٩٩٤ .

(٩٥) روجر أوين وسيفكيت باموك:
A History of Middle East Economies in the Twentieth Century.

(كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٩٨).

(٩٦) نيويورك: فريديريك إى. بريجر، ١٩٥٦ .

(٩٧) القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥ .

(٩٨) بيروت: شركة الأمل، ١٩٧٢ .

(٩٩) القاهرة: دار الثقافة، ١٩٧٥ .

(١٠٠) سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٩٠ .

(١٠١) سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٨٨ .

(١٠٢) لندن وأطلانتيك هايلاند، نيوجرسى: كتب زد، ١٩٨٤ . قام بالترجمة الإنجليزية عن الأصل الفرنسى بوب كمنج. كان هنرى كوريل هو مؤسس الحركة الشيوعية المعروفة باسم هاديتو: "Hadeto"، أو الحركة المصرية من أجل تحرير الوطن.

(١٠٣) بيركلى ولوس أنجلس: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٠ .

(١٠٤) لندن: روتليدج كورزون، ٢٠٠٢ .

(١٠٥) لاهاى: مارتينوس نيجهوف، ١٩٦٩ .

(١٠٦) راجعه رئيس الوزراء هولت ونشرته مطبعة جامعة أكسفورد عام ١٩٦٨، المجلد يتضمن أوراق قدمت فى مؤتمر عن تاريخ مصر الحديث عقد تحت رعاية مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن فى إبريل ١٩٦٥ .

(١٠٧) ستاندفورد: مطبعة معهد هوفر، ١٩٧٢ .

(١٠٨) لندن: كتب الساكى، ١٩٨٥ .

(١٠٩) لندن وتوتوا، نيوجيرسى: فرانك كاس، ١٩٨٩ .

(١١٠) انظر: طبعات جيمس جانكوفسكى وإسرائيل جرشونى:

Rethinking Nationalism in the Arab Middle East.

(نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٧).

(١١١) لندن: روبرت هيل، ١٩٦٧ .

(١١٢) نيويورك: شركة ماك كول للنشر، ١٩٧٠ . تحمل الطبعة البريطانية اسم:

The Ten Faces of Farouk.

(لندن: مايكل جوزيف ليمتد، ١٩٦٩).

(١١٣) لندن: كارتر، ١٩٨٩ .

(١١٤) نيويورك: الناشر كارو ل وجراف، ١٩٩١ .

(١١٥) القاهرة: مكتبة مد بولى، ١٩٨٩، عدلت ١٩٩٨ .

(١١٦) لندن: أتش. جنكيز ليمتد، ١٩٣٦ .

(١١٧) القاهرة: روزاليوسف، ١٩٧٣ .

(١١٨) القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٨٢ .

(١١٩) القاهرة: مطبعة حجازى، ١٩٣٦ .

(١٢٠) بيروت: دار العودة، ١٩٧٥، القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٧٥ .

(١٢١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ١٩٨٧ .

(١٢٢) طبعة أيلى قدورى The Chatham House version and Other Essays (لندن: فيدن فيلد ونكلس ون، ١٩٧٠، هانوفر، نيو هامبشير: مطبعة جامعة نيوانجلند، ١٩٨٤).

(١٢٣) "مذكراتى فى السياسة المصرية" الجزء ١-٢ (القاهرة: مكتبة لأنجلو إيجيبشن، ١٩٥١-٥٣) والجزء الثالث تقديم ومراجعة أحمد هيكل (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧). لا يجب الخلط بين هذا المؤلف وبين رئيس مجلس إدارة الأهرام السابق محمد حسنين هيكل.

(١٢٤) Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt (ألبانى: مطبعة جامعة ولاية نيويورك، ١٩٨٣).

(١٢٥) "الدكتور محمد حسين هيكل" (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٨).

(١٢٦) سعيد عبد الرازق يوسف عبد الله، "محمود فهمى النقراشى ودوره فى السياسة المصرية (القاهرة: مكتبة مد بولى، ١٩٩٥).

(١٢٧) ملاك بدراوى:

Ismail Sidqi 1875-1950: Pragmatism and Vision in Twentieth Century Egypt.

(ريشموند، المملكة المتحدة: كورزون، ١٩٩٦). انظر كذلك: إسماعيل صدقى "مذكراتى" (القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٠).

(١٢٨) لاتهام، ماريلاند: مطبعة جامعة أمريكا، ١٩٨٦ .

(١٢٩) "تربية سلامة موسى (القاهرة: دار الكتاب المصرى، ١٩٤٧) ترجمة أل. أو. شومان تحت عنوان:
The Education of Salama Musa.

(ليدن: إى. جى. بريل، ١٩٦٠ .

(١٣٠) Contemporary Egypt: Through Egyptian Eyes (لندن ونيويورك: روتليدج، ١٩٩٣).

(١٣١) طبعات كثيرة من هذا القاموس متوفرة. الكاتب استخدم الطبعة الخامسة، والتى نشرت فى ثمانية أجزاء عن دار العلم للملايين (بيروت، ١٩٨٠). آخر طبعة موجودة، أضاف لها كتاب عرب آخرون.

(١٣٩) الطبعة الأولى نشرت بين عامى ١٩٤٩ و١٩٦٣ من عدة مطابع فى القاهرة. وأعادت طبعها فى بيروت دار الغرب الإسلامى عام ١٩٩٤ .

(١٣٣) بيروت: جمعية أهل الكلام، ١٩٥٦ . أجزاء أخرى طبعها عدة ناشرين ما بين عام ١٩٥٠ و١٩٨٣ .

(١٣٤) القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٦٨ .

(١٣٥) القاهرة: دار الشروق.

(١٣٦) القاهرة: وكالة أنباء الشرق الأوسط.

(١٣٧) بولدر: لينى راينر للنشر، ٢٠٠٠ .

(١٣٨) لانهام، ماريلاند، وأكسفورد: مطبعه سكاركرو، ٢٠٠٣ . القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٠٤ .

(١٣٩) لندن: جرانت ريتشارد، ١٩٣٥ .

(١٤٠) لندن: جون مورى، ١٩٣٨ . كثيراً ما منعت كتب جارفيس فى مصر.

(١٤١) لندن: جون مورى، ١٩٤٩ . كقائد للشرطة المصرية، شهد راسل الكثير من المواجهات بين البريطانيين والمتظاهرين المصريين. انظر كذلك: رونالد بث Russell Pasha (لندن: ويليام كيمبر، ١٩٦٦).

(١٤٢) لندن: روبرت هيل، ١٩٥٧ .

(١٤٣) نيويورك: ووكر، ١٩٦٦ . لندن: ميكائيل جوزيف، ١٩٦٧ .

(١٤٤) لندن: جون مورى، ١٩٧٠ . أعيد الطبع فى لندن: ستاسى انترناشيونال، ٢٠٠٢ .

(١٤٥) "حياتى" (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠). ليدن: إى. جى. بريل، ١٩٧٨ . ترجمة عيسى بولاتا.

(١٤٦) لندن: كتب أريال للبى. بى. سى، ١٩٨٣ . الطبعة الورقية ١٩٨٥ .

(١٤٧) نيويورك: سايمون وشوستر، ١٩٨٧ .

(١٤٨) نيويورك: هاربر كولينز، ١٩٩٤ .

(١٤٩) نيويورك: فارار شتراوس جير وكس، ١٩٩٩ .

(١٥٠) روما: Instituto Storico Domenicano، ١٩٩٦ . باريس: طبعة سارف، ١٩٩٦ .

(١٥١) لندن ونيويورك: كتب زد، ١٩٩٩، ترجمة شريف حتاتة.

(١٥٢) سبينيمور: The Memoir Club، ٢٠٠٢ .

(١٥٣) جزآن، القاهرة: مطبعة مصر.

(١٥٤) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨ .

(١٥٥) القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٢ .

(١٥٦) "قصة حياتى" (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٢).

(١٥٧) "هذه حياتى" (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٣).

(١٥٨) برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٧٠ .

(١٥٩) لندن: فيدنفيلد ونيكلسون، ١٩٧١ .

(١٦٠) بيروت: بيت نعمان للثقافة، ١٩٨١ .

(١٦١) لندن: جى. إم. دنت وأولاده، ١٩٨٨ .

(١٦٢) لندن: مطبعة إيثاكا، ١٩٨٨ .

(١٦٣) لندن: هاميلتون، ١٩٨٩، لندن: بنجوان، ١٩٩٥

(١٦٤) لندن: بيلوه للنشر، ١٩٩١ .

(١٦٥) نيويورك: مطبعة سانت مارتين، ١٩٩٧ .

(١٦٦) ماديسون، نيوجرسى: مطبعة جامعة فيرلايت ديكينسون، ١٩٩٥ .

(١٦٧) "رباعيات الإسكندرية" Alexandria Quartet للورانس داريل تتكون من جوستين Justine (نيويورك: دوتون، ١٩٥٧)، بالثازار Balthazar (نيويورك: دوتون، ١٩٥٨)، مونتوليف Mount olive (نيويورك: دوتون، ١٩٥٨)، وكليا Clea (نيويورك:دوتون، ١٩٦٠). نشر الرواية فى لندن فابر وفابر.

(١٦٨) أوليفيا مانينج The Levant Trilogy comprises The Danger Tree (نيويورك: أثينيوم، ١٩٧٧)، The Battle Lost and Won.

(نيويورك: أثينيوم، ١٩٧٩)، وThe Sum of Things (نيويوركأثينيوم، ١٩٨١). ثلاثية نجيب محفوظ تتكون من "بين القصرين" (القاهرة، ١٩٥٦)، ترجمة ويليام مينا رد ولوليف كينى تحت اسم Palace Walk (نيويورك: دبلداى، ١٩٩٠)، "قصر الشوق" (القاهرة: ١٩٥٧)، ترجمة ويليام هاتشين ولورن وأوليف كينى تحت عنوان Palace of Desire (نيويورك: دبلداى، ١٩٩١) و"السكرية" (القاهرة، ١٩٥٧)، ترجمة ويليام هاتشين وأنجيل بطرس سمعان تحت عنوان Sugar Street (نيويورك: دبلداى: ١٩٩٢).

(١٦٩) القاهرة: دار الوحدة، ١٩٨٢ .

(١٧٠) لندن: كروم هيلم، ١٩٨٦ .

(١٧١) سياتل: مطبعة جامعة واشنطن، ١٩٨٩ .

(١٧٢) بولدر ولندن: مطبعة وست فيو، ١٩٨٧ .

(١٧٣) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١ .

(١٧٤) نيويورك ولندن: مطبعة جامعة نيويورك، ١٩٩٢ .

(١٧٥) بولدر: مطبعة وست فيو، ١٩٨٢ .

(١٧٦) برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٤ .

(١٧٧) القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية فى القاهرة، ١٩٨٩ .

(١٧٨) بيركلي، لوس انجلوس، ولندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا.

(١٧٩) برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٣ .

(١٨٠) سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٨٨ .

(١٨١) نيويورك وأكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٩ .

(١٨٢) ستانفورد، كاليفورنيا: مطبعة معهد هوفر، ١٩٦٨ .

(١٨٣) مينيابوليس وشيكاجو: المكتبة الإسلامية Bibliotheca Islamica، ١٩٨١ .

(١٨٤) سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٩١ .

(١٨٥) كامبريدج: مطبعة معهد ماساشوسيتس للتكنولوجي، ١٩٨٠ .

(١٨٦) لندن: كتب زد المحدودة، ١٩٨٩ .

(١٨٧) Family, Power, and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei- His Clan Clients, and Cohorts.

(فيلاديلفيا: مطبعة جامعة بنسلفانيا، ١٩٨٢).

(١٨٨) ريدينج، المملكة المتحدة: مطبعة إيثاكا، ١٩٩٨ .

(١٨٩) القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٠٠ . صور جولو مبهجة مثل النص. انظر كذلك التكملة:

Whatever Else Happened to the Egyptians? From the Revolution to the Age of Globalization.

(القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٠٤).

(١٩٠) سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٩٠ .

(١٩١) نيوهافن ولندن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٩٠ .

(١٩٢) العنوان الكامل:

Reconstructing Rural Egypt: Ahmed Hussein and the History of Egyptian Development.

(سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ٢٠٠٤). لا تخلط بين أحمد حسين والشخص الذى يحمل نفس الاسم وقاد حزب مصر الفتاة.

(١٩٣) برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ٢٠٠٢ .

(١٩٤) The Making and Breaking of Marital Bonds in Modern Egypt فى طبعة بيث بارون ونيكى كيدى:

Women in Middle Eastern History: Shifting Boundaries in Sex and Gender.

(نيوهافن ولندن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٩١).

(١٩٥) Terminating Marriage فى طبعة نيكولاس إس. هوبكنز:

The New Arab Family.

(القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٠٣).

(١٩٦) كامبريدج ونيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٧ .

(١٩٧) Cairo Papers in Social Science، المجلد السادس، الدراسة الرابعة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٨٣ .

(١٩٨) برلين: كلاوس شوارتز، ١٩٤٨ .

(١٩٩) جورج ستاريت:

Putting Islam to Work: Education, Politics, and Religious Transformation in Egypt.

(بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٨).

(٢٠٠) القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٣ .

(٢٠١) كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٠ .

(٢٠٢) القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٨٧ .

(٢٠٣) لندن: روتلدج وكوخان بول، ١٩٧٨ .

(٢٠٤) القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٦٣، لاحظ كذلك أعماله السابقة:

School and Society in the Valley of the Nile.

(القاهرة: مطبعة إلياس الحديثة، ١٩٣٦).

(٢٠٥) كتبته سحر حمودة وكولين كليمانت عام ٢٠٠٢ بمطبعة الجامعة الأمريكية فى القاهرة. ومن خريجى كلية فيكتوريا أمين عثمان، إدوارد عطية، الملك حسين، عمر الشريف وإدوارد سعيد.

(٢٠٦) فى طبعة جانكوفسكى وجرشونى:

Rethinking Nationalism in the Arab Middle East.

(٢٠٧) توماس ماير:

The Changing Past: Egyptian Historiography of the Urabi Revolt, l882-l963.

(جينزفيل: مطبعة جامعة فلوريدا، ١٩٨٨).

(٢٠٨) زكى البحيرى "تاريخ مصر الحديث والميسر فى مقررات المدارس المصرية" (القاهرة: دار نهضة الشرق، ١٩٩٠).

(٢٠٩) فى طبعة جانكوفسكى وجرشونى:

Rethinking Nationalism in the Arab Middle East.

(٢١٠) "جبرتى القرن العشرين": الملحمة الوطنية لعبد الرحمن الرافعى وقصص مصرية أخرى:

International Journal of Middle East Studies 50-429, (2004) 36.

(٢١١) نيوهافن ولندن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٩٢ .

(٢١٢) برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٥ .

(٢١٣) جينزفيل: مطبعة جامعة فلوريدا، ١٩٩٦ .

(٢١٤) نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٩ .

(٢١٥) بيركلى، لوس أنجلوس ولندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠١ .

(٢١٦) القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢ .

(٢١٧) نيويورك: مطبعة سانت مارتين، ١٩٩٨ .

(٢١٨) منى راسل:

Creating the New Egyptian Woman: Consumerism, Education, and National Identity.

(نيويورك: بالجريف، ٢٠٠٤)، باراك سالمونى:

Women in the Nationalist Educational Prism: Turkish and Egyptian Pedagogues and their Gendered Agenda, 1920-1952.

تاريخ التعليم الربع سنوى ٤٣:٤ (٢٠٠٣):

The Limits of Pedagogical Revolution: Female Schooling and Women's Roles in Egyptian Educational Discourse, 1922-1952.

فى طبعة توم أوينج Revolution and Pedagogy (نيويورك: بالجريف، ٢٠٠٤).

(٢١٩) القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٨٨ .

(٢٢٠) أوستن: مطبعة جامعة تكساس، ١٩٩٥ .

(٢٢١) طبعة بث بارون ونيكى كيدى Women in Middle Eastern History (نيوهافن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٩١).

(٢٢٢) شيكاجو ولندن: مطبعة جامعة شيكاجو، ١٩٩٧ .

(٢٢٣) القاهرة، مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٨ .

(٢٢٤) أوستن: مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة تكساس، ٢٠٠٠ . أسمهان شقيقة فريد الأطرش، كانت تعتبر خلال حياتها القصيرة منافسة لأم كلثوم.

(٢٢٥) القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية فى القاهرة، ١٩٩٨ .

(٢٢٦) القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية فى القاهرة، ٢٠٠١ .

(٢٢٧) باريس: معهد العالم العربى، ١٩٩٦ .

(٢٢٨) كامبريدج ونيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.

(٢٢٩) القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية فى القاهرة، ١٩٧١ .

(٢٣٠) الطبعة الثانية، سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٩٥ .

(٢٣١) كامبريدج ونيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٢ .

(٢٣٢) القاهرة: مطبعة لجنة التأليف، ١٩٣٧، ترجمة أوبريه (فيما بعد أبا) إيبان تحت عنوان The Maze of Justice (لندن: هافيل، ١٩٤٧).

(٢٣٣) راجعه: ترى فور إى. إيفان (لندن: سيدجويك وجاكسون، ١٩٧٢).

(٢٣٤) أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٧ .

(٢٣٥) ترجمة إى. جى. ميتشيل (القاهرة: الجمعية الشرقية للدعاية، ١٩٤٥). النسخة الأصلية كانت LÉ?gypte et la deuxième guerre mondiale (القاهرة: أر. شنايدر، ١٩٤٥).

(٢٣٦) لندن: نيويورك وتورنتو: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٥٢ .

(٢٣٧) القاهرة: المعهد العربى، ١٩٧٦ .

(٢٣٨) International Journal of Middle East Studies 10 (1970): 453-79.

(٢٣٩) لندن: فرنك كاس، ١٩٨٥ .

(٢٤٠) القاهرة: مكتبة مد بولى، ١٩٨٢ .

(٢٤١) Middle Eastern Studies 33، رقم ١ (١٩٩٤): ٩١-١٢٢ .

(٢٤٢) ريدينج، المملكة المتحدة: مطبعة إيثاكا، ١٩٩٤ .

(٢٤٣) شابل هيل: مطبعة جامعة نورث كارولينا، ١٩٩١ .

(٢٤٤) فى طبعة أوجينى روجان وإيفى سليم The War for Palestine (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠١).

(٢٤٥) القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٢ .

(٢٤٦) ماجد م. على فرج "حريق القاهرة بعد ٥٠ سنة" مصر المحروسة ٢٦ (٢٠٠٢).

(٢٤٧) جزآن، القاهرة: المكتب المصرى، ١٩٧٧ .

(٢٤٨) القاهرة: مكتبة مد بولى، ١٩٧٧-٨٤ .

(٢٤٩) لندن: جروم هلم، ١٩٧٨ .

(٢٥٠) ٣ أجزاء، الإمارات العربية المتحدة: "مؤسسات الإتحاد" ١٩٨٦-٩٩ .

(٢٥١) لندن: أنديه دوتش، ١٩٨٦ .

(٢٥٢) "على صبرى يتذكر Ali Sabry Yatadhakkar" (القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، ١٩٨٧).

(٢٥٣) أكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٢، القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٦).

(٢٥٤) بولدر، سان فرانسيسكو وأكسفورد: مطبعة ويست فيو، ١٩٩٤ .

(٢٥٥) بولدر، سان فرانسيسكو وأكسفورد: مطبعة ويست فيو، ١٩٩٥ .

(٢٥٦) القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٥ . نشرت النسخة العربية الأصلية "والآن أتكلم" فى الأهرام عام ١٩٩٢ . وقد قام ديديه مونسيون بتحليل هذا العمل:

Ideology, Identity, and Commitment in the Autobiography of Khalid Mohieddin.

فى طبعة مارى آن فاى:

Auto/Biography and the Construction of Identity and Community in the Middle East.

(نيويورك: بالجريف، ٢٠٠١).

(٢٥٧) القاهرة: CEDEJ، ٢٠٠٢ متوفر من نفس الناشر كتابه:

L'Égypte dans le siècle, 1901-2000, (2003).

(٢٥٨) برلين: كلاوس شوارتز فيرلاج، ١٩٨٣ .

(٢٥٩) بولدر، سان فرانسيسكو وأكسفورد: مطبعة ويست فيو، ١٩٩٠

(٢٦٠) فى طبعة خليد رشيدى وآخرين The Origins of Arab Nationalism (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩١).

(٢٦١) نيويورك : برى جر، ١٩٩٢ .

(٢٦٢) طبعة جانكويسكى وجرشونى:

Rethinking Nationalism in the Arab Middle East.

(٢٦٣) ريدينج، المملكة المتحدة: مطبعة إيثاكا، ١٩٩٨ .

(٢٦٤) لندن ونيويورك: توريس، ١٩٩٨ .

(٢٦٥) نيويورك وأكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٩ .

(٢٦٦) لندن: الناشرين فراند كاس، ١٩٩٣ .

(٢٦٧) برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٧١ .

(٢٦٨) لندن ونيويورك: Quartet Books، ١٩٨٩ .

(٢٦٩) سان فرانسيسكو: كتب كرونيكال، ١٩٩٤ .

(٢٧٠(القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٣ .

(٢٧١) الطبعة الثانية، القاهرة: مطبعة بالم، ١٩٩٥ (المعادى)، القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٠٤ (سنوات المجد).

(٢٧٢) القاهرة: مطبعة بالم، ١٩٩٧ .

(٢٧٣) نيويورك: ألفريد أى. نويف، ١٩٩٩ .

(٢٧٤) كامبريدج، ماساشوسيست، ولندن: مطبعة جامعة هارفارد، ٢٠٠٠، ترجمة ويلا رد وود.

(٢٧٥) القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٠٤ .

(٢٧٦) القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٠٤ . مايكل هاج علق على النسخة البريطانية لإى. إم فرستر لعام ١٩٨٢ Alexandria: A History and a Guide بمقدمة بقلم لورانس داريل.

(٢٧٧) لندن: جون موراى، ١٩٩١ .

(٢٧٨) باريس: فلاماريون، ٢٠٠٣ .

(٢٧٩) لم تكن متوفرة لهذا الكاتب طبعة يبورا مانلى وسحر عبد الحكيم:

Traveling through Egypt from 450 B. C. to the Twentieth Century:

(القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ٢٠٠٤).

(٢٨٠) لندن ونيويورك: روتلدج كورزون، ٢٠٠٣ .

(٢٨١) كامبريدج ونيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٨ . الجزء الثانى الذى يغطى الفترة من ١٥١٧ حتى نهاية القرن العشرين، راجعه إم. دبليو. دالى.

(٢٨٢) كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٨٥ .

(٢٨٣) بولدر: مطبعة وست فيو، ١٩٨٨، الطبعة الثانية فى ٢٠٠٤ .

(٢٨٤) أكسفورد: وان وورلد، ٢٠٠٠ .

(٢٨٥) سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٩١ .

(٢٨٦) الطبعة الثالثة، نيويورك: هابر كولينز، ١٩٩١ .

١٨- الخاتمة

روجر أوين

فترة العصر الملكى التى يغطيها هذا الكتاب تمتد إلى ثلاثة وثلاثين عاماً فقط أى أقل من جيل ونصف، ومع ذلك، وكما يظهر المساهمون فى هذا الكتاب، فإن هذه العقود الثلاثة تعد حاسمة من أجل تفهم مسار مصر فى القرن العشرين، والخطوات التى اتخذتها أو تلك التى تراجعت عنها. وقد بدأت تلك المرحلة بروح من التفاؤل التى أثارتها ثورة ١٩١٩ وما بدا وكأنه نجاح يشبه المعجزة بتخلى بريطانية عن وصايتها على مصر والتى استمرت ثمان سنوات - وأعقبتها فترة الاحتلال المتسلل منذ عام ١٨٨٢- والذى تحول بعد ذلك إلى شكل غير مباشر لفرض سلطته. ومثل ما يحدث كثيراً فى تاريخ مصر الحديث فإن هذا الإحساس القوى بالحماس لا يلقى الكثير من الاهتمام أو الإشارة إليه فى يومنا هذا. ومع ذلك، فإنه يمكن تلمس هذا الإحساس القوى بنشوة تحقيق الاستقلال الجزئى إذا ما قرأنا الصحف والكتب التى صدرت فى تلك الفترة حين بدأ بعض أعضاء النخبة المثقفة فى مصر يطرحون بكل حماس واهتمام تلك الأسئلة التى تواجه الدول المستقلة حديثاً. من هى مصر؟ ومن هم شعب مصر؟ وماذا يجب أن تكون أهدافهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ ومن وجهة نظرى الشخصية فإن محمود تيمور فى قصته القصيرة "فى القطار" ١٩١٧ يلخص هذه الأفكار جيدا من خلال الشخصيات الخمس فى القصة. فنجد اثنين منهم أفندى كاتب وطالب (جالسين متوجهين إلى الأمام (المستقبل) واثنين آخرين (شيخ أزهرى وباشا من الجراكسة) وقد أعطيا ظهريهما إلى الخلف ثم فلاح عمدة يجلس بين الاثنين وقد باعد ما بين رجليه، والجميع يتناقشون بحماس عن مستقبل التعليم فى مصر[١].

أما ما لم يتم استيعابه جيداً فهو الإحساس بالثقة الذى كان سادا فى مواجهة الإجابة عن هذه الأسئلة. وهو إحساس تولد وتنامت قوته مع اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون في نوفمبر ١٩٢٢، ثم الإحساس بالانتماء إلى واحدة من أعرق - إن لم تكن - أقدم حضارة في العالم وهى ثقافة ألهمها أيضًا الإحساس بوجود ملك وبرلمان ودستور، ودعمها وجود طبقة قوية من السياسيين المحترفين، والدبلوماسيين، والصحفيين، والأطباء، والمحامين، والمهندسين والمسئولين الذين برزوا خلال فترة الاحتلال البريطانى، والذين كان أغلبهم من عائلات الطبقة الوسطى التى تزايد نموها واستفادت من النجاح الذى حققته صناعة القطن قبل الحرب العالمية الأولى. وربما كانت أهم إسهاماتها لا تتركز فقط فى الحراك السياسى الذى كثيراً ما أدى إلى الأزمات المتعاقبة التى كان ينتج عنها تغيير الوزارات، وإنما فى دورها المؤثر فى تشكيل السياسة أيضًا كما فعل أحمد عبد الوهاب فى وزارة المالية.

ومثل جيد آخر لهذه النخبة من الإداريين الجدد هو الطبيب الدبلوماسى محمد الجندى الذى كان مسئولاً - بمساعدة زميله الدكتور محفوظ عن إضافة الحشيش إلى قائمة المواد المخدرة المحظورة فى عصبة الأمم خلال مؤتمر الأفيون الدولى الذى عقد فى جنيف ما بين شهرى نوفمبر ١٩٢٤ وفبراير ١٩٢٥ . ويمكن لنا أن نتصور نبرة الفخر فى صوته وهو يعلن أمام الأعضاء يوم ٢ ديسمبر ١٩٢٤ بعد عشرة أيام من استقالة سعد زغلول المهينة عقب اغتيال لى ستاك - أن هذه هى المرة الأولى التى تمثل دولته فى مؤتمر تنظمه عصبة الأمم من خلال "عضوين مصريين خالصين"(٢).

لم يكن كل ذلك سوى جزء يسير من الإنجاز فقد كانت الحرب الداخلية فى الخدمات المدنية يقودها مجموعة من المسئولين ممن لديهم القدرة ضمن أشياء أخرى على إدارة الحسابات، وإصلاح العطب الذى أصاب نظام الرى بعد زيادة المستهلك من المياه قبل الحرب، وتوفير نظام كفء للتعريفة بعد انتهاء معاهدة الإذعان التجارية عام ١٩٣٠، وإن لم يتم الاعتراف بقدراتهم تمامًا. بالإضافة إلى أنهم - كما عرض ملاك بدراوى فى إسهامه فى هذا الكتاب - كانوا يؤدون أعمالهم بكثير من الدقة والإحساس بالمسئولية.

وكما يبين أيضاً مقال بدراوى، فإن الحياة البرلمانية ظلت محتفظة بثقلها رغم التقلبات العديدة التى كانت تعصف بها الحياة السياسية، وليس ذلك فقط بل كانت تسير وفق إحساس بالمسئولية تجاهله كثير من الكتاب السابقين الذين تناولوا تاريخ مصر السياسى. ووسط كل هذه الأجواء السياسية، تمتعت مصر بحياة ثقافية وفنية غنية، سواء فى مجال الأدب، أو السينما، أو الأغنية مما كان مثار حسد بقية الدول العربية فى الشرق الأوسط، وإن كانت قد أصبحت مقصداً لهم يلجئون إليه فى احتياجاتهم من التربويين، والقضاة وأساتذة القانون الدستورى.

وكما هو معروف جيداً فإن هذا الإنجاز الذى حققته مصر كان مثار تساؤل نتيجة السياسات العنيفة التى اجتاحت مصر بعد الحرب العالمية الثانية والتى كانت بدايتها اغتيال أحمد ماهر رئيس الوزراء فى فبراير عام ١٩٤٥ . ومن جانب آخر يمكن أن يقال إن مصر كانت تدفع ثمن موقعها الجغرافى عبر السيطرة الأجنبية على قناة السويس، وتجاورها مع فلسطين فى الشرق التى كانت تمزقها الصراعات، واستعمارها المتوقع للسودان جنوبياً. بالإضافة إلى أنها كانت تعانى كثيراً من التوترات الاجتماعية التى لا تجد حلاً لها، وعدم قدرتها على إيجاد مكان فى نظامها السياسى لواحد من الإسهامات الأساسية فى الشرق الأوسط الحديث والمتمثل فى الحركة الإسلامية الاجتماعية الناجحة والضخمة للإخوان المسلمين.

ورغم كل ذلك، وكما هو معروف، فإن الحكم الثورى بعد ذلك استفاد من مجالات ثقافية وتعليمية عديدة كانت تتميز بها فترة حكم الملكية، وعلى الرغم من إبعادها لبعض الرموز المتألقة فى تلك الفترة مثل القانوني الضليع عبد الرازق السنهورى، فإن بعض كبار المفكرين والمثقفين مثل نجيب محفوظ أو الكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل لا زالوا جزءاً من المشهد الثقافى فى القاهرة. كما أن بعض الآخرين مثل الصحفى والمفكر أحمد لطفى السيد، والمطربة أم كلثوم تم تكريمهم فى عهد رؤساء الجمهوريات الثلاثة الذين تعاقبوا بعد ذلك، بل إن جنازتهم كانت من الضخامة التى تنافس جنازات أشهر السياسيين العسكريين باستثناء جمال عبد الناصر نفسه. وكما يقول توفيق الحكيم

فى جملة مأثورة[٣] عنه ليس فقط ضمير هؤلاء المفكرين هو الذى نام عام ١٩٥٢ ولكن نامت معه أشياء أخرى كثيرة، فقد ضاعت أيضًا القدرة على الإيمان ببعض بالمنجزات الحقيقية التى تمت فى الماضى.

احتفظت مصر بالموروثات الأدبية الثرية قبل الثورة فى أعمال عمالقة كبار مثل يوسف إدريس، يحيى حقى، فتحى غانم وعلى رأسهم جميعًا نجيب محفوظ. ويجب هنا أن أسجل أن كثيراً من الأعمال التى تمت فى مجال تخصصى وهو تاريخ الاقتصاد، كان معفيًا من أى قيود على خلفية أنه يتوافق تمامًا مع السياسات الثورية للتنمية الوطنية، كما وأن كثيراً من الأعمال المتميزة قبل ١٩٥٢ بقلم إيه. إى. كروش لى وعلى الجريتلى وشارل عيسوى وآخرين بقيت محفوظة وتوسعت فى عهد عبد الناصر ومن جاء بعده على يد حسام عيسى، سمير رضوان وعاصم دسوقى وآخرين ثم عميدهم جميعًا بنت هانسن، ولكن هؤلاء للأسف الشديد يشكلون الاستثناء الذى يؤكد القاعدة العامة.

أما الأسباب الكثيرة لهذا الوضع المؤسف فهى معروفة إلى حد ما، ولكنها تستحق الإشارة إليها لأنها ما زالت قوية وسائدة. وأحد هذه الأسباب هو أيديولوجية حكم عبد الناصر نفسه بدءًا من رؤية قائدها. هذه الرؤية التى لم تتعامل فقط مع فساد العصر الملكى والمشاكل الناجمة عن محاولة إدارة ديمقراطية من قبل شخص واحد وصوت واحد فى دولة أغلبها من الفلاحين وإنما بصورة معبرة أكثر أيديولوجية حكم تؤكد على عدم اكتمال ثورة ١٩١٩، والحاجة إلى مكمل آخر من خلال ثورة اجتماعية مماثلة[٤]. وقد توسعت هذه الأفكار لتطرح كثيراً من التفاصيل فى الكتب المدرسية فى أواخر الخمسينيات والتى ما زالت تغذى أفكار أغلب المؤرخين المصريين[٥].

سبب ثان هو تأكيد الثورة على الدافع الوطنى الذى كان جزءًا من تاريخ مصر والذى تحدد فى صراع مستمر ضد القوى الخارجية، وخاصة بريطانيا. ولذلك كان تقليص المؤرخين لسياسات ما قبل الثورة فيما يتعلق بالصراع الثلاثى الذى كان دائراً بين القصر والسفارة البريطانية والوفد. ويبرز أيضًا سببان مهمان آخران،

الأول هو الرغبة فى رؤية فترة الملكية كلها من منظور نهايتها المخزية وأنها كانت سبب الفساد الذى كان موجوداً. ومن هنا جاء عنوان كتاب عفاف لطفى السيد "فشل التجربة المصرية الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٣٦"، وحتى قرار ألبرت حورانى بإنهاء "العصر الليبرالى للعرب ١٩٣٩" ومن الأرجح أن اللوم يقع جزء كبير منه على توفيق الحكيم الذى يتذكر الحركة التى أحيت دستور ١٩٢٣ فى منتصف الثلاثينيات ليس كإعجاز رائع كما كانت فعلاً، وإنما كحركة تؤدى إلى مزيد من الأذى والإفساد من جانب الملك فاروق ومستشاريه غير المسئولين(٦). بالإضافة إلى أنه إذا ما اعتبرنا الليبرالية أو غيابها كمحك لفترة الحكم الملكى، فإن التركيز المتكرر الزائد عن الحد على ما أطلق عليه الطبيعة الفاشية لقلة من الحركات السياسية المصرية فى الثلاثينيات تتسلل إلى المشهد، وهو شىء آخر ينبع من القلق الحالى وليس رغبة فى استعادة حقائق الماضى(٧). أما السبب الثانى فهو أن النظرة إلى إنجازات المرحلة من ١٩١٩-١٩٥٢ كأنها خروج على القياس ما زالت المؤثر القوى فيما يمكن أن يطلق عليه ظاهرة لورانس داريل. وهى الرؤية الغائمة التى ترى أن حياة الأجانب، والأقلية الأجنبية تفوق فى أهميتها وإثارتها حياة الأغلبية المصرية(٨)، وهذه الفكرة لا تقتصر فقط على الكتاب من الخارج بل تؤكدها - ضمن أشياء أخرى - استشهادات دوريل التى صاحبت الصور التى عرضت فى معرض تاريخ الإسكندرية فى مكتبة الإسكندرية الجديدة التى يثنى عليها الكثيرون.

سبب أخير جدير بالاعتبار رغم أنه لم يلق الاهتمام الذى يستحقه وهو هذا الاتجاه الذى يتبناه المثقفون المصريون تجاه تاريخهم الوطنى، وهو اتجاه يبدو فى جملته أنه ينظر إلى المرحلة الكاملة لما بعد ١٩٢٣ كجزء من حاضر من المستحسن تركه لصحفيين مثل محمد هيكل أو لهواة موهوبين مثل سمير رأفت(٩). والواقع أنه يوجد عذر لذلك فى ضوء افتقار وجود ملفات دقيقة، والغيرة التى تتعامل بها بعض الوزارات التى تأسست فى فترة الملكية - مثل وزارة الشئون الاجتماعية - مع هذه الملفات كأنما تحتوى على مواد سياسية متفجرة. ولكنها لا تساعد من يريدون سواء

التعرف على تاريخهم أو الاستفادة منه للبحث عن أرض صلبة تمتلئ بنماذج وإنجازات وإحساس أعمق بنقاط القوة والضعف فى شخصيات هؤلاء العظماء من الرجال والنساء.

ويأسف آرثر جولد شميدت فى هذا الكتاب لعدم وجود بحوث كثيرة عن السير الذاتية لأهم رموز السياسة المصرية فى تلك الفترة. فرغم أننا نعرف الكثير عن سعد زغلول وإسماعيل صدقى وعبد الرحمن عزمى وأحمد حسين وآخرين، فإننا نكاد لا نعرف شيئًا عن الحياة العامة لشخصيات مهمّة مثل فؤاد سراج الدين ومكرم عبيد. ونفس الشيء بالنسبة لحياة هؤلاء الذين شاركوا بصورة مباشرة فى إقصاء الحكم الملكى وخاصة جمال عبد الناصر نفسه، الذى أسف الكثيرون بشدة فى صحافة القاهرة أثناء الاحتفال بذكرى الثورة عام ٢٠٠٢ ليس فقط على نقص السيرة الذاتية الدقيقة لحياته، وإنما على استحالة معرفتها فى ضوء السرية التى تحيط بمكان وثائقه وأوراقه الرسمية.

والآن – وبعد خمسين عامًا على التخلص من الحكم الملكى – فقد حان الوقت أكثر من أى وقت آخر لمحاولة إعادة تقييم شاملة لهذه العقود الثلاثة الحيوية فى تاريخ مصر. حان الوقت لطرح أسئلة جديدة، وتحدى كثير من المعتقدات التقليدية التى تدعى المعرفة التامة بتلك الفترة. حان الوقت للمقارنة بين ما حدث من قبل وما أتى بعد ذلك. وهذا الكتاب بداية موفقة بلا شك، فالمعلومات الواردة به كانت نتاج اهتمامات واسعة، ونظرة شاملة واسعة للتاريخ تتجاوز حدود النظرة السياسية أو الاقتصادية الضيقة لتشمل إسهامات مهمّة فى تاريخ مصر التعليمى، والثقافى والنوعى، كما يتضمن أيضًا غزوات مهمّة فى رؤى مرجعية لممارسات البرلمان والسلطة العسكرية، بالإضافة إلى أعمال المفكرين فى مجالات عديدة من فنون المعرفة ومن دول أخرى من ضمنها وأهمها مصر نفسها.

ومع ذلك، فهذه مقدمة فقط. فأولاً يتبقى البحث الأساسى فى المجالات المهمة لتلك الفترة: مثلاً الدور السياسى والاجتماعى لفترة الحكم الملكى، والصلات التى كانت

تربط بين حياة أغلب المصريين، وحياة الأقلية الأجانب الذين يعيشون بينهم، والحاكم، وعلى سيطرة وإدارة الضياع المصرية الزراعية الكبرى والمعروفة باسم "العزب". وهذا لا ينكر قيمة أعمال عديدة مهمّة تناولت هذه الأساسيات مثل ماجدة بركة التى تعرضت للجوانب الثقافية للعلاقة بين الطبقات الاجتماعية، وريم سعد التى كتبت عن "تحرير" الفلاح فى ظل قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢، ورويرت ألبرت عن الانقسامات داخل المجتمع السكندرى فى العشرينيات، دون ذكر كتاب رويرت فيتاليس وهو مرجعية حقيقية عن مشاريع العائلة المصرية، وكتاب إيليس جولد برج عن تأثير استخدام الأطفال فى العمالة الزراعية، وكثير من مساهمين آخرين فى هذا المؤلف على وجه الخصوص. ورغم الضوء الذى يلقونه على موضوعات متعددة، فإنها لا تشكل إلا جزءًا قليلاً من المشكلة التى تشمل كل المؤسسات والعلاقات والممارسات وأسلوب العمل الذى يجعل فترة الحكم الملكى بالغة الأهمية والإثارة ويسبغ عليها نوعًا من التفرد فى حد ذاتها. وهذه الاعتبارات تجعل من الإسهامات التى تجمعت فى كتاب "رؤية جديدة لمصر" كدعوة إلى السلاح. ولذلك دعونى أخصص ما تبقى من هذه الخاتمة فى عرض ما أراه من الأساليب المهمة، والاستخدامات والأفكار التى يمكن أن تساعدنا فى الوصول إلى المهمة التى نحن بصددها.

إن اقتراحى الأول يتعلق بالحاجة الملحة لوضع هذه المرحلة فى مضمونها العالمى التاريخى عن طريق استخدام مقارنة حكيمة (نموذج المقارنة والضدية) بينها وبين دول أخرى تتماثل معها فى التطور السياسى والاقتصادى. وقد بدأت هذه المرحلة بآمال واسعة فى تعاون دولى تركز فى هيئة الأمم، والعودة إما إلى الممارسات الديمقراطية أو إلى وضعها الجديد الذى يشير إليه ميشيل مازوير فى كتابه:

Dark Continent: Europe's Twentieth Century(١٠).

كحزام من الديمقراطية يمتد من بحر البلطيق جنوبًا مخترقًا ألمانيا وبولندا حتى البلقان – والجميع مسلح بدساتير جديدة شرعت طبقًا لأحدث المبادئ الليبرالية. ومع ذلك يذكرنا مازوير أيضًا بأنه بعد عشرين سنة تحولت كلها إلى ديكتاتورية

شاركتها فيها أيضًا إسبانيا والبرتغال وإيطاليا غرب أوروبا. وفى خلال ذلك كانت ممارسة الانتخابات السياسية فى الشرق الأوسط نفسه ومسئولية السياسيين تجاه الشعب أكثر انفتاحًا واطرادًا عنه فى تركيا وإيران وبعض البلاد القليلة المتماثلة فى نظام الحكم باستثناء لبنان.

ونستطيع أن ننتهى بالقول أيضًا إلى أن واحدًا من أضرار النظام المصرى، وتكرار تغيير القواعد والقوانين التى تحدد شروط الترشيح للانتخابات، وصلاحية المرشحين... إلخ. ترجع إلى الممارسة "الليبرالية" لمفهوم المواطنة التى كانت تدين بها إنجلترا ودول الغرب فى القرن التاسع عشر والتى أدت بدورها إلى أن حق الانتخاب مكفول للجميع بغض النظر عن السن والنوع والتعليم والملكية. ولو نظرنا إلى التجربة المصرية من خلال أى من هذه الزوايا لوجدنا أنها أقل سوءًا بكثير مما يبدو.

ونفس الشىء يمكن أن يقال عن المحاولات الأولى لوضع وسائل تستهدف الإنعاش الاجتماعى والتى وردت فى هذا الكتاب فى مقال إيمى جونسون وسكوت دافيد ماكنتوش. ومرة ثانية فإن المقارنة الشاملة بين الدول يمكن أن تكشف أن تلك الوسائل المصرية رغم تحيزها وضعف تمويلها، كانت على الأقل متساوية مع الوسائل الأخرى فى نفس المجال فى الشرق الأوسط، بل وربما تماثل فى تطورها تلك التى سادت فى بلاد كثيرة فى أوروبا قبل التركيز على مبدأ الخير والرفاهية للشعوب والذى واكب الحرب العالمية الثانية.

وأخيرًا، فإن التجربة الأوروبية تشير إلى أن قيام ملكية دستورية يتطلب وقتًا طويلاً قبل أن نصل إلى التوازن الصحيح. ورغم أن إيلى قدورى كان معه الحق حين أشار إلى النسخة الأخيرة لدستور ١٩٢٣ بصفتها "حلاً وسطًا بين رغبة الملك فؤاد فى سلطة مطلقة، ووجهة نظر اللجنة المشكلة لوضع الدستور فى مطالبتها بسلطة مقيدة" فإن ذلك لا يعنى أن الحل الوسط كان مستحيلاً[١١].

مجموعة أخرى من المقارنات الدولية تتعلق بتجربة مصر فى أهم حدثين عالميين فى تلك الفترة، وهما الكساد العالمى والحرب العالمية الثانية. ورغم أن تأثير هذه الأخيرة

معروف جيداً من خلال أعمال ناسى جلاجر، روبرت فيتاليس، وتيموثى ميشيل وآخرين كثيرين، فإن تأثير الكساد العالمى على مصر ما زال يطرح الكثير من الأسئلة التى لم تجد الإجابة عليها حتى الآن. منها مثلاً لماذا لم يؤثر على النظام السياسى كما فعل فى أوروبا؟ ورغم أن البعض قد يرغب فى رؤية نوع من المساواة التقريبية بين ديكتاتورية إسماعيل صدقى قصيرة الأمد ١٩٣٠-١٩٣٣، وانتقال أوروبا إلى اليمين بعد ١٩٢٩، فإنه فى الواقع كان البحث عن رجل قوى قد بدأ قبل ذلك بسنوات واستهلك نفسه تماماً فى خضم الحركة القوية لتعديل الحياة الدستورية ١٩٣٥-١٩٣٦. وربما كان ذلك راجعًا - من الناحية الاقتصادية - إلى أن الكساد استمر فترة أقصر من الفترة التى عانت فيها أوروبا. وهذه المرحلة القصيرة جعلت تجربة مصر أكثر تشابها مع أمريكا اللاتينية التى كان استمرار تصديرها لبعض المحاصيل التى تباع نقداً (مثل القطن) أدى إلى تدفقات فى الدخل القومى بعد عام ١٩٣٥[١٢]، وكانت مصر مثل مثيلاتها من العالم غير الغربى من حيث إن ثمن الكساد الذى دفعته - كما يقول ديتمار روثرموند - تحملته الأغلبية من الفلاحين الفقراء[١٣]، ومن هنا ظهرت الفروق الحادة بين الأغنياء والفقراء، والتى زادتها سوءاً سيطرة أصحاب الإقطاعيات على مجلس الشيوخ وكانت تداعيات هذه الفروق - مثلما حدث فى السياسات التى أحاطت بتعديل الضرائب على الأراضى فى ١٩٣٥ / ١٩٣٧ و١٩٤٩ أقل بحثاً لاكتشافها من البحث فى تأثيرها على المحاولات العديدة التى بدأت فى أواخر الثلاثينيات وما بعدها لرفع معاناة الفلاحين الفقراء[١٤].

واقتراح ثانى يتعلق بالرؤى الجديدة - والتى يمكن اكتشافها من خلال نظرة فاحصة إلى الروابط بين عقود الملكية وتلك التى جاءت قبلها وبعدها. فمن خلال ملامحها الأساسية - كما قد يراها الكثيرون - التى تشكلت بين حرب عالمية وثورة، فليس من السهل دائمًا التمييز بين ما كان جديداً ومميزاً فى ضوء الاستمرارية التى ربطت بين ما كان موجوداً سابقًا وما تلاه بعد ذلك. وهنا - على الأقل - تسنح فرصة لطرح أسئلة جديدة.

واحد من هذه الأسئلة يتعلق بملاحظة أن البرامج الاقتصادية والاجتماعية التى طرحتها الأحزاب المصرية الوطنية قبل وبعد الحرب العالمية الأولى كانت نقداً للاحتلال البريطانى، وخاصة فى سياستها الصناعية والتعليمية، التى رفضت تشجيع سيطرة المصريين - بدلاً من الأجانب - على الأوضاع المالية. وكانت هذه هى الفكرة وراء إنشاء بنك مصر، والإصلاحات التعريفية عام ١٩٣٠ وما بعدها. رغم ما شرحه روبرت فيتاليس بإسهاب من أن البنك لم يكن مصرياً خالصاً كما يفترض الكثيرون[١٥]. ولكن ماذا عن نقد فشل السياسة التعليمية البريطانية؟ نفس الواقع أن الكتب المدرسية لم يطرأ عليها أى تغيير حتى منتصف الثلاثينيات، والتفرقة بين نظامين أحدهما مخصص لسكان الحضر والآخر للريفيين لم يلغ حتى ظهرت قوانين ١٩٤٩، ١٩٥١[١٦].

وإذا ما استدرنا إلى سؤال آخر يمكن طرحه فيما يتعلق بتراث فترة الملكية، نجد قضية مهمّة لم يتم البحث فيها بشكل دقيق، وهى طبيعة المجتمع المدنى كما كان موجوداً عام ١٩٥٢ . فمن الواضح أن حرية القول واحترام الملكية الخاصة، وسيادة القانون كانت سائدة. كما أنها تميزت بوجود العديد من المؤسسات مثل الجامعات، والصحافة، وكثير من الهيئات المهنية المتحررة من قيود وسلطة الحكومة. ولكن من الواضح أن هذه لم تكن القصة كاملة، فقد كانت هناك محاولات من جانب السلطة الحاكمة لقمع بعض قطاعات من الصحافة منذ أول وزارة شكلها سعد زغلول عام ١٩٢٤. كما كانت هناك ضغوط على رجال الدين وأساتذة الجامعة كحادثة عزل صدقى لطه حسين من منصبه فى الجامعة المصرية، وتقييد حركة العمال فى تأسيس نقابة لهم. وكان ذلك قبل قانون الطوارئ الذى صمم البريطانيون على فرضه فى بداية الحرب العالمية الثانية، وبالطبع لم تكن لتلك القيود التأثير الذى حدث من جراء القيود التى فرضتها ثورة الجيش عام ١٩٥٢، حيث كانت أى مطالبة لحياة تتضمن استقلالية سياسية واقتصادية واجتماعية تواجه بهجوم منظم من قبل حكم سلطوى. ومع ذلك فإن القضية لها من الأهمية ما يستحق البحث الأكاديمى خاصة وأن مصر ما زالت مصابة بلعنة قانون الطوارئ والذى صدر عام ١٩٥٨ وفرض عام ١٩٦٧ وظل سارياً منذ ذلك

الحين وحتى الآن، وما زالت المحاولات تبذل لخلق هيئات ومؤسسات قوية بما يكفى لمقاومة التأثير المشئوم للأوضاع التى كانت سائدة قبل الفترة الناصرية(١٧).

ونشير هنا إلى اتجاهين آخرين جديرين بالاعتبار. الأول يتضمن استخدام فرضية مضادة للحقيقة تتحدى جوانب المعتقدات التقليدية. فمن ناحية فالأسلوب فى حد ذاته يوفر تحديًا مفيداً لكل تلك التفسيرات التى تستند إلى أفكار مثل حتمية الطريق الذى اختارته الأمة وانتهاء بتجاهل دراسة الطرق التى لم تسلكها، وتبدو أهمية تلك الأفكار فى الحالة المصرية بفضل المجهود الضخم الذى بذله حكم عبد الناصر فى تبريره للثورة بأنها الحل الوحيد لأزمات مصر الاقتصادية والاجتماعية. ومن ناحية ثانية فإن هذا المنهج يسمح لنا بالعودة إلى أسئلة تاريخية محددة والتعامل معها من منظور جديد.

وتعتبر فكرة جويل جور دون عن "الحراك الأخير" للوفد واحدة من المحاولات القليلة التى أعرفها والتى استخدمت هذا المنهج بنجاح(١٨) رغم أن السؤال الرئيسى الذى طرحه جور دون – هل كان من الممكن أن تكون سياسات الوفد التى نادى بها الإصلاحيون الأربعة من رؤساء الوزارات كافية لتجنب ثورة ١٩٥٢؟ فيه كثير من السذاجة. ورغم أن جور دون أيضًا لم يتابع سؤاله الأساسى حتى حدوده القصوى ليتساءل عن شكل الحكومة الوفدية الناجحة لو كان الوفد قد بقى فى السلطة مدة كافية – ليس فقط لتجنب الثورة – ولكن لوضع بصمتها على مصر فى أوائل الخمسينيات؟ وهذا السؤال فى واقع الأمر هو السؤال الذى أطرحه دائمًا على نفسى حين أمر بمجمع التحرير فى القاهرة، والذى يعود الفضل فى إنشائه ليس لحكم عبد الناصر كما يعتقد الكثيرون، ولكن إلى وزير الداخلية الوفدى فؤاد سراج الدين، الذى كان من الممكن – فى ظروف تاريخية مختلفة – أن يشكل حكومة لحزبه مسنودة من الجيش، ورغمًا عن ذلك فإن استخدام جوردون للمنهج المضاد للواقع لتقييم أهمية بعض المفاتيح للقضايا الاجتماعية فى تلك الفترة يثير الاهتمام بالإضافة إلى تقييم القوى التى منعت هذا التغيير الجوهرى.

أما الاتجاه الأخير فهو اتجاه بدأ يلقى المزيد من الاهتمام. وهو يمثل تحديا للفكرة القديمة عن تجانس المجتمع المصرى، وعن بلد لديه حكومة مركزية قوية، وشكل غالب للنشاط الزراعى، ثم شعب ينحشر فى امتداد ضيق من أرض منبسطة على ضفة النيل لا يميزه اختلاف إقليمى أو محلى كبير. وكما هو معروف فإن التحدى الأساسى لهذه الفكرة برز فى غضون السنوات الأخيرة إما كنتيجة لتزايد الاهتمام فى إعادة كتابة تاريخ البلاد فى عصر العولمة أو بنظرة محلية فى الرؤية لأهالى الصعيد (مصر العليا) من حيث اختلافهم إلى حد ما عن أقرانهم فى دلتا مصر . ومع ذلك فإن القلة من الكتاب لم تنظر إلى هذه التداعيات فى الفترة الملكية إلا من خلال النظرة التى تشير مثلاً إلى الاختلافات فى ملكية الأراضى والإنتاج الزراعى بين الشمال والجنوب، أو إلى الدور الذى لعبه ملاك الأراضى الواسعة فى الجنوب فى تأسيس بنك مصر. كما كان هذا الاتجاه - برز دائمًا اهتمامًا بالأحوال الخاصة التى ساهمت فى الفقر المدقع الذى كان يسود فى قرى الجنوب والذى لاحظه هؤلاء الذين حاولوا مصارعة وباء الملاريا العظيم الذى اجتاح البلاد فى عام ١٩٤٢[١٩]. بالإضافة إلى أنه يوجد كثير من الاختلافات غير الإقليمية جديرة أيضًا بالتحليل مثل الفروق الأساسية بين القاهرة القديمة والحديثة والتى يمكن اكتشافها من خلال أعمال روائية متعددة ليوسف إدريس - رغم أن نيللى حنا[٢٠] تتحداها برفق. ولكن سواء كان الموضوع يتعلق بالمدينة أو الريف، الرجال والنساء، الغنى والفقير، المصرى والأجنبى كما يبين أيضًا فى مؤلفات يوسف إدريس إلا أن افتراض وجود نظام مزدوج للاختلاف الأساسى يبدو أنه أخذ بتلابيب الخيال المصرى التاريخى. بالنسبة لجوانب أخرى من تاريخ مصر الطويل فإنه يتبقى الكثير الذى يمكن إنجازه[٢١].

ومع ذلك يتبقى الكثير من تاريخ مصر الطويل لإنجازه من جوانب عدة. فكما هو واقع الحال بالنسبة لما يحدث بنجاح فى مجال الآثار المصرية فإنه من الأهمية بمكان أيضًا أن يتم هذا الإنجاز - كلما أمكن - من خلال شراكة مع مؤرخى البلد أنفسهم. وهذا ليس بالعمل الهين لأسباب كثيرة قوية، منها أن التبادل بين المجتمع الثقافى

الداخلى والخارجى أصبح أكثر تعقيداً فى العقود الأخيرة. وتشكل السياسة طرفًا فى هذا الموضوع. ويماثل كل ذلك فى الأهمية الحالة المحفوفة بالمخاطر للجامعات المصرية والمكتبات والتى تفتقد الأموال اللازمة لشراء الكتب والمجلات الثقافية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على إرسال مبعوثين أكاديميين إلى المؤتمرات فى أوروبا والولايات المتحدة. وقد استتبع ذلك أن مجموعة المؤرخين المحليين أو العالميين قد ابتعدوا عن بعضهم البعض، وانفرد كل منهم بأساليبه ونماذجه الخاصة فافتقدوا المعرفة بما تفعله أو تقوله المجموعة الأخرى. وربما نكون قد وصلنا إلى مرحلة داخل مصر نفسها وصلت إلى حد تحدى أى قرار لإثارة الاهتمام بالفترة الملكية باعتبارها محاولة أجنبية لتدمير جزء أساسى من التاريخ الوطنى.

ما هو العمل إذاً؟ دعونا نأمل فى أن يتم ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية سريعًا. وأن تكون الأفكار وإعادة التقييم المطروحة تأخذ قدرها من الاهتمام الجدى فى مصر لاستثارة افتراضات مضادة فى نفس الوقت الذى توفر فيه للآخرين من خارج مصر معلومات عن الأفكار والبحوث الأكاديمية المعاصرة. ثم دعونا نأمل أن يكون كل ذلك موضع مناقشات مع زملائنا المصريين فى المؤتمرات والحلقات البحثية فى القاهرة، وفى جامعاتها الإقليمية وفى أى مكان آخر كقاعدة لأفكار جديدة وأبحاث جديدة.

الهوامـــش

(١) "في القطار" لمحمود تيمور "الزوج الأول: وميض الروح" (القـاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧١).

(٢) مقتبسة من الإيجيبشيان جازيت، ٢ ديسمبر ١٩٢٤.

(٣) توفيق الحكيم Return of Consciousness ترجمة بيلي ويندر (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٥)، ٢١-٢٢ .

(٤) على سبيل المثال، عبد الناصر نفسه في كتابه:

The Philosophy of the Revolution.

(القاهرة: دار المعارف، .n.d)، ٢٣-٢٥.

(٥) باراك سالموني:

Pedagogies of Patriotism: Teaching Socio-Political Community in Twentieth-Century Turkish and Egyptian Education.

(مناقشة رسالة دكتوراه، جامعة هارفارد، ٢٠٠٢).

(٦) Return of Consciousness، ٨ .

(٧) على سبيل المثال إسرائيل جرشوني:

"Confronting Nazism in Egypt: Tewfik al-Hakim's Anti-Authoritarianism 1938-194;," Tel-Aviver Jahr-Buch Fur Deutsche Geshichte (Tel Aviv: Institute für Deutsche Geschichte, Tel Aviv University, 1997), XXVI. 42-136.

(٨) على سبيل المثال، روبرت مابرو Nostalgic Literature on Alexandria في طبعة جيل إدوارد.

Historians in Cairo: Essays in Honor of George Scanlon.

(القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية، ٢٠٠٢)، ٢٣٧-٦٦ .

(٩) على سبيل المثال، سمير رأفت:

Cairo, the Glory Years: Who Built What, When, Why and for Whom.

(القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية، ٢٠٠٣).

(١٠) Dark Continent (نيويورك: راندوم هاوس، ١٩٩٨)، ٤-٥ .

(١١) The Genesis of the Egyptian Constitution of 1923، فى طبعة بى. إم. هولت:

Political and Social Change in Modern Egypt: Historical Studies from the Ottoman Conquest to the United Arab Republic.

(لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٨)، ٣٤٦-٦١ .

(١٢) روز مارى ثورب:

Introduction" in Latin America in the 1930S: The Role of the Periphery in World Crisis.

لندن: ماكميلان، ١٩٨٤)، ٢-٣ .

(١٣) The Global Impact of the Great Depression, 1929-1939 (لندن: روتليدج، ١٩٩٦)، ٨٠-٨١ .

(١٤) روجر أوين:

Large Landowners, Agricultural Progress and the State in Egypt, 1800-1970: An Overview with Many Questions.

فى طبعة ألان ريتشارد

Food, States and Peasants: Analysts of the Agrarian Question in the Middle East.

(بولدر: مطبعة وستفيو، ١٩٨٦)، ٧٢-٧٣ .

(١٥) When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt

(بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٥).

(١٦) على سبيل المثال، ميساكو إيكيدا:

Sociopolitical Debates in Late Parliamentary Egypt, 1944-1952.

(مناقشة رسالة دكتوراه، جامعة هارفارد، ١٩٩٨)، ١٩٨-٢٠٤، ٢٣٥ .

(١٧) انظر: القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الخاص بحالة الطوارئ (وتعديلاته).

(١٨) جويل جور دون:

The False Hopes of 1950: The Wafd's Last Hurrah and the Demise of Egypt's Old Order.

المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ٢١ (١٩٨٩)، ١٩٣-٢١٤ .

(١٩) إيريك ديفين:

Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization 1920-1941.

(برينستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٨٣)، الفصل الثانى، نانسى جلاجر:

Egypt's Other Wars; Epidemics and the Politics of Public Health.

(سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ٢٠٠٢)، الفصل الثانى.

(٢٠) نيللى حنا The Urban History of Cairo Around 1900: A Reinterpretation.

فى طبعة إدوارد:

Historians in Cairo 189-202.

(٢١) لعمل واحد ليوسف إدريس، انظر: "قاع المدينة" (القاهرة: شركة مركز كتب الشرق الأوسط، ١٩٦٤).

مراجع مختارة

- عبد الله، أحمد،

The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923-1973.

لندن: كتب الساكي، ١٩٨٥ .

- عبد الملاك، أنور **Egypt: Military' Society**، ترجمة تشارلز لام مار كمان. نيويورك: ران دوم هاوس، ذ٩٦٨ .
- أبو شادى، على "وقائع السينما المصرية فى مائة عام: ١٨٩٦-١٩٩٥ . القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٧ .
- أحمد، جمال محمد **The Intellectual Origins Of Egyptian Nationalism.** لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٠ .
- على، سيد إسماعيل "وجه نظر فى فكر إسماعيل القبانى التربوى" القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٤ .
- على، سيد إسماعيل "تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة" القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩ .
- أليومى، جيلين:

La production d'une économie 'nationale' : remarques sur l'histoire des sociétés anonymes par actions en Égypte de 1856 à 1956," Les Annales Islamologiques, T.XXXI.

القاهرة: IFAO، ١٩٩٧، ١-١٦ .

- عمار، حامد،

Growing up in an Egyptian Village: Silwa, Province of Aswan.

نيويورك: كتب أوكتاجون، ١٩٦٦ .

- أندرســـون، بنديـكـت Reflections on the Origin and Spread of Nationalism
لندن: فرسو، ١٩٨٣ .

- أندرســون جيـمس N.D. Islamic Law in the Modern World نيــويــورك: مطبـعـة جامعة نيويورك، ١٩٥٩ .

- أنيس، محمد "حريق القاهرة" بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ١٩٧٢

- طبعة أراس وغلى، عاليا:

Screens of Life: Critical Film Writing from the Arab World.

الجزء الأول، كويبك: مطبعة وورلد هيريتاج، ١٩٩٦,

- أرمـبـروسـت، ولتر Mass Culture and Modernism in Egypt كـامـبـريدج: مـطـبـعـة جامعة كامبردج، ١٩٩٦ .

- طبعة أرمبروست، ولتر Mass Mediations: New Approaches to Popular Culture in the Middle East and Beyond بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٠ .

- أرنـــو، جـــون لـــووك Le Caire. Mise en place d'une ville moderne 1867-1907
باريس: أكت سود، ١٩٩٨ .

- أيالون، إيمي The Press in the Arab Middle East نيــويورك: مطبــعــة جــامــعــة أكسفورد، ١٩٩٥ .

- بدر خان، أحمد "السينما" القاهرة: مطبعة الحلبى، ١٩٣٦ .

- بـدران، مـــارجــــو Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Ma King of Modern Egypt برينيستون: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٥ .

- بركـة، مـاجـدة The Egyptian Upper Class between Révolutions, 1919-1952 أكسفورد: مطبعة إيثاكا، ١٩٩٨ .
- بارون، بث

The Women's Awakening in Egypt: Culture, Society, and the Press.

نيوهافن: مطبعة جامعة بيل، ١٩٩٤ .
- بنين، جويل وزخارى لوكمان

Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882-1954.

برينسيتون: مطبعة جامعة برينسيتون، ١٩٨٧ .
- بيرك، جاك Egypt: Imperialism and Revolution ترجمة جين ستيوارت، نيويورك: فـابر، ١٩٧٢ .
- بوث، مارلين:

May Her Likes Be Multiplied' Biography and Gender Politics in Egypt.

بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠١ .
- بوتمان، سلما Egypt from Independence to Revolution, 1919-1952 مطبـعـة جامعة سيراكيوز، ١٩٩١ .
- بوتمان، سلما Engendering Citizenship in Egypt نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٩ .
- براون، ناثان The Rule of Law in the Arab World* Courts in Egypt and the Gulf كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٧ .
- بحيرى، زكى "تاريخ مصر الحديث والميسر فى مقررات المدارس المصرية" الجيزة: دار نهضة الشرق، ١٩٩٦ .

- كولفيلد، سويآن

In Defense of Honor: Sexual Morality, Modernity, and Nation in Early Twentieth Century Brazil.

دورهم: مطبعة جامعة دوك، ٢٠٠٠ .

- شاترجى، بارثا

The Nation and its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories.

برينسيتون: مطبعة جامعة برينسيتون، ١٩٩٣ .

- شويرى، يوسف م.

Modern Arab Historiography: Historical Discourse and the Nation-State.

لندن: روتليدج كورزون، ٢٠٠٣ .

- كوشران، جوديث Education in Egypt لندن: جروم هيلم، ١٩٨٦ .
- كوسيرى، ألبرت Les homes oubliés de Dieu باريس: جويل لوس فيلد، ١٩٩٤ .
- كورى، رالف إم. Who 'Invented' Egyptian Arab Nationalism? الجريدة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ١٤:٢٤٩–٨١ و ٧٩–٤٥٩، ١٩٨٢ .
- شفيتكوفيتش، آن

Mixed Feelings: Feminism, Mass Culture, and Victorian Sensationalism.

نيو برونزويك، نيو جيرسى: مطبعة جامعة رو تجر، ١٩٩٢ .

- دالى، أم. دبليو.

The Cambridge History of Egypt (الجزء الثانى)

Modern Egypt from 1517 to the End of the Twentieth Century.

كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٨ .

● درويش، مصطفى

Dream Makers on the Nile: A Portrait of Egyptian Cinema.

القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٩٨ .

● دى سرتو، ميشيل The Practice of Everyday Life ترجمة ستيفن رندال، بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا.

● ديب، ماريوس Party Politics in Egypt: The Wafd & Its Rivals 1919-1939 لندن: مركز الشرق الأوسط، كلية سان أنطونيو بأكسفورد، ١٩٧٩ .

● دينو، جيلان

Urban Unrest in the Middle East: A Comparative Study of Informal Networks in Egypt, Iran and Lebanon.

نيويورك: مطبعة جامعة ولاية نيويورك، ١٩٩٣ .

● دوربى، ميشيل Sociologie des crises politiques باريس: مطبعة المنشأة القومية للعلوم السياسية، ١٩٩٢ .

● دوران، ميشيل

Pan-Arabism before Nasser: Egyptian Power Politics and the Palestine Question.

لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٢ .

● دوجان، ليزا Sapphic Slashers: Sex, Violence and American Modernity دورهام: مطبعة جامعة ديوك، ٢٠٠٠ .

• إيرليخ، هاجاى

Students and University in the 20th Century Egyptian Politics.

لندن: فرانك كاس، ١٩٨٩ .

• اسبوزيتو، جون أل. **Women in Muslim Family Law** الطبعة الثانية، سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ٢٠٠١ .

• طبعة فافر، بيير **La Manifestation** باريس: مطبعة المنشأة القومية للعلوم السياسية، ١٩٩٠ .

• فـيليــــول، وليـفـيـيــــه **Strategies de la rue: les manifestations en France** باريس: مطبعة العلوم السياسية.

• فرانكو، جين مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٨٩ .

• جلاجر، نانسى إليزابيث

Egypt's Other Wars: Epidemics and the Politics of Public Health.

سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ١٩٩٠ .

• جيرشونى، إسرائيل جيمس جانكوفسكى

Redefining the Egyptian Nation, l930-l945.

كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٢ .

• جيرشونى، إسرائيل جيمس جانكوفسكى

Egypt, Islam, and the Arabs: The Search For Egyptian Nationhood, l900-l930.

نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٦ .

● طبعات جيرشونى، إسرائيل وجيميس جانكوفسكى

Rethinking Nationalism in the Arab Middle East.

نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٧ .

● غالى، ميريت "سياسات الغد" القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٣٨ (ترجمة إسماعيل الفاروقى The Policy of Tomorrow، واشنطن العاصمة: المجلس الأمريكى للمجتمعات المثقفة، ١٩٥٣).

● غربال، محمد شفيق "طريق المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢-١٩٣٩" القاهرة: دار الكلام، ١٩٥٢ .

● جولد شميدت، آرثر Modern Egypt: The Formation of a Nation State، الطبعة الثانية، بولدر: مطبعة ويست فيو.

● جورمان، أنطونى

Historians, State, and Politics in Twentieth Century Egypt.

لندن: روتليدج كورزون، ٢٠٠٣ .

● هابرماس، جورجن The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society ترجمة توماس برجر، كامبريدج: مطبعة معهد ماساشوسيتس للتكنولوجى، ١٩٩١ .

● الحضرى، أحمد تاريخ السينما فى مصر: الجزء الأول من بدايات ١٨٩٦ إلى آخر ١٩٣٠" القاهرة: نادى السينما بالقاهرة، ١٩٨٩ .

● هالبووتش، مورس La Mémoire Collective باريس: المطبعة الجامعية لفرنسا، ١٩٥٠ .

● هاريس، كريستينا

Nationalism and Revolution in Egypt: The Role of the Muslim Brotherhood.

ستانفورد: معهد هوفر، ١٩٦٤ .

- حسن، إلهامى "محمد طلعت حرب: رائد صناعة السينما المصرية ١٨٦٧-١٩٤١" القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦ .

- حسنين، نصر جلال "الأبعاد الاقتصادية لأزمة صناعة السينما المصرية" القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥ .

- حاتم، مرفت

The Enduring Alliance of Nationalism and Patriarchy in Muslim Personal Status Laws; The Case of Modern Egypt.

قضايا المرأة ٦، ١٩، ١:١-٤٣، ١٩٨٦ .

- هيوورث دون، جى. **Religious and Political Trends in Modern Egypt** واشنطن العاصمة، ١٩٥٠ .

- هوبوود، دريك **Egypt: Politics and Society 1945-1981** لندن: جورج ألان وانوين، ١٩٨٢ .

- حسين، طه "مستقبل الثقافة فى مصر، ١٩٣٨" القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣ (ترجمة سيدنى جلى زر **The Future of Culture in Egypt**، نيويورك: كتب أوكتاجون، ١٩٧٥).

- عيسوى، تشارلز **Egypt at Mid-Century: An Economic Survey** لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٥٤ .

- جانكوفسكى، جيمس **Egypt: A Short History** أكسفورد: منشورات وان وورلد، ٢٠٠٠ .

- جانكوفسكى، جيمس **Egypt's Young Rebels. "Young Egypt" 1933-1952** ستانفورد، كاليفورنيا: مطبعة معهد هوفر، ١٩٧٥ .

- جــونســون، إيمــى جى. Reconstructing Rural Egypt: Ahmed Hussein and the History of Egyptian Development سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز، ٢٠٠٣ .
- كيربوف، آن كلير

La restauration du centre-ville: enjeux sociaux et historiques d'un projet urbain," La Lettre d'inftrmation 4, April 2003, Observatoire Urbain du Caire Contemporain, CEDEJ.

- قدورى، إيلى Egypt and the Caliphate, 1915-52 فى نسخة شاثام هاوس ودراسات أخرى عن الشرق الأوسط، لندن: فيندلفيلد ونيكلسون، ١٩٧٠: ١٧٧-٢١٢ .
- لانداو، جاكــوب أم. Studies in the Arab Theater and Cinema فــيــلادلفــيــا: مطبعة جامعة بنسلفانيا، ١٩٥٨ .
- محفوظ، نجيب Midaq Alley واشنطن العاصمة: مطبعة ثرى كونتينانت، ١٩٧٧ .
- محفوظ، نجيب The Beginning and the End القاهرة: مطبعة الجامعة الأمريكية بالقــاهــرة، ١٩٨٥ .
- مانسفيلد، بيتر The British in Egypt لندن: فيندنفيلد ونيكلسون، ١٩٧١ .
- طبعة مرعى، فريدة "صحافة السينما فى مصر: النصف الأول من القرن العشرين" وزارة الثقافة، المركز القومى للفيلم، ملف السينما (١)، القاهرة: لوتس، ١٩٩٦ .
- مارسو، عفاف لطفى السيد Egypt's Liberal Experiment: I922-I936 بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٧ .
- مارسو، عفاف لطفى السيد A Short History of Modern Egypt كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٨٥ .
- ماثيو، زودريك دى. ومتى عكراوى

Education in Arab Countries of the Near East.

واشنطن العاصمة: المجلس الأمريكى للتعليم، ١٩٥٠ .

- مايِر، توماس

The Changing Past: Egyptian Historiography of the Urabi Revolt, 1882-1983.

جينزفيل: مطبعة جامعة فلوريدا، ١٩٨٨ .

- مزة، سارة

Private Lives, Public Affairs: The Causes Célèbres of Pre-Revolutionary France

بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٣ .

- ماك لارين، أنجوس

A Prescription for Murder: The Victorian Serial Killings of Dr. Thomas Neill Cream.

شيكاجو: مطبعة جامعة شيكاجو، ١٩٩٥ .

- طبعات ماري ويذر، مارجريت وجوديث إي. تاكر

Social History of Women and Gender in the Modern Middle East.

بولدر: مطبعة ويست فيو، ١٩٩٩ .

- مرنيسي، فطيمة

Beyond the Veil: Male-Female Dynamics in a Modern Muslim Society.

بلومنجتون: مطبعة جامعة أنديانا، ١٩٨٧ .

- ميتشل، ريتشارد بي. The Society of the Muslim Brothers لندن: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٦٩ .

● مرسى، سهير أ.

Gender, Sickness and Healing in Rural Egypt: Ethnography in Historical Context.

بولدر: مطبعة وست فيو، ١٩٩٣ .

● موراى، ديفيد

Colonial Justice: Justice, Morality, and Crime in the Niagara District, 1791-1849.

تورونتو: مطبعة جامعة تورونتو، ٢٠٠٢ .

● نجيب، محمد Egypt's Destiny: a Personal Statement لندن: دابلداى، ١٩٥٥ .

● نلسون، سينثيا Doria Shafik, Egyptian Feminist: A Woman Apart جينزفيل: مطبعة جامعة فلوريدا، ١٩٩٦ .

● أوين، روجر Lord Cromer: Victorian Imperialist, Edwardian Proconsul لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٤ .

● طبعة باسكال، جاك The Middle-East Motion Picture Almanac, 1946-47 "الدليل السينمائى للشرق الأوسط" الطبعة الأولى، القاهرة: مطبعة .S.O.P، ١٩٤٧ .

● بولارد، ليزا Nurturing the Nation: The Family Politics of Modernizing, Colonizing, and Liberating Egypt, 1805-1923 بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٥ .

● القبانى، إسماعيل محمود "سياسة التعليم فى مصر" القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٤ .

● القبانى، إسماعيل محمود "دراسات فى مسائل التعليم" القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١ .

- رضوان، أبو الفتوح أحمد **Old and New Forces in Egyptian Education** نيويورك: جامعة كولومبيا، ١٩٥١ .
- الرافعي، عبد الرحمن "مقدمات ثورة ٢٦ يوليو" القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٧ .
- الرافعي، عبد الرحمن "في أعقاب الثورة المصرية" جزء ١-٣، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥١ .
- رمضان، عبد العظيم محمد إبراهيم "تطور الحركة الوطنية المصرية" الجزء ٢-٤، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٨٧ .
- ريمون، أندريه **Le Caire** في

L'Égypte d'aujourd'hui, permanence et changements, 1805-1976.

باريس: المركز القومي للأبحاث العلمية، ١٩٧٧ .
- ريمون، أندريه **Cairo** لندن: هاردكافر، ٢٠٠١ .
- ريد، دونالد مالكولم **Cairo University and the Making of Modern Egypt** كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٩٠ .
- ريشموند، جي. سي. بي.

Egypt, 1798-1952: Her Advance Towards a Modern Identity.

نيويورك: جامعة كولومبيا، ١٩٧٧ .
- راسل، منى

Creating the New Egyptian Woman: Consumerism, Education, and National Identity, 1863-1922.

نيويورك: بالجريف ماكميلان، ٢٠٠٤ .

- سعد، عبد المنعم "موجز تاريخ السينما المصرية" القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٦ .

- طبـعـة سـادول، جـورج The Cinema in the Arab Countries بيـروت: اليـونسكو ومركز إنتر أراب للسينما والتليفزيون، ١٩٦٦ .

- سافران، ناداف

Egypt in Search of Political Community: An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt, 1804-1952.

كامبريدج: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٦١ .

- سالمونى، باراك أ.

Women in the Nationalist-Educational Prism: Turkish and Egyptian Pedagogues and their Gendered Agenda, 1920-1952," History of Education Quarterly 4:43 (2003).

- شاهام، رون

Family and the Courts in Modern Egypt: A Study Based on Decisions by the Shari'a Courts, 1900-1955.

ليدن: إى. جى. بريل، ١٩٩٧ .

- الشرقاوى، جلال "رسالة فى تاريخ السينما العربية" القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠ .

- الشرقاوى، جمال "حريق القاهرة: قرار اتهام جديد" القاهرة: دار الجيل للطباعة، ١٩٧٦ .

- الشـرقـاوى، جـمـال "أسـرار حـريق القـاهرة فى الوثائق السـرية البـريطانيـة" القـاهرة: دار الشـهدى للنشر، ١٩٨٥ .

● سميث، تشارلز دى.

The Crisis of Orientation: The Shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930s.

المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، الجزء الرابع، رقم ٤ (أكتوبر ١٩٧٣).

● سميث، سيدنى Mostly Murder لندن: جورج جى. هاراب وشركاه، ١٩٥٩ .

● سنبل، أميرة الأزهرى Introduction فى طبعة أميرة الأزهرى سنبل،

Women, the Family, and Divorce Laws in Islamic History.

سيراكيوز: مطبعة جامعة سيراكيوز: ١٩٩٦: ١-٢٠ .

● ستاريت، جورج

Putting Islam to Work: Education, Politics, and the Transformation of Faith.

بيركلى: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٨ .

● سيزوليوفيتش، جوزيف أس.

Education and Modernization in the Middle East.

إيثاكا: مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٧٣ .

● تلهامى، غادة هاشم The Mobilization of Muslim Women in Egypt جينزفيل: مطبعة جامعة فلوريدا، ١٩٩٦ .

● توفيق، سعد الدين "قصة السينما فى مصر: دراسة نقدية" القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٩ .

● تيرى، جانيس The Wafd, 1919-1952: Cornerstone of Political Power مركز العالم الثالث للبحث والنشر، ١٩٨٢ .

- ثورافال، إيف Regards sur le cinéma Égyptien بيروت: دار المشرق، ١٩٧٥ .

- تيجنور، روبرت

The Economic Activities of Foreigners in Egypt, 1920-1950: From Millet to Haute Bourgeoisie.

دراسات مقارنة فى المجتمع والتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٨٠ .

- تيجنور، روبرت Bank Misr and Foreign Capitalism المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط ٢:٨ (١٩٧٧)، ١٦١-٨١ .

- تريب، تشارلز Contemporary Egypt: through Egyptian Eyes. مقالات تكريم لبى. جى. فاتيكيوتيس، نيويورك ولندن: روتليدج، ١٩٩٣ .

- فاتيكيوتيس، بى. جى.

The History of Modern Egypt from Muhammad Ali to Mubarak.

الطبعة الرابعة، بلتيمور: مطبعة جامعة جون هوبكينز، ١٩٩١ .

- فاتيكيوتيس، بى. جى. Egyptian Army in Politics: Pattern for New Nations بلومنجتون، أنديانا: مطبعة الجامعة، ١٩٦١ .

- طبعة واصف، ماجدة Égypte: 100 ans de cinema باريس: طبعة بلوم ومعهد العالم العربى، ١٩٩٥ .

- فالكوفيتز، جوديث

City of Dreadful Delight: Narratives of Sexual Danger in Late-Victorian London.

شيكاجو: مطبعة جامعة شيكاجو، ١٩٩٢ .

- زعلوك، ملاك

Power, Class and Foreign Capital in Egypt. The Rise of a New Bourgeoisie.

لندن: كتب زد، ١٩٨٩ .

- زايد، محمود **Egypt's Struggle for Independence** بيروت: خياط، ١٩٦٥ .

المساهمون فى سطور :

توفيق أكليمندوس Tewfik Aclimandos: مؤرخ ومحلل سياسى يعمل فى مركز دراسات الوثائق الاقتصادية والاجتماعية والقانونية (CEDE)، وهو مركز فرنسى متمركز فى وسط القاهرة. وكان "النشاط السياسى فى الجيش المصرى". هو موضوع أطروحة الدكتوراه التى ناقشها فى معهد الدراسات السياسية فى باريس . وقد تناول بالبحث النشاط السياسى للضباط المصريين على مدى التسعة عشرة عاماً الماضية، كما نشر العديد من المقالات حول هـذا الموضـوع والمواضيع الأخرى ذات الصلة وهى تتضمن:

"Officers et Freres Musulmans ،Les Ingenieurs Militaires Egyptiens in Maghreb Machrek 1955"

"Regards retrospectif sur la Révolution Egyptienne"

"Nationalismes machrequins et nasserisme" "in Taguieff, Delannois: Nationalismes en Perspective" بيرغ ، باريس. ٢٠٠١

*__ملاك بدراوى Malak Badrawi__: ملاك بدراوى، زميل فخرى بمعهد الدراسات العربية والإسلامية فى جامعة إكستر بالمملكة المتحدة. حصل على درجة من جامعة القاهرة وعلى الماجستير من جامعة لندن، وبدراوى هو مؤلف كتاب:

Ismail Sidqi: Pragmatism and Vision in Twentieth Century Egypt

(كيرزون برس، ١٩٩٦)

و Political Violence in Egypt، ١٩١٠-١٩٢٥-

و Secret Societies, Plots and assassinations (كيرزون برس ، ٢٠٠٠).

* **أندرو Andrew Flibbert**: حصل على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة كولومبيا فى عام ٢٠٠١. وقد صدرت أطروحته كتابًا تحت عنوان:

Commerce in Culture: States and Markets in the World Film Trade

كما تتركز أبحاثه على الاقتصاد السياسى للإنتاج الثقافى. ويعمل حاليًا أستاذًا مساعدًا للعلوم السياسية فى جامعة نيويورك، وأيضًا مساعدًا زائرًا بجامعة ترينيتى فى هارتفورد حيث يقوم بتدريس العلوم الدولية المقارنة.

* **نانسى جلاجار Nancy Gallagher**: رئيس لجنة برنامج دراسات الشرق الأوسط وأستاذ التاريخ فى جامعة كاليفورنيا فى سانتا باربرا. لها منشورات تشمل: "Egypt's Other Wars" و Epidemics and the Politics of Public Health (مطبعة الجامعة الأمريكية فى القاهرة، ١٩٩٣).

Medicine and Power in Tunisia، ١٧٨٠–١٩٠٠ (مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٨٣)؛ و Apostasy, Feminism And the Discourse of Human Rights " in Sherifa Zuhur،

ومراجعات:

"Women and Gender in the Middle East and the Islamic World (مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٣)؛ "Learning Lessons from the Algerian War of Independence" تقرير الشرق الأوسط، ٢٢٥ (شتاء ٢٠٠٢)، و

"The International Campaign against Gender Apartheid"، The Journal of International Law and Foreign Affairs.

٥، ٢ (خريف / شتاء، ٢٠٠٠–٢٠٠١)

* **آرثر جولد شميدت Arthur Goldschmidt**: أستاذ فخرى فى قسم تاريخ الشرق الأوسط فى جامعة ولاية بنسلفانيا. حصل على درجة الدكتوراه فى التاريخ ودراسات الشرق الأوسط من جامعة هارفارد فى عام ١٩٦٨.

مجالات أبحاثه الرئيسية هى:

Historical Dictionary of Egypt and Modern Egypt and: The Formation of A Nation State;

كان فى بادئ الأمر قد تخصص فى التاريخ السياسى إلا أن اهتماماته تحولت بعد ذلك إلى المجال الاجتماعى، والفكرى، وكذا الاتجاهات الثقافية فى مصر الحديثة.

* **مرفت ف. حاتم Mervat F. Hatem**: أستاذ علوم سياسية ، فى جامعة هاورد ، واشنطن. حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة متشجان فى عام ١٩٨٢. وتشمل اهتماماتها دراسة الجنس من حيث التذكير والتأنيث، والخطاب والسياسة فى مصر والشرق الأوسط العربى.

Centurt Discursive Roots and the continuing debate on the social contract in today's Egypt century Nineteenth

برنامج البحر الأبيض المتوسط، روبرت شومان مركز الدراسات المتقدمة، المعهد الجامعى الأوروبى ورقات العمل (رقم ٢٠٠٢! I3)، فلورنسا، إيطاليا.

* **ميساكو إيكيدا Misako Ikeda**: إيكيدا زميل فى كلية كوريو الدولية، أيشى، اليابان. حصلت على درجة الدكتوراه فى التاريخ ودراسات الشرق أوسطية من جامعة هارفارد فى عام ١٩٩٨وتشمل اهتماماتها البحثية التاريخ الاجتماعى والفكرى فى مصر الحديثة، وخاصة المناقشات الاجتماعية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

* **أمى ج. جونسون Amy J.Johnson**: كانت تعمل أستاذاً مساعداً للتاريخ فى كلية بيرى. وحصلت على درجة الدكتوراه فى التاريخ والدراسات الشرق أوسيطة من جامعة هارفارد فى عام ١٩٩٨. تشمل اهتماماتها البحثية تطوير الريف، التاريخ الاجتماعى، وقضايا المساواة بين الجنسين. وكتبت على نطاق واسع عن تاريخ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وآخر كتاب لها هو:

"Reconstructing Rural Egypt: Ahmed Hussein and the History of Egyptian Development"

(مطبعة الجامعة الأمريكية فى القاهرة ٢٠٠٤)

* **آن كلير كيربوف Anne-Claire Kerboeuf**: آن كلير كيربوف حاصلة على درجة الدكتوراه ومرشحة لنيل الدكتوراه فى التاريخ فى جامعة بروفانس (إكس مرسيليا ١). ومنذ سبتمبر ٢٠٠٢ وهى تشغل وظيفة مساعد باحث فى مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية، والقانونية CEDE بالقاهرة. كما حصلت على المنحة الدراسية لوزير الخارجية الفرنسى لافوازييه، أما أبحاثها الرئيسية فهى فى مجال البحوث الاجتماعية والحضرية المصرية فى التاريخ الحديث. أحدث ما نشر لها دراسة مقارنة لأعمال الشغب باسم:

"La Racaille et les Intrigants"

الإسكندرية ١١ يونية ١٨٨٢ والثانى يناير ١٨٨٢ / القاهرة، ٢٦ يناير ١٩٥٢، فى مصر، العالم العربى رقم ٤-٥، ٢٠٠٣

* **سامية خلوصى Samia Kholoussi**: تشغل وظيفة أستاذ مساعد فى جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر. وقد قامت بالتدريس فى UCLQ وجامعة أريزونا، وحصلت على درجة الدكتوراه من جامعة عين شمس. ومن بين مؤلفاتها:

"The Revolution that Failed: A study of Radwa As hour's Siraj" and Nadine Gordimer's July's People ".

فقه اللغة التاريخى والمقارن: XXII سلسلة فى الأدب وعلم اللغة، المحرر. سلامة م. سليمان. (القاهرة: مطبعة كلية الألسن ١٩٩٤)؛

"Cracks in the Edifice of National Consciousness":

و "Bird of the East" لتوفيق الحكيم، و "The Last September" لإليزابيث بوين،

و Literary inter-relations: Ireland, Egypt and the far East (جيرارد كروس: كولين سميث، ١٩٩٦).

"Laying Bare the Artifice of Fiction:

القاضى – "The Grievances of the Eloquent Egyptian":

"The Apathy of the Wealthy"

ونابوكوف: "The Real Life of Sebastian Knight"،

"Essays in Honor of Louis Marcos"

(القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٨). اهتماماتها البحثية الحالية تشمل الأدب الإنجليزى والأدب العربى ودراسات الجنس والنوع، والاستعمار، والسياسة الشعرية.

* **حنان خلوصى** Hanan Kholoussy: حاصلة على دكتوراه فى أقسام التاريخ / الدراسات الشرق أوسطية فى جامعة نيويورك (المتوقعة ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦). وهى حاصلة على MA/B.S. فى الخدمة الخارجية / الدراسات العربية من جامعة جورج تاون (1999 !1998) وتشمل اهتماماتها البحثية الجنس/ النوع، والقومية، والقانون. ومن مؤلفاتها،

"Stolen Husbands, Foreign Wives: Mixed Marriage, Identity Formation, and Gender in Colonial Egypt" ١٩٠٩-١٩٢٣

، فى مجلة حواء "Journal of Women in the Middle East and the Islamic World 01-2"

يولية ٢٠٠٣.

* **فرد هـ. لوسن** Fred H. Lawson: أستاذ فى كلية مايلز. حصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، فى عام ١٩٨٢. خلال ١٩٩٢- ١٩٩٣، وفى ربيع عام ٢٠٠١ كان محاضراً لمنحة فولبرايت فى العلاقات الدولية فى جامعة حلب، كما كان أيضًا محاضراً فولبرايت فى العلوم السياسية فى جامعة عدن.

وهو مؤلف كتب:

"The Social Origin of Egyptian Expansionism during the Muhammad Ali Period"

(مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٩٢)، "Why Syria goes to War" مطبعة جامعة كورنل، ١٩٩٦).

وهو حاليًا على وشك الانتهاء من دراسة عن ظهور الدول ذات السيادة فى الشرق الأوسط الحديث.

* **شون ت.لوبيز** Shawn T. Lopez: حصل على درجة الماجستير فى الدراسات الشرق أوسطية من جامعة يوتا والدكتوراه فى التاريخ من جامعة متشجان ٢٠٠٤. أطروحته التى قدمها تركز على العلاقة بين تكاثر أخبار الحوادث (الأخبار عن الفوضى الداخلية) وما أنجبته من تكتل الثقافة الشعبية في مصر بعد الحرب العالمية الأولى.

كما أن مقالته:

The Dangers of Dancing: The Media and the Morality 1930 Egypt

قد ظهرت فى الدراسات المقارنة فى جنوب آسيا، وإفريقيا، والشرق الأوسط. هو الآن زميل ما بعد الدكتوراه بجامعة نورث كارولينا فى شبيل هبل.

* **سكوت ديفيد ماكنتوش** Scott David McIntosh: ديفيد ماكنتوش حصل على ليسانس فى التاريخ واللغة الإنجليزية من كلية برى فى عام ٢٠٠١، حيث تركزت دراسته على مصر والسودان. وقد عمل لمدة سنتين منسقًا لبرنامج المجلس الوطنى. للعلاقات العربية فى واشنطن العاصمة، وقد ساهم فى الجريدة الإلكترونية الإنترنت منظور الخليج. وهو حاليًا أحد العاملين فى مؤسسة الإسكان التعاونية الدولية، وهى من المنظمات غير الحكومية التى توفر الخبرة التقنية والقيادة فى المبادرات المحلية والتنمية فى أكثر من مائة دولة.

* **روجر أون** Roger Owen: أستاذ للتاريخ فى جامعة هارفارد ، وكان قد عمل مدير إدارة مركز هارفارد للدراسات الشرق الأوسطية فى الفترة من ١٩٩٦ إلى/٩٩. وهو رائد فى تاريخ الشرق الأوسط الاقتصادى فى القرنين التاسع عشر والعشرين. كما أن مؤلفاته تشمل":

Cotton and the Egyptian Economy 1820-1914: "A study in Trade and Development" (مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٦٩).

"The Middle East in the World Economy"، ١٨٠٠-١٩١٤ ميثهيوين ، ١٩٨١)،

"A History of the Middle East Economies in the Twentieth Century (with Sevket Pamuk)".

(مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٩٨)

"State Power Politics in the Making of the Modern Middle East"

(طبعة روت ليدج، ٢٠٠٠)

"Lord Cromer: Victorian Imperialist, Edwardian Proconsul"

(مطبعة جامعة أوكسفورد، ٢٠٠٤)

* **لوسى ريزوفا Lucie Ryzova**: عضوة زميلة أبحاث فى كلية سانت جون، جامعة أكسفورد. تخصصت فى التاريخ الاجتماعى والثقافى لمصر فى ظل النظام الملكى، مع الانتباه إلى ظهور ثقافة الحضر الشامل ووسائل الإعلام. وهى مؤلفة:

كتاب "الأفندية والحداثة المتنازع عليها (CEDE) ٢٠٠٤.

* **باراك أ. سالمونى Barak A. Salamoni**: هو نائب مدير مركز العمليات المتقدمة للثقافة والتعلم ، قيادة فيلق مشاة البحرية الأمريكية للتدريب والتعليم، فى كوانتيكو بولاية فرجينيا. حتى آيار/مايو ٢٠٠٥، كان يعمل مساعداً فى إدارة شئون الأمن القومى، كلية الدراسات البحرية العليا. وكانت أطروحته بعنوان "أساليب تربوية وطنية: تدريس الاجتماع والسياسة للمجتمع من خلال تركية القرن العشرين والتعليم المصرى "(جامعة هارفارد، ٢٠٠٢). وتشمل اهتماماته البحثية الهوية الجماعية فى الشرق الأوسط؛ العسكرية، ونظام الحكم، والمجتمع فى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؛ العلاقات الخارجية التركية ، والمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط. وقد نشر مقالات ومراجعات لكتب فى الدراسات الشرق أوسطية، نشرته جمعية الدراسات التركية، والتاريخ والتربية والتعليم، مجلة دراسات التركية، دراسات مقارنة فى جنوب آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط، ومجلة للدراسات الاستراتيجية، المجلة السياسية وعلم الاجتماع العسكرى، والتاريخ الحالى، ومجلة الشرق الأوسط للشئون الدولية.

* **جيمس ويدن** James Widden: يعمل أستاذًا مساعدًا في مادة التاريخ والكلاسيكيات في جامعة أكاديا، في كندا، وكان يقوم في وقت سابق بالتدريس في جامعة ولاية موري في موري، ولاية كنتاكي. حصل على الدكتوراه من جامعة لندن، ويعمل حاليًا على مخطوطة كتاب عن الحياة السياسية المصرية ١٩٢٠-١٩٣٠ وهي وقيد المراجعة.

* **كارولين ويليامز** Caroline Williams: حاصلة على درجة الماجستير في تاريخ الشرق الأوسط من جامعة هارفارد وشهادة في الفنون والعمارة الإسلامية من الجامعة الأمريكية في القاهرة. عملها يتناول المعالم الإسلامية في القاهرة (مطبعة الجامعة الأمريكية في القاهرة، ٢٠٠٢) أدى إلى دراسة القرن التاسع عشر/ التصوير الاستشراقي والحياة الحضرية، وكان آخرها لاستكشاف مصر في القرن العشرين - تعبيرات بصرية.

المترجمة فى سطور :

د. عايدة الباجورى

- حاصلة على ليسانس فى اللغة الإنجليزية من جامعة الإسكندرية، ودكتوراه فى الفلسفة الإسلامية من جامعة السربون بباريس.

لها تراجم عديدة أهمها:

- مفاتيح أورشليم القدس/ من الفرنسية إلى العربية - للكاتب رينيه سلامبولى.
- مقدمة فى الفقه الاسلامى/ ترجمة من العربية إلى الإنجليزية - للكاتب محمد سلام مدكور.
- إنسان العصر يكرم رمسيس/ ترجمة من العربية إلى الإنجليزية - للكاتب د. ثروت عكاشة.
- الكتاب الأخضر / من الفرنسية إلى العربية - للرئيس معمر القذافى.
- فن الولادة عند قدماء المصريين- ترجمة من العربية إلى الإنجليزية / للكاتب د. محمد فياض.
- الإسكندرية عبر العصور، من العربية إلى الإنجليزية.

التصحيح اللغوى: نهـلة فيصل
الإشـراف الفنـى: حسـن كـامل